٣٣٣٦

٣٣٣٦

٥ | ٤١

ح . ص (حاشية على شرح الأشموني على الألفية) . (ط)

الصبان، محمد بن علي الصبان أبو العرفان - ١٢٠٦هـ

خط معتاد، عليها تملك سنة ١٢٣٥هـ.

نحو، لغة عربية

ج ١ فى ١ مج (٢٦٥ق)، ٢٣س، ٢٣,٥ × ١٦,٥سم

- نسخة حسنة، منفرطة، بها آثار رطوبة

الأعلام ٧: ١٨٩، دار الكتب ٢: ٩٧، الظاهرية/ نحو: ٣٦١

٣٣٣٦

كراس ٥٦

حاشية الصبان على الاشموني على الفية ابن مالك

عده م

من كتب الحاج حسين إبراهيم بيطار عمرها بالشراء الشرعي من مصطفى بركات سنة ١٢٣٥
٢٣٥ صاغ

ف ٢٠٦/١
٩٩/٦/١٨

مكتبة جامعة الرياض – قسم المخطوطات
اسم الكتاب: حاشية على شرح الاشموني على الألفية رقم ٣٣٢٦
اسم المؤلف: الصبان، محمد بن علي
تاريخ النسخ: ١٢٤٥هـ
عدد الأوراق: حوالي ٢٦٥ق المقاس ٢٢×١٦
ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا
من سوابغ النعم ونشكرك على ما اظهرت لنا من مبهمات
الاسرار ومضمرات الحكم ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا
شريك لك الفاعل لكل مبتدا ومبتدع ونشهد ان سيدنا
محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبع اللهم
صل وسلم عليه وعلى اله وصحبه ما رفعت منصب المنخفض
لجلالك وجبرت بالسكون اليك كسر الجازم بوحدانيتك في
ذاتك وصفاتك وافعالك اما بعد فيقول راجي الغفران
محمد بن علي الصبان غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه
هذه حواش شريفة وتقريرات منيفة وتحقيقات
فائقة وتدقيقات رائقة خدمت بها شرح العلامة
نور الدين ابي الحسن علي بن محمد الاشموني الشافعي على الفية
الامام ابن مالك كل الخدمة وصرفت في تحرير مبانيها وتهذيب
معانيها جميع الهمة ملخصا فيها زبد ما اثبته عليه المشايخ
الاعيان منبها على كثير مما وقع لهم من اسقام الافهام
واوهام الاذهان ضاما الى ذلك من نفائس المسطور ما
ينشرح له الخاطر مضيفا اليه من عرائس بنات فكري ما تقر
به عين الناظر وحيث اطلقت شيخنا فمرادي به شيخنا
العلامة المدابغي او قلت شيخنا السيد فمرادي به
شيخنا المحقق السيد البليدي او قلت البعض فمرادي
به الفهامة الفاضل الشيخ يوسف الحفني رحمهم الله
تعالى وجزاهم عنا خيرا وما كان زائدا على ما في حواشيهم ولم يسند
معزوا لاحد فهو غالبا مما ظهر لي وربما نسبته الي صريحا

وعلى

وعلى الله الاعتماد انه ولي السداد اما بعد حمد الله الخ اعترض
بان هذه العبارة انما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه
وهذه الافادة لا يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة
في ابتدا التاليف واجاب اولا بانا لا نسلم تلك الافادة لان
المقصود من قوله حمد الله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم
يكن جملة في قوة الجملة وكانه قال اما بعد قولي احمد الله منشيا
للحمد وثانيا بانا سلمنا تلك الافادة لكن لا نسلم ان المطلوب
لا يحصل بها لان افادة سبق الحمد منه تتضمن ان المحمود
اهل لان يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا بهذه
العبارة الواقعة في ابتدا التاليف ولا يضر عدم حصوله
صريحا لان المطلوب حصول الحمد مطلقا في الابتدا ومثل ذلك
يقال في الصلاة والسلام بناء على ان المقصود بهما التعظيم
وهو حاصل بافادة سبقهما كما افاده العلامة ابن قاسم
في نكته عند قول المص احمد ربي الله خير مالك مصليا الخ وبه
تعرف ما في كلام البعض وما اجاب به هو وشيخنا من
ان الثناء الضمني بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة الاعتراض لبقا
المواخذة بعدم كتابتها المطلوبة ايضا والجواب
بحصول الحمد بالبسملة غير نافع في الصلاة والسلام
فان قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا
لما تقرر من ان الاخبار عن الحمد حمد اي صريح قلت
ما تقرر انما هو في الاخبار عن الحمد بثبوته لله بالجملة
الاسمية اعني الحمد لله لانه ثنا بجميل صراحة فهو حمد
صريح بخلاف الاخبار عن الحمد بسبق وقوعه ومثله

الاخبار بانه ينفع كما في احمد رب الله على انه خبر لفظا ومعنى
فتنبه على ما منح من اسباب البيان على تعليلية وما موصول
اسمي او نكرة موصوفة فمن بيانيه والعايد محذوف وينبغي
ان عند عدم استدعا المقام احد الوجهين ترجح الثاني لان
النكرة هي الاصل ولان شرط الموصولية اذا لم يكن للتقطع
او للتحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدها الا بتكلف
فاحفظه او موصول حرفي فمن زايدة على من هب
الاخفش والكوفيين او تبعيضيه نكتتها الاشارة الي
انه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد
على الكل بالاولى والمنح الاعطا وبابه قطع وضرب والمنحة
بالكسر العطية كذا في المختار والبيان يطلق بمعنى
الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب
عما في الضمير اي المنطوق به لا المعنى المصدري لانه
لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا
والمراد باسبابه جميع ماله دخل في حصوله كسلامة
اللسان من العي والفهاهة وسلامة القلب من موانع
الادراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه
العدم لذاته لقصوره وفتح من ابواب التبيان قياس
ما كان على التفعال فتح التا كالتكرار والتذكار وشذ
كسر تاء التبيان والتلقا بعكس الفعلال وورد الفتح
ايضا في التبيان كما في القاموس وان كان كسرها اكثر والتبيان

كما

كما قاله الخطابي ابلغ من البيان لانه بيان مع دليل وبرهان
فهو جار على الاصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى والمراد
بابوابه كل ما له دخل في حصوله كالادراكات القوية وجودة
اللسان والقلب فالابواب استعارة مصرحة والفتح
ترشيح وذكر المنح والاسباب في جانب البيان والفتح والابواب
في جانب التبيان لان التبيان ابلغ كما مر فالوصول اليه اصعب
يحتاج الي فتح ابواب مغلقة والصلاة والسلام مجروران
عطفا على حمد الله على من رفع متعلق بمحذوف صفة للصلاة
والسلام اي الكاينين على من رفع او حال منهما وقال شيخنا
تبعا للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا
للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اه ومراده
كما قاله الفاضل الزرقاني في محشي التصريح التنازع المعنوي
الذي هو مجرد الطلب في المعنى لا العملي بدليل كلامه
فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذف متعلق
الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من ان التنازع
لا يكون الا في فعلين متصرفين او اسمين يشبهانهما
كما سياتي وما ذكر ليس كذلك اي لان الصلاة والسلام اسما
مصدرين جامدان على انه سياتي ان المراد اسمان يشبهانهما
في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر
وممن وافق على ذلك هذا البعض وح لا يرد ما ليس مبنيا على عدم
جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدر بل على جريانه
بينهما كالمصدرين وبهذا تنبه الاعتراض من اصله والرفع
الاعلا والمراد به هنا الاظهار والاعزاز بما ضي العدم من

اضافة الصفة الى الموصوف اي العزم الماضي قال في المصباح
عزم على الشيء وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله
اهـ لكن سيذكر انه قبيل باب التنازع ان عزم لا يتعدى بنفسه
واما قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمين معنى
تنووا والماضي اما بمعنى النافذ يقال مضى الامر بمعنى نفذ اي صر
واما بمعنى القاطع يقال سيف ماض اي قاطع فيكون قد شبه
في النفس العزم بالسيف والماضي بمعنى القاطع تخييل
قواعد الايمان يحتمل وهو الظاهر ان يراد بالايمان التصديق
القلبي فتكون اضافة القواعد اليه من اضافة المتعلَّق
بفتح اللام الى المتعلِّق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما
وجب الايمان به مما ينبني عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط
الفقه المجمع عليها او جميع ما وجب الايمان به سواء بني
عليه غيره اولا فيكون في التعبير بالقواعد تغليب او البراهين
الدالة على حقية الايمان ويحتمل ان يراد به الاسلام لتلازم
الايمان والاسلام الكاملين فالاضافة من اضافة الاجزاء الى
الكل والمراد بالقواعد الاركان الخمسة المذكورة في حديث
بني الاسلام على خمس وعليه ففي الكلام تلميح الى هذا الحديث
وخفض بعامل الجزم الجزم القطع وعامله النية لا التصميم
ووصفها بالعمل مجاز عقلي من وصف الالة بعمل الشخص بها فان قلت
عامل الجزم لا يخفض في العربية فلا تتم التورية قلت
التورية لا تتوقف على خفضه في العربية وانما اوثر خفضه
الذي لا يقع في العربية للاشارة الى ان ما وقع منه صلى الله عليه وسلم

امر

٤

امر فوق ما الفه البشر خارج عن طوقهم كلمة البهتان البهتان
الكذب والمراد منه هنا الكفر او مطلق الباطل والمراد بالكلمة
الكلام واضافتها الى البهتان استغراقية محمد بدل من
من او عطف بيان وقوله المنتخب اي المختار نعت لمحمد لا لمن
لئلا يلزم تقدم البدل او عطف البيان على النعت مع ان النعت
هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها من خلاصة
معد ولباب عدنان خلاصة الشيء بضم الخاء وكسرها ما خلص
منه وبمعناه اللباب ففي عبارته تفنن ومعد بفتح الميم
والعين ولد عدنان لصلبه قال الجوهري وهو ابو العرب
وعدنان اخر النسب الصحيح لرسول الله صلعم وهو محمد
ابن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف ابن
قصي بن كلاب بن مرة بن كعب ابن لوي بن غالب ابن فهر
ابن مالك ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن
الياس ابن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فعلم وجه تقديم ذكر
معد وعدنان ويحتمل انه اراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية
عدنان المسميين باسم ابويهما وانما اخر عدنان ذكرا
مع تقدمه وجودا لانه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة
لانه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام منتخبا من لباب
عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس احرزوا
اي حازوا وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب
ان تغرز قصبة في اخر ميدان تسابق الفرسان فمن عدى
فرسه اليها واخذها عد سابقا ففي الكلام استعارة
تمثيلية اي تشبيه حال الصحابة في غلبتهم لمن ناواهم

في الاحسان بحال السابقين على الخيل في الميدان في سبقهم الى قصبة
السبق بجامع مطلق حوز ما به التشرف او استعارة مكنية اي شبه
في النفس الاحسان بساحة ذات ميدان وجعل اثبات المضمار
اي الميدان تخييلا واحراز قصبات السبق ترشيحا او استعارة
مصرحة ان شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل
المضمار ترشيحا والاحسان تجريدا او المراد بالاحسان اما
معناه الشرعي المبين في حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام
ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك او مطلق الطاعة
وهذا اقرب وابرزا اي اظهروا وقوله ضمير القصة والشان
يحتمل ان المراد المضمر المستتر الذي كان له قصة وشان عظيمان
وهو حين الاسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان
ويحتمل ان المراد ضمير القصة والشان الاصطلاحي الواقع في قوله
تعالى فاعلم انه لا اله الا الله ففي الكلام حذف مضاف اي مفسر
ضمير الخ لان الذي اظهروه مفسره وهو لا اله الا الله او مجاز
مرسل علاقته المجاوزة حيث سمي المفسر بكسر
السين باسم المفسر بفتحها لسان السنان
ولسان السنان بفتح الرمح والتركيبان اما من اضافة
المشبه به الى المشبه اي اللسان الذي كالسنان في
التاثير والسنان الذي كاللسان في كثرة استعماله او من
الاول كلام اللسان بالنسبة الاستعارة بان يكون شبه في التركيب [illegible] بالانسان في صورة
في التاثير وشبه في الفعل القطع عنه كلا واثبت له اللسان تخييلا او تشبيه طرف السنان
النفس السنان في التركيب الذي به الجرح باللسان في كثرة استعماله وحمل شيخنا

اطلاق

اطلاق اللسان السنان على طرفه الخارج لا تجوز فيه ممنوع لانه
ليس من معاني اللسان الحقيقية كما تؤخذ من القاموس وغيره
وفي قوله بسنان الخ من انواع البديع العكس وهو تقديم
المؤخر وتاخير المقدم كقولهم عادات السادات سادات
العادات وقد اشتملت خطبته على انواع اخرى كبراعة
الاستهلال والتورية في الفتح والرفع والماضي ونحوها والطباق
في الرفع والخفض والابان والبهتان والافراط والتفريط
والجناس اللاحق في الاسد والجسد والتحقيق والتدقيق
والمحلو والممر وكذا بين الادراج والابراج كما قاله شيخنا والبعض
وان جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا لما سياتي
والجناس المضارع في خلا وعلا والفرق بين الجناسين ان
الاختلاف ان كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق او قريبه
فالمضارع ومعنى بعيد المخرج ان يختلف الحرفان في جنس
المخرج ومعنى قريبه ان يتحدا في جنسه ويختلفا في
شخصه فهذا اسم الاشارة راجع الى الالفاظ الذهنية
المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على ارجح الاوجه
فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه
به في كمال اتقان المشير او السامع اياه حتى كانه مبصر
عنده وهل استعارة اسم الاشارة ونحوه اصلية او تبعية خلاف
بينا هو رسالتنا في المجازات والفا واقعة في جواب اما وجواب
الشرط لا بد ان يكون مستقبلا وكون الالفاظ المشار اليها
شرحا لطيفا بها غير مستقبل فلا بد من تقدير قولي
بعد الفا كما افاده في التصريح نعم ان كانت الخطبة قبل

التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوي على انه مصدر بمعنى
الشارح اي خارجا لم نحتج الى التقدير لان الشرح الخارجي
المدلول على هذا الشرح الذي هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل
قال الروداني في حواشيه على التصريح انما يحتاج الى التقدير
لو اريد بالشرط الذي تضمنته اما التعليق مع ان المراد
منه مجرد استلزام شيء لشيء ولو سلم فالتعليق قد
يكون في الاستقبال وقد يكون في الماضي كما في شرط لو
فليكن هذا منه اهـ نعم قال يس يندفع بتقدير القول سؤال
اخر وهو ان كون هذه الالفاظ شرحا لطيفا بديعا بان حمد او لم
يحمد فما معنى كونه بعد الحمد فاذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد
بالبعدية اهـ وهو مبني على ان الظرف من متعلقات الجزاء
كما هو الاحسن مع ان هذا الاشكال الاخير يندفع بجعل
شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوي بصحة
تقييده بالبعدية على انه يرد على تقدير القول ان حذف القول
يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح في الهمع
ما يدل على ان بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما يأتي
بسطه في محله فتنبه   لطيف بمعنى لا يحجب ما وراءه من
المعاني مجازا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات   بديع
فعيل بمعنى المفعول اي مبتدع اي مخترع لا على مثال سابق
فانه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد انه
فائق في الحسن على غيره من الشروح ويجيء بديع بمعنى

مبدع

مبدع ومنه بديع السموات والارض   على الفية ابن مالك
متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق اي دال على الفية ابن
مالك اي على معانيها او على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح
بمعنى شارح اي كاشف كما قاله البعض وفيه انه يلزم
عليه هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله وبمعنى لام
الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على
استعارة تبعية او شبه الشرح والمتن بجسم مستعل
وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييل   مهذب اي
التهذيب اي التنقية والمقاصد المعاني والمسالك الالفاظ وهما
مجروران باضافة الوصف اليهما او منصوبان على التشبيه
بالمفعول به   يمتزج بها اي في الكلام مبالغة والامتزاج
الخلط بلا تمييز مع ان الشرح والمتن متميزان واشار بهذه
السجعة الى ما في شرحه مما لا بد منه في بيان المتن وبالسجعة
الثانية الى ما زاد على ذلك والمقصود منهما مدح شرحه
بجودة السبك وحسن التركيب مع الفاظ المتن   امتزاج
الروح اي امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد لا يقال عبارته
تفهم ان شرحه للمتن كالروح للجسد وان المتن بدونه
كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص لبقية الشروح
لانا نقول مقام المدح لا ينظر فيه الى امثال هذه المفاهيم
وحل بضم الحاء وكسرها لان حل بمعنى نزل يجوز في حاء مضارعه
الوجهان كما في القاموس وبهما قرئ في السبع قوله تعالى
فيحل عليكم غضبي فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير
واما حل ضد حرم فحاء مضارعه بالكسر فقط وحل بمعنى فك

جا مضارعه بالضم فقط   منها قال شيخنا السيد حالا اي
كائنا منها لان حل لا يتعدى بمن وكذا قوله من الاسد اي كائنه
من الاسد اهـ ولعل معنى كائنا منها وكائنه من الاسد
متنسبا اليها ومنتسبة الى الاسد ولا يبعد ان من في
الموضعين بمعنى في لا يقال الظرفية في الاول غير ظاهرة
لانا نقول لما امتزج بها كانه حل فيها وقوله محل الشجاعة اي حلولها
فمحل مصدر ميمي اي حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة
الجراه لا الملكة المخصوصة لاختصاص الملكات بذوي العلم
نجد نشر التحقيق اي النشر الرائحة الطيبة والتحقيق
يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسئلة
بدليلها مع رد قوادحه والادراج بفتح الهمزة جمع درج بفتح
الدال وسكون الراء وفتحها ما يكتب فيه كما في القاموس
ويعبق بفتح البا مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا
بالتحريك من باب فرح ظهرت رائحته ولا يكون الا للزكية كما في
المصباح ففي كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث
شبه التحقيق في نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل
ويعبق ترشيح قال شيخنا السيد وفي العبارة قلب
اي من عباراته ادراجه اهـ ونكتة القلب الاشارة الى قوة
النشر حتى سرى من العبارات الى محلها المكتوب فيه
وبدر التدقيق اي البدر القمر ليلة كماله والتدقيق يطلق
على اثبات المسئلة بدليل اي دليل او اكثر وعلى اثبات دليل المسئلة
بدليل وعلى ذكر الشيء على وجه فيه دقة والابراج جمع برج
وهو احد اقسام الفلك الاثني عشر المسماة بالبروج

وعبر

وعبر بالابراج وهو جمع قلة مع انها اثني عشر لمزاوجته ادراج
ويشرق بضم اوله وكسر ثالثه مضارع اشرق اي اضا
او بفتح اوله وضم ثالثه مضارع شرق كطلع وزنا ومعنى
وعلى كل ففي كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل
الردف وفي كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيحان حيث
شبه التدقيق بالليلة المقمرة بكمال الاقمار بجامع الكمال والبدر
تخييل والاشراق والابراج ترشيحان قاله شيخنا السيد
وجعل شيخنا التدقيق مشبها بالسما في العلو والمتانه
وكذا ان يجعل الابراج استعارة مصرحة لعبارات الاشارات
اي المعاني الدقيقة ان شبهت بالابراج في ان كلا محل
لما ينتفع به اذ العبارات محل للمعاني والابراج محل للكواكب
او تخييل الاستعارة مكنية ان شبهت الاشارات
بالسموات في الرفعة والمتانة ثم ذكر شيخنا السيد
ان هنا ايضا قلبا اي من اشاراته ابراجه ولا حاجة اليه
كما لا يخفى   خاليا عن الافراط اي الافراط مجاوزة الحد والتفريط
التقصير اي خاليا عن الافراط من التطويل وعاليا عن التفريط
في تادية المعاني وعبر في جانب الافراط بخاليا وفي جانب
التفريط بعاليا لان التفريط افحش فهو احق بالتباعد
عنه تنبيه هو المراد من عاليا واخرها بين السجعتين
مع انها من باب التخلية وما قبلها من باب التحلية التفاتا
الى تقدم الاثبات على النفي وشرف الوجود على العدم والممل
والمخل وصفان لازمان لان المراد الذي شانه الاملال والذي
شانه الاخلال   وكان بين ذلك قواما اي عدلا وافرد اسم

الاشارة مع رجوعه الى اثنين الافراط والتفريط لتاولنه
بالمذكور والمرجح للافراط حصول الاقتباس   وقد لقبته
اي سميته وانما اثر التعبير بالتلقيب لما في هذا الاسم من
الاشعار بالمدح كا للقب   وكمال مضارع مبدو بهمزة
تكلم تليها الف منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة
عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم
لامه التي هي واو وماضيه الا كلا ومصدره ان كان
بمعنى التقصير او الترك او الاستطاعة الوكد لو والو
كعلو كما في القاموس وان كان بمعنى المنع كدلو كما في
حاشية شيخنا السيد يكن في حاشية ابن قاسم على
المختصر وحاشية خسرو وعلى المطول ان المنع
معنى مجازي مشهور للالو لا حقيقي ويصح هنا ما عدا
الاستطاعة فعلى الاول قوله جهدا اي اجتهادا منصوب
على التمييز محول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادي
على الاسناد المجازي او نزع الخافض اي في اجتهادي او حال
بمعنى مجتهدا او على الثاني مفعول به وعلى الاخير مفعوله
الثاني وحذف مفعول الاول لعدم تعلق الغرض بذكره
والتقدير ولم امنع احدا جهدا وعن ابي البقا ان لم ال من الافعال
الناقصة بمعنى لم ازل مجهدا اخبر بمعنى جاهدا والذي
يوخذ من القاموس والمختار ان الجهد بمعنى الاجتهاد او المشقة
بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم   وتهذيبه
عطف تفسير قاله شيخنا   وتقريبه عطف لازم   والله
اسال الخ سال ان كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى

لمفعولين

لمفعولين بنفسه والله مفعول اول قدم لافادة الحصر او لللا
لعظمته وان يجعله مفعول ثان وان كان بمعنى استفهم
تعدي للاول بنفسه وللثاني بعن نحو يسئلونك عن الانفال
او ما بمعناها نحو فاسال به خبيرا اي عنه   سليما اي
سالما من الحقد والحسد ونحوهما   وما توفيقي الا
بالله استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالبا
لانه يوهم الالة فلا يحسن ضربي بزيد اذا كان زيد
ضاربا والحسن ضربي من زيد وفاعل التوفيق هو الله
تعالى فالحسن وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على ما
يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه على
تقدير مضاف وان التوفيق مصدر المبني للمجهول حتى
قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه افاده ابن قاسم
عليه توكلت اي اعتمدت في جميع اموري كما يوخذ
من حذف المعمول او في الاقدار على تاليف هذا الشرح كما
يوخذ من المقام وتقديم الجار والمجرور لافادة الحصر لان
الاعتماد في جميع الامور والاقدار على تاليف هذا الشرح
لا يكون الا عليه تعالى وان كان قد يعتمد في بعض الامور
على غيره   اليه انيب اي ارجع   قال محمد فيه التفات من
التكلم الى الغيبة ان روعي متعلق البسملة المقدر بنحو
اولف وتاليفي فان لم يراع كان فيه التفات على مذهب
السكاكي المكتفي بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر
واتى بجملة الحكاية ولم يقتصر كالطحاوي فاما لريا لقصد الترغيب
في كتابه بتعيين مولفه المشهور بالجلالة في العلم والاخلاص

هنمام

فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا ان حسن مراعاة الحمد رعاية لما
خصوصا مع الامن في ذلك كما هو حال المص ولم يقدم مهما
على البسملة ايضا للتحصيل بركة البسملة ولئلا يفوت
الابتداء الحقيقي بالبسملة ولم يؤخرها عنه الحمد ليقع
اسمه بين الجملتين الشريفتين فتحيط به بركتهما فافهم
العلامة معناه لغة كثير العلم جدا لان الصيغة
للمبالغة والتاء لزيادتها وكثرة العلم جدا تحصل بالتبحر
بالتبحر في انواع من الفنون فما اشتهر من انه الجامع
بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم
جمال الدين هذا لقبه اي جمال اهل الدين فان قيل كل من جمال
الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل احدهما اسما والاخر
لقبا تحكم قلت يؤخذ جوابه ذلك مما ذكره بعض
المتاخرين ونصه والذي يظهر ان الاسم ما وضعه
الابوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان وان ما استعمل في ذلك
المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعرا بمدح كشمس
الدين فيمن اسمه محمد او ذم كانف الناقة فيمن اسمه
ذلك فلقب او كان مصدرا باب كابي عبد الله فيمن اسمه
ذلك او ام كام عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية
وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه
امير افريقية في تكنيته بابي القاسم مع النهي عنه
فاجاب بانه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنواني
وحاصل الجواب ان اعتبار الاشتهار والتقدير انما
يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء والظاهر ان الموضوع

أي بعد كانيه
ابن كه

للذات

للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا
جمال الدين فهو اللقب ابن عبد الله ابن مالك فقد يتوهم
من صنيع الشارح انه خبر ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك
لانه يلزم عليه تغيير اعراب المتن وحذف الف ابن مع انها
واجبة الثبوت في المتن بل هو باق على رفعه فيكون بالنظر
الى كلام الشارح خبرا اخر لهو فاعرفه فان قلت في قول المص
هو ابن مالك الباس لايهامه ان مالكا ابوه قلت هذا الالباس
لا يضر هنا لانه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه
مما شاركه في اسمه وهو انما يتميز بهذه الكنية لغلبتها
عليه دون غيرها قاله سم وايضا فيه تفاول علمه رقاب
العلوم والاكثر حذف الف مالك في الغلم وان كان رسمها ايضا
جيدا ان منه رسمها في ونادوا يامالك في المصحف العثماني
ووجب رسم الف مالك الصفة كالذي اخر البيت واما رسم
مالك يوم الدين بدونها فيه فلان الخط العثماني لا يقاس
عليه مع انه لا يرد على قراءته بدون الف الطائي نسبا
سبباني في المتن ان قولهم الطائي من شواذ النسب
الجياني منشئا نسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس
فكان الاولى تاخيره عن قوله الاندلسي اقليما ليكون للتاخر
فائدة وجواز شيخنا السيد بانه قدم الجياني اهتماما
بالاخص غير نافع وقد يجاب بان الفائدة حاصلة على تاخيره
قوله الاندلسي اقليما لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الاندلس
والاندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام

كذا في شرح ميارة على متن الواضحة في فصل المزارعة ثم قال
وهي جزيرة متصلة بالبر الطويل والبر الطويل متصل
بالقسطنطينية وانما قيل للاندلس جزيرة لان البحر
محيط بها من جهاتها الا الجهة الشمالية وحكي ان اول من
عمرها بعد الطوفان اندلس ابن يافث ابن نوح عليه
السلام فسميت باسمه اهـ من مختصر ابن خلكان
ونقل صاحب المعيار عن القاضي عياض ان الاندلس كانت
للنصارى دمرهم الله ثم اخذها المسلمون فمنها
ما اخذه عنوة ومنها ما اخذه صلحا ثم اسلم بعض اولئك
النصارى وسكنوها مع المسلمين اهـ ما قاله ميارة ببعض
حذف اي ثم بعد مدة طويلة اخذها النصارى ثانيا هذا
ونقل بعض الطلبة انه راى بفتحها بضم الهمزة والدال ايضا قوله
ووفاته كذا في بعض النسخ وفي بعضها ووفاته والاولى
احسن لافادتها محل الوفاة دون الثانية وقبره بسفح
قاسيون ظاهر بزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة
غير المحول بناء على ما ذهب اليه كثير كابن هشام ان تحويل
تمييز النسبة اغلبي لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته في
الجميع ولا من تمييز المفرد وان قاله شيخنا لان تمييز المفرد
عين مميزه في المعنى والامر هنا ليس كذلك   عام اثنين
الخ اي عام تمام اثنين الخ   احمد بفتح الميم مضارع حمد
بكسرها قال المعرب وتبعه شيخنا والبعض كان مقتضى
الظاهر ان يقول احمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكلم

اهـ

اهـ وهو غير صحيح لان مقتضى الظاهر احمد لان مقتضى الظاهر
ان يعبر المتكلم عن فعله او قوله بما للمتكلم فلفظ احمد هو
المقول للمص فهو الذي يحكيه بقال وشرط الالتفات ان يكون
التعبير الثاني خلاف مقتضى الظاهر فلا التفات في نحو
قال ابي عبد الله ونحو انا زيد فاعرفه ولا تكن اسير
التقليد

كما في المطول والمختصر وغيرهما

ربي الله خير مالك ذكر في عبارة حمده الفعل
والذات والصفة اشارة الى انه تعالى يستحق الحمد
لفعله وذاته وصفته وانما قدم الاول لانه انعام
فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يقع
واجبا لكن هذا الاينا سب تفسير الشارح الرب بالمالك وانما
يناسب تفسيره بالمربي وهو اولى هنا لذلك ولان
المالكية مذكورة في قوله خير مالك الا ان يقال تفسيره
بالمالك باعتبار الاشهر وقطع النظر عن خصوص
كلام المص وخير افعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة
الاستعمال كشر ويظهر لي انه من الخير مصدر خار يخير اي
تلبس بالخير او من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف
وبين مالك الاول ومالك الثاني الجناس التام اللفظي لا الخطي
ان رسم الاول بغير الف كما هو الاشرف مالك العلم فان رسم
بها كما هو ايضا جيد كان لفظيا خطيا فاطلاق البعض كونه
لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية   الحمد صفة كاشفة
او مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص
الثنا بالجميل والعز بن عبد السلام القائل بعمومه للخير والشر

بجلال عظمته لا يبعد انه اشارة الى قوله جز مالك وان قوله وجزيل
نعمته اشارة الى قوله ربي لكن يعكر على هذا تفسيره فيما
بعد الرب بالمالك الا ان يقال ما تقدم والجلال العظمة ولا يتعين
كون اضافته اليها بعده من اضافة الصفة الى الموصوف كما
يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح لانه وان اقتضته مشابهة كذا
قوله وجزيل نعمته يحوج الى تاويل الجلال بالجليل وجزيل
نعمته من اضافة الصفة الى الموصوف قال البعض واشار
اليه شيخنا المراد بالنعمة الانعام بقرينة قوله الآتي هذا النظم
اثر من اثارها لانه ليس اثر النعمة بمعنى المنعم به بل هو
فرد من افراده اهـ ولا يتعين ذلك بل ولا يصح ان تكون النعمة
بمعنى المنعم به ~~بل هو فرد من افراده اهـ ولا~~ ويترتب عليها
ذلك الاثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التاليف فانه
يترتب عليها هذا الاثر واختار صيغة المضارع اي على
الجملة الاسمية والماضوية المثبت لا لحاجة اليه
بل هو لبيان الواقع اذ المنفي لا يتاتى هنا لما فيه من
الاشعار اي بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستمرار
التجددي اي الذي هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله
وقصد الخ وقوله التجددي اي الحاصل من تجدد الحمد مرة
بعد اخرى وهكذا او الموصوف به تجدده كذلك اي وكل
من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددي اصلا
فان الاولى لا تفيد التجدد وان كانت تفيد الاستمرار بواسطة

العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم او بواسطة غلبة الاستعمال
كما هو الارجح والثانية لا تفيد الاستمرار اصلا بل ولا التجدد
بمعنى الحصول مرة بعد اخرى وهكذا وان افادت التجدد
بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية ابلغ او
المضارعية والتحقيق ان كلا ابلغ من الاخرى من بعض
الوجوه فالاسمية ابلغ من حيث تعيين الصفة المحمود
بها فيها وهي ثبوت الحمد له تعالى اذ معنى الحمد لله الحمد ثابت
لله والتعيين اوقع في النفس والمضارعية ابلغ من حيث
صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وببعضها الاعم
من تلك الصفة لان معنى احمدك اثني عليك بالجميل وصفاته
تعالى جميلة كلها وبعضها فالمضارعية اكثر فائدة والمحمود
عليه بمعنى التربية المفهومة من قوله ربي على ما تقدم فاندفع
ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك
من ان كلام الشارح ربما يقتضي ان المص اوقع حمده في مقابلة نعمه مع
انه لم يذكر ذلك ولا حاجة الى اعتذاره بانه يمكن ان يقال مراده
المحمود عليه الذي يطلب وقوع الحمد في مقابلته دائما توكيده
لقوله لا تزال تتجدد وقوله كذلك تاكيد لقوله كما تجدده بمحامد
لا تزال تتجدد اعترضه البعض كالشيخ بانه سيصرح بان الجملة
انشائية معنى وعليه لا يظهر ما ذكره لان الحمد الانشائي ينقطع
بانقطاع التلفظ به فاين التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها
خبرية لفظا ومعنى ويمكن دفعه بان اشعارها بالتجدد باعتبار
حالها الاصلي الثابت لها قبل نقلها الى الانشاء وكانه لم يقطع
النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام وبهل

هذا مراد شيخنا من الاعتذار بان ذلك الاشتها وعلى سبيل التوهم
والتخيل فافهم   وايضا مصدر اض اذا رجع وهو اما مفعول مطلق
حذف عامله او بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير
هنا على الاول ارجع الى التعليل رجوعا وعلى الثاني اقول راجعا الى
التعليل وانما استعمل مع شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما
عن الاخر فلا يجوز جا زيد ايضا ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا
ولا اختصم زيد وعمرو ايضا قاله شيخ الاسلام زكريا   فهو الفا
للتعليل كما علم مما مر انفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله
واختار لكن هذا التعليل انما ينهض لاختيار الجملة عنيه على
الاسمية دون اختيارها على المانوية بخلاف الاول ولهذا امنة
على هذا   الى الاصل اي اصل الجملة الاسمية   فحذف الفعل اي
وجوبا لانه ذكره بعده وشكرا وشرا بعضهم في الوجوب ذكرلا
كفرا بعدهما وجواز ان ذكر وحده كما ياتي في باب المفعول المطلق
واطلاق تحنا الوجوب في غير محله
يقتضي انه لو لم يعدل الى الرفع   ثم عدل الى الرفع هذا
كذلك كما صرح به الرضي في باب المبتدا لا انتفت الدلالة على الدوام وهو
صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا
يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع ولا يكفي في افادته وجوب
حذف العامل مع النصب وان صرح به الرضي في باب المصدر
وحمل شيخنا السيد ما صرح به في باب المبتدا على حالة جواز حذف
العامل ليوافق كلامه في باب المصدر لكن الاوجه ابقاوه على
اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لا بقال الاسمية

هنا

هنا خبرها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث
بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والاسمية التي خبرها
فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام لانا نقول لا نسلم كون
اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل ويكفي لعمله
في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت ايضا ولين
سلمناه فهي على افادة الاسمية التي خبرها فعل للتجدد اذا لم يوجد
داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه ذكره الغزي   لقصد
الدلالة اي المقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان اخصر هذا
اذا اريد بمدخول اللام العلة الغائية فان اريد السبب المتقدم
على المسبب فقصد على حقيقته ومحتاج اليه   والثبوت
ان اريد به ثبوت المسند للمسند اليه وهو المتبادر فهو حاصل
قبل العدول فكان الواجب حذفه وان اريد به الاستمرار فهو
مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الاخصر حذفه
لقصد الاستغراق اي مثلا والا فقد يكون لقصد العهد او
الجنس   والله علم اي بالوضع لا بالغلبة التقديرية على
التحقيق كما بيناه في رسالتنا الكبرى في البسملة وبسبابة
في المعرف باداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية
الواجب الوجود وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق
لجميع المحامد لا يصلح الذات المسمى لا لاعتبارها فيه والا
كان المسمى مجموع الذات والصفة مع انه الذات المعينة فقط
على الصحيح وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب
الوجود للذات مبني كل كمال والاستحقاق جميع المحامد هو وجه
حصر الحمد في كونه لله   اي لذاته تحتمل وجهين الاول انه

تفسير لواجب الوجود والمعنى ح اي الموجود لذاته والثاني اي انه
تقييد للوجوب اي الواجب الوجود لذاته اي ليس وجوبه وجوده
لغيره كما في الحوادث المتعلق علم الله بوجودها عبرا ه
بالنصب صفة لاحدا وحال من ضمير سمي وهو عرفه عند الاكثر
وقيل معرب واصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لاها فعرب
بحذف الفه الاخيرة وادخال ال وقد ذكره مسبوق لتعليل
كونه الاسم الاعظم ووجه الدلالة ان من احب شيئا اكثر من ذكره
قال ولهذا لم يذكر في القران الا في ثلاثة مواضع اعترض
الناس عليه بان القلة لو كانت علة الاعظمية لكان اسمه
المهيمن اولى بها لانه لم يذكر الا مرة واحدة وفيه بحث لانه لم يجعل
القلة علة الاعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكر في المواضع الثلاثة
فقط لانه لم يقل لانه لم يذكر الخ بل قال ولهذا لم يذكر الخ ولئن سلم انه
قال لانه لم يذكر في القران الا في ثلاثة مواضع فلنا ان نقول المراد
التعليل بالذكر في المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من
حيث ورود خبر بانه في الثلاثة وهو ما روي عنه عليه الصلاة
والسلام انه قال هو في ثلاث سور في البقرة وال عمران وطه
لكنه لا يرد على الجمهور القائلين باعظمية اسم الجلالة لانه متكلم
فيه فاعرفه والله اعلم اي بالاسم الاعظم او بكل شيء
تنبيه الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية
ان اسما الكتب من علم الشخص وانها من الوضع الشخصي
الخاص الموضوع له خاص قال اذ الكتاب الذي هو عبارة عن
الالفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد التلفظ
وذلك التعدد لا يعتبر فلسفي لا يعتبره ارباب العربية الا ترى

انهم يجعلونه وضع العقرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا
بجعل الموضوع امرا متعينا لا متعددا اه وقيل اسماء الكتب
اسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوام وكثير من الناس يعتبرها
اوائل العلوم لان مسمياتها وهي الاحكام المعقولة
المخصوصة انما تتعدد بتعدد التعقل التعقل وهذا التعدد
تدقيق فلسفي لا تعتبره ايضا ارباب العربية هذا هو المتجه
عندي وان اشتهر الفرق فتامل والتنبيه لغة الايقاظ
واصطلاحا ما جعلت دالته على بحث بعنوان اجمالا من البحث السابق
قبل او على بحث بديهي فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن
بديهيا غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات
الشرح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الايقاظ الذي هو المعنى
اللغوي اوقع الماضي موضع المستقبل اي على سبيل
المجاز وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل
واستعين الله الخ وكون المراد واستعين الله على اظهار الغيبة
او الانتفاع بها فلا ينافي تاخر الخطبة عن المقصود خلاف
المتبادر وقوله تنزيلا للمقول اي الذي سيحصل في الخارج
منزلة ما حصل اي في الخارج وعلل هذا التنزيل بعلتين ذكر الاولى
بقوله اما اكتفاء اي في التنزيل بالحصول الذهني يعني انه لما
حصل في الذهن فوق نزل منزلة ما حصل في الخارج فالجامع
على هذه العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله او نظرا اي في
التنزيل الى ما قوي عنده الخ يعني انه لما قوي ما عنده من
تحقق حصوله قولا خارجا في المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل
في الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول لكنه لو قال ارا

في العلتين اما الحصول مقول ـــه ذهنا او لتحقق حصوله
خارجًا عنده لكانه اخصر واظهر والذي اراه في التنزيل
في كلام النحاة بمعنى التشبيه في كلام البيانيين
وانه لا اختلاف بينهما الا في العبارة بل كثيرا ما يعبر البيانيون
بالتنزيل والنحاة بالتشبيه وان التنزيل عند
النحاة في مثل ما نحن بصدده لا يخلو عن التجوز في اللفظ
بل يقتضيه والا لزم انهم يقولون بحقيقية كل لفظ
استعمل في غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالاسد
في الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو في غاية
البعد او باطل وهذا مع ما قررناه اولا كلام الذي يبطل اعتراض
البعض على الشيخ بما حاصله ان قوله او قوعه لا يصح لا على طريقة
النحاة لان التجوز في مثل ذلك على طريقتهم انما هو في التنزيل ولا تجوز
في الماضي فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ولا على طريقة
البيانيين لانه لا تنزيل في مثل ذلك على طريقتهم بل فيه
تشبيه احد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل الا انه يراد
بالتنزيل التشبيه على المسامحة واعتراضه بان قول الشيخ
اما الكتفاء لا يصح ايضا لان الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى التنزيل
والعكس من تحقق الحصول اي وجوده وثبوته
وليس المراد بالتحقق التيقن لانه لا يناسب
قوله ما قوي عنده وقوعها معترضة بكسر الراء
وبفتحها على الحذف والايصال والاصل معترضة
معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المص ما تبيناه فابيانيانه
عن غيره ممن يشاركه في اسمه وجوز جماعة كونها اخرجها عن كونها

معترضة

معترضة وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيره وهو بعيد
وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فمحلها على هذا نصب وعلى ما
قبله رفع ولا محل لها على كونها معترضة وانه قد يكون الجملة معترضة
غير مقصود بها قطع النعت او نعتا او حالا او رد على المعم من
انها من قطع النعت وهو انما يجوز اذا تعين المنعوت بدونه
ولو سلم انها من قطع النعت فقوله يكفي في جوازه تعيين
المنعوت ادعاء كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت
المقطوع لان محله اذا كان النعت لمدح او ذم او ترحم فايدة يصح
اقتران الجملة المعترضة بالواو والفا الا بشرط قوله ولفظ رب
نصب اي منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضي المجهول وكذا
يقال فيما بعده قوله تقديرا الخ فقد اجتمع في احد نوعي الاعراب
اللفظي الظاهر والتقديري في رب والمحلي في الباء والفرق بين
التقديري والمحلي ان المانع في الاول من ظهور الاعراب قائم باخر
الكلمة وفي الثاني قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد بدلا من
رب وكون المبدل منه في نية الطرح اغلبي كما قاله جماعة او بحسب
العمل لا المعنى كما قاله اخرون او معناه كما قاله الدماميني انه
مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وقوله
او بيانا لرب لانه اوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة
ان البدل على نية تكرار العامل فيكون حامدا في عبارته مرتين ورجح
المعرب الثاني من جهة ان المبدل منه توطية للبدل وفي حكم
الطرح غالبا بدل او هل كونه بدلا لا يخلو عن ضعف لان بدلية
المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذي نقله عنه
المعرب امتناعها مع ما في جعله بدلا من رب ان جعل الله بدلا من

مخالفة الجمهور المانعين تعدد البدل وما في جعله بدلا من الله
ان جعل الله بدلا من مخالفتهم في منعهم الابدال من البدل وكونه
حالا اي لازمة فيه كما قاله ابن قاسم ايهام تقييد الحمد ببعض
الصفات فالاولى جعله منصوبا بنحو امدح ومواضع
الجملة اي جملة احمد ربي الله خير مالك اي والجمل بعدها معطوفة
عليها كما سيصرح به الش عند قوله واستعين الله في الفية
وعبارة السندوبي وجملة احمد ربي الى اخر الكتاب في محل نصب
لانها محكية بالقول اه ويظهر في جملة القول على حالة ملاحظة
العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا وحمل الثاني
على حالة ملاحظة العاطف من المحكي واعتبار كونه المقول مجموع
الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فانه نفيس وانما
لم يقل مفعول به ليجري على القولين كونه مفعولا به وكونه
مفعولا مطلقا وان كان الراجح الاول ومعناها الانشا فقد عرفت
في الكلام على قول الش اما بعد حمد الله انه يصح كونها خبرية معنى
ويكون حامدا ضمنا مصليا بهذه الحالة وان كانت مفردة
الا انها في قوة جملة انشائية او خبرية على ما مر عند قول الش اما بعد
حمد الله الخ افاده ابن قاسم ويلزم على الوجه الاول وقوع الانشا
حالا وهو ممنوع فتامل وانما اتى بجملة مصدرة اشارة الى الفرق
بين ما يتعلق به تعالى وما تعلق به صلع صم ولم يذكر السلام
جريا على عدم كراهة افراد احدهما عن الاخر بل اذا صلي في مجلس
وسلم في مجلس ولو بعد مدة طويلة كان اتيا بالمطلوب وهذا هو المختار
عند بعض وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره والاية لا تدل على طلبه قرنهما
لان الواو لا تقتضي ذلك اي برحمته اي اللائقة بمقامه فالم

فالاضافة

فالاضافة للعهد بتشديد اليا من النبوة الخ هكذا اشتهر
تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبا
بالتحريك وهو الخبر وانا اقول يصح ان يكون المهموز من النبا بسكون
البا وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس انه يقال نبا
بالهمز كمنع اي ارتفع بل هذا اولى لكون الساكن مصدر الخالف
المتحرك وان يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون
من النبا بفتح البا وسكونها فاعرف ذلك وعلى كون النبي
من النبوة يكون وزنه فعيل واصله نبيو اجتمعت الواو واليا
وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا
في اليا اي الرفعة فيه مسامحة اذ النبوة المكان المرتفع
وكانه على حذف مضاف وموصوف اي المكان ذي الرفعة
لانه مخبر عن الله اي ولو بكونه نبيا فلا يرد ان النبي على الاصح
لا يشترط فيه ان يومر بتبليغ الشرع الموحى اليه
فعلى الاول الخ يصح على كل من الاول والثاني ان يكون بمعنى
اسم الفاعل وان يكون بمعنى اسم المفعول ففي كلامه احتباك
هلا اعترض بان الحالية تقتضي تقييد حمده بهذه الحالة
ويدفع بانها انما تقتضي تقييد حمده في هذا المتن بهذه الحالة
لا تقييد مطلق حمده ولا محذور في ذلك بل هو الواقع
منوية هي المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بان الصلاة غير
ممكنة في حالة الحمد لاشتغال موردها بالحمد وفيه انه حينئذ
لا يكون مصليا بالفعل لان نية الصلاة ليست صلاة فالاولى
انها مقارنة والمقارنة في كل شي بحسبه فمقارنة لفظ للفظ وقوعه
عقبه فاندفع الاعتراض ودفعه بعضهم بحمل الحمد بنا على جزئه

جملته على العرف لكن يرد عليه ان المامور بالابتدا به الحمد اللغوي
لا العرفي لحدوثه بعد زمنه صلعم وتوجيه كونها مغايرتين
بان المعنى احمده بلساني واصلي بقلبي يرد عليه ان الصلاة
بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها   من الصفوة كذا بالتاء في
نسخ وعليها فتذكير الضمير في قوله بعد وهو خلوص من
الكدر لما قاله ابن الحاجب من ان كل لفظين وضعا لشي
واحد واحدهما مونثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير
جاز تانيث الضمير وتذكيره وفي نسخ من الصفو بلا تا
وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها   وهو الخلوص من الكدر
هذا يفيد ان معنى المصطفى في الاصل الخالص من الكدر فقوله
ومعناه المختار اي معناه المراد هنا   لمجاورته الصاد اي لانها من
حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطا والظا والتاء اذا
وقعت بعد احدها نقلت طا   اي اقاربه الا تنسب هنا تفسيره
باتباعه في العمل الصالح وح يدخل الصحب ولا يلزم على المصنف
اهمالهم بل يكون فيه من انواع البديع التورية لا خصوص
الاقارب ولا عموم الاتباع ولو في اصل الايمان لعدم ملايمته
لقوله المستكملين الشرفا وما اشتهر من ان اللايق في مقام
الدعا تفسير الال بعموم الاتباع ليست اقول باطلاقه فهو بل المتجه
مقيد بالتفصيل فان كان في العبارة المدعو بها ما يستند عن تفسير
الال باهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى ال محمد الذين
اذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا او ما يستند عن
تفسير الال بالاتقيا حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى ال محمد

الذين

الذين ملات قلوبهم بانوارك وكشفت لهم حجب اسرارك فان خلت
مما ذكر حمل على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى ال محمد ونحو اللهم صل على
محمد وعلى ال محمد سكان جنتك واهل دار كرامتك   المستكملين
صفة لازمة للال والسين والتاء اما للطلب والمطلوب كمال زايد
على الكمال الحاصل عندهم والشرف بفتح الشينين مفعول المستكملين
او زايدتان للتاكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه
بالمفعول به او على نزع الخافض بنا على القول بانه قياسي ومما
يدل على ان ثم قولا بقياسيته قول الشمس الشوبري في حواشيه
على التحرير الفقهي الراجح ان النصب بنزع الخافض سماعي اهـ
او يقال ان المصنفين نزلوه منزلة القياسي لكثرة ما سمع
منه فاعرف ذلك او للصيرورة كاستحجر الطين اي الذين صاروا
كاملين فهو كذلك واستشكل كلامه بانهم لم يبلغوا
شرف الانبيا فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف وقد
وقد يقال المراد الشرف اللايق بهم او الكلام محمول على المبالغة
اشارة الى انهم لعلو مرتبتهم في الشرف كانهم استكملوه
ومنهم من ضبطه بضم الشينين فيكون جمع شريف صفة
ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفا اي كل شرف او كل
مجد مثلا وجعل البعض هذا اولى لما في الحذف من الايذان
بالعموم الانسب بمقام المدح وفيه نظر لان ذكر المعمول هنا
مساو لحذفه لان المعمول المذكور الشرف بال الاستغراقية
فهو مساو للمحذوف مع ان ذكر الشرفا بالضم بعد المستكملين
ليس فيه كبير فايدة لانه لا يفهم الثاني من الاول   قلت
الواهمة اي توصل القلب الى ال فلا يرد ان الهمزة انقل من الهاء

مع انما قلبت همزة بافية في ملوشنا ولعل وجهه انهم قصدوا بقلب
هابيها همزة جبر ضعفها الحاصل بقلب عينها الفا لان الهمزة
اقوى من الالف تامل ولم تقلب الهاء ثانيا الفا لعدم [illegible] في موضع
اخر حتى يقاس عليه كما قلبت الهمزة [illegible] التسهيل
الى ان الحرفين تقارضا كما في ادم [illegible]
من الاسم والفعل وقد صغروه على اهيل [illegible] باحتمال
انه تصغير اهل لا ال فلا يشهد للاول واجيب بان حسن
الظن بالنقلة يقتضي انهم لا يحكمون على التصغير الا
بدليل وهو يشهد للاول ان قيل الاستدلال بالتصغير
فيه دور لان المصغر فرع المكبر وهو متوقف عليه وقد
توقف العلم باصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الاصل في المصغر
اجيب بان توقف العلم باصل ذلك الحرف في المكبر على وجود
الاصل في المصغر [illegible] الكل يتوقف وجوده وهو غير توقف
العلم بالاصالة [illegible] فلا دور ولا يقال
الال ذي شرف لا ينافي هذا تصغير ال المقتضي للحقارة لان
شرف المضاف اليه لا ينافي تصغير المضاف ولو سلم ان
شرف المضاف اليه يقتضي شرف المضاف نقول الشرف
باعتبار والحقارة باعتبار اخر ومن ال الذي شرف اي
شرف مذكر ناطق ويسمع ال المدينة وال البيت وال المطلب
وال فلانه الاسكاف بكسر الهمزة اسم جنس لمن
يصلح النعال والاسكوف لغة فيه والجوابها كنفه ونحوه
الكسائي والنحاس لعل شبهتهم ان الال انما يضاف الى الاشراف
والمقصود عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر

لان

لان الضمير كمرجعه في الدلالة [illegible] على المحلي انه اي المذكور
من الاضافة قال عبد المطلب اي حين قدم ابرهة بالفيل الى مكة
لتخريب الكعبة [illegible] واجمع على ال الصليب بدل بظاهره على
جواز اضافة [illegible] الى الظاهر فينافي ما تقدم ويجاب بانه بمنزلة
القاف [illegible] او يقال ارتكبه للمشاكلة واستعين
لله اي اطلب منه الاعانة والمراد بالاعانة هنا الاقدار وسماه
اعانة لانه بصورة الاعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين
قدرة العبد كسبا بلا تاثير وقدرة الله ايجادا وتاثيرا ولا يصدق
على هذه الاعانة الاعانة الحقيقية التي هي المشاركة في الفعل
ليمتنع [illegible] الشيخ [illegible] في حواشيه على المراد واصل
استعين استعون بكسر الواو نقلت كسرتها الى ما
قبلها [illegible] الواو [illegible] وانكسار ما قبلها انما لم يتقدم
اسم الجلالة على استعين ليفيد الحصر [illegible]
على نعمه [illegible] للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام كما
قالوه في اقرا باسم ربك على بعض التقادير في نظم خطبة
قد قدم لان الاستعانة انما تكون على الفعل وقصيدة لتجري عليه
الصفة [illegible] لكن في تسميته هذه الالفية قصيدة
ما ستعرفه الف نقل [illegible] السيد ان بعضهم اخبر
انها تنقص عن الالف [illegible] ابيات فلينظر فان جماعة ممن اثق بهم
اخبروني بعد التحري في عدها بانها الف او الفان لا يخفى بعده
ولا يرد عليه انه كان عليه ح انه يقول الفينية لان علامة
التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة بناء على انها ح
فيه لف ونشر مرتب من كامل الرجز وزنه مستفعلن

ست مرات والمشطور حذف النصف بان يكون البيت على
مستفعلن ثلاث مرات فعلى انها من كامله يكون مثلا قال
محمد هو ابن مالك احمد ربي الله خير مالك يبينا مصليا على النبي
مجهولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعرا
مستقلا وعلى انها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو
ابن مالك بيتنا واحمد ربي الله خير مالك بيتنا ويكون كل بيتين
شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل الاسمين متى هذه
الارجوزة قصيدة لانهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف
واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الابيات قصيدة
للزم وجود الاكفاء والاجازة والاقواء والاصراف في القصيدة
الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك في هذه
الاراجيز عيبا ولا يجد نكير الذلك من العلماء كذا في الدماميني على
الخزرجية ومنه يعلم ما في قوله الا قصيدة ويمكن ان يقال
بتسميتها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق
بعضها ببعض وفي كونها من بحر واحد فتدبر والظاهر
ان في بمعنى على فيكون لفظه في استعارة تبعية لمعنى على
كما في ولاصلبنكم في جذوع النخل ومقابل الظاهر قول اوانه
بمعنى اخ وهو معطوف على قوله والظاهر وانما كان الاول ظاهرا لان
الاستعارة قبل الفعل للمتردد والمص جازم لشروعه في
الفعل ولان ارتكاب التجوز في الحرف اخف منه في الفعل الاعلى
قول ان في بمعنى على اذ ليس ثم غير هذا بيد الوصفين
حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من كلامه التضعيف النحوي
البياني وهو تقدير حال بتناسب الحرف لانا نمنع كونه التضعيف

الخزرجية

النحوي

النحوي ظاهرا عند البياني الخلاف في كون النحوي قياسيا وان كان
الاكثرون على انه قياسي كما في ارتشاف ابي حيان دون البياني
فاعرفه لان الاستعانة اي استمرارها هنا مادة فلا يرد ان اعانه
في الاية من تضارب الاعانة لا الاستعانة اعانات لم يثنت
الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المنصرفات بعد مراعاة لفظها
في تصرف او الضمير للاستعانة وحرما محذوف لعلمه من هذا
وقوله متعدية اي الى المستعان عليه لا المستعان لتعديها
اليه بنفسه كما هنا والباء كما في قوله تعالى يا قوم استعينوا
بالله قال تعالى اهـ استشهادا على التعدية بعلى لا
ليفيد الا على المدعي من حصر المدلول لان الاية لا تدل عليه
معنى استنجح ونحوه احسب منه معنى ارجو ونحوه
لما عرفت من ان الاستعارة قبل الفعل للمتردد اي اعرافه
هذا تفسير حسب اللغة وقوله وجل مهماته عطف
تفسير للمراد اشار به الى ان مراده بالمقاصد المهمات التي
عبر بها في اخر الكتاب وان في كلامه حذف مضاف وبه يندفع
التنافي بين ما هنا وقوله اخر الكتاب نظما على جل المهمات اشتمل
اشتمل وقد اجيب باجوبة غير هذا منها ان ما هنا في حيز
الطلب وما يأتي اخبار بما تيسر له واما الجواب بان المقاصد
اسم كتاب للمص فباطل من وجوه ذكرها السيوطي في اخر
نكته وصرفوا ما هنا الى ما يأتي دون العكس لان ما يأتي هو
المطابق للواقع ولانه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء
الساكنين وعبر بها بها اي فيها من ظرفية المدلول في الدال
لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة

والمقاصد تلك المعاني ويصح ان تكون البا سببية وصلة
محوية بحذوفة اي محوية لمتعاطيها بسببها محوية
اسم مفعول اصله محوويه اجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت
الواو الاولى التي قبل الياء المدغمة للمناسبة النحو
الاصطلاحي الخ تعريف الفن احد الامور التي يتوقف الشروع
فيه على بصيرة عليها ومنها موضوعه وغايته وفائدته
فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض
الاحوال لها حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال
او حال تركيبها كحركات الاعراب والبناء غايته الاستعانة
على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطا في الكلام
وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه كذا في شرح الخطيب
على المتن وفي كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطا هو
الفائدة ولم يظهر لها وجه ولا وفي الاصطلاح اما مستقر متعلق
بمقدر معرف صفة للنحو او منكر حال منه على تجويز بعض
النحاة مجي الحال من المبتدا واما لغو متعلق بمعنى النسبة
التي اشتملت عليها الجملة العلم اي القواعد المعلومة
اي التي من شانها ان تعلم لانها علم بالفعل لان النحو حقيقة
في نفسه سواء علم او لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة
والعلاقة في الاول التعلق بين المصدر وما اشتق منه
وفي الثاني الاول وان كان مجازا فقط بحسب العرف علاقة
الاول لان اطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة
عرفية كاطلاقه على الملكة اي الكيفية الراسخة في النفس

التي تقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحضار ما
لم تعلمه واما اطلاقه على الادراك فحقيقة لغة وعرفا واما
اطلاقه على فروع القواعد اي المسايل الجزيية المستخرجة
منها نحو الفاعل مرفوع كبرى لصغرى سهلة الحصول
هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد
مرفوع فمجاز عند الحكما حقيقة عرفية عند علما الشريعة
والادب كما نقله البعض عن سيدي الدين والمجاز على المجاز
جائز عند البيانيين والاصوليين الا الامدي كما في البحر
المحيط في الاصول للزركشي فنقل شيخنا السيد المنع
عن الاصوليين فيه نظر والبا في قوله بالمقاييس للتصوير
وما ذكرناه من ان العلم هنا بمعنى القواعد والبا للتصوير هو
اللايق هنا الا الادراك ولا الملكة لا سيما جعلنا البا للسببية
متعلقة بالمستخرج اذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة
او جعلناها للتصوير اذ لا يتصور ان يكونا الا الفروع وخرج وان قال به البعض
بالمستخرج العلم المنصوص في الكتاب او السنة لانه يلزم على
كما قاله شيخنا ان لا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل
الظاهر انها من النحو فتامل وان قال به البعض وخرج
بالمستخرج العلم المنصوص في الكتاب والسنة بالمقاييس
بغيرهم الا عند الجمهور كما في حاشيته جمع مقياس
وهو ما يقاس عليه الشي ويوافقه من القواعد الكلية
من استقرا كلام العرب من اضافة الصفة الى الموصوف
اي من كلام العرب المستقرا اي من احوالهم وهذا فيه فقي الكلام
حذف مضافين وان اولت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف

واحد ويخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والاثار
ونحوه الموصلة صفة للمقاييس وتوصيلها لمن بعد
الصدر الاول كما ان استنباطها من الصدر الاول فان قيل يقال
استنباط المقاييس وتوصيلها من احوال اجزاء كلامهم
يقتضي تاخرها عنه وهذا التناقض وهو ظاهر [illegible] توقف
المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع ان هذا انما يرد
اذا جعل الضمير في قوله اجزائه الى عين كلام العرب اما اذا جعل راجعا
الى جنس كلامهم لان احكام ما تكلموا به عرفت بمنطقهم فلا
تناقض ولا دور اصلا لان السابقة معرفته غير المتاخر معرفته
ح وحاصل الدفع الاول اختلاف المعرفة باختلاف العارف
وحاصل الثاني اختلافها باختلاف المعروف ويخرج بهذا القيد
علم المعاني والبيان ونحوهما احكام [illegible] المراد بالاحكام
ما يشمل الاحكام التصريفية والاحكام النحوية التي ايتلف
هو صفة للاجزاء والضمير في ايتلف يرجع الى الكلام فالصفة
جرت على غير ما هي له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب
الكوفيين من جواز عدم ابرازه عند امن اللبس وقال البعض
نقل الراعي في باب المبتدا والخبر افاده البهوتي ان البصريين
فصلوا في وجوب ابراز الضمير بين ما اذا كان المتحمل للضمير
وصفا او فعلا واوجبوه في الاول دون الثاني اهـ وهو مخالف
لما في التوضيح والتصريح من ان الفعل كالوصف في الخلاف
المذكور فعلم ان [illegible] تعريف النحو بما يشمل التصريف
ما يرادف قولنا علم العربية اي المراد به ما يشمل
النحو والصرف فقط لتحقيق غلبة استعمال علم العربية بهما

وان

وان اطلق على ما يشمل اثني عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق
والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر
والخط وانشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه
التواريخ وجعل البديع ذيلا لا قسما براسه واضافة علم
الى العربية من اضافة العام الى الخاص لا قسيم الصرف
[illegible] اصطلاح القدما واصطلاح المتاخرين تخصيصه
بغير الاعراب والبنا وجعله قسيم الصرف وعليه فيعرف
بانه علم يبحث فيه عن احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه
الكلم العربية من حيث يعرض لها الاعراب والبنا وهو
مصدر [illegible] قال البهوتي انظر هل يجوز استعماله اسم المصدر
بمعنى المفعول كما استعمل المصدر كذلك اولا قال البعض
لاما نحوه من المجاز فكان عليه ان يقول هل وقع استعماله كذلك
اولا لان [illegible] اعطاوها كما يفيده كلام
البيضاوي وخصت [illegible] عليه الاستعمال بهذا العلم اي
صار علما بالغلبة عليه والتبادر [illegible] على المقدم عليه وجاء في
اللغة [illegible] زاد شيخ الاسلام [illegible] وهو
البعض [illegible] اظهر معانيه واكثرها
تداولا القصد ولهذا [illegible] قيل لما كان اللغوي متقدما
اخره عن الاصطلاحي وان كان [illegible] تقديم اللغوي
وسبب تسمية هذا العلم بذلك [illegible] اطلاقه
عليه بالغلبة لا بالوضع ولا [illegible] الذي صنفه بعضهم
بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح
الهمزة واسمه ظالم ابن عمرو قال في التصريح وقد تضافرت

الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه اولا عن
علي ابن ابي طالب رضي الله عنه وكان ابو الاسود كوفي الدار
بصري المنشأ ومات وقد اسن واتفقوا على ان اول من
وضع التصريف معاذ بن مسلم الهرا بفتح الهاء وتشديد به
الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية اهـ وشيا من
الاعراب اي خبث قال الاسماء ظاهر ومضمر وغيرهما
وهو الذي يتفاوت في معرفته قال السيرافي يعني اسم
الاشارة انح هذا النحو يا ابا الاسود روي ان مما
ذكره ابو الاسود حكم الواو وكان وليت ولعل ولم يذكر
لكن فامره الامام كرم الله وجهه ان يزيدها فزادها
تغرب انح اسناد التقريب اليها مجاز عقلي من باب
الاسناد الى الالة اذ الفاعل في الحقيقة الله تعالى وفي الظاهر
المص اي الابعد من المعاني تفسير لحسب ظاهر
اللفظ فلا ينافي ان المناسب حمل افعل التفضيل هنا على غير
بابه ليتحصل بالمطابقة الابعد والبعيد لان البعد
مقول بالتشكيك وما قيل من انه على ظاهره وتقريب
البعيد يفهم بالاولى ضعيف بانه لا يلزم ذلك لانها فهمه
تفهم بالابعد لشدة خفائه ولا تقرب البعيد البا
بمعنى مع لم يجعلها سببية لان المعهود سببا للتقريب
البسط لا الايجاز قال سم ويصح كونها للسببية بل
في غاية المدح للمص حيث اتصف بالقدرة على توضيح
المعاني بالالفاظ الوجيزة التي من شانها تعقيدها
ولا اشكال في كون الايجاز قد يكون سببا للايضاح

اذا بولغ

اذا بولغ في تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اهـ وقد يقال السبب
ح هذه المبالغة لا الايجاز مع وجازة اللفظ دفع بتقدير المضاف
اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه ففي الكلام وضع الظاهر موضع
المضمر والاصلح وجازتها وانت خبير بان الاتحاد انما يأتي اذا
جعلت المعية حالا من فاعل تقرب ويصح ان يكون من الاقصى
فيكون احد المتصاحبين المعنى والاخر اللفظ فلا اتحاد وما
نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره اي
اختصاره ظاهره ترادف الايجاز والاختصار وهو ما عليه
جماعة وفي المصباح ان الايجاز تقليل اللفظ مع عدو بته وكون
معناه فهو اخص من الاختصار على هذا وتبسط
البذل فسره الشيخ بتوسع العطاء اي الاعطا يعني تكثر
افادة المعاني ففيه استعارة اما تمثيلية بان يكون
شبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة
عند سماعها بحال الكريم في كثرة اعطايه ووفايه
بما بعد او مصرحة حيث شبه افادة المعاني ببذل
المال والوعد ترشيح او مكنية حيث شبه الالفية
بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح وهو اي البذل
اشارة الى ما تمنحه اي الى منح ما تمنحه ليوافق
تفسيره اولا البذل بالعطا اي الاعطا ويحتمل ان هذا
اشارة الى ان المراد بالبذل المبذول وان تفسيره
اولا بالعطا بالنظر الى معناه الاصلي وقوله في كثرة
الفوايد اي من الفوايد الكثيرة بوعد منجز البا
بمعنى مع او سببية فان قلت الاعطا بدون وعد

ابلغ في المدح فلم قيد بالوعد قلت كانه لانه الواقع لان فهم المعاني
منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها و تصور
الفاظها فكانها لتهيئها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك
نوع وعد افاده قاله سم ويمكن ان يوجه ايضا التقييد بالوعد
بانه للاشارة الي عزة معانيها لان الموعود به تتشوق اليه
النفس فيكون احرص عليه ويكون هو اعز عليها وهي موجز
ومنجز الجناس اللاحق وان قال بعضهم مضارع ووعد
للنجز اي عند الاطلاق وحذفه اكتفا لمخلف ايعادي الخ فيه
لف ونشر مرتب ويقتضي اي تطلب اي من الله او من
قاريها او منهما معا واسناد الطلب اليها مجاز عقلي من الاسناد الي
السبب اذ الطالب في الحقيقة ناظمها ويحتمل انه شبهها بالفيه
بعاقل تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة المكنية
واثبات الطلب تخييل ويحتمل انه اراد بالاقتضا الاستلزام على
التجوز رضى بكسر رائه سماعي كفهم سين سخط وكونه
خابه والقياس الفتح لان فعلها كفرح يفرح مصدرا كانه
زاده تمهيدا لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط
يشوبه تفسيرا لمحضا وقوله يشوبه اي يتخلل بين
ازمنة الرضي او المراد يشوبه من وجه اخر غير وجه الرضي
وعلى كل علم ان قوله وتقتضي رضى لا يغني عن قوله بغير سخط والسخط
تغير النفس وانقباضها لاخذ الثار والمراد منه في حقه
تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام او الانتقام فايقة اي
عالية في الشرف وانما فاقتها لانها من نحو واحد والفيه

ابن

ابن معطي من بحرين فان بعضها من السريع وبعضها من الرجز
ولانها اكثر احكاما من الفيه ابن معطي الحنفي في حواشي
الشيخ يحيى انه كان نحويا لبيبا وتفقه بالجزائر على ابي موسى الجزولي
ثم تشفع كابن مالك وابي حيان حين الخروج من المغرب اهـ ويمكن
انه تحنف بعد ان تشفع الملقب زين الدين يوضح منه
مع قوله في الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك وان لقب
يتعدي بنفسه وبالحرف كسمي بالجامع العتيق هو
جامع عمرو بن العاص لا قرا الادب اسم لما يشتمل الاثني عشر
علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها في سلخ
اي اخر على شفير الخندق اي طرف الخليج الذي حفره
عمرو بن العاص بامر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال
الي الحرمين متصلا بالبحر المالح ومولده سنة بنصب
سنة على الظرفية متعلقة بمحذوف ان جعل مولد مصدرا
ميميا بمعنى الولادة اي كاين في سنة وبرفعها على الخبرية
ان جعل اسم زمان في فايقة اي في هذا اللفظ بقطع النظر
عن حركة اخره من فاعل تقتضي لم يجعلها من الفيه لانها
وان كانت نكرة تخصصت بالوصف او من فاعل تقرب او تبسط
لقرب تقتضي خبر لمبتدا محذوف اي والجملة حالية او مستانفة
بالجملة اي جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما في المتن
واوجبه بعضهم قال شيخنا والبعض لعل القايل بالوجوب جعل
مبارك في الاية خبر مبتدا محذوف اهـ واحسن منه ان يجعله
خبرا ثانيا لهذا سبق اي على الزمن والافادة وفي تقديم
المعمول اشارة الي انه لم يحز الفضل على المصـ الا بالسبق والجار

والمجرور مرتبط بكل من جايز ومستوجب جايز تفضيلا
اي فضلا من اطلاق المسبب على السبب او هو مصدر
المبني للمفعول فاندفع الاعتراض بان التفضيل صفة
المفضل بالكسر فكيف يجوزه المفضل بالفتح ويمكن ان يدفع
ايضا بان الجايزة في كل شي بحسبه فمعنى جايزة التفضيل
تعلقه به على وجه التعظيم له ولا يرد على الجواب الثاني والثالث
انه لا يلزم من التفضيل له على غيره انه فاضل في نفسه عليه
حتى يكون فيه كبير مدح لان المراد التفضيل ممن يعتد
بتفضيله او المراد ان يفضله الناس كلهم والناس
لا تفضل الا من كان ذا فضل اه هكذا قرره شيخنا في درسه
مستوجب قال سم اي مستحق اه ويحتمل
ان السين والتا للتفسير اي مصير الثنا بنا على ارتباط قوله
بسبق بقوله مستوجب ايضا بل هو علة للعلية اي
لكون السبق علة للاستيجاب لكن لا يظهر التعليل
الا بتقدير مضاف اي لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لاستحقاق
السلف ثناء الخلف لكان اخصر واوضح
مسامحة لان الثنا اسم مصدر اثنى ويمكن ان يجعل كلامه مصدر فيه
على حذف المضاف
القولين في الثنا وعلى الوصفية يحتاج الى تعليق قوله الثنا مصفة اي لازمه او مخصصة على
عليه لا بمحذوف حال من ثناء او بدل منه اي كاينا عليه او ثناء
عليه لا الثناء المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام
عمله وقوله او معمول له اي على انه صفة لمفعول مطلق لهذا
المصدر حذف واقيم هو مقامه اي ثناء الثنا الجميل او على

على قوله لما يستحقه السلف الخ لا يظهر انه علة لمستوجب لتقدم المصنف علته وهي السبق

انه

انه مفعول مطلق به له على التوسع باسقاط الخافض والاول
اولى لان الثاني سماعي على الاصح اي بحكم فسر القضا في كلامه
بالحكم كما هو معناه لغة لان معناه عند الاشاعرة كما في شرح
المواقف الارادة الازلية المتعلقة بالاشيا على ما هي عليه فيما لا
يزال وهذا الانسب الطلب قال وتقديره ايجاده اياها فيما لا
يزال على ما هي عليه فيه اهـ والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزي
فيرجع الى التقدير اي عطيات اي به مع علمه من
تفسير المفرد تحسينا لسبكه قول المصنف وافره مع ما
قبله من كلام الشارح اي تامه افاد به ان وافره اسم فاعل
وهو اللازم لا المتعدي يقال وفر الشي يفر وفورا اي تم
ووفرته اقره وفرا اي اتممته في وله في درجات
الاخرة الظرف صفتان لهبات وخص درجات الاخرة بالذكر
لانها المهم عند العاقل ولان الدعا للابن معطي بعد موته
انما ينفع بها دون درجات الدنيا قال في الصحاح بفتح
الصاد ومعناه في الامر الصحيح ومنهم من يكسر على
صيغة الجمع هي الطبقات من المراتب اي علية او
دنية فهو اعم من تفسير ابي عبيدة قاله البعض ورد بعضهم
كلام ابي عبيدة بيانا للمراد الصحاح والمراد اي من درجات
الاخرة واشار بهذا البيان الاضافة في درجات الاخرة على معنى
في وصف هبات الخ هذا يصحح لو صف الجمع بالمفرد
وحاصله ان المطابقة في الافراد حاصلة تاويلا فقوله لتاوله
بجماعة اي وهو مفرد لفظا وان كان جمعا معنى وان كان الافصح
وازات اي محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وان

مجعول

زائدة ويظهر لي في الجواب عن المص ان الافراد لاستعماله
جمع القلة في الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعا فهو جمع
كثرة بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس   لان هبات
جمع قلة اي بناء على مذهب سيبويه ان جمعي السلامة للقلة.
والذي ارتضاه السعد التفتازاني والدماميني ان جمعي
القلة والكثرة مبداهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة.
عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما متفقان في المبدا
مختلفان في المنتهى والمشهور ان مبدا جمع الكثرة احد
عشر فيكونان مختلفين في المبدا والمنتهى وعلى هذا
ياتي استشكال القرافي الذي ذكر انه عشرين سنة
يطلب جوابه ولم يجده وهو انه اذا قال له علي دراهم كان
اقرارا بثلاثة اجماعا وحقه باحد عشر لانه اقل جمع الكثرة
فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وان اجيب عنه ببناء
الاقارير على العرف واما ما مر عن السعد والدماميني
فلا مجاز ولا استشكال   والافصح في جمع القلة الخ
وجه ذلك بان العاقل منظور اليه فاعتني بشانه في
المطابقة بخلاف غيره وطريق جمع القلة بغير العاقل
جبر القلته وقال شيخنا السيد المطابقة في جمعي
العاقل وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها في جمع الكثرة
لغيره لانه لا يخاطله عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة
اليه ولم يراع ذلك في جمع القلة جبر اللقلة   مما لا يعقل
اي من مجموع ما لا يعقل   وقال نقاح الخ انما لم يصلح دليلا
لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وان ورد في

شرعنا

شرعنا ما يقرره على ما رجحوه في من هبنا معاشر الشافعية
لم يتقل وقوله عطفا على مجرور اللام وانما ذكره استيناقا
لما عرفت اي من ارتكاب خلاف الافصح   ولان التعميم
مطلوب قال سم لعله عمم في اللفظ دون الكتابة وبقي الكلام
في انه هل يطلب التعميم في الكتابة ايضا وهو محل نظر والاقرب
الاقرب الطلب قياسا على طلب كتابة البسملة والحمدلة
والصلاة والسلام فتامل

الكلام وما يتالف منه

اي والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاثة التي يتالف الكلام منها
وذكر الضمير مراعاة للفظ ما   اي هذا باب شرح الكلام
الخ لا شك انه شرح الكلام وما يتالف منه على هذا الترتيب
فشرح الكلام اولا بتعريفه والكلم الثلاث التي يتالف
منها ثانيا بذكر اسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف وللاشارة
الى اختلافه صرح بلفظ شرح في المعطوف على انه كما قاله
الروداني تقدير معنى لا تقدير اعراب وان اوهمه صنيع
الش لان شرح المضاف الى المعطوف عليه متسلط على المعطوف
ايضا عند عدم اعادته معه لان الصحيح ان العامل في المعطوف
نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدر مثله وما اشار اليه من
ان الكلام خبر مبتدا محذوف تبعا للموضح غير متعين
اذ يجوز نصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لا هاك كما وقع
لبعضهم لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا وفي قوله ما يتالف
الكلام اشارة الى رجوع ضمير يتالف في كلام المص الى الكلام
فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز الضمير لامن
اللبس المجوز لعدم ابرازه عند الكوفيين   اختصر

للوضوح وقيل على التدرج لانه انسب بالقواعد واوقع في النفس
بان حذف المبتدا ثم خبره وانيب عنه شيء ثم شيء
وانيب عنه الكلام وقيل دفعة واحدة لانه اقل عملا وعليه
يحتمل ان الكلام نايب عن الخبر فقط او عن الخبر
والمضاف اليه ورفع لتشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمدة
فلم ينب الكلام عن المبتدا على هذا القول اصلا كما لم ينب عنه
على القول الاول بل هو على القولين حال في مكانه مقدر ملحوظ
فيه لم يقم مقامه شيء فتجويز البعض نيابته عن المبتدا
على الثاني غير صحيح فتدبر   كلامنا اي بالاضافة
وان كان مستغنى عنها بكون التاليف في النحو كما صرح
به في الخطبة للاشارة الى اختلاف الاصطلاحات في
الكلام وللاشارة الى انه من مجتهدي النحاة   ايها
النحاة اي مبنية على الضم في محل نصب باعص محذوف وها
للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ ويظهر لك ان معنى قولهم
على اللفظ انه ضم اتباعا للضم لفظا اي فيكون ضمته ضمة
اتباع ويكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة ان النعت موافق للمنعوت
في اعرابه ثم رايته عن بعض المحققين كما سياتي في محله فاحفظه
صوت يستعمل مصدر الصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص
الصايت ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر
وهو المراد هنا افاده يس وهو قايم بالهوا وقيل الصوت الهوا المتكيف
بالكيفية المسموعة   مشتمل على بعض الحروف من اشتمال الكل على جزيه المادي
كما قال البعض اللفظ حرفين او اكثر فان كان حرفا واحدا كواو العطف

لكن هذا ظاهر اذا كان جم

كان من اشتمال المطلق على

على المقيد او العام على الخاص   تحقيقا الخ تعميم في الصوت فالمنصوب
مفعول مطلق لمحذوف اي محقق تحقيقا او مقدر تقديرا
او بمعنى محققا او مقدرا حال ويعلم من هذا التعميم ان ماهية
اللفظ افراد محققة وافراد مقدرة قال الروداني فاستعماله
في كل منهما حقيقة لا انه في المقدرة مجاز اهـ ومن التحقيقي
المحذوف على ما قاله البعض لتيسير النطق به صراحة وكذا
كلامه تعالى اللفظي قبل التلفظ به لان كلامه القديم على قول
جمهور اهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيقي
اما منطوق به بالفعل او بالقوة والتقديري ما لا يمكن النطق
به فان الضمير المستتر كما قاله الرضي لم يوضع له لفظ حتى
ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل
للتقريب اهـ فقول المعربين في اتقم مثلا ضمير مستتر
وجوبا تقديره انت اي تصويره معناه تقريبا وتدريبا انت
قال البعض وح فليس في اضرب مثلا الا الفاعل المعقول
والتفي بفهمه من غير لفظ عنه اعتبار لفظه فاقيم مقام
اللفظ في جعله جزء الكلام الملفوظ كجعله جزء الكلام المعقول
فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون
ممكنا جسما او عرضا ويكون من مقولة الصوت اذا رجع
الضمير الى الصوت فقول بعضهم كالجامي ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا ليس على ما ينبغي افاده العصام اهـ
المستتر اي وجوبا او جوازا فيما يظهر   مفيد اي بالوضع
فاندفع ما اورد على التعريف من انه يشمل اللفظ المفيد
عقلا او طبعا مع ان المراد بالفايدة في تفسير المفيد بالدال

علي فايدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيين
فايدة يحسن السكوت عليها مراد الش بهذا بيان ما يطلق عليه
المفيد عندهم لا ذكر قيد زايد علي ما في المتن ليلا يلزم كون تعريف
المتن غير مانع والمراد بالسكوت سكوت المتكلم علي الاصح
وحسنه عند السامع اياه حسبانا بان لا يحتاج في استفادة المعني
من اللفظ الي شي اخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا علي
المحكوم عليه وبه بالوضع الظاهر ان مراده الوضع العربي
الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي
وغيره ليخرج كلام الاعاجم لا القصد لانه ادرجه في الافادة كما
سياتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف علي المثال
مع تركه في نفس التعريف فكان الاولي زيادته في التعريف
ايضا ثم حمل الوضع علي الوضع العربي مبني علي ان المركبات
موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في
التعريف فخرج باللفظ ما كان بينه وبين فصله العموم
الوجهي اخرج به من الدوال مما يطلق الخ من الاولي بيانية
والثانية تبعيضية اذ يطلق الكلام لغة علي غير الدوال من كل
قول وقيد بقوله من الدوال مع ان اللفظ يخرج غيره دلالات
الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاما في اللغة وغيره
يفهم خروجه بالاولي والرمز بابه قتل وضرب وهي
الاشارة بالحاجب او الهدب او الشفة كما في المصباح فعطف
الاشارة عليه عطف عام علي خاص وبالمفيد الخ اخرج به

امور خمسة وكان الاحسن ذكر المركب التقييدي والمزجي
مع الاضافي والمركب الاسنادي المعلوم الخ جري في
اخراج الضروري وغير المقصود من الكلام علي ما ذهب اليه
المص ونقله في شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه
كما ذهب اليه ابو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ فايدة
يحسن السكوت عليها دلالته علي النسبة الايجابية او السلبية
سواء كانت حاصلة عند السامع قبلا ولا قصد المتكلم الكلام
او لا طابق كلامه الواقع او لا مصدر اريد به اسم المفعول
اي لا اسم جنس جمعي للفظة حتي يرد اعتراض ابي حيان
علي التعريف باستلزامه ان الكلام المركب من كلمتين لا يسمي
كلاما لان مدلول اسم الجنس الجمعي ثلاثة فاكثر فيكون التعريف
غير جامع ولا باقي علي مصدريته حتي يرد ان اللفظ فعل اللافظ
والكلام النحوي ليس فعلا فان قلت اطلاق المصدر بمعني
اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف قلت
صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجر النحاة معناه
الاصلي وهو الرمي مطلقا او من الفم فلا اشكال فنظيره
الخلق بمعني المخلوق الباقي علي مجازيته لعدم هجر معناه الاصلي
وهو الايجاد انما هو في مجرد اطلاق المصدر وارادة المفعول
ان يكون تمثيلا اي فقط وعليه فهو خبر لمبتدا محذوف
اي وذلك كما ستفهم وهو الظاهر من العبارة
فلا ينافي انه كونه تمثيلا وتتميما كما اشار اليه ابن الناظم
اولي وانما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الش بقوله

معطوف علي قوله لا اسم

فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعد ايراد تعريف الشي ايراد
الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله   فانه اقتصر في شرح
الكافية اي والالفية خلاصة الكافية   نظرا الى ان
الافادة تستلزمهما اي لان المفيد الفائدة المذكورة لا يكون
الا مركبا ولا ترد الاعداد المسرودة لما تقدم من ان المراد
بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية او السلبية وحسن
سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به
لكنه الخ استدراك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم
اقتصاره على ذلك في بقية كتبه ايضا   صرح بهما اما
نفسه الخ بالقصد فظاهر واما بالتركيب فلم يذكر بدله الاسناد
المفيد كما في شروح التلخيص بضم كلمة او ما يجري مجراها بحيث
يفيد ان مفهوم احداهما ثابت لمدلول الاخرى وفسر شيخنا
السيد تبعا لغيره بالنسبة بين الركنين وارجع بعضهم الاول
الى الثاني بتاويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف اي لازم انضمام كلمة الخ
ثم قال شيخنا السيد فهو شرط في تحقق الكلام لا جزء منه
وان اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضي فقد استشكله
السيد الصفوي قاله الشيخ يس والشيخ يحيى ووقع الخلاف
ايضا في الفضلات هل هي خارجة عن الكلام او داخلة فيه
قولان ثالثها التفصيل فان كان حذفها مغيرا كالمتساوي
طوالق الا هندا وعبيده احرار الا زيدا دخلت والا فلا اهـ
وسياتي لهذا مزيد بحث   من الكلام اي الكلمات ومن تبعيضية
وهي ومجرورها في موضع الحال من ضمير نفس   فزاد لذلك زاد بعضهم ايضا

الى اخرى او ما يجري مجراها صح

من ناطق واحد اقرارا

احترازا عن ان يصطلح اثنان على ان يذكر احدهما فعلا والاخر فاعلا
واجيب بان هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل واحد من المصطلحين
متكلم بكلام وانما اقتصر على التفسير الخ باحدى الكلمتين اتكالا
على تفسير الخ الاخر بالاخرى فهو مقدر ما صرح به الاخر فلا
يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد
الناطق غير شرط في الكلام كما ان اتحاد الكاتب غير شرط في الخط
افاده في الهمع   لاخراج نحو قام ابوه الخ اي لان الاسناد
فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه
ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية   وهذا التتبع
اي التفسير الخ باجزاء الماهية في الحد   لان الحدود لا تتم
بدلالة الالتزام اعترضه شيخنا السيد بان الظاهر ان
التركيب والقصد داخلان في مفهوم المفيد فدلالته عليهما
تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة في الحدود
ولو سلم انها التزامية فهجرها انما هو في الحدود الحقيقية
التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم
وقد ينازع فيما استظهره وفي قوله ومثل هذا التعريف ليس
منها بل من الرسوم فان الامور الاصطلاحية حصلت
مفهوماتها ووضعت اسماؤها بازائها فليس لها معان
غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا افاده شيخ الاسلام
في اخر مبحث الكليات من شرحه على ايساغوجي نقلا عن
الامام الرازي   ومن ثم اي من هنا اي من اجل ان الحدود
لا تتم بدلالة الالتزام   جعل الشارح يعني ابن الناظم
تتميما للحد اي من جهة الدلالة به على امرين يتضمنهما ملتزمين

في الكلام اي وتمثيلا ايضا اي من جهة الايضاح للحد ولا تمثيلا
فقط ولا ينافي ذلك قول ابن الناظم في اخر كلامه فاكتفى عن تتميم
الحد بالتمثيل لان معناه انه اكتفى عن تتميم الحد بذكر التركيب
والقصد صريحا بتتميمه بالمثال المتقدم لهما على انه
لو صح ما نع كونه تتميما وتمثيلا وسلمنا له ذلك والتزمنا
ان المراد تتميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله في اخر
كلامه على المعنى الذي ذكرناه وان تسميته قول المص الا تتم
تمثيلا باعتبار الصورة وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض
عن البهوتي واقره من الاعتراض على الش بان في اخر كلام ابن
الناظم ما ينافي ما اسنده اليه الش وان كان في اول كلامه ما يشير اليه
فتامل والظاهر على الخ كونه تتميما للحد انه كاستقم ظرف
مستقر نعت ثان للفظ وقول البعض هو في موضع
النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت
من غير مقتض مع انه يضاربه قوله بعد ذلك ومجرور الكاف
محذوف والتقدير كفائدة استقم فعليك بالانصاف   انما
بدا بتعريف الكلام الخ جواب عما يقال لم بدا بالكلام مع ان
الكلمات اجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا ابن اكثير بالكلمة
وحاصل الجواب انه راعى كون المقصود بالذات الكلام واما قصد
الكلمات فلتالف الكلام منها والنكتة لا تتزاحم   لان
التاليف الخ وقال السيد هما بمعنى واحد قال البعض وهو
معنى التاليف   ووقوع الالفة المراد بها الارتباط بين
الكلمتين باسناد احداهما الى الاخرى او اضافتها اليها او وصفها
بها او نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شيء من ذلك كقام

جاء قاله الشنواني اي وليس المراد بها تناسبهما في المعنى
لئلا يخرج نحو الحجر ماكول   الكلم مبتدا الخ اي كما يقتضيه
قولهم اذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدا والنكرة
خبر واعلم ان الش حمل الكلم في عبارة المص على الكلم الاصطلاحي
كما يدل عليه كلامه الاتي في غير موضع وان كان قوله اي الكلم
الذي يتالف منه الكلام يبعد حمل الكلم على الكلمات لان تالف
الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحي فهو ولو بتقدير مضاف
ليوافق اكثر كلامه اي من اجزائه اي التي يتركب من مجموعها
وقوله باعتبار واحده يحتمل ان المراد بواحده مفرده الاصطلاحي
الذي هو لفظ كلمة ويحتمل ان المراد به جزؤه اي جزء ما صدق
عليه وعلى كل في عبارته حذف مضاف تقديره على الاول مفهوم
واحده لان الانقسام الى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها
وتقديره على الثاني جنس واحده لان جزؤه فرد من افراد
الكلمة والانقسام الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد
من افرادها ثم انقسام الشيء باعتبار شيء اخر انقسام للاخر
في الحقيقة فاتضح قول الش لان المقسم وهو الكلمة الخ
وبتقريرنا كلام الش على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط
ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما ياتي فتنبه
ولك ان تستغني عن اعتبار واحد الكلم في تقسيم
المص الكلم الى اسم وفعل وحرف بان تجعل الكلم في كلامه
بمعنى الكلمات وترجع الضمير في واحده الى الكلم بمعنى
الكلم الاصطلاحي على الاستخدام لا بمعنى الكلمات والا انتفى
الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات اي ب

الانواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلم الاصطلاحي كلمة وهذا
اولى لعدم احواجه الي تقدير   لان المقسم اي محل القسمة
يعني المقسوم   صادق الخ قال بعض الصدق في المفردات
بمعنى الحمل ويستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الانسان
وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفي فيقال هذه
القضية صادقة في نفس الامر اي متحققة   من
تقسيم الكل اي تقسيم الكل الى اجزائه تحليل المركب
الى اجزائه التي تركب منها وتقسيم الكلي الى جزئياته
ضم قيود الى امر مشترك لتحصيل امور متعددة بتعدد
القيود والتقسيم حقيقي ان تباينت اقسامه والا
فاعتباري   ليس مخصوصا بهذه الثلاثة اي
باجتماعها اي لتحققه بدون اجتماعها نحو زيد ابوه
قائم والبا داخلة على المقصور عليه وقوله بل هو مقول
على كل ثلاث كلمات فصاعدا اي وان كانت من نوع الاسم فقط
او من نوع الاسم والفعل او الحرف فقط والظاهر من
كلامهم ان المراد بالكلمات في الكلم الكلمات الاصطلاحية
فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة الفاظ مهملة كلها او
بعضها ويمكن اعتبار كونه من تقسيم الكل الى اجزائه
ويكون جعل الثلاثة اجزاءه باعتبار تركبه من مجموعها
وان لم يتركب جميعها   وهو ظاهر للزوم تحقق
الكلم في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع انه
باطل   ودليل انحصار الخ اخذ الانحصار من تقديم الخبر
في قوله واسم الخ وانما يتم هذا الدليل بمعونة

الاستغراق او الا فيمكن ان يقال لا نسلم ان ما لا يصلح ركنا للاسناد
هو الحرف فقط وما يقبل بطرفيه هو الاسم فقط وما يقبله
بطرف هو الفعل فقط   ان الكلمة اظهر مع تقدم المرجع لئلا
يتوهم عود الضمير الى الثلاثة   اما ان تصلح الخ اما حرف
تفصيل وان تصلح في تاويل مصدر خبر ان على تقدير مضاف اي ذات
صلوح او تاويل المصدر باسم الفاعل اي صالحة لان الكلمة
ليست الصلوح وهذا احسن من تقدير مضاف قبل
اسم ان اي حال الكلمة لانه المناسب للمقام اذ الكلام في تقسيم
نفس الكلمة لا في تقسيم حالها ولانه في وقت [illegible]
لا قبلها ولان التقدير قبل اسم ان يحتاج معه في صحة قوله
الثاني الحرف الى تقدير اي ذات الثاني الحرف او الثاني حال الحرف ولان
الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح
وعدمه وفرق السيد بين صريح المصدر وان والفعل حيث
قال من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير
تقدير او تاويل بخلاف الثاني قال شيخنا السيد ويؤيده
صحة عسى زيد ان يقوم دون عسى زيد قياما وسياتي
لهذا مزيد بيان في اخر الموصول   او بطرف ليس المراد
الطرف الدائر الصادق بان تكون الكلمة مسندة وبان
تكون مسندا اليها بل الطرف المعين وهو ان تكون الكلمة
مسندة بقرينة قوله والثاني الفعل   الاول الاسم
اورد عليه ان من الاسماء ما لا يقبله اصلا كالظروف التي لا
تتصرف وما لا يقع الا مسندا اليه كالضمائر المنفصلة

واجيب بان الكلام باعتبار الغالب افاده بالاشباه   على هذا
اي انحصار الكلمة في الثلاثة   الامن لا يعتد بخلافه هو
ابو جعفر بن صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفه
والحق انه من افراد الاسم   اي كيفية تالف الاجزا فة
للبيان اي كيفية وحاله هي تالف وقوله بانه في موضع الحال
من التالف والتا للتصوير والمراد بالضم الانضمام من اطلاق الم
الملزوم على اللازم ووجه الارتشاد انه ذكر في التعريف
الافادة المستلزم للتركيب فعلم ان التالف يكون بالضم
والافادة وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم
باحدي الكلمتين على الاخرى وقوله الفايدة المذكورة اي التي
تحسن السكوت عليها   اسمان اي حقيقة كما مثل
به او حكما كزيد قايم فان الضمير المستتر في الوصف كالعدم
لانه لا يبرز في تثنية ولا في جمع فلا يقال زيد قايم ثلاثة
اسما لا اسمان فقط   واقل ما يكون منه ذلك اي التالف
وظاهره ان الكلام يتركب من اكثر من اسمين او اسم
وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله في شرح القطر
مع الاشارة الي رد ما دل عليه قول ابن الحاجب انه لا يتاتى الا
من اسمين او اسم وفعل ايضا فتبعه قول الرضي وكان على
المص يعني ابن الحاجب ان يقول كلمتين او اكثر اهـ لكن قال
السيد قيل الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين
مسند ومسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان او ما في
حكمهما في قبول الاسناد او للاسناد اليه فلذلك اقتصر على
كلمتين اهـ وقال في محل اخر ان الكلام انما يتحقق بالاسناد

الذي

الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان او ما
يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجه
عن حقيقة الكلام عارضه لها اهـ نقله سم   اسمان اي حقيقة
كما مثل به او حكما كزيد قايم فان الضمير المستتر في الوصف كالعدم
لانه لا يبرز في تثنية ولا في جمع فلا يقال زيد قايم ثلاثة اسماء
لا اسمان فقط   نحو زيد اعترض بان الاولى نحو ذا احمد
لان التنوين حرف معني ورد بمنع انه حرف معنى لا سيما على
مذهب من زاد في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج مثل
الف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب كالمص في التسهيل
او فعل واسم قدم الفعل على الاسم لان المولف من فعل
واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر اهـ يس
وقام زيد انما مثل بالماضي وفاعله الظاهر لان الماضي على تقديرات
فيه ضمير الاسمي كلاما على الاصح لان شرط حصول
الفايدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب
الاستتار افاده في التصريح وناقشه يس بانه لا شك
في ان قام في جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط
وجوب الاستتار افاده في التصريح ويمكن حمله على غير الواقع
جواب سوال   ولا ينقض بالندا اي الجملة الندائية
فانه اي عند الجمهور من الثاني اي المركب من فعل واسم
لان يا نايبة عن ادعو او هو فعل واسم واما المنادى فهو
فضلة زايد على حقيقة الكلام لا منها حتى يقال انه يا زيد
مركب من فعل واسمين لا من الثاني فان قلت قد اسلفت ان ظاهر

قوله واقل ما يكون نحو ان الكلام يتركب من اكثر من اسمين او اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من اجزاء حقيقة الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فانه من الثاني قلت لعله يشترط في الاكثر الذي يتالف منه الكلام ان يتوقف عليه الافادة نحو زيد ابوه قايم وان قام زيد قمت فلا يلزم عد المنادى من الاجزا منافيا لما سلف لعدم توقف افادة ادعو علي ذكر المدعو فتامل واوردا ايضا الاما لانه كلام تركب من حرف واسم لان الا التي للتنبيه لا خبر لها لا ظاهرا ولا مقدرا ويمكن دفعه مما قيل في يا زيد ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو

ثم لا يلزم من نيابته لفظ عن لفظ ان يعطى جميع احكامه حتى يرد ان النداء انشا وادعو اخبار على انه لا مانع من ان يقال انها نابت يا عن ادعو بعد نقله الى الانشاء

وقال الدماميني في قول المغني الباب الثالث من الكتاب في تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها ما نصه الباب مبتدا والثالث صفة له وفي تفسير الجملة خبر ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجواز ذلك لتوسعهم في الظرف واما حال من المبتدا على حد ما اجازه سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا طلل اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وليس فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده واما صفة للمبتدا ان يقدر متعلقه معرفة اي الباب الثاني الكاين من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض

صلته

صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتاخرين اهـ وما ذكره في قول المغني من الكتاب الثاني يا في مثله لا في قوله ثم حرف اذ لا معنى للتراخي بين الاقسام فيه ان هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فان بين الانقسام التراخي الرتبي من حيث ذواتها فيكون ثم للتراخي الرتبي بينها من حيث ذواتها وقوله ويكفي في الاشعار الخ فيه ان ثم ادل على ذلك لان المتاخر ذكرا قد يكون اشرف كما في اية لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة فالاولى ابقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الرتبي بين الاقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام ان الكلام اسم جنس على المختار اي لدلالته وضعا على الماهية من حيث هي وللبهوتي اعتراض بيناه في كلام الشارح تقله البعض واقره وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلام مبتدا فلا تغفل وقيل جمع رد بان الغالب تذكيره والغالب على الجمع تانيثه وقول وقيل اسم جمع رد بانه له واحد من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله المختار انه اسم جنس جمعي الجمعي صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله يس واعلم ان الجمع ما دل على احاده دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجمع ما دل على احاده دلالة الكل على اجزائه والغالب ان لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطايفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادي ما دل على الماهية لا بقيد قلة او كثرة كماء وتراب والجمعي ما دل على اكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتا غالبا كتمر وكلم قال اللقاني اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ولا يخفى ان ذلك

لا في قول الشارح صح

منافٍ لكونه جمعيا وجوابه ما في الرضي في باب الجمع من انه وضع
للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس ومنوا جمعي
استعمالا ٧ اي يقال على القليل والكثير هذا بناءً على انه ما دل على
الماهية من حيث هي واما على انه ما دل عليها بقيد الوحدة الشائعة
فلا يستقيم اطلاقه على الكثير الا من ال مثلا ولئن ابدا دخلت عليه
مجردا عن الوحدة على هذا قاله يس يجوز في ضميره
اي الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعي لان المحدث عنه الكلم
ولان من اسم الجنس الجمعي ما يجب تذكير ضميره كتمر
وما يجب تانيث ضميره كبط وما يجوز في ضميره الامران كبقر
وكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب
التانيث كابل وخيل وجائز الامرين كركب كذا قال ارباب
الحواشي نعم وفي غالبه خلاف تذكره ان شاء الله تعالى في باب
العدد واحده كلمة قال ابن قاسم اي واحد معنى الكلم بمعنى
كلمة او واحده كلمة ومراده بواحد معناه جزء ما صدق عليه
ويصح ان يكون مراد المص بواحده مفرده الاصطلاحي كما مر
ومن المخلوقات اي ما ليس للعبد دخل فيه والا فالعبد
وصنعته مخلوقات لله فاسم الجنس الجمعي قال البعض
تفريع على قول المص واحده كلمة اه وفيه انه لا تعرض في كلام
المص لكون الكلم اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه ان اسم
الجنس الجمعي يعرف الخ فالوجه انه تفريع على قول الش
سابقا فالمختار انه اسم جنس جمعي مع قول المص واحده
كلمة لكن ما سيذكره من الغلبة عن ذا خارج عن التفريع وكث

٧ قال الرودانى لكن يلزم
كونه مجازا دائما والظاهر
انه غير مجاز وقد يقال انه
مستعمل فى الجنس فى ضمن
افراد كذا قيل وفيه انه لا يدفع
التجوز لما قال المحققون
من استعمال رجل فى زيد
ان كان من حيث الرجولية
مع قطع النظر عن خصوص
الشخص فحقيقة وان
كان بملاحظة خصوصه
فمجاز فالاولى التزام
لزوم المجاز ولا تلم فيه
اهـ واقول الاولى ان يقال
انه غلب استعماله فى ثلاثة
افراد فاكثر حتى صار
حقيقة عرفية فى ذلك
فاندفع التجوز من اصله
ولا يبعد حمل كلام الرضي
على ما قلنا بان يكون
معنى قوله استعمل فى
الجمع وغلب استعماله في الجمع بحيث صار حقيقة عرفية في حقيقة
ثم اقول بقي انا تقسيم اسم الجنس الى افرادي وجمعي غيرها مراد (ان) منه ما ليس
جمعيا ولا افراديا كاسد ثم رايت بعض المحققين زاده وسماه احاديا صح

وان تجعل الفا فصيحة اي اذا اردت معرفته اسم الجنس الجمعي
فاسم الخ والجمعي صفة لاسم كما مر هو الذي يعرف الخ
اي ولم يغلب تانيثه ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده
بالتاء وهو جمع واعلم انه فرق بالتضعيف والتخفيف في الاجرام
والمعاني وما نقل عن القرافي من تخصيص المضعف بالاجرام
والمخفف بالمعاني لعله اريد به الاولوية لان الفرق لما كان اظهر
في الاجرام ناسبه التضعيف عكس المعاني والا فاهل اللغة
متواطئون على ان مثل كسرته وكسّرته في المعاني والاجرام
مطلقا افاده الرودانى فان قلت يرد على التخصيص وان حمل
على الاولوية قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم واذ فرقنا
بكم البحر قلت اريد في الاية الاولى افادة التكثير وانما اوتي
بالمخفف اذ لم يرد تلك الافادة وفي الثانية لما كان الماء جسما
لطيفا شفافا فهو كالمعاني اتى فيه بالمخفف والاحتراز بغالبا
اي الثانية واما محترز غالبا الاولى فقد ذكره بقوله وقد يعرف الخ
قوله وزنج بكسر الزاي وفتحها طايفة من السودان
خبر عن حد وتطابقهما ظاهر وقول البعض لم يؤنث الخبر مع ان
شروط التطابق موجودة لكونه في الاصل مصدرا لا يثنى ولا يجمع
وان اريد به هنا المفعول لان اعتبار الاصل جائز في مثله انما يستقيم
لو قال الش والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس
بمستقيم والتاء في الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الافراد
بحيث لا تطلق على قولين مفردين معا فلا تنافي كالية الجنس
المدلول عليه بال الداخلة على المحدود وزاد في التسهيل
في حد الكلمة قيد الاستقلال ليخرج الف المفاعلة واحرف

المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك
فانها ليست بكلمات علي مذهب المصنف وذهب الرضي الي انها كلمات
ويطلق في الاصطلاح مجازا وكذا في اللغة وخص الاصطلاح
بالذكر لانه اهم لان وضع الكتاب لبيانه فسقط قول البعض الصواب
اسقاط قوله في الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح في ذلك والمجاز
المذكور مرسل علاقته الكلية وما ذكره الشارح من ان هذا الاطلاق مجاز
احد قولين والثاني انه حقيقة عند النحاة وان المفرد عندهم
اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب
انما يكون علي اخر الكلمة وان تفسيره بما لا يدل جزؤه علي جزء
معناه اصطلاح المناطقة فذكره في العربية من خلط اصطلاح
باصطلاح   ونحو اي جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافي ما
سبق من اختياره انه اسم جنس جمعي لا جمع
كسدر اي بسكون الدال واما بفتحها ككتب فجمع لسدرة
كقربة وقرب ويجمع ايضا علي سدر وسدرات بسكون
الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما في القاموس
وغيره   في كل ما كان علي وزن فعل اي من الاسماء فقط كما
يشعر به التمثيل وقوله فان كان وسطه اي وسط ما كان
علي وزن فعل لا بقيد كونه من الاسماء فقط بدليل بقية
كلامه وقوله جاز فيه لغة رابعة اي زيادة علي جواز الثلاثة
فتجوز الاربعة فيما علي وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما
كان او فعلا فتسمية اللغة الاخيرة رابعة ليست بالنسبة
الي الاسماء فقط وان توهمه البعض بل بالنسبة الي الافعال

التي وسطها حرف حلق ايضا قال السعد في شرح تصريف العزي
في نحو نعم وشهد اربع لغات كسر الفاء مع سكون العين
وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات
جارية في كل اسم او فعل علي فعل مكسور العين وعينه حرف
حلق اهـ ومثله للشارح في باب نعم وبئس فان لم يكن وسط الفعل
الذي فعل حلقيا كعلم فليس فيه الا فتح فائه وكسر عينه
او سكونها تخفيفا   والقول اي المقول   علي الصحيح
مقابله اربعة اقوال ذكر الشارح منها في باب قولين والثالث انه
مرادف للكلمة والرابع انه مرادف للفظ حكاه السيوطي في جمع
الجوامع   لفظ دال المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات
القرانية لانها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمي
كالضمير المستتر والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصي
كزيد ورجل او النوعي كالمركبات والمجازات ومن هذا يعلم
سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور في تصريحه
فانظره   علي معني اي واحد او اكثر فدخل المشترك والمعني
مصدر ميمي بمعني المفعول اي المقصود من اللفظ   عم
الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا اي عم كلا من الثلاثة عموما مطلقا
يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها
ولنحو غلام زيد وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله
عاطفا باو فكل كلام او كلم او كلمة الخ وبدليل قوله اما كونه الخ وحمل
الشارح عم علي انه فعل ماض لتبادره وعدم احتياجه الي تكلف وقرره
علي وجه يستفاد منه ما يستفاد علي جعل عم افعل تفضيل
حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلا منها وزاد بشموله

نحو غلام زيد بجعله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله
افعل تفضيل اكثر غرابة ممن جعله فعلا هكذا ينبغي تقرير
عبارة الش وبه يعلم ما في كلام البعض فانظره ومثل جعله افعل
تفضيل في البعد بل ابعد جعله اسم فاعل حذفت الفه
ضرورة واعلم ان كثيرا من الالفاظ المشددة الموقوف عليها
في الشعر يجب تخفيفها لئلا يفسد الوزن   ولا
عكس اي بالمعنى اللغوي   وقد بان لك اي من تعريف
المص الكلام وتعريف الش الكلم نقول سابقا بل هو منقول
على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان لك من تكلم
المص على الكلام والكلم اذ لا قرينة على هذه الارادة فسقط
ما نقله البعض عن البهوتي واقره من اعتراضه بقوله
هذا اي قول الش وقد بان لك الخ ظاهر ان اعرابا لكلم مبتدأ
خبره ما بعد لانه مستعمل في معناه الاصطلاحي وهو
المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فان اعربه مبتدأ اخبر ما قبله
كما مشى عليه الش اشكل لانه بمعنى الكلمات النحوية وهي
الاسم والفعل والحرف اهـ مع ان دعواه ظهور ذلك البيات
على جعل الكلم في عبارة المص بمعناه الاصطلاحي غير مسلمة
لان كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه انما يتبين
بتعريفهما لا بتعريف الكلام وحده وان واحد الكلم كلمة ومع
ان دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات النحوية على اعرابه
مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الش غير مسلمة ايضا
لجواز كونه على هذا الاعراب بمعناه الاصطلاحي كما
بيناه سابقا فتنبه ولا تكن اسير التقليد

بينهما

بينهما عموم وخصوص من وجه الجار والمجرور راجع لكل من
عموم وخصوص فائدة قال ابن جماعة لا بد في اللذين بينهما
عموم وجهي من معرفة امور معروضين وعارضين
وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وبيان ذلك هنا ليقاس
عليه غيره ان المعروضين الكلام والكلم والعارضين
العموم والخصوص والماصدقات الثلاث ماصدقات
اجتماعهما وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق
الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين او اكثر وفي عدم
الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر اذ الظاهر انه
يستغنى عن معرفته   قد عرفت اي من تعريف
القول   على الصحيح احتراز بقوله على الصحيح من بعض
الاقوال المقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وان لم يحكه الش
سابقا فلا ينافي انه اخص من اللفظ على بعض الاقوال
غير الصحيحة ايضا كالقولين اللذين حكاهما الش سابقا في
مقابلة الصحيح والحاصل ان في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا
فلا يعترض به فاعتراض البعض بنفيا لتثنيتا على قوله
على الصحيح غير وجيه فافهم   فكانه تحقيقه اي القول
اي ما يستحقه او المص اي من الكف المطلوب منه اي
على وجه الاولوية والاخذ البعيد في التعريف جائز
اقربه من اللفظ اي الى الكلام لانه اقل عموما من اللفظ
حتى صار كانه حقيقة عرفية بعد انه لم يقيد بالفعل
وهو كذلك لعدم هجر المعنى الاصلي وقال الفاكهاني يطلق على غير
اللفظ من الراي والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعتدون

بهذا اعلم من اخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد
وكلمة بها كلام قد يوم مجموع هذا الكلام جملة كبرى لان الخبر
فيها جملة وجملة قد يوم صغرى لوقوعها خبرا وجملة كلام
قد يوم كبرى وصغرى بالاعتبارين خبره الجملة بعده
اي جملة كلام قد يوم التي هي اسمية تتركب من مبتدا ثان
وخبر وقد فصل بين المبتدا الاول وخبره بمعمول خبر المبتدا
الثاني وهو بها للضرورة للتنويع قال م حمل الكلمة على
التنويع يقتضي انه اراد بها هنا معناها دون لفظها وهو
غير صحيح لان المراد بها هنا نفس اللفظ اي ولفظ كلمة
الخ وهو ما قاله المكودي لا يصح لانه غير محتاج اليه فقط
ويمكن ان يجاب بان لفظ كلمة فرد من افراد مسمى كلمة اذ
يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد
وعمرو مثلا فكانه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام
قد يوم فصح ما قاله المكودي اه ببعض تصرف
احد الكلم لو قال واحد الكلم لكان اوفق وهو معرفة اي
بالعلمية لان كل كلمة اريد بها لفظها فهي علم عليه بنا على
مذهب السعد ومن تبعه ان الالفاظ موضوعة لانفسها
تبعا لوضعها لمعانيها لا قصدا حتى يصير به اللفظ مشتركا
فتنوينها مع وجود العلمية والتانيث للضرورة وقال السيد
دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع اه والظاهر ان
العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه في اسماء الكتب عند
قول الناظم تنبيه اوقع الماضي موضع المستقبل الخ وان قال
شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظني

ظني يطلق لغة اي اطلاقا مجازيا كما في التصريح وغيره وتسمية
اليه الشيء بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخ فما نقله البعض
عن بعضهم من ان هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين
فيه نظر على الجمل اي جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر
المفيدة قال يس ليس بقيد فان العلاقة الاتية تفيد
ان اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر في كلامهم
التقييد بها اه وقد يقال كلامهم في الاطلاق بالفعل والذي
تفيده العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها
بالفعل انها اي جملة رب ارجعون الخ قال الشاعر ال
للجنس كلمة لبيد هو ابن ربيعة العامري الصحابي
توفي في خلافة عثمان قيل انه لم يقل شعرا منذ اسلم
وهو الصحيح عند الاخباريين وقد عمر في الاسلام دهرا
وكان يقول ابدلني الله بالشعر القران حتى قال له عمر
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مدة خلافته يا لبيد
انشدني شيئا من شعرك فقال ما كنت لاقول الشعر بعد ان
علمني الله البقرة وال عمران فزاده عمر في عطائه خمسمائة
درهم وقيل بل قال في الاسلام هذا البيت ما عاتب المرء الكريم كنفسه
والمرء يصلحه القرين الصالح وقيل بل هذا البيت
الحمد لله اذ لم ياتني اجلي حتى اكتسيت من الاسلام سربالا
الا كل شيء ما خلا الله باطل اي ذاهب فانه اي ما يخبر عن
ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والارواح الظاهر من ايراد العلماء
هذا الشطر فقط انه الواقع في الحديث والحق عن اقتصاره دون
تمام البيت وهو وكل نعيم لا محالة زائل واعترض بان نعيم الجنة

سنة احدى واربعين وقيل اربع وخمسين في خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة

لا يزول واجيب بانه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد ان لا جنة
ولا نار او بان المراد جائز عليه الزوال وبان المراد نعيم الدنيا لان
سياق القصيدة لذم الدنيا وقوله لا محالة بفتح الميم اي لا بد
وقيل لا حيلة وهو اي الاطلاق المذكور هنا اه اي فيكون
مجازا مرسلا من اطلاق اسم الجزء على الكل واعترضه شيخنا
السيد بان السعد نص على انه يجب ان يكون الجزء الذي يطلق
اسمه على الكل مزية من بين الاجزاء بمزيد اختصاص بالمعنى
الذي قصد بالكل فلا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة
والامر هنا ليس كذلك قال الا ان يحمل كلام السعد على الجزء الخاص
وما هنا جزء عام لان الكلمة تقوم بسائر اجزاء الكلام هذا
ويصح ان يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط
بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة اشبه الكلمة
وقوله ربيئة القوم بالهمز والتحتية المشددة
وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم والبيت
من الشعر قافية لانها اشرف اجزائه وقد يسمون
القصيدة اه من ذلك قول معن بن اوس في ابن اخته
اعلمه الرماية كل يوم فلما اشتد ساعده رماني وكم
علمته نظم القوافي فلما قال قافية هجاني واشتد بالسين
المهملة اي قوي كما في شرح شيخ الاسلام وهو مجاز مهمل
في عرف النحاة اي لانهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام
اصلا ومن هنا اعترض على المص في ذكره حتى قيل انه من امراض
الالفية التي لا دواء لها وقد اطال تتم في دفعه بما حاصله
ان اهمال المعنى المجازي في عرفهم بتقدير تسليم حصوله

من جميعهم لا يمنع من ذكره بل تؤكده لان اهماله يوهم انتفاءه فيتأكد
التنبيه عليه وتكون قد في عبارته للتوقع فان استعمال اللفظ
في المعنى المجازي بصدد ان تدعو حاجة اليه فيرتكب او انه
اراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكونه في نفسه وان كان
قليلا بالنسبة للمعنى الحقيقي وهذا اي الشروع في
الكلام الاتي ليصح الحمل ويصح رجوع الاشارة لنفس الكلام ويقدر
مضاف في الجانبين دون شروع في العلامات العلامة يجب
اطرادها اي وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها
اي انتفاؤه عند انتفائها بخلاف التعريف فانه يجب اطراده
وانعكاسه حدا كان او رسما الا عند من جوز التعريف بالاعم
او الاخص لشرفه لوقوعه محكوما عليه ومن ثم
لا غنى للكلام عنه بالجر هو على ان الاعراب لفظي الكسرة
وما ناب عنها وتعريفه بالكسرة التي يحدثها عامل الجر فيه
قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ودور لاخذ
المعرف فيه وان اجيب عن الثاني بانه تعريف لفظي لمن عرف
الطرفين وجهل النسبة بينهما وبان الجر ليس من اجزاء التعريف
وانما ذكر لتعيين العامل وعلى انه معنوي تغير مخصوص علامته
الكسرة وما ناب عنها وتقديم الجار والمجرور للاهتمام
لا للحصر فان العلامات تزيد على ما ذكره المص وهو
اولى قد يقال لا اولوية لان التعبيرين لم يتواردا على امر
واحد بل على علامتين مختلفتين ويجاب بان الاولوية بالنظر
لمن اراد ان يقتصر على احد التعبيرين من التعبير
بحرف الجر رجح التعبير به ابن هشام من جهة ان عنت

وعلى والكاف الاسميات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر
لا بالجر لعدم ظهوره فيها ولا يرد عليه نحو عجبت من ان تقوم
ويوم ينفع لان المدخول اسم تاويلا وبلا التاويل ان تقوم بالقيام
وينفع بالنفع والاضافة اي المضاف ليجري على الصحيح
ان عامل الجر هو المضاف ولم يقل والتبعية لان الصحيح ان
التبعية ليست عاملا بل العامل في التابع هو العامل في
المتبوع ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتهما وهو
في الاصل اي اللغة اي ادخلت نونا به او صوتت فالتنوين
يطلق لغة على ادخال النون وعلى التصويت ثم غلب الخ
في العبارة اختصار والتقدير ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا
ثم غلب الخ لان العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلي وغلب استعماله
في بعض جزئياته والنون التي غلب استعمال التنوين فيها فرد
مطلق من مطلق النون المدخلة لان ادخال النون اذ هو مباينه
له وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلي
بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه
يلحق الاخر لم ياخذ الشي محترزه وسياتيك عن الروداني
ونقل لفظا فالقيد بيان للواقع لا للاحتراز وقول لاخطا اي
لان اللغة مبنية على الابتدا والوقف وهو يسقط وقفا
والمراد باللحوق خطا المنفي لحوقها بنفسها لا ادعو عوضها
حتى يرد ان المنون المنصوب في الدرج لا يلحق عليه لفظا
لا خطا لان عوضها وهو الالف لاحق خطا وحتى يكون
قول الغير توكيد مستدرك كخروج نون لنسفعا
بقوله لا خطا لكن يرد على طرده نون اذن على الصحيح من

انها

انها تكتب الفا في الدرج تلحق لفظا لا خطا وليست تنوينا
ولو زادوا الزيادة في التعريف كغيره لخرجت وجاب بانها اخر الكلم
لا انها لحقت الاخر فتخرج بقيد لحوق الاخر كذا في الروداني
يخرج للنون اي الاولى المتحركة المزيدة في اخر ضيف
واخرجها الروداني بقيد تلحق الاخر نظرا الى انها اخر ضيفن
لا انها لحقت اخره والذي من وافقه نظروا الى انها لحقت اخر ضيف
كما فهم مما قدمته ولحقت اخره للالحاق بجعفر واما الثانية
فتنوين في نحو ضيفن كسر عسقى للمرتقمى آلبق
مع الضيف الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين
والجماعة ويجوز ضيف وضيفة وضيفان واضياف والاول افصح
قال تعالى هولاء ضيفي فلا تفضحون قاله الدنوشري
للقوافي جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثني
عشر قولا اشهرها قولان قول الخليل بانها من المتحرك قبل
الساكنين الى انتها البيت وقول الاخفش بانها الكلمة الاخيرة
واعترض قوله للقوافي المطلقة بانه يلحق الاعاريض المصرعة
ايضا وبان المراد ان القوافي واخرها مدة والتنوين بدل منها
لا انه لحقها واجيب عن الاول بان المراد بالقوافي ما يشمل الاعاريض
المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز او عموم المجاز وعن
الثاني بمنع ان المراد اخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روي
القافية كذا اجاب الروداني ولا يرد عليه ما اذا وصل الروي بالهاء
ونحوها مقامه لان المراد لحوق التنوين روي القافية ولو مع
فصل بينهما نعم يرد ما اذا كان الروي مدة اصلية فان الظاهر حذفها
والاتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا الروي القافية
في هذه الصورة فتدبر عوضا مفعول لاجله عامله اللاحقة

وعليه فالعوض بمعنى التعويض او حال من ضمير اللاحقه
في لغة متعلق باللاحقة وقوله تميم تميم اكثرهم او جميعهم تميم
كثير من قيس واما في لغة الحجازيين فلا تلحق كقول
اي الشاعر المفهوم من السياق وان لم يفهم بخصوصه اسمه
كرير هنا والنابغة فيما بعده عاذل منادى مرخم واصبت
بضم التا كما في التصريح وهو الاقرب وبكسرها كما في
الشمني اي ان اردت التكلف بالصواب بدلا اللوم وجملة لقد
اصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف بفسره فقولي
افد في رواية ازف وكلاهما بوزن فهم ومعنى قرب
والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها
من لفظها كما في الصحاح ولما نافية وتزل مضارع زال التامة
والرحال جمع رحل وهو المسكن وقد كان قد اي كان قد زالت
وذهبت والاستثنا منقطع اي لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع
عزمنا على الترحل على حذف مضاف الخ وقيل الاحذف لان
الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن نقله في
التصريح عن ابن يعيش وغيره وعليه لا يكون الترنم
خصوص مد الصوت بمدة تجانس الروي تجانس
الروي اي حركة الروي والروي الحرف الذي تنسب اليه
القصيدة اهار الخ حار منادى مرخم حارث وحمد
بفتح فكسر اي مجرور به مستتر القعار مقلوبه وبعد
ويسطو الواو استئنافية او تعليلية على مذهب
مجوز ذلك ولا حاجة الي زيادة البعض كونها زائدة على مذهب
الاخفش والكوفيين ما بامرت ما مصدرية اي ائتماره لامر
غير رشيد قال في التصريح والمشهور تحريك ما قبله اي

ماقبل التنوين الغالي بالكسر كما في صه ويومئذ واختار ابن
الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح
وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان
يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه اهـ ويظهر لي جواز
تحريكه بضمة الثانية له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا الى
الاصل وقاتم اي ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والاعماق
جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من اطراف المفاوز مستعار
من عمق البير والخاوي الخالي والمخترق المهر الواسع لان المار
يخترقه اي يقطعه وخبر مجرور برب محذوف اي قطعته
قالت بنات العم الخ ضمير كان يرجع الى البعل اي الزوج
وجواب الشرط الاول محذوف تقديره ترضين به والثاني
حذف فعله وجوابه وتقديرهما وان كان فقيرا ترضين به
فان هاتين النونين اي اللاحقة للقوافي المطلقة واللاحقة
للقوافي المقيدة وقوله فان هاتين النونين الخ ان جعل تعليله
لاخراج فيجب لا مضاها ثبت التنوين وجعل قوله كما زيدت
الخ نظيرا في الثبوت وقعا في قوة التعليل لاخراجه نون ضيفه
اتجه عليه انه كان الصواب ح ان يقول فان هاتين النونين لحقتا
خطا لا قولا الا وقفا فالمناسب ان يكون تفريعا على التنوين
المتقدمة لما فيها من زيادة التنوين وقفا قصد به الشاعر بيان
حالة زيادتها في القوافي فيكون قوله كما زيدت الخ تنظيرا في مطلق
المخالفة للتنوين الحقيقي هذا وكان الاولى ان يوخر هذه الجملة
والتي بعدها عن قوله وليستا الخ عن قوله وسمي التنوين الغالي
الخ كما فعل الموضح لتعلق ما ذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم

فيها فنبه بقوله فان ها تنف الخ وتعلق ما ذكر اولا بالتنوين معا بقي ان
الدماميني نقل عن الزمخشري ان تنوين الترنم لا يوتى به وقفا
وليستا من انواع التنوين حقيقة ذكره مع علمه من
تعريف التنوين توطية لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما
بقيد تثبت نونهما في الخط الان تعليل خروجهما بثبوت نونهما في الخط علم ايضا
من التعريف   وهو زيادة على الوزن فهو في اخر البيت
كالخزم بمعجمتين في اوله وهو زيادة اربعة احرف فاقل اول البيت
وزعم ابن الحاجب لعدم وجه تسميته بالنعم ان ورود الغالي
لغة يعني القلة غير معروف كما ينبغي لكن علم ذكر صاحب
القاموس له او ان التنوين الغالي ليس قليلا وانه امكن دفع هذا
بان قلته بالنسبة لتركه واختلف في فايدته فقيل الترنم فلا
يصح ان يكون قسيما لتنوين الترنم وهذا انما يتجه على القول الثاني
الذي لم يجر عليه الشارح في قولهم تنوين الترنم وقيل الايذان بالوقف
اذ لا يعلم في الشعر المسكن اخره للوزن او اصل انت ام واقف
وقد عرفت ان من خروجهما من تعريف التنوين   مجاز
اي بالاستعارة علاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل
والصورة كما يفي في محله ومن هذا يعلم ما في كلام شيخنا وبعض
وشيخنا السيد من الخبط   مخرج لنون التوكيد الثابتة
في اللفظ دون الخط وهي نون التوكيد الخفيفة التي قبلها
فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها الفا لا نونا اما على مذهب
البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لاحقا
كما خرجت التي قبلها ضمة او كسرة فيستغني عن قيد
لغير توكيد افاده شيخ الاسلام   وهي باربعة اي المشهور

منها

منها الكثير الوقوع اربعة فلا يرد انه بقي من انواع التنوين الحقيقي
المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة علم امراة
حكاية لما قبل العلمية وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف
في قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وكتنوين المنادي
المضموم في قوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ
حكي هولاء قومك بتنوين هولاء لتكثير اللفظ وتنوين
المناسبة كما في قراءة بعضهم سلاسلا مع ان بعضهم ادخل
الاولين في تنوين التمكين زاعما في القسم الاول ان تنوينه لما
كان قبل العلمية تنوين صرف وحكي بعدها بقي على كونه
تنوين صرف ورده الدماميني بانه ليس في لفظ الحكاية تنوين
صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان
من الصرف ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين صرف الا ترى
ان الحركة في مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدا في قول القايل
رايت زيدا حركة حكاية مع انها في المحكي حركة اعراب وزاعما في
النوع الاول من القسم الثاني ان الضرورة ابا حت الصرف
ورده الدماميني بان تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على
امكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل
والاسم الموجود فيه مقتضي منع الصرف قد ثبت شبهه
بالفعل قطعا كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة
لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته ان اثر العلتين
قد تخلف للضرورة فالتحقيق انه ليس تنوين صرف
ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لانه
منتقد على انهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو اعم

من تنوين الامكنية وزاعما في النوع الثاني من القسم الثاني اي
الضرورة لما اباحت التنوين اباحت الاعراب ويرد بان
سبب البنا قايم ولا ضرورة الى الاعراب بل الى مجرد التنوين
فاعرف ذلك   تنوين الامكنية من اضافة الدال الى المدلول
وكذا يقال فيما بعد   وتنوين الامكنية هو اللاحق للاسم
المعرب المنصرف   ويقال تنوين الخ ويقال له تنوين
الصرف ايضا   وتنوين التمكين اي التنوين الدال
على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية او المراد بالتمكين التمكن
كرجل وقاضي اي وزيد لانه يدخل المعرفة والنكرة وانما
مثل بزيد ردا على من زعم ان تنوين المنكر للتنكير فقد رد بانه
لوكان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به واللازم
باطل وقد يمنع بطلانه بان تنوين التنكير زال وخلفه تنوين
التمكين ولا يخفى تعسفه وجوز بعضهم كون تنوين
المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكونه
موضوعا لشي لا بعينه ومثل تقاض دفعا للتوهم ان
التنوين عوض عن الياء المحذوفة [٣] لانه لحق الخ هذا
التعبير انسب بالاسم الاول   اي انه بيان للنكتة
فيبقى منصوب بان مضمرة وجوبا بعد فا السببية
في جواب النفي   لبعض المبنيات يعني القسم
المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سماعا
كما في التصريح ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا
على ظهور المراد فلم يدخل هولا في البعض حتى يرد ان تنوينها
ليس للتنكير   تقول سيبويه بغير تنوين اذا اردت معينا

[٣] لفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب صح

اي

اي فهو معرفة بالعلمية   وايه بغير تنوين اذا استزدت
مخاطبك من حديث معين قال في التصريح فهو معرفة من
قبيل المعرف باللام العهدية اي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني
على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل
فلا لان جميع الافعال نكرات اهـ وقوله اي الحديث المعهود المناسب
اي الزيادة المعهودة اي التي هي من حديث معين وقوله
المصدر اي مدلول وهو الحدث كما عبر به غيره وقال محشيه
الروداني قوله لان جميع الافعال نكرات فيه انه اسم للفظ
الفعل لا لمعناه الذي هو نكرة حتى تكون نكرة بل مسماه لفظ
مخصوص فلا ينفك في انه علم له اهـ اي علم شخص لما نقله
عن العصام ان اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ والتعدد بتعدده
تدقيق فلسفي لا يعتبره ارباب العربية وعبارة الشيخ
صالحة لحملها على هذا القول ايضا ولا يخفى ان ما ذكر من علمية
اسم الفعل جار في المنون وغيره لانه على كلا الحالين
اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنون نكرة
على القول بانه اسم للفظ الفعل يظهر لي في التخلص عن
ذلك ان المنون اسم للفظ الفعل المراد به اي فرد من افراد
حدثه وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد
مخصوص من افراد حدثه فايه مثلا غير منون
اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين
وايه منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من اي حديث
وان معنى كون الثاني نكرة انه في حكم النكرة ومشبه

لها وانما لم يعتبروا التعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذي
اعتبروا به التعريف والتنكير في اسم الفعل لانه لا ضرورة
تدعو الي مثل ذلك في الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من جملة
الاسماء فاجروه مجراها او يعتبر مثل ذلك في اسم الصوت
فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب
مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة
خصوص وفي كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما
ذكرناه فتامل   استغفر دن السين والتا للطلب
باضافة بيانية لان بين المتضايفين عموما وجهيا
وهو اولي لعله لان البيانية اشهر من اضافة المسبب
الي السبب وقيل الاولي لان الاضافة عليه حقيقية
علي معني اللام   نحو جوار وغواش اي من كل اسم ممنوع
الصرف منقوص كجوار واعيم تصغير اعمي
عوضا عن اليا المحذوفة اي لالتقا الساكنين
بنا علي الراجح من مذهب سيبويه والجمهور علي
تقديم الاعلال علي منع الصرف لتعلق الاعلال بجوهر
الكلمة بخلاف منع الصرف فانه حال للكلمة فاصل
جوار جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة
علي اليا فحذفت ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين ثم
حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع
تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع اليا

لزوال

لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا
ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من اليا لينقطع
طمع رجوعها او للتخفيف بناء علي مذهبهم علي تقديم منع
الصرف علي الاعلال فاصله بعد منع صرفه جواري باسقاط
التنوين استثقلت الضمة علي اليا فحذفت ثم حذفت اليا
تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال
بالصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرد
والزجاج انه عوض عن حركة اليا ومنع الصرف مقدم
علي الاعلال فاصله بعد منع صرفه جواري باسقاط التنوين
استثقلت الضمة علي اليا فحذفت واتي بالتنوين عوضا عنها
ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين وكذا يقال في حالة الجر
علي الاقوال الثلاثة وانما كانت الفتحة حالة الجر اضافة يوم علي تقديم منع الصرف
اليا ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة ومن
العوض عن حرف تنوين جندل فانه عوض عن الف والاصل
جنادل علي ما قاله ابن مالك واختار في المغني انه للضرورة
افاده في التصريح ببعض زيادة   لا ذكر يوم مبينه
وحينئذ قال المصنف اضافة يوم لاذ من اضافة احد المترادفين
الي الاخر وقال الدماميني للبيان كشجر اراك وكان الاول لم
يعتبر تقييده اذ بما تضاف اليه والثاني اعتبره وما ذكراه ظاهر
ان كان المراد من اذ مطلق الوقت كما هو احد معانيه مع اطلاق
اذ عن تقييدها بالزمن الماضي او كان المراد منه ما بين
طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل
فيه اذ كذلك فان كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ

من اليوم صح

باقية على تقييدها بالزمن الماضي فالاضافة للبيان مطلقا لعموم
المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد بحين ما
بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل
فيه اذا قصر من هذا القدر ومثل اذا اذا على ما بحثه جماعة
من المتاخرين من انها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين
نحو واذا الابناها هم اذ الامسكتم وانكم اذا لمن المقربين
ونقول لمن قال على اتيتك اذا اكرمك بالرفع اي اذا اتيتني
اكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذا في هذه الامثلة الناصبة
للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص
به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم ~~ومثل اذا اذا على ما بحثه~~
~~جماعة من المتاخرين من انها تحذف الجملة بعدها~~ في حذف
الجملة اي جواز الاختصار وزعم الاخفش قال بعضهم
حمله على ذلك انه جعل بنائها ناشيا عن اضافتها الى الجملة
فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بملازمتها للبنا
اي على السكون وفيه ان ملازمتها للبنا هي دعوى مخالف
الاخفش فكيف يرد عليه بها فكان الاولى ان يحذفها ويقول
ورد بانها تشبه الحرف الان تفتقر معنى فاي تستحق ملازمتها
للبنا في قول نهيتك اي اجاب عن هذا الاخفش
بان الاصل حينئذ فحذف المضاف وبقي الجر كما في قراءة
بعضهم والله يريد الاخرة اي ثواب الاخرة افاده في المغني
ويضعفه انه تقدير امر مستغنى عنه وان ابقاء المضاف
اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ وان اللام بكسر الطا يعني

من اضافة الكل الى الجزء او
زايدا عليه عن اضافة الجزء
الى الكل واما حينئذ فاضافته
كاضافة يوم اذا اريد
باليوم مطلق الوقت فافهم

الطلب

الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى او الثانية اي حال كونك متلبسا
بعافية وكذا او انت اذ صحيح وهو بمعنى بعافية قال الدماميني
قال الشمني وهو بنا على انه بالفا وقد رأيناه بالقاف في صحاح الجوهري
في باب القاف المعجمة وعليه فبعافية متعلق بنهيتك اي بذكر
عاقبة هذا الطلب لك قيل ومن تنوين العوض حكاه بقيل
لما قاله المصرح من ان التحقيق ان تنوينها تنوين تمكين
قال بعضهم ولا مخالفة بين القولين فتنوينها عوض عن المضاف
اليه بلا شك وللتمكين لان مدخوله معرب منصرف
وتنوين المقابلة من اضافة المسبب الى السبب لانه
في مقابلة النون في جمع المذكر السالم قال في التصريح قال الرضي
معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى
الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم
كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اهـ
وقولوا لا الذي في الواحد يرد عليه ان الجمع بالالف والتا قد لا يكون
في واحده تنوين كما في فاطمات الا ان يحمل التنوين في كلامه
شاملا للفظي والتقديري ثم انه يؤخذ مما ذكر ان المراد بالمقابلة
المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه في رتبتها بل هو احط منها
لسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى
واجلد بسبب حركتها وما نقله اللقاني عن البيضاوي من قوله
تعالى فاذا افضتم من عرفات ان التنوين فيه تنوين المقابلة
زيفه حواشيه للربعي بفتح البا نسبة الى ربيعة
كما في يحيى على المرادي وهو ملحق بمؤنث لاجتماع مانع
الصرف فيه وهما العلمية والتانيث وتنوين التمكين

لا يجامع العلمية ولي فيه بحث لان من ينون نحو عرفات ينظر الى ما
قبل العلمية فلا يعتبر لاجتماع المذكور كما ان من يمنع التنوين
ويجره بالفتحة ينظر الى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة
ينظر الى الحالين فافهم مردود بان الكسرة الخ وبانه لو
كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر قابية قال في
المغني يحذف التنوين لزوما لدخول ال وللاضافة ولشبهها
نحو لا مال لزيد اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوف فان
قدر خبرا حذف التنوين للبناء وان قدرت اللام مقحمة والخبر
محذوفا فهو للاضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب
اما فيه فتبدل الفا على اللغة المشهورة وللانفصال بالضمير
نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما
موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابن او ابنة اتفاقا
او بنت عند قوم من العرب فاما قوله جارية من قيس
ابن ثعلبة فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله
فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وانما ترك
على حذفه للاضافة ليتماثل المتعاطفان في تعين التنكير
لاحتمال ذاكر المضي فتفيده اضافته التعريف وقرى
قل هو الله احد الله الصمد بترك تنوين احد ليتماثل
الكلمات في ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بجر ~~النهار~~ ~~سابق~~
~~سابق النهار~~ بترك تنوين سابق ونصب النهار ليماثل
ماقبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة اهـ بايضاح
والندا قال في المصباح النداء الدعاء وكسر النون اكثر من ضمها
والمد فيهما اكثر من القصر اهـ فعلم ان لغاته اربع وان القصر

الساكن
والاصل في تحريك الساكن ان يحرك بالكسر ومن العرب من يضمه
اذا ولي الساكن ضم لازم
نحو هذا زيد اضرج اليه
فان لم يكن لازما فليس الا
الكسر نحو زيدا ابنك صح

في عبارة المصنف لبس للقصر ورده بان على لغة لكن المكسور الممدود
مصدر قياسي وغيره سماعي لان قياس مصدر فاعل كنادي
الفعال والمفاعلة ووجه الرد ان لغة الضم والمد بانه لما
انتفت المشاركة في نادي كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا الف
فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر
والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على
الصوت فعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهري والمرادي
بان المضموم اسم لا مصدر وهو الدعاء اي طلب اقباله
مدخول الاداة بيا فلا يرد تفريع على تفسير النداء
بما ذكر لا يرد قول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر يا رب سار
اي عازم على السير لتحصيل غرضه بات ما توسدا اي لم يضع
راسه على وسادة بل على كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت
مقصوده فانها نحوه التنبيه اي حرف التنبيه
لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعي منبها والمنبه
لا يكون الا معنى اسم اذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلا
من غير تقدير له في نظم الكلام لانه لا يذكر بعد اداة التنبيه لفظا
اصلا بخلاف النداء فاندفع ما اعترض به هنا تقديره يا
هؤلاء اي في الاية واما في البيت فيقدر ما يناسب
وهو مقيس اي حذف المنادى مع كون حرف النداء يا خاصة
الا يا اسلمي تقدير المنادى يا هذه ومن قبيل مرخم
فيه للضرورة وقيل هي ام اخر لا ترخيم فيه وعلى يعني من
وال المراد لفظ ال فتنبيه اسم همزتها همزة قطع لهمزات

الاسما غير المستثنيات كما في شرح الجامع وهذه التعبير
هو اللايق على القول بانه حرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته
قطع وصلت لكثرة الاستعمال والا فينبغي على القول بانه ثنائي
وهمزته وصل زايدة معتد بها في الوضع كالاعتداد بهمزة
نحو استمع حيث لا يعتد باعتبار نظرا الى الاعتداد بالهمزة
وجوز علي الثاني التعبير بالالف واللام اما على القول بان المعرف
اللام وحدها فاللايق التعبير بالالف واللام افاده المرادي
ويقال فيها ام في لغة طي تمكث جعل في الاولى بمعنى
كالباء في اولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالاخرة وفي
الثانية ظرفية اي ونقاله بدل ال ام في لغة طي فلم يلزم نطق
حرفي جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد ومنه
ليس من ام بر ام صيام في ام سفر كما قاله السيوطي على صوم النفل فلا يخالف
قدر نعاله وان تقدموا فخير لكم والحديث ورد بلفظ ال
ولفظ ام كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قال المناوي
وسيأتي الكلام على الموصولة حاصله ان الجمهور على
اختصاصها بالاسم وان دخولها على الفعل ضرورة والناظم
جوز دخولها على المضارع اختيارا فقال تختص بالاسم عنده
تدخل على الفعل الماضي كما في التسهيل لكنه ربما
والنادر كالعدم ومسند اي محكوم به فلا يسند الا الى
الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند اليه معناه وهو
الاكثر نحو زيد قايم وتارة يراد منه لفظه الواقع في تركيب
اخر غير هذا التركيب الذي وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو
زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر لان الكلمة اذا اريد

لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع في التراكيب المستعمل
في معناه وهو اعني مسماها المذكور هو المحكوم عليه في الامثلة
الثلاثة ولم يقيد المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى
يعترض بان جعل ضرب ومن في ضرب فعل ماض ومن حرف
جر اسمين ينافي الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثاني
بحرف جر ويصح تسمية الاسناد في نحو الامثلة الثلاثة
بالاسناد المعنوي لان المحكوم عليه فيها معنى للفظ الواقع
فيها لما مر عن السعد التفتازاني ان الالفاظ موضوعة لانفسها
تبعا لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالاسناد اللفظي
لان المحكوم عليه فيها لفظ لما عرفت هذا هو التحقيق
وان كان المشهور تسميته بالثاني فايدة اذا اسندت
الى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك ان
تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كان تقول ضرب بالرفع
والتنوين ومن بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع
ككون اخر الاسم الفا كما في على حرف جر واذا كان ثنائي
الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضعفته فتقول
في لو لو وفي في في وفي ما ماء بقلب الالف الثانية الحادثة
بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع الفين وجاز لك ان تحكيه
بحالة لفظه وسكونها فيكون اعرابه مقدرا منع من
ظهوره حركة الحكاية او وهو الاكثر ولا يبعد اذا كان لفظه
حرفا ان يبنى للشبه اللفظي بالحرف وجعل الرضي وتبعه
الدماميني التفصيل بين حرف اللين وحرف الصحيح فيما
جعل من ذلك علما لغير اللفظ اما ما جعل علما للفظ وقصد

وهو الاكثر صح

سكونها صح

اعرابه فيضعف ثانيه مطلقا مثل كان او حرف لين وسياتي مزيد
كلام في هذا المقام في باب الكناية والنسبة على اسقاطه وهو كما
مرضوم كلمة الى اخرى على وجه الانشا او الاخبار وهو اعم من كل منهما
فاقام اسم المفعول مقام المصدر فيه ان صيغة مفعل مصدرا ميميا
مصدرا ميميا لافعل كما سنه كما تاتي اسم مفعول واسم زمان
واسم مكان فهلا جعل مسند امن اول الامر مصدرا وعلى استغني
عن تكلف هذه الاقامة وحذف صلته اي الجار والمجرور
المتعلقين به وهما اليه واحتاج الى تقديرها لانه الاسناد
بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل
اذ كل منهما يكون مسندا اعتمادا على التوقيف اي التعليم
اعترضه المرادي بان الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام
التعريف ورده زكريا بان الاعتماد عليه في مثل ذلك لا يوثر
ولا حاجة لهذا التكلف مثله جعل اللام في للاسم بمعنى
الى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك الى تقدير صلة التمييز
وقول البعض لا حذف في الكلام على هذا غير صحيح الا انه يريد
نفي حذف متعلق مسند فقط ولا يسند الا الى الاسم اي على الصحيح
وقيل يجوز الاسناد الى الجملة مطلقا وقيل يجوز بشرط كون المسند
قلبيا واقترانه بمعلق نحو ظهر لي اقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم
بدا لهم من بعد ما راوا الايات وهو على الاول مؤول بان في بدا ضمير يعود
على البدا المفهوم من الفعل وليسجننه معمول لقول محذوف اي قالوا ليسجننه
وقيل بشرط ذلك او كون المعلق استفهاما وياتي بسطه في باب الفاعل وتسمع
بالمعيدي تصغير معدي منسوب الى معد بن عدنان وانما خففت الدال استثقالا
للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذي له صيت في الناس

ليسجننه ح

لكنه

لكنه يحتقر المنظر فحذفت ان اي ورفع الفعل قال الشمني وحذف
ان مع رفع الفعل ليس قياسا على المختار اه وجزم الدوداري بانه
قياسي ولما رواية نصبه فعلى اضمارها لان المضمر في قوة المذكور
بخلاف المحذوف لكن نصبه على اضمارها في مثل ذلك شاذ كما تعرفه
في بابه اعراب الفعل واما قولهم تخ هذا وارد على قول ولا يسند
الا الى الاسم زعموا مطية الكذب اي مطية الحاكي قول غيره
الى نسبته الكذب الى القول الذي يحكيه على ما قاله شيخنا ويحتمل
ان المراد مطية الكاذب الى القول الكذب الذي يحكيه اي حكاية
كالمطية في التوصيل الى المقصود ويروى مطية بالنطا المثلثة
والنون اسم للفظ اي علم شخصي للفظ الواقع في غير هذا
التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ في معناه كما في
سرت من البصرة وضرب زيد كما مر مفصلا
تمييز اي تمييز لانه الثابت للاسم لا التمييز الذي هو فعل
الفاعل فهو من اطلاق المصدر على الحاصل به تمييز مبتدا
والجملة بعده صفة الخ هذا احد الاوجه في اعراب البيت
والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم
ومنها ان يكون الخبر الجملة وللاسم متعلق بتمييز وبالجر
متعلق بحصل ومنها ان يكون الخبر بالجر والجملة صفة لتمييز
وللاسم متعلق بحصل واوصلها ارباب الحواشي الى سبعين
وجها او اكثر وفي كثير منها نظر يعلم بالتامل فيما كتبوه
الممنوع صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا
على قول الموصوف وان اوهمه كلام البعض على حذف مضاف
اي الممنوع تقديمه لان الصفة متاخرة في الرتبة عن الموصوف

فكيف تقدم ما هو فرع عليه ونختم ان الممنوع صفة للموصوف
فنايب فاعله ضمير عايد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور
اي الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفي هذا تكلف كبير وفي
القرب قبله الفصل بين الموصوف والنعت باجنبي واعسف منهما
جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف اي التقديم الممنوع
مخبر عنه في المعنى فزيد في مررت بزيد او جاء غلام
زيد مخبر عنه في المعنى على الاول بانه ممرور به وعلى الثاني بان له
غلاما وانما لم يكتفوا عن التعبير بالجر بالتعبير بالاخبار عنه
لوضوح الجر بخلاف كونه مخبرا عنه   معانيه الاربعة ١٧ الجرقي م
اي الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهي دلالته على امكنية
الاسم ودلالته على تنكيره وكونه في جمع المونث السالم
مقابلا للنون في جمع المذكر السالم وكونه عوضا فالاضافة
على تقدير مضاف او هي لادنى ملابسة واطلاق معنى الشي
على حكمته لانها غرض مقصود منه كثير في كلامهم
لا يتاتى في غير الاسم اما الدلالة على امكنية الاسم والدلالة
على تنكيره فظاهر تان واما كونه في جمع المونث السالم
مقابلا لنون جمع المذكر السالم فلان الفعل والحرف لا يجمعان
جمع مذكر ولا جمع مونث حتى يتصور فيه ذلك واما كونه
عوضا فلان العوضية ان كانت عن جملة فالفعل والحرف لا
يعقبهما جملة او عن مضاف اليه فالمضاف لا يكون الا اسما
او عن حرف فالحرف المعوض عنه انما هو اخر الاسم الممنوع
من الصرف   فلان المنادى مفعول به قال شيخنا السيد
ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور

قالوا

قالوا

المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره انادي وقال ابن
كيسان وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى ولا تقدير انتهى
وفي حاشية السيوطي على المغني ان بعضهم ذهب الى ان احرف
النداء اسما افعال متحملة لضمير المتكلم   والمفعول به لا يكون
الا اسما اورد عليه امران الاول انه كان ينبغي ح التعبير بمطلق
المفعولية لا بخصوص النداء واجاب ابن هشام بان تلك
علامة خفية لا يدركها المبتدي بخلاف كون الكلمة مناداة وبحث
فيه سم بانه ان اراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف
النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم او كونه مدلولها
مطلوبا اقباله ففي ادراك المبتدي اياه دون المفعولية نظر
ظاهر الثاني ان المفعول به قد يكون جملة نحو اظن زيدا
ابوه قايم ونحو قال زيد حسبي الله واجيب بانها مفرد
في المعنى لان المعنى اظن زيدا قايم الاب وقال زيد هذا
اللفظ او هذا المقول وبيان هذا ما سينقله ان التحقيق
ان الجزء بنحو نطقي الله حسبي من قبيل الجر المفرد واستبعاد
البعض كون مفعول القول مفردا في المعنى غير متجه
وهو لا يكون الا الاسم لان وضع الفعل على التنكير
والابهام والحرف غير مستقل   تنا الفاعل اشار الش بهذا
الى انه ليس المقصود بقوله المص تا فعلت خصوص التا
المضمومة او خصوص التاء المفتوحة مثلا بل تاء الفاعل
مطلقا من ذكر الملزوم وارادة اللازم على طريق الكناية او المجاز
المرسل ومثل ذلك يقال في قوله ويا افعلي ونون اقبلن
وفعل نحو انه يقتضي ضم التاء في عبارته كالمص مع ان الدور بين الفتح

ولعله اثر الاعرف وهو ضمير المتكلم والاشرف وهو الفصيح
او اشار الى صحة غير المروي ثم المراد بتا الفاعل التا الدالة بالمطابقة
على من وجد منه الفعل او قام به او نفي عنه ذلك كضربت وصف وما
ضربت ومامت وبهذا علم انه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي
للزوم المقصود عليه لخروج التا اللاحقة لكان نحو اهوانتها
ولزوم الدور وحيث عرف الفعل هنا بقبوله تاء الفاعل وعرف
الفاعل في بابه بانه الاسم المسند اليه فعل او الفاعل اللغوي
وهو من حصل منه الفعل لخروج الثاني نحو ما ضربت ومت
وعلم ايضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التا في نحو
ما قام الا انت لانها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل
بل الدال عليه ان والتا حرف خطاب فقط لكن يعلى انه لم تدخل التا
اللاحقة للبس حتى ينهض ما يأتي من رد زعم حرفيتهما
بلحاق تاء الفاعل اذ لا يصدق عليها انها تا من وجد منه الفعل
او قام به او نفي عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وان
دلت بقية اخواتها عليه نص على ذلك المص في تسهيله بل
هي تا من نفي عنه الخ اللهم الا ان يراد بالفعل ما يشملهما مدلول الخ
وبتعين التعرض فيه لقول الناظم وان كان في نحو واما دخول اللاحقة لعسى فظاهر اذ هي تاء من قام به
تا المؤنثة والتا المد الرجا او انتفى عنه وانت عطف على تاء فعلت بتقدير
اليا والتاء والفصل كما في الصحيح مضافا اي وتاء انت او على فعلت مع جعل التا في قوله بتا من
استعمال المشترك في معنييه كما افاده سم فلا
اعتراض بان كلام المص يقتضي ان تاء فعلت وتا انت
مع انهما نوعان متباينان التانيث اي تانيث الفاعل فلا يرد
تا ربت وثمت على لغة تحركهما ثم يرد انه لم تدخل التاء

اللاحقة

اللاحقة للبس حتى ينهض ما يأتي من رد زعم حرفيتهما بلحاق
تا التانيث اي لبست الناس ولبست هند قائمة تا تانيث
الفاعل بالمعنى المتقدم الا مر الا ان يجاب بما مر لكن الاعتراض
بليس هنا وفيما مر انما مبني على ما اشتهر انها للنفي لا على ما يأتي
عن السيد فتنبه ويرد ايضا انه لم تدخل اللاحقة لعسى
حتى ينهض ذلك اذ ليس الثاني نحو عست هند ان تقوم
تاء المتفقة بالرجا اذ المتفق به المتكلم الا ان يجاب بما مر هذا
او بان معنى عسى في الاصل قارب كما يأتي وهند مثلا هي المتفقة
بالمقاربة وكذا تا نعمت وبيست فان معناهما ان كان امدح
واذم ففاعلهما المتكلم والتا ليست له او حسنت وقبح
فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا بانوثة وعلى
اختيار الكافي ويقال لما كان مدح الجنس لاجل تلك المونثة
كانه كان الجنس مونث فتامل الساكنة هذا القيد
للاخراج وقوله اصالة قيد لهذا القيد فيكون للادخال فقوله بعد
والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة اي عن خروج ذي
الحركة العارضة وانما سكنت تا الفعل للفرق بينه تا به
وتا الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل
قالت امة يتقلع هو وابنه ورش عن نافع فهي سبعية
لالتقا الساكنين اي للتخلص من التقائهما بفتحها لكن
اي للتخلص من التقا الساكنين واعلم ان لفتح التا جهتين
جهة عموم وهي جهة كونها حركة وجهة خصوص وهي جهة
كونه فتحا فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص
مناسبة الالف والكلام هنا في فتح التا من جهة العموم

بدليل قوله والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة وقوله
اما تاء التانيث المتحركة اصالة فلهذا قال الشارح لذلك ولم يقل
لمناسبة الالف فيسقط ما اعترض به البعض وعزم
على قول الشارح لذلك فلا تكن من الغافلين   وان كانت غير
اعراب بان كانت حركة بناء كما في فلانة او حركة تبيين كما في
تقوم فلا اعتراض على تمثيله   نحو ربت وثمت اي على
لغة تحريك تائهما وهما ولات ولعلت على لغة من الحق
لعل تاء ساكنة ليس من الحروف ما انث بالتاء الا هي لما
نقله شيخنا السيد عن الشيخ ابراهيم اللقاني
رد على من زعم من البصريين الخ اجاب الفارسي بان لحاق التاء
لليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة احرف وبمعنى
ما كان ورافعا وناصبا كذا في الدماميني ومثله يجري في
عسى   حرفية ليس اي قياسا على ما النافية
نقل الروداني ان السيد ذكر في العباب ان ليس عند من
جعلها فعلا معناها نفت انتفاؤه اي انتفاء وصف
ما اسندت اليه وعليه الجمهور وان القول مانع للنفي
فقول بحرفيتها لان النفي معنى في الاسناد اهـ
حرفية عسى اي قياسا على لعل نقل الروداني ان السيد
ذكر في العباب ان عسى زيد ان يخرج معناه الامل قارب
زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء اهـ وما قاله لم يظهر لي انها
فعل كما هو الصحيح اما على كونها حرفا فهي للترجي
في لحاق بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء   وتبارك اسماء
الله قال في التصريح هذا ان كان مسموعا فذاك

والا

والا فاللغة لا تثبت بالقياس اهـ ورد بان هذا ليس من اثبات اللغة
بالقياس لانه وضع اسم معين على معنى اخر لجامع بينهما وما هنا
ليس كذلك لان غاية ما فيه ادخال علامة في فعل يصلح لدخولها
ويا افعلي بتقييرها للوزن ولم يقل ويا الضمير او يا المتكلم للحوقها
الاسم والفعل والحرف نحو مرني اخي فاكرمني وبهذه العبارة رد
على من قال كالزمخشري بان هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام
اسما فعلي امر فهات بمعنى [illegible] ناوله ناول وتعال بمعنى اقبل
والصحيح انهما فعلا امر مبنيان على حذف حرف العلة ان خوطب
بهما مذكر وعلى حذف النون ان خوطب بهما مؤنث   بمعنى ياء
المخاطبة اي لا خصوص اللاحقة للامر وان اوهمته العبارة
وانظر لم لم يقل كسابقه ولاحقه ويا المخاطبة في الامر نحو
افعلي والمضارع نحو انت يا هند تقومين ولعله للتفنن

٢

ليسجنن وليكونا فقد اكدت في الاول بالثقيلة لقوة
قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه وفي الثاني بالخفيفة
لعدم قوة قصدها تحقيره واهانته وعدم شدة رغبتها في ذلك
لما عندها من المحبة له   واما لحاقها اسم الفاعل وكذا المضي
في قوله دامن سعدك ان رحمت متيما ولاك لم يك للصبابة جانحا
اشاهرن هو جمع كما يفيده صدر البيت بالبيت شعره
منكم حنيفا اي يا ليتني اعلم حال كونكم حنيفا منكم جواب
هذا الاستفهام واما جعل البعض ثنا للمبني حنيفا مفعول
شعري فيلزم عليه عدم ارتباط قوله اشاهرن الخ بما قبله
فاصله اتشاهرون فادخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع
لتوالي الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا قائلن كما

على ان الرضي قال اللازم حذف [illegible] الاستفهام [illegible] شعري [illegible] الاستفهام [illegible] وجوبا [illegible] لكثرة الاستعمال اهـ

بغيره كلام العيني وروي او قال بلوت والتشهود ابي علي ان الوليد الذي   قوله حه
حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطي فالاسم معرب
بالواو ولو كان مفردا لاعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها
كالمضارع لان الاصل في الاسم الاعراب بخلاف الفعل وتحت الدماميني
في الاستشهاد بالاخير بانه يجوز ان يكون الاصل أقاويل اتانا
فحذفت همزة اتانا اعتباطا وادغم التنوين في النون وفي هذا
الاحتمال من البعد ما يصحح الاستشهاد المبني على الظاهر فتدبر   والمخالفة للرواية لقائله يونس ...
فشاذ وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظا
ومعنى   فقصد الجنس اي في ضمن افراد بعض انواعه
من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة
من العلامات الاربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص
العلامة التي يقبلها فان اعتبر خصوص تا الفاعل وتا التانيث
ساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضي او خصوص نون
التوكيد تعين بكونه المضارع او الامر او خصوص يا المخاطبة
فكذلك فسقط بقولنا في ضمن افراد ما قيل من ان الجنس
الماهية الذهنية وهي لا يلحقها العلامات لعدم حصولها
في الخارج وبقولنا بعض انواعه الخ ما قيل ان الجنس يوجد
في ضمن جميع افراده وجنس الفعل في ضمن جميع افراده
لا ينجلي بواحدة من العلامات الاربع اذ لا شيء منها يلحق الانواع
الثلاثة جميعا وجعلا المعرب المسوغ كون فعل قسيم
المعرفة اي الاسم والحرف   وتنا متعلق بينجلي هنا للضرورة
او لكون المعمول جارا ومجرورا والظرف يتوسع فيهما مع ان
منع هذا التقديم احد مذهبين وثانيهما جوازه وهو الاصح كما قال فلا توجد

ان قلت يلزم عليه تقديم معمول التمييز الفعلي على ... وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر

مع غيره فيه اشارة الى

الى ان التا في قوله لاجتمعا صفتها به داخلة على المقصور عليه   من بابه
الحكم بالجميع اي بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون البا بمعنى
على لان العلامات متعلقة بالمحكوم به لان المعنى الفعل ينجلي بكل
مما ذكر وقوله لا بالمجموع اي الافراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية
اي الحاصلة من اجتماع هذه العلامات وقوله اي كل واحد الخ بيان
لحاصل المعنى ولو قال اي الفعل ينجلي لكل واحد مما ذكر لكان اوفق كما
يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد   سواهما خبر مقدم
والحرف مبتدا مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدا وان قلنا بتفرع
سوى بما هو الراجح   اي سوى قابلي العلامات اشار بذلك
الى ما قاله ابن هشام من ان في كلام المص حذف مضافين والتقدير
والحرف سوى قابلي علاماتهما ولو لم نحمل على ذلك اختلافا نه قد
علم من قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم ان كلا من الثلاثة غير
الاخيرين قطعا واورد عليه سم في نكته انه علم من قوله واسم الخ
ايضا قطعا ان الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل
للقطع بان مقابل الشيء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير محتاج
ايضا الا ان يقال في هذا التقدير اشارة الى ان علامة الحرف مجرد
عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد ابي علامة الحرف الخ فهو
بيان للمقصود من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما
الحرف التمهيد لتقسيمه الى اقسام الثلاثة لا يقال هذا
شامل للجملة لانها لا تقبل شيئا من علامات الاسم والفعل
لانا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة
دخرج بقرينة ان الحرف من اقسام الكلمة والتقدير الحرف
كلمة سواهما   التنبيه المذكور هي وان كان بعضها

حروفا في الواقع الا انها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى
يعترض بلزوم الدور وفي جعل عدم قبولها علامة الحرف بل
بعنوان كونها الفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا اولا
وانما قال الش التسع المذكورة لانه لو عمم في العلامات وجعلها
شاملة للعلامات التي لم يذكرها لكان في الكلام احالة على
مجهول واورد على كلامه ان من الاسماء ما لا يقبل شيئا من هذه
التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسماء الافعال واجيب
بان هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لافادته
التمييز في الجملة وما قيل من انه يؤدي الى خطأ المبتدي اذ يعتقد
حرفية بعض الاسماء دفع بان التوقيف الذي لا يستغني
عنه المبتدي كاف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات
المذكورة وقد يجاب عن اصل الايراد بانا لا نسلم ان ما ذكر
لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو
اعم من ان يقبل بنفسه او بمرادفه او بمعنى معناه
فقط وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت
المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله اما بمرادفه وهو
المصدر بناء على ان مدلوله الحدث او بمعنى معناه بناء على ان
مدلوله لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه المعنى المتضمن
لمعناه فتنبه   اي علامة الحرفية اي لا تقبل الخ اورد عليه
ان عدم قبوله ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بان
العدم لا يصلح علامة الحرف لتصريحهم بان العدم لا يصلح علامة
للوجودي واجيب بان ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم
مقيد   ثم الحرف على ثلاثة انواع اشارة الى نكتة تعداد

المهم

المهم الامثلة وذلك ان نجعل نكتته الاشارة الى ان الحرف مهمل وعامل
العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالافعال لكن يرد على هذا
تركه العامل العمل المشترك ومراد الش بالانواع الانواع اللغوية
وهي الاصناف من الشيء لا المنطقية لان الحرف نوع من جنس
الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست انواعا بل هي
اصناف ثم الانواع الثلاثة التي ذكرها الش بالبسط ثمانية
لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل فيه كهل وبل او
عامل على خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس والمختص
بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفي او غير الخاص
كان واخواتها او مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك
كلم ولن وقد وما جاء على الاصل لا يسأل عنه وما جاء على خلافه
يسأل عن حكمة مخالفته الاصل وسيذكر الش ذلك   لا نظرا الى
اصلها من الاختصاص بالفعل انما كان اصلها ما ذكر لانها في الاصل
بمعنى قد كما في هل اتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها
لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص
الابري للاستدلال على اختصاصها بحسب الاصل بالفعل
والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو في الم نشرح لان الاستفهام
التقريري حمل المخاطب على الاقرار بالحكم الذي يعرفه من اثبات
كما في الم نشرح لك صدرك اليس الله بكاف عبده او نفي
كما في اانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون
الله لاحمل المخاطب على الاقرار يلي الهمزة دائما ولا ورد مثل
هذه الايات وانما ولي الهمزة ضد المقرر به في مثل هذه الايات
لنكتة كون ايراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم ابلغ

له على اضافته اليه واذ عانه للحق الذي هو المقر به فاعرفه
وقال شيخنا السيد الاستفهام لانكار اي لانكار نفي الرؤية
كيف وجب الجملة في محل نصب لسدها مسد
مفعولي ترى المعلق بالاستفهام وكيف في محل نصبه على الحالية
من فاعل وجب في نحو هل زيد اكرمته هذا او المثال بعده
بدلان على ان هل يجوز ان يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا
كان او منصوبا وانه يكفي في هذه الصورة ان يليها تقديرا
فعل وهو مذهب الكسائي ومذهب سيبويه ان الفعل متى
وجد في حيزها لا يجوز ان يليها لفظا اسم في الاختيار وانه لا
يكفي ح ان يليها تقديرا فعل وذلك لان المذكورين من وجوب
النصب على المفعولية لمحذوف في هل زيد اكرمته ووجوب
الرفع على الفاعلية لمحذوف في هل زيد قام ثابت لانها الخ هكذا
ينبغي فهم العبارة وما قاله البعض في حلها غير ظاهر
في حيزها اي قرب حيزها لاشتغال حيزها بها او المراد
تعبيرها تركيبها اي التركيب التي هي فيه ذاهلة
اي غافلة عنه تركا له في مقابلة تركه بها حسنت
بالتشديد والتخفيف لسابق الالفة اي للالفة
السابقة الا بمعانقته اي ولو تقديرا على ما مشى
عليه الش قبل من مذهب الكسائي اما على مذهب سيبويه
فلا ترضى الا بمعانقته لفظا حق الحرف المشترك
الاهمال استشكل بعضهم ان حقه عدم العمل الخاص لا عدم
العمل مطلقا انه يعمل العمل الخاص ليفضل منزيد الاختصاص
الا على قوة تاثير الحرف في القبيل المختص به لعارض

الحمل

الحمل اي لعارض هو الحمل في الاضافة للبيان او للحمل على ليس العارض
فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف والحمل القياس
والجامع فيه افادة كل النفي ها التنبيه بالقصر ولا
يجوز المد لانه علم على الكلمة المركبة من ها والف فتذكر واضيف
الى التنبيه اضافة الدال الى المدلول ليتضح المراد به ولو مد
اقتضى ان لنا هاء مفردة يكون للتنبيه وليس كذلك
افاده يس وال المعرفة قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب
المص من عدم اختصاص الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة
لانها في الاصل المعرفة فهي داخلة في عبارته فاندفع ما اعترض
به البعض لتنزيلهن اي الثلث ووجه التنزيل في ها
التنبيه وال واحرف المضارعة ان العامل يتخطاها ويعمل
فيما بعدها ووجهه في قد والسين وسوف ان قد تقيد
قرب الفعل من الحال او تحقيقه او تقليله ومقابليهما
بعيد ان تاخر فمجموع الفعل واحد الثلاثة بمنزلة
كلمة دالة وضعا على قربه الحدث او تحقيقه او تقليله
او على تاخر لكن في كون احرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر
فانها اجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا وقوله لتنزيلهن
الخ اورد عليه بعضهم ان وكي المصدريتين لعملهما في المضارع
مع كونهما بمنزلة الجزء لانهما موصولتان وعلل عدم عمل
تلك الحروف بانها مخصصة لمدخولها والمخصص للشيء
كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتامله لما
يذكر في موضعه اي من شبه ان واخواتها بالافعال في المعنى
فان وان كانتهما ان اوكد وليت انتمني ولعل الترجي وكان التشبيه

ولكنه استندرك ومن نيابته احرف النداء عن ادعوا وانما عملت
لن النصب الخ هذا السوال يجري في ان وكي واذا الناصبات للمضارع
ايضا دون الجواب فتدبر لانها بمعناها اي ملابسة
لمعناها اي الجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد
ان لا لنفي الجنس ولن لمطلق النفي بمصادر عجيبة
الاسم اي المصوغ للفاعل لفظا لموافقته له في السكنات
والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة
والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال او الاستقبال لم
النافية المصغة لازمنة وماضي الافعال الاضافة على معنى
من التبعيضية بالتاء المذكورة اي فاله للعهد الذكري
والمعهود التاء المتقدمة بنوعيها على انها من باب استعمال
المشترك في معنييه كما مر ولا يجوز ان تكون للجنس
لدخول التاء الخاصة بالاسماء فيه كما قاله الداعي فهم
من اللفظ اي باعتبار وضعه فلا يرد الامر المستعمل في غير
الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة
لا الوضع على ان القرينة انما تمنع ارادة المعنى الحقيقي
لا فهمه اي تصوره عند سماع اللفظ والمراد بقولهم اللفظ
من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان
انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام
وقبولها نون التوكيد صريح في قبول هات وتعال
على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وان لم يسمعا بها قاله
الروداني فيجوز هاتين وتعالين باعادة اللام مفتوحتين
كما تقول ارمين واخشين فالدوربا الحاصل من اخذ
الامر في تعريف فعل الامر منتف وهذا تفريع على

لتشريفه واستطرافه (الحقه)
الاستقبال على المضي
فان الغد المستقبل
يصير ماضيا هذا اذا كان
الزمن المتصف بالاستقبال
او المضي واحدا فان كان
متعددا كالامس وغد
فالماضي سابق كذا قال
الشمني وبه يجمع بين القولين

تعبه

تقسيم الامر في قوله ان امرفهم بالامر اللغوي الذي هو الطلب
فالمعلم الامر الاصطلاحي والمعلم به اللغوي فان قبلت الكلمة
الخ لما تكلم المص على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم
قبول النون تكلم الش على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكن
كلامه الا بنسبة وكره بعد قول المص الاتي والامر الخ او فعل
تعجب فيه ان دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام في قبول
الكلمة النون قياسا والا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي لورود
تاكيدهما شذوذا فالمناسب ترك فعل التعجب كما تعرفه
اي في بابه والامر مبتدا خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف
دل عليه الخبر وكان قول الش فليس بفعل امر زائد في تقديره
ومن جعل هو اسم خبر الشرط حذفت منه الفاء للضرورة
سهى عن قولهم متى اجتمع مبتدا وشرط وكان المبتدا متقدما
فان لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الاداة كان
خبرا والجزاء محذوفا وان اقترن بالفاء وصلح لمباشرة الاداة كان
جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا
السيد عن شيخه ابن الفقيه ان الخبر في الحالة الثانية مجموع
الشرط والجواب وهو المتجه عندي وبقي حالة ثالثة وهو ان
يكون المبتدا اسم الشرط وفيه حينئذ ثلاثة اقوال فقيل
فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والاصح الاول فيكون
من الخبر المفيد بتابعه فافهم اي اللفظ الدال اي بنفسه
فخرج لام الامر لان دلالة الحرف بغيره وفي كلامه اشارة الى
ان في كلام المص حذف مضاف اي دال الامر وان المراد بالامر
الامر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدا والخبر

ثم رايت صاحب الغنيمة في حاشيته الكا...
الكافية صرح بالجزم بان الخبر او مجموعهما خبر
البعض وما نقله في الحواشي معطوف
على المعطوف ان يحذف الكلام فيحمل ما
نقله البعض في الكلام الاول على التبعيض
صح

وفي عبارته ميل الى ان مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه
قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقول الدالة على معنى الماضي وفي
قوله الاتي فان معناه اسكت وقوله معناه اقبل الخ ميل الى ان
مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح قال السعد في حاشيته على
الكشاف كل لفظ وضع بازاء معين اسما كان او فعلا او حرفا فله
اسم علم هو نفسه ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم
او الفعل او الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل
وزيد اسم ومن حرف جر وتحقيق قولان اخران كونه مدلوله المصدر
وكونه اسم الفعل فعلا فالاقوال اربعة كما في الوداني محل
مصدر ميمي بمعنى حلول اما مصدر فيه ان المصدر لم يدل
على الامر بل نائب مناب الدال عليه وهو فعل الامر قاله الوداني
ويمكن دفعه بان يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال
خصوصه وجهل لو قال بنزال ودراك كما فعل صاحب
التوضيح لكان احسن لان اسميته صه وجهل علمت مما تقدم لقبولهما
التنوين وفي جهل ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة وبلا
تنوين وكلام الناظم يحتمل الاولى والاخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة
القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع
والمجرور ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هي ابدال اللام عينا
وانظر ضبط اللام على هذه اللغة ولا محل اي حلول كما
مر كذلك تاكيد لقوله كمل فكان الاولى ان يقول قال
ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال وما كفا منها لذي غير محل
فالمهيمنات ووي وجهل اي وما يكون من الكلمات الدالة على معاني الافعال
الثلاثة غير قابل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم الخ عن شرطه اي علامته فقد

معناه اقبل او عجل بتعديه على الاول بعلى وعلى الثاني بنفسه وبالباء على الثالث

اسماء الافعال الثلاثة يصح جر الثلاثة ونصبها كما تقرر فيه
اي من قول الناظم في باب اسم الفعل وما بمعنى افعل كامين كثر
وغيره كوي وهيهات نزر اذا كان اي هذا الانتفا للفا ان اي
ذا ان الكلمة وما عدا الخ اي وعدا وخلا من ما عدا وما خلا
وحبس من حبذا لان عدم قبولها التاء عارض الخ اي كما عرض
لسبحان ولبيك وعدها عدم قبول خواص الاسماء من التزام
طريقة واحدة تكما منا استعمالها في التعجب الخ اي من استعمالها
فيما ذكر استعمال الامثال التي يلزم طريقة واحدة والعلامة
مطردة لا لازمة اي الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده اي وانتفا
الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفا اللازم وهو المعلم
لجواز كون اللازم اعم كالضوء للشمس والاعم ينفرد عن الاخص
فهي مطردة الخ اطراد الشيء استلزام وجوده وجود شيء
اخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شيء اخر فقول الشارح
يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة وقوله ولا يلزم
من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على
اللف والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها حزازة ولو
قال ولا ينعكس لكان مستقيما لما علمت من ان الانعكاس
استلزام العدم للعدم لكونها علة لقوله دل
مساوية للازم اي لازمها وهو المعلم اي والملزوم المساوي
للازمه مطرد منعكس ففعلم العلامة غير منعكسة
محله اذا لم تكن مساوية للمعلم واجاب ابن قاسم في تكملته
بان قبوله ذلك مع كونه علامته هو شرط لازم يلزم من عدم القبو

العدم من جهة كونه شرطا لازما لا من جهة كونه علامة اذ الشرط
يلزم من عدمه العدم وهي اخص لم يرد بالاخص ما هو
المتبادر منه وهو ما يصح حمل الاعم عليه بل ما يلزم من وجوده
وجود الاعم من غير عكس وهذا هو الاصل اي الغالب

المعرب والمبني

اي من الاسم لذكره هنا المعرب والمبني
والفعل صح
من الفعل ايضا بقوله وفعل امر ومضي بنيا واعربوا مضارعا الخ
والقصر على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطرادا يقتضي
لا حاجة اليه وان سلكه شيخنا وتبعه البعض
المعرب والمبني اسما مفعول الخ لم يضمر لان الترجمة للمعرب
والمبني المصطلح عليهما والاشتقاق لما يعم الاصطلاحي
واللغوي ولانهما في الترجمة بمعنى المعنى وفي قوله المعرب
والمبني اسما مفعول بمعنى اللفظ فوجب ان يقدم الخ
اي عكس ما فعل المص حيث اخر بيان الاعراب بقوله والرفع
والنصب الخ ففي كلامه تلميح الى اعتراض ابن هشام على
المص واجاب عنه سم بانه ليس المراد هنا بيان المعرب
والمبني من حيث اتصافهما بالاعراب والبنا بالفعل حتى يقال
معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل
من حيث قبولهما الاعراب والبنا وبيان سبب القبول
وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا
ففي تقديم المعرب والمبني على بيان الاعراب والبنا توطية
بيان صح
لاجرائهما على الكلمة لان من عرف اولا قابل الاعراب وغير
قابله تاتي له اجرا الاعراب على قابله ونفيه عن غير قابله

لان

لان اجرا الاعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فرعا قبولها وعدم
قبولها فلذا بين اولا القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره
قال سم فتامله فانه في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه
المعترض بما ذكر وقيل انما قدم المعرب على الاعراب نظرا الى
تقدم المحل على الحال وفي حواشي البعض ان كلام الشارح يوهم ان المص
اعمل الكلام على الاعراب مع انه سابق في قوله والرفع والنصب
اجعلن الخ ودعواه الايهام ممنوعة كما علم من صدر القولة
اي ابان هذا انسب بالمعنى الاصطلاحي على ان الاعراب
لفظي كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة ولا انسب به
على انه معنوي التغيير اي اظهر انسب به لان الابانة بمعنى
فصل ولازما بمعنى ظهر او اجال يقال اعرب زيد دابته
اي اجالها ونقلها من مكان في مرعاها الى اخر او ازال عرب
الشي بفتحتين يقال عرب يعرب عربا من باب فرح اي فسد
كذا في القاموس او اعطى العربون بفتحتين وبضم
فسكون ويقال عربان بضم فاسكان وبابدال العين همزة
في الثلاثة ففيه ست لغات او لم يلحن في الكلام هذا
لازم للتكلم بالعربية الان يراد بالتكلم بها التكلم بالفاظها بقطع
النظر عن احوال اواخرها ما جي به اي شي تطفل به وان لم
يكن طاريا ليصدق على الواو من جا ابوك لوجودها قبل دخول
عامل الرفع افاده الدنوشري لبيان مقتضى العامل اي
مطلوبه فالعامل كجا ورأى والبا والمقتضي الفاعلية والمفعولية
والاضافة العامة لما في الحرف والاعراب الذي يبين هذا
المقتضي الرفع والنصب والجر لكن هذا التعريف يقتضي

لطراد وجود الثلاثة اعني المقتضي والاعراب والعامل مع كل معرب
وليس كذلك بل هو اغلبي فقط لعدم تحقق المقتضي في نحو
لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البنا والنقل والاتباع
والمناسبة والتخلص من التقا الساكنين وسكون البناء وحرفه
وحذفه وسكون الوقف انه الوقف والادغام والتخفيف
ثم ان فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب رحمه الله تعالى
وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لزم الدور
كما قاله سم لاخذ الاعراب في تعريف العامل واخذ العامل في
تعريف الاعراب قال الا ان يجعل التعريف لفظيا ولزم
القصور ايضا لعدم دخول نحو لم اذ لم يتقوم بها معنى
يقتضي الجزم كما مر فان فسر بالطالب لا بقيد مخصوص
لم يلزم الدور ولا القصور من حركة بيان لما
او سكون او حذف قال الروداني كونهما لفظيين انما هو
من حيث اشعار اللفظ بهما لان من سمعه ينقص حركة
او حرف علم بهما او من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما
والحركات اي وجودا وعدما ليدخل الحذف وتوجيه
جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بانها الاصل
اي في الجملة والا فقد تكون فرعا كالفتحة ما لا ينصرف
وكسرة جمع المونث السالم لا يدفع احقية زيادة
الحروف تغيير اواخر الكلم اورد عليه ان التغيير فعل
الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو
وصف للكلمة واجيب بان المراد به المعنى الحاصل بالمصدر
وهو التغير او هو مصدر المبني للمفعول واستشكل

البعض

البعض قوله المراد ان الاعراب وصف الكلمة وتاويل المجيب
التغيير بما يصح وصف الكلمة به بانه الاعراب مصدر اعرب
اي غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا الكلمة يدل لك على
هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد
صرحوا بان الاصل في المعاني الاصطلاحية كونها اخص من
اللغوية لا مباينة لها فالذي ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره
وعدم ارتكاب التاويل فيه وانا اقول يرد على هذا البعض قول
النحاة هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول فانهم اشتقوه
من البنا وهو مفسر اصطلاحا على القول بانه معنوي
بلزوم اخر الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعا
لا بالزام اخر الكلمة حالة واحدة بحيث لم يدل قولهم مبني
على ان البنا وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على ان الاعراب
وصف للفاعل وحيث كان البنا اصطلاحا وصفا للكلمة
بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وح
يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحا
منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة ان
مقابله وهو البنا كذلك والجري على الاصل من اخصية
المعاني الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما
هنا ويكون قولهم معرب ومبني باعتبار حاله ما قبل النقل
كما نقول بالنقل وباعتبارهم في قولهم معرب ومبني
حال ما قبل النقل على القول بان الاعراب والبنا لفظيان وكذلك
نظائر كقولهم هذه الكلمة منونة مع ان التنوين اصطلاحا
النون المخصوصة نعم ان اول اللزوم في تعريف البنا

بالالزام انه فع عن هذا البعض الايراد وكان كلا من الاعراب
والبنا وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبني باعتبار ما بعد
النقل ايضا لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما
على محل واحد اعني القول بان الاعراب والبنا لفظيان والقول بانهما
معنويان لتوافقهما عليه على ان كلا من الاعراب والبنا وصف
للكلمة نعم قد يطلق الاعراب على فعل الفاعل كما في قولك
اعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب
بقرينة اختلافهم في انه معنوي او لفظي اذ فعل الفاعل معنوي
قطعا هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير
الانتقال ولو من الوقف الى الرفع او غيره فلا يرد ان التعريف
لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والاضافة
في اواخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بان العبارة تقتضي
توقف تحقق الاعراب على تغير ثلاث اواخر مع انه ليس كذلك
وفي العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة احادا
فاندفع الاعتراض بان العبارة تفيد ان لكل كلمة اواخر مع
ان الكلمة الواحدة ليس لها الا اخر واحد والمراد بالاخر الاخر
حقيقة او تنزيلا لتدخل الافعال الخمسة فان اعرابها
بالنون وحذفها وهي ليست الاخر حقيقة لانها بعد
الفاعل وهو انما ياتي بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة
الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الاخر والمراد بتغيير الاخر
ما يعم تغييره ذاتا بان يبدل حرف بحرف حقيقة كما في
المثنى والمثنى المرفوع والمنصوب او حكما كما في المثنى
المنصوب والمجرور او صفة بان يبدل حركة بحركة حقيقة

كما

كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب او حكما كما في جمعه
المنصوب والمجرور وانما جعل الاعراب والبنا في الاخر لانهما
وصفان للكلمة والوصف متاخر عن الموصوف لاختلاف
الذي اصل الداخلة عليها المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود
ليدخل المعرب في اول احواله افاده الشنواني ومنه يوخذ
جواب اعتراض الشارح الاتي والـ في العوامل للجنس والمراد
بدخول العامل على الكلمة طلبه اياها ليشمل العامل المعنوي
المعنوي كالابتدا والعامل المتاخر وخرج بقولي لاختلاف
اي التغيير لا لاتباع او نقل او نحوهما لفظا او تقديرا الاولى
انهما راجعان الى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير
لفظا كما في زيد وتقديرا كما في الفتى ووجود العامل لفظا كما
في جاء زيد وتقديرا كما في زيدا اضربته والاظهر من جهة المعنى
انهما منصوبان بنزع الخافض وان ضعف من جهة اللفظ
بسبب ان النصب به سماعي ابي على الراجح ويصح ان يكون
مفعولا مطلقا على تقدير اي تغيير تغيير واختلاف لفظ
او تقدير اقرب الى الصواب يقتضي انه ليس بصواب
لان الاقرب الى الشي غير ذلك الشي ويمكن دفعه بان المغايرة
هنا اعتبارية والمعنى ان الاول الذي هو صواب باعتبار ظننا
اقرب الى الصواب باعتبار نفس الامر ويقتضي ان الثاني
قريب الى الصواب وهو كذلك على تاويل الاختلاف بالوجود
لاندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التاويل فاعتراض الشارح عليه
المقتضي فساد الثاني لا قربه الى الصواب انما هو باعتبار الظاهر
وقطع النظر عن التاويل ولله نكارة الى امكان الجواب عنه

وجعل التغير لفظا وتقديرا باعتبار ما يراد من الحركة ونحوها

هر

باقربه فاندفع ما اشار اليه البعض من تنافي كلام الشارح ولا حاجة الي
دفعه بان افعل التفضيل ليس علي بابه فان قلت بعد التاويل
السابق كانا متنافيين لا قرينة لاحدهما علي الاخر قلت
اقربية الاول باعتبار عدم احتياجه الي تاويل بخلاف الثاني
لان المذهب الثاني اي لان تعريف اهل المذهب الثاني او المراد
لان المذهب الثاني يقتضي باعتبار التعريف عليه فافهم
التعبير الاول اي الانتقال من الوقف الي الرفع لم تختلف بعد
اي الان اي حيث التعبير الاول اي لان حقيقة اختلاف الاشيار
ان يخلف كل منهما الاخر علي صفة اي حال والجار والمجرور حال من
وضع واحترز بقوله علي صفة الخ عن الوضع لا علي تلك الصفة
فلا تسمي بنا الفه كوضع ثوب علي ثوب وقوله الثبوت اي مدة
طويلة قال الفهد ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله في الدوام
لايهامه الدوام الحقيقي فان قلت التعبير بالثبوت يوهم ان المراد
به ما يقابل الانتفا قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك
وهي لزوم عدم الفايدة في قوله علي صفة الخ علي فرض ان يراد من
الثبوت ما قابل الانتفا لا توهم الثبوت بمعني مقابل الانتفا
من قوله وضع شي علي شي فاندفع ما اعترض به البعض
للبيان الخ خرج به الاعراب من شبه الاعراب
بكسر فسكون او بفتحتين اي مشابهة في كون كل حركة
او سكونا او حرفا او حذفا ومن بيان لما وليس منه
اي ما جي به وقوله حكاية الخ اي لاجل الحكاية كما في من زيدا
حكاية لمن قال رايت زيدا او الاتباع كما في الحمد لله بكسر
الدال اتباعا لكسر اللام او النقل كما في قمن او فمن او غ
بنقل حركة الهمزة الي النون او التخلص من التقا الساكنين كما في اضرب الرجل فهذه
الحركات ليست
اعرابا ولا بنا بل الاعل ابه
[illegible] والبنا

وفي الاخرى

والبنا مقدر ان منع من ظهورها هذه الحركات ولا ينافي هذا ما
سياتي من عد الاتباع والتخلص من اسباب البنا علي حركة
لان ما هنا فيما اذا كان التابع والمتبوع والساكنان في كلمتين
وما ياتي فيما اذا كان ذلك في كلمة وكان عليه ان يقول ولا مناسبة
ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ولكن درج علي التعريف بالاعم
لزوم اخر الكلمة كان الاولي اسقاط اخر لان المبني قد يكون
حرفا واحدا كتا الفاعل والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يرد
انه اذ جبت لغات الضم والفتح والكسر حركة او سكونا
كان عليه ان يزيد او حرفا او حذفا وامثلة الاربعة هولاء ولم ولا
رجلين ادم يدخل في تعريف البنا بنا اسم لا والمنادي للزومهما
حالة واحدة ما دام منادي واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف
بالبنا الاصلي فلا يردان لعروض بنايهما لغير عامل متعلق
بلزوم وخرج نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى والاسم
الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة للعامل
وهو ابح من الاول ومتعلق الظرف في الثاني والابتدا في الثالث
او لا اعتلال خرج به نحو الفتى واورد عليه ان المراد اللزوم
فلا حاجة الي قوله او اعتلال في اخراج ما ذكر ويمكن الاعتذار
عنه بانه لما كان لازما بحسب الظاهر ورد اخلا بحسبه
في اللزوم اتي بما يخرجه صريحا هذا وفي كلام المتن لف ونشر
مرتب فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله او اعتلال
راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيي
والاولي رجوع قوله لغير عامل الي الامرين والمناسبة
في التسمية اي تسمية الاعراب والبنا باللفظي علي

بنا علي اعرابها كما سياتي
في الاضافة [illegible]

لفظا وتقديرا والفتى غير
لازم تقديرا بل هو
متغير تقديرا فهو
خارج من قوله لزوم

المذهب الاول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثاني ظاهرة
لان ما جي به للبيان او لا للبيان من الحركات او غيرها امر ملفوظ
به والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة على
الاصلاح اي الراجح والغالب اي بعضه تفسير من بعض
اقرب الي مذهب الزمخشري الجاعل من البيانية اسما بمعني
بعض وعليه فمن مبتدا ومعرب خبر وهذا احسن في المعني
واما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدا ثاني
موخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا لحاصل
المعني ويسمي متمكنا فان كان منصرفا يسمي متمكنا
امكن ومنه اي ومن بعضه رفع بتقدير ذلك ما يوهمه
ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبني على شي واحد ومن ان
المعرب والمبني معا بعض وفي قوله الاخر افاد به ان هذا التقسيم
للحصر وان لم تفده العبارة والدليل على ذلك ما سيذكر من ان
علة البنا شبه الحرف شبها قويا وان المعرب ما سلم من هذا
الشبه قال السندوبي وكما لا تقتضي عبارته الحصر لا تقتضي
ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ما تصنع
في من التبعيضية فانها تقتضي ذلك قلت هي هنا على حد
قوله تعالي فمنهم من امن ومنهم من كفر وقولي منا ظعن
ومنا اقام اذ ليس في الاية والشاهد الا قسمان فكذلك
قول الناظم والاسم الخ اهـ وحاصل الجواب ان من التبعيضية
انما تقتضي بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبني على
حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من ان التقدير
منه ومنه مبني فالذي تقتضيه العبارة ان كلا بعض

التبعيضية ح

من

من الاسم وهو صحيح ولا واسطة كان المناسب التفريع
الا انه راعي قوله على الاصح فقط فترك التفريع على الاصح وقيل
المضاف الي ياء المتكلم لا معرب ولا مبني والصحيح انه معرب وذهب
بعضهم الي ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ويبقل
الشي هذا قبيل قوله ومعرب الاسماء ويعلم ذلك اي عدم
الواسطة من قوله ومعرب الاسماء الخ اي مع قوله هنا
ومبني لشبه الخ وبناؤه اي الواجب فلا يرد على الناظم
ما يلي في باب الاضافة من ان من اسباب البنا الاضافة الي مبني
لانها مجوزة وانما قدم [illegible] ذلك مع انه يصح تعلق قوله
لشبه بقوله مبني ليتوافق قسما التقسيم في الاطلاق
فتناسبا وليفيد الحصر اي البنا في كونه لشبه الحرف على حد الكرم
في العرب لان الاضافة تاتي لما ياتي له اللام ولهذا قال الشـ
يعني ان علة بنا الاسم منحصرة الخ لشبه من الحروف
مدني اعترض على التعليل بانه يقتضي تقدم وضع الحرف علي
وضع الاسم والا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم
ولا معني لذلك مع ان اللايق تقدم وضع الاسم لشرفه
واجيب بانا لا نسلم ذلك الاقتضا فانه يمكن مع تقدم
وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تاخر وضعه بان توضع الاسم
اولا من غير نظر الي حكمه من اعراب او بنا ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم
بحكم الحرف لوجود المشابهة وايضا يجوز ان يكون بناء الاسم
لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع وما رتبه في عقله بان يكون
تعقل اولا الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولاحظ معانيها
ومقتضاها وحكم بالحاق بعضها الحاقا علي بعض فيما

يقتضيه من الحكم وانما اكتفي في بنا الاسم بشبهه للحرف من
وجه واحد ولم يكتف في منع الصرف بشبه الفعل الا من
جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان الشبه الواحد بالحرف
يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذي ليس بينه وبينه
مناسبة الا في الجنس الاعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف
في البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف
منحصرة في مشابهة الحرف الخ اي خلافا لمن يجعل البنا لغير
شبه الحرف ايضا كشبه الفعل كما في نزال المشابه لانزل
وتضمنه شبه الفعل كما في حذام المشابه لنزال المشابه
لانزل والوقوع موقع الضمير كما في المنادى والتركيب كما في
اسم لا وكل هذه في التحقيق يرجع لشبه الحرف وهو
الذي عارضه الخ كما في اي فانها سوا كانت موصولة او شرطية
او استفهامية مشابهة للحرف ولكن عارض شبهها
للحرف لزومها الاضافة التي هي من خواص الاسماء كالشبه
الوضعي نسبة الشبه الى الوضع نسبته له الى وجهه فان قلت
قال سيبويه بالضرب قلت ابه باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب
وقال غيره قلت ربه بالاتيان بها قبل الحرف وبالاعراب وهذا
ينافي اقتضا الشبه الوضعي للبنا قلت لا منافاة لانه يشترط
تاثير هذا الشبه كونه باصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية
فانه عارض فضعف عن تاثير البنا ولما كان التعبير بالوضعي
منبها على شرط تاثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي
الانسب في مقابلة المعنوي ولعل الاتيان بهمزة الوصل اولا بها
قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسبه

اذا سميت صح

الظا

الظاهر في الاعراب بالحركات كيد ودم فائدة في ما نقله البعض
عن الطبلاوي وهو يمكنك عليه من استشكال الاتيان بالهمزة
مع تحرك الاخر بحركات الاعراب وانما قدم الوضعي مع انكار
كثير بين له تقديما للحسي او اهتماما به لكونه في مظنة المنع
على صيغة وضع الحرف المصدري بمعنى المفعول والاضافة
بيانية اي موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد قد قضي
على صرف بالتنوين والاضافة على حد قطع الله يد ورجل من قالها
في اسمي جيئتنا الاضافة على معنى من واشتراط صحة
الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف في الاضافة التي على معنى من
فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف افاده الرودانى
قوله ذكره لزيادة الايضاح لا لما قيل من انه لو لم يذكره لم يصح
التمثيل لان المراد لفظ جيئتنا والذي يراد لفظه علم كما سلف
فيكون التا ونا فيه كالزاي من زيد لا اسمين لانا المراد اسمي
مسمى جيئتنا التي نطق بها المصنف وهو جيئتنا المستعمل
في معناه كما في قولك جيئتنا بزيد والتا ونا فيه اسمان
ارادة لفظ جيئتنا ثابتة مع تقدير القول ايضا فلو تم ما قيل
لم يخلص منه تقدير القول فتامل كتب هذا على مذهب
غير الشاطبي ولو جرى عليه لقال كما ولا والاصل في
وضع الحروف الخ اراد بالاصل الغالب فلا يرد قول المصنف
الاصل في كل كلمة ان توضع على ثلاثة احرف حرف يبتدا
به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لان مراده هـ

بالاصل الملايم للطبع   او حرفين هجا ظاهرة ولو كان ثانيهما غير حرف
لين وهو مذهب غير الشاطبي وفيده الشاطبي بكونه الثاني
حرف لين كما سيذكره الشارح   واعترض بيد ودم الخ جواب سوال
وارد على قوله ثم ما وضع على اقل منهما الخ وحاصله انهم اعتبروا ذلك
مراعاة لاصله كما راعوه في التصغير بيديه ودمي وفي النسب
يدوي ودموي وكذا راعوه في التثنية على شذوذ فقد جا
يديان ودميان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع
قال البعض قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الاصل في التثنية
اي على اللغة غير الشاذة انه لما طالت الكلمة بحرفي التثنية
لم تعد اليه اللام لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف
ما امكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في النسب
الي يد ودم لان يا النسب بحرفين وفي تصغير يد
لانه مونث بلا تا اذا صغر لحقته التا كما تسمع مع انهم
اعادوا اليا فيهما فتنبه   قال الشاطبي هو ابو اسحاق
شارح المتن واما القارئ صاحب حرز الاماني فهو ابو القاسم
وما قاله الشاطبي قال يس هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى
في حواشيه على المرادي ما قاله غير الشاطبي   وضعا اوليا
احتراز عن نحو شربت ما بالقصر والوقف لان وضعه
على حرفين ثانوي عرض بالتغيير لا اولي فلا يعتد به
فان شيا علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف
لان شيا الخ   من الاسما اي المعربة لوجود اسما
مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية

فلعل تركها اعادتها في التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لان استعمال تثنية يد ودم اكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما صح

وقال

وقال الدماميني المراد الاسما البحتة اي التي لا تودي مع المعنى
الاسمي معنى الحرف والا ورد نحو ما المذكورة   فليست لكن
من وضع الحرف المختص به لوجوده في الاسم معربا نحو مع
بنا على القول بان الفه اصلية وصفا وقيل ثلاثية ومعا واصلها
معي او يكون غير الاسمية التي بمعنى حسب بنا على لغة اعرابها بلغ
وان كان الغالب بناها   وبهذا يعلم ان كون الوضع على
حرفين المختص بالحرف ان يكون الثاني حرف لين   على من
اعتبر الخ فانه مبني على ما ذكره الشاطبي ان علة بناكم الشبه
المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية
ومعنى رب التكثيرية ان كانت خبرية وعلة بنا من الشبه
المعنوي ان كانت استفهامية او شرطية والافتقاري
ان كانت موصولة وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا
اشكال   فحكي الجملة اي اقول قولا مشتملا على الجملة اي
الاحوال او جملة الاحوال وجميعها قاله المنوفي وكان حكمة الاختصاص
كون الحرف الة لغيره فخفف في وضعه   قد تضمن معنى
اي زيادة على معناه الاصلي الموضوع له اولا وبالذات ولكونه
وضعه له اولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض
جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا
يتوهم منه الوضع الاولي وانما اعتبرنا تضمنه معنى الحرف
٢ في بنائه وفاتحة المعنى الثانوي ايضا والحاصل انا اعتبرنا ما وضع
له اولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناه وفا بحق المعنيين
من معاني الحروف اي من المعاني التي حقها ان تودي بالحروف
وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما افتاره

العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب النكرة
والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة الا ابا حيان من ان
معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فعلي هذا يكون
المتبادر من عبارة الشارح ان المعني الذي تضمنه الاسم المبني
النسبة الجزئية وقال الروداني المراد بالمعني هنا متعلق
المعني لا النسبة الجزئية التي حقق السيد انها معني
الحرف اهـ والظاهر ان مراده بمتعلق المعني كلية كما في
البيان ولعله وجه ما ذكره انه المتبادر من معني الاسم
تضمنه من الاستفهامية الاستفهام والشرطية
الشرط وغير ذلك لا بمعني انه حل محلا هو للحرف اي
بحيث يكون الحرف منظورا اليه جاز الذكر لكون الاسم في
الموضع مذكوره وانما نفي التضمن بهذا المعني لانه بهذا المعني
لا تقتضي البنا خلف حرفا في معناه اي في افهام معناه
اي بحيث صار الحرف مطروحا غير منظور اليه وغير جائز
الذكر مع الاسم سوا تضمن الخ تعميم في قوله وهو ان
يكون الاسم قد تضمن معني الخ او غير موجود معطوف
علي موجود من قوله سوا تضمن معني حرف موجود مما
فعلوا قال يس نوزع فيه بانهم قد صرحوا بان اللام العهدية
يشار بها الي معهود ذهنا او خارجا وهي حرف فقد
وضعوا للاشارة حرفا اهـ واجيب بان المراد بالاشارة
التي لم يضعوا لها حرفا الاشارة الحسية وهي ما كانت
بشي من المحسوسات كاليد والراس والاشارة
باللام ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن ابن علي
كما

كما في نكت السيوطي ان ههنا بنيت لتضمنها معني ال كامس
وعلي هذا فقد تضمنت معني حرف موجود حقه
ان يودي الخ لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار
اليه كما ان الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب
والمخاطب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه
وكنيابة اي وكشبهه بنيابة اي شبهه في نيابة كما يفيده
عطفه علي قوله كالشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار
اصلا في العمل زاد في التصريح والمعني بلا تاثر
التاثر وقبول الاثر الذي هو الاعراب فالمعني يبني الاسم
لشبهه الحرف في مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الاعراب بحسب
وضعه ومعناه بانه نابي وضعه ومعناه الاعراب وبقولنا
بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما اورد عليه
من ان التاثر وقبول الاثر الذي هو الاعراب فكانه قال
يبني الاسم لعدم قبوله الاعراب وهو غير مستقيم لما
فيه من التهافت ولان عدم التاثر مسبب عن البنا
فهو متاخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمه وهذا
تناف واجيب ايضا بان المراد بعدم التاثر سببه وهو عدم
تسلط العامل عليه ونظر فيه بان عدم تسلط العامل فرع
البنا فهو متاخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب
ولك ان تمنع الفرعية فتامل فان قلت وجه الشبه
ينبغي ان يكون في المشبه به اصلا واظهر ووجه الشبه
هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التاثر بالعامل
اصلا في الحرف قلت لا شك ان عدم التاثر بالعامل اصلا

في الحرف دون الاسم لان الاصل في الاسم الاعراب
فبتسليم ان النيابة من الفعل اصل في كل من الاسم
والحرف لا في الحرف فقط بكون اصالة وجه الشبه في
المشبه به باعتبار احد جزي وجه الشبه وهو عدم
التاثر هكذا ينبغي تقرير السوال والجواب ومنه يعرف
ما في صنيع البعض فايدة قال الشيخ خالد بلا تاثر متعلق
بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل
اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتاثر مصدر
حذف متعلقه والتقدير وكنيابة كاينة بغير تاثر
بعامل الخ اهـ اقول لم ينقل اعرابها الا الى تاثر وتقدير اعرابه
تاثر وتقديره خلاف الظاهر ولهم لم يقل بانه لا معرب به
محلا وانها مضافة الى تاثر وان جرنا تاثر اعرابه له لا الا فتنا
فتامل وسمي الشبه الاستعمالي الضمير يعود
الى معلوم من السياق اي يسمي الشبه في النيابة
بلا تاثر الشبه الاستعمالي ومثله يقال في قوله وسمي
الشبه الافتقاري ولا يعمل غيرها فيها اي لعدم دخول ٢
عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان اوضح لايهام
ما عبر به ان العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع ان العامل
لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد قول زهير ولنعم حشو
الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر لانه من
الاسناد الى اللفظ بناء على الصحيح مقابله انها مبتدا
اعني فاعلها عن الخ كالجماعة او مفعول مطلق لمحذوف
وجوبا موافق لها في المعنى بناء على انها موضوعة للحدث

كالجماعة

قيل صح
مع ان ذلك خلاف صح
او تقديرا صح

كالجماعة او مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها في المعنى
بناء على انها موضوعة للحدث منهم المازني نايبتان عن
اتمنى واترجى لعل معنى نيابتهما عن الفعلين افادتهما
معناهما لا ان الاصل ذكر الفعلين فتركا واقيم مقامهما
الحرفان كما في نيابة حرف النداء عن ادعو كالمصدر النايب
الخ مبني على احد مذهبيه ثانيهما ان المنصوب بعده معمول
للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نايب عن الفعل معنى لا عملا
وانما قيدنا النايب لانه العامل لزوما وغيره وان كان ايضا
يتاثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا اصلا الفه للاطلاق
ولو جعلها ضمير تثنية عايدا على نيابة وافتقار لصح والتفي
عن قوله بلا تاثر المسوق لاخراج المصدر النايب عن فعله
لانه نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب فقط
وهو اي الشبه الافتقاري ان يفتقر الاسم الى ذوات
يفتقر الاسم اي الضمير راجع الى افتقار الى الجملة
او ما قام مقامها كالوصف في ال الموصولة او عوض عنها
كالتنوين في اذ ح دون شبهه ولعله اخذ التقييد بالجملة
من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو اولى من جعل شيخنا
اياه للتنويع لان التنوع كما يتحقق بالافتقار الى الجملة
يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود منه
الحكاية لعدم افتقاره دايما الى الجملة او المفرد القايم مقامها
كالقصيدة والشعر لانه قد ينصب المفرد المراد به لفظه
كقالت زيدا اي قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت
كلمة اذا كنت تلفظت بزيد مثلا هكذا ينبغي تقرير المقام

وانظر ما علله البنا على
مذهب القولين صح

بخلاف اسم الفعل فان نيابته
عنه متاصلة حقيقة في المرتجل
كامين وتنزيلا في المنقول كرويدا صح

وقد ينزل منزلة الفعل
اللازم فلا ينصب شيا صح

ومنه يعلم ما في كلام البعض   اي لا رمًا تفسير مراد
الموصل عبد العارض لكنه لما كان من شانه اللزوم اطلق
واريد به اللازم فهو من اطلاق الملزوم وارادة اللازم
بحسب الشان   كالحرف انما افتقر الحرف في افادة معناه
الي الجملة لانه وضع لتادية معاني الافعال او شبه الافعال
الي الاسماء   كسبحان اي علي المشهور من مذهبين
ثانيهما انه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله سبحان
من علقمة الفاخر اي براءة منه قال عبد الحكيم في حواشيه
علي شرح المواقف سبحان نصبه علي المصدر بمعني
التنزيه والتبعيد من السبو الاصل سبحت بتشديد
البا سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام واقيم
المصدر مقامه واضيف الي المفعول فهو مصدر من
الثلاثي استعمل بمعني مصدر الرباعي كما في انبت
الله الشي نباتا ويجوز ان يكون مصدر سبح في الارض
والما كمنع اذا ذهب وابعد اي ابعد من السوء ابعادا
او من ادراك العقول واحاطتها فيكون مضافا الي الفاعل
ولا يجوز ان يكون من سبح سبحانا كمنع او سبح تسبيحا
اذا قال سبحان الله فيها للزوم الدوام مع بعض ايضاح
وزيادة من القاموس وفي كونه علم جنس علي التنزيه
او غير علم خلاف   فلا يبني يعود به اما فلا يبني
وجوبا اعم من ان لا يبني اصلا كما في سبحان او يبني جوازا
كما في يوم و بنائه علي الفتح قرانا فهو عند زوال العارض   قوله ٦
الموصوفية كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل العارض

كونها

٨٣

كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله
الا ان يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعني ما في
النسخ الاولي   انما اعربت الخ جواب سوال وارد بالنظر
الي اي الشرطية والاستفهامية وذان وتان علي الشبه
المعنوي وبالنظر الي اي الموصولة واللذان واللتان علي الشبه
الافتقاري   من لزوم الاضافة اي الي المفرد فخرج
باللزوم كم فانها قد تضاف الي المفرد وقد لا تضاف اصلا
وبالمفرد اذ واذا وحيث فانها انما تضاف الي الجملة ولدن
فانها قد تضاف الي المفرد وقد تضاف الي الجملة فلم يوجد
المعارض ولو سلم وجوده في لدن فاعرابه لدن لغة والمعارض
قد لا يمنع الا تحتم البنا وبهذا الاخير يجاب عن ايراد قد
الاسمية لان قبط ايضا لغتي الاعراب والبنا   من
وجود صورة التثنية اعترض بان من قال بالاعراب
حكم فان التثنية حقيقة ومن قال بالبنا لاشتراطه
في اعراب التثنية اعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الاصح
حكم بانها صورية لانه مفرد ما ذكر مبني لا يقبل التنكير
والتلفيق بين القولين تحكم اولا بالاعراب وثانيا بان
التثنية صورته والجواب منع التلفيق بل هو جار علي القول
بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لانه لما لم يحك تقدم
التثنية علي قياس التثنية لان قياس تثنية ما كان كذا ذوانا
والذين والتي ذيان وتيان واللتان واللتيان كان كانها غير
حقيقية فلذلك قال صورة   وهما اي الاضافة
والتثنية   وانما بنيت اي الموصولة دفع لما يرد

على قوله لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا قوله فبما يأتي وإنما بني
الذي الخ ويتصل بما ذكره زيادة فائدة ولا دخل له في الإيراد
وهذه القراءة شاذة كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا
وفيه أما الأول فللتنزيل المذكور وأما الثاني فلأنه لا معنى لتقدير
المضاف إليه مع وجوده لفظا ومصيبه كأنه مجموع فهو لفظا
وقفية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة
عن الإضافة نية تحقيقا فتأمل مع قيام موجب البنا
وهو شبه الحرف في الافتقار اللازم إلى جملة فمن لاحظ ذلك
أي التنزيل المذكور مع قيام موجب البنا ومن لاحظ
الحقيقة أي وجود المعارض للشبه من الإضافة
فلو حذف ما يضاف إليه أي سواء ذكر صدر الصلة أو حذف
أعربت أيضا أي كما أعربت حال الإضافة وحذف صدر الصلة
على لغة لقيام التنوين مقامه أي مقام ما يضاف إليه
ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون
منقطعة عن الإضافة فتبنى اتفق على إعرابها
وزعم ابن الطراوة هذا مقابل لقوله سابقا وهي مضافة
لفظا إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا الخ وحاصل
ما زعمه ابن الطراوة شيئان ردها الشرح على طريق اللف
والنشر المشوش وإن كان الجمع أي اللفوي فلا
ينافي أنه اسم جمع والواو للحال لأنه لم ~~يجر على حكم~~
~~الجموع وهو ... [illegible]~~
~~... [illegible] ...~~

على سنن

على سنن الجموع معنوية والجملة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت
دون الجهة اللفظية فاحفظه فإنه نفيس لأنه أخص
من الذي لأن الذي يستعمل في العاقل وغيره حقيقة والذين
لا يستعمل حقيقة إلا في العاقل ومن أعربه أي بالواو رفعا
وبالياء نصبا وجرا نظر إلى مجرد الصورة أي إلى صورة الجمع
المجردة عن النظر إلى المعنى من كونه أخص من مفرده على
هذه اللغة اسم الإشارة يرجع إلى لغة الإعراب لا بقيد كونه
حقيقيا فلا ينافي قوله بعد مبني الخ أو إلى لغة من ينطق بالواو
في حال الرفع المعلومة من المقام ومن أعرب ذو ولت
جواب سؤال وارد على الشبه الافتقاري الشبه الإهمالي
أي شبه الاسم الحرف المهمل في إهماله عن العمل أي كونه
لا عاملا ولا معمولا قال في التصريح وأدخله ابن مالك في الشبه
المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي اهـ وإنما يظهر القولات
اللذان ذكرهما إذا لم يرد بالمعنوي والاستعمالي خصوص معناهما
السابق بل أريد الأعم البنائي للشبه الإهمالي وعد بعضهم
من أنواع الشبه الشبه الجمودي والأفزب إرجاعه
إلى الشبه الاستعمالي بمعنى يشمله لا بخصوص معناه
السابق وبعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر الناظم أن حاشا
الاسمية بنيت لشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال
في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل
شيخنا السيد أن الشبه اللفظي مجوز للبنا لا محتم له
فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة
تقديرا كالفتى وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا

ومثاله اي للمشتمل عليه بفواتح السور اي نحو صاد
وق والم وهذا مبني علي انها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف
معناها ولم يقتضها عامل اما علي انها اسما السور فان محلها
رفع بالابتداء او الخبرية او نصب علي المفعولية لمحذوف اي
اقرا او جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع
و بقولنا ولم يقتضها عامل يسقط ما للبعض من الاعتراض
علي التعليل بكونها متشابهة لا تقتضي عدم المحل وعدم
الاعراب لجواز ذلك في غيرها من المتشابه والمراد
اي بما بني للسكون الاهمالي وفي الاسما اي التي لم تكن
مبنية قبل التركيب و بعده كمبني و ابن وفي مطلقا
اي فواتح السور او هو المراد بالتركيب كما قاله الفنيمي
ما يشمل الاسنادي والاضافي وبعضهم الي انها معربة
حكما اي قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله
لفظي لان الاول لا ينفي قبولها للاعراب والثاني لا ينفي
كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو
في التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل علي ان
القولين متفقان علي انها معربة بالمعني المصطلح عليه
في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف الي
قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة
لسلامتها من شبهه وقال الحفيد الجامع وعلي انها معربة
حكما فللمعرب معنيان احدهما المتصف بالاعراب بالفعل
وهو الثاني تقابل المبني فبين المبني والمعرب بالمعني الثاني
تقابل العدم والملكة وبين المبني والمعرب بالمعني الاول

مثلاهر

لاصح

[2] لو ما كان منها مفردا كصاد او موازن مفرد كحاميم موازن قابيل كان اعرابه لفظا او تقديرا ان يسكن حكايه كالم قبل العلم وما عدا ذلك كالم وكهيعص يتعين فيه الثاني كذا في تفسير السفاوي وهو الشمهوري

الامع ان المفرد اذا اعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتانيثه واما موازنه اذا اعرب يمنع لموازنة الاسما الاعجمي وان ما ركبا مفردا ولا موازن واكثر جعله مركبا مزجيا كحضرموت يجوز فيه الحكاية وبناء الجزاين على الفتح كخمسة عشر والاعراب على الميم مع فتح النون او على النون مع اضافة اول الجزاين الى الثاني وعلى هذا في منع الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتانيثه او تصرف صح صح

تقابل

تقابل التضاد ولذا اجاز تفاعلهما ابن بعض تلخيص ولاجل
سكوته عن هذا النوع اي وعن غيره كالمشبه الجمودي
وان اوهم تقديمه الظرف خلافه بكاف التشبيه
الاولي بكاف التمثيل ومعربه الاسماء قال بعض الافاضل
علي معني من وضابطها موجود وهو ان يكون بين المضاف
والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه ابن وا عتراض
البعض عليه بانه يشترط هذه الاضافة صحة حمل الثاني علي
الاول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الرود اني منا ان صحة
الحمل اغلبي لا شرط لازم وانما صرح المص بتعريف معرب
الاسما مع انفهامه من قوله ومبني لشبه من الحروف مدني
توطئة لتقسيمه الي ظاهر الاعراب ومقدره
فيما قد سلمها من شبه الحرف ما واقعة علي اسم فاندفع الاعتراض
بان التعريف صادق علي الحرف اذ الشي لا يشبه نفسه
الشبه المذكور اشارة الي ان الاضافة في شبه
الحرف للعهد الذكري والمعهود شبه الحرف المتقدم
اعني المدني اي الذي لم يعارضه معارض وجعل الاضافة
عهدية دخلت اي ونحوها لان فيها شبها بالحرف
يظهر اعرابه اي ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام
وحكاية وتخفيف واتباع وفيه عشر لغات بل ثمانية
عشر جمعت في هذا البيت سم سمه اسم سماة
كذا سمى سماء سليت لاول كلها
لمن ذكر قسمي الاسم ولو قال في التقسيم لكان في الذكر
اوضح اذ الذكر لا يخص التقسيم وفي التعليل

[2] وقال الجامي في شرح قول ابن الحاجب في كافيته فالعز ابهمه الاسما المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البنا ما نصه اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسما المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس المراد في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجرا الاعراب علي اخر الكلمة بعد التركيب بل في العرب اصطلاحا فاعتبر العلاقة مع الاصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ قوله التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة او وهو حسن ينبغي ان يحمل علي موهم خلافه صح صح

وبهذا اي الذكر ... [illegible]

اي وتحوها صح

المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما في المبني والضمني كما في المعرب
لان قوله ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن
تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لان
تعليق الحكم بالمشتق يوذن بالعلية فلا يراد ان المص لم
يعلل اعراب الاسم والمراد ايضا ما يشمل التعليل بعلة
تامة كما في المبني والتعليل بعلة ناقصة كما في المعرب
فلا يراد ان علة الاعراب الاسم ليست السلامة فقط
بل توارد المعاني التركيبية المختلفة عليه مع السلامة
فلان الفارابية وهذا تعليل ثان لتقديم المبني في
التعليل افراده معلول علة البنا اي افراده موصوف
معلوله علة البنا لان علة البنا شبه الحرف ومعلولها
البنا وموصوفه المبني وافراده النوعية محصورة
لانها المضمرات واسماء الشرط واسماء الاستفهام واسماء
الاشارة والاسماء الموصولة واسماء الافعال واسماء الاصوات
وكذا المنادى واسم لا ان جعل الكلام فيما يشمل البناء الاصلي
والعارض ويصح ان يراد افراده الشخصية فيتعين
جعل الكلام في البناء الاصلي والاورد ان افراد معلول علة
الاعراب اي افراد موصوف معلولها فقدم علة
البنا ليبين افرادها معلولها اي فيما ياتي وكان الاولى حذفه
لان تبيين افراد معلول علة البنا لا يصلح علة لتقديم علة
البنا مع انه اسلف تعليل تقديم علة البنا فتامل
و فعل مضي فيه اشارة الي جر مضي وتقدير مضاف حذفه
المص لمماثلته المعطوف عليه وابقي المضاف اليه بحاله

١٧ المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة قوله يحذف عن الاعراب اي افراد صح

وان

وان قوله بينا الدافع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم
الاخبار عن مفرد بما يتحمل ضمير التثنية ويحتمل كلام المص رفع
مضي عطفا على فعل على انه اقيم مقام المضاف عند حذفه او على
انه بمعنى ماض ويحتمل ان الف بينا للاطلاق وان ضميره يرجع
الي فعل مرادا به الجنس في ضمن نوعيه فعل الامر وفعل المضي
واصل مضي مضوي قلبت الواو يا لاجتماعها مع اليا وسبق
احداهما بالسكون وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة
الاول علي ما يجزم به مضارعه تبع فيه التوضيح واورد عليه
ان امر الاناث مبني على السكون صحيحا كاضربن او معتلا
كاخشين مع ان مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال
نون التوكيد والامر الذي لا مضارع له كهات وتعال مبني
مع انه لا مضارع له حتى يكون مجزوما واجاب بعضهم عن
الاول بان المضارع الذي اتصلت به نون الاناث او نون
التوكيد في محل جزم واستبعد وبعضهم بان المراد ما يجزم
به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه امر الاناث
المعتل فانه مبني على السكون ومضارعه المجرد من نون
الاناث مجزوم بحذف اخره وبعضهم عن الاخير بان المراد
لو كان له مضارع ولك ان تستغني عن هذه التكلفات
بجعل كلامه اغلبيا وقال شيخنا السيد التحقيق ان هات له
مضارع يقال هاتي يهاتي مهاتاة كناجي يناجي مناجاة اهـ
من سكون اي ظاهر او مقدر كلم يزد وقول او حذف
اي حذف حرف علة او نون وقد لا يبقي منه الا حرف كـ

لكن ياتي قريبا ما يويده صح

كما في قل اصله اءِ ابي عِد نقلت حركته الهمزة الي اللام وحذفت
لمشابهته المضارع ابي والمضارع معرب والاصل في الاعراب
الحركة   في وقوعه صفة اخ لا يخفى ان الواقع صفة وصلة وخبر
اولا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة
الفعل اعتبروه او المراد وقوعه كذلك صورة قاله بيس
واما نحو ضربت اخ اشارة الامثلة الثلاثة الي الصور الثلاثة
التي يعرض فيها سكون اخر الماضي وهي اتصاله بنا الضمير
او بالتي للفاعل او نون النسوة   كراهتهم توالي اربع متحركات
اي في الثلاثي وبعض الخماسي كانطلقت وحمل الرباعي والسداسي
وبعض الخماسي كتفعللت عليه اجرا للباب علي وتيرة واحدة
وانما حمل الاكثر علي الاقل لان في حمله علي الاقل دفع المحذور بخلاف
العكس ولا يرد علي كراهتهم ذلك علبط وجندل لانهما من الاول
عن اصلهما وهو علابط وجنادل ولا نحو شجرة لان تا التانيث
علي تقدير الانفصال ويرد عليه ان نحو قلنسوة يدل علي اعتبارها
وعدم تقدير انفصالها والا وجب قلب الواو يا والضمة كسرة
لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وايضا جعل
الفعل مع نا الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع
تانيثها كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم ان
الموجب لسكون اخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول
في نحو اكرمنا بالسكون واكرمنا بالفتح وحملت التا
ونون النسوة علي نا للمساواة في الرفع والاتصال   فيما هو
ظرف للتوالي لا لاربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشي في نفسه في نحو ضربت

لا

لا في نحو انطلقت بل ظرفية الاربع فيه من ظرفية الجزء في الكل   لان
الفاعل اخ علة للتشبيه   وكذلك ضمة ضربوا اخ ليس من هذا
القبيل علي الاوجه فتحة ضربا بل هي اصلية لا لمناسبة الالف
والاصلية ذهبت كما قيل عثل ذلك في مررت بغلامي والفرق ان كسرة
الاعراب غير سابقة علي يا المتكلم حتي تستصحب بعد الاضافة
اليها لوجود يا المتكلم قبل دخول عامل الجر فتكون الكسرة
كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف
فتحة بنا الفعل فانها سابقة علي الالف فتستصحب بعدها
هكذا ينبغي الفرق   او حيط لمناسبة الواو ولا يرد عليه نحو
غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها
تقديرا اذ الاصل غزووا وقضيوا اقلبت الواو من الاول
والياء في الثاني الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت
الالف لالتقا الساكنين   فمذهب الكوفيين قال شيخنا
السيد اي والاخفش   ومما ضعف به مذهبهم ان حذف
الجازم وابقاء عمله ضعيف كحذف الجار وهم منعوا ذلك في لام
الامر   ونحوها حرف المضارعة اي دفعا للبس بالمضارع
الخبري الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل العين او
اللام كقم وارم والصحيح في الوصل عليهم   ولان الحرف معنى
اي نسبي بين الامر والمامور فلا يستقل بالمفهومية وانما
حذف النعت لاخذه من قول محققه اخ فاتضح قول محققه اخ
واندفع الاعتراض بانه ليس كل معنى يودي بالحرف فان المضي
معنى والاستقبال معنى وقد اديا بغير الحرف   ولانه

لخو النهي اي نظيره في مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهي
طلب ترك على كلام بين في محله وكتب شيخنا السيد في هذا التعليل
فقال قد يقال الامر الذي هو اخو النهي ما كان معنى غير مستقل
كما هو معنى الحرف واما الامر الذي هو مدلول فعل الامر فهو معنى
مستقل لكونه مع الحدث واعربوا اي العرب بمعنى نطقوا
به معربا او النحاة ~~بمعنى نطقوا به معربا~~ او النحاة بمعنى حكموا
باعرابه على الاسم اي مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل
كما يوخذ من قولي والجريان على اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان
عليه في الابهام الخ ذكر لشبه المضارع بالاسم اربعة
وجوه اما الاول والثاني فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال
وتخصيصه باحدهما بالقرينة كالان وغدا مثلا فانه
مبهم وتخصص بقرينة كالوصف ولا واما الثالث والرابع
فظاهران فان قلت ذكروا في باب الاضافة ان المضاف لا يكون
الا اسما لانه مستفيد من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا
وهما لا يكونان الا في الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع
يشبه الاسم في التخصيص قلت المراد بالتخصيص
المذكور في باب الاضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر
كاللام او من وتقديره لا يكون في الفعل او يقال ما هناك بالنظر
للامرين معا اي التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا في
الاسم او المراد ان ذلك لا يكون الا بالاصالة الا فيه ثم ظاهر
ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال انه مشترك بينهما
وهو احد الاقوال ثانيها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال

واعتمده

واعتمده جماعة كالدماميني والسيوطي لترجح كونه للحال عند التجرد
عن القراين كما هو شان الحقيقة وللاول ان يقول قد يكثر
استعمال المشترك في احد معنييه بحيث يتبادر منه عند
الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب ان يكون للحال صيغة
تخصه كما للماضي صيغة الفعل الماضي وللمستقبل صيغة
فعل الامر ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند اهل العربية
الان وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل
اجزا من اواخر الماضي واوايل المستقبل مع ما بينهما من الان
ولهذا نسمعهم يقولون يصلي من قول القايل زيد يصلي
حال مع ان بعض افعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا
الصلاة الواقعة في الانات المتتالية واقعة في الحال قاله
الدماميني وما ذكرنا من ان زمن فعل الامر مستقبل هو
باعتبار المامور به اما باعتبار الامر والطلب فحال والجريان
اي ولو باعتبار الاصل ليدخل يقوم فانه جار على لفظ قايم باعتبار
الاصل لان اصله يقوم نقلت حركة الواو الى ما قبلها للثقل
في الحركات اي مطلقها من غير نظر الى خصوص الحركة وتعيين
الحروف الاصول والزوايد اي تعيين مقدار كل منهما وان اختلف
محل الزايد او شخصه كما في يضرب وضارب وينطلق ومنطلق
وقال الناظم في التسهيل اي لعدم ارتضايه التعليل السابق
فقدره في شرحه بان الوجه الاول والثاني يايتان في الماضي
فان زمانه يحتمل القرب والبعد واذا دخلت عليه قد يخصص
بالقرب والثالث ايضا ياتي في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا
للو والرابع ليس بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل

في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح
واشر فهو اشر وغلب غلبا وجلب جلبا فالاوجه الاربعة
ليست تامة في نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لانها ليست
علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع
وهو المضارع حكم الاصل مع ان شرط القياس ذلك واجيب
من قبل وبتقدير تمامها لا تفيد الخ بان وجود علة حكم الاصل
في الفرع انما يشترط في قياس العلة ويصح ان يكون ما هنا
من قياس الشبه وقد صرحوا بانه يصح الالحاق فيه
بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه ان
قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو
ممكن هنا بان يقاس المضارع على الاسم في الاعراب
بجامع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب على كل
وان امكن تمييزها في الفرع بغير الاعراب كما سيأتي
ودعوى ان قياس العلة متعذر هنا لان علة الاعراب
الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا
وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها المص
بجواز شبهه اي مشابه والباء سببية متعلقة
بشابه في كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز الخ
اي بسبب جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما
وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة ومعنى كون قبوله
واجبا ان معانيه الواردة عليه التي تقبلها كالفاعلية والمفعولية
والاضافة في نحو ما احسن زيدا مقصورة عليه لا تتعدى الى غيره
ومعنى كون قبول المضارع جائزا ان معانيه الواردة عليه التي

يقبلها

يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الش
والنهي عن المصاحبة والنهي عن الاول واباحة الثاني مقصورة
عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال شبهه لاختلاف
القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لان احدهما واجب والاخر
جائز وباعتبار المعاني المقبولة ايضا فسقط اعتراض الدماميني
على ذكر شبهه بانه فاسد وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب
والجواز الاعراب لا قبول المعاني نعم يرد على المص ان الماضي ايضا قابل
للمعاني التركيبية المختلفة نحو ما صام واعتكف فانه يحتمل
كون المعنى ما صام وما اعتكف وما صام معتكفا وما صام ولكن
اعتكف واجيب بانه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تامل لا
لتبست اي في بعض الاحيان وانما قيدنا ببعض الاحيان
لان الاعراب قد يتخلف فيها لا الالباس فيه نحو ضرب زيد الماء
حملا على ما فيه الالباس لتجري الباب على سنن واحد اهـ دماميني
بقي لي بحث وهو ان اللازم على فرض عدم الاعراب هو الاجمال
لا الالباس لاحتمال المعاني ح على السواء غير تبادر خلاف المراد
وقد قالوا الاجمال من مقاصد البلغاء وجوابه انه ليس من مقاصدهم
في مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والاضافة بل
يتحاشون عنه فيه فاعرفه لان معانيه اي المعاني المتواردة
عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة مقصورة عليه
اي لا تحصل الا بلفظه فيتعين اعرابه طريقا لبيانها لا تنه
بصيغة المجهول لانه بمعنى تهتم بخلاف الذي بمعنى تقصد (على المشهور مر)
فمبني للفاعل فيقال لا تنه بصيغته بالجمع ومدح عمرو الخ
ومثل ذلك يقال في لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومن ثم اي من اجل

قوله كان الاسم اي
اعرابه اصلا والمضارع
اي اعرابه فرعا صح

ان الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل   خلافا للكوفيين
اي ولمن ذهب الي ان الاعراب اصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده
في الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل
لما علمت من ان سبب الاعراب فيهما توارد المعاني   ان عريا
بكسر الراء ماضي يعرى كرضي يرضى اي خلا واما عرا يعرو كعلا
يعلو فلمعنى عرض   مما باشر اي ولو تقديرا كقوله لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اصله تهينن بنون
التوكيد الخفيفة حذفت لالتقا الساكنين افاده يس وغيره
ومن نون اناث اي نون موضوعة للاناث وان استعملت مجازا في الذكور
كما في قوله يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر
الحقائب   لم يعربه اي لفظا وهو معرب محلا ان دخل عليه ناصب
او جازم كما في يس ويمكن عن محليته الرفع بالتجرد والقياس انها
كذلك الا ان يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوي كذا قال شيخنا
السيد ثم رايت شيخنا في باب اعراب الفعل نقل عن يس
انه له محل رفع في حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه
وجزم بانه ليس له في حال التجرد محل رفع ناقلا ذلك عن القليوبي
وغيره   لمعارضته الخ فيه ان عدم اعرابه هو الاصل فلا يحتاج
الي التعليل واجيب بان المضارع لما اشبه الاسم في الامور
المتقدمة كان الاعراب متاصلا فيه فاذا اخرج عنه فكانه
خرج عن الاصل فلهذا ذكر وجه البنا   بما هو من خصائص
الافعال اي القوية بتنزيله منزلة الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض
بلزوم بنا المضارع المقرون بلم او قد او حرف التنفيس او بالفاعلية
لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الافعال لكن هذا

الاندفاع

الاندفاع لا يظهر بالنسبة لبنا الفاعلية لاتصاله بالاخر وتنزلها
منزلة الجزء من الفعل الا ان يقال تنزل نون التوكيد اقوى واتم
قوله لتركيبه معها الخ تعليل لكون البنا على الفتح كما قال غير واحد
لا لاصل البنا لانه ذكره لا لان التركيب لا يصلح علة للبنا بدليل
بعلبك كما قيل لان المراد هنا خصوص التركيب العددي كما صرح
به قول الش تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجي
والتركيب العددي يصلح علة البنا كما ستعرفه في بابه وانما
اقتضى التركيب الفتح لانه يحصل به ثقل فيحتاج معه الي
التخفيف بالفتح وقال شيخنا السيد ما ذكره الش علة لكون
البنا على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الاناث
عازيا له لشرح الكافية انما ذكره المصنف في شرح الكافية علة لاصل
البنا لا لكونه على الفتح او السكون ففي عزوه الي شرح الكافية
نظر   حملا على الماضي المتصل بها اي في كون كل ساكن الاخر
لفظا لا في البنا على السكون لئلا ينافي ما سبق من كون
الماضي المتصل بنون الاناث مبنيا على فتح مقدر وان درج
شيخنا على المنافاة اخذا بظاهر العبارة وانما علل سكونه
مع انه الاصل في المبني السكون لانه لما استحق الاعراب الذي
اصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على ان المنظور
اليه فيه هو الحركة فاحتيج في خروجه عنها مع نون الاناث
الي وجه   لانهما اي الماضي والمضارع وهذا تعليل للحمل
على الماضي في سكون الاخر لفظا لا في البنا على السكون لما عرفت
مستويان في اصالة السكون وعروض الحركة لما مر

خر

من ان الاصل الاصيل في الافعال البنا وفي المبني السكون فان
قلت اذا كان الماضي والمضارع مستويين في اصالة السكون
فلا معنى لحمل المضارع على الماضي قلت لما اخرج المضارع عن اصله
واعرب ضعفت اصالة السكون فيه فحمل على الماضي الذي لم يخرج
فلم تضعف اصالة السكون فيه لتوالي الامثال
اي الممنوع وذلك اذا كانت كلها زوايد فلا يرد نحو النسوة
جنن جنن لان الزايد المثل الاخر فقط لفوات المقصود
منها بحذفها اي لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فانها
وان اتي بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود
الدليل عليها وهو ان الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا
جازم للطلوح بان نون الرفع مقدرة لئلا يلتبس بفعل
الواحد ابقا لكسر النون يدفع اللبس لانا نقول لو حذفت
لم نكسر النون لان سبب الكسر وقوعها بعد الف
تشبه الف المثنى على ان اللبس حاصل حال الوقف بني
لتركبه معها علل الشارح هنا اصل البنا بالتركيب مع الغا ما اسلفه
وقد اسلفنا ان هذا ما درج عليه الناظم في شرح الكافية
فيكون الشارح هنا موافقا له فافهم لم تركب ثلاثة اشيا
اعترض بانهم ركبوها في قولهم لا ماء ماء باردا بنيا الوصف معها
على الفتح كما سياتي في باب لا واجيب هناك بان لا انما دخلت
بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشي الواحد
ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل ثم ادخال

المراد بالامثال الاكثر آخر ولو مع الفاصل في القوة صح

نون

نون التوكيد بين المباشرة اي بين نون التوكيد المباشرة
لا نون الاناث لا تكون الا مباشرة ولذا لم يقيد بها الناظم
بالمباشرة الى البنا اي على الفتح حتى في المسند الى واو الجماعة
او ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة
هذا هو الاقرب وان توقف فيه البعض الى الاعراب
مطلقا لكنه في المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز
بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة
ما اي سكون ومن في قوله من المشبه بالماضي تعليلية
وجعل السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالماضي
فيه من الاعراب فلا ينافي ما اسلفه الشارح من استوا المضارع
والماضي في اصالة السكون لانه باعتبار الاصل الاصيل
فتنبه الذي اشار به الى الجواب عن الاعتراض بان
كلام المص لا يفيد بنا الحروف بالفعل اذ لا يلزم من الاستحقاق
الحصول وحاصل ما اشار اليه من الجواب ان ال في البنا للعهد
الحضوري اي البنا الحاصل في الحرف فيكون كلام المص مفيدا
البنا للحرف واستحقاقه بناه الاصالة ويجاب ايضا بان حصول
البنا للحرف علم من قوله لشبه من الحروف مدني والقصد
الان بيان استحقاق الحرف بناه الاصالة له لا تعتوره
اي لا يتوارد عليه ما يحتاج اليه معان تركيبية يحتاج
التمييز بينها الى الاعراب واما المعاني الافرادية كالابتدا
والتبعيض والبيان بالنسبة الى من فتعتور الحرف
لكن لا يميز بينها بالاعراب والاصل في المبني اي الراجح
فيه او المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات

ساكنا   أي السكون قسيراً ان يسكن بالسكون لانه عبارة
النحاة لا التأوله بالتسكين والتمكين فعل الفاعل وهو
وصف له لا للكلمة وان توهمه شيخنا والبعض لان المصدر
المؤول به ان يسكن مبني للمفعول قطعا اي كونه مسكنا
وهو وصف للكلمة قطعا فلا تغفل بقي شيء آخر اورده السيوطي
في نكتته وهو ان المص لم يذكر ان غير السكون والفتح والكسر
والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك في الاعراب فربما توهم
عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف في
الامر المعتل والامر لاثنين او جماعة او مخاطبة وعن
الفتح الكسر في نحو لا مسلمات لك والياء في نحو لا مسلمين
ولا مسلمين لك والالف في نحو لا وتران في ليلة وعن
الكسر الفتح في نحو سحر على رأي من يقول ببنائه
وعن الضم الواو والالف في نحو يا زيدون ويا زيدان اه وفيما
ذكره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو سحر نظر فتامل
والمثنى تعليل للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف
الى ضميمه وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبني
الحرف الثقيل واما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبا
لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلي كما اقتصر
عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبني من الاسماء
لمشابهة المعنوي كمتى   ومنه اشار به الى عدم
الانحصار فيما ذكره لانه من المبني ما بني على حرف كيا زيدان
ويا زيدون ولا رجلين وما بني على حذف كاغز واخش وارم

واضربا

واضربا واضربوا واضربي   وذو الضم نحو حيث فان قلت
من اين يعلم ان الناظم اتى بها مثالا للضم مع ان فيها الفتح والكسر
ايضا قلت لان اين تعين مثالا للفتح وامس تعين
مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وايضا الضم
اشهر والحمل على الاشهر ارجح   لا الفعل واما نحو ضربوا
فمبني على فتح مقدر والضمة للمناسبة كما مر واما رد بضم الدال
فمبني على سكون مقدر وضمته للاتباع واما نحو ع وق فمبني
على الحذف والكسر كسرة بنية واما رد بكسر الدال فمبني
على سكون مقدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين
لثقلهما وثقل الفعل اما الاول فلان الضم انما يعمل باعمال العضلتين
معا والكسر باعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فانه يعمل
بمجرد فتح الفم واما الثاني فلتركب معناه من حدث وزمان
وفاعل ونسبة على ما بين في محله   وهو الهمزة الضمير يرجع
الى الحرف   وبني امس عند الحجازيين اي بشروط خمسة
ذكرها الش في باب ما لا ينصرف ان يراد به معين وان لا يضاف
ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بال واما التميميون فبعضهم
يعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاثة للعلمية والعدل
عن الامس والاكثر يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على
الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة
فلا خلاف في اعرابه وصرفه   لتضمنه معنى حرف ٢
التعريف معناه التعيين قال الشنواني والفرق بين
العدل والتضمين ان العدل يجوز معه اظهار ال بخلاف التضمين
اه فعلى بنائه لتضمنه معنى ال تكون امس مؤدية معنى

ال مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب ما
لا ينصرف للعلمية والعدل تكون امس حالا محل الامس مع النظر
الى ال وجواز ذكرها معرفة بغير اداة ظاهرة كان ينبغي حذف
قوله ظاهرة لايهامه ان الاداة مقدرة مع ان من يعلل البنا بالتضمن
المذكور يقول بنا دية امس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف
وقطع النظر عنه وهي كم للتشبيه الوضعي اي على مذهب غير
الشاطبي وقوله او لتضمن الخ اي على مذهب الشاطبي ايضا وما
بني من الافعال اي غير المضارع لان المضارع لما استحق الاعراب بسبب
المشابهة السابقة صار كانه اصل فيه استحق ان يسال عنه اذا بني
على السكون كوالنفي لم يبني ولم يسكن كما يدل عليه ذكره قوله الزمانا
لمعارضته شبه الاسم الخ وقوله ومع التانية على السكون حملا
على الماضي المتصل بها قاله البعض اقول يوخذ منه ان قوله الخ وما
بني منها على حركة الخ يحمله ايضا في غير المضارع وان سوالي المضارع
المبني لم بني ولم كانت الحركة كذا وانه لا يسال عن تحريكه
لموافقته ما يستحقه المضارع من الاعراب الذي به الاصل فيه
الحركة ويرد على ما ذكر انه لا يسال عن سكون المبني من الاسماء
ويسال عن تحريكه مع انها اشد اصالة من المضارع في الاعراب
الذي الاصل فيه الحركة اللهم الا ان يقال لما ضعفت اصالة
المضارع في الاعراب لكون الاصل الاصيل فيه البنا فربما يوهم
عدم تاصله في الاعراب بالكلية احتيج الى دفع هذا التوهم بالسوال
عند كونه عن سبب سكونه وعدم السوال عن تحريكه عن سبب تحريكه لاشعار ذلك
بان له اصالة ما في الاعراب الذي الاصل فيه الحركة بخلاف اصالة الاسم في الاعراب فانها
قوية غير محتاجة الى ذلك فتامل واسباب البنا على الحركة المقصود بالذات

تقو

بدليل وصفها بالمعرفة في نحو قولهم امس الدابر لا يعود ٥ صح

وبعد ذلك رما اعلم بانقصم ولو قال لانه معرفة وليس من انواع المعرفة الا انه لتم التعليل فافهم صح

على حركة صح

قوله على الحركة لا قوله البنا ولو قال واسباب تحريك المبني لكان اوضح
ونظير ذلك يقال في قوله واسباب البنا على الفتح وما بعده
التقا الساكنين اي دفعه واورد هنا ابراد السالفة مع جوابه
عند الكلام على تعريف البنا على انه لفظي وكون الكلمة على حرف
واحد يرد عليه ان السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور
ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما في تا التانيث الساكنة
وبعض الضماير كواو الجماعة والف الاثنين وياء المخاطبة ويجاب بان
المراد بالسبب هنا اعم من ذلك او عوضه لان بينه ابطا اعترض
بانه يغني عنه ما قبله لانه من افراد ما قبله ويجاب بانه يصدد
التنصيص على ما يصلح سببا للبنا على حركة وكون الكلمة عوضه
لان يبتدا بها يصلح سببا باعتباله ولو مع الذهول عن كون الكلمة على
حرف واحد بها ان كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا للبنا بها على
حركة وان لم يكن عرضه لان يبتدا بها ككنا الفاعل هكذا ينبغي
تقرير الاعتراض والجواب او لها اصلا في التمكن اي لها اصالة في
التمكن اي انها تعرب في بعض الاحوال وليس المراد انها
متمكنة اصالة حتى يعترض بما فانه حكمهم بان المبني غير متمكن
كاوله اي اذا حذف ما يضاف اليه ونوى معناه كابدا بذا من
اول بالضم او شابهت المعرب كالماضي لان بناءها على الحركة
اقرب الى الاعراب من بنائها على السكون يا مضارا اي على
لغة من ينتظر ونظر فيه الشنواني بان هذه الفتحة ليست
فتحة البنا التي الكلام فيها بل هي فتحة بنيه وحركة البنا
على هذه اللغة انما هي الفتحة المقدرة على الحرف المحذوف للترخيم
وكذا يقال في الموضعين الاتيين والفرق بين معنيين

ای کالمستغاث به والمستغاث له في المثال المذکور وقوله باداة
واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين اي منبه عليهما باداة
واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لان الفرق باختلاف الحركة
لا بالاداة الواحدة نحو يا لزيد لعمرو بفتح لام المستغاث به
للفرق بينها وبين لام المستغاث له واورد عليه ان الفرق يحصل
بالعكس واجيب بان المراد الفرق المصحوب بالمناسبة
وهي هنا ان المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب
واللام الداخلة عليه مفتوحة نحو كيف ان قالت لم مثل
للفتح اتباعا يكتف والفتح تخفيفا باين موانه بعض العكس
وكون الفتح في كل اللامين معا لان الاسباب قد تتعدد اجيب
بان وجه ما صنعه ان الهمزة لما كانت ثقيلة ناسبه ان يمثل بها لبيت
لطلب الخفة بخلاف الكاف فتلفظ بها خفيفة فناسب ان يمثل
بكيف للاتباع التقاء الساكنين فيه ان التقاء الساكنين
انما هو سبب البناء على حركة والمعدود من اسباب الكسر كونه
الاصل في التخلص من التقاء الساكنين لان الكسرة لا تلتبس
بحركة الاعراب اذ لا يكون حركة اعراب الاسم التنوين او ال او الاضافة
قاله بعض حملا على لام الجر اي الداخلة على ظاهر غير مستغاث به
فانها اي لام الامر حالة كونها في الفعل نظيرتها اي لام الجر حالة
كونها في الاسم اي في ان كلا عمل العمل الخاص بمدخوله والاشعار
بالتانيث اي لان الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر
اللفظي اشعار به والفرق بين اداتين قال هنا بين اداتين
وفي يا لزيد لعمرو جعل الاداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده

هناك

هناك فان لام الابتدا نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فانهما من
نوع حرف الجر كسرت فرقا بينها الخ ولم يعكس لتناسب
حركة لام الجر عملها نحو لموسى عبد الانسب كسر اللام لتكون
مثالا للام الجر المحدث عنها ومشابهة الغايات هي الظروف
المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد
حذف المضاف اليه غاية في النطق اهـ فاكهي وانما لم يسم كل وبعض
بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين
نحو يا زيد اي فضمة زيد لمشابهته للغايات واما مشابهته
فلتضمنه معنى الخطاب الذي هو من معاني الحروف واما كونه على
حركة فلان له اصلا في التمكن اي حالة في الاعراب وقيل من
جهة انه لا يخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافي معنى
فقول شيخنا انه بمعنى قول السيرافي غير صحيح لا يكون
له الضمة حالة الاعراب اي وهو منادى واما الفتح والكسر فيوجد
فيه وهو منادى معرب اما الاول فظاهر واما الثاني ففي حال
الاستغاثة به باللام وقال السيرافي بهذا عين القول الاول
ومن هنا اجيب اي مما ضم لمشابهته الغايات حيث على الفتح
ضما ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين
وجه الشبه بقوله فانها انما ضمت الخ كالواو اي في كونه تكون
علامة رفع ومن واو واحد كنحن الخ حاصله ان نحن ضمير
لجماعة الحاضرين وهو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما
بنوا نحن على حركة التقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في
نظيرتها وتكون علة الضم ما ذكره احد اقوال نحو اخشوا اليوم
الخ حاصله انهم ضموا الظرف عند وصله بنحو ادعوا اتباعا للثالث

واعترض كلامه بان الفرق لا يظهر مع الضمير نحو لزيدون لهم عبيد الا ان يقال الكلام باعتبار الاغلب صح

انه

ولما كانت نحن لعدد واقله اثنان وهو لعدد واكثره لا الثه كانت هي اقوى فاستحقت واو هما ان تكون اصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب اخر له صح

ما انفطربه لا نقلا لان الضم ثم همزة وصل فلما ارادوا تحريك واو اخشوا
التي هي لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الاخير من الفعل عند انفصالكلمة
القوم به اختار والضمة حملا للشي على نظيره فوجه الشبه بين
الضمتين كون كل في اخر الفعل اعم من ان يكون اخرا حقيقة او
تنزيلا واورد على الثاني ان ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا التبلون فهي
ضمة مناسبة لا ضمة بنا وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهي
ضمة اتباع لا ضمة بنا واصل تحريكهما للتخلص من التقا الساكنين
وكلامنا في اسبابه ضم البنا فكان الاولى اسقاط هذا الاخير وقد
يجاب بان ذلك مبني على ان الاصل في المبني ان يسكن ومنه نحو ان القاب
البنا اي القاب انواع البنا الاصلية فاندفع بانواع الاعتراض بان
هذه الالقاب ليست للبنا الذي هو جنس كلي بل لانواعه
المخصوصة بمعنى ان كل نوع منها له لقب من هذه الالقاظ ولكن
حق الالقاب اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك ولان محل
كانت لشي واحد ويجري الاعتراض والجواب في قولهم القاب الاعراب
ايضا وبالاصلية الاعتراض بان انواع البنا لا تنحصر في الاربعة
فان منه البنا على حرف كما في يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين
والبنا على حذف كما في اغز واخش وارم واضربا واضربوا
واضربي واعلم ان انواع البنا وانواع الاعراب وان
اتحدت في الصورة مختلفان في الحقيقة كما اختلفتا في الاسماء
فان الاولى لازمة غير مجتلبة لعامل والثانية متغيرة
مجتلبة لعامل واصطلحوا على تسمية الضمة
والفتحة والكسرة والسكون في الاعراب رفعا ونصبا وجرا وخفضا

وجزما وفي البنا

٢ وفي البنا ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من انواع
احدهما على نوع من انواع الاخر رفع بدا بالرفع لانه اشرف
اذ هو اعراب العمد ولا يخلو منه كلام وثنى بالنصب لانه اوسع
مجالا فان انواعه اكثر قال ابو حيان ولو بدي بالجر لانه مختص
بالاسم الذي الاعراب فيه اصل لاتجه ايضا انتهى ماسبق
وعن المازني بان الجزم ليس باعراب ووجهه ان الجزم ليس في
الاسم حتى يحمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى والرفع
والنصب اجعلن اعرابا اعترضه السيوطي بان الفعل الموكد
بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك في عدة
مواضع كقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا وقوله وقع
الكاف صلة وعلله بعض شراح الجزولية بان تاكيد الفعل
يقتضي اهتماما به فيقدم افاده الشيخ يحيى وينبغي
حمل امتناع التقدم ان سلم على حالة الاختيار دون الضرورة
كما هنا وح يندفع الاعتراض والاسم قد خصص بالجر الباء
داخلة على المقصور كما هو الاكثر لا يقال هذا تكرار مع قوله
سابقا بالجر والتنوين نح لانا نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة
الاسم وهنا لبيان انه نوع من انواع الاعراب خاص بالاسم
لان عامله ابي عامل الجر اصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره الى
ما يتعلق به وقولي فيجر بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفي
باضمار ان وقوله غيره عليه ابي غير الجر في الاسم وهو الجر في
الفعل لو كان على الجر في الاسم وقوله خلاف الرفع والنصب ابي في
الاسم فانهما لقوة عاملهما بالاشتغال بقيتا لانه ابه يحمل عليهما
رفع المضارع ونصبه كما قد خصص نح الكاف قد ياتي لمجرد

التنظير في غير اعتبار كون المشبه به اقوى يملكهفا اي
بالجزم فسر انه يجزم بالجزم لانه الواقع في عبارة النحاة لما تنبه
الرفع والنصب والخفض فيكون المص اطلق اللازم واراد الملزوم
باعتبار المعنى الاصلي للجزم لكونه فيه كالعوض من الجر
ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة اوجه من الاعراب
اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى ان عامل الجزم اصالة
الحرف فهو كالحرف في عدم استقلال العامل اصالة لان الحرف
غير مستقل جارا كان او جازما او غيرهما فلا يتعرف للجزم
على الجر باستقلال عامله اصالة حتى يرد ما ذكره البعض
من لزوم اختصاص الاشرف وهو الاسم بالمرجوح وهو
الجر لعدم استقلال عامله فيجاب بان له جهة رجحان
وهي كونه ثبوتيا فتعادلا فالسوال من اصله باطل وان اعتر
به المذكور فان قلت كان القياس خفض المضارع اذا اضيف
اليه اسما الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
لاقتضا الاضافة جر المضاف اليه وجزم الاسم الذي لا ينصرف
لشبهه الفعل فلم لم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم
الاسم المذكور قلت اما الاول فلان الاضافة في المعنى للمصدر
المفهوم من الفعل لا الفعل واما الثاني فلما يلزم من
الاجحاف لو حذفت الحركة ايضا بعد حذف التنوين اذ لم يقع
في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة واعلم ان الاصلاح توطية
للمتن فارفع بضم الباء للتصوير من تصوير النوع
بصنفه ليوافق مذهب الناظم من ان الاعراب لفظي وسيأتي
لذلك كلام اخر وانصبن فتحا وجر كسرا الا فرية ان فتحا

وكسرا

وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليوافقا مع قوله بضم وقوله بتسكين
وان كان النصب به سماعيا على الراجح لانه لا يبعد عندي ان محل كونه
سماعيا على هذا القول اذا لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب
لحذفه تنبيه لا منافاة الخ قصده الجواب عن منافاة ظاهر
قول المص فارفع بضم الخ من كون الاعراب معنويا كما هو مذهبه
من كونه لفظيا لا منافاة بين جعل هذه الاشيا يعني الضم
واخواته اعرابا كما هو مذهب المص لكما مقتضى قولي اجعلن اعرابا
لان جعل الرفع والنصب اعرابا جار على المذهبين والخلاف انما
يظهر في الضمة واخواتها فعلى انه لفظي هي نفس الاعراب وعلى
انه معنوي علامات اعراب وقولي وبين جعلها علامات اعراب
اي كما هو ظاهر قوله فارفع بضم الخ لان المتبادر منه ان الضم
واخواته علامات اعراب والمعنى فارفع معلما بضم واخواته
احتمال ان يكون الباء للتصوير فتندفع المنافاة من اصلها
كما مر وكلامه يقتضي ان القايل بان الاعراب لفظي يجوز جعل هذه
الاشيا علامات من حيث خصوصها بمعنى ان وجودها
علامة على وجود الاعراب من تعليم وجود الكلي بوجود جزئيه
ولا مانع من ذلك وان كان المشهور ان القايل بان الاعراب لفظي
يقول مرفوع ورفعه كذا والقايل بانه معنوي يقول مرفوع
وعلامة رفعه كذا بقي شي اخر وهو انه تقدم ان الضم واخواته
انواع البنا فكيف جعلت اعرابا او علامات اعراب ويمكن ان يقال
في عبارة المص ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والاصل فارفع بضمة
وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة
مشتركة بين الاعراب والبنا وكذا السكون وقال شيخنا

السيد البصريون يطلقون القاب البناء على علامات الاعراب فاحفظه
من الاعراب بالحركات والسكون بيان لما وقوله مما ياتي بيان لغير
فرع عن ماذكر اي على طريق التوزيع فالواو والالف والنون فروع
الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا
وليس المعنى ان كل واحد من غير ماذكر فرع عن كل واحد مما ذكر وليس
هذا محل اعرابه بل هو دخول على قول المص ينوب مناب سبب له اتي به
الشـ لانه لما بل صدر بها لقوله سابقا والاصل في كل معرب ان يكون اعرابه الى قوله ص
رفعه بالضمة الخ وبتقريرنا قول الشـ فرع عن ماذكر على هذا
الوجه يسقط مانقله البعض عن البهوتي وسكت عليه من
الاعتراض   نحو جاء اخوك تميم بقصر جا للضرورة بل
لكثرة حذف احدى الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعتا ونحو
بفتح فكسر ابو قبيلة من العرب   والياء فيه نائبة
عن الكسرة لانه ملحق بجمع المذكر السالم   وعلى هذا
الحذو يعني القياس من حذاه يحذوه اذا تبعه وهو مرفوع
بالابتدا وخبره الظرف قبله او مجرور بدلا من اسم الاشارة
ومتعلق الظرف محذوف اي واجر على هذا الحذو او منصوب
مفعولا لمحذوف اي احذ الحذو   والمجموع على حده اي حدة
المثنى وطريقه من الاعراب بالحروف واحترز به عن جمع
التكسير فان اعرابه بالحركات   فبدا اي اذا علمت ذلك فبدا
والاولى بالواو قاله شيخنا اي لعدم احتياجها الى تقدير خلاف الفا
الفصيحة   ولانه اعرابها على الاصل الخ اي لان الاصل
في المعرب بالفرع وهو الحرف ان يكون رفعه بالواو

ونصبه

ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الفرع الاصل ويؤخذ من هذه
العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب
فيه حركة عن حركة لانه لم تجر على الاصل ولا من بعض الوجوه
بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه جاء على الاصل
في الاعراب بالفرع من كل وجه كالاسماء الستة وبعضه جاء
على الاصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده فان الاول جاء
على الاصل في الجر والثاني جاء عليه في الرفع والجر   وارفع بواو
المناسب الفا لان هذا تفصيل لقوله وغير ماذكر ينوب الخ والواو
يوهم انه اجنبي منه نيابة عن الحركات الثلاث مفعول
مطلق لمحذوف اي تنوب هذه الاحرف نيابة ولا يصح ان تكون
مفعولا لاجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد
احدها بالعمل فيه نظرا الى متعلقه اعني قوله عن الحركات الثلاث
الا ان يجعل ال للجنس   ما من الاسماء اصف تنازعه العوامل
الثلاثة فاعملنا الاخير واضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه
لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الاخير لوجوب ابراز
الضمير فيما بعده وان كان فضلة   ذو مبتدا مؤخر
مرفوع بضمة مقدرة لان اعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة في
معناها وهي هنا المراد بها اللفظ   ان صحبة ابانا صحبة
مفعول لمحذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول
مقدم لابان لان اداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر او مقدر واشتراط
كون الشاغل ضمير الكثير لا كلي او الضمير مقدر قاله يس
وقد يقال اذا جعل صحبة مفعولا مقدما لابان فقد وليها
الفعل الظاهر تقديرا   لا ذو الموصولة احترز عنها مع

ان الكلام في المعرب وهي مبنية دفعا التوهم المبتدي الذي لا يعرف
انها مبنية دخولها في قوله ذو والفم حيث الميم منه
بانا استعمل حيث في الزمان على راي الاخفش او في المكان
الاعتباري على التركيب واعترض كلامه بانه يوهم ان الاصل
فم بالميم والذي ينبغي وفوه ان لم يبدل من واوه ميم
وقد يقال لا نسلم ان الاصل الواو وقال الناظم الصحيح ان للفم
اربع مواد ف م ي ف م و ف م م ف و ه كذا في الروداني وبان
الفم اذا فارقته الميم هو الفا وحدها ولا تعرب اصلا والمعرب
هو فوك وهو غير الفم بنقص الميم ففي عبارته حكم
على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم واجيب
بان المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف
اي ودال الفم حيث الميم من داله بان والدال بين ما معه ميم
وما معه غيرها الظاهرة كان الاولى اسقاطه لئلا يدخل عليه
الحركات المقدرة في لغة القصر وفيه ح اي حينئذ لم
ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام
شرحه على الشذور وها نصه الفم بالميم يعرب بالحركات
مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاضي ومقصورا
كعصى بتثليث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث
عشرة لغة واقتصر في التسهيل على عشرة وافصحها
فتح فايه منقوصا الى ان قال ترى ذكر في الفم بالميم اثني عشر
لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الزركشي وهي اعرابه على الباء كقاضي
مثلث الفاء واسقاط لغة اتباع فائه لميمه فاذا ضممت الى الاثني
عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فما نقله البعض

وسكت عليه من انها عشرون وان شيخ الاسلام ذكرها في شرحه
على الشذور لا اصل له وبقي لنا لغات ثلاثة نقلها الدماميني
وغيره وهي فاه وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة افواه ثم
وجه ذلك فراجعه نقصه مراده بالنقص حذف اللام
وجعل الاعراب على الميم وقصره اي اعرابه بالحركات مقدرة
على الالف كما في فتى اتباع فايه لميمه اي في حالة نقصه قيل
وهذه اللغة اضعف اللغات ذكره شيخنا وانه مبتدا الاسم
معرفة لان المراد لفظه واخ وحم معطوفان عليه وكذا الخبر اي كما
ذكر من ذو والفم من كونه كلما اضيف فقوله الى مما اضيف بيان لما صدق
معنى قوله كذا اخ والحم اقارب الزوج وقد يطلق على اقارب
الزوجة وهنا مبتدا محذوف الخبر اي كذا اكنا عن اسماء
الاجناس كان ينبغي حذف اسماء لان ما ذكر كناية عن الاجناس
نفسها قال الجوهري الهن كناية ومعناه شي تقول هذا هنك
اي شيئك ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا بكنى اي بدلا
عن اسماء الاجناس فصح كلام الخ عما يستقبح ذكره اي فرجا
كان او غيره ولهذا اتى به اي لكونه متعينا الاعراب
بالحروف لا مطلقا بل في حالة غير المبتدا من تعزي الخ قال
الموضح في شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين
مهملة فزاي مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي
يقول يا لفلان ليخرج الناس معه في القتال الى الباطل فاعضوه
بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة
مشددة اي قولوا له عض على هن ابيك اي على ذكر ابيك
استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي اراده اي عضه

(وليس احسن اي اكثر استعمالا ابن عم)

بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا
نجيبك ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة
مخففة اي لا تذكروا والكناية الذكر وهي الهن يراد ذكره واله صرح
اسمه وهو الاير بفتح الهمزة وسكون التحتية اهـ وقوله
اي عضك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه الخ تحتمل ايضا ان
معنى عض على هن ابيك عض على ذكر ابيك حيث لم يلد من
يعضدك على الباطل من اخوتك فائدة قال بين الحديث
المذكور في الجامع الصغير عن الامام احمد والنسائي لكن بلفظ
اذا رايتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه الخ وقد
اقتصر ابن الاثير في النهاية على ما في الشاهد فما ظلم
اي ما حصل منه ظلم في المشابهة لانه لم يشابه اجنبيا
فالفعل منزل منزلة اللازم او ما ظلم احدا في الصفة المشابه
فيها لكونها صفة ابيه فالمفعول محذوف ايذانا بالعموم او ما ظلم
اباه بتضييع صفته او ما ظلم امه باتهامها فيه حيث لم يشابه
اباه وقصرها من نقصهن عبر بضمير الافراد ثم بضمير
الجمع اشارة الى جواز الامرين وان كان الافصح في الثلاث
الى العشرة هن وفيما فوق العشرة ها كما يشير اليه الافراد
اولا والجمع ثانيا في قوله تعالى ان عدة الشهور الاية ذكره
السيوطي في كتابه المسمى بالشماريخ في علم التاريخ فما في
حاشية شيخنا السيد من ان العشرة كما فوقها ليس على
ما ينبغي اشهر يفيد ان النقص شهير وهو كذلك ولا
ينافيه قوله وفي ابه وتاليه يندر ايه النقص لان الشهرة
مع الخفا فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال

والمراد

والمراد الخ انما قال والمراد لان المتن لم يصرح بالاكثرية وكان الشرح يشير
الى ان في كلام المتن حذف اكثر واشهر الخ مقتضاه ان النقص
فيهن كثير وهو مناف لتصريح المص بندرته فيهن الا ان يقال
التدرج في كلام المص بالنسبة الى القصر والاتمام فلا ينافي
كثرته في نفسه انا اباها الخ الشاهد في الثالث صراحة وفي
الاولين بقرينة الثالث اذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين
ممن قال الشاهد في الثالث فقط اراد الشاهد صراحة وقوله
غايتاها على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير الى المجد وانثه باعتبار
الصفة او الرتبة والمراد بالغايتين المبدا والمنتهى كما قيل
او غايته المجد في النسب وغاية المجد في الحسب وقيل الالف بعد
التاء الفوقية للاشباع لا للتثنية مكره اخاك خبر مقدم
ومبتدا موخر او مكره مبتدا او اخاك نايب فاعل سد مسد
الخبر على قول الكوفيين والاخفش من انه لا يشترط في الوصف
اعتماده على نفي او شبهه قال في التصريح فقيل اول من قاله
عمرو ابن العاص حين حمله معاوية على مبارزة علي فلما التقيا قاله
له عمرو ذلك فاعرض عنه علي رضي الله تعالى عنهم وذكر للاخ
للاستعطاف وان في هن لغتين زاد في الهمع ثالثة
دونهما وهي تشديد النون وزاد في التسهيل الخ
ذكر الروداني انه يجوز في الاب والاخ المشددين اعرابهما
بالحروف فيقال هذا ابوك واخوك مثلا بالتشديد
والاعرابه بالحرف كقرو القرو بفتح القاف وسكون الراء
وبالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب
كقرء القرء بفتح القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق

على الجمع والحيض والطهر وقد يضم فافه كما في القاموس   وزنها
فعل بالتحريك ولامها يا اما الاول فلانقلاب لامها الفا في نحو ذواتا
وقيل ذاتا ايضا ولارد اللام كما في التسهيل واما الثاني فلان ما مر
اللام الذي من واوي والحمل على الاكثر ارجح فاصلها ذوي حذفت
اليا اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الي الواو وحركة الذال
بحركة الواو اتباعا لها ثم في حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل
وفي حال النصب قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي
حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة
اثر كسرة فقلبت يا فان قلت لا وجه للنقل والاتباع في حال
النصب لفتح الواو والذال فيها اصلا قلت نقدر ذهاب
فتحها الاصلي وفتح الواو بفتحة الاعراب التي كانت على اللام
المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب
كحالتي الرفع والجر على قياس ما يأتي للش في تصحيحه في ابه قبيل
التنبيه الاتي ولك ان لا تتكلف ذلك على قياس مقابله الاتي
فعل بالاسكان اي مع فتح الفا واستدل بان الحركة زيادة
فلا يقدم عليها الا بثبت واجيب عن حجة سيبويه
بان الاسم اذا حذفت لامه ثم ثني لا ترد عينه الي سكونها
قاله يس اي فالمقتضي لقلب اللام الفا موجود
ولامها واو انظر ما دليله على ان لامها واو   من بابه قوة اي من
باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفا
واصلها ذوو حذفت الواو الثانية اعتباطا ونقلت حركة
الاعراب الى الواو الاولى وفعل بالكلمة ما تقدم   بفتح الفا
وسكون العين لان حركة العين زيادة فلا تثبت الا

لم ار انه الالفة لا يا ... واو ولام اخوانه ... واو فاجرى الباب على سنن واحد صح

بثبت

بثبت ولا يرد جمعه على افعال لان فاعل فعل الساكن العين يجمع على
افعال اذا كان معتل العين كثوب وسيف   واصله فوه حذفت
الها اعتباطا ثم تارة تعوض عن واوه الميم لانهما من مخرج واخف
من اليا وتارة لا فتنتقل حركة الاعراب الي الواو ويفعل بالكلمة
ما تقدم   لامه ها بدليل قولهم في الجمع افواه وفي التصغير
فويه   بسماع قصرها لان قصرها يوجب فتح العين
اذ لا مقتضي لقلب اللام الفا الا تحركها مع انفتاح ما قبلها
ويجمعها على افعال اي لان ما على فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع
على افعال بل على افعل كما سياتي في قول الناظم لفعل اسما صح عينا افعل
لكن هذا لا ينهض على الفرا الا في جم لاذاب واخ لانه من مذهبه
ان ما على فعل بالسكون وفاوه همزة يجوز جمعه على افعال
وافعل ومفاد كلام الش جواز جمع اخ على اخا وتوقف شيخنا في سماعه
فيه فيستدل اي لا بما ذكره الش كما يفيده تقديم المعمول
لما علمت من رده   ويشترط ذا الاعراب بالاحرف الثلاثة
اضفه الش من كون المقام مقام الاعراب بالنايب ومن المثال
ويكفي هنا هذان في صرف اسم الاشارة عنه رجوعه الى اقرب
مذكور فلا اعتراض على الم   انه يضعف اي ولو بنية في
فانصبا كما في التسهيل وجمع الجوامع للسيوطي كقول العجاج
خالط من سلمى خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها قال في الهمع
خص البصريون ذلك بالشعر ونقل وجوده الاخفش
والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تمسكا على انه حذف
المضاف اليه ونوي ثبوته فابقي المضاف على حاله اه ورايت
بخط الشنواني عن شيخ انه لا يقاس على ذلك عند الكل ايضا

ليشبهه بحرف العلة في الخفا وقربه منه في المخرج ه

غيرها من مؤوفي وبقية الاسماء الستة واورد عليه ان هذا
الاشتراط في ذوو الفم بلا ميم تحصيل الحاصل لانهما ملازمان للاضافة
واجيب بان الشرط فيصرف الى ما هو محتاج اليه بدلالة العقل
والمحتاج اليه هنا هو ما اولا يرد على اشتراط الاضافة لا ابا لك لانه
مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط
موجود فيه في الحقيقة نعم انجرار ما بعد اللام لا بالمضاف كما
قاله في المغني وعلله بان اللام اقرب وبان الجار لا يعلق فيكون
مستثنى من عمل المضاف في المضاف اليه فان قلت لو كان مضافا
الى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما سيأتي في باب
لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع والتكرار نظرا الى عدم
الاضافة بحسب الظاهر والحاصل انا راعينا الحقيقة
تارة فاعربنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فاعملنا لا فيه ولم
نكررها اقول يبقى انه يقال لم اعربنا لا ابا لي بالحرف مع اضافته
في الحقيقة للتاء وعدم اضافته اصلا في الظاهر والقاطع
للاشكال من اصله ما ذكره بعضهم من حمل ما ذكر على لغة القصر
وانما ترك التنوين للتخفيف لا اللبا معطوف على متعلق
بضعف المحذوف والتقديرات بضعف لا بي اسم اللبا ولم يقيد
الياء بياء المتكلم لان الاضافة لا تكون لياء المخاطبة اصلا
لاختصاصها بالفعل مع ما هي عليه اخ اشار به الى دفع
اعتراض على المص في سكوته على الشرطين المذكورين وحاصل
الدفع انه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك
ذا اعتلالا حال من المضاف لا من المضاف اليه لعدم شرطه والاعتلال
العلو انواع غير اليا اي بانواع المضاف اليه المغاير للبا

عما اذا لم تضف

عما اذا لم تضف اي تلك الاسماء اي القابل منها لعدم الاضافة
فلا يرد ان ذو والفم بلا ميم ملازمان للاضافة فانها تكون
مقفوصة معربة بالحركات الظاهرة فلا يرد عليه قوله خالط
من سلمى خياشيم وفا لان لفظ المضاف اليه منوي الثبوت
فهو كالمذكور صراحة اي خياشيمها وفاها ولا يرد عليه ايضا
انه من لغات الفم الفمي كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات
المقدرة مع الاضافة وعدمها لان الكلام ليس في الفم بالميم بل
ليس في ذي والفم مطلقا لما ذكرناه عند قول المص انه يضعف
ومما ذكرناه عند قوله الخ عما اذا لم يضف فافهم عوض من عينه
وهي الواو بميم وجه التعويض انه لا اضافة اذا زالت
ياتي التنوين فيدخل على واو هي ساكنة فتحذف للساكنين
فعوضوا الميم عنها لتبقى وعند الاضافة لا يحتاج الى
الميم للامن من ذلك لفقد التنوين افاده الدماميني وتقدم
وجه ايثار الميم دون غيرها وقد ثبتت اي على قلة اجرى الحال
الاضافة مجرى حال عدمها لخلوف فم الصايم بضم الخاء
وقد تفتح اي تغير رائحته بعد الزوال ومعنى اطيبيته
عند الله اصفيته بثناء الله على صاحبه ورضاه ولا تختص
اطيبيته بيوم القيامة على المعتمد وذكره في رواية مسلم
لكونه وقت الجزاء فانها تعرب بحركات مقدرة اي على ما قبل
ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في ابي واخي وحمي
وهني بلا رد للامات المحذوفة كما هو الشايع او منع من
ظهورها سكونه ما قبل الياء في الاربعة برد لاماتها وقلبها
ياء وادغامها في ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه كما صرح به الدنوشري

يظهر لي انه ليس بقيد بالنسبة الى ابو واخ وحم لاطلاقهم جوازه مثلا فتفطن صح

للادغام صح

لاسم جنس ظاهر اراد باسم الجنس ما وضع لمعنى
كلي معرفا او منكرا واراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى
وذات لا المعنى القايم بالموصوف وخرج بقوله اسم جنس
العلم والجملة فلا يقال انت ذو محمد او ذو يقوم وبقوله ظاهر
الضمير الراجع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذوه
انت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال انت ذو فاضل
هكذا ينبغي تقرير عبارة الش وجه ما ذكره الش من الحصر انه
ذو وصلة للوصف والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق غني
عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة وما
خالف ذلك فهو نادر كاضافته الى العلم في نحو انا الله ذو بكة
والى الجملة في نحو اذهب بذي تسلم اي اذهب في وقت
صاحب سلامة وفي نكت السيوطي ان اضافته الى العلم
قليلة والى الجملة شاذة وفي بيبق انه اضيف الى الضمير
شذوذا او مجموعة جمع سلامة اي بالواو والنون
او الياء والنون ان اريد بها من يعقل او بالالف والتاء ان اريد
بها ما لا يعقل كان يقال ابوات واخوات وقد سمع جمع اب
واخ وذي جمع مذكر سالم قيل وهن وحم وفم بلا ميم ايضا
وابعدها عن التكلف بخلاف مذهب سيبويه فان
فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها عن
التكلف ~~بخلاف مذهب~~ بنفس الحروف لحصول فائدة
الاعراب بها وهي بيان مقتضى العامل ولا محذور في جعل
الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه
في المثنى والمجموع على حده من نفسها ثم انقلبت ٢

الواو

الواو الفا اي لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا اولى اورد عليه
ان حركة الباء هنا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب
الواو المتحركة الفا لما سيأتي في محله من انه يشترط اصالة
الفتح واجيب بان حركتها في الحقيقة غير عارضة والحكم
بذهاب حركتها الاصلية والاتيان بحركة اخرى للاتباع
امر تقديري ارتكبناه اجراء للباب على وتيرة واحدة وعلى
تسليم عروضها في الحقيقة يقال لما حلت محل الاصلية
ونابت عنها اعطيت حكمها افاده الدماميني
وذكر في التسهيل ان هذا المذهب اصح اي لان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركات ظاهرة او مقدرة فمتى امكن
تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمشية كلام المص هنا عليه
لانه في الاعراب بالنيابة كما قال سابقا وغير ما ذكر ينوب الخ
من جملة عشرة مذاهب بل من جملة اثني عشر مذهبا ساقها
السيوطي في همع الهوامع فراجعه انما اعربت هذه
الاسماء بالاحرف الاولى والمناسب لقوله في السؤال الثاني
وانما اختيرت هذه الاسماء ان يقول هنا انما اعربت بعض
المفردات بالاحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الاسماء
الستة لانها تشبه المثنى الخ وتصحيح كلام الش ان يقال
المنظور اليه في السؤال الاول جهة عموم الاسماء الستة
وهي كونها بعضا من الاسماء المفردة لا جهة خصوصها وهي
كونها هذه الاسماء الستة خاصة للفرق بينها الخ ولم يعكس
ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع وكذا البواقي فالحم
لكونه اقارب الزوج او الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه

بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والغم يستلزم صاحبه وكذا الهن
ارفع المثني سياتي شروط المثنى والمثنى اي اصطلاحا
اما لغة فهو المعطوف كثيرا اسم اي معرب بدليل ان الكلام
في المعرب فلا يرد على التعريف اثنتا ناب عن اثنين اي
اسمين اثنين اعم من ان يكونا مذكرين او مونثين مفردين
كالزيدين او جمعي تكسير كالجمالين او اسمي جمع كالركبين
او اسمي جنس كالغنمين والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة
لان معنى الفعل غير معتبر في التعاريف فلا يرد ان التعريف
غير جامع لخروج نحو قادم البصر كرتين مما استعمل
في الكثرة لانه لم يكن نائبا عن اكثر من اثنين كلبيك بطريق
الوضع على ان منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة
في الوزن والحروف لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذي
يجوز تثنية المشترك مرادا بها معنياه المختلفان وجمعه
كذلك عند امن اللبس بتثنيته مرادا بها فردان لاحد معنييه
نحو عندي عينان منقودة وموروده ويجوز تثنية اللفظ وجمعه كذلك صح
مرادا بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عنده ذلك معللا ذلك بان
الاصل في التثنية والجمع العطف وهو في المتفقين والمختلفين
جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصار فاذا جاز في احدهما فليجز
في الاخر قياسا قال الدماميني في شرح الجامع وبعضهم
بنى المسئلة على جواز استعمال المشترك في معنييه اي
واللفظ في حقيقته ومجازه فان قلنا به جاز والا فلا
اهـ وهو ظاهر بزيادة الكلبية متعلقة بنائبا عن

عن

عن العاطف والمعطوف فلا يقال جا زيد وزيد مثلا في غير ضرورة
او بقصد والا لنكتة كقصد تكثير نحو اعطيتك مائة ومائة
وكقصد ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير او مقدر نحو قول
الحجاج انا ابن محمد ومحمد في يوم اي محمد ابني ومحمد اخي والذي العاطف
للعهد والمعهود الواو خاصة ففي كتاب العكبري لا يجوز في قام
زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد قال ولهذا لا يجوز
قام زيد فزيد الظريفان لان النعت كالمنعوت وكما لا يجتمع
المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا في الدماميني وعلى هذا
لا يجوز بالطريق الاولى جا زيد فعمرو الظريفان وعندي يجوز
جا زيد فزيد الظريفان وجا زيد فعمرو الظريفان لانتفا الا تبعيض
المانع من جواز جا الزيدان في جا زيد فزيد او فعمرو ولانه
يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فعلى ما ذكر فالاتفاق
والذي في المعطوف ايضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ
المثنى فلا يرد ان التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل
ورجل واثنتان لنيابته عن امراة وامراة لان المعطوف
ليس من لفظ المثنى فاسم ناب عن اثنين يشمل ما يتبادر
من هذا مع سكوته عن اخراج قوله ناب عن اثنين لما دل على
اقل من اثنين كرجل اي ماش ولما دل على اكثر كصنوان جمع
صنو ولما عرفه كالمثنى والمراد به اسم جنس ككلبي الحداد
او علم كالبحرين لمكان وجعله اتفقا في الوزن قيدا اول انه
جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المالوف
والموافق للمالوف جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا
اول مخرجا لما مر كالقمرين وذهب بعضهم الى ان مثنى

نحو القمرين

حقيقة وان التثنية انما حصلت بعد تسميه المغلب عليه
باسم المغلب مجازا وهو مبني على جواز تثنية اللفظ مرادا بها
حقيقته ومجازه كزوج وشفع فيه انهما لم يوضعا لاثنين
خاصة بل لاعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين ومثلهما
زكا يقال خسا او زكا اي فردا او زوجا قاله الرودا بي فخرج
بالقيد الاول نحو العمرين بصح ضبطه بالفتح فلك اسكان
تغليبا للاخف وبالضم فالفتح اشارة الي قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اعز
الاسلام باحب العمرين اليك يعني عمر بن الخطاب وعمرو بن
هشام الذي هو ابو جهل تغليبا للاشرف الذي سبقت
له السعادة فيكون في الحديث رمز الى انه الذي يسلم
وبالثاني نحو العمرين كان الاولى ان يقول نحو الزيدين في زيد
وعمرو لان المثال الذي ذكره خارج بالقيد الاول لاختلاف الوزن
ايضا فيه وبالثالث كلا وكلتا الخ قال شيخنا ابن يخرج بالثالث
ما لا زيادة فيه اغنت عن العاطف والمعطوف بان لا يكون
فيه زيادة اصلا او يكون فيه زيادة لا تغني عن العاطف
والمعطوف بان لا يكون له مفرد من لفظه اهـ فالاول نحو كلا
وزوج وشفع والثاني نحو كلتا واثنان واثنتان وثنتان اذ لم
يسمع كلت واثن واثنة وثنتة ومن هذا يعلم انه كان
ينبغي للشارح ذكر زوج وشفع مع الالفاظ الخمسة لخروجها
ايضا بالقيد الثالث الا ان يقال تركها للمقايسة وانه كان
ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها اصلا
لا بعدم سماع مفرد لها لايهامه ان فيها زيادة لكن لا تغني
عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها وانه كان

ينبغي

ينبغي له ان يقول ولا اثنت فتامل واعلم ان اخراج شفع وزوج
بالقيد الثالث انما هو على التنزل مع الشارح في دخول شفع وزوج
في قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه فايدة قال في التصريح
ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط احدها
الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا
نظير له في الاحاد ولا جمع المونث السالم وان ثني منه ذلك من
جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر الثاني الاعراب
فلا يثنى المبني واما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة
للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الاصح عند جمهور
البصريين واما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما
للتثنية بل للحكاية بدليل حذفهما وصلا ولا يرد نحو يا زيدان
ولا رجلين لان البنا وارد على المثنى فهما من بنا التثنية لا من
شبه المبني الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا اسناديا
اتفاقا ولا مزجيا على الاصح فان اريد الدلالة على اثنين او اثنتين
مما سمي بها اضيف اليها ذوا او ذوتا واما الاضافي فانما يثنى
جزوه الاول واعطوا حكم المركب التقييدي والظاهر تثنية جزئيه
معا الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم
يثنى ولهذا لا يثنى كنايات الاعلام كفلان وفلانة لانها لا تقبل
التنكير الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوين للاب والام
فتغليب وتقدم بيانه السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ
مرادا به حقيقته ومجازه او مرادا به معنياه المختلفان المشترك
هو بينهما عند الجمهور واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ

على الصحيح

العلم

واورد عليهم جواز تثنية العلم اذ نسبته العلم المشترك الى
مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته واجاب ابن الحاجب
بوجهين اقواهما انه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز
تثنية المشترك لان تثنية المشترك باعتبار معنييه ليس
بتثنيته باعتبار فردي احد معنييه وهذا مفقود في تثنية
العلم اذ ليس شيء من مدلوليه جنسا وقد مر انه لم يشترط
امن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر السابع ان لا يستغنى عن
تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته
بتثنية سي فقالوا سيان لا سواان الا قياسا فلا ينافي انه
يثنى سواءان او على لحوق بالمثنى نحو اجمع وجمعاء فانهم استغنوا
عن تثنيتهما بكلا وكلتا او بغير ذلك نحو ثلاثة واربعة فانهم
استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية الثامن ان يكون له
ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر واما قولهم القمران
فتغليب وقد مر بيانه اعم من زيادة وزاد بعضهم ان يكون
لتثنيته فائدة فلا يثنى كل وبعض ونحو احد وعريب
وديار ورد زيادته بانه يغني عنه الاتفاق في المعنى غير
ظاهر وانه لا يشبه الفعل فلا يثنى افعل من ورد بعضهم
زيادة هذا بان مانع التثنية في افعل من [illegible] من التركيب
فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح ان يثنى   سلامي هي
بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم القطع بين
المفصلين من مفاصل اصابع اليد او الرجل قاله العيني
وكلا هذا شروع في بعض ما حمل على المثنى والف كلتا

قيل

وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جز صح

لافادة الجمع العموم

من اللمع وغيره ويظهر ان المراد [illegible] العلم كالمرتجى صح

قيل بدل عن واو وقيل عن ياء والف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو
وقيل عن ياء وقيل الالف اصلية لام الكلمة والتاء زائدة للالحاق
وقيل للتأنيث فان قلت اذا كانت الف كلا اصلية والف كلتا للتأنيث
او اصلية فالالف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف تكون اعرابا
اجيب بان الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة
كما في الاسماء الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف
قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال على التثنية او الجمع
او غير دال على شيء كما في الاسماء الستة وبعد دخوله
اعراب فقد تغير الاخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله
تغير صفة فتدبر   بمضمر متعلق بوصل مقدر لدلالة
وصل المذكور عليه لان اداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر او مقدر
وقوله مضافا حال من الضمير المستتر في وصل العائد الى كلا
موسسة احترز به عما اذا انفصلت بالضمير غير مضافة اليه
نحو زيد وعمرو جاءا كلا الرجلين لان الانفصال يشمل القطع والتبعية
فعلم ما في كلام شيخنا   اي وادمج انه اشار الى ان كلا معطوف
على المثنى وان مضافا حال من نائب فاعل وصل او انه متعلق
مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه   كلتا كذاك مبتدأ وخبر
هذا هو الظاهر   في هذه الحالة اي حالة الاضافة الى
ظاهر   مطلقا اي سواء اضيفا الى مضمر او ظاهر   عهدت
اي قصدت وبابه ضرب كما في المختار والاسناد في جد بنا
المسير مجاز عقلي والاصل جد دنا في المسير   ملازمان
للاضافة اي الى معرف يدل على اثنين بلا تفرق ولو كان بحسب
اللفظ مفردا او جمعا   كلاهما اي الفرسين وقول

كذا اصل وفيه ما مر

كما سيأتي [illegible] الاضافة صح

حد الجبري مجاز عقلي والاصل جد ابي الجبري وقوله قد اقلعا اي كفا
عن الجري وقوله رابي اي منتفخ والشاهد في اقلعا ورابي
ونبه جاء الغراب اي بهما واما اعتبار المعنى فلم تجي فيه
نصا لان الضمير في قوله تعالى وفجرنا خلالهما نهرا لا يتعين
رجوعه الي كلتا من قوله كلتا الجنتين اتت اكلها بل يحتمل رجوعه
الي الجنتين وان كان رجوع الضمير الي المضاف اكثر من
رجوعه الي المضاف اليه ولهذا مشي في شرح الجامع علي رجوع الضمير
الي كلتا اثنان واثنتان يجوز اضافتهما الي ما يدل علي اثنين
تكلف لابد ان يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين
الواقع عليهما المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشيء الي نفسه
لا فرق في ذلك بين الظاهر والمضمر علي المرضي عندي وبوبده
تصريح بعضهم كما في الرود ابي بجواز اثنا كما اذا اريد بالاثنين
امراته غير المخاطبين مضافان اليهما كعبدي لهما واما ما
نقله في التصريح عن الموضح في شرح اللمحة وتبعه البعض
من امتناع اضافة اثنين واثنتين الي ضمير تثنية لانها
اضافة الشيء الي نفسه فغير ظاهر علي اطلاقه من
اسماء التثنية اي من الاسماء الدالة وضعا علي اثنين
كاثنين واثنتين الخ قال بعضهم لما لم يتزن لغة ان يقول
مثل المثنى اي بما ليس منه واقام ذلك مقام قوله كالمثنى وقال
اخر كان يمكنه ان يقول مثل المثنى فيه يجريان اي في الرفع
بالالف افاده في النكت مطلقا اي سوا افرادا بقوله تعالى
حبين الوصية اثنان اي شهادة اثنين ليصح الاخبار به عن
شهادة

٢
قال الدماميني ويتعين الافراد
مراعاة للفظ في نحو كلا ما
غني عن اخيه وضابطه ان
ينسب الي كل منهما حكم لا آخر
بالنسبة اليه لا بالنسبة الي
ثالث اذ المراد كل واحد منهما
غني عن اخيه قال في المغني
وقد سئلت قديما عن قول
القائل زيد وعمرو كلاهما
قائم وكلاهما قائمان
ايهما الصواب فكتبت
ان قدر كلاهما توكيدا
قيل قائمان لانه خبر عن
زيد وعمرو وان قدر مبتدا
فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل
قائمان او كلاهما فالوجهان اهـ صح

شهادة بينكم او ركبا تخوفا انفجرت منه اثنتي عشرة عينا او امتنعا
نحو اثنا كم واثنتاكم وتخلف اليا اي تقوم مقامها في بيان
مقتضي العامل لا في النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد الخلف
ولو تقديرا ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل مرفوعا في هذه
الالفاظ جميعها جعل الشارح جميعها تاكيد المحذوف وهو ممنوع عند غير
الخليل الا ان يقال هو حل معنى لا حل اعراب بعد فتح قد الف
ذكره وان كان يؤخذ الفتح من السكوت علي ما قبل الالف الذي هو
مفتوح لان التصريح اقوى في البيان ولافادة علة فتح ما قبل
الياء في المثنى وهي الفة الفتح مع الالف كما في نكت السيوطي فقوله
قد الف في معنى التعليل لكن فيه ان فصل ذي الالف
من اسماء حروف التهجي لغة لا ضرورة نصب على
الحال فيه ان مجي المصدر حالا وان كان كثيرا مقصور علي السماع
فالاولى كونه منصوبا علي الظرفية بتقدير مضاف حذف
واقيم المضاف اليه مقامه والاصل وقت جر ونصب كما في اتيتك
طلوع الشمس اي مجرورة ومنصوبة لم يقل اي مجرورا
ومنصوبا مع ان المجرور يثني وهو لفظ جمع مذكر لان الغالب
مراعاة ما اضيف اليه كل وجميع لا لمجرد اكتساب التانيث
من المضاف اليه وانه اقتضاه كلام شيخنا والبعض وسبب فتح
اي ابقا فتح والسبب الذي ذكره غير السبب المستفاد من كلام
المص كما مر والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا في معنى
التعليل للاشعار لزوم الالف اي والاعراب بحركات
مقدرة عليهما كالمقصور وبعض من يلزمه الالف يعربه
بحركات ظاهرة علي النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان

الا ان يقال المراد ان القصر
لما منعه لضرورة الوزن
صح

٢
قوله خلف عن الالف
انما كانت الالف اصلا
لان الرفع اول احوال
الاعراب ومثلها الواو
في الجمع صح

[illegible]

بضم النون ورايت الزيدان بفتحها او مررت بالزيدان بكسرها وهي
لغة قليلة جدا كذا في الدماميني وغيره والظاهر على هذه اللغة
منع صرف المثنى اذا انضم اليه زيادة الالف والنون علة اخرى كالوصفية
في نحو عطشانان فتامل نعمها اي عضو نبيب وجعل منه
ان هذان لساحران وقيل اسم ان ضمير الشان وهذان مبتدا
وساحران خبر مبتدا محذوف دخلت عليه لام الابتدا اي
لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر ان ويمنع
الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون كاشهيبايين
تثنية اشهيبات وهي السنة المجدبة التي لا مطر فيها
وارفع بواو اي ظاهرة كما في الزيدون او مقدرة كما في جاء
القوم او منقلبة الى اليا كما في مسلمي على التحقيق
وبيا اجرر وانصب ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب
على الاصح لتاخر العاملين فلا يصح حمل المتاخر المعطوف فيما قبل
المعطوف عليه للفصل به بل تقدير له معمول اخر وعلى القول الثاني
يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى
وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالذي اعملناه هو
الثاني اذ لو كان الاول لوجب الاضمار في الثاني بلا حذف للفهم وقصرنا
مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنواني نيابة
عن الكسرة والفتحة يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا
اي نابت اليا فيما ذكرنا نيابة ويحتمل ان يكون قوله نيابة عن الكسرة
مفعولا لاجله لقوله اجرر وقوله والفتحة اي ونيابة عن الفتحة
مفعولا لاجله لقوله وانصب فيكون بلا علم على التوزيع والحذف تمم لعوامل الثلاثة قبله

واعترض بان حذف ضمير الشان شاذ لا مع ان المفتوحة المخففة وكان المخففة فانهم استسهلوا منها المكونة في كلام بني على التخفيف مخففة فتبع المخفف في النون ورب شيء يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وانما كان مع غيرهما شاذا لانه فائدة ضميرات الشان تمكن ما يعقبه في ذهن السامع لانه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فاذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ... ولهذا اشترط ان يكون مضمونه جملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبان حذف المبتدا ينافي التاكيد

[illegible]

[illegible]

واعمل الاخير واضمر في الاولين ضميره وحذفه واضافته الى جمع
من اضافة الصفة الى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة
لعامر ومذنب اذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة
لشبه ذين ويشترط في هذا الجمع زيادة على ما ياتي شروط
التثنية كما قاله الروداني وغيره وسياتي الكلام على جمع التكسير
في بابه وجمع مذنب دفع بتقدير جمع هنا ايهام كلام
المص اشتراك عامر ومذنب في جمع واحد جمع المذكر السالم
اي المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلى لمذكرين
فانهما يقال فيهما زينبون وحبلون وخرج زيد وعمرو علمين
لمونثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا لجمع
وجره نعتا للمذكر والارجح الثاني لان السلامة في الحقيقة
للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بنا واحده نقله
شيخنا السيد عن الشنواني لسلامة بنا واحده اي
بنيته اي لغير اعلال فدخل في جمع السلامة نحو قاضون
ومصطفون اسم وصفه جمع الوصف بالواو لكونه
الواو فيه كواو الجماعة في الفعل بجامع الدلالة على الجمعية وكانت
واو الفعل اصلا لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتناوله
بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلي
علما اي شخصيا فلا يجمع العلم الجنسي بالواو والنون
او اليا والنون الا ما كان علما على الشمول التوكيدي نحو اجمع
فانه يقال فيه اجمعون واجمعين لانه صفة في اصله لانه
افعل تفضيل اصلة قاله الروداني ثم اشتراط العلمية للاقدام
على الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين او يقال

وانما لم يبال المصنف بهذا الايهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس والمضاف الى متعدد دائما يجب فيه المطابقة اذا خيف اللبس صح صح

العلمية من الشروط المعدة بكسر العين اي المهيئة لقبول الجمعية
وهي لا توجد مع المشروط وبهذا الجواب ينحل الفرق ما مبني
المشهور الذي ذكره شيخنا والبعض لمذكر عاقل اي مذكر باعتبار
المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين
وخرج زيد وعمرو علمين لمونثين وانما يعتبروا
المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم تجمعوه بالواو والنون
او الياء والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من مراعاة
المعنى وهو تاء التانيث كذا نقل عن الغزي والمراد مذكر
عاقل ولو تنزيلا ومنه في الصفة قوله تعالى قالتا اتينا طائعين
رايتهم لي ساجدين والمراد ما شان جنسه العقل فدخل
الصبي غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر في التسهيل
انه يكفي ذكورة بعض افراد المثنى والمجموع وعقله مع
اتحاد المادة اي لا مع اختلافها فلا يقال رجلين في رجل وامراة
ولا عالمون في عالم وقايمتين قال سم وقضية عبارته اشتراط
العقل والتذكير في التثنية ايضا فليحرر اهـ اقول في الدماميني
على التسهيل ان ادخال المبني في هذا الحكم سهو وانه لا حاجة
الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق في اللفظ ماخوذ
في تعريف كل من التثنية والجمع خالية من تا التانيث وتقدم الكلام على التغليب
ما لم تكن عوضا من فا او لام كما سيذكره الى اما الف التانيث فلا يشترط
الخلو منها مقصورة او ممدودة فلو سمي مذكر بسلمى
او صحرا جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة
الممدودة واوا ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين ٢
قال البعض الاولى حذفهما لانهما شرطان لمطلق الجمع

مصحيا

٨٨

مصحيا او مكسرا وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه اهـ
ولك ان تقول لا دليل على ان كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه
بل الظاهر ان كلامنا في شروطه اعم من ان نخصه اولا نحو منين
فيه مسامحة اذ الاعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه
لكن لما كانت النون قرينة حرف الاعراب قال ذلك تسمحا او
يقال اراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع اي الواو في حال
الرفع والياء في حال النصب والجر واجازه بعضهم اي مطلقا
وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه
فقيل يلحق العلامة باخره فيقال سيبويهون
وقيل تلحق بالجزء الاول وتحذف الثاني فيقال سيبون
او الاسنادي فاذا اريد الدلالة على اثنين او اكثر مما سمي باحد
هذين المركبين قيل ذوا كذا وذوو كذا من اضافة المسمى
الى الاسم كذات مرة وذات يوم وسكت عن الاضافي
لانه يثنى ويجمع جزوه الاول وجوز الكوفيون تثنية
الجزئين وجمعهما قال الروداني لا اظن ان احدا يجري على مثل
ذلك فيما فيه الاضافة الى الله تعالى انما الله اله واحد اهـ
كالزيدين والزيدين علما اي ان اعربا بما اعرابهما قبل التسمية
لاستلزامه اجتماع اعرابين في كلمة واحدة فان اعربا بالحركات
جاز جمعهما صفة لمذكر عاقل لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى
كما في وانا لموسعون فنعم الماهدون ونحن الوارثون
لانه سماعي لان اسماءه تعالى توقيفية والكلام في الجمع
المقيس قال الدماميني معنى الجمعية في اسماء الله تعالى
ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم فنقص فيه

لكن يعكر عليه انه لم يستوف مطلق شروطه منه

علي مماو ودوده ولا يتعدي فلا يقال الله رحيمون فبنا ساً علي اما
ودد كواد نونه خالية من تاء التانيث اي من التاء الموضوعة
له وان استعملت في غيره ليصح اخراج علامة فان تاءه لتاكيد
المبالغة لا للتانيث افعل فعلا بالاضافة التي لادني ملابسة
اي ليست من باب افعل الذي له مونث علي فعلا وكذا يقال في
نظيره وعبارته صادقة بان لا يكون من بابه افعل اصلا كقايم
وبان يكون من باب افعل الذي ليس له مونث اصلا كاكمر لكبير
كمرة الذكر وبان يكون له مونث علي غير فعلا كفعلى بالضم نحو
الافضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع وكذا قوله ولامن كالقسم الاول صح
باب فعلان فعلي صادق بان لا يكون من بابه فعلان اصلا كقايم
وبان يكون من باب فعلان الذي ليس له مونث اصلا كلحيان
لطويل اللحية وبان يكون له مونث علي غير فعلي كفعلانه نحو
ندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم وقوله ليست
من باب افعل فعلا ولا من باب فعلان فعلي ولا مما نحن هو
بمعني قول الموضح قابلة للتاء وتدل علي التفضيل وانما
اعتبر في الصفة قبول التاء لان قبولها يدل علي شبه الفعل
لانه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع انما هو لتكون الواو
فيها كالواو في الفعل الذي هو اخوها في الاشتقاق في الدلالة
علي الجمعية كما مر وانما هو الافضل لالتزام التعريف فيه
عند جمعه فاشبه الفعل اللازم للتنكير كصبور
وجريح مما استوي المذكر والمونث باطراد في فعول اذا كان
بمعني فاعل واجري علي موصوف مذكور وفي فعيل
اذا كان بمعني مفعول واجري علي موصوف مذكور

فان

٦٩

فان جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع يستثني
مما فيه التاء ما جعل علما الخ لا يخفي ان هذا الاستثناء فيه ما ينافي من
عدم جمع الثلاثي المذكور في الملحقات بجمع السلامة لانه جمع
سلامة حقيقة لان ما هنا فيما اذا جعل علما وما ياتي فيما
اذا لم يجعل علما فانه يجوز جمعه هذا الجمع اي عند الجمهور
ومنعه المبرد واوجب جمعه علي عدات التصغير لدلالته
علي التحقير ونحوه مما يناسب المقام الشرط الاخير بمعني
ان لا يستوي في الوصف به المذكر والمونث هذا هو الذي يقتضيه
صنيع الزبيد وان خالف الكوفيون في اشتراط انه لا يكون
من بابه افعل فعلا او فعلان فعلي اي فيه كما في الهمع ما ان طر
ما نافية وان زايدة وطر بفتح الطا من باب مزايه نبت وبضم
بهذا المعني ايضا وبمعني قطع والعانس من بلغ اوان التزوج
ولم يتزوج ذكرا كان او انثي والامرد من لم يبلغ اوان الانبات
وليس مكررا مع قوله ما ان طر شاربه لان المراد لم ينبت
شاربه مع بلوغه اوان الانبات وتخلص ابن السكيت
من التكرار بجعله ما بمعني حين زيدت بعدها ان لشبهها
في اللفظ بما النافية اهـ عيني بتلخيص وزيادة وبه ٢
عشرون الخ شروع في ما ذكر ما الحق بالجمع وهو اربعة انواع
اسما جموع كعشرين واولي وجموع لم تستوف شروط
الجمع كاهلين وعالمين وجموع سمي بها كعليين وجموع
تكسير كارضين وسنين وبابه اي نظيره وقوله الي
التسعين الغاية داخلة الحق افرد ولم يثنه علي ارادة المذكور

بالحرفين اي الواو والياء على التوزيع او المراد الواو والنون
او التاء والنون على المسامحة السابقة ولیس بجمع
بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشري
والروداني وعشرين اي واطلاق عشرين وهو
اي اللازم باطل اي فكذا الملزوم وان كان جمعا اي غير
مستوف لشروط الجمع فاهل ليس بعلم ولا صفة بل هو
اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذي القرابة واورد عليه
الوصف به في قولهم الحمد لله اهل الحمد واجيب بان الكلام في
الاهل بمعنى القريب لا المستحق فان هذا وصف وجمعه
على اهلين حقيقي لا ملحق كذا قال الوالد فيه بحث لانه ان كان
المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا او المعنى فهو من معنى
المشتق مطلقا فما الفارق الداعي الى كون الذي بمعنى القريب
غير صفة والذي بمعنى المستحق صفة الا ان يختار الثاني
ويقال القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد لغلبة
الاسمية عليه فتامل ثم رأيت الروداني ذكر ان اهلا الوصف
لم يستوف جمعه الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على
التفضيل لانه اسم جمع اي الذي ويكتب بالواو بعد الهمزة
للفرق بينه وبين الى الجارة في الرسم نصبا وجرا وحمل
عليهما الرفع اما انه لا يكون جمعا العالم اي بل يكون اسم جمع
له على كل ما سوى الله اي على مجموع ما سوى الله وهذا
احد اطلاقيه والاطلاق الثاني اطلاقه على كل صنف من
اصناف المخلوقات على حدته وجب كون الجمع من تمام

العلة

العلة والمتجه عندي ان هذا كلي لا اغلبي وانه لا يجوز ان يكون
مساويا لمفرده وان ذكره شيخنا والبعض اذ لو جاز كونه مساويا له
لم يكن في الجمع فائدة ولم يتم قولهم اقل ما ينبني الجمع ان يشتمل
ثلاثة من مفرده او اثنين على الخلاف لانهما اذا تساويا فاين الشمول
وما استند اليه من حصول المساواة على الاحتمال الثاني في كلام
الش سيظهر كون رده فتنبه وانصف او يكون جمعا له اي غير
مستوف للشروط كما يفيده قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة
باعتبار تغليب من يعقل اندفع باعتبار التغليب الاعتراض
بان الجمع بالواو والنون او الياء والنون من خواص العقلاء وكان
عليه ان يزيد وباعتبار اطلاق العالم على كل صنف من اصناف الخلق
على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع اعم من
مفرده لانا اذا حملنا على هذا الاحتمال الثاني مفرد العالمين
عالم بمعنى صنف من الاصناف على حدته لم يلزم كون المفرد اعم
ولا مساويا لان مدلول المفرد ح صنف من اصناف العوالم
ومدلول الجمع جميع تلك الاصناف فلم يكن المفرد اعم ولا مساويا
بل الاعم الجمع فما ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا
لجمعه على الاحتمال الثاني وانه لا محذور في ذلك لان كون الجمع اعم
اغلبي غير مسلم كما انكشف لك لا يقال المساواة من
حيث صدق عالم المفرد عموم بدلي وصدق الجمع عموم
شمولي والمعتبر هنا العموم الشمولي والا لزم ان غالب
الجموع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والنساء كذلك مساوية
لمفردها فيبطل قولهم ان كون الجمع اعم اغلبي هذا تحقيق المقام

٢ على اي عالم كان
وصدق الجمع على اي
عالم كان لا نتقيد
فرق بين الصدقية
لدا صدق عالم
المفرد صح

فاحتفظ عليه والسلام لغير علم ولا صفة بل اسم جنس
لكل صنف من اصناف المخلوقات اي فهو جمع لم يستوف شروط
جمع السلامة لمذكر وقال الرضي العالم الذي يعلم منه ذات
موجده تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال اهـ وبالنظر
الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط
كما قاله شيخنا لانه ليس بجمع اي في هذه الحالة فلا
ينافي ما قيل انه في الاصل جمع على كسكيت من العلو ثم سمي
به اي على الجنة او الكتاب الموضوع فيه اسم لا على الجنة وعلى
هذا يحتاج الى تقدير مضاف في قوله تعالى كتاب
مرقوم اي محل كتاب وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذي
دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا
يكون كتابه في قوله ان كتاب الابرار مقدرا بمعنى كتابه
مع تقدير مضاف اي كتابة اعمال الابرار وارضون مبتدا
وشذ خبره وقوله والسنونا مبتدا خبره محذوف
اي كذلك هذا اما دخل عليه ارّ بفتح الراء وحكى اسكانها
قاله الدماميني وقال شيخنا تسكينها ضرورة شذ
قياسا اي لا استعمالا اما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه
شروط جمع المذكر السالم واما كونه لم يشذ استعمالا
فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه وانما قيل
ارضين وبابه سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا
مع ان جميع الملحقات شاذة قياسا ولهذا كانت ملحقة بالجمع
حقيقية لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة اوجه
ذكرها الا لان كلا منهما جمع تكسير ومفرده مونث وغير عاقل

بجمع المذكر السالم لانه م

بل

بل اربعة لانه مفرد كل غير علم وغير صفة وبدل على ما ذكرناه قول المص
في شرحه على العمدة ما ملخصه ان عالمين واهلين مستويان
في الشذوذ وان ارضين وسنين اشذ منهما اهـ بدليل ارضين
وبدليل يا عبادي ان ارضي واسعة كذلك اي مثل ارضين
في الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه
كل كلمة ثلاثية ذكر سنة فقيود كون الكلمة ثلاثية والحذف
منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء
التانيث وعدم التكسير ولكن من تامل كلام الشارح الاتي في اخذ
المحترزات عرف ان الشارح القيد الاول فلم يخرج به وجعل ما يخرج
به بخلاف ارضون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضي انه جعل قوله
ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز ولم تكسر اي تكسيرا
يعرب معه بالحركات والا فسنون جمع تكسير
وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت لامه المحذوفة
والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه وشرط
بعضهم شرطا اخر وهو ان لا يكون له مذكر جمع بالواو والياء والنون
ليخرج نحو هنة فان مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو
ايضا به التبس المونث بالمذكر اطرد فيه الجمع اي كثر
وشاع استعماله لا انه ينقاس فيه لانها شذ قياسا سنو
او سنه او للتخيير لا للشك كما زعمه شيخنا الشبوت اصالة
كل منهما بدليل لقولهم في الجمع الخ اعترض بانه فيه دور
لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة
ذلك الحرف في المفرد على الجمع توقف عليه فلم تتجه جهة التوقف
وفي الفعل سانيت اي والفعل المسند الى التا بيد

وقولنا مع ان جميع الملحقات
شاذة شذوذه درج في التسهيل
وعلى شذوذه درج في التسهيل
ونازع فيه الدماميني بانه اذا
جعل اسما لا على الجنة
كان علما منقولا من جمع
والعلم المنقول من جمع
ولو كان المسمى به غير
عاقل ولو كان مفرده
في الاصل غير علم ولا
صفة يستحق هذا
الاعراب الا ترى الى
قنسرين ونصيبين
بل صرح المص بانه اذا
سمي بالجمع على سبيل
النقل يجري مجرى الجمع وعلى
سبيل الارتجال يجري
لصفة تشبه صيغة
الجمع ففيه تلك اللغات

[illegible]

الاشياء الى اصولها   واصل سنايت جواب عما يقال ما ذكرت
من الفعل بدليل على ان الاصل الياء لا الواو   عضو بدليل ما يأتي
وبدليل جمعه على عضوات   يقال عضيته وعضوته
الاول بالتشديد والثاني بالتخفيف اذ لو كان مشددا لقلبت
واوه ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة احرف فقوله تعضية مصدر
الاول ومصدر الثاني عضو بفتح فسكون وقوله اي فرقتم
تفرقة تفسير لهما وان كان بالاول انسب   اعضاء اي
كالاعضاء في التفرقة فقوله اي مفرق بيان لحاصل المعنى
اي مفرقا اي مفرقا فيه اي مفرقة اقوالهم في شأنه
لانهم فرقوا اقاويلهم فيه على قدر عقولهم جعلوا القرآن
اعضاء اي فمنهم من قال سحر ومنهم من قال شعر
ومنهم من قال اساطير الاولين   او عضه ويدل له قولهم
على عضيهه   من النافثات جمع نافثة من النفث
وهو النفخ اليسير والعاضه الساحر والعضه مبالغة
العاضه والبيت يحتمل ان النافثات غير السحرة الا ان
يكون من الاظهار في مقام الاضمار   عزو وفي التصريح
عزي فلامه واو   وهي الجماعة اي لا وسط الحوض لانه
ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح
لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل
بل هي ايضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو
والنون وعلى الثاني تجمع بهما ولا يجوز ذلك الخ شروع في
محترزات ضابط ابن سنه ولو عبر بالفاء لكان احسن
وشذ اضون بكسر الهمزة اي شذ قياسا واستعمالا

وكذا

وكذا يقال فيما ياتي فلا اعتراض بان الباب كله شاذ   واحرون
بكسر الهمزة وحكي فتحها او بفتح الحاء وتشديد الراء
فقوله جمع احرة بكسر الهمزة وفي التصريح ان احرين
ايضا جمع حرة وان اصل حرة احرة حذفت همزته وان
هذا الاصل ترك وصار نسيا منسيا فالمستعمل حرة بلا
همزة وعلى هذا يكون قوله جمع احرة بالنظر الى الاصل
لا المستعمل الان   ولا في نحو عدة الخ اصل عدة وزنة ورقة
ولدة وحشة وعد ووزن وورق وولد ووحش بكسر
الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها
وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث   وهي القضية
ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة
وهي التبر اي المساوي في السمت   لعدم التعويض
اي من لامها المحذوفة واصلها يدي ودمي بسكون الدال والميم
اهـ تصريح وحكي في المصباح قولا بفتح الدال   ويشذ   (وهو بفتح الميم وهو لامان لام دم واو هـ)
ابون واخون اي وهنون وحمون وذوون وفون على القول
بسماع الكل كما مر قال الدماميني نحو ابون كثير وفيه وجهين
الاول ان يكون الاصل ابوون اي برد اللام ثم اتبعوا كما
اتبعوا في المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام
فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني انهم لم يردوا
اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة افراده وعدم اضافته
اسم واخت اصل الاول سمو حذفت لامه تخفيفا وعوض   (بكسر السين او ضمها وسكون الميم صح)
عنها الهمزة واصل اخت اخو بضم الهمزة وسكون الخاء كما   (انظره الروداني) (وبكسر السين صح)
حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لا هاؤه وكذا اصل

بكسر وسكون كما استظهره الروداني صح

بنت بنو فعلا مر قال في التصريح والفرق بين تاء التانيث
وهائه ان تاء التانيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة
وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اهـ
وشذ بنون في جمع ابن قال في التصريح ~~والفرق بين تاء~~
~~التانيث~~ وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في
تثنيته ابنان ولكن خالف نظيره تثنيته لعلة
تصغيره ادت الى حذف الهمزة اهـ قال الروداني هي ان
اصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض منها الهمزة
وتثنيته وجمعه بنوان وبنوون لانهما يردان الاشيا الى
اصولها فارادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبته هو او لهذا
ففعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة
لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة في الجمع الى ضمة
النون اوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه لسكونه
حاجزا غير حصين كلا فاصل ثم ان جمع ابن هذا الجمع خاص
بما اذا اريد به من يعقل قال في التسهيل نعم قال في المراد به من
يعقل من ابن واب واخ وهن وذي بنون وابون واخون
وهنون وذوون اهـ اي واما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف
والتاء اهـ شاه وشفه اما شاه فاصلها شوهة قال
في التصريح بسكون الواو فحذفت لامها وهي الهاء وقصد
تعويض هاء التانيث منها فلقيت الواو هاء التانيث فلزم
انفتاحها فانقلبت الفا فصار شاة ويرد عليه ان حركة الواو
عارضة فلا يوجب قلبها الفا وقال الروداني لو قيل اصله شوهه
كرقبة لكان اقصر مسافة لان اعلالا واحدا اولى من اعلالين

ولكان

ولكان كشفه اذ اصله شفهه اهـ واما شفه فاصله شفهه
بالتحريك كما يفيده كلام الروداني فحذفت لامها وهي الهاء
وقصد تعويض هاء التانيث منها على شياه اصله
شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها في جمع ظبة بكسر
الظاء كما في التصريح وبضمها كما في القاموس ولامها واو كما
في التصريح قال الفقراء ظبوته اذا اصبته بالظبة والظبة اصله
الظبو كادهر كسرت فاؤه في الجمع اي ما لم يكن مضعف
العين فيبقى فتحه كحرون في حرة او يقال الكلام في المطرد
وحرون ونحوه مما شذ على ان الكلام في بابه سنة وحرة
ليست من باب سنة كما علم من ضابط المتقدم على الافصح
راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم تغير بناء قوله وحكى الخ
فيستفاد من كلام الشارح ان في جمع مفتوح الفاء ومكسورها
ومضمومها لغتين لكن الافصح في الاولين الكسر وهكذا هما
في الثالث على حد سوا ولا الذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي
انهما سوا حيث قال وكسر فاء كسرت او فتحت
في مفرد واشهر من ضمها وساغا ان ضمت اهـ وكذا يؤخذ من
الشم واما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففي
جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها
وهو الاكثر اهـ وهي ليست نصا في اكثرية كسر جمع
المضموم مطلقا لاحتمال ان حكمه بالاكثرية على الكسر
في ثبين فقط فقد نقل الصهوني عن التوضيح اكثرية
الكسر فيما مفرده مضموم نشاهد وانه نقله عنه
البعض وسكت عليه اللهم الا ان يريد بشرح التوضيح

سنوحا اخر غير التصريح وهو في غاية البعد والذي يتجه عندي
رجحان الضم في حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال
من كسر الى ضم ورجحان الكسر في حالي النصب والجر
لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم الى كسر
نحو منع فضيته انه من باب سنين وبه صرح في النكت
ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء التانيث ياء كما صرح به
في المصباح فزال توقف البعض فيها ومثل حين حال من
ذا او صفة لمحذوف اي ورودا مثل ورود حين اي في الاعراب
بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا
يسقط للاضافة لكن في باب سنين لغتان التنوين
وعدمه كما في التصريح وكان تركه مراعاة لصورة الجمع
وبقي في باب سنين لغتان اخريان ذكرهما السيوطي في جمع
الجوامع احداهما ان يلزم الواو وفتح النون والظاهر ان اعرابه
على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام
على قوله وجر بالفتحة الخ ثانيتهما ان تلزم الواو ويجري على النون
بالحركات دعاني ابن اتركاني وعاد تهم لمخاطبون الواحد
بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد في قوله كان سنينه لانه لو
كان معربا بالحروف لحذفت النون للاضافة في احدى
الروايتين والرواية الاخرى كسني يوسف باسكان الياء
وحذف النون اي مجي لو قال اي ورود كان احسن لانه
المتقدم ضمنا في قوله يرد الا ان يقال اشار بذلك الى ان الورود بمعنى
المجي وقوله الجمع بمعنى جمعه وبابه واضافة مجي الى الجمع
بمعنى اللام والمعنى المجي مثل حين الثابت لسنين وبابه

يطرد

94

يطرد في جمع المذكر السالم فلا ركاكة في حال الثلاثة لانه انما يكون اذا
اريد بالجمع في قوله اي مجي الجمع جمع المذكر السالم القياسي
عرندس اي قوي شديد والطلال بالفتح الحالة
الحسنة ونحو قوله لا يزالون مراعاة معناه المجي بعد مراعاة لفظه
والقباب جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم والخشب
واللبد ونحوها وقد تطلق على ما تتخذ من البنا والشاهد في
ضاربين حيث اثبت النون ولم يحذفها للاضافة فعلم انه معرب
بالحركات مخالف للقياس اي الاصل من حيث ان رفع
المثنى بكسر الهمزة او بفتحها على انها مع معمولها في تاويل
مبتدا والخبر محذوف اي من حيث ذكره موجود هذا ان جرينا
على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل فان جرينا على
مذهب الكسائي من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير
خبر وايضا فقد اعرب بعض الاحاد الخ هذا التوجيه
يقتضي ان سبب اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف
اعرب بعض الاحاد بها اراده اعراب المثنى والمجموع بها ليكون
توطية لاعرابهما بها وفي هذا دور فافهم لزم انه يكون
للفرع مزية على الاصل اعترض بان التثنية والجمع ليس امر
عين لكل مفرد بل لمفردهما وبانه هذا يقتضي اعراب كل
جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك واجاب عن الاول
بانهما فرعان عن المفرد في الجملة وبانه في جملة المثنى ابوان
واخوان ونحوهما ومن جملة الجمع ابوون واخون وحمون
فلو اعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف
وعن الثاني بانه ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها لما كان اي

وحد وجواب لما قوله فجعلوا الفا زايدة وفي بعض النسخ باسقاطها
لا وهي ظاهرة بقلب بعضها الى بعض اي خلف بعضها
عن بعض بغير حركة اي بغير اعتبار حركة للاعراب
ظاهرة او مقدرة وقوله احق منها اي اضعف من وجودها ملغاه
وهي صالحة للاعراب بها وقوله مع الحركة اي مع اعتبار الحركة
هكذا ينبغي تقدير هذا المحل فلان حروف الاعراب اي
في الاسم فلا يرد النون في الافعال الخمسة والاعرابه
سته اي رفع ونصب وجر في المثنى ومثلها في الجمع في
نحو رايت زيدا كرابه من كل مثنى او مجموع على حد [illegible] سواكان
مع الالف في حلة النصب او مع الاول في حال الرفع للالبا النجرها
معها بفتح ما قبلها في المثنى وكسره في الجمع تقول البعض
او السامه نفي الاخر بلا اعراب ان كان المراد بنفي
الاخر بلا اعراب اصلا ورد عليه ان المعدم لا يستلزم التالي
لجواز اعرابه الاخر بحرفين فقط وان كان المراد بلا اعراب
على حد اعراب الاسماء الستة ورد عليه ان لزوم هذا لا يضر
فلا يتم التوجيه اذ لقائل ان يقول هلا اعرب الاخر
بغير اعراب الاسماء الستة بان يعرب بحرفين وان كان
المراد بلا اعرابه دافع للالتباس ولو اعرب الاخر بحرفين لزم
التباس المثنى بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه ان لنا
احتمالا لا التباس فيه بان يعرب المجموع بالاحرف الثلاثة
والمثنى بالالف والياء اللهم الا ان يقال المثنى سابق على
المجموع فهو الاحق بان يعطي الاحرف الثلاثة ويعطي
المجموع حرفين وح يحصل الالتباس ولا بد فيكون المراد

والعكس صح

والمناسب ان يكون احدهما
الواو ورفعا له لا التي على
الجمعية صح

بلا

بلا اعراب دافع للالتباس لا يقف لكن هذا يودي الى ان المراد باحدهما
في كلام الش المثنى وبالاخر المجموع لا الاحد الدابر والاخر الدابر
فتامل اسما هاء من الضمير في بها العايد على الالف لان كلا
منهما فضله اي اعرابه فضلة او التقدير لان محل كل منهما فضلة
ومن حيث المخرج عطف على قوله لان كلا منهما فضلة وهو علة
ثانية للمناسبة اي ولتقاربه المخرج لان الفتح الخ اعترضه
البعض كشيخنا بانه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف في المخرج
فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وفتحه على ذلك
وهو مدفوع بان الحركة في حد ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل
الى اقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان
كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على
ذلك فانك اذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت الى حسك وجدت
لها ميلا الى اقصى الحلق او مكسورة وجدت لها ميلا الى وسط
الفم او مضمومة وجدت لها ميلا الى الشفتين حركات
مقدرة رده الناظم بلزوم ظهور النصب في الا كفته وبلزوم
تثنية المنصوب بالالف لتحرك التاء وانفتاح ما قبلها واجابه
ابو حيان عن الاول بانهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم
واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل
وعن الثاني بان المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره
ونون مجموع الاقرب نصبه على المفعولية لا فتح والفا زايدة
لتحسين اللفظ ورفعه مبتدا يحوج الى تقدير الرابط
في الخبر فايدة تحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة
وللضرورة ولتقصير الصلة نحو خليلي ما ان انتما الهادقا

هو بي اذا خففتما فيه عذولا وواشيا وهو قراة الحسن
والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة وقد تحذف نون الجمع
اختيارا قبل لام ساكنة كقراة بعضهم غير معجزي الله
بنصب الله وقراة بعضهم انكم لذايقوا العذاب بنصب
العذاب وهو اكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراة
الحسن وما هم بضاري به من احد كذا في التسهيل وشرحه
للدماميني فافتح اي ضما ما قبل الواو ولو تقديرا في نحو
وانتم الاعلون اذ اصله الاعلوون وكاسرا ما قبل اليا ولو
تقديرا في نحو وانهم لمن المصطفين اذ اصله المصطفوين
من ثقل الجمع من تعليلية متعلقة بطلبا وفرقا
اي وزيادة فرق اذ اصل الفرق حاصل في نحو المصطفين
بحذف الف الجمع وقلب الف المثنى يا وفي غيره بحركة ما قبل
اليا وقل من بكسره نطق اي مع اليا قال في التصريح
ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس
لغة اي لا ضرورة كما قيل انه وجزم به اي بكونه
لغة وهذا هو الراجح دعاني جمهر عنقه بكسر
الزاي والنون وهو القصير واراد بهم الادعيا الذين ليس
اصلهم واحدا حد الاربعين استشهد به هنا على
ان كسر نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يعربهما
بالحروف وسابقا على ان اعرابه بالحركة على النون لغة نظرا
الى ان كلا محتمل ويرد عليه ان الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال
كما عرف صوابه وان زعم البعض خلافه ويمكن ان يجعل مثالا
وهو اثنان واثنتان وثنتان الحصر بالنسبة لما ذكره المص

عند ناصح

من الملحقات المصحوبة بالنون وان كان الملحق المصحوب بالنون
لا ينحصر في الالفاظ الثلاثة لان منه المذروين والثنايين
وما سمي به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالعمرين على قول
الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض بعكس
ذاك اي بخلافه لان الكثير هنا قليل هناك والقليل هنا
كثير هناك فالعكس لغوي قطعا فما حكاه البعض من
انه لا لغوي ولا منطقي غير صحيح على احوذيين تثنية
احوذي وهو خفيف المشي لحذقه واراد بهما جناحي قطاة
يصفها بالخفة والضمير في استقلت اي ارتفعت يرجع
اليها وقوله فما هي الا لمحة اي فما مسافة روبينها الا مقدار
لمحة وقوله وتغيب اي بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطف
على الجملة الاسمية قبلها اعرف منها الضمير يرجع الى
سلمى في البيت قبله كما قاله العيني والجيد العنق وقوله
ومنخرين ان كان بفتح النون الاخير فالامر ظاهر او بكسرها
ففي البيت تلفيق من لغتين وفي البيت تلفيق اخر من
لغتين لانه جرى في قوله والعينان على لغة من يلزم المثنى
الالف وفي قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره باليا
وقال الدماميني في قوله ومنخرين باليا دلالة على ان اصحاب
تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى
بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اه وعلى هذا ينتفي
التلفيق الثاني والمنخر بفتح الميم وكسر الخا وبفتحهما
وبضمهما وظبيان اسم رجل على ما نقله العيني زاد اعلم من
جعله تثنية ظبي كالدماميني وعلى ما قاله العيني

قوله على الاصل في التقا
الساكنين قد يقال هذا
خلاف الاصل لان قياس
التقا الساكنين اذا كان
الاول حرف لين ان يحذف
كما قال ان ساكنان
التقيا اكسر ما سبق
وان يكن لينا فحذفه
استحق ويجاب بان محل
الحذف ما لم يمنع مانع من
حذفه ولو حذف هنا
لالتبس ذوات الاعراب
والتثنية ووجه كون
النون ساكنة انها عوض

فانظر هل المراد اشبها منخري طبيان في الكبر او اشبهما نفس الجمل
في العظم او القبح ارقني ايا سهريف والقذان بكسر القاف
وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد او قذ ذ
كبطل والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم افصح عما
فانها في الاعراب بالحركات الخ هذا مذهب سيبويه والصحيح الذي
اختاره المحقق الرضي وغيره ان النون عوض عن التنوين في
المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراجح ولان
سيبويه يقول ان اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر
كالثابت فلا يصح التعويض عنها الا ان يقال المراد انها عوض عن
ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين
فقط فلم ثبتت مع ال مع ان المعوض عنه لا يثبت مع ال
قلت قال الرضي انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم
عليه اجتماع حرف التعريف وحرف تكون في بعض المواضع
علامة التنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون
للتنكير اصلا فلذلك ثبتت معها اهـ ومن دخول التنوين
اي الظاهر او المقدر كما في الممنوع من الصرف وحذفت
مع الاضافة الخ حاصله انه تارة رجح جانب
التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما
حذف التنوين وتارة جانب التعويض بها عن
الحركة فثبتت مع ال كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس
للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون
والفصل بينهما ممتنع بغير الامور الاتية
في قول الناظم فصل مضاف الخ نظرا الى

الى التعويض بها عن الحركة ايضا لاوجه لقوله ايضا لان المنظور
اليه في عدم الحذف مع ال هو كونها عوضا عن الحركة فقط الا ان
يكون المراد كما نظر الى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع
الاضافة وقيل لدفع الخ هذا هو الذي اختاره الناظم لدفع
توهم الاضافة اي وحملها لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا
يقال فيما بعده ودفع توهم الافراد اورد عليه انه لو اعتبر
دفع هذا التوهم لامتنعت اضافة جمع المنقوص جرا نحو
مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد ح واجيب بالفرق بانه في
الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون
ح ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصارا في الايراد
على الجر لانه لا التباس حال النصب لان بالمفرد يجي نصبا وبالجمع
يسكن فما نقله شيخنا عن سم واقره هو والبعض من
زيادة النصب سهو في نحو طبي همدان مبني على انه مثنى
حقيقة والراجح خلافه او يراد بالمثنى في اول التثنية هو
وما الحق به طلبا للفرق اي بين نوني المثنى والجمع وكلا
هذا يقتضي طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما
قدمه من جعل الفرق علة للفتح الا ان يحمل ما مر على تعليل الفتح
من جهة عمومه وهو كونه حركة لا من جهة خصوصه وحاصل
ما يستفيد من كلامه هنا ان اصل تحريك النون فيهما للتخلص
من التقاء الساكنين وان الكسر في المثنى لكونه الاصل
في التخلص وان مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق
وان خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم وقد مر ذلك
ابو مروان علة الفتح طلب الخفة لتخلفه في نحو المصطفين

غير الكسرة صح

فيه كما قال سم ان هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الالف
في الجمع وقلبها يا في التثنية كما مر على انه لو كان الفرق بحركة
النون للتخلف المذكور لورد عليه ان النون الحاصل بحركتها
الفرق تسقط في حال الاضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم
يكتف بحركة ما قبل اليا فرارا من مبالغة في الفرق لكان اتم من
الاسما بيان لما مشوب بتبعيض قوله ما نابت فيه حركة
عن حركة لم يقل من الاسما لعدم الاحتياج الى التقييد به
هنا لان ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون الا من الاسما بخلاف
ما ناب فيه حرف عن حركة والاول اكثر لانه افراد ثلاثة
انواع هي المثنى والمجموع على حده والجمع بالالف والتا واما الثاني
فافراد نوع واحد هو ما لا ينصرف وما اي جمع وقوله قد جمعا
اي تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قيل يلزم تحصيل
الحاصل ان اوقعت ما على جمع واعراب المفرد في حالتي
النصب والجر بالكسر مع ان المعرب به الجمع ان اوقعت ما على
مفرد واعلم ان الجمع بالالف والتا يطرد في خمسة انواع ما فيه
تا التانيث مطلقا وما فيه الف التانيث مطلقا ومصغر مذكر
ما لا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب
ووصف مذكر غير العاقل كايام معدودات ونظمها الآن طي فقال
وقسه في ذي التا ونحو ذكرى ودرهم مصغرا وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل
فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وارضات
وسجلات وحمامات وسيئات وشمالات وامهات
ويستثنى من الاول خمسة الفاظ لا تجمع بالالف والتا وهي

امراة

امراة وامة وشاه وشفه وقلة زاد الروداني وامه بالضم
والتشديد وملة وقيل تجمع شفه على شفهات او شفوات
وامة على اموات او اميات ومن الثاني على فعلا افعل وفعلى فعلان
غير منقولين الى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون
لم يجمع مؤنثهما بالالف والتا واختلف في فعلا الذي لا افعل له
كعجزا ورتقا فقال ابن مالك يجمع بالف وتا لان الجمع المنع في حمرا
تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره ويستثنى
من الرابع باب حذام في لغة من بناه قاله الروداني وغيره
بنا بالتنوين لانه مقصور للضرورة والمقصور اذا لم
يدخل عليه ال ولم يضف ولم يوقف عليه ينون ويجوز ترك تنوينه
للوصل بنية الوقف بسبب ملابسة اشار بقوله
سبب الى ان البا سببية وبقوله ملابسة الى انه في عبارة
المصنف تقدير مضاف لان السبب ليس وجود الالف والتا ولو من
غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى
عما اطال به البهوتي هنا من التعسف ونجعل البا سببية يستغنى
عن تقييد الالف والتا بالزيادة لانهما انما يكونان سببا في الجمعية
اذا كانتا مزيدتين في الجر انما ذكره مع انه جار على الاصل
والكلام في النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للاشارة الى ان النصب
حمل على الجر معا منصوب على الحال وهي بمعنى جميعا عند
الناظم فلا يقتضي اتحاد الوقت فلا اشكال على مذهبه
اما عند ثعلب وابن خالويه فيقتضي اتحاد الوقت بخلاف
جميعا وعلى هذا يكون معا هنا مجازا في مطلق الاجتماع بتنزيله
استحالة اجتماع النصب والجر في وقت واحد منزلة التجري

على ما مر

٢
واما معه [illegible] لا [illegible]
يحذف [illegible]
يحذف [illegible] الا [illegible]
[illegible] والتجريد
لعله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
صح

على سنن اصله ولانه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على
الاصل فان قلت قد تحملت مزية كونه جمع المونث معربا بالحركات فهلا
تحملت تلك المزية ايضا قلت تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو
دفع الثقل الناشي من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل
المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الاسلام وقوله من
اجتماع الحرف والحركة اي في جمع المذكر السالم لو اعرب بحركة على
الواو والياء مطلقا اي حذفت لامه اولا وهشام
فيما حذفت لامه لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن
الجموع في رد الاشيا الى اصولها وحاجته ف لامه
سمعت لغاتهم اي بفتح التاء وهو جمع لغة اصلها لغو او لغي
حذفت اللام وعوض عنها هاء التانيث فان رد اليه
نصب بالكسرة لانتفاء العلتين المذكورتين انما لم يعبر
بجمع المونث السالم الخ اجيب عمن عبر به بانه صار علما في
اصطلاحهم على ما جمع بالف وتاء مزيدتين وسرادقات
جمع سرادق وهو ما يمد فوق صحن البيت كما في القاموس
نحو بنات واخوات لم يرد اللام في بنات وردت في اخوات
حملا لكل على جمع مذكره وهو ابنا واخوة لعدم الرد في ابنا
والرد في اخوة قاله البعض وفيه نظر لانهم ردوا اللام في ابنا
ايضا لكنهم قلبوها همزة كما هو شان الواو بعد الالف الزائدة
لا دخل كما في كساوتنا في اعرابه الصحابة اولات فقوله انث يعبر هذا الاعراب
بيان لوجه الشبه ولا يخفى ان المقصود لفظا اولات فيكون معرفة
بالعلمية فان اعتبرت مونثة لفظا ولها بالكلمة او اللفظة منعت الصرف
لاجتماع العلمية والتانيث المعنوي وان اعتبرت مذكرة لفظا ولها باللفظ او الاسم صرفت

الا ان يقال لما غيرت عن اصلها
كان كانها لم ترد فقط
لها في الجمعية بل الدلالة على
الجمعية فيها بالصيغة فقط
كذا اولات اي مثل ما جمع بالف

وانما

وانما لم يكن مونثة لفظا لان ما فيها تا التانيث والمانع للصرف
هو ها التانيث كما سننقله عن شيخنا وبهذا يعرف ما في كلام
البعض واصل اولات الي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت
الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين
فوزنه فعات قاله في التصريح قال الروداني فيه انه يلزم من
زيادتهما ان يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا وهو خلاف المفروض
فالصواب ان وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من
زيادتهما ان تكون جمعا يدفعه انا لم نجد زيادتهما في غير المفرد
معنى الا وهو جمع بخلاف المفرد نحو ارطاة وسعلاة ونهاة
فلو كانتا زائدتين لكان جمعا اهـ لا واحد له من لفظه بل
من معناه وهو ذات فهو في المونث نظير اولي في المذكر الا ان
اولي مختص بالعاقلين بخلاف اولات وان كنت اصله
كون بفتح الواو ثم نقل الى فعل بالضم توصلا لما ياتي ثم نقلت
ضمة الواو الى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان
فحذفت الواو لالتقاء الساكنين والذي اسما اي علما
لمذكر او مونث كما في شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منعه
التنوين لفقد التانيث كما في التصريح وغيره قال شيخنا
وانما لم يعتبر من التانيث اللفظي لان ما فيه تاء التانيث والمانع
للصرف هو ها التانيث كما سياتي كاذرعات بكسر الراء وقد تفتح
قاموس ايضا اي كما قيل في اولات كذا قيل ويبعده عدم وقوعه
عقب قوله فيه مع ان حمله على هذا المعنى يودي الى عدم فايدة
له والمفيد الذي يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حملة
على ان المعنى كما قيل فيه غير هذا الاعراب من الوجهين

التنوين كما في الغنية للاجهوري
اذا سمي به مونث فان سمي
به مذكر لم يمنع التنوين
صح

اللذين سيذكرهما الش   فمراد القبول القياسي لانه انما يتكلم
في الاصول القياسية اهـ يس   على اللغة الفصحى المراعى
فيها الحالة الاصلية فقط قال والمراد بما ينبغي تنوينه
ما ان حقه منع الصرف للتانيث والعلمية اي اذا كان علما
على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اهـ اي وتنوين
المقابلة يجامع علتي منع الصرف   من يمنعه التنوين اي
مراعاة للحالة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية
والتانيث المعنوي وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة
كما مر لانه مشبه لتنوين الصرف في الصورة كما قاله شيخنا
وغيره وبه يوجه ترك التنوين في الوجه الثالث وقوله ويجر
وتنصبه بالكسرة اي مراعاة للحالة الاصلية ففي هذه اللغة
مراعاة الحالتين ومن كون المراعي في جره ونصبه بالكسرة
الحالة الاصلية يعلم ان الكسرة في حال النصب نايبة عن الفتحة
لا في حال الجر وان ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح   ومنهم
من يجعله كارطاة والمراعي في هذه اللغة الحالة الراهنة فقط
واذا وقف عليه قلب التاء هاء يعني فلا يرد ان المنع انما هو مع هاء التانيث
لا مع تائه   تنورتها اي تنظرتها بقلبي لا بعيني الى نارها
لشدة شوقي اليها وجملة واهلها بيثرب حالية ويثرب
اسم لمدينة النبي صلعم سميت باسم من نزل بها من
العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها يثرب لانه من التثريب
وهو الحرج واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عمن قاله من
المنافقين وادنى دارها اي اقربها نظر عالي والمعنى ان نظر
الاقرب من دارها اليّ نظر عظيم فكيف بنظري نفس دارها

على ان التانيث المعنوي موجود ايضا اهـ

وكذا جملة ادنى دارها الخ

مبتدا ونظر عال خبره والكلام على حذف مضاف امامي المبتدا اي نظر ادنى دارها اهـ

قوله جايز

جايز عند الكوفيين هو الحق لوجود العلتين فيه وورود
السماع به فلا وجه لمنعه   قد تقدم اعرابه اي في الشرح اي
وتقدم حكم اعراب ما جمع بالف وتاء في المتن واورد عليه انه
تقدم في المتن حكم اعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث
قال عليون ومقتضى كلام الش انه لم يتقدم والجواب ان مراده
انه لم يتقدم بسائر اوجهه بل بوجه واحد وهو اعرابه
كاعرابه قبل التسمية به   كغسلين هو ما يسيل من
جلود اهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع
بغسلين في كونه ذا زيادتين الياء والنون   منونة اي ان
لم يكن اعجميا فان كان امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف
نحو قنسرين اهـ تصريح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده
والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على ان ينضم الى
العلمية مانع اخر كالعجمة والتانيث المعنوي افاده البعض
وقد كتب الروداني على قول المصرح فان كان اعجميا الخ ما نصه
هذا الكلام ظاهري فان ضمير كان عايد الى ما سمي به من الجمع
وما الحق به وقنسرون وسائر الاعجميات ليست واحدا منها
بل هي اسماء مرتجلات لمسمياتها ابتداء فلا بد من زيادة نوع في انواع
الملحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدماميني في شرح التسهيل
وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع للمشابهة اللفظية كما
منعوا اسعد او بل من الصرف لتلك المشابهة والاولى جعل
غسلين من هذا النوع اهـ ببعض تغيير وهو حسن جدا
طالما كان يلوح ببالي   وشبه العجمة لان وجود الواو والنون
في الاسماء المفردة من خواص الاسماء الاعجمية وقد نص بعضهم

٧ نكرة كان كياسمين او علما لكصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع مح

على انه نحو حمدون وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه
العجمة كما في الشيخ يحيى ان يلزمه الواو وفتح النون والاعراب
بحركات مقدرة على الواو لا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قاله
على المثنى عند من يلزمه الالف ويكسر نونه ويقدر الاعراب
على الالف لا النون وبوجه انه لا معنى لتقدير الحركات على النون
مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من انه يلزم تقدير
الاعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بان النون لما كانت
في الاصل اعني في حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين
وهو انما يلحق الاخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون
الواو اخر الكلمة وحرنجم كونه فعل امر ناصبا ما لا ينصرف
على المفعولية فتكون مثلث الاخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا
له بالنيابة عن الفاعل فتكون مفتوح الاخر بعيد الاول لاحقه
والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة والمقدرة
كموسى واورد اللقاني على قوله وجر بالفتحة الخ انه منقوض
بما سمي به مونث من الجمع بالف وتاء والملحق به بناء على انه معرب
باعراب اصله ويمكن دفعه بانه علم استثناؤه من قوله سابقا
والذي اسما قد جعل الخ على ان تنوينه تنوين مقابلة وهو
يجامع منع الصرف فافهم وهو مبني على ان العلة اصطلاحا
ما يترتب عليه الحكم والحكمة هنا وهو منع الصرف انما
يترتب على الشيئين من التسع او واحدة منها تقوم مقام اثنين فالعلة
في الحقيقة على الاول مجموع الاثنين فتسميتهم كلا منهما علة من تسمية الجزء
باسم الكل او اراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة لانه شابه الفعل
اي في اجتماع علتين فرعيتين احداهما لفظية والاخرى

معنوية

معنوية كما سياتي بسط ذلك وهذا تعليل للقول الاصح وجرى محط
التعليل قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين فامتنع
الجر بالكسرة لمنع التنوين فاذا نون للضرورة عاد الجر بالكسرة
لانه انما امتنع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بان
تنوين الضرورة تنوين صرف اما على القول بانه تنوين
اخر اتي به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة
بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجر بالكسرة نظرا الى
انه بصورة تنوين الصرف ولتعاقبهما اي تناوبهما
على معنى واحد هو مطلق التمييز اعم من ان يكون نصا او احتمالا
وذلك انك اذا قلت عندي راقود خلا كان القصد المظروف
نصا لان التمييز المنصوب على معنى من نصا واذا قلت عندي
راقود خل احتمل ان يكون تمييزا على معنى من فيكون القصد
المظروف وان يكون اضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون
القصد الظرف ووجه تعاقبهما ان راقود اي نونه لم يحل
خل بل ينصب تمييزا والا جر باضافة راقود اليه اضافة
المميز الى التمييز والراقود دن طويل يطلى داخله بالقار
وهو معرب كما في زكريا نحو فحيوا باحسن منها
تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كاحسنه وكمساجد
وصحرا تمثيل الذي العلتين وذي العلة ما لم يضف الخ اي
مدة عدم الاضافة والردف لا الا لان النفي مع العطف بلا وتقييد
نفي كل نحو ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة
قاله سم فهو من عموم السلب ودف ليس حشوا لان
البعدية لا تقتضي الانفصال اهـ بيب فان اضيف اي الى

ظاهر ونحو مررت بافضلكم او مقدر نحو ابدا ابدا من اول في رواية
الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه تنوين ضعف
شبه الفعل اي لمضاهته خاصة الاسم المؤثرة في معناه
وهي ال او الاضافة لاختصاصهما بالاسم وتاثيرهما في معناه
التعريف اي في الجملة فلا ترد ال الزائدة والاضافة اللفظية
وبقولنا المؤثرة في معناه ~~التعريف اي في الجملة فلا ترد~~ يندفع
الاعتراض بان مقتضى التعليل جر ما لا ينصرف بالكسر
اذا صحب حرف الجر لانه من خصائص الاسم وما انت
في بعض النسخ ما انت فيكون في البيت الخرم بخا معجمة
فرا وهو حذف اول البيت والناظم يطلق كثيرا على اسناف
العين والمراد به هنا القلب به لبس الشرط بناء النصبة
مفعول لاجله لمحذوف اي ومثلنا بالاعمى والاصم واليقظان
لانا بنينا على الجار ومفعول مطلق لمحذوف اي والتمثيل به
بني بناء او الرفع خبر لمحذوف اي والتمثيل به بناء اي مبني
ان شئت الخ يحتمل ان تكون ان مصدرية بفتح همزتها وقبلها
لام التعليل وان شرطية اي بجوابها مرفوعا لانه فعل الشرط
ماض والاستفهام المقدر وشئت بكسر الشين المعجمة
اي نظرت وبريقا تصغير برق وتالق لمع والامحق الخفوت
وحملنا عنادا ولقاد هالحذ المضاف اليه ظاهر كلامه
انما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لان الضمير في يضيف وما
بعده يرجع الى ما لا ينصرف ومفهومه انه اذا اضيف ما لا
ينصرف او تبع ال جر بالكسرة ولا شك انه المحكوم عليه
في هذا المفهوم ما لا ينصرف وهو اختيار جماعة

او نعت له لانه نكرة في المعنى كا
ولكن اي اجاء رجل السفار الذا هاء
العشي ونعم عمره ورو الكالية
نظر لعدم شرط مجي الحال من
المضاف اليه صح

هو

٤٧

هو مبني على ان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع ال
والاضافة وانما جر بالكسرة لامن دخول التنوين فيه قاله
في الهمع وذهب جماعة الخ يحتمل ان القائل بهذا المذهب
يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود ال والاضافة
ويحتمل ان يقول هو الجر بالكسرة فيقول انثنا والبعض انه
مبني على ان الصرف هو الجر بالكسرة ان كان مستفاده
ان الواقع ان هولاء يقولون ان الصرف هو الجر بالكسرة
فمسلم وان كان استنباطا فلا مطلقا اي ان التي منه
علة اولا وهو الاقوى المحقق تفصيل الناظم
اذا زالت منه علة اي بان كانت احدى علتيه العلمية
لان العلم لا يضاف ولا يدخل عليه ال حتى ينكر فيصرف
اي ولم يظهر التنوين لوجود ال او الاضافة واجعل
لنحو يفعلان الخ انما اعربت هذه الامثلة بالنون لمشابهتها
حروف العلة لانها تدغم في الواو نحو من واو وفي الياء نحو من
يقتفي وتبدل الفا في الوقف على المنصوب المنون في اللغة
المشهورة ومن الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة
التالية فتحا وفي الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب
بعد الفاعل لانه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف
هذه النون في حالة الرفع وجوبا فيقدر كما في نحو هل تقدر بانه
هل تضربن يا زيدون هل تضربن يا هند وجوازا بكثرة في
الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تامروني بناء على الصحيح من ان
المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية واذا لم يحذف جاز الفك

وظاهر صنيع الشراح انهم لا
يقولون بالمنع وان زالت منه
علة ولا وجه له الا الاشتغال
صح

بصحتها ٢ بالحرف
لمشابهتها فعل الاثنين
مثنى الاسم وفعل الجماعة
مجموعه فاجريا مجراهما في
الاعراب بالحرف وحمل على
الفعلين فعل المخاطبة
لمشابهتها لهما ولانها لو
اعربت بالحركات لكانت
اما مقدرة على الضماير
او على ما قبلها لا سبيل الى

والادغام وبالاوجه الثلاثة قرئ تامروني وبقلة في غيره لكن نحو ابيت
اسري وتبيته تدلكي وجهلي بالعنبر والمسك الذكي
وفي الحديث والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى
تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الاصل لا تدخلون ولا تؤمنون
وقرئ قالوا ساحران تظاهرا اي تتظاهران فادغم التاني الظا
وحذف النون كذا في التصريح وغيره لكن قال الدماميني
وشارح الجامع انه شاذ وقال في الهمع لا يقاس عليه في الاختيار
الف اثنين اي شخصين سوا كانا مخاطبين او مخا
اوغائبين اوغائبتين اسما بان كانت ضميرا فلا علامة نحو — طبتين
الزيدان يفعلان وقولا او حرفا ابدا لاعلى التثنية نحو يفعلان
الزيدان على لغة اكلوني البراغيث الاصل علامة رفع دفع
بتقدير المضاف عدم تناسب كلامي المص لانه جعلا ولا النون
اعرابا وثانيا الحذف علامة اعرابه والمناسب جعلهما معا
اعرابا او علامة اعرابه وارجع ماهنا الى ما ياتي من قوله وحذفها
الخ لم يعكس مع ان في العكس التاويل وقت الحاجة لا قبلها
لبعد التاويل في الثاني بحمل الجزم والنصب على المعنى المقتدر
الذي هو فعل الفاعل لانهما لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى
دون التاويل في الاول ولا يتاتى التاويل في الاول مذهب المص من
كون الاعراب لفظيا كما قيل لما فهم التزاما من انه لا منافاة بين
جعل الشيء اعرابا وجعله علامة اعراب لان جعله اعرابا من
حيث عموم كونه اثرا جلبه عامل وجعله علامة من حيث
خصوصه فاندفع ما اطال به البعض — اقتصر به بالمخاطبة

نذكر

تركه التعميم هنا لانها لا تكون الا اسما فالامثلة خمسة تفريع على
ما يفيده تعميم الضمير في الفعل حيث قال من كل فعل الخ ويشعر
به بدء المص الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الامرين لا على تعميم
في الف الاثنين وواو الجماعة بقولي اسما وحرفا لان المعروف انه عدها
خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا اعتبار
اسمية الالف والواو وحرفيتهما ويدل على ما ذكرناه قوله وهي
يفعلان وتفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين اي جارية على كل من
اللغتين وان كان الاختلاف بين اللغتين في غير تفعلون
بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من تجرد الفعل
المسند الى اثنين او جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به
وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار ان تفعلان بالفوقية
يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والالف في الاولين
اسم فقط وفي الثالث تكون اسما وحرفا ويفعلان بالتحتية
للغائبين فقط اسما او حرفا فهذه ستة ويفعلون بالتحتية
للغائبين اسما او حرفا وتفعلون بالفوقية للمخاطبين
اسما فقط والعاشرة تفعلين وان نظر الى تغليب المذكر على المونث
والحاضر على الغائب والعكس والى كون المونث حقيقي
التانيث او مجازيه زاد العدد وسمى يفعلان وتفعلان
ويفعلون وتفعلين امثلة لانه ليس المقصود هي
بخصوصها بل هي وما ماثلها في اتصال الالف او الواو او الياء افادة
اذا قلت هما يفعلان تعني امراتين فهل يفتتح الفعل
بتاء فوقية حملا للمضمر على المظهر او رعيا للمعنى او بياء
تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكر —

قوله واو الجمع المراد الجمع بالمعنى
اللغوي ويعم واو عائدة على نحو
زيد وعمرو وبكر يفعلون وفي
نسخ واوا عائدة وهي ظاهرة
قوله — صح

الاوله يكونه قول ابن ابي العافيه تلميذ الاعلم وهو الراجح الذي
ورد به السماع والثاني قول ابن البادش قاله الدماميني
بثبات النون اي بثبوتها اي بالنون الثابتة لكن عبر بتلك النكتة
المقابلة بقوله وحذفها الخ ابتهى وهذه النون تكسر مع الالف
وتفتح مع الواو واليا تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح
مع الالف ايضا في لغة انشد ابن اعرابي بفتحها وذكر ابن فلاح
في المغني انها تضم ايضا في لغة الاباتبكيا طلم تزرقانه بضمها
قاله الروداني وحذفها للجزم الخ وقد تحذف حيث لا ناصب
ولا جازم كما مر مطلقة بفتح اللام على القياس وكسرها
على الكثير لانه الاصل اي الحذف للجزم اصل للحذف للنصب
وانما كان اصلا لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الاصل
الاصيل في الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون
عدم الحركة والحذف عدم الحرف تامل والحذف للنصب محمول
عليه كما حمل النصب على الجر في المثنى والجمع على صحة لان الجزم
نظير الجر في الاختصاص وهذا اي اعراب تلك الامثلة
بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور
الخ ولو قدمه الشرح على التنبيه لكان اليق
بحركات مقدرة
~~فرقا بين صورتي المجزوم والمرفوع على لام الفعل منع من~~
~~ظهورها حركة المناسبة اي وثبوت النون او حذفها دليل~~
~~على ذلك المقدر اه دماميني فالحذف عنده الجازم فرقا بين صورتي~~
~~المجزوم والمرفوع اي وثبوت النون او حذفها دليل على~~
~~ذلك المقدر~~ لا به والجازم انما حذف الحركة المقدرة والمراد
الحركات وجودا او عدما لم يدخل السكون بخلاف

وكالجازم الناصب صح

الرحال

الرحال بعفون اي في الامور الاربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون
الفعل في هذا معربا اكتفا بدلالة قوله علامة الرفع
على الاعراب يعفوو اي بواوين الاولى لام الفعل والثانية
ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الاولى فحذفت ثم الاولى
لالتقا الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف
الثانية فكلمة عمدة وبدا بالاسم لكت في ابتدائه بالاسم
فصل بين النظاير وهي ابواب النيابة وبهذا عبر الموضح
الفعل المعتل معتلا مفعول ثان وما مفعول اول والمعتل
عند النحاة ما اخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف
علة اولا او وسطا او اخرا الذي حرف اعرابه الف الخ دخل فيه
المثنى على لغة من يلزمه الالف لكنه لم يكتف بكون الالف
عند الاطلاق تنصرف الى اللينة لان توهم الشمول قائم
والمطلوب في التعاريف الايضاح لازمة اي في الاحوال
الثلاثة لفظا او تقديرا كما في المقصور المنون واعترض بانه لا
يشمل الالف المنقلبة عن الهمزة كالمقري اسم مفعول من اقراه
الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة واجيب بان
ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ
لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجري في قوله
بالازمة كالمصطفى وموسى والعصى اشار بتعداد الامثلة
الى انه لا فرق بين العربي والعجمي ولا بين العاقل وغيره
كالداعي والمرتقى اشار بزيادة الداعي الى انه لا فرق بين
الثلاثي والمزيد او الى انه لا فرق بين ما باؤه اصلية كالمرتقى
او منقلبة عن واو كالداعي مقدرا منصوب على المفعولية

قدم

كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتى والرمي

ولم يذكر المص في معتل الا سما ما اخره واو كما ذكره في معتل

او التمييز المحول عن الفاعل او الظرفية المي از المحول بعلى اي يفيد
اخره بالقلب اي دايا فلا يرد ان الثاني قد يعل اخره بالقلب كما في
الداعي فان ياءه منقلبة عن واو كما مر والثاني يعل اخره
بالحذف اي حذف يائه للتنوين وفيه ان الاول يعل اخره بالحذف
الالف للتنوين ايضا فخرج بالمعرب لم يخرج من معتل
الاسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى وبرمي وفي
نظر الى ان شان الجنس انه لا يخرج به وبعضهم اخرجها
به نظرا الى انه الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم
وجهي كما هنا فقد يخرج بكل ما دخل في الاخر وفيه ان
الحرف لم يدخل في المعرب كما لم يدخل في الاسم وعلامتك
لا يقرا بصيغة الجمع للاستغنا به عما بعده بل بصيغة الافراد — ولان الغلام لمن علم والاصغر صح
واعترض شيخنا والبعض عليه بان المثنى خارج باشتراط الكسرة
يرد بان اشتراط الكسرة متاخر عن اشتراط اللزوم وانما
الاخراج بالسابق نحو ظبي وكرسي مما اخره ياء قبلها
ساكن صحيح او معتل جميعه اما تاكيد للضمير في قدر
العايد الى الاعراب او نايب فاعل قدرا او تاكيد للاعراب
ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للموكد
فهو على حد ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن وسيستثنى — لكن الفاصل في الاية معمول للعامل الموكد صح
من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فانه انما
يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بانه لا ثقل مع
التقدير كما قاله سم على الالف موجودة
كالفتى ومقدر كفتى قف

قول
والعفي اي في اللغة لانه محبوس عن المداي الفرعي وهو
الزايد عن المد الطبيعي ووجه التسمية لا يوجها فلا يعترض
على هذا التعليل لوجوده في نحو كتابي ولا على الثاني لوجوده
في نحو غلامي — غلامي على انه قد يقال المراد الحبس الذاتي عن ظهور
الحركات والحبس عنه في نحو غلامي ليس ذاتيا لحذف
لامه لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثاني
نحو يدعو ويرمي لما مر ونصبه ظهر على اليا ما لم تكن اليا
اخر الجزء الاول من مركب مزجي اعرب اعراب المنفصل يكون — نحو معدي كربه وقالي قلام
فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في همع الهوامع بلا خلاف
استفيد بالحكم بها حالة البنا وحالة منع الصرف لكن في حواشي
شيخنا عن سم ان الدماميني نقل عنه السبط وشرح الصفار
جواز فتح اليا واسكانها لخفته لكونه فتحا غير لازم للبنا
بخلاف الفتح في نحو تبيع ورمي فانه للزومه اليا لو ابقل
استثقل تقلبه اليا الفا اندفع استشكال الفرق فتامل
ورفعه ينوي عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن
ولا يظهر فائدته بعد قوله ينوي دفع توهم ان المراد ينوي
جوازا بكسر منوي اي اذا كان منصرفا والا قدرت الفتحة
حال الجر غير ماض اي وفاعر فانه بل مقطوع ولو اي
وائته نحو وائت اسم اي منصوبة بفتحة مقدرة على اليا المحذوفة — ومتى
لالتقا الساكنين منع من ظهورها السكون العارض مجرى المنقوص
مجرى المرفوع والمجرور وهو من احسن ضرورات
الشعر الاصح جوازه في السعة ايضا بدليل قراءة جعفر الصادق
من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون اليا واي فعلا اي

مضارع ولم يعتد به لان الكلام في المعرب   وكان بعده
مقدرة جواب عما يقال اداة الشرط لا تدخل علي الجملة الاسمية
لكن اعترض بان الفعل لا يحذف بعد اداة الشرط غير ان
ولو الا ان كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام
في شرح بانت سعاد اللهم الا ان يكون ذلك في غير الضرورة
الشانية اي اما ناقصة شانية اي اسمها ضمير الشان
وقوله او ناقصة اي غير شانية ففي عبارته شبه احتباك
فاندفع الاعتراض بان الشانية من الناقصة علي الاصح فلا
تحسن مقابلتها لها وفي بعض النسخ او غير شانية والامر
عليها ظاهر   جملة من مبتدا وخبرها فهي في محل
نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها في مفسرة العامل
لا ضمير الشان   والف خبرها وعلي هذا فقوله او واو
ياء خبر مبتدا محذوف اي او هو واو او ياء فلا اشكال في
رفعه   اي الله يعين انعلوه وسيادته من نفسه لا
تصافه بالاوصاف الحميدة لا انها وراثة من ابائه
ما اقدر الله اي يدني علي شحط من داره الحزن ممن داره صول
ما التعجبية والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين
البعد والحزن بفتح المهملة فسكون الزاي موضع
ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من
ضياع جرجان كذا في الشواهد للعيني والذي في القا
موس انه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط
في كثير من النسخ   ثلاثتهن من اضافة الصفة

قوله وضمير المبتدا جملة ... هذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعلق لا من حيث الخبرية قاله في المغني قوله ... اي من الضمير المستكن في عرف وهذا على شرح ... من عدم ... عرف بمعنى علم فانحصل بمعنى علم فهو مفعوله الثاني وهذا اولى لان القصد علم كونه معللا لا معرفة ذات مقيدة به قوله

الى الموصوف وانما جاز حذف الاخر في الجزم وليس علامة الرفع
قال الرضي لان شان الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الاخر
والرفع فيه محذوف لاستثقال او التعذر فقبل دخول
الجازم فلما دخل لم يجد في الاخر الاحرف علة مشابها للحركة
فحذفه ومذهب سيبويه ان الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف
العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمر فوع
وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب ايضا وانما لم يلحق النصب
بالجزم في الفعل المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة لانه انما
الحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فانه عرب نصبا
بالحركة علي الاصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب
فلا ينافي ان ما اخره الف من المعتل متعذر الحركة فتامل
وقال بعضهم انما تثبت الالف نحو لن يخشى نصبا لا جزما لان
الجزم ذهاب الحركات واذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها
الذي هو الالف بخلاف النصب فان الحركة فيه موجودة
الا انها تغيرت من ضمة الى فتحة فلو حذفت الالف بقيت
الحركة التي هي الفتحة بلا حرف واعلم انه لا يحذف حرف العلة
الا اذا كان متاصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا ويقري كذا
ويوضو فان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي
لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لان العامل اخذ مقتضاه
وان كان قبله فهو شاذ والاكثر عدم الحذف بناء علي عدم
الاعتداد بالعارض   او يكون معمولا للحال لو قال ولو كان
لكان اخصر وانسب بالعطف علي قوله اما الا حذف   انه كان
نقص الخ والحكم علي هذا بمعنى المحكوم به واعلم

انه لا يختص تقدير الاعراب في الاسم المعتل والفعل المعتل اذ منه
في الاسم ما سكن اخره للادغام نحو وقتل داود جالوت بادغام الدال
في الجيم او للوقف او للتخفيف والحكي نحو من زيدا لمن قال ضربت
زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الاسنادي على مختار السيد
وسياتي في العلم والمشتغل اخره بحركة الاتباع او النقل
والمضاف لياء المتكلم لفظا او تقديرا او كالياء بدلها نحو يا غلاما
ويا ابتا ويا امتا ومنه في الفعل ما سكن للادغام نحو زيد
يضرب بكرا او للوقف او للتخفيف نحو يامركم بسكون
الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز في النثر على الصحيح وما
حرك لالتقاء الساكنين كلم يكن الذين كفروا وما ادغم في اخر
كلم يشد وما حرك من القوافي نحو انك مهما تأمري
القلب يفعل وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما في الاسماء
الستة او المثنى او الجمع اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكن
قد ثبت حرف العلة اي وجد وليس المراد خصوص
حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذي هو لام الكلمة
بل الاعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قوله الخ بعده فقيل
ضرورة وقيل بل حذف الخ اي فقيل حرف العلة الموجود هو
الاصلي وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو
الاصلي بل الاصلي حذف ثم اشبعت الفتحة اهـ فلا حاجة
الى ما تكلفه البعض هنا وفي الهمع ان ثبوت حرف
العلة مع الجازم لغة فيكون اهل هذه اللغة قد اتفقوا عند
دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة في قول ونقتحكم الخ
واما قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر بإثبات الياء

وتسكين

وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف
او الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء اشباع او لاجراء المعتل
مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة تشبيه عبشمية
ابي عجوز منسوبة الى عبد شمس وبما نيا اصله يمنيا حذفت
احدى ياءي النسب وعوض عنها الالف والانبا تنمي بفتح الفوقية
اي الاخبار تزداد وتنتشر قال العيني والجملة معترضة بين
الفعل والفاعل وهو ما لاقت والباء زائدة ويحتمل انه تنازع باتي
وتنمي في ما لاقت واعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول وح فلا
اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال في المغني
والمعنى على الاول يعني زيادة الباء واعتراض الجملة اوجه
اذ الانباء من شانها ان تنمي بهذا او بغيره هجوت
زبان اسم رجل والقصد الانكار عليه في الهجو ثم الاعتذار
حيث لم يثبت على حالة واحدة فقيل ضرورة وعليه
فجزم الفعل باسقاط الضمة المقدرة **النكرة**
والمعرفة هما في الاصل اسما مصدرين لنكر
وعرف ثم جعلا اسمين جنسين للاسم المنكر والاسم المعرف
لا علمين والحوان وقع في كلام شيخنا قبل تقسيم الاسم
الى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لان
المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق انه معرفة
معنى ايضا لانه الماهية المشخصة بقيد ظهور في فرد
ما فالشيوع انما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح في
كون الاسم معرفة معنى لتعيين الموضوع له وهو الماهية
غاية الامر ان انتشار الفرد جعله كالنكرة افاده الرودانى

يقال نمى
وينمي
ازداد وفي الى
ينمي ارتفع ونماه
بالتخفيف نميه
رفعه كذا في القاموس

فائدة الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة
المحضة صفتان نحو رأيت طائرا يصيح أو فوق غصن أو على
غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت الهلال يضيء
أو بين السحاب أو في الأفق وبعد النكرة التي كالمعرفة
أو المعرفة التي كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو
هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق أغصانه أو على أغصانه
لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبني الزهر يفوح
نشره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن المعرف الجنسي
كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات
صفات وبعد المعارف أحوال ليس على إطلاقه كذا في المغني
وأسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة
المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة فائدة ثانية
قال في المغني قالوا أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير
الأولى وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة
كانت نفس الأولى وحملوا على ذلك ما روي لن يغلب عسر
يسرين ثم تتحقق الأحكام الأربعة تتخلف ثم دفع التعقب
بحمل كلامهم على الإطلاق وعدم القرينة فأما مع القرينة فالتعويل
عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله إن مع
العسر يسرا وإن احتمل التأكيد لكن حمله تأسيسا خير
فيكون في الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر
عسر الدنيا الذي كانوا فيه وباليسرين ما تيسر لهم
من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام فيكون أحد
اليسرين من جعل تنوين يسرا التأكيد للتكبير وما

فيكون أحد اليسرين من جعل تنوين يسرا للتأكيد صح

تيسير

تيسر في أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة وقال التفتازاني في
تلويحه المذكور أولا إما نكرة أو معرفة وعلى كل إما أن يعاد نكرة أو معرفة
فالأقسام أربعة وحكمها أن الثاني إن كان نكرة فهو مغاير للأول
وإلا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا في الذكر
وإن كان معرفة فهو الأول حملا له على المعهود الذي هو الأصل في اللام
والإضافة اهـ وكلامه مخالف لكلام المغني في صورة إعادة المعرفة
نكرة وقد حكى البهاء ابن السبكي فيها قولين كما في الشمني
فكل منهما مبني على قول ثم قال التفتازاني واعلم أن المراد أن هذا
هو الأصل عند الإطلاق وخلو المقام من القرائن وإلا فقد تعاد
النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو وهو الذي في السماء إله وفي
الأرض إله وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب
أنزلناه إليك إلى قوله أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين وقد
تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وهو الذي أنزل عليكم الكتاب
بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة
مع عدم المغايرة نحو إنما الحكم إله واحد اهـ ومثال تخلف الحكم الرابع
على ما مشى عليه المغني يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا
نكرة فائدة الخ أورد عليه أنه غير جامع لخروج الأسماء
المتوغلة في الإبهام كأحد الملازم للنفي وهو ما همزته أصلية وبمعنى
إنسان لا ما يقع في الإثبات والنفي وهو ما همزته بدل من واو وشذوذا
وبمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ
وجهة المعنى وكغير ودبار وغير وشبه لأنها لا تقبل أل وخروج
أسماء الفاعلين والمفعولين لأن أل الداخلة عليها موصول
وخروج الحال والتمييز واسم لا التنزيه ومجرور رب

التنزيه

وافعل الا انها لا تقبل ال وغيرها نحو دخول ضمير الغايب العايد الى نكرة
كما في رجل فاكرمته لوقوعه موقع ما يقبل ال وهو رجل ودخول
يهودي ومجوسي فانهما يقبلان ال مع انهما معرفتان اذ منعا الصرف
للعلمية والتانيث والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلا من
المتوغلة واسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل
ال كالنعمان وكذا ان ثبت لها الضرب او وقع عليها الضرب
مثلا والحال وما بعدها قابلة لال في حالة الافراد ولا يضر
عدم قبولها ال في تلك التراكيب وعن الثاني بمنع وقوع الضمير
المذكور موقع ما يقبل ال لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس
واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل ال افاده سم
ومنع ان يهودي ومجوسي يقبلان ال حال كونهما معرفتين
بالعلمية على القبيلتين وانما يقبلان ال حال كونهما جمعين ليهودي
ومجوسي كروم ورومي وهما حينئذ نكرتان اوواقع الخ او
للتنويع اي لتنويع مفهوم النكرة الى نوعين فهي ما يقبل
موضوعه لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دل على شايع
في جنسه كما قاله ابن هشام كذي بمعنى صاحب
اورد عليه ان صاحب الذي يقع موقعه ذو صفة من باب
اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الاسماء
الجامدة وال الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة
لا معرفة واجيب بان المراد واقع موقع ما يقبل ال ولو في
الجملة وصاحب يقبل ال المعرفة باعتبار معناه الاسمي وان
لم يكن معناه عند وقوع ذي موقعه قاله سم او يقال
صاحب الذي هو معنى ذو واقع موقعه ان ثبت لها الصفة

قوله كرجل وفرس الخ لا يخفى على النبيه حكم بعد ذا الامثلة هـ

قد

قد ووافع موقع ما يقبل ال بواسطة وقال الرودانى تحرير هذا المحل الذي
ان ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لان يوصف به كما يوصف بالصفات
المشبهة وهو متحمل للضمير كالصفة وان صاحبا لا يشك في انه
يجوز ان يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب اي
مصاحب وعليه يقال مررت برجل صاحب اخوه عمرا وانكار ذلك مكابرة
للواضح ويجوز ان يستعمل صفة مشبهة بان يراد به الثبوت
والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون ال الداخلة عليه
معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون ال في الصاحب الواقع
موقعه ذو موصولة والجواب عامر المذكور ملخصا وهو حسن
فانهما عنده معرفتان لان جوابهما معرفة نحو زيد ولقاؤك
في جواب من عندك وما دعاك الى هذا وشرط الجواب مطابقة
السؤال ورد بجواز ان يقال في الجواب رجل من بني فلان وامر مهم
كذا في شرح الجامع ولا يؤثر خلوهما جواب عن ايراد على
قوله ومن وما يقعان الخ موصوفتين اي نعوتا كما من على
او بجملة كمررت بمن قام وسررت بما رايت اي بانسان قام وبشي
رايت وانما مثل بالوصف بالمفرد لعدم احتماله كونه من وما
موصولتين لان الصلة لا تكون مفردا وهو سكوتا
وانكفافا اي النايبين عن اسكت وانكفف اي اسكت
سكوتا ما وانكفف انكفافا ما وجعل المراد المصدرين النايبين
عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما وانكفاف ما كما
دال على الطلب والتنكير كصه ومه فاندفع اعتراض اللقاني
بانه ان اريد المصدر النايب عن فعله فان التنكير لا في
اسكت انما يدل على طلبه السكوت من حيث هو واي النايب

فانه الطلب علي ان تتوهم العقل من قبيل النكرات نيقنضي دلالة اسكت علي
طلب سكوت ما لكن قبل ما ذكره الشم مبني علي ان مدلول اسم الفعل
هو المصدر والذي عليه الجمهور ان مدلوله الفعل قاله الرودانب
والذي نفهمه انه يصح كلامه علي المذهبين فيكون صه
واقعا موقع سكوتا بواسطة ووقوعه موقع اسكت عند
الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم ونكرة مبتدا منع البعض
فيما يأتي كون نكرة مبتدا حتي يحتاج الي مسوغ وعلل ذلك
بان التعريف غير محمول علي المعرف لاحمل مواطاة ولاحمل اشتقاق
بل هو تصور ساذج اي لا حكم معه كما صرح به المنير انتهى
وفيه نظر لا يخفى اذ التصور الساذج مجرد التعريف لا مجموع
القضية المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلو قضية عن
الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول علي المعرف اصلا ينبغي حملها
علي معنى ان المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف
لا حمله عليه وان كان حمله عليه حمل مواطاة لازما فتامل قصد
الجنس اي في ضمن الافراد اذ الحقيقة المحضة لا تتصف بقبول
ال ولا الوقوع موقع ما يقبلها مبتدا موخرا او نكرة خبرا مقدما وهو
يقول الم وغير معرفة ولم يصف لو قال ولم اصلا
لكان اولى ولان الانسب اعتبار كون الاسبق في الوجود هو
الاسبق في الذكر الادلة اي مدلوله ويوجد كثير من النكرات
كاحد وعريب وديار وقول البعض وحابط وحصير وحفاة
يرده ان الثلاثة لها معرفة بال والمستقل
الخ من تمام علة الاصالة ومراده بالمستقل ما ينفرد في بعض الصور
ويلزمه الاكثرية ولو عبر بالاكثر لكان اولى قوله الاسم العلم واللقب والكنية العلم عطف

وقيل المسوغ الوقوع في معرض التقسيم وقيل غير ذلك قوله وقابل ال خبر ولا يعترض بتنكير الخبر وتانيث المبتدا لانه ما قابل صفة لمحذوف اي اسم قابل والاسم يقع علي المذكر والمؤنث ويحتمل ان يكون قابل

بيان

ببيان علي الاسم لدفع توهم ان المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وفوق
واللقب والكنية معطوفان علي الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل
بعطف الكنية واللقب فكان الاولى تقديم العلم علي الاسم ليكون اجمع
لذكر المتناظر كبير فايدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال
مذكور ثم موجود الخ ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب
اذ ما شابه هذه الاشياء كشيء فكل كوني ماشابه ان يذكر معلوم
اي ما شانه ان يعلم كموجود معدوم وكحيوان شجر وكانسان فرس
وكرجل امراة وكعالم جاهل ينبغي النظر في الشيئين اللذين بينهما
العموم والخصوص الوجهي والظاهر انهما في مرتبة واحدة
لسقوط عموم كل بخصوصه ثم نام ثم حيوان كذا في بعض
النسخ وفي بعضها اسقاط ثم نام والاولى اولى ثم عالم اورد عليه ان
عالما يطلق علي الله تعالى والملك والجني فهو اعم من رجل من هذا الوجه
واجيب بان المراد ثم عالم من بني ادم وفيه ما فيه واخص
مما فوقه هذا باعتبار غالب ما ذكره اذ الطرف الاعلى ليس فوقه
شيء فتامل وغير معرفة في الاخبار قالب كما تقتضيه
صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدا وانما افرد
الضمير مع ان المرجع اثنان لتاوله بالمذكور وقول البعض لكون
العطف باو سهو عن المنصوص عليه من ان او اذا الضمير فيما
هو بعدها او التي للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين
او الامور التي للتنويع لانها بمنزلة الواو اذ لا واسطة واشبهها
بعضهم فيه المجرد من ال والتنوين كمن وما ومتى واين وكيف
لحد النكرة اي تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال
ان ما ذكر رسم لا حد وقوله عن حد المعرفة اعترض بان قوله وغيره

علي ان ما قدمنا رده في بحث الكلام صح

معرفة في قوة قولك المعرفة ما لا يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبلها
فقد ذكر لها حدا واجيب بان المراد عن حدها مصير حاله فلا ينافي
انه يفهم من كلامه ضمنا   دون اسند راك ابي اعتراض عليه
الضمير الي من اوحده ومن جملة ما علل به المصان من الاسماء ما هو
معرفة معنى نكرة لفظا كما في قولك كان ذلك عاما اول وعكسه
كاسامة قال الدماميني وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق ام لان
الاول في الاصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا
ومعنى بحسب الاصل والثاني مدلوله عند غير الناظم معين وهو
الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرف غير واحد
المعرفة بما وضع لشيء بعينه ولا اسند راك   والمضاف
الي معرفة اي اضافة محضة كما سيشير اليه المثال   المنادي
المقصود اي المنكر المقصود نداوه بعينه وانما سكت
عنه هنا لذكره له في باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير
المنون واجمع ونحوه من الفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر
يوم بعينه وامس المراد به يوم بعينه لذكره الاول في بابه
والثاني في باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف اما
المنكر غير المقصود نداوه بعينه فهو باق على تنكيره
واما المعرف قبل النداء فالصحيح بقاوه على تعريفه وانما
زادة النداء وضوحا وقيل تعرف بالنداء بعد زوال تعريف
العلمية   واعتبار الخ بيان لوجه زيادته وانه ليس من
المعارف الستة   والمواجهة بفتح الجيم العطف تفسيري
اي الحضورية وذلك لان حرف النداء منابها

على انه منهم من يرد الاربعة الى الستة صح

فانه

فانه علي الفاظ كان عليه حذف علي لان فات يتعدى بنفسه ويمكن
انه ضمنه معنى عسر   فاعرفها فيه صوغ افعل التفضيل
من الرباعي المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم التعبير
باعلاها وارفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء شرف وعلا
قدره كما في القاموس واعلم انه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا
لفائقه كالموصول والعلم في سلام على من انزل عليه الكتاب
او فائقا عليه كالعلم والضمير في جواب طارق الباب للقائل من بالباب
نبه عليه الش في شرحه على التوضيح   على الاصح وقيل
اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المحلي والخلاف في غير
اسم الله تعالى فهو اعرف المعارف اجماعا قال الشنواني
ويليه ضميره   ثم العلم واعرفه علم المكان ثم علم الادمي
ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المص في بعض نسخ التسهيل
العلم بالخاص قال شارح الهمع ولا بد منه كما قاله ابو حيان
ليخرج بذلك نحو اسامة اهـ يعني فليس بعد العلم وقبل
اسم الاشارة وانظر ما رتبته فتامل
علم المكان ثم علم الادمي ثم علم غيره من الحيوانات   ثم اسم الاشارة واعرفه
ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد   ما للقريب
مختصا   ثم الموصول اعرفه ما كان
معينا ثم ما كان مشتركا ونظيره انا اعرف كل منهما ما كان معهودا
ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجي الموصول الثلاثة
كال والاضافة   ثم المحلي واعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق
ثم ما للجنس فان قلت مدار التعريف والتنكير على المعنى

١٧ الرا د

وقد شاع ان المعرف بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة
لفظا قلت التحقيق انه معرفة معنى ايضا كما مر عن الروداني
في اول الباب   وقيل هما في مرتبة واحدة اختاره الناظم
وعلله بان تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضي ان الذي في
مرتبته الموصول عنده هو المحلى بال العهدية كما اشار اليه
الدماميني   وقيل المحلى اعرف من الموصول قاله ابن
كيسان واستدل بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي
جاء به موسى اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف واجاب
المص بان الذي بدل او مقطوع او الكتاب علم بالغلبة على التوراة
عند المقصودين بالخطاب وهم بنو اسرائيل وكذا ب
يجيب ايضا بان الاية على تقدير وصفية الذي انما تمنع اعرفية
الموصول من المحلى لا تساويهما الذي ذهب اليه المص وح
فلا تدل الاية على اعرفية المحلى فافهم   في رتبة العلم اي لا
الضمير لانه يقع صفة للعلم نحو مررت بزيد صاحبك
على ان اسم الفاعل المعنى والصفة لا تكون اعرف بل مساوية
او دونه كذا قالوا والاظهر عندي ان المضاف دون المضاف
اليه مطلقا كما ذهب اليه المبرد لاكتسابه التعريف منه
وان قولهم في علة استثناء الضمير ان الصفة لا تكون اعرف
ممنوع لانه اذا كان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف
فاي مانع من كونها اعرف لا يقال المانع ان التابع لا يفضل   ممنوع
على المتبوع لانا نقول هذا منقوض بجواز ابدال المعرفة

من

من النكرة نحو يقوي ذلك المنع انه يقال جاء الرجل الذي قام ابوه
والظاهر ان الموصول فيه نعت ثم رايت الفارضي في باب
النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت اعرف من المنعوت
وذكر ان اشتراط كونه دونه او مساويه مذهب الاكثر ورايت
الشنا ايضا في باب النعت نقل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين
وان الناظم رجحه وبما ذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بان المضاف
دون المضاف اليه مطلقا بنحو وواعدناكم جانب الطور الايمن
لان النعت لا يكون اعرف فتامل منصفا   ثم الغايب السالم
عن الابهام فسر في التصريح السلامة من الابهام بان يتقدم
اسم واحد معرفة او نكرة فمثال غير السالم جاء زيد وعمرو
فاكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للاول
والثاني لعدم ما يبين رجوعه الى احدهما بخصوصه وان
كان عوده للثاني راجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن
الدماميني من القطر ويختم تقسيمها بان يرجع الى معرفة
او نكرة معينة بالصفة فتامل اما الذي لم يسلم منه فقيل منحط
عن رتبة العلم وقيل في رتبته هذا وقد اختلف في ضمير الغايب
العائد الى النكرة فالجمهور على انه معرفة مطلقا وقيل ان
خصصت قبل الحكم نحو جاءني رجل فاكرمته بخلاف ربه رجلا
وباطلاقه ورب رجل واخيه واختاره الدماميني وعلله
بان في الضمير في الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس
في المظهر النكرة الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير في جاءني
رجل فاكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل انه لم يجب تنكيرها
خلاف واجبته كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية

قوله وجعل الناظم هذا اي السالم عن الابهام فضمير السالم بالاولى وهذا
من جملة مقابل الاصح المتقدم ثم او وضع قدر متعلق الجار والمجرور
خاصا لدلالة المقام عليه وما وافقه على جامد وقولي لذي غيبة او
حضور اي مع اعتباره للنه على الغيبة او الحضور فخرج بما التي
اوقفناها على جامد لفظ غايب وحاضر ومتكلم ومخاطب
وبقولي لذي غيبة او حضور ضمير الفصل وياء الغيبة لانهما
حرفان وضع للغيبة لا لذي الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه
الحرفيان لانهما وضعا للخطاب لا لذي الخطاب ونون تكلم
المتكلم مصاحبا لغيره او معظما نفسه لانها وضعت للتكلم لا
لذي التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالته على الغيبة
او الحضور الاسماء الظاهرة المستعملة في غايب او حاضر
هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تندفع الايرادات وهذا
وكلام المص محتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من ان
المضمرات ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا والمعنى ما وضع
لمفهوم ذي غيبة او حضور وعلى مذهب العضد والسيد من
انها جزئيات وضعا واستعمالا والمعنى ما وضع لكل فرد ذي غيبة
او حضور على حدته بواسطة استحضار امر عام لتلك الافراد
ثم المراد الغيبة والحضور مطلقا حقيقة او تنزيلا تقدم
ذكره الخ بيان لما يجب لضمير الغايب وتقدم الذكر لفظا ان يتقدم
المرجع صريحا نحو جاني رجل فاكرمته وضرب زيد غلامه وتقدم
معنى ان يكون المرجع في قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة
نحو ضرب غلامه ~~وتقدمه معنى~~ زيد او لتضمن الكلام
السابق اياه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فان

اولها للغيبة او الحضور
لا لذي الغيبة او ذي الحضور
وثانيها صح

119

فان الفعل متضمن لمرجع الضمير او لاستلزام الكلام اياه التزاما اما
قريبا نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس اي الميت بقرينة ذكر
الارث او بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب اي الشمس على قول
بقرينة ذكر العشي وتقدمه حكما ان يلحق بالمتقدم لحكم الواضع
بتقدم المرجع وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل وهذا
في المسايل الست التي يعود فيها الضمير على متاخر لفظا ورتبة
نحو نعم رجلا زيد كذا في الخطابي وحقيق السعد وخرج بذلك
نحو ضرب غلامه زيدا فان المرجع لم يتقدم فيه لفظا ولا معنى ولا
حكما اما الاولان فظاهران واما الثالث فلانه لم يلحق بما تقدم
فيه المرجع اذ ليس من المسايل الست وبتقرير المقام
على هذا الوجه سقط ما ذكره البعض هنا فتدبر بالضمير
~~فعيل من الضمور وهو الهزال وقوله والمضمر مفعل من~~
الاضمار وهو الاخفاء وتلك المسايل الست رفع الضمير بنعم وبابه
ورفعه باول المتنازعين وجره برب وابدال المفسر منه
نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وضمير الشان والاخبار عن
الضمير بالمفسر نحو هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب
تقول ما شاءت فالضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل
مفسر له ونحو ان هي الا حياتنا الدنيا وجوز الزمخشري
تفسير الضمير بالتمييز بعده في غير بابي نعم ورب نحو فسواهن
سبع سموات فقال هن سبع سموات وجوز كون سبع تمييزا
مفسرا للضمير وقولنا وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل
ايضاحه انهم انما خالفوا في المسايل الست وضع الضمير بتاخير
مفسرا لانهم قصدوا التفخيم بذكر الشيء اولا مبهما ثم تفسيره

لتضمن ذلك تشوق النفس الى التفسير فيكون اوقع فيها
والذكر مرتين بالاجمال والتفصيل فيكون آكد فائدة قال في
التسهيل ولا يكون اي مفسر ضمير الغايب غير الاقرب الا بدليل
اهـ قال الدماميني وينبغي ان يكون المراد بالاقرب غير المضاف
اليه اما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير له الا
بدليل ثم قال فان قلت هل هذا الى ما ذكره المص اذا لم يمكن عود
الضمير الا الى احدهما اي الشيئين المتقدمين كما في قولك جاني
زيد وعمرو واكرمته واما اذا امكن عوده الى احدهما وعوده
اليهما معا كما في قولك جاء الزيدون والعمرون واكرمتهم
فهل الحكم كذلك قلت لم ار فيه منصوصا وينبغي ان يجري على
مسئلة ما اذا تعقب الاستثنا او الصفة جملا اشيا معدودة
فمن قال هناك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك
بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عايد لكل
ما تقدم لا الى الاقرب فقط فتامله كانت وهو لبيبي من جر
الكاف للضمير المنفصل على حد ما انا كانت لان المراد هنا
اللفظ لا معنى الضمير ليبس بالضمير فعيل من الضمور
وهو الهزال وقول المص معقل من الاضمار وهو الاخفا فاطلاق
الاول على كثير الحروف كنحن والثاني على البارز لتغليب غيرهما
عليهما رفع ايام الخ اي رفع قوته واضعفه والا فالتمثيل
ليس نصا في الرفع ما لا يبتدا به ولا يلي الا الا مما لا يوتى
به في اختيار النطق ولا يقع عقب الا الا كسبه قانون اللغة
العربية وان امكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وانما لم

يبتدا

يبتدا به ولم يل الا الا ان وضعه على ان يلي عامله نعم كان القياس ان
يلي الا على القول بانها عاملة لكنه رفض الضمير وكافه بالف
وكسرتها بالف ود به لربيعه فيجوز عليها فمتاورا بينكما
وعتمتي وراتيكي وتوصل التا المذكورة مضمومة بميم والف
للمثنى طبيب واثني طبتين وانما ضمت التا مع الميم مجرى
الواو لتقاربهما في المخرج وبميم ساكنة مخاطبين ويجوز
ضم الميم موصولة بواو بل هو اكثر من التسكين التسكين اذا
ولي الميم ضمير متصل كضربتموه ويشذ ضمها
بلا وصل وبنون مشددة للمخاطبات دماميني ملخصا
مجرور راجع في محاضر وكذا يقال في نظايره والها تقدم
هذه الها الا الا ان وليت كسرة او ياء ساكنة فيكسرها غير
الحجازيين اما هم فيضمونها وبلغتهم قرا حفص وما انسانيه
وبما عاهد والله عليه وحمزة لاهله امكثوا وتشبع حركة
ما بعد متحركة وتختار الاختلاس بعدها لكن مطلقا عند المبرد
والتام وبقيد كونه حرف علة يحذ عليه ورمزه عند غيرهما
والراجح الاول وقد تسكن او تختلس حركتها بعد متحرك
بني ع عند بني عقيل وبني كلاب اختيارا فيقولون له بالاسكان
والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وان فصلت في الاصل
الها المتحركة ساكن حذف جزما نحو لا توده اليك ويتقه جنبهم
او وقفا نحو فالقه جازت الاوجه الثلاثة وكسرهم اجمع
بعد الها المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب
وباشباع دونه نحو فيهم احسان اسهل من ضمها وان كان
الضم اقيس لانه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن

ضمت

واسكانها قبل متحرك اشهر فقد قرأ الاكثر بهم الاسباب بضم الميم
وانعمت عليهم بسكونها دماميني ملخصا والمراد لا يبتدا به ولا
يلي الا اختيارا على حالته التي كان عليها قبل الابتدا وتلو الا فاندفع
ما اورده اللقاني من ان الضمير في ضربتهما وضربتهم وضربتهن
متصل ويبتدأ به ويقع بعد الا نحو هما ضربا وهم ضربوا
وهن ضربن وما ضربت الا هما او هم او هن كضمير ورد به
مبتدا او فاعلا بعد ان كان مفعولا وانما يرد لو صح ان يقال
هما ضربت مثلا على ان هما مفعول به لضربت واما ما
اجاب به هو نقلا عن الرضي وغيره من ان الضمير حال
الاتصال الها فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتي على
مذهب من يجعله الها فقط حال الانفصال ايضا
الاستثنائية قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن الا
الوصفية التي بمعنى غير في نحو مررت برجل الا انا اي
غيري لكن في شرح الجامع ما نصه وربما اقتضى كلامه اي ابن
هشام في متن الجامع ان الا اذا كانت لغير الاستثنا كالموصوف
بها يجوز معها الاتصال وليس مرادا اهـ الا كالكاف
في محل نصب على الاستثنا لتقدمه على المستثنى منه وهو
ديار كاليا والكاف الخ اشار بتعداد الامثلة الى انواع
الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغايب ومن انواعه الثلاثة
الرفع والنصب والجر والمقصود بذكر يا وها سلنيه التمثيل للمرفوع
وللغايب لا المنصوب لحصوله بالكاف من اكرمك ومن المنفصل
المرفوع فانه يضم للمتكلم ويفتح للمخاطب ويكسر للمخاطبة

المخاطب وصح

للفرق

١١٥

للفرق وضموا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فاعطي اشرف
الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه اكثر من خطاب المونث
فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المونث فاعطي التخفيف
فلم يبق للمونث الا الكسر وحكى بعضهم ان وصل فتحة قلب
الضمير وكافه بالف وكسرتهما بيا لغة رديئة لربيعة فيجوز
عليها قمتا ورايتكا وقمتي ورايتكي ويوصل التا المذكورة
مضمومة بميم والف للمخاطبين والمخاطبتين وانما ضمت
التا قبل الميم مجرى الواو لتقاربهما في المخرج والميم ساكنة
لمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو اكثر من
التسكين اذا ولي الميم ضمير متصل كضربتموه وشذ ضمها
بلا وصل وبنون مشددة في كلم المخاطبات دماميني ملخصا
مجرور بالبا في محل جر وكذا يقال في نظايره والها
تضم بعد غير هذه الها الان وكسرة او يا ساكنة
فيكسرها غير الحجازيين اما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ
حفص وما انسانيه وبما عاهد عليه الله وحمزه لاهله
امكثوا وتشبع حركتها بعد متحرك وتختار الاختلاس بعدها
ساكن مطلقا عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف علة نحو
عليه ودموه عند غيرهما والراجح الاول وقد تسكن او
تختلس حركتها بعد متحرك عند بني عقيل وبني كلاب
اختيارا فيقولون له بالاسكان والاختلاس وعند غيرهم
اضطرارا وانه فضل في الاصل انها المتحركة ساكنة حذف جزما
نحو فالقه نحو لا يوده اليك ويصله جهنم او بنا نحو
فالقه جازت الاوجه الثلاثة وكسرهم الجمع بعد الها

حركتهما ح

المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب وباشباع
دونه نحو فيهم احسانا اسهل من ضمها وان كان الضم اقيس
لانه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن واسكان قبل متحرك
اشهر فقد قرا الاكثر بهم الاسباب بضم الميم وانعمت عليهم
بسكونها دماميني ملخصا وكل مضمر الخ كان الاولى تفريعه
على تقسيم الضمير الى المتصل وغيره بالكلية او تاخيره عنه
بالكلية ولا يخفى انه لا يستفاد بنا الضماير جميعها من قوله
سابقا كالشبه الوضعي في اسمي جيتنا وان زعمه البعض
حتى تلتمس فايدة لذكر هذا البعض قوله كالشبه الخ اذ
المستفاد من قوله كالشبه الخ بنا التاو نا فقط يجب
اي يلزم فانه فوق ما نقله البعض عن البهوتي وغيره
واقره من انه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ
لا يستفاد من كلامه انها مبنية بالفعل نظير ما قبل
في قوله وكل حرف مستحق للبنا وهي من معاني الحروف
انها من المعاني النسبية التي حقها ان تودى بالحروف
قال ابن غازي وقد اديت بالفعل باحرف المضارعة وباللواحق
في نحو اياي ايانا اياك اياه بناء على انها حروف لا ضماير ومقتضى
هذا ان مثل احرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي
كما قاله هنا مشابهته في الافتقار اعترض بان
الافتقار لا يوجب البنا الا اذا كان الى جملة في الجمود اي عدم
التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف الخ باختلاف
صيغه الباسببية متعلق بالاستغنا واللام في قوله لاختلاف

قوله فلا يبنى الا لجمع
واما هما وهم ونحن فاسما
للاثنين والجماعة دماميني

المعاني لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغه
اختلاف الفاظه اعم من ان يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن
وبين انت واياه هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء
المخاطبة والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كانا للمتكلم
وانت للمخاطب وهو للغايب او باختلاف محالها من الاعراب
كالمتكلم له في الرفع تا مضمومة وفي النصب والجر ياء
والمخاطب لمعنى الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التانيث
تاء مكسورة وفي النصب والجر كاف والمخاطب له في الرفع مع
التذكير تاء مفتوحة ومع التانيث تاء مكسورة وفي
النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التانيث كاف
مكسورة فاغنى ذلك عن اعرابه الضمير لان المقصود من
الاعراب الامتياز وهو حاصل ولا يقتصر على بالنصب ولا يخفى
انه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن واختلاف الهيئة
واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغنا عن الاعراب
فلا يناسب حمل اختلاف الالفاظ على اختلاف بعض موادها
كانت واياه ونحن واياك وحمل المعاني على المعاني التي تقتضيها
العوامل كالفاعلية والمفعولية لان ما ذكر هو الذي له دخل في
استغنا الضمير عن الاعراب فتامل هذا ولا يقدح في كون
اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سببا في استغنا
الضمير عن الاعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ
المجرور والاصلاحية للاحوال الثلاثة كما لم يفد اشتباه
النصب بالجر في جمع المونث السالم وما لا ينصرف رعاية
ذلك انه يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني اغلبيا

ولعل هذا الخ قال الشنواني يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعي
في اسمي جيتنا عقبه بتقسيمها اي الي صيغ مختلفة مكر
وقوله بحسب الاعراب اي المحلي فلا اعتراض بان المضمر مبني
وبانه تقسيمها بحسب الاعراب يقتضي انها معربة فكيف
يتفضى عليها البناء بيرد عليه ابن الناظم انه انما عقبها بصلاحية
ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للاحوال الثلاثة
وصلاحية الياء والواو والنون للغائب والمخاطب وليس
هذا سببا للبناء بل ينبغي ان يكون سببا للاعراب الا ان يقال
محط التعقيب قوله وذوا رتفاع الخ كانه قصد بذلك
اظهار علة البناء لانه انما اذا ذكر ان صيغة الضمير الذي يقع
في محل رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في محل نصب وهكذا
علم انها تتميز باختلاف الصيغ ولفظ ما جر الاضافة
للبيان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا
يرد ان المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع انواع
للاعراب وانما قال ولفظ ما جر كلفظ ما نصب ولم يقل ولفظ
ما نصب كلفظ ما جر لينبه من اول وهلة على ان كلامه في
المتصل اذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ما جر من الضماير
المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام
بان مشابهة ضمير الجر الضمير المتصل خاصة بالمتصل فكيف
يطلق كلفظ ما نصب ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته
نحو انه وله ونحو بي واني للرفع متعلق بصلح
وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدا لجواز تقدمه عند
البصريين اذا كان الخبر الفعلي متصرفا كما هنا وان لم

فيستغني عن الاعراب وتبنى ح

يجز

يجز تقدم عامله الذي هو الخبر الفعلي وقولهم جواز تقدم
المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل اغلبي وجر عطف النكرة
على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة في قوله بعد والف والواو
الخ اشارة الي جواز ذلك ولقد احسن المص حيث اكتفي بهذه
الاشارة هنا عن التصريح بالمسئلة في باب العطف قوله او المفعل
صح بفتح اللام وضمها والفتح اوفق بالقافية لعدم اختلاف
وما قبل الروي عليه كا عرف بنا اي اعترف بقدرنا بالفاعلية
اي بسبب الفاعلية او الباء بمعني على ولو قال بالفعل لكان اوضح
واما الياء وهم الخ جواب عن سوال تقديره لم خص المص
نا بذكر الصلاحية للاحوال الثلاثة مع ان الياء وهم ايضا صالحان
لها لكن لا يشتبهان نا من كل وجه الخ اعترض باب
هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطلقا لان الياء
تكون بمعني واحد في الاحوال الثلاثة في نحو اعجبني كوني
مسافرا الي ابي فانها في الجميع للمتكلم ومحلها نصب في الاول
ورفع في الثاني وجر في الثالث وهم يكون ضميرا متصلا
في الاحوال الثلاثة في نحو اعجبهم كونهم مسافرين الي ابايهم
فانها ضمير متصل في الجميع ومحلها نصب في الاول ورفع
في الثاني وجر في الثالث والجواب ان وقوع الياء وهم فيما
ذكر في محل رفع عارض نشا من كون المضاف كالفعل يطلب
مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة
والواو ندر حذفها والاستغنا عنها بالضمة قبلها
لقوله فلو ان الاطبا كان حولي وكقراءة طلحة قد افلح المومنون
بضم الحاء والجري على لفظ الموصي البراعية كما في الكشاف

بتغير الخ

وزعم ان استعمال انا المفعل في المفعل ونحوه المضارعة في نفسه حقيقة وفي غيره كما يبين انه بعضهم قاله

انما يستعمل المفعل والمضارعة للتعجب في نفسه وصرح ان نفسه منزلة منزلة الجماعة مجازا ولهو ومثلها انا قعد صح

وبهذه القراءة يرد على قول ابي حيان ان ذلك ضرورة وسمع
ذلك مع الامر ايضا افاده الدماميني ضمائر رفع بارزة
اي اذا اتصلت بالافعال كما في مثاله فالالف والواو والياء نحو
الضاربان والضاربون صرفان والفاعل مستتر ماله
وجود في اللفظ اي ولو بالقوة والتعبير فيدخل الضمير
المحذوف فان له وجودا في اللفظ بالقوة لامكان النطق به
بخلاف المستتر فانه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة
لعدم امكان النطق به بل هو امر عقلي فحصل الفرق بين
المستتر والمحذوف قاله اللقاني فان قلت فالمحذوف احسن
حالا من المستتر والامر بالعكس ولذا اختص المستتر
بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة الفعل واللفظ والمحذوف
زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها اضعف من
دلالتهما اهـ ومن ثم كان المستتر في حكم الموجود بخلاف
المحذوف ولهذا اذا سمي بيضرب من زيد يضرب حكي
كما يحكي الجمل واذا سمي بقائم من ابوه قائم بحذف صدر
الصلة اعرب ولا يحكى اذ ليس جملة قاله الروداني
ومستتر تصريح بان المستتر قسم من المتصل وهو
اصح اقوال ثلاثة ثانيها انه منفصل ثالثها الواسطة
اي لا المتصل ولا المنفصل واخذه من تقديم الخبر وقوله وجوبا
او جوازا اي استتارا ذا وجوب او ذا جواز لا يخلفه
ظاهر اي لا يحل محله بان لا يرتفع بعامله بامر الواحد
فخرج امر الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز

وتكون

وقوله المخاطب بيان للواقع واما نهي الواحد المخاطب فهو
داخل في الفعل المبدوء بتاء الخطاب وبهذا يعرف ما في كلام البعض
او مضارع اي مذكور لانه اذا اسند المضارع برز الضمير
منفصلا كما سياتي وكذا يقال فيما بعد او بتاء المخاطب
نحو اذ تشكر لا يخفى انه يحتمل ان تكون التاء في مثال المتن للتانيث
كهند تشكر بل هو اولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازا
ايضا وخرج باضافة تاء الى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع
مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين
والمخاطبات فانها بارزة او بفعل استثناء لانه
لكثرة استعماله اجروه مجرى الامثال التي يلزم طريقة واحدة
او بافعل التفضيل اي في غير مسيلة الكحل وبدون
نور فلا يرد ان افعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد في مسيلة
الكحل ونحوه ورفع في غيرها نحو مررت برجل افضل منه ابوه
او بنعم فعلا زاد بعضهم الصفة الجارية على من هي له
فعلا او غيره لانه يبرز فيه بوهم جريانها على غير من هي له
وزاد في التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو
فضرب الرقاب واما زيادة فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرا ففي
صحته كما يعلم من مقابلتي واجب الاستتار وجائزه
كنزال ومه فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كان المفرد
مذكرا او غيره نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان
ويا هندات وكذا كل اسم فعل امر ليس بمعنى الماضي
اما الذي بمعناه فمرفوعه جائز الاستتار لانه يخلفه الظاهر
نحو رفع الظاهر والضمير قولك هيهات

العقيق هيهات على انه تاكيد الجملة بفعل الغايب او الغايبة
اي غير ما تقدم من فعلي الاستثناء والتعجب المحضة
اي التي لم يغالب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور
اما غير المحضة كالابطح والاجرع فغير متحملة للضمير اصلا
وكان عليه ان يقول او باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق
هيهات بناء على انه من تاكيد الجملة كامر واما تمثيل المصرح
بزيد هيهات فانما يصح على القول بان اسم الفعل يتاثر
بالعامل وهو خلاف المشهور وعلى ما قاله الرودانى وفيه
نظر لان الاختلاف انما هو في تاثر اسم الفعل نفسه اما
تاثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فمما اتفق احد
بمنعه فتامل ولعل الش لم يرده لانفصاله عن فعل
العقبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر
المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف ابي حيان
خلفه الظاهر لعدم محله بان يرتفع بعامله وفيه نظر
قال سم حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر
او الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض
وانما يرد لو فسر بما يجوز ابرازه على الفاعلية ولا مشاحة
في الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم
وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا او عدم وجوب
ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بانه لا يجوز بروزه
وعدم وجوبه بان يجوز بروزه اذ لسبيه لنا ضمير مستتر
يجوز بروزه فقول الموضح اذ الاستتار الخ ان اراد وجوب

الاستتار بمعناه عندهم منع وان اراده بمعناه عندهم فلا
مشاحة في الاصطلاح على ان تقسيم الاستتار بالمعنى الذي
بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما
الا باعتبار ان المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر
باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه اه مع بعض
تلخيص فانه لا يقال قام هو على الفاعلية اي حتى يلزم
بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جايزا وبحث في
هذا التعجب بان سيبويه اجاز في قولك تعالى ان يا هو وفي قولك
مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تاكيدا
وانه استشكل بان القاعدة ان لا منفصل مع امكان الوصل الا
فيما استثني وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه
يجوز ان يقال قام هو على الفاعلية فتركيب اخر فيه ان هذا
لا يضر هو اصلا او لم يشترط في الخلفية اتحاد التركيب
وكلامهم في الضابط لا يدل على اشتراطه اصلا وبتحقيق
المقام على هذا الوجه يعلم ما في تاييد البعض النظر من
النظر فتدبر اي ما لا يرفع الا الضمير اي المستتر
كما يوخذ من المقام اي بطريق الاصالة فلا يرد ان افعل
مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على ان العامل في التابع
هو العامل في المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر
والى ما يرفعهما اي الضمير والظاهر وعبارة التوضيح
والى ما يرفعه وغيره ولو اتي بها لكان احسن يجب
ذكره اي لفظا او تقديرا او المراد بذكره اعتباره والتقدير
قال شيخنا عطف تفسير ولا داعي الى تقدير وجوبا

وجودها اي غالبا فلا يعترض بانه قد يكون هناك داع الى تقديمها
كربط الصفة او الصلة او الخبر او الحال بها   وذو ارتفاع اي
محلا وكذا يقال فيما بعد قال الروداني ينبغي تقييد ما ذكره
المص بكونه على وجه الكثرة والاصالة والاطراد حتى لا ينتقض
بنحو انا كانت فانه قليل ولا بما اكد به المنصوب والمجرور
كما ياتي في باب التوكيد فانه بطريق النيابة ولا بنحو يا انت
لانه في محل نصب فان ذلك شاذ لا مطرد اهـ   انا الخ وقد تنوب
الثلاثة عن ضمير الجر مجرورا بالكاف نحو انا كانت وانت كانا
وانت كهو   هو قال في التسهيل وتسكين هاء هو وهي
بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة
الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو والياء
اضطرارا وتسكينهما قبيح واسوء وتشديدهما همدان
اهـ بزيادة كلمة من الدماميني   والفروع عليها اي
المتفرقة   في انفصال اي مع انفصال والظاهر ان
قوله هنا في انفصال وقوله فيما ياتي وانفصال للتفنن
اياي قال الغزي في شرحه اقتصر الناظم هنا على المتكلم
فقط ولم يذكر المخاطب وهو اياك والغائب وهو اياه كما
فعل في المرفوع اي مع ان الثلاثة اصول في الموضعين
لان جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وانما اختلفه
بتكلم او خطاب او غيبة في اخره فلذلك قال والتفريع
ابى على اياي ليس مشكلا اهـ ولا بعد في جعل الاصلين
فرعين لاياي قال في الهمع وفي ايا سبع لغات قرئ بها
بتشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها هاء مكسورتين

ومفتوحتين

ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد
واشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرا الجمهور
والتفريع لما ذكر هنا اصلا واحدا وذكر فيما قبله اصولا
ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون
الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة   فتلخص اي من
مجموع كلامه حيث اشار الى المرفوع المتصل بقوله والف
الخ وقوله ومن ضمير الخ والى المرفوع المنفصل بقوله وذو
ارتفاع الخ والى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء
والكاف الخ وقوله ولفظ ما جر الخ والى المنصوب المنفصل بقوله
وذو انتصاب الخ والى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور
بقوله للرفع والنصب الخ   على خمسة انواع تحته النوع الاول
الذي هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربتَ
ضربتِ ضربتما ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا
ضربوا ضربن اضرب نضرب تضرب اضربي واما اضربا
واما ضربتما فيهما وضربا فقسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها
وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضربين
مع اضربي وكذا اضربا مع تضربا والاثنا عشر الاول
تجري نظائرها في الانواع الاربعة الباقية فجملة الضمائر
اربعة وستون وبما ذكرنا يعرف ما في كلام البعض وغيره
من القصور   مذهب البصريين الخ تظهر فائدة
الخلاف فيما اذا سمينا به فعلى ان الضمير مجموع الحروف يعرب
لان سبب البناء قد زال وعلى انه انا يحكى لكونه مركبا من اسم

وحرف نقله بيس هو الهمزة والنون ابو زيد بنية الالف وقفا
لبيان الحركة فهي كهاء السكت الثالثة هنا انظر هل يوافق
اهل هذه اللغة اهل اللغة الاولي في الالف الاخيرة او اهل
اللغة الثانية لم ار من صرح بذلك والاقرب الاول فانه
قلب انا اي قلبها مكانيا وهو تقدم الحرف عن مكانه او تاخر
عنه واستشكل الدماميني كونه قلبا بانه الحرف وشبهه
بري من الصرف والقلب نوع منه حكاها اي اللغة
الخامسة واما هما وهم وهن ابه المنفصلات
وقيل غير ذلك هو ما ذهب اليه الكوفيون من ان الها من
هو وهي الضمير والواو والياء اشباع وهو ضعيف وما
ذهب اليه جمهور البصريين من ان الميم والالف في هما
والميم في هم والنون في هن حروف زايدة والضمير الها
فقط والياء حرف خطاب اي حرف جعله الواضع
مدخلا في الدلالة علي الخطاب بمعني انه شرط في دلالة
الضمير علي الخطابة لحاق التالة قاله الشنواني وبه يندفع
ما اورد من ان الضمير هو ما دل علي متكلم او مخاطب او غايب
والدال علي الخطاب التا لا انكما يفيده ظاهر كلام الشيخ
ومثل الايراد والجواب المذكورين يجري في اياي واجيب ايضا
عن الايراد فيها بان ايا في اياي مشتركة بين المتكلم والمخاطب
والغايب فيحتاج في فهم المراد منها الي قرينة تعينه وهي
اللواحق فالتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لايا لكن المعين
للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفي قول الشيخ بيل

قوله فالضمير عند البصريين الها فقط الخ وذهب الفراء الي انه الضمير مجموع اي والتا وذهب ابن كيسان الي ان الضمير التا فقط وكثرت بانه هو الخ

على المراد به

(٢)

على المراد به اشارة الي هذا الجواب كالاسم اي كالتاء
الواقعة اسما في نحو ضربت وقولهم ونصرفا اي في الجملة اذ تاء
انت لا تفهم وكمل ان مراده كتا الخطاب الواقعة اسما في نحو
ضربت وقول ونصرفا اي وح لا يحتاج الي قولنا في الجملة
وذهب الخليل الخ وقيل الضمير هو اللواحق وايا عماد اي
حرف زايد تعتمد عليها اللواحق لتتميز الضمير المنفصل من
الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق وايا اسم ظاهر اضيف
اليها الي انها ضماير اي وايا مضافة اليها بدليل ظهور
الاضافة في قوله فاياه وايا الصواب اضافة العام للخاص
لانايا مشتركة كما مر ورد بانه لو صح ذلك لوجب اعرابها
لان المبني اذا لزم الاضافة اعرب واختاره الناظم وجعل
اضافته مع انه معرفة لزيادة الوضوح كما في علا زيدنا يوم
النقا راس زيدكم وفي اختيار مفهومه انه في حال الضرورة
يجي المنفصل مع امكان المتصل وهو صحيح علي قول الجمهور
ان الضرورة ما وقع في الشعر وانه كان للشاعر عنه مندوحة
اما علي قول الناظم انها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل
الا ان يراد بامكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الوزن
او انه لا مفهوم لقوله وفي اختيار ويدل علي هذا صنيعه الشرح
فانه لم ياخذ له مفهوما وجعل الضرورة من اسباب عدم
تاتي الاتصال حيث قال الاحيث لم يتات الاتصال لضرورة
نظم الخ لضرورة نظم الخ ذكر من اسباب عدم تاتي
الاتصال خمسة وبقي عليه اسباب اخر ذكرها في التصريح
منها ان يرفع الضمير بمصدر مضاف الي منصوب نحو بنصركم

نحن كنتم ظافرين اوبرفع بصفة جارية علي غير من هي له مطلقا
عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو
زيد عمرو ضاربه هو وان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن
امهاتهم وان يفصله متبوع نحو نخرجون الرسول واياكم
وان يلي واو المصاحبة كقوله فالبيت لا انفك احد وقصيدة
تكون واياها بها مثلا بعدي وان يلي اما المكسورة نحو اما
انا واما انت ومن الاسباب التي عدها في التفسير نحو اخ
ان يتنصب بمصدر مضاف الي المرفوع نحو عجبت من ضرب
الامير اياك ورده الدماميني بجواز انفصاله فاصلا بين المتضايفين
كان يقال عجبت من ضربك الامير نحو الامير فاذكرهم
بالنصب هوا باللنفي وبالرفع عطفا علي اصاحب والضمير يرجع
الي قومه لا الي القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيد هم
بخلاف الضمير المنفصل اخر البيت والمعنى وما اصاحب
قوما فاذكرهم فهم الا يزيدون قومي حبا الي لكثرة ثنايهم
علي قومي والشاهد في هم الاخير الذي هو فاعل يزيد
بالباعث الباء متعلقة بحلفت في بيت قبله والباعث هو
الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي يرجع
اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة
الباعث او الوارث اليه علي حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد
او منصوب بالوارث علي ان الوصفين تنازعاه واعمل الثاني
وضمنت بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى
تكفلت بابدانهم والدهارير قال في التفسير نحو بمعنى الشدايد
اهـ ونقله شيخنا والبعض والذي في القاموس الدهارير

اول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف ودهور دهارير
مختلفة اهـ وقال العيني وقولهم دهر دهارير اي شديد
كليلة ليلا ويوم ايوم وساعة سوعا والاضافة فيه مثل هيد
قطيفة فطيفة اهـ وا الموافق لصدر عبارته ان يقول والا
فيه مثل مسجد الجامع فافهم وكونه محصورا اي فيه
قد يقال ما قبله محصور فيه ايضا واجاب شيخ الاسلام بان
هذا مصطلح علما المعاني لا النحاة فانما يكون الحصر عندهم
بانما او ما والا اما الزابد بالذال المعجمة اي المانع والحامي
من الحماية وهي الوقاية والذمار ما لزم الشخص حفظه
مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولابائه
ماخوذ من الحساب لانهم يحسبونه ويعدونه عند
المفاخرة قال السعد التفتازاني لما كان غرضه ان يخص
المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما
ادافع عن احسابهم لصار المعنى انما ادافع عن احسابهم لا
عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود اياك
والشر امثلة احذر تلاقيك والشر وصلا او فصل
نحو استثني هذه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة
في قوله وفي اختيار نحو وقوله او فصل اي اتي بالضمير
المنفصل بدل الاان هاسلنيه لا يمكن فصلها لانها لا وجود
لها مع الانفصال والها الموجودة معه حرف غيبة وقدم
الوصل اشارة الي رجحانه مع الفصل الذي صرح به في عبارته
اولها احقن اي اعرف فلو لم يكن اعرف وجب الوصل
في نحو ضربوني والفصل في نحو اعطاه اياك او اياه واعطاك

صنافة

ايايي او اتاك كما ستعرفه وعير مرفوع اي فقط فلا يرد
نحو حبيبك في البيت الاتي لانه وان كان في محل رفع هو في
محل جر ايضا بالاضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل ان كان
العامل فعلا نحو ضربته اما اذا كان اسما ولا يكون ح الضمير الاول
المرفوع الا مستترا فيجوز اتصال الثاني وانفصاله نحو انا
الضاربكه والضارب اياك عند من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا
اليه اما عند من يعربه مضافا اليه فيتعين الوصل اذ الضمير
المنفصل لا يكون مجرورا كما قاله العيني والشيخ خالد زاد
العيني ويسمي المؤذنة ايضا لانها تؤذن بان الجواب
بعد اداة الشرط التي دخلت عليها مبني على قسم قبلها لا على
الشرط اهـ وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض في البيت
الاتي اعني قول الشاعر لئن كان اياه الخ من ان الموطئة
هي لام لقد فتنبه انلزمكموها ان يسا لكموها الواو
فيهما تولدت من اشباع الضمة اهـ شنواني اذ يريكهم الله
الخ هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام فيما اذا كان العامل في
الضميرين غير ناسخ للابتدا ويري في الاية حلمية
وهي من نواسخ الابتدا وكان ينبغي ذكرها في امثلة باب
خلتنيه واجيب بان النسخ في الاية انما هو للمفعول
الثاني والثالث لا للاول والثاني اذ الاول فاعل في الاصل
فالنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما فقط فالاية داخلة
فيما نحن فيه لان المراد بالنسخ المنفي في قولنا غير ناسخ
للابتدا نسخ المفعولين معا فتامل وفي الهمع اذا وردت
مفاعيل اعلم الثلاثة ضماير فحكم الاول والثاني حكم باب اعطيت

وان

وان كان نقضهما ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب انفصاله او
اثنين اول وثان او ثالث فكاعطيت او ثان وثالث فكظننت
ان الله ملككم اياهم الخ سابقه في التفسير الخ هديتنا
والشاهد في هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للارقا
والانفصال حينئذ ارجح لان عمل الاسم لمشابهته الفعل
لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به لئن
كان الخ لام لئن موطئة للقسم كما قاله العيني والشيخ خالد
زاد العيني وتسمى المؤذنة ايضا لانها تؤذن بان الجواب بعد
اداة الشرط التي دخلت عليها مبني على قسم قبلها لا على
الشرط اهـ وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض في البيت
الاتي اعني قول الشاعر لئن كان اياه الخ من انه الموطئة هي لام
لقد فتنبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد
وقول العيني انه جواب الشرط واللام للتاكيد مردود كما يعلم
من صدر عبارته لانه لا يناسب سياق القصيدة ومنعكها او
مصدر مضاف لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وها مفعوله
ثان اي ومنعكها لانه لا يناسب سياق القصيدة وضمير
الغيبة راجع الى فرس تسمى سكاب مذكورة في الابيات
قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه
ليرجع عن طلبه اياها والعامل ماملة المنع ويستطاع خبر
منع اي منعك اياها مني باي شي اردت مستطاع لك
هين عليك فلا ينبغي ان توجه همتك العلية اليها
واما ابية في خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت
فلا تطمع ابيت اللعن فيها وابيت اللعن كانت

لفاعله كما قاله العيني وغيره لا صح

وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد في الشطر الثاني فقط كما هو ظاهر وقول العيني الشاهد فيه وفي الاول للملتفتين اليه كما نبه الشيخ خالد عليه

تحية الملوك في الجاهلية اي أبيت اسباب لعن الناس
لكن والواو فيه ومنقلها للحال من فاعل نطمع او محرور وفيه لا
للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر علي الانشا من شواهد
المغني للسيوطي وشرح الشواهد للعيني وغيرهما
وبابه اي اخوات كان سوا كان الاسم ضميرا كالمثال ام لا نحو
الصديق كانه زيد والظاهر ان كاد واخواتها لا تدخل
في باب كان لان خبرها يجب كونه فعلا مضارعا الا في نادر
وجزم في شرح التسهيل بان ذلك خاص بكان وان الفصل
متعين في اخواتها وان قولهم ليسني وليسك شاذ
الخلف اي في الراجح من الوجهين كما يشير اليه قول الشارح
الاتي ذكره فلا خلاف في جوازهما قوله صلي الله عليه وسلم
اي لعمر بن الخطاب حين اراد قتل ابن صياد ظنا منه انه
الدجال ولعل هذا التردد منه عليه الصلاة والسلام
قبل ان يعرف تفصيل حال الدجال فان لا يكنها الخ قبله
دع الخمر يشربها الغواة فانني رايت اخاها مغنيا بمكانها
يخاطب غلاما له ينهاه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد
باخيها واللبان بالكسر اللبن والضمير المستتر في
يكنها يرجع الي اخيها والبارز الي الخمر وقوله او تكنه بالعكس
والمراد بامه شجرة الكرم واما الا يقال الخ لا موقع لاما
هنا ولو قال العطف علي قوله لانه الاصل ولمشابهة خلتنيه الخ
لكان حسنا وهو ظاهر اي ماذكر من المشابهة لان
كلا من الضميرين في البابين منصوب واولهما اخص

بلغت

بلغت الظاهر انه بتا المتكلم اي اخبرت بصنع امرو بريبغني
الباي محسن اما الكه بكسر الهمزة علي الافصح وفتحها
علي القياس لان الضمير الخ رده الناظم في شرح الكافية بانه
يقتضي جواز انفصال الضمير الاول بلا رجحان لانه مبتدا
في الاصل وهو ممتنع بالاجماع واجاب الرضي بان قرب الاول
من الفعل منع من رعاية الاصل وكلاهما اي البابين
اي فصلهما مسموع لبيت كان اياه انظر مرجع الضمير
وقولي حالاي يحول اخي حسبتك اياه الظاهر ان اخي
مبتدا وحسبتك اياه خبر وان الكلام من باب الاشتغال
لان اخي منادي حذف منه حرف الندا كما زعمه العيني ثم رايت
الدنوشري قال ما قلته فقط وقد مليت الخ جملة حالية
والارجا جمع رجي بالقصر وهو الناحية والاصفاف والاحن
جمع احنة واحنة بكسر اولهما وهما الحقد.
والمرفوع كجزء من الفعل اي فالفعل به كلا فصل
وقدم الاخص وانه اذا قدم غير الاخص تعين الانفصال
واما مجرد قوله وما اشبهه فلا يفيده مميزا الجوازات
لا يعتبر في الشبه تقديم الاعرف افاده سم وانما وجب
تقديم الاخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص
علي القوي فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قدموه علي القوي
في نحو ضربتني لتقويه بتوغله في الجزئية بكونه
فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس
اولهما مرفوعا في الابواب الثلاثة فلا يجب تقديم
الاخص في غيرها كضربونا وحسبتنيك كذا في

بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبتكه
بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والاول المناسب لقول الشـ
بعد ولا الكاف على الثاني في مثاله احر غير ما تقدم فتامل ولا
يجوز تقديمه الواقع الكاف الخ اي الاما ندر من قول عثمان اراهمني
الباطل شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدما ولكن
الانفصال عندهما ارجح كذا في زكريا وقد من ما شئت
في انفصاله اي في حال انفصال ثاني الضميرين وشرط ذلك
امن اللبس فان خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى
نحو زيدا عطيتك اياه ومن هنا تعلم ان الحديث الذي ذكره
الشـ ليس من باب التمثيل تقديم الاخص في الجملة
الاولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الاخيرة منه واجب
فافهم او ثاني ضميرين الخ اي سواء كان العامل فيهما ناسخا
او لا فدخل باب سال وقال وفي اتحاد الرتبة متعلق
بباب سلنيه وخلتنيه لان من قيود هما كون احد الضميرين
اعرف وذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد افاده كم
وخلته اياه وانعقاد المبتدا والخبر من مفعولي خال
هنا على حد شعري شعري كما قاله زكريا اي كونهما
للغيبة كان الظاهر ان يقول اي وجود ضمير غيبة ليكون
لقول المص فيه فائدة اذ على تفسير الشـ يغني عنها يعلم
لعلم اتحاد الرتبة من كونهما ضميري غيبة وانفرهموها
الضمير الثاني للوجوه وهي تمييز فيلزم وقوع الضمير
تمييزا فاما ان يجري على القول بان الضمير العائد على النكرة
نكرة او على ما ذهب الكوفي انه لا يشترط في التمييز
ان

ان يكون نكرة لو جهل في الاحسان اي في وقت الاحسان
والبسط البشاشة والبهجة الحسن والقفو الاتباع
والمراد انه ذكر ورائه من اباته ولبيس عارضا فيه وقد
جعلت نفسي الخ هذا البيت من قصيدة يرثي بها الشاعر
اخاه ويشتكي من قريبين له يوذيانه والضغمة العضة
يكني بها عن الشدة لعض الانسان عند ها على يده واللام
في لضغمه بمعنى الباء وفي لضغمهماها للتعليل والضميران
مفعولان لضغم الاول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو
مصدر حذف فاعله اي لاجل ضغم الدهر القريبين اياها
اي مثل الضغمة التي ضغمت بها ويقرع العظم نابها
صفة لضغمه افاده زكريا والاضافة في نابها لادنى ملابسة
٢ ولم يكن الاول مرفوعا احترز به عن نحو الدرهم زيد
اعطاه والزيدون العمرون اشطرهم فلا يجب الفصل
هنا لان استتار الضمير الاول في الاول ومخالفته للثاني
لفظا في الثاني مانع من توالي المثلين المستثقل واختلاف
المحل مانع من ايهام التاكيد ومن مثل كالبعض بنحو زيد ضربه
عمرو فقد اخطا من وجهين لانه خروج عما الكلام فيه
وهو باب سلنيه وخلتنيه ولانه ليس في هذا المثال
الا ضمير واحد لم يجز في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث
قال والكثير في كلامهم اعطاه اياه وينبغي ان جواز
ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الاشباع كما في عبارة
٢ الشـ وانه اذا لم يوت بها يعني الانفصال وتقاربت الهاءان
وبالاولى اذا توالتا نحو اعطاههما ازداد الانفصال الخ

يقتضي ان الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد حسن
وجيد وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم على معنى
نوع الخ اي وكا بيان ذلك النوع اي الموقوف مطلقا
اي ماضيا او مضارعا او امرا منصرفا او جامدا كما مثل
نون وقاية نقل يس عن بعضهم انه عدها في حروف المعاني
وان المعنى الموضوعة له الوقاية واستشكله الروداني
بان الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما يحصل
بايّ حرف لو فرض الخ به وقال الدنوشري الظاهر انها
حرف مبني وذكر المغني لها في اوجه النون المؤدة يفيد
انها حرف معنى مكسورة اي مناسبة لياء المتكلم
ان قدر يهن افعالا فان قدر يهن حروفا اسقطت
نون الوقاية وفيه ان تقدير الحرف لا يظهر في ما خلا وما
عدا لوجود ما المصدرية التي لا توصل الا بالفعل ولا يظهر
جعل ما زائدة فقول ان قدر يهن افعالا لا يظهر الا في حاشا
كذا في يس عن اللقاني ولهذا قال في المغني وحاشا
ان قدرت فعلا ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة
لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما
فتأمل وعليه رحلا ليس في المغني انه قاله بعضهم
وقد باهه ان اسنانا تندد اي يلزم رحلا غيري اهـ قد لول
اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للامر بل فعل مضارع
مقرون بلام الامر وهذا شاذ لان الفعل والحرف
مختلفا الجنس فينبغي ان لا ينوب عنهما الاسم

وندر

باب حرف

بي

ونذر ليسي بغير نون وانما جاز حذف النون فيها لانها لا تتصرف
فاشبهت الحروف الاتي بيانها ذكريا اذ ذهب الخ صدره
عددت قومي كعديد الطيس بفتح الطاء اي الرمل
الكثير ومن قولهم ليسي شذ وذا من جهة الوصل لما تقدم
من وجوب العقبل مع فعل الاستثنا نحو تامروني بنون
واحدة مخففة فالصحيح ان المحذوفة الخ لانها نائبة عن
الضمة وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسي وما
يشعركم بسكون الراء فحذف الثانية عنها للتخفيف اولى
وللاحتياج الى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية
نون الرفع بخلاف ما اذا كانت نون الوقاية وقيل نون
الوقاية لانها منشأ الثقل فهي اولى بالحذف ولانها لا امر
استحساني ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع وعليه
يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية الفعل
بقي ما اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف
نون الوقاية قال في البسيط اجماعا وقال المص في شرح التسهيل
على الصحيح لان نون الاناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه
افاده الدماميني لمشابهتها له اي في المعنى والعمل
وقوله مع عدم المعارض هو الجر وتوالي الامثال فان للجنس
وهو ضرورة يفيد ظاهره ان قول الناظم ندر معناه
وقع ضرورة والمناسب حمله على المتبادر انه قليل
فيصدق بوقوعه نثرا كما هو قول الناظم وان كان قوله
الثاني انه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال ان يكون
الشارح اشار بقوله وهو ضرورة الى قول آخر مقابل لما في المتن

المعتل بغيره طردا
للباب او وكان ينبغي
ان يزاد ايضا وتقي ما
تتصل به غير الفعل من
تغير آخره لتشمل
القليل نون الوقاية
في غير الفعل قوله
ثم حمل الماضي الخ قال
البعض ظاهره انه لا
لبس مع الماضي وليس
كذلك لوجوده في نحو
ضربني اذ لولا النون
لالتبس الماضي بالاسم
فان الضرب نوع من
العسل اهـ وفيه انه
انما يتجه اذا كان مراده
مطلق اللبس اما اذا
اريد خصوص التباس
فعل امر الواحد بفعل
امر الواحدة كما يؤخذ
من قوله في نحو اكرمني
الخ فلا فتدبر صح

ثم اشار الى ما في المتن موبيا له بموافقة الفرا فقال وقال الفرا الخ بل هذا
هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله
فالاكثر لعلي بلا نون والاقل لعلني ولو جرى على ما يوافق ذلك
الظاهر لقال فالكثير لعلي بلا نون والضرورة لعلني ويمكن تطبيق
قوله فالاكثر الخ على ذلك الظاهر بان يراد بالاقل الضرورة لكن قد
يتوقف في كون لعلي ضرورة فتامل فالاكثر لعلي بلا نون
والاقل لعلي افعل التفضيل في الموضعين على غير بابه
فقلت اعيرا الخ القدوم آلة النحت واخط الخ
والقبر الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم لانها
تستفهم الخ ولتعدد المعارض فيها قوى على المتشابهة بخلاف
اخواتها الآتية فان المعارض فيها توالي الامثال فقط وحذفها
لكراهة توالي الامثال مبني على ان المحذوفة في اني نون الوقاية
لانها متشبه التثقل وقيل الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن
يسرع اليه الاعلال وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في محل
اللامات التي يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجري في
انا فقيل المحذوفة الاولى وقيل الثانية ولم يقل احد بوقفه
انها الثالثة لانها اسم كذا في الروداني ليست من قيس
الخ يجوز في قيس الصرف على ارادة ابي القبيلة والمنع
على ارادتها نفسها ومنع الثاني اوفق بالقافية لحفظ
البنا على السكون انما حافظوا عليه دون غيره كالبنا على
الفتح والضم لانه الاصل ولهذا قال سيبويه يقال في لد
بالضم لدي بغير نون وفي لد بالسكون لدني بالنون
ومنه قراءة نافع وقيل يجوز ان يكون المذكورة نون الوقاية

لان

قوله

ثم رايت ابن الناظم صرح بانه ضرورة لكن رده الموضح وغيره

لان حذف نون لدن لغة واجيب بان المحذوفة النون المتحركة
الاخرى لا يلحقها نون الوقاية كما مر في كلام سيبويه لانها
انما تؤتى بها في مثل ذلك لتقي الاخير من الحركة والمحذوفة
النون الساكنة والاخرى التي تلحقها النون للمحافظة على سكون
البنا الاصلي لا يحتملها ما في الآية لضم دال ما فيها واما ما ذكره
البعض تبعا [illegible] ما مبني من الجواب بان نون لدن انما تحذف
اذا كان المضاف اليه ظاهرا لا ضميرا فيرده ما مر في كلام سيبويه
من انه يقال في لدنا بالضم لدي بغير نون لصراحته في انه
يضاف الى ياء المتكلم فتامل بمعنى حسبي راجع للامرين
قبله احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فان ياء
المتكلم لا تتصل بهما وعن قد وقط اسم فعل بمعنى يكفي على
ما يأتي فان نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما اهـ زكريا
قال الروداني والغالب عليهما اذا كانا بمعنى حسب البناء
على السكون وقد يبنيان على الكسر وقد يعربان قدني
الى باني واشار بقد الى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات
على الصحيح قدني من نصر الخبيبين قدي قيل اراد بهما
عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا على التغليب لان عبد الله
كان يكنى ابا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله ابن الزبير
واباه عبد الله فيكون على التغليب ايضا وفيه نظر ويروى
الخبيبين بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله
ومن كان على رايه واعترض على الاستشهاد على حذف النون
بجواز ان الاصل قد بالسكون وحركت بالكسر لاجل
الروي فتكون اليا للاشباع لا للمتكلم قال الروداني او ان

الشاعر جري فيه على لغة من يبنيه على الكسر والباللاشباع
اهـ وقد يقال مشاكلة اللاحق للسابق يرجح احتمال الاضافة
لياء المتكلم وفي الحديث قط قط في صحيح البخاري
مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب
العزة فيها قدمه فتقول قط قط وعزتك ويزوي بعضها
الي بعض قولي والنون اشهر راجع الي قوله المه وفي
لدني وقطني نح مهلا اسم مصدر امهل ورويدا مصغر
ارواد بمعني امهالا تصغير الترخيم كما سيذكره الشرف
باب اسماء الافعال والاصوات فهو تاكيد لمهلا لا صفة
كما زعمه العيني وتبعه نحو كبشيخنا والبعض وملات بفتح
التا كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذي جوزه البعض
يحوج الي تحول بمعني اكتفي كان الصواب بمعني يكفي
كما في المغني او كفي كما في الجني الداني لابن ام قاسم والشربه
اليه ماميني لان مجي اسم الفعل بمعني المضارع قليل طلان
وفي كلام التفتازاني مجي قط بمعني انته فيكون اسم
فعل امر ليكون متعديا # كغيرهما من اسماء الافعال
اي التي يتصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية لكون
مدلولاتها افعالا متعدية كدراكني وعليكني وسمع الوا
مكانكني اي انتظرني وانما اتصلت بها نون الوقاية
حملا لها على مدلولاتها وهي الافعال المتعدية وما ذكره
الش من وجوب لحاق نون الوقاية اسماء الافعال
هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع
التسهيل لكن عبارة سبك المنظومة

بهو

وانما قلنا الصواب ذكره

يشعر بقلة لحاقها فانه قال وربما لحقت اسم الفعال اختيارا
واسم الفاعل اضطرارا اهـ قال شيخنا وصريح كلام الرضي ان
لحاقها اسم الفعل جايز لا واجب وفي المغني وشرحه
للدماميني ان اجل باي حرفا بمعني نعم واسم فعل بمعني
يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسما مرادفا لحسب
فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا وقعت نون الوقاية
اي شذوذا لبيرقد بالبنا للمجهول اي يعطى للتثنيه
على اصله متروكه اعترض بانه لو كان للتثنيه لادخلوها على
ما لم يشبها بالفعل من نحو غلامي فالاولي انه لمشابهة
الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل وكذا ان تقول
الدخول للتثنيه وتخصيص اسم الفاعل وكذا لمشابهة
الفعل فتامل فلما منعوها اي للزوم الفصل بالنون
بين المضاف والمضاف اليه غير الدجال اخوفني
عليكم روي بحذف النون ايضا اي اخوف مخوفاتي عليكم
فاندفع ما يقال الحديث يقتضي ان الدجال وغيره خائفان
لا مخوف منهما لانه حق افعل ان يصاغ من الثلاثي وهو
هنا خاف لا من اخاف وان غير الدجال الواقع عليه اخوف بعض
النبي صلى الله عليه وسلم لان افعل التفضيل بعض
ما يضاف اليه نعم ينبغي صوغ افعل من المبني للمجهول
وهو شاذ عند الجمهور فايدة حيث قيل بالجواز
والامتناع في احكام العربية فانما يعني بالنسبة
الي اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الاثم
الشرعي فمن لحن في غير التنزيل والحديث

كما ان نصب الفاعل او رفع المفعول لا نقول انه يأثم الا ان يقصد
ايقاع السامع في غلط يؤدي الي نوع ضرر فعليه الاثم بهذا
القصد المحرم قاله الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح
المختصر افاده يس العلم يطلق علي الجبل
والراية والعلامة والظاهر ان النقل الي المعني الاصطلاحي
من الثالث بدليل قولهم لانه علامة علي مسماه يعين
المسمي اي خارجا كعلم الشخص الخارجي او ذهنا
كعلم الجنس بناء علي التحقيق الاتي اما علي مذهب الجمهور فعلم
الجنس غير داخل في هذا التعريف لخروجه بقوله يعين
فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهني
اعني الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا
كالعلم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجا
في المستقبل وكعلم القبيلة فانه موضوع لمجموع
ابناء الاب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين
حينه فان المجموع لا وجود له الا في ذهن الواضع
فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي اغلبي
افاده يس والمراد بتعيين المسمي انه يدل علي
مسمي معين لا انه يحصل له التعيين لانه معين
في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل قال او صفة
مفعول مطلق محذوف اي يعين تعيينا مطلقا
ويجوز ان يكون الخ هذا اولي بل متعين لان المعرف
هو الذي يجعل مبتدا والتعريف هو الذي يجعل
خبرا ولان علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة

علي

علي ما سياتي لضميره اي ضمير ملابسة كما يدل عليه
قوله والتقدير علم المسمي الخ مجردا عن القرائن الخارجية
اي الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير
الوضع اذ لا بد منه وهو من القرائن كما في الروداني
النكرات كرجل وفرس فانه لا تعيين فيهما اصلا
وكشمس وقمر فانهما وان عينا فردين لكن ذلك التعيين
لامر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من
افراد المسمي واما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما
ودخل نحو زيد مسمي به جماعة فانه باعتبار كل وضع
يعين مسماه والشيوع انما جاء من تعدد الاوضاع
وهو امر عارض ولا يخرج بقوله مطلقا لانه وان احتاج في
تعيين مسماه الي قرينة من وصف واضافة او نحوهما
لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الي اصل الوضع كبقية
المعارف قال ولو للعهد الذهني لان المراد به مدخولها
الحقيقة وهي معينة وكونها مرادة في ضمن فرد مبهم
لا يخرجها عن التعيين كالحضور اي في ضميري
المتكلم والمخاطب وقوله والغيبة اي وموضع الغيبة
يعني ان تعيين معني ضمير الغيبة بواسطة مرجعه
اما اذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر واما اذا كانت
نكرة فلان معناه الشيء المتقدم فتعيين معناه من
حيث ان المراد به الشيء المتقدم بعينه وان كانت
عين ذلك الشيء مبهمة فيسقط ما للبعض هنا وكان
عليه ان يقول او حسية كالاشارة الحسية في اسم

مدلول
الاشارة لانها القرينة التي بها تعيين اسم الاشارة لا مجرد
الحضور كما زعمه البعض من جعل القرينة اسم الاشارة في
قوله/ والحضور وتمثيلنا ان يقال اراد الش بالمعنوية ما قابل
اللفظية فيشمل الحسية فافهم   لرجل اي مخصوص
وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير
وخزنقا هو منقول عن اسم ولد الارنب   اضت
طرقة بفتح الراء كما في القاموس   وعدن لبلد اي بساحل
اليمن تصريح   ولاحق لفرس اي لمعاوية ابن ابي   لمعاويه
سفيان رضي الله تعالى عنه تصريح   وشذقم ضبطه
بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو النجيب بفتحتيه
صنيع القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين   وقوله لجمل
اي للنعمان بن المنذر   وواشق لكلب قال في التصريح
ذكر في المغني سبعة اعلام وثامنها علم الكلب وفي ذلك موازاة   والامثل العظم
لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم   والمراد به
هنا اي بخلافه في تعريف العلم فان المراد به ما قابل الحرف
الفعل والحرف ويطلق ايضا الاسم ويراد به ما قابل الصفة
وقوله ما ليس اي علم ليس الخ   وكنية من كنيت اي
سترت واعلم انه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق
بينها وبين اللقب المقصود به التعظيم ان التعظيم في اللقب
بمعناه وفي الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لان
بعض النفوس تانف ان تخاطب باسمها وقد يقصد
بها التفاول كتكنية الصغير تفاولا بان يعيش حتى يصير
له اولاد افاده الروداني م   باب او ام او بنت او اخ او اخت

او

اوام او عمة او خال او خالة كما ذكره سم   وهي ما صدر اي علم
مركب تركيبا اضافيا صدر فلا انتقاض بنحو ابو زيد قائم وأب
لزيد قائم مسمى بهما لان المركب الاضافي في الاول جزء العلم
لا هو والثاني لا اضافة فيه افاده الشنواني   وهو ما اشعر
اي بحسب وضعه الاصلي لا العلمي اذ بحسب وضعه العلمي
لا اشعار له الا بالذات كذا قال جمع من ارباب الحواشي والمتجه
عندي انه يشعر بحسبه ايضا وان كان المقصود بالذات
الدلالة علي الذات اذ الاشعار الدلالة الخفية وهي لا تنافي
كون المقصود بالذات ما ذكر ولا مانع من قصد الواضع لها
تبعا ثم رايت في التصريح عن بعضهم وفي كلام السيد
ما يؤيده واورد علي تعريف اللقب انه يشمل بعض الاسماء
نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو ابي الخير وابي جهل
واجيب بان ما وضع للذات اولا هو الاسم اشعر او لا
يشعر صدر او لم يصدر ثم ما وضع ثانيا وصدر فهو الكنية
اشعر او لم يشعر ثم ما وضع ثالثا فهو اللقب فالاشعار   واشعر ح
وعدمه لا يقصد والتصدير وعدمه غير منظور اليه
في الموضوع اولا والاشعار وعدمه غير منظور اليه
في الموضوع ثانيا كذا نقل عن سم والاقرب عندي من
هذا وجهان الاول ان الاسم هو الموضوع اولا للذات
واللقب الموضوع لا اولا لها مشعرا بالرفعة او الضعة
بينهما التباين وان الكنية ما صدرت باب او ام سواء وضعت اولا
او لا اشعرت او لا فتجامع كلا منهما او تنفرد فيما وضع لا اولا
ولم يشعر وانما كان هذا اقرب من ذاك لشمول اللقب

عليه ما وضع ثانيا واشعر وشمول الكنية عليه ما وضع ثالثا
وصدر وعدم شمولها على ذلك ما ذكر فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة
وهو خلاف المقرر ولان اشتراط كونه وضع الكنية ثانيا
واللقب ثالثا مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين
وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الاسما كما في
ام كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها الكاتبي ما قيل انه يصح
اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيثية وانما كان هذا ايضا
اقرب من ذلك لما مر وفي الكردي انه المفهوم من كلام
الافاضل ان الاسم ما وضع اول مرة كاينا ما كان والكنية
ما وقع بعد ذلك وصدر باب او ام دل على المدح او الذم او لا
واللقب ما وضع بعد ذلك ايضا اي بعد الاسم واشعر بمدح
او ذم ولم يصدر باب او ام فهي متباينة اهـ ويرد عليه ايضا انه
مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتامل اوضعة
بفتح الضاد او كسرها اي خسته وهاؤه عوض من الواو
يعني الاسم تفسير للسوي وابقاه كثير على عمومه
من تعين عمومه تاخره عن الكنية ايضا لجريانه فيها ٧ وجوه
ولا يدل على التخصيص قول المص وان يكونا مفردين كما سياتي
للشي لما سياتي عن سم ومحل وجوب تاخر اللقب عن
الاسم اذا لم يكن اجتماعهما على سبيل اسناد احدهما الى
الاخر والا قدم منهما ما قصد المتكلم الحكم به لان
اللقب الخ وقيل لانه لو قدم ضاعت فايدة الاسم لانه يغني
فايدة الاسم وزيادة ولانه يشبه الصفة وهي

منافاة

منافاة عن الموصوف وقوله في الاغلب احتراز عن نحو زين العابدين
فلو قدم لاوهم يوخذ منه انه اذا انتفى ذلك الايهام لاشتهار
المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما في قوله تعالى انما
المسيح عيسى ابن مريم افاده يس انا ابن الخ هو
في مزيقيا عمرو حيث قدم اللقب على الاسم وفطرن بقيا
المصروف كما قاله الكردي وانما لقب به لانه كان يلبس كل يوم
حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا وان
يلبسهما غيره وعمرو هذا من اجداد اوس بن الصامت قايل
هذا البيت اخي عبادة بن الصامت وقوله وجدي اي من جهة
الام وانما لقب منذر بما السما لحسن وجهه وقيل هو لقب
الام لقب امه ثم استعمل فيه ومراد الشاعر انه نسيب
الطرفين فصل بان ذا الكلب اي صاحب الكلب والبا متعلقة
بابلغ في البيت قبله وهو ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها عني
حديثا وبعض القول تكذيب قالته اخت عمرو
المذكور من قصيدة ترثيه بها اولها كل امرئ بمحال الدهر مكروب
وكل من غالب الايام مغلوب وقوله ببطن شريان بكسر
الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو
والشريان شجر يتخذ منه القسي وبطن خبر ان اذا
نصب خبرهم على النعتية لعمرو وحرثان اذا رفع على الخبرية
لان وغيرها اي اسما او لقبا كما سنذكره اقسم
بالله ابو حفص عمر الخ بعده فاغفر له اللهم ان كان فجر
انشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له عمر

كذبت وحلف على ذلك اللقب والنقب والدبر رقة الخف وفجر حنث
في يمينه كذا في التصريح ههالك اي ميت وسعد ابو عمرو وهو
سعد بن معاذ سيد الاوس رضي الله تعالى عنه وكذلك
تفعل بجامع اللقب ذهب قوم كابن الصانع والمراد به التاخر
اللقب عن الكنية وابقوا قوله سواه على ظاهره من العموم
وقد رفع الخ قال يعني الرفع ممنوع لصدق قولي وان
يكونا مفردين مع عموم قولي سواه اي وان يكن اللقب وسواه
مفردين كما في الاسم واللقب ولا يمنع ذلك كون بعض افراد
سواه لا يكون الا مركبا كالكنية مفردين المراد بالمفرد
هنا ما قابل المركب كما ان المراد به في باب الاعراب ما قابل
المثنى والمجموع والملحق بهما والاسماء الستة وفي باب
المبتدأ ما قابل الجملة وفي باب لا والمنادى ما قابل المضاف
والشبيه به واما اطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
فاصطلاح منطقي فاضف حتما لا يخفى ان الاضافة بالتاويل
الاتي في الشرح تخرج عن اضافة الاسم الى اسم اتحد به في
المعنى لانها على التاويل الاتي تكون من اضافة المسمى
الى الاسم فمعنى الاسم الاول الذات دون الثاني لان
المقصود منه لفظه فمعناه اللفظ الواقع في التراكيب
المستعمل في الذات فلا تنافي بين قولي هنا فاضف حتما
وقولي فيما سياتي ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وان ذكره
شيخنا والبعض كذا هو في الاصل فتدبر الداعي

ويطلق

ويطلق على اللئيم والحاذق يتاولون الاول بالمسمى الخ اي غالبا والا
فقد يعكسون كما في كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب
لا يناسب الحكم فيه الا ذلك وذهب الكوفيون الى وبعض
البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق
على انه يدل منه اي بدل كل من كل وجوز الدنوشري وجها ثالثا
وهو كذلك كما يفيده كلام الشنواني وتقله يس عن بعضهم
وصرح به الروداني وقال بعضهم لا يقطعان الا شذوذا
باضمار رفع اي جواز او كذا قوله باضمار مبتدا فيجوز اظهارهما
صرح به في التصريح والا فظاهره وصريح كلام الشارح امتناع
الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه كما
صرح به الرضي لجواز كون المضاف اليه مركبا كغلام عبد الله
كلا المضاف اتبع الذي ردف اي تبع الاتباع الاول
اصطلاحي والثاني لغوي فلبيس في كلامه طلب تحصيل الحاصل
الذي هو عبث وهذا الامر كناية عن منع الاضافة فلا ينافي
ما صرح به الشارح من جواز القطع واتبع جواب ان الشرطية المدغمة
في لا وحذف الفا للضرورة بيانا وهذا النص يكون اللقب
اوضح كالم وكون اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهارون
الرشيد ومحمد المهدي قاله في التصريح عن شيء اي معنى
وضمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شيء
فالمنقول عنه معنى لا لفظ هذا ما افاده هذه العبارة وقول
وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل اسد
الخ يفيد ان المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثانية

وجرى على التسهيل

الى الاولى بتقدير مضاف في الثانية اي بمعنى مصدر الخ والعكس
بتقدير مضاف في الاولى اي عن لفظ شيء الخ ولا يرد على هذا اتحاد
المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فانه لفظ فضل مثلا
متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف
كاف فتدبر   سبق استعماله فيه الاولى سبق وضعه
له ليدخل في المنقول ما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل
لغيره فانه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به
شارحه   قبل العلمية ال للعهد الحضوري اي قبل النوع
الحاضر من العلمية فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية
الحاضر في نوع اخر من العلمية كاسامة علما للشخص
فهو من المنقول كما قاله الشنواني وغيره وباعتبار النوع
دون الشخص يندفع ما قاله الروداني من ان جعل ال
للعهد الحضوري يقتضي ان سعاد مسمى به امراة
غير الاولى منقول وهو باطل اتفاقا فهم   ابوك حباب اي جبان
لسارق الضيف من اضافة الوصف لفاعله وبرد مفعول
وقد يقال لا شاهد في البيت لاحتمال ان يكون منقولا
من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر الا ان يقال النقل
من الجملة خلاف الغالب والشيء يحمل على الغالب ما لم يصرفه
عنه صارف وكذا يقال في الشاهد بعده   وذو ارتجال
من ارتجل الخطبة والشعر اتى بهما من غير تهيئة
لهما قبل فمعنى كون العلم مرتجلا انه ابتدئ بالتسمية
به من غير سبق استعماله في غير علم قاله الدماميني

[في الهامش: ٢ بقي انه يرد على الشارح انه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن انه تمثيل للمنقول صح صح]

[في الهامش: ٢ اي جبان على ما قيل ولم اجده في القاموس ولا غيره وفي القاموس انهم سموا بالمضموم الحاء ناسا وشيطانا ويطلق على الحية وسموا بمفتوحها ومكسورها ناسا وذكر للثلاثة معاني اخر لا تناسب هنا صح]

قوله اذ

اذ لا واسطة الخ علة لمقدر اي وزدت لفظ الاخر المفيد للحصر
مع ان عبارة الناظم لا تؤديه لانه لا واسطة   لا منقول ولا
مرتجل اما الاول فلان النقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني
ولا وضع له فيه واما الثاني فلانه سبقه استعمال
في غير العلمية والتحقيق انه منقول بوضع تنزيلي لان غلبة
استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم
في الايات البينات   كلها منقولة اي لان الاصل في الاسماء
التنكير ولا يفيد جهل المعنى الاصلي للاسم الذي يتوهم
انه مرتجل   كلها مرتجلة مبني على قولهم ان المرتجل ما لم يتحقق
عند وضعه قصد نقله من معنى اول وهذا القصد غير
متحقق وموافقة بعض الاعلام نكرة او وصفا او غيرهما
امر اتفاقي لا بالقصد   ما استعمل من اول الامر علما اورد
عليه انه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع لشيء ثم نقل ولم
يستعمل فيه مع انه علم مرتجل اذ لا يشترط في العلمية الاستعمال
كما هو ظاهر قول التفتازاني العلم ما وضع لمسمى مشخص وانه
غير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس
كاسامة علما للشخص ويمكن دفع هذا بان المراد العلمية
الحاضرة كما مر قاله البعض فكان الاولى ان نقول ما وضع
لشيء لم يسبق وضعه لغيره اه وفيه انه يخرج عن هذا
المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية اخرى فيكون هذا
ايضا غير جامع فتامل   وادد نوزع بانه جمع ادة بمعنى المرة
من الود قلبت همزة بدلا من واو كما في اقتت فهو منقول من
جمع لا مرتجل   ومن المنقول الخ اشار بذكر لن الى دفع ما توهمه

ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضي كونه قسيما
للمنقول والمرتجل وانما تكلم على المنقول من جملة والمنقول من
مركب مزجي والمنقول من مضاف بغير ذون المنقول من
بقية المركبات كالمركب التقييدي لكونها المسموعة عن
العرب دون غيرها قاله يس فزناها ابي ذواتها على
اطرقا باليات الخيام يحتمل انه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل
ان الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار في البيت السابق وباليات
الخيام منصوب على الحال من الكاف الديار وسميت تلك المفازة باطرقا
لان السالك فيها يقول لصاحبه اطرق اي اسكت فانا نخاف فيه
ومهلكة قاله العيني بثت اي افرقت يتعدي الي ثلاثة
مفاعيل الاول التاء التي نائبة عن الفاعل الثاني اخوالي وبني يزيد
بدل او بيان لاخوالي الثالث جملة لهم فديد اي صياح وظلما
مفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا
متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم
عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في عادة الفصحاء
نقول انا وزيد فعلنا ولا نقول فعلا كذا في التصريح وانت
خبير بانه حيث كان العامل في ظلما وعلينا محذوفا تقديره يصيحون
كان هو الخبر بجعله المفعول الثالث فيكون جملة
لهم فديد حالا مؤكدة والشاهد في يزيد فانه
علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال
[illegible]

والمشهور

١٣٤

والمشهور في يزيد الذي في البيت انه بالياء التحتية ونصويب ابن
يعيش انه بالتاء الفوقية رده ابن الحاجب بان الرواية انما صحت
بالتحتية وبان تزيد بالفوقية لم يسمع الا مفردا لا جملة ونقل
يزيد في هذا البيت مثل في قوله انا ابن جلا وطلوع الثنايا على القول
بانه علم محكي منقول من نحو زيد جلا فيكون جملة لا من نحو جلا
زيد والا كان مفردا منصرفا لان هذا الوزن لا يوجب منع
الصرف عند الجمهور وقيل الموصوف محذوف اي انا ابن رجل
جلا الامور وكشفها كذا في المغني والدماميني
ومنه اصمت بهمزة قطع وميم مكسورتين وانه كان للامر
من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومتين على انه من
صمت بفتح الميم وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة
على انه من صمت بكسرها لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها
عند النقل كما في التصريح اشليلي اي اغري الصائد
سلوقية اي كلابا سلوقية نسبة الي سلوق قرية باليمن
والباء في بها بمعنى مع وقوله بوحش متعلق باشلي وقوله
بي اصلا بها او دابي عوج جملة في محل نصب صفة لسلوقية
وعندي وقفة في الاستشهاد بهذا البيت على النقل
من جملة فعل الامر وفاعله المستتر لان اصمت في البيت
مجرور بالفتحة كما هو شان المنقول من الفعل وحده ولو
كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب
بقاء ضمة يزيد في البيت السابق وكونه التحريك
للضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح
التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ورأيت

كما في زكريا ج

ربع فيكتبه من العرب تشب
رابه العرود التدريس نية ج

صاحب التصريح عدا صمت مما نقل من الفعل وحده كشمر ويشكر
وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه حكم العلم المركب تركيب
اسناد مثله المركب العددي فانه يحكي وكذا المركب من حرفين
كانما او حرف وفعل كقد قام او حرف واسم كبازيد فكل ذلك يحكي
ولم ينص الشارح على ما ذكر لانه شبيه بالمركب الاسنادي فكانه
داخل فيه واما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به
شيخ الاسلام فيعرب بحسب العوامل واما نحو قايم ابواه
فيعرب قايم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله
انه يحكي اصله اي ويكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد
واللباب وقيل مبني لا محكي وذكر في التسهيل انه ربما
اضيف صدر ذي الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو جاب رقـ
نحره واحترز من المضمر نحو برقت وجرحت مسمى
بهما فلا يجوز فيها الا الحكاية واجاز بعضهم اعرابه تقول
هذا قمت ورايت قمتا ومررت بقمت افاده الدماميني
ولم يرد عن العرب الخ بيان لمفهوم قوله سابقا وجملة
فعلية ومن العلم الاولى ومن المنقول عجزا اي مع
مزج منزلا ثانيهما اي ضمير جعل الراجع الى صنف
الاسمين فهو قوله منزلة تا التانيث مما قبلها اي في فتح
ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها واعترض اللقاني
هذا الحد بانه لا يشمل نحو معدي كرب ولا نحو سيبويه ونفطويه
جعل وجه الشبه بل فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب
غير المحلي عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة
واحدة

ويستثنى من المركب
من حرف واسم المركب
من جار فوقه حرف ومجرور
فانه لا يجوز فيه اعراب
الجار وصفا فالمجرور
معطى ماله لو سمي به وحده
بان يضعف اخره
ان كان لينا كفي ولا
يضعف بل يكمل لبد
وذم اذا كان صحيحا
لمى ويجوز حكايته
وقيل يجب الاعراب
والاضافة في صلاح
في اوساط صحيح
كرب ومن والحكاية
في ثنائي معتل كفي
فان كان الجار حرفا احاديا
وجبت الحكاية عند الجمهور
واجاز المبرد والزجاج

[illegible]

واحدة في احوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو
محلا لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتا
التانيث التي قد يكون ما قبلها ساكنا كما في بنت واخت
دون ها التانيث فتامل ومعديكرب بكسر الدال شذوذا
والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا لكن
قال في باب الندا معنى معدي كرب عداه الكرب اي تجاوزه
اه وقضيته انه اسم مفعول اعل اعلال مرمي فلا
شذوذ في كسر داله لا مفعل فانه خلاف المعنى المذكور
قاله الروداني ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف يائه
اذ القياس تشديدها كما في مرمي مبني على
الفتح كان الاولى والاخصر يبقى على ما كان عليه من فتح
او سكون لانها ليسا للبنا ثنيهما خمسة عشر
اي تشبيهما بصنف اخر من المزجي وهو المركب العددي..
فلا يقتضي كلامه ان العددي ليس من المزجي كما زعمه
البعض تبعا لغيره ولا ينافيه تعريفه السابق لان المراد
بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحلي كما مر لكن قال يس اذا كان
العددي من المزجي ورد انه اذا سمي به يحكي كما صرح
به اللقاني والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اه وهو مدفوع
بانه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وان المص لم يذكر
الحكاية في المزجي لان كلامه في المزجي غير العددي
وقد يضاف صدره الى عجزه فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه
لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هرمز وبخت نصر الاول بوجهه

الاعراب إلّا أنّ الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معدي كرب وقد يمنع
المجزء من الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوه الاعراب دماميني
بايضاح وزيادة من الهمع لما سلف علة لكون البنا على الكسر
لان مراده بما سلف كون الكسر الاصل في التخلص من التقاء
الساكنين واما اصل البنا فلان ويه اسم صوت وهو مبني
لما سابق في بابه فبني سيبويه تغليبا لجانب الصوت لانه
الاصل وقد يعرب غير منصرف الخ وقد يبنى على الفتح
كخمسة عشر قاله في الهمع وهو على ضربين الخ تنبه على
حكمة تعداد المثال ويحتمل ان يكون حكمته الاشارة الى انه لا
فرق في الجزء الاول بين أن يكون معربا بالحركات او الحروف
وفي الثاني بين ان يكون منصرفا او غير منصرف
واعرابه اعراب جزء من المتضايفين اي لانهم اجروا على كلمتيه
احكامهما قبل العلمية فاعربوا الجزءين واعطوا جزءه الاخير
حكم العلم فمنعوا صرف اوبر وهريرة في بنات اوبر وابي
هريرة وقالوا جا ابو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مراعاة
الموصوف بابن مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره
وومنعوا اي العرب وانما اسند الوضع اليهم مجاز لكونه ظهر
على السنتهم والا فالواضع على الاصح هو الله تعالى وفي كلامه
اشارة الى ان علم الجنس سماعي فلا يقاس على ما ورد منه
غالبا وقد يوضع العلم الجنسي لجنس مولف كما سنذكره
الشرح في الخاتمة والوحوش عطف عام لشموله ما لا يعدو بنابه
ونحوه والاحناش بحا مهملة ثم شين معجمة آخره عطف مغاير
لان الحنش كما في القاموس الذباب والحية وكل ما يصطاد

من الطير والهوام وحشرات الارض وهي صغار دوابها لعدم
الداعي علة للمنفيات والداعي هو الالفة وهو كعلم الاشخاص
ظاهره ان كعلم خبر مبتدا محذوف والاولى انه نعت لعلم فلا
يضاف اي ما دامت علميته فان نكر جازت اضافته وكذا يقال فيما
بعده فايدة قد ثنوا وجمعوا علم الجنس ايضا فقالوا الاسامتان
والاسامات وينبغي ان يكون ذلك كما في الارتشاف بالنظر الى
التشخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه اهـ شم
الجامع وتقدم في مبحث جمع المذكر السالم انه لا يجمع منه بالواو والياء
والنون الا علم الشمول التوكيدي كاجمع فيقال اجمعون ومبتدا به
اي بلا مسوغ وكذا يقال فيما بعده نعته انما قيد به لان تقدم
الحال مسوغ لمجيئها من النكرة في بنات اوبر علم على ضرب
رديء من الكماة وابن آوى علم على حيوان كريه الرائحة فوق
الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب
طويل الاظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري
اهـ تصرف نحو علم التسبيح اي عند قطعه عن الاضافة كما عليه
البيضاوي وابو حيان مطلقا كما عليه غيره واضافته للايضاح كحاتم
طي وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لان المبطل لها ما للتعريف
او التخصيص ومنع كثير علميته قال الرضي لا دليل على علميته
لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا
في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقد جاء باللام
كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا دليل علميته قوله سبحان
من علقمة الفاخر ولا مانع من ان يقال حذف المضاف اليه
ونوي وبقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد

عن التنوين كقوله خالطا من سلمى خيا شيم وفاه هذا وقول الش
علم التسبيح كذا في بعض النسخ وفي بعضها علم على التسبيح وهو
المناسب لقوله وكسبحان علم على القدرة وبتعيين عليه رفع
علم بالخبرية لمحذوف اي وهو علم الخ ولا يصح جعل علم على
النعتية لسبحان لان المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح
وصفه بالنكرة وهكذا قوله علم على القدرة   عن فعل ماض
كما اشار اليه الش بالعطف لا افعل تفضيل حذفت همزته ضرورة
لاقتضائه العموم في المفضل عليه وهو علم الشخص
وليس كذلك   في امته اي جماعته وافراده   وانه في
الشياع كاسد اي الذي هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر
اللازم بعد الملزوم   بين اسم الجنس اي الذي هو النكرة
كما للامدي وابن الحاجب وجماعة وكما هو الظاهر من عبارات
كثير من النحاة وسيصرح به الش نقلا عن بعضهم واما في
حواشي شيخنا السيد ان النحاة على ان اسم الجنس وضع للماهية
بلا قيد الاستحضار نفيه ما فيه   يوذن بالفرق الخ اذ
لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم   الاشارة الى
الفرق اي بين علم الجنس واسم الجنس الذي هو النكرة على
ما مر ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره
عندهم عبر بالاشارة واشتهر عن كثير من العلما الفرق بين
الثلاثة بما حاصله ان علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة
ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى ان الحضور جزء مفهومه
او شرط على القولين والصحيح عندي منهما الثاني وان اقتصر البعض
على الاول لان التعيين سواء كان شخصيا كما في علم الشخص

او ذهنيا كما في علم الجنس امر اعتباري كما صرحوا به فلو كان جزءا
داخلا في مفهوم العلم لزم ان يكون مدلول العلم شخصيا او جنسيا
امرا اعتباريا لان المجموع المركب من الوجودي والاعتباري اعتباري
وان دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن لا مطابقة وكل من
اللازمين في غاية البعد ان لم يكن باطلا واسم الجنس موضوع
للحقيقة المعينة ذهنا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوع للفرد
المنتشر قال البعض ولي فيه وقفة لان اسم الجنس على
تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم ان يكون معرفة لان
الحقيقة من حيث هي متحدة معينة ذهنا وعدم اعتبار
تعينه والحضور معها لا يخرجها عن التعيين والحضور فالفرق المذكور
من جهة المعنى لا يجدي نفعا في اجرا احكام المعارف على علم الجنس
دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول ال الجنسية في قولك
الرجل خير من المراة بانه معرفة مع ان المراد بمدخولها الحقيقة
من حيث هي مع ان جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافي
حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة ومنهم القايلون
بهذا الفرق فالذي يختاره العقل ويميل اليه ان اسم الجنس
كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الش بعد كلامه
وانا اقول قال العلامة سم في الايات البينات عند قول السبكي
العلم ما وضع لمعين الخ ما نصه فيه اي في تعريف العلم بما ذكر ان
النكرة وضع لمعين ايضا اذ الواضع انما يضع لمعين فقول
ابن المحلي خرج النكرة ممنوع ويجاب بان المراد انه وضع لمعين
باعتبار تعينه فخرج النكرة فانه وان وضع لمعين لم يعتبر
تعينه اه وقد عرف غير واحد من المحققين المعرفة

عما وضع لمعين باعتبار تعينه فتبين أن تعيين الموضوع له
حاصل في النكرة أيضا وأن الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار
التعيين في المعرفة وعدم اعتباره في النكرة فوجود التعين
المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس من غير
اعتباره لا يقتضي كونه معرفة واستناده إلى حكمهم
على مدخول ال الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة
من حيث هي من باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث
هي في كلامهم على ال الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية
لا عدم اعتبار التعيين لأنه معتبر في مدخولها كما صرح به
السعد في مطوله ومختصره في الكلام على تعريف المسند
إليه بال وكذا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين
علم الجنس ومدخول ال الجنسية بأن دلالة الأول على اعتبار التعيين
بجوهره والثاني بقرينة ال والمراد بقولهم من حيث هي
في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعيين فيه وتشبيه
بأن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة بناء على حصر الجمهور
الاسم في المعرفة والنكرة وبعضهم منهم القائلون بهذا الفرق
لا ينهض لأن النكرة تطلق إطلاقين خاصا وعاما كما قاله يس
وغيره فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم
الجنس وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص
إذا أشرقت في سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق
عرفت الخلل وقفته بحذافيرها والله ولي التوفيق وكثيرا
ما خطر ببالي فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق
السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعينها

ذهنا

ذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة
من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر
الملحوظ في وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصلا غير مقصود
في وضعه ولهذا كان معرفة واسم الجنس هو ما وضع لها من
حيث صدقها على كثيرين بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ
في وضعه دون التعيين فيكون التعين حاصلا غير مقصود
في وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من ال والإضافة وهو
فرق نفيس ومن ظني أني رأيت ما يؤيده في كلام بعضهم والذي
استوجهه الشيخ الغنيمي وتلميذه الشبراملسي أن الفرق بين اسم
الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد
اعتباري وأن كلا من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس
بالاعتبارين المذكورين وعليك مثله في فرقنا أيضا هذا وفي حواشي
شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب
لأن المعتبر في جميع المعارف تعينها وعهدها في ذهن المخاطب وكان
رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه ويعكر عليه أن بعض أصحاب
الفرق الأول وهو المحقق الخسروشاهي شيخ القرافي صرح بأنه
ذهن الواضع فما عرف ذلك أن هذه الأسماء أي أعلام الأجناس
للحقائق المتحدة في الذهن أي المتوحدة فيه واستظهر
بقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة هنا فيكون الفرق
بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعيين في علم الجنس دون
اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق
بينهما عنده ظاهرا ولعل هذا أقرب إلى كلامه ومثله
أي نظيره وشبهه في اعتبار التعين فقط فلا يرد أن المماثل

الحقائق لا تتعدد المتحققة
فتعدد [illegible] في ضمن فرد من
لا تتناول الا [illegible]
روضه

ماهية والممثل به فرد والضمير يرجع الى مدلول هذه الاسماء
اي وتماثلهما يقتضي ان ما ثبت لاحدهما ثبت هو او نظيره للاخر
فلذا قال فكما صح ان يعرف ذلك المعهود باللام اي التي
هي احد طرق التعريف فلا يبعد ان يوضع له اي للمذكور
من تلك الحقائق علم لان العلمية احد طرق التعريف ايضا نظ
ال قال بعضهم هذا تاييد وايضاح لما قاله سيبويه
في علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان ان اسم
الجنس لا بعينه اي حالة كون الواحد غير متلبس
بتعيينه في اصل وضعه اطلقته على اصل وضعه اي
اطلاقا جاريا على اصل هو وضعه او المراد بالوضع الموضوع
له والظرف ح لغو متعلق باطلقته والاضافة على كل للبيان
وهذا على ما قدمه من انه موضوع للواحد لا بعينه واما على
انه موضوع للحقيقة فاذا اطلق على الفرد المبهم او المعين
من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان اطلاقا حقيقيا
والا كان مجازا وكذا يقال في علم الجنس اذا اطلق على الفرد
المبهم او المعين كما قاله الفاكهي وما ذكر من التفصيل هو
ما قاله السعد في مطوله والذي قاله الكمال بن الهمام
ونقله عن المتقدمين ان اطلاق اسم الحقيقة على احد
افرادها حقيقة مطلقا واذا اطلقت اسامة على واحد
اي معين كما في هذا اسامة مقبلا او مبهم كما في ان رايت
اسامة ففر منه فانما اردت الحقيقة اي لاحظت
حال اطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذي استعمل
فيه اللفظ واطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة

في

١٢٩

في الفرد ويرد عليه انه يجوز ان يريد باسامة الفرد من غير
ملاحظة الحقيقة فما ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه
بان كلامه في الاطلاق الحقيقي اي واذا اطلقت اسامة على
واحد اطلاقا حقيقيا فيتم الحصر باعتبار الوجود اي
وجودها في ضمن الافراد المستعمل فيها اللفظ وقوله في
التعدد اي تعدد معنى اسامة تعددا بدليا ضمنيا اي لزوميا من
الاطلاق والاستعمال اذ يلزم من اطلاقه على الحقيقة التي
توجد في ضمن افراد متعددة التعدد وقوله لا باعتبار اصل
الوضع عطف على محذوف اي باعتبار الاطلاق والاستعمال لا
باعتبار اصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله
لا باعتبار اصل الوضع ان يقول في التعدد باعتبار الاستعمال
وهي اي مسبلة الفرق للمجوز لم تقل المجوزات
فعال من اعلام المونث بمعنى الفجور اي لا بمعنى المرة من
الفجور فالتاء لتانيث الحقيقة لا للوحدة انا اقتسمنا بفتح
همزة انا لوقوعها مفعولا لاعلمت في البيت قبله والخطة بالضم
الخصلة واما بالكسر فالارض التي يخط عليها لتحاز وتبنى
دعوا بالبنا للمفعول كيسان اي ابي كيسان يكون للذوات
والمعاني هذا التقسيم على مذهب غير المص باعتبار الما صدق
لا المفهوم الذي هو الماهية الذهنية وكونه للذوات
اكثر من كونه للمعاني فمن ذا علم الجنس لما يولف هو ما قرر
عنه بقوله فيما مر غالبا كقولهم للمجهول الخ وكقولهم
للبغل ابو الاثقال وللجمل ابو ايوب وللحمار ابو صابر وللدجاجة
ام جعفر وللشاة ام الاشعث وللنعجة ام الاموال

هيبان بن بيان هو من اسماء الاضداد لان المجهولات مستصحبة
حقيقة لاهينة بينه   وهو قليل لان الاسماء المالوفة توضع
الاعلام لاحادها لا لاجناسها **اسم الاشارة** اي
اسم يصحبه الاشارة الحسية وهي التي باحد الاعضاء
لمشار اليه اي اشارة حسية ولم يصرح بذلك لان الاشارة
حقيقة في الحسية دون الذهنية والمطلق يطلق يحمل
على حقيقته فلا يرد ضمير الغايب وال ونحوهما لان الاشارة
بذلك ذهنية ولا يرد في التعريف لان اخذ جزء المعرف
في التعريف لا يوجبه لجواز ان يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية
او مكتسبة بشيء اخر صرح بجميع ذلك الدماميني واما
الجواب بان الاشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية
ففيه ان المراد بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فالاشارة
فيه لغوية كالتعريف وكون الاشارة حسية يستلزم
كون المشار اليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله في غيره
مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية او التبعية على خلاف في
ذلك بيناه في رسالتنا في الاستعارات وما يقتضيه كلام ابن
الناظم من ان استعماله في المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة
خلاف المعروف   **لمفرد** افراده اي افراد اسم الاشارة
وهي سبعة عشر ثلاثة للمفرد المذكر وعشرة للمفردة المؤنثة
وذان وتان واولى بالمد والقصر فقوله وهي سبعة غير ظاهر الا
ان يقال جعله افراد اسم الاشارة ستة اشارة الجمع المذكر والمؤنث
فردين مع اتحاد اللفظ   **بذا** تقديم الجار والمجرور للحصر
الاضافي اي بالنسبة الى الصيغ المذكورة في المتن

قال في

١٤٠

فالمعنى بذا لا بغيره من الصيغ الاتية فلا ينافي انه يشار
الى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح وزاد في التسهيل للبعيد
الكاء بهمزة ممدودة فلام قال الدماميني وينبغي ان يكون
كل من الذال والهمزة اصلا ليس احدهما بدلا من الاخر
لتباعد مخرجيهما ويسال عن هذا في باب النداء عند ذكرها في
حروف نداء البعيد فيقال في اي موضع يكون الا اسما باختلاف
واعلم ان مذهب البصريين انه ثلاثي الاصل لا ثنائي والفه
زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون ولا ثنائي والفه
اصلية مثل ما كما يقوله السيرافي لغلبة احكام الثلاثي عليه
من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولا شيء
من الثنائي كذلك واصله ذيي بدليل الانقلاب الفا بالتحريك التي بعدها
حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقيل ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت وقيل ذيي باسكان العين
وهو ما يفيده صنيع القاموس المحذوف العين والمقلوب
الفاء بابها كما في العين اللام لان حذف الساكن اهون من
حذف المتحرك ورد الاول بحكاية سيبويه امالة الفه والياء
ولا سبب لها هنا الا انقلابها عن الياء مع كون الحذف
اليق بالاخر فلا يقال يحتمل ان المحذوف الواو والمقلوب
الياء والثاني بان الحذف اليق بالاخر   **لمفرد** فقبل اللام بمعنى
الى ومقتضاه ان الاشارة لا تتعدى باللام وهو ما يفيده
صنيع القاموس والمراد المفرد حقيقة او حكما كالجمع
والفريق قال في متن الجامع وقد يستعار لغير المفرد
ما له نحو عوان بين ذلك اي الفارض والبكر ولك ان تقول

المرجع ما ذكر فهو مفرد حكما مذكر اي حقيقة او حكما نحو
فلما راي الشمس بازغة قال هذا ربي وقيل التذكير لان الله
حكي قول ابراهيم ولا فرق في لغته بين المذكر والمونث لان الفرق
بينهما خاص بالعرب بعد الهمزة اي المكسورة ايضا
وورد ضمهما معا ايضا كما في التفيذنج بذي بقلب الف
ذا ياوذه بقلب ياذي هاوتي بقلب الذال تا والالف يا وعلي
هذا قياس البقية نقله الروداني وذاته بالبنا علي الضم
وهي اغربها واسم الاشارة ذا والتاء للتانيث يشتوا في
علي الاثني اي حقيقة او حكما كالمذكر المنزل منزلة الانثي
وقول المفرده اي حقيقة او حكما كالفرقة والجماعة
فلا يشار بهذه العشرة الخ اشار الي انه البا داخلة علي
المقصور لا المقصور عليه وهذا اذا الوحفاكل واحد من
العشرة علي حدته فان كوحظ المجموع جاز الامران
للمثني المرتفع اعترض بانه ان اريد بالمثني اللفظ
الذي هو صيغة التثنية ورد عليه انه يفرد انه وتاند
وح يختل الكلام وان اريد به المعني الذي هو الاثنان
ورد عليه ان الارتفاع وصف اللفظ لا المعني ويجاب
باعتبار الشق الثاني ويقدر مضاف عقب المرتفع
اي المرتفع داله او الاول وتقدير مضاف قبل المثني
اي لمدلول المثني المرتفع وهو الاثنان او لا تقدير والتثنية
المستفادة من اللام من نسبة الجزي للكلية والمراد
المثني صورة المرتفع محلا فلا يقال اسم الاشارة
مبني فلا يثني ولا يرفع هذا هو الاصح والظاهر

ان

١٤١

ان الاسمين مبنيان علي الالف والياء كما في جاء رجلان ولا رجلين واعلم
انه لا يثني من اسماء الاشارة الا ذوا تا الاول لمذكره والثاني
لمونثه اورد عليه فذانك برهانان لان المرجع اليد والعصا وهما
مونثان واجيب بان التذكير لمراعاة الخبر ذكره في المغني
وفي سواه اي في حال ارادة سواه ممنوك من تا وبلاتوانه
علي لغة من يلزم المونث الالف مطلقا حال من جمع وهو نكرة
بلا مسوغ من المسوغات الاتية في باب الحال فيكون مجي
الحال منه من القليل والمد اولي فيه من القصر فيه ان المد
والقصر من خواص المعرب عند النحاة واولي مبني والجواب
انه جري علي عرف اللغويين والقرا الذين لا يخصونها بالمعرب
ووزن الممدود فعال وقيل فعل كهدي زيد في اخره الف
فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتفاقا
والفها اصل لعدم التمكن وقيل متقلبة عن ياء لامالتها
وتنوين المد ودلغة قال ابن مالك والجيد ان يقال ان صاحب
هذه اللغة زاد نونا كنون ضيفن وبنا اخره علي الضم لغة وكذا
اشباع الهمزة اوله وابداله اوله هاء مضمومة وابداله هاء
مفتوحة تليها واو ساكنة كذا في التسهيل وشرحه
ويكتب مقصوره وممدوده بواو قبل اللام لئلا يلتبس باليك
جارا ومجرورا ويكتب الف المقصورة ياء قليل ومنه
في القران ان السمع والبصر والفواد كل اولئك كان عنه مسولا
ثم بفتح اخره تخفيفا وكسره علي الاصل وضمه
اتباعا وهي علي هذا الترتيب في الحسن علي ما يظهر لي والمراد
بالعيش المعيشة قربا اي حقيقة او حكما وكذا

المثنى

ع

في البعد ولذي البعد اي بعد المشار اليه قليلا او كثيرا على راي
الناظم انه مرتبتين كما سبباتي قليل ومنه في الفراق
ان السمع والبصر والفواد كل اولئك كان عنه مسئولا لغة التميميين
لايشيرون الى البعيد والحجازيين لايشيرون الى المتوسط
محكوما عليه بالحرفية اشار الى ان هذه الحال وان كانت جامدة
لفظا هي مشتقة تاويلا للدلالة على الخطاب اي بالمادة ونوع
وعلى حال المخاطب اي بهيئته او ما يلحقه واما دلالتها على البعد
فعارض نشا من استعمالهم اياها عند البعد فايدة
تتصل هذه الكاف الحرفية بارايت بمعنى اخبرني لا بمعنى اعلمت
مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء والتاء اسم مجرد
عن الخطاب ملتزم فيه الافراد والتذكير هو الفاعل
وعكس الفرا فجعل التا حرف خطاب والكاف فاعلا وقال
الكسائي التا فاعل والكاف مفعول والصحيح الاول قال ابن هشام
وارايت هذه منقولة من ارايت بمعنى اعلمت لا من ارايت
بمعنى ابصرت الا ترى انها تتعدى الى مفعولين
وهذا من الانشا المنقول الى انشا اخر
يعني ان هذا الكلام كان اولا الانشاء هو
الاستفهام ثم صار الانشا هو الامر اذ هو بمعنى
اخبر وقال الرضي ارايت بمعنى اخبر
منقول من ارايت بمعنى ابصرت او عرفت
ولا يستعمل الا في الاستخبار
عن حالة عجيبة وقد يوتي

على راي الناظم اي تبعا لبعض النحاة وعزي لسيبويه وهو الراجح لانه سيأتي انه يترك اللام

وقد يوتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارايت
زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية
وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سوا اتيت بذكر المنصوب
او لا من استفهام ظاهرا او مقدر تبين الحال المستخبر
عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم
عذاب الله الاية والمقدر نحو ارايتك هذا الذي كرمت
علي لئن اخرتني اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته علي وقوله
لئن اخرتني كلام مستانف ولا محل لجملة الاستفهام لانها
مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كان المخاطب قال لما
قلت ارايت زيدا عن اي شي من حاله تستخبر فقلت
ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليست الجملة
المذكورة مفعولا ثانيا لارايت كما ظن بعضهم اه بحذف وفيه
مخالفة لكلام ابن هشام من وجهين احدهما جعله ارايت
منقولا من ارايت بمعنى ابصرت او عرفت والثاني انها
ليست متعدية الى مفعولين وان الجملة المذكورة بعدها
مستانفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد
في مثل ارايت زيدا ما صنع فانه لا يصح ان يكون منصوبا
على اسقاط الخافض اي اخبرني عن زيد وان كان في كلامه
ما يشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب على اسقاط
الخافض ليس بقياس في مثل هذا ولا مفعولا به لارايت
لان معنى الروية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل الى
طلب الاخبار والذي يظهر لي انه على حذف مضاف
اي خبر زيد اي ما مبني ملخصا وقد يختار ما اشار اليه

الرضي وجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع
ومفاد ما مر عن ابن هشام ان زيدا مفعول به اول وجملة
الاستفهام في موضع المفعول الثاني وبه صرح غيره ويشكل
عليه الانسلاخ المذكور اللهم الا ان ينظر الى المنقول عنه فتامل
فتلك ستة وثلاثون هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ
والا فمن ستة المشار اليه حالتان مشتركتان فى اللفظ
وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب
حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث وبالنظر الى
اللفظ يكون المضروب خمسة والمضروب فيه خمسة
خمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما في
كلام البعض من السهو واعلم انك اذا ضربت الستة
والثلاثين في مرتبتي القرب والبعد كان الحاصل اثنين
وسبعين وعلى اعتبار التوسط يكون المجموع مائة وثمانية
المتعذر منها ثلاثون لان اشارات القريب التي هي ستة
باعتبار احوال المشار اليه لا تتعدد بحسب احوال
المخاطب اذ لا يلحقها كاف الخطاب فتسقط ثلاثون والممتنع
منها اثنا عشر وهي ما اجتمع فيها الكاف واللام والجائز منها ست
وستون فخذ جدولها منهم كأنه لم يستوعب اقسامها الجائزة
ومن لم يجد ولها كصاحب التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلي
لم يبين المتعذر منها والجائز والممتنع وهذا جدول
كافل بجميع ذلك والصفر الموضوع في الاسطر الستة
علامة على انه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالاشارة
وذلك في جميع صور القريب انظر الجدول في الصفحة الاخرى

	مراتب المشار اليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مثنى مذكر مخاطب	مثنى مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	جمع مؤنث مخاطب	
مفرد مذكر مشار اليه	قريب	ذاه						متعذر
	متوسط	ذاكَ	ذاكِ	ذاكما	ذاكما	ذاكم	ذاكن	جائز
	بعيد	ذلكَ	ذلكِ	ذالكما	ذالكما	ذالكم	ذالكن	جائز
مفرد مؤنث مشار اليه	قريب	تاه						متعذر
	متوسط	تاكَ	تاكِ	تاكما	تاكما	تاكم	تاكن	جائز
	بعيد	تالكَ	تالكِ	تالكما	تالكما	تالكم	تالكن	جائز
مثنى مذكر مشار اليه	قريب	ذانه						متعذر
	متوسط	ذانكَ	ذانكِ	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكن	جائز
	بعيد	ذانلكَ	ذانلكِ	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذانلكن	ممتنع
مثنى مؤنث مشار اليه	قريب	تانه						متعذر
	متوسط	تانكَ	تانكِ	تانكما	تانكما	تانكم	تانكن	جائز
	بعيد	تانلكَ	تانلكِ	تانلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكن	ممتنع
جمع مذكر مشار اليه	قريب	اولاه						متعذر
	متوسط	اولاكَ	اولاكِ	اولاكما	اولاكما	اولاكم	اولاكن	جائز
	بعيد	اولالكَ	اولالكِ	اولالكما	اولالكما	اولالكم	اولالكن	جائز
جمع مؤنث مشار اليه	قريب	اولاه						متعذر
	متوسط	اولاكَ	اولاكِ	اولاكما	اولاكما	اولاكم	اولاكن	جائز
	بعيد	اولالكَ	اولالكِ	اولالكما	اولالكما	اولالكم	اولالكن	جائز

مبتدئا منها اي من احوال المشار اليه بالمفرد بقسميه
المذكر والمونث وعلي هذا يقرا السطر الاول من الجدول الايمن
ثم السطر المقابل له من الجدول الايسر ثم السطر الثاني من
الايمن ثم المقابل له من الايسر وهكذا - وانتدي اي
من احوال المخاطب فترتيب احواله علي خلاف ترتيب احوال
المشار اليه علي اختلاف الخ اي مع اختلاف مواقعها
كالاسمية قال في التصريح هذه الكاف وان كانت حرفية
تتصرف تصرف الكاف الاسمية في غالب اللغات فتفتح
للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية
والجمع ودون هذا ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث
ولا يلحقها علامة تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح
مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع لان اسم
الاشارة الخ ولقولهم ذانك وذينك ولو كان مضافا لحذفت
النون لا يقبل التنكير بحال لانه لمصاحبة الاشارة الحسية
لا يقبل تنكيرا اصلا وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة
ظاهره مطلقا وفي الدماميني والهمع وغيرهما انها لا تلحق
من اشارات المونث الا تي وتا وكذا ذي علي خلاف فالوا تيك
وتلك وتيلك بكسر التا في الثلاثة وتيك وتلك بفتح
التا فيهما وتالك وذيك وانكر الاخيرة ثعلب وجعلها
الجوهري خطا للشيخ خالد ولا يقتضي جواز فتح تيك
جوازه بفتح التا للقريب اذ لا بعد في اختصاص فتح
التا بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد
قوله وهي

وهي لغة تميم فلا يا تون باللام مطلقا لا في مفرد ولا
في مثني ولا في جمع كما في التوضيح وشرحه للشيخ خالد
فقول الش ومواولي مقصورا اي عند غير بني تميم ممن
يوافقهم في القصر كقيس واسد وربيعة كما في التصريح
فلا يقال القصر لغة بني تميم وهم لا يا تون باللام وفي
شرح التوضيح للمصنف ان بني تميم يا تون باللام مع الجمع مقصورا
وهو مخالف لما مر فتدبر او معه او للتخيير بالنسبة
الي المفرد واولي المقصور ولتنويع اسم الاشارة
بالنسبة الي المثني واولا الممدود مع غيرهما وظاهر
عبارة الش انها للتنويع خلاف العرب فافهم بل مع المفرد
مطلقا اي مذكرا او مونثا علي ما علم مما مر وهذه اللام
لتاكيد بعد المشار اليه علي ما نسبه من هب الهمع وقيل
لبعد المشار اليه وقيل لبعد المخاطب حكي الثلاثة يس
واصلها السكون لكنه تارة يبقي سكونها وتحذف اليا او الالف
قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما في تلك بكسر التاء
وتلك بفتحها وتارة يبقي اليا او الالف قبلها وتحرك هي
بالكسر لما مر كما في تيلك وتالك وذلك واللام مبتدا
خبره ممتنعة خبر مبتدا محذوف وجواب الشرط محذوف
لدلالة خبر المبتدا عليه وما اشار اليه الش تبعا للمكودي
من ان ممتنعة خبر مبتدا محذوف مع الفا والجملة جواب
الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا ممنوع كما تقدم
بيانه في قول الم والامر انه لم يك للنون محلا الخ كذا قال البعض
وهو مبني علي ما ذكره هناك من الضابط وقد اسلفنا هناك رده

ان صاحب المغني جوز الوجهين في قول ابن معطي اللفظان
بعد هو الكلام وان ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه
وهنا انك وها نا نك وهولا نكن ابو على الاصح عند ابي حيان
وغيره وقيل لا يجمع بين الكاف وهاء التنبيه في مثنى او جمع
وعليه المصنف في شرح التسهيل والقولان ذكرهما في الهمع مستقط
اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشي بالامثلة الثلاث
الا هنا لكن هذا الثاني قليل اي لان المخاطب ربما لا يبعد المتو
او البعيد فلا يصح ان ينبه عليه اذ لا ينبه احد ليرى ما ليس
بمرئي له ولهذا الاتجامع اللام التي لاقصى البعد قاله في شرح
الجامع بني غبرا فيل اراد بهم اللصوص وقيل الفقرا
والصعاليك وقيل الاضياف وقيل اهل الارض لان الغبرا
اسم للارض واهل عطف على الضمير المرفوع في لا ينكر وبني
وقد وقع الفصل بالمفعول والطراف بكسر الطا المهملة
البيت من الادم واراد باهل الطراف الاغنيا قاله العيني
وبهنا تقديم المعمول المفيد لحصر الاشارة الى
المكان في هذه الالفاظ انما هو من حيث كونه ظرفا للفعل
فانه من هذه الحيثية لا يشار اليه الا بها فلا ينافي
صلاحية اسماء الاشارة المتقدمة لكل مشار اليه
ولو مكانا وقع غير ظرف افاده يس واعلم ان هنا ملازمة
للظرفية او شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس
خصوص الجر بمن كما في عند ولدن وقبل وبعد بل الجر
بمن او الى كما في ابن قاله الدماميني ومثل هنا ثم كما في
شرح الجامع قال ولهذا غلط من زعم ان ثم في قوله تعالى

واذا

واذا رايت ثم رايت مفعول لرايت بل مفعول محذوف اما اختصارا
اي واذا رايت ثم الموعود به او اقتصارا اي واذا حصلت
رويتك في ذلك المكان وبه الكاف معلا ظاهره مساواة
هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم
الفتح والافراد كما نقله سم عن ابي حيان وابن هشام
وغيرهما وازلفنا ثم اي في المسلك الذي سلكه
موسى وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر الاخرين
اي فرعون وقومه اي قربناهم من بني اسرائيل وادنينا
بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم احد او هنا هي
والمكسورة تصحبها ها والكاف كما في همع الهوامع
هنالك ابتلي المومنون اي على انها في الاية للمكان كما عليه
ابو حيان وذهب ابن مالك الى انها في الاية للزمان المذكور
قبل في قوله اذ جاوكم الاية هنا وهنا ومن هنا وروى البيت
بفتح الثلاثة وبفتح الاول وكسر الثاني وضم الثالث
فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الروداني
والضمير في لهن للحي وفي بها اي فيها للارحا في البيت
قبله وذات نصبه على الظرفية بالعامل في بها المقدر
والشمايل جمع شمال على غير قياس والايمان جمع يمين والهينوم
الصوت الخفي وربما جاءت ظاهره رجوع الضمير
للاخيرة وارجعه بعضهم الى الثلاثة وعبارة الجامع وقد
يستعار غير ثم للزمان حنت نوار بكسرة البناء
كحذام وضمة الاعراب قاله شيخنا وقوله ولات هنا حنت
لات هنا مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدا موخر

على تقدير حرف السبك كما عند الفارسي اي وليس في هذا الوقت
حينئذ وقوله اجنت بالجيم اي سترت والمراد بالذي اجنته
محبتها وشوقها   وبني اسم الاشارة ظاهره مطلقا
وقيده في التسهيل بالمجرد من الكاف قال الدماميني وانما
امتنع ها انا ذاك مع ان هاء التنبيه تدخل على ذاك لان كاف
هما له قليل فلم يحتمل التوسع اهـ وافهم كلام الناظم منع ادخال
ها التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم اشارة
وبه صرح الدماميني نقلا عن ابن هشام فانه قال في
حاشيته على المغني وقع للمصادر ادخال ها التنبيه على ضمير
الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة كقوله في ديباجة
الكتاب وها انا بائح بما اسررته وقد صرح المص في حاشيته
على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا الى ان قول صاحب
التسهيل وكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل او اسم
اشارة معترض بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور
باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما
يقع شاذا اهـ كلام الدماميني ٣   ولعمري اي غير الضمير
المذكور قليلا وبينتني من الغير كاف التشبيه نحو
هكذا او اسم الله في القسم عند حذف الجار نحو ها الله ذا
بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات الف ها وحذفها قاله
الدماميني   ها ان ذي عذرة بكسر العين اي معذرة
واما بالضم فالبكارة وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة
توكيد اي لتوكيد التنبيه   اي
الاسمي بقرينة عدم ذكر الحرفي الا عرضا بلا يلزم الذي

٣ قوله نحو ها انا ذا ها للتنبيه وانا مبتدا وذا خبر كما هو صنيع الدماميني وحاصل ما ذكره الناظم ثمانية عشر مثالا لان ضمير المشار اليه اما ضمير متكلم او مخاطب او غائب وكل اما مذكر او مؤنث وكل اما مفرد او مثنى او جمع

الموصول

لشيء والنقص عنه ولان الكلام في المعارف وال فيه معرفة
لا موصولة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية   موصول
الاسماء مبتدا او الذي مبتدا ثان حذف خبره تقديره منه والجملة
خبر المبتدا الاول   اي غائد هو الضمير وخلفه هو الاسم
الظاهر على ما ياتي تفصيله ومن اقتصر على الغائد اراد مطلق
الرابط   او مؤوله من باب الحذف والايصال اي مؤول بها
غيرها والمراد بتاويل الغير بها كونه في معناها كما في صلة ال
او تقديرها قبله كما في الظرف والجار والمجرور   فخرج
بقيد الاسماء اعترضه سم وغيره بانه في حيز المعرف
لا التعريف حتى يخرج به فالمناسب اخراج الحرفي بقوله
الى غائد وما الواقعة على اسم لانها وان كانت جنسا
بينها وبين الفصل عموم وجهي فيصح الاخراج بها
واجيب بان مراده الاسما التي هي مصدوق ما الا الواقعة
في حيز المعرف وسماها قيدا مع انها جنس لانها من حيث
الخصوص فصل ولذا صح الاخراج به وهو مع بعده يرد
عليه ان ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على اسماء لان
المعهود في التعاريف الافراد لا الجمع ولانها خبر عن موصول
الاسما الذي هو مفرد فتدبر   حيث واذ واذا الخ وضمير
الشان   في رحمة الله والغائب في رحمته وان كان يجوز
في رحمتك كما سياتي   مما ورد اشار الى ان الربط بالظاهر
سماعي لا قياسي   واراد بالموصول الخ قال البعض اورد
عليه ان كلا من الثلاثة ليس جملة اولت بشيء اهـ فالصواب
ان يقول وجملة ملفوظ بها او مقدرة او مفرد مؤول بالجملة اهـ

وقد علمت سقوطه بما كتبناه على قول او موصولة فتنبه
نص اي مختص بمعنى وضع له كان يختص بالمفرد المذكر
او المفردة المونثة او المثنى المذكر وهلم الذي يكتب
الذي والتي بلام واحدة لكثرة كتابتهما وان كان الاصل
كتابتهما بلامين كما هو القياس في كتابة اللفظ المبدو
بلام المحلى بال كاللبن ويكتب الذين جمعا بلام واحدة
لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين
مثنى في الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالالف
في المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون
احق بالاصل من اجتماع اللامين فافهم هذا وفيه الفنري
في حواشي المطول كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم
اليا مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعا ووجه ذلك
بان لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فخفف بحذف
احدى اللامين للمفرد اي حقيقة او حكما كالفريق
وقول المذكر اي حقيقة او حكما كالفرقة وكذا ايقال فيما بعد
ولم يقل النص الذي للمذكر اكتفا بعلمه من قول الانثى التي
عاقلا كان الاولى عالما لاطلاقه عليه تعالى بخلاف
العاقل قال الروداني والعجب كيف لا ينتبهون عن لفظ
المذكر ايضا وقول بعضهم انهم ارادوا بالمذكر ما ليس بمونث
لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القايل المراد بالعاقل
العالم مجاز العلاقة اللزوم بها التي مقتضاه ان التي
مبتدا ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدا الاول الذي

هو

هو الانثى وهو غير متعين لجواز ان تكون التي خبر الانثى والمعنى
الانثى للذي التي اي مونث الذي التي فتامل وقد فها اي
اليا وتشدد بها اي اليا مكسورة كسر بنا ومضمومة
ضم بنا وقيل يجوز على لغة التشديد بها اعرابها بوجوه الاعراب
وهو مشكل لقيام موجب البنا بلا معارض اذا ما ثنيا وكذا
اذا جمع ولم يذكره لمجيئه في قوله جمع الذي الاولى الذين ولان
سقوط اليا اذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا
حاجة لذكره فقيل كان عليه ان يقول في غير التصغير لانك تقول
في التصغير اللذيان واللتيان باثبات اليا والجواب انه انما
حكم على لفظ الذي والتي المكبرين لا تثبت بضم التا
الاولى على انه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية واليا مفعول
مقدم وهو المناسب لقوله اوله العلامة ولا يلزم عليه
تقديم معمول جواب الشرط على الشرط اذ ليس في كلامه
ما يقتضي ان اذا شرطية واما جعله بفتح التا على انه مسند
الى ضمير اليا واليا مبتدا ففيه انه مع عدم مناسبة
كان الواجب رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا
ضرورة خصوصا عند الناظم اهـ يس مع زيادة والمراد لا تجز
ثبوتها فلا يقتضي كلامه امتناع حذف اليا في حالة الافراد
بل ما يليه تفريع بما علم مما قبله وبل للانتقال لا للاضراب وما واقعة
على ما قبل اليا وهو الذال والتا والضمير المستتر في يليه عايد
على اليا كما اشار اليه الشارح بقوله اليا فهو بدل او بيان لهذا الضمير
لا على ما فالصلة جارية على غير من هي له ولم يبرز لامن اللبس

واما الضمير البارز في تليه فعايد الى ما   وكان القياس اللذان الخ
ظاهر قول المص ثنيا وقوله الش وكان القياس اي قياس التثنية انهما تثنية
حقيقة واليه ذهب بعضهم غير مشترط في التثنية الحقيقية
الاعراب وذهب بعضهم الى انهما صيغتان مستانفتان للدلالة
على اثنين وليس ومنهما مبنيا على واحدها ويمكن اجرا كلامهما
على هذا بان يكون معنى قول المص اذا ما ثنيا اذا اتي بهما على صورة
المثنى ومعنى قول الش وكان القياس اي قياس صورة المثنى
والاصح انهما مبنيان والظاهر ان بناهما على الالف والياء   فحذفت
لالتقا الساكنين ولقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني
سم   والنون ان تشدد فلا ملامة قاله في التوضيح وشرح
وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة
الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشي الواحد
قال الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا   قتلا الملوك وفككا
الاغلالا الهمزة للنداء وبني منادى والغل بالضم حديد يجعل
في العنق اهـ مع حذف وبلحارث اصله بنو الحارث وبعضهم
يستعمله هكذا اخرجت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد
القيس عبقسي في النسب وشاهد حذف نون اللتان قوله
هما اللتا لو ولدت تميم   لقيل فخر لهم صميم وفيهما لغة رابعة لغتان ولتان
بحذف ال   وقد قرى واللذان هي قراءة سبعية وكذا قرا ابن كثير
واما في النصب اي والجر نحو ذكره لعلمه بالمقايسته   ربنا ارنا اللذين
ضبطه البعض بسكون الدال من تشدد النون سكون را ارنا وهذا
مستحسن لا واجب لان التلفيق من قراءتين جايز
اذا لم يختل المعنى والاعراب كما هنا

كما هنا   وسوغ مبتدا اخبر فقد وسوغ الابتدا به ما
في الجملة من معنى الحصر لان المعنى ما فقد بذاك الا التفويض
فهو على حد شر اهر ذا ناب اي ما جاء بك الا التي وفايدة الحصر
الرد على القول الضعيف قال يعني ينبغي على ان التشديد للتعويض
ان لا يجوز التشديد في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض
اهـ وانما لم يعوضوا في ذين وتين لان الحذف فيهما ليس
للتثنية بخلاف ما نحن فيه فمقصد الفرق   على الاصح
من جملة مقابله ان التشديد لتاكيد الفرق بين تثنية المعرب
وتثنية المبني   الالى يلزمه ال فلا يشتبه بالي الجارة
ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف
اولي الاشارية فيكتب بواو بعد الهمزة لعدم ال فيها فتشتبه
بالي الجارة   ويتلي الضمير راجع الى المنون في البيت قبله
وهي الموت ويستلئمون يلبسون اللامة وهي الدرع
وعلى الالي حال اي حالة كونهم على الخيول [illegible] الاولى الخ والروع
بالفتح الفزع والمراد الحرب والحدا كعنب جمع حداة كعنبة
وهي الطاير المعروف والقبل بضم فسكون جمع قبلا
كحمر او هي التي في عينها قبل بفتحتين اي حول قاله العيني
للشم قال العيني في محل نصب على المفعولية جمع اشم
من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استوا اعلاه
والقبل الحداد والصقال الجلاء وكانه يشير الى ان الشم
مفعول به دخلت عليه اللام الزايدة وح ففي الكلام حذف
اي ابى الله ضير الشم الخ وبحث الروداني في الاستشهاد
بالبيت على ان المد كفة باحتمال انه ضرورة وقد يقال

الاصلا عدم الضرورة   او عقيل كذا بالشك في التصريح ايضا
وعقيلا بالتصغير   بالواو رفعا نطقا وهل هو حينئذ معرب او
مبني جي به على صورة المعرب قولان الصحيح الثاني اذ هذا
الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص
الذين بالعقلا وعموم الذي للعاقل وغيره ولان الذي ليس علما
ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على اعرابه مجرى المعرب
بخلاف التثنية ولعل وجه الاول انه على صورة الجمع الذي هو
من خصايص الاسماء فيعارض   صبحوا الصباحا اي صبحوهم
اي اتوهم في الصباح وذكر الصباح تاكيد لانها مع من صبحوا
والنخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدر من
الاغارة على العدو ومفعول له او بمعنى مغيرين حال والملحاح
بكسر الميم الشديد الدايم هذا ملخص ما في التصريح والعيني
ويكتب اللذون على هذه اللغة بلامين لمبينا بهذه المعربة
الذي تظهر معه ال كما في بين وقد مرت المسيلة عن
الغنبري بتعليل اخر قريبا   مجازا اي بالحذف والتقدير
اسم جمع الذي او بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع
الحقيقي في افادة كل التعدد ويكن ان يجعل الجمع بمعناه
اللغوي وح لا يجوز   فانه خاص بالعقلا الخ كذا في
ابن الناظم ورد بان عموم الذي لا يمنع جري جمعه على
سنن الجموع بل ان كان للعاقل جمع على الذين وان كان
لغيره منع كساير الاوصاف من نحو قايم وداخل
وخارج فانها عامة للعاقل وغيره ويجمع ان كانت

للعاقل

للعاقل والافلا ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا والحق ان
الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية التي ذكرها الز
بل من حيث ان الذي ليس علما ولا صفة والتثنية جارية
على ما حقه ان يكون سنن تثنية المبنيات فان المبني لا حظ
له من الحركة فياوه ساكنة وحقها الحذف لالتقا الساكنين كما
تقدم واثبات اليا حق المعربات لاحق المبنيات كذا في الرودانى
وبك منع الرد بان الذي ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف
يقاس على ساير الاوصاف فتامل وانما اختص الذين بالعقلا
لانه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين والمراد بالعقلا
العقلا حقيقة او تنزيلا كما في شه الجامع ومثل الثاني بقوله
تعالى ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم فتنزيل
المشركين الاصنام منزلة من يعقل   وهما كالعالم والعالمين
اي في اختصاص الجمع بالعقلا وعموم المفرد لهم ولغيرهم
اي فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبني على خلاف
التحقيق كما مر بيانه   باللات اليا بمعنى على او واللاتة
اي التي قد جمع باللاتي لم يقل كالنظم باللاتي بلا يا اشارة
الى ان اثبات اليا هو الاصل ويشير الى ذلك ايضا بتقديمه على   تقديمه جمع
حذفها في قوله باثباته الخ   على الاولى اي فيكون الاولى مشتركة
بينها جمع الذي وجمع التي اهـ دماميني   وجمع ايضا على
اللواتي هذا عطف على قوله وقد تقدم الخ قال الرودانى والصحيح
ان اللوايي واللواتي جمعان للاتي واللاتي كالهادي والهوادي
واللاء ان جمع اللاتي اهـ ويوخذ من مجموع كلامه وكلام
الشارح انه يقال اللوايي بالمد واثبات اليا واللوا بالمد وحذف اليا

واللوا بالقصر وحذف اليا واللاءات بالفتح بينهما همزة
واللاي كالذين قال شيخنا يحتمل ان يريد ان اللاء وقع موقع
الذين ويحتمل ان يريد انه كالذين في انه يزاد فيه اليا
والنون فيقال اللاءين كما قال الشاعر واناس من اللاءين ان
قدروا عفوا وان اتربوا جادوا وان تربوا عفوا ونسمع
اللاوون رفعا كما سمع اللذون رفعا اه ولتبادر الاول
جرى عليه الش وكالذين متعلق به ظاهره انه ظرف
لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المعرب
متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع ونزرا حال اخرى منه
اه وهذا هو الظاهر ويمكن ارجاع كلام الش اليه ومن هنا
يعرف ما في كلام البعض فتامل والمعنى ان اللاء الخ قال
شيخنا فيكون اللا مشتركا بين جمع الذي والتي كالالى اه
وقد يدعى ان استعمال اللا بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه
وبين استعمال الالى بمعنى اللاتي بقلته التي صرح بها
المص ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على احتمال الاشتراك
فتامل وقع جمعا اي اسم جمع وكذا يقال فيما بعد بانه
منه اي من هذا المذكور واللا الخ صفة لاما ونا وفيه
الفصل بين النعت والمنعوت باجنبي وتجويزه قول
وال نقل عن السعد وغيره ان الخلاف الجاري في ال
المعرفة من انها الحرفان او اللام فقط يجري في الموصولة
تساوي ما ذكر اي تساوي كلا مما ذكر بعضا بعضا اي تستعمل
فيما يستعمل فيه كل مما ذكر في الموصولية لو قال في الاستعمال
اي استعمالها في المذكر والمونث والمفرد وقسيميه لكان اولى

اذ

اذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر في مجرد كون كل موصولا
لانه لا يفيد الاشتراك الذي هو المقصود وهكذا الخ
هكذا اي كهذا حال من الضمير في يشهر وذو مبتدا خبره يشهر
اي ذو يشهر حالة كونه كمن وما وال وافراد اسم الاشارة بتاول
المذكور بهذا اي بالمساواة التي تضمنها تساوي تضمن
الفعل حدثه الذي هو معنى مصدره وتذكير اسم الاشارة
باعتبار المذكور او بالتساوي اللازم لتساوي فافهم وتستعمل
في غيره اي مجازا اما بالاستعارة واليه اشار بقوله لعارض شبه
او مرسلا لعلاقة الجزئية واليه اشار بقوله او اقترانه
الخ هذا ما ظهر لي في تقرير عبارته والضمير في تستعمل عائد
على من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله اسرب القطا
الخ مع ان من فيه نكرة لا موصولة اسرب القطا الهمزة
للنداء والسرب القطيع من كل شي وهويت بكسر الواو من
باب رضي واما هوي يهوي كرمي يرمي فبمعنى سقط فنداؤه
السرب وطلب اعارة الجناح منه يقتضي تشبيهه بالعالم
الاعم صباحا قيل اصل عم انعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما
اي تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس ويصح ان
يكون امرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم اي تنعم وكذا
يصح الوجهان في قوله يعمن ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم
كعلم يعلم او من وعم يعم كوضع يضع وصباحا منصوب على
الظرفية او التمييز عن الفاعل والقصد الطلل ما شخص
من اثار الدار والبالي المشرف على العدم والاستفهام انكاري
والعصر بضمتين لغة في العصر بفتح فسكون كالفقر

بفتح فتسكون وعم صباحا من تحية الجاهلية دماميني ببعض
زيادة في اختلاط اي في حال اختلاط العاقل بغيره قال
في المغني يغلبون على الشي غيره لتناسب بينهما كما في الابوين
للاب والام والمشرقين والمغربين الان يراد مشرق الصيف
والشتا ومغربهما والخافقين للمشرق والمغرب وانما
الخافق فق المغرب ثم تسميته خافقا مجاز لانه مخفوق
فيه والقمرين ~~للشمس والقمر~~ اي معروب فيه والقمرين
للشمس والقمر والاختلاط كما في تغليب المخاطبين على
الغايبين في لعلكم تتقون بعد قوله اعبدوا ربكم الذي خلقكم
والذين من قبلكم لان لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين
على المونث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين بنا على
ان من تبعيضية والملائكة على ابليس حتى استثني منهم
في فسجدوا الا ابليس ولذا عد جماعة الاستثنا متصلا
والذين امنوا بشعيب عليه في اولتعودن في ملتنا بعد
قوله لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا
فانه عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه
والمخاطبين على الغيب والعقلا على غيرهم في يذروكم فيه بعد
قوله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا والاقال يذروكم
وايا ها ومعنى يذروكم فيه يبثكم ويكثركم بهذا الجعل اهـ
مع اختصار وبعض زيادة من الدماميني نحو ويعبه يبيه
اي يخضع فلا اشكال في وصف غير العاقل به وما ذكره الرابي
لفظ الاية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال في التوضيح
ونحو من يمشي على رجليها او اقترانه اي غير العاقل
عه
فانه يشمل الادمي والطاير
اهـ قال شيخنا وفيه
الظاهر ليس للتمثيل به بل
لنفظ الاية لانه نبي من اول
يعلم انه ذكر
اي في بابه من اول
التغليب يعني

به اي العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا في التعبير
المعني بالاختلاط في هذه الاية الثانية ايضا او لحمله العموم في
صورة التغليب على الكل المجموعي وفي هذه الاية على الكل الافرادي
فافهم فقول بعض اي الكازة هذا هو الاوجه لانها المتقدمة
في الذكر والاقرب الي عبارته لانه لو كان مراده الموصولة لقال
بها بالاضمار لان الكلام فيها وفي التصريح بين الموصولة قوله
نحو فمنهم من يمشي الخ فيه انه يحتمل ان تكون من نكرة موصوفة
الا ان يقال هذا مثال والمثال لا يمنع الاحتمال ويظهر ان من الوصلي
للاقتران والتغليب معا لشمولها الانسان والطاير واقترانهما
في العموم السابق والاكثر في ضميرها اي من لا بقيد
الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى ومن يقنت ومحل كون
الاكثر مراعاة اللفظ اذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو اعط من
سالتك لا من سالكه او قبح نحو من هي حمرا امك فيجب مراعاة
المعنى فلا يقال اعط من سالك ولا من هو حمرا امك لقبح
الاخبار بمونث عن مذكر كعكسه نحو من هي احمرا امك ولا من
هو احمر امك لان الموصول وصلته كشي واحد فكانك
اخبرت عن مذكر بمونث لكن القبح في الصورتين الاولتين
اشد لان تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما في الصلة وفي
الموصول وخبره وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره
فقط وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله
وان من النسوان من هي روضة فانث الضمير لتقدم ذكر
النسوان كذا في التصريح مع زيادة من حاشية الرودانى
عليه ومن الدماميني ولي فيه بحث لانه يلزم عليه

مراعاة اللفظ في قوله من هب ورضه ابغضا الاحبار يعوننك عن مذكر.
فمقتضي التعليل به لوجوب مراعاة المعني في قولك من هي
حمرا امك وجوب مراعاة المعني في قوله من هب ورضته ابغض اذلا
فرق بين المونث بالتا والمونث بالالف كما في الدماميني
ولا بين الصفات كمسمنه وحمراو الاسما كروضه وصحرا
به لبلي مامر من استقباح من هو احمر امك فتدبر فانه تفتقر
المعني بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن الناس من يقول امنا بالله
وباليوم الاخر وما هم بمومنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعني
ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشتري لهو الحديث الي قوله
واذا تتلي عليه اياتنا واما الاقتصار علي اعتبار المعني ثم
اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين وعللوه بانه
يكون الباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعني فانه
يكون تفسيرا واقره ابن هشام وغيره اهـ دماميني ملخصا
لكن قال في الهمع ويجوز البداة بالمعني كقولك من قامت
وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين
نحو من يقومون في غير شي وينظر في امرنا قومك اهـ وفي
الرضي ما نصه واما تقديم مراعاة المعني علي مراعاة اللفظ
من اول الامر فنقل ابو عبيد عن بعض الكوفيين منعه
والاولي الجواز علي ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع
ذلك فيها فلا يقال الضاربه جاء لخفا موصوليتها اهـ
تعشى الخطاب لغاس وقوله لا تخونني اي علي ان لا تخونني
وقيل جواب القسم الذي تضمنه عاهدتني وانها
لغير العالم اي موضوعة لغير العالم قال في التلويح كون

ما

ما لغير العقلا قول بعض ايمة اللغة والاكثرون علي انه للعقلا
وغيرهم اهـ قال في شرح الجامع ورد ذلك اي كونها لغير العقلا
عن النبي صلي الله عليه وسلم كما في كثير من كتب الاصول وغيرها
ان ابن الزبعري لما سمع قوله تعالي انكم وما تعبدون
من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا فجا الي النبي صلي
الله عليه وسلم فقال اليس قد عبدت الملايكة اليس قد عبد المسيح
فيكون هولا حصب جهنم فقال له النبي صلي الله عليه وسلم
ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل اهـ وهذا ان صح كان نصا في
المسيلة نحو ما عندكم ينفد قيل اي ما عندكم من متاع
الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من
الاستعمال في غير العالم للاختلاط وتستعمل في غيره
الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه اما
علي طريق الاستعارة او المجاز المرسل وان لم يشر الشارح الا الي
الثاني بقوله اذا اختلط به اي بان غلب غير العالم علي العالم
في صفات العالم اي فيه ذوات العالم ملحوظا فيها الصفات
غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة في المثال الاول
لانه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهي من غير العالم
كانت كانها مستعملة في غير العالم وانما قلنا اي في ذوات
العالم الخ لان ما في الامثلة ليست واقعة علي الصفات
نفسها اذ النكاح في المثال الاول لا يتعلق الا بالذات والتسوية
في المثالين الاخيرين للذات وانما قلنا غير المفهومة
من الصلة لئلا يرد عليه ان كل موصول استعمل في العالم
نحو جاني من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته

لوجوب ملاحظة الصلة وعبارة الكشاف في تفسير قوله تعالي
فانكحوا ما طاب لكم من النساء ما نصه وقيل ما ذهابا الي الصفة
ولان الاناث من العقلا يجرين مجري غير العقلا اهـ قال السعد
في حواشيه عليه التفرقة اي بين من وما اذا اريد الذات لا
مع ملاحظة الصفة اما اذا اريد الصفة اي لوحظت مع الذات
نحو ما زيد افاضل ام كريم وفي الموصولة نحو اكرم ما شئت
من هولاء الرجال القايم والقاعد فما كمن بحكم الوضع علي ما ذكره
المص اي الزمخشري والسكاكي وغيرهما وان انكره البعض
والمعني ههنا انكحوا الموصوفة باي صفة اردتم من البكر
والثيب الي غير ذلك من الاوصاف اهـ ويوجد في بعض نسخ
الش بعد فانكحوا ما طاب لكم من النساء اي الطيب والمتبادر
منه ان المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك
كما مر فالجيد سقوطه كما في غالب النسخ لذوات من
يعقل اي اعم من ان يلاحظ الصفات معها اولا وكان الاولي يعلم
بدل يعقل ويستعمل اي حقيقة كما في يس وقوله
في المبهم امره اي الذي لم يدر انسان هو او غير انسان
قال المص وكذا لو علمت انسانيته ولم يرد ذكره او انثي
كقوله تعالي اني نذرت لك ما في بطني محررا وتكون بلفظ
واحد لكن اي والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعني
تقع من وما الخ ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما
وتنفرد ما عن من بمعان اخر لكونها تعجبية ونافية وكافة وزايدة
ومصدرية ظرفية او غير ظرفية ومهيئة كما في حيثما فانها
ماهيانه حيث للشرطية ومغيرة كما في لو ما ضربت زيدا

فان

فان ما غيرت لو من الشرطية الي التخصيص قال المص في التسهيل
ويوصف بها اي بما على راي اهـ قال الدماميني نحو لامر ما جدع قصير
انفه اي لامر اي امر وهذه التي يعبر عنها بالابهامية وبتنوع
على الابهام الحقارة نحو اعطه شيئا ما والفخامة نحو لامر ما جدع
قصير انفه والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال المص والمشهور
انها زايدة منبهة علي وصف لايق بالمحل وهو اولي لان زيادتها
عوضا عن محذوف ثابتة في كلامهم نحو اما انت منطلقا انطلقت عوضا
فزادوها عوضا من كان وليس في كلامهم نكرة موصوف بها
جامدة الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل
اي رجل وطعمنا الشاة كل شاة فالحكم علي ما المذكورة بالاسمية
واقتضا الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اهـ باختصار
وما تفعلوا من خير يوف اليكم المتجه ان الش لم يقصد
لفظ التلاوة حتي يرد اعتراض البعض كغيره بانه لفق بين
ايتين فكان الصواب ان يقول اما وما تنفقوا من خير يوف
اليكم واما وما تفعلوا من خير يعلمه الله بل قصده ذكر مثال من
عنده ربما تكره يجب فصار رب من ما لان الذي يوصل
برب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط
ضمير محذوف اي تكرهه وقوله فرجة بالفتح اي انفراج
وقال النحاس الفرجة بالفتح في الامر المعنوي وبالضم في
يري من الحايط ونحوه والعقال بالكسر الحبل الذي يشد
به الدابة ليمنعها من القيام ووجه الش السهولة والسرعة
ونحو اما منطلقا قال في المغني ويجوز ان تكون ما كافة والمفعول
المحذوف اسما ظاهرا اي قد تكره النفوس من الامر شيئا

اي وصفا فيه او الاصل من الامور امرا وفي هذا انابة المفرد
عن الجمع وفيه وفي الاول انابة الصفة غير المفردة عن
الموصوف اذ جملة له قدمه الخ عليهما صفة للمحذوف اهـ
~~وقوله وفي هذا الانابة الخ يمكن ان يراد عدم قوله من الجنسية~~
~~وبالمفعول فرد امنه وحرر~~ وقوله انابة الصفة الخ اي وهي
لا تجوز اختيارا الا اذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور
بمن او في نحو منا ظعن ومنا اقام وفينا ظعن وفينا اقام
فعلى رايه اي على متعلق بمحذوف اي فيكون نكرة تامة
على رايه اي على   والفاعل مستتر اي يعود على التمييز كما سياتي
في قوله ويرى ان مضمرا يفسره مميز كنعم قوما معشره
وسيانية انه مما يغتفر عوده على متاخر لفظا ورتبة
وهو هو المخصوص اي ولفظ هو هو المخصوص فهو اما مبتدأ
خبره متعلق الجار والمجرور المحذوف والمعنى هو الممدوح مثلا
في سر واعلان او الجملة قبله والجار والمجرور في محل نصب على
الحال واما خبر مبتدا محذوف على ما ياتي   خبره هو اخر
اي والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق بهو المحذوف
لما فيه من معنى الفعل اي ونعم من هو الموصوف بالفضائل
في حالتي سر واعلان قال ابن هشام ويحتاج الى تقدير
هو ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله قال الدماميني
ورابع على القول بان المخصوص مبتدا محذوف خبره اهـ وفيه
انه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقدير الممدوح مثلا فان
قيل هلا جعل الجار والمجرور خبر هو المذكور اجيب بانه
لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون

خامس

خاص هو معنى هو المحذوف اذ المراد فنعم من هو الموصوف بالفضائل
في سر واعلان وفيه انه يجوز تعلقه بخاص لقرينة المدح
اي الممدوح في سر واعلان كما صرحا عليه انفا   على حد شعري
شعري اي على طريقته في التاويل بما يخرجهما عن الاتحاد من
كل وجه بان يراد بهو المبتدا الذات بقطع النظر عن صفتها
وبهو الخبر الذات الموصوفة بالفضائل   الا الاخفش
اعترض بانه لا ينبغي ذلك بل تجوزه وتجويز كونهما موصولة
ونكرة موصوفة والخبر عليهما محذوف وجوبا تقديره شيء
عظيم   وفي باب نعم وبئس عطف على قوله على راي البصريين
الخ وزاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم اذا ارادوا المبالغة
في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل الكتابة مثلا ان زيدا مما
ان يكتب اي من امر كتابته فما بمعنى شيء وان وصلتها
في تاويل مصدر بدل من ما او عطف بيان والمعنى انه ملازم
للكتابة حتى كانه خلق منها افاده الدماميني   فما نصب
على التمييز اعترض بان ما مساوية للضمير في الابهام فكيف
تميزه واجيب بمنع المساواة لان معناها شيء عظيم وبهذا
الاعتبار يحصل التمييز اهـ شمني ثم هو مذهب الجمهور
محل الخلاف حيث لا عهد اي في الخارج والا فهي حرف تعريف
اتفاقا الفاعل على هذا ضمير يعود مستتر فيه ثم يعود
على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه
الناظم احد اقوال فيما هنا سياتي في باب نعم وبئس وقد
درج عليه في المغني في موضع ودرج في موضع اخر على قول
اخر منها وهو انها معرفة تامة فاعل ومثالها المعرفة

التامة الكاملة اي المقدرة من لفظ اسم تقدمها هي وعاملها صفة
له في المعنى فتقديرها في المثال نعم الفعل ومثل التامة
العامة اي المقدرة بالشيء وهي مالم يتقدمها ذكر بنحو ان تبدوا
الصدقات فنعما هي اي فنعم الشيء هي والاصل فنعم الشي
ابداوها لان الكلام فيه حذف المضاف وانيب عنه المضاف
اليه فانفصل وارتفع والى صلاتها ما الاسمية كما تكون نكرة
ناقصة وهي الموصوفة وتامة وهي غير الموصوفة تكون
معرفة ناقصة وهي الموصولة وتامة كما مر هو
مذهب الجمهور محل الخلاف حيث لا عهد اي في الخارج والا
فهي حرف تعريف اتفاقا نحو جاءني محسن فاكرمت المحسن
قاله الرضي اي انها حرف موصول لعدم بانها لو كانت كذلك
لاولت مع ما بعدها بمصدر اي انها حرف تعريف ردا بانها
لو كانت كذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى
الحال والاستقبال لابعادها اياهما عن شبه الفعل
كالتصغير وبدخولها على الجملة عود الضمير عليها اي
والضمير لا يعود الا على الاسماء بان لحذف الموصوف مظان
اي مواقع وهي ثلاثة كون النعت صالحا لمباشرة العامل
وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن او في
نحو ان اعمل سابغات اي دروعا ومنا ظعن ومنا اقام اي
فريق وفينا سلم وفينا هلك الا الضرورة كقوله بكفي
بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل وليس هذا
منها قد يقال هو من الاول لان النعت صلح لمباشرة العامل
نحو جاد الكريم فيه انه كريم صفة مشبهة وال

المنفصلة

المتصلة بها حرف تعريف على الاصح فكان الاولى التمثيل بنحو جاء
الضارب كما ان منع اسم الفاعل اي منع عمل اسم الفاعل بمعنى
المضي ح اي حينئذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف
وقوله احق منه اي من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضي
بدونها اي والواقع انه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه
الاحقية ان عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهي مبعدة
له عن شبهه ومقربة له من الجوامد لانها من خصائص
الاسماء التي الاصل فيها الجمود لان اصل وضعها للذوات والتزم
الاخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضي لا يعمل معها فلم
ينهض عليه هذا الدليل على حرفيتها اي في القولين الاخيرين
كما ان لها موضع من الاعراب اي والمحقق مدخولها عدم الاعراب
لكون العامل اخذ مقتضاه كما يوخذ مما بعده قال العلوسي
تقويته وايضاح لما قبله والمحقق قائم البناء يعني عدم الاعراب
بدليله بعده مهملا اي لا يتسلط عليه عامل لا يتسلط
عليها عامل الموصول اي لا خذه مقتضاه من العمل في الموصول
واجابه اي الناظم وقوله بان مقتضى الدليل يعني القياس
على جعل الاعراب على عجز المركب المزجي الشبيه بمجموع
الموصول وصلته اخذا مما ياتي قال الروداني وانما لم يمنع
مجموع ال وصلتها من الصرف مع انه شبيه بالمزجي لعدم
العلمية اه وبحث الدماميني في الجواب بما حاصله الفرق
بين الموصول والمركب المزجي بان المقصود الموصول وانما
جي بالصلة لتوضيحه فحق الاعراب ان يدور عليه بخلاف
المركب المزجي والدليل على ذلك ظهور الاعراب في اي

الموصولة واللذين واللتين على القول باعرابهما واللذين واللائين
على لغة واجاب الرضي عن الدليل بان الما كانت على صورة الحرف نقل
اعرابها الى صلتها عارية كما في الالى بمعنى غير ويلزم في
ضمير الذي ان يخالف موصولتها وجوز ابو حيان مراعاة اللفظ
اذا لم يقع خبرا او نعتا نحو جاء الضاربه وذو بوا صلني
عطف على خليلي وجملة يرمي الخ خبر ثان لذلك وقوله وامسلمه
بكسر اللام وهي الجمع سابعا ابي اخذ الصدقات الاموال
والمشرفي السيف المنسوب الى مشارف موضع بارض
العرب والغدا يضيف الذكوات وبعضهم يعربها الخ لتشكل
الاعراب بقيام سبب البنا وعدم معارض له اعراب ذي
بمعنى صاحب اي بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وضعف
بعضهم الاعراب بحال الحرف الا انه المسموع كما في التصريح
الحق بذوات التانيث اي بعد قلب الواو الفا ومفاد عبارته
ان ذات ليست صيغة مستقلة بل اصلها ذو ومفاد عبارة
غيره كالغزي انها صيغة مستقلة فتامل وقوله مع بقا
البناء على الضم ينبغي حذف لفظ بقا لاقتضائه ان ذوا مبنية
على الضم مع انها مبنية على السكون وفي التوضيح وحكى
اعراب ذات وذوات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة
وصاحبات اي مع التنوين لعدم الاضافة كما في التصريح
وحكى اعراب ذات اعراب جمع المونث السالم كما في الهمع وبه
ابن عقيل على النظم فيكون في ذات ثلاث لغات بالفضل الخ
ليس بيت شعر كما توهم اي اسالكم بالفضل وبه الاجر
بفتح فسكون اصله بها نقلت حركة الها الى الباء بعد سلب

حركتها

حركتها فسكنت الها وحذفت الالف لالتقا الساكنين
جمعها اي الموقة المتقدمة في البيت قبله والانيق جمع
ناقة واصلها نوقة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
واصل انيق انوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت يا مبالغة
في التخفيف والموارق جمع مارقة اي سوابق وقوله سوابق
ذوات ينهضن بدل او نعت على مذهب الكوفيين المجوزين
تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا في المدح والذم
او خبر لمحذوف اي هن ذوات الخ ويجوز كونه ذوات بمعنى
صاحبات اضيف الى الفعل بمعنى المصدر اي ذوات نهوض
كقولهم اذهب بذي تسلم اي بوقت ذي سلامة وقوله
بغير سائقها لهن من السوق اذا اريد اي على لغة من
يقول ذات وذوات وقوله غير معنى التي واللاتي بان اريد المفرد
المذكر او المثنى مطلقا او جمع الذكور اي مع ان مثنى المونث لا
يقال له على هذه اللغة ذات لا ذو قال الرضي في ذو الطائية اربع
لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصريفها اصلا مع بنائها
والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه في الاحوال
الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المونث ومثناه ومجموعه
والثالثة كالثانية الا انه يقال لجمع المونث ذوات مضمومة
في الاحوال كلها والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب
مع اعراب جميع تصريفاتها حملا على التي بمعنى صاحب وكل
هذه لغات طائية اه والنظم ذكر الاولى وكذا الثالثة بنوع
تاويل بان يجعل في كلامه حذف والتقدير وكالتي واللتين اللذين
الخ ولا امكان هذا التقدير قال الشيخ ظاهر كلام الناظم الخ فافهم

المنجه انتهى

واطلق ابن عصفور القول في تثنية انتهى الجار والمجرور متعلق
بالقول ومعنى اطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طي بل اسنده
اليهم جملة فعليه مواخذة من هذه الجهة ايضا ننبه عليها
الشاطبي وغيره لكن الشيخ لم يتعرض لها بل انما تعرض لمواخذة
المصنف اياه من جهة اثباته غير ذو وذات وذوات وانما لم يتعرض
الشيخ لتلك الجهة لان في نقل هذا الاطلاق عن ابن عصفور
نظرا قال ابن عصفور في المقرب وذو وذات في لغة طي
وتثنيتهما وجمعهما عند بعضهم وقال السيوطي في النكت لم
يذكر ابن مالك في جميع كتبه تثنية ذو وجمعه فبان ان الاطلاق
في عبارة ابن عصفور لتصريحه بان ذلك خاص ببعض طي
وان ابن مالك انما نازع في الثبوت كذا في الروداني وعلى
هذا كان ينبغي للشيخ ان يقول وحكى ابن عصفور تثنيته اه
على ذلك اي على قول تثنية ذو وذات وجمعهما لذلك
اي لكونه قاله قياسا على ما قالوه ومثلها ذا الخ الشيخ هنا
دون من مثلا لجواز تثنيتها ذا وحقتها باختلافها بالالف فتدبر
من انها الخ انما قصد وجه الشبه على ذلك لان من جملة ما تقدم
كون ما لغير العاقل مع ان ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد
ما كما نقله ابن غازي من استفهام ففي المتن حذف من
الثاني لدلالة الاول لكن في صنيع الشيخ تحريك من مع سكونها
في المتن على الاصح وقيد بعد ما الاستفهامية فقط وورد
بالسماع في كليهما اسما واحدا مستفهما به اي او موصولا اسما
واحدا موصولا او نكرة موصوفة فصور التركيب ثلاثة
ويقال له الالغاء الحكمي والغاوها الحقيقي جعل ذا زايدة

وما

وما الاستفهامية على راي الناظم تبعا للكوفيين المجوزين زيادة الاسما
قالوا وذلك المجموع المجعول اسما واحدا مستفهما به مخصوص
بجواز عمل ما قبله فيه نحو اقول ماذا ذكره الدماميني نقلا عن الرضي
وغيره وكذا في الروداني وغيره فما ذكره البعض من عدم عمل
ما قبله فيه توهما منه انه كبقية اسما الاستفهام غير صحيح
ويظهر اثر الالغائين في نحو سالته عما ذا يفعل فتثبت الالف مع
الجار على تقدير الالغاء الحكمي الجار وتحذف معه على تقدير الحقيقي
قال الشيخ يحيى لانه مبتدا او ذا وصلته خبر قال شيخنا
الظاهر انه يجوز عكسه بل هو اولى لان ذا معرفة فتامله اه
وجاز هنا الاخبار بمعرفة عن نكرة لان هذا التركيب من قبيل
كم مالك وقد قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت
الا في نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفي الشيخ
فانه حسبك الله على ان ابن هشام اكتفى في الاخبار عن
المعرفة بالنكرة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة ان
الخبر او المبتدا الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة
كما صنع الشيخ فتدبر قال الشاعر الخ قال الدماميني يجوز في البيت
كون ماذا اسما واحدا مبتدا خبره يحاول والرابط محذوف اي يحاوله
لجواز مثل هذا في الشعر او مفعولا ليحاول وخبر محذوف
اي هو نحب يحاوله اي يطلب والنحب في الاصل المدة يقال
فلان مضى نحبه اي مدة حياته واراد به هنا النذر والمعنى
الا تسالان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في امور الدنيا انذر
اوجبه على نفسه فهو يسعى في قضايه ام هو ضلال وباطل
ويقول عنه جعلها اسما واحدا يصح ايضا في هذه الحالة.

تقدير ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع مبتدا
خبر الجملة الفعلية والعايد الضمير المقدر او في موضع نصب
بمحذوف يفسره المذكور كل هذا تكلف مع انه يرد على الاول
ان حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يفيده ما مر
عن الدماميني وعلى الثاني ان حذف الضمير المشتغل قبيح كما
سياتي في باب الاشتغال وكذا الفصل في الجواب اي اكتفانا
لان حق الجواب ان يطابق السوال اسمية وفعلية قل
العقوا الزايد على قدر الحاجة واجازه الكوفيون اي كما اجازوا
في بقية اسماء الاشارة ان تكون موصولة تمسكا بقوله
تعالى ثم انتم هولاء تقتلون وقوله تعالى وما تلك بيمينك
اي الذين تقتلون والتي بيمينك واجيب بجعل تقتلون
وبيمينك حالا قاله الدماميني عدس اسم صوت يزجر به
البغل وقد يسمى به البغل والامارة بالكسر الحكم والبيت
من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد بن ابي سفيان
وكتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره قدم
فقسمت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية
فوجه له بريدا فاخرجه وقدمت له بغلة فنفرت فقال
ذكره عيني باختصار وطليق حال اي من ضمير طليق
بناء على الاصح من جواز تقدم الحال على عاملها الصفة المشبهة
كما في شرح الجامع ان لا يكون مشارا بها زاد البعض تبعا
لشيخنا شرطا اخر وهو ان لا يكون بعدها اسم موصول
نحو من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ولا حاجة اليه ~~للاستغنا~~
للاستغنا عنه بقوله اذا لم تلغ في الكلام لانها في هذه الحالة.

ايضا

ملغاة فيكون مع من مبتدا او الذي خبره وفي الدماميني ان الالغاء يتعين
يترجح في هذه الحالة

ايضا ولا يتعين لانه يحتمل ان يكون ذا موصولة والذي تاكيد له
او خبر لمبتدا محذوف اهـ وفي البيضاوي ان من مبتدا وذا خبر والذي
تاكيد له او خبر لمبتدا محذوف اهـ وفي البيضاوي ان من مبتدا
وذا خبر والذي بدل اهـ وكلها يلزم بعده صلة قال في التسهيل
وقد يرد صلة بعد موصولين او اكثر مشتركا فيها او مدلولا
بها على ما حذف اهـ فالاشتراك فيما اذا ناسب الصلة جميع
ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما اذا لم تناسب الا واحدا منها
والقسم الاول داخل تحت قوله الشرح ملفوظة والثاني داخل تحت قوله
او منوية بعده ويجوز الفصل بينه وبينها بالجملة القسمية
والندائية والاعتراضية كما في الهمع والدماميني تعرفه
اعترض بان الموصول لو كان معرفا بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة
بصفتها واجيب بان تعيين الموصول بصلته وضعي لوضعه معرفة
مشارا به الى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب
فمعنى قولك لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة
على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فالمعنى
لقيت انسانا مضروبا لك فالتخصيص بمضروبيته للمخاطب
وان حصل لقولك انسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو
عارض لان انسان موضوع لانسان ما بخلاف الذي ومن مثلا
فانهما وضعتا للمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة
والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو
المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص
الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شي
اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كقولك

لقيت من ضربته ح

اعبد الله الذي خلق السموات والارض اهـ دماميني ببعض تلخيص وسياتي قريبا جواب اخر فتنبه ولا يتقدم شي منها اي ولو ظرفا او جارا ومجرورا على الموصول واما تقديم بعض اجزا الصلة على بعض فجايز نحو جا الذي ضاربه ابوه قال في التسهيل وقد يلي معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا او ال وعلله في الشرح المنع مع الحرف وال بان امتزاج الحرف بصلته اشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كايقاع كلمة بين جزئي مصدر وكذا الشدة امتزاج ال قال المرادي وفصل في الحرف فقوم فاجازوا في غير العامل نحو عجبت مما زيدا تضربه ومنعوا في العامل كان ولا شي منها اي ولو ظرفا او جارا او مجرورا على الموصول واما تقديم بعض اجزا الصلة على بعض فجايز ففيه متعلقه اخبار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة ال اذا كان ظرفا كما في الاية وعليه لا تقدير قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين ال وغيرها انها على صورة الحرف المنزل جزا من الكلمة فكانت كغيرها من الاجزا التي لا يمتنع التقدم وفرقت بينها وبين غيرها في ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقا في جعل صلتها اسم فاعل او اسم مفعول لتكون مع ال كالاسم الواحد واختار السيوطي ما نقله في الهمع بمحذوف تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وعلى هذا تكون من الزاهدين اما صفة موكدة نحو عالم من العلما او مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد الى ان يعد وامن الزاهدين او خبر ثان لكان افاده الدماميني دلت عليه صلة ال لا بد ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا لان ذلك في باب الاشتغال قاله يس ان

قوله لكنه يمنع من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميا كان او حرفيا ح

تكون

تكون معهودة بان يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين اما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ايضا فيما محل الاشتراط ومنه ايضا يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل محل اشتراط العهد اذا اريد بالموصول معهود فان اريد به الجنس او الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفي الروداني بعد كلام والتحرير ان المراد به الجنس او الاستغراق بكون الصلة معهودة ان تكون معروفة للسامع سوا كان تعريفها تعريف العهد الخارجي نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه او تعريف الحقيقة اي من حيث هي نحو المعطي خير من الاخذ او تعريف الحقيقة في ضمن بعض الافراد نحو كمثل الذي ينعق او في ضمن جميع الافراد نحو اقتلوا المشركين بناء على ان ال الموصول او الذي يشرك او الذين يشركون او من يشرك او نحو ذلك فالصلة في الجميع معهودة والعهد خارجي في الاول وذهني في غيره واما نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فالظاهر انه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجي اي الذي يعرف في الخارج انه غشيهم فان المعهود خارجا يجوز ان يكون مجملا كما يكون مفصلا فظهر ان العهد في الجميع وان استثنا مقام ارادة الجنس او الاستغراق او التهويل غير صحيح او منزل منزلة المعهود اجرا له لانها بقرينة المقام على عظمه موصولها مجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار فاندفع قول يس واقره شيخنا والبعض قد يقال ان عرفت الصلة مع الابهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقا على انه قد يشكل الاكتفا بالتنزيل في حصول التعريف فليتامل

وعبارة التوضيح معهودة الا في مقام التفخيم والتهويل فيحسن
ابهامها اهـ وعلي هذا الاحاجة الي التنزيل المذكور في معرض
التهويل اي التخويف والتفخيم اي التعظيم اي المجد غنت
التخويف ولا يتعال من لازم التهويل وقوله نحو فغشيهم الخ مثال
للتخويف وقوله فاوحي الخ مثال للتفخيم ~~ونحوهما~~ وان
يكون الخ يلزم علي صنيعه تغيير اعراب قول المص مشتملة
اي مطابق له الخ المراد المطابقة اعم من ان يكون لفظا ومعني
كما في الموصولات الخاصة او لفظا فقط او معني فقط كما في
المشتركة غير ال علي ما مر هذا ويجوز مراعاة المعني بعد مراعاة
اللفظ كثيرا او عكسه قليلا بل قيل بمنعه ومراعاة اللفظ
ثم المعني ثم اللفظ بما مر ذكر   وربما خلفه اسم ظاهر
قال شيخنا الظاهر ان بقية الروابط الاتية في الابتدا تاتي هنا
اذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالي واذ اخذ الله ميثاق
النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق
لما معكم لتؤمنن به فاللام الاولي للابتدا وما موصول بمعني
الذي واتيتكم صلة عايدها محذوف اي اتيتكموه وثم جاءكم
عطف علي اتيتكم عايدها ما معكم لانه اسم ظاهر خلف عن الضمير
والاصل مصدق له ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع
القسم والجواب خبر المبتدا وقيل غير ذلك   في رحمة الله لو اضمر
لقال في رحمته نظرا الي المبتدا او رحمته نظرا الي الخبر واعتبار
الخبر اكثر واقيس كما في التسهيل وشرحه للدماميني
ولاحتمال الضمير هنا وتعينه في الشاهد قبله للغيبة
عدد الشاهد   فلا اشكال في العايد في مطابقته

لظهور

١٨٥

لظهور حصول المطابقة لفظا ومعني   وهو الاكثر اي في غير ال
علي ما مر   فان لزم لبس الخ اعترض بان اللازم في المثال اجمال لا لبس
ولا محذور في الاجمال بل قد يكون من مقاصد البلغا ويمكن دفعه
بان المراد باللبس هنا الاجمال في مقام البيان وهو معيب وكاللبس
قبح الاخبار بمونث عن مذكر في نحو من هي حمرا امك علي ما تقدم تقدم
بيانه فتنبه   وجمله خبر مقدم والذي مبتدا موخر لانه المعرفة
وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح علي ما ذكره الناظم
لما مر وفي وصل ضمير يعود الي كلها هو نايب الفاعل وظاهر
صنيع الش عوده الي الموصول المعلوم من المقام او المتقدم في
قوله موصول الاسما ومنهم من جعل نايب فاعل وصل الضمير
المجرور بعده   من ظرف ومجرور تامين فيه انهما هنا
متعلقان بفعل فتكون الصلة ح جملة فلا حاجة لقوله او
شبهها الا ان يقال مراده بالجملة في قوله وجملة الملفوظ بها
ولشبهها الجملة المقدرة كما في الدماميني والمراد بالتام
ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص اذا دلت عليه
قرينة كما قاله الدماميني ومثل له بان يقال اعتكف زيد في
الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد
وعمرو الذي في الجامع وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه
الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام
البعض   يعطيان معناها اي يدلان عليه لانهما يدلان علي نفس الجملة
ويلزم من ذلك دلالتهما علي معناها   متعلقين بفعل قال في المغني
قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال نحو جاء الذي في الدار
بتقدير مستقر علي انه خبر لمحذوف علي حد تماما علي الذي احسن

انهما يدلان ~~2~~

بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا اهـ ولي فيه بحث اذ ومقتضى تعليله
صحة تقدير مستقر على انه خبر لمبتدا محذوف اذا طالت الصلة
لفظا نحو جاء الذي في الدار النفيسة لانتفا القلة ح وظاهر
اطلاقهم يخالفه ولعل هذا اوجه عدول الدماميني عن تعليل
المنع بما ذكره ابن يعيش الي تعليله بان شرط الحذف من الصلة
ان لا يصلح الباقي للوصل وهو مفقود هنا لصلاحية الباقي
وهو الجار والمجرور للوصل فتامل خبرية اعترض بان
شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما افاده السيد في شرح المفتاح
وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر
ويمكن ان يجاب بان تسميتها خبرية باعتبار الاصل قبل جعلها
صلة ويجوز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية
الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا الي الجواب واما
من يسميها انشائية نظرا الي القسم فيستثنيها من عدم
جواز الوصل بالانشائية والشرطية كالقسمية في جواز الوصل
بها اذا كان جوابها خبرا او لا فلا كذا في الروداني وانما اشترط
كون جملة الصلة خبرية لانه يجب ان يكون مضمونها
معلوم الانتساب الي الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل
الانشائية ليست كذلك لان مضمونها لا يعلم الا بعد ايراد
صيغها افاده الدماميني ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد
العهد اذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية قال الروداني
دفعا للتوهم انها في مقام التهويل قد تكون غير خبرية
جاء الذي اضربه الخ المثال الاول للانشائية لفظا ومعنى والثاني
شطت نواها اي بعدها وثانيها الفعل لالتباس

الفاعل

الفاعل النائب من المضاف اليه وفسر الدماميني والشمني نواها
بجهة قصدها من السفر وعد في القاموس من معاني النوى الدار
والنائب على هذين الوجهين ظاهر وان ما ذا في الثاني الخ قال
بعض المحققين المشهور ان عسى انشا لكن دخول الاستفهام
عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبرا لان نحو اني عسيت
صايما دليل انه على فعل خبري واذا ثبت كونها خبرا فينبغي ان
يجوز وقوعها صلة للاخلاف اهـ لموافقة عسى على شيء
محذوف تقديره واعلم كانت جملة عسى انشائية لموافقة الخ
وان كانت عندهم خبرا بحسب الاصل الا بحسب الاستعمال
فانها بحسبه انشائية اتفاقا في عدم استعمالها صلة لانها
في الاستعمال انشائية لا خبرية كذا في الروداني وقيل لان
الترجي انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام مناف لما يقصد
بالصلة من التبيين وصفة وان لا تستدعي الخ بقي من
الشروط ان لا تكون معلومة لكل احد نحو جاء الذي حاجباه فوق
عينيه قاله يس نقلا عن المص ولعل وجهه عدم تعيين مثل
هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذي حاجبين وعينين
وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال اذا قصد الاستغراق
فاستفده فانه نفيس وصفه الخ نقل يس عن الزمخشري
في المفصل والسعد في المطول ان الوصف مع مرفوعه الواقع
صلة ال جملة لا شبه جملة وجعله في التوضيح شبه جملة
وهو الظاهر ولعل مراد الاول بانه جملة انه جملة في المعنى اسم
الفاعل واسم المفعول اي اللذان اريد بهما الحدوث فان اريد بهما
الثبوت كالمؤمن والصانع كانت ال الداخلة عليهما معرفة لانهما

ح صفة مشبهة اهـ يس   وجه المنع اي منع كونها صلة لال ووجه
الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف افعل
التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا في مسئلة الكحل
لانها للثبوت اي والفعل للتجدد والحدوث   ومن ثم اي من اجل
ان منع وصل ال بالصفة المشبهة من حيث انها لا تؤول بالفعل
وفيه ان هذا انما ينتج اصل المنع لا المنع باتفاق الا ان يجعل كلامه
من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثاني وهو هنا عدم رفع
افعل التفضيل الظاهر باطراد الا في مسئلة الكحل بخلاف
الصفة المشبهة فتدبر   التي غلبت عليها الاسمية اي بسبب
كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة   نحو
ابطح واجرع وصاحب اما ابطح فهو في الاصل وصف لكل مكان
منبطح اي متسع من الوادي ثم استعمل فصار للارض المتسعة
واما اجرع فهو في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما
للارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا واما الصاحب
فهو في الاصل وصف الفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك قال
الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ عنها معنى
الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات
ولا تتحمل ضميرا   فراعوا التخفيف اي بحق الموصولية في دخولها
على ما هو في معنى الجملة وحق المشابهة الصورية في دخولها
على مفرد لفظا   وكونها مصدر كان الناقصة وهو مسند او الضمير
المضاف اليه اسمه في محل جر باعتبار الاضافة وفي محل رفع
باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبر من حيث النقصان
وفاعل من حيث الابتداء   اي صلة ال على هذا الحل فيكون

البا

البا بمعنى من ويصح عود الضمير على ال فالبا على ظاهرها اي وكون
ال موصولة بمعرب اي   بمعرب الافعال بحث الدماميني ان ال اذا
وصلت بجملة مضارعية او غير مضارعية كان لها محل من الاعراب
وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله
محلها من رفع او نصب او جر وان قولهم جملة الصلة لا محل لها
من الاعراب ليس على اطلاقه ورايت بخط الشنواني عازيا للسم
ما نصه لكن يمكن ان يرد هذا البحث بان الجملة انما يكون لها محل ان صح
حلول المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة اما اذا كان
مفردا صورة جملة حقيقة فلا يكون للجملة التي يصح حلوله
محلها محل وقد بين الرضي ان صلة ال المفرد اسم صورة فعل
حقيقة اهـ وكذا قال الشمني وزاد او يقال محل ذلك اذا كان
اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم بعد ال عارية منها كما مر
فالمغيرات صبحا اي فالخيول المغيرات في الصبح والنقع الغبار
المرضي بادغام اللام وتركه بخلاف لام ال الحرفية فانه يجب
ادغامها في التا ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم   وهو
مخصوص عند الجمهور بالضرورة بناء على قولهم انها ما وقع في
الشعر مما لا يقع مثله في النثر وما قاله ابن مالك بناء على قوله
انها ما اضطر اليه الشاعر ولم يجد منه مندوحة ولهذا قال لتمكنه
من ان يقول المرضي لكن ضعف مذهبه بانه ما من ضرورة الا ويمكن
ان النظم بتركيب اخر ورايت بخط الشنواني عازيا للسم
ما نصه قد يقال مراد لهم بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك
بحسب العبارات المتبادرة التي يسهل استحضارها في العادة
فلا يرد عليهم ما رد به عليه فليتامل اهـ وهو جواب حسن كان يخطر ببالي

وقال البعض الكوفيين في النفس لحان ما عليه المص اختيار ثالث
اي المسئلة لان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور
يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز اي اختيارا على قلة قول ثالث
اهـ وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الش وقال البعض الكوفيين
على ان المراد وقال البعض الكوفيين في الجواز اختيارا الا في القلة
لعدم قولهم بها والذي يظهر لي ان بعضهم المذكور يقول بالقلة ايضا
وان لم يصرح بها اذ يبعد غاية البعد ان يقول بكثرته اختيارا
فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رايت في كلام الروداني ما يؤيده
على المعه اي الكاين معه فيجب تقدير المتعلق اسما لما تقدم
من ان مثلها مفرد في معنى الفعل فيكون مستثنى من اطلاقهم ان
الظرف اذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا افاده الدماميني
وقول صراي حقيق   تستعمل موصولة مع قوله وتكون بلفظ
واحد اشارة الى وجه الشبه في قوله كما وانه ناقص لان ما لغير
العاقل وايا لها وما مبنية دايما وايا مبنية في حالة فقط فعلم
ان قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول المص كما زعمه البعض
بل قوله كما مرتبط بكل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم
خلافا لاحمد بن يحيى هو ثعلب ورد عليه بقوله فسلم على ايهم
افضل لان الاستفهامية والشرطية لا يبنيان على الضم ولا
يعملهما هنا اهـ تصريح بالمعنى وبحث فيه باحتمال ان يكون
اي في البيت استفهامية هي وخبرها مقول قول محذوف
نعت لمجرور علي محذوف اي علي قوم مقول فيه ايهم
افضل كما قالوا مثله ذلك في ما هي بنعم الولد ما الليل بنام
صاحبه وسياتي جوابه قريبا فتفطن   الا شرطا واستفهاما

اي لا موصولة فالحصر اضافي اذ لا ينفي استعمالها نعتا وحالا ووصلة
لنداء ما فيه ال (وإياهم)   يثنونها ويجمعونها يقال ايان وايتان وايون
وايات بالاعراب في جميع الاحوال اعراب المثنى والجمع وكذا ان تعرف
بالمضاف اليه كان تقول ايبنهن وايتاهن وايوهم واياتهن وعلى
هذه اللغة لا يكون اي من المشترك وفي صون ايه وايات
ومنع صرفها للتانيث والتعريف بنية الاضافة الذي هو شبه
العلمية خلاف قال الروداني والجمهور على الصرف اي لان التعريف (لمعرفته ح)
بنية الاضافة ليس من علل منع الصرف عندهم   ما لم
تقع الخ اي مدة انتفا اضافتها المفيدة اخذا من وال الح وحذف
صدر صلتها بان ينتفيا معا نحو ايهم قايم او تنتفي الاضافة
دون الحذف نحو اي قايم او ينتفي الحذف دون الاضافة نحو ايهم
هو قايم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة ان
النفي اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بانتفا المقيد والقيد
معا او انتفا المقيد فقط وانتفا القيد فقط اما اذا اضيفت
وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم والش قدم بيان
المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البنا في الاخيرة قيام
موجبه وهو الشبه الافتقاري مع عدم المعارض لتنزيل المضاف
اليه منزلة صدر الصلة فكانه لا اضافة ومن اعربها في هذه
الصورة ايضا لم يعتبر بهذا التنزيل ووجه اعراب الثلاث الاول
وجود المعارض من الاضافة اللفظية في الثالثة والتقديرية
في الاوليين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف اليه ولم ينزل
~~التنوين في الاولى منزلة الصدر~~ لضعفه عن ذلك ولان قيام
التنوين مقام المضاف اليه ولم ينزل التنوين في الاولى منزلة الصدر (الثانية صح)

لضعفه عن ذلك ولان قيام التنوين مقام المضاف اليه معهود كما في كل
وبعض وحي بخلاف قيامه مقام المبتدا وصدر وصلها ضمير
ظاهره التقييد بالضمير ويحتمل ان يقال ان الاسم الظاهر كذلك
نحو جاء ايهم ضاربه اي جاء ايهم زيد ضاربه في مقام عهد فيه
ان زيدا ضربه واحد من الجماعة بسم ويوخذ مما ذكر ما نقل عن ابي
حيان انها اذا وصلت بظرف او مجرور او جملة فعلية اعربت
اجماعا فقوله على الضم للاشارة به لكونه اقوى الحركات اي ان
للكلمة حالة اعراب واصل التحرك لالتقاء الساكنين وان لم يضف
اي سواء ذكر صدر الصلة او حذف بقرينة تمثيله وتاول الاية
الخ فالمفعول على قول الخليل محذوف واي مبتدا افصحه اعراب
واشد خبر والجملة نايب فاعل يقال واما على قول يونس فسدت
جملة ايهم اشد مسد المفعول وبقي راي ثالث للاخفش
والكسائي وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة
ومن زايدة بناء على انها تزاد في الايجاب وجملة الاستفهام مستانفة
قوله فجعلها استفهامية ايضا اعترض عليه بان الاستفهام لا يقع قوله اسم
بعد الفعل الا اذا كان من افعال العلم او القول على الحكاية فلا يجوز
ضربت ازيد عندك ام عمرو وننزع ليس منها الذي يقال
فيه اي الفريق الذي الخ ويلزم على هذا الحل حذف الموصول
وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقا يقال فيه الخ لكان اولى
وبين معمولها اعترض بانه على تقدير القول لا يكون
معمولها اسم الاستفهام بل شيئا اخر واجيب بان المراد بالمعمول
ما يليق ان يكون معمولا وهو اسم الاستفهام المذكور ويكون
المراد بالمعمول ما يليق ان يكون معمولا للحرف بتقدير اعتراض اخر وهو ان

ما قاله الرضي فيه

١٢٤

ينافيه تقديرهم القول في قولهم ما هي بنعم الولد وقولهم على بيس
العير وحاصل الجواب ان ما بعد الحرف هنا يليق ان يكون معمولا
فلا ضرورة الى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لان ما بعده فعل وعبارة
المغني في توجيه رد بيت الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة نصها
لانه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف
الجر لا يعلق ولا يستانف ما بعد الجار انتهى بتقديم وتاخير مراعاة
لترتيب الاقوال كما سبق لانتفاء اي الموصولة التي
الكلام فيها اما الواقعة نعتا او حالا فلا تضاف الا الى نكرة واما
الشرطية والاستفهامية فيضافان الى النكرة وكذا الى المعرفة
الدالة على متعدد نحو اي الرجال افضل او المؤدة المغنية قبلها
دال على متعدد نحو اي زيد احسن اي اي اجزائه احسن واي
الزيدين يبارك اي ايه افراده ان قيل الموصول معرفة بصلته
فيلزم اجتماع معرفين على اي اجيب او المفردة المعطوف
عليها مثلها بالواو كقول الشاعر اي واياك فارس الاحزاب
وهما مع النكرة بمنزلة كل فيراعى في الضمير المضاف اليه ومع
المعرفة بمنزلة بعض فيراعى المضاف فيقال اي علامين
اتياك اي كلاهما اتوا اي الغلامين اتى اي الغلامان اتى كما تقول
ذلك عند الاتيان بلفظ كل وبعض ان قيل الموصول معرفة
بصلته فيلزم اجتماع معرفين على اي اجيب بان اي لوضعها
على الابهام محتاجة الى تعريف جنس ما وقعت عليه والى
تعريف عينه فالاول بالمضاف اليه والثاني بالصلة بخلاف غيرها
فانه محتاج الى الثاني فقط فاي معرفة بالاضافة والصلة
من جهتين كذا قالوا ولي فيه بحث لانه لا ياتي فيما اذا كانت

اي الموصولة للجنس لان صلتها ح مما تعرف العين ويمكن دفعه بان
المراد بالعين التي تعرفها صلة اي ما يعم فتعم الجنس المعرف
بالاضافة لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس
لانا نمنع ذلك ح فقد يتميز الشي ببعض صفاته مع الجهل
بجنسه هذا وجوز الرضي اجتماع معرفين مختلفين وفرع
عليه جواز اضافة العلم مع بقاء علميته وانما لم تجز اضافتها الى النكرة
مع ان بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لان الموصول مراد
تعيينه واضافته الى النكرة يقتضي ابهامه فيحصل التدافع
ظاهرا   ولا يعمل فيها الخ هذا مذهب الكوفيين وتبعهم المص في الموضح
وقال الناظم في التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال
عامله ولا تقدمه خلافا للكوفيين   والبيت اعترض بان
ايا لم يعمل فيها في البيت فعل فضلا عن كونه مستقبلا لان
العامل فيها حرف جر واجيب بان الجار والمجرور متعلق بالفعل
فهو عامل في المجرور محلا   وسل الكسائي اي في حلقة
يونس تصريح   اي كيف خلقت اي وضعت ووجه ابن
السراج ذلك كما في التصريح بان ايا وضعت على الابهام ولو
قلت اعجبني ايهم قام كان على التعيين وايضاحه ان معنى
اعجبني ايهم قام اعجبني الشخص الذي وقع منه القيام في
الخارج فهو متعين في الخارج بوقوع القيام منه في الماضي
بالفعل واذا قلت يعجبني ايهم يقوم فمعناه يعجبني الشخص
الذي يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعينه بوقوع
القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب ايهم يقوم فعلم
الموصول ~~تعين~~ وكان الابهام في يعجبني ايهم يقوم ليس

من

من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض
شيخنا على التوجيه بان الامر يعمل فيها ولا ابهام فيه لانه للاستقبال
فقط نعم يرد ان مفاد التوجيه ان سبب التعيين وعدمه
معنى الصلة واستقبالها لا مضي العامل واستقباله فافهم
وانما اشترط التقدم لتمتاز الشرطية والاستفهامية لانهما لا
يعمل فيها الا متاخر   ووصلة لنداء ما فيه ال وذلك لانهم
استكرهوا اجتماع اداتي التعريف فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم
مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك
المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين
الماهية توجد واذ ذاك الاسم اي اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة
لوضعهما مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا ان اسم الاشارة
قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف
اي فكانت ادخل في الابهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا اي بل لزم
ان يردفه ما يزيل ابهامه ولهذا ايضا كان الفصل باي اكثر من
الفصل باسم الاشارة   دالا على الكمال اي فيما اضيفت اليه
مشتقا او جامدا والثنا على الموصوف في الاول باعتبار الوصف
المدلول عليه بالمضاف اليه وفي الثاني باعتبار كل ما يمدح به الموصوف
من اوصاف الكمال فيكون ابلغ كمررت بفارس اي فارس وبرجل
اي رجل قال الفارسي رجل الثاني غير الاول لان الاول واحد والثاني
جنس لان ايا بعض ما تضاف اليه   لحق اسم رجل ويلزم
في هذين الوجهين اي كونها نعتا وكونها حالا الاضافة الى مماثل
الموصوف لفظا ومعنى او معنى فقط نحو مررت برجل
اي انسان بخلاف مررت برجل اي عالم فلا يجوز كما في

الموصوف [illegible]

التسهيل والهمع   حذف العايد اذا كان مبتدا اخذ كونه عايدا
من قوله ضمير واخذ كونه مبتدا من قوله وصدر و مثلها
ان يستطل اي يعد طويلا فالسين والتا بعد التثنى كذا
كاستحسنه او يطل بالبنا للمجهول اي يطيله المتكلم فهما
زايدتان فزيادتهما لا تتوقف علي بنا يه للفاعل كما توهمه
البعض اي يطيله المتكلم ولم يشترط طول الصلة في اي لملازمتها
للاضافة لفظا او نية فالطول بالاضافة لازم لاي فكان مغنيا
عن اشتراط طول الصلة لكن يقبح يعجبني اي قايم وان جاز لعدم
الطول لفظا نقله ابن مرزوق وغيره عن سيبويه   ومنه
وهو الذي في السماء اله فاله مبتدا محذوف هو العايد وفي
السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود ولا يجوز تقدير اله
مبتدا مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لخلو الصلة ح من
العايد علي الموصول ولا يحسن جعل الظرف متعلقا بفعل
هو صلة واله الاول والثاني بدلين من الضمير المستتر فيه
وفي الارض معطوفا علي في السماء لتضمنه الابدال من شي
مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا
يجوز علي هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدا وخبر لئلا
يلزم فساد المعنى ان استونف وخلو الصلة من عايد ان عطف
كذا في التصريح والروداني عليه والمغني   فالحذف نزر
الا في لا سيما زيد فانهم جوزوا اذا رفع زيد ان تكون ما موصولة
وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا لاطراد لتنزيلهم لا سيما منزلة
الا الاستثنائية وهي لا يصح بعدها جملة فاذا قيل
لا سيما زيد الصالح فلا استغنا لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك

في

في
المغني   وابن السماك بالكاف علي وزن العطار فان صدر باب فبالللام
كذا نقل عن الفرا   بالرفع اي في الايتين اما بنصبه احسن
فالذي اسم موصول حذف عايده اي علي العلم الذي احسنه وجوز
الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعايد اي علي احسانه
وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون احسن اسم
تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بنا وهي علامة
الجر كذا في الروداني واما بنصبه بعوضه فبعوضة بدل من
مثلا وما حرف زايد للتوكيد وقيل اما نكرة موصوفة وبعوضة
صفة لما ويجوز علي قراة الرفع ان تكون ما حرفا زايدا ومضمر المبتدا
تقديره مثلا هو بعوضة كذا في اعراب القران لابي البقا
من يعني بالبنا للمجهول علي اللغة المشهورة اي من يعتنيه
ويهمه جد الناس له لرغبته فيه ونجد بفتح اليا التحتية وكسر
الحا المهملة من حاد اذا مال   العايد المذكور اي الذي هو صدر
الصلة والاكثر فايدة جعل الضمير عايدا اي العايد مطلقا سوا
كان صدر صلة او لا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من
ضربته في نحو كرم جاء الذي ضربته في داره لان الباقي بعد
حذفه صالح للوصل   وكذا في عطف تفسير   مكملا اي
للموصول وهو صفة لازمة   لانه والحالة هذه الخ فيه
ان غاية ذلك حصول الاجمال وهو ليس بعيب ولو قال لان
المتبادر الى فهم السامع عدم الحذف لاستقام التعليل   علي
ان المراد بقوله بضرب الخ اما علي قطع النظر عن الضمير وجعله
الباقي بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز   بان كان مفردا
اي اسما واحدا   نحو ايهم اشد الخ في كلامه لف ونشر مرتب

متعلق جملة او شبهها اي
متعلق علي العامل

ان لا يكون معطوفا اشترطا هذا الشرط مع ان الكلام في حذف العايد
المبتدا لان المعطوف علي المبتدا مبتدا واشترطوه لان حذفه وحده
يودي الي بقاء العاطف بدونه المعطوف ومع العاطف فيه صورة الاخبار
عن مفرد بمثنى   وان لا يكون معطوفا عليه اي لانه يودي الي
وقوع حرف العطف صدرا والاخبار عن مفرد بمثنى صورة
ان لا يكون بعد لولا لوجوب حذف الخبر بعدها بقيده الاتي فلو
حذف العايد لادي الي الاجحاف وبقي شرطان اخران ان لا يكون
بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قايم وان لا يكون بعد حصر
نحو جاء الذي ما في الدار الا هو وانما في الدار هو واما اشتراط
كونه غير منسوخ احترازا عن اللذان كانا قايمين فمعلوم
من اطلاق لفظ المبتدا لان المنسوخ لا يسمي مبتدا علي الاطلاق
افهم كلامه اي حيث اشار الي حذف الصدر بقوله وفي
ذا الحذف   فلا يجوز جاء اللذان قام الخ لان الفاعل وما بيه
لا يحذف فان الاولي مواضع لبس هذا منها   عندهم متعلق
بكثير وقوله كثير منجلي خبران للحذف وقوله في عايد متعلق
بكثير ومنجلي علي سبيل التنازع هذا هو الظاهر وفي كلامه
من عيوب القافية التضمين وهو تعلقها بما بعدها   منفصل
في مفهومه تفصيل فان كان انفصال الضمير بمعنى يفوت
بحذفه بان كان للتقديم او لكونه بعد اداة الحصر امتنع حذفه
وان لم يكن لذلك جاز نحو ومما رزقناهم ينفقون بناء علي تقدير
العايد منفصلا لانه ارجح اي رزقناهم اياه علي انه سياتي
عن الروداني ان المراد بالمنفصل هنا ما ليس واجب الاتصال
وعليه يخرج القسم الاول ويدخل الثاني   ان انتصب

الا ان يخص يكون ما بعده ركن الاسناد كما قاله بعضهم

بفعل او وصف فان قلت قد نصوا في قوله تعالى اين شركاي الذين
كنتم تزعمون انه يجوز ان يكون التقدير يزعمونهم شركا وهذا
لا اشكال فيه وان يكون التقدير يزعمون انهم شركا وعلي هذا
فقد حذف العايد المنصوب بغير فعل ولا وصف قلت الذي
اعتمد بالحذف المعمول المشتمل علي الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف
ورب شي يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا مثاله حذف الفاعل
في نحو زيد اضربته تبعا للفعل وحذف الفاعل في نحو فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم تبعا للقول اهـ دماميني   او وصف اي تام
ايضا ليخرج جاء الذي انا كاينه   هو غير صلة ال اما منصوب
صلة ال فلا يجوز حذفه اي ان عاد اليها لدلالتهم بذكر الضمير علي
اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فان عاد الي
غيرها جاز حذفه نحو جاء الذي انا الضاربه اي الضاربه وبذلك
يقيد اطلاقه الاتي ايضا اما جاء رجل انا الضاربه اي الضاربه
فلا حاجة للاحتراز عنه بالتقييد لان المحذوف غير عايد
الموصول والكلام في حذف عايده   ومما عملت ايدينا ونحو
قوله وما عملت ايديهم في قراءة الكوفيين الا حفصا بالحذف اي
عملته كما في قراءة الباقين قال الاصفهاني شارح اللمع لم يات
في القران اثبات العايد اتفاقا الا في ثلاث ايات كالذي يتخبطه
الشيطان من المس كالذي استهوته الشياطين واتل عليهم
نبا الذي اتيناه ايتنا الخ   اي الذي اتيناه مولفه قدر الضمير
متصلا مع ان الراجح انفصاله لان الكلام في المنفصل ومنه يعلم
ان المراد بالمنفصل ما ليس واجب الانفصال قاله الروداني
نحو جاء الذي اياه اكرمت اي وجاء الذي لم اكرم الا اياه فلا يجوز

حذف العايد لانه لو حذف في الاول لتبادر الي الذهن تقديره موخرا
فيفوت الغرض نقديمه وهو الحصر او الاهتمام ولو حذف في
الثاني لتبعه في الحذف الاخير وهو نفي الغفلة عن المذكور والمراد
نفيه عن غيره قاله ابن هشام في نحو يا بنت سعد وبلوغ من
العلة ما قدمناه من ان محل منع حذف المنفصل اذا كان انفصاله
بسبب التقديم او الحصر فلو كان لغرض لفظي جاز حذفه نحو
فالعين بما اتاهم ربهم اي اتاهم اياه ولا يقدر متصلا لما مر من
ان انفصال ثاني الضميرين المتحدين غيبة المختلفين في الافراد
والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف او حرفين احسن
من اتصاله فالمناسب حمل القران عليه وبهذا يعرف ما في كلام
البعض فتامل   ما المستقر اي المستخف والمهوي بفا على
المستقر والها المحذوفة مفعوله اي المستقر واتيح بفوقية
فتحتية فحاء مهملة اي قدر كذا في العيني   في المعقب البغي
الخ اي في البغي الذي يعقبه البغي اهل البغي ما يمنع الرجل
الضابط ان يسام من سلوك طريق السداد فالبغي فاعل واهل
مفعول الاول موخر والها المحذوفة مفعوله الثاني مقدم اي
المعقبه كذا في العيني واسناد النهي الي مدلول الضمير الراجع
الي ما مجاز   كان مالك علم الرجل والضمير في كانه الي الاخ
تنبيهان   وفي نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب اما الاولي
فلان المعدود الامور لا التنبيهات ما عدا الخامس واما الثاني
فلان الخامس ليس من الامور الواردة على عبارة المصنف والمناسب
تنبيهان بالتثنية الاول في عبارته امور ثم يقول بدل قوله الخامس
الثاني   باصالة الفعل في ذكره اي في حذف المعمول

الذي

الذي هو نوع من التصرف الذي لا اصل فيه الفعل   وعبارة
التسهيل الخ مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب ال العايد
الي غيرها فلا ينافي كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقد لان
التقليل نسبي فاندفع ما للبعض   لم يجز حذفه الخ لان الضمير
المجرور يغني عنه في الربط فيتبادر الي ذهن السامع ان لا حذف
وان المجرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا ولانه
لا يدري امدلول الموصول هو المضروب ام غيره في داره مع
ان المقصود افادة انه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف
ولوحظ المجرور رابطا ولم يقصد افادة تعيين المضروب
جاز الحذف   حذف هذا العايد لو حذف لفظ هذا لكان احسن
لان هذا الشرط عام كما سياتي قاله سم   انما لم يقيد الفعل
بكونه تاما الخ فيه ان الناظم لا يراه كما صرح بذلك قاله يس
ففي توكيده نحو جاء الذي ضربت نفسه والعطف عليه
نحو جاء الذي ضربت وعمرا   اجازه الاخفش تبع في العزو
للاخفش الشيخ المراد به شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيي
فاجازها ثعلب هو الراجح   ما بوصف عامل اي ناصب للعايد
محلا باعتبار انه في المعني مفعوله لاستيفائه شروط عمله
وان كان جارا له محلا ايضا باعتبار الاضافة والمراد بالوصف هنا
خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العايد المخفوض باسم
المفعول نحو جاء الذي انت مضروبه قاله في التصريح وظاهر
ولو اسم مفعول المتعدي الي اثنين نحو جاء الذي انت معطاه
والذي يميل اليه نفسي جواز حذف مخفوضه لا يقال اذا اشترط
في الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا مع قوله

والحذف عندهم الخ لانا نقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب
فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين بعد امر من قضا اي بعد
فعل امر مشتق من قضا بقصر الممدود للضرورة وعلي تقدير
المصدرية او من مادة قضي فعلا ماضيا علي تقدير الفعلية قاله
الشيخ خالد ويصغر في عيني تلادي هو بكسر الفوقية ما ولد
عندك من مالك كالتالد والتلد بفتح التا وضمها والتلد بفتحتين
والتليد والمتلد قاله في القاموس وضبطه بالذكر لان النفس
اصفن به اذا انثنت اي انصرفت اي يحقر في عيني اعز اموالي
اذا ظفرت بادراك ما كنت طالبه فلا يجوز حذفه لان الحذف
انما هو لكون المجرور منصوبا تقديرا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا — محلا
تقديرا يجوز حذف العايد هنا معني اشار به الي وجه
الشبه لاجل اعراب والا فكذا خبر مقدم والذي مبتدا موخر
وليس عذره ما حاصله ان شروط حذف العايد
المجرور بالحرف باطراد ثلاثة يوخذ من قول المصنف
بما الموصول جر وهي جر الموصول بالحرف وان يكون الجار له — الموصول
موافقا لجار العايد لفظا ومعني كما يدل علي ذلك كلام الشارح الاتي
وزاد الشارح اربعة توخذ من مثال المص وهي ان لا يكون عمدة ولا — العايد
محصورا وان يتحد متعلقا الحرفين لفظا ومعني اما
حذفه في نحو ذلك الذي يبشر الله عباده اي
به فسماعي لفظا اي مادة لا هيئة
فلو كان احدهما ماضيا والاخر مضارعا او فعلا والاخر
اسم فاعل لم يضر اي منه لم يقدر العايد
منصوبا اي يبشرونه

اي يبشرونه لانه ما كان مشعورا بالجر لا ينقلب مشعورا بالغير هم
وتصحيحه بجعل المعني مما تبشرونه جنسه تكلف
الي الامر اي الغوار من القتال كما قاله يس و يعمر كيضرب ابوا
قبيلة كما قاله العيني حقبة اسم امرأة بحا مهملة
مكسورة فقاف ساكنة فموحدة اي مدة طويلة ومنبطه
بعضهم بحا معجمة مضمومة وقاف مفتوحة من خفي الشي اذا لم
يظهر والاول اصح وقوله فبح بضم الموحدة جواب شرط محذوف
تقديره اذا كان كذلك فبح وقوله لان اصله الان بقلب حركة الهمزة
الي الساكن قبلها فالتقي ساكنان فحذفت الهمزة لالتقايهما
ورغبت في الذي رغبت عنه ظاهر صنيعه ان المتعلقين
في هذا المثال متحدان لفظا ومعني لانه يذكر امثلة اختلافه
مع انهما مختلفان معني لان معني الاول المحبة والثاني الزهد
واجاب شيخنا بانهما متحدان معني بقطع النظر عن الحرف قال
وفيه بعد واجاب غيره بان اختلاف معني المتعلق في هذا
المثال حاصل غير مقصود ومررت بالذي مررت به
استوجه شيخ الاسلام ما ذهب اليه بعضهم من جواز حذف
العايد في هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالي فاصدع
بما تومر اي امرنا تومر به وقال الاول الحذف تدريجي فالمحذوف
في الاية عايد منصوب لا مجرور وله ان يقول التقدير تومره
علي لغة تعديته الي الثاني بنفسه كقولهم امرتك الخير كما هو معلوم
حرف كما جوزه غير واحد وانتظروه في المغني ومن حسد من
تعليلية شهده اي كالشهدة وكذا قوله علقم وهو بتشديد
الواو كما هو احدي اللغات السابقة والشاهد في قوله علي من

كالبيقلوبي

اي اجبر بامركم

صبه الله اذ فيه حذف العايد مع اختلاف متعلقي الحرفين اذ متعلق
الاول متعلق الكاف الداخلة تقديرا على علقم كما مر او نفس علقم
لتاوله بمعنى المشتق اي شاق ومتعلق الثاني نصب فعلم ما في
كلام البعض من التساهل   فشاذان ردا بانه محل الشرط المتقدم منه
ما لم يتعين الحرف المحذوف كما في البيتين فلا شذوذ   وحكم
الموصوف بالموصول الخ مثل ذلك المضاف للموصول كمررت
بغلام الذي مررت اي به كما قاله المرادي والدماميني كلاهما
في شرح التسهيل والمضاف للموصوف بالموصول كمررت بغلام
الرجل الذي مررت اي به كما بحثه الشنواني وغيره
واختلف في المحذوف الخ لا يخفى ان الخلاف ليس في المحذوف
اولا لان القول الثاني انما هو حذفهما معا فلا اولية فكان الاولى
ان يقول واختلف في كيفية الحذف   فقال الكسائي الخ
تظهر فايدة الخلاف في نحو ذلك الذي يبشر الله عباده
اي به فعلى راي الكسائي الحذف قياسي لان المحذوف عايد
منصوب وعلى راي غيره سماعي لعدم جر الموصول بما جر به
كل عايد مجرور وعلى قول الكسائي من حذف المنصوب بخلافه
على قول غيره ويلزم ان الكسائي ينكر حذف العايد المجرور
ولا يقول به اللهم الا ان يجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار
ما قبل الحذف فتامل   من موصول اي اسمي لان الكلام فيه
اما الحرفي فلا يجوز حذفه الا ان فيجوز حذفها باطراد اجماعا
في نحو يريد الله ليبين لكم وعلى خلاف في نحو ومن اياته يريكم
البرق وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه ويجوز حذف صلة
الحرف ان بقي معمولها نحو اما انت منطلقا انطلقت اي لان

كنت

كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقي معمولها فان لم يبق معمولها فلا
كما في التسهيل   كل حرف الخ اعترض هذا الضابط بشموله همزة
التسوية واجيب بان المؤول بالمصدر ما بعدها لا هو معها او يدعي
عدها من الموصولات الحرفية وفي كل من الجوابين نظر وان اقرهما
البعض وغيره اما الاول فلان المؤول بالمصدر في الموصولات
الحرفية ايضا ما بعدها فقط لتصريحهم بانها الة في السبك والمسبوك
ما بعدها واما الثاني فتلاعب بارد والاقرب انه فيه حذفا والتقدير
كل حرف مصدري هذا ومقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية
وهو ايضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح
عن الرضي انه قال لا خلاف في اسمية الذي المصدرية على القول
بمجيئها مصدرية   اول اي بالقوة والصلاحية وان لم يؤول بالفعل
مع صلته اي ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال
العلم بالصلة متاخر عن العلم بالموصول ففي التعريف دور افاده
اللقاني   صفة الواجب خمسة باسقاط الذي واما وخضتم كالذي
خاضوا فاجيب عنه بانه يحتمل ان الاصل كالذين حذفت النون
على لغة او ان الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعايد
او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا فافرد اولا باعتبار لفظ الجمع وجمع
ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقاني القول بانها تكون موصولا
حرفيا باقترانها بال لانها بجميع اقسامها من خواص الاسم
واقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع الاشكال بمنع
انها بجميع اقسامها من خواص الاسم بدليل ان ال الموصولة
تدخل على غير الاسم فليكن مثلها ال في الذي فتامل   ان اي المشددة
وتوصل بمعموليها وتؤول بمصدر من خبرها مضافا الى اسمها

ان كان خبرها مشتقا او بالكون المضاف الي اسمها ان كان جامدا ونظمها
المخففة منها وان اي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل
متصرف ماضيا خلافا لابن طاهر في دعواه ان الموصولة بالماضي غير
الموصولة بالمضارع مستندا لانها لو كانت الناصبة لحكم علي
موضعه بالجزم بعد ان الشرطية ولا قايل به واجاب ابن هشام
بان الحكم علي موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها اثرت تغيير
معناه القلب الي الاستقبال فاثرت الجزم في محله بخلاف ان
المصدرية او مضارعا او امرا علي قول سيبويه في هذا وصحح واستدل
عليه بدخول حرف الجر في كتبت اليه بان قم لان حرف
الجر لا يدخل الا علي اسم او موول به وقال ابو حيان لا يقوى
عندي وصلها بالامر لامرين احدهما انها اذا سبكت والفعل
بمصدر فات معني الامر المطلوب والثاني انه لا يوجد في كلامهم
يعجبني ان قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز واجاب
ابن هشام عن الثاني بان عدم الجواز انما هو من عدم صحة
تعلق الاعجاب ونحوه بالانشا وكان ينبغي له ان لا يسلم
مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مجرورة
بلام التعليل وعن الاول بان فوات الامر لا يضر كفوات
المضي والاستقبال وبحث الدماميني في هذا الجواب الثاني عن الاول منه
بان فيه تسليم فوات الامر عند السبك وهو قابل المنع
ففي الكشاف ما يفيد انه معناه عند السبك مصدر طلبي
حيث قال في تفسير قوله تعالي انا ارسلنا نوحا الي قومه
ان انذر قومك اي بالامر بالانذار فعلي هذا يقدر في نحو كتبت
اليه بان قم ولا تقعد كتبت اليه بالامر بالقيام والنهي

موضعه بالرفع كما حكم علي

عن

عن القعود فلا يفوت معني الطلب وعلي تقدير التسليم فلا نسلم
ان فوات الامر كفوات المضي والاستقبال لان السبك مفوت
للامر بالكلية لعدم دلالة اللفظ عليه بوجه بخلافهما لدلالة المصدر
علي مطلق الزمان التزاما وفي الجواب عن الاول بانا اذا جعلنا ان الثاني منه
الموصولة بالامر موولة مع صلتها بمصدر طلبي كما مر لم يكن مانع
من تعلق نحو الاعجاب به اذ التقدير اعجبني الامر بالقيام ثم قال
ويتجه ان يقال لم يقم دليل للجماعة علي ان الموصولة بالماضي
والامر هي الناصبة للمضارع لا سيما وساير الحروف الناصبة
لا تدخل علي غير المضارع فادعا خلاف ذلك في ان من بين ادوات
النصب خروج عن النظاير ولا دليل لهم ايضا علي ان التي تذكر
بعدها فعل الامر والنهي موصول حرفي اذ كل موضع تقع فيه
كذلك محتمل لان تكون تفسيرية او زايدة فالاول نحو ارسلت
اليه ان قم او لا تقم والثاني نحو كتبت اليه بان قم او لا تقم
زيدت فيه ان كراهة دخول حرف الجر علي الفعل في الظاهر
والمعني كتبت اليه بقم او بلا تقم اي بهذا اللفظ فالبا انما
دخلت في الحقيقة علي اسم فتامل فايدة في حاشية السيوطي
علي المغني نقلا عن ابن القيم ان فايدة العدول عن المصدر الصريح
الي ان والفعل لانه اورد لالتها علي زمان الحدث من مستقبل
في نحو يعجبني ان يقوم وماض في نحو اعجبني ان قمت والدلالة
علي امكان الفعل دون وجوبه واستحالته والدلالة علي تعلق
الحكم بنفس الحدث بقولك اعجبني ان قدمت اي نفس قدومك
ولو قلت اعجبني قدومك لاحتمل ان اعجابه لحالة من احواله
كسرعته لا لذاته ثم نقل عن ابن جني فرقين بين ان والفعل

لا يوكد بهما الفعل فلا يقال ضربت ان اضرب ~~احدا ضربت~~ ولا يوصفان
فلا يقال يعجبني ان تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح
فيهما اهـ اقول بقي امران احدهما سد ان والفعل مسد
الاسم والخبر في نحو عسى ان تكرهوا شيئا بنا على نقصان
عسى ومسد المفعولين في نحو احسب الناس ان يتركوا
ثانيهما صحة الاخبار به عن الجثة بلا تاويل عند بعضهم في
نحو زيد اما ان يقول كذا واما ان يسكت لاشتماله على الفعل
والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح وما وتكون
زمانية اي بتقدير الزمان قبلها وغير زمانيه وتوصل بالماضي
والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقصا بدليل وصلها بدام
وندر وصلها بجامد كخلا وعدا وتوصل ايضا على الاصح بجملة
اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرية به نحو ما ان نجما
في السما فالتقدير ما ثبت ان نجما في السماء قال في المغني
وعدلت عن قول كثير ظرفية الى قولي زمانية لتشمل
نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض
اي كل وقت اضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل
الاخفش كما في المغني ما المصدرية موصولة اسمية
واقعة على الحدث مقدرا عايدها فمعنى اعجبني ما قمت
اعجبني القيام الذي قمته وكي اي الناصبة للمضارع وتقدر
بلام التعليل لفظا او تقديرا وتوصل بالمضارع خاصة
ولو وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين قال ابن هشام
ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية قال الدماميني قلت قد جاء في
قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلو هذه مصدرية

وقفت

وقعت بعدها ان وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب
كثير الى ان ما بعدها رفع بالابتدا والخبر محذوف اي ثابت فمقتضى
هذا القول جعل ما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت
بالجملة الاسمية على هذا الراي نعم ينبغي ان تقيد الاسمية بهذا
النوع ولا توخذ على الاطلاق فتامله اهـ ملخصا ~~ولو توصل بالماضي~~
~~والمضارع المتصرفين~~ والغالب وقوعها بعد مفهم التمني كود
واحب ومن خلاف الغالب ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى
وهو المغيظ المحنق المعرف باداة التعريف
الاقصر والانسب بتراجم بقية المعارف ان يقول ذو الاداة والتعبير
باداة التعريف اولى من التعبير بال لجريانه على جميع الاقوال
وصدقه على ام في لغة حمير كما هو مذهب الخ اي كالقول
الذي هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار
لاعتبار النسبة الى المص في المشبه والنسبة الى سيبويه في
المشبه به وجعل الكاف بمعنى على اي بنا على ما الخ يوقع في
اشكال اخر وهو اتحاد المبني والمبني عليه فتمحل شيخنا
والبعض به لا يجدي او اللام او التنوين بالخلاف وتفصيله
الى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف اي حرف تعريف
فقط الفا في جوابه شرط مقدر وقط بمعنى انتهي فيكون اسم قيل زايدة لتزيين اللفظ
فعل او حسب اي اذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره او فلو وقط بمعنى حسب
حسب اي كافيك فقط عرفت اي اردت تعريفه ولا رقى وقيل رجم
بانه لا فايدة فيه لانه في الوضوح غاية واجيب بانه لما
كان الباب معقودا للمعرف بالاداة قبح ان يذكر الاداة ولا ينطق
على ذكر المعرف بها وبانه قصد الاشارة الى محل اداة التعريف

وانه يخالف المحل اداة التنكير والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى
الجماعة الذين امرهم واحد وعلى الطريقة وعلى غير ذلك و نمط
مبتدا سوغ الابتدا به الوصف بالجملة بعده وقوله فلا فيه النمط
خبر والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع انه مفرد لان
المراد لفظه   على الاول اي كونها ال بجملتها وقوله عند الاول
اي الخليل وقوله وعند الثاني اي سيبويه زايدة اي همزة وصل
زايدة معتد بها في الوضع وان اوهم صنيع الش انها عنده
همزة قطع ومعنى الاعتداد بها وضعا انها جز اداة التعريف
وان كانت زايدة في اداته فهي كهمزة اضرب واللام الاولى
في لعلما تندفع اعتراض اللقاني بان الاعتداد بها وضعا
ينافي زيادتها وحاصل الدفع ان المنافي للاعتداد وضعا
الزيادة على الاداة لا فيها افاده يس   وعلى الثاني اي من
قولي المتن وهو كون الاداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف
بين هذين القولين فيما في نحو قام القوم فعليه لا همزة
هناك اصلا لعدم الاحتياج اليها وعليهما حذفت الهمزة
لتحرك ما قبلها كذا في الهمع قال شارح الجامع وقيل
الاداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام فالاقوال اربعة قولان ثنائيان وقولان احاديان
لا مدخل لها في التعريف بدليل سقوطها في الدرج
وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال   فيما لا اهلية فيه
للزيادة اي لان يزاد فيه لان يزاد لان الزيادة نوع من التصرف
والحرف لا يقبله كما ياتي في قوله حرف وشبهه من الصرف
بري ولا يرد لعل فانها حرف ولامها الاولى زايدة لانها خارجة

عن

عن القياس فلا يقاس عليها افاده يس   وللزوم فتح
الخ دليل لقوله همزة قطع وما عداه من الادلة دليل لقوله اصلية
وان فتحت فلعارض فقد يقال فتحها هنا ايضا لعارض وهو
كثرة الاستعمال اهد ماميني   وللوقف عليها اي ولا يوقف
على احادي وقوله في التذكر اي تذكر ما بعدها والمعرف في الوقف
عليها فيه طريقان سكون اخرها والحاقه مدة تشعر
باسترساله في الكلام فيقولون ال وتفاد على كلا الطريقين
كما يستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادي وغيرهما
ولهذا جعل البيتين الاولين من الوقف للضرورة لا للتذكر
والبيت بعدهما للتذكر وبهذا يعرف ما في كلام الش ولو
قال وحيث اضطر الى الوقف لاستقامة كلامه   يا خليلي
اربعا من ربع يربع بفتح الموحدة فيهما اذا وقف وانتظر والدارس
المندرس وقوله هلال بكسر الهاء اي حالين ومثل بالنصب
حال من المنزل وقول البعض تبعا للعيني صفة لمنزل لا يصح
على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت
تعريفا وتنكيرا لان مثلا لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام
وسحق البرد بفتح السين من اضافة الصفة الى الموصوف
اي البرد السحق اي البالي وعفى بالتشديد ابلى والمغنى
بالغين المعجمة المنزل من غني كرضي اي اقام كما في القاموس
والضمير فيه للحي والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة
القطب الشمالي وتاويبها ترديد هبوبها بسرعة على ما
في العيني او هبوبها النهار كله على ما في القاموس   مللناه
بكسر اللام الاولى من الملل وهو السامة ولعل الهاء فيه عايدة

كما في الهمع وغيره

علي ذا في قوله دع ذا وقوله محل ضبطه بعضهم بفتح البا والجيم بمعني
حسب وبعضهم بيا مكسورة جارة وخا معجمة وهو الاقرب
كما في الشواهد   ودليل الثاني اي القول الثاني من قولي المتن
وهو ان المعرف اللام فقط   ان المعرف يمتزج بالكلمة اي ولا
يمتزج الا الحرف والاحادي واستدل علي هذا الامتزاج بامرين
ذكرهما في قوله الاتي الخ الا انه كان المناسب في الاستدلال
عليه بهما ان يقول الاتي ان العامل يتخطاه ولو لم يمتزج لما تخطاه
وان قولك رجل والرجل في ما معني لا يعد ايطا ولو لم يمتزج لقام
بنفسه فيعد ايطا لكنه اقام كونه ثنائيا مقام عدم
الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم
ولو انه علي حرفين اي ولو ثبت انه علي حرفين   وان قولك
عطف علي ان العامل   ولو انه ثنائي اي ولو ثبت انه ثنائي لقام
بنفسه اي فيحصل الايطا وفيه ان قيام ال بنفسها
لا يقتضي ان ما بعدها نكرة لانه معرفة علي كل حال والنكرة
والمعرفة مختلفان معني فالايطا ممنوع والاستدلال
ممنوع ومعني قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بنائيا
ترسم وحدها   وعلم التنكير اي علامته   يتخطي ها التنبيه
وكذا الا تخويلا مال وان لا تفعل   وهو علي حرفين اي فلا
يقتضي التخطي الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقوله
صاحب القول الثاني   وايضا اي وتبطل الثاني من دليلي
الامتزاج ايضا لان ها التنبيه لا تقوم بنفسه فلا يلزم من
عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للاحادية كما
يقول صاحب القول الثاني   ولام الجنسية اي التي لنفي الجنس

وهذا

والاقرب عندي انه من
قولهم ملئت اللحم ملا
بكسر اللام الاولى اي
ادخلته في الملة بفتح
الميم وتشديد اللام
وهو الرماد الحار والجمر
والهاء عليه عائدة على
اللحم كما هو المتبادر

وهذا ابطال للشق الثاني   ان اسم الجنس اراد به ما يشمل الدال علي
الحقيقة والدال علي الفرد وصريح كلامه ان اقسام ال اربعة ال
اول للحقيقة والثلاثة للفرد وهو احد احتمالات ثلاثة ورجحه
السيد الصفوي وصرح به التفتازاني ان ال قسمان كما في التوضيح
وغيره الاول التي للعهد الخارجي باقسامه الثلاثة الذكري
والعلمي والحضوري الثاني التي للجنس وتحتها ايضا ثلاثة
اقسام التي للحقيقة وهي ما قصد به الحقيقة من حيث هي
والتي للعهد الذهني وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن فرد
مبهم والتي للاستغراق وهي ما قصد به الحقيقة في
ضمن جميع الافراد ثالثها انها ورجحه العلامة القوشجي
انها موضوعة للحقيقة لا بشرط شي لكن تقصد بدلالة
القرينة تارة من حيث هي وتارة من حيث وجودها في ضمن
فرد معين وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد مبهم وتارة
من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد   يشار به اي بصاحبه
من الاداة اشارة عقلية او المراد قد يراد به افادة نسبة
نحو الرجل الخ اي حقيقة الرجل خير من حقيقة المراة وهذا
لا ينافي خيرة بعض افراد حقيقة المراة لخصوصيات فيه
من بعض افراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم ال الداخلة
علي المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق ومنه والله لا تزوج
النسا ولا البس الثياب في هنا لتعريف حقيقة مدخولها
وهو هنا جمع واقله ثلاث فلا بد في الحنث من اقله كما يقوله
الشافعية بنا علي ان معني الجمع باق مع ال الجنسية وليس
مسلوبا بها ومنهم من حنث بواحدة اعتبارا بالجنسية

قوله ما صدق عليه العلم جارية
علي غير من هي له ولم يبرز الامين اللبس [illegible]

دون الجمعية بناء على زواله معها فليست ال في المثال للاستغراق والا
لتوقف الحنث على تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التفتازاني
في تلويحه فان نواه الحالف لم يحنث قط وصدق ديانة وقضاء لانه
حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية
فصار كانه نوى المجاز فالاداة في هذا التعريف للجنس اي
نفس الحقيقة من غير نظر الى ما يصدق عليه من الافراد وتسمى
لام الحقيقة والماهية والطبيعة شذ الجامع ومدخولها في
معنى العلم من ظرفية الدال في المدلول والفرق ان علم الجنس يدل على
الحقيقة بجوهره والمعرف بال بواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم
الشخص والمعهود خارجا ومعنى كونه في معناه انه يدل على ما
يدل عليه لا انه في مرتبته تعريفا فلا ينافي ان العلم مطلقا اعرف
من المحلى بال الى حصة اي بعض واحد او اكثر وقوله مما
صدق عليه ضمير صدق يرجع الى اسم الجنس وضمير عليه الى ما
فالصلة جرت على غير من هي له ولم يبرز لامن اللبس ومن
الافراد بيان لما وقوله لتقوم عليه على معينة مكنيا عنه بال اي
باعتبار تقييدها بمجرد ال او الاضافة عامة للذكور والانثى وهي كناية
اصطلاحية على قول صاحب التلخيص ان الكناية ذكر الملزوم وارادة
اللازم لان ما باعتبار تقييدها بمجرد ال ملزوم للذكر لان المحرر لا يكون
الا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وارادة اللازم
وهو الذكر قال الغنيمي وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة
ولا نسبة بان تختص صفة من الصفات بموصوف معين
فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف وهو هنا الذكر
ولا ينافي جريان الكناية الاصطلاحية على قول السكاكي

انها

انها اللفظ المراد به لازم ما وضع له لان التحرير ليس لازما للذكر
حتى يقال اطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا واريد الملزوم وهو
الذكر محررا قال في الكشاف معتقا لخدمة بيت المقدس
لا يد لي عليه ولا استخدمه ولا اشغله بشيء فكان هذا النوع
من النذر مشروعا عندهم اه فان ذلك اي التحرير المفهوم
من محررا او النذر المفهوم من نذرت او لحضور معناها
اي الحصة اي معنى هو الحصة فالاضافة للبيان في علم المخاطب
اي الناشئ عن غير المشاهدة والذكر كما يوخذ من المقابلة هذا
وجعله ال في الحاضر معناه في علم المخاطب للعهد الخارجي
تبع فيه اهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهني قاله يس
او حسه اي الاحساس به بالبصر او اللمس او سماع
صوته وقصر البعض كشيخنا على الاحساس به بالبصر
قصور القرطاس بالنصب اي اصب القرطاس وقوله
لمرفوع بينهما اي رفعه للرمي وقد يشار به الى حصة
غير معينة جعل غير ال في نحو ادخل السوق للحقيقة في ضمن
فرد مبهم وهو اللائق بجعلهم المعرف بهذه اللام معرفة لتعيين
الحقيقة في نفسها ذهنا وتقييدها بكونها في ضمن فرد مبهم
لا يخرجها نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم في معنى
النكرة بالنظر الى الفرد المبهم الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه
فتدبر بل في الذهن اي باعتبار ما فيه من الحقيقة والا فنفس
الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا ويصح نعت بالجملة الخ
اي بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا اي حالة كونه يسمى وجعلها
حالا يقتضي تقييد السب بحال المرور كما يوهمه كلام نبيه

الذي ذكره بحثا والبعض وافره بل تقييد المرور بحال السبب نعم
ورجح جماعة جعلها نعتا بانه يشعر بان السبب ذكر به بخلاف جعلها
حالا لان الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا
بانه المناسب لقوله ثمت قلت لا يعنيني لان المتبادر منه
لا يعنيني بالسب الذي سمعته منه لما مررت عليه مع
ان الحال اذا جعلت لازمة افادت الدوام وقد يشار به الي جميع
الافراد وعند قوم عدم قرينة البعضية يحمل ال علي الاستغراق
سواء وجدت قرينة الحقيقة الكلية او لا   علي سبيل
الشمول تاكيد لقوله الي جميع الافراد وقوله اما حقيقة
الخ راجع لقوله الي جميع الافراد   او مجازا اي بالاستعارة بان
شبهت جميع الخصايص بجميع الرجال بجامع الشمول في كل
واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بال
الاستغراقية في جميع الخصايص وبين لهذا قوله
وفي الثاني لاستغراق خصايصه لكن مقتضاه في
المفردان معني انت الرجل انت كل خصيصه وحمله
اما علي المبالغة او علي تقدير مضاف اي جامع كل خصيصه
ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل
الواحد لمشابهته جميعهم في استجماع الخصايص لكان
اقرب ثم رايت اللقاني كتب علي قول التوضيح فهي لشمول
خصايص الجنس ما نصه هذا بيان لحاصل المعني المراد في
قولك انت الرجل لا المدلول اللفظ اذ مدلوله انت كل رجل مبالغة
والمراد انت الجامع لخصايص كل رجل اه فاحفظه   انت
الرجل علما وادبا اي كل رجل من جهة العلم والادب وفيه ان هذا

ليس

ليس مستغرقا لخصايص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط
ويجاب بان المراد بالخصايص عند التقييد بصفة خصايص
تلك الصفة اي جميع احوالها واصنافها وعند الاطلاق خصايص
جميع الاوصاف فهو ابلغ   ولهذا صح الاستثناء منه فالظاهر
تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء ان الثاني ليس كذلك
والظاهر انه كذلك اذ لا مانع من ان يقال زيد الرجل الا في الشجاعة
كما لا يمتنع زيد الكامل الا في ذلك ذكره الدماميني   لاستغراق
افراد الجنس اي احاده ولو كان مدخول ال جمعا علي ما حققه
التفتازاني في شرح التلخيص   وقد تزاد ال فيه اشارة الي ان
ضمير تزاد راجع الي لفظة ال في قوله المعرف بال حرف الخ ومن زعم
كالبعض ان هنا استخداما فقد سها لان المراد بال وضميرها
واحد وهو لفظة ال وعدم اعتبارنا في الضمير الحكم علي
المرجع بانه حرف تعريف لا يقتضي الاستخدام فلا تغفل
والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقاني كونها غير معرفة
لا صلاحيتها للسقوط اذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع
اعتراض الدماميني القول بزيادة ال في نحو السموءل واليسع
فان العلم مجموع ال وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من
جعفر ومثل هذا الايقال بانه زايد   معرفا بغيرها كالعلم
والموصول وقوله وباقيا علي تنكيره كالتمييز   لازما حال من
ضمير تزاد غير انه ذكر بعد ما انث اشارة الي جواز الامرين فالتانيث
باعتبار الكلمة او الاداة والتذكير باعتبار الحرف او اللفظ وكذا
ساير الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف
اي زيدا لازما او مصدر زايد مصدر زاد زيدا وزيادة

لازما او غير لازم تعميم في المعرف فقط اما المنكر فغير لازم وفقط
وضعها اي للعلمية فدخل ما قارنت ال نقله للعلمية
كالنضر وما قارنت ال ارتجاله كالسموءل افاده المصرح
علي صنمين وقيل العزى اسم لشجرة كانت لغطفان
والغولان حكاهما الخازن علمي رجلين الاول علم شاعر
يهودي والثاني علم نبي فقيل هو يوشع بن نون فتى
موسى واختلف فيه فقيل هو اعجمي والا قارنت
ارتجاله وقيل عربي وال قارنت نقله من مضارع وسع
واستشكل الثاني بانهم نصوا علي ان لا عربي من
اسماء الانبياء الا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا واجيب
بان المراد العربي المصروف لا العربي مطلقا وبان المراد
العربي المتفق علي عربيته واستشكل الاول بان
ال الكلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمي واجيب
بان الواضع الله تعالى ولا مانع من انه تعالى يضم العربي
الي العجمي واورد عليه ان الاعلام خارجة من محل الخلاف فان
الواضع لها الابوان اتفاقا ولك ان تقول انما ذلك فيما لا يمكن فيه
الوحي اما اسماء اولاد الانبياء واصحابهم فيمكن ان يكون واضعها
الله تعالى بالوحي الي ذلك النبي نحو اسمه يحيى وبشرناه باسحاق
اسمه المسيح عيسى ابن مريم واليسع من هذا القبيل
كذا في الروداني مع بعض زيادة وهو صريح في ان اليسع
غير مصروف وبه يعرف ما في قول البعض انه مصروف لوجود
ال وان كانت زائدة وضعف تسمية استشكال الاول علي ما مر لانه
يتوقف في ان ال ليست في لغة العجم   والاشارة اعلم

انه

انه اختلف في الان فالجمهور علي انه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا
في سبب بنائه فقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى
هذا الوقت وقيل لشبهه الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك
وغير الجمهور علي انه اسم اشارة حقيقة للزمان كما ان هناك اسم
اشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح افاده الروداني اذا عرفت
هذا فقول الشارح والاشارة ان حمل علي مذهب الجمهور يجعل المعنى وشبه
الاشارة اي شبه اسم الاشارة في الدلالة علي الحضور فيكون قوله
معرف بما تعرفت به اسماء الاشارة لان تعريفه علي مذهبهم بالعلمية
وان حمل علي مقابل قولهم يجعل المعنى واسم الاشارة حقيقة نافاه
قوله وهو قول الزجاج اذ هو من الجمهور القائلين بانه علم جنس
للزمان الحاضر وانما اختلافهم في سبب البنا ويمكن اختيار الثاني
وجعل الضمير في قوله وهو قول الزجاج الي جعل تضمن معنى
الاشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما في كلام البعض
نحو الان لو قال وهي الان لكان مستقيما   بما تعرفت به اسماء
الاشارة قيل هو الحضور وفيه ان المعروف انها تعرفت بالاشارة
الحسية   معناها اي معنى الاشارة قيل هو الحضور وفيه
ان المعروف انها تعرفت بالاشارة الحسية   معناها اي
معنى الاشارة والاضافة للبيان   فانه جعل في التسهيل
ذلك اي التضمن المذكور لان الاشارة من المعاني التي حقها ان
تؤدى بالحرف كما مر فيكون التضمن المذكور اقتضى هنا التعريف
والبنا وكذا تضمن معنى اداة التعريف علي القول الثاني
متضمن معنى الخ اي لان ال الموجودة زائدة ولا بمعنى ما فيه

من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معني حرف موجود فيها لفظه
والفاهنا الحرف الموجود لفظه   اما علي القول انخ هذا هو
المختار والكلمة عليه معرفة كما في نكت السيوطي   والذين
المناسب لما اسلفه الش في نظيرته ان يقول والموصولات
كالذين انخ وحكمه يلزم ال في الذين واللاتي ونحوهما مبني
علي الغة اكثر العرب والافقد قال في التسهيل وقد يقال الذي ولذان
ولذين ولتي ولتان ولاتي اه   والافيتها ظاهرة بشمول
ذلك لال الموصولة فتكون معرفة بنية ال المعرفة ولا مانع منه
ولاضطرار اي وغير لازم لاضطرار مخفف المقابل الكتفا
بدليله   كبنات الاوبر التمثيل به مبني علي ان بنات
اوبر علم كما في الش لاعلي انه جمع ابن اوبر كبنات عرس جمع ابن
عرس او بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لانه اذا كان
جمعا دخلته ال المعرفة لانه ح نكرة فحكم البعض علي بنات
الاوبر في كلام المص بانه جمع ابن اوبر غير بعيد بدليل ان يكون
كلامه باعتبار ما قبل العلمية   ولقد جنيتك اي جنيت لك
فلو علي الحذف والايصال وحسنه موازنته نهيتك   والاكمو
جمع كما واحده الكماه فهو علي خلاف الغالب من كون التاني الواحد
والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكماة ~~[illegible]~~ ميزمجي
خلاف الغالب ~~[illegible]~~ واصل عساقل عساقيل كعصافير محذفت
المده للضرورة قاله العيني وزكريا وفي شرح الدماميني للمغني
ان العساقل الكماة الكبار البيض وان بنات اوبر كماة صغار
مزغبة علي لون التراب   لانه علم اي والعلم لايدخل ال المعرفة
ليس بعلم بل نكرة وعليه فمنعه من الصرف اذا جرد

من

من ال للوزن والوصفية الاصلية لان اوبر في الاصل وصف بمعني
كثير الوبر وطرو الاسمية علي الوصفية الاصلية لا يخرجها عن
منعها الصرف كاسود للحية وادهم للقيد ومنعه علي الاول
للوزن والعلمية لان جز العلم في حكمه   كذا خبر عن قوله وطبت
وقول الش من الاضطرار اي انخ حل معني يبين به وجه الش لاجل
اعرابه والواو في وطبت من المحكي والسري الشريف
من الاضطرار زيادتها في التمييز ويلتحق به نكرها زيد
شذوذا في الاحوال نحو ادخلوا الاول فالاول وجاوا الجما الغفير
اي ادخلوا واحدا فواحدا وجاوا جميعا سندوبي   وجوهنا
اي اكابرنا او ذواتنا وضمن طبت معني تسليت فعداه بعن
اي طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل ان عن
متعلقة بصددت   اراد طبت نفسا انخ قيل لا يتعين
ذلك لجواز ان تكون النفس في البيت مفعول صددت
وتمييز طبت محذوفا ولا تمييز له   عليه دخلا الضمير لال
وذكر باعتبار انها لفظ وهذا احسن من جعل الالف للتثنية عايدة   او حرف م
علي الالف واللام المفهومين من ال   للمص اي ملاحظة ما اي
المعني الذي قد كان هو اي ذلك البعض كما ذكر الش فالصلة
جارية علي غير من هي له وضمير عنه يرجع اليها   مما يقبل
البيان بما علي تقدير مضاف اي مدلول اللفظ الذي يقبل الا فصح
ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بان ما واقعة
علي المعني والقابل اللفظ الدال عليه فلا يصح ان يكون مما يقبل   ٢
التبيين لما وقوله من مصدر بيان لما يقبل ال   والنعمان اي الذي
لم يقارن ال وصفه للعلمية اما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر

ملك العرب كما في الشمني فليس مما نحن ولهذا لم يسمع بدونها وعليه
يحمل تمثيل المص في شرح التسهيل لما قارنت ال وصفه بالنعمان واما قول
ابا جبلي نعمان بالله خليا   نسيم الصبا يخلص الي نسيمها فليس مما
نحن فيه بالكلية لان نعمان فيه بالفتح كما في ببس عن الشمني وفي
القاموس والصحاح وغيرهما اما بوبيه اسم لواد في طريق الطائف
يخرج الي عرفات ويقال له نعمان الاراك وبه يعرف ما في كلام المصرح
الذي تبعه شيخنا وبه يعرف ما في البعض من الخلل والضمير في
نسيمها يرجع الي محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلي او الي النسيم
الاول مرادا به الريح وبالنسيم الثاني نفسها الضعيف وبعد
هذا البيت فان الصبا ريح اذا ما تنسمت   علي نفس مهموم
تجلت همومها فايدة الصبا ريح مهبها المستوي من مطلع الشمس
اذا استوي الليل والنهار قال الصفدي الظاهر انها يختلف مزاجها
وتاثيرها باختلاف البقاع التي تمر عليها والفصول لانا نشاهدها
بدمشق وما قاربها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتنحل الاجسام
وتحرك الثمار والزرع وهي في الديار المصرية اشد منها في الشامية
مع ان اشعار العرب مملوءة من الاستروح بها ووصفها باللطف
وتنفيس الكرب فلعلها في الحجاز وما اشبهه بهذه الصفة
وعن الواحدي صاحب التفسير انها استاذنت ربها ان تاتي
يعقوب بريح يوسف عليه السلام قبل ان ياتيه البشير بالقميص
فاذن لها فاتته بذلك فلذلك يتروح بها كل محزون من شواهد
المغني للسيوطي   علي نحو محمد يح اي من الاعلام التي لم يسمع
دخول ال عليها للمح فانه قد اعترض شيخنا تبعا للشمني الاوضح
بان الوجه حذف نحو   اذ الباب سماعي اي باب ادخال ال للمح

الاصل فما سمع من العرب ادخالها عليه كان لك ادخالها عليه ولو في
غير مسماهم وما الاقلاق القيود المتقدمة لبيست شروط الجواز
ادخال ال للمح بل بيانه لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله سم حيث كان
الباب سماعيا فلا كبير حاجة الي التقييد بالمنقول عما يقبل ال والاقران
عن غيره   ورايت الوليد الخ لقد كذب الشاعر فان الوليد هذا كان
فاسقا منهتكا مولعا بالشرب والغنا جبارا عنيدا تفال يوما في المصحف
فخرج له واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فمزق المصحف وانشد
تهدد كل جبار عنيد   فها انا ذاك جبار عنيد اذا ما جيت ربك يوم حشر
فقل يارب مزقني الوليد فلم يلبث الا اياما حتى ذبح وعلق
راسه علي قصره ثم علي سور بلده نسال الله السلامة
من شرور انفسنا   فضفر وزنه وقيل نكر بزيد ثم دخلت عليه
ال للتعريف قال المصرح وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل
ال نظرا الي اصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا
نكر   سهلها تقدم ذكر الوليد اي فيكون دخولها للمشاكلة
وال في الوليد للمح   ثم قول المص الخ هذا الترديد متفرع
علي كون اللام للعلة الباعثة او للعلة الغائية فالشق الاول مبني
علي الاول والثاني علي الثاني واللامح علي الاول المتكلم وعلي الثاني السامع
قال شيخنا وقوم الشق الاول لانه الظاهر   فيه خزاي
النظر علي المجاز العقلي او الواضع المفهوم من السياق   اذ لا فائدة
الخ اعترض بان ذكر ال دليل للسامع علي لمح مدخول ال الاصل
وعند حذفها لا دليل علي ذلك فكيف يكونان سيين   قال
الحكيا الخ دليل علي ان الدخول سبب للمح وقول لتجعله النبي
بعينه اي لتجعل المذكور من الاعلام اي لتجعل مسماه

و ذكر الاسم

الشيء بنفسه اي المعنى المنقول عنه بعينه ~~فيما يترجاه الواقع العلم~~
قال في الحارث تجعل مسماه ذاتا يحصل منها حرث وفي العباس
ذاتا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الاعدا وهكذا   وقد
يصير الخ قال ابن هشام ذكره في باب العلم احسن فيقال العلم
صنفان علم بالوضع وعلم بالغلبة لان النوعين المضاف وذا ال يكونان
ح مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فانه استطراد
بالغلبة عليه هي انه يغلب اللفظ على بعض افراد ما وضع له وهي
تحقيقية انما استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه والا فتقديرية
وابن مسعود قيل الصواب ان يذكر بدله عبد الله بن عمرو بن
العاص لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الاربعة
وليس بشيء لانه انما يرد لو قال الش غلب اسم العبادلة على فلان
وفلان وفلان وابن مسعود بعد ان كان جمع عبد الله ايا كان
وهو انما قال غلبت هذه الاعلام الاربعة على العبادلة اي الافراد
الاربعة الذين سمي كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق
الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم فابن مسعود مثلا
صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من اخوته
غاية الامر انه الش استعمل لفظ العبادلة في كلامه بالمعنى الوضعي
لا الغلبي ولا محذور فيه   من اخوتهم الاحسن ان المراد باخوتهم
نظراؤهم في اسم الاب لا خصوص الاخوة في النسب
العهدية اي بحسب الاصل والا فهي الان زائدة ولا تخفى ان
ال العهدية تدخل على كل فرد معهود بين المتخاطبين على البدل
فتخصيصها بكل فرد عهد بينهما كذلك مثلا لفظ العقبة المعرف
بال العهدية وضع في الاصل لانه يستعمل في كل فرد عهد بينهما

علي

على البدل فخصصته الغلبة بعقبة ايلة فسقط بهذا التحقيق
ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من ان اللفظ الذي تستحقه
كل من الافراد بالوضع هو المجرد من ال لا المقرون بها لان المستحق
لها الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه فافهم ذلك
والله الموفق   لعقبة ايلا بالقصر والذي في التفسير الخ
والقاموس وغيرهما ايلة بالتا فلعل ما في الش سهو والعقبة في
الاصل اسم للطريق الصاعد في الجبل   وخويلد بن نفيل كان
رجلا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه
اي اوعية طعامه التراب فسبها فرمي بصاعقة فسمي
الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول والصعق في الاصل
اسم لمن رمي بصاعقة   والثريا تصغير ثروى من الثروة
وهي الكثرة لكثرة كواكبها لانها سبعة وقيل الكثر واصله
ثريوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو ياء   وحذف ال ذي الخ اعترض بتخصيص حذف ال
بالندا والاضافة بهذه بان ال لا تجامع الاضافة وكذا الندا الا فيما ندر
كما سيذكره المص بقوله وباضطرار خص جمع يا وال واجيب بانه
ليس مراده ان ال هذه لا تنافي حرف الندا حتى يرد ان ال مطلقا
لا تنافيه بل مراده ان ال هذه لا تثبت مع حرف الندا اصلا حتى
لا يتوصل للندا ما هي فيه باي او ذا كما يتوصل للندا ما ال غيرها
فيه بذلك فلا تقول يا ايها النابغة ولا يا ذا النابغة كما تقول
يا ايها الرجل ويا ذا الرجل لكن هذا الجواب انما ينفع بالنسبة الى الندا
دون الاضافة كما لا يخفى وقد يقال انما خص هذه لدفع توهم
انها لكونها في الحالة الراهنة زائدة تجامع الندا والاضافة
لان اصلها المعرفة وصارت الان زائدة   كما هي في نحو اليسع

المتبادر من سياقه انه متعلق بالمنفي وهو تكن لا بالنفي وان ال في نحوه
تبقى مع النداء والاضافة بل قوله كما تقدم اي كون ال في نحو اليسع
لازمة قد يعين ان مراده ذلك وجزم بهذا شيخنا تبعا لما مشى
عليه الفارضي من البقا المذكور واستدل بقوله في الكافية وقد
تقارن الاداة التسمية فتستدام كاسموال الابين وتبعه على
الجزم به البعض وزاد ان الهمزة تقطع وهو خلاف ما في الهمع
والتسهيل وشرحه لابن عقيل وعزم وحاشية الروداني
على التصريح قال في الهمع ال فيما غلب بها لازمة وتجب حذفها
في النداء والاضافة وقل حذفها في غيرهما واما علت بالاضافة
فلا يفصل فيها بحال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان
او ارتجاله كاليسع والسموءل فحكمها حكم ما غلب بها من
اللزوم الا في النداء والاضافة قال ابن مالك بهذا النوع احق
بعدم التجرد لان الاداة فيه مقصودة في التسمية فقصد
همزة احمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها في الاعشى ونحوه
فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة
اغنتني بها الا ان الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع اهـ
مع حذف وقال في التسهيل ومثله ما قارنت الاداة نقله
او ارتجاله اهـ قال ابن عقيل في شرحه عليه اي مثل الذي فيه
ال من العلم بالغلبة في نزع ال منه حيث تنزع ال من العلم
بالغلبة كالنداء اهـ وسنذكر كلام الروداني ومن الحذف للنداء فيما
قارنت الاداة نقله قول خالد بن الوليد يا عز كفرانك لا سبحانك
اني رايت الله قد اهانك فان عز مرخم عزى بضم قد يقال
ال المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدماميني

وهذا

وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والاضافة الا ان يقال كونها في
صورة المعرفة التي لا تجامع النداء والاضافة اقتضى حذفها عندهما
فاعرفه ولو كان ال الخ كما تقدم لجعلنا قوله كما في نحو اليسع متعلقا
بالنفي فتامل افلا الاستفهام للتوبيخ اي افي الحق اي في الامر
الثابت انه اخطلهم هجا بني اعنى تغلب اصله الاعشى
فحذفت منه الهمزة واضيف الى تغلب الفوقية وسكون العين
المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم ابيها وكذا يقال
فيما بعده والاعشى في الاصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب
على اعشى تغلب ونابغة ذبيان بضم الذال وكسرها كما في
القاموس والنابغة في الاصل اسم لكل من ظهر في الشعر
واجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان عيوق
فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق اي حاجز ثم غلب
على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما
يوم اثنين اصله يوم الاثنين وهو من اضافة المسمى
الى الاسم وبحث في التمثيل به بان اثنين في الاصل اسم
لمجموع شيئين لا للفرد المتاخر منهما فقط ومع علميته
على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة وذكر الروداني ان الصحيح
ان اسما الاسبوع اعلام جنسية منقولة من الاعداد
دخلت عليها ال للمح المعنى العددي وال فيها مقارنة للنقل
فلا ينبغي التمثيل بها للذي غلبة حذفت منه ال بل لما حذفت
منه ال المقارنة للوضع فانه ايضا كذي الغلبة يحذف منه
ال في النداء والاضافة وجوبا وقد يحذف في غيرهما ما
به عوال بذكرها اي الى نزعه عن الاضافة لانه ينادى ويضاف

معها فيقال يا ابن عباس وهو ابن عبا سمنا كذا قيل وفيه ان
المضاف ان كان تمام العلم نافض ما تقدم في باب العلم عند قوله اسمه
وان يكونا مفردين فاضف الخ من ان العلم الاضافي لا يضاف
وان كان المضاف اليه فقط ورد الاول ان المضاف
لابد ان يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لان العلم
مجموع المتضايفين فكل منهما كالزاي من زيد ويمكن الجواب
عن هذا بر عاية الاصل الثاني ان القصد ليس توضيح
مسمى المضاف اليه فقط بالاضافة بل توضيح مسمى
العلم بتمامه بما قدرته منصفا طلبا للتخصيص
كان المناسب ان يقول للايضاح لان التخصيص في النكرات
والايضاح في المعارف كما سبق من نحو غشي تغلب
ونابغة ذبيان خاتمة نظم العلامة الاجهوري جامعها
فقال وعدد اذ تريد ان تعرفا قال مخبريه يمكن ان عطفا
وان يكن مركبا فالاول وفي مضاف عكس هذا يفعل وخالف
الكوفي في الاخر فعرف الجزئين باسميه والمراد بالاخر غير
الاول فيشمل الثاني وهو المركب لان الكوفي خالف فيه ايضا
كما سيأتي وكان الاحسن ان يقول بدل الاخر وخالف الكوفي
في هذين ففيهما قد عرف الجزئين عرفت الاخر بكسر
الخاء ولم يقل الثاني ليشمل ما فيه اكثر من اضافة نحو
خمسمائة الف دينار وفي كلام بعضنا ان منهم من لا يضيف بل
يعرف الاول فقط فيقول هذه الخمسة اثوابا وخذ المائة
درهما ودع الالف دينارا مازال رسم زال ضمير مستتر
يعود على بزيد في البيت قبله وخبرها بدى في بيت بعده

وتنكر

وقد علّق في الهامش: ويمكن الجواب عن هذا ايضا بان اضافته المضاف اليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم اهـ

قال رحمه الله

وقوله فسما بالفاء العاطفة على عقدت ولو اراد نحمنة الاشبار السيف
وهل يرجع التسليم بضم اليا مضارع ارجع وبفتحها مضارع
رجع تحية منعقد بالأيضة والاثاني بالمثلثة ثم الفا والتحتية
التي تشدد في غير هذا البيت وتخفف احجار يوضع عليها القدر
جمع اثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد الياء التحتية
وهي احد تلك الاحجار كما في القاموس وان اوهم كلام البعض
ان الاثفية هي نفس تلك الاحجار وقال الاسقاطي جمع
بالفوقية ثم النون اصله اثانين حذفت نونه الاخيرة ضرورة
وهو جمع اتون كتنور وقد تخفف احد ود الكمال واقره البعض
كشيخنا وفيه نظر لان جمع اتون المخفف اتن كهود وعمد
وجمع المشدد اتاتين بفوقية ثانية بعد الالف اللينة لانه
كما هو قياس جمع تنور ونحوه وقد ورد الجمعان كما افاده صاحب
القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون والسما على والبلاقع
جمع بلقع وهي الارض المقفرة والمعنى وهل يرد التحية
او تزيل تعب المحبة مواضع طبخ الاحباب وديارهم الخالية
تشبيها بالحسن الوجه ورد بان الاضافة في ذلك لفظية لا تفيد
تعريفا بخلاف العدد عند اصحابنا البصريين عن
القياس واستعمال الفصحاء اما الاول فلان ادخال ال في كلا من
المتضايفين انما يكون اذا كان الاول وصفا نحو الضارب الرجل
ولان فايدة ال التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف
اليه فيكون دخول ال على المضاف ضايعا واما الثاني فلان المسموع
والمشهور دخول اللام على المضاف اليه دون المضاف ولذلك بنيا
اي في غير اثني عشر واثنتي عشرة بقرينة ما مر انه اعراب

اثنين واثنتين كاعراب المثنى وان ركبا مع عشر وعشرة فظاهر
قوله يبنيان فتحة اخر الجزء الاول بنا والظاهر ان البنا عند البصري
على اخر الجزء الاخير فقط لان محله اخر الكلمة واخر الجزء الاول
صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بنا بل بنية ويمكن ان
يقال المراد بنى مجموعهما وتاء التانيث الخ في معنى التعليل
لقوله وبيده ولو قال لان تاء التانيث الخ لكان اوضح ولا يجوز
الاحد العشر الدرهم اي ولا الاحد عشر الدرهم ولا احد
عشر الدرهم عرفت الاسمين معا لم يذكر فيه خلافا
وفي الدماميني ان قوما اجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره
الامدي في تعريف المضاف اي في حالة تعريف العدد
المضاف وقوله قد يكون المعرف بفتح الراء اي المعرف بال او بكسرها
اي المعرف بال او بكسرها اي المعرف للمضاف اليه وهو ال
وقوله الى جانب الاول اي مضموما الى جانب الاول وقوله كما تقدم
اي في ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم والف الدينار
وعلى هذا اي قسم الفصل بينهما باكثر من اربعة ولو قلت
عشرون الخ تقييد لاطلاقه في اول الخاتمة تعريف المضاف اليه
من العدد الاضافي كما عرفت اي من التمثيل سابقا بمائة
الدرهم والف الدينار لاضافتها اي الى ما بعدها سوا اضيفت
لمعرفة او نكرة لان ال لا تدخل على المضاف في مثل ذلك واما ما
وقع في صحيح البخاري في باب الكفالة في القرض والديون
ثم قدم الذي كان اسلفه واتى بالالف دينار فاوله الدماميني
بتقدير مضاف مبدل من المعرف اي بالالف الف دينار قال ولا يقال
ان ال زائدة لان ذلك لا ينقاس الابتدا هذا شروع

قوله واعلم ان اسماء ... [illegible]

في الاحكام التركيبية والتركيب المفيد اما جملة اسمية ومنها اسم
الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر
وفعلية ومنها الجملة الندائية لم يقل المبتدا والخبر لان الابتدا
يستدعي مبتدا وهو يستدعي خبرا وما يفيد مسنده
غالبا على ما ستعرفه فاطلق الابتدا واراد ما يلزمه مباشرة او
بواسطة ففي الترجمة به تادية المقصود مع الاختصار
والاشارة الى عدم تلازم المبتدا والخبر فلا يقال ترجم
شيا ولم يبينه وبين شيا ولم يترجمه ففي الترجمة تم بادئه
نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدا فلم لم يترجم
به ويمكن ان يجاب بانه اثر التعبير بالابتدا على التعبير بالمبتدا
للاشارة في الترجمة الى انه العامل فتامل وقدم باب المبتدا
على باب الفاعل لما قيل انه اصل المرفوعات لانه مبدو به وقيل الفاعل
لانه عامله لفظي وقيل كل اصل قال الدماميني نقله فائدة الخلاف
في كون زيد جوابا لمن قال من قام فعلى الاول يترجح كونه محذوف الخبر
وعلى الثاني يترجح كونه فاعلا الفعل محذوف وعلى الثالث يستوي
الوجهان ثم اعترض بان المختار ان مطابقة الجواب للسوال في
الاسمية والفعلية يقتضي ترجح كونه مبتدا محذوف الخبر مطلقا
واجاب بان جملة قام اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة وبيانه
ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا زيد
قام ام عمرو ام خالد لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع
فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك
الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب
تقدمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم
ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة فان اجيبت بالفعلية نظرا الى

جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وان اجيب بالاسمية نظرا
الى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فاذن لا ترجيح بمجرد المطابقة
لوجودها في الصورتين فيبقى الترجيح باصالة الفعل والمبتدا
سالما فتبرا به وفيه نظر لان مقتضى قولهم همزة الاستفهام
يليها المسئول عنه ان اصله من قام ازيد قائم ام عمرو ام خالد اذ
المسئول عنه من قام القائم لا القيام فاعرفه   المبتدا هو
الاسم الخ لم يعرف الابتداء مع انه المترجم به لتقدم تعريفه
عند قوله ورفعوا مبتدا بالابتدا وكانه لم يكتف لعدم وقعه
الابتدا بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدا
ومرفوعه   العاري الخ اورد على التقييد به انه يخرج اسم
ان ولا النافية مع انه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدا
وليس عاريا واجيب بانه باعتبار الرفع عار لان الحرف كالعدم
باعتباره وانما يعتد به اذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا
السوال والجواب واقرهما وتبعه البعض وفي الجواب
تسليم انه مبتدا والذي يظهر لي منعه بدليل ما ياتي في باب
ان ولا من ان رفع الصفة على المحل مبني على القول بانه لا يشترط
في مراعاة المحل بقاء المحرز اي الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو
الابتدا واذا عدم الابتدا عدم المبتدا وح لا يرد الاعتراض من اصله
فتامل   عن العوامل اللفظية وقوله اللفظية نسبة
الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ان اريد باللفظ التلفظ
او الجزئي الى الكلي ان اريد الملفوظ والمراد اللفظية تحقيقا
او تقديرا ليدخل العوامل المقدرة وقوله غير الزائدة اي وشبهها
كرب واعلم الجار والقيد ان للادخال كما هو شان قيد القيد

مخبرا عنه اي محدثا عنه فالاخبار لغوي لا مر كور ايعده جزء الاصطلاحي
المزوم الدور ولهذا الخبر ح في تعريف المبتدا واحترز المبتدا في
التعريف الاتي للخبر وجعله حالا من الضمير في العاري اولى من
جعله حالا من الاسم وان اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت
الخلاف في مجي الحال من الخبر كالمبتدا   او وصفا الخ عطف
على مخبرا عنه المجعول حالا من الضمير في العاري وفي ذلك تقدم تح
باشتراط العروض في الوصف ايضا فيخرج نحو لا هيبة قلوبهم
على انا لا نسلم انه رافع لمكتفى به كما قاله الروداني وهو ظاهر
والمراد الوصف ولو تاويلا ليدخل الا نحو لك ان تفعل لان نحو وان
كان مصدرا بمعنى التناول الا انه هنا بمعنى المفعول اي ليس
متناولا لك هذا الفعل اي لا ينبغي لك تناوله فنحو لك مبتدا
وان تفعل نايب فاعله وقول المصرح ومن تبعه كالبعض انه
نعت فاعله غير صحيح كما في الروداني وقال ابو حيان نحو لك
مبتدا وان تفعل خبر واورد على التعريف انه غير جامع اذ لا يشمل
اقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدا وليس مخبرا عنه ولا وصفا
رافعا ولا غير قايم الزيدان فان غير مبتدا وليس مخبرا عنه
ولا وصفا رافعا واجيب عن الاول بان المعرف المبتدا الاطرادي
وهذا اسماعي لا يقاس عليه وانما لم يخبر عنه لانه ليس في
المعنى مبتدا اذ المعنى قل رجل يقول ذلك وقيل لان صفة النكرة
بعده اغنت عن الخبر في الافادة على ان بعضهم اجاز جعل الجملة خبرا
عن اقل وعن الثاني بان المبتدا مضاف للوصف الرافع والمضاف
والمضاف اليه كالشي الواحد وبان الوصف وان خفض لفظا في
قوة المرفوع كالابتدا وكانه قيل ما قايم الزيدان   والمول

قد يدعى انه اسم حقيقة فلا اعتراض على اراداته في التعريف بلزوم
الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه او يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك لافادته م
وتسمح انه اي لانه على تقدير ان وقيل الفعل اذا اريد به مجرد الحدث
صح ان يسند اليه ويضاف اليه ويكون الماضي كما في سواء عليهم ءانذرتهم
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيكون المراد بالاسم ما يعم
الحقيقي والحكمي افاده م   نحو حسبك درهم اي مما يلي حسبك فيه
نكرة فان وليها معرفة نحو حسبك زيد فالمعرفة هي المبتدأ وحسبك
الخبر لانه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان تخصص بها قال الناظم
ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في نحو كم مالك وخير منك
زيد عند سيبويه وفي التسهيل نحو فان حسبك الله وابوه م وغيره
واتفق ابن هشام في الاخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه
وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة او معرفة لان الباء
لا تزاد في الخبر في الايجاب والذي عليه الجمهور كما في المغني انه
لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا وهل
المجرور بحرف الجر الزائد او شبهه مرفوع تقديرا او محلا ولا يختص
المحلي بالمبنيات قولان واعلم ان زيادة الباء في نحو بحسبك
سماعي بخلاف زيادة من في نحو الاية الاتية فقياسي   غير
الله اما نعت لخالق لرفعه تقديرا او محلا على الخلاف والخبر محذوف
اي لكم او هو الخبر ولا يصح ان يكون غير الله فاعلا لخالق اغنى عن
الخبر لان الوصف الذي له فاعل اغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل
لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلته كذا في يس والروداني
ولا كون من خالق هو الخبر لان هل لا يدخل على مبتدأ خبره فعل الا
شذوذا عند سيبويه   نحو لاسماء الافعال اي بعد التركيب
ورافعا المستغنى به بشيئين الاولى ومستغنى به بشيء

والمحذور من اجتماع اعرابين لفظي وتقديري من جنس مختلفين به

اي لان الفاعل ونائبه من افراد المستغنى به لا الرافع   غير مستغنى
به لاحتياج الضمير الى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقائم
خبرا مقدما وابوه فاعلا او ابوه مبتدأ ثانيا وقائم خبرا عنه مقدما
والجملة خبر زيد وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وابوه فاعلا
اغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على ان المراد باستغناء الوصف
بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف
لان الاستفهام في المثال داخل في الحقيقة على زيد لا عليه وقد
يمنع فتامل واعلم ان قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهرا ٢
من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ المستغنى
بمرفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة ال الموصولة على
قول كما مر لانه في قوة الفعل في الصورتين   واول مسوغ الابتدا
به قصد التعميم التقسيم او كونه قريبا للنفي المعرف
والثاني فاعل اغنى عن الخبر قال في التسهيل لشدة شبهه بالفعل
ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة يتعاقبوا قبون
فيكم ملائكة او   اغنى عن الخبر اي عن ان يكون له خبر فلا اعتراض
باقتضاء كلامه ان له خبرا اغنى عنه المرفوع مع انه لا خبر له اصلا لانه
بمعنى الفعل والفعل لا خبر له   اقاطن اي مقيم والظعن الرحيل
والعيش المعيشة والحياة   ناح عن قومه اي طريقته
وهو رجل يضرب به المثل في اخلاف الوعد   وقس على هذا
اي الوصف المذكور في المثال ولو قال على هذين المبتدأين لكان افضل
المكودي والمراد به لكان اشمل فائدة   من كل وصف لا فرق
بين ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال او لا خلافا لمن الحق النصب
كما يأتي ولا بين ان يكون ملفوظا او مقدرا نحو في الدار زيد واعندك

عمرو علي احد احتمالات اذ يحتمل كون المرفوع مبتدا موخرا او فاعلا المبتدا
محذوف تقديره كاين مثلا اغني هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية
او فاعلا لاستقر مثلا محذوف فهي فعلية او فاعلا للظرف فهي
ظرفية كذا في المغني او صفة مشبهة او اسم تفضيل او
منسوب نحو ها احسن في عين زيد الكحل منه في عين عمرو
وما قرشي الزيدان والظاهر عندي ان مثل ذلك نحو اذو مال
العمران لانه في معني المشتق ثم رايت في كلام الش عند قول
المص وان مشتق فلو ذو وهو مستكن ما يويده او كيف
او من او ما نحو كيف جالس العمران وما راكب البكران ومن ضارب
الزيدان وكيف في الاول في محل نصب علي الحال وما ومن في الاخيرين
في محل نصب علي المفعولية وكالادوات المذكورة بقية ادوات
الاستفهام كاين ومتي او ضميرا منفصلا فلا يسد
المستتر مسد الخبر فاذا قلت اقايم زيد ام قاعد فليس
قاعد مبتدا والضمير المستتر فيه فاعلا اسد مسد الخبر
بل قاعد خبر مبتدا محذوف اي هو قاعد واذا قلت اقايم الزيدان
ام قاعدان فلا يصح افراد الوصف المعطوف وابراز الضمير
منفصلا فتقول ام قاعد هما وحكي ام قاعدان علي المطابقة
واتصال الضمير وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدا لانه
عطف بام المتصلة علي المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما
جاز ذلك لانهم يتوسعون في الثواني ما لا يتسامحون في فاعلية
الضمير المستتر واغنايه عن الخبر لانه يغتفر في الثواني
ما لا يغتفر في الاوايل وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدا
محذوف اي ام هما قاعدان فتكون ام منقطعة والعطف

ومثله كري في المنار الاوليه

من

من عطف الجمل وهذا اقتباس مما سبق في اقايم زيد ام قاعد فتامل
وكالاستفهام النفي اي ولو معني نحو انما قايم الزيدان لانه في قوة
قولك ما قايم الا الزيدان كذا في التصريح ومنه يعلم ان النفي
المنقوض بالا يكفي في الاعتماد وافهم تقييدهم الاعتماد
بالنفي والاستفهام ان مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز
في زيد قايم ابواه كون قايم مبتدا وان اعتمد علي المخبر عنه كما في
المغني فالبي التصريح وهل تقدم الاستفهام او النفي شرط
في العمل او في الاكتفا بالمرفوع عن الخبر قولان ارجحهما الثاني
كما في المغني الصالح اي حمل الش الاستفهام والنفي في عبارة
المص علي اللفظ المستفهم به واللفظ المنفي به فوصف النفي
بالصالح الخ وقسمه الي حرف وغيره لان هذا انما شان اللفظ لا المعني
المصدري ولا عيب فيما صنع وان عاب به البعض شيخنا
لشيخنا ولو ابقي الش المصدر علي ظاهره وقال النفي بلفظ
صالح الخ لصح ايضا واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل
كلن ولم ولما علي انه اسمها وادخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه
مبتدا في الاصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وقوله بغني عن
خبرها وادخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيا عن الخبر
مغنيا عن خبر مبتدا في الاصل وكذا يقال في خبر ما الحجازية ثم
في اغنا الفاعل عن خبر ليس او ما اغنا مرفوع عن منصوب
ولا ضرر في ذلك ويظهر انه لا يقال ان هذا الفاعل في محل نصب
باعتبار اغنايه عن خبر ليس او ما لانه ليس المنصوب او ما في
هذه الحالة خبر محله الفاعل بل الذي يستحقه بعد اسمها
فاعل اسمها فتدبر وبعد غير خبر بالاضافة وادخاله فيما نحن

باعتبار ان ما اضيف اليه اي الى هذا الوصف مبتدا او المضاف والمضاف
اليه كالشي الواحد او باعتبار انه في قوة المرفوع بالابتدا كما مر
فاطرح اللهو تنشد بو الطا وكسر الراء والسلم بالكسر والفتح
الصلح اي بسلم عارض   على من نايب فاعل الوصف اعني
عن خبر عبر   وقد يجوز نحو اعلم انه المذاهب ثلاثة كما في
الهمع مذهب البصريين وهو منع الابتدا بالوصف المذكور
من غير اعتماد ومذهب المص وهو الجواز بقبح كما صرح به
في التسهيل واشار اليه هنا بقوله لانه تقليله الجواز كناية عن
قبحه واشار اليه الشارح بقوله وهو قليل جدا ومذهب
الكوفيين والاخفش وهو الجواز بلا قبح فقول الشارح خلافا
للاخفش والكوفيين اي في قولهم بالجواز بلا قبح وفي كلامه
حذف اي وللبصريين في قولهم بالمنع بالكلية وقوله ولا حجة
اي للمص والاخفش والكوفيين على اصل الجواز في قوله الخ
فهو تورك من الشارح على بعض ادلتهم على اصل الجواز بعد موافقته
اياهم في المستند عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه
ما ادعاه البعض من منافاتها لعبارة المتن فافهم   من
غير اعتماد الخ ويكون المسوغ للابتدا به مع انه نكرة عمله
في المرفوع بعده لاعتماده على المسند اليه وهو المرفوع واما
تعليل المصرح ونبعه البعض بان الاخفش اي والكوفيين   شيخنا وه
لا يشترطون في عمله الاعتماد فمقتضاه عدم الاعتماد هنا
وليس كذلك كما عرفت ولين سلم فالتعليل بعدم اشتراط
الاعتماد لا ياتي على مذهب المص لانه مع كونه يجوز الابتدا بصيغة
الوصف من غير اعتماد يشترط في عمله الاعتماد كما سياتي في باب   على نفي او استفهام هو
الاعمال

اعمال

اعمال اسم الفاعل فتامل   خبير بنو لهب الخ المعنى ان بني لهب
عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبي اذا زجر وعاف
حين يمر عليه الطير وزجر الطير بالزاي فالجيم فالراء عيافته
وهي كما في القاموس ان تعتبر باسمايها ومساقطها او انوائها
فتتسعد او تتشاءم   على حد الخ جواب عما يقال كيف اخبر
عن الجمع بالمفرد وحاصله انه على طريقة الاية وتوجيهها
ان ظهيرا على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به
عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما يوازنه كذا قال الزاو وفيه انه
يقتضي استوا المذكر والمونث في فعيل سواء كان بمعنى فاعل او
بمعنى مفعول فينافي ما قالوه من ان محل استوايهما فيه اذا كان
بمعنى مفعول ويمكن التوفيق بانه هنا اشترط القياسية الاستواء
فلا ينافي سماعه في فعيل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر
فتكون موازنة المصدر نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد
فاحفظه فانه نفيس   والثاني مبتدا ابدا اذا الهمزة الف
ثم حذفها لالتقا الساكنين   وهو التثنيه والجمع اي سواء
كان جمع تصحيح او جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد
مطابقا اشار به الى ان الطبق بمعنى المطابق كالمثل
والشبه بمعنى المماثل والمشابه وانه حال من فاعل استقر
وليس الطبق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد ان حالية المصدر
سماعية وحتى يقال الاولى جعله تمييزا محولا عن فاعل
استقر اي استقر طبقه اي مطابقته فما ذكره البعض
تبعا للمصرح غير صحيح فلا تغفل   فان تطابقا في الافراد
مثل ذلك ما اذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره

نحو اجنب زيدا والزيدان او الزيدون جاز الامران لكن الارجح
الاول وهو كون الوصف مبتدا وما بعده فاعلا لان الاصل عدم التقديم
والتاخير بل يتعين في صورتين لمانع فيهما من الثاني وهما نحو
احاضر القاضي امراة ونحو اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم بناء على
الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور والمانع من الثاني في
الصورة الاولى لزوم عدم تطابق المبتدا والخبر وفي الثانية لزوم
الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو انت وقد يتعين الابتدا
لمانع من الفاعلية نحو افي داره زيد اذ يلزم على الفاعلية عود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة واما في نحو افي داره قيام زيد فمنعه الكوفيون
مطلقا اما على الفاعلية فلما مر واما على الابتدا فلان الضمير لم يعد على
المبتدا بل على ما اضيف اليه المبتدا والمستحق للتقديم هو المبتدا
واجازه البصريون على الابتدا للسماع ولان ما هو من تمام مستحق
التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين في نحو اقايم انت
مذهب البصريين واوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم
ابن الحاجب واحتجوا بان الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه
لا يقال قام انا واجاب بانه انما ينفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه
لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت
وقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل
معه الفصل ولان مرفوع الوصف سد مسد اللفظ مسد واجب
الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا في المغني واعلم ان صور
المطابقة وعدمها تسع بالعوقيم ثلاثة في المطابقة وهي اقايم
زيدا قايمان الزيدان اقايمون الزيدون وحكم الاوليه جواز الامرين وحكم
الاخير تنبيه تعيين كون الوصف خبرا مقدما وست في عدمها

اقايم

اقايم الزيدان اقايم الزيدون اقايمان زيد اقايمون زيد اقايمان
الزيدون اقايمون الزيدان وحكم الاولين من الست تعيين
كون الوصف مبتدا وما بعده فاعلا وحكم الاربع الاخر الفساد
واذا فصلته الجمع الى صحيح وتكسير كانت الصور اثنتي عشرة
صورة اذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك ان قوله تحتما والبعض
حاصل الصور سبعة بالموحدة فصور تبقى بقي اخر وهو
انه اورد على تجويز كون الثاني مبتدا موخرا ان تاخيره يلبس
بالفاعل وقد منعوا تاخيره في زيد قام لذلك واجيب بان اللازم
على تاخير المبتدا في اقايم زيد احتمال لا الباس بخلاف اللازم على
التاخير في زيد قام ولين سلم انه الباس فلبس فيه كبير
ضرر لان الجملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فاوهم
ابن المعرب قال الدماميني فان قلت ماذا يقول البصريون اذا
مهمنا وقع التنازع في مثل هذا الضمير نحو اقايم وذاهب انت اذا اعملت
الثاني على مختارهم فانه لم يضمر في الاول لزم حذف الفاعل وهو
باطل عندهم وان اضمرته فات شرط جعل الوصف مبتدا
وهو رفعه ظاهرا او ضميرا منفصلا قلت القياس ان يوتى
بالفاعل منفصلا فيقال اقايم انت وضاحك انت كما ان ذلك
هو القياس حيث تجري الصفة على غير من هي له ويقع التنازع
نحو هند زيد ضاربته ومضيئته هي فانك لو اضمرت في الاول
غير بارز لزم استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له
وهو محذور عندهم فيجب الابراز وتجري مثل هذا في التنازع
في الظاهر نحو اقايم وذاهب زيد فتقول عند اعمال الثاني اقايم
هو وقاعد زيد فان قال هنا لهم اذا اعمل الثاني اضمر الفاعل

في الاول باني ماذكرته لان الفاعل ليس بمضمر في العامل قلت المراد بالاضمار
فيه الاضمار معه فهو للمعية بحيث لا مانع من استتاره فيه ويستتر
وحيث منع من استتاره مانع يبرز وعلى كل لا يبعد ان الفاعل اتي به
ضميرا مع العامل الخ ايه العرب لو قال اي سيبويه وموافقوه
لكان احسن لعدم حكم العرب بان رفع المبتدا بالابتدا ذكره البعض
ولك ان تقول ليس في عبارته ما يقتضي انهم حكموا بان رفع
المبتدا بالابتدا اذ غاية مفادها ان العرب رفعوا المبتدا وان رفعهم
اياه حاصل بالمبتدا اي بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه و يظهر
عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم وهو الاهتمام
بالاسم اعلم ان الابتدا في اللغة الافتتاح وفي الاصطلاح قيل كون
الاسم معرى عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم اولا ليخبر عنه
فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه اذ يلزم معنى
الابتدا بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به فعلم
ان جعل البعض الاهتمام معنى لغويا للابتدا تخليط ثم قيل ان
الاهتمام والجعل من اوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة
والابتدا وصف لها لان معناه كونها مبتدا بها ويمكن ان يجاب
بان الاهتمام والجعل في كلامه مصدران للمبني للمجهول
ليسند اليه لا يشمل ابتدا الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر لعدم
اسناد شي اليه لانه مسند فلو قال للاسناد لكان اولى كذا اي كرفع
المبتدا بالابتدا رفع الخبر بالمبتدا في الانتساب اليه فكذا الخبر مقدم
ورفع مبتدا مؤخر وبالمبتدا ظرف لغو متعلق برفع ويحتمل ان كذا الخ
حال وما بعده مبتدا وخبر والاول اقرب فاما الذي الخ اي المبتدا
الذي والضمير المنفصل الاول للمعنى والثاني للذي واتما رده الى ان

الخبر

الخبر عين المبتدا في المعنى اي بحسب الماصدق لا المفهوم على ما سياتي
تفصيله وقوله فان المبني عليه اي فان الشي المبني عليه اي على ذلك الذي
بني عليه شي وقوله كما ارتفع هو اي ذلك الذي بني عليه شي واعترض
القول برفع المبتدا الخبر بان المبتدا عين الخبر في المعنى فيلزم رفع
الشي نفسه وبان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القايم ابوه ضاحك
فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبانه قد
يكون جامدا كزيد والعامل اذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله
عليه والمبتدا او جامدا يجوز تقديم خبره عليه واجيب عن الاول
بان الخبر عين المبتدا في الماصدق فقط اما في المفهوم فمختلفان على
ان اختلاف اللفظ يكفي وعن الثاني بان جهة طلبه للفاعل تخالف
جهة طلبه للخبر وعن الثالث بان ما ذكر فيه انما هو في العامل المحمول
على الفعل والمبتدا ليس عمله في الخبر بالحمل على الفعل بل بالاصالة
لانه اقتضاهما اي استلزمهما لان الابتدا يستلزم مبتدا والمبتدا
يستلزم خبرا او ما يسد مسده ونظر ذلك الخ في التنظير نظر اذ العاملان
في النظير لفظا كان لا المشبه المقتضي لما ذكر بخلاف ما نحن فيه وايضا
العملان في النظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان وضعف الخ
اعترض بان من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع وهو
المبتدا المتعدد الخبر واجيب بان الخبر المتعدد في المعنى متحد
بانه اقوى العوامل وهو الفعل وهو قول بلا نظير اي من اجتماع
عاملين على معمول واحد واجيب بان العامل عنده مجموع الامرين لا كل
منهما فالعامل واحد قال الدماميني ترافعا اي رفع كل منهما
الاخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل
المجزوم به في صاحبه نحو ايا ما تدعوا وفيه بعد لفقد اتحاد العمل

وهو الاظهر من نحو زيد عالم
شجاع الان تعالين وباولى
زيد متصف بالعلم والشجاعة
م

بالابتدا

في المقيس واختلافه في المقيس عليه   لفظي اي لا يترتب عليه
فايدة ومنعه بعضهم بانك اذا قلت زيد قايم وعمرو جالس واردت
جملة من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بان العامل في الخبرين
الابتدا اخلافه على بقية الاقوال للزوم العطف على معمولي عاملين
مختلفين   والخبر الخ لم يكتف بالاشارة بقوله وما ذكر الى تعريفه
كما اكتفى بالاشارة في المبتدا اهتماما بحط الفايدة وتوطية الى تقسيمه
الى مفرد وجملة ثم   المتم الفايدة اي المحصل لها فلا اعتراض
باقتضا كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند اليه وانما
هو متم لها اي زيادة فيها فلا يصدق الحد الا بالفضلة والمراد
المتم الفايدة ولو بواسطة شي يتعلق به فدخل نحو بدا نعم
فقوم تجهلونه واوردان التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدا
الثاني في نحو قولك زيد ابوه قايم اذ لا يحصل به مع مبتداه فايدة
اذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود اسنادها بالذات ولذلك
قالوا ان النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة
فمعنى زيد ابوه قايم زيد قايم الاب وغير مانع لشموله نحو يضرب
في قولك زيد يضرب ابوه لحصول الفايدة به مع متعلقه مع كونه
ليس خبرا بل جز خبر واجيب عن الاول بان المراد المتم الفايدة ولو
بحسب الاصل والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرا
كذلك وعن الثاني بان المراد الفايدة المطلوبة والفايدة التي
افادها يضرب وحده غير الفايدة المطلوبة التي تفيدها جملة
يضرب ابوه واعلم انه استشكل وقوع الاستدراك خبرا في
نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه في كلامهم وخرجه بعضهم
على ان الاستدراك خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية وبعضهم جعل

وايضا لابد من افادة منع الجملة من تقدم المرجع صح

ومن حيث نقص الاسناد وتوقف الافادة على المرجع من حيث العمر صح

الخ

الخبر محذوفا والاستدراك منه كذا في الشهاب على البيضاوي
مع مبتدا مصرح به فاعل الفعل وقولي غير الوصف المذكور مصرح به   ونايبه صح
فاعل الوصف المذكور وقوله الاتي بعد فلا يرد الفاعل اي فاعل الفعل   ونايبه صح
وفاعل الوصف على التوزيع وما قاله البعض من انه لو قيل بدل قوله
مصرح الفاعل ونايبه مصرح الفعل لكان حسنا لانه القوي يلتبس   لكان حسنا صح
بالخبر من جهة كونه كل منهما تاما عن غيرهما فوقع بان الفاعل يلتبس ايضا
بالخبر من جهة كون كل منهما ملازم الرفع منافاعن مصاحب مبتدا
اوفعل   بدلالة المقام راجع لكل من قوله مع مبتدا وقوله غير الوصف
المذكور اما في الاول فلدلالة قوله مبتدا زيد الخ على انه الخبر لا يصاحب
الا المبتدا واما في الثاني فلدلالة قوله اغنى على ان الوصف لاخبر له
فلا يرد الفاعل ونحوه يعني نايب الفاعل   كالله بر والايادي شاهده
والايادي جمع ايد جمع يد بمعنى النعمة مجازا   مفردا حال من
فاعل ياتي   وهو الاصل لانه جز الجملة والجز سابق على الكل
وياتي جملة ثم يقال ظرفا وجارا ومجرورا كما سيفيده كلامه من انهما لا يخرجان   الغالب او السابق صح
عن المفرد والجملة واعلم ان الجملة اعم من الكلام لانه لا يشترط ان يكون
اسنادها مقصودا لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه   وهي
فعل مع فاعله او قال كالفعل مع فاعله الخ لكان احسن ليدخل اسم
الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات والفعل مع نايب الفاعل نحو
زيد ضرب وكان مع اسمها وخبرها وانحو ذلك ولا فرق في الجملة بين ان
تكون خبرية او انشايية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصلح
بالانشايية والفرق ان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب
ولا يميز له الا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشايية لا يعلم
كذلك لان مدلولها لا يحصل الا بها لكنه اذا وقعت الجملة الانشايية خبرا

الا بالابتدا ح

طلبا كانت او غيره لم تكن خبرية باعتبار تعلق معناها القيامه بالطالب
والمنشا بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدا فاذا قلت زيدا ضربه فطلب
الضرب صفة قايمة بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه
به وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فكانه قيل زيد مطلوب ضربه
او مستحق لان يطلب ضربه وبهذا ايضا مع احتمال الكلام للصدق
والكذب يندفع ما نقله الدماميني عن بعض المتاخرين وقال هو
في غاية الحسن   وزيد قام ابوه قال الدماميني بعض المحققين
على انه لا اسناد للجملة من حيث هي جملة الى زيد بل القيام في نفسه
مسند الى الاب ومع تقييده مسند الى زيد واما المجموع المركب
من الاب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد ولذلك
يؤول نحو زيد قام ابوه بانه قايم الابه وقولهم الخبر الجملة باسرها
نوع تسامح   حاوية معنى الخ اي مشتملة على ما يدل على معنى
المبتدا   وذلك اي احتواوها على معنى المبتدا   بان يكون فيها
ضميره يشمل الذي عطف هو او ملابسه على شي في الجملة بالواو خاصة
لانها المطلقة الجمع فالاسماء نحوها او الاسما المثنى او جمع فيه
ضمير نحو زيد قام عمرو وهو او هو وابوه والذي في نعت او بيانه شي
فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه او ضربت عمرا اخاه فان قدرته اخاه
بدلا امتنعت المسئلة بناء على المشهور ان عامل البدل ليس عامل
المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة اخرى ومن ثم امتنع
حسن الجارية الجارية اعجبتني هو لانه هو بدل اشتمال
فايدة قد يكون الضمير الذي في الجملة لغير المبتدا ويحصل
به الربط لقيامه مقام ظاهر مضاف لضمير المبتدا كما في قوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بناء على قوله

الناظم

الناظم كالكسائي الاصل يتربص ازواجهم فجيء بالنون مكان الازواج
لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها من
الضماير وحصل الربط بالضمير القايم مقام الظاهر المضاف الى ضمير
المبتدا او قيل بتقدير ازواج قبل الذين وقيل بتقدير ازواجهم قبل
يتربصن وقيل بتقدير بعدهم بعد يتربصن كذا في المغني
منوان تثنية منا كعصا عصيان او منوات او تقلب الفه يا ايضا في
التثنية كذا في القاموس وهو مبتدا ثان ويسوغ الابتدا به
الوصف المقدر اي منوان منه   زوجي الخ ليس بيت شعر
كانوهم ولكنه بذلك عن لينه بشرته وطيب رائحته والزرنب
نوع من الطيب وقيل نبات طيب الرائحة وقيل الزعفران   والا
لزم جواز نحو زيد الاب قايم قال يس جواز ذلك لازم على الصحيح
ايضا لا يقال اهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب
ومحل ما ذهبوا اليه من تقديره او منعه اذا لم يلزم اللبس والا وجب
التصريح به لانا نقول للكوفيين ايضا ان يقولوا بنظير ذلك
وهو فاسد لايهامه ان الاب نعت لزيد وان زيدا القايم مع انه
ابن والقايم ابوه   او كان فيها الخ عطف على موصول ان في قوله
بان يكون فيها ضمير الخ ولو قال او اشارة اليه الخ لكان اخصر وانسب
ولباس التقوى اي على قراءة من رفع لباس وانه مبتدا اما
على قراءة النصب عطفا على لباسا وهي سبعية ايضا والرفع على انه
بدل او عطف بيان او نعت كما جوزه الفارسي   او اعادته
بلفظه ولا ينتقض ذلك بمواقع التفخيم وان كان فيها الكثير لان وضع
الظاهر موضع المضمر قياسي وان لم يكن باللفظ الاول ذكره البعض
ما الحاقة ما للاستفهام التفخيمي مبتدا ثان خبره ما بعده وسوغ الابتدا

قوله نحو السمن الخ وكقراءة ابن عامر
في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى
وهي تشكل بما نقله الدماميني
من منع البصريين حذف الضمير
العايد على لفظ كل اذا كان مبتدا
قال ونقل ابن عصفور على شذوذه
قراءة ابن عامر وكذا الاديب ابن
ابي الربيع فقال جاء في
الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة
ابن عامر وحكى الصفار عن
الكسائي والفراء اجازة ذلك
اه قال في المغني ولم يقرا ابن
عامر برفع كل في سورة
النساء بل بنصبه كالجماعة
مناسبة للفعلية قبله
والفعلية بعده اه ضح

وتبعه ابو البقا وجماعة
بناء على ان النعت قد
يكون اعرف من المنعوت
فالجمهور ح

بها عمومها على انها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم بمعناه اي حال
كون الاعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الاول نحو زيد نعم الرجل
اي بناء على الاصح ان ال للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل
زيد على القول بان زيد مبتدا اخبر بالجملة قبله وان ال للجنس =
المستغرق لا للعهد وهو غير جائز قد يقال لا مانع من
التزام جوازه اصلا من هذا الكلام اللهم الا ان يكونوا صرحوا بامتناعه
افاده سم ان يخرج المثال اي زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر
اي ويخرج البيت على انه من اعادة المبتدا بلفظه بناء على ارادة الجنس
في المبتدا او اسم لا بناء على صحته اي صحة ما قاله ابو الحسن
وانما قال ذلك لمخالفة الجمهور له وعلى ان ال اي وبناء على ان ال
لا للجنس او للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة
او وقع بعدها الخ زاد في المغني عكس ذلك وهو ان تعطف على
جملة مشتملة على ضمير المبتدا جملة اخرى خالية منه بالفا نحو
الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة اما
معطوفه الخ التحقيق ان الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين
بالفا او الواو لا المعطوف عليها فقط والرابط الضمير وانظر
هل يقال مثل ذلك في نحو زيد يقوم عمرو وان قام الظاهر نعم
او الواو اي بناء على ان الواو للجمع ايضا واورده في المغني بجواز
هذان قائم وقاعد دون يقوم ويقعد وفي كلام الرضي او ثم
فانه قال الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة
اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها معنى بكون مضمونها
بعد مضمون الاولى بتراخ او تعقب او مقارنا جاز تجرد احدى
الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء في ارتباطها التي هي كجزئها

سوا

في الجمل

سوا كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مثال الذباب
او لا كما تقول الذي جا فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي
يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذي جا ثم غربت
الشمس زيد لان المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس
زيد وتقول الذي يزول الجبال ولا يزول انا اذ المعنى الذي يقترن
عدم زواله بزوال الجبال انا فهما تتساوى الواو والفاء وثم من جهة
التعلق المعنوي وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة
الحال بخلاف قولك الذي قام وقعدت هند انا فانه لا يجوز لعدم
التعلق المعنوي وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل
لجاز كما تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال انا اه وافره
الدماميني الا انه نظر في قصر التعلق المعنوي في الواو على
الاقتران اذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب او التراخي
كما تقول الذي قام وقعدت هند يعقب تلك الحال او يتراخى عنها
انا وان يكن اياه مقتضى معنى الخ قال يس قال الناظم في شرح
التسهيل الجملة المتحدة بالمبتدا معنى كل جملة يخبر بها عن مفرد
يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشان اه وبه يسقط
الاعتراض المشهور بانه ان اريد بكون الجملة نفس المبتدا الاتحاد
في الماصدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدا
وخبر كذلك او في المفهوم فباطل لانه يؤدي الى الفاد الحمل اه وهذا
يدل على ان المراد بالشان القصة والحديث وان المراد بنحو لفظ الجملة
كما في منطوقي الله حسبي لا ان المراد بالشان الحالة والصفة
وبنحو مضمون الجملة نقله البعض عن الهوتي واقره ومما يؤيد ذلك
قولهم خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة اذ لو لم يكن المراد بالشان

~~القصة والحديث وان المراد بخبر لفظ الجملة كما في منطوقي الله حسبي~~
~~لان المراد بالشأن الحالة والقصة وبخبر مضمون الجملة وان نقله~~
~~البعض عن الدموني واقره ومما يوجب ذلك قولهم خبر ضمير الشان~~
~~لا يكون الا جملة اذ لو يكن المراد بالشان القصة والحديث بل الحالة~~
والصفة لصح الاخبار عنه بالمفرد بان يقال هو الاحدية مثلا
فتنبه الثقي ابي المبتدا ايها والمعني انه لا ضمير فيها لانه
مستغني عنه مع امكان الاتيان به كنطقي الله حسبي
الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بانه جملة انما هو بحسب الظاهر
اما في الحقيقة فمفرد قال البعض كو ح لان المقصود بالجملة
لفظها فالمعني منطوقي هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق
والاضافة في نطقي للعهد وكفي فاعله ضمير مستتر وهو
من باب الحذف والايصال والاصل وكفي به حسبيا لان الاكثر في فاعل
كفي ان يجر بالبا الزايدة اهـ جمالدمع زيادة واضرد عواهم اي
دعابهم قال البعض كغيره انه مخففة من الثقيلة اهـ وهو غير
مناسب لان الخبر مفرد لتناولها مع معمولها بمصدر ومعلها
تفسيرية بمنعه ان التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها
معني القول دون حروفه لانها هنا بعد مفرد فتامل منه
قدره للاشارة الي ان الجامد مبتدا ثان خبره فادع والجملة خبر المؤد
والرابط محذوف تقديره منه وانما فعل ذلك لئلا يعود الضمير
في قوله وان يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد
صفة لانه خلاف المتبادر وان كان جايزا عند القرينة وهي هنا كون
استحالة كون الجامد مشتقا وفيه ان جعل الجامد مبتدا ثانيا
يتقدير الرابط خلاف المتبادر ايضا الا ان يقال تقدير الرابط كثير

كما قال المراد ج ~~المصدر باكلم لفظها~~ فالمعنى منطوقي هذا اللفظ

خلاف

خلاف ارجاع الضمير الي الموصوف بدون صفته بل جعله الشاطبي خطا
مستدلا بقول سيبويه وغيره من النحاة الموصوف والصفة بمنزلة
الاسم الواحد وان نوزع في التخطيه فادع ابي علي الصحيح خلافا
للكوفيين في قولهم يتحمل الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس
في تاويل المشتق اما هو كاسد بمعني شجاع فمتحمل اتفاقا والمنا طقة
يوجبون تاويل الجامد المحض بالمستوفي نحو هذا زيد لان الجزئي
الحقيقي لا يكون محمولا عندهم اصلا فلابد من تاويله بمعني
كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص فيؤول زيد في نحو
هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتي عند من لا يشترط في الخبر
ان يكون مشتقا كذا في شرح الجامع وقوله والمناطقة اي جمهورهم
والا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي بمعني
ما يصاغ من المصدر الخ هذا هو المشتق بالمعني الاخص وهو
المراد هنا اما المشتق بالمعني الاعم فهو ما اخذ من المصدر للدلالة
على ذات وحدث وهو بهذا المعني يتناول اسماء الزمان والمكان والالة
فلا يصح ارادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير والمراد
بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربعة من الصفات
التي اهملت مصادرها واستظهر بعضهم ان نحو ربعة ليس
مشتقا اصلا بل اجري مجري المشتق لكونه بمعناه كما قاله
الممه في نحو شمردل بمعني طويل فهو ذو ضمير اي واحد
نعم ان تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو
حامض ففيه خلاف قيل انه واحد يتحمله معني المجموع
المجمول خبر او هو منز لانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا
ينتقض قاعدة المشتق ولا انفراد احدهما به لانه ليس

اولى من الاخر ولان يكون فيها ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول
واحد ولان يكون فيها ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله
حامض وهو خلاف الفرض وقيل واحد مستتر في الاول لانه الخبر
في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة وقال
الفارسي واحد مستتر في الثاني لان الاول بمنزلة الجزء منه الثاني
والثاني هو تمام الخبر وقال ابو حيان اثنان تحملها الخبر ولا يلزم
ان يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى انه ذو طعم بين الحلاوة و[illegible]
والحموضة المعرفتين قال ابو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء
بعدهما اسم ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان
قلنا لا يتحمل الا احدهما تعين ان يكون الرمان مرفوعا به وان قلنا
يتحمل كل كان من باب التنازع كذا في الهمع ومحل كون الخبر المشتق
ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر والا كان فارغا لانه لا يرفع فاعلين نحو
زيد قايم ابوه   مستكنا اي وجوبا الا العارض يقتضي البروز
كالصفة في نحو زيد ما قايم الا هو والجري اي على غير من هو له في
نحو زيد عمرو ضاربه هو ومذهب سيبويه جواز الابراز كما يوخذ من
تجويزه في نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وتوكيدا
للضمير المستتر   يرجع الى المبتدا الظاهر ان المراد الى مبتدا
ذلك الخبر واورد عليه انه قد يرجع الى غيره في نحو زيد عمرو ضاربه
هو واجيب بان كلامه جرى على الغالب وسينبه على خلاف الغالب بقوله
وابرزنه الخ واجاب شيخنا بان فرض كلام الناظم في المستكن
فلهذا قال الذي يرجع الى المبتدا والضمير في المثال المذكور بارز
وهذا الجواب وجيه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذي شنع عليه
هو الاحق بالتشنيع والاجدر باللوم والتقريع لا بغاله جوابه

وان

وان دفع ابراز المثال المذكور لا يدفع ايراده نحو زيد هند ضاربها لان
الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه الى غير مبتدئه لانا نقول
المتن جار على مذهب البصريين من وجوب ابراز الضمير اذا جرى
على غير من هو له مطلقا ومن لا يصح هذا المثال فلا يرد اصلا فافهم الخبر
قوله ففي هذه الاخبار ضمير المبتدا ويرتفع بها الظاهر اذا جرت على
غير من هي له كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد اسد ابوه قاله الفارضي
وابرزنه يوهم كلامه ان وجوب الابراز خاص بضمير الخبر
المفرد مع انه يجب في الجملة ايضا نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور
فيها ايضا وكذا ما احتمل ان يكون مفردا او جملة من الظرف والجار
والمجرور نحو زيد عمرو في داره هو او عنده هو وهل يجوز وضع
الظاهر موضعه عند الايهام قال ابو حيان نعم وخالفه المرادي
حيث تلا الخبر مثله الحال والنعت والصلة كركب عمرو الفرس
طارده هو ومررت برجل ضاربه هو ونكر الفرس الراكبه هو وكذا
اذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد في الثلاثة
والخبر حكما وخلافا كما في الهمع   مثاله اي الابراز عند خوف
اللبس والضمير في صورة الخوف فاعل عند الكل الا الرضي فانه
قال تاكيد للضمير المستتر وفي صورة الامن فاعل عند البصريين
وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تاكيدا وتظهر فايدة ذلك في
التثنية والجمع فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان
ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تاكيدا ضاربتاهما هما وقيل وكذا
الجمع والمسموع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الا في لغة
اكلوني البراغيث قاله الدماميني   ومثال ما امن فيه
اللبس قال اللقاني ينبغي ان يخص بظهوره اذا لم يلبس انتفاع

عموم قوله وفي اختيار لاجي المنفصل الخ   واستشف لو الذلك الى وجه
التمسك به ان قومي مبتدا اول وذريه المجد مبتدا ثان وبانوها جمع
بان من بني بمعنى خبر الثاني والجملة خبر الاول والعايدة على ذري
المجد والعايد على المبتدا الاول مستتر في بانوها فقد جرى
الخبر على غير من هو له ولم يبرز الضمير لكون اللبس مامونا للعلم
بان الذري مبنيه لابانية ولو ابرز لقيل على اللغة الفصحى بانيها
هم لان الوصف كالفعل اذا اسند الى ظاهر او ضمير منفصل مثنى
او جمع وجب تجريده من علامتهما وعلى غير الفصحى بانوها هم
واجاب البصريون باحتمال ان يكون ذريه المجد معمولا لوصف
محذوف يفسره المذكور والاصل بانون ذرى المجد بانوها
وفيه ان اسم الفاعل هنا بمعنى المضي ومجرد من ال فلا عمل
له فلا يفسر عاملا واجيب بانه لا مانع من ان يراد بالوصف الدوام
والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل فيفسر عاملا
كما قاله الناصر وابدونه تكتب ذري بالالف عند البصريين
لانقلاب الفه عن واو وبالياء عند الكوفيين لضم اوله   قد عرفت اي   معناه له
من مفهوم قولي مالبس معناه له محصلا   بظرف اي تام يحصل
بالاضافة فايدة احترازا من تعريف الخبر السابق والمراد بالظرف ما
يعم المكاني والزماني الواقع خبرا عن غير جثة او عنها مع الفايدة
وقصره على المكاني كما فعل البعض قصور   مع مجرور لو قال ومجرور
لكان اولى لاقتضا عبارته ان المجرور فقط الخبر الذي هو حرف الجر كما
هو شان الحال لا جزء منه هذا وقد حقق الرضي ان المحل الى   والنعت له
محل النصب بالمتعلق المحذوف بنا على انه الخبر او بالمتعلق
الملفوظ به في نحو زيد

في نحو زيد جالس في الدار وذهبت بزيد والرفع بالمبني للمجهول
في نحو مر بزيد انما هو للمجرور فقط لان الجار لتوصيل معاني الافعال
وما في حكمها الى الاسماء كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا
وفرحته لكن هذا الذي حققه لا يقتضي ان الاخبار في الظاهر
الذي اراده المص بالمجرور فقط فتفريع البهوتي على كلام الرضي ان
الخبر المجرور فقط وان المص اطلق الجار واراد المجرور مجازا
لعلاقة المجاورة غلط وان نقله البعض واقره وقال السيد
في حواشي الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور وفي المستقر
وللمجرور فقط في اللغو وانعم عليهم ومر بزيد اهـ ومراده
بالمحل الذي للمجموع في الخبر الظرفي محل الرفع بنا على ان الجار والمجرور
هو الخبر فلا ينافي ما للرضي فتنبه والحاصل ان محل المجموع
في المستقر تارة يكون رفعا اذا كان خبرا وتارة يكون نصبا
اذا كان حالا ومثلا وتارة يكون جرا اذا كان صفة لموصوف
مجرور ومحل المجرور في اللغو تارة يكون رفعا كما في مر بزيد
بالبنا للمجهول وتارة يكون نصبا كما في مررت بزيد ولا يكون
جرا اتفاقا ذلك   اذ هو الخبر حقيقة وقيل الظرف او الجار
والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضي وابن الهمام والقايل
بالاول نظر الى ان العامل هو الاصل وان معموله قيد له والقايل
بالثاني نظر الى الظاهر والقايل بالثالث نظر الى توقف مقصود
المخبر على كل منهما قال الروداني حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا
ومن تامله حق التامل علم انه حقيقي ثم الخلاف في المتعلق بالكون
العام اما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكرا وحذف
لدليل اتفاقا واعلم ان كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان

لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون الا خاصا
والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون الا واجب الحذف او
خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه او جائزه نحو زيد على
الفرس اي راكب وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه
خاص وعليه اقتصر الدماميني وهو مقتضي قول المغني
لا ينتقل الضمير من المحذوف اذا كان خاصا الي الظرف والجار والمجرور
اهـ وسمي اللغو لغوا لخلوه من الضمير في المتعلق والمستقر
مستقرا اي مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه
حذف وجوبا انما قال وجوبا لان كلام المص في المتعلق العام
فاندفع اعتراضه كم وافره شيخنا والبعض بان هذا يقتضي
ان المحذوف يكون عاما اذ الخاص لا يجب حذفه في هذا المقام
مع ان المحذوف قد يكون خاصا كما اوضحه السيد في بحث الجار
من حاشية الكشاف هذا وجوز ابن جني اظهار المتعلق العام
وانتقل الضمير الخ في كلامه تلفيق من مذهبين
فان القايلين بالانتقال هم القايلون بان الخبر الظرف او الجار
والمجرور وهم جمهور البصريين واما القايلون بانه
المتعلق فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يفيده
كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع بعد ذكره القولين في ان
الخبر الظرف او متعلقه المقدر وان التحقيق الثاني منهما
والوجهان جاريان في محله الرفع هل هو له حقيقة او للمقدر
وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة او في المقدر والاكثرون
في المسايل الثلاث على ان الحكم للظرف حقيقة اهـ ولهذا
قال الروداني هذا يعني قول الشارح عرفان تلك حتما الخ دليل

علي ضعف ان الخبر المتعلق او معه ودليل علي ترجيح ان الظرف
لان الضمير انما يستكن في الخبر اهـ فاحفظ ذلك فقد غفل
عنه وارجح الاحتمالات لما قاله سم ان الانتقال مع الحذف لا قبله
ولا بعده لانه لا يلزم عليه شي بخلاف الثاني فانه يلزم عليه تفريغ
العامل من الضمير وهو ممتنع وان اجيب بمنع امتناعه بدليل
انه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بانه بعد الحذف ناب عنه
الظرف في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف
وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه حذف العامل في الضمير المتصل
مع بقايه وهو غير ممكن وان اجيب بان البعدية امر اعتباري
تقديري فانه لا يخلو من ضعف فتامل اي الظرف والجار
والمجرور فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه
وكذا يرتفع بهما الصميمي ان جاء بعدهما كزيد خلفك ابوه
سم الجامع في واحد منهما اي الظرف والجار والمجرور
وهو مردود بقول فان يكن الخ وجهه ان اجمع لا يصح كونه تاكيدا
لفواد به ولا للدهر لنصبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع
حذف المؤكد على الراجح لمنافاة الحذف للتوكيد ولا الفوادي باعتبار
محله فيبادر قول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخول فتعين
كونه تاكيدا للضمير في الظرف ولا يستشكل عليه الفصل بالاجنبي
وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله في التصريح اقول سبق
في باب المعرب والمبني ان الخليل وسيبويه يجيزان حذف
المؤكد وسياتي في بابه ان مذهب الناظم تبعا للكوفيين وبعض
البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للمحل وانه يجوز مراعاة محل

السيرافي

المنسوخ وان زال الابتدا بدخول الناسخ وعليه لا ينهض الرد على
وقول الشاعر سواكم اي سوي ارضكم قاله السيوطي في نكته على
المغني وهو يفيد انه بارض سواكم تركيب توصيفي لا اضافي والا لم
يحتج لتقدير المضاف وقوله عندك منبطه البغداوي بكسر الكاف
قال لانه خطاب لامراة وانما قال سواكم لان المراة قد تخاطب بخطاب الجماعة
الذكور مبالغة في سترها ناوبني معنى الخ ابي نا وبني كاينا
او استقر وما في معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله سم مافي
معنى كاين من ظرفية الدال في المدلول والمراد كاين وما في معناه
من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضي لان الوصف بمعنى الماضي
يعمل في الجار والمجرور اتفاقا وفي الظرف على الاصح وكاين المقدر
من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف او الجار والمجرور في
موضع الخبر لها فيقدر متعلق اخر وهكذا الى ما لا نهاية تنقله
الشمني عن العصام واعلم ان الاصل تقدير المتعلق
مقدما على الظرف والجار والمجرور كساير العوامل مع معمولاتها
وقد يعرض ما يقتضي تقديره موخرا نحو ان في
الدار زيدا الان لا يليها مرفوعها وعو في الدار زيد
على تقديره فعلا لان الخبر الفعلي
لا يتقدم على المبتدا ما على تقديره وصفا
فيستوي الوجهان لان رجحان تقديره موخرا
بكونه في الحقيقة الخبر والاصل في الخبر
انه يتاخر عن المبتدا يعارضه ان المتعلق عامل والاصل
في العامل ان يتقدم على المعمول هذا ما انحط عليه كلام ابن هشام في المغني

تقدر

تقدر

او الجملة فيه ان المتعلق المنوي ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغي
ان يقول والمتعلق المنوي اما من قبيل الاسم وهو ما في معنى كاين الخ
او الفعل وهو ما في معنى استقر ويمكن ان يجاب بان تعبيره بالجملة
للاشارة الى ان الخبر الذي هو ظرف او جار ومجرور لا يخرج عن احد
القسمين المارين في قوله ومفردا ياتي وياتي جملة وانما افرده
المص نظرا الى الظاهر او الى انه لا يتعين عنه واحد فافهم
والمختار عند الناظم الاول ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم
الثاني وذهب ابن هشام الى تقديرهما مالم يقتض المقام
احدهما فاذا كان المعنى على الحال قدر الاسم او المضارع او على الاستقبال
قدر المضارع او على المضي قدر الماضي قال فان جهلت المعنى فقدر
الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال اه قال
الدماميني كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال فالمتجه بنه
العهدة انه لا يقدم على تقدير شي معين بل يردد الامر ويقال ان
اريد الماضي فقدر كذا وان اريد الحال فقدر كذا وان اريد المستقبل
فقدر كذا ابل يكفي في ذلك وقوعهما موقع مفرد ما الى تقدير اسم
فاعل اي الى تقدير الفعل بلم فاعل اذا ظهر اي الفعل والرفع
المحكوم عليه به اي على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر الا في اسم
الفاعل اي فلابد من تقدير الفعل به ثانيا ليظهر الرفع وفيه ان
هذا يقتضي ان كل ما لم يظهر فيه الاعراب ولو مفردا لابد من
تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب احد الى ذلك ولا فارق فالحق ان تقدير
الفعل لا يحوج الى تقدير شي اخر كما تقدم وبعد اما الخ في قوة
التعليل المقدر اي ولا عكس لانه بعد اما الخ واذا الفجائية
في بعض النسخ واذا المفاجاة باضافة الدال الى المدلول

يتعين التعلق باسم الفاعل اما في اما فلانها مقدرة باداة الشرط
وفعله اعني مهما يكن والجواب ما بعد الفا فتعذر ايلاؤها الفعل
لان اداة الشرط لا يليها من الافعال الا فعل الشرط ثم جوابه واما
في اذا فلانها لا يليها الا الاسم على الاصح فرقا بينها وبين اذا
الشرطية ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع
اي مواضع الخبر كما نبه عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه جزا
فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدا وفي خبرها الفا
وجب رد المحتمل اي ترجيح احد الخلاف انما هو في الراجح
لا دلالة اي معمولا بها فلا يرد ان المعارضة تمنع العمل بالمعارض
بفتح الرا الا الدلالة معارض بان الخ قد يقال يتقوى الاول
بان الاصل في الخبر الافراد انما هو لخصوص المحل اي لعارض
اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف او الجار والمجرور خبرا
وقد يمكن ان يقال ما تعين تقديره في بعض مواضع الخبر لخصوص
المحل ارجح مما لم يتعين في بعضها لخصوص المحل كما ان الخ تعطيل
في كونه التعيين لامر عارض وقوله كذلك اي لخصوص المحل فليس
فقصد النفي منع ما اقتضاه كلام المص في شرح الكافية من اختصاص النوعين
باسم الفاعل حتى يعترض على الش بان كلام المص في الخبر لا في الصلة
والصفة لانه لو كان قصده ذلك لقاله واما الثاني فممنوع بوجوب
تقدير الفعل في نحو جا الذي الخ في نحو جاء الذي في الدار قال
ابن يعيش انما لم يجز في الصلة تقدير المفرد على انه خبر لمحذوف على حد
قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا
اهـ مغني ولنا فيه بحث اسلفناه في الموصول وصفة النكرة الخ
فاما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط اي او مضافا اليها المبتدا
فتوهم المتغالي فنادرا الخ حكم
الواقعة مبتدا اهـ مغني
كما في

كما في المثال على انه ابن جني الخ هذا رد لقول المص في دليله الثاني
وبعد اما واذا الفجائية الخ اورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد
اما واذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر في اداب البحث
لا يلزم من ذلك اي لزوما مضطرا والا فتقدير الفعل بعد اذا في مثاله
لا يمنعه اذ يجوز تقديره بعد المبتدا كان ينبغي ان يقول اذ يجب
لما ياتي انه يجب تاخير الخبر اذا كان فعلا ظاهرا او مقدرا عن المبتدا
فان قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدا خوف التباس
الجملة الاسمية بالفعلية وهذا انما يكون في الملفوظ لا المقدر قلت
اعطوا المقدر حكم الملفوظ وان كانت العلة لا توجد في المقدر
اجرا للباب على سنن واحد قاله الشمني لبس في مركزه
اي محله الاصلي بل متقدم مع متعلقه الذي هو ذلك العامل كذلك فالوالي
لاما في الحقيقة والرتبة هو المبتدا لكونه خبرا اي بحسب
الظاهر او على احد الاقوال الثلاثة وكونه الخ يظهر انه وجه اخر
لضعف ما ذهب اليه المص انما يجب حذف المتعلق المذكور اي في
قول المص ناويا معنى كاين او استقر لكنه لا يفيد عمومه
المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الش حيث كان عاما فايدة
واعترض البعض تبعا للشيخ على الحصر بانه قد يجب حذف
المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والامثال نحو الكلاب
على البقر اي ارسل وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق
الخبر الظرف او الجار والمجرور كما يصرح به قوله المذكور
وجب ذكره اي لانه لم يدل عليه دليل كما يوخذ من التعليل فان دل عليه
دليل جاز حذفه نحو زيد على الفرس اي راكب ومنه اي بهلان اي
يتكفل به لكنه لا ينتقل الضمير من الخاص الى الظرف

ولايسمي معها الظرف خبرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدماميني
ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة اي ذات والتقييد باسم
الزمان والجثة نظر للغالب من ان اسم الزمان انما يفيد الاخبار به
عن المعنى لا عن الجثة وان ظرف المكان يفيد الاخبار به عن
كليهما فان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا
او حينا وبالمكان عن الجثة او المعنى نحو زيد او القتال مكانا
امتنع هذا محصل ما ذكره الشاطبي قال سم وهو حسن
جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال
والصفة والصلة بما ذكره المص مبني كما استظهره سم هو على
مذهب من يشترط تجدد الفائدة اما على مذهب من لا يشترط
تجددها فيجوز واعلم ان الزمان اذا اخبر به عن المعنى يرفع
غالبا ان استغرق المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان
نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر اي من الصوم يوم
الخ ويجر بفي فان لم يستغرق الجميع او الاكثر او كان الزمان
معرفة نصب او جر بفي غالبا نحو الخروج يوما او في يوم
والصوم اليوم او في اليوم وقد يرفع ومنه الحج اشهر معلومات
وان ظرف المكان المتصرف اذا اخبر به عن اسم عين يترجح
رفعه على نصبه ان كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب
والمشركون جانب ويجوز جانبا فان كان معرفة ترجح نصبه
على رفعه نحو زيد امامك وداره خلفك دارك بالنصب ويجوز الرفع
ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل
خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفوقك ثم اعلم
انه يجوز رفع اليوم ونصبه اذا اخبر به عن اسم زمان تتضمن

وقد ينصب صح

عملا

عملا كاليوم الجمعة او السبت او العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع
والعود ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شانك الذي تذكره
ويتعين الرفع اذا لم يتضمن كالاحد اليوم الخميس واجاز الفراء
وهشام النصب ويتعين رفع اسماء الشهور في نحو اول
السنة المحرم والوقت الطيب المحرم افاده في الهمع وقوله وان
ظرف المكان المتصرف اذا اخبر به عن اسم عين الخ الظاهر ان اسم
المعنى كاسم العين في ذلك فتدبر   بواسطة تقدير مضاف
اعلم ان الفائدة تحصل باحد امور ثلاثة الاول ان يتخصص
الزمان بوصف او اضافة مع جره بفي كنحن في يوم طيب او
شهر كذا الثاني ان تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها
وقتا فوقتا نحو الرطب شهري ربيع الثالث تقدير مضاف هو
معنى نحو اليوم خمر اذا علمت ذلك ظهر لك ان اقتصار الش على
الثالث ليس في محله وان نحو الرطب شهري ربيع لا يحتاج الى
تقدير المضاف لمشابهته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناظم في تسهيله

لكن لم يدفع عنه الاعتراض بقوله هذا مذهب جمهور البصريين صح

وغدا امر منه تتمة المثال ولا شاهد فيه لان الاخبار فيه
عن معنى وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين اخبر بقتل
والده   هذا مذهب جمهور البصريين الاشارة الى تقدير
المضاف الذي به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب
قوم الخ   نظرا الى ان هذه الاشياء تشبه المعنى الخ الش
المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله كل عام
الخ والتفصيل من الش لان المص لم ينظر الى ذلك في هذه الاشيا كلها
كما يعلم بالوقوف على التسهيل   ولا يجوز الابتدا بالنكرة لان
معناها غير معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد ما لم يقارنه ما

يحصل به نوع فايدة كالمسوغات الاتية ولابد مجي الفاعل نكرة مع انه
مخبر عنه في المعنى لتخصصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا
ومقتضاه جواز الابتدا بالنكرة اذا تقدم خبرها ايضا كانه نحو قايم
رجل ولم يقولوا به كلا مع انه مبحوث فيه بان اختصاص الفاعل بالحكم
اثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضي ان الفاعل
كالمبتدا فتامل والكلام في النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه التعليل
السابق لا التي لها فاعل اغنى عن الخبر لصحة الابتدا بها وان كانت نكرة
محضة كما سياتي عن الدماميني ثم ماذكره مبني على اشتراط تجدد
الفايدة اما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتدا بها مطلقا وعليه ان
يقال منعه هنا من الابتدا بالنكرة ومما تقدم من الاخبار بلم الزمان
عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغا لا مطلق الكلام
فيكون كلامه جاريا على القولين ولم يعول سيبويه والمتقدمون الخ
يعني انهم لم يعتنوا بتعديد الاماكن التي يسوغ الابتدا فيها بالنكرة
وانما ذكروا ضابطا كليا وهو انه متى حصلت الفايدة جاز الاخبار
عن النكرة دماميني الاحصول الفايدة اي علم حصولها
اذ نفس الحصول متاخر عن الابتدا والشرط مقارنة قاله الناصر وهو انما
يظهر اذا اريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشان فافهم وفي بعض لنا نكرة
لا تحتاج الي مسوغ مع وجود كما هو اي عدم الافادة والاحسن ان
الكاف بمعنى لام التعليل في مثل نخل فيه اوجه من اظهرها ان
من تبعيضية والجار والمجرور متعلق بمحذوف والمجرور صفة لمحذوف
والتقدير فبعضهم نفر يعني مثل نخل اختصار مقصود ماذكروه الخ قد يتوقف
في اندراج بعض ماذكروه انه يكون الخبر مختصا المراد بالاختصاص هنا انه يكون
المجرور في الخ الجار والمجرور والمضاف اليه في الظرف والمسند اليه
في الجملة صالحا للاخبار عنه قاله الشمني كعند زيد نمرة هي

لمقدر اي وتخصيص النكرة
بالذكر مع ان الافادة شرط
في الكلام مطلقا لا لنا الغالب
عدم افادة الابتدا بالنكرة
فيما يحقق بكون النكرة
متخصصة بانما في نحو ما
دل على ان افادة الدنيا

اسم لعبودة من صوف تلبسها الاعراب غيري قيل ولا دخل مع
قايله ابن هشام في المغني ووجه تمريض هذا القول ان المبتدا
يتخصص بتقديم الخبر كما قيل به كذلك في الفاعل لانه اذا قيل
في الدار رجل علم ان ما يذكر بعده وهو رجل مثلا موصوف بالاستقرار
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة كما في الجامي وافره
يشا والبعض وقد يقال كان ينبغي ح الاكتفا بالتقديم
في التسويغ وان لم يكن الخبر ظرفا او جارا ومجرورا او جملة مع
انه يرد عليه ان اختصاص المبتدا المؤخر بالحكم اثر الحكم فيكون
الحكم على غير مختص كما مر نظيره في الفرق بين المبتدا والفاعل
ولذا قال غير واحد الحق ما قاله ابن هشام فقدير ما تفعله افعله ٢
لا على انه ما مفعول مقدم لتفعل في سياق استفهام اعترض
بان الكلام في العموم الشمولي والنكرة في سياق الاستفهام
انما يكون عمومها شموليا اذا كان انكاريا كما في الاية التي مثل بها الشارح
لانه في معنى النفي لا اذا كان غير انكاري كما في مثال المصنف نعم قد
يكون في غير النفي وما في معناه والنهي للعموم الشمولي مجازا
فيقال عليه مثال المصنف على انه لا مانع من جعل الاستفهام في مثاله
ايضا انكاريا فلا يكون ثم اشكال من هذه الجهة ويبقى الكلام
من جهة ان جعل سياق الاستفهام مسوغا يقتضي جواز هل
رجل في الدنيا وفيه نظر ظاهر فتدبر وما احد اغير من الله
الانسب بالمقام جعل ما تميمية لان الكلام في المبتدا في الحال
انه يتخصص بوصف مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار
وامتناع انسان في الدار لوصف المبتدا في الاول وعمومه في الثاني
مع ان المعنى متحد فيهما وعليه الفرق بان في الاول نكتة الاجمال ثم التفصيل بخلاف

بهم نقل

بخلاف الثاني ثم رايت بهامش الدماميني عن شيخه السيد الصفوي
ما نصه تحقيق المقام ان العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد
في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر
اثرها في بعض المواضع وعلى هذا فمع الاطراد لان الحكم بعدم
صحة انسان وصحة حيوان ناطق لا الامر معنوي فيهما بل القاعدة
حكموا بها النكتة يظهر اثرها في موضع اخر طردا للباب فافهمه
ينفعك في مواضع اهـ نحو ولعبد مومن وقبل المسوغ معنى
العموم وقبل لام الابتداء وطايفة قد اهمتهم انفسهم الواو
للحال في مسوغ اخر وقوله من عبيركم المراد بالغر المنافقون
شر اهر ذا ناب اي جعل الكلب هارا اي مصوتا مثل مضر
عند ظهور امارات الشر او معنى الفرق بين الموصوف تقديرا
والموصوف معنى ان استفادة الوصف في الاول مقدر وفي الثاني
من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير او حالية كما في
التعجب وقد يصح في المعنوي التصريح بالوصف كما في صورة
التصغير فما ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بان الاول يصح
التصريح معه بالوصف بخلاف الثاني فيه نظر نحو قائم الزيدان
اذا جوزناه اي حكمنا بجوازه على راي من لا يشترط اعتماد الوصف
على نفي او استفهام وتعقبه الدماميني بان الكلام في المبتدا المخبر
عنه اما الوصف الرافع لمغني عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا
عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن ويرد
تعقبه ان تعليلهم امتناع الابتدا بالنكرة بانها مجهولة والحكم
على المجهول لا يفيد لا يجري فيه لان الابتدا هنا محكوم به لا محكوم
عليه خمس صلوات مبتدا وجملة كتبهن الله اي اوجبهن

نعت وقوله في اليوم والليلة خبرا وجملة كتبهن خبر وقوله في
اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا
بكتبهن لاستلزامه كون الكتب في كل يوم وليلة مع ان الكتب
في ليلة الاسرا الظهار او في الازل فقضاء ومثلك لا يبخل
وغيرك لا يجود لا يقال المبتدا فيهما معرفة لاضافته الى الضمير
لتوغل مثل وغير في الابهام فلا تفيدهما الاضافة تعريفا
العطف بشرط الخ انما كان العطف بهذا الشرط مسوغا
لان حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشي الواحد
فالمسوغ في احدهما مسوغ في الاخر يجوز الابتدا به
بان يكون معرفة او نكرة مسوغة فتحته اربع صور لكن
الشارح اقتصر في التمثيل على صورتي التنكير لعلم صورتي
التعريف بالاولى طاعة وقول معروف مثاله من غير القران
اما طاعة وقول معروف الذي في قوله تعالى فاولى لهم طاعة
وقول معروف فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو اولى
او هو خبر واولى مبتدا ان يراد بها الحقيقة اي الماهية
من حيث هي وقال في شرح الجامع باعتبار وجودها في فرد غير
معين فتعم جميع الافراد اذ ليس بعض اولى بالحمل عليه من
بعض اخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بان يراد
بالنكرة العموم اهـ واراد بقوله فتعم الخ العموم الشمولي
لانه المسوغ وفي تعريفه على ارادة الحقيقة في ضمن فرد ما
نظر علم مما اسلفناه واما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ
بانه يراد بالنكرة العموم فينبغي حمله على ارادة الحقيقة في ضمن
كل فرد وكانه قيل كل رجل خير من كل امراة اي باعتبار حقيقته

خلا بنا في ان بعض افراد المراة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات
لما يراد بها الدعا اي لشخص او عليه عجب مبتدا وللتكلم خبر وفيه
بالنصب على الحال او تمييز المفرد والجر على البدلية من للتكلم والرفع على الخبرية
لمحذوف فعلى الوجه نصب عجبا بالفعل المحذوف وجوبا كما في حمدا وشكرا
لعدم اطراد الرفع في مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه فيكون
فيه مسوغان هما كونه في معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده
وتوكيد في نحو اي كالمسوغين في نحو وهما الوصف وكونه
الخبر مجرورا مختصا مقدما ان منفعة ابي قايم الزيدان
ووقوع ذلك اي معنى الخبر كالتكلم في المثال في اول الجملة
الحالية اي لحصول الفايدة بجعل نسبة هذه الجملة قيد الما
قبلها وعلله في المغني افادة الابتدا بالنكرة في اول الجملة الحالية
وبعد اذ الفجائية بان الفايدة لا توجب مقارنة معنى العامل
لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجاة الاسد مثلا عند الخروج
محياك اي وجهك وقوله كل شارق اي كل كوكب طالع من شرق
يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا لفظا ومعنى الذيب
يطرقها الخ قبله تركت ضاني تود الذيب راعيها وانها لا تراني اخر الابد اذ هذ
في قول مدية بيديه فانها جملة حالية من ياء المتكلم متندوها
نكرة والرابط الضمير في بيديه وروي بنصب مدية على انه مفعول لحال محذوف
اي ممسكا كما في المغني وعلى انه بدل اشتمال من الياء كما ارتضاه الدماميني وناقشه
الشمني بان بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث اشعاره به اجمالا
وتقاضيه له بوجه ما وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك والطروق والطرق المجي
وتفرقة الشاعر بينه وبين الذيب بما ذكر بقطع الذيب يطرقها الخ غير ظاهر فتامل ليلا وضمير
قوله حسبتك في الوغى الخ الوغى الحرب وبردي تثنية برد بفتحتين على وزن جمزى قال — يطرقها بغنم
الزركاني
المصباح وغيره
وهي واحدة للضان وتقول
والمدية ايضا واحدة
السكين
على ما قاله العصفور
وضبطه بتحتانية

وهو البحر وجبل بالحجاز والحور الجبن وهو مبتدا خبره الظرف بعده وسحقا
بضم السين كما في القاموس اي بعدا لا ظرف مكان الخ وعلى هذين
القولين يكون هي الخبر والمسوغ وصفه في المثال بقولي بالباب
وفي البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر في البيت على القولين
لكون المبتدا فيه اسم معنى واما في المثال فلا يظهر على القول بانه
ظرف زمان لكون المبتدا فيه اسم عين الا ان تقدر مضاف هو معنى
اي روية اسد او وجود اسد ان تقع بعد لولا انما كان هذا
مسوغا لحصول الفايدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدا
فيها بالنكرة لاودى بكل ذي مقة بكسر الميم اي هلك كل
ذي محبة او للاستفهام التهكمي ان تقع بعد لام الابتدا اي
لتخصص موضوعها بالتاكيد التقدير رجل عندي ولسبق
التقدير عندي رجل الا على ضعف لان الجواب يسلك به مسلك
السوال قاله المص في شرح التسهيل قال يتم هذا الدليل بتقديم
انه لا فرق بين المعرفة والنكرة في السلوك بالجواب سبيل
السوال ويويده كلام غيره كقوله كم عمة الخ اي بنا على ان كم
خبرية تجر التمييزان كانت خبرية وتنصبه ان كانت استفهامية او للاستفهام التهكمي
في محل نصب على الظرفية او المصدرية مميزها محذوف اي كم
وقت او كم حلبة تجر التمييز ان كانت خبرية وتنصبه ان كانت استفهامية
وناصبها حلبت وعمة مرفوع بالابتدا ولك صفة عمة وفدعا
صفة خالة والخبر قد حلبت فيكون فيه مسوغان اما على ان كم
استفهامية وعمة بالنصب تمييز لها او خبرية وعمة بالجر تمييز لها
فلا شاهد في البيت لان كم نفسها على هذين الوجهين هي
المبتدا في محل رفع وجملة قد حلبت لا ان المبتدا ما بعد كم والفدعا

وان ما عوض عن الواو فتحا
ومقه بفتحه بالكسر
ايضا محبة وهو وامقه

يغا روداد وعين مهملتين المراة التي اعوجت اصابعها من كثرة الحلب
ولم يقل فدعا وبي فدحلبنا لانه حذف مع كل من الموصوفين ما اثبته
للاخر وحذف جراميزها لدلالة خبر الاخر والعشار جمع عشرا
كالنفاس جمع نفسا والعشرا التي اتي عليها من زمن حملها عشرة
اشهر واشار يعلي الي انه كان مكرها علي ان يحلب عشاره امثال عمة
جرير وخالته لانهما عنده ادني من ذلك ان يكون مبهمة اي
مقصود ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد ان ابهام النكرة
هو المانع من صحة الابتدا بها فكيف يكون مسوغا مرسعه
بالسين والعين المهملتين علي زنة اسم المفعول تميمة تعلق علي
الرسغ مخافة العلاء او الموت وفي القاموس رسع الصبي كمنع
شد في يده او رجله خرز الدفع العين اه وهو صفة او بيته
ارساغه خرج وهو جمع رسغ عظم بين الكوع والكرسوع
وفي قول ارساغه تغليب الرسغ علي غيره والقسم بفتح العين
والسين المهملتين يبس في مفصل الرسغ تعوج منه
اليد ويبتغي اي يطلب والارنب حيوان معروف وفي الكلام
حذف مضاف اي كعب ارنب لانهم كانوا يعلقون كعب الارنب حفظا
من العين والسحر لان الجن تمتطي الثعالب والظبي والقنافذ
وتجتنب الارانب لحيضها ومرجع هذه الضماير في بيت قبله عيني
مع زيادة وحذف وليقس اي علي ما اشير اليه سابقا
من الامور المسوغة ما لم يقل من بقية المسوغات والاشارة
بالكاف في قوله كعند زيد نمرة الي بقية امثلة تلك الامور فلا
تكرار افاده سم والاصل في الاخبار ان تؤخر العلم ان للخبر
في نفسه حالتين التقديم والتاخير والاصل منهما التاخير

بقطع

بقطع النظر عن كونه واجبا او جايزا وله ثلاثة احكام وجوب التاخير
وامتناع التقدم والعكس وجواز التاخير والتقدم وهذا هو الاصل
من الثلاثة او الاصل عدم الموجب والمانع قاله اللقاني من حيث
انه الخ حيثية تعليل او تقييد وقوله لما اي للمبتدا الذي هو اي
الخبر لطريه خبرا له وقوله دال خبر بعد خبر وقوله علي الحقيقة
اي الذات اي ذات المبتدا كزيد قايم فقايم يدل علي ذاته هي ذات زيد
وقوله او علي شي من سببيه اي علي ذات من الذوات التي تتعلق
بزيد كزيد قايم ابوه ومبنية داره فكل من قايم ومبنية يدل
علي ذات تتعلق بزيد وهي ذات ابيه في الاول وذات داره في
الثاني والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما اذا كان السببي صفة
كزيد عزيز علمه وبهذا التحقيق يعلم انه لا حاجة الي ما تكلفه
شيخنا والبعض في تقرير عبارة الش ولما لم يبلغ درجتها
في وجوب اي حالتها المتسبب في وجوبه الخ اي التي هي سبب في
وجوب تاخير الصفة وتلك الدرجة والحالة هي ما قوية
الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفا وتنكيرا ايضا
ومتابعته في اعرابه المتجدد ايضا فهي تابعة للموصوف من
كل وجه فلما لم يبلغ الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا
تقديمه وبتقرير عبارة الش علي هذا الوجه سقط قول البعض كان
الصواب حذف قوله في وجوب التاخير لاقتضايه ان كلا منهما
واجب التاخير لكن درجة الخبر في ذلك احط وانزل وذلك غير صحيح
في نفسه وغير ملايم لما بعده وجوزوا التقديم اي لم يمنعوه
صح وليس المراد بالجواز استوا الطرفين لما علمت من ان التاخير هو الاصل
الراجح وهذا ذكر لاول احوال الخبر الثلاثة جواز التقديم والتاخير

ومنع التقديم ووجوبه وكيانيانه وبدا بالاول لانه الاهم من الثلاثة
كما مر عن اللقاني ثم بالثاني لانه على الاصل من جهة التاخر ومخالفته
له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الاصل من كل وجه   اذ
لا صدر الاصح والانسب بقول المص فامنعه حين اجاز ظرفية
لا تعليلية   ومستوى اي مبتوحين   فان حصل في التقديم
ضرر فلعارض هذا الكلام منه مبني على ان اذا تعليلية وهو خلاف
ما رجحناه واللايق على كونها ظرفية ان يقول فان حصل في التقديم
ضرر امتنع   فامنعه حين يستوي الجزآن اي على
مذهب الجمهور فقد نقل الدماميني عن قوم منهم ابن السيد
انهم اجازوا في نحو صديقي زيد كون زيد مبتدا او كونه خبرا
ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا الى حصول اصل المعنى فعلم
ان في تقديم الخبر على المبتدا هنا خلافا كتقديم المفعول على الفاعل
في نحو ضرب موسى عيسى فحصل الجواب عما ذكره شيخنا
والبعض من التوقف في ذلك فاحفظه   اي في التعريف
والتنكير اشار الى انهما اسماء مصدرين للتعريف والتنكير
وانهما منصوبان بنزع الخافض لان المعنى عليه وان كان مقصورا
على السماع اوضح من جعلهما تمييزين محولين عن فاعل يستوي
والمراد الاستوا في جنس التعريف بان يكون كل منهما معرفة
وان كان احدهما اعرف من الاخر فقيل هذا ما عليه النحاة
وذهب اهل المعاني الى تعيين الاعرف للابتدا ولعل المراد
بالنحاة جمهورهم لما مر قريبا عن الدماميني ولقول المغني
يجب الحكم بابتدائية المقدم من معرفتين متساويين
ومتفاوتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل

منها

منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق
ان المبتدا هو الاعرف عند علم المخاطب بهما او جهله لهما والخبر الاعرف
فقط والمعلوم له غير الاعرف عند جهله بالاعرف والمعلوم له عند
تساويهما تعريفا فالمقدم المبتدا يعني وتقدم ايهما شئت ثم قال
ويستثنى من المبتدا وتعين اسم الاشارة المقرونة بالتنبيه
مع معرفة اخرى فيتعين للابتدا ~~المقرونة بالتنبيه~~ مع معرفة
اخرى ~~فيتعين للابتدا~~ لمكان التنبيه الا مع الضمير فالـ
الاصح جعله المبتدا وادخال التنبيه عليه فتقول ها انا ذا ومع
قليلا هذا انا وما حكاه من ان المشتق خبر وان تقدم هو راي
الفخر الرازي قال لان الدال على المعنى المسند الى الذات والذات
هي المسند اليها فيكون الدال عليها هو المبتدا فاذا قلت زيد
المنطلق او المنطلق زيد فزيد مبتدا والمنطلق خبر فيهما
قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة
صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسندا اليها
والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا قاله بهاء الدين السبكي
وقد يقال الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فال
فيه موصول بمعنى الذي فهو في الجمود والدلالة على الذات
كزيد اه وقد يعكر على النقل السابق عن اهل المعاني قول المطول
والمختصر الذي تقدم ونجعل مبتدا اهو ما يعلم المخاطب اتصاف
الذات به والذي يوصف ويجعل خبرا هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات
به فاذا عرف المخاطب زيدا بعينه واسمه وجهل اتصافه بانه
اخوك قلت زيد اخوك واذا عرف ان له اخا وجهل عينه واسمه قلت
اخوك زيد قال ويتضح هذا في قولنا رايت اسودا غابها الرماح

٧١ اهو بايضاح في النسخ
ثم قال المغني فان علمها
وجهل النسبة يعني
واستويا تعريفا ح

اه ايراد ان الاسود لا يدل بها علامه

ولا يصح رماحها الغاية من الغاية فيكون معلوما فاعرف ذلك والجنوا
في نوع التنكير بان يكون كلاهما نكرة محضة او نكرة مسوغة وان
اختلفا المسوغ فلا يوثر الاستوا في جنس التنكير مع كون احدهما
فقط نكرة مسوغة هذا ما يدل عليه كلام الشـ وقيل المراد الاستوا
في جنس التنكير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج نقول
عادمي بيان لان الصفة قرينة لفظية مبينة وهذا احسن
عادمي بيان حال من فاعل يستوي والبيان بمعنى المبين
بدليل قول الشـ اي قرينة الخ نحو صديقي زيد فالمجهول
للسامع هو الذي يجعل خبرا في مثل ذلك على ما مر افضل منك
افضل مني اي الكوفي دونك او مساويك لاجل موق اللبس
علة لا منعه للعلم بخبرية المقدم اما في نحو حاضر رجل صالح
فلتعين المبتدا والخبر من عدم الاستوا واما في نحو ابو حنيفة
ابو يوسف فللقرينة المعنوية الدالة على تشبيه ابي يوسف بابي حنيفة
لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات الى احتماله
قال في المغني اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة كما اذا ما الفعل قال
الروداني مثله اسم الفعل فلا يتقدم في نحو زيد هيهات ام قيل ومثل الوصف
المسبوق بنفي او استفهام نحو ما زيد قايم واز يد قايم لوجود الالتباس بالمبتدا بالفاعل
لو قدم الخ وقيل لا يمتنع والفرق انه ضعر اللبس في الفعل الخ لانه يخرج الجملة
من الاسمية الى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول
الشـ سابقا فان تطابقا في الافراد جاز الامران نحو اقايم زيد وما ذا هنا
هنه من حيث الصورة المحسوسة دفع به ما يقال
الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده
لايهام تقدم به والحالة هذه

اي

اي كون الخبر فعلا في الصورة فاعلية المبتدا اي فيفوت غرضان
تقيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوي الحكم بتكرر الاسناد لكن
حقق السيد كما في الدماميني ان الجملة الاسمية التي خبرها
فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا تفوت الا التقوي والمراد
بايهام الفاعلية جعلها المتبادرة الى الوهم اي الذهن لا مجرد تطرق
الاحتمال فلا يرد ان من كلامهم مختارا ومحيرا والاول يحتمل اسم الفاعل
واسم المفعول والثاني يحتمل تصغير عمرو وتصغير عمر ويؤخذ
من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلي بالعلة المذكورة جواز
تقديم معمول على المبتدا لانتفاء العلة فيجوز عمرا زيد ضرب
فاعلية المبتدا اي اوهامه نيابة الفاعل في نحو زيد ضرب
فتقول قاما الزيدان فيه ان الالف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين
فاللبس حاصل لفظا واجيب بانه يمكن دفعه بالوقف على
قاما او الوصل بنية الوقف نعم لا لبس بحال في نحو قاما اخواك
ودعوا الزيدان فلا اشكال في جوازه الا على لغة اكلوني البراغيث
للامن من المحذور المذكور بالنسبة للمثالين الاولين وقوله والبسي ذلك
اي وجود المحذور المذكور على هذه اللغة اكثر من هذه اللغة
اي ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر ولهذا
قال الوافي بقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدا انه موخران لا بدلان
منحصرا يروى بكسر الصاد واورد عليه ان المنحصر
فيما نحن فيه هو المبتدا واما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه
بتقدير مضاف اي منحصرا مبتدوه اي منحصرا مبتدوه فيه
وما اجاب به بعضهم وارتضاه البعض من ان المراد بالمنحصر المقرون

باداة الحصر فلا يظهر في الحصر بانما ويروي بفتحها اي منحصرا
فيه علي الحذف والايصال وهو اقرب من الكسر الي المقصود
وان ضعف بان الحذف والايصال سماعي فقد يمنع كونه سماعيا
وما محمد الا رسول الحصر اضافي وكذا في انما انت منذر قوله ولا شعر
بانحصار المبتدا اي بالانحصار فيه اي بانحصار الخبر فيه الي العطف للتفسير
واما قوله وهل الخ وارد علي قوله الزموه التاخير وهذا الاعتبار قوله ص
المعول صدر ع فيا ربه هل الايكة المضر بريحي ولم يات به لاحتمال
ان يكون بك هو الخبر وبريحي حال وعليه ففيه الشاهد
ايضا وان يكون بريحي هو الخبر وبك متعلق به وعليه فلا شاهد
فيه لان المتقدم المحصور فيه معمول الخبر لا الخبر الا ان يقال ما ثبت
لمعمول الخبر يثبت للخبر والاستفهام انكاري بمعني النفي
فشعاذ ولا يجوز ان يكون المعمول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده
علي الاستفهام لان الاضافة منعت ذلك لانه خ كالعقل ويمتنع هل
الاقام زيد يعلا العلا وبكرم الاخوالا خيرهن وجزمهما وان كانت
من موصولتين اجراء لهما مجرى الشرطية وحركهما بالكسر
للتخلص من التقا الساكنين ويجوز في يكرم الرفع اي وهو
يكرم والعلا بالفتح والمد العلو وبالضم والقصر جمع عليا
بالضم والقصر والاخوال مفعول بكرم ان بني للفاعل
ومنصوب بنزع الخافض ان بني للمجهول اي للاخوال هذا
ما ظهر اي لهو انت ضعف بان الحذف ينافي التاكيد باللام
لا يستند عليه الطول لمبتدا الازم الصدور منه ضمير الشان وما
اشبهه نحو كلامي زيد منطلق كما في التسهيل ومنه قوله كم عمة
الخ اي علي رواية جر عمة علي ان كم خبرية لانه علي رواية النصب
تكون كم استفهامية وعلي رواية الرفع تكون خبرية او استفهامية

في

في محل نصب علي الظرفية او المصدرية فلذلك يكون مما نحن فيه
كاسم الاستفهام والشرط الخ انما وجب تقديمها لانها تدل علي
نوع الكلام والحكمة تقتضي تقديم ما يدل علي نوع من انواع
الكلام ليعلمه السامع من اول الامر وينتفي عنه التحير الذي
يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام كل نوع من انواع الكلام
فان قيل فيلزم تقدم كل من زيد او ضربت اذا قيل زيد اقرنت
لانه اذا قدم زيد ا تحير السامع فيما بعده اضربت او اكرمت
مثلا واذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده ازيدا او عمروا
مثلا قلت اجاب ابن الحاجب في اماليه بوجوه منها ان
هذا لا يلزم ان يكون الالف بكلا لانه لا يدعي تقديم جزء علي جزء
فمتي قدم احد الجزئين احتمل الاخر كلاما يصلح ومنها ان
هذا التناسب في احاد اجزاء الكلام وذاك التناسب في انواع
الكلام فكان اهم ما اضيف اليهما اي لانه استحق
التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالاضافة الي اسم
الاستفهام واسم الشرط فالشرط والجواب للمضاف
لا للمضاف اليه كما قاله الناصر وعليه فمن مجردة في هذه
الحالة عن الاستفهام والشرط لجعلهما ذلك علي المضاف
وظاهره ان الجازم المضاف لا من لكن قال الروداني الظاهر ان
الجزم بمن لانفلام اهـ ومثل ما اضيف اليهما ما اضيف الي كم
الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما في التوضيح يجب ايضا
تاخير الخبر المقرون بالفاء اي لان الفاء انما دخلت في الخبر
المذكور لتشبيهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم علي الشرط وبقيت
اشياء منها ما اذا كان الخبر جملة طلبية او مقرونا بالباء الزايدة

نحو ما زيد بقايم على لغة الاهمال او كان المبتدا امنها او منه نحو ما رابنه
منا او منك يومان عنده من اعربهما مبتدايين وهذا شروع
في المسايل الخ اللتين فانه لم يستوفها كما ستعرفه
ونحو عندي درهم اعترضه بان هذا معلوم من قول سابقا
كعند زيد نمرة واجيب بان ذكره هناك من حيث توقف الابتدا
بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه ولي
وطر ايحاجة في مقام الاحتمال اي احتمال كونه نعتا ام حالا
راجح لان الاحتمال على الاستوا اجمال ولا محذور دفع الاجمال لانه تلغز
محضة علة المحذوف اي وكونه نعتا فقد لانه الخ ليفيد
الاخبار علة لحاجة لانها بمعنى احتياج ولهذا اي لكون التقديم
لدفع ايهام الصفة التي تحتاج النكرة اليها كذا اي مثل
التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه اذا عاد عليه مضمر
من المبتدا الذي في ذلك الخبر يخبر عنه حال كونه الخ مبينا
اي مفسر للضمير العايد اليه من المبتدا تمييزا حال من
الضمير في به لبيان الواقع وفصل بينهما وبين صاحبها باجنبي
للضرورة قال ابن غازي هذا البيت مع ما فيه من التعقيد
كان يغني عنه وعما بعده ان يقول كذا اذا عاد عليه مضمر
من مبتدا او ما به يعبر زيد انه تمييز مفرد
ويجوز رفعه بدلا او بيانا او مبتدا او فاعلا
بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفي
او الاستفهام وعلى هذين فمثل
منصوب على الحال من النكرة المؤخرة
وفي تحته اعراب او بناء

وبحث

وبحث الدماميني في تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبدا بان الخبر الكون
المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل لما ذكر
مؤخر او كان كونا خاصا مثل على الله عبده متوكل وعليك ان يجاب بان
التمثيل بذلك مبني على ان الظرف هو الخبر فتدبر اهابك
بلصق الكاف لما فيه من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
اي وهو ممنوع جاير هنا اتفاقا بخلافه في نحو ضرب غلامه زيدا
فان فيه خلافا والفرق ان ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير
اشتركا في العامل في الثاني دون الاول وقد عرفت اي
من التمثيل هو على حذف مضاف اي على ملابسه يستثنى
من ذلك ما اذا امكن تقديم المفسر وحده على المبتدا فان
امكن صح تاخير الخبر جوازا نحو عند اعلمه نافع او وجوبا نحو
عمرو اعلمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين
ومنع اكثرهم تقديم المفسر وحده في الصورتين كما
في التسهيل والهمع واما قول البعض الاولى ابقاء المتن على
ظاهره الى اخر ما قال فغير مستقيم فتامله يستوجب
اي يستحق التفسير اي في جملته فلا يرد نحو زيد ابن مسكنه
صبيحة اي يوم سفرك اي ابتدا سفرك لانه المظروف
في الصبيحة ولا ريب انه لا يستوفي الصبيحة ولا اكثرها فكونه
صبيحة بالنصب ونقل فيها الرفع كما علم مما لقناه وبهذا
يعرف ما في كلام البعض من الخلل وخبر المحصور اي المحصور
فيه لما سلف الذي سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر
بانه لو قدم ~~المبتدا~~ لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا
تعليل وجوب تقديمه بانه لو اخر لانعكس المعنى المقصود

كما صرح به الشيخ فهو على الحذف والايصال اه

والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بانه لو اخر لانعكس المعنى
فلا بد من تقدير مضاف اي لنظير ما سلف كذلك يجب تقديم
الخبر الخ ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدا انما
الخ اخر اما عندك فزيدا او كان تاخيره يخل بفهم المقصود
نحو لله درك فانه لو اخر لم يفهم منه التعجب او كان الخبر اسم
اشارة مكان نحو ثم عمرو او هنا زيد لالتبست اي خطا فقط
في التباسهما المفتوحة بالمكسورة ولفظا وخطا في
التباسها بانه التي هي لغة في لعل ولهذا اي لكونه علة
وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور كاد يبير بيني
بفتح ياء المضارعة من بير بيز العلم اي بحثه لا بد فلانه هنا
لان اما لا يفصل بينها وبين الفاء بجمله وانه المكسورة
مع معمولها جملة وكذا انه بمعنى لعل ما يعلم اي بعينه فلا
يكفي علمه اجمالا بان يعلم ان في الكلام حذفا كما قاله يس وغيره
من الخبرين اي المبتدا او الخبر كما هو موضوع المقام
اما المبتدا الرافع لمستغني به فلا يحذف هو ولا مرفوعه
كما نقله يس عن الشاطبي وخرج ايضا فاعل الفعل ونايب
الفاعل فلا يحذفان وان علما واختلف فيما اذا دار الامر بين جعل
المحذوف المبتدا او الخبر فقيل الاحسن حذف الخبر لان
الحذف تصرف وتوسع والاحق بذلك الخبر فانه يقع مشتقا
مفردا او جامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ومشتقا
ولانه الحذف اليق بالاعجاز وقيل الاحسن حذف المبتدا
لان الخبر محط الفايدة جايز اي غير ممتنع فيصدق
بوجوب حذف المبتدا او حذف الخبر كما سياتي تفصيله

كما

كما تقول انه لم يقل تقولان ليوافق عنه كما لاحتمال ان المجيب احد
المسئولين فقط فقط كذا كان ينبغي لكنه لان المعنى طلب اثنان
وان كان المجيب واحدا فدر الخبر ايضا بعده والمسوغ وقوعه
في الجواب سم ولا يجوز اي جوازا مستويا الطرفين بل هو
خلاف الاولى لانه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسوال في
ترتيب اجزاء الجملة فقول الاعلى ضعيف اي خلاف الاولى كما
افاده سم والاصمعي لكنه قال دنف اي مريض من العشق او غيره مرضا ملازما كما في القاموس صح
وهو مبني على ان كيف اسم غير ظرف وانها في محل رفع اما على
قول سيبويه انها ظرف كاين وان المعنى في اي حال فيكون
الجواب في صحة مثلا قاله يس وعبارة الدماميني اعلم ان
في كيف ثلاث عبارات احداها انها ظرف يستفهم به عن
الاحوال فمعناها في اي حال على ان الظرفية مجازية كما في زيد
في حالة حسنة وهذه عبارة سيبويه فموضعها عنده نصب
دايما الثانية انها اسم يستفهم به عن الاحوال فمعناها على
اي حال وهذه عبارة السيرافي والاخفش فموضعها
عندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثالثة انها سوال
عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد وهذه
عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار
معنى هو المقصود لا هذا المعنى والاتحد هذا القول
بالقول الثاني ثم اعترض القول الاول والثاني بامور ثم
قال واما القول الثالث فلا اشكال عليه البتة ثم ذكر ان كيف
قد تسلب معنى الاستفهام [illegible] لمعنى الحال كما في قول
بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد اي الى الحال التي

يستعملها ولولا ذلك لم يعلم فيهما ما قبلها اهـ ملخصا   وهو نق
قد ضمير انتفا اللنجاة لئلا يتوهم المغايرة وظاهر قول لهم
فزيد الخ انه يقدر اسما ظاهرا وهو صحيح ايضا   اذا حلا
محل المفرد ليس بقيد بل ليل صحة قولك نعم لمن قال ازيد
قايم كذا في يس عن ابن هشام وهو لا يظهر الا على القول
بان الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بانها مفهومة من نعم
بلا تقديرها ولعل كلام الش مبني على هذا فتامل   كقوله تعالى
واللائي لم تحضن اعلم يجعل اللائي معطوف على اللائي قبله وما
بينهما ضمير الاقتران الخبر بالفا وتقدم ان الخبر المقرون
بها يجب تاخره لتنزله من المبتدا منزلة الجواب من الشرط
وايضا لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قايمان وعمرو ومع
انه لا يجوز للقبح اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمرو ونقله
يس عن ابن هشام وفي استدعا جواز ذلك جواز زيد قايمان
وعمرو نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه
والخبر في الاية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظي
خلافه على ان الذي في المغني صحة عدم تقديره في الاية بالجعل
السابق ولا يرد عندي اقتران الخبر بالفا لانه لم يتقدم عليه
تابع المبتدا ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ثم
ما درج عليه الش من تقدير الخبر فقط هو من ثلاثة اشهر قول
الفارسي ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور قال
في المغني والاولى ان يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك لانه
ينبغي تقليل المحذوف ما امكن ولان اصل الخبر الافراد ولانه
لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم تقليلا للتكرار

قوله لدلالة

لدلالة الجملة الخ علة لحذفت بعد تعليله بالعلة الاولى فاندفع
الاعتراض بلزوم تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل
واحد لاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد على ما قيل   وبعد
لولا متعلق بحذف او حتم وتقديم معمول المصدر عليه اذا كان
ظرفا او جارا ومجرورا جايز على ما قال التفتازاني فانه الحق وقال
ابن هشام في يس ثم بانت سعاد ان كان المصدر ينحل بان
والفعل امتنع مطلقا والا جاز   الامتناعية منع التخصيصية
اذ لا يقع بعدها المبتدا كما صرح به الناظم في قوله واولينها
الفعلا   اي في غالب احوالها وهو الخ اشار بذلك الى
دفع الاستشكال بان الوجوب ينافي الغلبة وما حصله ان
الوجوب منصب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين
من احوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا
الوجود المطلق وبتعيين محل الغلبة يتعين محل الوجوب
للعلم به علة لاصل الحذف وقوله الخ علة لوجوبه وكذا يقال
فيما ياتي ويكون العلم بالمحذوف علة لاصل الحذف لا لوجوبه
لا يرد ما قيل ان العلة التي هي العلم موجودة اذا كان الخبر
وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه مع ان الحذف
غير واجب حتى يحتاج الى الجواب عنه بان المراد علم ذلك
بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدا
لا بقرينة خارجية لانهم لاعتنائهم بالخبر لكونه ركن الاسناد
ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة
الخارجية وان مشى على وروده والجواب عنه بعض البعض
مع ان في الجواب بحثا لانه ان اراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه

في نقاره

ان القرينة مع المقيد قد تكون من نفس الكلام وان كانت
غير نفس لولا كما في لولا انصار زيد حموه ما سلم ولولا الغمد
يمسكه لسالا لدلالة الانصار على الحماية والغمد على الامساك
وان اراد الخارجية عن لولا وان كانت من الكلام وهذا هو
المتبادر من عبارته ورد عليه ان اعتبار دلالة لولا في وجوب
الحذف دون دلالة غيرها من اجزا الكلام تحكم ولهذا قال
سم في الجواب ما نفعه كانهم اعتبروا في وجوب الحذف
ان يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية
عن الكلام اعتنا بالخبر اهـ وان ورد عليه ما ذكره في الشق
الاول فتدبر نعم قد يقال يسد الجواب مسد الخبر المحذوف
اذا كان وجودا مقيدا بقيام ان حذفه غير واجب اللهم
الا ان يمنع السد فتامل   وسد جوابها مسده اي
وهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ولا فرق
في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ولولا رجال مومنون
اي لاذن لكم في الفتح وان لزم في الثاني حذف العوض
والمعوض معا لان القرينة تجعله في قوة المذكور والمراد
بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يوضح
من التقدير   على الوجود المقيد اي بقيد زايد على اصل
الوجود كما مسالمه   وانه دل عليه دليل اي سوا كان من اجزا الكلام
لولا كما مثل او من غيرها كقولك في جواب هل زيد محسن اليك
لولا زيد اي محسن الي لهلكت   لولا قومك حديثوا عهد
بزمن والخطاب لعايشة وممن روى هذه
الروايه البخاري في كتاب العلم من صحيحه

فما

فما نقل عن ابن ابي الربيع من انه لم يقف على ورودها من طريق صحيح
فيه ما فيه   لولا انصار الخ الدليل فوق انصار لان شان الناصر
الحماية وجعل منه قول المعري الخ لان شان الغمد امساك السيف
كل عضب هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف
فان قلت عجز البيت يناقض صدره اذ الغمد يقتضي عدم
السيلان لان جواب لولا ممتنع والصدر يقتضي وجوده
لان الاذابة الاسالة وهي ايجاد السيلان وانما عبر بالمضارع
لاستحضار الصورة العجيبة او لقصد الاستمرار قلت
المراد لولا امساك الغمد له لسال منه فالمنفي سيلان خاص
قاله الدماميني   هو مذهب الرماني الخ هذا هو الحق
مطلقا اي في كل تركيب   فقوله لولا مسالمه الخ اي واما
نحو لولا زيد سالمنا ما سلم فتركيب فاسد   ولحنوا المعري
اي خطاوه ورد تلحينه بورود مثله في الشعر الموثوق
به كقول الشاعر لولا زهير جفاني كنت معتذرا وكان
يعني الجمهور عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد
على ان الاصل ان يمسكه فحذفت ان وارتفع الفعل كما افاده
الدماميني   مروي بالمعنى والمشهور في الروايات
لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثوا
عهد ورد بانه يودي الى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث
او غالبها على انه انما يتم لو لم يكن رواة الحديث عربا اما اذا كانوا
عربا وهو الظاهر فلقيام الحجة بلسانهم اهـ سم وفي حاشية
المغني للدماميني اسقط ابو حيان الاستدلال على الاحكام
النحوية بالاحاديث النبوية باحتمال روايتها من لا يوثق

بعرينته ابانها بالمعني وكثيرا ما يعترض بذلك علي الامام ابن مالك
في اسقاط الربط وفي نص عين مناصافة الصفة الي الموصوف
استقر اظهارة الكون العام ضرورة او مراده بالاستقرار
الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا علي حد ما قيل في قوله تعالي فلما
راوه مستقرا عنده لعمرك اي حياتك التزموا فتح عينه
في القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وان صح في غيره الفتح
والضم افاده الدماميني وايمن الله اي بركته
للعلم به اي من كون ما ذكر نصا في اليمين نحو عهد الله انما
يكن نصا في اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل في غيره
نحو عهد الله يجب الوفا به ولا يفهم منه القسم الا بذكر
المقسم عليه قاله المصرح واقره شيخنا والبعض
وفيه ان قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل او مبارك
فيه والاقرب عندي ان المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال
لعمرك في اليمين بخلاف عهد الله وتحمل اثبات اهل العربية
صراحة العمر في القسم علي ظهوره فيه ونفي الفقهاء
صراحة عمر الله وعهده علي نفي كونه يمينا معتدا به شرعا
علي الاطلاق يجمع بين كلام اهل العربية وقول الفقهاء عمر الله
وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به اليمين الا اذا نوي بالعمر
البقا والحياة وفيه نظر اذ لا يتعين الخ اجاب سم
بانهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال هو المحذوف
قال سم ولعل الحق اي حين اذ كان المحذوف المبتدا غير واجب
اذ لم يسد الجواب مسده اه اي لعدم حلوله محل المبتدا لكن
قال الروداني انه لا يتوقف وجوب حذف المبتدا علي ان يسد في

مسده

مسده بخلاف الخبر والفرق ان الخبر محط الفايدة فاعتني بشانه
فاشترط في وجوب حذفه ذلك لمكان لام الابتدا اي كونها
اي وجودها فكان مصدر ميمي من كان التامة واعترض بانه
يجوز كون اللام داخلة علي مبتدا مقدر كما قيل في قوله خالي لانت
فوجودها لا ينافي كونه مدخولها في اللفظ خبرا واجيب بان
دخول اللام علي شي واحد لفظا وتقديرا اولي من دخولها لفظا
علي شي وتقديرا علي اخر فالحمل علي الاول ارجح مع ان حذف المبتدا
بما فيه لام الابتدا الكاسر مع ما فيه ثم رايت صاحب المغني
نقل عن ابن عصفور تجويز الوجهين في المثالين وعن
غيره الجزم بانهما من حذف الخبر عينت مفهوم مع اي
كانت ظاهرة فيه اذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية كان يقال
كل صانع وما صنع مخلوقان افاده سم وما صنع الاظهر
ان ما مصدرية لان الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع
وضيعته اي حرفته وسميت ضيعة لان
صاحبها يضيع بتركها او لانها تضيع بتركها ~~وبعد~~
~~العطف اعترض بان تقدير الخبر~~ فان قلت الضمير في ضيعته
لا يصح عوده الي كل اذ المعني عليه كل رجل وضيعة كل رجل
مقترنان وهو فاسد ولا الي رجل اذ المعني عليه كل رجل
وضيعة رجل مقترنان وهو ايضا فاسد قلت لما كانت
كل نايبة عن اسماء كثيرة كان ضميرها ايضا كذلك ومقابلة او ضمير مدخولها م
الجمع بالجمع تقتضي القسمة احادا فكانه قيل زيد
وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا
وبعد العطف اعترض بان تقدير الخبر مقترنان

فهو مثني فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد المعطوف
فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضي الظاهر
ان الحذف غالب لا واجب واجاب سم بان الخبر من حيث هو خبر
المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد
الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من
هذه الجهة وان لم يسد مسده من حيث هو خبر اذ لا
يشترط لوجوب الحذف سد الشي مسد المحذوف من
كل وجه فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا اي ظهورا بان
لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك في الحكم
كزيد وعمرو متباعدان او للمصاحبة لا نصا اي ظهورا
كما في بيت الشارح ومثاله لان ظهور المعية فيهما من مادة الخبر
واما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدونه ظهور المعية
لان الظاهر فيها يصح الاكتفا فيها بافادة المعية كما
قاله الشنواني قال ولو قيل كل امرئ والموت اي معه لم يكن
كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما في كلام البعض فافهم
لم يجب الحذف بل يجوز انه دل دليل عليه يشعب كيف هب
اي يفرق مستغن عن تقدير خبر بحرد بانه كون الواو
بمعني مع لا يستلزم كونها بمنزلتها لان مع ظرف يصلح
للاخبار به بخلاف الواو زكريا وقيل حال اي مفردة
او جملة او ظرف مثال الثالث ضربي زيد امع عصيانه
علي جعله حالا من ضمير زيد لا يصلح خبرا اي بحسب
ذاتها كالمثال الاول او قصد المتكلم كالمثال الثاني ولهذا
قال الش اذا جعل منوطا جاريا علي الحق لا علي المعتقد فاندفع
الاعتراض بان المثال الثاني تصلح الحال فيه للخبرية واعترض

الداعي

الداعي المثال الاول بانه يصح الاخبار عن الضرب بكونه مسببا
علي وجه المجاز واجيب بان المراد لا يصلح علي وجه الحقيقة وقد
يقال لا تجوز في المجاز حتي يجب اضمار الخبر ويمتنع رفع
الحال علي الخبرية المجازية الا انه يقال لا تصلح علي وجه المجاز بحسب
قصد المتكلم والحاصل ان المثال الاول لا تصلح الحال فيه
للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازا بحسبه فقصد المتكلم
فاعرف ذلك عن الذي خبره فدا اضمرا اي وان صلحت
ان تكون خبرا عن غيره فليصح الشرط انه لا تصلح للخبرية
اصلا فلهذا قال عن الذي الخ فالقصد منه الاشارة الي ما ذكر
لا الي كونه المبتدا مضمرا لانه معلوم من قوله وقبل حال
لان المعني وحذف الخبر وجوبا قبل حال وقوله قد اضمر اي
قدر مصدر اي مصدرا لا امرا ولا عنه جمهور البصريين
ومذهب قوم انه لا فرق نحو ان ضربت زيدا قايما
في اسم اي ظاهر كالعبد والحق في المثالين او مضمر كاياه في
قولك العبد ضربي اياه مسيئا وظاهر عبارته عدم
اشتراط اضافة المصدر نحو ضربي عمرا قايما وظاهر
كلام الرضي اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافا
للفاعل او للمفعول او لهما الا انه يقال قصده التعميم في الاضافة
لا اشتراطها وقوله او لهما اي كما في نحو ارتيابا ومضارنا
فهي بعض حواشي الجامي انه نا في محل رفع ونصبه باعتبار
الفاعل والمفعول وفي محل جر باعتبار الاضافة والجمهور
علي انه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربي زيدا
الشديد قايما واشربي السويق كله ملتوتا الفلبة

معنى الفعل عليه مع عدم السماع واجازه الكسائي ووافقه
المص في تسهيله اتباعا للقياس لضمير بالتنوين وهو
الضمير في اخكان او اذا كان ويصح ترك التنوين على انه الاضافة
للبيان ان اريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير او
حقيقية ان اريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير
بعده يقت لحال اي بعد الضمير او المفسر اذا جعل
منوطا جاريا على الحق اي جعل حالا من ضميره وقيد بذلك
ليكون المثال مما نحن فيه لانه لو جعل جاريا على المبتدا بان
قصد ايقاعه على معنى المبتدا وارجع الضمير في الخبر
المقدر الي المبتدا وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن
مما نحن فيه لعدم اضافة اسم التفضيل الي مصدر عامل
في اسم مفسر الضمير ذي حال اذ ليس المفسر حـ
معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال الخبرية
بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية
اخطب ما يكون اي اخطب كون بمعنى اكوان ومن اول
بالجمع ابتدا فقد تسمح واخطب من الخطب وهو الشدة
اي اشد احواله قاله بعضهم والتقدير اي تقدير
ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل ولم يتعرض
لتقدير المتعلق الذي هو حاصل او حصل مثلا لوضوحه
اذ كان اي عند ارادة المضي او اذا كان اي عند ارادة الاستقبال
قاله الدماميني والسيوطي وفي الرضي انه اذا هنا للاستمرار
كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقال

الورود اي

الورود اي يقي انه قد يراد الحال والاستمرار ولو قالوا ايقول وقت
كان او حين كان لكان اشمل لسائر الازمنه بلفظ واحد اهـ
ورايت بخط الشمنوائي انه اذا اريد الاستمرار يوتي باذا لا بها فانها تاتي
للاستمرار ومن ثمت جملة كان اي مع الظرف المضاف
اليها وقوله التي هي الخبر فيه مسامحة اذ الخبر اما متعلق
الظرف كما هو الاصح او نفس الظرف المضاف الي تلك الجملة
للعلم بها اي مع الظرف اي من كون المراد الاخبار عن
المصدر او ما اضيف اليه بالكون مقيدا بحال من احوال من
تعلق به المصدر او ما اضيف اليه وقوله سد الحال مسدها
اي مع الظرف والحاصل ان الحال قامت مقام اذا كان لان في
الحال معنى الظرفية اذ معني لقيت زيدا راكبا لقيته في
وقت الركوب واذا كان سد مسد المتعلق الذي هو الخبر
في الاصح كسد ادبقية الظروف مسد متعلقاتها العامة

ما اضيف — ت

الحقيقة — صح

القائمة فالحال سدت مسد الخبر بواسطة لمنابتها

في الظاهر مباشرة والخبر في الحقيقة — صح

اي بالذات او باعتبار قصد المتكلم الا اسماء منكورة
مشتقة الحصر اضافي اي لا معارف ولا جوامد فلا ينافي
مجي الحال جملة كما سياتي لجاز اي جوازا او وقوعا ان يكون
معارف الخ وكونها بجميعها منكورة مشتقة امر اتفاقيا
لا لكون المنصوب حالا بعيد لان الظاهر ان التزامهم التنكير
والاشتقاق لا يكون الا التكلفة وان التكلفة كونها احوالا
مقرونة بالواو ويجوز ايضا وقوع الاسمية موقعه بلا واو
على ما قال الكسائي وارتضاه المص ونقل عن البصريين
ايضا فيجوز ضربي زيدا هو قايم موقعه اي موقع

للمنصوب حليف رضيها رضي اي اذ كنت اواذا وجدت
حليف رضي قاله العيني وبه يعرف انه لا يتعين لفظ كان
بل مثلها ما في معناها وان الضمير الذي يفسره معمول المصدر
قد يكون بارزا عند تقدير الخبر وان معمول المصدر صادق
بما اضيف اليه المصدر ولو ضميرا وان لزم عليه كون
المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندي انه يصح
ان يكون التقدير اذا كان حليف رضي اي مصاحبا للرضي
بل هذا انسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالين
ح بالمولى فافهم وحليف الرضي المخالف العاقد على الرضي
وهو غضبان هذا هو الشاهد ان يعمل فيها المصدر وذلك
بان يجعل حالا من منصوب المصدر لان العامل في صاحب
الحال عامل فيها لكانت من صلته اي متعلقاته
محلها قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من ان الشي
لا يسد مسد غيره الا اذا كان في محله افاده م الى تقدير
خبر اي بعد الحال اذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها
للفصل بين المصدر ومعموله كذا قيل وفيه ان الفصل
ليس باجنبي لان الخبر معمول للمبتدأ الا ان يجعل كالاجنبي للخلاف
في كونه معمولا والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسده والا
فالخبر مقدر على كل حال وهو راي كوفي اي اعمال المصدر
في الحال وتقدير الخبر بعده راي كوفي اي وهو معترض
بفوات المعنى المقصود على من الحصر اي حصر الضرب
مثلا في كونه حال الاساءة ولعل وجه افادة كون ضربي
العبد مسيئا للحصر مشابهة المصدر باضافته

المعرف

المعرف بلام الجنس والمعرف بلام الجنس منحصر في الخبر
فكذا ما شابهه وعلى كلامهم يكون الحذف جايزا لا واجبا
لعدم سد شي مسده الى ضمير ذي الحال الاضافة
للبيان انا ريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير
لان صاحب الحال هنا اصطلاحا الضمير وحقيقته انا ريد
ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير ضربه مسيئا
بالحال حصل التغاير بين المبتدا والخبر واختاره في
التسهيل وكذا ابن هشام في المغني لقلة المقدر عليه
لان المقدر عليه شيان والمقدر على الاول خمسة اشيا ولان
التقدير من اللفظ مع صحة المعنى اولى ولانه تقدير اذ مع الجملة
المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع نعم يلزم عليه حذف
المصدر وابقاء معموله والجمهور على منعه وراي عيف
نح راي مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله واياك بدل
او بيانه وقوله يعطي الجزيل حال سدت مسد خبر راي وقوله
فعليك ذا كا اي الزم الاعطا الذي كان عليه ابوك فانه
يتعين رفعه اي عند عدم قصد المتكلم جعله حالا من
ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر فانه قصد ذلك وجب
النصب وذكر الخبر بان يقال ضربي زيدا اذا كان شديدا
او ضربه شديدا كما تقدم تحقيقا فلا يجوز ضربي زيدا بل يجب
الرفع عند قصد الخبر والنصب وذكر الخبرية عند قصد
الحالية تمكنا منه اذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب
بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد
الحالية ويتقد قولهم اي لم حار حكموه عليهم وشذوذه

كذا قيل وفيه ان هذه العلة
تاتي في نحو اتم تبييني الحق مع
انهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر
فتامل م

من وجهين النصب مع صلاحيته للحال للخبرية وكون الحال ليست
من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر
قاله المصرح مسمطا بفتح الميم الاولى وفتح السين
المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة مشابقني
ناقة اي تثبت قايما وجالسا التقدير فاذا زيد جالسا
على غير القول بان اذا الفجائية ظرف مكان اما عليه فلا حذف
بل هي الخبر ان يكون الخبر المحذوف اي زيد قايما وحذ
فاذا زيد جالسا اربعة نعتتا اشياء في الهمع
وغيره منها المبتدا المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما في لا
سيما زيد برفع زيد ومنها المبتدا المخبر عنه بجار ومجرور
مبين لفاعل او مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو
سقيا لك ورعيا لك فلك خبر مبتدا محذوف وجوبا
ليلي الفاعل والمفعول في المعنى المصدر كما كان يلي الفعل
اي هذا الدعا لك نقل هذا الثاني الدنوشري عن الرضي
وعنه بيانه انما يحتاج اليه اذا كان المجرور ضمير المخاطب
كما قيل المعتمد عدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل امر
او بعلم لتتخصص والخطاب نحو لتسقط احترز في جملة
واحدة اما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر ان اللام
لتقوية العامل ومدخولها مفعول المصدر فاحفظ
هذا التحقيق ما اخبر عنه بنعت مقطوع الخ قال
ابو علي اذا التزموا في النعت المقطوع في المدح والذم
والترحم حذف الفعل او المبتدا في النصب او الرفع للتنبيه
على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل للاشعار بانشاء

المدح او الذم او الترحم كما فعلوا في النداء دماميني بتصرف وتسمية
المقطوع نعتا باعتبار ما كان في معرض مدح الخ خرج بذلك
ما اذا كان النعت للتخصيص او الايضاح فانه يجوز ذكر المبتدا
وحذفه كما في التصريح وغيره ما اخبر عنه بمخصوص الخ
انما وجب حذفه لصيرورة الكلام لانشاء المدح او الذم فجرى
مجرى الجملة الواحدة الموضوعات للواقع اذ لا يكون المخصوص
خبرا الا اذا اخر من قولهم في ذمتي الخ لدلالة الجواب عليه
وسده مسده مع حلوله محله لان المبتدا هنا واجب التاخير
في ذمتي عهد اي متعلق عهد او ميثاق وهو مضمون الجواب
لانه الذي يستقر في الذمة دنوشري بدلا من اللفظ
بالفعل اي بواسطة لان الاصل اسمع سمعا واطيع طاعة
حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع
لافادة الدوام واوجبوا حذف المبتدا اعطاء للحالة الفرعية
حكم الحالة الاصلية التي هي حالة النصب اذ يجب فيها حذف
الفعل افاده زكريا وقالت حنان اي رحمة والاكثر النسخ
باسقاط الواو فيكون غيره النظم اذو نسب الخ اي اذو
قرابة هنا حييت لهم ام لكا معرفة بالحي وانما قالت
ذلك خوفا عليه انكار الحي اياه قاله العيني فلفظتم من
الحجة موهمة انها لا تعرفه واخبروا باثنين او باكثر
اي مع كون كل مفردا او جملة او شبه جملة او مع الاختلاف وفي
نعم نقل عن الفارسي وابن جني المنع اذا كان احد الخبرين
انشائيا وعبارة المغني زعم الفارسي ان الخبر لا يتعدد
مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده في نحو

زيد عالم يفعل الخبر كون الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده
وعند غيره نحو زيد رجل صالح يفعل الخبر لعدم افادة الاخبار
بالاول وحده ونحو عنده وعند غيره في نحو زيد كاتب شاعر
كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اهـ بتصرف ثم قال
واوجب الفارسي في كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا
ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اهـ واما نحو
زيد يقوا يكتب فمن تعدد الخبر لا غير لان الخبر حكم اي
محكوم به في اللفظ والمعنى علامة ذلك صحة الاقتصار
على كل من الخبرين او الاخبار سراه بفتح السين وقد تضم
اصطلح سرية جمع سري على غير قياس اذ قياس جمع
فعيل المعتل اللام افعلا كغني واغنيا وتقي واتقيا وزكي
واذكيا واما قول شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم
لان قياس جمع فعيل فعلا كشريف وشرفا فغير مستقيم
لان ما قالوه في فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدده من
فعيل معتلها وقيل هو اسم جمع من بكى دابت البت الكتا
الغليظ المربع ومن شرطية لا موصولة وان زعمه البعض
تبعا للقصور كلام العيني المتافق به ليل بكى والمعنى من بكى
دابت فانا مثله لان هذا البت بتي فحذف المسبب واقام
السبب مقامه وقوله مقيظ اي كاف لي قيظا وصيفا
وشتاوالقيظ شدة الحر ينام اي الضمير للذئب والذي وقع
في الشرح يقظان نايم لكن المروي الذي يدل عليه نغيم قوافي
القصيدة يقظان هاجع اي نايم والشاهد في قوله فهو
بقظان نايم فان الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله الشـ

وغيره

وغيره وهو مبني على ان المراد بيقظان من وجه نايم من وجه ولك
ان تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على ان المراد بين اليقظان
والنايم اي جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم ومثله قوله
هذا امادق بنحو هذا ابيض اسود للابلق مع ان الرضي صرح
بجواز العطف فيه الا ان مرادهم عن المبتدا كلا او بعضا فيخرج
نحو هذا المثال ان لا يصدق الاخبار الخ ولهذا قال بعضهم
اطلاق الخبر على كل واحد مجاز من اطلاق ما للكل على الجزء اي
مر يعني ان الموجود في الرمان هو المزازة وهي كيفية متوسطة
بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس فيه طعم الحلاوة
وطعم الحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى
هنا كالمعنى في زيد كاتب شاعر من انه جامع للصفتين اذ
كل من الصفتين الصرفتين موجودة في زيد قال الناظم
اللقاني يجوز فيه العطف اي بالواو وغيرها بخلاف النوع
الثالث فالعطف فيه لا يكون الا بالواو افاده شيخنا السيد
اي اضبط اي في العمل لكونه يعمل بكلتا يديه وكان عمر بن
الخطاب كذلك ولا يقال اعسر ايسر كما في الصحاح لا
يجوز فيه العطف اي نظرا للمعنى لان الخبرين في المعنى شيء
واحد والعطف يقتضي خلاف ذلك خلافا لابي علي فانه
اجاز العطف نظرا الى تغاير اللفظ وزاد ولده ابي علي ما في
شرح الكافية فلا نبا في انه تابع في هذه الزيادة لابيه في شرح
التسهيل لتعددها هو له بهذا التعليل مفيد الفرق
بين هذا النوع ونحوهم سراه شعرا الا ان تعدد الخبر فيه
ليس لتعدد المبتدا لان كلا من افراد المبتدا فيه متصف

بانه سيجي بيانه عن قريب بخلاف نحو بنوك اخ فانه لم يتصف كل من
البنين بالاوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد
الخبر لتعدد المبتدا في التركيب اخ خبر المبتدا او اخبر معطوف
عليه وما بعده كل صفة له واما حكما اخ انما كان التعدد حكما
في الاية لكون المبتدا المفرد ذا اقسام فجعل في حكم الجمع الدال على
الافراد انما الحياة اي حالها واعترضه اي ما ذكر من النوعين
الثاني والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر
على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى واثبت
الناظم لا يقتصره على ذلك وان يتوسط بينهما مبتدا كما يمتنع
توسط المبتدا بينهما يمتنع تاخر المبتدا عنهما فلا يجوز حلو
حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الاكثر كما في الهمع فقول
البعض بعد عزوه الي بعضهم ولا وجه له لا يسمع في قوة
مبتدا اين اخ انما رد بهذا مع امكان الرد بان الثاني تابع كما فعل في الاية
الاخرى لان هذا الذي ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحا
بخلاف كون الثاني تابعا فانه انما يرفع التعدد اصطلاحا فقط
افاده الناصر الثاني تابع اي الثاني صفة تابع في الرابط محذوف
وانما لم يرد بكون المبتدا في قوة مبتدات لتعدده حكما كما فعل
فيما قبله مع انه اقوى في رفع تعدد الخبر كما مر لان تعدد المبتدا
في الاية خفي لكونه حكميا فلم يعرج عليه في الرد لذلك فافهم
وفي هذا الاعتراض اي الاعتراض المذكور على النوعين
٢ واما الثاني في دفع ما قاله في الثاني ولم يتعرض الا لكلام الناظم لتعدد المبتدا
وهو قسمان احدهما ان يخبر كل من المبتدات عن اضافته لضمير ما قبله
ويؤتى بعد خبر المبتدا الاخير بالروابط نحو زيد عمرو هند ضاربته

في

في داره من اجله والمعنى هند ضاربة عمرو في داره من اجل زيد الثاني
ان يضاف كل من المبتدات غير الاول لضمير ما قبله نحو زيد عمه خاله اخوه
قايم والمعنى اخو خال عم زيد قايم لان نسبة الخبر من المبتدا
اي الى المبتدا نسبة الفعل من الفاعل اي كنسبة الفعل الى الفاعل
يعني ان الخبر بالنسبة الى المبتدا كالفعل بالنسبة الى الفاعل ووجه
الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع
الخبر من الفا كما منع منها الفعل الا لمقتضي كافادة التسبب
في نحو قام زيد فقام عمرو فاندفع الاعتراض بان الفعل
يقترن بالفا كما في هذا المثال هذا ملخص ما قاله البعض والاقرب
عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها ان يبقى كلام
الشارح على ظاهره من ان التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل
وان يجعل المعنى ان نسبة الخبر الى المبتدا كنسبة الفعل الى الفاعل
في ان كلا نسبة محكوم به الى محكوم عليه فكما لا يفصل بين
الفعل وفاعله بالفا لا يفصل بين الخبر ومبتدائه بالفا فان قلت
هذا التقرير يودي الى جواز فقايم زيد لعدم الفصل بين المبتدا
والخبر قلت رتبة المبتدا التقديم فالفصل حاصل تقديرا فافهم
فانه نفيس في ادوات الشرط اي اسمايه اي في العموم
ويقترن خبره بالفا اي ان تاخر عن المبتدا فان سبق نحو
له درهم الذي ياتيني وجب ترك الفا لان الجواب انما يقترن بالفا اذا
تاخر اما وجوبا وذلك بعد اما كان ينبغي اسقاط هذا القسم
لان اقتران الخبر فيه بالفا لاجل اما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه
المبتدا باداة الشرط وذلك اي المبتدا الذي يقترن خبره بالفا جوازا
اما موصول اخ وجملة صوره خمس عشرة صورة موصول بفعل

لاحرف شرطا معه موصول بظرف موصول بجار ومجرور وموصوف
باحد هذه الثلاثة وهذه ست صور ومضاف الى الموصول او
الموصوف المذكورين وتحته ست صور وموصوف بالموصول
المذكور وتحته ثلاث صور وقد تدخل الفا على خبر كل مضافا الى
غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله او موصوف بغير ما ذكر نحو كل امر
مباعد او مدان فمنوط بحكمه المتعال فيل ومنه حديث كل امر
ذي بال الخ وفيه بحث ابن بينه في رسالة الكبرى في البسملة
لا حرف شرط معه فلو كان معه حرف شرط نحو الذي
ان يأتني اكرمه مكرم امتنعت الفا لانها انما دخلت في الخبر
لشبه المبتدا بالشرط وهو هنا متنف اذ لا يدخل شرط على
شرط واجاز بعضهم دخولها في هذا ايضا وخرج بنحو بفعل او
ظرف الموصول بغيرها فلا يجوز الذي ابوه محسن فمكرم
خلافا لابن السراج ولا القائم فزيد او فاضربه خلافا للناظم
في تسهيله فانه فيه صرح بجوازه ومثله في شرحه بقوله
تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وحمل الجمهور
الخبر محذوفا اي مما يتلى عليكم حكم السارق وكان على الناظم ان يزيد
وان لا يكون مصدرا بعلم استقبال ولا بقد ولا بما النافية او يقول
موصول بفعل صالح للشرطية كما في التسهيل ليفيد اشتراط ما ذكر
او بظرف المراد به ما يشمل الجار والمجرور وكما بين اعليم تمثيلي
بالجار والمجرور   واما موصوف اي اسم منكر موصوف وقولي
بها اي بواحد من الفعل والظرف   او مضافا الى احدها اي الموصول
والموصوف المذكورين باقتسامهما واعلم ان المضاف الى الموصول
بما ذكر لا يشترط ان يكون لفظ كل وما بمعناها كجميع فيجوز غلام الذي

عندك

عندك فله درهم معه واما المضاف الى النكرة الموصوفة بما ذكر فيشترط
ان يكون لفظ كل وما بمعناها فقولنا وكل الذي تفعله الخ ذكر كل فيه
ليس قيدا او قولي وكل رجل يتقي الله الخ ذكر كل فيه قيد معتبر
قاله شيخنا السيد   بشرط قصد العموم فيه في جميع ما
قبله ولو حذف لفظ فقصد كما في قولي فلو عدم العموم كما في
قول التسهيل عام لكان افصل لعدم الحاجة لذكره بلا احاجة
كما قاله الدماميني الى اشتراط العموم من اصله بعد كون موضوع
المسئلة المبتدا المشبه لاسم الشرط في العموم   واستقبال
معنى الصلة يفهم انه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك
فيشمل نحو وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم ويدل على انه
ما موصولة سقوط الفا في قراة نافع وابن عامر رحمهم   فلو عدم
العموم وعدمه اما بتقييد الصلة او الصفة كالسعي الذي
تسعاه في الخير ستلقاه وكل رجل يأتيني في المسجد له كذا واما
بتقييد الموصوف نحو كل رجل كريم يأتيني له كذا هذا ما قالوه
وفيه بحث لان ما ذكر من الامثلة لم يعدم فيه العموم بل قل فان
قيل المراد بعدم العموم قلته لا عدمه راسا قلت لا وجه لارادة
ذلك لان قلة العموم لا تخرج المبتدا عن شبه اسم الشرط لانها
توجد فيه نحو من يقم في المسجد فله درهم فتامل   وكذا
لو عدم الاستقبال نحو الذي زارنا امس له كذا واجاز بعضهم دخول
الفاء هنا ايضا متمسكا بقوله تعالى وما اصابكم يوم التقى
الجمعان فباذن الله واول على معنى وما تبين اصابتكم اياكم قاله
الدماميني   الذي اقترن خبره بالفا اي الذي يجوز اقترانه خبره
بالفا وقولي ازال الفا اي ازال جواز دخولها وليس المراد ان النواسخ

دخلت على تركيب فجوه الفا فاز التها كما نبه عليه الدماميني لكن
هذا التاويل مع كونه غير متروك يابا ه قول الشارح بعد جازيتقا
الفاء وكون المراد جازيتها مع ازالفا لا يخفى ما فيه وانما ازال
الناسخ جواز الفا لزوال الشبه المبتدا بالشرط بدخول الناسخ
لان اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله وهنا
تقدم على المبتدا الناسخ وعمل فيه جاز بقاء الفاء لانها
ضعيفة العمل اذ لم تتغير بدخولها المعنى الذي كان مع
الابتدا ولهذا اجاز العطف معها بالرفع على الاسم مراعاة لمحل
الابتدا بخلاف بقية اخوات ان فانها قوية في العمل لتغييرها
المعنى قد انها الموت الخ كان الانسب تقديمه على ما قبله
لتتصل امثلة ان المسوقة بعضها ببعض وقد يوجه
تاخيره بانه من الموصوف بالموصول وهو اخر الاقسام في
كلامه سابقا من فرق اي خوف وبابه فرح فوجود الفا
في الخبر اي خبر المبتدا المشبه لاسم الشرط وفقدها
احسن واسهل لعل الاحسنية من جهة المعنى والاسهلية
من جهة اللفظ والله اعلم **كان واخواتها**
اي نظايرها في العمل ففيه استعارة مصرحة اصلية واوقد
كان بالذكر اشارة الى انها ام الباب ولذا اختصت بزيادة احكام
وانما كانت ام الباب لان الكون يعم جميع مدلولات اخواتها
ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجي الوصف على فاعل لا فعيل
ولا بكسرها لمجي المضارع على يفعل بالضم لا الفتح ترفع
كان المبتدا اي تجدد لم رفعا غير الاول الذي عامله معنوي
وهو الابتدا وتسميته مبتدا باعتبار حاله قبل دخول الناسخ

والخبر المتقدم الجنس فان هذه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير
الا ضمير الشان ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع
وما لا يتصرف بانه يلزم الابتدا كطوبى للمومن كذا في الهمع
والتصريح وغيرهما ويسمى اسمها تسمية
المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية
خالية عن المناسبة لان زيد في كان زيد قايم اسم
للذات لا لكان والافعال لا يخبر عنها الا ان يقال الاضافة
لادنى ملابسة والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبر اي
الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا
مجازا وقال الكوفيون اي ما عدا الفرا فانه موافق
للبصريين ورد مذهبهم بانه يلزم عليه ان الفعل ناصب غير
رافع ولا نظير له واما الرد عليهم بان العامل اللفظي اقوى من
المعنوي فلا ينهض عليهم وانما ترد البعض واقتصر
عليه لان العامل في المبتدا عندهم ليس معنويا بل هو لفظي
وهو الخبر وتظهر ثمرة الخلاف في كان زيد قايما وعمرو جالسا
فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي
عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لان
العامل واحد هكذا ظهر لي فاحفظه باق على رفعه الاول
فلو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها والخبر تنصبه
الا فيه ايضا للجنس فانه ما لا تدخل عليه كالخبر الطلبي
فلا يقال كان زيدا اضربه والانشايي فلا يقال كان عبدي بعتكم
على قصد الانشا لان هذه الافعال ان كانت خبرية فهي
صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة اذ معنى كان زيد قايما
لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى اصبح زيد

تاما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وقس
على هذا سائرها وكونه الخبر طلبيا او انشائيا ينافي حصوله
في الماضي فيناقض اخر الكلام اوله وانه كانت غير خبرية
فانه توافق طلبها وطلب اخبارها التعقيب بطلبها عن طلب
اخبارها اذ الطلب فيها طلب في اخبارها فنقول كن قائما اي
قم وهل تكون قائما اي هل تقوم ولا نقول كن قم ولا هل تكون
هل تقوم واما قوله وكونه بالكلام ذكريني فذكريني فيه
بمعنى تذكريني وكالخبر الفعلي الماضوي في صار وما بمعناها ودام وزال واخواتها صح
لدلالتها على انفصال الخبر عن الاخبار والماضي على انقطاعه
فيتنافيان وهذا متفق عليه وكالخبر المفرد المتضمن
معنى الاستفهام في دام وليس والمنفي بما على الاصح
فلا يقال لا اكلمك كيف ما دام زيد ولا اين ما زال زيد ولا اين
ما يكون زيد ولا اين ليس زيد وجوزه الكوفيون بخلاف
المنفي بغيرها وغير المنفي نحو اين لا يزال زيد واين كان زيد
كذا في الهمع وغيره قال الدماميني نقلا عن غيره ينبغي
ان يكون ان كذلك لان لها الصدر بدليل انها تعلق نحو وتظنون
ان لبثتم الا قليلا ثم ذكر انه لان وجواب القسم كذلك وسيأتي
ايضاحه في باب ظن واخواتها وعلة المنع كما في الدماميني ازدحام
اثنين على طلب الصدرية في المنفي بما ولزوم تاخر ما له الصدر
او تقدم معمول الصلة في دام ولزوم تقدم خبر ليس عليها
في ليس والصحيح منعه قاله الدماميني وكذا وافق نقلا لجواب
عن الكوفيين نقل الهمع عنهم ان ما النافية لا تلزم الصدر
باتفاق اي وان اختلفوا في تقديم المنصوب فقال الفراء

وانما اختلف الطلبان كانه يكون
احدهما امرا والاخر استفهاما
نحو كوني هل ضربت
اجتمع طلبان مختلفان
على مقصد الحرف وجاز ان واحدة
التي
وهو محال افاده

شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم
ابي خبرا لمرفوع وهل تعال سدت الحال مسده والبصريون
شبه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا
واما اعتراض الكوفيين عليهم بانه لو كان مشبها بالمفعول
لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فاجيب عنه بان المفعول
قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق واما الظرف
وشبهه فليس الخبر على الاصح انما الخبر متعلقهما المحذوف
وهو اسم مفرد قاله الدماميني وكان في ذلك اي في العمل
المذكور اي المعنى ومعنى كان اتصاف المخبر عنه بخبرها
اي بمدلول خبرها التضمني وهو الحدث في زمان صيغتها
ومعناها اي مع معمولها لان معناها وحدها مطلق حدث
في زمن ماض نهاري وقوله بالخ اي بمدلوله التضمني وقوله
نهارا اي ماضيا ومثل ذلك كلم يقال فيما بعد ومعناها
التحول الخ اي في موضوعه لم واما استفادة التحول من
غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم
لموضوعها فحصل الفرق افاده م وليس اصلها عند
الجمهور ليس بكسر العين خفف بالسكون لثقل الكسرة
على الياء ولم تقلب الياء الفا لانه جامد فكان هو اصله القلب
دون التخفيف لانه اسهل من القلب ولو كانت بالفتح
لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب ولو كانت بالضم
لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه ابو حيان من
قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين وحكى
الفراء لست بكسر اللام كذا في الهمع مع زيادة من الدماميني

فايدة ذكر في التسهيل ان ليس تختص بجواز الاقتصار على اسمها
وحذف خبرها قال الدماميني حكي سيبويه ليس احد اي هنا اهـ
وهي عند الاطلاق ضرح نحو ليس خلق الله مثله فهي في
هذا للماضي والمحط ضمير الشان ونحو الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم فهي في هذا للمستقبل لنفي الحال اي لانتفا
الحدث في الحال ويرد عليه انه فعل ماض وزمن الفعل الماضي
ماض ويمكن ان يجاب بان مخالفتها لساير الافعال في الدلالة
على المضي عارض نشا من شبهها الحرف في الجمود وفي المعنى
ماضي يزال احترازا عن زال ماضي يزيل بفتح اوله فانه تام متعد
بمعنى ماز وعن زال ماضي يزول فانه تام قاصر بمعنى انتقل
وذهب ومصدر الاول الزيل ومصدر الثاني الزوال ولا مصدر
للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن
غيرها فعل بفتحها كما في التصريح وغيره وفتي بتثليث
التاء وافتا همع ومعنى الاربعة اي مع النفي على
ما يقتضيه الحال اي ملازمة جاريها على ما يقتضيه
الحال من الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سوا دام بدوامه
نحو ما زال زيد ازرق العينين ما زال الله محسنا او لا نحو ما زال
زيد ضاحكا وهذي الاربعة اي موادها فاندفع
ما قيل ان هذه الاربعة افعال ماضية والنهي لا يدخل على
الماضي الا بشرط الخ لان المقصود من الجملة الاثبات
والاربعة متضمنة للنفي ونفي النفي اثبات والمراد
به النهي والدعا ظاهر اطلاقه الدعا عدم تقييده بلا وهو
المتجه عندي وان نقل المصرح عن الارتشاف تقييده

بلا

بلا فيدخل معه قول الشاعر لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال
بناء على ورود لن للدعا كما في البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول
الفعل في كل قبل ومثلهما الاستفهام الانكاري ليس ينفك
الخ ليس اما مهملة واما عاملة اسمها ضمير الشان وجملة ينفك
الخ خبرها وكل اسم ينفك وذا اغنى خبرها مقدما كما قاله زكريا
ولا يصح ان يكون كل اسم ليس موخرا لان الكلام عليه من باب
سلب العموم والقصد عموم السلب فتامل يعني انه خبر
لمبتدا محذوف اي قسمي او هو المبتدا والمحذوف الخبر
فتامل والا ومالي جمع وصل وهو العضو معها اي مع الافعال
الاربعة الا في القسم اي يشترط كون الفعل مضارعا
والنافي لا كما في التصريح وغيره متنطقا مجيدا اي صاحب
نطاق وجواد وهما اي لا يبرح بناء على الراجح من جواز تعدد
الخبر في هذا الباب او الثاني نعت للاول بناء على مقابله مي
قال في التصريح هو اسم امراة وليس ترخيم مية كما قد
يتوهم اهـ وكانه قصد الرد على العيني في قوله ومي ترخيم
مية اهـ وقوله على البلا اي معه وهو بكسر البا من بلي الثوب
كرضي اذا صار خلقا والجرعا ارض ذات رمل مستوية لا
تنبت شيا والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد
الانهلال الغير المضر بقرينة الدعا لها فلا اعتراض دام
اي الناقصة اما التامة كما في دامت السموات والارض فلا
تعمل العمل المذكور الظرفية اما لو كانت مصدرية فقط
فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي دوامك
صحيحا فدام تامة بمعنى بقي وصحيحا حال ولا تؤخذ الظرفية
بدون المصدرية كاعط الخ اي كاعط المحتاج درهما
ما دمت مصيبا له ففي الكلام تقديم وتاخير وحذف
ما دمت اصله دومت بضم الواو لنقله من باب فعل

المفتوح العين اي مضموما عند ارادة انفصال ضمير الرفع
المتحرك فنقلت ضمة الواو الى الدال بعد سلب حركتها وحذفت
الواو لالتقا الساكنين مثل صار في العمل اي على خلاف في
ذلك وبالمخض اي وربيته اي ذلك البعير بالمخض
وهو بالمعجمتين اللبن الخالص والجعد يطلق على معان منها
الكريم والبخيل وكثير الوبر والغليظ كما في القاموس وانسبها
هنا الاخير انه فعلم ما في قول البعض الجعد الكريم كما في
القاموس والمراد به في البيت الغليظ اه من المواهب انتهى
والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين
والطائين المهملتين كما في القاموس الطويل والغارب
بالغين المعجمة والدال الكاهل عنزا اي دلوا عظيمة ارهف
شفرته بفتح الشين المعجمة اي سن سكينه وذكر
ابن الحاجب انه لا يطرد عمل قعد هذا العمل الا اذا كان
الخبر مصدرا بكان واستحسنه الرضي فلا يقال قعد
زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه
قعد لا يسأله حاجة الا قضاها وجعل منه الزمخشري
قوله تعالى فتقعد مذموما مخذولا وبيلت بالبنا للمجهول
قرحا بفتح القاف وضمها اي جرحا داميا اي سايل الدم
والنعمى مثل النعمة وهي بضم النون مع القصر
وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وانعم كافلس
وجمع النعما انعم ايضا مثل الباسا والابوس كذا في المصباح
ومثله في القاموس وزاد جمعين للنعمة بالفتح والضم
وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين اذا

فقرر

فتقرر ذلك عرفت ان النعمى في البيت بالضم لانها فيه بالقصر ودعوى
ان القصر للضرورة غير مسموعة وعرفت ان النعمى بوجهيها
مفرده لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها في قوله تحولن ابوسا
باعتبار الخبر او باعتبار ان هذه النعمة التي هي الفاكهة بمنزلة
نعم عديده لا نظام الفم فقول البعض النعمى بفتح النون
جمع نعمة فاسد والابوس كافلس جمع باس قال البعض
كسنينا وقد استفيد مما مر عن المصباح انه يصح ان يكون
جمع باسا نعم وما صنع في التمثيل به نظر لان الظاهر
ان الفعلين تامان بمعنى تذهب في الغدوة وترجع في
الرواح اي المساء فتتصلب ما بعدهما على الحال وحكى
سيبويه غير الاسلوب لانه نادر كما في التسهيل
ما جاءت حاجتك ذكر الدماميني ان الاندلسي قال جاء لا
يستعمل بمعنى صار الا في خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء
زيد قائما بمعنى صار وان ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه
جاء البر قفيزين وتقل هذا السيوطي في الهمع عن قوم توكل
وادخل التانيث على ما اي اوقعه على ضمير ما اي انث ضمير
ما او المراد ادخل علامة التانيث على الفعل المسند الى ضمير ما
بينتها اي ارض بينته فيط السباسب قفر اي خالية والمطي الواو
للحال وهو اسم جنس جمعي للمطية سميت مطية لانها
تمطو في سيرها اي تسرع كانها اي في سرعة السير قطا
الحزن اي القطا في الحزن بفتح الحا ما غلظ وصعب من
الارض وفائدة هذه الاضافة ان الحزن لا تالفه القطا لان
الغالب عليه قلة الما والعشب فتكون اسرع سيرا فيه

وجملة قد كانت الخ حال من قطا الحزن وفايدتها التنبيه على شدة
سرعة سيرها لان اسراعها الي فراخها غالبا اشد من
اسراعها الي البيض فالوت اي طارت والصبا والدبور
ريحان متقابلتان فاصبحوا في الاخشمة ادية نظر لما
تقدم من اشتراط ان لا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا
امسلت فلا الشاهد في هذا فقط لا في الثاني لكون الخ
فيه ماضيا وصار وما بمعناها الا يكون خبرهما ماضيا كالماضي
واحتي عليها اهلكها ولبد كعقب نسر عمر طويلا
وهو المضارع الخ يشعر بانه لا يجي منها اسم مفعول
وهو كذلك على الصحيح واما قول سيبويه مكون فيه فقال
في شرح اللمحة ان ابا الفتح سال ابا علي عنه فقال ما كل داء
يعالجه الطبيب مثله حال من فاعل علم مقدمة على
عامله لتصرفه او نعت لمفعول مطلق محذوف اي علما
مثل علم الماضي ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع
تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه فلعله غير متفق عليه
وهي اي هذه الافعال في ذلك اي التصرف ثبوتا
مع التمام او النقصان وانتفا ودام على الصحيح مقابله
ما قاله الاقدمون وقليل من المتاخرين ان لها مضارعا وهو
يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفا ناقصا ذكره في التوضيح
وشرحه قالوا ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودائم
ودوام لانها من تصرفات دام التامة وكي ما الاقدمين
ومن وافقهم اسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا اكلمك
ما دمت عاصيا وقولك لا اكلمك ما تدوم عاصيا بل الصحيح

عندي

عندي ان لها مصدرا ايضا بدليل انهم شرطوا سبق ما المصدرية
الظرفية عليها ومن المعلوم ان ما المصدرية تؤول مع ما بعدها
بمصدر وان هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا المصدر في
عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كاعطا الخ فلا يقال انها مع
ما بعدها في تاويل مصدر مقدر لا موجود والحكم عليهم
بان ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن فاذا
قلت اجلسك مدة دوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة
وصالحا خبر مثل اجلسك ما دمت صالحا والفرق تحكم محض
فتدبر تصرفا تاما المراد التمام النسبي اذ لم يجي لها
اسم مفعول ولم اك بغيا اصله اكون حذفت
ضمته للجازم وواوه لالتقا الساكنين ونونه للتخفيف
فلم يبق من اصول الكلمة الا فاؤها واصل بغيا بغويا اجتمع
الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء
وكسرت الغين لمناسبتها وادغمت الياء في الياء
كذا في التصريح ولعل وجه جعله من باب فعول لا من
باب فعيل ان فعيلا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
باطراد الا اذا كان بمعنى مفعول والظاهر انه بغيا هنا
بمعنى فاعل واما فعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث
باطراد اذا كان بمعنى فاعل قل كونوا حجارة او حديدا
اصله كونوا قبل ايصال واو الجماعة به كون حذفت
الواو لالتقا الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة
حركت النون بالضم لمناسبة الواو ورجعت الواو المحذوفة
لزوال التقاء الساكنين قاله في التصريح قال الرداني

ان قيل لم لم ترجع الواو لزوال التقا الساكنين في نحو ولم اك بقيا في
النون قلنا لما كان المقتضي لحذف النون لبيس واجبا بل هو امر
جايز وهو مجرد التخفيف صارت كانها غير محذوفة بل هي
ثابتة في التقدير فموجب حذف الواو من التقا الساكنين
قايم بعينه بخلافه هنا فانه لما وجب تحريك النون لاجل
واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب حذف
الواو لفظا وتقديرا فلو حذفت لكان حذفها بلا مقتضى
والمصدر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى
واصبح وامسى الاضحا والاصباح والامسا ومصدر
صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة
ومصدر ظل الظلول وكونك اياه اي الفتى المذكور
وخبر الكون من حيث النقصان اياه ومن حيث الابتدا
يسير اذا لم تلفه اي تجده واعلم انه اذا قيل ما منفك
عمرو قايما كان منفك مبتدا ناقصا معتمدا على نفي
فيحتاج الى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو
وقايما والى مرفوع يسد مسد خبر من حيث الابتدا فهل
هو مجموع الاسم والخبر او الاسم فقط او الخبر فقط
ويرد على الاول ان فيه اقامة مرفوع ومنصوب مقام
مرفوع وعلى الثاني ان المبتدا لا يكتفي بهذا المرفوع لعدم
حصول الفايدة بدون الخبر وعلى الثالث ان المفتي
عنا الخبر هو المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبي على
شرح الازهرية انه الخبر فيكون قايما في المثال مع كونه
خبر منفك من حيث النقصان يسد مسد خبر

منفك

منفك من حيث الابتدا لان به تمام الفايدة قال ولا يضر كونه
منصوبا لانه ليس خبرا حقيقة وانما هو ساد مسده
ورعاية للفظ الخبر فيه قولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصف الا
ان يقال انه اغلبي والاقرب عندي انه الاسم لانه مرفوع الو صف
ولا يرد عدم الاكتفا به لان ذلك لعارض نقصان المبتدا فافهم
ان لست ان مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشان
وجملة لست زايلا اخيك خبرها وزايلا خبر ليس واسم
زايلا ضمير مستتر فيها واخيك خبرها اجرا جاعا
لم يكترث بالمخالف في دام وليس لغلطه في هذه المخالفة
كما بينه كره الشه فلهذا حكى الاجماع والشاطبي الجواز في كلام
المص على ظاهره من استوا الطرفين لقوله بعد محل جواز
توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك او يمنعه ويصح
ان يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس
في تلك الدار صاحبها لا طيب للعيش اي الحياة وجب
شيخ الاسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال انه من التنازع
واعمل الثاني وهو منغصة واضمر في الاول وهو دامت بل يلزم
على الاعراب الاول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول
٢ وهو ادكار باجنبي وهو لذاته منع ابن معطي الخ لعله
يرى وجوب ترتيب اجزا صلة الحرف المصدري نحو كان
غلام هند بعلها في هذا المثال الاول نظر لعدم وجوب توسط
الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على الناسخ فالصواب
التمثيل بنحو يعجبني ان يكون في الدار صاحبها فان الحرف المصدري
مانع من التقديم والضمير مانع من التاخير فوجب التوسط

صف

واجاب سم بان مراد الش بوجوب التوسط امتناع التاخير لما
عرفت اي في شرح قول الناظم كذا اذا عاد عليه مضمر من لزوم عود
الضمير علي متاخر لفظا ورتبة لو اخر الخبر الا مكان يب
صغيرا والتصديه الفصغيق وان يكون في الخبر الخ
الصواب الجواز في مثل هذا العود الضمير علي متقدم رتبة
وان تاخر لفظا والحاصل ان للخبر اعوالا ستة وجوب التاخير
نحو ما كان زيد الا قايما او كان صاحبي عدوي وجوب التوسط
نحو يعجبني ان يكون في الدار صاحبها وجوب التقديم علي
الفعل نحو اين كان زيد وجوب التاخير او التوسط نحو هل كان
زيد قايما وجوب التوسط او التقديم نحو كان غلام هند
بعلها جواز الثلاثة نحو كان زيد قايما اي سبق الخبر
واما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي ان مرفوع هذه
الافعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم علي الفعل فكذلك
ما اشبهه وهذا اي تقديم خبر دام عليها لما يفيده مما بعده
مسلمه للزوم تقدم بعض الصلة علي الموصول
الحرفي وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما
قبله وهو ايضا ممنوع وفي دعوى الاجماع الخ ما اعترض
به علي دعوى الاجماع لا يبطلها لانه قدح في علة المنع بانها
لا تفيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق
لجواز ان يكونوا اجمعوا علي هذا الحكم ولو كانت العلة ناصرة
فكان الاولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم
الغزي في شرحه ويمكن الجواب عن منع دعوى الاجماع فيها
بثبوت الخلاف بحمل الاجماع فيها علي اجماع البصريين كما في
يحيى وعن قدح الش في التعليل بان علة المنع مجموع

الامرين لا كل واحد علي حدته بدليل اختلافهم في ليس اي
في امتناع تقدم خبرها عليها قال سم فقد يقال اختلافهم
في ليس مع الاجماع علي عدم تصرفها لا ينافي الاتفاق في دام
لمدرك يخصها قال البعض اذا كان هناك مدرك يخصها
يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه علي ان
ما ذكر لا يتم الا ببيان المدرك والا كان شاهد زور لا لك ولا عليك
اه وهو كلام حسن وقد اجاز الاولى الغا اذا كان غير عامل
بخلاف العامل كان والفرق ان العامل استند انفصالا بصلته
من غير العامل لطلبه اياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل
لان طلبه اياها من جهة الموصولية فقط لكن الصورة الاولى
باستند زكاة علي قوله وهنا تحته صورتان وقوله اقرب الي كلامه اي
باعتبار قوله كذلك اك سبق الخ ولهذا اوضح الاقربية بقوله
اشعر بهذا قوله الخ والا فالاقرب الخ الي قوله دام بقطع النظر
عن قوله كذا الخ الصورة الثانية ولعل وجه الاشعار كما يشير اليه
الش كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيث
ان المسبوق في كل منهما ما النافية مثلها همزة الاستفهام
وكذا ان النافية عند الرضي وجعل السيوطي ان كلا كذلك
تاكيد لقوله كما منعوا فجيء بها هذا الشطر توكيد لما قبله
ولا فرق في ذلك اي في امتناع تقديم الخبر علي ما النافية
لان نفيها ايجاب اي الكلام بدخولها صار ايجابا لان مدخولها
للنفي وهي للنفي ونفي النفي ايجاب فكانه لم يكن هناك ما النافية
المقتضية للتصدير واجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بان
نحو ما زال زيد قايما نفي باعتبار اللفظ ايجاب باعتبار المعنى فمنعوا
التقديم نظرا الي اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا الي المعنى

ايجاب

ولما كان التقديم امرا راجعا الي اللفظ نظر فيه الي اللفظ والاستثنا
امرا راجعا الي المعني لانه اخراج من معني الاول نظر فيه الي المعني
ودع الفتي اي الشاب بالتحبير اي لفعل الخير وما زاينه
علي السن اي علي زيادته اي كلما ازداد عمره   وهو خبر اقتصر
عليه مع ان قوله علي السن معموله ايضا لانه ظرف
متوسع فيه فلا ينهض دليلا   علي الخبر الخ كذا في
بعض النسخ وفي بعضها علي النفي بلا وهو اخصر
واولي لان الكلام في التقدم علي النفي لا في التقدم علي الخبر
غالبا احترز به عن نحو ان في الدار زيدا جالس وزيدا لن
اضرب او لم اضرب وعن نحو عمرا زيد ضرب علي راي
البصريين المجيزين تقديم المعمول فيه علي المبتدا وعن نحو
فاما اليتيم فلا تقهر   لكنه الخ استدراك علي قول المص
في شرح الكافية عند الجميع   الخلاف عند الفرا اي انه يمنع
التقديم في جميع حروف النفي   ومن شواهده اي جواز
التقديم علي النفي بغير ما   بمثل او احسن اي بمثل شمس
الضحي او احسن فحذف من الاول لدلالة الثاني والاحسن ان او بمعني بل
بين ما والمنفي بها سيصرح الش في الخاتمة بانه اذا
دخل علي غير زال واخواتها من افعال هذا الباب فان كان المنفي
هو الخروج لا تستقيم عبارته فكان الاولي ان يقول
بين ما والفعل وقد يجاب بان المنفي في الظاهر الفعل فهو
مراد الش بالمنفي   وانما اراد الخ اي وليس هذا مراده وانما
اراد الخ   لما عرفت من الخلاف من قوله سابقا وكلاهما جائز
عند الكوفيين   ومنع سبق الخ الخلاف في غير ليس

الاستثنائية اذ لا يتقدم عليها الخبر اجماعا ومثلها لا يكون في
الاستثنا وافهم كلام المص جواز تقدم الخبر علي غير دام ه
وليس والمنفي بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد نعم ه
ان رفع الخبر اسما ظاهرا نحو كان زيد كريما ابوه امتنع د
تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين
معموله باجنبي كما في الفارضي وغيره   فان قدم مع مرفوعه
فالظاهر الجواز قال الرضي فان كان معمول الخبر منصوبا وقدم
الخبر دون منصوبه جاز علي قبح نحو ضاربا كان زيد
عمرا لان منصوبه ليس كجزئه وان كان ظرفا او جارا
ومجرورا جاز بلا قبح نحو صائما كان زيد اليوم او في
الدار اذ الظروف يتوسع فيها اهـ ثم رايت المسئلة
بتفاصيلها الثلاث في التسهيل ووقع الخلاف اذا كان
الخبر جملة اسمية نحو كان زيد ابوه فاضل او فعلية نحو كان
زيد يقوم ابوه والاصح جواز تقدمه كما في التسهيل
في الحلبيات هي مسائل املاها بحلب   لضعفها
بعدم التصرف هذه العلة من طرف جميع المانعين وقوله
وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين
لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر علي ما النافية
لمنعهم وجوب تقديرها   الا يوم ياتيهم اي العذاب
من ان تقديم المعمول الخ اي غالبا فلا يرد نحو زيدا لن
اضرب وانما امتنع تقديم اضرب لضعف عامله بخلاف
زيدا اقال زكريا   واجيب الخ اجيب ايضا بان يوم
ياتيهم معمول لمحذوف اي لا يعرفون يوم ياتيهم وجملة

لبيس مصروفا عنهم حال موسسة وان زعم البعض كشيخنا
انها موكدة وبان يوم في محل رفع بالابتداء وفتحته بنا لاضافته
الى الجملة وليس مصروفا عنهم خبر وضمير ليس على
هذا اليوم وبان يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من
جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان واخواتها لدلالتها
على الاحداث كما في بان معمول الخبر هنا ظرف الخ قال
الزوداني فيه انه يلزم الجمهور حل القول بجواز تقديم خبر
ليس اذا كان ظرفا او عديله وليس كذلك لاطلاقهم المنع
اهـ وقد يقال لا لزوم لان معمول المعمول للناسخ دون المعمول
للناسخ ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته
انتقال القوي عن رتبته فافهم وايضا فان عيسى
الخ ليس جوابا ثانيا كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل
ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الاولى
تقديمه على قوله وحجة الخ ويمكن ان يقال هو معارض
لدليلهم بعد ابطاله مع عدم الاختلاف في فعليتها
يرده ما تقدم في بحث قولها نعم فعلت من ان بعض الكوفيين
زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بان المراد
بالاختلاف المعدوم في عسى والاختلاف الموجود في ليس
اختلاف البصريين لاتفاقهم على فعلية عسى وقول
بعضهم كالفارسي بحرفية ليس كما عرفت اي من
قوله وليس في محل نصب بالمفعولية اذ لو كان جر مضافا
الى ليس لقال في محل جر بالاضافة وهو ممنوع اي
في الشعر وذو تمام الخ فيه اشارة الى ان التمام الا النقا

بالمرفوع

بالمرفوع والنقصان الافتقار الى المنصوب ايضا فتسمية
هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن بقية الافعال بالافتقار
الى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث قال
المحققون كالرضي ابى من الحدث المفيد لان الدال عليه
هو الخبر اما هي فتدل على حدث مطلق بغيره الخ حتى
ليس وهي تدل على الانتفاء فاذا قلت كان زيد قائما او ليس زيد
قائما فكانك قلت في الاول حصل شي لزيد حصل القيام
وفي الثاني انتفى شي عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام
اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الظرف وقيل لا تدل
على الحدث اصلا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها
الى موضوعها او زمانه وممن قال به المحقق الشريف
وهو الموافق لقول كثير من علماء المعاني السيد في
باب كان هو الخ وكان فيه لم ولقول المنطقيين ان كان
رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل في الظرف
وهو مشكل عندي فيما له مصدر اذ لا معنى للمصدر
الا الحدث اللهم الا ان يكون اصحاب هذا القول منكرون
مجي مصدر لشي منها ثم رايته مسطورا لكن يرد الانكار
وكونكر اياه عليكم يسير الا ان يدعي انه مصدر التامة وان
التقدير وكونك تتقلده الى المذكور قبل من البدل والكلم
على ان الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وكلم
تعريفه التام كان بمعنى كفل او غزل لعدم توقف الفعل
المتعدي على المفعول واعلم ان اقرب ما قيل في لا ضربته
كاينا ما كان انه ما نكرة خبر كاينا شيئا كان اي كاينا اي شيء وصف

بمرفوعه فيه اشارة الى ان الرفع يعني المرفوع كما هو الاقرب
في فتئ اي لا بفتح التا اما مفتوحها فيجي تاما
بمعنى كسر واطفا يقال فتاته عن الامر كسرته والنار
اطفاتها حكاه المص في شرح التسهيل عن الفرا وذكره
صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات
المشكلة وعزاه للفرا وهو صحيح وغلط ابو حيان وغيره
في تغليطه اه بحال اي في حال اي حدث تغيير
كان في المثال الاول بحيث وفي الثاني بحضر من تعبير
الشي بجزئيات معناه مراعاة للانسيبية والاوضحية
فلا ينافي ان كان التامة التي ليست بمعنى كفل وغزل
معناها ثبت هذا وقال الراغب كان في الاية ناقصة
اي وان كان ذو عسرة غريما لكم فحذف الخبر لدلالة السياق
عليه واعلم ان الكون مصدر كان مطلقا الا التي بمعنى
كفل فمصدرها الكيانة كالحراسة قاله الدماميني
اي ما تغيبت وتاتي دام التامة بمعنى سكن ومنه
الحديث لا يبولن احدكم في الماء الدائم اي الساكن
وبات وباتت الخ الشاهد في بات الاولى لانها التامة
اما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها ليلة وخبرها
لهمبنيا على مذهب الزمخشري ان بات بمعنى صار
والعائر بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على
القذى الذي تذرف له العين وعلى الرمد وعلى بثر في
الجفن الاسفل وعلى كل ما اعل العين كما في القاموس
فالارمد على الثاني صفة لذي الخ العائر موكدة وعلى

تدمع

ما

ماعداه موسسة وليس العائر في البيت اسم فاعل
من العور بسكون الواو لان معناه كما في القاموس وغيره
الاخذ والاذهاب والذهاب والاتلاف ولا يناسب هنا
شي من هذه المعاني اذا فهمت ما ذكرناه في البيت علمت
ما في كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن اسير
التقليد بات بالقوم وكذا يقال بات القوم متعديا
بنفسه اي اتاهم ليلا ظل اليوم اي دام ظله في
التسهيل اي ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال وبمثل
الدماميني الاول بنحو ظل الظلم هلك الناس والثاني
بنحو ظل الليل وظل النبت اذا الليلة الشهبا اي
التي لا غيم فيها والكليب البرد الشديد بمعنى
ضمه اليه اي او قطعه كما في التسهيل قال شارحه
الدماميني نقلا عن المص يقال صاره يصيره ويصوره
اي ضمه او قطعه اه ومنه بمعنى الضم فصرهن
اليك يرح الخفا اي ذهب وتاتي بمعنى ظهر ايضا
وفك بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيا ان لا ينفك كما في
الجامع متغايران للاحتراز عن ماضي تزيل مبني على
المشهور من انه بزهل الجريد مضارع الطاوانهم يقولون لا ازيل
افعل كذا فينبغي ان يقال لا زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى انتقل قاله
الدماميني وجب ان تكون ناقصة اي ما لم يكن بمعنى كفل
ولا يليها لعامل الخ للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره قاله في التصريح
قال سم ويفهم منه جواز نحو كان طعامك اكلا ويصرح الدماميني
لان الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر كما مثل فلا فصل اه

وصدر البيت ومن
نقلانى اننى حسن الغزى
صر

وفي المعجم انها تاتي بمعنى
رجع ايضا ومنه الا الى الله
تصير الامور صر

واعلم ان مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل
جا عمرا يضرب زيد لم يجز لان سبب المنع ايلا الفعل معمول
غيره فلا يختص بفعل دون فعل نقاله بيس عن المصرح زيد
في مثاله فاعل جا وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع الى زيد
سوا تقدم الخبر على الاسم اي وتقدم المعمول ايضا على الخبر
كما مثل اما اذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز اجماعا نحو كان اكلا
طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو وانفسهم كانوا
يظلمون واعلم ان نحو كان زيد اكلا طعامك يحتمل فيه اربعة
وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في اربعة لان
الترتيب مشتمل على اربعة الفاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة
اوجه حاصلة من التخالف في الالفاظ الثلاثة بعده ومن لا
اذا اقد من كان فان ذكر بعده زيد فاما ان يتقدم الخبر او معموله
وان ذكر بعده اكلا فاما ان يتقدم الاسم او المعموله وان ذكره بعده
طعامك فاما ان يتقدم الاسم او الخبر وقس على ذلك وكلها
جايزة عند البصريين الا كان طعامك زيد اكلا وكان طعامك
اكلا زيد واكلا كان طعامك زيد كما يوخذ من كلام الناظم
قنافذ الخ قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة وشبههم
بالقنافذ في مشيهم ليلا وقوله قنافذ تشبيه بليغ او
استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة
او مفتوحة فذال معجمة كما في التصريح والهداجون من
الهدجان وهو مشية الشيخ والباقي بما سبيته وعطيه
قيل هو ابو جرير والشاهد في ايلايه كان معمول عود الذي
هو خبرها وما مر من ان هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما في

التصريح

التصريح وشواهد العيني فقول البعض هو من كلام جرير صحيح
او اضمار اسم اي لكان وقوله مراد به الشان اي وحي فعائد
الموصول محذوف اي عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر الى رابط لان
لان الاسم ضمير الشان او راجع الى ما وصلته فعائد
الموصول الضمير المستتر في كانو ورابط جملة الخبر بالمبتدا
المنسوخ محذوف اي عودهم به فعطية مبتدا ولا يضر
تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدا لجوازه عند البصريين
كما في سم عن الشيخ خالد وهذا التاويل اي جعله ضرورة
متعين اي بالنسبة لبقية التاويل المذكورة فلا ينافي احتمال
فوادي في البيت الاول وسلمى في الثاني للنداء او معمول
سا البنو مقدرا محذوفا اي لك ولا يعارضه في الثاني قوله
فيه عنها حيث لم يقل عنك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض
على التصريح في دعواه التعين انه حم بالبنا للمجهول اي قدر
التحلم اي تكلف الحلم والضمير عنها او المراد رويتها في الحلم
بالضم اي المنام والاول احسن لظهور النصب اي فلا
يمكن زيادة كانه وبابت والاضمار ضمير الشان الى اقرب
مذكور من قوله الخ فيه ان اقرب مذكور من قوله الا اذا الخ الخ
وليس الضمير عايدا اليه الا ان يقال المراد مذكور مقصود بالذات
والمضاف اليه مذكور لتقييد المضاف فافهم او حرف جر او ما نفته
خلو فتجوز الجمع اذ يجوز ان يقال كانه عندك في الدار زيد دد
جالسا او جالسا زيد ومضمر الشان مفعول مقدم لانو
وهو من اضافة الدال الى المدلول وقوله اسما حال من مضمر
اي حالة كونه معلوما بالتسمية لكان فيفيد ان كان الثابتة ناقصة

وهو الاصح من مضمر لانه لم يثبت في كلامهم ضمير الشان الا مبتدا
في الحال او في الاصل نحو قل هو الله احد ونحو اشهد ان لا اله الا الله
وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة له وقيل واسطة
فايدة قال في المغني ضمير الشان مخالف للقياس من خمسة
اوجه احدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة
له ولا شي منها عليه ثانيها ان مفسره لا تكون الا جملة مصرحا
بجزيتها عند جمهور البصريين ثالثها انه لا يتبع بتابع فلا
يوكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه رابعها انه لا يعمل فيه
الا الابتدا او احد نواسخه خامسها انه ملازم للافراد فلا
يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث ويذكر باعتبار
الشان مثلا ويونث باعتبار القصة ان كان في مفسره
مونث عمدة فتانيثه اولى ولكن القصة غير مرادة من ثم ضعف
القياس من الاوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه اذا امكن غيره
ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير
الشان فالاولى كونه ضمير الشيطان ويويده قراءة وقبيله
بالنصب اذ ضمير الشان لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولا
معه مرجوح هنا فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه وضعف
قول كثير من النحاة ان اسم ان المفتوحة المخففة ضمير شان
فالاولى ان يعاد على غيره اذا امكن ويويده قول سيبويه في ان
يا ابراهيم ان تقديره انك وفي كتبت اليه ان لا تفعل انه يجزم
على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على انك اي بتلك بعض
وبعض زيادة وان على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية
وعلى الرفع مخففة كما تقدم بيانه ابن كموهم الجواز الذي

تقدم

تقدم بيانه وهو قوله في البيت يا كان اباهم الخ وقوله عطف على
ما ابي وكالموهم في قوله مورثهم على صيغة المفعول وهو محل
النزول اخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلا في رواية
تلقى بالمثناة من فوق فيه بحث لانه لا يكون موهما
لجواز ما استبان امتناعه وجهته بحسب الظاهر لجواز ايلا
العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الا على هذه الرواية
ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لانه على رواية
يلقى بالتحتية وهو الاصح يتعين ان يكون المساكين
فاعل تلقى ولا القائل بلقوته لتطابق المساكين في الجمعية
واما على رواية الفوقية فيغني عن المطابقة في الجمعية
تا التانيث بتاويل المساكين بالجملة او الجماعة وقصد الشاعر
وصفهم بكثرة الاكل من التمر الذي قدمه لهم حين نزلوا به
وكانه احد البخلا المشهورين ليس هو ايه الشان
فاسمها ضمير الشان واياهم مفعول تلقى والمساكين فاعل
تلقى والجملة خبر ليس وقد عرفت ابي من قول وهذا
التاويل يتعين الخ والقصد من هذا الكلام تقييد قول المص
ومفسر الخ حيث امكن تقديره بان كان مفسر ضمير الشان
جملة مصدرها بجزئيها اسمية او فعلية اذا امت الخ لا يقال يحتمل
انه جا على لغة من يلزم المثنى الالف لانا نقول يمنعه قوله
سامت ومثن بالرفع وتقدير مبتدا خلاف الظاهر وقد
تزاد كان اي لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيا اصلا كما هو
مذهب الفارسي والمحققين ونسب الى الجمهور وهو الاصح
وذهب جماعة الى انها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى

هي الاصح

ويكلا النوى صح

مصدرها وهو الكون ان لم يكن لفاهما او ضميرا بارزا ومعني زيادتها علي
هذا عدم اختلال المعني بسقوطها فكانه الزايدة علي المذهب
الاول لا تامة ولا ناقصة وعلي الثاني تامة فقولنا المص وقد تزاد
كان اي لا تقيد التمام او النقصان فاعرفه ثم هي باقية علي
دلالتها علي الزمان الماضي علي المشهور ولهذا اكثر زيادتها
بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة علي المضي وقال
الرضي لا بل هي لمحض التاكيد وفي كلام شيخنا السيد انها قد
تزاد مجردة عن الزمان لمحض التاكيد وقد تزاد دالة علي الزمان
الماضي كما كان اصح الخ ولا تدل علي الحدث اتفاقا علي ما افاده
البعض وهو عندي مشكل لانه مقتضي القول السابق
ان لها مرفوعا بل صرح بدلالتها علي الحدث اذ لا يسند في كحقيقة
من الافعال الا الاحداث فالوجه ان عدم دلالتها علي الحدث عند
من يقول بانها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين واعلم
ان زيادة كان كثيرة في نفسها فالتقليل المستفاد من قول
الناظم وقد تزاد بالنسبة الي عدم زيادتها افاده سيف فايدة
قال في المغني يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكري لمن كان
له قلب نقصانها وتمامها وزيادتها وهو اضعفها
والظرف متعلق بها علي التمام وباستقرار محذوف مرفوع
علي الزيادة ومنصوب علي النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية
فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدا وكان في فانظر كيف كان
عاقبة مكرهم تحتمل الاوجه الثلاثة لكنها علي النقصان لا تكون
شانية لاجل الاستفهام وتقدم الخبر لان خبر ضمير الشان لا
يكون الا جملة خبرية متاخرة بجميع اجزائها وكيف حال علي

فالدالة على الزمن الماضي كما في نحو ما كان احسن زيدا لا الزايدة لا زايدة حقيقة وتبع حفيدا الموضح وبنى على ذلك ان الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب تجوز صح

التمام

التمام وخبر لكان علي النقصان وللمبتدا علي الزيادة اهـ مع زيادة من الشمني
العليا بضم العين مع القصر واما بفتحها فمع المد والاكثر فلا يناسب
والاظهر انه صفة للغرف وجعل منه سيبويه الخ المتنبي في البيت
ما ذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثير انها فاقتة والضمير
اسمها ولنا خبرها فليست زايدة وعلي انها زايدة فعلي اعمالها
هي تامة والضمير فاعلها وعلي اهمالها فقيل الاصل هم لنا ثم
قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزايدة اصلاحا للفظ لئلا يقع
الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل وقيل الضمير
توكيد للمستتر في لنا علي ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما
ذكر فتحصل في كان في البيت اربعة اقوال افاده المصرح
وعلي القولين الاخيرين يكون هذا الضمير مستثني من
قاعدة ان الضمير لا يتصل الا بعامله ورد ذلك الخ السيوطي
مبني علي ان معني زيادتها انها لا تعمل اصلا ولبس ذلك اي رفع
كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبني علي ان معني زيادتها
صحة سقوطها وان عملت عند ذكرها وقد يمنع قياسه
بان الالف اليس كالزيادة فتامل في لجة اي شدة ففيه
استعارة تصريحية وغمرت بجودها ترشيح وليست
سربال الشباب اي تلبست بالاحوال الدالة علي الشباب ففيه
استعارة تصريحية تبعية في لبست او اصلية في سربال
والتشبيه الشباب بنت الخرشب بخاء معجمة مضمومة
فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة فموحدة والكملة جمع
كامل قال الزمخشري في المستقصي فاطمة بنت الخرشب
الانمارية ولدت لزياد العبسي الكملة ربيعا الكامل وقيسا

القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة لا ضرورة اليه هو فلا يناسب البيت لوجوب

الى فظوعمارة الوهاب وانس الفوارس وفيل لها ايه بنيك افضل
فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل انس ثكلتهم ان كنت اعلم
ايهم افضل والله انهم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها
نعم سند ت اي اسند راك على الاطلاق فقولي في حشو نظم
يوهم انها تزاد قياسا حتى بين الجار والمجرور واستفيد منه
ان زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذي ايده سم وفي شرح
ابن عقيل على النظم انها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم
من قول الدماميني وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس اهـ
وبهذا اعلم ان نقل شيخنا السيد والبعض عن الدماميني
قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة الى ما عدا التعجب
اللهم الا ان يكون له قولان سراة بفتح السين المهملة
جمع سري اي سيد على غير قياس سنامي اي نتسامى
والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين
اي علامة لتترك في المرعى والعراب العربية ويروى
المطهمة الصلاب والمطهمة المتناسقة الاعضاء والصلاب
الشداد من قول ام عقيل اي وهي تلاعب ولدها
عقيل بن ابي طالب نبيل من النبل بالضم او النباله
وهما الفضل وشمال كجعفر كما هو احد لغات ريح تهب
من ناحية القطب الشمالي ثانيها شامل كجعفر مقلوب
شمال ثالثها شمال كسحاب رابعها شمل بسكون الميم خامسها
شمل بتحريكها وبليل بمعنى فاعلة او مفعولة اي بالة او مبلولة
لما فيها من الندى والمراد انها رطبة وكنت بقولها اذا تهب الخ
عن الدوام لا تزاد في غير اي الاول والاخر للاعتنا بها

ابردها

ابردها الضمير انه للدنيا كما قال زكريا وشانيها اي باغضها
والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعا عليه بعشق
شخص مشغول عنه بعشق غيره او المراد مشغول
مشغول به لان المحب لا يرضى الشركة في محبوبه حبيبه
اعاذل اي الهمزة للندا وعاذل منادى مرخم واوي من
التاويب وهو الترجيع وكثيرا مفعول ثان لارى اي كان
اي هذه المادة لا يفيد الزيادة ولا تفيد الصيغة الماضوية
لما ياتي عن سيبويه في ولو تمر من تقدير يكون اما وجدها
فالاقتصار عليه الخبر في قوله ويبقوت الخ ليقابه على الحالتين
فلا ينافي هذا الاقتصار قوله الخ اما وجدها وان اورده عم
واقره شيخنا والبعض وهو الاكثر اي لان الفعل ومرفوعه
كالشي الواحد ويعد ان الظرف متعلق باشتهر وكثيرا
الاحسن انه حال من فاعل اشتهر ولا تكرار في الجمع بين الكثرة
والشهرة لانه لا يلزم من احداهما الاخرى قاله في التصريح
والغالب في ان هذه ان تكون تنويعية ولو اي المندرج
ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز الا ضعيف ولو تمرا وانما كثر
حذفها بعدها الا ان ام ادوات الشرط العاملة ولو ام الغير
العاملة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات
ما لم يتوسعوا في غيرها قاله في التصريح المرء الخ
قال شيخنا والبعض لفظ الحديث الناس مجزيون باعمالهم الخ
وقال شيخنا السيد المرء مجزي بعمله ليس حديثا وان صح معناه قاله
القليوبي الظاهر بيوله ولذا حكاه الحافظ في الهمع بلفظ قيل وكذا عزاه وهذا الغليوني
قد يفيد انه لم يرد مطلقا ويؤيده تعبير صاحب التوضيح

اي وكذا في همع السيوطي فتهار[؟] انه من نسخة مو

بقوله وقولهم الناس مجزيون باعمالهم وعلي تسليم ورود الناس مجزيون باعمالهم الخ يكون الشيء رواه بالمعني بعمله اي يجني عمله لان الهمع ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصر او الباء بمعني على حديث الخ حدب بحاء ودال مهملتين كفرح عطف ورق وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة وبروبه بكسر الضاد وتشديد النون ومد لولا العلمين متقاربان ان كان في عمله ضيرهم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولان الناقصة اكثر استعمالا من التامة اربعة اوجه مشهورة نص في التسهيل على انه رعا جر المقرون بان او ان لا اذا عاد اسم كان الى مجرور بحرف قال الدماميني نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتل بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراد فلا يقال منه الا ما سمع وهذا من مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده ادعى ببعض حذف - وهذا الرابع اضعفها افعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة الى الاول كما ان قوله ارجحها ليس على بابه بالنسبة الى الرابع وانما كان اضعف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر ومن هذا يعلم ان ارجحية الاول لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين وهما اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وان توسط الثاني والثالث لسلامة كل من احدهما

والشماله

واشتماله على احد المطردين ومقتضى هذا انهما متساويان وبه قال الشلوبين وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ووجهه بان الحذف في الرفع اقل منه في النصب وقال الدماميني الرفع ضعيف من جهة المعنى لان معنى ان كان في عملهم خير غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عملهم خيرا الا ان كان لهم اعمال فيها خير وقد يدفع بانه على التجريد مثل لهم فيها دار الخلد قاله سم على تقدير ولو يكون عندنا تمر المناسب عندكم الا ان يكون استفهام المتكلم من اهل بيته واستفيد منه ان الحذف ليس خاصا بلفظ الماضي بخلاف الزيادة من لد شولا بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس اذ قياس جمعها شوائل والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية والشائل بلا هاء الناقة التي تشول بذنبها للقاح اي ترفعه لاجله ولا لبن بها اصلا وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو كركع وركع والفاء رابطة والاتلاء بالكسر مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها اي تبعها اي من زمن كونها شولا الى زمن تبعية اولادها لها كذا في التصريح وغيره قدره سيبويه من لد ان كانت شولا اي في التقدير بان لفظة اضافة لد ت الى الجملة واعترض بانه يلزم حذف الموصول الحرفي وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف ان وحدها خلافا لما يوهمه كلام المصنف واجيب بانه حل معنى لا حل اعراب وحل الاعراب من لد كانت وان كانت اضافة لد الى الجملة قليلة

وقدم بعضهم من له سالت سئولا فجعل سئولا مصدرا لاجمعا وهو
اقل كلفة من تقدير سيبويه ارتكب بوهم خروجه عن
القياس وليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في نحو
يومئذ قياسا فهذا اولى فيحذف كان اي وجوبا ولا يجوز
حذف الاسم معها كما صرح به الفارضي وجوبا اي عند
الجمهور واجاز المبرد اما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع
هذا العمل الا في ضمير المخاطب واجاز سيبويه اما زيد ذاهبا
ذهبت اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض كما لا يجوز
حذفهما معا فلا يقال ان انت برا قاله الفارضي فاقترب الفا
زايدة دخلت تشبيها بفا الجواب لان الاول سبب والثاني مسبب
فان مصدرية اي عند البصريين وذهب الكوفيون الي
انها شرطية بدليل الفا لانهم يجيزون فتح همزات
الشرطية ونقل البعض في بعض نسخ ما شئت
الاول عن غير البصريين والثاني عن البصريين سبق
قلم قال الفارضي وان المصدرية في محل نصب او جر علي الخلاف
في محلها بعد حذف حرف الجر معها الخ وانت اسمها اي اسم
كان وقيل العامل نفس ما لنيابتها عن كان فالاسم والخبر
لها والاصل لان كنت برا اي الاصل الثاني والاصل الاول
اقترب لان كنت برا فقدمت العلة علي المعلول ثم حذفت
اللام الي اخر ما قال الش وزيدت الفا لما مر ثم حذفت
كان اي وصلة الموصول الحرفي قد تحذف كوما انت
حرا مكانه اي ما ثبت افاده بعض ابا خراشة بضم الخاء
المعجمة صحابي وهو منادي حذف منه حرف الندا اي يا

دفقله

وقوله اما انت الخ حذف معمولي العلتين لدلالة المقام والاصل
لان كنت ذا نفر فتفخر به علي لا تفتخر فان قومي الخ والضبع
حيوان معروف شبه به السنة المجدبة علي طريق
الاستعارة التصريحية والاكل ترشيح وقيل الضبع حقيقة
فيها ايضا ويحتمل ان المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام
كناية عن عدم ضعف قومه لان القوم اذا ضعفوا عاثت
فيهم الضباع قاله السيوطي في شرح شواهد المغني
حذفت كان اي وجوبا وقوله مع معموليها جعل المص من حذفها
مع اسمها فقط لان لا من الخبر وكانه لم يحذف لبقاء بعضه
بعد ان في قولهم الخ نقل في التصريح عن الكوفيين
جواز حذف الثلاثة بلا عوض فاذا قيل لك لا تات الامير
فانه جابر جاز ان تقول انا اتيه وان ومنه قالت وان
فما عوض عن كان فقضيته انها ليست عوضا عن اسمها
وخبرها ايضا فيكون ان حذفا بلا تعويض ولا نافية
للخبر الظاهر انه لا جزء من الخبر اي وجواب الشرط محذوف
لدلالة ما قبله عليه هذا وجعل اللقاني ما زايدة لتاكيد ان
الشرطية من غير تقدير لكان كما في فاما ترين ولا داخلة
علي فعل الشرط ولا يخفى ان هذا غير واضح لانه اقل تكلفا
وضعفه الروداني بان ما لا تزاد قبل الشرط المنفي بلا وبان
الجواب لا يحذف الا ان كان الشرط ماضيا لفظا او معني
والشرط علي زعمه مستقبل وجواب الشرط علي كلام محذوف
لدلالة افعل قبله عليه والتقدير فافعل هذا امرعت
اي اخصبت والثلم بضم المثلثة وقد تفتح القطعة

من الشي والظاهران لو في الموضعين للتمني كما في لو ان لنا
كرة وخبران في الموضع الاول محذوف تقديره لكذا   ومن
مضارع الخ متعلق بتحذف والحاصل ان نون مضارع كان
يحذف بخمسة شروط ذكر المص والش منها اربعة والخامس
ان يكون وصلا لا وقفا   تحذف نونه اي الكثرة الاستعمال
وشبهها بحروف العلة   بخلاف نحو من يكون الخ فخرج
هو وما بعده بالجزم وقوله ويكونوا الخ بالسكون وقوله ان
يكنه الخ بقوله لم يتصل الخ وقوله لم يكن الخ بقوله وقد وليه
متحرك   في القرانين اي قراة الرفع على التمام والنصب
على النقصان   فانه لم يك المراة الخ كانه نظر وجهه فلم
يره حسنا فتسلى بانه يشبه وجه الضيغم وهو
الاسد من الضغم وهو العض   اذ لا ضرورة الخ مبني
على مذهبه في الضرورة وقد مر ما فيه وفوقه لامكان
ان يقال فانه يكن المراة اخفت وسما متعقبه ان هذا
اخص من كلام الشاعر لان الشرط على هذا اخفا الوسامة
المقتضي ثبوتها في نفسها والشرط على كلام الشاعر
عدم ابدا الوسامة الصادق بانتفايها في نفسها فتامل
نحو يبيح اي التي اي التي بمعني ينتفع كما سيذكره
الش اما التي بمعنى اقام او وقف او رجع او امال فلا تختص   عاج صح
بالنفي ونحو يبيح احد وديار وعريب فلا يقال ما كان مثلك
الا احدا   في كل ما ذكر اي في ان المنفي هو الخبر وفي انه اذا
قصد الايجاب قرن الخبر بالا وفي انه اذا كان الخبر ملازما
للنفي لم يجز ان يقرن بالا بقي ان ليس وما كان يشتركان

في

في شي اخر نبه عليه في التسهيل وعبارته مع زيادة من
الدماميني عليه وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو
ان كان جملة موجبة بالا كقوله ليس شي الا وفيه اذا ما
قابلته عين البصير اعتبار ومنع بعضهم ذلك وتاول
البيت اما على حذف الخبر وجعل الجملة حالا او على زيادة الواو ويشاركها
في ذلك كان بعد نفي كقوله ما كان من بشر الا ومنيته
محتومة لكن الاجال تختلف وربما شبهت الجملة المخبر بها
في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا كقوله وكانوا
اناسا ينفحون فاصبحوا واكثر ما يعطونك النظر الشزر
وقوله فظلوا ومنهم سابق دمعه له واخر يثني دمعة
العين بالمهمل وهذا انما اجازه الاخفش دون غيره من
البصريين ولا حجة في البيتين لاحتمال اصبح وظل
فيهما للتمام وجعل الجملة حالية او يقال هما ناقصان والخبر
محذوف اهـ وقال في التسهيل ورفع ما بعد الا في نحو ليس
الطيب الا المسك لغة تميم اهـ اي حملا لها على ما في الاهمال كما   عند انتقاض
في المغني قال الدماميني حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلا   نفيها صح
ثم تنازع في رد نحو هذا التركيب الى اللغة المشهورة تاويلا
منها ان الطيب اسمها والا المسك نعت للاسم لان
تعريفه تعريف الجنس والخ محذوف اي ليس طيب
غير المسك موجودا واورد عليه ان فيه التزام حذف
الخبر بلا سد مسده ثم قال قال ابن هشام وما تقدم من
نقل ابي عمرو انه ذلك لغة تميم يرد هذه التاويلات اهـ
وقوله موجودا عبارة المغني طيبا   منفيه الايجاب اي باعتبار

مال المعنى لما مر من انها للنفي ونفي النفي ايجاب   فلا يقترن
خبرها بالا اي لان الاستثنا المفرغ لا يكون في الموجب الا في
الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيد
الا قايما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا صفة القيام
القيام   فمووّل اي بوجهين اولهما احسنهما للا غراض
على ثانيهما بان عامل الحال ان جعل تنفك ففيه ان ما قبل الا لا
يعمل فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى
منه وعلى الخسف ليس واحد منهما وان جعل الظرف لزم
تقدم المستثنى في الاستثنا المفرغ على عامله
وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف
وهو نادر وبان الاستثنا المفرغ في الفضلات قليل
في الايجاب وخرج ابن جني البيت على ان تنفك ناقصة
والا زايدة كما جوزه الواحدي في قوله تعالى كمثل الذي
ينعق بما لا يسمع الا دعا وندا   حراجيج جمع حرجوج
بحاء مهملة فرا فجيمين بينهما واو كعصفور وهي الناقة
السمينة او الشديدة او الضامرة والمراد بالخسف
حبسها عن المرعى يعني انها تناخ معدة للسير فلا ترسل
من اجل ذلك الى المرعى واو بمعنى الى ان كما صنع الشيخ تبعا
للمرادي فتسكين اليا للضرورة على رواية ترمي بالنون
قال الدماميني واحسن منه جعلها عاطفة على مناخه ونايب
فاعل يرمي على روايته بالتحتية قوله بها   الا في حال انا فتها
الخ اي نرمي تنتقل من مشقة الى مشقة وقوله على الخسف اي على وجه الخسف
اي في العمل

وهي ما ولا ولات وان المشبهات بليس

كما اشار اليه الخ   لمشابهتها اياها في المعنى وهو النفي والمثبت
لاعمالها عمل ليس هو الاستقرا وتلك المشابهة علة اعمال
العرب اياها عمل ليس لان المثبت قياسنا اياها على ليس
وتلك المشابهة جامع القياس اذ لا قياس مع النص
فالاعتراض بان هذا قياس في اللغة وهو ممنوع ساقط
جدا نعم قال سم انما يظهر التعليل لمشابهتها ليس
في المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفي وليس كذلك
بدليل عملها مع انتقاض نفيها   لانها حروف ان قلت
الفعل اقوى من الحرف فهلا قدم عليها افعال المقاربة
قلت لانها اظهر شبها بباب كان من حيث ظهور عملها
الرفع والنصب كثيرا لكثرة مجي جزيها مفردا بخلاف
افعال المقاربة ومن حيث موافقتها لبعض باب كان
معنى وعملا بخلاف افعال المقاربة   اعملت ما اي عند
البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدا والمنصوب
خبرا على نزع الخافض وهي وان عند الاطلاق لنفي الحال
كليس كما في الهمع   واهملها بنوا تميم بلغتهم قرا
ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع وجا عن عاصم ما هن
امهاتهم بالرفع   شروطا اي اربعة ذكر الناظم منها
ثلاثة صراحة وواحدا ضمنا في قوله وسبق حرف جر الخ
فانه تضمن انه يشترط عملها ان لا يتقدم معمول خبرها
وهو غير ظرف على اسمها وزاد قوم شرطين اخرين انه لا
يتكرر ما نحو ما ما زيد قايم وان لا يبدل من خبرها موجب بالا
نحو ما زيد شي الا شي لا يعبا به وتركهما المص لان الاول

ان كان المراد منه ان لا يتكرر عليها ان الثانية نافية موسسة
فهو داخل في شرط بقاء النفي لان نفي النفي ازالة للنفي وان
كان المراد منه ان لا يتكرر عليه ان الثانية نافية موكدة فهو
ضعيف كما ستعرفه والثاني داخل في شرط بقاء النفي لان
ايجاب البدل ايجاب للمبدل منه مع ان ابن عقيل رجح في شرحه
على النظم ان ابدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الش
في الاستثنا او هو مقتضى قول المغني اذا قلت ليس زيد شيئا
الا شيئا لا يعبا به جاز كونه نصبه على الاستثنا او البدل
فانه حيث عمل كان ليس بطلت البدلية لان ما لا تعمل في الموجب
اهـ قال الشاطبي لا تعمل ما الا بهذه الشروط بخلاف ليس فانها
تعمل دون شرط منها واورد عليه سم انه لا يلي ليس
كما اعترف به بعد ذلك يعني وهو مقتضى عموم قوله دون شرط
منها ان ليس تعمل وان وليها ان مع انها لا تلي ليس اصلا
هذا مراد سم ولم يفهم البعض مراده فقال ما قال
دون ان اي المزيدة لا النافية المؤكدة بها كما يستفاد من قوله
الش فمخرجه على ان نافية الخ وبالاولى تاكيد ما النافية
بما نافية اخرى فلا يبطل عملها كما صرح به كلام المص في
التسهيل واعتمده الدماميني والمرادي وان خالف في ذلك
بعضهم كما مر وقد يتبادر من هذا الكلام ان تعقيب ما النافية
بما اخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فلينظر وانما لم تعمل مع ان
لبعدها عن شبه ليس بوقوع ان بعدها وقيل لضعفها
عن
بمعنى تحطي ان وكذا يقال في زيادة ما بعدها ان قلنا بابطالها
العمل مع بقاء النفي اي نفي الخبر فلا يضر انتقاض

قوله رفع البدل على محل الخبر وعبارة صح

نفي معموله خبرها نحو ما زيد حضار بالاعمام اسم اي علم اي بين باب
المبتدا والخبر فانه علم منه ان حق المبتدا التقدم والخبر
التاخير بني عداته بضم العين المعجمة والمصريف الفقية
والخزف الغفار لا زائدة اي كما هي على رواية الاهمال فالتاكيد
بان على انها نافية لفظي لانه بمنزلة تكريرها وعلى انها
زائدة معنوي كالتاكيد بسائر الحروف الزائدة كذا في حاشية
السيوطي على المغني وكذا اي كوجود ان اذا انتقض
الخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف فتقول نحو ما ان
زيد قائم تقديره فيبطل عملها اذا وجدت ان نحو الخ والمعطوف
والمعطوف عليه تفصيل لقوله فان فقد شرط الخ فانتقضت
عبارة الش بالاحترج لا انتقاض بغير فلا يبطل العمل
عند البصريين نحو ما زيد غير قائم وما الدهر قال
الناصر المراد به نفس الفلك مجازا لا اهر كتني فيكون اسم
عين فصح انه من باب ما زيد الا سير او المنجنون الدولاب
الذي يستقي عليه الماء وضم داله اكثر من فتحها
او مؤول بجعله من باب ما زيد الا سير او الا عمل وما الدهر
الا بي ورد وان منجنون وما صاحب الحاجات الا معذبا
معذبا اي تعذيبا فهما منصوبان على المفعولية المطلقة
بتقدير مضاف في الاول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى
تعذيبا او مؤول بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين
متعديين اي يشبه منجنونا ويشبه معذبا وهذا اقل
كلفة نحو ما قايم زيد اي على جعل قائم جرا على جعله
مبتدا اما على جعله المكتفي به عن الخبر فلا اشكال في بقاء العمل

لبقاء الكلام الترتيب والمرفوع بالمبتدا في هذه الحالة فاعل بالوصف
اعني عن خبر ما علي ما تقدم قاله شيخنا السيد وقيل غلط اي
لحن وفيه ان المعروف ان العربي لا يقدر ان يلحن كما انه لا يقدر
ان ينطق بغير لغته كذا في الرود ابي ثم قال والذي ينبغي ان لا
يشك فيه ان ذلك اذا ترك العربي وسليقته اما لو اراد
النطق بالخطا او بلغة غيره فلا يشك في انه لا يعجز عن ذلك
وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية
وغيرها وابو الاسود عربي وقد حكي قوله ستتم لامير المومنين
علي ما انشد الكم بالرفع فقول سيبويه في قصته مع الكسائي
في مسلمة كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
فاذا هو هي منزههم يا امير المومنين ان ينطقوا بذلك لا بد
من تاويله كان يقال المراد من لم يسمع مقالة الكسائي يوم
تلك القصة او نحو ذلك مما يقتضي نطقهم علي سليقتهم الذي
هو المعيار اه وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسي
وقيل مول اي بان فتحته بنا الاضافته الي مبني فهو
في محل رفع بالابتدا او بان الخبر محذوف ابه موجود ومثلهم حال
من الضمير في الخبر وانما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من ان
المقاعر تميمي وما قال سيبويه في الاول رد بان المنقول
عن سيبويه المنع والمجوز انما هو الجرمي اقتضى اطلاقه لا
يقال قوله ويبق الخ يقيد هذا الاطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله
والتمثيل بالمعمول فقوله كما بي الخ لا يخصص والقاعدة حمل المطلق
علي المقيد لانا نقول عادته اعطاء الحكم بالمثال مع ان التعميم
مبني علي مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور وضمهم

المع

والغزامي

المع وهو اختيار ابن عصفور وتابعيه بقياسه علي معمول
الخبر ومنع بالفرق بانه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في
العمدة فان قيل قد اغتفر وان تقدم خبر ان واخواتها علي اسمها
اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا اجيب بان هذه الحروف ضعيفة
لانها فرع الفرع لانها محمولة علي ليس وليس محمولة علي كان تخالف
ان واخواتها وسبق الخ اشار به كما تقدم الي شرط رابع
وهو ان لا يتقدم معمول خبرها علي اسمها اذا كان غير ظرف او
مجرور لان هذه الاحرف ضعيفة العمل فلا يقوى علي ان
ينصرف معها وبعضهم من العلة منع تقديم معمول الخبر علي
الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما
زيد طعامك اكلا ولا ما زيد اضارب قايما للزوم الفصل بينها
وبين معمولها باجنبي وان تردد فيها سم كذا في يس واستظهر
البعض عدم بطلان العمل بتقديم معمول الخبر علي الخبر وللنفس
ميل اليه لان الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معا بخلاف
تقديم معمول الخبر الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم معمول
الاسم عليه اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع فيهما اولا
مع قوله ما معموله سبق دفع به توهم ان المراد سبق
ذلك علي ما لا امتناعه لان ما لها الصدارة والمراد الخ عبر بالمراد
لايهام العبارة شمول نفس الخبر ايضا باهبة حذم
الاهبة كما في القاموس العدة بالفم وان كنت امنا عطفا
علي محذوف اي ان لم تكف امنا وان كنت امنا والواو للحال وات
وصليه فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالاولى والشاهد
في تقدم كل صيف لان كل بحسب ما بعدها وما بعدها ظرف فتكون

علي ما قيل اه

قوله او ظرفا لا بعد ان او
ما نعه فلو تجوز الحكم صر

هي ظرفا   نعرفها المنازل اي اطلب معرفتها في المنازل وان هد
في قولي وما كان حيث اهملها عند تقديم معمول خبرها الذي ليس
ظرفا ولا مجرورا هذا علي رواية نصب كلا اما علي رواية رفعه
فكلا اسمها وجملة انا عارف في محل نصب خبرها والعايد محذوف
اي عارفه ولا شاهد فيه ح   من بعد منصوب اي او
مجرور بالبا الزايدة ولا يجوز جره سم   ولا يجوز نصبه
اي علي راي الجمهور اما علي راي يونس المتقدم من عدم اشتراط
بقاء النفي فالنصب جايز   لانه موجب اي علي مذهب
الجمهور واجاز المبرد كونه بازا قلة النفي الي ما بعدها فعليه
يجوز ما زيد الا قايما عدا بالنصب اي بازا ما هو فاعدا افاده
اللقاني وفيه اشكال لان نقل النفي الي ما بعد العاطف
يصير ما قبله غير منفي فما وجه نصبه وجوابه ان
النفي انما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه   جاز
الرفع اي علي اضمار مبتدا او اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ
بناء علي مذهب من لا يشترط بقاء المحرز اي وجود الطالب
للمحل   ولا قاعدا الا زايدة للتاكيد   وقد عرفت اي في قوله
لكونه خبر مبتدا مقدر   مجازا اي بالاستعارة التصريحية
لعلاقة المشابهة الصورية   وبعد ما اي عاملة او مهملة
ما لم يكن اهمالها لانتقاض النفي فان كان له لم تدخل البا
لان الكلام ح ايجاب   وليس اي غير الاستثنائية لانها
بمعني الا ومصحوب الا لا يقترن بالبا   جر البا الخبر بشرط عدم
نقض نفيه بالا كما تقدم فلا يجوز ما زيد الا بقايم وقبوله
الايجاب فلا يجوز ما مثلك باحد وان لا يكون في الاستثنا فلا يجوز

جا القوم

٢٤٠
(٢٣٩

جاء القوم ليس بزيد ولا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام
وكالخبر الاسم اذا وقع في موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس
البر بان تولوا بنصب البر وهذه البا لتاكيد النفي علي   علي قلة ص   وجوبكم ص
مذهب الكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون لدفع
توهم الاثبات لان السامع قد لا يسمع اول الكلام وقيل انما
زيد الجر من الحرف سواء كان البا او غيرها لانتفاع دايرة
الكلام اذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه او سجعه الا بزيادة
الحرف   ومحل المجرور يصح نصب علي الاعمال ورفع علي الاهمال
وعليه يحمل ما ورد في القران لان خبر ما لم يقع في القران مجردا
من البا الا منصوبا ورفع علي الاهمال فايدة قال في التسهيل
وقد يجر المعطوف علي الخبر الصالح للبا مع سقوطها قال
الدماميني وهذا هو المعروف عندهم بالعطف علي
التوهم والذي عليه جمهور النحاة انه غير مقيس ثم قال
في التسهيل ويندر ذلك اي جر المعطوف علي الخبر المذكور في
غير ليس وما ثم قال وان ولي العاطف بعد خبر ليس او ما
وصف يتلوه سببي نحو ليس او ما زيد قايما ولا ذاهبا اخوه
اعطي الوصف ما له مفردا فينصب او يجر علي التوهم ورفع
به السببي وهو اخوه في المثال او جعلا مبتدا وخبرا فترفعهما
وحينئذ يتطابق الوصف والمبتدا فتقول ولا ذاهبان
اخواه ولا ذاهبون اخوته وكذا ان تجعل الوصف مبتدا والسببي
فاعلا به اغني عن الخبر لاعتماده علي النفي وان تلاه اجنبي عطف
بعد ليس علي اسمها والوصف علي خبرها فتقول ليس زيد
قايما ولا ذاهبا عمرو وان جر بالبا جاز علي الاصح جر الوصف

المذكور وليس ذكره من العطف على معمولي عاملين مختلفين لان
جر المعطوف بيا مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة وتعين رفع
الوصف المعطوف مع ما سوانصبت خبرها او جررته بالبا
لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها
فيرجع العطف ح الي عطف الجمل اهـ مع زيادة من شرحه
للدماميني   وبعد لا اي عاملة عمل ان او عمل ليس
ونفي كان اي وكانه المنفية   وبقية النواسخ عطف
على كان فتنفي مسلط عليها والمراد النواسخ غير ان
واخواتها وغير كاد واخواتها   قليلا اتي به دفعا
لتوهم ان قد ليست للتقليل   فكن الخطاب للنبي
صلى الله عليه وسلم والفتيل الخيط الذي في شق النواة
وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق اي اغناء
ما وقوله عن سواد بن قارب من وضع الظاهر موضع
المضمر   اذا جشع من الجشع وهو شدة الحرص
على الاكل واعجل بمعني عجل كما في التصريح ولا بقاد اعجل
على ظاهره وجه   والخيل يعني الفرسان والقعدد بضم
القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف
المتاخر قاله العيني   يقول اخ هو هجو من الفرزدق ٢
لجرير بان قومه كليبا يأتون الاتن فالضمير في يقول
الي الكليبي اذا قلوصي اي ارتفع على الاتان واقردت الاتان
بالقاف اي لصقت بالارض وسكنت الاهلك اخ مقول
القول واعترض البعض الاستشهاد بهذا بانه خروج
عما نحن فيه اذ الكلام في زيادة البا بعد الناسخ وهو مدفوع

بان

بان قوله الشيء وما اجرو الاستفهام غير مقيد بان يكون
الاستفهام داخلا على ناسخ وان اوهمته عبارته بل هو راجع
والمعني رب ما اجر والاستفهام الموجود في الكلام مجري
النفي الداخل على الناسخ فالاستشهاد بالبيت في محله
وندري يه قلما صبا   كخبر ان اخ وكالحال في ما جاني زيد براكب
فان تنأ عنها اي عن ام جندب المذكورة في قوله او القفية   اي نتبعد
هليلي مرا بي على ام جندب لنقضي حاجات الفواد
المعذب حقبة اي مدة لا تلاقها بيا اي نتنا لان عدم الملاقاة
هو التباين كما قاله زكريا   لو فعلت معترض بين الاسم
لكن وخبرها وجوابه لو محذوف اي لو فعلته لا صبت
او هي للتمني   وانما دخلت اخ جواب عما يرد على قولهم
وحاصله كيف تدعي ندوره ما ذكر مع وقوعه في القران المنزه
عن وقوع النادر استعمالا وحاصل الجواب ان دخولها
في الاية لان مدخولها يؤول بحسب المعني الي خبر ليس
لانه في معني اخ بدليل التصريح به في قوله تعالي اوليس
الذي خلق السموات والارض بقادر ويقال لان ان ومعمو   ليها
سدا مسد مفعولي يروا العلمية وهي من النواسخ
فمدخولها جزء من معمول الناسخ فكانه معموله وقد اجاز
الزجاج القياس على ما في الاية اجازة ما ظننت ان احدا بقايم
في خبر ما الاضافة لادني ملابسة بالنسبة للتميمية لانها
لا خبر لها اي الخبر الواقع في حيزها   وتبعه على ذلك الزمخشري
بناء منهما على ان المقتضي لزيادة البا نصب الخبر وليس كذلك
فان المقتضي نفيه اهـ دماميني اي به لبا دخولها في نحو

لم اكن بقايه وامتناعها في نحو كنت قايما في اشعارهم
كقول العزردق لعمرك مامعن بتارك حقه بل قول
انه ايا او بعدم الترتيب لا بانتقاض النفي بالا فالمفهوم فيه
تفصيل فلا اعتراض لا خير بحث نحث فيه باحتمال
كون البا ظرفية لا زايدة والخبر الجار والمجرور واجاب
غير واحد كالبعض بان هذا الاحتمال خلاف الظاهر وان
ادعي الدماميني ظهوره وانا اقول لابد من التزام هذا
الاحتمال والتزام كون الكلام علي زيادة البا مقلوبا لان
المعني المقصود من هذا الكلام نفي كينونة الخير في
الخبر الذي بعده النار اي نفي وجود شي من الخير في الخير
الذي بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذا جعل مقلوبا
والاصل لا خير بعده النار خير وليس المقصود نفي
الخيرية التي بعدها النار عن الخير كما يفيده جعل البا
زايدة من غير التزام القلب لان معني كون لا النفي الجنس
انها لنفي الخبر عن الجنس فان قلت يغني عن التزام
القلب جعل بعده النار صفة لاسم لا قلت يلزم حينئذ
الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو خبر لا وحيث
كانت دعوي الزيادة محوجة الي ارتكاب القلب الذي هو
خلاف الاصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاق الدماميني
فتدبر فانه في غاية الحسن والمتانة في النكرات انما اقتصر
علي الابالنكرات لانها عند الاطلاق لنفي الجنس برجحان
والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات انسب اه سم
اما التي لنفي الجنس نصا فعاملة عمل ان واورد علي تخصيص
عملها بالنكرات انه وقع في امثلة سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه

قاعدا

قاعدا واجيب بانه لا عمل للا بل هي زايدة والاسمان تابعان
لمعمولي ما قاله المصرح كلبس حال من لا او مفعول
مطلق علي معني عملا كعمل ليس بشرط بقاء النفي
والترتيب اي بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم
الاقتران بان لانها لا يقترن بها اصلا فلا يحتاج الي اشتراطه
وبقي شرطان عدم تقدم معمول خبرها علي اسمها وهو غير
ظرف او جار ومجرور وان لا يكون لنفي الجنس نصا ولا يرد
البيت الاتي اعني تعز الخ لان التنصيص علي نفي الجنس
من القرينة الخارجية لا من نفس لا علي ما مر اي من
البيان فيل ومن الخلاف تعز اي تصبر وتسل والوزر
الملجا والشاهد في الشطرين وقيل لا شاهد في الشطر
الاول لاحتمال ان باقيا حال من الضمير في علي الارض
وعلي الارض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب وفيه
انا لو سلمنا ان علي الارض خبر لكان نصب الخبر في الشطر
الثاني قرينة علي نصبه في الاول والا كان تلفيقا بين
لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الامر
انه في الاول بقرينة الثاني سواد القلب اي جسمه
السود او باغيا طالبا مرفوع فعل اي علي انه نايب فاعل
لا اري بي لا ابصر اذ لو كانت علمية لكان المنصوب
مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا
لا مع انه انسب بالمعني لان حذف غير القلبي اكثر من حذف
القلبي والفعل المقدر بعده انما قدر بعده لما مر من وجوب
تاخير الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا وهذا اي
الوجه الثاني من باب الاستغنا بالمعمول الخ اي من باب سد الحال

مسد الخبر العامل فيها كما يوخذ مما بعده اي بقوله ونظايره اخ
فلا اعتراض بان الوجه الاول فيه ايضا الاستغنا بالمعمول
وهو انا عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض
ولك ان ترجع اسم الاشارة الى التاويل بوجهيه ويكون
التنظير علي وجهه الاول بنحو حكمك مسمطا في الاستغنا
بمطلق معمول عن مطلق عامل وان لم يكن المعمول حالا والعامل
خبرا وح فلا اعتراض ولا جواب حكمك مسمطا تقدم
ان هذا شاذ فلا يناسب التنظير به اقتضى
كلامه حيث شبه لا بليس ثم قال وقد تلي لات فافادات
اعمال لا كليس كثير والعل مراد الشبا فيقتضيه كلام المص
المساواة في الكثرة اقتضاوه المساواة في اصل الكثرة
فلا يمنع كلام الشرح بان الغالب ضعف المشبه عن المشبه به
قليل بل قيده في شرح القطر بالشعر وحطه ابن
الحاجب سماعيا وتبعه الجامي وعللت القلة بنقصان
شبهها بليس لانها للنفي مطلقا وليس لنفي الحال
وما اقتضاه كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال
ويلحق بها ان النافية قليلا ولا كثيرا اه قال السيوطي قال
ابن مالك عمل لا اكثر من عمل ان وقال ابو حيان الصواب عكسه
لان ان قد عملت نظما ونثرا ولا اعمالها قليل جدا بل لم يرد منه
صريحا سوى البيت السابق اه عن بيرانها
اي الحرب وقوله فانا ابن قيس اخ علة للجواب المحذوف اي
فانا لا اصد لاني ابن قيس والقافيه مطلقة لا مقيدة بدليل
بقية القوافي فلا يقال يحتمل ان لا عاملة عمل ان لان ظهور الضم

يمنع

يمنع هذا الاحتمال قاله الروداني وقد تلي من ولي الشي
يليه ولاية اذا تولاه ويشترط الاعمال لات وانه عمل الشبيهة
ما اشترط فيها الا الشرط الاول لانه لا تراد بعدها هنا فلا
معني لاشتراط عدم زيادة ان بعدها ويظهر فيما سيما
علي ما سبق في ما ان تاكيدا ان النافية بان نافية اخرى
لا يبطل عملها وتزيد لات باشتراط ان يكون معمولاها
اسمي زمان وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل
النسبي بالنسبة لان بناء علي جواز استعمال المشترك
في معنييه فلا ينافي قول صاحب التوضيح وعملها
اي لات اجماع من العرب وعلي تسليم ان قد للتقليل
بالنسبة الي لات ايضا يقال الاجماع علي الجواز فلا ينافي
قلة الوقوع فان قلت اذا اجمعت العرب علي اعمالها
فكيف منعه بعض النحاة كالاخفش قلت معنى
اجماع العرب علي اعمالها كما في الروداني انه وجد في لغة
الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده
ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا
لا ينافي اختلاف النحاة في ذكر الموجود هل هو معمول
لها او لا ذا العمل اسم الاشارة راجع الي عمل ليس في قوله
اعمال ليس لا الي عمل لا في قوله في النكرات اخ كما ظنه
شيخ لكونه اقرب فاعترض وتبعه البعض باشعار
كلامه باشتراط التنكير معمولات وان وهو غير مسلم
في ان لانها تعمل في المعارف والنكرات بل قيل باشتراط
المعرفة وتقل منعه عن الاخفش وعليه

مبتدأ الخ جمع الجملة
بعده ربي وهذه الآية
مما اجتمع فيه الجملة فقط
الكبرى فقط والصغرى
والكبرى والصغرى باعتبارين

[illegible]

فالمرفوع الذي يليها مبتدأ امنده فخ والمنصوب الذي يليها
مفعول لفعل محذوف تقديره ارب مثلا افاده في التصريح
ومنعه جمهور البصريين ومما يتخرج عليه قول بعضهم
ان قايم بتشديد النون اصله ان انا قايم حذفت همزة ان
اعتباطا وادغمت النون في النون وحذفت الفها الموصلة
ومثل هذا في لكنا هو الله ربي فاصله لكن انا فعل فيه ما
مر وسمع ان قايما على الاعمال افاده في المغني لتوافق القراءتان
اثباتا قراءة شعبة الخ خرجها بعضهم على ان مخففة
من الثقيلة ناصبة للجزءين لتوافق القراءة الثانية
اثباتا وهو تخريج على شاذ لان نصبها الجزءين شاذ خراد
نفيا على اللف والنشر المرتب والمعنى الخ اشار به الى
دفع التنافي بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية وبقابلها
النافية لها وحاصل الدفع ان النفي والاثبات لم يتواردا على
مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة في العبودية والمنفية
المماثلة في الانسانية واحوالها كالعقل الا على
اضعف المخايف يعلم منه ان انتقاض النفي بالنسبة الى
معمول الخبر لا يبطل عمل ان كما وقد عرفت اي من الامثلة
في سوى اسم حيث قدر اسم له فخ نعم هم انما المراد
لفاضين فقط كما فعل بعد ذلك مناص اي فرار
ولات ساعة مقدم الواو للحال والمقدم الندامة
انه ليس ان تقسيرية واسم ليس ضمير مستتر
عائد الى الاوان وقول حيث تعالى بقاء للصلح اي
وليس الخ تفسير لقوله ولات اوان منوي الثبوت

اي

اي معنى ليصح البنا وهب اي عند الجمهور وذهب
الفرا الى انها قد يجر بها الزمان كما في البيت وقراة بعضهم
ولات حين مناص بالجر واجيب بان الجر في الاية على تقدير
من الاستغراقية ويجوز ذلك في البيت ايضا لشبهه
بنزال بالجر الخ قد يستفاد منه جواز بنا امان في الحالة المذكورة
على الكسر لشبهها بنزال فتامل بنى على الكسر قال
البعض ويحتمل ان يكون مبنيا على السكون وكسر على
اصل التقا الساكنين ونون للضرورة اه وهو فاسد
لان التقا الساكنين يمنع البنا على السكون له هني بفتح
الهاء من باب فرح كما في القاموس اي حزن مبتدأ خبر
عليك او للصفة اي لاجل الصفة اي احزن عليك لاجل
تحزن الخايف الذي يطلب جوارك اي اغاثتك فارتفع
مخبر على الابتدا والمسوغ له وقوعه بعد النفي او تقدم الخبر
والى هذا اشار بقوله اولات له مخبر وقوله او الفاعلية اي
بفعل محذوف اي بلات الخ لف ونشر مشوش
هنا اي بضم الهاء وتشديد النون ومثلها في مكسورتها
ومفتوحتها كما مر اي المثلاثة جات للزمان ولات هنا
بضم الهاء كما في الدماميني وهنا في موضع الخ اي جر
مقدم على حذف مضاف اي والفعل اذا اضيف اليه كان
لمجرد الحدث فهو اسم حكما كما ذهب اليه بعضهم ومر بيانه
والتقدير وليس الوقت جرى على القليل من استعمال هنا
للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من
عمل لات في غير الزمان وفيه ايضا الخ وفيه ايضا الجمع

بين معمولي لات وحذف المضاف الي جملة   اعمال لات في معرفة
اي ظاهرة كما في المغني وقوله وانما تعمل في نكرة اي عملا
ظاهرا فلا ينافي ان المقدر لا بد ان يكون معرفة كما قاله المص د
واشار اليه الش بقوله سابقا فليس الاوان اوان صلح وتقول
بعد ولات الحين حين مناص قال المص لان المراد نفي كون
الحين الخاص حينا يتوصون فيه لا نفي كون جنس الحين
اهـ ولعل هذا اذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة
في قراة من رفع حين مناص   فمعنا اي كثر لان الخبر
محط الفايدة   اي كا بنا لهم ظاهره جعل كا ينا خبر لات
وهو لا يصح لان من شروط عملها كون معموليها اسمي
زمان فيجب ان يقدر ولات حين مناص حينا كا ينا لهم
فيكون كا ينا صفة للخبر لا خبرا   كما في ربت وثمت اي
فالتانيث من تالات للفظ قال في التصريح زيادة التا في
لات احسن من زيادتها في ربت وثمت لان لات محمولة
علي ليس وليس يبطل بها التا ومن ثم لم يبطل بلا المحمول
علي ان   بالفعل يعني ليس اذ بلحاق التا لها صارت
بوزن ليس وعدد حروفها   وقيل للمبالغة يرد عليه
وقوعها عليها مالتا غالبا كما في الدماميني   كما في نحو علامة
ونسابة لزيادة المبالغة في الاثبات   وحركت الخ متعلق
بالقول بانه التا للتانيث فكان الاوضح تقديمه علي قوله وقيل
للمبالغة   اصلها ليس اي بكسر اليا فقلبت الفا لتحركها
كما في المغني وان صرح الش بعد بانها ساكنة فتامل   فعل ماض
وقيل هي ماضي يليت اي ينقص يقال لات يليت والت
يالت وبهما قرى قوله تعالي لا يالتكم من اعمالكم شيئا   والسين

تا

تا كما قيل اصلها ست سدس قلبت السين تا وكذا الدال
وادغمت   بين اعلالين اي قلب اليا الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقلب السين تاء   وهو مرفوض الخ قال بعضهم
الحق عدم الرفض به ليلي باب قد وعد بل قد يجتمع اكثر من
اعلالين كما في باب قضايا وخطايا فتدبر   الما وشا اصلها
موه وشوه قلبت الواو الفا والها همزة   في يطد
ويتد ونحوهما مضارعا وطد الشي وطدا وطدة اثبته
ووتده وتدا وتدة ثبته واصلها يوطد ويوتد حذفت
الواو لوقوعها بين عدوتيها اليا والكسرة   وقلب
العين الخ اي ليتاتي الادغام   اليا الساكنة فيه
انها عند هذا القايل متحركة كما مر   افعال المقاربة
لم يقل كادوا خواتها علي قياس ما سبق لان هذه العبارة تدل علي
انه كادوا بابها ولا دليل عليه بخلاف اخيه كان لان اخوات
اخوات كان داخلة تحت حدها ولان لها من التصرفات ماليس
لغيرها   والمقاربة مفاعلة علي غير بابها والمراد اصل
القرب لان الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل
افاده سم وتبعه البعض وغيره وكذا انه جعلها علي
بابها القرب كل من معني الاسم ومعني الخبر من الاخر لانها
كانت دالة علي قرب الخبر بالوضع وعلي قرب الاسم باللزوم
وهل عين كاد يا او واو قولان   وضعت للدلالة الخ
اللام تعليلية لا صلة الوضع فلا ينافي ان الموضوع له
نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد   علي
قرب الخبر اي قربه معناه من مسمي الاسم وقربه منه

لا يستلزم وقوعه له بل قد يستحيل عادة كما في يكاد زيتها
يضيء على رجا الخبر اي قرب معناه من مسمى الاسم وقربه
يعني الطمع في الخبر محبوبا او الاشفاق اي الخوف منه
مكروها نفي كلامه اطلاق الرجا على الطمع والاشفاق
وهو تغليب كما قاله يس وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى
ان تكرهوا شيئا الاية كما في المغني قال في الدماميني فالاولى
للترجي والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الامر
اي ما كرهتموه من الغزو ينبغي ان يترجى لانه خير لان
فيه اما الظفر والغنيمة او الشهادة والجنة وما احببتموه
من القعود عن الغزو ينبغي ان يكره لان فيه الذل وحرمان
الغنيمة والاجر وقال الشمني الاولى لاشفاق
المخاطبين نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية
لترجيهم نظرا الى ما عندهم من المحبة على الشروع
اي التلبس باول اجزاء الفعل من باب التغليب اي تغليب
بعض انواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام
على بقية الانواع فلا ترد شهرة عسى لانها المشهورة فقط
من نوعها وهو افعال الرجاء وما قاله الش اولى من قول
صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول
الناصر اللقاني تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق
اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة
واما تسمية الاشيا المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب
كالعمرين والقمرين هذا وقد قيل ان في افعال الرجا وافعال
الشروع ايضا مقاربة وممن افاد ذلك النيلي حيث قال

المقاربة

المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجا العيني
لان رجاء الفعل دنو لتقدير نيله وتارة تكون للاخذ فيه لان
الشروع في الفعل يلزمه القرب من مداه وعلى هذا التغليب
ايضا لان الكل عليه افعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام
افاده الروداني كاد وعسى اي واخواتهما الاتية في العمل
اي لا في كل احكامها فان الخبر لا يتقدم هنا ويجوز انه على
خلافه في باب كان في المستثنيين على كلام في الثانية مر
سنذكره واما توسط الخبر فجائز باتفاق اذا لم تقترن بان
وعلى احد القولين اذا اقترن بان وصححه ابن عصفور كذا في
الهمع والدماميني لكن ندر الخ قال الدماميني نقلا عن المص
وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيها على اصل متروك
وذلك ان سائر افعال هذا الباب مثل كان في الدخول على
مبتدا وخبر فالاصل ان يكون خبرها كخبر كان في وقوعه
مفردا او جملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم
كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل شذوذا في مواضع ولما
كانت عبارة المص توهم عملا كان في كلماتها فيه كان دفع ذلك
بالاستدراك واخواتها زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق
بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية
وظاهر النظم توهم ورودهما خبرا عنهما وحاصل الدفع ان في
المتن حذف الواو مع ما عطفته اي كهذين واخواتهما والمعنى
على التوزيع ويجاب ايضا بان غير نكرة في سياق الاثبات فلا عموم لها
غير جملة الخ قدر جملة لان الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد
ان جرهما اذا اقترن بان خرج من باب الجملة الى باب المفرد الا ان يراد

الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة ثلث لك افترقا اي لا حنفعامن
خبرها بما ذكر وهذا ايضا حكمة تاخرها عما جاء على الي مع انها حروف
وهذه افعال فانت اي رجعت الي فهم قبيلة لا تكثرن
اي من الفعل اي يصح مسمي قيل فيه حذف عامل المصدر
الموكد وهو ممنوع عند الناظم واجيب بانه ليس بموكد بل نوعي
لتعلق ما بعده به وهو بالسوق اي فطفق يمسح السيف
مسحا كا ينا بسوق الخيل واعناقها وقد جعلت اذ القلوص
الناقة الشابة والاكوار جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل اي
المنزل والمترتع المرعي ومن الاكوار متعلق بقريب والمعني
طفقت تقرب مرتعها من الاكوار لما بها من الاعيا فجعل
الرجل الخ الاستشهاد به مبني على ان اذا ظرف لا رسل
غير شرط فانه جعلت شرطية فخبر جعل الجملة
الشرطية وجملة ارسل جواب الشرط ولا شاهد
فيه حينئذ هذا ما قاله البعض تبعا لشيخنا وفي
التصريح ما يرده ويصحح الاستشهاد به على انه اذا شرطية
حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه فارسل خبر جعل
وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد
وهذا المراد من تحسين تقريره ووجهه ان اذا منصوب
بجوابها على الصحيح والمعمول موخر
في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة
ارسل فافهموه اهـ بعد عسي نزر لان
المترجي مستقبل فناسبه ان وقيل
تجردها من ان خاص بالشعر وانما

وانما ساغ الاخبار بان يقوم مثلا مع انه في تاويل مصدر ولا يخبر
عن الذات بالمعني لانه على تقدير مضاف اي عسي حال زيد ان
يقوم او عسي زيد ذا ان يقوم او على سبيل المبالغة وقيل
المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تاويل وقيل يقدر
ان الاخبار انما وقع اولا بالفعل ثم جي بان لتؤذن بالتراخي
لا القصد السبك وبهذا الجواب الاخير يندفع الاعتراض المتقدم
على تقدير انه جملة وقيل المقرون بان مفعول به على تضمين
الفعل معني قارب او على اسقاط الخافض على تضمينه معني
قرب وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معني قرب وعسي على
هذين القولين تامة وقيل بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البدل
مسد الجزئين كما يسد مسد المفعولين في قراءة حمزة ولا
تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير لانفسهم بالتاء الفوقية
وفتح السين ولا يحذر ورفي لزوم البدل لان المقصود بالحكم ولا
ينافيه كونه تابعا فقد تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند
الاكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسي واول معموليه بحسب
لان المبدل منه في حكم المطروح وعسي على هذا القول ناقصة كقول
الجمهور فايدة قال الشيخ اللقاني عسي موضوعة للزمن الماضي ولم ٢
تستعمل فيه فلا يكون حقيقة فهي في كلام الخلق للرجا المجرد عن
الزمان وفي كلامه تعالي للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معني
حقيقي فقول العلامة المحلي لم يثبت مثل هذا في كلامهم ممنوع
واجاب سم بان مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره في عسي غير معلوم اذ كونها
موضوعة للزمان غير معلوم وان كان جايز اذ المفهوم كما قاله السيد
الصفوي من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسي للزمان
لكنها لما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك ادراجا لها في نظم اخواتها

ومنه يتحقق ان المراد الوضع التحقيقي او التقديري اهـ ومن
المعلوم ان الوضع التقديري لا يكفي في كون اللفظ مجازا وكونه
في كلامه تعالى للعلم المجرد امر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال
كونه في كلامه تعالى للرجا باعتبار المخاطبين كما هو نص
سيبويه في نظائره وقال الرضي انه الحق كذا في يس وقول
اللقاني عسى موضوعة للزمن الماضي اي للرجا مع الزمن
الماضي وقول الصفوي من يتحقق ان المراد اي بالوضع في
قولهم الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي   الذي
امسيت فيه روي بفتح التا وضمها   وقوله بكونه الخ
قال الدماميني ينبغي ان يجعل فرج مبتدا خبره وراه والجملة
في محل نصبه خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود الى
الكرب لئلا يلزم على جعل فرج اسم يكون ووراه خبرها
من رفع الفعل من الخبر اجنبيا عن الاسم وهو ممنوع كما
ياتي   عكس الدالة كاد على قرب الخبر وكانه في الحال
ان تغيض عليه بالفا والضاد المعجمة اي تخرج   فكم ار مثلها
اي مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرهما التي كانت
ارادنيها وقوله فباسه بضم الثا المعجمة اي مغتنم
ونهنهت زجرت وكدت بكسر الكاف وضمها   اراد بعد
ما كدت اما افعله وقيل الاصل بعد ما كدت افعلها اي تلك
الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات اكرمكم
الله به بفتح البا ورجح في المغني بكون الخ على ان الكثير
وفيه اشعار بالمراد الخ دفع لما قد يقال يحتمل ان اثبات ان في
البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط   والزموا اخلولق

ان

انه مقارعسي للاشعار بانها للرجا ولما كانت عسى شهيرته فيه
لم تلزمها ان واذا اشتركت الثلاثة في الرجا المختص بالمستقبل
وبعد اوشك انتفا انه نترا قال اللقاني لان القرب
المرجح للتجرد من ان عارض فيهما دون اختيهما كاد وكرب لانها
موضوعة للاسراع المفضي الى القرب بخلاف كاد وكرب
فللقرب فلهذا اقتضت عنهما بغلبة الاقتران بان وضبط
شيخنا السيد نقلا عن البهوتي اوشك في قوله وبعد
اوشك بكسر الكاف لئلا ينتقل من الرجز الى الكامل
سهو ظاهر لان هذا انما هو اوشك في قوله بعد عسى
اخلولق اوشك   غراته بكسر الغين اي غفلاته
ومثل كاد الخ اي في انها للمقاربة وفي ان الكثير تجردها
من ان وانه اقتضى كلام المتن ان التشبيه في الثاني فقط
في الاصح مقابله شيان مقتضى كلام سيبويه حيث لم
يذكر فيها الا التجرد ومذهب ابن الحاجب جعلها من افعال
الشروع وسيذكر الثالث الاول واقتصار شيخنا والبعض
على كونه اشار بقوله في الاصح الى خلاف ابن الحاجب قصور
قد برت بضم الموحدة اي هلكت وبهمس اسم
رجل والمقبور الهالك   سقاها الضمير الى العروق
المتقدمة في قوله مدحت عروقا للندى مصت الثرى
قيل المقصود بالعروق جماعة اراد الشاعر هجوهم بانهم
ممن يثوب في الغنى والعطا وان اصلهم الفاقة وعدم
العطا قاله العيني في شواهده الكبرى وهو يفيد ان
العروق في البيت بالقرينة حقيقة ثم [illegible]

بانها ذكر على انها بفتح العين ليس الا في محله بضم العين جمع عروق
وبوبه الجمع في تنوال اعناقها فتقسيم البعض العروق من
البيت بالعرس الحقيقة كم اللهيب بانها ذكر على انها بفتح
العين لتبين في محله والاحكام العقول والسجد بالفتح
قال في القاموس الدلو العظيمة مملوءة اهـ وتنفا تنحا عن الشئ
في شرح التوضيح انه الدلو التي فيها ما قل او جل وتقطا اصله
تتقطع   من جواه اي شدة وجده   وتنكر انه اخ تحصل
من كلام المص ان خبر افعال هذه الباب بالنسبة الى اقترانه
بان وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب اقترانه وهو حرى
واخلولق وما يجب تجرده وهو افعال الشروع وما يغلب
اقترانه وهو عسى واوشك وما يغلب تجرده وهو كاد
وكرب   وطفق اي المكسورة كما في التصريح   بالباح
هب وقام اقول يجب ان يقدمها شرع في نحو شرع زيد
باكل   ينشد اما مضارع الثلاثي ينشد الضالة ينشدها
من باب نصر او مضارع الرباعي انشد الشعر   على جر هذا
الباب اي بخلاف باب كان فقد قال السيوطي في الهمع
قال ابو حيان نص اصحابنا على انه لا يجوز حذف كان واخواتها   اسم هـ
ولا حذف خبرها لا اقتصارا ولا اقتصارا اهـ قال لام ولينظر ذلك مع
ما ذكروه في نحو ان خيرا فخير من ان خبر الاول اسم كان المحذوفة
مع خبرها اللهم الا ان يخص المنع بغير ذلك اهـ ~~وينبغي~~
~~وعنيرا لسيبب لما مر في بابه كان من جواز الاقتصار على اسمها~~
فتنبه   انه يكون رافعا لضمير الاسم لوضعها على ارتباط
الفعل المقرب او المرجى والمشروع فيه بنفس مرفوعها

ثم نقل في الهمع قولين اخرين
في حذف خبر كان واخواتها وقد
مر اول الباب اهـ

وجوز

وجوز في التسهيل رفعه السببي على قلة ومثل له الدماميني
بقول الشاعر وقد جعلت اخ   واما قوله فمثله قوله تعالى
من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم فيتاول بان قلوب
بدل من الضمير في كاد الراجع الى القوم وفاعل تزيغ ضمير
راجع الى القلوب لتقدمها رتبة وتقتضيه لك لكن هذا انما
يتاتى على قراءة من قرا تزيغ بالتاء الفوقية اما على قراءة من قرا
بالياء التحتية فلا لوجوب تانيث الفعل اذا اسند الى ضمير
المؤنث وكذا الاية يجوز ان يكون في الكلام تنازع لما ذكرنا وانما هو
على اضمار ضمير الشان كذا قاله الدماميني   واسقيه اي ربع
مية بن معي وتشكو اي مما ابثه اظهره وما موصول اسمي
وملاعبه مواضع اللعب   الثمل اي السكران   بدل ان
من اسمي كاد وجعل ابن الاول بدل بعض ان كانت الاحجار
والملاعب من اجزاء الربع وهو الظاهر والا فبدل اشتمال
اي لا فاعلان ليثقلني وتكلمني والتقدير جعل ثوبي يثقلني
وكادت احجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل لانه المقصود
بالحكم وصار يثقلني وتكلمني خبرين لعامل البدل المقدر فاغنى
ذلك عن عود الضمير الى المبدل منه وعن خبري عامل
المبدل منه فلم يرفع الخبر الا ضمير الاسم لا خبرين كما ذكر
المذكورين لان الفعل حينئذ رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الجواب
قاله الناصر   انه يرفع السببي اي الاسم الظاهر المتصل
بضمير يعود الى الاسم   وماذا اما مبتدا وذا ملغاة او اسم
موصول وعسى اخ على اضمار القول صلة لان الانشاء لا يقع
صلة اي ما الذي يقال فيه عسى اخ والمعنى ما الذي يرجى للحجاج

وبركونه على اضمار ضمير الشان
نظر ظاهر واذا ارجع الضمير
في يزيغ بالتاء الفوقية الى القلوب
باعتبار الحكم كان ضمير مذكر

ان ينا له مني احببتي ام قتلي اي لا ابر حيلة شي من ذلك والجهد
بالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين توعده
الحجاج الثقفي فهرب من العراق وحفير زياد موضع بين
الشام والعراق وزياد هو اخو معاوية بن ابي سفيان كان
اميرا بالعراق نيابة عن معاوية روي بنصب جهده
اي على المفعولية لببلغ ولا شاهد فيه ح لرفعه ضمير
الاسم وعايد الموصول محذوف اي يبلغ به وقولي ورفعه
اي على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف في يبلغ يعود على الموصول
هو العايد خبر كان اي مضارع كان ولو قال خبر يكون لكان
احسن كما رايت اي من قولي بي يشكة من فرخ
فهو شكة ارضنا اخ موشكة خبر مقدم وارضنا مبتدا موخر
وفي موشكة ضمير هو اسمها وان تعود خبرها خلاف الانيس
اي بعد الانيس كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم
خلاف رسول الله وموحشا بفتح الواو اي متوحشة وبضمها
اي ذات وحوش يبابا اي خرابا خبر تعود بمعنى تصير
وتعدودن غاضرة بالبين والضاد المعجمتين اي
تفوق دون هذه الجارية العوايق وهو من وضع الظاهر
موضع المضمر قوله اي كقوله كثير بالموحدة والتكبير ابن
عبد الرحمن كما في المغني ولا ينافيه قول الربعي في شرح
ديوان كثير اي بالمثلثة والتصغير لاحتمال ان تكلمه
على هذا البيت استطرادي لا لكونه في الديوان لكن نقل شيخنا
عن شرح التوضيح للكي انه قول كثير عزة وكان كثيرا بالمثلثة
والتصغير رافضيا سيي الاعتقاد وكان عمر بن عبد العزيز

رضي الله عنه

رضي الله تعالى عنه يقول اني لاعرف صالح بني هاشم ببغضه لكثير
وفاسقهم بحبه اموت اسي اي حزنا والرجام بكسر الراء
وبالجيم اسم موضع وقفت به وقفة لكن هنا اي مرهون بالذي
انا كايد اي كابدا بنيه فالخبر محذوف كارب يومه اي كارب في
يومه موته فالخبر محذوف اسم فاعل من كرب التامة واصله
كارب يومه برفع يومه اي قريب يوم وفاته كصغر به وقولي
كعلم الاخمس كجلس وكفتح ليفيد زنة المصدر ايضا فان
مصدر المفتوح طفوق كجلوس ومصدر المكسور طفق كفرح
قاله الناصر حتى يجيئوا بالرفع لانه حتى ابتدائية وفي هذا
المسموع ما تقدم في قول ابن عباس فجعل الرجل الخ بعد
عسى الخ اي لا يجد غير هذه الثلاثة وكانه لعدم السماع
عني بان يفعل الخ اعلم ان مذهب الجمهور انها في هذه الحالة افعال
تامة وان يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم انها ناقصة
وان يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في
نحو احسب الناس ان يتركوا وكلام الناظم محتمل لهما ومعناه على
مذهب الجمهور غني بان يفعل عن ان يكون لها ثان لتمامها وعلى
مذهبه غني بان يفعل عن اول وثان لكن لم يذكر الاول لظهور اغنا
ان يفعل عنه لوقوعه في محله بخلاف الثاني والشارح رحمه الله تعالى حمل
كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم
ان ان يفعل في محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين
لشيء واحد باعتبارين في نحو اعجبني كونك مسافرا مستغنى
به عن المنصوب اي عن ان يكون له منصوب فانه فع الاعتراض بان
الزماشي على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال انه ان والفعل

اعني عنه   ويجوز وجه اخر اورد علي هذا المذهب لزوم التباس
اسم عسي المبتدا في الاصل بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا
في باب المبتدا تقديم الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا خوفا من
التباس المبتدا بالفاعل وقد يجاب بان هذا اللبس لا محذور فيه
هنا لانه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل ابدا وهو عسي
بخلافه هناك فانه يخرج الجملة من الاسمية الي الفعلية وقد
يدفع هذا الجواب بجواز تقدير الاسم الظاهر مبتدا موخرا كما
ذكره الشم في شرحه علي التوضيح افاده م   وانما منع
الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط
الخبر بينها وبين الاسم كما في الاوضح   انه يكون الاسم
الظاهر مرفوعا بعسي قال سم هل يجوز ذلك الوجهان اذا
لم يقترن الفعل بان نحو عسي يقوم زيد اه قال البعض
الظاهر جوازه اذ لا فرق تامل اه واقول بل يجب اذا لم يجعل
الفعل علي تقدير ان لعدم ما يصلح لمرفوعية عسي غيره
بتانيث تطلع وتذكيره اي لجوازهما في المسند الي الظاهر
مجازي التانيث   بتانيث تطلع فقط لوجوب تانيث
المسند الي ضمير المونث ولو كان مجازي التانيث   ونحو
قوله تعالي عسي ان يبعثك ربك مقاما محمودا اي ان جعل
نصب مقاما بالفعل المذكور علي الظرفية او غير ذلك فان جعل
نصبه بمحذوف علي المصدرية اي فتقوم مقاما جاز ان تكون
عسي تامة وان تكون ناقصة علي التقديم والتاخير قاله الفارضي
اذ الاسم قبلها قد ذكر اي لفظا كما مثلا او رتبة كما في عسي
ان يقوم زيد علي جعل زيد مبتدا موخرا فيجوز ح في عسي

الوجهان

الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه قاله الش في شم التوضيح
قال سم ويشكل علي تجويزه جعل زيد مبتدا موخرا انه يلزم
التباس المبتدا بالفاعل وقد يجاب بتجرد ما منه كما مر في المبتدا
لغة الحجاز وعليها قوله تعالي لا يسخر قوم من قوم الاية
يجب فيه الاضمار اما فيما لا يقترن خبره بان فلعدم جواز اسناد
الفعل الي الفعل واما فيما يقترن بان كخبره فلعدم السماع
واخواتها كالها والباء التحتية في عساه وعساني   في
موضع نصب اي اسما لها فمذهبه انقطاع في الاسناد بحالها
والمنعكس انما هو العمل وبه له فقلت عساها نار كاس
وعلها بدر فيها نار   حملا علي لعل اي في العمل بجامع الترجي او
الاشفاق في كل قال في التوضيح وشرحه التصريح ما نصه
وهي حينئذ اي حين اذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف
كلعل لئلا يلزم حمل الفعل علي الحرف وفاقا للسيرافي ونقله اي
نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور
في اطلاق القول بفعليته ولابن السراج وثعلب في اطلاق
القول بحرفيته فالحاصل في عسي ثلاثة اقوال فعل مطلقا
حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل
ومحل الخلاف في عسي الجامدة اما عسي المتصرفة فانها
فعل باتفاق ومعناها اشتد اه ببعض حذف   الحق
اي افصح   لكن الذي كان اسما اي كان حقه ان يجعل اسما لعسي
لكونه المخبر عنه وهو المبتدا في الاصل وهو الضمير جعل
خبرا اي مقدما والذي كان خبرا اي كان حقه ان يجعل خبرا لها
وهو خبر المبتدا في الاصل جعل اسما اي موخرا فمذهب المبرد

اقدار العمل والمنعكس انما هو طرف الاسناد ويلزم عليه جعل خبر
عسى اسما صريحا وهو نادر كما تقدم   وذهب الاخفش
الى ان عسى على ما كانت عليه اى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء
طرفى الاسناد بحالهما فاللازم على مذهبه انما هو التجوز فى الضمير
بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع   وهذا ما اختاره الناظم
ورد بامرين الاول ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبتت فى المنفصل
نحو ما انا كانت واما يا ابن الزبير طالما عصيكما فالكاف فيه بدل
من التاء لا ضمير بمعنى الامن باب انابة ضمير عن ضمير الثاني ظهور
الخبر مرفوعا فى نحو فقلت عساها نار كاس وعلها
قاله الدماميني ورد فيه بان عسى فعل وجنس الفعل
يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف
لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذى يشبه الفاعل
والذى يشبه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها
لا مرفوع لعل ومنصوبها   كما يقول سيبويه والمبرد لانهما
اتفقا على انه فى محل نصب وان افترقا فى ان سيبويه يقول
هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم   والجزء الثاني اى
من معمولى عسى وهو الخبر   لم يفتقد عليه الخ قد يقال
وفيه نظر لانه لا يلزم من كونه شبيها بمنزلة شيء ان يعطى سائر
احكامه على انه ورد حذف المرفوع فى قولهم ان مالا وانه ولدا
بل عهد حذف الفاعل فى مواضع عكيه فقياس ما هنا عليها
والكسر لانه كمصر بين عسى بوزن رضى لغة فاحفظه
او نونا وفيه تغليب نون الاناث على نا   لانه الاصل
اى الغالب   فهل عسيتم استدل به بعضهم على ان عسى
خبر لان الاستفهام لا يدخل على الانشاء والجواب انه محمول

على

على المعنى كما قال الزمخشرى والمعنى هل قاربتم ان تفسدوا فى الارض
بمعنى اتوقع افسادكم فادخل هل مستفهما عما هو متوقع
عنده والاستفهام للتقرير واثبات ان المتوقع كائن وانه
صاحب فى توقعه كذا فى يس وحاصله ان المراد من عسى مجرد
المقاربة فى فى معنى الخبر   انه كاد اثباتها نفى الخ اعلم ان
ظاهر هذا المشهور ان كاد اثباتها نفى لها نفسها ونفيها
اثبات لها نفسها والرد الاتى مبنى على حمله على هذا الظاهر
وحمله كثير عليه ان كاد اثباتها نفى للخبر ونفيها اثبات للخبر
ورده على هذا الحمل بان الخبر بمقتضى كاد منفى على كل حال
فالشق الاول مسلم والثاني غير مسلم   احجيه هذا
العصر الخ قائله المعرى وجرهم وثمود قبيلتان من
العرب واراد باللسان اللغة وقد اجابه الشهاب الحجازى
بقوله لقد كاد هذا اللغز يصدى فكرتى   وما كدت منه
اشتفى بورود   فقد اجاب بتقضيه اولوا النهى
وممتنع عن فهم كل بليد   ونفى الكلام الخ اى لان القرب
من الفعل يستلزم انتفاءه اذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا
به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المغنى
لان الاخبار بقرب الشيء يقتضى عرفا عدم حصوله والا كان
الاخبار ح بحصوله لا بمقاربته اذ لا يحسن عرفا ان يقال لمن
صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ام ويمكن
حمل الاول على هذا   قول ذى الرمة بضم الراء وتشديد
الميم قطعة الحبل البالية واسمه قيل لقب ذا الرمة
لانه اتى مية صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل

فوح

بالبيت فاستحسنتها فقالت له اشرب يا ذا الرمة فلقب به
وغيره ذلك الناي اي البعد والرسيس يطلق علي اول
الشي وعلي الشي الثابت كما في القاموس ومن بيانيه لرسيس
الهوي او لهوي ويشير الي الاول قول الشم لم يقارب حتي ولو
جري به علي الثاني لقال لم يقاربه الرسيس ويبرح يذهب
واما قوله تعالي اخ جواب عما يقال فذبحوها وما كادوا يفعلون
ضمير يفعلون عايد لضمير كادوا هو القاعدة من رجوع
من الخبر الي الاسم قال يس ولا مانع من كونه يرجع الضمير
ضميرا فكلام اخ اي جعله كلاما واحدا لان قوله وما كادوا
يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة
كل واحد منهما اخ اي ولا تناقض بين انتفاء النفي
في وقت وثبوته في وقت اخر

ان واخواتها

فتنصب المبتدا ال في المبتدا والخبر للجنس فان من المبتدا
ما لا تنصبه كلازم التصدير الا ضمير الشان وكواجب الابتدا
كطوبي للمومن ومن الخبر ما لا ترفعه كالطلبي والانشائي
قال الدماميني ومن هنا يعلم ان جملتي نعم وبيس خبريتان
لا انشائيتان لقوله تعالي ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالي
انهم ساء ما كانوا يعملون ويأتي في ذلك كلام في باب نعم
وبيس ان شاء الله تعالي اه اشار بقوله ويأتي اخ الي
ما ذكره هناك وتقدم ان شاء الله تعالي من قول جماعة
كابن الحاجب ان نعم وبيس لانشاء المدح والذم واعتراض الدماميني
عليه بما هو متجه ولمن يجعلهما للانشاء ان يدل الانشائية باضمار القول
كما قيل به في قول الشاعر ان الذين قتلتم امس سيدهم لا

لو كان قوله تعالي فذبحوها
الاية خبر كاد المنفية
منفيا بالاولي لكانت
فذبحوها وما كادوا يفعلون
قوله

كتسبوا

كتسبوا البلهم عن ليلكم ناما او جعلهما واردين علي الاستعمال الثاني في نعم
وبيس وشبههما وهو استعمالهما خبرا كما سيأتي
في باب نعم وبيس قال في المغني ينبغي ان يستثني من
منع الاخبار هنا بالطلب خبر ان المفتوحة المخففة فانه يجوز
ان يكون جملة دعائية كما في قوله تعالي والخامسة ان غضب
الله عليها علي القراءة بتخفيف النون بعدها جملة فعلية وقوله
اما انه مبارك الله فيه خبرا علي فتح الهمزة اه وحذف احدهما
لقرينة جايز علي قلة الا الاسم الذي هو ضمير الشان فان
حذفه كثير وعليه خرج المصدر حديث ان من اشد الناس عذابا
يوم القيامة المصورون والتزم حذف الخبر في ليت شعري
هل قام زيد اي ليت شعري جواب او بجواب هذا الاستفهام
حاصل وقيل جملة الاستفهام هي الخبر علي تقدير مضاف اي ليت
مشعوري جواب هذا الاستفهام وتختص ليت ايضا
بجواز انفصال ان ومعمولها بها سادة مسد معمولها كوليت
انك قايم وقيل الخبر محذوف تقديره والمد لكن قصره الشاعر
للوزن وحكي قوم اخ ظاهره ان ذلك لغة وبه صرح بعضهم
ومنع الجمهور ذلك واولوا ما ثبت منه بان الخبر الثاني حال
والخبر محذوف والتقدير في ان حراسنا اسدا تلقاهم اسدا او في
البيت اخ اقبلت رواجعا وفي كان اذنيه اخ يحكيان قادمة
بل التاويل في الثالث متعين ليلا يلزم الاخبار بالمفرد عن المثني
جنح الليل بالضم والكسر طايفة منه والخطا بالكسر والمد
لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركا كما
في الصحاح وهي نقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين

لا افتش
حاصل مثلا وقياس ما اجاز
كما علي البيت فجوز
زيد قايم

العذ مين كما زعمه الشمني فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب
في البيت كان اذنيه اي الحمار والتشوف التطلع والعامل في اذا
معنى التشبيه في كان والقادمة واحدة قوادم الطير وهي
مقادم ريشه وهي عشر في كل جناح ام شمني نظرا الى
كونها الخ وانما ذكر كان مع ان اصلها ان المكسورة ادخلت عليها الكاف
التشبيهية ففتحت الهمزة لانتساخ هذا الاصل بادخال
الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف الى
متعلق بخلاف ان المفتوحة فليس اصلها منسوخا
بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتدا كما يعطف بعد
المكسورة قاله في الهمع فاصل كان زيدا الاسد
فقدمت الكاف وفتحت الهمزة لدخوله الجار وتخفيفا
لثقل الكلمة بالتركيب في لزوم المبتدا والخبر بيان
لوجه الشبه واحترز باللزوم عن الاوام الاستفتاحيتين
لدخولها على الجملتين وقوله وللاستغنا بهما الخ احتراز عن
لولا الامتناعية لاحتياجها معهما الى جواب واذا الفجائية
لاحتياجها معهما الى سبق كلام معكوسا ليس من جملة المفرع
اذ المتنا بهة لانتنتج العكس ولذا احتاج الى تعليله بقوله
ليكون الخ فينبغي جعله معمولا لمحذوف اي وعملت عملا معكوسا
ليكون الخ تنبيها على الفرعية اي باعطائها الفرع الذي هو
تقدم شبه المفعول وتاخر شبه الفاعل ولم يحتمل ذلك في ما واخواتها
المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها الى تنبيه لعدم اتفاق
العرب على اعمالها واشتراط شروط في عملها يبطل بفقد ان واحد منها
ولان معانيها في الاخبار قاله م قد يقال وكان واخواتها كذلك

وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور

اهـ قال الاسقاطي هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه في كان واخواتها
اصالتها فاعطيت الاصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه
في ان واخواتها اهـ بقي ان الدماميني اعترض على العلتين بجريانهما
في ما الحجازية واخواتها مع ان منصوبها لم يتقدم على مرفوعها وقد
فاعطيه السلفنا قريبا دفعه عن العلة الاولى فتامل
فاعطيا اي الاخبار والاسما وقوله اعرابيهما اي الرفع والفضلات
وفي الكلام توزيع التوكيد اي تقوية النسبة وتقريرها
في ذهن السامع ايجابية او سلبية على الصحيح وتوكيد النسبة
تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع انكارها وتارة
يكون لا ولا فالاول مستحسن والثاني واجب والثالث لا ولا قاله
في التصريح فالثالث عربي الا انه غير بليغ ولذا لم يذكره اهل
المعاني قاله الروداني قال س ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد
انها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشي بمعنى
شي لا يلزم ان يساويه في كل ما يفيده فاندفع ما لابي حيان
الاستدراك هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه
ثبوته او اثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم
من التكلف المحتاج اليه في تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب
الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه وهو جعل نفيه بالجر
عطفا على ضمير ثبوته هذا وذكر شيخنا السيد عن الدماميني
ونبه ان دفع التوهم ليس بلازم للكن بل هو اغلبي فقط
لانها قد لا تكون لدفع التوهم نحو زيد قايم لكنه ضاحك
فالتعريفات المذكورات مبنيات على الغالب وفسر بعضهم
الاستدراك كما في الروداني بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم

ما قبلهما مع النفي او لا وهذا اعم والتوكيد اي على قلة نحو لو جاز يد
لا اكرمته لكنه لم يجي اذ عدم المجي معلوم من لو لكن ان تفتح
الهمزة كما في الهمع ونون لكن للساكنين كقوله الخ
انشد البيت لبيبه وفي ما دل عليه من حذف نون لكن
للساكنين ما يقال هلا كان المحذوف النون الاولى من ان لان الفصل
فصل بها وبين فوايضا بلزوم الاجحاف فافهم ولست باتيه
الخ هذه حكاية لكلام ذي دعاه المخاطب ليرافقه ويواخيه
فقول ولست باتيه اي ما دعوتني اليه والفصل الزيادة
من لا وان اي المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا
السيد والكاف الزايدة اي المفتوحة اصالة لكن
كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يس وقال شيخنا السيد كسرتها
كسرة نقل من الهمزة لا التشبيه لان المعنى على
الاستدراك لا التشبيه وحذفت الهمزة اي بعد
نقل حركتها الى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقد مر
وليت وتقال لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء همع في
الممكن في الترجي فمنتظر وقوعه وهو الاقدر اي التمني
في المستحيل والاشفاق هو توقع المخوف فلعلك
تارك الخ اورد انه ترك بعض ما يوحى اليه غير ممكن لعصمته
واجيب بان المراد بالممكن في قوله وتختص لعل بالممكن الممكن
عقلا وان استحال عادة اوبشرعا كما في حاشية البعض
وفيه نظر لان ترك النبي بعض ما يوحى اليه مستحيل عقلا
لان دليل المعجزة عقلي كما قرر في فن الكلام لعلي ابرك
اي ابرك اي ما يدريك جواب هذا السؤال وتختص

١٧ اي لا يجيز المتوقع اي المنتظر وقوعه بخلاف الممكن ح

لعل

لعلي ابلغ الاسباب قول فرعون لعلي اطلع الى اله موسى لانه في زعمه
الباطل ممكن هذا وقد اختلف في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة
ترقب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى فقيل انها باعتبار
حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلق بهم كما ان الشك
في او كذلك وفي شرح المناوي على الجامع الصغير ان لعل في كلام
الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اه وفيه نظر ظاهر وكلعل
عسى ويوخذ من التصريح كما قال الروداني ان معنى عسى
ولعل في القران امر بالترجي او الاشفاق وفي حاشية الكشاف
للتفتازاني لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجي
او مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من
المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما
تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت في القران للاطماع مع
تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى
طريق الاطماع دلالة على انه لا اخلف في اطماع الكريم وانه كالجزم
بالحصول ولما كان ما بعد لعل الاطماعية محقق الحصول وصالحا
لكونه غرضا لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة ان لعل
قد تكون بمعنى كي ورده المص يعني الزمخشري بانه عدم
صلوحها المجرد معنى العلية بلا اياه الاشتراك تقول دخلت على
المريض كي اعوده ولا يصح لعلي وقد لا تصلح لعل لشي من هذه
المعاني كما في قوله تعالى لعلكم تتقون اما كونها ليست للاشفاق
فظاهر او للترجي فالله لا يترجى الخ مكلا او للترجي المخلوقين
فلانهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها او للاطماع
فلانه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه كذلك

تمام

من جهة المتكلم والتقوي ليست كذلك بل هي مستعارة لحالة
شبيهة بالترجي لتردد حال العباد بين التقوي وعدمها
كتردد المترجي بين حصول المرجو وعدمه او مجاز في الطلب
نعم ان قلنا بان لعل قد تاتي للتعليل صح حملها في الاية علي
عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العايد الى العباد
فان منعه بعيد جدا المنى الفتح كثيرا من النصوص
اه باختصار   وفيها عشر لغات قال في التسهيل وقد يقال
في لعل عل ولعنّ وعنّ ولأنّ وانّ ورعنّ ورغنّ
ولغنّ اي بغين معجمة فيه هذين ولعلت قال شيخنا وزاد
بعضهم لغتين رغل وغنّ بالمعجمة فيهما وفي الهمع زيادة
لونّ ولغا ورعلّ بمهملة ونقل البعض زيادة عل وال بفتح
اللام في هذين فانه اراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار
لتقدم عل المشددة اللام في كلامه وانه اراد فتحها مخففة
ورد عليه قول الشرح في اخر الباب فانه لا يجوز تخفيف لعل علي
اختلاف لغاتها اه فان هذا الكلام وان قاله الشرح في مقام
تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت
التشديد في جميع لغات لعل وبالجملة فزيادته هذين
محتاجة الى تحرير وتفتيش ولم اقف عليه ومجموع الل
اللغات بهما سبع عشرة   وكان للتشبيه اي المؤكد وقيد
البطليوسي كونها للتشبيه بما اذا كان خبرها اسما
ارفع من اسمها او احط وليس صفة من صفاته نحو كان
زيدا ملك وكان زيدا حمار فان كان خبرها فعلا او ظرفا او جارا
ومجرورا او صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو

كان زيدا افلح او قايم او عندك او في الدار قاله ابن هشام قال الرضي
اولى ما قيل في كانك بالدنيا لم تكن بالاخرة لم تزل ان التقدير
كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها كما في قوله تعالى فبصرت
به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية
ولم تكن ولم تزل وقولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد
وهو ملك واما قولهم كانك بالشتاء مقبلا وكانك بالفرج
ات فالاولى فيه ان ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق
به   وراعى ذا الترتيب اي المعلوم من الامثلة السابقة
لضعف العمل بالحرفية   الا في الذي الخ ان قلت حيث توسع
في الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها
اذا كان ظرفا او مجرورا قلت لم يجز لانه لها الصدر كما في
الحاجبية قالوا ليعلم من اول الامر اشتمال الكلام علي التاكيد
او التشبيه او الاستدراك او التمني او الترجي سوى ان
المفتوحة فليس لها الصدر فان قلت فلم لم تجز
تقدم خبرها عليها قلت يوجه بالحمل علي المكسورة فانها
فرعها فان قلت فلم امتنع تقدم خبرها المجازية علي
اسمها وان كان ظرفا او مجرورا كما تقدم قلت يوجه بان
هذه اقوى لانها تشبه الافعال لفظا من حيث كونها علي
ثلاثة احرف فصاعدا ومبنية علي الفتح ومعنى لانها بمعنى
اكدت وشبهت وتمنيت الخ ولانها مشبهة بفعل متصرف
وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف
اقوى كم باختصار ووجه استثناء ان المفتوحة من لزوم الصدر
انها تستدعي سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعي

لان زيدا انفس القائم ونفس المستقر والشي لا يشبه بنفسه م

قوله لدخوله الكاف او تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب صح

سبق كلام تام فلا بنا في صدارتها في كلامهم فاعرفه   غير
البقية اي فاحفظ اللسان   بعد الاسم هذا يؤدي الي ان
المتقدم علي الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء علي ان الخبر هو العامل
مع ان كلامه في تقديم الخبر الا انه بناه علي المثاليين من
تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف
وهو غير ظرف كما في قولهم ان ما لاوانه ولدا   فلا يجوز
تقديمه اي علي الاسم ويجوز تقديمه علي الخبر كما يأتي في قوله مطلقا
ونصب الواسطة معمول الخبر ويفرق بان في تقديمه علي الاسم
فصلا بين المعاملين معمولهما معا   فلا تلحني اي تلمني حم كثير
بلابله وسواوسه وهمومه   ومنعه بعضهم الوجه
خلافه لانه يجوز تقديمه في ما وهذه اقوي بدليل جواز
تقديم الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا هنا وامتناعه
هناك افاده م وما علل به المنع من ان تقديم المعمول يؤذن
بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم بطرفيه يبحثنا
بانه اغلبي كما مر لا كلي   بل جواز تقديم الخبر اذا حمل
الجواز علي مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج الي
التقييد   في غير نحو الخ اي من كل تركيب لا يصح فيه
الاسم ضميرا يعود علي شي في الخبر فيجب التقديم فرارا من
عود الضمير علي متاخر لفظا ورتبة وقد يمتنع نحو ان زيدا لفي
الدار لامتناع تقدم الخبر المصحوب باللام واما التمثيل لممتنع
التقديم بنحو ان صاحب الدار فيها فمعترض بان امتناع
التقديم فيه مذهب الكوفيين واما البصريون فاجازوه
لان الاسم وان تاخر لفظا متقدم رتبة فكلنا اما اضيف هو
اليه

اليه   وهو ما بقي الشي الامر هنا علي ظاهره لان التاويل في الثاني
اعني قوله وفي سوى ذاك الكسر جعله شاملا للكسر الواجب
والجائز علي طريق استعمال صيغة الامر في حقيقتها ومجازها
اولي من التاويل هنا وابقاء الثاني علي ظاهره   لسد مسد
هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون ان كان جامدا
لزوما متعلق بسد   في محل فاعل اي وليس لفعل مقدر
نحو ولو انهم صبروا اي ثبت انهم صبروا علي قول الكوفيين
ان المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدرا واختاره المحققون
وقال اكثر البصريين مبتدا محذوف الخبر وجوبا ونحو
اجلس ما ان زيدا جالس اي ما ثبت بناء علي ان ما المصدرية
لا توصل بجملة اسمية وهو الاصح فقول البعض ان ما المصدرية
لا تدخل الا علي الفعل اجماعا فان ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر
اجماعا غير صحيح   مفعول اي به اوله نحو عجبت اني اجلك
او معه نحو يعجبني جلوسك وانك تحدثنا وتقع مستثنى
نحو يعجبني امورك الا انك تشتم الناس لا مفعولا فيه
ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا في الدماميني وغيره
غير محكي اي بالقول وكان عليه ان يزيد وغير خبر في الاصل
ليخرج نحو ظننت زيدا انه قائم الا ان يقال تركه لاستفادته
من التتبع الاتي قريبا   او مبتدا اي في الحال كما في الاية
او في الاصل نحو كان عندي انك فاضل   نحو ومن اياته الخ
هذا مذهب الخليل ونقل المطرزي عن سيبويه انه اسم
الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وان لم يعتمد الظرف
علي نفي فال ومثله ومن اياته انك تري الارض افاده في

التصريح   او خبر عن اسم معني الخ حاصله ان المخبر عنه
اذا كان اسم معني فاما ان يكون قولا او غيره وعلي كل اما ان
يكون خبران صادقا علي اسم المعني اي يصح حمله عليه او لا
وتكلم الشيخ علي ثلاثة وسكت عما اذا كان قولا وخبران صادقا
عليه نحو قولي انه حق لعلمه وجوب كسرها بالاولي لانها
اذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعني قولا وصدق
خبران عليه فمعهما اولي نعم في صورة كون اسم المعني قولا
اذا كان خبران صادقا قولا واتحد قايل القولين جاز الفتح
والكسر نحو قولي اني احمد الله كما سياتي فان اختلف القايل
وجب الكسر نحو قولي ان زيدا يحمد الله   عليه خبرها
اي علي المعني خبران   اعتقادي انك فاضل اي معتقدي
فضلك ولم يجز الكسر عليه ان يكون مع معموليها جملة مخبرا
بها عن المبتدا لعدم الرابط   واعتقاد زيدا انه حق لم زيد
يصح الفتح علي معني اعتقاد زيد كونه اعتقاده حقا لاختلاف
الضمير ومرجعه لان الاعتقاد الواقع عليه الضمير في
قولنا اعتقاد زيد انه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدا
الراجع اليه الضمير بحسب الظاهر لان هذا هو المتعلق
بكون ذاك حقا فلتفده   ذلك بان الله هو الحق اي
ملتبس بحقية الله   او الاضافة اي ان كان المضاف
اليها مما لا يضاف الا الي المفرد بل لما سياتي فانه فيه
اعتراض ابن هشام وغيره بان الفتح لا يجب عند كل اضافة لجواز
الكسر اذا كان المضاف اليها مما لا يضاف الا الي الجملة
كحيث وجواز الفتح والكسر اذا كان مما يضاف الي المفرد

والجملة

والجملة   مثل ما انكم ما زايدة   واني فضلتكم عطف خاص علي عام
انها لكم اي استقرارها لكم وهو يبدل اشتمال من احدي
الطايفتين   نحو ظننت زيدا انه قايم فانه فيه واجبة
الكسر لعدم سد المصدر مسدها اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه
اكسر اي ادم الكسر   في الابتدا اي ابتدا الجملة اما
حقيقة بان لا يسبقها شي له تعلق بتلك الجملة او حكما
بان يسبقها ذلك   والواقعة بعد حيث اي عقب حيث
فخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن
فان هذه واجبة الفتح كما علم مما مر هنا والصحيح جواز
الفتح عقب حيث اما علي القول بجواز اضافتها الي المفرد
فظاهر واما علي المشهور من وجوب اضافتها الي الجملة
فلانه يقدر تمام الجملة من خبر او فعل وقيل يكتفي باضافتها
الي صورة الجملة واذ كحيث في جواز الفتح فيما يظهر
والواقعة خبرا عن اسم ذات لم يصح الفتح لتاول المفتوحة
بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات الا بتاويل وهو ممتنع
هنا بناء علي ما ذكره المصرح وان كان للبحث فيه مجال وما نقل
عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات
من غير تاويل الظاهر انه مفروض في بعض التراكيب نحو
عسي زيد ان يقوم وعمرو اما انه قايم او قاعد فقول
البعض الظاهر علي كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتامل
وفي بدء صلة اي موصول اسمي او حرفي وقد مثل
الثاني لها ومثل الصلة الصفة نحو مررت برجل انه فاضل
ما ان مفاتحه لتنوء اي تثقل والاستفتاح مبني

علي ان ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة بخلاف حيثما العلة
اي بحسب اللفظ فلا ينافي كونها في الصدر باعتبار الرتبة في جاد
الذي عندك انه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليبي خل
في الحشو لا افعله ما ان في السماء نجما سواء مع اللام اي ولا فرق
معها بين وجود فعل القسم اولا وفوله او دونها اي مع حذف
فعل القسم فلا يعارض هذا ما يقتضي من جواز الوجهين عند عدم
اللام وذكر فعل القسم على ان من فتح في هذه الصورة الاتية لم
يجعلها جواب القسم كما سيحيئ كره الش وكلامنا هنا فيما اذا كانت
جوابا فبان لك ان كلام المص والش شامل للثلاث صور وان لم
يمثل الش الا الصورتين وان قول البعض الكلام هنا في قسم
لم يصرح بفعله بقرينة قول الش فيما ياتي او فعل قسم
ظاهر غير ظاهر لانه يلزم عليه عدم تعرض المص هنا وفيما
ياتي لحكم صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند اليه
من القرينة لا يشهد له كما لا يخفي ولا يشهد له ايضا قول
الش فيما ياتي والتقييد الخ لما ستعرفه هناك وفي التصريح
ان ابن كيسان حكي عن الكوفيين جواز الوجهين اذا حذف
الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قايم وانهم يفضلون
الفتح في هذا المثال علي الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم
يوجبه ولم يثبت لهم سماع بذلك اهـ وفي ش الجامع
ان القول بجواز الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس
له وجه بل هو غلط واطال في بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع
الفتح حكي في التوضيح اجماع العرب علي تعين الكسر في الصور
الثلاث او حكيت بالقول البا للآلة فان لم تكن بل اجري

القول

القول مجري الظن اي بالفعل بان اعمل عمله وجعل بمعناه بالفعل فلا
منافاة بين ايجاب الش الفتح في هذه الحالة وبين تجويز المرادي الفتح
والكسر بمعنى صلاحية القول للحكاية به ولاجرائه مجري الظن
قبل اختيار احدهما وارتكابه بالفعل قال لان الحكاية بالقول مع
استيفائه شروط اجرائه مجري الظن جائزة او حلت محل حال لم
تفتح لان وقوع المصدر حالا وان كثر سماعي علي ان السماع انما
ورد في المصدر الصريح لا المؤول ولان المصدر المنسبك من ان
المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولابد من كون
ان في ابتداء الحال ليخرج نحو جاء زيد وعنده انه فاضل كما
اخرجه ما مصدرية الا انهم اي المرسلين وكسرت ان في الاية
بسبب اخر وهو وقوع اللام في خبرها علقا عنها باللام
اي لام الابتدا واحترز عن غير اللام من المعلقات الاتية
لعلة ظرف لتسوية وقوله سناهما اي ضوءهما بعد اذا
حال من الضمير فيه يعني الراجع الي همزان ظاهر اي حقيقة
او حكما بان كان مقدرا جايز الذكر بان كان حرف القسم البا الموحدة
دون الواو والتا الفوقية عني اي همزان بقطع النظر عن
كونه مفتوحا او مكسورا نظرا لموجب كل منهما موجب
الكسر مع اذا اعتبار انه ومعمولها جملة بلا احتياج الي تقدير جر
ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب القسم وموجب
الفتح مع اذا اعتبار ذلك مفردا مبتدا مع تقدير الخبر ومع فعل
القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيجيئه الش وقوله صلاحية
علة لنظرا وضمير لها الي الموجبين وكنت اري بضم الهمزة
بمعني اظن لغلبة استعماله بالضم في معني اظن كما قاله يس

٨

وان جاز في الذي بمعني اظن الفتح ايضا و يتعدي الي مفعولين
سوا فتحت او ضمنت فزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله
الثاني و القفا موخر العنق و اللهازم جمع لهزمه بالكسر ٢
طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لان القفا موضع الصفع
واللهازم موضع اللكز وقوله كما قيل اي ظنا موافقا لما يقوله
الناس من انه عبد لكن ذهب قوم الخ يحتمل انه من كلام
الناظم وانه من كلام الش وعلي كل المعني المقصود به
منازعة قول الناظم والكسر اولي الخ حتي يرد عليه
اعتراض غير واحد كالبعض بانه لا يتمشي علي المصلات
من جهة ان اذا حرف بل دفع ما يتوهم من ان اولوية الكسر
متفق عليها هي الخبر اي لكونها ظرف مكان بغير يمنة
قوله اي فني الحضرة العبودية وان ذهب بعضهم
الي انها ظرف زمان وانها خبر اي ففي الوقت العبودية
او تعلقي او بمعني الي او الاولي بالكل تعفيرا بل
علي غير قياس علي جعلها مفعولا اي شاذ مسحد
الجواب للاحتراز عما مر اي بعض ما مر وهو الصورتان
اللتان مثل لهما عند قول المص وحيث ان ليمين مكمله
وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة
عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لوجوب الكسر حي
عما بعده اللام اي عن فعل القسم الظاهر الذي بعده
اللام وقوله من ذلك اي مما مر اي حالة كونه بعض ما مر
من الصور الثلاثة الداخلة تحت قوله المص سابقا وحيث
ان ليمين مكمله كما قدمناه وقد اتضح لك اي من قوله

بروية

509

يرويه بالكسر الخ لم يجعلها جوابا للقسم اي بل مفعولا كما
تقدم ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه
ويودي مؤداه ويجوز الوجهان ايضا اشار به لكل الي ان
الظرف معطوف علي بعد اذا لحذف حرف العطف مع تلو
فا الجزا امثلا فان الجزا لما يشبهها كما في واعلموا انما غنمتم
من شي فان لله خمسه هو خبر مبتدا محذوف هو اولي
مما بعده لان نظايره اكثر نحو وان مسه الشر فيوس
اي فهو يوس احسن في القياس لعدم احوا جه
الي تقدير الا مسهوقا بان المفتوحة اي كقوله الم
يعلموا انه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله
كتب عليه انه من تولاه فانه يضله بخلاف ما لم تسبق
بان المفتوحة فواجبة الكسر نحو انه من يات ربه مجرما
فان له جهنم انه من يتق و يصبر فان الله لا يضيع اجر
المحسنين ولذلك لم يفتح فانه غفور رحيم الا من
فتح انه من عمل منكم سوءا بجهالة ونافع ممن فتح انه من
عمل وكسر فانه غفور رحيم كذا في البيضاوي
وذا الحكم اي جواز الوجهين خبر الخ قوله اي ما بمعني
القول سوا كان من مادة القول او الكلام او نحوهما
خبر القول انما كان الخبر المخبر عنه هنا قولا لان افعل
التفضيل بعض ما يضاف اليه فالفتح الخ اذا فتحت
فالقول علي حقيقته من المصدرية واذا كسرت فهو
بمعني المقول قاله في التصريح ولا بد في كل حال من جعل ال
للعهد اي قولي او القول مني لئلا يلزم الاخبار بخاص عن عام

وكذا ابقا ارجي قوله وكان
خبره قوله ص

حمد بعد اي اللفظ بالي عبارة كانت   على الاخبار بالجملة
ولم يحتج الي رابط لانها عين المبتدا قاله الشيخ في شرح التوضيح ومثل
سيبويه هذه المسئلة بقولي اول ما اقول اني احمد الله وخرج
الكسر علي انه من باب الاخبار بالجملة وعليه جرى اكثر النحويين
وقيل الكسر علي ان الجملة مقول القول محكية به والخبر
محذوف كانك قلت اول قولي هذا اللفظ ثابت وليس بمرضي
ثم اطال في بيان ذلك وعلل في شرح الجامع رده بان مفهوم
الكلام عليه ان غير اول القول من بقيته غير ثابت وليس مرادا
اللهم الا ان يدعي زيادة اول والبصريون لا يجيزونها
لقصد الحكاية اي حكاية لفظ الجملة اي الاتيان بها بلفظها
وليس المراد انها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح
التوضيح للشيخ وان زعم شارح الجامع انها مقول القول
نحو علي اني احمد الله محل وجوب الفتح في هذا المثال اذا لم
يرد بالقول المعنى اللساني وهو المنطوق وبجعل الاضافة
للعهد فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل
قولي اني احمد الله في جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضح
وابن قاسم الغزي وقال في شرح الجامع موجها وجوب الفتح
ان البصريين يخصون حكاية الجمل بما يرادف القول
كالكلام فما لا يرادفه مما يجيء معناه كما في هذا المثال
على الوجه المذكور اولى بالمنع فعلي قواعدهم يجب الفتح
في المثال اهـ ووافقه شيخنا والبعض وفيه نظر اذ ليس
الكلام علي الكسر من حكاية الجمل حتى ينتج ما ذكره بل من
الاخبار بالجملة فاعرفه   سكت الناظم اي لم يصرح

بذلك

بذلك والاولى داخلة في كلامه   بعد واو ليست الواو فيها
صالحة للعطف عليه احترازا عن نحو ان لي مالا وان عمرا فاضل فيما لا يعز
صالح لعطف ان الثانية عليه لفساد المعنى ان لي مالا وفاضل
عمرو   فتكسر بعد الابتدائية اي التي يبتدا بعدها الجمل
وتستانف وهي بمعنى فاء السببية وبحث البعض في عد
هذا من مواضع جواز الوجهين بان المراد جوازهما في تركيب
واحد والتركيب هنا مختلف وهو بحث قوي وان كان يمكن
دفعه بان اتحاد ما قبلها في التركيبين هنا كاف هذا وما ذكره
الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد
مخالف لما لابن الحاجب حيث قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية
فان قلنا لا يجوز في المبتدا الواقع بعدها ان يحذف خبره وجب
كسرها وان قلنا يجوز حذفه واثباته جاز الكسر والفتح
حتى انك فاضل الاظهر انها فيه عاطفة ومثال الجارة اما عبدك
حتى انك تعصي   فتكسر قدم الكسر لانه الكثير   اما
استفتاحية اي حرف استفتاح بسيطا وقيل مركب من همزة
الاستفهام وما النافية قال الدماميني واجاز المبرد الفتح علي
ان المصدر المؤول مبتدا خبره محذوف كانه قيل اما معلوم انك
فاضل اهـ وهو يستلزم جواز الفتح بعد الا الاستفتاحية
ونقل عن بعضهم   بمعنى حقا الذي هو مصوبه في المغني انها بمعنى
احقا وانها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى
شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا نصب على
الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا علي الظرفية في البيت الاتي علي
قول سيبويه وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وان وصلتها

فاعل وقال ابن خروف اماهذه حرف بسيطا وهي مع ان ومعمولها
كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في بان زيدكما في شرح
التوضيح للمص وفي المغني عن بعضهم انها اسم وانها عند
هذا البعض وابن خروف بمعني حقا استقلوا اي نهضوا
مرتحلين ولاصلة الذي في الدماميني عن سيبويه ان لا نافية .
رد علي الكفرة ثم رايت الوجهين في المغني من ان بعضهم
اي العرب فيقول لاجرم لاتينك فاجيبت باللام كما يجاب
بها القسم قال شيخنا وهو صريح في ان لاتينك جواب لاجرم
وهو اظهر من جعل البعض لاتينك جواب قسم محذوف
قام مقامه لاجرم وانظر ما اعرابها علي ماحكاه الفرا هل هو كما
تقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل او كما تقول الفراء
فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الاقرب الثاني لكون الحاكي
هو الفرا هذا وزاد في الاوضح في مواضع جواز الوجهين ان
تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر
الرحيم قرئ بالفتح علي تقدير لام العلة وبالكسر علي انه
تعليل مستانف مثل وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم
وبعد ذات الكسر الظرف متعلق بتصحب قدم لافادة الحصر
اي لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من اخواته المكسورة فالحصر ونحوهم
اضافي خلافا في انها تصحب المبتدا وكذا اخبر المقدم نحو لقايم
زيد علي الاصح قيل والفعل نحو ليقوم زيد ليبيع ملكا نوا يعلمون
لقد جاءكم رسول من انفسكم والمشهور انها في ذلك لام القسم
وانها لا تدخل علي الجملة الفعلية الا في باب ان قاله في المغني
تصحب الخبر لام ابتدا بشروط اربعة تاخر عن الاسم وكونه

مثبتا

٢٨١

مثبتا وغير ماض متصرف وغير جملة شرطية بان كان مفردا
او مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين او
ماضيا غير متصرف لاعدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن
الناظم بدليل ان ربهم بهم يومئذ لخبير وسميت لام الابتدا
له فولها علي المبتدا او علي غيره بعد ان المكسورة العاملة فيهما
اصله المبتدا وكان حق هذه اللام الخ اي كما ان حق ان
واخواتها ذلك لان لها ايضا الصدارة الا ان هذا لم يكن مانعا
من تقدم لام الابتدا بحسب الاصل لجواز ان تكون تقدمها
كتقدم حرف العطف والا الاستفتاحية لا يفوت صدارة
ما بعدها فانه قد اعترض البعض علي قوله لان لها الصدر
بانه قد يعارض بان ان واخواتها لها ايضا الصدر بين
حرفين بمعني واحد واورد عليه امرانه الاول فلا جمع بينهما
علي طريق التاكيد اللفظي واجاب سم بان التاكيد اللفظي
اعادة اللفظ بعينه او مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه
نظر وان اقره شيخنا والبعض وغيرهما لوجود الترادف
لاتحاد المعني كما صرح به الز وقد عدوا من التوكيد اللفظي
المرادف في الحروف قول الشاعر وقلن علي الفردوس اول
مشرب نعم جير ان كانت ابيحت دعاتره وحكاية هذا البيت
في باب التوكيد فافهم الثاني انهم جمعوا بينهما في لهنك قايم
بابدال الهمزة هنا سوا قيل ان اللام للقسم او للابتدا لان
كلا منهما لتاكيد النسبة كان وهي وايضا اجتمع حرفا تاكيد
في لقد قام زيد فان قد لتحقيق النسبة وهو التاكيد
وحرفا تنبيه في الا يا ليتك تقوم وقد يجاب عن ايراد لهنك

بان الاجتماع سهله زوال صورة ماله الصدر بابدال همزته
هنا كما في الروداني فزحلقوا اللام بالقاف والفاي
اخروا ولم يزحلقوا الانها قويت بالعمل وهو حق العامل التقدم وانما
ادعي ان الاصل في ان زيدا لقايم لان زيدا قايم ولم يدع
ان الاصل ان لزيدا قايم لئلا يفصل بين ان ومعموليها
معا بماله صدر الكلام ولنطقهم باللام مقدمة علي ان
في قولهم لهنك ولان صدارتها بالنسبة لما قبل ان
دون ما بعدها ودليل الاول انها تمنع من تسلط فعل القلب
علي ان ومعموليها ولهذا كسرت في نحو والله يعلم انك
لرسوله ودليل الثاني ان عمل ان يتخطاها نحو ان في الدار
لزيدا وان لزيدا القايم وان عمل العامل بعدها يتخطاها نحو
ان زيدا طعامك لاكل كذا في المغني اقتضي كلامه
لتقديم الظرف لا نقص خبر غير ان المكسورة انما لم
تدخل اللام علي خبر غيرها لانها تدخل علي الجملة ولا تغير
معناها ولا حكمها بخلاف اخواتها فليت تحدث في الخبر
التمني ولعل الترجي وكان التشبيه ولكن تصيير الجملة
لا تستعمل الا بعد كلام وان المفتوحة تصيير الجملة
في تاويل المصدر قاله سيبويه بزيادتها اي مع كونها مفيدة
للتاكيد فالمنسلخ عنها كونها لام الابتدا فقط بفتح
الهمزة اي شعوذا فلا تشكل بما تقدم من وجوب كسر
ان في حيز الحال لعيد من عهد العشق بكسر الميم
اي هدو تعوج ومنه قولهم اعاد من لاختلاف النوع ولهذا فع
توهم انه مما حكاه الكوفيون وقيل ان اللام داخلة علي مبتدا

تقدر

مقدر اي لهي عجوز فلا تكون من الداخلة علي خبر ان المكسورة
شهربه اي فانية ومن تبعيضية ان قدر مضاف اي
بلحم عظم الرقبة وعجبي بدل انه لم يقدر فقال من يليلوا بالبنا
للفاعل والعايد محذوف اي من سالوه او للمفعول وهذا الاقرب
لمساعدة الرسم له لان الهمزة مكتوبة بصورة اليا ولو
كان مبنيا للفاعل لكتبت بصورة الالف ولعدم احواجه الي
تقدير وانه كان في الاول مراعاة لفظ من وهو الكثير مراعاة
معناها فادعا البعض اولوية الاول غير مسلم وصدر
البيت مروا عجالي فقالوا كيف سيدكم من ليلي اي من
اخرجها والهايم الذاهب لايدري اين يتوجه والمقصي
بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح
الميم المذهب ابانه بالصرف نظرا الي انه وزنه فعال
وبمنعه نظرا الي انه وزنه افعل منقول من ابان ماضي يبين
وهو الاصح والاعلاج جمع علج بكسر العين الرجل الغليظ
من كفار العجم وسودان جمع اسود وذهب الكوفيون
كما في شرح الجامع الي ان اللام بمعني الا فلا استشهاد فيه وهذا
المعني هو المناسب هنا لان المقام للذم والتبعيد بين
ان يجعلوا التنوين للتعظيم والنفي منصبا علي القيد
فيناسب الذم ولا يلي ليس المراد بالولي التبعية
من غير فاصل والا اقتضي جواز التبعية مع الفصل بين اللام
وما نفي باداة النفي مع انه ممتنع وانما لم يلها لان
غالب ادوات النفي مبدوة باللام فلو وليتها لزم توالي لامين
وهو مكروه وحمل الباقي وللتنافي بين اللام التي هي

لتاكيد الاثبات وبين حرف النفي   ذي اشارة الخ كان الاولى بل الصواب
ان يقول ذي اسم اشارة في محل نصب على المفعولية واللام بدل
او عطف بيان او صفة   واعلم ان بالكسر تسليما اي على الناس وقيل
المراد تسليم الامر وتركا اي للتسليم للامتشابهان اي
متقاربان ولا سواء اي ولا متساويان وكان حقه ان يقول
لا سواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم واخر وسواء اسم
مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين
فقول البعض سواء في الاصل مصدر فيه مسامحة
قال في التصريح وتبعه غير واحد وفيه رد في البيت شذوذ
من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل
عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا يعلق
لان الخبر المنفي ليس محلا للام وسوغ ذلك كما قيل
انه شبيه لا بغير فادخل عليها اللام اهـ وقد يقال كيف
يحكم بشذوذ التعليق وكسر ان مع وجود موجبهما وهو
لام الابتداء وان كان وجوده هنا شاذا الا ان يقال جعل
ذلك شاذا من حيث ترتبه على الشاذ   من الافعال
بيانه لما تقدم عليه مكتوب بتبعيض وقوله ماض الخ
بدل او عطف بيان لقوله ما كرضي واشار به الى وجه الشبه
واجازه الكسائي وهشام اي على اضمار قد كما في المغني
وسياتي في لا ان وفي الاوضح بين الكسائي الا فعقبتي
وعكبت الجمع   دخلت عليه اي لشبهه بالاسم كما تقدم
او غير متصرف اي تصرفا تاما والا فقد جاء ليس امر
كن فقد رهم الاية   اذا كان غير متصرف دخل في ظاهر
عمومه ليس مع انه يمتنع دخول اللام عليها فالـ

قوله فلا يقال ان زيدا الخ اي على ان اللام للابتداء فيقال على انها للقسم

الشاطبي

الشاطبي ولعله لم يحترز عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام
على ادوات النفي وقال ابن غازي وتبعه البعض بل على انه
داخل في قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر اذ ليست ليس مما
قد نفي لا نها للنفي   كالاسم اي الجامد في عدم التصرف
مستحوذا اي غالبا   فاشبه المفاد ع اي المشبه
للاسم ومشبه المشبه مشبه   وليس جواز ذكر
اي دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء ليلا
يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم   خلافا لصاحب
الترشيح خطاب بن يوسف المارديني حيث ذهب الى ان لام
الابتداء لا تدخل على الماضي لمقترنت بقد واذا سمع دخول
اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير في ان زيدا
لقد قام ان زيدا والله لقد قام   وقد تقدم ان الكسائي
الخ قيل هو رد لكلام صاحب الترشيح وحاصله ان الكسائي
وهشاما ذهبا الى ان قد المضمرة مجوزة لدخول لام
الابتداء فقد الظاهرة بالاولى وابت جريان هذا معارضة
مذهب بمذهب وهي لا تفيد ردا فالاولى جعله تذكرا لمخالفتهما
صاحب الترشيح   واللام عندهما جملة حالية وقوله ما اذا قدرت
مقابل قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط اي بلا شرط اضمار
قد لان لام القسم تدخل على الماضي مطلقا   والحالة هذه اي
تقدير اللام للقسم وقوله فتحت مع هذه اللام اي لما مر من ان
كسر ان انما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها
من بقية المعلقات كلام القسم   الواسط اي المتوسط من
وسط الشيء كوعد اي توسطه وقوله بين اسمها وخبرها

جري على ظاهر المتن ولو حمل الواسطة على المتوسط بين الالفاظ
الواقفة بعد ان لكان اولى ليدخل نحو ان عندك لفي الدار زيدا
جالس مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول اخر وقبل
الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل او عطف بيان او حال والمراد
بمعمول الخبر عند المص ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق
نحو ان زيدا الضرب لضارب والمفعول له نحو ان زيدا للاجلال قادم
ونازع ابو حيان في الاخيرين   يشترط الخ الشروط اربعة
واحد في المتن وهو المتوسط وذكر الش شرطين بقي احد
اولهما من المتن بجعل ال في الخبر للعهد اي الخبر الذي سبق انه يصح
اقترانه باللام والشرط الرابع ان لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز
ان زيدا لعمرا لضارب واجازه بعضهم قاله الش على الاوضح كذا
ذكر شيخنا قال البعض وظاهره ان الرابع لم يذكره الش بل صرح
به بقوله تنبيه اذا دخلت اللام الخ اه وهو غفلة عجيبة فان
الش لم يتعرض في التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر
ومعموله معا اصلا كما ستعرفه   لم يجز دخولها على معمول
الخ جوزه الاخفش والفرا محتجين بان المانع قام بالخبر لكونه
فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ورجحه الموضح قال ابن كيال
اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا مع حكمهم
بامتناع تقديم نفس الخبر لان المانع من تقديمه الالباس
وذلك لا يوجد في المعمول   فرع دخولها على الخبر وهي لا
تدخل عليه فكذا معموله   ح الامثلة التمييز والفرق بينها
وبين المفعول انه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا قدم
صار مبتدا واللام تدخل عليه بخلافهما لافادة المصدر وسم

لا

لاقتضى المعمول المتاخر اي لان المعمول من تمام الخبر فاذا دخلت
عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه في موضعه بخلافه
مع التاخر وكالمتاخر المتقدم على الاسم فلا يقال ان لعندك زيدا
جالس   ونصب الفصل قيل هو حرف لا محل له من الاعراب
وعليه اكثر النحاة كما في الروداني فتسميته ضميرا مجاز
لعلاقة المشابهة في الصورة ويسمى ضمير الفصل
لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم وعماد الاعتماد
المتكلم عليه في دفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل
هو اسم لا محل له من الاعراب كما ان اسم الفعل كذلك وقيل
محله محل ما قبله وقيل محل ما بعده ففي نحو زيد هو القائم
محله رفع باتفاق القولين الاخيرين وفي نحو كان زيد هو
القائم محله رفع على اولهما ونصب على ثانيهما وفي نحو ان زيدا
هو القائم بالعكس وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا
لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدا وخبر
في الحال او في الاصل معرفتين او ثانيهما كالمعرفة في
عدم قبول ال كافعل من وفي بعض هذه الشروط خلاف
بسطه في المغني وفايدته الاعلام من اول الامر بان ما
بعده خبر لا صفة وتاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر
المبتدا على المسند اليه قال التفتازاني في حاشية الكشاف
وقال في المطول التحقيق انه قد يكون وهذا انما يتاتى فيما
الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد
قصره على المبتدا وان لم يكن معه ضمير فصل مثلا زيد
الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس

يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو
التقوى وقال في المطول التحقيق انه قد يكون للتخصيص اي
قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد
هو يقاوم الاسد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان في الكلام
ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق
اي لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم
هو التقوى اي لا كرم الا التقوى اهـ قال الناظم وجاز فصل
لام الابتداء عليه لانه متقو للخبر لرفعه توهم السامع كون
الخبر تابعا فتنزل منزلة الخبر الاول من الخبر اي اذا كان
الخبر جملة اسمية اذا لم يعرب هو مبتدأ فان اعرب
مبتدأ كان جزءا من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير
فصل كما في التصريح حل قبله الخبر في هذا البيت
ايضا لكن في بعض النسخ تنكير خبر الثاني وهو دافع
للايطاء على الاصح وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله
مثله تقدم معمول الاسم نحو ان في الدار لصاحبها رجل
او على الاسم المتاخر اي عن الخبر او عن معموله كما يفيده
التمثيل ووصل ما اي الزائدة فخرجت الموصولة
والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن
وان ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من ان بخلاف ما
الزائدة واعلم ان انما وانما يفيدان الحصر وقد اجتمعا
في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد اي ما
يوحى الي الا قصر الاله على الواحدة فالحصر الاول من
قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون
المركون

المستكثر كونه منزلة من اعتقد اي الاشتراك الى نبينا حيث اصروا
عليه والثاني من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب ايضا
والاتيان به مبالغة في الرد والا فمثبت الوحدة ناف للتعدد
والاعتراض على افادة انما الحصر بفواته عند التاويل بالمصدر
مدفوع بان الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتاويل
كفوات التاكيد لانه امر تقديري ثم قيل الحصر من اجتماع ان
وهي للاثبات وما وهي للنفي فصرف الاثبات للمذكور
والنفي لغيره وقيل لاجتماع موكدين ان وما الزائدة واعترض
هذا بان اجتماع موكدين لا يستلزم الحصر والا لوجب في ان
زيدا لقايم مثلا والاول بانه ينافي ما قدمنا من ان ما الملحقة
بان زائدة وقد يجاب عن اعتراض الثاني بانه اجتماع
موكدين على وجه تركيبها اقوى لشدة التلاصق فيه
وعن اعتراض الاول بان ما هذه نافية اصالة لكنها انسلخ
عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر
منفيها هذا ما ظهر لي فاعرفه واعترض في المغني الاول
ايضا بان ان ليست للاثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيدا
قايم او نفيا نحو ان زيدا ليس بقايم قال الشمني وفيه
بحث لان ان لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهي
لا تكون الا ثبوتا وان كانت نفس خبرها نفيا بدليل
اختصاصها بالاسماء اي ما عدا ليت كما سياتي فوجب
اهمالها اي ما عدا ليت ووجوب الاهمال هو مذهب سيبويه
والجمهور على ما يوضحه مما ياتي في الكـ وقوله لكن لكا يغني عنه
التفريع وقد يبقى العمل للتقليل بالنسبة لغير ليت

والمتحقيق بالنسبة للبيت لان اعمال الكاكثير بل اوجبه بعضهم مكا
سيأتي ففي كلامه استعمال المشترك في معنييه ملغاة
اي معن الكف قالت اي زرقا اليمامة ولفظ مقولها البيت الحمام
ليه الي حمامتيه او نصفه قديه تم الحمام ميه وقصتها
انها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت
ما ذكر ثم ان القطا وقع في شبكة صياد فعد فاذا هو ست وستون
فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة او نصفه
او بمعنى الواو قياسا قال الدماميني ظاهر كلام الزجاجي
في الجمل انه مسموع من العرب وذلك انه قال في باب حروف
الابتداء ومن العرب من يقول انما زيدا قايم ولعلما بكرا قايم فيلغي
ما وينصب بان وكذلك اخواتها هذا كلامه اهـ ومذهب سيبويه
اي والجمهور وصححه ابن الحاجب كما في النكت لما سبق الخ
للمصنف وافقهما بقوله يلغى في صحة الاعمال الاختصاص
بحسب الاصل ولا يضر عروض زواله ولذلك نظاير كثيرة كجواز
اعمال ان المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم اهمالها
بكثرة بزوال اختصاصها بالاسما كما في وان كانت لكبيرة افاده م
ولذلك ادعي لبقايها على اختصاصها بالاسماء وهو
يشكل الخ فقد يقال لم ينظر المص الي هذا الخلاف لكونه
واهيا فحكي الاجماع معطوفا على منصوب ان ظاهره ان
المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتبار
محله قبل ان بنا على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل
ونسبه الي الكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب
الي عبارة المص وساير بقية الاوجه ولو قال رفعه تاليا لعطف لكان جاريا

قوله ولكنها يقضيها اي الصواب التمثيل بقوله امرئ القيس ولكنما اسعى لمجد مؤثل

[illegible]

علي

علي ساير الاوجه الاتية وفي التسهيل ان النعت والتوكيد وعطف
البيان كعطف النسق عند الجرمي والزجاج والفرا تقول ان
زيدا قايم الفاضل او عبد الله او نفسه بالنصب والرفع
قال م فيما كتبه بهامش نسخة التسهيل الدماميني هو ظاهر
ان قلنا ان الرفع العطف على محل اسم ان فان قلنا على الابتدا
وانه من عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق والتمام
وقاس الرضي البدل ومثاله بقوله ان الزيدين قد احسنتهما
كما يليهما بالرفع وقيل الرفع مخصوص بعطف النسق قال
في شرح الجامع ولم يقيد العطف بالواو لان لاكن كذلك تقول ان
زيدا قايم لا عمرو او لا عمرو اهـ والظاهر ان الفا وثم واو وحتى
كذلك بعد ان تستكمل الخ متعلق برفعك لا الجار خلافا
للمكودي لما فيه من الفصل بالمبتدا وهو اجنبي من الخبر
لم يجب اي بلي وله انا جيبا وقول النجيبة من وضع فعيل
موضع مفعل اي المنجبة او الاصل النجيبة ابناؤها فحذف
المضاف وانفصل الضمير ويسمى معطوفا الخ اي كما هو
ظاهر كلام المص وعليك ان تسميته معطوفا عليه مجاز علاقته
المشابهة الصورية مثل ما جابي الخ ظاهره ان رجلا
اعرابه محلي وهو القول الاصح لعدم لزوم اجتماع حركتي
اعراب وقيل تقديري ويلزم عليه ما ذكر وقد زال بدخول من
لم يشترط بعض البصريين بقا الطالب لذلك المحل ونسب
الي الكوفيين ايضا كما مر وعليه لا اشكال في العطف على محل
اسم ان الا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع
باجنبي وهو الخبر وذلك ممنوع كما في الرود اني انتهى بيده

على محل

قال في الهمع وهو الاصح م

او معطوف الخ

لكن من حيث الابتدا دفعه م

اي استئنافية   على محل ما قبلها من الابتدا من بيان لما على تقدير
مضاف اي ذات الابتدا اي الجملة الابتدائية اي المستانفة
وفي عبارته امران الاول انه كان ينبغي حذف محل لان الابتدائية
لا محل لها الثاني القصور لعدم شمولها البينية لان الجملة فيه
جواب الشرط الجازم في محل جزم لا ابتدائية وكذا ما
عطف عليها   تفيت الوجه الاول اي كونه من عطف الجمل
اي عند الجمهور والا فبعضهم يجيز العطف على الضمير
المستتر بلا فصل بقلة فعليه يجوز الوجه الثاني
تعين النصب اي لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف
عليه ان جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف
عليه ان عطف المرفوع على الضمير في الخبر قال سم لم لا يجوز
الرفع قبل الاستكمال على انه مبتدا حذف خبره ويكون من
قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها لا العطف اهـ وقال
الرضي انما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لان العامل
في خبر المبتدا هو المبتدا وفي خبر ان هو ان فيكون قايمان
من قولك ان زيدا وعمرو قايمان خبرا عن ان وعمرو معا
فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد ولا يجوز ذلك اهـ
ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما اذا كان الخبر للاثنين
معا وبه صرح ابن هشام في شرح بانت سعاد كما سياتي
قريبا ومقتضى اطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق
وتبع سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو ان زيدا وعمرو قايم
وهو الذي حققه الروداني وصنيع الشارح فيما ياتي اقرب
اليه هذا فتدبر   واجاز الكسائي الخ موضع الخلاف حيث

واورد مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل صح

يتعين

يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان فان
لم يتعين ذلك نحو ان زيدا وعمرو في الدار جاز اتفاقا قاله الموضح
في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا كذا في التصريح
ومثل ان زيدا وعمرو في الدار ان زيدا وعمرو قايم وقد رد الفاضل
الروداني كلام الموضح في شرح بانت سعاد وحقق ان زيدا وعمرو   نحو
في الدار او قايم من محل الخلاف فتفقه   مطلقا اي سواء قبل
الاستكمال وبعده وسواء ظهر اعراب المعطوف عليه او خفي
فالاطلاق في مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق
وان جعله البعض في مقابلة اللاحق فقط   رحله اي
منزله وقيار اسم فرس وقيل اسم جمل وقوله فاني الخ
دليل الجواب اي فانا لا يمسي فيها رحله لاني الخ   على
التقديم والتاخير اي تقديم المعطوف وتاخير الخبر وقيل
العكس والتقدير ان الذين امنوا والذين هادوا من امن
الخ والصابيون والنصارى كذلك ومن امن في محل رفع
بالابتدا وجملة فلا خوف الخ والجملة خبر ان وخبر الصابيون
محذوف اي كذلك كما علم ويجوز ان يكون من امن الخ خبر الصابيون
وخبر ان محذوف لدلالة خبر الصابيون عليه فالحذف
على هذا من الاول لدلالة الثاني وعلى الاول من الثاني لدلالة
الاول وهو الكثير كما في المغني والعايد على كل محذوف اي من
امن منهم واورد بعضهم على التخريج على التقديم والتاخير
انه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ويخرج
ملاحظة التقديم والتاخير لا يدفع ذلك وقد يقال
بل يدفعه لتقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذ في النية هذا

وقال الروداني اعتبار التقديم والتاخير وامثاله انما يرجع
اليه في تخريج المسموع ولا يجوز لاحد اليوم ان يتكلم
بمثل ذلك وبدعي انه نوي التقديم والتاخير ونبيين
الاول الخ نظر فيه سم بجواز ان يقدر اللام داخلة علي مبتدا
محذوف اي لهو غريب وقد يقال الاصل والظاهر عدم التقدير
وكلام الش مبني عليه هل طب مثلث الطا كما في القاموس
الان قدرت للتعظيم بحث فيه بانه لم يسمع انا
قايمون علي التعظيم بل لابد من المطابقة اللفظية علي حد
وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون كما في المغني
فيما خفي اي في تركيب خفي الخ اي لكونه مبنيا او مقصورا
قال سم انظر لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف
عليه ويحتمل انه عنده كذلك وقال الروداني قضية
التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظان خفا اعراب
المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع في ان زيدا
والفتي ذاهبان اهـ واعلم بهمزة المتكلم والقصد
بنقل ما ذكر الرد به علي الفرا والكسايي ولا يخفي انه من باب
مرد عوي بدعوي وقوله يغلطون من باب فرح واعترض
بانه كيف يسند الغلط الي العرب واجيب بانه لا مانع من
ذلك لما سبق من ان الحق قدرة العربي علي الخطا اذا قصد
الخروج عن لغته والنطق بالخطا وقيل مراد سيبويه
بالغلط مجرد توهم لنا ليس في الكلام ان وهذا هو ما
بنا عليه تحقيق كلامه كما بسطه في المغني ويحتمل
انه مراده بالغلط شدة الشذوذ باتفاق ولهذا اقدم

المص

المص لكن علي ان في التسامي اي العلو والعراقة في النسب
خوولة اي ولا عمومة بدليل ما بعده قال العيني هي اما
مصدرية او جمع خال كالعمومة وفيه ما فيه وان
المفتوحة علي الصحيح اختلف فيها دون ان ولكن لعدم نقلها
الجملة الي باب المفرد فاشبها الحروف الزايدة للتاكيد بخلافها
اذا كان موضعها موضع الجملة لانها ح بمنزلة المكسورة
وذلك بان وقعت في محل الجملة بحسب الاصل لسد ادها
ومعمولها بعد العلم مسد مفعوليه وهما اصلهما المبتدا
والخبر وخرج بذلك نحو اعجبني ان زيدا قايم وعمرا فيتعين
النصب لانها ليست في موضع الجملة ولذلك جاز دخول
لام الابتدا وكسرانها في نحو علمت ان زيدا القايم وامتنع ذلك
في نحو اعجبني ان زيدا قايم كما قاله الدماميني نقلا عن ابن
الحاجب او معناه اي دال معناه كاذان في الاية المشهورة
اي اعلام لزواله ورسوله اي بالرفع وقري شاذا ورسوله
بالنصب عطفا علي لفظ اسم ان كما في القارضي لزوال معني
الابتدا اي معني الجملة ذات الابتدا لان الكلام قبل هذه الثلاثة
للاخبار عن المسند اليه بالمسند وبعدها التمني المسند
للمسند اليه وترجيه له او تشبيهه به وقيل لان
هذه الثلاثة تغير معني الجملة بنقلها من الخبر الي الانشا
فيلزم عطف الخبر علي الانشا لكن هذا التعليل لا يتم علي القول
بجواز عطف الخبر علي الانشا ولا علي ان العطف علي الضمير في
خبر ان ولهذا قال في متن الجامع برفع مطلقا تالي العاطف
ان نسق علي ضمير الخبر وبعد ان وان ولكن ان قدر مبتدا الخ

وكذا الاتيتم على ان العطف على محل الاسم هنا وقد لزم مما تقرر ان الكلام
مع كانه انشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتامل ثم رايت صاحب
المغني صرح بان كان للاخبار ورايت الدماميني نقل قولا اخر
عن بعضهم انها لانشاء التشبيه   وحققت ان ان بشرط
ان لا يكون اسمها ضميرا وان لا يكون خبرها صالحا لدخول
اللام ويستثنى الخبر المنفي لانه وان لم تدخل عليه اللام
لا يتوهم معه ان ان نافية نقله يس عن ابن هشام
فقال العمل انما قل هنا ويطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه
مع ان العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالاسماء
لان المزيل هناك اقوى لانه لفظ اجنبي زيد وهو ما بخلافه
هنا فانه نقصان بعض الكلمة ومحل ما ذكر ان وليها اسم
فان وليها فعل كما في الامثلة الاتية وجب الاهمال ولا يدعي
الاعمال وان اسمها ضمير الشان والجملة الفعلية خبرها قاله
زكريا   نحو وان كلا لما الخ اي على قراءة تخفيف الهمزة اما
على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها نافية ولما
~~بمعنى الا واعرابه على المغني ولدينا متعلق به او جميع مبتدا~~
وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته وجميع على
المغني ولدينا متعلق به او جميع مبتدا ثان ومحضرون
خبر والجملة خبر الاول وهذا اولى لما يلزم على الاول من دخول
لام الابتداء على خبر المبتدا والمسوغ للابتداء بجميع والمسوغ
العموم او الاضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدا ثانيا
اعادة المبتدا بمعناه   وان كلا لما الخ اي على قراءة تخفيف
الميم اما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب

قوله بشرطه ان لا يكون راجعا الى قوله منفذ ما فقط كما هو صريح قول النظم واعمالها اي الرفع والنصب لكن واجبه بعد الكسر مطلقا وقيل بشرطه المذكور عنه صح

الميم

التخفيف صح كلا مبتدا واللام لام الابتداء صح

لانه على هذا المعنى كل وعلى الاول بمعنى مجموع صح

كلا

كلام محذوف تقديره ارى ثم رايته في المغني ولعل اعرابه على التحقيق
كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين
او موصول خبره ولنوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم
وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم
قال في المغني لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وانما
جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد فلا يقال جملة القسم
انشائية والصلة لا تكون الا خبرية اه وقيل ما نكرة موصوفة
بقول مقدر حذف واقيم معموله وهو جملة القسم مقامه
اي وان كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير
القول كما علم مما مر عن المغني وكذا الاعراب على التخفيف
مع تشديد النون واما على تشديد النون والميم معا فاحسن
ما قيل فيها انها لما هي الجازمة حذف فعلها قال ~~ابن الحاجب~~
تقديره لما يهملوا واعترضه في المغني بان لما تفيد توقع
منفيها واهمال الكفار غير متوقع واجاب الدماميني بان
توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الاهمال
ولا يشترط في التوقع ان يكون من المتكلم ثم قال في المغني
والاولى عندي ان يقدر لما يوفوا اعمالهم لدلالة ليوفينهم
الخ عليه ولتوقع التوفية   وتلزم اللام اي عند عدم
القرينة على المراد بدليل ما ياتي فلا تنافي بين قوله وتلزم
اللام وقوله وربما استغنى الخ وينبغي كما نجمه الروداني ان
محل لزوم اللام اذا قصد البيان وانه اذا قصد الاجمال لم تلزم
لان الاجمال في مقاصد البلغا   اذا ما اهملت ايا او تعمل مع
حصول اللبس بان كان اعراب الاسم خفيا نحو ان هذا والفتى

فقال ابن الحاجب

لقايم كما يوخذ من قوله الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني
وذهب الفارسي الخ قال الدماميني حجته دخولها علي
الماضي المتصرف نحو ان زيد القايم وعلي منصوب الفعل المؤخر
عن ناصبه نحو ان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز
مع المشددة اه وقد يجاب بان المخففة ضعفت بالتخفيف
فيتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتامل
فتحها اي لطلب العامل ولا معلق لان اللام الفارقة علي الثاني
ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام
الفارقة علي خبر ان المفتوحة المخففة مع انها لا
تلتبس بان النافية حتي تحتاج للفرق وقد يقال انها
دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل العامل فتحت
الهمزة وابقيت اللام فالكسر وقصد الفرق
سابقان علي دخول الطالب لفتح الهمزة او يقال لام
الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الي الفرق كما تدخل
بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغنا عن اللام
وربما استغني عنها ليس المراد بالاستغنا عدم
الاحتياج الي اللام حتي يعترض بانه التعبير بربما يقتضي
ان اللام قد لا يستغني عنها مع القرينة بل المراد به
ترك اللام ولا اشكال انه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها
ان الحق الخ القرينة اللفظية فيه لفظ لا فانه يبعد
معها ان يراد بان النفي اذ لو اريد ما ذكر لجي بالاثبات بدل لا على
نفي النفي الصاير الي الاثبات وفيه ايضا قرينة معنوية

وهي

وهي انه لو اريد بان النفي ونفي النفي اثبات لكان المعنى الحق
يخفي علي ذي بصيرة وفساده ظاهر وينبغي ان تكون القرينة
المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لان لا مبعدة للنفي
لا منافية منه فتامل انا ابن اباة الخ القرينة هنا دلالة
مقام المدح علي ان الكلام اثبات فلاجلها لم تقل كانت الكرام
واما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من امتناع ان تلي اللام
فعلا منصرفا خاليا من قد وما قيل من ان هذا
الامتناع مخصوص بان العاملة دون المهملة يرده تصريح
ابي حيان في ارتشافه باستوايهما في ذلك وبان اللام
لو دخلت في هذا البيت له خلت علي كرام فاعرف ذلك
والاباة جمع اب كقضاة وقاض من ابي اذا امتنع والضيم
الظلم ومالك اسم قبيلة ولهذا كانت وصرف فهو اعا
للحي قاله المصرح غالبا ظرف زمان او مكان متعلقا
بالنفي والمعنى انتفي في غالب الازمنة او في غالب
التراكيب وجود الفعل موصلا بان اذا لم يكن ناسخا ومفهوم
ذلك ان وجود الفعل الناسخ موصلا بان لم ينتف في
الغالب فيصدق بالكثرة ولو جعل متعلقا بالمنفي
لكان المفهوم ان وجود الفعل الناسخ موصلا بان
غالبي مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة افاده يس
موصلا باسم مفعوله من اوصله الرباعي المتعدي وثلاثيه
اللازم وصل كمعنى اتصل وان كان وصل يستعمل متعديا
ايضا فقول البعض تبعا لما نقله يس عن الغزي اسم

قال ج

مفعول من او صار بمعنى انتقل قوله وجب ثم موصلا الخ
بشرط كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفي ليخرج
زال واخواتها وغير صلة ليخرج دام ودخول اللام مع
الفعل الناسخ على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ومع غير الناسخ على
معموله فاعلا كان او مفعولا ظاهرا او ضميرا منفصلا
فالفاعل بقسميه نحو ان يزينك وان يشينك لهيه
والمفعول الظاهر نحو ان قتلت لمسلما واما المفعول
الضمير فكما لو عطف على قولك ان قتلت لمسلما قولك وان
اهنت لاياه لكن انما تدخل على المفعول دون الفاعل
اذا كان الفاعل ضميرا منفصلا كما رايت او مستترا
نحو يجوز ان ضربت لهوا والكثر منه اي من كون مدخو لها
مضارعا المفهوم من الامثلة او من نحو وان يكاد الخ
والحاصل ان الاقسام اربعة كثير واكثر ويقاس
عليهما اتفاقا ونادر وفي القياس عليه خلاف وانذر
ولا يقاس عليه اتفاقا وسبب ذلك ان ان المشددة
مختصة بالمبتدا او الخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال
اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل مختص
بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الاصلي في الجملة ولكن
الماضي اكثر لشبهها بعض الماضي كقيل في عدد الحروف
والهيئة والبناء على الفتح وجميعهن في الناسخ
شلت بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة
خلافا للاخفش والكوفيين تبع في هذا العزو التوضيح
والتسهيل

لما

عوضوها

ولما انتفى من الثالث
اختصاص مدخولها
بالمبتدا او الخبر كان نادرا
ولما انتفى الاختصاص
والشبه في الاخير كان اندر منه

والتسهيل والذي في الهمع والمغني ان الكوفيين لا يجيزون تخفيف
ان المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بان ان نافية واللام
ايجابية بمعنى الا ولذلك رد بعضهم بقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
في قراءة من خفف ان ولما وان اجيب عنهم بان لهم ان يجعلوا ه
نصب كلا بارى محذوفا واللام بمعنى الا كما هو رايهم في مثلها
وما مزيدة للفصل بين اللامين او موصولة او نكرة على
ما مر ويمكن الاعتذار بان ذكر الكوفيين مع الاخفش نظرا
الى موافقتهم له صورة لقياسهم ايضا على ان قتلت لمسلما
وان كان قياسهم عليه على وجه ان نافية واللام بمعنى الا
وقياس الاخفش عليه على وجه ان ان مخففة واللام لام الابتدا
فمراده خلافا لمن ذكر في مطلق القياس على ان قتلت لمسلما
الذي هو ضمير الشان اي فقط عند ابن الحاجب وهو
او غيره عند المص والجمهور فكان المناسب حذف القيد
ليجري في حل كلام المص على مذهبه ومما يتعين فيه تقدير
ضمير الشان قول الشاعر في فتية كسيوف الهند قد علموا
ان هالك كل من يحفى وينتعل قال ابن الحاجب في شرح المفصل
فلولا ان ضمير الشان مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا
فالذي سوغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كونها ان
بطل عملها فصار ما بعدها مبتدا وخبرا لانهم يغتفرون مع
التخفيف ما يغتفرونه مع التشديد من امتناع تقديم
خبرها او باختصار واما برز الخ وارد على قوله فاسمها
الذي هو ضمير الشان استكن وحاصل الايراد انه وجد في كلامهم
اسم ان المخففة غير ضمير الشان وغير مستكن فلو قوله انك

الخ يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو ساله الحبيب
الفراق لاجابه كراهة رد السايل وخص يوم الرحا بالذكر لان
الانسان ربما يفارق الاحباب في الشدة وجملة وانت صديق
حالية فيني بها ان الانسان لا يعز عليه فراق عدو
وصديق   مريع بفتح الميم اي كثير العشب من مرع
الوادي اي كثر عشبه كامرع فوصف الغيث بمعنى وصف
الحال بوصف المحل وبضمها من اراع الشيء اي نما وكثر كراع
يريع ريعا افاده في القاموس والثمال الغياث بكسر المثلثة   بتثليث الراء
فضرورة اي من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها
غير ضمير الشان وكونه مذكورا ومن الوجه الثاني فقط
عند الناظم   والخبر اجعل جملة اي ان حذف الاسم
سواكان ضمير شان اولا على مذهب المص فان ذكر الاسم
جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا في قوله بانك
ربيع الخ   من بعد ان وضع الظاهر موضع المضمر
الضرورة   مسه ان المفتوحة الخ هذا جواب عما قيل
لماذا اعملوا ان المفتوحة واهملوا المكسورة غالبا وكان
اللايق التسوية او العكس لئلا يلزم مزية الفرع على
الاصل وحاصل الجواب ان الفرع قد يمتاز على الاصل
لمعنى فيه لا يوجد في الاصل لا تسع الا الامر قد يقال
بل تشبيه كقيل وبيع ايضا لان يقال صيغة المجهول
محولة عن صيغة المعلوم لا اصلية   فلذلك اي لكونها
اشبه بالفعل الخ او ثبت اي خصت وقوله على وجه الخ
ليس من جملة التفريع اذ لا ينتجه ما قبل التفريع

فهو

فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق اي وعملت على وجه الخ   اي لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على اصله
وبه يجاب عما قيل لم اعملوا المفتوحة في محذوف غالبا والمكسورة
في مذكور واجاب بعضهم بان ذلك اعطاء للاصل الاصل
والفرع الفرع وبهذا ايضا يجاب عما قيل لم اعملوا المفتوحة
في ضمير والمكسورة في ظاهر   من جهة الاختصاص
اي بالاسماء وقوله وصليتها اي كونها حرفا موصولا
لمعمولها   ويبطل عملها اي في الغالب كما سبق   مصدر
الجملة الخ اشار به الى ان الضمير في يكن الى الخبر بتقدير مضاف
اي مصدر الخبر ولو عبر الش بقوله كان احسن وان كان المال
واحدا ودفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته ان الخبر
نفس الفعل فان قلت الظاهر ان الحرف الفاصل بين
ان والفعل جزء من الخبر فهو المصدر لا الفعل قلت المراد
صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الاسنادي   دعا اي
ذا دعا اي فقصد به الدعا   كما فالاحسن ح الفصل اي
للفرق بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع
ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي
فعلها جامد او دعا لم يحتج لفاصل معها وافعل التفضيل لبي
على بابه كما نبه عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم قبيح
لكن ينبغي ان يكون محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق بين
المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع ان بعد العلم
والامر بقبح كما في الروداني ويظهر ان ترك الفصل عند
وجود فارق اخلاف الاولى وان من الفارق غير الفصل ظهور
رفع المضارع كما في ان تهبطين   وبينه اي الفعل

بلا اي مع الماضي والمضارع وكذا الوا واستشكل الفصل بلا بانه لا
فايدة فيه لان ان المخففة لا تحتاج بعد العلم الي تمييزها عن
المصدرية لان المصدرية لا تقع بعد العلم واما بعد الظن فيقعان
لكن لا تمييز لا بينهما لوقوعها بعده كلاهما فلا يتم تعليل
الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل
الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بانه لا فايدة فيه
لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب ان كون الفصل
للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع ان الفصل
بالمذكورات اما لئلا تلتبس بالمصدرية او ليكون كالعوض
من تخفيفها ولا اشتغال عليه زعيم اي كفيل والرزاح

قوله ان لا تكون اي على
قراة تكون بالرفع على ان
ان مخففة مس

بضم الرا وكسرها الهزال والمنون الموت واضافة
عرض اليه من اضافة الصفة للموصوف اي المنون الوض
اي العارض والطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجر
من شجر الفضا فلا يحتاج الي فاصل اي لما علمت من ان
هذه الجمل لا تقع بعد ان الناصبة للمضارع ان غضب
الله اي في قراة نافع ان بسكون النون وغضب بصيغة
الماضي مقصود ابه الدعا في قراة سبعية وما في التفريح
مما يخالف ذلك سبق قلم فتوي منصوبها اي حذف
وعلم من ذلك انها واجبة الاعمال لانه اثبت لها منصوبا منويا
تارة وثابتا اخري قاله يس لكن جوز الدماميني في قوله
كان ظبية الخ علي رواية رفع ظبية ان يكون الرفع لا هال
كان بتخفيفها كثيرا راجع لكل من قوله فتوي وقوله
وهو ضمير الشان فيفيد ان منصوبها قد بيث وذكر

هذا

هذا المص بقوله وثابتا الخ وانه قد ينوي وهو غير ضمير الشان
وسيمثله الش بالشاهد الثاني فهذا هو المناسب لما عليه المص
من ان اسم كان المخففة المحذوف كاسم ان المخففة المحذوف
قد يكون ضمير الشان وقد يكون غيره ولما سيذكره الش ان
الخبر في الشاهد الثاني مفردا اذ لو وجب كون الاسم المحذوف
ضمير الشان لم يجز ان يكون الخبر عنه حذف الاسم مفردا لان
ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو ارجع كثيرا
لقوله فتوي فقط فان مفاد كلام الش علي هذا ان اسمها
المنوي لا يكون الا ضمير الشان وهذا خلاف مذهب المص
ومناف لقول الش بعد وان يكون مفردا كما في الثاني فافهم
قوله لا راجع لقوله وثابتا الخ لمنصوبه انه الثابت
في مطلق الثبوت والذكر فلا ينافي ان ثبوت منصوب ان
ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كان فانه ليس بضرورة
فمن الاول اي المحذوف لا يتعين كونه ضمير الشان
بدليل الشاهد الثاني فان المحذوف فيه ضمير غير الشان
كما سيصرح به بل ضمير المراة علي ان الدماميني قال لا يظهر لي
تعيين كون الاسم في الشاهد الاول ضمير شان اذ يجوز ان
يكون ضميرا غايبا الي المتقدم الذكر اي كانه النحر ثدياه حقان
مشرق النحر اي مضي العنق ثدياه اي الفيد اي
الثديان فيه حقان اي في الاستدارة ويجوز ان يكون ثدياه
اسم كان علي لغة من يلزم المثني الالف وحقان خبرها ولا شاهد
فيه توافينا اي تقابلنا والقسم المحي من القسام
وهو الحسن تقطو اي تاخذ وعداه بالي وان كان يتعدي بنفسه

لتضمنه معنى الميل وقال الدماميني اي تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا في القاموس اهـ والجملة صفة لظبية الى وارق المسلم اي مورق هذا الشجر يقال ورق يرق واورق يورق اي صار ذا ورق همامن الثاني ومثلثه فالجر في البيت الثاني محذوف اي هذه المراة على عكس التشبيه للمبالغة ويروى ظبية بالجر ايضا على ان الاصل كظبية وزيدت ان بين الكاف ومجرورها وقد عرفت اي من التمثيل بالبيت الثاني وقوله كما في انه راجع للمنفي لا للنفي وان يكون مفردا كما في الثاني لكون الاسم فيه غير ضمير الشان اذ التقدير كانها اي المراة ظبية وبما قررناه لك يندفع ما اورده هنا مما هو ناشي عن عدم التامل في اطراف كلام الشيخ وان كانت فعلية اي فعلها غير جامد وغير دعا قياسا على ما مر فصلت بقد او لم للفرق بين ان المخففة وان الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر لا يهولنك اي لا يفزعنك واللظى النار فهي اما استعارة لمشتقات الحرب او اضافتها الى الحرب من اضافة المشبه به للمشبه واصطلا النار التدفي بها فهو ترشيح للاستعارة او التشبيه والمراد باصطلا الحرب تعاطيها والتلبس بها ومحذورها هو الموت كان قد الما اي نزل اي فالموت لا بد منه فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء لدخول المخففة على الجملتين كما في المغني

لا التي لنفي الجنس

اي لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا ونفيه عن الجنس يستلزم

نفيه

نفيه عن جميع افراده وتسمى لا التبرئة باضافة الدال الى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر والمراد بكونها لنفي الجنس نصا كونها له في الجملة لان لا العاملة عمل ان انما يكون نصا في نفي الجنس اذا كان اسمها مفردا فان كان مثنى نحو لا رجلين او جمعا نحو لا رجال كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الاثنينية او الجمعية كما اوضحه السعد في مطوله واما لا العاملة عمل ليس فانها عند انفراد اسمها لنفي الجنس ظهورا لعموم النكرة مطلقا في سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد مرجوحية فتحتاج الى قرينة ولهذا يجوز بعدها ان تقول بل رجلان او رجال فان ثني اسمها او جمع كانت في الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان اذا ثني اسمها او جمع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس انما هو عند افراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ما وقع في كلام البعض وغيره مما يخالفه والمهملة كالعاملة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لنفي الجنس نصا عند افراد اسمها ان الجنس منفي نصا في تعز فلا شيء على الارض باقيا مع عملها عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية على سبيل الاستغراق اي نصا وقوله اختصت بالاسماء اي النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك الخ لان قصد الاستغراق يستلزم وجود من الجر لان الموضوع لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا المتضمنة معنى من قاله سم وجود من اي الاستغراقية كما في التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك الخ ونقل عنها بالزائدة وفي سم انها البيانية قال شيخنا وهذا ان صح فوجهه ان اصل لا رجل لا شيء من رجل ولا يليق ذلك

وذلك بعد

اي وجود من لفظا ومعنى وقوله الا بالاسما النكرات اي لا نطا التي
تدخل عليها من المذكورة   فوجب الخ تفريع على قوله اقتضت
بالاسم وانما وجب ذلك لان حق المختص فقبيل ان يعمل فيه
من المنونة اي تضمنها لا نعتبر الكلا بعضهم من الدماميني وذكره
بيس   لظهورها في بعض الاحيان اي ضرورة كما في قول
شيخنا السيد   يذو داي بطرد   لئلا يعتقد انه بالابتدا
يرد عليه انه يخشى من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس
ايضا ولم يراعوه الا ان يقال اعتناوهم بالعاملة عمل ليس
اقل من اعتنائهم بالعاملة عمل ان لان العاملة عمل ان اقوى عملا
من العاملة عمل ليس للاجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس
ولان في ذلك الخ عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير
فتعين النصب لدفع الاعتقاد بين المذكورين ولان الخ اي
لسلامته مما ذكر ولان الخ   لتاكيد النفي يعني للنفي
المؤكد بمعنى انها تفيد نفيا اكيدا قويا وهذا لا يقتضي
وجود النفي اولا بغيرها فلا اعتراض عليه   وان لتاكيد
الاثبات اي اثبات المنسوب للمنسوب اليه ولو كان
المنسوب نفيا كما في القضية المعدولة المحمول نحو ان زيدا
ليس في الدار فاندفع الاعتراض بانها للتوكيد الشيء مطلقا
اثباتا ونفيا   حملت عليها في العمل ولذلك كانت منحطة
عنها فلم تعمل الا بالشروط الاتية ولم يجز تقدم خبرها على اسمها
ظرفا ومجرورا   يوذن بذلك اي بالحمل   شروط اعمال لا
الخ تشمل الاعمال في عبارته اعمال النصب في
المضاف والشبيه به وح فعده من الشروط كون

كون النفي للجنس وكونه نصا صريح في ان لا النفي الجنسي
نصا سواء بني اسمها او نصب وهو كذلك خلافا للتاج
السبكي حيث حقق افادتها ذلك عند اذا بني اسمها ولابن
الهمام حيث ذهب الى ان المبنية ايضا ليست نصا في
العموم وانه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك في رافعة
الاسم وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقا فان قيل تقدم عندكم
ان الموضوع لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق
لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها في المضاف
وشبهه والا لبنيا كما صرح به غير واحد كالرودانى وانما
اعربا لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف   سبعة الثلاثة
الاولى فهمت من الترجمة اما الاولاه ففهمها منها ظاهر
واما الثالث فلانه متى اطلق نفي الجنس انصرف الى نفيه نصا
قاله يس وعدم دخول جار عليها من قوله عملا ان احمل للالان عملها عمل
ان انما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم ان الجار انما يتعلق بالاسما
فاذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم
بعدها معمولا للجار لا لها فلا عمل لها ح وتنكير الاسم والخبر من قوله
في نكرة والانفصال من قوله الاتي وبعد ذاك الخبر اذكر لافادته عدم
جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم جوازه بغيره
قاله بعضهم ونظر فيه بانه انما يفيد قوله وبعد ذاك الخ اذكر
عدم تقدم الخبر على الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها
وبين الاسم لجواز ان يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب
الترتيب لا لامتناع الفصل   وان يكون نفيه نصا اي ان قصد
المتكلم نفيه نصا ولا شك في تحقق هذا القصد على المشروط الذي
هو عملها عمل ان فلا بد ان كون النفي نصا فرع عن العمل المذكور لان

لان السامع انما يفهمه من هذا العلم فلا يكون شرطا للمعنى المشروط على المشروط وشذ اعمال الزائدة اي لعدم اختصاصها فحقها الاهمال لولم تكن اخ وجه كونها زائدة ان معنى البيت امتنع لوهم عمر بن هبيرة الفزاري الذي كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ من لو المسلط على النفي المأخوذ من لم لان نفي النفي اثبات فلم يستفد منه لا نفي اصلا فتعين ان تكون زائدة وانما افاد البيت امتناع لوهم لان لو تدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها على ما هو المشهور ورد قال الرودانى الصواب جعلها نافية والمعني لو كان لغطفان ذنوب للام عمر لكن ذنوبهم كلا ذنوب بالنسبة الى ذنوبه فما بالك بانهم يلومونه حيث لم يذنبوا يعني انهم يلومونه على كل حال كان لهم ذنوب اولا مثل لولم يخف الله لم يعصه اهـ وما ذكره محتمل لا متعين فالتصويب في غير محله او لنفي الجنس اي مطلقا عن قيد الوحدة والا فالتي لنفي الوحدة لنفي الجنس ايضا لكن في ضمن الواحد المقيد بالوحدة على ما افاده البعض ولك ان تقول انها لنفي الفرد بقيد الوحدة فتدبر عمل عمل ليس اي او اهملت وكررت فخفف النكرة اي والا ملغاة مفترقة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين ان لا ح اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور باضافة لا اليه بل لا بني بالفتح وجه بان الجار دخل بعد التركيب فاجري المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالبا ولا خبر للا ح لمصيرورتها فضلة قاله يس في التصريح وان كان الاسم معرفة سكت عن مختر تنكير الخبر لعلمه من مختر تنكير الاسم بالمقايسة ووجب تكرارها اي عند الجمهور اما في المعرفة فجبرا لما فاتها من نفي الجنس واما في الانفصال فتنبيها بالتكرير على كونها لنفي

لولم يكن لغطفان ذنوب للام عمر اي صح

الجنس

الجنس في النكرات واجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين قضية ولا ابا حسن لها اي هذه قضية ولا ابا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في نسبه الى الجامع لا شطر بيت ولهذا المهذكره العيني في شواهده وصار مثلا يضرب عند الامر العسير وقوله البعض هو من كلام علي وهو من الكامل ووزنه الوقص في عروضه الاول والثاني ضبط فاحش مؤول اي بانه على تقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثلا او جعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا فيصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضى والثاني اولى من الاول لانه معترض بان العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من ال فلم يقولوا ولا ابا الحسن مثلا ولو كانت اضافة مثل منوية لم يحتج الى ذلك وبان العرب اخبروا عن الاسم المذكور مثلا كما في قوله تبكي على زيد ولا زيد مثله ولو كانت اضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان يجاب عن الاول بان ال في ابي الحسن وان كانت للمح الا ان الاصل فيها ان تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وان كان اقوى منها الا انه معنوي فلو وجدت ال مع علامة التنكير وهي لا للزم القبح ظاهرا وعن الثاني بان الفساد في موضع لمقتضى لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك المقتضي نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتامل واما التاويل بارادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب اذ ليس كل مسمى بهذا الاسم تلك المزية لانها ليست للاسم حتى تلزم مسماه ولا هيثم كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة

الالتزام صح

من كلام الشيخ وهيثم بالمثلثة اسم معارقا او راعٍ او حادٍ اقوال وهذا
شطر بيت من الرجز   حتى لا ازال الاظهر ان حتى ابتدائية بمعنى
فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وانا فنقف بيتنا والبعض
تبعا للتصدق نح على كونها غائية بمعنى الى والفعل بعدها منصوب
وقوله شانيتي اي باغضا مبغض لا ازال وقف عليه بالسكون على لغة
ربيعة ولما متعلق به ومن شانيتا متعلق بشانيته   ومنه
بالمضاف من حيث ان كلا منهما اتصل به شي من تمام معناه
وهو ما بعده شي من تمام معناه اي بعمل غير الجر او عطف فلا
اعتراض لشموله المضاف والمنعوت مع انه من فتمم
المفرد على انه سم نقل عن الرضي ان الموصوف بالجملة من الشبيه
بالمضاف والمراد بالتمام المتمم   فانصب بها مضافا فقال سم
انما لم يبن لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وانما بني طريف في
لا رجل ظريف لان الصفة وموصوفها واحد في المعنى اهـ وهذا
ظاهر على القول بان بنا اسمها المفرد لتركبه معها اما على القول
بانه لتضمنه معنى من فاعراب المضاف لمعارضة الاضافة التي
هي من خصائص الاسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه ودخل
في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه نحو لا اباك ولا
اخالك ولا غلامي لك ولا يدي لك بنا على مذهب سيبويه والجمهور
ان مدخول لا مضاف حقيقة الى المجرور باللام الزائدة ليلا تدخل
لا على ما ظاهره التعريف والخبر محذوف والاضافة غير محضة
فهي مثل مثلك لانه لم يقصد نفي اب معين مثلا بل هو دعا بعدم
الاب وكل من اشبهه اي لا ناصر لك والاضافة غير المحضة ليست
محصورة في اضافة الوصف العامل الى معموله فلم تهمل لا في معرفة

وما موصولة او موصوفة والرابط محذوف اي شانيته ٥

في التزام

بل مرجح صاحب الهمع والاول الموصوف بمفرد او جملة او ظرف او شبه المضاف ٥

دلو

ولو سلم ان الاسم معرفة فهو نكرة مؤولة ويويد ما قالهم وروده
بصريح الاضافة عن العرب شذوذا واوله جماعة كالفارسي وابن الطراوة
واختاره السيوطي بان مدخول لا مفرد لكنه جا بالالف واخاك على لغة
القصر وحذف تنوينه للبنا وحذفت نون غلامي ويدي للتخفيف
شذوذا واللام ومجرورها خبر وفيه ان المنصوص عليه ان
الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه
غير اللام اذ لا وجه لمنع لا اباً فيها او عليها على لغة القصر ومنهم
من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم شبها بالمضاف
لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون
للشبه به   او مضارعه جوز البغداديون ترك تنوينه
حملا له وهذا على المضاف كما حمل عليه في الاعراب وخرج ابن هشام
على قولهم حديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
قال الروداني ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين
تنوينه ايضا بجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف
اي لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية وكذا القول في ولا معطي
لما منعت   واما الرافع له معادلها محذوف اي اما الرفع فلا خلاف
فيه واما الرافع الخ   فمذهب الاخفش الخ دليله ان ما تحققت
به العمل باق والتركيب لا يبطله   لا خلاف اي بين البصريين
اذ الكوفيون لا يقولون برفع ان للخبر فلا اولى بذلك افاده الدماميني
ومذهب سيبويه انه مرفوع الخ فمقتضاه انه مرفوع بالمبتدا
قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ وفي التصريح
ان العامل فيه الرفع لا مع اسمها لان موضعهما رفع بالابتدا عند سيبويه
والذي يتجه كما اشار اليه سم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمح

حتى ما ازال ... [illegible]

وان العامل فيك فيكفيه هو النكرة فقط التي هي المبتدا قبل دخول الناسخ
لكن لما كانت لا كجزء منها انسحب ذلك الي المجموع تسمحا وبه
يندفع الاستشكال بانه لو كانت لا مع اسمها في محل رفع مبتدا
لزم ان المخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفي تسلط علي
الخبر فيكون معني لا رجل قايم غير الرجل قايم وليس مرادا
وورد ان المبتدا لا يكون مجموع اسم وحرف غير ما يأتي فان
قلت كون النكرة مبتدا زال بدخول الناسخ فهي الان ليست
مبتدا فلا ترفع الخبر قلت يجاب بما ذكره المص في شرح تسهيله
وشرح كافيته ان لا عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتدا لفظا وتقديرا
بل هو باق تقديرا قاله ولهذا اتبعنا اسمها رفعا باعتبار محله ولم
نفعل ذلك في اسم ان لقوتها ونسخها عمل الابتدا لفظا ومحلا
فتلخص ان ما في الش هو التحقيق وان ما في الغه ينبغي ارجاعه
اليه بالتاويل هذا وقد وجه سيبويه عدم عملها في الخبر بضعف
شبهها بان حالة التركيب لانها صارت كجزء كلمة وانما عملت
في الاسم لقربه وقال في المغني الذي عندي ان سيبويه
يري ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء الشي لا يعمل
واما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عنده مثل يا زيد الفاضل
بالرفع اهـ اي ان النصب بالتبعية علي اللفظ كما ان الرفع في
الفاضل كذلك قاله في شرح الجامع ويظهر اثر الخلاف بين
الاخفش وسيبويه في نحو لا رجل ولا امراة قايمان فعلي قول
الاخفش يمتنع لما فيه من اعمال عاملين لا الاولي ولا الثانية
في معمول واحد وعلي قول سيبويه يجوز لان العامل واحد اي بالابتدا
وسياتي عند كلامنا علي قول الناظم او مركبا ما يرده تقديم خبرها

ولو

ولو ظرفا او جارا ومجرورا وكذا معمول خبرها وهو يتقدم معمول الخبر علي
نفس الخبر الاقرب عندي نعم فاتحا له فتحا ظاهرا او مقدرا كما في
المبني ولو علي الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفي قوله
فاتحا قصور بالنسبة اليه لعدم شموله المثني والجمع علي حده لانهما
يبنيان علي اليا وجمع المونث السالم لانه يبني علي الكسر كالفتح ويمكن
ان يكون اقتصاره علي الفتح لكونه الاصل او مراعاة لمذهب المبرد
الاتي قريبا في المثني والجمع علي حده ومذهب ابن عصفور الاتي
قريبا في جمع المونث السالم علي الصحيح وقيل فتحة اعراب
وحذف التنوين تخفيفا لتضمنه حرف الجر اعترض
بان المتضمن ذلك انما هو لا نفسها ورده الروداني بانه دعوي
بلا دليل ولا نظير اذ ليس في العربية حرف دال علي معناه
متضمن معني حرف اخر والتضمن انما عهد في الاسماء فالصواب
ان المتضمن معني من انما هو النكرة وهو وجيه فينبغي
حمل من قال بتضمن لا معني من علي التسمح فافهم مبني
اي مرتب علي جواب سوال وكان الصواب اسقاط جواب لان لا رجل
الخ مرتب علي السوال لا الجواب لانه نفس الجواب كذا قال
البعض ويمكن دفعه بان المراد موضوع ومذكور لاجل اجابة
سوال الخ او مقدر اي مفروض وانما فرض لان الكلام بعد
السوال اوقع في النفس من الواجب اي المستحسن
فتضمن من فبني لذلك كلامه يوهم ان تضمن معني من
مختص بالمبني وليس كذلك كما اسلفناه وحق اعراب
المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كما مر
وقول البعض كلامه كالصريح في ان تضمن معني من ليس كذلك

ويرشح قوله تعز فلا
الفين بالعيش متعا

بالمبني غير مسلم واعترض علي تعليل البنا بذلك بان تضمن معني الحرف
هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضي للبنا يشترط فيه ان يكون
باصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البنا بتركيب الاسم مع لا
تركيب خمسة عشر واشار اليه الناظم بقوله وركب الخ واث
نقل يس عن ابن هشام ان التركيب ايضا لا يصلح علة لاصل البنا
بل للفتح لاقتضايه التخفيف وبان هذا التضمن اشبه بالتضمن
الذي لا يقتضي البنا كتضمن الحال معني في والتمييز معني من
بدليل ورود التصريح بمن في قوله فقام يذود الناس الخ ويجاب
عن الاول بان اشتراط كون التضمن باصل الوضع انما هو في البناء
الاصلي لا العارض والحاصل ان البنا علي ثلاثة انواع اصلي
وهو المشترط فيه ذلك وهو الذي حصر ابن مالك سببه
في شبه الحرف وعارض واجب ومن اسبابه التضمن العارض
والتركيب وتوارد اسباب موانع الصرف وعارض جايز ومن
اسبابه اضافة المبهم الي المبني واضافة الظرف الي الجملة المصدرة
بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة وعن
الثاني بان التصريح بمن متروك كما مر فلا يعتبر فليس
هذا التضمن كتضمن الحال معني في والظرف معني من
لخفته ولانه اعرابه هذا النوع نصبا وهو المفرد اي في
باب الاعراب والضمير للغير يبنيان الخ لم يعارض التثنية
والجمع هنا سبب البنا مع معارضتهما اياه في اللذين والذين
علي القول باعرابهما لان سبب البنا الوارد هنا علي التثنية والجمع
والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا يخفي ان القايل باعراب
اللذين والذين يقول بان تثنية اللذين وجمع الذين حقيقتان

منقول

فقوله البعض انهما غير حقيقتين انما يأتي علي مذهب القايل
ببنايهما وليس الكلام فيه تعزاي بتنمل وتصبر
وقد عنتهم اي اهمتهم والشوون جمع شان وهو الخطب
قال في التصريح والجملة اي جملة وقد عنتهم شوون في موضع
رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه
بالواو كقول الحماسي فامسي وهو عريان وقولهم ما احد
الا وله نفس امارة وليست حالا خلافا للعيني لان واو الحال
لا تدخل علي الماضي التالي الا كما قاله الموضح في باب الحال اه
قال الروداني قوله لان خبر الناسخ الخ فيه انه هذا غير
مسلم علي اطلاقه وحاصل ما في التسهيل والهمع
ان الخبر ان كان جملة بعد الا لم يقترن بالواو الا بعد ليس وكان
المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير الا تقترن
بالواو بعد كان وجميع اخواتها لا بعد جميع النواسخ
هذا عند الاخفش وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران
الخبر بالواو اصلا وحملوا ما ورد من ذلك علي انه حال والفعل
تام لا ناقص او محذوف الخبر ضرورة فظهر ان جملة وقد
عنتهم شوون لا يصح ان تكون خبرا وايضا هذه الجملة بعد
الا الايجابية وسياتي في باب الاستثنا ان لا النافية للجنس
لا تعمل في موجب وصرح في المغني بان من شروط عملها انه لا
يبطل نفيها كما الحجازية فالصواب ان الجملة حال كما قال العيني
وقد نقل الشارح في باب الحال جواز اقتران الماضي التالي الا
بالواو وخبر لا محذوف قبل الا فلم يبطل نفيها الا بعد استيفا
عملها نحو ما زيد قايما الا في الدار اه وكتب علي قوله وقولهم

ما امه الخ ما تفهمه فيه انه ما لا ابطال نفيها بالا ليست ناسخا ولو سلم انه جا
على مذهب يونس الذي لا يشترط عدم ابطاله بالا فهذا الناسخ
لا يقترن بالواو ولما تقدم فاسد منتدا محذوف الخبر والجملة بعد الا حال
لا انه اسم ما وخبرها محذوف قبل الكلام في لا بيع فلا نحو ما
لا يجوز حذفه وقال الش في شرحه على التوضيح الجملة صفة
للنكرة عند الزمخشري قال في قوله تعالى وما اهلكنا من
قرية الا ولها كتاب معلوم ان ولها الخ جملة وقعت صفة للنكرة
وتوسط الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على
ذلك ابو البقا وهو عند غيرهما حال وذهب المبرد الى
انهما معربان لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة
الحرف ولو صح هذا الاعراب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل
به قاله الز في شرحه على التوضيح ومثله في التصريح
وتظهر ثمرة الخلاف في نحو لا بنين كراما لكم فعنده لا يجوز
بنا الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز وهو الكسر
اي بلا تنوين لان تنوينه وان كان للمقابلة لا للتمكين
مشبه لتنوين التمكين وجوز بعضهم تنوينه قياسا
لا اسماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة وهو منقوض
بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضي وقد
روي بالوجهين ثبوتها عن العرب يبطل تعيين احدهما
للشيب بفتح الشين على حذف مضاف اي لذي الشيب وضبطه
الشم على الاوضح بالكسر جمع اشيب لا اسبغات اي
دروعا سابغات اي واسعة والحا والحمرا فوها جيم
وعينها همزة الجماعة التي يعلوها الحا اي السواد للكثرة

الدروع

الدروع وبا سلة نعتني او امن البسالة وهي الشجاعة والثاني
مفعول له او لا جعل لكن سكن اليا للضرورة وحذفها للساكنين
او منصوبا هذا اضعف الاوجه بل قيل ضرورة كما في التوضيح
اليوم خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الاولى عليه ولا
خلة اليوم قيل وتمامه اتسع الخرق على الراقع وقيل اتسع الفتق
على الراتق وعلى هذا القالي وابن الوردي وغيرهما بل قيل هو الصواب
لان القافية قافية او مركبا يجوز على هذا عند سيبويه ان يقدر
بعدهما خبر واحد لهما معا اي لا حول ولا قوة موجودان لنا لان
لا حول عنده في موضع رفع مبتدا ولا قوة في محل رفع معطوف
على المبتدا فالمقدر خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام
الكلام جملة واحدة ويجوز ان يقدر لكل خبر على حدته اي لا حول
موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز
عند غيره ان يقدر لهما معا خبر واحد مرفوع بلا الاولى والثانية لانهما
وان كانتا عاملتين الا انهما مثلتان فيجوز انهما عملا في اسم واحد
عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان وان يقدر لكل خبر على
حدته كما في التصريح والدماميني وكتب عليه شم قوله
فالمقدر خبر عن مجموعهما ظاهره انه خبر عن مجموع المبتدا اين اللذين
كل منهما مجموع لا واسمها وفيه ان الاخبار عن مجموع لا واسمها
يستلزم عدم تسلط النفي على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفي الجنس
بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلابد من تاويل هذا الكلام
كان يراد ان الخبر للاسمين المنفيين بلا لانهما مع لا كالجز ببعض تصرف
وكتب الروداني قوله متماثلتان اي لفظا ومعنى فلا يرد ان زيد
من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل باحدهما لعدم تماثل الفعلين

لفظا هذا والحق المتجه ان رفع الخبر في ذلك وفي نحو ان زيدا وان عمرا قايمان
انما هو بمجموع الحرفين لا بكل اذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين
ولا مختلفين لاستحالة اثر بين مؤثرين مطلقا ولان قايمان لكونه مثنى
لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه
معمولا لمجموع الحرفين وكذا يجوز زيد وزيد او وعمرو قايمان فالرافع
للخبر مجموع الاسمين مثلا الزيدان قايمان ولا فرق الا ان التثنية في
الاول بحرف العطف وفي الثاني بالصيغة ولا اثر له اه واقتصر في
المغني على تقدير خبرين عند غير سيبويه   فاما الرفع اي رفع
الثاني مع فتح الاول   على محل لا مع اسمها الخ فالعطف من عطف
المفردات والخبر المحذوف مثنى مخبر عنهما معا وفي عبارة الشارح هنا
وفيما ياتي التسمح المتقدم ببيانه والمحل في الحقيقة للاسم فقط
باعتباره قبل دخول لا فلا تغفل   فان محلهما الخ نقل سم عن
الدماميني ان الامر كذلك عند سيبويه مع المضاف وشبهه وهذا
ايضا فيه التسمح المتقدم وفيه بعد عنديه نظر لانه يلزم عليه
عدم عمل هذه المبتدا في [illegible] عند سيبويه لان رفع الخبر بلا عنده
كغيره اذا كان اسمها مضافا او شبهه كما مر الا ان يقال النافي
والمنفي كالشي الواحد فعمل احدهما كانه عمل له الاخر ونظيره
غير قايم الزيدان فتامل   زايدة بين الخ فيه ان لا على هذا الوجه
من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف
تكون لا الثانية زايدة والجواب ان في الكلام تسمحا لما مر ان قيام
المحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا
الاعتبار ومن احاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب
وان اشكل على البعض قال الروداني والفرق بين لا الزايدة

ولا

ولا الملغاة ان الزايدة هي التي لا عمل لها اصالة والملغاة هي التي
لها عمل اصالة لكنها اهملت اه وظاهره ان الزايدة باقية على كونها
للنفي وينافيه قولهم الحرف الزايد هو الذي لا معنى له ولا
يختل الكلام بسقوطه الا ان يكون اغلبيا والاوجه الفرق بان
الزايدة يستغني الكلام عليها بخلاف الملغاة فتامل   او بالابتدا
وليس للا عمل فيه اي بل هي ملغاة عن العمل في الاسم وان
كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغايها وهو تكررها
قاله الدماميني وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا
الوجه بالابتدا دون العطف كما في الوجه الذي قبله ان يكون
المرفوع مبتدا مستقلا ليس معطوفا على مبتدا تقدم وذلك
على هذا ان يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدا
عند غير سيبويه والمبتدا الاول والمبتدا الثاني المستقل
عند سيبويه على معمول واحد هو الخبر هذا ما ظهر لي   او ان لا الثانية
الخ وعليه فخبر لا الاولى محذوف لدلالة خبر الثانية او بالعكس
والعطف من عطف الجمل ولا يصح ان يكون الموجود خبرا عنهما لامتناع
توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا
واما النصب فبالعطف الخ وعلى هذا يجب عند سيبويه ان يقدر
لكل على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده ان يقدر لهما
خبر واحد لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل
دخول لا وخبر ما بعد الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الاولى ناصبة
لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة في الخبر عنده كغيره فيلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز واما عند غيره فيقدر
لهما خبر واحد لان العامل واحد وهو لا الاولى كذا في شرح الجامع بايضاح

ومثله في التصريح الا انه زاد انه يجوز ان يقدر لكلا خبر عند غير سيبويه وفي هذه الزيادة
نظر فتامل   على محل اسم لا ابتداء او على لفظه وان كان مبنيا لمشابهة حركته
حركة الاعراب في العروض ومثله كذا جائز مطلقا عند سيبويه وفي الضرورة
عند الاخفش كما في شرح التوضيح للشيخ لكن الحركة على هذا اتباعية
والاعراب مقدر رفعا او نصبا فتدبر   اما رفعه وعليه فالخبر واحد
ان قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوف فسواء اهملت لا الاولى او   مهملة
عاملة عمل ليس ويجب خبران ان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل
ليس او بالعكس ولا يصح على هذا تقسيمهم ان يكون الخبر واحدا لئلا
يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد
واما نصبه على الفتح وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع ان جعلت
الاولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم المحذور السابق وكذا ان جعلت
مهملة عند غير سيبويه لئلا يلزم المحذور الاخير واما عند سيبويه فيجوز
خبر واحد وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتداين ان كان سيبويه لا يوجب
كون لا مع اسمها مبتدا مستقلا غير معطوف على مبتدا قبله فان كان
يوجب ذلك وجب خبران هكذا ظهر لي ثم رايت في كلام العصامي ما ظاهره
وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على الغاء لا
واعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان اه   فلا اللغو الخ اللغو
القول الباطل والتاثيم قولك لاخر اثمت والضمير للجنة   في نحو لا حول
الخ اي من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل
من الاسمين مفردا اصالة العطف لا فان لم تتكرر لا فسياتي حكمه في قوله
والعطف ان لم تتكرر لا الخ او لم تسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان
او كان احد الاسمين غير مفرد فان كان الاول ففيه ايضا خمسة اوجه
بابدال فتح الاول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امراة فيها وهذا من التنبيه
الاول وان كان الثاني تعين رفعه او نصبه نحو لا امراة ولا
غلام رجل فيها وان كان غير صالح
للعمل تعين الرفع وهذا

فان جعلتهما معا عاملتين عمل ليس
جاز لك تقدير خبرين وكذا التقدير على ما مر
خبر واحد وان اضمر على ما مر
في حالة بنائهما معا على الفتح
فتنبه واقتصر في الكفي
على تقدير خبرين عند جعلهما
عاملتين عمل ليس مع

مافي

ما في التنبيه الثاني   خمسة اوجه اي اجمالا وثلاثة عشر
تفصيلا لان ما بعد الاولى اما مبني على الفتح او مرفوع بالابتدا
او على اعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك او مرفوع بالعطف
على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر والثالث عشر
بنا ما بعد الاولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهي
بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب
اربعة ما بعد الاولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه
في خمسة ما بعد الثانية هذه الاربعة والرفع بالعطف على
محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الاولى مضروبا
في خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاولى بوجهيه
مع نصب ما بعد الثانية اذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت
ان قول شيخنا والبعض تبعا للتصريح واثنا عشر تفصيلا
لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية   افهم كلامه
يعني قوله وان رفعت اولا فلا تنصبا لانه علق منع النصب
على رفع الاول فافهم انه اذا كان مفتوحا او منصوبا بان كان
مضافا او شبهه جاز فيه الاوجه الثلاثة   فما لحا العلا لا
بان كان نكرة   تعين رفعه اي بالابتدا او بالعطف على
محل لا مع اسمها لا باعمال لا عمل ليس لان العاملة عمل ليس
تختص ايضا بالنكرات   ومفردا مفعول مقدم لافتح
لان فاه زائدة للتحسين فلا يمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها
نعتك لم افر فيه الخ حال معنى لا حال اعراب ونعتا عطف بيان
او بدل والمبني صفة نعتا يلي صفة ثانية هي او صفة
النعت المذكور قولهم لا ماء ماء باردا عندنا فيه الثاني

نعت للاول فيجوز فيه الاوجه الثلاثة لانه يوصف بالاسم الجامد
اذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمي نعتا
موطئا ولابد من تنوينه بارد الا ان العرب لا تركب اربعة اشيا
ولا يصح ان يكون ما الثاني توكيدا لفظيا ولا بدلا لانه مقيد
بالوصف والاول مطلق فليس مراده فاحتيج يكون توكيدا اولا
مبينا واحتيج يكون بدلا كما في التوضيح وشرحه قاله شيخنا
وقيل هو تاكيد لفظي وقد جوز التوكيد مع الوصف كقوله تعالى
ناصية كاذبة خاطئة وقال في النكت يجوز كونه عطف بيان
او بدلا لجواز كونها اوضح من المتبوع ووجه الرود اني جواز
كونه توكيدا او بدلا بانه لامانع من اعتبار كون وصف الثاني طاريا ..
بعد التوكيد او الابدال او يكون وصف الاول محذوف وقال الدلالة
وصف الثاني عليه وفيه بحث لان ما ذكره من الوجهين انما يصلح
توجيها للتوكيد لا الابدال لان حاصل الوجه الاول اتحاد اللفظين
اطلاقا وحاصل الثاني اتحادهما تقييدا ومثل جاني رجل رجل
او رجل عاقل رجل عاقل انما هو من التوكيد اللفظي لا من الابدال
فا فتح صريح على الغالب والا فقد يكون مبنيا على غير الفتح
كاليا في النعت المثني او المجموع على حده وهل يقال عند بنا
النعت ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب او يحكم بالمحل
على كل اختار بس على التقدير الثاني واستظهره بعضهم وفارقت
صفة لا صفة المنادي المبني حيث لم تبن لان الصفة هنا
هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادي فانها ليست
المنادي في المعني كما قاله سم   على تبني اي لتبنى تركيب
الصفة مع الموصوف فيه ان هذا خلاف ما مشي عليه سابقا

من

من ان بنا الاسم لتضمنه معنى من الا ان يقال ما تقدم في اصل البنا وما
هنا في كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد
لتقرر موجب البنا لان المراد به التركيب فالاولى ان يقال مشي
في كل من الموضعين على قول من القولين في علة البنا اشارة
الي الخلاف فيها هنا او جوز بعضهم ان تكون فتحة الصفة
اعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى
قياس ما مر وما ياتي يجوز ان تكون اتباعية   قبل دخول لا
اي لئلا يلزم تركيب ثلاثة اشيا   او انتصب مفعوله
محذوف وكذا الرفع ولا تنازع لان الناظم لا يرى التنازع في المتقدم
مراعاة لمحل اسم لا او اتباعا للحركة البنائية   وغير
المفرد الخ وفارق صفة المنادي المضاف حيث يتعين فيها
النصب لتعينه لو باشرتها يا وعدم تعينه لو باشرت
النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار   لتقرر موجب البنا
اي مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة
الي غير ما يلي لان الفاصل لا حظ له في البنا حتى يكون المانع ليس
المجموع الذي هو منه الطول لانه جزء والجز لا يبني في هذا الباب
وكان ينبغي ان يزيد او بالفصل افاده سم   وكذا يمتنع البنا
الخ هذا مفهوم قوله المصـ لمبني   او ما هو فيها بالرفع على
القطع فقيل او بالعطف على محل لا مع اسمها لان موضعهما رفع
بالابتدا عند سيبويه في غير البنا ايضا كما تقدم وقد اسلفنا
ما فيه فتنبه   وقد يتناول قوله وغير المفرد من نعت
او منعوت وفيه انه يمنعه قوله او الرفع اقصد الا ان يراد برفع
المنعوت غير المفرد رفعه على اعمال لا عمل ليس او الغايها

دون البنا اي لوجود الفصل بحرف العطف   مثلا مر وانما صفة
والخبر محذوف فمحل مرفوع او منصوب او خبر فهو مرفوع
فقط   بالفتح اي فتح البنا   فشاذ وخرجه بعضهم على
ان الاصل ولا امراة فحذفت لا وابقي البنا حاله على نية لا
حكم البدل الخ مثله عطف البيان واما التوكيد فقال الرضي انه كان
لفظيا فالاولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز
الرفع والنصب اهـ اي واما المعنوي فلا يجوز تاكيد المنفي
المبني به اي لانه نكرة والفاظ التوكيد المعنوي معارف
وفي تاكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع
اذ لا تعمل لا في معرفة فاحفظه وجوز الاندلسي بنا البدل
اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي قاله الرضي وقوله قرب
اذا لم يفصل عن المنفي المبني لانه لا يفصل عن النعت
الذي يبني جواز ابداله بربوع عليه من حيث كونه المقصود
وتعليله امتناع بنائه بانه على نية تكرار العامل فهناك فاصل
مقدر يقتضي جوازه لا امتناعه لان العامل المقدر هو لا وهي
تقتضي الفتح   رجلا اي منها اي من الاحد فوجب الضمير
المستتر اي بدل التثقيف والنصب اما اتباع للمحل او للفظ
رجل بالرفع بدل من محل لا مع اسمها   تعين الرفع
اي على الابدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتدا
نحو لا احد زيد منه بدل البعض والاشتمال المضافان الى
ضمير المبدل منه فان لم يضافا الى ضمير جاز جرهما بعدها
بالحرف كان من الصالح   هذه الاولى من فنه لشموله

الاعطا للعاملة عمل ليس ايضا   مع همزة استفهام هذا باعتبار
ما كان وهي الان همزة توبيخ وانكار كذا في الشيخ يحيى والروداني
وكلامهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفي واستعمال
الهمزة في غير الاستفهام الحقيقي مجاز كما ستوضحه في باب العطف
من الاحكام كالاعمال عمل ان وجواز الالغا اذا تكررت وجواز رفع
المعطوف بعد الاستكمال وجواز تثليث النعت والمعطوف
بعد لا الثانية بالشروط السابقة   واكثر ما يكون ذلك اي
الاعطا المذكور   التوبيخ اي على الفعل الماضي والانكار اي
على الحال ويصح جعل كل منهما على كليهما والمراد بالانكار عده منكرا فيهما
لا الجحد والنفي   الا طعان اي موجود والا فرسان اي موجودون
على رواية من نصب عادية بالنصب نعتا لفرسان اما على رواية
من رفعها فهي خبر لا الثانية والفرسان بضم الفا جمع
فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو اسراع
السير او العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة
وبالمعجمة من الغدو ضد الرواح وقوله الا تجشؤكم اي الناشئ
من كثرة الاكل والاستثنا منقطع والتنور ما يخبز فيه
من شواهد المغني للسيوطي مع زيادة   الا ارعواء اي
انكفاف والشيبة الشباب وهو لغة حداثة السن
وعند الاطبا كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية
قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى
نحو خمسة وثلاثين او اربعين سنة والمشيب قبل
الشيب وقبل دخول الدهر في حد الشيب والشيب بياض الشعر

والعموم كبر السيف شيئي مع زيادة قال الدماميني واذ بن ان كان حالا على
تقدير قد فلا اشكال او عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة
بعود الضمير منها على الشيء المضافة الي ضمير الموصول مع انه
يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفي ضمير شيئه
في الربط لان مجموعهما جملة واحدة اه باختصار وتبادر ذلك
اي الاعطا المذكور وقوله عن النفي متعلق بالنفهام وتجرده خلوه
من التوبيخ والانكار وفقر النقص العبارة بما لا ينبغي فاهدء
لسلمي هي زوجته وقوله الذي لاقاه امثالي يعني الموت
وام تحتمل الانفصال فيكون المطلوب بها احد الامرين التعيين والانقطاع
فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر الى
الاستفهام عن الصبر دماميني اما اذا قصد بالاستفهام
اي مع لا اذا المجموع هو السال على التمني على المذهبين
الاثنين وقوله بالاستفهام اي بالهمزة التي للاستفهام باعتبار ما كان
والا فلان قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفي عن لا افادهم الروداني
فيرابه اي يصلح منصوب في جواب التمني اذا اخرجت
بمنزلة التمني فلا خبر لها اي لا لفظا ولا تقديرا كما قال الدماميني
كما ان اتمنى كذلك اذ لا خبر للفعل وبحث فيه الروداني بان
كونها بمنزلة اتمنى ان اوجب انه لا يكون لها خبر وجب ايضا ان لا
يكون لها اسم فانه اتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذكر بالطرح قال فالحق انها ان اراد
بانه لا خبر لها الا انه حذف ولا يذكر فمسلم والا فتسليط التمني على مجرد الاسم
دون معنى فيه فلم يحتج الى خبر فلا يرد قوله والا فتسليطه الخ والى صار ان الا كما
كلام تام والاسم هنا بمنزلة المفعول به والتمني له مفعول به فلا يرد قوله ان

حملا على معناه وهو
اتمني ماكما قال الدماميني

اوجب كونها بمنزلة اتمني الخ
قوله وقالتها
لا يعقل والمعقول انما هو تمني المعنى في الاسم فيلزم
كون ذكر المعنى فراه وقد يقال كما حصلت الفائدة
بقولكم اتمني ما حصلت
المطلوب ... انما هو تمني الخ

والغها المازني والمبرد فجعلاها كالمجردة من التمني والنفلا
بالبيت لان مستطاع اما خبر للا او صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل
لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف اي راجع وعلى كل فرجوعه نائب
فاعل مستطاع واياما كان يبطل المذهب الاول ولا حجة لهما اي
للمازني والمبرد خبر اي حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا
خبر لها وقوله او صفة اي حتى يمنع قولهما لا يجوز مراعاة محلها
مع اسمها ففي كلامه لف ونشر مرتب ورجوعه فاعل اي نائب
فاعل والجملة صفة ثانية اي في محل نصب اتباعا لمحل اسم لا
المفرد او للفظة لمشابهة حركته البنائية حركة الاعراب في
عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة لها قال الشمني
وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به
الرضي في المنادى ان الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف
وح فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه الا ان يخرج على
ما اجازه المص من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع اعرابه
اهم او يقال هو من وصف المنفي لا من نفي الموصوف
فيكون الوصف متاخرا عن البنا كما يقال في صورة النداء من وصف
المنادى لا من نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على كلام
المازني والمبرد لانه جملة وقد صفة لهم كما نبه عليه الرضي بقوله
صفة ثانية وبيانه في باب النداء جواز جعل نحو يا حليما
لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف هذا وبحث
الروداني في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بانه مشكل لانه
مقتضى الفعل لا ذا لا يشكل غافل تامل في ان المتمني انما هو

استطاعة رجوع عمر ولي فيكون مستطاع خبرا ولا يقبل ان
المتمني هو العمر المدبر المستطاع رجوعه لمجرد التنبيه اي
فتدل علي تحقق ما بعدها وتقويته لتركبها في الاصل من همزة
الانكار الابطالي ولا النافية ونفي النفي يستلزم الثبوت
فهو كد عوى الشيء ببينة كذا في المغني والدماميني عليه
قال الشمني قال التفتازاني لكن بعد التركيب صارت كلمة
تنبيه تدخل علي ما لا يتدخل عليه لا مثل الا ان زيدا قايم وكذا
الكلام في اما والاكثر علي انهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما
اهـ الا يوم يا تيهم مثال لدخولها علي الفعلية لان الا داخلة
في الحقيقة علي ليس والعرض اي الطلب برفق والتخضيض
اي الطلب بازعاج وقد مثل لهما علي اللف والنشر المرتب
فيختص بالفعلية اي ولو تقديرا كما في البيت ويشترط
في الجملة ان يكون فعلها مضارعا ومؤولا به كما سياتي جزئية ح
الا رجلا اي بعده ترحل مني وتقم بيتي واعطيه الاتاوه
ان رضيت قال الازهري هذا الاعرابي اراد ان يتزوج امراة
بمتعة ورجلا منصوب بمحذوف اي الا تروني رجلا وهو
منصوب بما يفسره جزاوه قاله البعض تبعا للخبير ووجه ان
نصبه بما يفسره جزاه يخرج الا عن كونها للعرض او التخضيض
لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون
البيت شاهدا لمدعي المتن ثم رايته في الدماميني علي المغني
ثم رايت صاحب المغني اعترض جعله من الاشتغال بان طلب
رجل هنه صفته اهم من الدعا له فالحمل عليه اولي وبان يشترط

منصوب الاشتغال ان يقبل الرفع بالابتدا ورجلا نكرة واجيب
بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل علي محصلة تبيت وباستلزامه
الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة واجيب بان ذلك
جايز كقوله تعالي ان امرء هلك ليس له ولد وبقي وجه ثالث
وهو قول يونس الا للتمني ونون الاسم ضرورة ويروى بالجر
علي تقدير من وبالرفع علي الابتدا والمحصلة المراة التي تحصل
تراب المعدن واختارها لتكون عونا له علي استخراج الذهب
من تراب معدنه وقوله تبيت بفتح التا من بات يفعل كذا اذا
فعله ليلا واسمه الضمير الذي فيه وخبره قوله في البيت الثاني
ترجل لمتي الخ وقيل بضم التا من ابات اي تبيتني عندها وقيل
معناه تكون لي بيتا اي امراة بنكاح وقوله ترجل لمتي اي تسرح
شعر راسي واللمة بكسر اللام هي في الاصل الشعر الذي
يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغ المنكبين فهو جمة بضم الجيم
وقوله وتقم بيتي بضم القاف اي تكنسه والاتاوه بكسر
الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العيني ولعل المراد به هنا
المهر وليست الاولي اي الاستفتاحية مركبة اي من
همزة الاستفهام ولا النافية علي الاظهر اي من الخلاف بدليل تعبير
التصريح بالاصح فما يوهمه قوله وفي الاخيرتين خلاف من ان لا
خلاف في تركيب الاولي غير مراد ولعل وجه صنيعه انه لم
يظهر له ترجيح في الاخيرتين بخلاف الاولي لكن في التصريح
ان الاصح البساطة في الثلاث يشعر بالتركيب الا انهما انسلخا
عن المعني الاصلي اسقاط الخ ومنه لا سيما ولا اله الا الله فلفظ الجلالة
بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو موجود لا جل ان

خبرها خبر في الاصل لاسمها ولا يصح ان يكون لفظ الجلالة خبرا لما
لما قاله ابن الحاجب من ان المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى
منه لانه لم يذكر الا لبيان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله
من مذكور من نحو وما محمد الا رسول فان قلت البدل هو المقصود
بالنسبة وهي بالنظر الى المبدل منه سلبية فتفيد التركيب
ضد المطلوب قلت النسبة انما وقعت للبدل بعد نقض النفي
بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه
لكن بعد نقضه ونفي النفي اثبات افاده الدماميني اذ
المراد باذا الشرطية او اذا التعليلية والشرط اولى لايهام التعليل
ظهور المراد في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك
فلا فوت اي لهم بعد البلد واخذوا من مكان قريب قالوا لا
ضير اي علينا في ذلك وانا الى ربنا لمنقلبون قال حاتم
نوزع في نسبته الى حاتم والحرف الناقة المهزولة
وقيل المسنة والمصرمد بفتح الدال المشددة التي يعالج
ضرعها لينقطع لبنها ليكون اقوى لها والولدان جمع وليد
من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته اي سقيته
الصبوح وهو الشراب صباحا وقد اتفق الشعر بيت الى صدر بيت
اخر كما بينه العيني تدر في هذا الباب الخ كما تدر فيهما معا في قولك
لا في جوابه القائل اعندك باس اذا انفصلا الخ وتكون ح مهملة
وجب تكرارها ما لم يكن الخبر او النعت او الحال جملة فعلية
نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم اباه وجاء زيد لا يركب فرسا
لا نفع اي لا نافعة ويحتمل انها عاملة عمل ليس والخبر
محذوف اي لا نفع فيها فلا استثناء هنا فيه

٢١٧

فيه ما دخلت عليه كان يدخل عليه هذه — ظن واخواتها
الافعال وما لا فلا الا المبتدا الذي هو اسم استفهام او مضاف
اليه فان هذه الافعال تدخل عليه ويتقدم عليها نحو ايهم ظننت
افضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها لا يتقدم عليها واما الخبر فيجوز
ان يكون اسم استفهام او مضافا اليه في البابين اذ لا مانع من تقديمه
فيهما نحو اين كنت واين ظننت عمرا قاله ابن هشام تدخل بعد
استيفائها فاعلها جرى على الغالب فلا يرد ان الفاعل قد يتاخر ويتقدم
المبتدا والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس على
المبتدا والخبر يشكل عليه حسبت ان زيدا قايم وان يقوم
زيد كلاهما على مذهب سيبويه انه لا حذف في الكلام لا على مذهب
المبرد ان الخبر محذوف اي ثابت او مستقر وحسبت زيدا
عمرا او افعال التصيير كصيرت الطين خزفا واجيب عن
الجميع بانه ليس في العبارة ان هذه الافعال لا تدخل الا على
المبتدا والخبر وعن الاخيرين بان اصل المفعولين فيهما المبتدا
والخبر لكن الاخبار في ثانيهما باعتبار الاول وفي اولهما باعتبار
اعتقاد ان المسميين بالاسمين واحد وهي على نوعين
جعل الاخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين الخبر بعدها
بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة
بمسموع نحو سمعت كلاما ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ
وابن عصفور وابن الصائغ وابن ابي الربيع وابن مالك واحتجوا
بانها لما دخلت على غير مسموع اتى بمفعول ثان يدل على المسموع
كما ان ظن لما دخلت على غير مظنون اتى بعد ذلك بمفعول ثان
يدل على المظنون والجمهور انكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت

الا الى مفعول واحد فان قلت كان مما يسمع فهو ذاك وان كان عينا
فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على
حذف مضاف اي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم
وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بانها من
افعال الحواس وافعال الحواس كلها تتعدى الى مفعول واحد
وبانها لو تعدت الى اثنين لكانت اما من باب اعطى او من باب
ظن ويبطل الاول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع
الثاني من باب اعطى ويبطل الثاني انه لا يجوز الغاوها وباب
ظن يجوز فيه الالغا اه همع وللاخفش ومن وافقه الثاني اختيارهم
ودفع هذا الابطال بانه من باب ظن مالا يجوز الغاوه كذهب
وتعلم وافعال التصيير كما ياتي فلتكن سمع مثل ما ذكر فتدبر
لقيام معانيها اي التضمنية   خبر ابتدا اي
خبر جملة ذات ابتدا وعبارته توهم جواز كون المفعول الثاني
جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال في تسهيله ولهما
اي المفعولين من التقديم والتاخير مالهما مجردين اي عن هذه
الافعال ولثانيهما من الاقسام والاحوال ما لخبر كان اه قال
الدماميني الاحوال انه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لخبر
كان ولم يقل ما لخبر المبتدا واما قول ابي الدردا وجدت الناس تمن ح
اخبر تقله فعلى اضمار القول اي وجدت الناس مقولا في حق
كل واحد منهم اخبر تقله كما اول قوله الى عمرو كوني بالمكارم
ذكريني بانه خبر بمعنى اي تذكريني   اي بمعنى علم اي يستثنى
مضارع المبني للمفعول فانه استعمل بمعنى ظن ولم
يستعمل بمعنى اعلم وان استعمل في الاكثر اريت بمعنى اعلمت

نقله

نقله اللقاني عن الرضي   يرونه اي يظنون انهم البعث ممتنعا
ونعلمه واقعا لان العرب تستعمل البعد في الانتفا والقرب
في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازمون بالبعد فحمله
على الظن مشكل الا ان يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف
للواقع   او من الراي بمعنى الاعتقاد الناشي عن اجتهاد يقال
راى ابو حنيفة حل كذا اي اعتقد حله فيتعدى الى واحد
ولا يرد راى ابو حنيفة كذا حلالا لجواز انه يكون بمعنى ظن او علم
لكن صرح بعضهم كما في الدماميني بان راى الاعتقادية متعدية
الى اثنين وقال الرضي لا دلالة في قولك راى ابو حنيفة كذا على
ان رايه التي من الراي متعدية الى واحد دايما لجواز انه يتعديه
تارة الى مفعولين كراى ابو حنيفة كذا حلالا وتارة الى واحد
هو مصدر ياتي هذين المفعولين مضافا الى اولهما كراى ابو حنيفة
حل كذا لما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال اه
وهذا صريح في جواز استعمال افعال هذا الباب متعدية الى واحد
هو مصدر ياتي الجزئين مضافا الى اولهما من غير تقدير مفعول ثان
لان هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضي
غير مرة فينبغي الاقتصار عليه في العبارة وفي الدماميني ما يخالف
ذلك وعلله بان المضاف اليه غير مقصود لذاته بل الغرض وهذه
الافعال مستدعية في المعنى لشيئين تنعقد منهما المعنى المراد
فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون احدهما كالتتمة
للاخر وهو قابل للبحث وما قدمناه عن الرضي اوجه فتامل
اصابة رية بالسهم عضو ذو شعبتين في القلب   اخالك بكسر
الهمزة على غير قياس وذا هو مفعول الثاني تقتضي الطرف اي

اي تكفه يسومك اي تكلفك والضمير المستتر للهوى
دعاني اي سماني الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية
بجمالها عن الحلي والحلل وخلتني اليا مفعول اول وجملة لي اسم
مفعوله الثاني وقوله فلا ادعى يظهر انه على تقدير همزة
الاستفهام الانكاري اي افلا ادعى به وهو اول اسمي وجملة
وهو اول حال وقد عملنا هنا في ضميرين لشي واحد وهو
خاص بافعال القلوب بخلاف يقال ضربتني   او ظلع من باب نفع
كما في المصباح اي عرج   المعروف بالنصب مفعول الباذل
او الجر باضافة الباذل اليه فانبعثت اي انطلقت واهتاجه
الشوق اي دواعيه واسبابه   منانا اي مقصد اللهو والندى
الجود والغرثان بفتح الغين المعجمة فسكون الراء جوعها
ثا مثلثة الجايع   علم الدجل بالفتح فالكسر واما علمه
بفتحتين فمتعد الي واحد بمعنى شق شفته العليا
كذا في القاموس   شفته العليا اما مشقوق السفلى
فافلح   ومصدرها الوجود وقيل الوجد ان قوله ومصدرها
الوجدان بكسر الواو وكما في القاموس فبان الوجود ايضا
فهي لازمة ومصدر الاولى وجد بتثليث الواو ومصدر
الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اه اسم
اي بفتح الميم وكسر الجيم   ان شبت بفتح الشين
وضمها كما في القاموس اي اتقدت صاليا وهو اسم فاعل
من صلي النار كرضي قاسى حرها فقردت بالعين المهملة
قال المتشددة اي انهزمت   فظنوا انهم ملاقوا

ربهم

ربهم ولعله لم يرد نظم القران   ثا قلا اي مبينا   وفي مضارعها
لغتان بخلاف التي بمعنى عد فهي بفتح السين ومضارعها
بالضم ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر
وحسبان وحسبة وحسابة بكسرهن كذا في القاموس
فقول البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور   والمحسبة
بفتح السين وكسرها   مع عن حال من مفعوله اعني
بي به بكسر الدال اي بمعنى متمهلا   ومصدرها
الزعم بتثليث الزاي كما في القاموس   قال السيرافي الخ
ساق كلام السيرافي دليلا للقول للمرجحات لكنه قد يقال
الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل مناف للمذكور الا انه يجاب بان
المراد بالاعتقاد الظن و ساق كلام الجرجاني وكلام ابن الانباري
ليقابل بكل منهما القول الاول اما مقابلته بكلام الجرجاني فلاشتراط
الجرجاني في الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم واما مقابلته
بكلام ابن الانباري فلاشتراط ابن الانباري عدم الصحة فعلم ان بين
القول الاول وقول الجرجاني التباين بناء على ان المراد بالاعتقاد
في الاول الظن كما مر وان بين الاول وقول ابن الانباري العموم والخصوص
المطلق واما بين قول الجرجاني وقول ابن الانباري فالتباين لاشتراط
الصحة في اولهما لان المعلوم لابد ان يكون صحيحا كما عرفت
واشتراط عدمها في ثانيهما والمراد الصحة وعدمها في الواقع وان
خالفه الاعتقاد وتقرير البعض كلام الشرح على غير هذا الوجه ناشئ
عن عدم التامل   فان كانت بمعنى تكفل الخ عبارة الهمع فان
كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد والمصدر الزعامة وبمعنى
راس تعدت تارة الي واحد واخرى بحرف الجر   وتارة بالحرف

اي الباقي الاولى وعلى في الثانية   هزله هو بمعنى اصابه الهزال
مما لزم البنا للمجهول واما هزله المبني للفاعل فبمعنى الهد كما في الصحاح
الى انه اي المشددة والمخففة منها بدليل الامثلة وكزعم في الكثرة
التعدي الى ان وصلتها بعلم كما سيذكره الشارح وبعكسها هب فان تعديه الى
ان وصلتها قليل حتى منعه الجوهري والحريري كذا في المغني والدماميني
والثاني اي عد   المولى اي الصاحب مفعولا ثانيا وشريكا مفعولا
اولا اي مخالطك في حال الغنى والعدم كقفل القفل   ثقة بالنصب
صفة لاخا فمعنى ثقة موثوقا به او الخفض باضافته اليه فمعنى
ثقة وثوق والملمات الحوادث النازلة بالشخص   اودى اي او
ساق او حفظ او كتم كما في التسهيل   دريت التا المفتوحة
كما في شرح التوضيح للشيخ نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفي مفعول
ثان مضاف للعهد او ناصب له او رافع له والنصب ارجحها والرفع
اضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغتبط اي دم على الاغتباط
وهو تمني مثل حال المغبوط من غير ان يزول عنه   والاكثر
فيه عطف على مقدر اي هذا الاستعمال قليل والاكثر الخ اي الكثير
اذ لا كثرة في الاستعمال الاول   فان دخلت عليهما همزة النقل الخ
محله اذا لم يدخل على الفعل استفهام فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة
مفاعيل نحو قوله تعالى وما ادراك ما القارعة فالكاف مفعول اول
والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ
الاسلام   كاعتقد اي ظن كما يدل عليه عد الرجحان وعزم ثم ما
يدل على الرجحان كما سياتي الا ان يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم
لا عن دليل كما قد يراد بالظن ذلك كما في الاطول
وجعلوا الملائكة قال الناظم

في شرح الكافية اي اعتقدوا وقال ابن الناظم اي ظنوا وقال الزمخشري
اي صيروا وكذا في شرح الغزي فالتمثيل بالاية مبني على غير ما ذكره
الزمخشري   تعدت الى واحد اي بنفسها فلا ينافي ان جعل
بمعنى اوجب يتعدى الى ثان بحرف الجر كما في المثال   بمعنى ظن
احتراز عن هب امرا من الهبة وهب امرا من الهيبة   اي
اعتقدني بمعنى ظنني او اراد بالظن في قوله سابقا بمعنى ظن
ما قابل اليقين فلا منافاة في كلامه   غرة اي غفلة وقوله
والا تضعها اي هذه الوصية فانك قاتله اي مدركي ومصيبه
بمعنى تعلم الحساب اي حصل علمه في المستقبل بتعاطي
اسبابه بخلاف التي بمعنى اعلم فهي امر بتحصيل العلم في الحال بما
يذكر من المتعلق بالالتفات الى سماع المتكلم فحصل الفرق
واندفع الاعتراض بان معنى اعلم موجود في نحو تعلم الحساب
لانه امر بالعلم فاي فرق   اذاه كم   في النجا اي في نجوته للمخبر
عنه بهم   كصير تضعيف صار اخت كان وربما اتي بالهمزة
بدله التضعيف فقيل اصار كما في التسهيل واما صير بمعنى
نقل فتضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من
افعال هذا الباب   نحو جعل الخ انما قال نحو لان ما زاده
كثير من حذاق النحاة كما في الغزي وهو ضرب العامل في المثل
نحو ضرب الله مثلا قرية واضرب لهم مثلا اصحاب القرية
لكن الذي اختاره المص في تسهيله عدم عده من افعال
هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعد لواحد والمنصوب
الاخر بيان او بدل ومما زاده بعضهم من نبذ في نحو نبذ فريق من
الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله

مفعول اول وورا مفعول ثان ولا يصح ان يكون ظرفا للنبذ لان الظرف
لابد ان يكون حاويا لفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا
نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام واقره وهو يقتضي
ان ما كان بمعنى نبذ كرمي وطرح مثلها في ذلك وان الظرفية
للعامل لا تصح في نحو خلفت زيدا ورائي واجلست عمرا
امامي وهو بعيد جدا ثم رايت الفاضل الروداني قال ينبغي
ان لا يشك في بطلان هذه الدعوى اذ لا شك في صحة ابصرت
الهلال في السما وبين السحاب مع عدم احتوا الظرف على
الفاعل فالحق ان الظرف تارة يحوي الفاعل كدعوت الله في
المسجد وتارة يحوي المفعول كالذي مر وتارة يحويهما
معا كضربت زيدا في السوق فلا يسلم الحاق نبذ بافعال
التصيير فصير مثل كعصف ماكول هو عجز بيت
من السريع الموقوف فلام ماكول ساكنة وكاف كعصف
قيل زايدة ومثل مضاف الى عصف وفيه قطع الجار عن
العمل بلا كاف فالاولى انها اسم بمعنى مثل تاكيد لمثل الاولى
او مضافة الى عصف ومضاف اليها مثل واجيب كما في الروداني
بانه نظير لا اباك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام
عند الجمهور والعصف زرع اكل حبه وبقي تبنه وقيل ورق
الزرع غزاز بضم الغين المعجمة وفتح الزاي الاولى زاي
اسم واد ومنع من الصرف لقصد البقعة اثرهم اي عقب
رحيلهم ودليلا بالدال المهملة فدال بالمد والقصر
وقد يفتح المقصور كذا في القاموس فرد الضمير
يرجع الى الحدثان في البيت قبله وهو قوله رمي الحدثان

نسوة

قوله وهب هو بهذا
المعنى لازم المضي م

نسوة الدهر بمقدار سمدن له سمودا الحدثان بالكسر
كما في القاموس وحدثان الامر بفتح اوله وحدثان الدهر كما هنا
نوب ومصايبه وفي العيني ما يقتضي انه محرك حيث
لانه فسره بالليل والنهار وعليه فالضمير في فرد للمقدار
وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس اي حزن
وقال العيني بالبنا للمفعول ثم قال والسامد الساكت
والحزين الخاشع اه ففي كلامه تناف لان فاعلا انما يصاغ من
المبني للفاعل وخص بالتعليق الخ المناسبة لما قبله
من قوله والتي كصير ايضا بها انصب مبتدا وخبرا ان يكون
خص فعل امر ولما بعده من قوله والامر هب قد الزمات
بكونه فعلا ماضيا مبنيا للمجهول ويرجح الاول قوله اجعل
كلما له زكن وقوله وانو ضمير الشان وقوله وجوز الالغا
وقوله والتزم التعليق بنا على اه الروايتين في هذين بصيغة
الامر كما هو المشهور ثم التخصيص اضافي اي بالنسبة
لهب وما بعده فلا يرد جريان التعليق في نحو فكر وابصر او التخصيص
بالنظر الى مجموع الالغا والتعليق والباء داخلة على المقصور
ومما خص به الافعال القلبية المتصرفة ايضا جواز كون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو ان راه استغنى
وظننتني داخلا وظننتك داخلا وهل يجوز وضع نفس
مكان الضمير الثاني نحو ظننت نفسي عالمة قال ابن كيسان
نعم والاكثرون لا والحق بها في ذلك راي البصرية والحلمية
بكثرة وعدم فقد ووجد بقلة ولا يجوز ذلك في بقية الافعال
فلا يجوز ضربتني مثلا بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغنا

عنه بالنفس نحو قال رب اني ظلمت نفسي وقيل لئلا يكون
الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران احدهما
مرفوع والاخر منصوب وهما لشيء واحد وقيل لان
الغالب في غير افعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول
فلو قالوا ضربتني مثلا لربما سبق الى الفهم ما هو
الغالب من التغاير ولم تغن حركة الضمير على دفع ذلك
واما افعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل مصدر الثاني مضافا الى الاول فجاز فيها
ذلك وايضا ليس الغالب فيها المغايرة لان علم الانسان
بصفات نفسه وظنه اياها اكثر فان كان احد الضميرين
منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا اياك ويمتنع
الاتحاد في هذا الباب وفي غيره ان اضمر الفاعل متصلا
مستترا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيدا ظن قائما ولا زيدا
ضرب تريد ظن نفسه وضرب نفسه اما مع
الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيد قائما الا هو
وما ضرب عمرا الا هو هذا حاصل ما في الهمع مع زيادة
من الدماميني وفي المغني وغيره انه يجب فيما اوهم
كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين
معنى تقدير نفس نحو وهزي اليك بجذع النخلة
واضمم اليك جناحك امسك عليك زوجك اي الى نفسك
وقس وذلك اي تخصيص ما ذكر من قبل هب
بالتعليق والالغاء ثابت لانه الخ تاثير الفعل اي تاثيره

كتاثير

كتاثير الفعل غيرها في المفعول وذلك لانك اذا قلت ضربت زيدا
كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف افعال هذا الباب
فان متعلقها الاحداث كقيام زيد في قولك علمت زيدا
قائما فمراده يتناولها متعلقها وقيل وجه التخصيص
ان افعال القلوب ضعيفة من حيث ان معانيها لكونها
باطنية الحق تدل اي دلالة تضمنية انتفائي الخ اي
الواقعة مفاعيل ثانية غالبا بخلاف افعال التصيير
فان متناولها الذات فهي قوية في العمل لضعف شبهها
بافعال القلوب اي غيرهما اي فلا يضم اليه والى ضعفها
الحاصل لغيرهما ايضا من افعال القلوب وهو ما ذكره الخ انفا
ضعيف اخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة
ثلاث مضعفات فلا يقال ان تعليل الخ يقتضي ثبوت
التعليق والالغاء فيهما بالاولى كذا انفعل قاله الدماميني
هذا مذهب الاعلم وذهب غيره الى انها تتصرف وهو الصحيح
حكى ابن السكيت تعلمت ان فلانا خارج قاله م وقياس
تصرفها ان يدخلها الالغاء والتعليق الزم ماض مجهول
الخ يلزم على هذا الاعراب تقدم معمول الخ الفعلي وفيه خلاف
والبصريون يجيزونه ولو رفع الامر على انه مبتدا اول وهب
مبتدا ثان وقعد الزماخ عن الثاني والرابط محذوف تقديره الزمه
لسلم من ذلك ولغير الماضي مفعول ثان لاجعل وفي سواهما
حال لازمة من غير اتي به لبيان الواقع اي اجعل كل الاحكام التي علمت
للماضي ثابتة لغير الماضي حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم
ومن جواز الالغاء اي في غير المصدر لا يتقدم عليه مما سياتي

وهو المضارع الخ بنه بالحصر على ان دخول الصفة المشبهة
وافعل التفضيل وافعل التعجب غير مراد لان الاولى لا تصاغ الا
من لازم والاخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض
عن اليمني واقره من التعليل بانهما لا يصاغان من فعل
قلبي لا يخفى [illegible] لانه اذ لا يمتنع احد زيد اعلم من عمرو وما
اعلم زيدا   ومن جواز الالغا اي في غير المصدر اما فيه
فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولاه او احدهما لان معمول
المصدر لا يتقدم عليه كما سياتي او المراد بالجواز ما قابل الامتناع
فيصدق بالوجوب   في القلبي قيد به لاخراج افعال
التصيير الداخلة في قوله سابقا من افعال الباب
وتعليقه ان عطف على جواز فلا اشكال او على الالغا فالمراد
بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينافي ما ياتي
من ان التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز او المراد
بجوازه جواز الاتيان بسببه وهو المعلق   بل في حال
توسطه او تاخره لكن يقبح الالغا اذا اكد الفعل بمصدر لمنافاة
تاكيده الالغاء ويقل اذا اكد باسم اشارة او ضمير عائدين
الى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذاك اي الظن منطلق
وزيد ظننته اي الظن منطلق ورايت بخط الشنواني على
هامش نسخة التسهيل للدماميني نقلا عنه ما نصه ذكر المرادي
ان لجواز الالغا هنا قيدين اهملهما المص احدهما ان لا تدخل لام
الابتدا على الاسم فان دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب
الالغا الثاني ان لا ينفى الفعل فان نفي امتنع فيمتنع نحو
زيد قائم لم اظن لبنا الكلام على النفي ولم يتعرض المص ولا غيره

من

من اتباعه لهذا الذي ذكره المرادي وهو محل نظر اذ قد يفرق الاول
بانه لا حاجة لاستدراكه لانه من باب التعليق اذ الظاهر ان
تاخر الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويفرق الثاني
بمنعه وقد يوجه اي يوجه منعه منافاة بنا الكلام على
النفي للالغا ويقوله الا عمرو وما اخال الا [illegible] تنويل على
ما فيه وما نقله عن المرادي نقله السيوطي في نكته عن
ابي حيان شيخ المرادي قال نعم وينبغي ان يكون كاللام غيرها
من المعلقات اهـ وقد تصرف البعض في عبارة السيوطي
بلا فهم صحيح فوقع في الخلل حيث قال عقب الشرط الاول فلا
يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظننت قائم   وصدق ذلك
اي قول المص لا في الابتدا لان المراد بالابتدا ان لا يسبق على الفعل
شي كما هو صريح صنيع الشارح بعد   سوا اي لان العامل اللفظي
لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتدا
وقيل الاعمال اقوى لان اللفظي اقوى وان توسط ورجح في التوضيح
وكل من التعليلين لا يجري في نحو قول الشاعر شجاك الخ على تقدير الشارح
الاتي اذ ليس فيه على تقديره عامل معنوي كما ستعرفه
واعلم ان في نحو زيد ظننت قائم   شجاك في المعنى والجملة
المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدا وخبره فاعتراض
البعض بانه يلزم على الالغا المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي
مدفوع   اي احزنك ربع الظاعنين اي منزل الراحلين
يروى برفع ربع الخ مفاد كلام الشارح تعين الالغا كما يروى برفع ربع وتعين
الاعمال على نصبه وان جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه
من الرفع والنصب وهو كلام لا ينبغي ان يقع فيه خلاف بين بصري وكوفي

واما قول المص في تسهيله والغا ما بين الفعل ومرفوعه جايز لا واجب
خلافا للكوفيين فالظاهر عندي ان مراده بمرفوع الفعل ما يصلح
مرفوعا له لان المرفوع له بالفعل وكيف يدعي اثبات جواز الالغا مع
فرض ما قبل العامل فعلا وما بعده مرفوعا به على الفاعلية وعا
ذكرناه يعرف ما في كلام البعض فافهم ولا تغفل واظن
لغو فهو مع فاعله جملة معترضة كما في المغني والجملة المعترضة
تقع بين الفعل وفاعله والمبتدأ اوخبر فاعتراض البعض بانه
يلزم على الالغا المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي مدفوع
وشجاك مفعوله الثاني اي جملة في محل نصب مفعولا ثانيا
وجعل الدماميني وغيره شجا في البيت اسما مضافا الى
الكاف لا فعلا ماضيا والشجي الحزن والمعنى انه سببه حزنك
ربع الاحبة الظاعنين اي المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك
رويته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر اوقات الانس الفايتة
ان يناظر عنهما وجملة ح استينافية كما في المغني
فلا يرهبكم بفتح اليا والطا وبضم اليا وكسر الطا اي يخفكم
اضطرام اي اشتعال مع يتقدم عليهما اي سواصلح لان يكون
معمول الخبر كما في المثال اولم يصلح كما في البيت الاتي كما يدل عليه
قول الشارح الاتي نعم يجوز الخ وانما جوز تقدم ذلك الالغا المتقدم عليه
منزلة تقدم معمول الفعل وفيه كلام شيخنا وغيره تقييد الشي عليكم
المتقدم بانه لا يكون معمولا للفعل فان كان معمولا له كما في المثال
ان جعل معمولا للفعل الخ امتنع الالغا عند البصريين بعدم
المتقدم على طرح معمولها فهي في الحقيقة في الابتدا بخلاف

معمول الخبر لانه اجنبي من الفعل اذ معمول المعمول ليس بمعمول
ويتكرر واجب لان الوقع في الابتدا بالفعل بوقوعه قبل المفعولين
وان سبقه بشي غيرهما ولا يجوز الغا المتقدم هذا دخول على
المتن والمراد المتقدم على المفعولين وغيرهما بان لا يتقدم عليه
شي كما يدل عليه كلامه قبل لكنه ينافيه تمثيله بعد بوهم الغا
المتقدم بالبيتين الاتيين لان الفعل فيهما مسبوق بشي
وانما يكون هذا التمثيل مناسبا لو عمم تقدم الفعل على تقدمه على
المفعولين وان سبق بشي غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن ان
يعمم في قول المص وانو الخ بان يراد انوه وجوبا وذلك اذا لم يسبق الفعل
بشي اواستحسانا وذلك اذا سبق بشي غير مفعوليه واذا اقتصر
الش في التمثيل على القسم الثاني وقد يؤيده هذا انه نعم يجوز الخ
فتامل والامر من عطفه المرادف ولا يكون الا بالواو كما قاله زكريا
وغيره تنويل اي اعطا كذاك اي مثل الادب المذكور
وقوله ملاك الشيمة ملاك الشي بالكسر المبنى وفتحها ما يقوم به
والشيمة بالكسر الخلق قوله فالفعل عامل على التقديرين
لكنه على تقدير ضمير الشان عامل في محل كل من المفعولين
على حدته اي ضمير الشان المقدر والجملة بعده وعلى تقدير
لام الابتدا عامل في محل الجملة المقارنة المسادة مسد المفعولين
نعم يجوز الخ استدراك على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من
انه لا يصح ان يكونا من باب الالغا كما عرفت ايه من قول والاعمال
راجح وقيل واجب فالحمل على ما سبق اي حمل البيتين على نية
ضمير الشان اولام الابتدا نفي ما اي ما النافية فلا حاجة لقول
الش النافية لقد علمت ما هؤلاء ينطقون جملة هؤلا ينطقون

لفظها واحد قبل التعليق وبعده وانما الفرق بينهما ان المحل للجملة
السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزيها قبله
قاله يس فتامل وان اي سوا كانت عاملة او مهملة وان لم
يمثل الشيخ الا للمهملة ولا اي سوا كانت عاملة عمل ان او عمل ليس
او مهملة وان اقتصر الشيخ في التمثيل على المهملة وقيدها شارح
اللباب بالنافية للجنس في جواب قسم قيل الصحيح انه
ليس بقيد لكن في المغني ما يظهر به وجه التقييد حيث
نقل فيه ان ابن الحاجب اعتمد سيبويه ان لا النافية انما يكون
لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم وقال في محل
اخر لا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر
كلام الابتدا وما النافية اهـ وان كلا لام ابتدا مبتدا خبره كفا اي
كنفي ما وان ولا علمت والله ان زيد قايم جواب القسم
لا محل له اذ لم يضم الى غيره كما هنا وله نظير وقوع المعلق بالكسر
في غير الجملة المعلقة اما على القول بعدم اشتراط ذلك
فظاهر واما على الاشتراط فلان المقصود بالقسم تاكيد الجواب
فهو معه كالشي الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم
هذا ما قالوه ولقايل ان يقول العلم انما تعلق بمضمون جملة الجواب
فقط فهي التي في محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد ان
جملة الجواب لا محل لها لجواز ان يكون لها محل باعتبار التعليق ولا
يكون لها باعتبار الجواب كما جوز المصرح في قول الناظم في باب اعراب
الفعل وسترخ ثم نصب ان الجملة حالية معترضة ولا منافاة او
يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما اذا لم يتسلط عليها عامل
فاعرفه نحو لقد علموا الخ اللام الاولى لام القسم ولا شاهد

فيها

فيهما والثانية لام الابتدا وفيها الشاهد ومن مبتدا اول وخلاق مبتدا
ثان مجرور بمن الزايدة وله خبره والجملة خبر من وجملة من اشتراه
الخ في محل نصب سدت مسد المفعولين ولقد علمت لتاتين
الخ اللام الاولى للتاكيد والثانية لام جواب القسم كما قال العيني
وجملة القسم وجوابه في محل نصب سدت مسد المفعولين
والاستفهام اي ولو بني على الصحيح كما بسطه الدماميني
ذا الحكم اي التعليق لا التزامه لقوله انحتم وان ادريه الخ اي ما ادري
جواب هذا السوال وما توعدون مبتدا خبره ما قبله او فاعل بقريب
لاعتماده على استفهام او ببعيد على التنازع والجملة على كل في محل
نصب بادريه احصى فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير
قياس لانه من رباعي ورده في المغني بان الامد ليس محصيا
بل محصي وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى
كزيد اكثر مالا واللام على الاول زايدة وعلى الثاني للتقوية
ايو من اي واسم استفهام مبتدا مضاف الى من مفعول الشرح ومضاف
اليه المبتدا هو بالنظر للاصل والا فاسم الاستفهام بعد الاضافة هو اي
كما مر لا يقال ما له الصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل ايو في من
لانا نقول محل ذلك اذا لم يكن العامل جارا فاي نصب على المصدر الخ
عبارة الفارضي فاي اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون
وهو مقدم من تاخير لان الاصل ينقلبون اي منقلب بمعنى اي انقلاب
فقدم لان له صدر الكلام منقلبا اي انقلاب يوهم ان اي صفة
لمصدر محذوف وهو ينافي ما سلفه من كونها استفهامية لان
الاستفهامية لا تكون صفة كما ان الصفة لا تكون استفهامية
كما نص عليه الشمني فلا يعمل فيه ما قبله ما لم يكن حرف جر

نحو من اخذ نه ويوم جيئته ويوم ينتمال وعليا به حالا انبئ جاز نصبه اي علما
انه مفعول اول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة
من كون التعليق واجبا وليس من ذلك ارايتك زيدا ابو من هو بمعنى
اخبرني عن زيد لان زيدا منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستانفة
ولا تعليق فان وقع بعده الكاف في حرف خطاب قال الشهاب في حواشي
البيضاوي وهو استعمال ارايت بمعنى اخبرني مجاز ووجه المجاز انه لما كان
العلم بالشيء وابصاره سببا للاخبار عنه استعمل رايت التي بمعنى علم او ابصر
في الاخبار والهمزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الاخبار
لاشتراكهما في مطلق الطلب ففيه مجازان اهو باختصار
ايضا لعل ايضا مقدمة من تاخير وتختص تعليقها بذريه فلا تعلق
غيرهم كما في الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية ايضا كما قاله الزمخشري
وابيه صاحب المغني في الجملة السادسة من الباب الخامس بل
قال الدماميني انما سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم
بان لها الصدر كالاستفهامية اذ كل ما له الصدر يعلق نعم لا تعلق
على ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها
وقال انه لغة رديئة لو ان حائما ان ومعمولها فاعل ثبتت محذوفا
وتر المالة الفتح والمذكرته والومر الكثير في خبرها اي او
المتاخر نحو علمت ان في ذلك لعبرة او معمول خبرها نحو علمت ان زيدا
لفي الدار قايم والظاهر ان المعلق انما هو اللام ويبعد ان المعلق
لا يشترط ان يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام
حقها في الاصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالي حرفي
توكيد كما مر فهي مصدرة حكما تعلمه شيخنا فعلى هذا
المعلق ان اي ولا يحتاج الي ما سبق من اشتراط وجود اللام في خبرها

قوله وهو الاجود وعليه فالتعليق ليس على الاصح المفعول الثاني وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف انه قال التعليق عن المفعول ليس فيه خلاف وعن صاحب التفريد ايضا اشكال ووقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا لا معلقا للعامل ليس جواب ... الاستفهام ويكون ... بمعلق ... جواب ...

لان ان ايضا لها الصدارة قال سم لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى
من وجوب التعليق ونقل عن غيره انه واجب فلا استثناء ولك ان
تقول معنى تجويز سم التعليق هنا انه لا يتعين كسر ان وتعليق
الفعل بطل بل يجوز الفتح وجعل الفتح غير معلق ومعنى ايجاب
غيره التعليق انه يتعين ما دام كسر ان فلا خلاف في الحقيقة
الجواز اي في غير الصدر اما اذا كان المعنى صدرا متوسطا او متاخرا
فالغاوه واجب لان المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قايم ظني غالب
وزيد ظني غالب قايم وفي غير اقترانه المفعول الاول المقدم على
عامله بلام الابتدا فالالغاء واجب والمعلق عامل في المحل اي في
محل الجملة بعده ان كان عاملا في لفظ كل من الجزئين او في محله فقط
نحو حتى ابتداية تفرعية فالفعل بعدها واجب الرفع
ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع
العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وان العطف
على المحل جائز لا واجب كقولي وما كنت الخ قال الدماميني ليس
بقاطع لاحتمال ان تكون ما زائدة والبكا مفعولا به او ان الاصل ولا ادري
موجبات القلب فيكون من عطف الجمل وهو لا يخفى كفاية الظواهر
في امثال هذه المقامات ولا موجبات عطف على محل ما البكا ولابد من
تقدير ما هي بعد موجبات القلب او اعتبار ان موجبات القلب في
معنى الجملة اي ولا موجبات لقلبي والا لزم عمل ادري في معمول واحد
وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور في المعطوف على المحل
ان يكون جملة في الاصل لفظا نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا او تقديرا
نحو الذي مر على الوجه الاول فيه او معنى نحو عرفت لزيد قايم وغير ذلك
من اموره ونحو الذي مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت

لزيد قايم وعمرو ابوه تقديرو بهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض
من المراة المعلقة اي المفقود زوجها فهي لا مزوجة اي بحسب
الصورة ولهذا اي لشبه المعلق بالمراة المذكورة بافعال القلوب
اي الناصبة للمفعولين وقوله افعال غيرها اي غير افعال القلوب الناصبة
لهما بان كان فعلا غير قلبي كما في الامثلة غير اولم يتفكروا الخ
او فعلا قلبيا غير ناصب لهما بل الواحد فقط كنسي وعرف ولم يتل
له الشارح او الشي اصلا كما في اولم يتفكروا او نختص التعليق في القسم
الاول اعني غير القلبي بالاستفهام بخلاف القلبي هذا هو المناسب
لتمثيل الشارح والمغني بقوله تعالى اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة
بنا على الظاهر كما قاله الشمني انه ما نافية لكن في التسهيل والهمع
تخصيص تعليق هذه الافعال الملحقة بالاستفهام وعلى
يكون الوقف على قوله اولم يتفكروا وما بعده استينا فقال
الشمني وقيل ما استفهامية بمعنى النفي اي اي شي بصاحبكم
من الجنون اي ليس به شي فيه اهو وعليه لا مخالفة فتامل
فايدة الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين ان كان
يتعدي اليهما ولم ينصب الاول فان نصبه سدت مسد الثاني
نحو علمت زيدا ابو من هو وان لم يتعد اليهما فان كان يتعدي
بحرف الجر فهي في موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت اهذا
صحيح ام لا وان كان يتعدي الى واحد سدت مسده نحو عرفت
ايهم زيد فانه كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا ابو من هو
فقال جماعة الجملة حال ورد بان الجملة الانشايية لا تكون حالا
وقال اخرون بدل فقيل بدل كل بتقدير مضاف اي عرفت شان زيد
وقيل بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير وقال الفارسي مفعول

كان

كان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره ابو حيان كذا في
الهمع ومثله في المغني وزاد ان القول الاخير رد بان التضمين لا
ينقاس وهذا التركيب مقتبس ورجح في محل اخر القول بالبدلية
قال وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق ام لا قال
جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قايم او ما ابوه
قايم فالعامل معلق عن الجملة عامل في محلها النصب على انه مفعول
ثان وخالف بعضهم لان حكم الجملة في مثل هذا انه يكون في موضع
نصب وان لا يوثر العامل في لفظها وانه لم يوجب معلق نحو علمت
زيدا ابوه قايم اولم يتفكروا الخ ما نافية والجنة الجنون
وتفكر لازم علق بما عن المجرور اذ الاصل اولم يتفكروا فيما ذكر
لعلم عرفان من اضافة الدال للمدلول اي بهذه المادة الدالة على العرفان
باي صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر
تعديه وملتزمة نعت تعدية او ملتزمة الجر والجار والمجرور
متعلق به تعدية لواحد ملتزمة للفرق في المعنى بينه علم
العرفانية وعلم المتعدية الى اثنين بان الاول يتعلق بنفس
الشي وذاته كعلمت زيدا اي عرفت ذاته والثانية باتصاف الشي
بصفة كعلمت زيدا قايما اي عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق
بين عرف وعلم فمعنى علمت ان زيدا قايم علمت اتصاف زيد بالقيام
لا علمت حقيقة القيام المضاف الى زيد في نفسه ومعنى
عرفت ان زيدا قايم عرفت القيام في نفسه لا اتصاف زيد
به وبين المعنيين فرق ظاهر هذا ما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره
وقال الرضي لا فرق بينهما في المعنى والفرق في العمل انما هو باختيار
العرب ولا مانع من تخصيصهم احد المتساويين معنى بحكم لفظي

واسم المفعول منه اما اسم المفعول من ظن التي للرجحان فمظنون فقط واراد اسم المفعول في المعنى فلا يرد ان ظنينا البس على وزن اسم المفعول في غيرها اي التركيب اوما وافقه على المعنى وفي في فيه سببية بالتشبيه اي على استعمالها في غير ما يتعدى فيه الى مفعولين غالبا احترازا من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل بخلافهما اي عند نصبهما مفعولا واحدا الذي به عليه المتن فلا يرد على اذا انشقت شقته العليا فانه لازم التي مصدرها الرويا حل معنى لا حل اعراب وما يلزمه من تغيير اعراب المتن مغتفر لانه غير ظاهر وهي الحلمية بضم الحا نسبته الى الحلم بضم فسكون وبضمتين كما في القاموس مصدر حلم بفتح اللام اي راى في منامه من قبل اي قبل ذكر علم العرفانية وهو ظرف لغو متعلق باتى كما يذكر الشي اي به لمجرد الايضاح من الاحكام اي الا التعليق والالغا خلافا للشاطبي كما في التصريح وغيره ابو حنش يورقني الخ ابو حنش وطلق وعمار واثاله اشخاص تقول لما اتى الامر جهم في غير الندا للضرورة يورقني اي يسهرني واونه جمع اوان وهو الحين اي الزمن كذا في القاموس وقول البعض واوان جمع ان مخالف للمنصوص مع كونه يرده ان فعالا ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف اعني اثالا واذا الاولى ظرفية شرطية والثانية فجائية والليل الزمن المعروف ويجوز ان يكون اراد به النوم واذا الاولى ظرفية

والثانية

والثانية للمفاجاة ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزل واللام في لورد تعليلية والورد بالكسر المنهل اي الما الذي يورد والال بالمد قال في المصباح هو الذي يشبه السراب اه والسراب كما في القاموس ما تراه نصف النهار كانه ما وقال في القاموس الال السراب او خاص بما في اول النهار اه والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ما وغيره واراد به هنا الما وبحث الدماميني في الاستشهاد بذلك بان المقصد انه رايته وانهم لا كونهم رفقته لانه محقق ليس الكلام فيه وجعل رفقتي حالا وضعف بان رفقتي معرفة والحال لا تكون معرفة واجيب بان الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل واضافته غير محضة ولك انه تقول المحقق كونهم رفقته في اليقظة لا كونهم رفقته في المنام الذي كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث وانما قيد بقوله الخ ظاهر صنيعه ان من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من انه لغو متعلق باتى او يقظية في تعبيره باليقظية دون البصرية اشعار بان الرويا قد تكون مصدر الراي العلمية والبصرية هذا ومذهب الحريري والمص ان الرويا لا تكون الا مصدر الحلمية وعليه لا اشكال الغالب الخ اي واما الروية بالتا فالغالب كونها مصدر راي البصرية وراي العلمية قال في القاموس الروية النظر بالعين وبالقلب في هذا الباب لانعدام الفايدة بانعدامهما او انعدام احدهما اما في الثاني فظاهر واما في الاول فلان الشخص لا يخلو عن ظن او علم بخلاف المفعول في غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفايدة مطلقا

وينبغي ان محل امتناع الحذف اذا اريد الاخبار بحصول مطلق ظن او علم
اما اذا اريد ظننت ظنا عجيبا او عظيما او نحو ذلك او اريد اعلام الشامع
بتجدد الظن او العلم او ابهام المظنون او المعلوم لنكتة فينبغي
الجواز افاده الروداني ومما يجوز الحذف ايضا تقييد الفعل بظرف
او جار ومجرور نحو ظننت في الدار او ظننته لك لحصول الفايدة
ح نص عليه في التسهيل ويسمي اقتصارا اي يسمي
الحذف بلا دليل اقتصارا للاقتصار علي نسبة الفعل الي الفاعل
بتنزيله منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين وعلي احد
المفعولين لتنزيله منزلة المتعدي الي واحد في صورة حذف
احدهما فعلم ان الاقتصار للتنزيل المذكور ولاينافي ذلك
نص البيانيين علي ان المنزل منزلة اللازم لامفعول له لان
نظرهم الي المعاني الحاصلة في الحال ونظر النحاة الي الالفاظ
بحسب الوضع نعم يا ولزوما ويحتمل ان الاقتصار لا للتنزيل وافق في المغني
بل مع ملاحظة المفعولين من غير اقامة دليل عليهما والمتجه البيانيين ح
عندي ضعف القول بالمنع علي احتمال التنزيل وضعف القول
بالجواز علي احتمال الملاحظة وان الاولي الجمع بين القولين بتوزيعهما
علي الاحتمالين فاحفظه اما الثاني فبالاجماع انما اجمع هنا
واختلف فيما بعده لان المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام
زيد في ظننت زيدا قايما فحذف احدهما كحذف جزء الكلمة وحذف
الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزيها ومثله يقال في الحذف لدليل وانما
اجمع علي حذف احدهما اقتصارا واختلف في حذف احدهما اقتصارا منع
لان المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا اجمع علي جواز حذفهما اختصارا
واختلف في حذفهما اقتصارا مطلقا اي في افعال العلم وافعال الظن ق

فهو نوع مقابلة تفصيل الاعلم الاتي فهو يري اي ما يعتقده حقا
وقد يقال كما في الروداني ان قوله تعالى اعنده علم الغيب يشعر
بالمفعولين فحذفهما لدليل وظننتم ظن السوء اي ظننتم
انقلاب الرسول والمومنين الي اهاليهم منتفيا ابدا وظن
السوء مفعول مطلق وكفي في كون الحذف هنا لغير دليل نظرا لان
قوله تعالى بل ظننتم ان لن ينقلب الرسول والمومنون الي اهليهم
ابدا وزين ذلك في قلوبكم يشعر بالمفعولين او عا بيسعد
مسدهما وهو ان لن ينقلب الخ من يسمع يخل اي
مسموعه حقا وجعله جماعة كالرضي من الحذف لدليل قال
الروداني وينبغي ان لايختلف في انه الحق لظهور ان يسمع
دليل علي المفعول الاول وحال التخاطب دليل علي الثاني وما قيل
لادلالة فيه علي الثاني قطعا مكابرة لمقتضي الذوق السليم
اه ومنهم من تخلص عن ذلك بجعله من الحذف لغير دليل
علي ان المعني من يسمع خبرا يحصل له خيلة اي ظن بتنزيله
منزلة اللازم وعن الاعلم الجواز في افعال الظن لكثرة
السماع فيها ام تعبر نحو ترعمون التقدير ترعمونهم
شركاي او ترعمون انهم شركاي جريا علي الاكثر من تعديه
زعم الي ان وصلتها ولابد ان الكلام في حذف المفعولين لا في حذف
ما يسد مسدهما لان ما يسد مسدهما بمنزلتهما ابن
ملكون ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره وحسب جعل الواو
بمعني او ابلغ في المعني قاله الروداني هو خيرا هو ضمير
فصل والمفعول الاول محذوف قدره الش فيما ياتي ما يبخلون به
ويصح تقديره بخلهم باليا فراكوف اما علي قراة الفوقية

فالفعل استوفي مفعوليه مع تقدير مضاف اي ولا تحسبن بخل
الذين يبخلون الخ   ولقد نزلت الخ كون البيت منه مبني على انه
مني متعلق بنزلت وهو الظاهر اما على انه مفعول ثان لتظني
اي فلا تظني غيره كاينا مني فليس منه فقوله اي لا تظني
غيره واقعا مني موهم خلاف المراد والتاء مكسورة كما في التصريح
ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت والمحب المكرم بوزن
اسم المفعول فيهما كما في التصريح   وكتظن مفعول بانه لا يجوز في مفعول
الاول تقول   عملا ومعنى اي عند الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر ثمرة
الخلاف كما بحثه صاحب التصريح في الالغاء والتعليق فيجوز بابه فيهما على الاول
دون الثاني   جواز افلن لجواز الحكاية مع استيفاء الشروط الاتية
لكنه اذا حكي به كان بمعنى التلفظ كما في الروداني   مفعولا عن ولحق
به السيرافي قلت بالخطاب والكوفيون قالوا بالامر كما في التوضيح
مستفهما به اي عن الفعل او عن غيره مما يتعلق به كما في الدماميني
وغيره وان اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام
عن الفعل فالثاني على متى تقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا
عن القول ونحو متى تقول القلص الرواسما البيت فان متى ظرف ليدنين
بنا الخطاب اي لا بقيد الافراد والتذكير دماميني   اي
معمول المراد به ما يعم المفعولين معا نحو ازيدا قائما تقول ومعمول
المعمول نحو اهندا تقول زيدا ضاربا والمعمول غير المفعول كالحال
نحو اراكبا تقول زيدا اتيا افاده سم   وان ببعض ذي اي مفردا
او مجتمعا مع احد جزئيه او معهما فالفصل بجملتها كالفصل ببعضها
على ما بحثه سم قال لان الاصل في ضم الجائز الى الجائز الجواز
فالتنبيس والاقرب انه احتراز عن الفصل بكلها

قال

قال ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرع عيانا وعلى هذا ينبغي
ان يقول وان ببعض الخ حشوا لانه لم يفد زيادة على ما قبله   بعام تقول
الخ ام استفهامية حذفت الفها لدخول الجار عليها واطعن بضم
العين وفتحها بيار عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره
طعنا ضربه ووخزه اهقيل والطعن في النسب من باب منع
واذا الاولى ظرف ليتقل والثانية ظرف لم اطعن والمعنى باي حجة
احمل السلاح اذا لم اقاتل عند كر الخيل   القلص جمع قلوص الناقة
الشابة الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التاثير في الارض
لشدة الوطء كذا في القاموس   ابعد بعد الخ هذا مثال
الفصل بالظرف الزماني ومثال الفصل بالظرف المكاني اعندي تقول
زيدا جالسا   شملهم مصدر شملهم الامر اذا عمهم كما في
القاموس وفي شواهد العيني هو الاجتماع   وانت تقول
زيد منطلق انما يتعين فيه الرفع اذا جعل الضمير مبتدا فان جعل
فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط
كذا في التوضيح ولتشكل في التصريح بما نقله عن الموضح
في الحواشي من ان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له الا في
الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما بعده له هذا الظاهر
وهو لم يفصل بالاستفهام   بالملام لانها تبعده من الظن
ان يكون حاضرا او عليه فيشترط في الاستفهام ان لا يكون بهل
لانها تخصص المضارع بالاستقبال والذي عليه الاكثر عدم اشتراط
الحضور فالاستفهام على اطلاقه ولهذا قال ما عليه الاكثر نحو قولي
فمتى تقول الدار تجمعنا بنصب الدار على انه المفعول الاول
وتجمعنا في موضع الثاني فقد عمل تقول مع استقباله لان متى ظرف

مستقبل متعلق به وبحث فيه الموضح والدماميني وغيرهما
بانا لا نسلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بتجمع فالمستقبل
هو الجمع واما الظرف فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط
كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بان الفعل على هذا البحث
ليس هو المسؤول عنه قال الدماميني فان قيل المسؤول عنه
هو ما يلي اداة الاستفهام فالجواب ان ذلك في الهمزة وام وهل
على ما فيه لانها احرف لا موضع لها من الاعراب فاما الاسما فانها
ترتبط بعواملها او معمولاتها فذلك هو المسؤول عنه اه
وفي شرحه ان يكون الخ ظاهر العبارة ان هذا شرط اخر غير
ما ذكره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فقول
كلام الشارح بان المعنى وفسره في شرحه بان يكون الخ
واجرى القول كظن مطلقا عند سليم وهل يعملونه باقيا على معناه
او لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن قولان اختار ثانيهما ابن
جني وعلى الاول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا
بقوله قالت وكنت الخ اه وجه الاستدلال انه ليس المعنى
على الظن لان هذه المراة رات عند هذا الشاعر ضبا فقالت
هذا اسرايل لانها تعتقد في الضباب انها من مسخ بني
اسرايل قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدا
واسرائين على تقدير مضاف اي مسخ بني اسرائين فحذف المضاف بيت
الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف
للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرايل اه تصريح هذا
اشارة الى ضب صاده الاعرابي قايل هذا البيت والضمير
في قالت الى امراته اسرائينا اي من ممسوخ بني اسرائين لغة

في

في اسرايل ومعناه عبد الله على هذه اللغة مقتضاه عدم الفتح
على غير لغة سليم وان اجري القول مجرى الظن وهو المنقول
عن الكوفيين لقوة اجرايه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم
والمنقول عن البصريين الفتح اذا اجري مجرى الظن على لغة
سليم وغيرها تفتح ان اي جواز الامرين وقولي وشبهه اي من
بقية تصرفات القول اي اهل بلدة اي الى اهل بلدة انتم
فاعل من ابث الى بني فلان اتيتهم لتبلكهما في شواهد العيني
وفي القاموس انه بمعنى رجع وضمير عنه يعود الى الحر والوبه
بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء التحتية البرذعة والهجر
بفتح الهاء وسكون الجيم منونة والاصل فتحها نصف
النهار عند اشتداد الحر كما في التصريح وغيره حيث
تضمن معنى الظن المناسب لقولي سابقا ولتظن عملا ومعنى
ان يقول حيث كان بمعنى الظن لا ايهام عبارته ان القول في
هذه الحالة مستعمل في معناه الاصلي ايضا وهو على نوعين
بقي ثالث وهو المفرد الذي مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا
كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضي لمن منع
هذا النوع وجعل ابراهيم في الاية منادى او خبر المبتدا
محذوف واما جملة اي ملفوظة بجميع اجزائها او لا كما
في قالوا سلاما قال سلام اي سلمنا سلاما وعليكم سلام
فتحكي به يقتضي اعتبار كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام
والا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك واما الحكاية به لما لم
يتلفظ به قبل كقول المص قال محمد الخ ففيه طريق المجاز كما مر
واعلم ان الاصل في الحكاية بالقول ان يحكي لفظ الجملة كما سمع

فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق ثم

وبجوز على المعني باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق او المنطلق عمرو
كذا في الهمع وقال الرضي فلك ان تقول حكاية عمر قال زيد قايم
قال فلان قام زيد واذا قال زيد انا قايم وقلت لعمرو انت بخيل فلك
ان تقول قال زيد انا قايم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ
المحكي وان تقول قال زيد هو قايم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعني
اعتبار ابحال الحكاية فان زيد او عمرا فيه غايبان اه وصريح
صدر عبارته جواز تغيير الاسمية بالفعلية وهو ما رايته
بخط الشنواني والظاهر ان العكس كذلك قال في الهمع وتحكي
الجملة الملحونة بالمعني فتقول في قوله زيد عمرو قايم بالجر
قال زيد عمرو قايم بالرفع وهل يجوز حكايتها باللفظ قولان
صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعني في المعربة
ينبغي ان يلتزموه في الملحونة اه والوجه عندي الجواز
اذا كان قصد الحاكي حكاية اللحن   في موضع مفعوله
اي المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعي عند
غيرهم   كذا في نسخ وفي نسخ اخرى
اري واعلم ووجهت هذه بان فيها موافقة الترجمة   اعلم واري
لما بعدها في الترتيب ووجهت الاولي بان المخالفة لتتعادل
كل مزايه واعلم اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى فليست
احداهما تابعة في العمل للاخرى فليست احدي النسختين
احسن كما زعمه بعض وتبعه البعض واصل اري اراي
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة
بعد نقل حركتها الي الساكن قبلها   راي ولو حلمية

نحو

نحو اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا   على الفعل
الثلاثي قيد بذلك لان غير الثلاثي لا يدخل عليه همزة النقل
ان كان متعديا اي لواحد او اثنين بقرينة التمثيل
وما حقق من قدر المتعلق حقق دون كان او استقر
مثلا لانه الذي يشعر به قول المص للثان والثالث ايضا حققا
مطلقا حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولي
او حقق متعلق قوله للثان والثالث او صفة لمفعول
مطلق اي تحققا مطلقا اي عن التقييد بحكم بخصوصه
من الاحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتبطا بحقق
متعلق قوله للثان وللثالث ان الاطلاق عن التقييد ببعض
الاحوال كبناء علم ونحوه للمجهول ردا على من اشترطه لجواز
الالغا والتعليق في هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا
في طلب مفعولي   للثان والثالث اي لان اصلهما المبتدا
والخبر كمفعولي علمت ورايت   فيجوز حذفهما معا اي مع
ذكر الاول او حذفه ولو اقتصارا ففي التصريح اما حذف   بل يجوز حذف الثلاثة
الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه مطلقا لحصول الفايدة
اذ الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولي
ظننت وح فالمثبت مخصوص بغير الحذف وفي حذف
احدهما مقتصرا ما سبق اي من الخلاف والوجه القول
بالمنع ما في حذف احدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة
كما اوضحناه في الباب السابق   وفي حذفهما معا الخ قال م
قضيته ان المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول
الفايدة هنا بذكر الاول بخلافه هناك على ان الفايدة تحصل

بدونه ذكر الاول ايضا كما علمت مما مر عن ابن مالك   وانت
ارانى الله اخ الاصل ارانى الله اياك امنع عاصم فلما قدم
المفعول الثاني ابدل بضمير الرفع وجعل مبتدا والعاصم الحافظ
مستكفي بفتح الفا كما في العيني اي مطلوبا منه
الكفاية   ويجوز حذفهما اي مع حذفهما او ذكرهما وكذا مع
حذف احدهما فقط اختصارا على الخلاف   فلا تثنى به توصلا
اعترض بان المسموع تعديته علم بمعنى عرف اليه اثنين
بالتضعيف نحو وعلم ادم الاسما الا بالهمزة واجيب بان في كلام
الرضي دلالة على سماع تعديتها بالهمزة اليه اثنين ولو سلم
عدم السماع فالقياس على نحو البست زيدا جبة وتوصلا اما
ماض مبني للمجهول او فعل امر موكد بالنون الخفيفة المنقلبة
الفا للوقف ويرجح هذا وجود الفا بدونه احتياج الي تقدير
قد عقبها بخلاف الاول   لما عرفت انه في اول الباب
اثني مفعولي الاضافة بيانية   فهو به الذي به دفعا لما قد
يتوهم من ان التشبيه في بعض الاحكام فقط لكن لو قال بدل
هذا الشطر ومن تعلق ها هنا فما لما كان احسن كما تعرف
في كل حكم ذوا بيتنا اعنه عدم صحة كون جملة كالمشبه به وكان هذا
حكم اقتصار الناظم على الثاني لانه لو شبه المفعولين بمفعولي كسا لتوهم
انه من تشبيه المجموع بالمجموع وانه في غير امتناع كون الثاني جملة
بدليل ان الاول لا يكون جملة فالزم ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول
ويجوز حذفهما معا كما في التصريح وغيره   ويمتنع الالغا تقول
زيد الهلال اريت وزيد الكتابة اعلمت بالاعمال وهو يا كما تقول
زيد ادرهما اعطيت وانما امتنع الالغا لامتناع الاخبار بالثاني عن الاول

عن الاول   ومن تعليق ارى عن الثاني ايضا على ان الروية هنا
بصرية وهو الظاهر وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده
وفي التمثيل بالاية لتعليق الفعل بحث لاحتمال ان تكون كيف
بمعنى الكيفية لان كيف تستعمل اسما معربا مجردا عن الاستفهام
بمعنى كيفية كما قيل به في قوله تعالى الم تر كيف فعل ربك وتكون
مضافا الي الفعل بعده بتاويله بالمصدر كما في يوم ينفع فالمعنى
ارني كيفية احيائك الموتى فظهر انه ارنيه كيفية احيائك
تفسير لكيف يرد بفعلا تاويله بالمصدر وانه سيكر جملة
تحيي باحيا لكونها مضافا اليها افاده الروداني وتقرير
المصرح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بان جملة
كيف يحيي الموتى يحتمل كونها في تاويل مصدر مفعول ارني
اي ارني كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك
في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير
كيفية فعلنا بهم فليست الاية من باب التعليق يرد
عليه ان تاويل الجملة بمصدر من غير سابك لم يعهد الا في
باب التسوية والاضافة الي الفعل نبا واخبر قال شيخ
الاسلام اعلم ان نبا وانبا وحدث واخبر وخبر يقع تعديتها
الي ثلاثة مفاعيل في كلام العرب الا وهي مبنية
للمفعول له وقد وقع في القران تعديته نبا مبنية للفاعل الي
واحد صريح واثنين احدهما ان المكسورة المعلقة
باللام ومعمولاها في قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم الاية الا ان
يقال مراد شيخ الاسلام ثلاثة مفاعيل صريحة وفي الدماميني
من الحق هذه الافعال باعلم ليس قائلا بان الهمزة والتضعيف

مضافا

فيها للمتقلا اذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكر وانما هو من باب
التضمين اي تضمينها معنى اعلم وفي قوله الا لتضمنها معناه
اشارة الى ذلك وفي التصريح تبعا للناظم انه اولى من اعتبار التضمين
حمل الثاني منها على نزع الخافض والثالث على الحال وعند بعضهم فيه
نظر اذ الحال قيد في عاملها على معنى في فيكون التقدير اخبرت
زيدا ابي عمرو في حال كونه قايما فيعطي الكلام تقييد الاخبار بحال
قيام عمرو ولا يعطي ما المخبر به من احوال عمرو مع ان هذا هو
المطلوب دون ذاك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف
للنقل عن فعل مقدر وان لم تظاير كثرة فاعرفه   نبئت زرعة
الخ النايب فاعل وهو المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة
يهدي الي الخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها اي
قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بذم زرعة الذي كان
يسفه عليه في اشعاره   وما عليك الخ ما للاستفهام
الانكاري اي اي شي عليك وقوله ان تعوديني اي في تعوديني
متعلق بما تعلق به عليك وقول البعض ان تعوديني
مفعول لعليك فاسد   ما تسألون بالبناء للمجهول كما قال
شيخنا   ولم ابله اي اجربه كما زعموا اي بلوا كالبلو الذي زعموه
سود الغميم سود القب امراة كانت تنزل بموضع من بلاد
غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واهمال الميم وقوله
بمصر صفة لاهلي اي الكاينين بمصر وجملة اعوده حال
من تا فاقبلت   فالذي لا يتعدى الخ تفريع على قوله قد تقول
الهمزة الخ ولم يقل والذي يتعدى الى واحد ان دخلته همزة
النقل تعدى الى اثنين والذي لثلاثة اثنين والذي يتعدى

الي

الى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدى الى ثلاثة لتقدم ذكره
اول الباب وانما ذكر القسم الاول مع تقدمه هناك ايضا توطية
لقوله والمتعدي الى ثلاثة الخ   لحق بباب ظن اي في التعدي
الى اثنين لا في ساير الاحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان
في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفايدة كما تقدم بخلافهما
هنا   المطاوع هو الدال على اثر فاعل فعل اخر ككسرته فانكسر
فمطاوع المتعدي الى ثلاثة متعد الى اثنين كما علمته
الصحة فنافعا فعلمته نافعا ومطاوع المتعدي الى اثنين متعد
الى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ومطاوع المتعدي الى واحد لازم
ككسرته فانكسر   الثمانية اي المتعدية الى اثنين
اما غير الثمانية من القلبية كفهم وحزن فلا يعامل معاملة
علم وراى في النقل الى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وان كان منه ما
ينقل بها الى اثنين كفهم والى واحد كحزن   بالتجرد اي من الهمزة
والتضعيف   فيحمل اي يقاس بالنصب في جواب النفي
ووجهه انه لا انقياس عليهما لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه
لجاز ان يقال البسيت الخ فيه انه نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوز
بالقياس على اعلم وارى لان لبس متعد لواحد والهمزة انما تعديه
الى الثاني فقط فكان الاولى ان يقول لجاز ان يقال اكسيت زيدا
عمرا جبة   الفاعل   في عرف النحاة واما في اللغة فمن
اوجد الفعل   اسند اليه فعل اي على وجه الاثبات او النفي او التعليق
او الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب زيد وان ضرب زيد وهل قام زيد
والمتبادر من الاسناد الاسناد اصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف
بالحرف لان الاسناد فيهما تبعي قال بعضهم على ان الاسم الاسناد

في البدل بناء على ان عامله مقدر من جنس الاول قال شيخنا اي فالمذكور
لم يسند اليه اصلا وكلامنا فيه لا في المقدر اهـ واما بقية التوابع
فلا اسناد فيها والمراد الاسناد ولو غير تام فيه طرفا على المصدر وفاعل
اسم الفاعل تام قال الشارح في شرحه على التوضيح لا حاجة الى هذا
القيد لان المخرج به هو اسم كان خرج بقيد أسند اليه فعل لان
اسم كان لم يسند اليه كان لان معناه ليس منسوبا اليه وانما هو
منسوب الى مضمون الجملة اهـ وفيه نظر يعلم مما قدمناه في اول
بابه انه واخواتها اصلي الصيغة المراد باصالتها عدم تحويلها
الى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقا حتى يعرض
بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون او بكسر فسكون او
بكسرتين لان الفعل فيهما ليس اصلي الصيغة لان الصيغة
الاصلية بفتح فكسر نعم لو قال على طريقته فعل الكان اوضح
والصيغة كما قال اللقاني كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار
حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض او مؤول به
اي الفعل كما مشى عليه الش فيما ياتي ومعنى كونه مؤولا بالفعل
كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل بمرفوعه اتى عدو فاعلا اي
ونحو اصدا كما اشار اليه الش لان الدافع في كل فعل الصفة المراد
به ما قابل المؤول بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير في نحو قلما وقم
والمؤول به اي الموجود سابكا ولو تقديرا وهو هنا ان المفتوحة
وان الناصبة للفعل وما ولو كي ولو فلا يؤول الفاعل بالاسم من غير سابك
عند البصريين وانما يقدر معه ان الساكنة النون لعدم ثبوت تقديرها
كذا في التصريح وللمتنبي الدماميني باب التنوين ان جعلنا سواء في
قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم خبرا وما بعده فاعلا وظاهر
كلام الش ان الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك

علي

علي مذهب البصريين المختار وقيل تقع فاعلا مطلقا نحو يعجبني
يقوم زيد وظهر لي اقام زيد ام لا ثم بدا لهم من بعد ما راووا الايات
ليسجننه ويتبين لكم كيف فعلنا بهم ولا حجة فيهما اما الاول فلاحتمال
ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر
المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما صرح به في قوله
بدا لي من تلك القلوص بدا وجملة ليسجننه جواب قسم
محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر للبدا ولا يمنع
من هذا كون القسم انشا لان المفسر هنا في الحقيقة المعنى
المتحصل من الجواب الذي هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه
الصلاة والسلام فهذا هو البدا الذي بدا لهم كذا في المغني
واما الثاني فلما ياتي وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بمعلق وقال
الدماميني تقع ان كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثاني
والاية الثانية لان الاسناد في الحقيقة الى مضاف
محذوف لا الى الجملة اذ المعنى ظهر لي جواب اقام زيد وهذا
التقدير لا بد منه دفعا للتناقض اذ ظهور الشي مناف للاستفهام
عنه اهـ فالاقوال اربعة وصرح بعضهم بان اسناد
الفعل الى الجملة عند من جوزه انما هو باعتبار مضمونها الذي هو ثبوته
تقدير غيرها يخرج المبتدا اورد عليه انه يدخل في قوله تعالى
او مؤول به فان زيد من زيد قايم اسند اليه مؤول بالفعل واجاب م
بان المتبادر من قوله اسند اليه فعل او مؤول به ما يكون المسند فيه
ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قايم فان المسند اسم الفاعل مع الضمير
المستتر فيه وباصلي الصيغة التانيث عن الفاعل ومن
يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما ان من يسمي اسم كان فاعلا

يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبني على الصحيح ان صيغة المجهول
فرع صيغة المعلوم اما على القول بانها صيغة اصلية فيحتاج
الى ابدال قولنا اصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل صيغة
المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وامثلة المبالغة
والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كاسد
بمعنى شجاع او مصدر لعله اراد به ما يشمل اسم
المصدر فالمصدر نحو اعجبني ضرب زيد الامير واسمه نحو
اعجبني عطاء المال عمرو واسم الفعل نحو هيهات نجد والظرف
نحو اعندك زيد وشبهه هو الجار والمجرور نحو افي الله شك
وهذا بحسب الظاهر والا ففي الحقيقة العامل
في الفاعل متعلق الظرف وشبهه احكام اي بعضها بحسب
ما ذكره المص والشارح لكن من احكامه ما لم يذكراه كوحدته فلا
يتعدد فالفاعل في نحو اختصم زيد وعمرو المجموع اذ هو
المسند اليه فلا تعدد الا في اجزائه لكنه لما لم يقبل المجموع
من حيث هو مجموع الاعراب جعل في اجزائه واما قوله
فتلقفها رجل رجل فالاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا
اي متناوبين فحذف الفاعل واقيم الحال مقامه باضافة
المصدر اي بسبب المصدر المضاف او الباء سببية ليجري كلامه على
الاصح من ان العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور
بالمصدر او الحرف الزائد فاعلا هو المشهور وذهب بعضهم الى
ان المجرور بالمصدر او بالحرف الزائد او شبهه لا يسمى فاعلا
اصطلاحا نحو او الباء الزائدة نبه بمثلها اللام الزائدة نحو
هيهات هيهات لما توعدون بالاتفاق فالباء زائدة وما فاعل

باثنيه

باثنيه جملة والا باثنتين اي تشبيها حالية على محله جري على احد
قولين مبني على عدم اختصاص المحلي بالمبنيات والمحل وايد بعدم
لزوم اجتماع حركتي اعراب في اخر الكلمة وهذا قول الاكثر
والثاني انه تقديري لا محلي بناء على اختصاص المحلي بها وايد بقول
الرضي معنى كون الكلمة معربة تقديرا انها في موضع لو
كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا الا اقتضائه ان المحلي لا
يكون في المعرب كما هنا وفرقهم بين المحلي والتقديري بان
المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الاخير
لقيام المانع هنا بالحرف الاخير ويمكن امر الكلام الشارح على هذا
القول بان يراد بالمحلي ما قابل اللفظي حتى يجوز حتى ابتدائية
فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل
المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ثم
فرق بفرق اخر احسن منه ان يقال الفرق ضعف الجار في المجرور
الاول لكونه حرفا زائدا وقوته في الثاني لكن في حاشية شيخنا
ان ما اضيف اليه المصدر او اسمه يجوز في تابعه الرفع والجر
ولو كان معرفة اهـ وهذا هو الذي يفصح به المص في باب
المصدر بقوله وجر ما يتبع ما جر ومن راعي في الاتباع المحل فحسن
فانظر من اين اتى للبعض ما قاله فانه كان المعطوف اي على المجرور
بمن وكذا اذا كان المعطوف نكرة والعطف ببل ولكن لانهما بعد
النفي والنهي لاثبات الحكم لما بعدهما نعم ان قصد ببل نقل النفي
لما بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر
جر الفاعل بمن بخلاف الباء واللام الزائدتين كونه عمدة لا يجوز

حذفه عند الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكما واحدا وعدهما
في باب النايب عن الفاعل حكمين وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا ان
العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فتامل   لا يجوز حذفه
اي بدون رافعه اما معه فيجوز لدليل كما في التسهيل ويستثنى
من عدم جواز حذفه خمسة ابواب بنا الفعل للمجهول نحو ضرب
عمرو والمصدر نحو ضرب زيدا او اطعام في يوم بنا على ما ذكروه من
عدم تحمله الضمير لجموده وذهب السيوطي الى انه في مثل ذلك
يتحمل لان الجامد اذا اول بمشتق تحمل وضرب زيدا في معنى اضرب
واطعام في معنى ان يطعم وهذا تاويل بمشتق والفعل المؤكد
بالنون في نحو ولا يصدنك وكونه الفاعل فيه محذوف فالحق انه
كالثابت لا يمنع كونه محذوفا بل بعزيزه فلا معنى لاعتراض البعض
بذلك والتعجب نحو اسمع بهم وابصر اي بهم فحذف فاعل الثاني والاستثنا
المفرغ نحو ما قام الا زيد الاصل ما قام احد الا زيد وفي الاستثنا هذا نظر
اما التعجب فلاحتمال ان الفاعل ضمير استتر حين حذفت البا
لا محذوف ولو سلم انه محذوف فهو فضلة لفظا فكان المحذوف غير
فاعل ثم رايت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن الدماميني
ما نصه على مذهب سيبويه والبصريين يجوز احسن واجمل بزيد
على ان يكون الاصل احسن به ثم حذفت البا الاولى لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير
واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى اسمع بهم وابصر اه وهو نص فيما قلناه
اولا فلله الحمد هو بالنظر الى المعنى ونظر النحاة الى الالفاظ قال بعض
وبقي سادس وهو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا من
التنازع لان الاضمار في احدهما يفسد المعنى لاقتضائه
نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غير مثبت له اه وقد يقال
يضمر في احدهما مع الاثبات بالا اخرى فلا يرد ما قاله

واما الاستثنا المفرغ فلان الفاعل اصطلاحا هو ما بعد الا وهو مذكور وتوجيه الا الاصل ما قام احد الا زيد

تامل

فتامل   لان الفعل وفاعله الخ مقتضاه انه لا يجوز حذف الفعل مع
انه يجوز لقرينة فالاولى ان يعلل بان مدلول الفعل عرض قايم بمدلول الفاعل
فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه هكذا ينبغي تقرير هذا
التعليل لا كما قرره البعض   متمسكا بنحو قولي فان كان الخ اي
حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل بدر ضمير كذا ايضا وان لم
يتعرض له الشارح في التاويل اكتفا بالتعرض لاسم كان وحتى
للغاية بمعنى الى كما في العيني وقطري بفتح القاف والطاء
رجل خارجي   على ان التقدير فان كان هو اي القاعل ضمير
مستتر عايد على معلوم من المقام لا محذوف   وجوبا تاخر
اي عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية
زيد في زيد قام كما سيذكره الشارح   كما في نحو وان احد الخ اي على
الاصح من ان جملة الشرط لا تكون الا فعلية وجوز الكوفيون
كونها اسمية فاجازوا كون احد مبتدا مخبرا عنه بالفعل
بعده وسوغ الابتدا به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار
والمجرور بعده   لما سياتي من ان الاصح في الاستفهام ان
يكون عما يتجدد والمفيد لذلك اصالة الفعل فالغالب دخول
الاستفهام على الجملة الفعلية واعترض ترجيح الفاعلية في الاية
الثانية بان مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه
مرجح الاسمية وهو عطف ام نحن الخالقون لاقتضايه
اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا
ودفعه الروداني بان مرجح الفعلية اقوى لانه امر
معنوي كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فانها مجرد مناسبة
لفظية فلا تعارض لانه لا يكون الا بين متساويين

وبعد فعل فاعل اي بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما في علمت
نفس ويستثني الفعل المكفوف بما كقلما وكثر ما وطالما كذا
قالوا وعندي ان ما مصدرية حينئذ وما بعدها في تاويل مصدر
فاعل ثم رايته في المغني عن بعضهم وذكر فيه ان الفعل المكفوف
بما لا يليه الا جملة فعلية مصرح بفعلها وان ايلائها فعلا مقدرا
يفسره المذكور في قول الشاعر صددت فاطولت الصدود
وقلما وصال على طول الصدود يدوم ضرورة ويستثني
ايضا الفعل المؤكد كما في اتاك اتاك اللاحقون وكان الزائدة
على الصحيح قاله ابن هشام اي وشبهه وانما خص الفعل
بالذكر لانه الاصل ويحتمل ان المراد الفعل اللغوي اي وبعد معنى
فعل الخ فلا اقتصار في كلامه فاعل مبتدا والمسوغ للابتدا
بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا اذ المراد باختصاصه
كما مر في محله عن الشمني ان يكون ما اضيف اليه الظرف
صالحا لان يبتدا به وهو هنا كذلك لان المراد كما اسلفناه
وبعد كل فعل وكل فعل صالح لان يبتدا به فلا تغفل فانه
ظهر اي الفاعل في المعنى اي داله والمراد بالفاعل في المعنى
المحكوم عليه بالفعل فهو ادراك اي الفاعل في الاصطلاح
فلا اتحاد بين الشرط والجزا معنى كذا قال المرادي وفيه ان
مرجع الضمير الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به
الاصطلاحي اذ هو المتكلم عليه هنا ولانه الواجب التاخير
عن الفعل اللهم الا ان يرتكب الاستخدام ثم التقسيم الى
ظاهر وضمير فيما عدا موضع حذف الفاعل فلا اعتراض
على قوله والا فضمير استتر بانه لا يلزم من عدم ظهوره

وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة اهـ

قوله مختص بالمعنى المذكور وان كان عاما

استتاره

١٣٥٨

استتاره لجواز انه محذوف فاعرفه فانه احسن مما ارتكبه غير واحد
هنا لما مر الخ علة لقوله اذ يجب ان يكون الفاعل الخ واجاز
الكوفيون تقدم الفاعل الخ فلا يضر عندهم عدم تمييز المبتدا
من الفاعل في نحو زيد قام وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية
والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين
ممتنع عند البصريين وفي كلام الدماميني ما يفيد ان من
المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص
الاعلم وابن عصفور في قول الشاعر صددت فاطولت
الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم على رفع
وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه
فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة اهـ وكذا في
التصريح الخ متمسكا بقول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا حيث رفع
مشيها فاعلا للحال اعني وئيدا ولا يجوز كونه مبتدا
لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدا وخبر والوئيد صفة مشبهة
من التؤدة وهي التاني والجندل الحجر وانما لم يجعل مشيها
فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الجار والمجرور
على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع الى
ما فتخلو الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف
محذوف الخبر اي وجوبا لسد الحال مسده لان هذه الحال
تصلح خبرا عن المبتدا وقيل ضرورة قايل ذلك وهو
بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه
بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لان البصريين
يمنعون مطلقا والكوفيين يجيزون مطلقا على ما ذكرنا

اي من الوجهين   وجرد الفعل هذا هو الحكم الرابع ومثل
الفعل الوصف كما قاله ابن هشام ففي قول الفعل ما تقدم في
قوله وبعد فعل   لاثنين اي لدال اثنين او جمع اي دال جمع
ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو قام زيد وعمرو وقاموا
زيد وعمرو وبكر ومنع ابو حيان ان يقال على هذه اللغة جاءني
من جاءك لانه لم يسمع في ذلك وضعفه في المغني بانه اذا
كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا
اولى لخفاء الجمعية قال وقد جوز الزمخشري في لا يملكون
الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو
علامة   على لغة قليل في الدماميني ينبغي على هذه
اللغة ترك العلامة جوازا في قولك قام القوم اخواتك ووجوبا
في قولك ما قام الا اخواتك كما يفعل في علامة التانيث اي على
احد القولين ان الفصل بالا كما مر وانه اذا قيل قاما وقعد
اخواك فانه يتصل بكل من الفعلين الف الا انها في المهمل
ضمير وفي المعمل علامة وجوز في المغني في قوله تعالى
ثم عموا وصموا كثير منهم تنازع العاملين في الظاهر
وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير مستتر في المهمل
قال وهذا اعني وجوب استتار الضمير في فعل
الغائبين من غرائب العربية قيل مما جاء على هذه اللغة
قوله عليه الصلاة والسلام او مخرجي هم والمناسبات
يكون هم مبتدا مؤخر ومخرجي خبرا مقدما فيكون على
اللغة الفصحى التي هي لغته صلى الله عليه وسلم وقد
قد قال الناظم سابقا والثان مبتدا وذا الوصف خبر ان في

سوى

سوى الافراد طبقا استقر   قولي اي مصعب بن الزبير
المارقين الخارجين اسلماه اي خذلاه واسلماه الي عدوه والمبعد
قال في التصريح اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من
النسب اهـ والظاهر انه يصح كونه اسم فاعل من ابعد بمعنى تباعد
مراد به غير الصاحب والحميم القريب كما في التصريح او الصاحب
الذي يهتم بصاحبه كما في غيره والبيت رثا فيه بعد موته
الكوفي البراغيث عبر بالكوفي مع ان صفها الكلبي او الكلبي
لان الواو للعقلا سواء كانت ضميرا او علامة جمع شبهها لهم
من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدي المعبر عنه بالاكل
مجازا كما في شرح الجامع وفي المغني   يتعاقبون اي تاتي طائفة
عقب طائفة   ثم قال لكنني اقول الخ تبع فيه المرادي
قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلي واما الناظم فاستدل به على
تلك اللغة قال غلطا الكلاميين لانه حديث مختصر اي من
الراوي يعني ان الراوي اختصر اللفظ النبوي الذي هو الحديث
المطول بحذف صدره واللفظ النبوي ان لله ملائكة يتعاقبون
فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالواو في يتعاقبون ضمير
يرجع الي ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ بيان لما اجمل
في ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو
في المختصر عائدة على ملائكة الاولى المحذوف قال البهوتي
دافعا به ثم بان اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفا
لاسناد الفعل الي الظاهر اي فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى
ما في كلام البهوتي من البعد فتامل   رواه البزار ومثل
ما رواه البزار في صحيح البخاري   مجردا اي من علامة الجمع

الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم اسناده الي الظاهر بل الي
الضمير فقال ان لله ملايكة الخ ام يذكر تمام الحديث لاخذه
مما سبق ازد شنوءة حي من اليمن ويقال ايضا اسد شنوءة
بالسين المهملة بدل الزاي وقد وجد هكذا في بعض نسخ الا
للظاهر او الضمير المنفصل في نحو ما قاما الا هما واغاقاما
هما حمل جميع ما جاء الخ اي ما سمع من اصحاب هذه اللغة
وما سمع من غيرهم كما لزمت التاء الخ الفرق بينهما وبين
علامة التثنية والجمع علي مذهب جمهور العرب انهما قد يتوهم
فاعليتهما لوجود الفاعل علي صورتهما بخلافها وايضا الاحتياج الي
تاء التانيث اتم لان الفاعل قد لا يعلم منه التانيث اذ اللفظ قد
يكون بصورة المذكر والمراد منه موث و بالعكس بخلاف
لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه ولا ابهام قال سم
للزم اي عند هولاء الاقوام المخصوصين وامما اسناد
الفعل مرتين اي ان جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا
واللازم باطل اتفاقا لقايل ان يقول لا نسلم هذه الدعوي واي
مانع من القول باحد هذه اللوازم عند اصحاب هذه اللغة
فلو قال وهو بعيد لكان اولي فان قلت كيف يتصور
اسناد الفعل الواحد الي فاعلين قلت لا مانع من ذلك
عقلا اذا اتحد الفاعلات في المعني كما هنا لان مدلول
الضمير والاسم الظاهر واحد ورفع الفاعل هو الحكم هذا
استفهام محقق اي ملفوظ به الخ وان لم يوجد مدلوله
في الخارج كما في ولين سالتهم من خلق السموات والارض
وقوله او مقدر اي غير ملفوظ به الخ يسبح له فيها الخ لانه

فاعل

فاعل والاصال جمع اصل بضمتين جمع اصيل وهو المسا ويجمع امال
علي اصايل وقراه بعضهم هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها
ولذلك ابهم القاري ضارع اي مستكين لخصومه علة للفعل
المحذوف ومختبط اي محتاج وما مصدرية اي من اجل اطاحة
الاشيا المطيحة اي المهلكة وكان القياس ان يقول المطيحات
لكنه وضع فاعل موضع مفعل اضطرارا لا فعال محذوفة
اي قياسا علي الاصح الا اذا توهم كون المذكور نايب فاعل فلا يجوز
يوعظ في المسجد رجل علي ان رجل فاعل فعل محذوف لاعتقاد
التقدير الاول لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية
لانتفا ذلك كون الجواب كذلك للتنا سب لانا نقول قاله
السعد جملة السوال فعلية حقيقة وان كانت اسمية
صورة لان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام بكر الخ الا زيد
قايم ام عمرو ام بكر الخ لان الاستفهام بالفعل اولي فاختصر
واتي بلفظ من الدالة اجمالا علي تلك الذوات المفصلة ولتضمنها
معني الاستفهام وجب تقديمها علي الفعل فصارت الجملة اسمية
في الصورة فنبه بايراد الجواب جملة فعلية علي اصل السوال فانها
فعلية باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه الا لمانع
منه كما في اية قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر فان قصد
الاختصاص هنا اوجب تقديم المسند اليه اهـ وفيه كما قال
الروداني تبعا لحفيد السعد ان المسول عنه بالهمزة ما
يليها ففي اخلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق
من خالقه او ان الفعل المتحقق صدوره من الله هل هو خلق
او غيره ففي الاول يقال اخلق الله ام لم يخلق وعلي الثاني

أخلق الله ام ارسطو ونقول اقام زيد ام لم يقم واقام زيد ام ضرب
ويقال ماذا سيل عن الفاعل الله خالق ام غيره وازيد قايم ام عمرو
فلا نسلم ان من خلق بمعنى أخلق الله لانهم لا يشكون في
صدور الخلق ولا في ان الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما
السوال عن الخالق اهو الله ام غيره فمن خلقه في معنى
الله خلقه ام غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال في الاطول
ونكتة ترك المطابقة على هذا ان في رعايتها بايراد الجواب
جملة اسمية ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام
اه اي لان التقوية شانه ما يشك فيه او ينكر واعتبار
ذلك هنا غير مناسب للمقام فلا يثبتونه فيما يشبهها
وجه الشبه ان كلا سوال عن خلق السموات والارض
فان قلت هذا يعارض بالمثل فيقال الدليل على انه مبتدا
وقوعه كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر
الى قوله قل الله ينجيكم منها قلت وقوعه فاعلا اكثر
والقليل لا يعارض الكثير وفيما هو على طريقتها من
حيث ان كلا سوال عن شي ولكون التناسب بين
الاية الاولى والاية التي شبهها بها اتم منه بين الاولى
واية قال من يحيي العظام عبر في الاول بالشبه دون الثاني
واما البواقي اي واما اعتقاد التقدير الاول في البواقي
الخ فبالروايات الاخرى اي بالحمل عليها نعم في غير ما ذكر
اي في غير ما اجيب به استفهام محقق او مقدر وقع عقد
تقدير كونه فاعلا مرجح وغير ما ذكر كزيد في جواب من
القايم فجعله خبرا اولى من جعله فاعلا واما تمثيل البعض

بدنق

بدنق في جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لا رجحانه
فقط او اجيب به نفي عطف على قوله اجيب به استفهام
والظاهر ان المراد النفي بالجملة الفعلية كما في الشمنى هـ
فان كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلا كما
لو قيل تجلد ته حق فيقل لا وجد عنده فقلت مجيب القول
بل اعظم الوجد فالارجح انه التقدير عندي اعظم الوجد هذا ما
ظهر لي اسقى الاله الخ العدوات بضمتين جمع
عدوة بضم العين وكسرها مع سكون الدال فيهما
جانب الوادي والملث بالمثلثة من الث المطر دام اياما والغادي
الاتي في الغداة والاجش بالجيم والشين المعجمة
السحاب الذي معه رعد شديد وحالك السواد شديده
والشاهد في قوله كل اجش فانه فاعل فعل محذوف اقتل مع
اسقى تقديره سقى ما ذكر كله الخ على الاسناد المجازي لان الحق
الله عدوات الوادي وجوفه الماء يستلزم سقي الماء عدوات
الوادي وجوفه ولا يقدح في ذلك استعمال اسقى بمعنى
سقى ايضا هكذا ينبغي تقرير هذا المحل لا كتقرير
البعض لما لا يناسب واما وجوبا عطف على قوله
اما جوازا او ملابسه اي الضمير عطف على قوله ضميره وفيه
مثال للامرين على اللف والنشر المرتب وتادتا بيك الخ
هذا هو الحكم السادس والاضافة من اضافة الدال للمدلول
تلي الماضي اي وجوبا او جوازا على التفصيل الاتي وكالماضي
الوصف نحو افائمة هند وقوله لا تنجي اي مسند الاتي
والمراد بالاتي المونث حقيقة او مجازا او تاويلا

كالكتاب مرادا به الصحيفة او حكما كالمضاف الى المونث   لتدل على
تانيث الفاعل اي من اول الامر فلا يقال الدالة حاصلة بتاء التانيث
التي في الفاعل على انه قد يخلو الفاعل المونث من التا كهند وقد
تلحق المذكر كطلحة وايضا في عدم الاكتفا بتا الاسم اجرا الباب على
وتيرة واحدة   تانيث الفاعل لو قال تانيث مرفوع الفعل
ليدخل في ذلك نايب الفاعل واسم كان لكان احسن الا ان يقال
قيده بالفاعل لكون الكلام فيه   لما كان كجزء الخ فان قلت
يلزم لحاق التا لما هو كجزء الكلمة فهلا لحقت الفاعل لانه
الاخر قلت لما كان بعض افراد الفاعل تانيثه لفظي كفاطمة
لحقت التا الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتي تانيث في كلمة
واحدة ولم يكتف في هذا البعض بتايه لما ذكرناه فربما
وسوا في ذلك اي في تلو تا التانيث الماضي   التانيث الحقيقي
معنى حقيقية التانيث حقيقية اطلاق المونث على الشي
ومعنى مجازيته اطلاق المونث عليه   فعل مضمر اي فعل
فاعل مضمر مستترا كان او بارزا كما يوخذ من تمثيل الش
ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فان تا التانيث لا تلحق
فيما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة اليها ونحو نعمت امراة
هند لان الفاعل وان كان ضمير مونث متصلا يعود على
التمييز كما في الدماميني وغيره لكن لا تلزم التا في فعله
بل يجوز لما ستعرفه في قول المص والحذف في نعم الفتاة
الخ وانما لزمت مع المضمر لخفا حاله ثم هذا اللزوم باق اذا عطف
عليه مذكر نحو هند قامت هي وزيد كما يلزم في نحو قامت
هند وزيد وكما يلزم التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند

وقولهم

وقولهم يغلب المذكر على المونث عند الاجتماع خاص بنحو هند وزيد
قايمان   او فعل فاعل ظاهر الخ يستثنى منه كفى المجرور
فاعله بالبا نحو كفى بهند لانه في صورة الفضلة وهي لا يونث
لها الفعل   ظاهر متصل اي بفعله فيكون المص حذف قيد
الانفصال من الثاني لدلالة الاول   حر بكسر الحا اصله حرح
اي ليل تصغيره على حريح وجمعه على احراح حذفت لامه اعتباطا
وجعل كيد ودم وقد يعوض منها را او يا ثم فيها عين الكلمة
اي فرج المراد به كما في يس المحل المعد للوطي فيه ولو دبرا
فقط كما في الطيد وبه يجاب عن ايراد ان الحر خاص بفرج المراة
مع ان الحكم عام لذات الفرج مطلقا ثم قال في النكت يرد عليه
اسم الجنس الذي واحده بالتا كشاة وبقرة وحمامة
فان التا تلحق المسند اليه لزوما سوا كان ذكرا او انثى بلا خلاف
قاله ابن عصفور وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه بحسب ما اراد
من المعنى اه   وهو المونث الحقيقي اي تانيثا معنويا
فقط كزينب او معنويا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك
المجرد من التا الذي لا يتميز مذكره عن مونثه كبرغوث فانه لا
يونث وان اريد به مونث كما ان المونث بالتا الذي لا يتميز مذكره
عن مونثه كنملة يونث وان اريد به مذكر قاله ابو حيان والحاصل
انه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع   فلا تلزم
في المضمر المنفصل اي بل تجوز مع ضعف كما يذكره المص والش
وهذا محترز قوله مضمر متصل اما محترز الانفصال مع الظاهر فذكره
المص بقوله وقد يبيح الفصل الخ وقول الش ولا في الظاهر المجازي
التانيث اي بل يجوز مع رجحان محترز قوله مفهم ذات حر   ولا في الجمع

غير ما ذكر نحو قام الهندود وذكر هذا في جزء التفريع يدل على ان قوله فلا
تلزم في الضمير الخ تفريع على كلام المص وعلى ا فتفسير الش في التمثيل
على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المص وحده ولا تفصيل القول
وقد افهم ان التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين لان عبارة المص
لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع المذكور   تنبيهان الاول الخ فيه
لا حاجة الى ذكر هذا الاول لعلمه من قول المص والحذف مع فصل بالا فضلا
وهو ممنوع لان من افراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التا
لفعله من قول المص والحذف الخ نحو انما قام انت وانما قام هي   في اللزوم
اي باحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه اي بسبب احد
الامور الاتية فيستفاد من كلامه مساواة المضارع للماضي في التانيث
فيما ياتي ايضا فلا قصور فيه كما توهمه البهوتي وتبعه
البعض   الغايبة والغايبتين لا المخاطبة والمخاطبتين لان
تاهما للخطاب لا للتانيث والظاهر ان تا الغايبات كتا الغايبة والغايبتين
فكان عليه ان يزيد ذلك   وقد يبيح الفصل اي بغير الا
بدليل ما ياتي وفي التعبير بقد والاباحة اشعار بان الاثبات اجود
كما في نحو اي كالفصل الذي في نحو او كالترك الذي في نحو وانما
اتى الش بقوله كما دفعا لتوهم كون الظرف قيدا   والاجود الاثبات
بل قيل واجب وقرض كلامه فيما اذا كان المسند اليه حقيقي التانيث
وهل الحكم كذلك اذا كان المسند اليه مجازي التانيث او الاجود
الحذف نقل الدماميني عنهم الثاني قال اظهار الفصل الحقيقي
على غيره ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد
كثر فيه الاثبات بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر
غير حقيقي كثرة فاشية

فقد

فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ووقع فيه مما
تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا واكثرية
احد الاستعمالين دليل ارجحيته فينبغي ان اثبات العلامة
احسن ونازعه سم بان كثرة الاثبات في القرآن يحتمل ان تكون
لاقتضاء المقام اياها   مع فصل بالا فضلا او قيل واجب ومثل
الاسوي وغيره وان كان مذكرا لاكتسابه التانيث من المضاف اليه
ويدل على انها مثل الافوال اذ معناه الخ قاله سم   اذ معناه
ما زكا احد اي فالمسند اليه بالنظر الى المعنى الذي هو
اولى من النظر الى اللفظ مذكر   الجراشع كقنافذ جمع جرشع
كقنفذ اي الضلوع المنتفخة الغليظة فتكون الخفيفة
قد ذهبت والجمع في هذا البيت وفي ابيته فاصبحوا لا ترى
الا مساكنهم وان كان للتكسير الا ان جواز الاثبات معه
يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع
ما اعترض به   وقد قرئ الخ القراءتان المذكورتان في الايتين
ليستا سبعيتين   بلا فصل اي لا بالا ولا بغيرها
مع الظاهر الحقيقي التانيث لعلم لم يقل ومع ضميره لانه لم
يسمع   ذي التانيث المجاز التانيث بمعنى اطلاق لفظ
المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذي الاطلاق المجازي الذي
يطلق عليه المؤنث مجازا ولا يخفى ان الاطلاق يوصف بالمجاز
بالمجاز حقيقة كما تقرر في محله من ان المجاز يطلق بالاشتراك
على اللفظ المخصوص وعلى اطلاقه فقول البعض التانيث
لا يوصف بالمجاز الا مجازا كما هو ظاهر فلو قال ومع ضمير المؤنث
ذي المجاز لكان اولى ممنوع   فاما ترى بيان ستر طية

ادعمت في ما الزابية وجلة ولي لمة حالية واللمة بكسر اللام
شعر الراس دون الجمة اودي بها اي اهلكها ولم يقل اودت
بها لاجل التاسيس وهو الف بينه وبين الروي حرف متحرك كما
في عالم لوجوب توافق القوافي في التاسيس فلامزنة هي
السحابة البيضاء ودقت ودقها اي امطرت كامطارها وابقل
ابقالها اي انبتت البقل كانباتها وقيل التذكير في ابقل على
اعتبار المكان والتانيث في ابقالها على اعتبار البقعة ولامانع
من اعادة ضميرين على جائز التذكير والتانيث احدهما باعتبار
تذكيره والاخر باعتبار تانيثه وممن نص على ان البيت من هذا
القبيل البهاء السبكي في عروس الافراح فقول التفتازاني
التذكير في ابقل باعتبار المكان تاباه الهاء في ابقالها غير مسلم
ونص الدماميني في حاشية المغني على انه لا يجوز تذكير ضمير
حقيقي التانيث باعتبار التاويل وانه لا يقال هند قام مثلا
على تاويل هند بشخص والتا مع جمع اشار به الى ان
اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع
ما دل على جماعة فدخل اسم الجمع كالنسا واسم الجنس
الجمعي كالبقر فان حكمهما كذلك قاله سم قال ابن جني اذا
انثت الجمع اعدت الضمير اليه مونثا وان ذكرته اعدت الضمير
مذكرا فتقول ذهبت الرجال الى اخوتها وذهب الرجال الى
اخوتهم كذا في سم والظاهر ان هذا على سبيل الاولوية لا الوجوب
كما يعلم مما مر في القولة السابقة سوى السالم الخ قال
شيخنا قال الشاطبي ما حاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه
تغيير الواحد او غلب او جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه

كارضين

كارضين جاز فيه الوجهان وكذا كل ما جا من هذا النحو بالالف
والتا فتحصل ان حكم التا معه التخيير اه وفي كلام الشيخ في التنبيه
الاتي ما يؤيده والسالم من مونث اي من جمع مونث حقيقي
التانيث فخرج نحو طلحات وثمرات فيجوز الوجهان في نحوهما
كما قاله المص في تسهيله في الاول والشاطبي في الثاني
حقيقي لا حاجة اليه اذ الفرض لا ينقسم الى حقيقي
ومجازي تقوله قامت الرجال الخ لكن حذف التا اجود فيما
ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالالف والتا لمذكر واسم
الجمع واسم الجنس الجمعي على الدماميني والذي للسيوطي
استوا الامرين في الاربعة وتقدم رجحان الاثبات في المجازي
وح فقول الناظم كالتا مع احدى اللبن اي في اصل الجواز
فلا يرد اختلافهما في الرجحان وقام الهنود اعلم بعتبر
التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجازي الطاري ازال
الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال قاله الدماميني
لتاوله بالجماعة اي وهي مونث مجازي قال في شرح الشذور
وليس كما انه تقول التانيث في نحو النساء والهنود حقيقي
لان الحقيقي الذي لفرج والفرج لاحاد الجمع لا للجمع وانما
اسندت الفعل الى الجمع لا الى الاحاد اه وفيه عندي نظر
لما تقرر من ان الحكم على الجمع من باب الكلية وح فالفعل
مسند في الحقيقة الى احاد الجمع فاعرفه وكذا يفعل
باسم الجمع قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين
لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذي اه اي او اسم جمع
الذي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي كبقر ونخل كما مر

ان يجوز فيه الوجهان اي لثاني التاولين المتقدمين فيه   اوجبت
التذكير الخ اي لان الواحد كالمذكور وعند الاسناد الي الواحد
يجب ما ذكر   وخالف الكوفيون وعليه يحمل قول بعضهم وقيل انه
الزمخشري ان قومي تجمعوا وبقتلي تحدثوا الا ابالي بجمعهم
كل جمع مونث اي وجوبا او جوازا   شجو هن اي لشجوهن
اي حزنهن وتصدعوا تفرقوا   لم يسلم فيها لفظ الواحد اي لانه
تغير شكله وحذفت لامه واعترض علي هذا الجواب بان
قضيته جواز التذكير في نحو بنات الحمليا تنوذ فع بظهور ان
التغيير المشترط في التكسير هو الاعتباطي كما في بنات لا
التصريفي فانه لكونه عن علة كلا تغيير   وبان التذكير
في جاء كذا الخ اعترض علي الاجوبة الثلاثة عن التذكير في جاء كذا
اما الاول فلما تقدم من ان الراجح في الفعل بغير الا الاثبات وقد
اجمعت السبعة علي الحذف فيلزم اجماع السبعة علي مرجوح واما
الثاني فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جاير عند البصرية
واما الثالث فلان ال في نحو المومن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات
والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة وعليه دفعه عن الاول بانه
مشترك الالزام اذ الظاهر ان الكوفيين ايضا يرجحون الاثبات
علي ان السبعة قد تجمع علي الوجه المرجوح وعن الثاني بقيام الصفة
مقام الموصوف كما امراة فيما لخبار لان دخول المراة هنا لم يرد بها الجنس
بل المراة واحدة والعموم لافراد الجنس انما جا من النافي بخلاف ما قام
من امراة فيما لخبار لان دخول من افاد معني الجنس قاله السيوطي ونقل ابن
هشام ان الاكثر في المونث المفرق بغير الزائدة ان لا تلحقه علامة التانيث كذا
في يس   والاصل اي الغالب والراجح وهذا شروع في الحكم السابع

والاصل

والاصل في المفعول ان ينفصلا تصريح بما علم من الجملة الاولي وقال
سم هذا لا يغني عنه ما قبله لاحتمال ان يكون الاصل في كل منهما الانفصال
كما نقل عن الاخفش اهـ ونوقش بانه لا يتاتي انفصالهما معا حتي
يكون الاصل في كل منهما الانفصال ويمكن دفعه بان معني كون الاصل
في كل منهما الانفصال ان الاصل انفصال احدهما ايا كان منهما لا انفصال الفا علـ
بعينه وانفصال المفعول بعينه فتدبر والمراد بالمفعول المفعول
به او مطلق المفعول ولا يقدح في ذلك امتناع مجي المفعول
معه بخلاف الاصل لان الاصل قد يلزم وقوله وقد يجا بخلاف الاصل
لا يفيده ان المجي بخلاف الاصل في كلها
امر بين ان ذلك قليل وانه قد لا يجي   وقد يجا الخ افاد بقد
مجيئه قبله اما للاقتصار علي احد الجايزين او لكونه ممتنعا كما في
اكرمتك فقوله الخ   وقد يمتنع ذلك اي تقدم المفعول علي الفاعل
ليس من زيادته علي المتن والحاصل ان ارتكاب الاصل
قد يكون واجبا نحو اكرمتك وقد يكون جايزا نحو ضرب زيد عمرا
وقد يكون ممتنعا نحو ضربني زيد ومخالفة الاصل في الاول
ممتنعة وفي الثاني جايزة وفي الثالث واجبة   وقد
يجي فصده علي العنة من يقول جا يجي ويشابيشي بالقصر
وواجب في مسيلتين ان يكون المفعول مما له الصدر نحو من
اكرمت ايا ما تدعوا او ان يقع عامله بعد الفا وليس له منصوب
غيره مقدم عليها عليها نحو وربك فكبر فاما اليتيم فلا تقهر
بخلاف نحو اما اليوم فاضرب زيدا الذي في التوضيح
ما اوجب تاخيره كالحصر فيه نحو انما ضرب زيد عمرا والتباسه
نحو ضرب موسي عيسي او توسطه لكونه ضميرا متصلا
والفاعل اسم ظاهر نحو ضربني زيد ويمتنع ايضا تقدم المفعول

على العامل كونه المفعول ان المشددة ومعمولها الا ان يسبقها اما نحو اما انك فاضل فعرفت وكونه ان المخففة ومعمولها وكونه معمول فعل تعجبي او واقع صلة حرف مصدري ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز عجبت مما زيدا تضربه ومنهم اطلق في المنع ولم يقيده بالناصب او مجزوم الا اذا قدم على الجازم ايضا فيمتنع لم زيدا اضربه ويجوز زيدا لم اضربه وكذا المنصوب بلن اما المنصوب بان او كي فمن الواقع صلة حرف مصدري ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا واما المنصوب باذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده واما تقدمه عليه وعلى اذن معا فقال ابو حيان لا احفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائي او مقرون بلام ابتدا غير مسبوقة بان بخلاف المسبوقة بها فيمتنع عمرا ليرضي زيد ويجوز ان زيدا عمرا ليرضي او لام قسم او قد او سوف او قلما او ربما او نون توكيد هذا ما في الهمع مع زيادة من الدماميني ان لبس حذر اي ان خيف لبس المفعول بالفاعل بسبب خفا الاعراب بان كان تقديرا او محليا في كل منهما ‌‌‌انفصام كثيرة وعدم القرينة عطف عام لوجود قرينة اي لفظية كالمثال الاول او معنوية كالمثال الثاني ونظائره هكذا اشتهر بالظا المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم اي تعاونوا كما في كتب اللغة محتجا بان العرب الخ لو قال محتجا بان العرب تجيز الاجمال وتقصده كتصغير عمرو وعمر وعلى عمر ونحو ضرب احدهما الاخر لكان احسن واخصر وبان الاجمال الخ

مبني

مبني على ان لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق وان الاول تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لاحدهما وان الاول مضر دون الثاني وتصغير عمرو وعمر وعلى عمر وضرب احدهما الاخر من الثاني وبان تاخير البيان الخ هذا في المجمل لا في الملتبس يجوز في نحو فما زالت الخ اي فلم يبال بالالتباس بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول قلت الخ حاصله بالنسبة لغير الوجه الاخير انه ما استدل به ابن الحاج من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالتباس والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الاول لعدم تبادر شي فيه قال سم قال سبب وهذا الجواب لا يجدي الناظم نفعا لما بني له في باب التعدي واللزوم من ان الحذف مع ان وان يطرد مع امن اللبس واحترز بامن اللبس من نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فيسمى ما لا يتبادر منه شي التباسا اه وقد يقال لا يلزم من شموله اللبس للاجمال عند المص في بعض الابواب شموله له عنده في بقية الابواب لكن ينظر ما الفارق ثم قال سم واما بالنسبة للوجه الاخير فهو انه لا يلزم من ايراد الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اه وكان وجهه ان الاسم والخبر اصلهما المبتدا والخبر والمبتدا عين الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول ورد سم كذلك بان الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال ويظهر ان المص لا يسلم للزجاج ما نقله ويوجه منعه ان النحويين منعوا تقديم الخبر في غير النسخ

اذا خيف الالتباس اي فليكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ
لا يودي الي مثل ذلك اي لان اللازم عليه اما الاجمال وهو لا يضر او
الالتباس المفيد الفساد اي واخر المفعول الخ المراد بوجوب تاخيره
عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق
بوجوب تاخيره عنهما كالمثال الاول وجواز تقدمه عليهما كالمثال
الثاني وهذا حكمة تعدد المثال فالوجوب اضافي بالنسبة
الي التوسط ان وقع الفاعل ضميرا اي متصلا اذ لو اخر لزم
ان لا يكون منفصلا والفرض انه متصل غير منحصر علي
صفة اسم الفاعل اي منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر
انحصر اي فيه وقوله عن غير المحصور اي فيه وكذا
يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة علي الموصوف الا انه
اذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة ضاربية
الفاعل فقولك ما ضرب عمرا الا زيد لقصر مضروبية عمرو
علي زيد اي انه لم يحصلها لعمرو الا زيد وقولك ما ضرب زيد
الا عمرا لقصر ضاربية زيد علي عمرو اي انه لم يتعد اثرها الا الي
عمرو وما ضربت الا عمرا كان الاولي بل الصواب ان
يقول وما ضرب زيد الا اياك لان العموم السابق في قوله
ظاهرا كان او مضمرا في المحصور فيه وكذا يقال في انما
ضربت عمرا وفي نسخ اسقاط قوله وما ضربت الا عمرا
وقد يسبق الخ قد يقال لم اجزهنا تقديم المحصور فيه
مع الا ومنع في باب المبتدا والخبر حتي حكموا بشذوذ قوله
وهل الا عليك المعول واجاب شيخنا السيد بان الوقع ان الفعل
اقوي في العمل فاغتفر معه تقديم المحصور وباب اللازم

منه

فيه اهد نعتديم احد المعمولين علي الاخر لا تقدم المعمول علي العامل ولا
كن ذلك المبتدا او الخبر عشية الخ منصوب علي الظرفية
والاينا الخ نائيه كالابعاد وزنا ومعني والوشام بكسر الواو جمع
وشيمة وهي الكلام الشر والعداوة ووشامها فاعل هيجت
جبا بضم الجيم وتشديد الموحدة والمهمز الجبان ولما ابي
الا جماحا اي اسراعا وجوابه لما في بيت بعده الفه اجاز
اي قبل المص وعبارته توهم انه تقدمت اشارة الي ان هناك
قايلا بالجواز مطلقا غير المص والقصد الان تعيينه مع انه لم يتقدم
اشارة الي ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذي ويكون التنبيه بمعناه
اللغوي مطلقا اي فاعلا كان او مفعولا وذهب بعض
البصريين الخ قال الفاكهي هو الاصح اه وعليه فما تقدم من الابيات
شاذ او مؤول بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين
كان يقدر قبل ماهيجت دري وقبل كلامها زاد وقوله اي منع
تقديم المحصور اي بالا مطلقا اي فاعلا كان او مفعولا ووجه
الدماميني هذا المذهب بانه اذا قدم المحصور فيه بالا كان قيل
ما ضرب الا زيد عمرا فان اريد ان زيدا او عمرا مستثنيان معا
والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا افاد ان الضرب انما وقع
من زيد لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيده تاخير
المحصور فيه لان مفاده ان ضرب عمرو محصور في زيد وهذا
لا ينافي ان الضرب حصل من غير زيد لغير عمرو ولزم ايضا
وهو استثنا شيين باداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع
مطلقا كما ستعرفه في باب الاستثنا وان اريد ان عمرا مقدم معني
وليس مستثني لم يلزم المحذور ان المذكوران لكن يلزم عمل

ه ما قبل الا فيما بعدها مما لم يذكر واجواز عمل ما قبل الا فيه في
قولهم لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما قام
الا زيدا وما يستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد وتابعا له نحو
ما قام احد الا زيد افاضل اهـ والكسائي اختار الشق الثاني وزيادة
المحصور القائل المحصور فيه فيما جوزوا عمل ما قبل الا فيه
فتدبر قوله في بنية التاخير اي فتنتفي به كلا تقديم جزا الخلائق
الضمير يرجع الى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله
او كانت يروى باو بمعنى الواو وباذ وقوله قدر اي
مقدر نح وسدد اي على مذهب الجمهور لا على مذهبهم
لما استعمله والصحيح جوازه اي نظما ونثرا اب
الغيلان بكسر الغين المعجمة وعن بمعنى بعد وقوله
كما يجزى اي جزي وسنمار بكسر السين والنون
وتشديد الميم اسم لرجل رومي بنى قصرا عظيما
بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما
فرغ من بنائه القاه من اعلاه لئلا يبني لغيره مثله
فضربت به العرب المثل في سوء المجازاة جزا الكلاب
العاويات قيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقيل هو
دعا عليه بالابنة لان الكلاب انما تنتفا وهي عند طلب
السفاد وعدي بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به
هذا الهجو وجماعة القياس يعني انه قاسه على
المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متاخر لفظا
ورتبة وسياتي قريبا واجيب بانها مخالفة للقياس
فلا يقاس عليها افاده في التصريح ونقل شيخنا

عن

عن السهو ان هذا الوجه هو ان المفعول كثر تقدمه على
الفاعل فجعل لكثرته كالاصل وعبارة الش على التوضيح
اكتفا بتقديم المفعول في الشعور لانه في الفعل المتعدي
اشعار به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن في كلام
الش على الحل الاول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف واما
على الوجهين الاخيرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى
النظر اي من اوجه النظر والراي ومن اجاز ذلك الخ اختار
هذا المذهب ايضا الرضي والطوال بضم الطا وتخفيف
الواو وتاول المانعون بعض الخ قال الوافي فقوله جزى ربه
الخ الضمير عائد الى الجزا المفهوم من جزى وقوله كما امتنع
الخ اي لما مر من اختلاف العامل في نحو ضرب اباها
غلام هند اي من كل ما انفصل فيه المفعول المتقدم بضمير
يعود على ما اتصل بالفاعل المتاخر بنا على انه المخصوص
الخ اما على انه مبتدا خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه
الضمير على متقدم رتبة على ما سياتي في بابه اي
من الخلاف فالبصريون يجيزون والكوفيون يمنعون
ان يكون مخبرا عنه فيتعين جعل كان الاولى ان
يقول مخبرا عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشان
لئلا يتكرر مع ما بعده والاصح ان الضمير في الاية
عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها
والا كان التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا وهو
ممنوع الا ان يجاب بان الضمير راجع الى الموصوف
بقطع النظر عن صفته ضمير الشان والقصة المراد

بالشان والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدا وهو ضمير غيبة
يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزئيها ويؤتى به للدلالة
على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار
الشان ويؤنث باعتبار القصة وانما يؤنث اذا كان في الجملة
بعده مؤنث عمدة وتانيثه حينئذ اولى نحو انها هند حسنة انها
قمر جاريتك فانها لا تعمى الابصار دايما اي دايما وكونه
مفردا الخ اجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التانيث والتثنية
والجمع وليس بمسموع مغني ولكنه يلزم ايضا التذكير
اي فيخالف ضمير نعم من هذه الجهة قد يشتبه
الفاعل اي في الواقع بالمفعول اي في الواقع واكثر ما يكون
ذلك اي الاشتباه اسما ناقصا اراد به الاسم الموصول
لعدم دلالته على معناه الا بصلته وما اشبهه مما لا يتضح معناه
الا بضميمة كالموصوفة وبالتام ما عداه وقيل اراد
بالناقص خفي الاعراب وبالتام ظاهره وطريق معرفة
ذلك اي الفاعل الصواب والمفعول الصواب ان كان
مرفوعا اي في عبارة المتكلم اعم من ان يكون رفعه صوابا
او خطا اسما بمعناه اي الناقص وقوله في العقل اما
ان تكون في بمعنى من بيانا للمعنى او متعلقة بمحذوف
صفة ثانية للاسم اي مماثله في العقل وعدمه وانما ذكره
دفعا للتوهم ان المراد بكونه بمعناه ترادفهما ويجوز
نصب زيد المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق
بالوجوب فلا اعتراض بان نصب زيد واجب وقوله جاز
رفعه اي ونصبه على انواع من يعقل اراد

بالانواع

١٩

الفاعل

بالانواع ما يشمل الافراد وتقول امكن الخ هذا من غير الاكثر
لان الفاعل والمفعول اسمان تامان النائب
هذه العبارة اولى واخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم
فاعله لصدقه على دينارا من اعطي زيد دينارا وعدم صدقه
على الظرف ونحوه مما ينوب عن الفاعل وان اجيب بان المفعول
الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل
من مفعول وغيره لا لغرض المراد بالغرض هنا السبب
الباعث لا الغاية المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه
لا يظهر في جميع ما ذكر من الاغراض كالعلم به نحو وخلق
الانسان ضعيفا وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بان
الجهل انما يقتضي ان لا يصرح باسمه الخاص به لا ان يحذف
بالكلية الا ترى انك تقول سال سايل وسام سايم وقد يقال
لا يشترط في الغرض من الشيء ان لا يحصل من غيره فلعرفه
قاله شيخنا وتبعه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوي
تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما في التصريح والتوضيح
من جعله مقابلا للغرض اللفظي والمعنوي اهـ وعبارات
الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتامل وقوله والابهام اي
على السامع كقول مخفي صدقته تصدق اليوم على مسكين
ويأتي فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم اي تعظيم
نظر فيه الفاعل بصون اسمه عن لسانك او عن مقارنته
المفعول نحو خلق الخنزير وقوله والتحقير اي تحقير الفاعل نحو
طعن عمر وقتل الحسين ومن المعنوي كراهة السامع سماع
لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة

البيان اهـ واراد بالبيان ما يشمل علم المعاني لان ما ذكر من تعلقات
علم المعاني   وسياتي انه ينوب الخ اشارة الي سوال وجواب
منشاوهما اقتصار المص هنا علي المفعول به   فيما لم مت
الاحكام لا يعترض بان من جملتها انه اذا قدم اعراب مبتدا او النايب
اذا كان ظرفا او مجرورا وقدم لا يعرب مبتدا وانه يونث الفعل
له والتانيث اذا كان احدهما لا يونث الفعل له لان كلامه هنا في
التانيث المفعول به لا مطلق النايب   كالرفع الخ وكوجوب
ذكره ولاستحقاقه الانفصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتانيث
الفعل لتانيثه علي التفصيل السابق واغنايه عن الخبر في نحو
امضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية
والجمع علي اللغة الفصحي   ووجوب التاخير صرح بالوجوب
هنا فقط للخلاف فيه دون الاولين وقول البعض للخلاف في
الاولين سبق قلم   نايل اسم مصدر بمعني النوال اي العطاء
ثم النيابة اهـ اسقط ذلك علي قوله ينوب مفعول به عن فاعل
فيما له دفع به يوهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع
ان نايب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المغير واسم المفعول
وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول والاسم بان والفعل المبني للمجهول
خلاف فقيل بالمنع مطلقا لان ما يرفع الفاعل من فعل او وصف
لا يكون علي صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغتها
فلا تصلح لذلك ولانه قد يلتبس بالمصدر الرافع للفاعل وقيل
بالجواز مطلقا والاصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من اكل الطعام
بتنوين اكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب
عمرو وعلي جواز ذلك يجوز ايضا اضافة المصدر لنايب فاعله

فيكون

فيكون في محل رفع كما يجوز جعل ما اضيف اليه المصدر في محل نصب
علي المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شي عنه وعلي المنع
يتعين اضافة المصدر لما بعده علي انه في محل نصب علي
المفعولية افاده في شرح الجامع   علي صيغة الاصلية هذا
كالصريح في ان المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو
مذهب الجمهور وقيل كل اصل   اصمم اي ولو تقديرا كقيل
وقول مطلقا اي ماضيا او مضارعا   اكسر اي ولو تقديرا كرد
وطلب كسر ظاهر اذا لم يكن مكسورا في الاصل فان كان مكسورا
في الاصل فاما ان يقال يقدر ان الكسر الاصلي ذهب واتي بكسر
بدله او يقال المراد الكسر اذا لم يكن مكسورا في الاصل وكذا
يقال في قوله واجعله من مضارع منفتحا والكسر هو الكثير
في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتحه في
المعتل اللام ويقلب اليا الفا فيقول في رضي بني زجر رضا
بفتح الهمزة وقلب اليا الفا فيحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث
لغات تاله المصرح   منفتحا اي ولو تقديرا كيقال   كينتحي
من الانتحا وهو الاعتماد وفيه الاعتراض والمعقول بالحرف
له او بالضم علي الاستيناف   والثاني التي به ليفيد ان هذا
في الماضي لان تالي تا المطاوعة لا يكون ثانيا في المضارع بل التا
فيه لزيادة حرف المضارعة فتبعها فالتالي لتا المطاوعة
في المضارع باق علي ما كان عليه في المبني للفاعل وسماها تا
المطاوعة مع ان التي للمطاوعة هي البنية بنفسها الاقتصاص
تلك التا بهذه البنية فتسميتها باسمها كذا في الشاطبي والمطاوعة
حصول الاثر من الاول للثاني نحو علمته فتعلم وكسرته فتكسر

من كان تامزيدة اي زيادة معتادة لتخرج التا من قولهم ترمس
الشي بمعنى رمسه اي دفنه فلا يضم تا بي الفعل منها اذا
بني للمجهول كما في التصريح وانما كانت غير معتادة لان
الاصل في التوصل الي الساكن المصدر به الكلمة ان يكون بالهمزة
تدحرج الشي وتفوفل عن الامر فيه مع قولك تـ ـا
المطاوعة نحو تشبهها لك وتبعثر مرتب وفي التمثيل بالاول
نظر لانه لا يبني للمفعول به الا المتعدي وثالث الفعل
اي الماضي الزايد علي اربعة احرف لان همزة الوصل لا تلحق
المضارع والماضي الثلاثي والرباعي كالاول اي كالحرف
الاول فتتبع بالنصب في جواب الامر اوانثم
بنقل حركة الهمزة الي الواو اعل عينا اي غيرت عينه
فخرج المعتل الذي لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور
فانه اذا بني للمفعول يسلك به مسلك الصحيح وقلب واو ا
كان اي كقيل او يا اي كغيض واصل قيل قول نقلت كسرة
الواو لاستثقالها عليها الي القاف بعد سلب حركتها فانقلبت
الواويا لسكونها وانكسار ما قبلها كما في ميزان واصل
غيض غيض نقلت كسرة اليا كذلك والاشمام اي هنا
ويطلق عند القرا علي الاشارة بالشفتين الي الرفع او الضم
عند الوقف علي نحو نستعين ومن قبل وعلي الانحا بالكسرة
نحو الضمة فتميل اليا الساكنة نحو الواو وعلي خلط الصاد بالزاي في
الصراط واصدق وفوق بين الضم والكسر بان يوتي بجزء من
الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحض
اليا قاله العلوي فالبينية علي وجه الافراز لا الشيوع وفي الاشباه
والنظاير

والنظاير للسيوطي عن صاحب البسيط وغيره ان الحركات
الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهي التي
قبل الالف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهي التي
قبل الالف المفخمة في قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة
وحركة بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام في نحو
قيل وغيض علي قراءة الكسائي وضم سوغ الانتقال به
وقوعه في معرض التفصيل ليت الخ ليت الثانية مراد
بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تاكيد للاولي التي لها
الاسم والخبر وشيا مفعول مطلق لا مفعول به وفاقا
للموضح وخلافا للعيني حوكت علي نيرين اي نسجت
علي طاقتين لتقوي والضمير للردا وهو يذكر ويونث وقوله
اذ تحاك اي اذ حيكت وبني دبير بالتصغير مع
هذه الاشكال ظاهره اي الاشمام مشكل ولا ما نع منه
وانما منعه البعض لان المراد بالشكل الكيفية الحاصلة
للفظ لكن الاشمام لا يخاف به لبس فكان الاحسن ان
يقول من شكلي الضم والكسر خيف لبس اي بين
الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول به تنبيه
اي حيث لا قرينة علي المراد كما هو معلوم من نظايره فلا
اعتراض علي اطلاقه علي ان اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة
او مخاطب او نون الاناث كما في شرح الجامع فان كان يائيا
ينبغي ان يكون مثل الواوي الذي مضارعه بفتح العين
نحو خفت فيضم او يشم عند ارادة بنايه للمفعول لئلا
يلتبس بالمبني للفاعل فانه بالكسر لبيس الا ان رايت

في بسم ما بويع به نحو بعث العبد مثال لفعل الفاعل وكذا
قوله بعده نحو سمعت العبد فانه اي فعل الفاعل بالكسر
الخ وان كان واوا او يا اي مضارعه علي غير يفعل بفتح العين
كما علم مما مر علي ما هو ظاهر كلامه انما قال ظاهر لاحتمال
انه يراد يجتنب جوازا او استحسانا محمول في نحو مختار
ونتصار اي في الاسم والفعل اذ الاول يحتمل اسم الفاعل
فتكون الفه منقلبة عن يا مكسورة واسم المفعول
فتكون منقلبة عن يا مفتوحة والثاني يحتمل البنا للفاعل
فتكون الدال الاولي قبل الادغام مكسورة والبنا للمفعول
فتكون مفتوحة ورد بانهما من باب الاجمال لا من باب
اللبس الذي كلامنا فيه وما لباع الخ قال سم وتبعه
غيره هذا شامل لمسيلة اللبس المتقدمة فيجتنب
الشكل الملبس في المضاعف كالضم في ردّ الباسه
بالامر فيعدل الي الكسر او الاشمام واعلم يعدل الي
احدهما في قوله تعالي ولو ردوا لعادوا الان وقوعه
بعد لو قرينة تدفع اللبس بالامر لانه لا يقع بعد اداة
الشرط اهـ ولا يخفى ما في كون المتن منبها علي الضم في رد
الباسا لانه اجمال فافهم بقي ان ظاهر كلامه يوهم
ان الذي يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الاشمام
والضم وليس كذلك الا في الاشمام فمن يكسر هناك
يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا ومن ثم كان
الضم هنا افصح اللغات فالاشمام فالكسر وكان الامر
في باع بالعكس افاده الشاطبي لما العين تلي اي

للحرف

الحرف الذي تليه تليه العين علي وزن افتعل او انفعل ولو
مضاعفين كاشتد وانهل فان اللغات الثلاث تجري في
ذلك ايضا كما قاله الشاطبي وان اوهم كلام المص خلافه حيث
اقتصر علي التمثيل بالمعتل وللحرف الحركة التي لها من ضم
او كسر او اشمام وانما اوهم كلام المص التزام الضم مطلقا
لانه اطلق اولا ان الفعل يضم اوله واقتصر هنا علي جريان الاوجه
الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبي وقابل من
ظرف الخ اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة
وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلي
كما عليه الدماميني وغيره ونازع فيه السيد الصفوي
وكذا الروداني فانه حقق ان الاسناد في الثلاثة ايضا حقيقة
او من مصدر مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يوخذ
من تمثيل الش فيما ياتي بسبحان او مجرور حرف اجري
المتن علي مذهب البصريين من ان نايب الفاعل
المجرور فقط مع ان مذهب المص علي ما يقتضي ظاهر كلامه
في الكافية والتسهيل انه مجموع الجار والمجرور وتقل
تصحيح ابن هشام فكان الانسب اجرا كلامه هنا
عليه لكن في الروداني ما نصه وقول التسهيل او جار
ومجرور منتقد بانه لم يذهب احد الي ان الجار والمجرور
معا هو النايب اهـ وكذا في الهمع عن ابي حيان
هو المتصرف المختص من الظروف ما يفارق النصب علي
الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب
علي المصدرية والمختص من المتصرف من الظروف ما خص
هـ

بشيء من انواع الاختصاص كالاضافة والصفة والعلمية ومن
المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد لامتناع الرفع تعليل
لقوله بخلاف اللازم منها جلس عندك اي بالنصب
على الظرفية ويكون ح في محل رفع فليست الدال مضمومة
كما توهم اذ الاخفش لا يقول بخروجه عن ملازمة
الظرفية وانما الخلاف في نيابة الفاعل وعدمها فالاخفش
يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب
صرح به الدماميني لعدم الفائدة لدلالة الفعل على
المبهم من المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان
التزاما فامتناع سير اي بالبنا للمجهول على اضمار
السير اي اضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم
من سير احق اي بالمنع من سير سير لان الضمير اكثر
ابهاما من الظاهر خلافا لمن اجازه يعني ابن درستويه
ومن معه كما ياتي ونعتلي اي يعتذر او يتجنى لمحل الاعتلال
بالمعنيين وقوله وان يكشف غرامك اي حرارة غرامك
بالوصال تدرب من باب فرح اي تعتد اي يصير لك ذلك
عادة والمراد انها لا تقطع وصاله دايما فيحمله ذلك على الياس
والسلو ولا تفعله دايما فيتعود ذلك ويطلبه كل حين
كذا قال العيني ومقتضاه ان تدرب بالدال المهملة وضبطه
الدماميني والشمني بالذال المعجمة اي يحتد لسانك ايه
الاعتلال المعهود اي بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل
لعدم افادة النايب ح ما لم يفده الفعل كذا قال الشمني اي فالضمير
الذي هو نايب فاعل عايد الى مصدر مختص بال العهدية

مفهوم

مفهوم جنسه من الفعل الابهم وقوله او اعتلال علتك اي فالضمير
الذي هو نايب فاعل عايد الى ~~مفهوم~~ مصدر مختص بصفة
محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل الابهم فالموصوف
مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قيل ان الضمير لا يوصف
فلا يتم قوله كما هو شان الصفات المخصصة كما هو اي
الحذف جواز الدليل شان الصفات المخصصة كما في قوله تعالى
فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا اي نافعا لهم بدليل واما من خفت
موازينه فاولئك الذين خسروا انفسهم وبين كذا اي
يكون الضمير عايدا على مختص بالعهد او الصفة فيكون
التقدير وخيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم لا ان الصفة
هنا مذكورة ومثل ذلك يقال في قول الشاعر خيل دونها فلا
يكون فيها دليل لمن اجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم
من الفعل لكن يحتاج الى جعل المرجع الموصوف مقدما على
الضمير وان تاخرت الصفة او جعل تقدم مفهوم جنسه
وهو الفعل كتقدمها وجعله المصدر المفهوم من الفعل
لا يفيد كونه مبهما بقرينة صفته وانما احتيج الى ذكر لئلا
يلزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة مقاما ولا يصح كون الظرف
نايبا الا انه بين ودون غير متصرفين كما في التصريح نعم يتجه
ان يكون بينهم ودونها نايب فاعل بناء على قول الاخفش بجواز
انابة غير المتصرف فيالك من ذي حاجة باللام واللام
للاستغاثة ومن ذي حاجة متعلق بمحذوف اي استغيثك
من اجل ذي حاجة وجعل العيني اللام للاستغاثة ويا للتنبيه
لا للندا لا يخفى ما فيه كمن ومنعته مثال للمنفي فمنه ومنعه

مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم
به وحروف الاستثنا بالمستثني ونحو ذلك كحيث المختصة
بالظاهر الذي هو غاية لما قبلها ولا داعي لتعليل لانه مبني
علي سوال مقدر فكانه من جملة اخري وبهذا يعلل منع نيابة
المفعول لاجله والحال والتمييز واما علة منع نيابة المفعول معه
والمستثني فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وفي المقام بحث
وهو ان كون المفعول له والحال مبنيين علي سوال مقدر
دون المفعول به لم يتضح وجهه وان ساغ عندهم لانه
كما يجوز ان يقدر كيف جيت ولم جيت في قولك جيتك راكبا
رغبة يجوز ان يقدر من ضربت في قولك ضربت زيدا
ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سببا المنع نحو
يقام لاجلال زيد ويهتز من استيافه مما هو كلام مفيد
فتامل اذا جات اي الثلاثة للتعليل فان لم تجي له بان
كانت لغيره لم يمتنع انابة مجرورها بغضي حيا
الضمير يرجع الي زين العابدين علي ابن الحسين رضي الله
تعالي عنهما والاغضا اغماض الجفون بعضها من بعض والتعرض
الروداني جعل النايب ضميرا عايدا علي الظرف المفهوم التزاما
من يغضي لان الاغضا خاص بالظرف كذلك اي
كالمذكور من الاية والبيتين وقوله علي ما مر اي علي الوجه
الذي مر فيه ويحتمل لكن الصفة هنا مذكورة لا تقوم
علي حذف مضاف اي لا يقوم مدخولها وقوله كان الاصل
يعني الحال التي تعلقت بها الباء اذا كان معه من مقتضاه
انه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح

خلافه

خلافه فليحمل التقييد لكون الكلام في المجرور بالحرف
وفي هذا الثاني اي في مثاله لان مناقشته انما هي في
المثال اما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن
الفاعل فقد سلمه فقد نص ابن عصفور الخ بل يباني
في قول الناظم وامرر بمن ان شيت غير ذي العدد والفاعل
المعني كطب نفسا تفد وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز
بر ورطل زيت المنتصب عن تمام الكلام متممة الذي
يحصل به فايدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف اي
المحول عن تمام الكلام متممة الذي يحصل به فايدته اي الفاعل
فانه وقع قول شيخنا والبعض ان كل تمييز ينتصب عن
تمام الكلام اي بعده فكان الظاهر ان يقول المحول عن الفاعل
ذهب ابن عصفور الخ اعلم انه لا خلاف في انابة المجرور
بحرف جر زايد وانه في محل رفع كما في ما ضرب من احد فان جر
بغير زايد ففيه اقوال اربعة احدها وعليه الجمهور
ان المجرور هو النايب في محل رفع ثانيها وعليه ابن هشام
ان النايب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحتمل
ما يدل عليه الفعل من مصدر او زمان او مكان اذ لا دليل علي
تعيين احدها ثالثها وعليه الفرا ان النايب حرف الجر وحده
في محل رفع كما يقول بانه وحده بعد الفعل المبني للفاعل
في محل نصب نحو مررت بزيد رابعها وعليه ابن درستويه
والسهيلي والرندي ان النايب ضمير عايد علي المصدر
المفهوم من الفعل ويتفرع علي هذا الخلاف جواز تقديم
الجار والمجرور علي الفعل وامتناعه فعلي الاول والثالث

يمتنع وعلى الثاني والرابع يجوز اهـ همع باختصار ولا يبعد عندي
جواز تقدمه حتى على الاول والثالث لان علة المنع التباس
الجملة الفعلية بالاسمية وهي مفقودة هنا وكالمجرور
الظرف فاعرفه   الرندي بضم الراء وسكون النون نسبة
الى رندة قرية من قرى الاندلس   ضمير المصدر اي
الضمير الراجع الى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه
كذا في التصريح فنايب الفاعل عند ابن درستويه ومن
معه ضمير مصدر مبهم لانه المفهوم من الفعل وتوجيه
الرد عليهم بسير بزيد سيرا وبولاهم المراد بمنع في
قوله الشهير اتفاقا امتناع سير على اضمار السير احق
خلافا لمن اجازه اهـ وبهذا يعرف ما في كلام البعض هنا
من الخلل   لانه لا يتبع الخ فلا يقال مر بزيد الظريف
ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة لمحل النايب
كما في تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزايد او بالمصدر المضاف
ولانه يتقدم اي على عامله ولو كان نايب فاعل لم يتقدم
عليه كما ان اصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله وفيه
انهم ان ارادوا يتقدم مع كونه نايب فاعل منع وان ارادوا لا مع
كونه نايب فاعل لم يفد لان الفاعل نفسه يتقدم لا مع كونه
فاعلا ونايبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نايبه فكان
الاولى ان يتركوا هذا التعليل فتامله فانه وجيه
ولنا اي المقوي لنا معشر الجمهور وقوله سير بزيد
سيرا رد لدعواهم من اصلها لان العرب لم تنب المصدر
الظاهر مع وجود المجرور فبالاولى عدم انابة ضميره وقو

وقوله وانه انما يراعي الخ رد اول للدليل الاول وقوله على ان ابن جني
رد ثان له وقوله يظهر في الكل الفصيح احتراز من نحو تحرونه الديار
وقوله والنايب في الاية رد للدليل الثاني وقوله ضمير الخ اي
لا عنه بل المجرور في محل نصب على المفعولية وقوله وهو المحلف
اي المعلوم من السياق اي لا الكل كما هو مبني كلام الثلاثة وقو
وامتناع الابتدا لعدم التجرد اي من العوامل اللفظية الاصلية
رد اول للدليل الثالث وقوله وقد اجازوا الخ هو لا رد ثان لهم انما
اجازوا ذلك لان من زايدة وهم انما يمنعون نيابة المجرور
باصلي لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لانهم لم يدعوا ان كل نايب فاعل
يصح تقديمه على انه مبتدا بل قالوا اذا تقدم مرى صح ان يتقدم يكون
مبتدا ويجعل فعله تفطيرا في عدم جواز التقدم على الابتدا الاردا
ثانيا حتى يرد ما ذكر وقوله مع امتناع من احد اي لان من لا تزاد
الا بعد النفي لا الوقوع احد في الاثبات لان نفي ضميره ممنوع
كقوله اذا احد لم يعنه شان طارق نص عليه ابن مالك كما في
التصريح وقوله وقالوا في كفى بالله رد للدليل الرابع وانما
امتنع كفت بهند ومرت بهند لكون المسند اليه في صورة
الفضلة وانما قيل وما تسقط من ورقة وما تحمل من انثى
لان جبر الفاعل بين كثير فضعف كونه في صورة الفضلة
قال سم   لا الحرف اي خلافا للفرا ومذهبه في غاية الغرابة
اذ الحرف لا مدخل له في الاعراب اصلا   ان وجد في اللفظ احتراز
عما لو وجد في المعنى بان كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر
في اللفظ فلا يمتنع انابة غيره سم   مفعول به ولو منصوبا باسقاط
الجار فيمتنع انابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب

بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار نحو اخترت زيد الرجال
امتنع انابة الثاني عند الجمهور وجوزها الفرا ووافقه في
التسهيل وقد يرد اي ورد ضرورة او شذوذا
المنيب من الانابة وهي الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات
وترك المعاصي كما في البيضاوي ويؤول هو والجمهور
الاية المطابقة بان النايب فيها ضمير مستتر يعود
الى الغفران المفهوم من يغفر او غاية ما فيه انابة المفعول
الثاني وهو جايز ونحا الجمهور البيضاوي على الضرورة قال
في شرح الجامع والحق انه ان كان الغير اهم في الكلام كان اولى
بالنيابة من المفعول به مثلا اذا كان المقصود الاصلي وقوع
الضرب امام الامير اقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود
المفعول به كما افاده السيد وقيل المصدر اولى لانه
اشرف حيث مدلول العامل وقوله وقيل المجرور اي لانه
مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال ابو حيان الخ اي لان
دلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته على المفعول
به فهو اشبه بالمفعول به من باب كسا هو كل فعل نصب
مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر ولم ينصب احدهما
باسقاط الجار فبالاول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو
اخترت الرجال زيدا فيما التباسه امن اي في تركيب
امن فيه الالتباس قال سم قد يتوهم انه لو كان المفعول الثاني
مونثا وانيب مناب الفاعل وانث الفعل لذلك ان اللبس
يندفع وليس كذلك لان غاية ما يدل عليه تانيث الفعل
ان المونث هو النايب ولا يلزم من كونه النايب انه المفعول الثاني

لجواز

لجواز انه الاول فلا يجوز اتفاقا ان قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقدمه
ويكون ذلك دافعا اللبس كما قيل بمثله في ضرب موسى عيسى
وصح بقي صحيحا يعني فانهم احترزوا من اللبس بالرتبة
اجيب بانه هنا يمكن الاحتراز بالكلية باقامة غير الثاني
بخلاف الموضعين المذكورين فانه لا طريق الى دفع اللبس الا
بحفظ الرتبة قاله سم واقوى من جوابه ان يقال لما كانت انابة الثاني
توهم فاعليته معنى لكون الاصل انابة ما هو فاعل معنى كان ذلك
معارضا لتاخره لزوما فضعفت دلالته على كونه المتاخر هو الماخوذ
بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما فقد قيل
بالمنع اذا كان نكرة ووجهه ان النايب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل
والمعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة لكن هذا انما يقتضي
اولوية انابة المعرفة لا وجوبها وقيل بالمنع مطلقا اي
سواء كان الاول معرفة او نكرة طردا للباب لما سلف اي لنظير
ما سلف لان السالف هو قوله لان كلا منهما يصلح لان يكون اخذا
فيقال هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون مظنونا اسم الاخر في باب
ظن ولان يكون معلما ومعلما به في باب ارى مع ما ذكر اي من
امن اللبس يشترط لانابة المفعول الثاني اي لظن لانه
الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا وارى لعدم تصور ذلك
فيه وكباب ظن في امتناع انابة الجملة جزم على الصحيح الا اذا كانت
محكية بالقول لانها لكون المقصود لفظها في حكم المفرد نحو واذا
قيل لهم لا تفسدوا في الارض او موولة بالمفرد نحو فهم كيف
قام زيد وفي انابة المفعول الثاني اذا كان ظرفا او مجرورا مع
وجود المفعول الاول المذاهب الثلاثة في انابة غير المفعول

مع وجوده وعلى الجواز فالنايب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور
له متعلق ح على ما ارتضاه سم قال وفي كلام الشاطبي ما يؤيده
اهـ وفيه نظر والظاهر ان له متعلقا وان هذا المتعلق هو
النايب في الحقيقة كما انه المفعول الثاني في الحقيقة على الاصح
فتدبر   افهم كلامه قيل وجه الايهام انه حكى خلافا في
انابة الثاني في بابي ظن وارى والاتفاق على انابته في باب كسا
وسكت عن الاولى في الثلاثة فيعلم انه لا خلاف في انابته
وفيه انه سكت عن الثالث في باب ارى ايضا مع انه لا اتفاق
على انابته الا ان يقال لم يسكت عنه لانه ثاني مفعولي ظن
وهو مقتضى كلام التسهيل   ظاهر كلامه ان المص
اهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصرح بانه ثاني
مفعولي ظن وقد ذكر حكمه   اصح من منع الخ لا ينهض
هذا الاحتجاج على الم لاشتراطه عدم اللبس قاله سم وقوله
مطلقا اي من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما اذا كانا
نكرتين او معرفتين مثال الاول ظننت افضل منك افضل
من زيد ومثال الثاني ظننت صديقك زيدا   ويعود
الضمير الخ وذلك لان رتبة نايب الفاعل التقدم والاتصال
بالفعل فاذا قلت ظن قايم زيد لزم عود الضمير في قايم
على زيد المتاخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان مفعولا
اولا ورتبته التقديم لكن لما انيب الثاني صار رتبة الاول التاخير
وقد يقال هذه العلة تنتفي عند تاخر النايب وتقدم المفعول
الاول ولهذا قال بالمنع عند تقديم النايب والجواز عند تاخره مع انه
قد يقال المفعول الاول من حيث كونه مفعولا اولا رتبته

التقديم

التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تاخره لفظا وسكت
عن القسم الرابع وهو ما اذا كان الثاني معرفة والاول نكرة لعدمه
بان الاول مفعول صريح اي ليس اصله مبتدا ولا خبرا بل هو
مفعول به حقيقة واقع عليه الاعلام وفي بعض النسخ
صحيح وهو بمعنى صريح وقوله والاخيران مبتدا وخبر اي
في الاصل شبها اي في نصبهما بمفعولي اعطى اي فاطلاق
المفعولية عليهما مجاز قاله في التصريح ورد سم هذه الحجة
بانها لا تقتضي المنع بل اولوية انابة الاول وهذه الحجة
والتي بعدها يفيد ان امتناع انابة الثالث ايضا قال الاخفش
ولا تغتر بهذه الحجة في باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح
وبنيت عبد الله اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمحذوف
صفة لعبد الله اي الكاينة بالجو والجو ارض اليمامة وجملة
اصبحت مفعول ثالث وموالينا فاعل كراما والموالي العبيد
والصميم الخالص والمراد رؤسا القبيلة واعيانها كذا في التصريح
انابته خبر كان المفرد نحو كين قايم وظاهر التقييد بالمفرد
ان غيره الجملة متفق على عدم انابته وليس كذلك لثبوت الخلاف
عن الفرا والكسائي كما في الهمع   لعدم الفايدة اذ معنى كين
قايم حصل كون لقايم ومعلوم ان الدنيا لا تخلو عن حصول
ولاستلزامه عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور
هو الاسم وفيه يمنع الاستلزام لان الخبر لما ناب عن الاسم
انسلخ عن كونه خبرا وصار محدثا عنه بالفعل كالمجهول كما
انسلخ عمرو في ضرب عمرو عن كونه مفعولا وصار محدثا عنه
بالفعل المجهول فتدبر   وما سوى النايب اي وتابعه

مما علقا بالرفع اي تعلق به من حيث كونه معمولا له وقوله بالرافع له اي
لذلك النايب وفي النصب له اي لما سوى النايب مبتدا او خبر
ونصبه برافع النايب على الصحيح فيكون متعددا او قيل برافع
الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا وقيل بفعل مقدر تقديره
في اعطي زيد درهما قبل او اخذ   انه لم يكن جارا او مجرورا الخ
اعترض عليه غير واحد كالبعض بانه كان الاولى ان يقوله لفظا
ان كان مما يظهر اعرابه او محلا او تقديرا انه لم يكن كذلك ليدخل المبني
والمقدر واجاب الروداني بان المراد باللفظي ان يتوصل اليه العامل
بنفسه وبالمحلي ان يتوصل اليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك
في قول الناظم في باب الاشتغال بنصب لفظه او المحل فدخل ما ذكر ومقابلة
لفظا محلا ظاهر في ارادة ذلك فافهم   ورفع مفعول به الخ مقتضاه
ان المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون عنه نقض للقاعدة
وجعل الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا
وان كان المعنى على خلافه هذا ومن العرب من يرفعهما معا
ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد   تفتيق رفع عشرين
على النيابة اي عند الجمهور المانعين انابة غير المفعول مع وجوده
جاز رفع العشرين اي على النيابة والرابط للخبر بالمبتدا
الضمير المجرور وقوله نصبه اي على المفعولية بالفعل ونايب الفاعل
ضمير يعود على المبتدا هو الرابط   تتمة رفع التثنية
والجمع فيقال العمران زيدا في رزقهما عشرين والعمرون
زيد وافي رزقهم عشرين وان ثبت حذفت المجرور   اشتغال العامل عن المعمول
المقصود بالذكر هو
المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لان بعضه من
المرفوعات وبعضه من المنصوبات

واركان

واركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو العامل نصبا او رفعا ويشترط
فيه ان يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم
الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم
الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لانه لا يعمل
في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع
المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما ومع
ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سياتي وان لا يفصل
بينه وبين الاسم السابق كما سياتي ومشغول عنه
وهو الاسم السابق الذي شانه ان يعمل فيه العامل او مناسبه
الرفع او النصب لو تسلط عليه ويشترط فيه ان يكون متقدما
فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل الاسم ان نصب كان
بدلا من الضمير او رفع كان مبتدا اخر الجملة قبله وان يكون قابلا
للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر موكد
ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى وان يكون مفتقرا لما بعده
فليس من الاشتغال نحو في الدار زيد فاكرمه وان يكون
مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتدا وان يجوز نصبه
لعارض كمصور وجوب النصب فليس منه من الاشتغال قوله
تعالى ورهبانية ابتدعوها صفة كما في المغني وان يكون
واحدا الا متعددا على ما فيه من الخلاف الاتي قريبا فيقل فيه
بكون الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى
واياي فارهبون واياي فاعبدون واياي فاتقون ونحوه لان
الفعل اشتغل بعمله في الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفا
والتقدير واياي ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد في حواشي

الكشاف انه ليس منه لمكان الفا بل اياي منصوب بفعل مضمر
يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذي هو اعم
من الاشتغال وفي كلام الرودانى تضعيف الاحتجاج بوجود
الفا حيث قال اضافة مضمر الى اسم لادنى ملابسة اي مضمر
يلاقي اسما متحدا في ذات واحد فيد خل ما اذا كان الشاغل
والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو اياي فارهبون
فان تقديره ان كنتم ترهبون احدا فاياي ارهبوا ارهبون
فالفا الشرطية هي مزحلقة عن المصدر فسقط ما قيل
انما بعد الفا الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر
عاملا اه اي لان الفا انما تمتنع اذا كانت في محلها ومشغول
به ويشترط ان يكون ضميرا معمولا للمشغول او من تتمة
معموله كزيدا ضربته او مررت به او ضربت غلامه او
مررت بغلامه ويجوز حذف الضمير الشاغل بقيح لما فيه
من القطع بعد التهيئة ان مضمر اسم المتبادر
من الاسم الاسم الواحد لانه نكرة في سياق الاثبات
ففيه تنبيه على ان شرط المشغول عنه ان يكون اسما
واحدا فلا يجوز ان يقال زيدا درهما اعطيته اياه لانه لم يسمع
واجازه الاخفش اذا جاز ان يعمل الفعل المقدر في اكثر من
واحد كما في المثال وعن الرضي انه يجوز ان يتوالى اسمان
او اكثر لعاملين مقدرين او عوامل كزيدا اخاه غلامه ضربته
اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط
كون الاسم واحدا انه من الاشتغال اتفاقا زيدا وعمرا وبكرا
ضربتهم الا ان يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد

فاعرفه

فاعرفه وقوله فعلا مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما اشار
اليه ذلك الشارح بقوله عاملا وسكت المص عنهما هنا لذكرهما بعد
بقوله ويسوى في ذا الباب الخ وقوله يشغل اي ذلك المضمر والمراد
بشغل المضمر الفعل ما هو اعم من شغله اياه بنفسه او بملابسه
كما اشار الى ذلك الشارح بقوله او ملابسه اي ملابس ضمير
الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه ان العامل
اذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو ان زيد قام تكرم لا يكون
ذلك من باب الاشتغال وكلام الشرقي الخاتمة كالتوضيح يقتضي
انه منه وهو المنقول عن نحو التسهيل للمص وابي حيان
ويؤيده ما في شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ فقابلها
قصور فزيد في المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور
وان كان لا يعمل قام في زيد لو فرضناه فارغا من الضمير لان
عدم عمله فيه لعارض تقدمه الما نع من رفع الفعل المتاخر عنه
له على الفاعلية لا لذاته بدليل انه لو تاخر عن الفعل لعمل فيه
فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فافهم والجمهور على اشتراط
اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه ونقل
الاخفش عن العرب ان زيدا جلست عنده وهو يقتضي
عدم الاشتراط لان زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه
وصححه الدماميني لو تفرغ له هو او مناسبه ظاهره
يقتضي ان المناسب ايضا مشتغل وليس كذلك الا ان
يقال المراد بالتفرغ التسلط لنصبه اي لصلح في حد ذاته
لنصبه وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل فتنبه وجوب
الرفع لان الراجح انه من الاشتغال كما سياتي في قول المص ينصب

لفظه او المحل يعني به النصب باعتبار حالته الذاتية وان منع
منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب
واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد
عليه قول المص الآتي في الوصف ان لم يك مانع حصل و مثلوا للمانع
بوقوع الوصف صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لانا
نقول اشتراط المص عدم المانع التنصيص بما يفيد الوصف لا العده
من الاشتغال كما يعلم مما ياتي افاده سم والباقي بنصب الخ
ويحتمل ان تكون سببية متعلقة بشغل و ضمير لفظه
للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعديه العامل اليه بلا واسطة
حرف الجر كزيدا ضربته و بنصب محله تعديه اليه بواسطته
كزيدا مررت به ولا يرد على هذا انه يلزم التكرار في قوله الآتي
وفصل مشغول بحرف جر لان ما ياتي اعم مما هنا لانه يشمل
ما لو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما
لو كان داخلا على مضاف لضمير وهو بواسطة ولا تكرار مع
ذكر الاعم قاله سم بدل من الضمير اي على مذهب الكوفيين وان
امتنا المص خلافه باعادة العامل اي بمعناه لا بلفظه اما
وجوبا الخ اشار بهذا التفصيل الى ان الامر في كلام الناظم للاباحة
المقابلة للمنع الصادقة بالايجاب ما يمنع النصب كوقوع
الاسم بعد اذا الفجائية وليتما او هو حال عطف على جهة
مقدر منتصب من الكلام السابق تقديره هو وصف لمحذوف
او هو حال اي حال سببي اي مختوما اضماره لكن فيه حذف
مرفوع السببي وهو غير جائز ولعل هذا مراد م بقوله قوله
اي مختوما فيه شي لا يخفى كالبدل اي العوض فالمراد

البدل

البدل اللغوي فلا اعتراض وقوله من اللفظ اي التلفظ فلا يجمع
بينهما لان الجمع ينافي العوضية واما قوله تعالى اني رايت احد عشر
كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فليس من باب
الاشتغال بل رايت الثاني تاكيد للاول او المفعول الثاني لرايت
الاول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير اني رايت احد عشر
كوكبا ساجدين لي والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره
المذكور بعده والجمع على هذا في رايتهم وساجدين للتعظيم لما قد
اظهر او الاسم الجملة الظاهر على الصحيح لانها مفسرة لكن كون المفسر ظاهر م
جملة في اشتغال المنصوب الذي كلامنا الان فيه واما في اشتغال
المرفوع فلا لان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل ان المفسر
المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك وقال الشلوبين جملة
التفسير بحسب ما تفسره فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها
وفي نحو انا كل شي خلقناه بقدر و نحو زيد الخبز ياكله بنصبه الخبز في
محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت اكله وقال فمتى نحن نومنه نبيت
وهو امن بجزم نومنه انظر المغني وفي حش الدماميني عليه انه
لا يتعين كون قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه
ثاني مفعولي المقدرة بل هو الاولى لان المقدرة هي المقصودة بالذات
والثانية انما اتي بها لمجرد التفسير واما معنى اي واما
موافقه في المعنى قال سم ينبغي ان لا يوافقه لفظا ولا معنى لكن يكون
لازما للمذكور كزيدا ضربت اخاه فان ضرب اخي زيد ملزوم اي عرفا
لاهانة زيد اهـ ويمكن ان يراد بالموافقة في المعنى انه يدل اللفظ
به وضعا او لزوما عرفيا على معنى المقدر فالاول كما في زيدا مررت به
فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور المتعدي بالباء بمعنى واحد

بخلاف المتعدي بعلى فانه بمعنى المحاذاة والثاني كما في زيدا
ضربت اخاه اي اهنت وزيدا اهنت ضربت عدوه اي اكرمت
وكما في زيد امررت بغلامه اي لابست   انه لا يفصل اي بين
الطرف وفي غير الوصف لما سيذكره الشيخ من ان الفصل بالظرف
كلا فصل وانه لا يضر فصل الوصف   لم يجز اي في تعيين
الرفع واجاز الكسائي النصب مع الفصل قياسا على الوصف
وسابقه الغرق   تختص بالفعل الا اذا خلت على المفصول عليه
وادوات الاستفهام غير الهمزة فجميعها الا الهمزة تختص
بالفعل اذا رايته في حيزها وانما فصلوا هل بذكر ذلك لان
الاستفهام اصل تضمنين في وضع غيرها وطارئ عليها
بالتطفل على الهمزة اما الهمزة فيدخل على الاسم وان كان الفعل
في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وانها لم تختص كاخواتها
لانها ام الباب وهم يتوسعون في الامهات وانما كانت اما
لانه دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمن
او التطفل ولانها عم موردا لانها ترد لطلب التصديق نحو
اقام زيد ولطلب التصور نحو ازيد قايم ام عمرو ونحو اقايم زيد
ام قاعد وهل لا تكون الا لطلب التصديق وبقية الادوات
لا يكون الا لطلب التصور فان قلت المسند اليه في نحو ازيد قايم
ام عمرو والمسند في نحو اقايم زيد ام قاعد متصورات للمتكلم
قبل الاستفهام فكيف يطلب تصورهما وانما المطلوب له في الاول
التصديق بنسبة القيام الى احد الشخصين على التعيين وفي
الثاني التصديق بنسبة احد الوصفين على التعيين الى زيد
لان هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم اذ الحاصل عنده

في

في الاول التصديق بنسبة القيام الى احد الشخصين لا بعينه
وفي الثاني التصديق بنسبة احد الوصفين لا بعينه
الى زيد قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الاولين والاخيرين
باعتبار تعيين المسند اليه او المسند في الاولين وعدم
التعيين في الاخيرين وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا
بان التصديق حاصل وان المطلوب تصور المسند اليه او المسند
او غيرهما من قيودهما نقله الدماميني على المغني والتحفة
وذكر في مجال اضراب هل انت لطلب التصور نحو وراكما في قوله عليه
الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله هل تزوجت بكرا ام ثيبا
ثم اورد على قولهم بقية الادوات لطلب التصور ام المنقطعة
المقدرة هل والهمزة او الهمزة فقط فانها لطلب التصديق ومن
عد ام من ادوات الاستفهام السكاكي في المفتاح وابو حيان
وغيره من النحاة ثم قال لكني استشكل عدهم ام منها اما
المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فمشارك
له في كونه مستفهما عنه بقضية العطف الا ترى انك اذا ابدلت
ام باو كان ما بعدها مستفهما عنه كما كان مع ام وان كان المطلوب
مع ام التعيين دون او كما بسطه في المغني في بحث ام ولم يقل
احد بان او من ادوات الاستفهام واما المنقطعة فلا يسلم ان
الاستفهام جزء معناها او احد معنييها اه ببعض ايضاح قال
الشمني لعلهم انما عدوا ام من ادوات الاستفهام لان المتصلة
ملازمة للاستفهام الحقيقي او المجازي سابقا عليها والمنقطعة
مصاحبة في الغالب له متاخرا عنها ولم يريدوا انها موضوعة
للاستفهام اه ولم يعدها منها الزمخشري في المفصل وابن

الحاجب وسراج كلامهما ثم قال الدماميني فان قيل السايل بقول
من جاءك مثلا قد حصل التصديق بان احدا جا المخاطب وهذا
التصديق غير التصديق بان زيدا مثلا جا فهو سواله بطلب
التصديق الثاني فيكون من لطلب التصديق على قياس ما سبق
في نحو ازيد قايم ام عمرو قلت فرق بينهما لان السايل من جاءك
لم يتصور خصوص زيد او عمرو بهذا السوال فاذا اجيب بزيد
مثلا افاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق ايضا بخلاف
نحو ازيد قايم ام عمرو اذ لا يفيد جوابه تصور التصور السابق
الشخصين قبله بل مجرد تصديق ام ببعض ايضاح وتمام تتمة
بقية مباحث الاستفهام في باب العطف   وحيثما عمرا الخ
التمثيل بهذه الامثلة مجاراة لما يقتضيه ظاهر اطلاق المتن ٧
من جواز دخوله ما يختص بالفعل بالادوات المذكورة على
الاسم المنصوب المقدر قبله فعل في النثر والنظم وسيجي انه
لا يليها في النثر الا الفعل الصحيح ما لم تكن اداة الشرط اذا
مطلقا او ان والفعل ماض   ولا يجوز الرفع كان الاولى فا
التفريع لتفرعه على قوله المص والنصب حتم الخ   على المبتدا
ينبغي جواز الرفع بالابتدا عند من اجاز وقوع المبتدا بعد ادوات
الشرط والتخصيص والاستفهام   والحالة هذه اي كونه
مبتدا الخ   نعم يجوز الخ استدراك على قول المص والنصب
حتم الخ افاد به تقييده بما اذا لم يقدر فعل يرفع الاسم ولو قال فيجوز
الخ تفريعا على قوله فلا يجوز رفع الاسم السابق على انه مبتدا
لكان اقرب قال شم يمكن ان يستفاد ذلك اي جواز الرفع بالفاعلية
من كلام المص بان يقال المراد بتحتم النصب امتناع الرفع على الابتدا

افذ

افذ ان قوله ما يختص بالفعل اذ يفهم منه ان وجوب النصب ليس
الا لتخصيص الفعل فلو حصل مع الرفع كفى لوجود المقصود اهـ
مطاوع فيه به لان كلامه فيما اذا كان العامل الظاهر ناصبا
لضمير الاسم السابق   لا تجزعي اي لا تخافي الفقر ان
منفس بضم الميم وكسر الفا اي مال نفيس يصف
الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امراته على اتلاف ماله جزعا
من الفقر قال لها لا تجزعي الخ عيني قوله فان انت الخ اي
ان لم تنتفع بعملك بموت صاحبك فلا تنسب الي اجدادك
لتجدهم ما نوا جميعا فتقيسي نفسك عليهم فتنقطع نلعلك
تعليلهم افاده السيوطي في شرح شواهد المغني   وانلم
تنتفع بعلمك اي فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل
لا يقع الاشتغال الخ قال الرود اني اي لا يقع وقوعا حسنا لانه
يقع بعدهما في النثر ايضا لكنه قبيح   والاستفهام
اي غير الهمزة بقرينة ما تقدم اذ الاشتغال بعدها جايز نظما
ونثرا وسكت الشارح عن ادوات التخصيص مع انها كادوات
الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر الا على الفعل الصريح
فكان الاولى ذكرها   واما في الكلام اي النثر وقوله فلا يليها
الا صريح الفعل اي في باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي
صحة ايلايها الاسم اتفاقا اذا لم تر الفعل في خبرها نحو ان
زيد وبستثني من كلامه اما فان الاسم يليها ولو كان في
خبرها فعل نحو واما ثمود فهديناهم بنصبه ثمود على الاشتغال
لمقدر بعده اي واما ثمود فهدينا هديناهم وهو جار على القول
بانها ليست اداة شرط كما نقل عن ابي حيان افاده م وبس

الا اذا كانت اداة الشرط اذا اي انها لا تجزم قال الروداني مثل اذا في ذلك كل شرط لا يجزم كلو نحو
لو ذات سوار لطمتني لو غير ذي قالها يا ابا عبيده مطلقا اي
سوا كان الفعل ماضيا او مضارعا مثبتا او ... او انه لانها ام ادوات الشرط
وهم يتوسعون في الامهات والفعل ماض اي لفظا نحو
ان زيدا لقيته فاكرمه او معنى نحو ان زيدا لم تلقه فانتظره
والفرق انها لما جزمت المضارع لفظا قوي طلبها له فلا يليها
غيره بخلاف الماضي فانها لم تجزمه لفظا اما لكونه ماضيا
عرفا او مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فيليها
غيره ظاهرا قاله المصرح وتسوية الناظم الخ اجيب
بان التسوية بينهما في وجوب النصب وفي مطلق الاختصاص
بالفعل وان كان احدهما اقوى من الاخر وعبارة النظم لا تقتضي
غير ذلك ما بالابتدا اي بذي الابتدا فالرفع التزمه
ابدا اي على الصحيح وللرد على المغاربة اتى بقوله ابدا
ويخرج المسالة عن هذا الباب الخ اي لانه يعتبر في باب
الاشتغال ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له
العامل او مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه
الحيثية وقد تبع الشارح في ذلك التوضيح والمتجه
ما اقتضاه اطلاق كلام الناظم من عده منه لان العامل صالح
للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض
كما تقدم عن سم اذا المفاجاة من اضافة الدال للمدلول
ولا يصح النصب على الوصفية الا بتكلف وليتما بشر
زرته فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير
الفعل الناصب بناء على عدم ازالة ما اختصاص ليت بالجملة

الاسمية وجوزه ابن ابي الربيع بناء على الازالة قال في المغني
والصواب ان انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد
مثلا لا يليها فعل اي ظاهر ولا مقدر فالمراد
انه لا يليها فعل ظاهر ولا مقدر ومما يختص بالابتدا فعمله
عما قبله لان اختصاص واو الحال بالابتدا ليس في جميع الاحوال
بل في حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبتا في نحو
خرجت الخ اي من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب
بواو الحال وقولي فلا يجوز الخ اي لما ياتي في الحال من ان الجملة
المضارعية المثبتة الواقعة حالا يمتنع فيها الربط بالواو ومما
يختص بالابتدا لام الابتدا ايضا اذا كان بعد الاسم مدخولها فعل
ماض متصرف لم يقترن بقد نحو اني لزيد ضربته مالم
يرد الخ اي شيا لم يرد ما قبله معمولا لما وجب بعده كادوات
الشروط الخ اي وكاداة الاستثنا نحو ما زيد الا تضربه عمرو
برفع زيد لا غير كما في التسهيل وشروحه ومحلا النافية
في جواب القسم ولهذا قال سيبويه في قول الشاعر اليت حب
العراق الدهر اطعمه ان نصب حب باسقاط على لا بالاشتغال
وان كان مقيسا دون اسقاط الخافض لان اطعمه بتقدير
لا اطعمه والتخصيص مثله الغرض قولي وكم الخبرية
قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية في قولي والاستفهام فائدة
كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية استفهامية
فان جعلت كناية عن جماعة مثلا وحذف مميزها لفهم المعنى
ومن زائدة واية مفعولا ثانيا فكم مبتدا او مفعول لاتينا مقدرا
بعده لان الاستفهام له الصدارة على الاشتغال وان جعلت كم كناية

عن ابنه ومن يبا بنته لم يجز واحد من الوجهين لعدم الرجوع الى كم
وتعين كونها مفعولا ثانيا مقدما وجوز الزمخشري كونها
خبرية والجملة بيان لكثرة الايات المسئول عنها المحذوفة
والاصل سل بني اسرائيل عن الايات التي اتيناهم كذا في
المغني والدماميني وهكذا الى اخرها نحو زيد الا انا ضاربه
زيد ما ضربته زيد لم ضربته زيد اني ضربته زيد
الذي ضربته زيد رجل ضربته ولا يجوز النصب اي على
وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لان لها الصدر
ولو عمل ما بعدها فيما قبلها لزم وقوعها حشوا وقوله فلا
يفسر عاملا فيه اي على الوجه المعتبر في هذا الباب وهو
كون المشغول عوضا عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر
وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض
جاز ولم تكن المسئلة من باب الاشتغال فالمجعول دليلا
دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله ولهذا
صرح المص بانه لو نصب في بابها المانع لو نصب لكان مفعولا
لفعل محذوف يفسره ويكون مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما
قبله ويترتب على ذلك جواز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال
سم بايضاح وزيادة لانه بدل من اللفظ به اي لان ما بعدها
من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف اي وشان
البدل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله
كالمحذوف ذي طلب اي بنفس الفعل او بواسطة
حرف طلب فعلا كان او طلبه تدركا باللفظ والمعنى كان الطلب
او بالمعنى فقط بدليل امثلة الش ولا اشكال في الاشتغال

في

في نحو زيد التقديره اولا تقديره لما في الرود داني عن بحث
المغرب ان لام الامر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر
العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليها كونهما مما يلزم الصدر
لكلام يلزم ذلك في نحو لم ولن فما يفيده كلام التصريح ومن
تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وانما اختير النصب
لان وقوع هذه الاشيا اخبار المبتدأ قليل بل قيل بمنعه
وانما وجب الرفع الخ مقتضاه انه امر في التعجب دال
على الطلب حتى احتيج الى الجواب عنه مع ان الصحيح
انه ماض جي به على صورة الامر ولا دلالة له على الطلب وقد
يقال الاحتياج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة
الامر وانما اجاب الش بما ذكره لا بمنع دلالته على الطلب لاستلزام
ما ذكره منع دلالته على الطلب ومن قال كالزمخشري انه امر
حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدية فامتناع
نصب زيد عنده لا لما ذكره الش بل لان فعل التعجب لجموده
لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا لان الضمير اي
المجرور بالباء في محل رفع اي وانما ينصب الاسم السابق اذا لم
يكن ضميره في محل رفع وانما اتفق السبعة الخ دفع
للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح وحاصل
الدفع ان هذه الاية ليست مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند
سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستانفة
فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما
في المبتدأ من معنى الشرط فلهذا لم يجز نصب الاسم اذ لا يعمل
الجواب في الشرط فكذا ما اشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا
وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع مختار في العموم

كالاية قال البعض وذكر السعد انه لا يمتنع اجماع السبعة
على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لانه المختار جمعت
لكون الفاعل مونثا غير حقيقي بلا فاصل اهـ اي ولا يمنع من
اختيار التانيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم ثم استونف
فيه اشارة الى ان الفا استينافية لا عاطفة لئلا يلزم
عطف الانشا على الخبر لانه خلاف ما عنده واجاز الاخفش وجماعة
زيادتها في الخبر مطلقا وقيد الفرا وجماعة الجواز بكون الخبر
امرا او نهيا تقدير في نحو هذا اي من كل تركيب لم يكن
المبتدا فيه موصولا بفعل او ظرفا او موصوفا باحدهما على
ما تقدم وقابلة اي ورب قابلة وحولان بفتح الحا
المهملة قبيلة باليمن والفتاة الشابة بمعنى الشرط
اي لما في المبتدا من معنى الشرط وهو التعليق او العموم
فالمعنى من يزني ومن زنت فاجلده والخ ولا يعمل الجواب
في الشرط فهم الجماعة ان المراد في اسم الشرط ولهذا قال
اللقاني لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لان اذا من اسما
الشرط وهي منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا
بين كونه بالفا وعدمه اهـ ومثل اذا بقية ادوات الشرط
التي هي ظروف فلا وجه لتخصيص الايراد باذا والحق
عندي انه المراد في فعل الشرط يعني ان الاسم المرفوع قام
مقام كل من اداة الشرط وفعله فلم يجز ان يعمل فيه ما بعد
الفا المشبه لجواب الشرط لان الجواب لا يعمل في فعل الشرط
فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتامله
فانه وجيه وحاصل كلام الش انه المانع من الاشتغال عند
سيبويه كونها من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق

في

في معنى الشرط وما بعده في معنى الجواب ابن السيد
بكسر السين وسكون اليا وبابشاذ كلمة اعجمية مركبة قيل
معناها الفرح والسرور قاله في التصريح في العموم
اي ذي العموم لشبهه بالشرط ان يليه فعل فيه اشارة
الى ان في عبارة المص تاخير المفعول الذي هو فاعل في المعنى
وتقديم المفعول الذي بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فابلاوه الخ
لانه الفاعل في المعنى اي لانه الذي يلي الاشيا الاتية منها
همزة الاستفهام بخلاف بقية ادوات الاستفهام فيجي النصب
معها كما تقدم سم فان فصلت الخ اي هذا ان اتصلت بالاسم
المشتغل عنه فان فصلت الخ وقوله فالمختار الرفع اي لان
الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده او نصبت فيترجح
الرفع لانه لا يحوج الى تقدير هذا ان لم تجعل الضمير فاعل فعل
مقدر يفسره انفصل عين صدق بكر جعلته مبتدا والا وجب
النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا
السيد عن سم لان الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد
الضمير والرفع يفيد انه عن مجرد الفعل فقول التصريح واقره
شيخنا والبعض المختار النصب اذا جعل فاعل فعل مقدر يفسره
انفصل فيه نظر ولا يرد صورة الفصل على الناظم لان البعدية
ظاهرة في الاتصال الا في نحو الخ اي مما فصل فيه بظرف او
جار ومجرور فالرفع اي واجب بدليل قوله وبعد الخ وانما وجب
لان الاستفهام عن تعيين المفعول اما الفعل فمحقق فلا تعلق
للهمزة به والحق عدم الوجوب لان السوال عن الاسم انما يوجب
دخول الهمزة عليه فقط لا منع رفعه مبتدا بدليل ان السوال في

نحو أزيدا ضربته أم عمرا بلا ضمير إنما هو عن الأعم مع أنه واجب
النصب إجماعا   أثعلبة الخ ثعلبة ورياح وطهية والخشاب
قبائل ومراده مدح الأوليين وذم الأخريين وثعلبة
منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت
ثعلبة الخ والفوارس صفة لثعلبة ورياحا بالياء التحتية
وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية إن كان
عدلت بمعنى ساويت وبنزع الخافض والباء بدلية إن
كان بمعنى ملت أي ملت بهم إلى طهية والخشاب بخاء معجمة
مكسورة وشين معجمة وباء موحدة   النفي بما الخ قيد
بالثلاثة لأن لن ولم ولما لا يليها الاسم إلا ضرورة
وجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل   ولا عمرا
كلمته مقتطع من كلام أي لا زيدا رأيته ولا عمرا كلمته
لأن لا الداخلة على الماضي غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله
شيخنا عن الدنوشري وأقره هو والبعض وعندي أنه يقوم
مقام تكرار لا الإتيان بدل لا الأولى بما النافية كما في المثال لأنها
مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة إذ كل منهما لفظ ثنائي
آخره ألف لينة فافهم   اختيار الرفع لعله لأن مرجح عدم
التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل وأما ما
علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الأسماء والأفعال
على السواء فيرجع إلى مرجح عدم الإضمار فغير صحيح لأنه
يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل
ابن الباذش بكسر الذال المعجمة   تقدم الخ   يستويان لأن لكل مرجحا
يساويه بعده من مرجح الآخر   وبعد عاطف أي ولو غير الواو

كما

كما في الشاطبي وقوله بلا فصل أي بينه وبين اسم الاشتغال صفة
لعاطف   نحو قام زيد وعمرا أكرمته الفرق بينه وبين عكسه
وهو عمرا أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب
التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجح النصب فيه أيضا
أن النصب فيه يأتي على صورة النصب الضعيف في زيدا ضربته
إذا لم يأت بعده بمرجح لعدم تقدم مرجحه فتأتي الفعلية بعد
استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمرا أكرمته
لأن تقديم الفعلية تقدم لما يستند عن النصب ويمهد له هذا
ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان
يقول باستواء الصورتين في ترجح النصب واقتصر الروداني
على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشاكلة جملة سابقة
يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت
عمرا اهـ وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيته
في مغنيه ولو قيل بتساوي الرفع والنصب في هذه
الصورة لكان له وجه فتدبر   طلبا للمناسبة الخ ولم
يبال رحمه أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية
وقلة تخالف المتعاطفين جدا بل نقل في المغني عن الإمام
الرازي أن التخالف قبيح فإن قلت مع ما قيل إنه في الرفع تخلصا من
تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوي وجه اندفاعه
أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير
لأن التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك ما لم
يقتض الحال مخالفتهما لقصد إفادة التجدد في الفعلية والثبوت
في الاسمية كقوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون

فان الرفع فيه اجود ما لم يترجح النصب مرجح كوقوع الاسم
قبل فعل ذي طلب كاكرم زيدا واما عمرا فاهنه قال الرضي ما بعد
الفا لا يعمل فيما قبلها الا مع اما لكونها في غير محلها او اذا كانت
زائدة قال المص ما مبني ومبتنوا ان يقدر الفعل قبل الفا لانه لا يفصل
بينها وبين اما باكثر من جز واحد مستثنا نفة اخ بقال
هذا ح خارج بقوله بعد عاطف لان الواو ح ليست عاطفة
فلا حاجة لتقوله بلا فصل ويمكن دفعه بانه اتى به دفع التوهم
ان المراد عاطف ولو صورة فيكون الش انما افصح هذا بقوله
بلا فصل لانه اصفح في اخراجه نحو الناظم اي تقدير
المضاف اي على جملة معمول فعل بعد شبيه بالعاطف اعطا
لشبيه العاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من
ترجح النصب بعده طلبا للمناسبة بين المتعاطفين قال
الش في شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن في المثالين
الاتيين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما انما يدخل على
المفردات ووجه الشبه بالعاطف في حتى ان ما بعدها بعض
مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل
حتى زيدا اكرمته بحكم كون زيدا منصوبا بفعل مقدر اذ لم
يجعل معطوفا على القوم واكرمته تاكيدا اي لا كرمت زيدا الذي
تضمنه اكرمت القوم لشمولهم زيدا الا اكرمت القوم وان
اوهمه كلام بعضهم لاقتضائه انما مفعولا تعين الرفع
الحق انه لا يتعين بل يترجح كما يفيده قول المص الاتي والرفع
في غير الذي مر رجح اذ لا وجه لتعينه غايته انه ح مثل
زيد ضربته افاده م استفهام منصوب اي مستفهم

به اذ هو الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب ليطابق الجواب
السوال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل ايهم ضربته
يرفع اي ترجح الرفع في الجواب افاده يس ومثل المنصوب
المضاف اليه اي الى المنصوب وتسميته منصوبا باعتبار
ما كان والا فهو بعد الاضافة مجرور اذ النصب نص اخ
اعترضه الرضي بان المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعت
او نصبت حملت على الرفع فخلقناه صفة او خبر اذ لا يصح
ان يراد كل ما وقع عليه الشي لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات
الغير المتناهية لان الخلق الايجاد وغير المتناهي لا يدخل
تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشي بكونه مخلوقا فالمعنى
على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شي مخلوق فخلقناه
خبر كل شي مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه
صفة كل شي مخلوق خلقناه كاين بقدر والمعنيان متحدان واجابه
السعد بان الشي اسم للموجود او مقيد به فلا يرد انه
لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشي عليه على انه لو سلم
التقييد بالمخلوق فلا يسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق
بان المعنى الاول يفيد ان كل شي مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف
الثاني فان مفاده ان كل شي مخلوق له تعالى كاين بقدر والحكم
عليه في الاول اعم منه في الثاني معلوم بل وصدقا عند
المعتزلة كذا في شرح الجامع مع بعض زيادة وح فجعل الجملة
صفة غير مقصود لايهامه ما ذكره الش ايهام كون الفعل الخ
انما قال ايهام لان الكلام على الرفع محتمل كما يحتمل
كون الفعل وصفا وبقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبرا وبقدر حالا
من الكل كما سيذكره الش وفي الرفع
لكونه غير مخلوق اي له تعالى وهذا
مذهب المعتزلة في افعال العباد الاختيارية والشر

ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب اي لانه
يدفعه المقام فلا ينظر اليه ويلزم عليه مرجوحية قراة الاكثر
والوجه اعتباره مرجحا واورد الرود اني انه ايهام الوصفية
حاصل مع النصب ايضا لانه يجوز كون خلقناه صفة وكل
شي منصوب بخلقناه مقدر الامر بابه الاشتغال والاصل
خلقنا كل شي خلقناه مثل وفعلت فعلتك التي فعلت
ثم حذف العامل لجواز الدلالة المتاخر عليه وح لا مرجح للنصب
وقد يدفع بان احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن
احتمالها على الرفع كما في اية وكل صغير وكبير مستطر ومن
ثم اي من اجل ان الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا
وقوله وجب الرفع اي لتتاتى الوصفية التي بها استقامة
المعنى اذ النصب يقتضي انهم فعلوا في الزبر اي صحف الاعمال
كل شي مع انهم لم يفعلوا فيها شيا اذ لم يوقعوا فيها فعلا
بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة فان قلت
يستقيم المعنى على النصب اذ اجعل الظرف نعتا لكل شي لان
المعنى ح وفعلوا كل شي مثبت في صحايف اعمالهم وهو معنى مستقيم
قلت هو وان كان مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة
الرفع اذ المراد فيه ان كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم
بحيث لا يغادر منه صغيرة ولا كبيرة كما في اية وكل صغير وكبير
مستطر وان تلا المعطوف اي غير المفصول تاما اما
المفصول بها نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته فالمختار رفعه
ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر
قاله شارح الجامع جملة ذات وجهين يعني اسمية الصدر
فعلية العجز كما في التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور
لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى

باعتبار

باعتبار نحو ابوه غلامه منطلق في قولنا زيد ابوه غلامه منطلق
بشرط ان يكون في الثانية اي هذا الشرط لجواز نصب
الاسم المشغول عنه لان جملته ح تكون معطوفة على الخبر
فلا بد فيها من رابط كالخبر والتمثيل بما ذكر مبني على عود الضمير
الثاني الى الاسم الاول ولا يضر احتمال عوده الى الثاني لان المثال
يكفي فيه الاحتمال فسقط ما هنا من المثال او عطفت
بالفاء في هذا العطف حزازة ولو قال او عطف بالفاء او قال او تكون
الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيما عنده لا حاجة
اليه ان رجع الضمير لزيد لانه ليس مبتدا بل هو مفعول ولا
معنى له ان رجع الضمير للمبتدا اعني ما والحامل له على ذكره مراعاة
قوله سابقا بشرط ان يكون في الثانية ضمير الاسم الاول لح
مشاكلة اي للمعطوف عليه عنده لا حاجة اليه ان
رجع الضمير لزيد لانه ليس مبتدا بل هو مفعول ولا معنى
له ان رجع الضمير للمبتدا اعني ما والحامل له على ذكره مراعاة
قوله سابقا بشرط ان يكون في الثانية ضمير الاسم الاول الخ
فانه لا اثر للعطف فيه اي على الجملة الصغرى يعني انه لا
يصح العطف عليها لانه يلزم عليه تسلط ما النافية على الجملة
المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد النفي بها فالراجح الرفع
على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها او جواز
عطف الانشاء على الخبر ويجوز النصب على العطف المذكور وان لم
يكن فيه تناسب المتعاطفين يعني ان النصب اي بنا
على ان العطف على الصغرى لعدم الرابط كما في التصريح فلا ينافي
عزو المص في تسهيله الى الاخفش ومن تبعه وافقه
ترجيح الرفع لا وجوبه لانه مبني على ان العطف على الكبرى

وانما قامت الفا تقام
الضمير لانها لافادتها
السببية ترتبط احدى
الجملتين بالاخرى كالضمير
فدل لان في كل منها تسلط ما جملة
ولان سلامة الرفع من الحذف
والتقدير عارضتها ترجح
النصب على اقربه المتشاكلين
شرح الجامع

لفوات التناسب
وان فات التناسب فيكون الخلف لفظيا مصادم للمفعول وعزوه في النصب ؟ فافهم
الي التوضيح ان الخلف لفظي نقول باطل بل قول الموضح عقب
من هب الاخفش والسيرافي وهو المختار يدل على انه
معنوي وظهران قولي تفريعا على ما ذكره مما مر ما نصه فلا
حاجة الي استثنا مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا
الي بيان وجه استثنائه خلافا لمن سم باطل مبني على باطل نعوذ
بالله من التساهل يجيز ويه اي مع كون العطف علي
الصغري كما صرح به الدماميني وسم قال الاسقاطي
فيكون مستثني مما يحتاج الي الرابط كما يدل عليه قول
المصرح بعد ذكره ان هذا المذهب الثاني ظاهر كلام سيبويه
ما نصه ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا
ضميرا واستدل لذلك باجماع القرا على نصب والسماء
رفعها وهي معطوفة على يسجدان من والنجم والشجر
يسجدان وليس فيها ضمير يعود على الشجر اه ووجه
الاستثنا انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون
في الاوائل اه كلام الاسقاطي واقره شيخنا وغيره فعلم ان
الخلاف معنوي لا لفظي وان بنا البعض الجواز في القول الثاني
على ان العطف على الكبري وان فات التناسب فيكون الخلف
لفظيا مصادم للمفعول وعزوه الي التوضيح ان الخلف
لفظي نقول باطل بل قول الموضح عقب مذهب الاخفش والسيرافي
وهو المختار يدل على انه معنوي وظهران قولي تفريعا على
ما ذكره مما مر ما نصه فلا حاجة الي استثنا مثل ذلك من اشتراط
وجود الرابط ولا الي بيانه وجه استثنائه خلافا لمن سم باطل مبني
على باطل نعوذ بالله من التساهل وقال هنا شام ؟؟

والنجوم

هذا

هذا القول اخص من قول الفارسي ومن معه لشموله قولهم
العطف بغير الفا والواو كثم الواو كالفا ردبان الواو انما
تكون للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد
لكن يستعمل في باب العطف ان كونها للجمع في المفردات فقط
احد قولين وهو ما يقتضيه كلام الناظم اي حيث اطلق
في المعطوف بلا طلاقه يقتضي ان ثم مثلا كالفا مشبه
العاطف وهو جنس ولكن وبل الابتدائيات في هذا ايضا اي
في جواز الامرين على السوا اذا سبقه جملة ذات وجهين ولكن
لصحة النصب هنا اشتراط الضمير او الفا اذ لا عطف هنا حتى
يحتاج الي الرابط ايضا اي كما في الموضع الثاني من مواضع
اختيار النصب ويشبه الفعل اي الوصف الناصب للمفعول
بخلاف ما لم ينصبه فالرفع ارجح فقولك مثلا هذا قايم الاب
وعمرو يكرمه هو ارجح من قولك هذا قايم الاب وعمرا يكرمه
لان مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة برفع عمرو
ونصبه الخ في شيا ويه الرفع والنصب في المثال الثاني بحث
لانه اذا نصب عمرو افاد الكلام ان عمرا مفعول به الاكرام واذا
رفع افاد انه فاعل الاكرام الا اذا ابرز الضمير لجريان الخبر على غير
من هو له وقيل هذا ضارب زيد وعمرو يكرمه هو فعنده
عدم الابراز كما في عبارة الش لا يتحد معني الرفع والنصب
حتي يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي
يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الش كالفعل
الذي يتخير المتكلم فيه بين الرفع والنصب لاتحاد
المعني ووجود التناسب على كل ولو نبه الش على الابراز مع الرفع

او مثل بنحو هند اضارب زيد وعمرا اكرمته في داره لكان اولى
وغير متعلق بزيد على ما قال الشيخ خالد انه الظاهر فارسا
ما غادروه اي تركوه ومازايبة ملحا بالحا المهملة المفتوحة اي
غشيه الحرب فلم يجدله مخلصا غير زميل بضم الزاي وفتح
الميم اي غير جبان ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف
اي ضعيف وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل امره الى غيره
لعجزه ويحتمل انه بفتح الكاف فعل فان قلت شرط الاسم
المشتغل عنه ان يكون مختصا كما مر وفارسا نكرة محضة
اجيب بان ماوان كانت زايدة هي قائمة مقام الوصف اي
فارسا اي فارس فما ابيح الخ فاتى به دفع توهم ان ما
خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل
يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي فيما
يرد الخ حال من ما التي هي مفعول مقدم لافعل وقول البعض
حال من ما على راي سيبويه او من ضميره في الخبر على راي غيره مبني
على زعم ان ما مبتدا وهو خروج عن الظاهر المستقيم
الى التكليف المستقيم وقوله ان يرده اليه نايب فاعل ابيح التعسف
كما اشار اليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حينئذ
المتن نايب فاعل ابيح وهو لا يجوز وضمير ترده وتخرجه
الى ما ابيح واليه وعليه الى ما او رد ناه والمعنى فافعل الحكم
من رفع ونصب الذي ابيح لك رده الى ما اوردناه من
القواعد وتخريجه عليه حالة كون ذلك الحكم كاينا فيما يرد
على لسانك من الكلام ولو قال الخ فما ابيح لك بمقتضى تلك
القواعد افعل ودع ما لم يبح بمقتضاها لكان اخصر واوضح

واولى

واولى وفصل مشغول اي عامل مشغول وقوله من ضمير
متعلق بفصل وقوله مطلقا اي غير مقيد بحرف بخصوصه
وقوله او باضافة اي بمضاف او ذي اضافة وقوله او بهما معا
فيه اشارة الى ان او في كلام المصنف مانعة خلو فتجوز الجمع
واعترض الشاطبي كلام المصنف بان الفصل لا يتقيد بما ذكر
اذ يجوز زيدا ضربت راغبا فيه وزيدا اكرمت من اكرمه او ضح
فليست او مانعة جمع ولا مانعة خلو في جميع ما تقدم اي من
الاحكام الخمسة فلابد ان المقدر في الوصل مقدر من لفظ
المذكور وفي الفصل من معناه او لازمه كما مر والمراد
التشبيه في مطلق ثبوت الاحكام الخمسة فلا يرد
ان النصب في الوصل احسن منه في الفصل كما في زيدا كرم
او حبست عليه الخ اتى بهذا اشارة الى انه لا فرق في
حرف الجر بين البا وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف
جر مطلقا بقية الامثلة الاولى بقية الاحكام الاان
يكون اسم الاشارة راجعا الى ما ذكر من امثلة الحكمين
اي ونختار النصب في نحو زيدا امرربه او بغلامه او اكرم
اخاه او غلام اخيه كما يختار في زيدا اضربه ويستوي
الامران في نحو زيد قام وعمرو مررت به في داره كما
يستويان في زيد قام وعمرو اكرمته في داره ويترجح
الرفع في زيد مررت به كما يترجح في زيد ضربته احسن
منه في نحو زيدا ضربت اخاه لان المقدر في الاول من لفظ
المذكور ومعناه وفي الثاني من معناه فقط ولعدم الفصل
فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف

الثاني وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم تجلوا احسن
منه في نحو زيدا مررت به لانهما معه بالاولى كما ستعرفه
وفي زيدا ضربت اخاه احسن الخ لان الفصل فيه اقل من الفصل
في الثاني ولم يتعرض لزيدا مررت به مع زيدا ضربت اخاه
والمنقول عن ابي حيان ان النصب في الاول احسن منه في
الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واتحاد
متعلقيهما وهما الظاهر والضمير في المعنى في الاول دون
الثاني لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقيهما معنى
فيه بقية الامثلة اي امثلة الاحكام وسوفي ذا
الباب وصفا اي في الجملة اذ لا يتاتى وجوب النصب لانه لا
يكون الا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل والى هذا
الاشارة بقوله الآتي في جواز الخ وبرشد اليه كما قال سم
قول المص السابق والنصب حتم الخ اذا المختص بالفعل
لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد
والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيد انتما ضاربان او انتم
ضاربوه او انتن ضاربانه وكذا جمع التكسير عند
بعضهم كزيد انتم ضرابه او انتن ضواربه ذا عمل
اي فيما قبله سم فيخرج الصفة المشبهة المرفوع
وهو اسم الفاعل اراد به ما يشمل مثال المبالغة نحو زيد انت
ضاربه قال سم ينبغي ان يكون خبر المبتدا الوصف المحذوف
وح فرفع المذكور لكونه مفسرا للمحذوف المرفوع وقايما
مقامه اه وقال الدماميني اجاز صاحب البسيط في المثال
ان يكون نصب زيد باضمار فعل وان يكون بتقدير اسم

الفاعل

الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدا وانت مرتفع به او واسم الفاعل
المقدر خبر لانت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدا اخر اهو
او محبوس عليه نايب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان
نظر الى الموصوف المحذوف اي شخص محبوس اي مقصور وانت
ان نظر الى المبتدا الذي هو انت وليس نايب الفاعل الضمير المجرور
بعلى والا لم يكن في محل نصبه بخلاف انت ضاربه اي بخلاف زيدا
انت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وح لا يرد
على قول الاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي
الاعتماد على الاستفهام اه ايضاح ووجه عدم وروده ان مراد الش
توجيه منع زيدا انت ضاربه ثم هذا المخالفة كما قاله سم لا
تنافي قوله سوالان المعنى ان الوصف العامل كالفعل العامل من غير
نظر لمادة مخصوصة بقي شي اخر وهو ان الوصف لا يفصل
من معموله باجنبي كما صرحوا به في الكلام على قوله تعالى اراغب
انت عن الهتي وح لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على
الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال
على ما نحن فيه ويجاب بان المراد كما مر انه لو سلط عليه لصلح للعمل
لان يعمل وان عرض ما يمنع العمل والفصل عارض او يقال اخذا من
كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى اراغب انت عن الهتي الفصل الممنوع
وقوع الاجنبي بعد العامل مع تاخر المعمول عنهما كما في الاية بخلاف
وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما في ازيدا انت ضاربه لان
المعمول وان تقدم لفظا متاخر رتبة فكانه لا فصل فتدبر انه لم يكن
مانع من صلاحيته قد يقال هذا الشرط معلوم من تسويته المص الوصف
بالفعل اذ الفعل لا يكون مفسرا الناصب الاسم السابق الا اذا فقد

المانع واجيب بانه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لانه اضعف من الفعل
في العمل ولئلا يتوهم من المسكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه
داخلا انه ليس بشرط وقد مر عنه ثم ان قوله لم يكن مانع حصل شرط
لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال
حتى يقال قد تقدم ان مدار الاشتغال على صلاحية العامل في ذاته
لان ينصب الاسم السابق لو تسلط عليه وان عرض مانع من ذلك
وصلة ال عاملة لذاتها وعدم عملها العارض وقوعها صلة فلا
موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك
وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بان الصلة متممة للموصول
فهي كالجزء منه فكان منع العمل للذات ومن ثم اي من اجل ان ما لا يعمل
فيما قبله لا يفسر عاملا امتنع تفسير الصفة المشبهة ظاهره
ولو مع الظرف وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من اشتغاله
ولا يرد على اخراجها من قوله المص وصفا ذا عمل لان الكلام في الاشتغال
على العموم او بالنظر للمفعول به الذي هو الاصل في الباب اهـ قسم
يتعين الرفع في نحو زيد عليكه اي على ان زيد مبتدا خبره الفعل النائب عنه
اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره الفعل
النائب الخ سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بانه لا يصح ان يكون
اسم الفعل او المصدر خبره لان اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر مفعول
اهـ وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر اما بالنسبة الى اسم الفعل
فالظاهر انه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من ان اسم
الفعل لا محل له لان المحل على ما قلنا للمجموع اسم الفعل ومعموله
والمنفي محليه اسم الفعل وحده فاعرف
ومراده بتعين الرفع امتناع النصب

بالمحذوف

بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافي جواز نصبه
بمحذوف يفسد لو عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال اما فعل كالزم واقرب
اذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على
ما قيل واما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم
الفعل والمصدر محذوفين نعم يجوز النصب اي على الاشتغال
بفعل محذوف او اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل
جواز النصب اذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين في
قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين مبتدا وتعسا
مصدر لفعل محذوف هو الخبر اي تعسهم الله تعسا ودخلت الفا
في الخبر وان فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو ان الذين
فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا
يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعسا لوجود المانع
وهو الفا لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر في باب
الاشتغال عاملا قاله الدماميني وتعليله بوجود الفا اولى من
تعليل المغني بان اللام متعلقة بمحذوف استوثق للتبيين
لا بالمصدر لانه لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لانها لازمة
ولام التقوية غير لازمة يعني فالضمير من جملة اخرى غير جملة
التفسير فقد رد الدماميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب
في شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا ورعيا اياه فعلى
كونها لام التقوية يجوز الاشتغال في نحو زيدا سقيا له كما عليه
جماعة منهم ابو حيان وان خالفهم في المغني بناء على تعليله السابق
وكاسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره
الفعل النائب الخ سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بانه لا يصح

علي هذا المذهب ليبني علي القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال
معها عليه نحو زيد ليست مثله اي ما بنيت زيدا   الذي لا ينحل
الخ هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا في المثال واحترز مما
ينحل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا يعمل فيما قبل
الموصول فلا تفسر عاملا قاله الشيخ علي التوضيح   وعلقة بين
العامل الظاهر الخ يعني ان الارتباط بينهما الذي لا بد منه في باب
الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم السابق في المعنى
كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم
السابق او مضافا لضميره يحصل بتابع الشاغل الاجنبي
لاشتمال ذلك التابع علي ضمير الاسم السابق او مضافا لضميره
فالعلقة بمعني الارتباط والباء في قوله بتابع وبالاسم سببية لان كلا من
التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه او في متبوعه في حصول
الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيذكر الشارح وجها اخر
سببي له اي للاسم السابق   نعتا اي لذلك المتبوع ومراده
تقسيم التابع وبقي البدل وسيذكر الشارح انه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد
وهو ايضا لا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد علي
المؤكد ابدا فلا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد
بالمرادف لا ضمير فيه اصلا ثم يرد عليه ان العلقة تكون في غير
ما ذكر كصلة الشاغل نحو هندا ضربت الذي يبغضها او
يبغضها وصلة المعطوف علي الشاغل نحو زيدا القيت عمرا والذي
يحبه اي يحب زيدا وصفة المعطوف علي الشاغل نحو زيدا لقيت
عمرا ورجلا يحبه وبيان المعطوف علي الشاغل نحو زيدا ضربت
رجلا وعمرا اخاه وح فالتقسيم غير مستوف ولو جعل التابع

علي

علي التابع اللغوي لدخل ما ذكر   او عطف نسق بالواو اي بشرط ان لا
يعاد معه العامل كما في التسهيل والا لم يحصل به الربط لخروجه
عن تبعية الشاغل بكونه من جملة اخرى   بنفس الاسم السببي
كان الاحسن حذف السببي ليشمل الضمير في نحو زيدا
ضربته كما في الهمع   فتكون العلقة عمل اي سبب عمل وفي
كلامه اشارة الي ان في كلام المصنف اكتفاء بالعلقة في متبوع تابع
سببي وبالعمل في نفس الاسم ولا حاجة الي ذلك كما يعلم مما قدمناه
في قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ   فتكون الباء بمعني في او قال
بمعني مع لكان اولي   ونحوه اي كالمضاف   في نية تكرار
العامل يعني ان عامل البدل فعل مقدر فلو مع البدل جملة اخرى وانه   في الحقيقة ح
كانوا يسمون الكلام المشتمل علي المبدل منه والبدل جملة واحدة
اعتبارا بظاهر اللفظ وقال المرودي في عامل البدل وان كان مقدرا
لكنه غير مقصود بالاسناد حتي يكون جملة ونظيره ثمت قمت
في تاكيد الضمير فقط فان الفعل غير مقصود بالاسناد وعزا الدماميني
القول بان البدل علي نية تكرار العامل الي الاخفش والرماني
والفارسي واكثر المتاخرين وعزا القول بان عامله العامل في متبوعه
الي سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ومال
اليه   فتخلو الاولي عن الربط فلا يصح ان تكون خبرا ان رفعت
لعدم الرابط بين المبتدا والخبر ولا مفسرة لناصب
الاسم السابق نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل
معني الجمع اي معني مطلق الجمع فالاسمان او الاسماء معها
بمنزلة اسم مثني او مجموع فيه ضمير اهـ دماميني   اذا رفع
فعل ضميرا سم اي علي الفاعلية او النيابة عن الفاعل ولفظا مثل

عنالبين وقوله نحو ازيد قام ابوه كان عليه ان يزيد او ضرب ابوه
فقد يكون انح كالمصرح في ان ماذكر من باب الاشتغال وبه
صرح في التسهيل لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما
ذكر لان العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لان
الفاعل ونايبه لا يجوز تقدمهما لانا نقول المنع من العمل العارض
ان الفاعل ونايبه لا يتقدمان لا لذات العامل اذا قدرت ما
كافة اما اذا قدرتها زايدة غير كافة كان الرفع جايز الا واجبا
لجواز الاعمال والالغاء وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية
لكن الرفع بعدالمصدرية بالفاعلية لفعل محذوف يفسره
المذكور لانه يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر على المشهور
او بالفاعلية لو قال او بفعل لكان احسن لان الفاعلية ليست
رافعة الا ان يجعل الباء للسببية واعم ليدخل نايب الفاعل
في نحو ان زيد ضرب بالبنا للمفعول وان احد من المشركين
استجارك ورد عليه اللقاني انه اداة الشرط انما تطلب
فعلا رافعا او ناصبا وكون الشي ذلك تقصير الا يتعين لجواز
ان يكون نصبا والتقدير ان وجدت احدا واجاب يس بان مراد
الشي بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتدا لا امتناع
النصب بعامل مقدر واجاب الرودانى بانه لا يمنع احد مثل ذلك مقدر
في غير الاية اذا لم يرد به الاشتغال واما ما نحن فيه من الاية
ومن ارادة معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع لان التلاوة
رفع احد وفي غير القران لا يكون نصب احد بوجه من
الاشتغال على الفاعلية اي بفعل مقدر يفسره المذكور
عند المبرد ومتابعيه ينبغي ان يراد الكوفيون

فانهم

قايلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاستعمال في
ذلك عندهم اقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله
الدماميني وغيرهم وهم جمهور البصريين لعدم تقدم
طلب الفعل اي من نفي او استفهام نحو زيد ليقم انما ترجحت
الفاعلية فيه فرارا من الاخبار بالجملة الطلبية المختلف فيه
وفيه كما قال المصرح ان ذلك يستدعي حذف الفعل المقرون
بلام الامر وهو شاذ فكيف يكون راجحا وفي نحو قام زيد
وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين
وفي نحو ابشر يهدوننا لان الغالب ان همزة الاستفهام يليها
الفعل وكذا في اانتم تخلقونه لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل
نحو زيد قام وعمرو قعد عنده انما استوى به الامران فيه لان
في كل منهما مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدا بينه مراعاة
للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم
موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق تعدي
الفعل ولزومه من اضافة الصفة الى الموصوف
اي الفعل المتعدي اي بنفسه بحسب الوضع لان المراد
عند الاطلاق لا المتعدي بحرف الجر ولا المتعدي بنفسه
بواسطة اسقاط الخافض والفعل اللازم وانما جعلناه لاضافة
من اضافة الصفة الى الموصوف لان الذي سيذكره صراحة
المتعدي واللام وفي هذا الباب ذكر المفعول به الى مفعول به
اما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدي واللازم امران الاول
انه فيه تغيير اعراب المتن الا ان يقال هو حل معنى لا حل اعراب
لكن لا يخفى ما في تحويل الشي كلام المص الامر الثاني من التكلف

الذي لاحاجة اليه ولادليل عليه ان تفعل اي ولو بحسب
الاصل فلا يرد على عكسه التعريف الافعال اللازمة المبنا
للمفعول لانها صالحة لذلك بحسب الاصل فهي متقدمة
والمنع الها لازمة للبنا للمفعول عارض بعد الوضع قال الوداني
والمراد ان تفعل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر
فلا يرد على طرده التعريف الليلة قمتها والنهار صمته
والدار دخلتها واما ايراد الصديق كنته فسيذكر الش جوابه
واورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدي على معرفة
الصحة المذكورة والعكس واجيب بان الصحة المذكورة توقف
بقبول النفس وحصل الها اذ لاتقبل النفس قمته
باعادة الضمير الى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا
تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدي افاده م
ها ضمير الخ الاضافة بيانية وخرج بها ها السكت فانها
تتصل بالقسمين ان يصاغ منه اي صحة ان يصاغ
من مصدره ليوافق مذهب البصريين تام اي
مستغن عن حرف الجر وفي التسهيل باطراد لاخراج
نحو مرت بزيد فانه يصح ان يصاغ منه اسم مفعول
فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد حذفه الهاء يها عن
المصدر والمعروف انها اي في حال نقصها نحو اما في حال
تمامها ففي من قسم اللازم تارة والمتعدي تارة اخرى
الى شبهها به اي في عمل الرفع والنصب والظاهر ان موضوع
كلام المص الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله والا
لقال مفعوله او خبره ولتقدم الكلام على الافعال الناقصة فتكون

ال

الى الفعل في عبارة المص للعهد فتدبر مفعوله اي المفعول به
لما مر انه لم ينب عن فاعل اي ولم يتضمن معنى فعل لازم والا
كان لازما وفي حكم اللازم كما سياتي في الخاتمة وكان الاولى التنبيه
على هذا الان ما ذكره من عدم نصب المفعول اذا ناب عن الفاعل
علم من باب النايب عن الفاعل واعترض اللقاني كلام المص بان
مقتضاه ان فعل المجهول متعد وفيه نظر لان التعدي الى شي
نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا وهو مدفوع
بانه متعد بالاصل ومرفوعه منصوب بحسب الاصل بنا
على الاصح ان صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم اذ
لا واسطة اي على ما يستفاد من كلامه هنا حيث قدم الخبر والا
فالجمهور على ان كان واخواتها واسطة كما تقدم والمص في التسهيل
على انها تتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل
من اللغتين كشكرته ونصحته ونصحت له واسطة وهو
الاصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحرف زايد ثالثها
لازم وحذف الحرف توسع لذلك اي اللازم ذلك اذ عدم
الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة اليه لازمان للفعل
المذكور لازم له اي غالبا او بشرط عدم المنع فلا يرد ان كثرة
الاكل والحسن بزوالها عنه المرض افاده م
اي كان كثرة الاكل سجية له فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الاكل اذ اكثر الاكل
عرض لا سجية لكن فسر الجوهري وابن سيده النهم
باشتداد الشهوة للاكل وفي القاموس النهم محركة
وكسحابه افراط الشهوة في الطعام وان لا تمتلي عين الاكل
ولا يشبع نهم كفرح وعني فهو نهم ونهيم ومنهوم اه فلعل
قول الش اي كثرة اكله قول اخر وتفسير باللازم وفي التمثيل

لافعال السجايا بانهم المكسور العين ما يفيد ان افعال السجايا
لا يلزم ان تكون مضمومة العين وفي التصريح خلافه بقي ان
اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل مفهوم
الهم الا ان يقال هذا شاذ   وطال اصله طول بضم الواو كما
نقله شيخنا عن الشم   واشماز نقل الروداني انه جاء متعديا
قالوا اشماز الشي اي كرهه   وما الحق به اي وكذا ما وازن
ما الحق بافعلل في الزنة والالحاق جعل مثال انقص من اخر
موازنا له ليصير مساويا له في عدد الحروف والحركات المعينة
والسكنات وفي التكسير والتصغير وغيرهما من
الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما في حوقل وكوثر
فانهما ملحقان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون للاصل الملحق معنى
في كلامهم كما في كوكب وزينب فانه لا معنى لكلب وزنب وانما كان
افوعل ملحقا بافعلل لزيادة حرف فيه غير الالف وهو الواو
خلاف افعللي   وهو افوعل لو قال كافوعل لكان شاملا
لنحو ابيقعض   الوهد اصله لهد اي اسرع اهـ فارضي
اذا ارتقه يعني لامه لترقه   افعنلل اي اصلي اللامين
وقوله وما الحق به عطف على افعنلل فيكون المشبه به افعنلل اصلي
اللامين وافعنلل زائد احداهما وهو الزائد الثانية او الاولى قولان
وافعنلى والمشبه الافعال المشبهة لهذه الصيغ في الوزن نحو
احرنجم واقعنسس واحرنبى فاعتراض البعض بان
ظاهره انه معطوف على افعنلل فيكون من المشبه به وحينئذ فاين
المشبه فكان الظاهر ان يقول بدل قوله وما الحق به والذي ساوى به
افعنلل وزنا او جيء في قوله وهو وتكون الجملة مستانفة

بدل

معقودة

معقودة من مبتدا او خبر لبيان المشبه والمضاهي في غاية السقوط
اذ الداعي الى جعل المشبه والمضاهي بكسر الهاء ما الحق بافعنلل
اصلي اللامين من الوزنين الاخيرين بل تشبيل الاشد المضاهي افعنلل
بنحو احرنجم والمضاهي افعنلل زائد احدى اللامين بنحو
اقعنسس والمضاهي افعنلى بنحو احرنبى صحيح فيما قلنا
من ان المشبه والمضاهي بكسر الهاء الافعال المشبهة للصيغ
الثلاث في الوزن واياك ان تتوهم ان كلام الش في التنبيه يأباه فان
كلامه فيه انما هو بالنظر لبعض تلك الافعال مع بعض لا بالنظر
لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك   وهو افعنلل لو
قال كافعنلل لكان شاملا لنحو اهونمل   وقد جاء منه المتعدي
ابرنشذ وذا قليل بردع على المتن افادة المصرح   واغرندى
بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما في المغني فقول الش
اي علا وركب راجعان لكلمتيهما   ان يكون مفعولا للمضاهي
اي على طريق عكس التشبيه   والمفعول محذوف
اي على رأي المصنف من جواز حذف عائد الى الموصول   ما
اقتضى اي افاد   نحو نطف الخ بضم العين فيما عدا نبس
فانه بكسرها لا غير وورد فتح العين ايضا في طهر وكسرها
وفتحها ايضا في نجس وقد رهنا مجموع ما في القاموس
والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور
والدعوى التي تحتاج الى بينة   وعرضا زاد في المغني او لونا
كاحمر واخضر وادم وكمتا او اسوداد او حلية كدعج وكحل وشنب
وسمن وهزل وزاد ابن مالك كون الفعل على فعل بالفتح او فعل بالكسر
ووصفهما ليس الا على فعيل كذل و قوي وكونه على افعل

يعني صار كذا كاغد البعير اي صار ذا غدة وكونه على استفعل
كذلك كاستحجر الطين اي صار حجرا   ما ليس حركة جسم اما
ما هو حركة فمنه لازم كمشى ومتعد كمد وبه قال في التعريف
فهم وعلم مع انهما متعديان فان اخرجتهما منه بجعلهما ثابتين
او منزلين منزلة الثابت اشكلا على تعريف افعال السجايا افاده
الدنوشري اي لدخولهما فيها مع انهما متعديان وذكر ما
اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نظافة او دنسا من ذكر
العام بعد الخاص لان النظافة والدنس من العرض وافاد
الش بتعريف العرض بما ذكره انه ليس المراد بالعرض هنا
العرض بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى يرد ان الفعل
من حيث هو عرض ولم يذكر في تعريف السجية السابق
هذا القيد اعني ليس حركة جسم لظهوره ثم افاده كم
غير ثابت فيه اي غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه
الافعال افعال السجايا   كمرض وكسل الخ وكلها بكسر
العين قال الش   او طاوع الخ المطاوعة بكسر الواو قبول فاعل فعل
اثر فاعل فعل اخر يلاقيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول
الاثر من الاول للثاني والقيد الاخير لاخراج نحو ضربته فتالم
وقد تخلف معنى الثاني عن معنى الاول لتوقفه على شيء
من جانب فاعل الثاني لم يحصل كعلمته فيجوز ان يقال فما تعلم
بخلاف نحو كسرته فلا يجوز ان يقال فما انكسر لعدم توقفه
على شيء من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبني على ما زعموه
من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه

نحو

نحو لانه يلزم عليه ان لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم
لانه ح مثل اضحكته فقام مما يقتضيه فيه كثير الاول اي الثاني
بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم ان يكون مثل اضحكته فما نام
لان الحقيقة المنفية ليست ح المثبتة ولا مستلزمة لها والاجماع
على ان تعلم مطاوع علم اثباتا ونفيا فالوجه ان علم لما هو من جانب
المعلم والمتعلم معا ولا يلزم التناقض في علمته فما تعلم لاحتمال
التجوز بعلمه في عالجت تعليمه وانه يجوز ان يقال كسرته فما انكسر
على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق بين علمته وكسرته
في صحة المعنى المجازي في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه
وقضية كلام المص ان الفعل ومطاوعه لا يجوز ان يكونا لازمين
معا او متعديين معا الى مفعول او مفعولين وعليه الجمهور
وزعم ابو علي انهما جاءا لازمين سمع في شعرهم منهوي
ومنغوي من هوي وغوي وهما لازمان ورد بانهما ضرورة
وقيل مطاوعان لاهويته واغويته وضعف بان انفعل
لافعل شاذ وزعم ابن بري انهما يقعان متعديين الى اثنين
نحو استعطيته درهما فاعطاني درهما والى واحد نحو استنصحته
فنصحني ورد بان هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب
الطلب والاجابة كما في المغني   وعد لازما المراد اللازم ولو
بالنسبة الى ما يتعدى اليه بحرف الجر فيدخل المتعدي الى المفعول
الثاني بحرف الجر   يعني اذهبته فيه اشارة الى ان البا
والهمزة على حد سوا وهو الراجح وقيل البا تفيد مع التعدية المصاحبة
بخلاف الهمزة واعترض بنحو ذهب الله بنورهم واجيب
بان المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع منها مانع كما في الاية فان

فان استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه
التعدية التي تتوقف عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل
مفعولا هي التعدية الخاصة بالباء اما التعدية العامة التي هي
ايصال معنى الفعل الى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر
فيحتمل الش اشارة الى ان المراد بالتعدية في المتن ما يشمل
الخاصة والعامة   فالنصب للمنجر وناصبه عند البصريين
الفعل وعند الكوفيين اسقاط الجار بيس   وشذ ابقاؤه الخ
ويطرد في رب نحو وليل كموج البحر   اشارة الخ صدره اذا قيل
اي الناس شر قبيلة اشارت الخ والاصابع اشارة الى كليب
الالف بالاصابع فدخله الحذف والقلب وفعل البابي معنى مع
فتكون الاشارة بالمجموع وروي كليب بالرفع على انه خبر
لمحذوف اي هي كليب فيكون جمع بين العبارة والاشارة
وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها
جريرا   فانما تحذف نقلا جعل الش نقلا متعلقا بحذوف
من مادة حذف فيكون في المعنى راجعا لقوله حذفا لا للنصب
ولا لهما معا والصحة عندي ما صنعه الش وان قال شيخ الاسلام
الوجه رجوعه اليهما معا بقرينة قوله وفي ان وان يطرد الخ
ولان الحذف هو اللائق بان يوصف بكونه سماعيا لانه متبوع
النصب ولصحة ما يفيده هذا الوصف من ان نقيض الحذف
وهو عدم الحذف قياسي بخلاف النصب فانه تابع للحذف
ولا يصح ما يفيده وصفه بكونه سماعيا من ان نقيض
النصب عند الحذف وهو الجر قياسي فافهم   مطرد اصغه
لا رغبة   الاول وارد في السعة ظاهر تمثيله ان المراد الورود

ع

مع الفصاحة وعدم الندرة ومن يبقى عليه نوعان الوارد في السعة
مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك
المستقيم اي على صراطك والوارد في السعة مع الضعف والندرة
سمع مررت زيدا   نحو شكرته ونصحته مبني
على القول بانهما لازمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع ان
وان قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لان المراد بقياسيه
الحذف معهما جوازه في حرف الجر معهما في اي تركيب سمع
شخصه او لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر
وذهبت الشام الحذف مع ذهب خاص بالشام فانه ذكر
غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت
المسجد او الدار مثلا بخلاف دخل ومثل ذهبت الشام توجهت
مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن
قاله في شرح التسهيل وكلام الش يفيد ان الشام مفعول به
وقيل انه منصوب على الظرفية شذوذا لان اطراد الظرفية
في المكان المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت
مخصوص بالضرورة فلا يجوز لنا استعماله نثرا او في
منصوبه المسموع قال الروداني   البيت بفتح التا
ايا قسمت خطابا للملك ههنا الشاعر يحلف انه لا ياكل
الشاعر حب العراق كناية عن عدم تمكنه وقوله اطعمه
بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية اي لا اكله   كما
عسل بالاهمال والفتحات اي اضطرب وصدر البيت لدن
بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل وصف رمحا بانه
لدن اي لين والباقي بهز سببية وقوله يعسل متنه

اي يضطرب ويهتز صدري وقدي فيه اي مع هذا الكف ومذفه
في ان وان اي معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر
وليس كذلك اذ منه كما في التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو
اعتكفت يوم الجمعة ونحو جيتك اكراما ونحو فلينظر ايها ازكي
طعاما ولبت شعري هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة
والتقدير فلينظر في جواب ايها الخ وليت شعري بجواب هل
الخ حاصل وفي كلام شيخنا والبعض ان الحذف في القسم
الاخير واجب وتقدم فيه اعراب اخر ومنه ايضا كما
سينبه عليه الش نحو جيت كي تكرمني على جعل كي مصدرية
مقدرا قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها ان وفي
الدماميني عن ابن عصفور ان الاخفش الاصغر وابن
الطراوة ذهبا في الفعل المتعدي الي اثنين احدهما بنفسه
والاخر بالجار انه يجوز حذف الجار ان تعين الجار وتعين
موضعه لطول الفعل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت
القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا ومنه واختار
موسي قومه سبعين رجلا قال ابن عصفور ويحتمل ان
ان قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوفا
اي من بني اسرايل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي
في التسهيل عن الاخفش المذكور جواز حذف الجار حتي
تعين من غير اشتراط تعدي الفعل الي المفعولين لاشكال
المراد بعد الحذف اي عدم فهمه فيكون اجمالا فهو مبني علي
مذهب المص من شمول اللبس للاجمال وانه مانع كاللبس وكذا
ايراد الاية الاتية مبني علي هذا ايضا لانها من الاجمال وقد

من

من غير مزية ان الجواب بينهما فرقا وان الاجمال ليس معيبا ما لم
يكن المقصود التعيين وعليه حمل مذهب المص علي صورة
قصده فتنبه فيجوز الخ ما صدق الجواب الاول انه لا اجمال
في الاية لانه قرينة سبب النزول تدل علي الحرف المحذوف ولا يرد
عليه اختلاف العلما في المقدر هل هو في او عن لانه اختلافهم
في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني
لقرينة كانت الخ اي هي سبب النزول يفهم منها المراد وهو
في عند القايلين ان سبب النزول يدل علي معني في فقط وعن عند
القايلين انه يدل علي معني عن فقط وقيل ان المقول في شانهم
كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لمالهن وفرقة ترغب
عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافي وجود القرينة اذ لا مانع من
قيام قرينة في حق كل تناسبه لاجل الابهام اي لاجل
قصد المتكلم الابهام علي السامع والبلغا تقصد الابهام اذا
ناسبه المقام لدمامتهن بالمهملة اي قبحهن ومنه ما ورد
الخلق الدميم الا الخلق الذميم وقد اجابه بعض
المفسرين بالتقديرين اي تقدير في وتقدير عن فكان المناسب
ان يقول كما في المرادي وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين
الجوابين فلا اشكال في تعبيره باجابه فافهم لطولهما بالصلة
او ورد ان الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار
واجيب بان العلة النحوية غير مطردة وبانهم قد وافي الموضول
الحرفي من دخول الحرف علي حرف في الظاهر بخلاف الاسمي
فمذهب الخليل الخ كذا في البسيط والتسهيل لكن قال
شيخنا وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه

كما في المغني والتصريح   تمسكا بقوله الخ اي حيث جر المعطوف
على ان تكون ومعنى البيت وما زرت ليلى لان تكون حبيبة
لي ولا لدين انا طالبه به وانما زرتها لقصد وحشة نزلت بي وفي
العبارة قلب ويحتمل ان الباء بمعنى على نحو من ان تأمنه بقنطار
اي دين عليها قاله الدماميني ويحتمل انها بمعنى من متعلقة
بطالب   وهو الاقيس اي الاقوى قياسا لان قائله
قاس على ما اذا كان المجرور غير ان وان فانه ينتصب لفقد
حرف الجر عند ان يعمل محذوفا وقايل القول الاول قاس على
مجرور رب مع انه من النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو
ربه لا برب فافهم التفصيل على باب ولعل القايل بالنصب
يجيب عن البيت بانه مجرور بالعطف على توهم اللام   كي
المصدرية فيجيز معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو
اللام فقط كما في المغني   سبق فاعل معنى اي وسبق
ما للجر على ما فقد يجر نحو اخترت زيدا الرجال والاصل
تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف الرجال
فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيدا
من الرجال قال المصنف في الشرح يعني ابن مالك في شرح التسهيل
ولهذا يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم
القوم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا دماميني
من البس بضم الباء امر للجماعة ليطابق من زاركم ويجوز
فتحها على ان الميم للتعظيم او ان المامور بالالباس واحد من
الجماعة المزورين ويبقى بمعنى متسع   وقد يلزم
الاصل التقليل بالنسبة الى عدم اللزوم   نحو اعطيت

زيدا

زيدا عمرا توقفكم في جواز تقديمهما مرتبين على الفعل وفي
جواز تقديم الثاني على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله
بعدم اللبس فالمراد بلزوم الاصل امتناع تقديم الثاني على الاول
متاخرين عن الفعل او متقدمين عليه فتامل   محصورا
اي فيه   او ظاهرا والاول ضمير اعترضه حفيد الموضح
بانه يجوز تقديم الثاني على الفعل مع لزوم الاصل اصالة بالنسبة
الى امتناع تقديم الثاني على الاول لا مع الفعل   اي قد يرى واجبا
اشارة الى ان حتما مفعول ثان ليرى مقدم ويحتمل ان يكون
اشارة الى انه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز ايضا في حتما
ان يكون صفة مصدر محذوف اي تركا حتما او حالا من تركا
على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد
كما في رابع الكافية في حركته   كما اذا كان الذي هو الفاعل في المعنى
محصورا اي فيه قال سم ما ملخصه انظر اذا تعارض خوف
اللبس وكونه الفاعل في المعنى محصورا فيه نحو ما اعطيت
عمرا الا زيدا اذا كان زيد هو الفاعل في المعنى فانه ان قدم
لخوف اللبس انعكس الحصر وان قدم عمرو لاجل الحصر في
زيد حصل اللبس ويمكن ان يقال يراعى الحصر مع القرينة
الدالة فقد اللبس اهـ اي كان يقال ما اعطيت عمرا عبدي
الا زيدا ويظهر لي ان مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم
الاسم المحصور فيه كانه يقال ما اعطيت الا زيدا عمرا ابقي
ما اذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة
كاعطيت المراة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى
والظاهر فيه ايضا مراعاة الضمير مع القرينة الدالة فقد اللبس

كأنه يقال اعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا اولى من قول
الرودانى الظاهر انه يعدل عن التركيب المودي الى ذكر فيقال
في هذا زوج الجارية اعطيته اباها وفيما قبله عمرو ما اعطيته
الا زيد او نحو ذلك مما يودى به المراد بلا محذور جاز وجاز
اي جاز تقديم الثاني وجاز تاخيره لانه عمدة تقدم عليه يعود الضمير
على متقدم رتبة كحكم الفاعل الخ ولم يتعرض لهما الناظم
لعدم حكمها من باب المبتدا او الخبر وكان التخصيص بالمفعول
لكون الكلام فيه اما مفعول ظن فيجوز حذفه
اختصارا الا اقتصارا كما تقدم في قوله ولا تجز هنا بلا دليل الخ
او اقتصارا لا يقال هذا الاتي في المفعول به لان
الفعل المتعدي به يزعليه اجما لا فلا يكون حذفه الا لدليل لانا
نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا وبهذا
يعلم ما في كلام الشاطبي هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول
الفعل المنزل منزلة اللازم على راي النحاة وراي البيانيين ووافقهم
في المغني انه لا مفعول له اصلا وعبارة المغني بعد ذكر كلام النحاة والتحقيق
ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير
تعيين من اوقعه او من اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه
فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام
بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي
كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة
ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت وتارة يقصد اسناد
الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذي
اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى اهذا الذي بعث الله رسولا

قوله وهي المفعول من غير باب ظن لو قال وهي ما عدا مفعولي باب ظن مما ليس بعمدة لكان اعم م

باقتصار نحو

تع
اخر مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت
وضربني زيد لغرض اي حكمة فلا يستعمل في جانب
الله تعالى اسقاطي كتناسب الفواصل جمع فاصلة
وهي راس الاية تصغر لمن يخشى الاصل يخشاه
اي الغفران ونحو انه لا حذف وان المفعول تنزيلا وكالايجاز
الخ اي وكتصحيح النظم وهو كثير فان لم تفعلوا ولن
تفعلوا اي الاتيان بسورة من مثله وادعوا شهداءكم لدليل
ما قبله او استهجانه اي استقباح التصريح به اي وكالعلم
به او الجهل به او تعظيمه او الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول
لما يحذف له الفاعل من الاعراض اللفظية والمعنوية
كحذف ما سبق اي مفعول سبق مع الفعل والفاعل اي وكحذف
المفعول في الاشتغال نحو زيدا ضربته وفي التنازع نحو
ضربني وضربته زيد وكحذف مفعول اكرمته في نحو جاء
الذي اكرمته في داره لان حذفه يوهم ان العائد الضمير في
داره هو بكسر العين الخ قال يس نقلا عن ابن هشام
ويجوز ضمها على ان الفعل اجوف واوي او على انه مضعف
ووقف عليه في القافية بالتخفيف لكن الكسر انسب
اه اي لم يضركم المناسب اي لا يضركم ويحذف
الناصبها واذا حذف فالاصل تقديره في مكانه الاصلي الا لمانع
او مقتض فالاول نحو ايهم رايته اذ لا يعمل في الاستفهام
ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل
ونحو في الدار زيد فيجب تاخير متعلق الظرف عنه رجحه
انه قدرته فعلا لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل

فيمن ع

وعنوان فلقك زيد اقيب ناخير المتعلق فذرته اسما او فعلا
لان مرفوع ان لا يسبق منصوبه بخلاف كان فلقك زيد
فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه
مع كونه فعلا اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني
كتاخير متعلق بالبسملة الشريفة لافادة الحصر
كذا في المغني وناقش الدماميني التعليل بعدم الالتباس
بانك اذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه
الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير شان
دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدا موخرا خبره
يقوم وافتراق الجملتين بتقوية الحكم وعدمه قبل دخول
الناسخ لا يزيله دخوله فالالتباس حاصل بعده ايضا على
ان ابن عصفور رجح منع التقدم في نحو كان زيد يقوم
قال لان الذي استقر في بابه كان انك اذا حذفتها عاد اسمها
وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها في المثال لم يرجعا
الى ذلك واجاب الشمني بان احتمال كون اسم كان ضمير الشان
بعيد وقد قال ابن هشام قد لا ينبغي الحمل على ضمير الشان
متى امكن غيره ولا يخفى ما في قوله وكونه مبتدا خبره يقوم
فتامل   قالوا خيرا اي انزل خيرا بدليل ماذا انزل   كما في
باب الاشتغال والنداء اذ لا يجمع بين العوض والمعوض
بشرط اي بشرط كل من التحذير والاغراء فشرط التحذير
ان يكون باياك نحو اياك والاسد او بالعطف نحو راسك والسيف
او التكرار نحو الاسد الاسد وشرط الاغراء العطف نحو المروة
والنجدة او التكرار نحو اخاك اخاك   الكلاب على البقر اي

بقر

بقر الوحش كما في التصريح والمراد خل الناس جميعا خيرهم
وشرهم واسلك طريق السلامة وقيل المراد اذا امكنتك
الفرصة فاغتنمها   او اجري مجرى المثل الفرق بينه
وبين المثل كما افاده الدنوشري ان المثل مستعمل في غير ما
وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة
التمثيلية وما اجري مجراه مستعمل فيما وضع له لكنه اشبه
المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فاعطي حكمه
في عدم التغيير   انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
وائتوا خيرا لكم   لازما بان ينسلخ عن التعدية بالكلية
بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما في الثاني والثالث
وقوله او في حكم اللازم بان يكون بحسب الظاهر لازما واما
باعتبار المعنى او بعض المعنى فمتعد كما في الاول والرابع
والخامس فان المضمن باعتبار دلالته على معنى الفعل المتعدي
متعد والضعيف عن العمل متعد في المعنى للمفعول
وطالب له وكذلك في الضرورة هذا ما ظهر   لمعنى لازم
بالاضافة اي لمعنى فعل لازم   معنى لفظ اخر ظاهره موهم
تغاير المعنيين وهو غير ظاهر في نحو قوله تعالى احسن
بي اذ اخرجني من السجن فان تعديته احسن بالباء لتضمينه
معنى لطف والاحسان هو اللطف فالاولى ان يقال التضمين
الحاق مادة باخرى في التعدي او اللزوم لتناسب بينهما في
المعنى او اتحاد كذا قيل   لتصيير الكلمة الخ فيكون اللفظ
مستعملا في مجموع المعنيين مرتبطا احدهما بالاخر
فيكون مجازا اي كلا منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة

والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علاقة
المجاز على هذا لا يقال العلاقة الجزئية لانا نقول نقل الناصر
اللقاني في حواشيه على المحلي عن السعد التفتازاني
انه لابد في اعتبار الجزئية من كون تركيب الكل من الاجزا
حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والاقرب عندي انه مستعمل في كل
من المعنيين على حدته وان لزم عليه الجمع المذكور فتختلف
العلاقة باختلاف المعنيين فتارة تكون المشابهة
بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام
وجزم به الدماميني وغيره انه مستعمل في حقيقته
ومجازه وهذا هو التضمين النحوي وفي كونه مقتبسا
خلاف ونقل ابو حيان في ارتشافه عن الاكثرين انه
ينقاس واما البياني فتقديرها حال تناسبها المعمول بعدها
لكونها تتعدى اليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول
ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى الى ذلك المعمول
على الوجه المذكور وهو قياسي اتفاقا لكونه من حذف
العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه
وقال ابن كمال باشا الجواب التضمين البياني هو التضمين
النحوي وانما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف
حيث قدر فارحين عن امره فتوهم انه تقدير لعامل
اخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن اي
يخرجون اقتصارا على بيان المعنى الطاري لانه المحتاج
للبيان وكذا ما بعده الا قوله اي صرفه بالقتل فهو بيان
للمعنيين واصلح لي في ذريتي اي بارك جعل ابن

الحاجب

الحاجب من باب فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع اي من تنزيل
المتعدي منزلة اللازم كانه قيل يفعل الاعطا والمنع والوصل
والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص
متعلقه اتي به مجرورا بفي كانه محل له فالمعنى في الاية
اوقع الصلاح في ذريتي دماميني اي تنبه اي تبعد
ومنه اي من التضمين من حيث هو لا بقيد كون
المضمن فعلا متعديا باصالته التضمين لازما ولهذا فصله
بمن فاندفع ما قاله شيخنا واقره البعض ان البيت
ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعد الى واحد وصار
بالتضمين متعديا الى ثان بحرف الجر كيف تراني قاليا
مجني بكسر الميم وفتح الجيم اي في اي حالة تراني باغضا
ترسي ثم اجاب بقوله قد قتل الله الخ اي ذلك في حال قتل
الله زيادا اي عني لا مني وقيل باغضا المراد بالمجن
المحل فالمعنى في اي حالة تراني باغضا محلي لست
قاليا له لان الله قتل زيادا عني فالاستفهام على هذا انكاري
واراد بزياد زياد بن ابيه الذي استلحقه معاوية بن ابي
سفيان بنسبه واعترف بانه اخوه لابيه
الضعف عن العمل الخ فالعامل فيما ذكر متعد في المعنى
الى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم
فهو مما في حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافي
كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع ان لام التقوية ليست
زائدة محضة ولا معدية محضة كما في المغني فسقط
اعتراض البعض تبلت بالفوقية فالموحدة

اي اصابت ويقال انبل بالهمزة والخريدة المراة الحسنا والفيج
بمعني المفاجع ببارد اي بريق بارد بسام اي بسام محله
والشاهد في قوله ببارد فان الفعل يتعدي اليه بنفسه
فجعله الشاعر لازما ثاني اليه للضرورة ويحتمل عندي انه ضمنه
معني يشتفي فعداه بالبا وجوز الدماميني ان يكون المراد
تشتفي الفيج ريقها بفم بارد اي بارد ريقه فيكون المفعول
محذوفا والبا للاستعانة وبجعل اللازم متعديا كان
عليه ان يقول او في حكم المتعدي لان السادس والسابع يصيران
في حكم المتعدي لا متعديا همزة النقل قال في المغني
الحق ان دخولها قياسي في اللازم دون المتعدي وقيل قياسي
فيه وفي المتعدي الي واحد وقيل النقل بالهمزة كله سماعي
اه كما سلفته اي في باب اعلم واري ويحتمل ان المراد كهذا اللفظ
تضعيف العين ما لم تكن همزة نحو نأي فيمتنع
تضعيفها لئلا يؤدي الي ادغام الهمزة او الادغام فيها وقل في
غيرها من باقي حروف الحلق كدهنه وبعده كذا في التسهيل
وشرحه قال في المغني التضعيف سماعي في اللازم
وفي المتعدي لواحد ولم يسمع في المتعدي لاثنين وقيل
قياسي في الاولين اه فائدة قال الزمخشري والسهيلي
وغيرهما التضعيف يقتضي التكرار والتمهل بخلاف الهمزة
وقيل لا يقتضي ذلك بل هو كالهمزة بدليل لولا نزل عليه القران
جملة واحدة والظاهر الاول وان محله حيث لا قرينة وجملة
واحدة قرينة وهو كلام فائق ثم رايت في الكشاف ما يصرح
به حيث قال في تفسير هذه الاية نزل ههنا بمعني انزل لا غير

كخبر

كخبر بمعني اخبر والا كان منه افعل الثالث المفاعلة اي الف المفاعل..
كما عبر به في المغني او دلالته علي المفاعلة او اشتقاقه من المفاعلة
وقول البعض اي المشتق منها سهو عن كونه المعدود الاشيا
التي يصير بها اللازم متعديا لا الافعال المتعدية الرابع
استفعل اي كون الفعل علي استفعل او صوغه علي استفعل
كما عبر به في المغني والشرح فيه الخماسي للطلب او النسبة
احترز عن استفعل للصيرورة فانه لازم كاستحجر الطين
كاستخرجت المال مثال للطلب وما بعده مثال للنسبة اي
نسبة الحسن ونسبة القبح فاصل استحسنت زيدا
واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصارا
بنقلهما الي استفعل متعديين وقد ينقل اي استفعل
ذا المفعول الواحد اي الفعل صاحب المفعول الواحد اي وقد
لا ينقل كاستفهمت الخبر اي طلبت فهمه ومثل استفعل
التضعيف فقد ينقل كما في علم وقد لا ينقل كما في كسر واما
همزة النقل فتنقله كلما دخلت عليه ولا يرد توافق رتج
الباب وارتجه اي اغلقه لان الهمزة ليست للنقل نحو
استكتبته اي الاصل كتب الكتاب وغفر الله له ذنبه فنقلتهما
صيغة استفعل الي التعدي لاثنين ومنه قول استغفر
الله ذنبا قال س انظر هذا مع قولهم في بابه لان هذا علي معني من
اه وقد يقال يجوز ان تكون السين والتا ناقلة للفعل من
التعدي الي واحد الي التعدي الي اثنين ويجوز انه لا يكون لاذ لا يلزم
من وجودها نقله كما اشار اليه الشارح فما هنا مبني علي الاول
وحمل استغفر الله ذنبا بمعني اطلب غفر الله وما في بابه لا مبني

على الثاني وجعل استغفر بمعنى استتيب كما يشير اليه قول الشـ
وانما جاز [illegible] فلا تنافي فتامل ونقل الدماميني عن ابن الحاجب وغيره ان
استغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن السادس
التضمين قال في المغني ويختص التضمين عن غيره من المعديات
بانه قد ينقل الفعل الى اكثر من درجته ولذلك عدي ألوت بقصر
الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا
وذلك في نحو قولهم لا آلوك نصحا لما تضمن معنى لا امنعك
وعدي اخبر وخبر وحدث وانبا ونبا الى ثلاثة لما تضمن
معنى اعلم وارى بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها
والى آخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم فلما انباهم باسمائهم
نبئوني بعلم رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن بضم
العين فيهما قاله في المغني ولا ثالث لهما اي ليس ثم فعل مضموم
العين عدي بالتضمين الى المفعول غير هذين وما في باب
لا مبني على الثاني كما عسل الطريق الثعلب قال الفارسي
في اسناد العسلان الى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذيب
نص عليه السيوطي في المزهر لعدم الابهام اي الذي هو
شرط في نصب اسم المكان على الظرفية كما سياتي وانما كان
الابهام معدوما لان المرصد مختص بالمكان الذي يرصد
فيه والطريق اسم للمكان المستطرق قاله في المغني

التنازع في العمل

التنازع لغة التجاذب واصطلاحا
ان يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى غير
ان عاملان اي مذكوران كما صرح به في التصريح فلا تنازع بين
محذوف وغيره نحو زيدا في جواب من ضربت واكرمت ووجه

الروداني كون زيدا في المثال ليس من التنازع بان الجواب على شبه
السوال وضربت واكرمت لم يتنازعا من ثم [illegible] عمل فيه الاول
وعمل الثاني في ضميره محذوفا فهو مثل ضربت زيدا واكرمت
زيدا ولا تنازع في ذلك فح يكون الجواب كالسوال التقدير ضربت
زيدا واكرمت زيدا فذكر مفعول احد العاملين المقدرين وحذف
مفعول الاخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر او العكس
لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك في
جواب هذا السوال اكرمت زيدا ولا بد ان يكون بين العاملين
ارتباط بالعاطف مطلقا قال في المغني او عملا او لهما في ثانيهما
نحو وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او وفيه شيء
لا يخفى او كون ثانيهما جوابا للاول جواب السوال او الشرط
نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة اتوني افرغ عليه
قطرا ونحو ذلك من اوجه الارتباط كما في المغني فلا يجوز قام
قعد اخوك افتقبلا اي وجوبا على ما ذهب اليه جماعة من
انه يشترط في التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع
في نحو وانه كان يقول سفيهنا لاحتمال عمل كان في ضمير الشان
فلا يكون متوجهة الى سفيهنا ولم يشترط ذلك آخرون
فجوزوا التنازع في المثال على تقدير عدم عملها في ضمير الشان
وهذا هو الاظهر وان استظهر الدماميني الاول ثم لا تنازع في
قام اظن زيدا لا على الاول لعدم وجوب التوجه لاحتمال ان يكون
اظن ملغاة فلا توجه لها الى زيد ولا على الثاني لانها اذا لم
تقدر ملغاة وقدرت متوجهة اليه تعين اعمالها في ضمير
وليس هنا ضمير في اسم اي ظاهرا او ضمير منفصل

مرفوع او منصوب او منفصل مجرور نحو زيد ابا غلام وقعد هو
ونحو ما ضربت واكرمت الا اياك ونحو تقفت وتقفو بني بك
علي خلاف في الاخيرين وفيما ايهم متعلق بعمل فقدم عليهم موانه
مصدر للضمير وفيه هذا ما قال الشيخ خالد انه الظاهر خلافا لقول
المكودي متعلق باقتضيا   اتفاقا اي ممن لا يجوز عمل
العاملين معا فلا يرد عليه ان الفرا يقول بعملهما معا اذا
اتفقا في طلب المرفوع كما سياتي   اتاك اتاك اللاحقون بفتح
الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لا ت
كنايتهما بلا يا نص في انها خطاب لمذكر فيكون ما قبلها كذلك
ومفعول احبس محذوف اي احبس كما قاله العيني
اذ الثاني توكيد اي فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له
اصلا ممن لا يجوز ~~عمل العاملين معا فلا يرد عليه~~ ات قال المرادي
في شرح التسهيل ويحتمل قولي اتاك اتاك ان يكون من التنازع
ويكون قد اضمر مفردا كما حكي سيبويه ضربني وضربت
قومك بالنصب اي ضربني من ثمت وقد اجاز ابو علي التنازع
في قوله فهيهات هيهات العقيق واهله قال ارتفع
العقيق بهيهات الثانية واضمرت في الاولى او بالاولى
واضمرت في الثانية واجاز ابن ابي الربيع في نحو قام زيد
ان يكون زيد فاعلا بالثاني واضمر في الاول وان يكون فاعلا
بالاول والثاني توكيد لا فاعل واجاز الشمني فيه ان ينسب
العمل لهما لكونهما شيئا واحدا في اللفظ والمعنى وكان العامل
واحدا هو مع زيادة من الدماميني   والا فسد اللفظ اي من
جهة الصناعة النحوية   والا فسد المعنى اي المعنى

المراد

المراد اذ المعنى المراد كفاني الخ ومعنى فساده افادة الكلام خلافه
فاندفع ما قيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى
وعلل بعضهم الفساد بلزوم التناقض لانه على التنازع
يكون لم اطلب معطوفا على كفاني ليحصل الربط فيلزم كونه
مثبتا الطلب القليل لوقوع النفي في حيز لو المفيدة امتناع
جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها ونفي النفي اثبات
والحال انه نفاه اولا بقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
لاقتضا لو النفي كما عرفت والسعي لادنى معيشة
هو نفس طلب القليل او مستلزم له فعلم من ذلك ان
تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع اذا جعلت الواو
استئنافية غير مسلم لفوات الربط المعتبر هنا اذا
جعلت الواو استئنافية افاده الفارضي وصاحب المغني وقال
الكوفيون والفارسي ان البيت من التنازع واعمال الاول
ووجهه جماعة منهم ابن الحاجب بانه على تقدير الواو للحال
وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فانك لو قلت لو دعوته
اجابني غير متوان افادت لو انتفا الدعا والاجابة دون انتفا
عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني ونظر فيه في المغني
بانه نوقش فيه نعم يرد ان النفي اذا دخل على كلام مقيد
توجه الى تقييده الا ان يقال هذا اغلبي ولعل الشارح لاحظ ما ذكر
فعلل عدم التنازع بما لعله المراد دون التناقض
ولم اطلب الملك يدل على هذا المحذوف قوله ولكنما اسعى لمجد
موثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي هذا ولا يخفى ان ما ذكره
الشارح في توجيه البيت انما يخرجه عن فساد المعنى واما

فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف
عليه الا ان يجوز ذلك في الشعر قاله بس اما المثال
فظاهر لان كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لان يعمل فيه لان الفعل
لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقولي
اقتضيا في اسم فلقصور العلة اي افهامها ما لا يصح
وقول انه لا يمتنع تقديم مطلوبهما اي على سبيل التنازع
اذا طلبا نصبا كما في زيدا ضربت واكرمت اي لعدم اخذ
كل منهما مطلوبه يعني والحال انه ممتنع على وجه التنازع
لاخذ الاول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثاني
طلبه كما قاله بعضهم او لانه يلزم عليه تقدم ما في حيز حرف
العطف عليه وهو ممتنع في غير الضرورة من نحو فلم يسيروا
كما قاله الدماميني فيخرج المثال على ان زيدا انما طلبه
اول العاملين واما الثاني فطالب لضميره لكن حذف
لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم
الرضي كما هو صريح عبارته لا ظاهرها وان زعمه
البعض الى جواز التنازع في المتقدم المنصوب
واجازه الفارسي في المتوسط نحو ضربت زيدا
واكرمت ودعوى البعض ان ثم قولا بجواز التنازع
في المتقدم ولو مرفوعا مع كونها في غاية البعد تحتاج
الى سند فان كان سنده فيها عبارة التوضيح لايهامها
ما ذكر قلنا من تامل كلام شارحه علم ان الخلاف في المنصوب
والله اعلم وعمل مفعول به اي للفعل المتعدي
يشبهانهما اي في العمل الا في التصرف بدليل التمثيل

بهاوم

٣٥٧

بهاوم اقروا كتابيه وقول الشاعر لحقت ولم انكل عن الضرب
مسمعا وفي شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل
اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه ويظهر
ان اسم المصدر كالمصدر او اسم وفعل كذلك اي اسم يشبه
الفعل وفعل متصرف نحو اتوني افرغ عليه قطرا فاعمل
الثاني ونوى الضمير في الاول وانما حذفه لكونه فضلة يجب
حذفه عند اهمال الاول كما سياتي عهدت بالبناء للمجهول
وتاء الخطاب هاوم اقروا كتابيه ها اسم فعل بمعنى
خذوا والميم علامة الجمع والاصل هاكم ابدلت الكاف واوا ثم
الواو همزة وفي اعراب القران للسمين زعم القتيبي
ان الهمزة بدل من الكاف فان عنى انها تحل محلها فصحيح
وان عنى البدل الصناعي فليس بصحيح اه
فلم انكل اي اعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم
الاولى اسم رجل ولا تنازع بين حرفين لضعف
الحرف ولفقدان شرط صحة الاضمار في المتنازعين
اذ الحروف لا يضمر في
قال يس واما فان لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل في محل
جزم بان ولا بين جامدين اي فعلين جامدين وقولي
ولا جامد اي فعل جامد فلا يرد هاوم اقروا كتابيه ولا الابيات
قال الروداني ينبغي تقييده بما اذا تقدم الجامد لانه ح يلزم
الفصل بين الجامد ومعموله اما لو تاخر فلا مانع اذ لا فصل سواء
اعملت الاول او الثاني نحو يعجبني ولست مثل زيد وعن
المبرد اجازته في فعلي التعجب اي سواء اعمل الثاني او الاول

ويغتفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج الجملتين
بحرف العطف واتحاد ما يقتضيه العاملان ورجح هذا القول
الرضي همع نحو ما احسنه الخ هذا في اعمال الثاني وتقول
على اعمال الاول ما احسن واجمله زيدا واحسن واجمل به بعمرو
وانما جي على اعمال الثاني مع الاول المهمل بالضمير المجرور بالبا
بناء على الصحيح انه فضلة لانه فاعل وجب تركه عند القائلين
انه فضلة واقتاره في التسهيل شرط في شرحه
للجواز اعمال الثاني تخلصا من الفصل المذكور دماميني
من ذلك اي مما تعدد فيه المتنازع وهي الافعال الثلاثة
والمتنازع فيه وهو الظرف اعني دبر والمفعول المطلق اعني
ثلاثا وثلاثين واعمل الاخير اذ لو اعمل الاول لاضمر عقب الثاني
والثالث فيه اياها ولو اعمل الثاني لاضمر ذلك عقب الثالث
وقد يدعي انه اعمل غير الاخير بناء على جواز حذف الفضلة
مطلقا كما اختاره في التسهيل قاله يس طلبت الخ
التنازع طلبت وادرك وابغ والمتنازع فيه الذي وعنه
ان يكون غير سببي مرفوع اي للزوم اسناد احدهما
الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم خلو رافع ضمير
السببي من رابطه بالمبتدا واعترض بانه يكفي في
الربط رفعه لضمير السببي المضاف الى ضمير المبتدا
كما اكتفي الحسن تبعا للاخفش والكسائي بضمير الازواج
المرتبطات بالمبتدا في قوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا يتربصن اي ازواجهم وبان الفساد
المتقدم حاصل في نحو قولك زيد اكرمه واحسن اليه ابوه غير ...

مع

مع ان المتنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى لتقييد المنع
بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير
المبتدا مع كل من العاملين سوا كان السببي مرفوعا او منصوبا
ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعا كان السببي
او منصوبا ويكون وجود ضمير المبتدا مع كل العطف بالفا نحو زيد
يقوم فيقعد ابوه مبتدا اي ثان وقوله والعاملان
اي مع ضميريهما لان الخبر المجموع لا العامل وحده اي والجملة
خبر المبتدا الاول ويلزم على هذا الاعراب بالنسبة الى المثال
اي زيد الخ تقدم الخبر الفعلي على المبتدا والجمهور على منعه
وقول البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي سهو
او غير ذلك عطف على ان السببي ومن الغير كونه مفعول
خبر او معنى حال من غير يهما وغير يهما نايب فاعل مفعول
بخلاف السببي المنصوب نحو زيد ضربت واكرمت اخاه
ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بانك ان اعملت الاول
فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم
عندهم عليه ولهذا قال في التصريح الوجه امتناع التنازع
في السببي مطلقا كما مر كان الاولى حذفه لانه لم يتقدم
له تمثيل السببي المنصوب والثاني منها المتنازعين
اولى لقربه قال يس ولو كانا اضعف من الاول في العمل ثم كل
مما قبله اولى من سابقه كما قاله م للعلة المذكورة وعللت
ايضا اولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف
عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وانما اغتفر ذلك
هنا للضرورة وهو ان الاول اولى لسبقه ثم كل مما يليه اولى

من لاحقه للعلة المذكورة وهناك فوله ثالث هما سواء ومحل
الخلاف مالم يوجد مرجح لاحدهما ففي نحو ضربت بل اكرمت
عمرا يجب اعمال الثاني وبالعكس في لا نحو ضربت لا اكرمت زيدا
نقله في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت ايضا
اولوية الاول لسلامته من عود الضمير علي متاخر لفظا
ورتبة ان اعمل الثاني واضمر في الاول ضمير الرفع كما هو راي
البصريين او حذف الضمير من الاول ان اعمل الثاني وحذف
من الاول ضمير الرفع كما هو راي الكسائي او عمل العاملين
في معمول واحد ان اتفق العاملان في طلب المرفوع وتاخر
ضمير الاول ان اختلفا كما هو راي الفرا كما سياتي في الشرح
ذا اسرة ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره
الفريه بالجماعة القوية لكن في القاموس الاسرة بالضم
الدرع الحصينة ومن الرجل الرهط الادنون علي جواز
اعمال كل منهما اي اذا لم يهمل الثاني ويضمر في الاول ضمير رفع
فان الكوفيين يمنعونه كما سياتي فلا منافاة بين ما
هنا وما ياتي فلا تغفل ومن اعمال الاول اي بدليل الاضمار
في الثاني والثالث ومن اعمال الثالث اي بدليل تعدية
الثالث بالحرف وحذف الضمير من الاولين ولم يمثل
الثاني لانه لم يحفظ اعماله في كلام العرب كما قاله المرادي
في ذلك اي في حال اعمال المهمل في الضمير من مطابقة
الضمير للظاهر في التمثيل ان هذه المطابقة اغلبية
لاجازة سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب اي ضربني
من ذكر وسيذكر الشارح لكن صرح الدماميني نقلا عن سيبويه

بقيه

بقيه فيكون المراد التزام ذلك في الفصيح ومحل المطابقة
مالم يستو فيه المذكر والمونث والا اضمر مفردا مذكرا لا غير
نحو اجريح وقتيل هند او الزيدان او الزيدون كحسنان
الخ المثالان من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين فذلك
اقايم هما وذاهب الزيدان واقايم وذاهب هما الزيدان
واقايم انتما وذاهب انتما واقايم وذاهب انتما انتما فانتما
الاول في المثال الاخير مضمر الثاني المهمل وانتما الثاني فاعل
الاول المعمل وبعكسه المثال فبعلم كذا يوخذ من الدماميني
علي المغني وهذا المثال الثاني متفق علي جوازه قال
شيخنا هذا ينافي ما سياتي عن الفرا من اعمالهما معا في الظاهر
عند اتفاقهما في طلب المرفوع ام ويجاب بما قدمته انه المراد
اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر والاول منعه
الكوفيون اي من حيث اشتماله علي اضمار ضمير الرفع في الاول
لا من حيث اشتماله علي اعمال الثاني بدليل كلامه بعد فلا ينافي
هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين علي جواز اعمال كل منهما
قبل الذكر اي لفظا ورتبة فذهب الكسائي الي تحصيل
المحذوف اي وا اختلفوا في كيفية اعمال الثاني مع طلب الاول
الرفع قبل ما وقع فيه ما امتنع مما فر منه لان حذف الفاعل
امتنع من الاضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفي
شرح الايضاح ما حكي عن الكسائي من انه يحذف الفاعل في نحو
ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر
في الفعل مفرد في الاحوال كلها قاله يس متمسكا بظاهر
قوله تعفف اي استتر وضبطه الش في شرحه علي

التوضيح بالغين المعجمة وفي التصريح انه بالعين المهملة بالارط
عجولها اي للبقرة الوحشية فبغدت بتشديد الذال المعجمة
اي غلبت والنبل السهام وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد
ووجه التمسك به انه لم يضمر في واحد من تعفق واراد فلم
يقل تعفقوا على اعمال الثاني ولا ارادوها على اعمال الاول وانما قال
بظاهر لامكان تاويله بما سياتي في الشرح في طلبه المرفوع الظاهر
ان مثله اتفاقهما في طلب المنصوب ويرشد اليه عبارة الهمع
ونصها وقال الفرا اخلاهما يعملان فيه انه اتفقا في الاعراب المطلوب
فالعمل لهما ورد عليه ان العوامل كالمؤثرات فلا يجوز
اجتماع عاملين على معمول واحد الا ان يريد ان العمل لمجموعهما فليتامل
كما في زيد عمرو قائمان وفيه نظر للفرق بان كلا من الفعلين
يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا
الخبر فليتامل ولا اضمار اي على احد نقلين عنه ونقل عنه انه
يجوز الاضمار موخرا في حال طلبهما المرفوع ايضا فتقول قام وقعد
اخواك هما اضمرته موخرا اي الكوفيين بخلاف
وضربت زيدا هو فهو فاعل ضربني لا توكيد للمستتر في
الفعل لانه يمنع ان فيه ضميرا مستترا كما مر
والمعتمد ما عليه البصريون اي من وجوب اضمار ضمير الرفع
في الاول عند اعمال الثاني لان العمدة يمتنع حذفها اعترض اللقاني
هذا الدليل بانه يفيد وجوب الاضمار بخصوصه بل هو او الاظهار
ويمكن ان يجاب بانه اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على مجوز الحذف
وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الاظهار وقد تقال
التكرار لا يقتضي منع الاظهار بل ضعفه فقط على انه عهد حذف
الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها

فافهم

ان كان الاول هو الطالب للمرفوع كما في المثال
على ما هو مقتضى كلام الشيخ والتصريح
فان كان الاول هو الطالب للمنصوب فان اعمل
ثم يعمل الثاني فيه وان اهمل فلا
اضمار فيه

فافهم ولانه الاضمار يرد ايضا على جميع الكوفيين بخلاف
الدليل الذي قبله فيرد به على الكسائي ومن يقول بقوله
فقط فقد جا في غير هذا الباب اي فيقاس عليه هذا
الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثل فيقال جاحذف الفاعل
في غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب وبحث فيه
اللقاني ايضا بان جواز الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب
لغرض ايراد الشي مجملا ثم مفصلا ليكون اوقع في
النفس لا يفيد جوازه مطلقا ويمكن دفعه بانه لا مانع
من كون الغرض هنا ايضا الاجمال ثم التفصيل فتامل
وقد سمع ترق من قياس الاضمار قبل الذكر في هذا
الباب على الاضمار قبل الذكر في غيره الى سماعه في هذا الباب
وكانه دل على انه قد سمع اي سمع كثيرا نظما ونثرا وذكر
علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائي ان يقول سمع
حذف الفاعل هنا ايضا كما في قوله تعفق الخ على انه ما استدل
به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه افاده ...
وكمتا اي تري فيلا كمتا جمع اكمت من الكمتة وهي حمرة
تضرب الى سواد مدماة اي شديدة الحمرة مثل الدم متونها
ظهورها استشعرت لونه من هب اي جعلته شعارا
ولباسا لها والمذهب بضم الميم المموه بالذهب ووجه
الاستشهاد انه اعمل الثاني واضمر في الاول ضميره قبل الذكر
لكن هذا البيت لا يحتج به على الكسائي لان الضمير في الاول
وهو جري غير بارز فله ان يدعي خلوه منه ويحتج به على
الفرا الا انه لاف العاملين وعدم ذكر الضمير موخرا

لاحتمال افراد ضمير الجمع اي علي تاوله بمن ذكر كما سيشير
اليه الشارح او تاوله بالجمع واعترض بان الافراد قبيح لما مر عن
الدماميني فكيف ينفي الحجية وبمكنان يقال احتمال البينة
امرا جايزا ولو مع قبح ينفي حجيته علي ثبوت امر اخر فتامل وقد
رويه كما في العيني تعفق بضم القاف علي انه مضارع حذفت
منه احدي التاءين مسند الي ضمير الرجال لانهم في
معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسايي ح وقول العيني
ومن تبعه كالبعض الضمير علي هذه الرواية راجع الي
البقرة لا يلايم قوله الا يتخلف وقد اجاز ذلك اي
الافراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله في الاحوال كلها
اي اسناد الفعل الي الواحد والاثنين والجماعة لكن الافراد في
الاثنين والجماعة قبيح كما مر لفظا او محلا مراده بالمنصوب
لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل
اليه بواسطة الحرف كما في التصريح فلابد ان اعراب المضمر
محلي دايما لبنايها او هلا يقال اهلك الله للخبير بتشديد
الهاء او هلا اي جعلك اهلا له بل حذف منه الذم اي علي
ما اختاره المص هنا وكذا قوله واخرته الخ كما سيتضح ان
يكن غير خبر حذف في الموضعين جواب ان التي فعلها مضارع
وهو ضرورة قاله الشاطبي فلا حاجة الي اضمارها اي لفظا
فلا ينافي انها متوية وعود الضمير علي متاخر لفظا ورتبة
انما يحذر منه اذا كان الضمير ملفوظا به واخرته اي اذكره موخرا
فكلامه متضمن لشيئين ولهذا الشأن الامرين علي اللف والنشر
المشوش وعمدة في الاصل فلا يحذف فيرد عليه ان خبر كان

ومفعولي

ومفعولي ظن يجوز حذفهما الدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين
الاتي اقوى ثلاثة مذاهب اي في معمول كان وظننت
واخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا في الاضمار مقدما كما قد يتوهم
وزاد في التوضيح رابعا وهو الاظهار احدها جوازه اي
الاضمار مقدما كالمرفوع ثانيهما وجوب تاخيره وهو ما في
النظم ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون ميلا الي جواز
الخ وتضعيفه تجويز اضماره موخرا بالاولي بسم مطلقا اي عمدة
كان في الاصل او فضلة واحتج له اي بشواهد من لسان
العرب واجازه الكوفيون نقل المصرح عن ابي حيان ان
شرطه عندهم ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا
وفروعهما والا لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قايمين
فلابد ان يقول اياه متقدما او متاخرا ولا ينافي هذا ما مر يأتي
من وجوب الاظهار اذا لم يطابق الضمير المفسر وان زعمه
لان ما يأتي مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين
وهم لا يقولون بوجوب الاظهار ح لانه مدلول عليه بالمفسر
اي وحذف المعمول بالدليل جايز حتى في باب كان وظن لسلامته
من الاضمار قبل الذكر اي اذا اضمر مقدما كما مال اليه في شرح الكافية
ومن الفصل اي بين العامل الاول ومعموله اذا اضمر موخرا كما قال به
هنا اذا هي اي المراة والاراكة واحد الاراك تتخلل بالبناء
للمجهول والحاء المهملة علي ما ذكره شيخنا السيد اي اختير جواب
اذا والاسحل بكسر الهمزة فسكون السين المهملة وفتح
الحاء المهملة شجر دقيق الاغصان يشبه الاثل يتخذ منه ايضا
السواك كذا في العيني والذي في القاموس والصحاح الاسحل

قوله صح

بالكسر شجر يستاك به وضبطت الحا بالقلم في نسخ القاموس
الصحيحة بالضم وهو الاقرب الي قولها بالكسر والشاهد
في تنحل واستاكت حيث تنازعا عود اسحل فاعمل الاول واضمر
في الثاني ضمير عود اسحل وذكره   بعكاظ سوق كانت
في الجاهلية يجتمع فيها قبايل العرب فيتبايعون ويتعاكظون
اي يتفاخرون ويتناشدون الشعر قال في الصحاح
بناحية مكة شهرا وقال في القاموس بصحرا بين نخلة
والطايف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتستمر عشرين
يوما والباني بعكاظ ظرفية وقوله يعشي بالعين المهملة
كيعطي اي يسيء ابصارهم من العشا بالقصر وهو سوء
البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضي والضمير في شعاعه
للسلاح والشاهد في يعشي ولمحوا حيث تنازعا شعاعه
فاعمل الاول واضمر في الثاني ضميره وحذفه   وخص
بعضهم حذفه بالضرورة مقتضي التوضيح ترجيح هذا
وانه مذهب الجمهور فانه قال وبعضهم يجيز حذف غير
المرفوع لانه فضلة كقوله بعكاظ الخ ولنا ان في حذفه تهيئة
العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اه   تهيئة
العامل يعني للعمل اي في الاسم الظاهر وقوله لقطعه
معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان علي اعمال الثاني
مع الحذف ايضا والمعارض عليه لزوم الاحتمال قبل الذكر
ومن جعل التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معمول له معني
استغني عن قوله لعنه معارض لعمل العامل الاول في المعمول
بالعامل الثاني في حال اعمال الثاني مع الحذف قال سم وكانهم

اي

اي المجوزين اختيارا حذفه عند اعمال الاول لا بدون التهيئة
والقطع مانعا او نقال اعمال العامل الاخر في المذكور دافع التهيئة
هذا فتامله فانه حسن   بل اجاز التقديم اي ذكر الضمير
مقدما عمدة او فضلة فلعيبه الاقرب اي راجعا للقول الثاني
جزمه بتاخير الخبر فقط حتي يكون في كلامه قصور كما
توهمه البعض   لحذف الفضلة من الاول المهمل وكذا
يشترط لجواز حذفها من الثاني المهمل علي ما يظهر فلو التبس
لم يجز حذفه نحو استعنت واستغنيت به علي زيد   امن
اللبس ولم يذكر الناظم العلة بطريق المقايسة علي الابواب
السابقة ومن قوله سابقا وحذف فضلة اجز ان لم يضر
نحو استعنت واستعان علي زيد به وجه اللبس ان المتبادر
ان المحذوف بعده استعنت عليه بقرينة معمول الفعل الثاني
مع ان المراد استعنت بزيد اما اذا اريد استعنت علي زيد
فالحذف جائز لعدم اللبس لان المتبادر هو المراد افاده
سم   لانه مع الحذف لا يعلم الخ وعلله بما اسلفناه كان
مناسبا لان تعليله انما ينتج الاجمال لا اللبس لكن من الناس
قد يطلقون اللبس علي ما يعم الاجمال وان كان الصواب
الفرق بينهما معني وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف
لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض
فاعترض بانه الاولي حذف مستعان اذ هو ليس المحذوف
يوهم الخ لانه من الغير المفعول الاول لانه متقدم في الاصل
بل لا فرق بين المفعولين الخ لان كلا منهما عمدة في الاصل
ويمكن الجواب عن المص بانه عبر بالملزوم وهو الخبر واراد

اللازم وهو العمدة وبان المسند كما قال بعضهم مفهوم بالاولى
لاشرفيته والاتفاق على عمدتيه فهو اولى بالذكر وفي
حذفه ما سبق اي من المنع عند البصريين والجواز عند
الكوفيين وكان عليه ان يقول يحذف فولي ولا يجوز تقديمه ويقول
وفي حذفه واضماره مقدما ما سبق لان صنيعه يشعر بانه
لاخلاف في عدم جواز اضماره مقدما وليس كذلك لوجود
الخلاف في اضماره مقدما ايضا ولعل ذلك اي لكونه لا فرق
بين المفعولين لكن قال المرادي انه زاد على قوله تخلص
من ذلك التوهم دفع به توهم ان هذه العبارة لا يرد
عليها شي اصلا او بزيه لعمده بكسر اللام اي منتسبا
لعمدة او بفتحها على ايجاز ايه للمضروب وفي تمنع بالكاف
قاسم المازني اي منعه انه اذا اعمل الاول اضمر في الثاني ضمير
المفعولين الثاني والثالث بجانبه لعودهما على متقدم
في الرتبة واذا اعمل الثاني اضمر في الاول ضمير هما
موخر الما تقدم واما المفعول الاول فهو فضلة محضة فلا يجاء
بضميره مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه
مع الثاني المهمل كما سبق ونختار اعمال الثاني اي عند
البصريين لقربه كما مر واعلمت واعلمني زيد عمرا
قايما اياه اياه لا يخفى ان اياه الاول ضمير المفعول الثاني واياه
الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو
المفعول الاول لما تقدم واظهر اي ضمير المتنازع فيه
اي ايت به اسما ظاهرا او قول ان غير ما يطابق المفسر اي
لكونه اي الاضمار غير مطابق للمفسر كما في يظنان في

المثال المذكور لعدم المطابقة اي للمخبر عنه ان اتي به مطابقا
للمفسر وللمفسر ان اتي به مطابقا للمخبر عنه وتخرج
المسئلة من هذا الباب بالنسبة الى المفعول الثاني لا
بالنسبة الى المفعول الاول لتنازعهما فيه فاعملنا في مثالنا
الاول واضمرنا في الثاني ضميره وهو الالف في يظنانى
وكذا الحكم لو اعملت الثاني في عوالخ صورة في عكس
المثال مع انه يمكن فيه وهو باق على حاله بان يقال اظن
ويظنني زيد وعمرو اخا اياهما اخوين لان ما ذكره ابني
في العمل بمثال المتن واقصر مسافة على وفق المخبر
عنه اي وان خالف المفسر ويويده ان الرضي كما نقله الدماميني
لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه اذا امن اللبس
واستدل له بقوله تعالى فان كن نساء ثم قال وان كانت واحدة
مع ان الضمير للاولاد لظهور المقصود واجازوا ايضا
الحذف يعكر عليه ما تقدم نقله عن ابي حيان وجه كون
هذه المسئلة من هذا الباب هو ان الاصل الخ ظاهره ان
كونها من هذا الباب انما هو بالنسبة الى المفعول الاول لا الثاني
وبه صرح الموضح واستظهر سم وغيره انها منه
بالنسبة الى الثاني ايضا باعتبار كونه مطلوبا لكل من
العاملين على انه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه
مثنى او مفردا واطال في ايضاح ذلك فقد لنا به اي
الاضمار اي عنه لا يتاتى التنازع الخ لان كلا من الحال
والتمييز لا يضمر لوجوب تنكيره وفوله خلافا لابن معط
حيث اجازه في الحال قال القاضي يجوز رغبت از كرزا غبا

على اعمال الثاني وذرني ازرك في هذه الحالة اعتبارا على اعمال الاول اهـ وفيه
ان هذا امثل اعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه وكذا نحو ما قام
الخ لانه ان اضمر في الفعل المهمل بدون الا انعكس المعنى المراد
من الاثبات على وجه الحصر الى النفي وان اضمر فيه مع الا بان
يقال ما قام الا هو وما قعد الا زيد كما نقل عن ابن هشام فان
اراد مع حذف الا هو ورد ان البصريين لا يجيزون حذف الفاعل
هنا وهذا التركيب جائز عنده وان اراد مع عدم حذفه فهو
خلاف المسموع وصرح الرضي وغيره بان هذا المنع
خاص بالمرفوع اما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه
نحو ما ضربت واكرمت الا زيدا وفرق بان المنصوب فضلة
لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع ولا
يخفى انه فرق غير نافع مع انعكاس المراد ان اضمر في الفعل
المهمل بدون الا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها ان اضمر
مع الا وقد صرحوا بان المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة
وانه يقتضي الامتناع اذا كان المنصوب عمدة في الاصل
نحو ما علمت وظننت الا زيدا قائما ولو سوى بين المرفوع
والمنصوب في الامتناع او الجواز لكان احسن ثم رايت
الروداني صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى في جواز
التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بالا والحصر
بانما فقال الذي يفهمه المتامل ان تخريج ذلك انما هو على التنازع
وبيانه ان القياس يقتضي ان ما بعد الا يقال ما قام وقعد
الا زيد هو ان العاملين فرعا لما بعد الا فيعمل احدهما في الظاهر
والاخر في ضميره المنفصل لكن لما امكن انفصال هذا الضمير

بعامله

بعامله الملغى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال انفصال
الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم تستجيب عوده الى ما بعده
لفظا ورتبة يلزم ان يكون هو مقدما لفظا مؤخرا رتبة لان رتبة
الضمير واصله ان يتاخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا
رتبة كونه موجبا محصورا بالا التي قبله بحسب رتبته واصله
فتاخره الاصلي دليل على ايجابه وحصره وعروض تقدمه
لاجل اصلاح اللفظ لا يعتد به مانعا مما له حكم من الحصر وقولهم
اذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير انما هو في الضمير
الذي جاء على اصله وهو المتاخر لفظا ورتبة ولم ار اتفق على
احد يستشكل التنازع بعد انما التي يجب انفصال الضمير
بعدها ايضا لافادة الحصر مع انما مثل الا فقياس التنازع
فيها ان يقال انما قام هو وقعد زيد والاستعمال على خلافه
وجوابه كما تقدم ان الحصر مدلول التاخير الاصلي ولا يفوت بعروض
انفصال الضمير بعامله اهـ باختصار وما ورد الخ كقوله لما
صاب قلبي واصفاه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا فيؤول
بانه من الحذف لدليل لكنه يلزم عليه حذف الفاعل واجيب بانه
سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه تامل
ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات استثني منها المفعول له قال
بعضهم وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول
له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بفي يقدر
في المفعول له مقترنا باللام وفرق الروداني بتوسعهم في
الظروف دون غيرها الا ترى انه لو لم يقدر في وقيل صمت وسرت
اليوم على ان التقدير صمت فيه على هذا التقدير للتوسع

خلاف المفعول له فلا يقال تمت وسرت خوفا اذ لا يجوز فمتم اي
الخوف لعدم التوسع فيه والنفس الي جواز التنازع فيه
اميل فتنبه **قوله المفعول المطلق** زاد في شرح
الكافية اه يحتمل ان مراده التورك علي الفاضل بانه كان ينبغي
ان يزيد هنا ذكره لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لانه
لا تصريح فيما يذكره بان المفعول المطلق اي شي هو وان كان
يوخذ ذلك من قوله المصدر الخ بمعونة ذكره بعد الترجمة
المشعر بان المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوبا مفيدا
للتوكيد او مبينا للنوع او العدد يوخذ من قوله بفعل الخ
وقوله توكيدا الخ ويحتمل ان مراده استحسان اقتصار المص هنا
علي قوله المفعول المطلق وتوركه علي زيادته في شرح الكافية وهذا هو
الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال الاول وذلك تفسير
للشي اه جوزه المتقدمون بناء علي ان المقصود التمييز في
الجملة لا يكون اصالته بدليل ما يقدمه نظرا الي ان ما
يقوم مقامه اي المصدر اي يحل محله ويوضع في مكانه مما
يدل عليه كلفظ كل وبعض المضافين الي المصدر وكالعدد فلف
عنه في ذلك اي في المفعولية المطلقة وانه اي المصدر الاصل
اي والاعتبار ليس الا الاصل اما اذا نظرنا الي ان القايم مقامه
يعطي حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهي
ما اي اسم وقوله مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع
المؤول مفعولا مطلقا ولم تقل منصوب نظرا الي انه قد يرفع
نايبا عن الفاعل كما سيذكره وفيه ما يأتي وانما خص النفي
بالخبر دون غيره كالمبتدا والفاعل لانه الذي قد يجي مبينا للنوع

عامله

عامله كما في ضربت ضرب الامير وعدده كما في ضربت ضربتين مفيد
الخ مما صرح به كراهتي في قولك كرهت كراهتي علي ان كراهتي
مفعول به لكرهت اذ هو لا يوكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده
فالاعتراض بان التعريف صادق عليه غير متوجه توكيد
عامله اي توكيد مصدر عامله الذي تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد اذ ذلك
شرط في التاكيد اللفظي الذي هذا منه فمعني قولك ضربت ضربا
احدثت ضربا ضربا هذا ما افاده الدماميني والرضي وبحث فيه
بانه يرفع التجوز كالنفس والعين ورد بان التاكيد اللفظي قد
يكون لرفع التجوز ففي المختصر والمطول واقره السيد ان نحو قطع
اللص الامير لرفع توهم التجوز فاعرفه والمراد افادته التوكيد
من غير بيان نوع او عدد والا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقا
وان كانت لا يفيد واو في قوله او بيان نوعا او عدده لمنع الخلو قد صح
لكن تجويزها الجمع بالنظر الي القسمين الاخيرين كما في
ضربت ضربتي الامير لا بالنظر الي القسم الاول لتقييده بعدم بيان
النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الاخيرين وبه يعلم
ما في كلام البعض ما ليس خبرا الخ قال فليس خبرا لكان امن
اذ لا دخل لما في اخراج ما ذكر ولان شان الجنس انه لا يخرج به
وقوله نحو المصدر الخ اي من كل ما هو خبر ولو غير مصدر
لنحو الحال المؤكدة يتبادر منه ان ثم شيئا اخر غير الحال المؤكدة
لم تخرج الا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلو لم اشار بنحو
الي شي يخرج بقولنا من مصدر وان خرج بما بعده ايضا كالجملة
المحكية بالقول بناء علي الصحيح انها مفعول به فاعرفه المصدر
المؤكد هو المصدر الثاني المؤكد للنحو ووجه هذا وجه انه لم يوكد

الامير صح

عامله بل مثله ولا يبعد ان يعم عامله هو المصدر الاول او مرفوعا
الخ فيه انه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحا مفعولا مطلقا بل نائبا عن الفاعل
لان حمل المفعول عليه مبني على اطلاق لفظ المفعول على جنس نائبه او المراد
الاخبار بالمفعول عن جنس نائبه لا يحوج الى صلة اي بالجر او الظرف
او المراد لا يحوج الى ذلك لفظه فلا ينافي انه مقيد عند النحاة بالاطلاق ولهذا
قال في المغني المفعول اذا اطلق في اصطلاح النحاة انما ينصرف الى المفعول
به لانه اكثر دورانا في الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور الا مقيدا بقيد الاطلاق
لانه مفعول الفاعل حقيقة اي الفعل الذي يصح اسناده اليه وليس المراد انه
موجود حتى يرد مات موتا والمراد بالاسناد ما يعم ما على جهة الايجاب او السلب
فلا يرد لم يضرب زيد ضربا فانها ليست بمفعول الفاعل اورد عليه
المفعول لاجله وبعض افراد المفعول به نحو كرهت قياما ووجدت
تقول المراد مفعول الفاعل من حيث انه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج
ما ذكر قياما باعتبار الصادق الفعل به وانه ليس موجودا قبل ذكر الفعل
نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وان كان وجودها بايجاد الفعل
لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناه على ما زعمه
من ان المفعول به ما كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا اخر وغيرهم
لا يلتزمون ذلك الى التقييد بحرف الجر ايضا او الظرف كما في المفعول معه او
اراد بحرف الجر عامله مطلقا والتبعية اي لبيان تعدي الفعل ولزومه
وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرته والعطف قال شيخنا عطف سبب او
تفسير مراد مع ضميمة الى اخر اي كونه مفيدا تاكيد عامله او بيان نوعه
او عدده كما اشار اليه ذلك بقوله توكيدا الخ المصدر انه لا يقال يدخل في هذا
التعريف اسم المصدر لانا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر
كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره واقره افاده م وقيل
مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج
اسم المصدر من تعريف المصدر بان يقيد الدلالة على الحدث في تعريفه بالاصالة قوله

قوله اسم

اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل صرح السيد والرضي
بان المفعول المطلق هو الاثر الناشئ عن تاثير فاعل الفعل المذكور
اي ايقاعه الذي معناه امر اعتباري وهو تعلق القدرة بالمقدور
وذلك الاثر نفس الحركات والسكنات وانت خبير بانه ما قالاه
لا يظهر في نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تاثير فاعل
الفعل المذكور وانه يقتضي ان المصدر المستعمل في التاثير
كاثرت تاثيرا او وقعت ايقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه
خلافه ~~ويطلق المصدر على كل منهما~~ والحاصل ان المصدر يطلق
بالاشتراك وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة على التاثير
وهو متعلق بالفاعل وعلى الاثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل
باعتبار الصدور منه وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو
الضاربية والمضروبية اي الكون ضاربا والكون مضروبا ويسمى
نحو الضاربية بالمصدر المبني للفاعل ونحو المضروبية يسمى
المبني للمفعول والثاني اعني الاثر المختلف في كونه مخلوقا بالقدرة
للعباد او لا بيننا وبين المعتزلة كما في شرح العقائد للتفتازاني
وهو المكلف به على ما صرح به ابن ابي شريف في حواشي
المحلي وابن قاسم في اياته ولي فيه بحث وهو ان الثاني يتوقف
حصوله على الاول فيكون ايضا مكلفا به لان ما لا يتم المكلف به الا به
فهو مكلف به ويمكن دفعه بان مرادهم ان المكلف به اولا وبالذات
الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافي التكليف بالفعل بالمعنى
المصدري ثانيا وبالتبع وكونه امرا اعتباريا لا وجود له خارجا
لا يمنع التكليف به اتفاقا ام من مدلولي الفعل وردا بعد
بيان ان من المصادر ما لا فعل له وبالعكس واجيب بانه ما لم يوضع
يقدر بيس اسم الحدث المراد بالحدث المعنى القائم بالغير

كما صرح به التفتازاني في شرح العقائد ويطلق المصدر على كل منهما ح

فوله لان الفعل يدل على الحدث والزمان اي على مجموعهما مطابقة بناء على
من ذهب الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل بل الدال
عليها جملة الكلام ويدل على احدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما
واما على مذهب اخرين كالسيد من ان النسبة الى الفاعل المعين
جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن
وفي المقام بحث ابداه الكافيجي فقال دلالة الفعل على الحدث
بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على احدهما خارجة
عن الدلالات الثلاث اما خروجها عن المطابقة فلان مجموع
الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين واما خروجها
عن التضمن فلان دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بان
تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع اجزاء المعنى نسبة واحدة
كلفظ العشرة بالنسبة الى كل من الخمستين وليس ما نحن
فيه كذلك لان دلالته على الزمان ليست من الجهة التي يدل
بها على الحدث لما علمت من ان دلالته على الاول بالصيغة وعلى
الثاني بالمادة واما خروجها عن الالتزام فلان دلالة الالتزام
هي الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنه
اهـ وانا اقول نختار انها من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره
في دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالته على الذات
وتعينها ليست من جهة واحدة فتفطن واعترض قولهم
الفعل يدل بمادته على الحدث او مادة الفعل تدل على الحدث بانا لا
نسلم ان مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته والا لزم
دلالة ضرب بكسر الضاد او ضمها مع فتح الراء وبضم او برفعها
مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به والجواب بان المراد

انها

انها تدل بشرط الصيغة مع ان صيغة الفعل ليست بخصوصها
شرطا بل الشرط صيغته او صيغة المصدر او الوصف فافهم
بمثله اي المفعول المطلق اي بمصدر مثله في اللفظ
والمعنى او في المعنى فقط وقوله بنصبه اي المفعول المطلق
او ضميره بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصبه للمصدر
بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه على هذا استخدام قال
زكريا وشرط نصبه مثلا المصدر لارادة الحدوث كما ياتي ولو
معنى دون لفظ اي على الاصح عند المص لان ما ذهب اليه الجمهور
من ان العامل في المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا
يطرد في نحو حلفت يمينا وكانه على المصور انه ينبه على اشتراط
المماثلة في جانب الفعل والوصف ايضا ولعله تركه للمقايسة
هذا وقلد شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثلة على المماثلة
في اللفظ والمعنى واما نحو يعجبني ايمانك تصديقا فمن باب النيابة
وسياتي في قوله وقد ينوب عنه الخ او فعلا اي متصرفا فخرج
فعل التعجب غير ناقص فخرج كان واخواتها وغير ملغى عن العمل
فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا او وصفا اي متصرفا اسم
فاعل او اسم مفعول او بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة
المشبهة والحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل
فان جهنم الخ بحث في التمثيل بالاية بان الجزاء بمعنى المجزى به
بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا في الحقيقة ولك ان
تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على مصدريته بتقدير
مضاف اي محل جزائكم او بلا تقدير قصدا للمبالغة اصلا في
الاشتقاق معنى كونه اصلا فيه انه يكون هو المشتق منه

والاشتقاق رد لفظ الى اخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف
اليان الفعل اي المضارع على الاصح بناء على ما هو التحقيق
من اسبقيته زمانا لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا
وحين وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضي لسبق زمانه
على زمان المضارع بمضيه وهذا القايل فرض زماني الفعلين
في شيئين بخلاف الاول فانه فرض الازمنة في شي واحد فهو
اولى بالترجيح واما الامر فمقتطع عندهم من المضارع
ويظهر على قول الكوفيين ان غير الاصل من المضارع والماضي
مشتق من الاصل منهما ان كلا الخ انظر على هذا المذهب
ما اصل الوقف لان من شان الفرع ان يكون فيه ما في
الاصل وزيادة كالمفرد والمثنى والجمع والزيادة في الفعل
دلالته على الزمن وفي الوصف دلالته على الذات لا يقال يلزم
مزية الفرع على اصله وهي ممنوعة لانا نقول الفرع
الممنوع مزيته على اصله هو ما كان اصله اعلى منه رتبة
كجمع المونث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك افاده
الدنوشري هنا وقد نا قشهم في قولهم ان من شان
الفرع الزيادة على الاصل بانه لا برهان يقتضي ذلك واطاله
فراجعه بين المصدر المسوق الخ اشار الى رجوع
ضمير يبين الى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ويصح
اعادته للمفعول المطلق في الترجمة اي لا يخرج
الخ افقه هذا الحصر منتقد بالمفعول كسرت سير ذي
رشد الخ ذهب بعضهم كالدماميني الى ان المضاف من النيابة
اذ يستحيل ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثاله

فالامصار

فالامصار سيرا مثل سير ذي رشد فحذف الموصوف ثم المضاف
وهو حقيق بالقبول وان رده البعض بالا يسمع غير
ان هذا الايراد على الجملة لان مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا
مطلقا مبينا للنوع سواء كان اصليا او نائبا والظاهر ان
المعرف بال العهدية كالمضاف في ذلك انه المعدود من قبيل
المختص لتخصيصه بتحديده بالعدد المخصوص وقد
ينوب عنه الخ ظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل
المذكور وهو مذهب المازني وعند الجمهور ناصبه فعل
مقدر من لفظه تقديره والاول اوضح الاول للامر اي عن
المصدر اي المنا صل في المفعولية المطلقة وهو ما كان من
لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد ان المفعول المطلق
في امدح الحجر الخ كذا مصدر كليته اي دال كليته كلفظ
كل وجميع وعامة وكذا قوله او بعضيته اي داله بعضيته
كبعض ونصف وشطر كجد امر من جد يجد بكسر
الجيم وضمها اي اجتهد كذا في القاموس وبه يعلم ان
الامر ايضا بكسر الجيم وضمها القرفصا بضم القاف
والفا ممدودا وبكسرهما مقصورا ان يجلس على اليتيه
ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه او يجلس
على ركبتيه منكبا ويلصق فخذيه ببطنه ويتابط
كفيه وعد القهقرى والقرفصا من النايب عن
المصدر مع انهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما
من غير لفظ العامل قاله سم وصحح الروداني انهما انما يكونان
مصدرين اذا جريا على فعلهما نحو تقهقر قهقرى وقرفص

قرفصا اما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من
الرجوع ونوع مخصوص من القعود نحو سرت احسن
السير الخ اي سرت السير احسن السير وسرت سيرا
اي سيرا والسين والبا مفتوحتان هيئته اي دال
هيئته كفعلة ومنه اي من المرادف اي مقارب المرادف
لان الحب ليس مرادفا للاعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما
قبله يعجبه السخون ما سخن من المرق والبرود ما
برد منه والسين والبا مفتوحتان عبد الله اظنه
جالسا الضمير للظن المفهوم من اظن وعبد مفعول اول
وجالسا مفعول ثان فان ارجع الي عبد الله منصوبا علي
الاشتغال او مرفوعا علي الابتدا لم يكن مما نحن فيه قال
الروداني وكان الاولى التمثيل برفعهما علي الغاء العامل المتوسط
لتعين مصدرية الضمير علي رفعهما بخلاف نصبهما كما
مراه ويعارضه ما مر من اشتراط عدم الفانا صب المفعول
المطلق فتامل ويرد علي الشارح ان كلا من المثالين في النايب عن
المصدر المبين للنوع وهذه الها ليست منه لان
مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف
وال العهدية والاضافة فلا تكون نايبة عن مبين
النوع ولهذا اختار ابن هشام انها نايبة عن المصدر
الموكد نعم ان ارجع الضمير الي مبين كظني او الظن له لدلالة
المقام صح كون الها نايبة عن مبين النوع وعدلنا الي قولنا
لدلالة المقام عن قول البعض تبعا لغيره لان الضمير معرفة
فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من ان قيامه مقام المعرفة

لا يقتضي

ومن نيابة الصفة كما قاله الدماميني ضربت ضرب الامير وسرت سير ذي رشد علي ما مر بيانه اي في ... اي وما يطول ... وكما ... وقد ... اي في الحيز ... ومثله ... او ... الا انه ... اعتبارا ... بالسكون ...

لا يقتضي كونه مبينا للنوع الا تري انه يقوم مقام المعرف بال
الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتامل لا اعذبه الضمير
للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد
عذابا عظيما فصح كون الها نايبة عن مبين النوع فسقط
ما قيل هنا بقي شي اخر وهو انه لا بد في الاية من تقدير
والاصل لا اعذب تعذيبا مثل ذلك التعذيب لان نفس التعذيب
الواقع علي مرجع ضمير اعذبه الاول يستحيل وقوعه علي
احد من العالمين سواه حتى يبقي والذي يمكن وقوعه
علي سواه انما هو مثله وح فهذا الضمير في الحقيقة ليس
نايبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق اصالة بل عن المصدر
النايب عن صفته المصدر الذي هو المفعول المطلق
اصالة فتنبه المشار به اي وان لم يكن متبوعا
بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك وذهب الناظم
الي انه لا بد من الاتباع شرطوا انما يكون اسم الاشارة نايبا عن المصدر
الذي هو المفعول المطلق اصالة في مثل ما اذا قيل ضرب
اللص فيقول ضربت ذلك الضرب اما لو قيل ضرب زيد
اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالاشارة غير نايبة
عن المصدر المذكور لان فعل زيد لا تفعله انت بل هي عن
المصدر النايب عن صفة المصدر المذكور والاصل ضربت ضربا
مثل ذلك الضرب الا انه قليل اي ما نحن فيه من انابة الظرف
عن المصدر اما عكسه فكثير كما ياتي نحو ما تضرب
زيد اي اي ضرب تضربه وقولك نحو ما شيت فاجلس
اي اي جلوس شيته فاجلس الته اي اسم الته وقوله

ضربته سوطا اي ضربة بسوط في الة الفعل اي المعهودة
له اسم المصدر العلم يظهر لي ان الفرق بين اسم المصدر
العلم وغير العلم ان الاول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه
وهذا والثاني للفظه لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر
لفظ المصدر او الاول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنا
والثاني لها لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر الحدث
كالمصدر وانما الفرق بين اشتمال المصدر على حروف فعله
ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر نحو بر بره
وفجر فجار يشكل على التمثيل فرقهم بين المصدر واسمه
بان الاول ما جمع حروف الفعل والثاني ما لم يجمعها لجمع كل من بره
وفجار حروف فعله الا ان يدعي ان ذكرا غلبيا وان مراد الش
اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كابره وافجره اي صير
بارا وصيره فاجرا لكن كان ينبغي على هذا ان يقول الش
كابر ابره وافجر فجار فتامل ان اسم المصدر اي العلم
كما في التصريح لا مطلقا لنصه في التسهيل على ان اسم
المصدر غير العلم يقوم مقام الموكد وقولي لا يستعمل الخ
لا يرد عليه بحانه لان من هو المص عدم علميته
ثلاثة اشيا زاد الرود اني الضمير واسم الاشارة شنيئة
بفتحا في القاموس شناه كمنعه وسمعه شناوتك
وشناه ومشناءة ومشنوءة وشنانا ابغضه
ملاقيه في الاشتقاق اي المجتمع معه في الاشتقاق اي في
اصول مادة الاشتقاق وهي البا والتا واللام او النون والبا

والتا

بر

والتا

فانه دفع اعتراض شيخ الاسلام بان الاولى مشاركة في المادة لان
المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته
نباتا فيه انه اسم مصدر غير علم لا نبت مثل عطا لا عطي فهلا
ذكره بعد في اسم المصدر وغير العلم وقد يقال جعله من الملاقي
في الاشتقاق اشارة الي كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة في
النيابة او نظرا الي ما قاله الموضح من انه اسم عين للنبات
ناب عن المصدر افاده م لكن نص غير واحد على ان النبات
مصدر سمي به النابت كما سمي بالنبت غير علم فلا
يستعمل اسم المصدر العلم موكدا لان معنى العلم زايد على معنى
العامل قال المص ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل
دماميني ولانه بمنزلة تكرير الفعل كان الاولى ان يقول
لان المقصود به الجنس مصدر سمي به النابت كما سمي
بالنبت من حيث هو كما ان الموكد وهو المصدر الذي تضمنه
الفعل كذلك نحو توضا وضوا الخ قال اللقاني لقايل ان يقول ان
كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه
وان كان جاريا على فعل اخر كما في وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغي
ان يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل اصلا
فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على غسل
الا ان يجاب بان مراده بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه
بعض حروف فعله اه واجاب بعضهم ايضا بان المراد الاول
لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي كما عرفوه
بذلك وهو بمعنى جواب اللقاني وما اجيب به انما ينفع
في عدم ايراد فال تبتيلا في اسم المصدر غير العلم لا في عدم

ادخال نباتا في اسم المصدر من قوله تعالى والله انبتكم من
الارض نباتا الصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد
مر انفا الاعتذار عن عدم ذكره في امثلة اسم المصدر فتنبه
الا امراتك بالنصب كلامه مبني على ان النصب على الاستثنا
من احد وقد الزمخشري من تخرج قراة الاكثر على اللغة
المرجوحة وان جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثنا
من اهلك والرفع على الاستثنا من احد فاعترض بلزوم
تناقض القرائتين لاقتضاء النصب كون المراة غير
مسري بها والرفع كونها مسري بها لان الالتفات بعد
الاسرا ورد بان اخراجها من احد لا يقتضي انها مسري
بها بل انها معهم فيجوز انه يكون سرت بنفسها وقد روي
انها تبعتهم وانها التفتت فرات العذاب فصاحت فاصابها
حجر فقتلها وقال في المغني الذي اجزم به ان قراة الاكثر
لا تكون مرجوحة وان الاستثنا من اهلك على القرائتين بدليل
سقوط ولا يلتفت منكم احد في قراة ابن مسعود وان
الاستثنا منقطع لسقوطه في اية الحجر ولان المراد بالاهل
المومنون وان لم يكونوا من اهل بيته ووجه الرفع انه على
الابتدا وما بعده الخبر كما في ابتليت عليهم بمسيطر
لانه بمنزلة تكرير الفعل كان الاولى ان يقول لان المقصود
به الجنس وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من انه
موكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون
بمنزلة تكرير الفعل غير تنازعه العاملان قبله واعمل
الثاني وحذف مفعول افرد لدلالة ما قبله وافرد ادفع

به

به ما يتوهم من ظاهر الامر في قوله وثن الخ ولا يغني عنه
مفهوم موحد ايه المصدر فقد يكون السلب كليا اي لا توحد غيره
دايما ويويد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور اهم فلا اعتراض
بان جواز الافراد ظاهر لانه الاصل لعلاجيته اي المبين
لذلك اي المذكور من التثنية والجمع لان الجنس الواحد تتعدد
انواعه واحاده فالمشهور الجواز ودليله قوله تعالى وتظنون
بالله الظنونا والالف زايدة تشبيها للفواصل بالقوافي تصريح
وحذف عامل الموكد امتنع وكذا يمتنع تاخره عن موكده
بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تاخره عنهما قاله
الروداني لتقوية عامله اي تثبيت معناه في النفس
لتكريره وقوله وتقرير معناه اي رفع توهم المجاز عنه
لان المجاز لا يوكد نقله الزركشي في البحر المحيط في الاصول
ونقض بقوله تعالى ومكرنا مكرا وقول الشاعر فعجت
عجيجا من جذام المطارف واجيب بانه يرفع المجاز فيما يحتمل
الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير
كذا في القسطلاني على البخاري فالمنفي للمجاز يوكد كما
في الاية والبيت فقولهم المجاز لا يوكد ليس على اطلاقه
ونازع في ذلك الناظر بما حاصله ان الموكد قد لا يكون
للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا
ينافي الحذف لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور جاز ان
يقرر معنى المحذوف بالاولى وان السماع ورد بحذف عامل
الموكد جواز اخوانت سيرا وحوبا نحو سقيا ورعيا وانت
سير السير ورد بان الحذف مناف للتوكيد مطلقا لان التوكيد

يقتضي الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الاولوية مردودة
وما ذكره وان كان من امثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله
وحذف عامل المؤكد امتنع لكنه لا ينافي كما يدل على ذلك قوله بعد
والحذف حتم الخ وفيه ان عبارته ليس الا دليل على استثنائه
لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة اليه لا ينهض فتامل
مع ان الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتاكيد
كما مر ورد ابن عقيل المنازعة بان جميع الامثلة التي ذكرها
ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل
عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك انه يمتنع الجمع
بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين
المؤكد وانه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا
في عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح انه يعمل ولا
يخفى ان دليله الاول لا ياتي في عبارته سيبر وانه يلزم على
كلامه زيادة اقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله
توكيدا او نوعا الخ الا ان يكون مراده ان تلك الامثلة ليست
من المؤكد الان وان كانت منه بحسب الاصل فتامل
متسع اي اتساع مبتدا خبره الجار والمجرور قبله هذا هو
المناسب لحل الش ويحتمل ان المعنى والحذف في سواه متسع
فيكون بمعنى متسع فيه وانما جاز حذف العامل فيما ذكر
لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فاشبه
المفعول به فجاز حذف عامله ما ضربت ما نافية
للانتهاء مثبتة بدليل الجواب وبلى لاثبات المنفي قبلها حجا
مبرورا التقدير في الاول بلى حج وفي الثاني حججت والحذف حتم

الخ

الخ في قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع بدلا
من فعله اي عوضا من اللفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي
لم يستعمل له فعل كويح وويل قال الله ما صبي والعامل المحذوف
في هذا المصدر اما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوسا
واما فعله المهمل وانه لم يصح النطق به اذ لا يلزم من كونه عاملا
محذوفا صحة النطق به وعلى الاول اقتصر الش في الخاتمة
وواقع في الخبر المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشا
الذي ليس من الطلب كحمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا
وعجبا وطاعة وسمعا نقله الدنوشري من اللقاني فالاول
هو الواقع اي المصدر الواقع وان لم يكن منفيا على ما يوخذ
من الامثلة الاتية ومن تمثيل السيوطي في الهمع نحيبه
وهذا النوع الاول مقيس على الصحيح بشرط ان يكون له فعل
من لفظه وان يكون مفردا منكرا بخلاف النوع الثاني الاتي فسماعي
على الصحيح الا ما سيذكره المص من الواقع تفصيلا ومكررا او واحصر
وموكدا الجملة وذا التشبيه فقياسي وكذا من السماعي ما كان من
الاول لا فعل له من لفظه كويحه وويله او لم يكن مفردا منكرا
والاصل ابدل يا زريق يقتضي ان زريقا اسم رجل وفي
العيني انه اسم قبيلة وعليه فالاصل اندلي او انه لو او يمكن
الجمع بان الرجل ابو القبيلة وانها سميت باسم ابيها
ونقول الخ لو قال وكقولهم قياما لا قعودا لكان انسب
اي قم ولا تقعد فيه ان حذف مجزوم لا الناهية ممنوع
فالاولى ان يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوف
عليه اي افعل قياما لا قعودا ولا يخفى ان التخلص بهذا

قال حمدا لله وثنا عليه اي امرني نحب وثنائي حمدا لله وثنا عليه وقيل
نحب مبتدا ولتلك ضمير والمفيد خبرا غير انشائيه اهوايا فعل ذلك
وكذا مثنا به وبكراته والظاهران ما التفصيل العاقبة كذلك ثم
قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه ان الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض
من المجرور السابق اقرب من تخلص ابي حيان منه بان لا نافية هذه
للجنس وقعود اسمها ونون شذوذا بالتكرار ليقوم
التكرار مقام العامل او دعا عطف على امر اي دعا له او عليه
وقد مثل لهما نحو سقيا ورعيا الخ اعلم ان من هذه
المصادر ونحوها والمجرور بعده نحو سقيا ورعيا معمول
لمحذوف مسوق للتبيين اي لك اعني او لزيد اعني او
الجار والمجرور خبر لمحذوف تقديره ارادتي وعلى كل فالكلام
جملتان كذا قالوا وهو متجه اذا كان المجرور مخاطبا نحو
سقيا لك اما اذا لم يكن مخاطبا نحو سقيا لزيد فالمتجه عندي
ان يجعل معمولا للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة
كما نقل عن الكوفيين اذ لا يلزم ح المحذور وهو اجتماع مخاطبين
لشخصين في جملة واحدة على ان المحذور انما يلزم في سقيا
لك ان جعل سقيا نائبا عن اسق فان جعل نائبا عن
سقي على ان الخبر بمعنى الطلب فلا وجدعا بالدال
المهملة يستعمل في قطع الانف وفي قطع الاذن كما في يس
او مقرونا باستفهام توبيخي في كلام غيره الا انه لا يكتفى
في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش
في جعل هذا الاستفهام منه او من قسم الطلب بان الاستفهام
مجازي لانه خبر في المعنى واجيب بانه منها بحسب
الصورة او باعتبار استلزام الطلب الوما الخ بفتح
اللام وسكون الهمزة اي انلوم لوما وتغرب اغترابا
وقول لا ابا لك جملة قصد بها الدعا على المخاطب وقد تقدم

اشباع الكلام فيها والاغتراب البعد عن الاوطان والثاني
اي الواقع في الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة اقسام كما
في التوضيح الاول ما اشار اليه الشارح بقوله ماد له الخ والاربعة
ستاتي في المتن حمدا وشكرا لا كفرا وجوب الحذف خاص
باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الامثال فلا اتجاه
للاعتراض بانه يقال حمدت الله حمدا وشكرته شكرا مع ان
الكلام بذكر الفعل يكون خبر الانشا وكلا منا عند فقده الانشاء
وعنده يكون المصدر والفعل متوافقين اذا ذكر احدهما ترك
الاخر كذا قال الدماميني نقلا عن الشلوبين ومما سيق
الخ علي نده لا فيكون مثالا ثانيا وعليه فقوله عامله يحذف تاكيد
لما استفيد من التمثيل به للاتي بدلا المتحتم حذف عامله
افاده يس عن ابن هشام لتفصيل عاقبة ما قبله
اي لتفصيل المترتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب
ما قبل بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما التفصيل عاقبة
مفرد نحو لزيد سفر فاما صحة او غنيمة اغتناما
والتفكير فاما تمنون الخ وفي بعض النسخ فاما منا
الخ يحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة
كذا اي مثل ما سيق الخ فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل
فيه ان العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر
من فعله مشروطه بتكراره جعل التكرار بدلا تسمحا جاز
الاضمار الخ هذا ظاهر بالنسبة الى المصدر المبين دون المؤكد
لامتناع اضمار عامله عند الناظم كما قال قبل وحذف عامل
المؤكد امتنع وبهذا ايضا ما في تمثيل الشارح والاظهار اي ان

لم يكن مستثنى منها عنه ولا معطوفا عليه ولا منفيا الا اضمار لقيام الاستفهام
او العطف مقام التكرار نحو انت سيرا او انت اكلا وشربا
قاله المصرح   والاحتراز باسم العين الخ الذي يتجه عندي
انه هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز اذا المصدر في امرك سير
سير ليس نايب فعل اسند الى اسم معنى بل المصدر نفسه
اسند الى اسم المعنى فهو خارج بقوله نايب فعل   فيجب
ان يرفع الخ هذا بيان مراد وان لم يفهم من النظم اذ مفهومه
انه لا يحذف عامله وجوبا وهذا صادق بجواز الحذف ووجوب
الذكر مرفوعا او منصوبا   بخلافه اي المصدر بعد اسم
العين فانه يحتاج الى اضمار فعل لعدم صحة الخبرية وقوله
لانه يومن معه الخ علة لمحذوف اي وانما جاز حذف العامل
بعد اسم العين لانه يومن الخ قال يس ومقتضى التعليل
ان مثل اسم العين اسم المعنى الذي لا يصح وقوع المصدر
خبرا عنه نحو امرك سير سيرا او ح فنفي مفهوم نوع
لاسم عين تفصيل   الا مجازا مقتضى قوله زيد ذات اقبال وادبار
انه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز ان يكون مجازا مرسلا
علاقته التعلق   ومنه ما يدعونه موكد الا شكل على
قوله باقيا وحذف عامل الموكد امتنع لان الامتناع عنده في غير
الصور المشار اليها بقوله والحذف حتم الخ التي منها موكد الجملة لقيام
الجملة مقام العامل فكانه مذكور   هو الواقع بعد جملة الاصح كما في التسهيل
منع تقديمه كالذي بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزئيها قال
الدماميني لانها دليل العامل فيه فلا يفهم منها الا بعد تمامها   هي نص
في معناه ان اراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده

وهو

وهو المؤكد لغيره كذلك وان اراد ولو مجازا فممنوع نعم اي
لاحتمال ان تكون للتهكم مجازا واجيب باختيار الشق الثاني على
معنى انها لا تحتمل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا فكانه نفسها   موجه
الانسب بالتسمية ان يقول فكانها نفسه   الا ترى انه لم يات
الف هو نفس الاعتراف فيه تسمح والمراد ان التكلم
بهذه العبارة نفس الاعتراف   لانه اثر في الجملة اي يرفع
احتمال الغير   كابني انت حقا الذي يظهر لي انه حقا هنا
بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز واما اذا كان حقا بمعنى
ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الاتيان به مع ارادة المجاز
كان يريد بنوة العلم لكن هذا انما يتجه على ما درج عليه الشيخ
من ان قولنا حقا لرفع احتمال المجاز فالذي في الرضي والدماميني
انه لرفع احتمال بطلان القضية اي عدم تحققها في الواقع
قال الرضي المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه واذا
فليس مؤكدا لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره
واذا لم يكن الشي ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فمكرره انما
يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة
السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها للغير من حيث مدلول اللفظ
وجميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر
يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ
الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع
ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قال ويقوي ذلك انه لا يجوز لك
ان تقول زيد قائم غير حق او هو عند الله قولا باطلا لان اللفظ

السابق لايدل عليه فلا وانما قيل المثال هذا المصدر موكد لغيره
مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التوكيد
اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس
الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك التفي باللفظ
النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل موكد الغيره
واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي موكدا
لنفسه اهـ وقال الدماميني بعد تمثيله للموكد لغيره بنحو
زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر
كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا في الواقع فيكون
حقا ولان يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق
فلما جا المصدر المذكور صارت نصا في الواقع وسمي موكدا
لغيره لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى اهـ فعلى ما
قاله المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ومثل انت ابني حقا
لا افعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا اي ابت البتة
والتا للوحدة والبت القطع فقولك لا افعله محتمل لاستمرار النفي
وانقطاعه ولفظ البتة محقق لاستمراره معرفا اي فالصفا
نعت لحقا مما يلتفت بيان لوجه الشبه يجوز رفعه
بدلا اما قبله او صفة له على تقدير مثل وهل النصب ارجح من
الرفع او هما مستويان قولان المستعمر بالحد ورفعه اي التحدد
اي الدال على امر متجدد لا على امر دائم ثابت دماميني معنى
وفاعله اي فاعل معنى المصدر كالبا في مثال المص وارجاع
الضمير الى معنى المصدر المحدث عنه الذي هو الثاني يرد
عليه ان مثال المص ومثالي الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل

وان في البتة للوحدة ... [illegible]
ومحل المصدر ... يجوز ... [illegible]

معنى

معنى المصدر الثاني لان فاعل البكا الثاني والضرب الثاني والصوت
الثاني ذات العقلة والملوك والحمار ولم تشتمل الجملة على شي
من الثلاثة واجيب بان معنى بكا ذات عقلة بكا مثل
بكا ذات عقلة وفاعل هذا البكا المثل قد اشتملت عليه الجملة
وكذا يقال في مثالي الشرح افاده ـم كلي بكا بكا ذات عقلة
فصير بكا الاول للصيرورة فلا يقال ان البكا بالقصر اسالة
الدموع وبالمد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر
وينبغي ان يكون قوله كلي الخ صفة للجملة اي بعد جملة كالجملة
في هذا الكلام ليكون اشارة الى بقية الشرط افاده يس
عن الشاطبي وله صوت صوت حمار هو مصدر صات
يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب
مناب المصدر كما زعمه البعض لعدم الاشعار بالحدوث
لانه من قبيل الملكات قال في الهمع لم ينصبه ذكا بجعلها في له ذكا
ذكا الحكما لان نصب صوت ونحوه انما كان لكون ما قبله بمنزلة
فعل مسند الى فاعل التقدير فاذا صوت هو يصوت
فلم يتوهم نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه
وذلك لا يمكن في له ذكا فلم يستقم النصب لعدم احتوايها
على صاحبه اي لان ضمير عليه للممنوح عليه لا للناسخ فلم يكن
في الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المص فالفرق بينهما
في غاية الظهور وقد عوى البعض ان هذا المثال كمثال المص
وان الفرق بينهما تحكم في غاية العجب فيجب رفعه في هذه
الامثلة ونحوها الذي ينبغي صحة النصب في نحو لزيد
بدنٌ بدن اسد وعلم علم الحكما او صوت صوت حمار على الحال

من الضمير المستتر في الخبر بتقدير مضاف اي مثل بيب اسد الخ
او على المفعولية لفعل محذوف اي تماثل بيب اسد الخ فتامل لكن
على الحال اي بتقدير مثل فلابد ان يؤول الحال معرفة فلا يكون حالا
وهو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وفي النكت
والدماميني جواز نصبه على المصدرية على ضعف حيث يتعين
حينئذ تقليل لان شرط الخ ذهب الناظم في تسهيله الي
انه لا يشترط ذلك في عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح ان
يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة بل قال الدماميني بعد
ذكره ان كون المصدر المذكور منصوبا بالفعل المقدر مذهب الاكثر
مانصه قال الرضي وظاهر كلام سيبويه ان المنصوب اي
في له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال
وانما تنصب لانك مررت به في حالة تصويت ومعالجة اهـ ومنه
يوخذ ما مر ان المراد بالصوت التصويت اي احداث ما يسمع
واخراجه لا نفس ما يسمع وان زعم المرادي في شرح التسهيل
وجعله الداعي للجمهور الي تقدير الناصب وعدم جعله
منصوبا بالصوت فقدره الدماميني وانما لم يكن مقدرا بالحرف
المصدري لوقوعه مبتدا او الاصل فيه الاسم المصرح
ولذلك يؤول الحرف المصدري والفعل به اهـ وفيه نظر لاقتضائه
منع عمل المصدر الواقع مبتدا وهو ممنوع ما ان يمس الخ ما
نافية وان زائدة وحرف السابق معطوف على منكب والمحمل بكسر
الميم الاولي وفتح الثانية علاقة السيف والمعنى ان هذا
الفرس مديد الخلق كطول المحمل متعلق كتجافي المحمل وانه بلغ
في الضمور الي ان لا يصل بطنه الي الارض اذا اضطجع وانما

يمس

يمس الارض منكبه وحرف ساقه والكلام مسوق للمدح
فطي منصوب بمحذوف وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون
الجملة بمنزلة له طي كذا في التصريح وغيره تذر اي السيوف
والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الراس المشتمل
على الدماغ ويطلق على الانسان بتمامه مجازا وهو الىق بقوله
هاماتها اذ هي جمع هامة وهي الراس وضاحيا من ضحي
اذا برز عن محله بله الاكف مصدر بمعنى ترك الفعل مهمل اقيم هو
مقامه مضاف الي المفعول على احد الاوجه الاتية في بله كانها
لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات والمعنى ان هذه
السيوف تترك القوم بارزة روسهم عن محالها منفصلة
كانها لم تخلق على الابدان فترك الذكر الاكف لانها سهلة القطع
بالنسبة الي الروس فيكون اسم فعل الخ وعلى هذا ففتحته
بنائية وبقيت رواية ثالثة وهو رفع ما بعدها على الابتدا
خبر بله بمعنى كيف لانها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف
وفتحته على هذا ايضا بنائية والمعنى عليه كيف الاكف لا تترك
ضاحية عن الابدان مع انها اسهل من الروس فعلى هذا بله
في البيت للاستفهام التعجبي ومثله بله الخ ابن غ وجوب
حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لان النصب
على المفعولية المطلقة لما بعد كره الشيخ من ان تقدير عاملها الزمه
الله فيكون مفعولا به وفي كلام غ ان نصبها بالمفعولية المطلقة
وان تقدير العامل احزنه وهي كنايات عن الويل اي عند
بعض اللغويين وذكر الجوهري انه ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب
وذكر بعضهم ان ويس وويب كويح وويل ومراد الشارح انها كنايات

عن الوبل بالنظر الى اصل الوضع فلا ينافي ما يذكره الشارح من انها
صارت كالتعجب بقولها الاستنان لمن يحبولن ببغض
يقال عند الشتم والتوبيخ اي عند ارادتهما وهو قليل اي
هذا النوع الذي لا فعل له من لفظه **المفعول له**
ال فيه موصولة بدليل عود الضمير اليها ومانع موصوليتها الذي يرجع
الضمير اليه الموصوف المحذوف قال المرادي في شرح التسهيل
ولا يجوز تعدده منصوبا او مجرورا الا بابدال او عطف قال في
الهمع ولذا امتنع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا
لتعتدوا تعلق الجار بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له
وانما يتعلق به ان جعل حالا لانه اذكر معه اي لكونه
مفعولا للفاعل حقيقة كما اسلفناه فتقوله واقرب عطف
عليه على معلوله ومن قدم المفعول فيه علله بان احتياج
الفعل الى الزمان والمكان اشد من احتياجه الى العلة واقرب
الى المفعول المطلق بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق
فقصر نح كما اشار الى ذلك اي الى اقربيته بكونه مصدرا
ينصب مفعولا له المصدر اي بالفعل قبله على تقدير حرف
العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به
المنصوب بعد نزع الخافض وقال الزجاج ناصبه فعل
مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمك اكراما وعليه فهو
مفعول مطلق وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه
لانه ملاق له في المعنى المراد مثل قعدت جلوسا وعليه
ايضا فهو مفعول مطلق ولذا قال في التصريح قال الزجاج
والكوفيون انه اي المفعول له مفعول مطلق اه ان ابان

تعليلا

تعليلا ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما ياتي اي يشترط لنصب
المفعول له الخ ان هذه الشروط شروط لنصبه وانه عند عدمها
يسمى مفعولا له والجمهور على انه ح مفعول به وعليه
فهذه الشروط شروط لتحقق ماهية المفعول له ومعنى
قوله ابان تعليلا اظهر علة الشيء اي الباعث على الفعل سواء كان
غرضا نحو ضربتك جبر الخاطرك او لا كقعدت عن الحرب جبنا
اي لاجل التشكر اي لاجل ان تكون شاكرا ليم كجد مجيلا بفتح
الميم وكسر الطاء وسكون الياء مصدر ميمي طاعة اشارة
الى انه من مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعول قال البعض
لدلالة الاول عليه اه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشكر مفعوله
المحذوف شكرا اضر لكان الحذف له دليل ثم كلام الشارح يقتضي ان
المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر اذا دل عليه دليل بما
يعمل البا بمعنى مع متعلقة بمتحد حال له نصب بنزع
الخافض كذا في بعض النسخ وفيه ان النصب به سماعي
على الراجح وفي بعض النسخ نصب على التمييز اي المحول
عن الفاعل وهي اولى انه يتحد مع عامله في الوقت بان
يقع حدث الفعل في بعض زمان المصدر كجئتك املاحا
لك لك قاله الرضي فالشروط خمسة بل ستة سادسها
ما ذكره الشارح سابقا بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل
واجاز يونس اما العبيد فذو عبيد كان المناسبة
ان يقول واجاز يونس كونه غير مصدر متمسكا بقولهم
اما العبيد فذو عبيد لان هذا المثال يحتمل من عند بان
يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده واجاز يونس
كونه اما العبيد الخ من المفعول لاجله القياس وجعله بعض
النحاة مفعولا به لمحذوف اي مهما تذكر العبيد ولم يلتزم

هو الاشتراط على الاشتراط فاحفظه قو وكونه علة اي كونه
مفهما العلة وما قيل من ان العلية محل الشروط فكيف يكون
شرطا ممنوع كما ذكره بل محل الشروط ماهية المفعول له
او نصبه

هذا البعض تقديرا ما بهما يكتفى به بل قدر في كل مكان بما يليق به وجوله
الزجاج مفعولا له بتقدير مضاف اي مهما نتذكره لاجل تملك العبيد
وانكره سيبويه اي انكر القياس عليه قايلا ان رواية النصب
خبيثة ردية فلا يجوز التخريج عليها وكونه قلبيا قال في التصريح
لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشي متقدم عليه
وافعال الجوارح ليست كذلك اه وعزا هذا الشرط السيوطي
في الهمع الى بعض المتاخرين وعزاه الرضي الى بعضهم معللا
بما مر ثم رده فقال ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع
وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه
وينتقض ما قال بجواز جيتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا
اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب
قلنا يجوز ايضا جيتك اكراما لي وجيتك اليوم اكراما لك غدا مع
جوز جيتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا مضاف
مقدر وان المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون
عامله نحو قعدت جبنا فيكون من افعال القلوب وما يتقدم على
الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو
ضربته تقويما وجيته اصلاحا اه والفارسي جيتك ضرب زيد
اي من ان المصدر ليس قلبيا ولعله لا يقول باشتراط اتحاده مع العامل
فاعلا ايضا حتى تحذر هذا المثال لعدم هذا الشرط ايضا فيه وربما
يفهم ذلك قول الهمع شرط الاعلم والمتاخرون مشاركته لفعلم
في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تاديبا قال ولم يشترط ذلك سيبويه
ولا احد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما في الوقت على ما مر
خلافا لابن خروف فانه لم يشترط الاتحاد في الفاعل متمسكا
بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وبعبكر الزجوابه وجوز
ابن الفنائيع بمجيه لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا
فقد منعا عن الهمع ان سيبويه والمتقدمين لم
قوله تقديرا
ثم مهملة نقد الوقت بد

نو تقديرا اي باعتبار التقدير والمعنى يجعلكم تروون اي فاعل الروية
التي تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون
وفيه ان هذا خلاف الظاهر وان العامل الذي تتعلق به الاحكام النحوية
هو يريكم لا تروون وانه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للروية
لانهم لا يرون لاجل الخوف والطمع بل يريهم الله لاجل ان يخافوا ويطمعوا
فالتمسك لابن خروف قوي جلي فانه كان ولا بد من التاويل فالاقرب
ان يوول الخوف والطمع بالاخافة والاطماع او يجعلا حالين من المخاطبين
على اضمار ذوي وعلى التاويل باسم فاعل ما عدا فقد التعليل اي
ما عدا كونه علة فاطلق السبب واراد المسبب فلا يقال فقد
التعليل ليس احد الشروط المارة وانما استثناه لانه
عند فقد التعليل لا يصلح للجر بحرف التعليل ايضا اذ لا تعليل
وفي بعض النسخ باللام واقتصر عليها لانها الاصل
او ما يقوم مقامها هو الباء وفي ومن زاد الكاف طبي الكاف
نحو واشكروه كما هداكم وقد تقدمت تحقيق الصاد
اي خلقت في نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس فقاعل الاقامة
المخاطب وفاعل الدلوك اي الميل عن وسط السماء الشمس
وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك وفيه مانع
اخر وهو كون المصدر ليس قلبيا وفي المغني ان اللام في
لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل ايضا فلا تكون اللام لام التعليل
كا زهد واقنع فيه تقديم معمول الخبر الفعلي وهو جايز
عند الجمهور كما مر اي اللام فيه ان النسخة التي شرح عليها
بالحرف وح فكان المناسب انه يقول اي الحرف وتانيث الضمير
2 باعتبار الكلمة افهم كلامه ان المضاف اليه وجهه انه لم يذكر

فيه قلة ولا كثرة كما في فيسمه فيدل على استوا الامرين فيه
منصوبا كان او مجرورا اما افهامه جواز تقديم المجرور
فظاهر واما افهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق
المقايسة **المفعول فيه** وهو المسمى ظرفا اي
عند البصريين واعترضهم الكوفيون بان الظرف الوعا المتناهي
الاقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك افاده المصرح
واجيب بانهم تجوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة
في الاصطلاح قال المصرح وسماه الفرا محلا والكسائي واصحابه
صفة اه ولعله باعتبار الكينونة فيه   لكونه اي المفعول
المطلق اي معناه مستلزما له اي الظرف اي معناه في
الواقع اي في نفس الامر وان لم يستلزم نفس المفعول
المطلق نفس الظرف في الاصطلاح   لا بواسطة حرف
ملفوظ اي ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض والتقييد
بالملفوظ ليعلم من مقابلته بالمفعول معه ان الفعل يتعدى
الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ اذ لو اسقط القيد
لفهم من قوله بخلافه بان الفعل يتعدى الى المفعول معه
بواسطة حرف مقدر هذا افاده الدنف لم يصل اليه بنفسه
بل بواسطة حرف مقدر اي كما يصل الى المفعول معه
بواسطة حرف ملفوظ   بخلافه فانه يصل اليه
العامل بواسطة الواو   وقت اي ولو متخيلا كما في
امس قبل اليوم فان التقدير امس في زمان قبل اليوم
ومعلوم ان الزمان ليس في زمان فكونه امس في زمان مجرد
تخييل كما في الله قبل العالم فان قبل العالم الزمان فهو وجود الله تعالى

في

في زمان قبل العالم الذي منه الزمان مجرد تخييل فتامل   اي اسم
وقت او اسم مكان فقدر ذلك لان المفعول فيه من صفات الالفاظ
والمراد لفظ يدل على احدهما ولو بالتاويل فيدخل ما عرضت
دلالته على احدهما او جرى مجراه فالاول نحو سرت عشرين يوما
ثلاثين فرسخا والثاني نحو احقا انك ذاهب كما في التوضيح
ودخل في التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة مكانا نحو اين وهو
فانهما بحسب ما يضافان اليه لان المعنى ان الظرف لا يخرج
عنهما لا انه اما للزمان دايما واما للمكان دايما قاله يس ويخرج
ما تضمن معنى في باطراد وليس واحدا منهما نحو ترغبون
ان تنكحوهن اي في ان تنكحوهن على احد التقديرين
فان النكاح ليس اسم زمان ولا مكان افاده الشيخ خالد قال
البهوتي واقره الاسقاطي وشيخنا والبعض وقد يقال حيث
ضمن هذا معنى في باطراد ينبغي ان يجعل ظرفا لانه مكان
اعتباري وانا اقول معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض
وغيرهما وسابقه ان يتعدى اليه سائر الافعال والاطراد
في نحو ترغبون ان تنكحوهن ليس بهذا المعنى وح يكون
خارجا بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتوهم كلام الشيخ
خالد ولا كلام البهوتي فتدبر   ضمنا معنى في هو الظرفية
ومعنى تضمنه معناها اشارته اليه لكونه في قوة
تقديرها وان لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف
كعند   باطراد بان يتعدى اليه سائر الافعال واورد عليه
انه مخرج لاسماء المقادير فانها انما ينصبها افعال السير وما
صيغ من الفعل فانه انما ينصبه ما اجتمع معه في

ما دنه كما ياتي واجيب بانهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل
ما ياتي لانهما مذكوران للواقع اي حالة كونهما ظرفين
للواقع فيهما من نحو تخافون يوما اذ المراد انهم يخافون
نفس اليوم لا ان الخوف واقع فيه ونحو الله اعلم الخ اذ المراد
انه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا ان
العلم واقع فيه فانتصابهما على المفعول به اورد عليه
ان في جعل حيث مفعولا به صرفا بين التصرف وفي التسهيل
ان تصرفها نادر فلا ينبغي حمل التنزيل عليه ولذا قال الدماميني
لو قيل انه المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة
لم يبعد ولم يلزم فيه اخراج حيث عن الظرفية
وناصب حيث اي محلا لا ينصب المفعول به لا يقال
ما لا يعمل لا يفسر لانا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر
اجماعا نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في
المفعول به فقد قال المصرح قال الموضح في الحواشي قاله
محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط من قال ان اسم
التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك
كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس
فاعلا كما هو في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس
واضرب منا بالسيوف القوانسا اهـ وقال ابو حيان في
الارتشاف قال محمد بن مسعود افعل التفضيل تنصب المفعول
به قال الله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله اهـ واجيب بانه
لم يلتفت اليه لشدة ضعفه وفيه نظر من نحو
سرت في يوم الجمعة فان هذا التركيب مضمن لفظا في

بمعنى

بمعنى انه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر
من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الاشموني فورد على ابن الناظم
كما سيأتي ايضاحه فلا يقال نمت البيت قال سم كما لا يقال ذلك
لا يقال نمت فرسخا ولا قرات مكانا فما الفرق اهـ ويظهر لي
في الفرق ان الافعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة
فتنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الافعال الداخلة على نحو البيت
والمسجد فانها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضي
بعد التوسع الخ اي فهو مفعول به مجازا كما في تمرون الديار
وانه نحو دخل متعد بنفسه اي يتعدى بنفسه من غير
توسع باسقاط الجار لانه يتعدى به كثيرا كدخلت الدار مرة وبالجر اخرى
وكثرة الامرين فيه تدل على اصالتهما وعلى هذين لا يحتاج
الى قيد باطراد بل لا يصح على راي الشلوبين لانه داخل في
الظرف حقيقة غاية الامر انه منع تسمية النحويين تحويلا وانه لم يحتج
اليه على راي الاخفش لخروج نحو حلفت اليمين بقولنا متضمن
معنى في وعلى الاول اي كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج
اليه لانه مع كونه غير ظرف مضمن معنى في بمعنى انه مشير
الى معنى في لكونه في قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم
في دعواه عدم الاحتياج اليه على الاول ايضا لخروجه بقيد ضمنا
معنى في لانه عليه مضمن لفظا في بناء منه على ان المراد بالتضمن
اللفظي ما هو اعم من ان يكون لفظها في التركيب او ملاحظا
فيه بانه كان موجودا ثم حذف وقد علمت ان المتبادر من التضمن
اللفظي كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الاشموني
فقيد باطراد محتاج اليه على القول الاول فرد البعض تبعا للغيرة

على الرد وجعله الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر
انه خالف الاسم الحرف على معناه اي حالة كونه دالا على معناه
بانه يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وفوق غيره
منظور اليه اي غير ملاحظ في نظم الكلام وهو ان يكون الحرف
منظورا اليه اي ملاحظا في نظم الكلام اي فلم يؤد الاسم معنى
الحرف بل يشير اليه فقط ومعناه باق فيه يؤديه هو بنفسه وما
بناء على انه او على بابها الخ فيه لف ونشر مرتب وفيه
انه اذا كانت على بابها فهي للتنويع لا للشك فيجب فيها
المطابقة فالالف للتثنية مطلقا وهو الاظهر اي
المتبادر الى الفهم لان الاصل بقاء او على حالها بالواقع فيه
اي في جميعه ان استغرقه الواقع فيه او في بعضه
ان لم يستغرقه فالاول نحو صمت يوم الجمعة والثاني نحو صمت
رمضان وفي عبارة المص تسمح ننبه عليه الشيخ فائدة
قال الله ما مبني الزمان اربعة اقسام مختص معدود كرمضان
والمحرم والصيف والشتا فيقع جوابا لكم ومتى ولا معدود
ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ومعدود
غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومين وثلاثة ايام
واسبوع وشهر المضاف الى احد اسما الشهور كشهر رمضان وشهر
ربيع الاول فالذي يصلح جوابا لكم فقط اولها ولمتى معرفة
كان او نكرة يستغرقه الحدث الذي تضمنه ناصبه ان لم يكن
الحدث مختصا ببعض اجزاء ذلك الزمان فاذا قيل كم سرت فقلت
شهرا او حينا ان يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره
الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت في جوابه

المحرم

المحرم شهرا فان كان حدث الناصب مختصا ببعض اجزاء الزمان
استغرق جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهرا في جواب كم صمت
او كم سريت فالاول يعم جميع ايامه دون لياليه والثاني
بالعكس وكذا الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بال واما
ابدا فلاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الازمنة
تقول صام زيد الابد فيشمل كل زمن من ازمنة عمره القابلة
للصوم الى حين زكاته ولا تقول صام زيد ابدا وتقول لا اصوم
ابدا ومما ذكره جاز فيه التعميم والتبعيض كاليوم والليلة
واسما ايام الاسبوع واسماء الشهور مضافا اليها لفظ
شهر كشهر رمضان بخلاف صورة عدم اضافته اليها كما
مر وجه ذلك كما قاله الصفار ان اسما الشهور كالمحرم وصفر
من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوما فمعنى سرت
المحرم سرت ثلاثين يوما فيصلح جوابا لكم وكذا لفظ شهر
بدون اضافته الى اسم شهر من الشهور واما شهر
المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر باضافته عن
كونه معدودا اسما للثلاثين يوما لان الشيء لا يضاف الى نفسه
وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك
الا الزجاج فذهب الى ان المحرم كشهر المحرم فيجوز كون الحدث
في جميعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكر جواز اضافة لفظ
شهر الى جميع اسما الشهور وهو قول اكثر النحويين وقيل
تختص ذلك بربيع الاول وربيع الثاني ورمضان اه باختصار
من فعل وشبهه مصدرا وصفة وكونا وبيانا نحو انا زيد
عند الشدائد وانا عمرو يوم القتال فعند منصوب بزيد ويوم
منصوب بعمرو لانهما في تأويل المشتهر او المعروف قال ابو حيان
مظهرا كان اي ان كان مظهرا فحذف الشرط

لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه ولاحتمال ان كان
زائدة ومظهرا حالا والاول انسب بقوله والا الخ مقدرا
حال موكدة نحو يوم الجمعة لمن قال متى تجي الفرق بين
متى وكم ان متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم
يطلب بها تعيين المعدود زمانا او مكانا او غيرهما فهي اعم
منها وقوعا فيما اذا وقع خبرا الخ قال في التصريح لا يقع
الظرف المقطوع عن الاضافة المبني على الضم صفة ولا صلة
ولا حالا ولا خبرا الا يقال مررت برجل امام ولا جا الذي امام
ولا رايت الهلال امام ولا زيد امام لئلا تجتمع عليها ثلاثة
اشيا القطع والبنا والوقوع موقع شي اخر اه قال يس محل
المنع اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة اه نحو يوم الجمعة
سرت فيه ولم يقل سرته لان ضمير الظرف لا ينصب
على الظرفية بل يجب جره بفي قاله المصرح وسياتي عن
الشاطبي انه قد ينصب على التوسع كقول المصرح الان
هذا مثل يذكر لمن ذكر امرا تقادم عهده اي كان ما يقوله واقعا
حين اذ كان كذا واسمع الان ما اقول لك فهما مثلان جملتين
والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما يقوله وامره بسماع
ما يقال له الثاني الضمير الخ اشار به الى ان الكلام على
حذف مضافين كما سيصرح به الشارح اخرا الا ان فيه التجوز اما
كما زعمه البعض اغترارا بظاهر اول عبارته الخ وغفلة
عن اخر كلامه نعم كلام المتن في حد ذاته محتمل لان يكون اعاد
اعاد الضمير اولا على الظرف بمعنى اللفظ وثانيا على الظرف بمعنى
مدلول اللفظ وفي فيه بمعنى لو لا اي للظرف بتقدير مدلوله
ليوافق صريح اخر عبارته وكاسم وقت اي لم ظاهر فلا

يرد

يرد انه يصدق على ضمير الظرف مع انه لا ينتصب على الظرفية بل
على التوسع كما قاله الشاطبي ويشمل كلامه ما صيغ على مفعل
مرادا به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد
مرادا به زمان القعود فانه ينتصب ظرف زمان كما ينتصب ظرف
مكان اذا اريد به المكان نقول سرت حينا ومدة
فحينا ومدة تاكيد معنوي لزمن الفعل لانه لا يزيد على ما
دل عليه الفعل ومثله اسرى بعبده ليلا لان الاسرا لا
يكون الا ليلا فالظرف يكون موكدا كالمفعول المطلق الا ان
تاكيد الظرف لزمن عامله وتاكيد المفعول المطلق لحدث عامله
ما دل على مقدار منه المعدود كسرت يومين كما سيذكره اه
واعتكفت يوم الجمعة يقتضي ان العلم مجموع يوم الجمعة
والذي في كلام غيره ان العلم الجمعة فالاضافة من اضافة
المسمى الى الاسم او باضافة لم تضف العرب لفظ
شهر الا الى رمضان والربيعين مع جواز ترك الاضافة ايضا
معها والراجح جواز الاضافة الى غير الثلاثة قياسا عليها
او وقفنا طويلا فيه انه جعل المختص ما دل على مقدار وهذا
ليس كذلك فينبغي جعله من المبهم وما يقبله المكان
الا مبهما وجه ابن الحاجب في اماليه عدم نصب المختص من
الامكنة على الظرفية كما انتصب المبهم عنه وظرف الزمان نصب
مطلقا بامور منها انه لو فعل ذلك فيه لادى الى الالتباس بالمفعول
به كثيرا الا ترى انك تقول اسكنت بيت يوم الجمعة وما اشبه
ذلك ولا يلتبس ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال
لالتبس بالمفعول به ومنها ان ظرف الزمان المبهم والمختص
كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان

انما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فاجري المبهم
لكثرته مجري ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال
علي اصله   هنا اي في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر
ماله صورة اي هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر وحدود
اي نهايات من جهاته محصورة اي مضبوطه   نحو الجهات
الست اي اسمايها وانما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمي مخصوصا صح
لانها امور اعتبارية اي باعتبار الكاين في المكان فقد يكون
خلفك اماما لغيرك وقد تتحول فينعكس الامر ولانه ليس
لها امد معلوم فخلفك مثلا اسم لما وراء ظهرك الي اخر الدنيا كذا
في التصريح   وما اشبهها في الشياع كناحية الخ ما مبتدا وكناحيته
خبر والجملة مستانفة لبيان نحو الجهات وما افاده كلامه من صحة
نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيده كلام
الهمع ونقل الحفيد عن الرضي انه قال يستثني من المبهم جانب
وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وفوق
البيت فلا ينتصب شي منها علي الظرفية بل يجب التصريح معه
بالحرف اه قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول
ظاهر باب الفتوح اه والذي في الدماميني نقلا عن المص عدم صحة
نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لان فيها اختصاصا
ما اذ لا تصلح لكل بقعة اه وهو يويد كلام الش فتدبر
ونحو المقادير جعلها من المبهم احد مذاهب
للنحاة والثاني انها من المختص لان الميل مثلا مقدار معلوم
من المسافة وكذا الباقي والثالث وصححه ابو حيان انها
شبيهة بالمبهم من حيث انها ليست شيا معينا في الواقع

فان الميل

فان الميل مثلا تختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي
مبهمة حكما ونختار انه المص جري علي هذا واراد بالمبهم ما يشمل
المبهم حكما ويذكر الش هذه المذاهب الثلاثة علي ما في بعض
النسخ   كفرسخ الخ الفرسخ ثلاثة اميال والبريد اربعة
فراسخ والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع والميل قدر
مد البصر وهو عشر غلوات فهو الف باع نقله شيخنا عن الش
وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم   والثانية ما
صيغ اي ان يكون صيغ فتناسبه الي النان (?) واجريه الش في حل النظم
علي خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفا علي الجهات
فيكون من المبهم لان الظاهر من كلامه في شرح الكافية ونص عليه
غيره انه من المختص كما سياتي وعليه فما صيغ معطوف
علي مبهما والتقدير الا في حال كونه مبهما او مصوغا من الفعل
من مادة الفعل اي حروفه قال سم مما يدل علي ان المراد من
مادة الفعل لا من نفسه   الاتي لما في اصله معه اجتمع اه وانما
قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجري علي القولين فيما
اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل او المصدر
الفعل العامل فيه جعل الش ال في الفعل للعهد والمعهود
الفعل العامل فيه ويلزم علي ذلك ضياع الشرط الذي ذكره المص
بعد اذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه
في المادة ثم الفعل ليس بقيد اذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو
انا جالس مجلس زيد ومصدرا نحو اعجبني جلوسك مجلس
زيد   نحو قعدت مرمي الخ قال شيخنا والنقض (?) عدد الامثلة
اشارة الي انه لا فرق في المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل
والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعداده مثال المفرد

الصحيح   ظرفا بهذا اي علي المقصود اشتراطه وهو الاجتماع في المادة
وانما اتي به ليعلق به قوله لما في اصله الخ وانما كان زايد الان الظرفية
مفهومة من اسم الاشارة الراجع اي ما صيغ الواقع علي الظرف
المصوغ بقرينة المقام وبهذا يعلم ما في كلام البعض
في اصل مادته الاضافة للبيان فالاصل في المثت بمعني المادة لا
المصدر حتي يرد عليه نحو سرت جلوسك مجلس زيد
لانه ظرف لاصطة لما اجتمع معه في اصله وانما لم يكتف في نصب
هذا النوع علي الظرفية بالتوافق المعنوي كما اكتفي به
في المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا لكون نصبه علي
الظرفية مخالفا للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع
بخلاف نحو قعدت جلوسا قاله في المغني   هو مني مزجر
الكلب ومناط الثريا جعل الد ماميني من متعلقة بمضاف
محذوف تقديره في هذين المثالين بعده مني وفي المثالين
الاتيين ما هو فرض الكلام من كون مزجر واخواته ظرف
والمناسب له ما في التصريح من ان من والظرف متعلقان
باستقرار محذوف خبر عن هو اي هو مستقر مني في
مزجر الكلب ومناط الثريا اي في مكان بعيد كبعد مزجر
الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا اي مكان نوطها وتعلقها
من الشخص والاول ذم والثاني مدح كما قاله الد ماميني
وعمرو مني مقعد القابلة ومعقد الازار اي في مكان قريب
كقرب مكان القابلة اي المولدة من المولدة وكقرب محل
عقد الازار من عاقده   ولو اعمل الخ اي بان قدر بعد المجرور
زجر بالبنا للمفعول وناط وقعد ويظهر علي هذا ان من
بمعني الي وان خبر هو الفعل المقدر ثم هو بالنسبة الي

زجر

زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا الخ واما قول المصرح المعني علي
هذا هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر الخ فلا
يظهر فتامل.   ظاهر كلامه ان هذا النوع من قبيل المبهم
لان المتبادر ان ما صيغ من الفعل معطوف علي الجهات فيكون
من انواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بانه اراد بالمبهم
ما يشمل المبهم حكما كما مر وهذا مثله لانه مجلس زيد مثلا
وان تقيد بالاضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم
كونه محدودا فادهم قال شيخنا والذي في غالب النسخ
تشبيه انما استنا ثرت الخ واسقاط التشبيه الاول   ليس
داخلا تحت المبهم اي لاختصاصه بقدر معلوم   الخ
شبيه بالمبهم اي من حيث انه ليس شيئا معينا في الواقع
فان الميل مثلا يختلف ابتداوه وانتهاوه وجهته
بالاعتبار فهي مبهمة حكما ويحتمل ان المصنف جري علي هذا
واراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر ولاحتمال كلام المصنف
هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو
صريح كلام الناظم   بصيغته اي بهيئته الموضوعة
له مطابقة وقوله وبالالتزام اي لانه يدل علي الحدث بمادته
الموضوعة له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل
علي الزمن ثانيا بواسطة دلالته علي الحدث بخلاف المكان
فانه يدل عليه التزاما بواسطة دلالته علي الحدث فقط
فلم يتعد اي بنفسه   في الجملة اي من بعض الوجوه
وهو الالتزام لانه لا بد لحدث الفعل من مكان ما   والي
المختص هنا اجري متنه علي ما جري عليه اولا في حل النظم
من ان ما صيغ من الفعل من المختص كما نقله

لقوة الدلالة عليه حلد لالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف
المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فتفوت
دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا
وغير ظرف اي مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذي
التصرف الخ فذا كذو تصرف اي ظرف ذو تصرف اي
يستعمل في كلامهم حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق
واعلم ان من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر
ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسط
كغير الاربعة الاخيرة وغير فوق وتحت من اسما الجهات
بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين اصلا
كما في التسهيل والدماميني واجاز بعض النحو بيين
فيهما التصرف في نحو فوقك راسك وتحتك رجلاك
برفعهما بخلاف ما فوق الراس نحو فوقك قلنسوتك
وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك تفرقة بينهما والذي
حكاه الاخفش عن العرب في فوقك راسك وتحتك
رجلاك هو النصب لكن وقع لبعض رواة البخاري وفوقه
عرش الرحمن برفع فوق وبتوقد تحته نارا برفع تحت
وانما يحكم عليه بالتصرف فتأمله اهـ ببعض اختصار وبين
مجرده من التركيب وما والاها وما هو نادر كالان وحيث
ودون لا بمعنى ردي ووسط بسكون السين فتصرف
الان كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة هذا
حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوي في النار
الان حين انتهى فالان مبتدا خبره حين انتهى وتصرف
الثاني كقول الشاعر لديه حيث الفت رحلها ام قشعم

وتصرف

وتصرف الثالث كقول الم نر با ابي حميت حقيقتي وباشرت حد
الموت والموت دونها برفع دونها وتصرف الثالث كقوله وسطه
كالبراع او سرج المجدل طورا تخبو وطورا ينير برفع وسطه
على الابتدا ويروى بالنصب على الظرفية خبرا مقدما والكاف
مبتدا اما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا
اذا صح بين فتحت السين كما نقله الصفار عن العرب وقال الفرا
اذا حسنت في موضعه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم
وان لم تحسن كان اسما نحو احتجم وسط راسه ويجوز معه كل
منهما التسكين والتحريك لكن السكون احسن في الظرف
والتحريك احسن في الاسم وقال ثعلب يقال وسط بالسكون في متفرق
الاجزا نحو وسط القوم ووسط بالتحريك في غير متفرقها
نحو وسط الراس وقال جماعة الساكن ظرف والمتحرك اسم
لا ظرف تقول جلست وسط الدار اي في داخلها وضربت وسطه
اي منتصفه كذا في الهمع والدماميني في الاول اي
المقول الاول المشتمل على مثالي الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعد
قاله سم وكذا ما اشبههما اي الامثلة السابقة وفي نسخ
بضمير التثنية اي اليوم والمكان او شبههما معطوف
على محذوف كما سيشير اليه الشارح اي او لزم ظرفية او شبهها
ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاقتضائه ان بعض الظروف
يلزم شبه الظرفية ان جعلت او تنويعية وان غير
المتصرف هو ما يلزم احد الامرين الدائر فلا يكون فيه
تعرض لما يلزم الظرفية بعينها ان جعلت او للاحد الدائر
واللزوم منصبا على الاحد الدائر وهو الملازم للظرفية
اي الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه الي النوعين

بلغ

بعده   كفقط ظرف يستغرق ما مضى من الزمان وعوض ظرف
يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان الا بعد نفي او شبهه
والافصح في قط فتح القاف وتشديد الطا مضمومة واشتقاقها
من قططته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى
من عمري وبنيت لتضمنها معنى من والى اذ المعنى من يوم
خلقت الى الان وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة
تشبيها بالغايات وقد يكسر على اصل التقاء الساكنين وقد
تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف مع ضمها او اسكانها
وعوض معرب ان اضيف نحو لا افعله عوض العائضين
مبني ان لم يضف على الضم او الكسر او الفتح وسمي الزمان
عوضا لانه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر افاده في
المغني   وهو الجر بالحرف اي من فقط لكثرة زيادتها في
الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وجر متى
بالى وحتى واين بالى مع عدم تصرفهما شاذ فتناسيا   نحو
قبل وبعد اخ سياتي الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن
وعند ولدى وحيث واذا واذ ولما ومع في باب الاضافة وعلى
مذ ومنذ في باب حروف الجر وعلى امس في باب ما لا ينصرف
مع ان من تدخل عليهن قال الرضي ومن الداخلة
على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من
قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما جئت
من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية اهـ وفي التصريح
عن الناظم ان من الداخلة على قبل وبعد واخواتهما زائدة   لان
الظرف والجار والمجرور الخ لا يخفى ان التعليل ينتج اعم من المدعى
الذي هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الاولى

التعليل

التعليل ينتج اعم من المدعى الذي هو جعل شبه الظرفية ما قلناه
آنفا   ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو ابد ومنه مبني
على السكون كاذ عند اضافة اسم زمان اليها نحو بعد اذ هديتنا
او على غيره كامس عند الحجاز بين من طلوع الشمس والثانية
من طلوع الشمس الى الضحوة   علمين لهذين الوقتين
اي علمين جنسيين يعني ان الواضع وضعهما علمين جنسيين
لهذين الوقتين اعم من ان يكونا من يوم بعينه اولا وهذا
معنى قوله قصد بها التعيين او لم يقصد كما وضع لفظ
اسامة علما للحقيقة الاسدية اعم من ان يقصد به واحد
بعينه اولا فالتعيين المنفي قصده هو التعيين الشخصي
لا النوعي اذ هو لا بد منه فلا اعتراض بان عدم قصد
التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين كما يقال ويؤيد
ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم اسامة
شر السباع وعند التعيين هذا اسامة فاحذره يقال
عند قصد التعميم غدوة او بكرة وقت نشاط وعند
قصد التعيين لاسيرن الليلة الى غدوة او بكرة قال وقد
يخلوان من العلمية فينصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها
بكرة وعشيا وحكى الخليل جئتك اليوم غدوة وجئتني
امس بكرة والتعيين هنا هذا لا يقتضي العلمية حتى
يمنع الصرف لان التعيين اعم من العلمية فلا يلزم من
استعمالهما في يوم معين ان يكونا علمين لجواز انه يشار بهما
الى معين مع بقائهما على كونهما من اسماء الاجناس النكرات
بحسب الوضع كما تقول رايت رجلا وانت تريد شخصا معينا
فيحمل على ما اردته من المعين ولا يكون علما اهـ ببعض اختصار
وقال في الهمع ذكر بعضهم ان غدوة في الاية انما نونت

لمناسبة عشيا او   والتعريف اي بالعلمية الجنسيه
والظرف غير المتصرف منه متصرف وغير متصرف اي ومنه
مبني غيره كمنذ وعند وما ركب من اسماء الزمان او المكان
كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء فان فقد التركيب
واضيف احدهما الي الاخر او عطف عليه اعرب وتصرف
والمعني مع التركيب في الاضافة والعطف واحد في الجميع
عند الجمهور اي كل صباح وكل يوم وكل صباح ومسا
وخالف الحريري في صباح مسا ففرق فيه بان المعني
مع الاضافة انه ياتي في الصباح وحده كما تختص الضرب
في قولك ضربت غلام زيد بالغلام دون زيد بخلافه
مع التركيب والعطف وكبين بين فان فقد التركيب اعرب
وتصرف ومنه مودة بينكم ومن غير المتصرف بالتاعند
غير خثعم ذا وذات مضافين الي زمان فيلتزمون نصبها
علي الظرفية نحو لقيته ذا صباح وذا مسا وذات يوم وذات
ليلة اي وقتا ذا صباح ووقتا ذا مسا ومدة ذات يوم
ومدة ذات ليلة اي وقتا صاحب هذا الاسم ومدة
صاحبة هذا الاسم واما خثعم فيخرجونهما عن الظرفية
كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات
يوم وذات ليلة بالرفع وانما منع غيرهم تصرفهما لقلة
اضافة المسمي الي الاسم واستقباح كل العرب تصرف صفات
الازمان القائمة مقام موصوفاتها اذا لم توصف فيقبح عند
الجميع سير عليه طويل اي زمن طويل دون سير عليه طويل
من الدهر ومن غير المتصرف بالتا ايضا حوال وحوالي وحول

وحولي

وحولي واحوال وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ومنه بدل
بمعني مكان لا بمعني بديل نحو خذ هذا بدل هذا اي مكانه اما
بمعني بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعني بدل
فكل من لفظ مكان وبدل اذا استعمل في اصل معناه فهو متصرف
وان استعمل في معني الاخر لزم طريقة واحدة قاله الدماميني وغيره
والتعريف فالمنصرف نحو سحر الخ فيه ان سحرا وليلا
ونهارا ونحوها متصرفة ومن خروج سحر عن الظرفية قوله
تعالي نجيناهم بسحر فكيف جعلها من غير المتصرف
غير مقصود بها كلها التعيين فان قصد بها التعيين
فما وجد فيه علة اخري كسحر وعتمة وعشية لم يصرف
والا صرف ففي مفهومه تفصيل فلا اعتراض والعلة الاخري
في سحر العدل عن السحر وفي عتمة وعشية التانيث
لكن منع صرف عتمة وعشية ح احدي لغتين كما ياتي
وغير المنصرف نحو سحر اي وعشية وعتمة وانما لم يذكرهما
لان صرفهما مع التعيين هو الفصيح ومنعهما الصرف معه
لغة قليلة كما قاله الدماميني واشار اليه الشارح في عشية
بقوله ومن العرب الخ قال الدماميني ولا يقدح من تنكيرهما
وصرفهما قصد ازمنة معينة منهما لما تقدم من ان
التعيين اعم من العلمية وقوله ومن العرب الخ اشارة الي
مثال اخر لغير المنصرف من غير المنصرف وفصله عما قبله
لضعفه عنه كما عرفت وقوله عشية اي وعتمة فيكونان
كغدوة وبكرة السابقتين اذ لا فرق وفي بعض النسخ
ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون اشارة الي اختلاف
العرب في بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم

فينتصب انتصابه فهو مفعول فيه بطريق النيابة
ولا يقاس على ذلك لقلته قال سم لك ان تقول هذا من حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وذلك مقيس عند
الناظم اذا كان المضاف اليه غير قابل لنسبة الحكم اليه كما هنا
اذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري
ولم يحكم على هذا بانه غير مقيس يكثر اي لقوة دلالة
الفعل على الزمن كما مر او مقدارا اي من الزمن وان لم يكن معينا
خفوق النجم اي غروب الثريا وقوله وحلب ناقة
بسكون اللام وتحريكه استخراج ما في الضرع من اللبن
مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها والحلب بالتحريك
اللبن المحلوب كذا في القاموس لا اكلمه القارظين هما
رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا
صفيه وعده اه اي والا فهذه المذكورات فايدة
هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال في المغني اجاز
الفارسي في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم
القيامة ان يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه اهـ قال
الدماميني اذا اريد بالدنيا الازمنة السابقة ليوم القيامة
فلا اشكال في عطفه عليها لان كلا منهما زمان وان اريد بها
هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على
مكان وفي الكشاف ما يقتضي منعه فانه لما تكلم في تفسير
قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين قال فان
قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت
معناه وموطن يوم حنين او في ايام مواطن كثيرة ويجوز ان

يراد

يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين اهـ ووجهه بعض الافاضل بان
الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فلا يجوز
جعل احدهما تابعا للاخر فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول
فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء
من ذلك وبان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف
ظرف المكان فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا من هذه الجهة
لم يجز عطف احدهما على الاخر وبعدم سماع عطف احدهما
على الاخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية فتقول
ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد او في المسجد ويوم
الجمعة وعليه جرى جدي ابن المنير في الانتصاف مناقشا
به صاحب الكشاف اهـ باختصار

المفعول معه

الاسم الفضلة قدر الموصوف معرفة وان كان تالي الواو
اسم فاعل مضافا الى معموله فلا تفيده الاضافة تعريفا
ولا تخصيصا كما سيأتي لان المراد من اسم الفاعل هنا
الثبوت لا الحدوث فتفيده الاضافة تعريفا لعدم
عمله ح فتكون اضافته معنوية والاستمرار الشامل
للازمنة الثلاثة فتفيده الاضافة تعريفا باعتبار
ذلك على المضي لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك
في قوله تعالى مالك يوم الدين ذكره يس في حواشي المختصر
تالي الواو فيه اشارة الى عدم جواز الفصل بين الواو
والمفعول معه ولو بالظرف وان جاز الفصل به بين الواو
العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه
منزلة الجار والمجرور ذكره يس ويجب ذكر هذه الواو
اذ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه كما في المغني

التي بمعنى مع اي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول
العامل السابق اي مقارنته له في الزمان سواء اشترك في الحكم
كجئت وزيدا او لا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت
واو العطف فانها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة
في الزمان وان وجدت في نحو كل رجل وضيعته ذكره شارح الجامع
فلو لم يكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة
تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرا كانت
للعطف اتفاقا كما قاله الدماميني ومما صرح بالتي بمعنى مع
بالمعنى السابق نحو اشتركت زيدا وعمرا وخلطت البر
والشعير فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول
معه لان المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها
فانها لمجرد العطف فقدير ذات فعل هذا مفهوم من قوله
او اسم يشبهه اي في العمل ومنه
الاتي عاما من الفعل الخ سم
اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما ياتي واستثنوا الصفة المشبهة
وافعل التفضيل فلينظر وجهه ثم رايت في المغني ما يوضح
منه وجهه حيث قال وقد امتنع في حسبك وزيدا درهم
كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب
وهو الصحيح لانه لا يعمل والمفعول معه لا ما كان من جنس
مما فيه معنى الفعل وحروفه
ما يعمل في المفعول به
يشكل عليه تمثيله فيما ياتي بعد بي فتامل وقد اشار المص
الى هذه الشروط بالمثال كما في نحو اي كالتالي للواو في
نحو الخ فزاد الش لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالي الواو
بالطريق وان الاشارة بنحو الى غير سيري من بقية

العوامل

العوامل وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء اعطاء
القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الاظهر عدم زيادة
كما ويكون الظرف وهو قوله في نحو قيد البعض بناء على طريقة
المص من اعطاء القيود بالمثال فيكون مشيرا الى بقية
القيود التي ذكرها الش سيري والطريق يفيد انه
لا يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه
من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابن جني
اهـ سم ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشبة
ان كان استوى بمعنى ارتفع فان كان بمعنى تساوى اي
تساوى الماء والخشبة في العلو فهو مما يصح فيه العطف
نصب بالمفعول معه اي بسببه كونه مفعولا معه
ولم يقل نصبان لان المصدر يخبر به عن الواحد وغيره.
ونشرب اللبن اي بنصب نشرب كما قيده بعضهم
بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم في التعريف الاسم
الصريح وقال صاحب الموضح ينبغي ان يكون ذكر في غير
نصب نشرب والا فهو اسم تاويلا فينبغي ان يكون
مفعولا معه وبه صرح بعضهم اهـ والاول ظاهر صنيع
الش لان ظاهره ان الواو في المثال بمعنى مع وهي انما تكون
بمعنى مع على النصب كما قاله بعضهم
فعلم الخ فيه ان تالي الواو في الاولى فان تالي الواو في الاولى
احد ركني الجملة في الاولى جملة ايضا وقد يقال لما كان
في الاولى غير ظاهر بل ضمير مستتر
كان التالي بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر
يندفع ايضا ما يقال ان مقدرة قبل الفعل فتالي الواو اسم

في الحقيقة وفي الثاني جملة اي وان كانت الواو الحالية تفيد
المقارنة نحو جا زيد وعمرو قبله او بعده قال البعض تبعا
للمصرح هذا اوضح بقولي وفضلة فلو قال بدل جار ايت لكان
اولي اهـ ويرد بانه المراد بالفضلة لما هو احد معنييها ما يتم
الكلام بدونه ولو مرفوعا كالمعطوف في المثال بدليل انه لو
اريد بالفضلة غير المرفوع لم يدخل في التعريف نحو اشترك
زيد وعمرو ابا النصب مع انه المقصود خروجه لفساده فقدير
نحو كل رجل وضيعته ح اي اذا قدر الخبر مثنى كان قيل
كل رجل وضيعته مقترنان اما اذا قدر مفردا معطوفا على
ضميره ما بعد الواو كل قيل كل رجل موجود وضيعته
لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو ح مفعولا معه فلا
يجوز النصب فيه اي في هذا المثال الاخير للمصير بفتح
الميم وضمها فلا يتكلم به اي لفساده لتعين انه تعالى
هذا الكتاب ولا يكون على راي الجمهور وجوزه ابن بابشاذ على
مذهبه المص كما سياتي في محله خلافا لابي علي فانه اجاز
مثل ذلك بنا على مذهبه من الاكتفا بما فيه معنى الفعل
كالتنبيه والاشارة والظرف ولهذا اجاز في قولي هذا ردائي
مطويا وسعر بالات سعر بالانصب على المعية بهذا
والجمهور على انه نصب مطويا لا غير كما سياتي فسياتي
ذا النصب رفع بالابتدا
بيانه اي في قولي وبعد ما استفهام الخ
فيه مسامحة اذ المرفوع بالابتدا ذو النصب بدل او عطف
بيان متعلق بسبق اي معمول سبق لتعلق
من بحال محذوفة من ضميرين سبق العايد على ما اي حال كونه

كابنا

كابنا من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال عامل فيها انما
هو بما تقدم الخ اي بواسطة الواو فهي معدية العامل الى
المفعول معه ومامبني لوجب انفصال يعني لصح انفصال
للضمير اذ اللازم على تقدير ان الناصب الواو الصحة لا الوجوب
الا ترى ان ان واللام مثلا يدخلان على الظاهر والضمير
ولا ترد الا الاستثنائية لما يجد كره الشنوا وابل الاستثنا
فهي ح اي حين اذ علمت ولا بالخلاف اي مخالفة ما بعدها
لما قبلها معطوف على قوله المتن لا بالواو فهو قول ثالث
للكوفيين وكان الاولى تاخره وذكره قبيل قولي وتناول
لان ما بعده مرتبط بما قبله ومما رد به قول الكوفيين ان
الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني وانما
ثبت الرفع بها كالابتدا والتجرد وان الخلاف لو نصب لقيل
ما دام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقا ويبقى قول
رابع وهو ان المفعول معه مفعول به لفعل محذوف اي
سرت ولابست النيل خلافا للكوفيين تبع في حكاية
عنهم المص في التسهيل قال الدماميني ما حكاه المص
عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم
والاخفش انتصابه على الظرف وذلك ان الواو لما اقيمت
مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف
لا يحتمل النصب اعطي ما بعدها اعرابه عارية كما اعطي
ما بعد الا التي بمعنى غير اعراب غير ولو كان الامر كما
قاله هولا لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا وليس
كذلك وتناول اطلاق الفعل تناول ايضا الفعل المتعدي وهو
الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول

به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على انها مشتقة وانها
تدل على معنى سوى الزمان نعم   اي ما تقنع به وخفف
عنه انه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذي
يؤول اليه معنى الكلام فان تصنع لا يتأتى ان يكون محذوفا
في هذا التركيب لانه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل ان
التقدير ما ثبت لك او ما كان لك فيكون العامل محذوفا وهذا
ما ذكره المص في التسهيل ويمكن اجراء الكلام كلام الشيخ عليه
بان يكون قوله اي ما تصنع بيانا لحاصل المعنى لا للفعل المقدر
فان قلت لم انتفى تقدير الفعل فيما ذكر ولم يتعلق به
في هذا لك واباك حيث منع فيه النصب اجيب بقوة
الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله
على الفعل ووجود الجار والمجرور الذي الاصل في العامل فيه
الفعل بخلاف ذاك فان الداعي فيه وجود الجار والمجرور
فقط ذكره الفاكهي   فحسبك الخ اي بناء على ان حسب
اسم فعل بمعنى يكفي والكاف مفعول وسيف فاعله
والجمهور على انه صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدا
وسيف خبر والضحاك مفعول به لمحذوف اي ويحسب
الضحاك اي يكفيه من احسب اذا كفى وفاعل يحسب
ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة
جملة على جملة لا مفعول معه لان الصفة المشبهة لا تنصب
المفعول معه كما مر فضمته على الاول بنائية وعلى الثاني
اعرابية وروي كما في المغني جر الضحاك ورفعه
ايضا فالجر قيل باضمار حسب اخرى وقيل وقيل

بالعطف

بالعطف والرفع على ان الاصل وحسب الضحاك فحذف حسب
وخلفه المضاف اليه   كتعجيل خبر يكونوا اي كذوي
تعجيل والمسمر هذا السمين   في تجويزه الامرين اي
بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي
وهو اتفاق اي محل اتفاق وفيه ان الرضي جوز تقديمه
على العامل مع تاخره عن المصاحب نحو اباك والنيل سرت
الكنيه بفتح الميم اي ادعوه بكنيته   قدمت هي ومعطوفها
اي ضرورة كما سيأتي في باب العطف   فعلى ان يكون الخ
فتكون السواة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل
واما اللقب فمفعول به لان اللقب تقول لقبته لقبا وبلقب
كسميته اسما وباسم ودعوى البعض ان هذا غير ظاهر
وان الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهرة بل كونه
مفعولا به اظهر لاحواج المفعولية المطلقة الى تاويل
اللقب بالتلقيب   بفعل كون اي بفعل مشتق من لفظ
الكون لكن اذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلابس
جاز تقديره فان قلت لم انتفى تقدير الفعل في نحو ما انت
وزيدا ولم يتعلق به في نحو هذا لك واباك اجيب
بقوة الداعي للفعل في نحو ما انت وزيدا الى وجود
مقتضيين له تقدم الاستفهام الذي هو اولى بالفعل
والضمير المنفصل الذي كان متصلا به على انه فاعله
بخلاف نحو هذا لك واباك فان فيه مقتضيا للفعل واحدا
كما بيناه قريبا   وجوبا صرح غيره بل هو ايضا في شرح التوضيح
بانه جواز وهو الحق   فقالوا ما انت وزيدا وقالوا ما شانك
وزيدا اي ما يكون شانك   ما انت والسير في متلف
بفتح الميم اسم مكان اي طريق قفر يتلف فيه سالكه

وهو شطر بيت من المتقارب المنظوم   فاسم كان مستتر
مصرح في انها ناقصة ولا يتعين بل يصح ان تكون تامة فكيف
حال وما مفعول مطلق ذكره تبعا   من ذلك اي من اضمار
ناصب المفعول معه وما لم يليه هنا استفهام فصله عما قبله
ازمان قومي جمع زمن وقومي اسم كان المحذوفة او فاعلها
وكالفني خبرها او حال اي كالراكب الفني والرحالة بكسر الراء
سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض
السعدي بان تميل اي يستحب ان تميل والضمير للرحالة
ولعل لا مقدرة اي يستحب ان لا تميل ويحتمل ان التقدير خوف ان
تميل فيكون الضمير للجماعة بل هذا الاقرب ومميلا مصدر بمعنى
ميلا ورايت بخط الشنواني بهامش الدماميني ان المراد
بالبيت وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل قتل
عثمان رضي الله تعالى عنه اه   والتقدير ازمان كان قومي
تقدير كان هنا متعين ويحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها
هنا يرجح تقديرها في باقي الامثلة ولا يغالع الافعال اه
دماميني وفيه انه لا مانع هنا من تقدير نحو يكون ووجد فتامل
وارجح من النصب لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب
اذ القايل بان النصب كما هي كما سياتي في الخاتمة لا يجيزه ولصيرورة
العمدة في النصب فضلة ولان الاصل في الواو العطف ومحل جواز
الامرين اذا قصد المتكلم مطلق النسبة فان قصد التنصيص
على المعية تعين النصب وان قصد عدم التنصيص عليها وبقاء
الاحتمال تعين الرفع افاده الدماميني   ونحو ضعف عطف
على المستتر في اسكن وعلى فاعل الامر في الاسم الظاهر
انما يمتنع اذا لم يكن تابعا اما اذا كان تابعا فلا لانه يغتفر في

التابع

التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل انه فاعل المحذوف اي
وليسكن زوجك على انه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الامر
وهو شاذ   لانه الاصل اي الغالب في الواو   ويجوز النصب على
المعية المهملة التفريع   على تقدير لو تركت الخ اي لان مجرد
تركها لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال تفرقتها من ولدها او تباعدهما
خلاف تركها تراهم ومقبلها من باب سمع اي تعطف عليه وتتركه
يرضعها اي يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك رضاعه
اباها بالفعل   ويكثر عبارة اي يكثر للعبارة المقدرة والعطف من
عطف السبب على المسبب   على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها
اي معية في الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهي نافرة
منه فلا يرضعها فتفطن   اذ الحجتك اي او فعلتك في عجب ومعنى
فقوله وكل امره والليالي على العطف اترك امره لليالي واترك الليالي
لامره وهذا وجه التصحيف الذي يذكر   مكان الكليتين
بضم الكاف وتقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو لحمتان حمراوان
لاصقتان بعظم الصلب والطحال دم متجمد   تصحيفا في الاول تشبيه
هنا بالتصحيف وفيما مر بالتكلف   تعسف
للمعنى في الثاني ووجهه اقتضاؤه كون بني الاب مامورين وهو خلاف   وتوهينا اي تضعيفا
المقصود لان المقصود امر المخاطبين بان يكونوا مع بني ابيهم
وبحث فيه بانه ينتج التعيين لا الرجحان فقط والى تعين النصب
مال ابو البقاء وتبعه المصرح   يجب جواب الشرط والشرط
وجوابه خبر المبتدا وهذا اولى من جعل جواب الشرط محذوفا وما ذكر
خبر المبتدا لان حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ضرورة كذا
قال غير واحد وفيه ان محل كونه ضرورة اذا لم يكن الشرط المضارع
مجزوما بلم والا جاز حذف الجواب

كما سبق لكونه ما مبنيا في المعنى واعلم ان عبارة المص تحتمل امرين الاول كون
او للتخيير والمعية اذا امتنع العطف كما في سرته والنيل وجب احد
امرين اما النصب على المعية واما النصب باضمار عامل الثاني كونه او
للتنويع والمعنى ان ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه
النصب على المعية نحو سرته والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب
على المعية بل ينصب باضمار عامل نحو علفتها تبنا وماء باردا وعلى
هذا اهل الز غير انه زاد في النوع الثاني وجها وهو تاويل العامل بما
يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الثاني ان
دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الاول غير مسلمة لانه يصح
في نحو سرته والنيل ان التقدير سرته ولابست النيل
مما لا يصح اي من تركيب او كلام لا يصح فيه ما ذكر كما في نحو
مالك وزيدا اي بناء على غير مذهب المص اما على مذهبه فيصح العطف
لانه لا يقول بوجوب اعادة الجار في العطف على الضمير المجرور
وانما لم يمنعوا النصب كما منعوه في هذا لك واباك كما
اسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه
والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار
والتقدير ما كان لك وزيدا او ما كان شانك وزيدا او بمصدر لابس
منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملابستك زيدا وكذا في المثال
الاخر وهذان التوجيهان اجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج
المنصوب عن كونه مفعولا معه الى كونه مفعولا به فان قلت
ويلزم عليه اعمال المصدر منويا قلت قد اعتذر عن ذلك بان المصدر هنا
في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على ان الجم صرح بجواز اعمال
المصدر منويا واطنب في الاستدلال عليه

وذكر

وذكر جملة من الشواهد عليه واذا قدر الناصب مصدرا منويا احتمل ان يكون
معطوفا على الخبر الذي هو كاين المحذوف الذي يتعلق به لك فالمعنى
ما ملابستك زيدا اذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اه مع
حذف ومنه يعلم ان في تعيين نصب زيد في المثال على المعية
نظرا الا ان يجاب بما ياتي قريبا   وما شانك وعمرا بحث فيه الدماميني
بانه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شان وابقا المضاف اليه على
جره كما في اكل امرء تحسبين امرءا   ونار توقد بالليل نارا والرفع
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فدعوى تعين
النصب فيه على المعية ممنوعة واجيب بان تعين النصب فيه
اضافي اي بالنسبة الى الجر على العطف على الضمير   ممتنع عند
الجمهور اي جمهور البصريين لا النحويين لان الكوفيين وبعض
البصريين لا يوجبون اعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعا لغيره
والذي في الدماميني ان اهل الامصار انقسموا في المنع الى اكثر البصريين
فصار المجموع اكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت ارادة
جمهور النحويين   هذا اي ما تقدم من الاقسام الثلاثة او الاشارة
للقسم الاخير والاول اولى   لانتفا المشاركة اي مشاركة ما للتين
في العطف والعيون للحواجب في الترجيح الذي هو تدقيقها وتطو يلها
كما في التصريح وغيره   وانتفا فايدة الاعلام بها في الثاني قال م
فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعا لبعضهم وجهه ان المقصود مصاحبة
العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفي الاعلام بها فايدة
اه وانت خبير بان قوله والعيون لم يقع الا بعد افادة تزجيج الحواجب
فلا محصل له الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا
معلوم مما قبله فلا فايدة للاعلام به   فاول العامل الخ اي ويكون
ذلك مجازا مرسلا لا من باب التضمين كما زعمه البعض   او اعتقد
الخ عطف على جملة من عطف الانشا على الاخبار للضرورة او جريا

على القول بجوازه والرابط لجملة اعتقد الخ بالمبتدا على جعل يحيى خبرا عن
النصب محذوف تقديره عامل له نحو كار حلا الخ المراد بنحو ما ذكر
كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة وهو ما اقتضاه
ايراد الناظم حيث بوبه مع الابواب القياسية ولم يبنه على كونه
سماعيا فا[illegible]دة قال الفارضي اذا اجتمعت المفاعيل
قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى اليه العامل
بنفسه ثم الذي تعدى اليه بواسطة الحرف ثم المفعول
فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت
ضربا زيدا بسوطه نهارا ههنا تاديبا وطلوع الشمس اهـ
باختصار والظاهر ان هذا الترتيب اولى لا واجب الاستثناء
السين والتاء زائدتان وهو من الثني بمعنى العطف لان
المستثنى معطوف عليه باخراجه من حكم المستثنى منه
او بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه قوله
الاستثنا هو الاخراج الخ اظهر لان الاستثنا في الترجمة
بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات والاستثنا المعرف
بالمعنى المصدري لما كان داخلا في مفهوم اللفظ لغة
وان كان خارجا من اول الامر في النية او المراد باخراج ما كان داخلا
اظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافي ما قالوه انه يجب
ملاحظة خروج المستثنى من اول الامر بحيث يكون المستثنى
منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاستثنا قرينة على ذلك
لئلا يلزم التناقض بادخال الشيء ثم اخراجه والكفر ثم الايمان
في لا اله الا الله فالاخراج جنس لشمول المعرف وغيره
كالاخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو فتحرير
رقبة مؤمنة اكلت الرغيف ثلثه اقتلوا الذمي ان حارب واتموا

الصيام

الصيام الى الليل قاله المصرح يخرج التخصيص اراد به التخصيص
بالوصف والاضافة لشيوعه فيهما او بنحوه التقييد بالغاية
والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال ان الاستثنا من التخصيص
يشمل الداخل حقيقة الخ قال يس الوجه ان يقال الداخل
حقيقة لفظا او تقديرا فان المستثنى في الاستثنا المفرغ داخل
حقيقة الا ان الدخول تقديري من حيث ان المستثنى منه الذي
هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ ما استثنت الا اي الاستثنائية
اما الوصفية فسياتي في النظم فايدة قال في الهمع الاستثنا
في حكم جملة مستانفة فلا يتقدم معمول تالي الا عليها فيمتنع ما انا
زيدا الا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عليها فيمتنع ما ضرب الا
زيد عمرا وما ضرب الا عمرا زيد وما مر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل
بعد ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته
فيجوز تاخيرهما نحو ما قام الا زيد احد وما مررت باحد الا زيدا
خير من عمرو واجاز الكسائي تاخير المعمول مرفوعا كان او منصوبا
او مجرورا واستدل بقوله فما زاد في الاعتراما كلامها وقوله
وما كف الا ماجد ضر بائس وقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا
رجالا الى قوله بالبينات والزبر ووافقه ابن الانباري في المرفوع
والاخفش في الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس الا زيد عندك
وما مر الا عمرو بزيد وما جا الا زيد راكبا واختاره ابو حيان اهـ
باختصار وقوله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته اي
وما فرغ له العامل نحو ما ضرب الا زيد مع تمام اي غير مفرغ
في تفسير التام اشارة الى ان التمام بمعنى التام اي مع العامل التام
ولا حاجة الى ذلك اذ يصح ابقا التمام على مصدريته اي مع ذكر

المستثنى منه اي ولو بالضمير المستتر موجبا كان اي
العامل التام وعلي هذ التقسيم يكون قوله الاتي وبعد نفي الخ
تفصيلا لما اجمل هنا وتجوز ان يقيد ما هنا بالايجاب بقرينة ما ياتي
فيكون مقابلا له وهو اظهر والمراد بالانتصاب على الاول ما يعم
الواجب والجائز وعلي الثاني الواجب متحتم اتفاقا فيه نظر
فان الاتباع جائز في لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة بعضهم
فشربوا منه الا قليل منهم وسياتي انه في تاويل لم
يكونوا مني بدليل فمن يشرب منه فليس مني قال شيخنا
الظاهر ان الوجوب اضافي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد
انه يجوز في الاسم بعد الا في التام الموجب رفعه علي انه مبتدا
مذكور الخبر او محذوف ويكون المستثنى ح الجملة كما
قاله الفارسي وغيره اه وظاهر اطلاقه جريان ما ذكر في المتصل
والمنقطع ولا بعد فيه بل ياتي ما يويده وعبارة الدماميني
اعلم ان المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم وقد
يكون جملة نحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر
فيعذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدا
او يعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثنا
المنقطع قلت واهمل الاكثرون عد هذه الجملة
في الجمل التي لها محل من الاعراب وينبغي ان يعد على هذا اه
اقول ممن عدها منها صاحب المغني فانه قال والحق انها تسع
والذي اهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها وقيل
الاولي بالاية ونقل كلام ابن خروف فيها ثم قال واما الثانية فنحو
سواء عليهم اانذرتهم اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدا ونحو تسمع

بالمعيدي

ومنها ما كان بعد الا جملة كان غير ... / ولو كان الا مستثنى متصلا كان ... / عن توضيح الناظم ...

بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع
قائما مقام السماع كما ان الجملة بعد الظرف في نحو ويوم نسير
الجبال وفي نحو انذرتهم في تاويل المصدر وان لم يكن معهما حرف سابك
اهـ سواء كان المستثنى منفصلا هكذا في نسخ وعليه فتوبقاه
للمنفصل ظاهر ان لا يحتاج صحتها الي تقدير لكن الاشهر جعل الاتصال
والانقطاع وصفين للاستثنا لا المستثنى وفي نسخ سواء كان
الاستثنا متصلا وهو الموافق للاشهر لكن عليه يحتاج صحة توبقه
للمنفصل الي تقدير اي وهو ذو ما كان بعضا اي وهو الاستثنا
صاحب المستثنى الذي كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والصحيح
ان الاستثنا حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع لتبادر المتصل
منه الي الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شان الحقيقة
وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنوي ومتى كان ما بعد الا
جملة فالا بمعنى لكن ولو كان الاستثنا متصلا كما في الدماميني
عن توضيح الناظم او منقطعا شرطه ان يناسب المستثنى
منه فلا يجوز قام القوم الا ثعبانا وان لا يسبق ما هو نص
في خروجه فلا يجوز صهلت الخيل الا الابل بخلاف صوتت الخيل
الا الابل نقل شيخنا الاول عن الحلبي والثاني عن الرضي وصحح الدماميني
ما كان بعضا من المستثنى منه اولي من قول غيره ما كان من جنس
المستثنى منه لانه يصدق علي قام القوم الا حمارا وجا بنوك
الا ابن زيد مع انهما من المنقطع وتاويل الجنس بالنوع انما
يدفع ورود الاول لا الثاني ولانه يخرج عنه نحو احرقت زيدا الا يده
مما كان فيه المستثنى جزا من المستثنى منه مع انه
من المنفصل ويعلم من هذا ان المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء

واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر انه لا يشمل الاستثنا في قوله
تعالي لا يذوقون الموت الا الموتة الاولي وقوله تعالي لا تاكلوا
اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فان
المستثنى منه ومن جنسه مع ان الاستثنا منقطع فينبغي
ان يقال ان الاستثنا المتصل ان يحكم على ما بعد الا مثلا وهو
بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فان فقد
احد القيدين كان منقطعا ففقد القيد الاول نحو قام القوم
الا حمارا وفقد الثاني نحو الايتين فانه لم يحكم على الموتة الاولي
بنفي ذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوقهم لها
فيها ولا على التجارة عن التراضي بعدم منع الاكل منها بالباطل
الذي هو نقيض منع الاكل بالباطل افاده الشهاب القرافي
لا ما قبلها بواسطة هذا راي السيرافي وعزاه ابن
عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين
وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وعن قوله في التسهيل
لا بما قبلها معدى بها لان التعدية انما هي معروفة في الفعل
وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك القوم
اخوتك الا زيدا اذ في الا ما مبني وقوله ولا مستقلا عطفا
معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال على ما
اشعر به كلامه حيث قال ما استثنيت الا وبعقول والق الاخ
بنا على مقتضيه ان المراد القطع عن العمل وظاهر كلامه ان الخلاف
في عامل المنقطع ايضا ويوخذ من كلام ابن الحاجب ان عامله
الا بالاتفاق فانه قال بعد ذكر الاقوال وهذا كله في المتصل
واما المنقطع فان العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن ولها

خبر

ولها خبر يقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم
من يقول انه كلام مستانف اهـ لكن قال الدماميني بعد
نقله كلام ابن الحاجب هذا اما نفعه وقال الرضي اما المنقطع
فمذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام
كما انتصب المتصل به فما بعد الا عنده مفرد سوا كان
متصلا او منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف الا انها
كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها
فلهذا اوجب فتح ان الواقعة بعدها نحو زيد غني الا
انه شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها
الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الاغلب
محذوف نحو جاني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجي قالوا
وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعالي الا قوم يونس
لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في المنقطع
بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه
في المتصل وتاويل البصريين اولي لان المستثنى المنقطع
يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن ونحو سوى
لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار
الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا لكن للاستدراك والا
في المنقطع كذلك لانها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها
في حكم ما قبلها مع انه ليس به اصلا اهـ مع بعض حذف
مختص بالاسما اعترض بانها دخلت على الفعل في نحو نشدتك
الله الا فعلت كذا واجيب بانها داخلة على الاسم تاويلا اذ
المعنى لا اسالك الا فعلك كذا   فيجب في الا الخ لو قال فهي
عاملة لا تفصح نتيجة القياس الذي ركبه من الشكل الاول

التي اشار اليها بقوله فيجب في الا الخ ما لم يتوسط اي لان العامل
ح طالب لما بعدها وهو اقوى منها فقدم عليها اسم ان كان
التفريغ محققا لعدم شي في اللفظ يشتغل به العامل
وجواز النح اي لان ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما في الباقي
فالرفع باعتبار التفريغ المقدر والنصب باعتبار وجود ما
يشتغل به لفظا ويرد عليه انه لا ينافي ان يكون العامل
مفرغا الا علي القول بان العامل في البدل هو العامل في المبدل
منه والصحيح ان العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور
لا محقق ولا مقدر وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن
دفعه بانه لما كان عامل البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور
طالبا في المعني البدل وكان المبدل منه في نية الطرح كان
العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البدل وكون المبدل
منه في نية الطرح مفرغا للبدل وتنسيبها اليه عطف
تفسير علي تفنيف تخرجه من النسبة اي نسبة
الجملة قبله مثبتة او منفية وهل يصير في حكم المسكوت
عنه او الاستثنا من النفي اثبات ومن الاثبات نفي
قولان يحتمل كلام الش كلا منهما خلافا لبعضهم والصحيح الثاني
وعليه فهل هو منطوق او مفهوم قولان فلما خالفت
الحروف الجارة الخ يرد عليه الجر بخلا وعدا فكان الاولي ان
يقول ما في شرحه علي التوضيح وانما لم تعمل الجر لما خالفتها
لموافقتها الفعل معني كما وانما لم يجز انفصال الضمير بها
الخ دفع لما يقال لو كانت الا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لان
الضمير يتصل بعامله لان الانفصال ملتزم فيه اي لعدم

عملها

عملها في حال التفريغ ولو معني دون لفظ تقدم في الش المنفي
لفظا ومعني والنفي معني فقط ولم يذكر النفي لفظا فقط
نحو لا يمسه الا المطهرون ويمكن ادراجه في النهي بان
يراد به النهي ولو معني فقط كما في الاية فان النفي فيها بمعني
النهي وكما في قوله تعالي ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا
لقتال فانه شرط في معني النهي اي لا تولوا الادبار الا متحرفين
فتامل ومن النفي معني فقط ويابي الله الا ان يتم
نوره اي لا يريد الله الا ذلك وانها لكبيرة الا علي الخاشعين
الا انتفى الا عليهم لكن هذه الامثلة من التفريغ الذي
ليس الكلام فيه الان وقد رجح بقوله ذلك الا زيدا تعين
النصب اي لا رجل بقوله ذلك الا زيد واما لو كان النفي فيها
ضمنيا لا قصديا كما قلت لو جاءني اخوتك الا زيدا
تعين النصب واما لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فالا
بمعني غير كما نقله يس عن ابن هشام ويجي في الش
وهو الانكاري مراده به ما يشمل التوبيخي والفرق
بينهما ان المستفهم عنه في الاول غير واقع ومدعيه
كاذب وفي الثاني واقع ومدعيه صادق وان كان ملوما
فالمراد بكونه الثاني في معني النفي انه في معني نفي الانبغا
واللياقة ويقال للاول الابطالي ايضا اتبع اتباع
ما انفصل اي ان لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع
ولم يكن رد الكلام تضمن استثنا ولم يتقدم المستثني
علي المستثني منه كما سياتي في المتن والا كان المختار
النصب نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا
لانه اختيار الاتباع ليتشاكل المستثني والمستثني منه

لانه نهي في المعني

لمتساوي البدلية والنصب على الاستثنا في هذه الصورة
والاكان المختار النصب نحو ما اتاني احد حين كنت جالسا
هنا الا زيد او نحو   وبالمرية اي في الرملة المنصرمة
من معظم الرمل والخلف بفتحتين البالي او العافي الدارس
والنوية مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخبا تمنع بنون ثم
لمنع دخول ماء المطر والوتد معروف   ومن يغفر
الذنوب اي اي موجود اي ليس موجود يغفر الذنوب
الا الله فانه فرع ما قيل ان الكلام في الاستثنا من كلام
تام وما في الاية مفرغ   الاول المستثنى اي وحده على
المشهور وقال غيره واحد من المحققين المستثنى مع الا انه
البدل بجل محل الاول فيقال ما قام الا زيد ولا يقال ما قام زيد
وح لا يرد الاعتراض الذي سيذكره ولا يخرج على هذا
القول عن كونه بدل بعض لان الا زيد بمعنى غير زيد
وغير زيد بعض احد لصدق احد بزيد وعمرو هذا
هو الاظهر ونقل شيخنا عن الشمني ما يفيد انه على هذا
بدل كل من كل وتوجيهه ان غير زيد نفس المنفي
عنه القيام في الواقع وان كان بعض مدلول لفظ احد
لغة   بدل بعض ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان
الا قرينة على ان الثاني كان بعض ما يتناوله الاول
لولاها قاله الدماميني   عطف نسق اي لانه
عندهم من حروف العطف في الاستثنا خاصة اهـ شمني
ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو ما قام الا زيد وليس
انا حرف عطف يلي العامل باطراد واجاب ابن هشام

بانه

بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد قال
الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد
والغرض انه غير مطرد قال ابو العباس انه اعتراض على
مذهب البصريين واعترض ايضا بان بدل البعض لا بد
فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود في نحو ما
قام احد الا زيد وجوابه ان خصوص ربطه بالضمير غير
واجب انما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بالا
لدلالتها على اخراج الثاني من الاول ولو انه بعضا منه كما مر
عن الدماميني   وهو موجب ومتبوعه منفي اي فكيف
تطابق البدل والمبدل منه اثباتا ونفيا ومحصل الجواب منع
ذلك والسوال والجواب مبنيان على القول المستثنى وحده
بان البدل هو مع
دون القول بانه هو مع الا وهو المفهوم من قول الرضي كما
جاز في نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم ان يجعل حرف
النفي مع الاسم بعده صفة والاعراب على الاسم كذلك
يجوز في ما جاء القوم الا زيد ان يجعل قولنا الا زيد بدلا
والاعراب على الاسم اهـ ونقله الدماميني عن بعض
الفضلا وايده   في عمل العامل اي مماثل العامل لما
عرفت اي بقطع النظر عن النفي والاثبات   كانه لم
يذكر اي ولا تعلق للنفي والاثبات بذلك   وقد يخالف
الموصوف والصفة الظاهر انه تاييد لمنع وجوب
توافق البدل والمبدل منه بان لتخالفهما في ذلك نظيرا وهو
تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض
ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو قام زيد لا عمرو

اذا تقدر البدل على اللفظ الخ التمثيل لذلك بلا احد فيها الا زيد
بدل على انهم ارادوا باللفظ ما يشمل المحل الجديد بدخول العامل
الموجود فان المنفي في المثال التبعية محلا لا لفظا قاله ع
ابدل على الموضع قال البهوتي انظر ما الحكمة في ارتكاب
هذا التكلف مع ان القاعدة انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر
في المتبوع ومثل له بنحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك
الجنة كما مر بيانه اي فهلا جاز جر ما بعد الا في المثال الاول
والاخير ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة
ويرده تصريح بعض المحققين بان ذلك ليس قاعدة
مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر الخ ولا احد فيها الا زيد
برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها او لاسمها قبل دخول
الناسخ الا شيء بالرفع مراعاة لمحل شيئا قبل دخول
الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى
اشتراطه تجعل شيء خبر مبتدا محذوف اي هو شيء
لا يعبأ به والا بمعنى لكن لا تزادان في الايجاب اي على غير
مذهب الاخفش والمراد لا تزادان قياسا فلا يرد
بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع
تقول ما قام احد الا حمار نقلا عن القرافي ان احدا اذا كان في سياق
النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا
للمنقطع واعلم ان الا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين
كما مر بيانه وبنو تميم فيه ابدال وقع وعلى لغتهم قراءة
بعضهم ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منها
الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب

الله فاعرب من فاعلا والله بدلا على لغة تميم في المستثنى المنقطع
واعترض بانه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة
وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف بذكر
لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال
منه والله فاعلا كالمتصل التشبيه في مجرد جواز الابدال
وان كان يرجحان في المتصل ومرجوحية في المنقطع
فيجيزون ما قام احد الا حمار نقلا عن القرافي ان احدا اذا
كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر
ما ذكر مثالا للمنقطع واعلم ان الا حمار بدل غلط صرح به الرضي
وقال هو بدل كل بملاحظة معنى الا اذ معنى الا حمار غير حمار
وغير حمار يصدق على الاحد اهـ وفيه انه كيف يكون الا غير
بدل كل من كل فتدبر اليعافير جمع يعفور وهو ولد
البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الابل
التي يخالط بياضها صفرة عشية منصوب على
الظرفية باجاهد في البيت السابق مكانها اي في مكان
الحرب والمشرفي نسبة الى مشارف وهي قرى من
ارض العرب بين نواحي الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال
مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه لا يقال جعافري قاله
العيني وفي المصباح مشارف الارض اعاليها الواحد مشرف
وزان جعفر اهـ فعلم ان المنسوب اليه جمع واقع على القرى
المذكورة وان القياس في النسبة الى مشارف مشرفي
لان القياس في النسبة الى الجمع ان تنسب الى مفرده
فقول البعض نسبة الى مشارف على غير قياس فاسد

والمضمر اسم فاعل الماضي منه وعامله اي الشان
وهو ما يليه شرط جواز الابدال الخ يشعر بهذا
الشرط قوله فيه ابدال لان من شان البدل ان يصح
وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم
بكن تسلطه على المستثنى بحث فيه شيخنا
بما حاصله ان كان المراد مع الاباء يقال ما قام الا حمار وليس
بها الا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد البعض ولا
نفع الضرر وان كان المراد بدون الا اشكل علينا البيت
اذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن
دفعه باختيار الشق الثاني وان المراد امكان التسلط
ولو في مادة اخرى فافهم وجب النصب اي على
الاستثنا المنقطع لا على المفعولية والاستثنا مفرغ
كما زعمه الشلوبين لانه لا منافاة بين النقصان
والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدماميني بان مراتب
النقص متفاوتة فاذا اخذ من المال مرة ثم مرة
اخرى فهو في المرة الاخرى يزيد في النقص على المرة
الاولى قال وما زالوا يقولون في نحو مال زيد انقص من
مال عمرو وكيف يفهمون ان انقص صيغة تفضيل
مع ان اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف
بزيادة على غيره اه والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال
والا فيجوز رفعه على الابتدا والخبر محذوف تقديره في
المثال لكن النقص شانه او على الخبرية لمحذوف والتقدير

لكن

لكن شانه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق
على وجوب النصب نحو ما زاد الخ ونحو لا عاصم اليوم من امر
الله الا من رحم فمن رحم في محل نصب لانك لو حذفت
المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا
في الدماميني وقوله في محل نصب اي على الاستثنا من مفعول
محذوف اي احدا الا ما نقص ما مصدرية كما يوخذ من كلام
الشارح بعد اذ لا يقال زاد النقص الظاهر انه انتفا قول ذلك
اذا كانت زاد متعدية وانه يقال اذا كانت لازمة فتامل
وغير نصب سابق اي نصبه على الاستثنا فيشمل الغير
نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفي او
كنفي انتخب اتباع مستثنى سابق الخ قال سم انظر ولو
منقطعا نحو ما جا الاحمار احد فيراد باحد معنى يقع على الحمار لتصلح
البدلية ونحو ما جا الاحمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم
وهو الحمار حرره اه ما دبي تقييد وجزم البعض بالتعميم
وتضعيفه بعدم التكلف المتقدم على المستثنى منه اي
بدون عامله لامتناع تقدمه عليهما عند الجمهور واما قوله خلا
الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا
فضرورة بخلاف تقدمه على احدهما فقط فجايز نحو جا الا زيد
القوم والقوم الا زيد اضربت نعم ان قدم عليهما وتوسط
بين جزءي الكلام نحو القوم الا زيد جاوا والذا جعل زيد استثنى
من الضمير في جاوا فقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز
مطلقا وقيل ان كان العامل متصرفا واجاز الكسائي تقديم المستثنى
اول الكلام دماميني في النفي او شبه النفي ولم يقبل حرحي

به الثنا بعلمه من قوله وبعد نفي او كنفي الخ قد ياتي على قلة
وهل يقاس على هذه اللغة اولا قولان والى القياس عليها
ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطي
بدل كل اي من كل لان العامل فرغ لما بعد الا والمؤثر عام اريد به خاص
فصح ابداله من المستثنى ان ورد اي السابق اي اردت
وروده منك بالتكلم به او المراد ان ورد من العرب وحينئذ
فمعنى اختيار نصبه الحكم بان نصبه ارجح والاقوا ورد عن
العرب يتبع نصبا او اتباعا بل يكون البدل مختارا فيه
انه يلزم عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس الا ان
يكون مبنيا على من ذهب عدم وجوب الترتيب بين التوابع
قاله الدنوشري لان لكل مرجحا فمرجح البدل تقدم
الموصوف ومرجح النصب على الاستثنا تاخر الصفة
سابق تنوينه ممنوعين لاحتلال الوزن لا الاضافة
فتجويز الشيخ خالد لها سهو وقوله الا مفعول سابق
وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله
لما بعد ويرد على الشارح ان ذكر المستثنى منه ليس وصفا
للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغي ان يقول من
العامل في المستثنى منه لفظا وعليه الجواب بجعل كلامه
من اطلاق الملزوم وارادة اللازم وقوله وهو اي تفريغ العامل
السابق لكن اي السابق او ما بعده لما لو الا عدما اي عنه
غير الكسائي اما هو فيجيز النصب في نحو ما قام الا زيد
بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله م عند الكلام على اية
قوله انتهى واستثنى مجرورا الخ وما لما لو الا عدما يجوز ان يكون

مصدرية

مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس اي يكن كعدم الا في الحكم وقول
البعض ان الكلام على تقدير مضاف اي كحكم عدم الا ليس
بشي قال الشيخ خالد والا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم اهـ
وهو ظاهر على عدم قراءة البنا للمجهول اما على قراءته بالبنا
للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى العامل السابق
فالا منصوب على المفعولية لا مرفوع على الفاعل حال
ما قبلها اي حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر في نحو ما
على الرسول الا البلاغ فحال هذا اللفظ وهي خبريته تقتضي
اعراب ما بعد الا مبتدا وقس وقوله من اعراب بيان لما
يقتضيه ولو حذف حال لكان اخصر واوفق بقولهم
في تعريف الاعراب ما جي به لبيان مقتضى العامل
لافادته ان مقتضى الاعراب نفس العامل لا حاله فتفطن
فتركوا على الرسول الا البلاغ الواقع من الاية لا من كلام الشارح
لعطف مثال على مثال لان الاية التي فيها لفظ المبين بالواو
بخلاف التي ليس فيها لفظ المبين فانها بدون الواو لكنه
سبق الشارح بلفظ المبين ولا يقع ذلك في ايجاب جوزه
ابن الحاجب فيه اذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت
الا يوم كذا فانه يجوز ان تقرأ في جميع الايام الا يوم كذا بخلاف
ضربت الا زيدا اذ من المحال ان تضرب جميع الناس الا زيدا
فلا يجوز قام الا زيد لان المعنى قام جميع الناس الا زيدا
وهو بعيد ولا قرينة في الغالب على ارادة جماعة مخصوصة
وقد يقال مثل ذلك قد يوجد في النفي نحو ما مات الا زيد
واجيب بانه قليل فاجري الحكم فيه طرد الباب وقد يوجه كلامه

المبين

التعليل لانه يجوز لغافا من قرينة على ارادة جماعة مخصوصة بان
يكون المعنى قام غيرزيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو
قليل فلا يلتفت اليه طرد اللباب نظير ما مر لجميع المعمولات اي
المعمولات بالاصالة اما التوابع فلا تفرغ لها الا البدل واجازه
الزمخشري وابو البقا والرضي في الصفات ايضا قاله يس الا
المصدر المؤكد اي لان فيه تناقضا بالنفي اولا والاثبات ثانيا
ومثله الحال المؤكدة وكان عليه ان يستثني المفعول معه فلا
يقال ما سرت الا والنيل فمتاول اي بكونه مصدرا نوعيا
اي الا طيرا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفي فلا تناقض
كما في الامثلة فانه عامل فيما عدا ما على الرسول الا البلاغ وغير عامل
في ما على الرسول الا البلاغ لان الخبر لا يعمل في المبتدا على الراجح
نعم ان جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتماده على النفي
كان عاملا والاستثنا منها عطف لازم على ملزوم
بدلا منه اي بدل كل من كل كمثال الناظم او بعض من كل نحو ما اعجبني
الا زيد الا وجهه او اشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او اضراب
نحو ما اعجبني الا زيد الا عمرو اي بل عمرو وافاده في التصريح فقول
الشارح توافقا في المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع
انه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضي ومعطوفا عليه
اي بالواو خاصة كما في التسهيل ان اختلفا فيه الا اذا كنت
غالطا او اردت الاضراب اي فلا عطف فالعلا بدل كل
من الفتي والفتي نصب على الاستثنا او جر بدلا من الها
بدل بعض وعليه فكون العلا بدلا من الفتي مبني على جواز
الابدال من البدل واستشكل يس كون العلا بدلا اذا نصبنا

الفتي على الاستثنا بان الصحيح ان العامل في البدل نظير العامل
في المبدل منه فلا تكون الا موكدة للاحتياج اليها للعمل في البدل
والغرض انها موكدة فينبغي ان يجعل العلا عطف بيان اذا
نصبنا الفتي على الاستثنا لينتفي هذا الاشكال ويجوز جعل
العلا عطف بيان اذا جررنا الفتي بدلا من الها وعليه يندفع الاعتراض
بالبنا على الضعيف من جواز الابدال من البدل ولكن لا ان جعل
العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على من لم يجعل العلا المبني على
جر الفتي بدلا من الضمير والاعتراض عليه المبني على نصب
الفتي على الاستثنا والتقدير الا الفتي العلا صرح في انه لو
عبر بنحو لكان العلا بدلا فعلى ان العامل في البدل نظير
العامل في المبدل منه يكون العامل في العلا الا مقدرة فعلم
ان الا قد تعمل مقدرة اي حيث نصبنا الاسم على الاستثنا
قاله يس ويذكر في حذف الا من ذلك كلام ثم غالها
بكسر الغين المعجمة اي غاب بها من غارت الشمس
اي غابت مالك من شجا اي حملك والرسم والرمل نوعان
من السير فرسيمه بدل اي بدل بعض لان المراد بالعمل
مطلق السير وان تكرر الخ لم يتعرض المص والشارح لما
اذا لم تتكرر وتعدد المستثنى قال الدماميني لا ينصب على
الاستثنا باداة واحدة دون عطف شيئان وما اوهم ذلك ان جا
كان في الايجاب فالاول مستثنى والثاني معمول عامل مضمر
وان كان في غيره فكذلك او الاول بدل مثال الايجاب
اعطيت القوم الدراهم الا زيدا الدنانير فزيدا منصوب
على الاستثنا والدنانير مفعول لمحذوف اي اعطيته الدنانير

او اخذ الدنانير ومثال غيره ما اعطيت احدا شيئا الا زيد ادرهما
فزيد امستثنى او بدل ودرهم مفعول لمحذوف وما ضرب احد
الا بكر خالدا فبكر ان رفعته كان بدلا من احد وان نصبته كان
مستثنى وخالدا مفعول لمحذوف فتعدد المستثنى قد
يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده وجوز
ابن السراج كون الاسمين بدلين في نحو ما اعطيت احدا احدا
الا زيدا عمرا وما ضرب احدا احد الا زيد بكرا ورده المص بان
البدل لم يعهد تكرره الا في بدل البدا او بان حق بدل البعض
ان يقترن بالضمير وجعلوا في باب الاستثناء اقترانه بالا
مغنيا عن الضمير والاسم الثاني غير مقترن بالا لفظا
ومن النحاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها
على كل وجه اما مع العطف فقد يمتنع ايضا كما في الامثلة
المتقدمة لان العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما في
ما جاني احد الا زيد وعمرو فالعطف في هذا المثال هو المصحح
له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثاني على انه معمول لمضمر اي
وجاني عمرو اه وفي حاشية المغني للدماميني ان جماعة اجازوا
نصب شيئين باداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب
الكشاف في مواضع منها لا تدخلوا بيوت النبي الاية فقال ان
المستثنى الظرف والحال معا وان الحصر في كل منهما مقصود
اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا
الوقت على هذه الحالة اه   لا التوكيد عطف على محذوف اي
لتاسيس لا التوكيد كما اشار اليه الش بالاضراب   بالعامل
المفرغ حمل العامل على ما قبل الا تبعا للموضح وحمله المراد بي

على

على الاي اترك تاثير الا النصب في واحد اي لا اجعلها موثرة في واحد ويوجه
الاول فعلى هما بالا اذ لو كان العامل هو الا لكان القياس ان يقول مما به وان
امكن ان يقال اظهر للضرورة ويوجه ايضا ان المص عليه يكون ذاكرا هنا
حكم الواحد بخلافه على الثاني فانه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد
المتروك تاثير الا فيه وان كان يعلم من قوله فيما مر وان يفرغ
سابق الا الخ ويوجه الثاني عدم احتياجه الى تقدير في دع
باقيا في واحد دفع به ايهام المتن ان المراد اترك التاثير في واحد
واجعله موثرا في البقية هذا ان اريد بالعامل ما قبل الا كما
مشى عليه الش فان اريد به الا كان الكلام على ظاهره اي اترك
تاثير الا النصب في واحد اي لا اجعلها موثرة النصب في واحد
واجعلها موثرة النصب في البقية   وليس عن نصبه الخ
مغن اسم ليس والخبر محذوف اي موجودا او الاسم ضمير
مستتر يرجع الى الواحد او الى التاثير ومغن خبر ووقف
عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه انه لا يجوز
رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قلة به البدل
لانا نقول الا في هذه الحالة لمجرد التاكيد وليس الكلام الان فيها
والاول اولى اي لقربه من العامل تصح الخ   ودون تفريغ
من التقدم قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما
اه وهو انما يصح على مذهب من يجيز التنازع في المعمول المتقدم
ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور اي امض
نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل
فيما قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم
وما قام الا زيد الخ لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق

الخ لان ثما صرف بغير تكرر المستثنا وتحت سم جواز اعراب واحد
بما يقتضيه العامل وجعل المستثني منه الموجب بدلا
من هذا الواحد نظير ما صرف في مالي الا ابوك ناصر وتنصب
ما عدا هذا الواحد علي الاستثنا قال وح فقول المص نصب
الجميع الخ ينبغي ان يكون باعتبار الاغلب والاشهر واعترض
بانه يلزم عليه امران الفصل بين التابع والمتبوع باجنبي
واستعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذي تثبت فيه
وانصب اي الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا
بمرجوحية في واحد ووجوبا في البقية اذا كان الكلام منفيا
وكان الاستثنا متصلا وجوازا برجحان في واحد
ووجوبا في البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثنا
منقطعا هذا ما درج عليه الش في تقرير المتن اما
في الايجاب فمطلقا اي في جميعها بقرينة ما بعد وقد
جعل الش قول المص وانصب لتاخير شاملا لصورة الايجاب
وصورة النفي فيكون قوله وجي بواحد بيانا للراجح في بعض
الصور الداخلة في قوله وانصب لتاخير ويجوز ان يخص
بصورة الايجاب فيكون قوله وجي بواحد مقابلا له تامل
بواحد اي فقط واجاز الابدي اتباع الجميع بنا علي جواز
تعدد البدل بدون عطف كما لو كان قال المكودي في موضع
الحال من واحد لتخصصه بالصفة او هو صفة بعد صفة
وما زايدة ولو مصدرية او العكس وكان تامة ودون زايد
حال من الضمير في كان اي وجي بواحد كحال وجوده دون

مضافا م والكلام علي التقدير

زايد

زايد عليه ويلزم علي ما قاله المكودي تشبيه الواحد بحال وجوده
دون زايد عليه وفيه تسمح فالاولي جعل الجار والمجرور
خبر محذوف والجملة حال من واحدا او صفة له اي وجوده مثل
وجوده دون زايد عليه او صفة لمفعول مطلق محذوف
اي مجيئا كوجوده الخ بدل واحدا علي الراجح واما علي
اللغة المرجوحة فتنصب الجميع كلم يفوا الواو واو
الجماعة فاعل وهي المستثني منه والاصل يوفيون حذفت
النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيها الفتحة والكسرة
فصار يفيوا نقلت ضمة اليا الي الفا بعد سلب حركتها
ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين ويجوز الابدال اي في واحد
فقط في القصد اي المعني المقصود من ادخال
واخراج كما بينه الش فان قلت مقتضي تعريف الاستثنا
بالاخراج انه دايما اخراج ومقتضي ما هنا انه قد يكون
ادخالا قلت لا منافاة لان كل استثنا اخراج مما قبله
من الاثبات والنفي لكن اذا كان ما قبله نفيا كان هو مستلزما
للادخال في النسبة الثبوتية اي مستلزما للاتفاق في
المستثني بالنسبة الثبوتية والتفصيل الي اخراج
وادخال باعتبار هذا اللازم فافهم محل ما ذكر اي من ان
حكمها في القصد حكم الاول هذا ما يفيده ظاهر صنيع
الش وجعل المص في تسهيله عدم امكان استثنا بعضها
من بعض قيدا فيما ذكر من التفصيل في الا المكررة
لا للتوكيد والصحيح ان كل عدد مستثني من متلوه
فلو لم يمكن استثنا تال من متلوه لكونه الثر منه

رفعتها به مطلقا والاكانا اولا نيابحو ضرب الا زيد اصحابنا اصحابكم وملكت الا الاماء
ابنانا عبيد نا وضرب الا زيدا اصحابكم اصحابنا وملكت الا الاماء عبيدنا ابنانا في الابناء
في المثالين فاعل معنى لانهم المالكون فان لم يصلح الا احدهما فقط تعين له نحو طلق
نساءهم الزيدون الا الحسنات وامسى الزيدين شيئا وهم الا ذوي
متلوه بحلي قوله عشرة الا ثلاثة الا اربعة فمذهب السيرافي ان
الاربعة كالثلاثة في الاخراج من العشرة فتكون المقرة به
ثلاثة وزعم الفراء ان المقر به في هذه الصورة احد عشر لانك
اخرجت من العشرة ثلاثة فتبقى سبعة ورددت على السبعة
اربعة بقولك بعد ذلك الا اربعة جريا على قاعدة ان الاستثنا
الاول اخراج والثاني ادخال ورد بان هذه القاعدة فيما اذا امكن
استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم قول الفراء هذا
اعجوبة من الاعاجيب ويمكن ان يتكلف له وجه بجعل الثاني مستثنى
من مفهوم عشرة الا ثلاثة وكانه قيل له على سبعة لا غيرها
الا اربعة فتامل فطريق معرفة ذلك اي كونه مقرا
به في المثال في المراتب الوترية كالاولى والثالثة
فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرا
بعة هذا اولم يتكلم المص والش على عكس المسالة المذكورة وهو تعدد
ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول اذا
ورد الاستثنا بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب
احدها وهو الاصح انه يعود للكل الا الدليل تخصيصه بالبعض
كما في قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم الاية فقوله الا الذين تابوا
عائد الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معاودة الجلد لما قام
عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذي في الجمل لانها على ان
العامل في المستثنى هو الا لا الافعال السابقة وسواء سبقت
الجمل لغرض واحد او لا كان عطفها بالواو او بغيرها ثانيها ان اتحد
العامل فللكل وان اختلف فللاخيرة فقط اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة
في مستثنى واحد ويعود ... الاستثنا معروف

ومثاله الدماميني بنحو اهجر بني زيد وبني عمرو الا من صلح فمن صلح مستثنى من بني زيد وبني عمرو
جميعا فايدة يقع بالا الاخيرة لما قبلها نحو ما زيد الا قائم او يقع اولا بوه قائم وعنو ما زيد الا
قال منه نحو ما جاء زيد الا ضاحكا او يضحك او قد ضحك او يده على راسه وهو لا منه نحو ما اتيهم من رسول
الا كانوا به يستهزءون وما انعمت عليه الا انكر قال الدماميني وهو لا ينطبق على المراد اذ الوصف
بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروف وكمل
وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوزها
المص مع الا ايضا كما سياتي بغير بمعنى غير بيد لكنها تخالفها
من اربعة اوجه انها لا تقع صفة ولا يستثنى بها الا في الانقطاع
ولا تضاف الى غير ان وصلتها ولا تقطع عن الاضافة ويقال فيها
ميد بالميم وظاهر كلامه في التسهيل انها اسم لكنه قال في توضيحه
المختار عندي انه حرف استثنا بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها
قاله الدماميني ويزاد خامس وهو انها لا تقع مرفوعة
ولا مجرورة بل منصوبة كما في المغني تقول فلان كثير المال بيد انه
بخيل وقيل تاتي بمعنى من اجل ايضا كما في حديث انا افصح من نطق
بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر وقال
ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حد قوله ولا عيب فيهم
غير ان سيوفهم البيت فلول من قراع الكتائب كذا في المغني
اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدماميني قال
السيوطي هذا احد بيت غريب لا يكاد يعرف له سند واجرى
الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار الا لتوكيد او لغيره
لكن لا يظهر ان يقال في غير بالا الفا اذا تكررت لتوكيد فاذا قلت
قام القوم غير بكر وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف
فليست ملغاة قاله سم متعلق باستثن الوجه ان يقال
تنازعه استثن ومجرور واسم معربا وقد يبنى على الفتح
في الاحوال كلها عند اضافتها الى مبني كما في التسهيل واجاز
الفراء بناءها على الفتح في ما قام غير زيد لتضمنها معنى الا قاله
الفارضي وفي التصريح تعارف غير الا في ضمن مسائل احداها

بعض مجرورهن كما في الاية او بغير ورده الشمني بانه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما في التسهيل وغيره وفي شرح المغني للدماميني ان جماعة اجازوا نصب شيئين باداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشاف في مواضع منها لا تدخلوا بيوت النبي الاية فقال ان المستثنى الظرف والحال معا وان الحصر الثاني في محل منها مفعول اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحالة اه
ان لا تقع بعد الا الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الا جيد الثالثة انه يجوز فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد اي على اللغة المشهورة اما على لغة جواز الاتباع مع الايجاب والتمام عند قوم كما تقدم فينبغي ان يجوز رفع غير قاله سم كما اسلفه المص حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق في النفي الخ وفي نحو ما قام احد غير حمار معطوف على قولي في هذا المثال ويمتنع في نحو ما قام غير زيد اي عند غير الكسائي فانه اجاز في نحو ما قام الا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم اصل غير الخ اي وضعها الاصلي ان يوصف بها لانها في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها الموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد او بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به قال الرضي والاصل الاول والثاني مجاز او شبهها من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال فانه مبهم باعتبار كما بسطه الدماميني قال السيوطي هذا حديث غريب عينه فان الذين حسنت الخ حاصله ان غير متوغلة في الابهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة في الاية من تاويل فاما ان يراعى اصلها من التوغل في الابهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التنكير وهذا هو الذي اشار اليه الش بقوله فان الذين الخ وحاصله التاويل في الموصوف بتقريبه الى النكرة واما ان يراعى ضعف ابهامها في هذه الحالة لوقوعها بين

صفتين ويعتبر كونها كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي اشار اليه الش بقوله وايضا الخ وحاصله التاويل في الصفة بتقريبها الى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الش واما قول البعض مراده بقوله وايضا في اذا وقعت الخ افاد فان غير اذا وقعت بين ضدين تتعرف بالاضافة فيصح ان تقع صفة للمعرفة اي ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف ابهامها دون ان يقول زال ابهامها فافهم بقي شيء اخر وهو ان في غير ثلاثة اقوال قيل لا تتعرف مطلقا وقيل تتعرف مطلقا وقيل تتعرف اذا وقعت بين ضدين كما في صراط الذين الاية فعلى هذين القولين يكون في الاية صفة وعلى الاول يكون بدلا بدل نكرة من معرفة وح لا يحتاج الى التاويل الذي ذكره الش الا انها لا تتعرف مطلقا وانها في الاية صفة ولم نعثر عليه فلما ضمنت معنى الا مرتبط بقوله حمل غير الخ واعترضه ح لمعارضته الشه بالاضافة للمفرد على ان بعضهم بينهما ح كما تقدم وعبارة الرضي في توجيه حمل غير على الا وحمل الا على غير نفيهما اصل غير ان تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او صفة واصل الا المغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا او اثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت الا على غير في الصفة فصار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا او اثباتا وحملت غير على الا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا او اثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا او صفة الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان غير اسم

والتصرف في الاسما اكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في
جميع مواقع الا انتهت وبها يتضح كلام الشارح فهو صفة بها
اي مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكي
عليه السعد في حاشية الكشاف الاجماع كما قاله الدماميني قال
ولو ذهب ذاهب الى انها تصير اسما لكن لا يظهر اعرابها
الا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل
في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل
اعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوي
اه ونظير ذلك ايضا ال الموصولة فيعرب ما بعدها مضافا اليه
مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
اعراب الا الظاهر فيه وينبني على ذلك كما افاده الدماميني
ان الوصف لمجموع الا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها
على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة
بشرط ان يكون الموصوف جمعا الخ فلا يوصف بها مفرد
محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا
في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كغيره في المثال الاتي وبشبه
النكرة ما اريد به الجنس كالمعرف بال الجنسية وانما
اشترط كون الموصوف جمعا او شبهه مراعاة لاصلها وهو
الاستثنا وكونه نكرة او شبهها مراعاة لمعنى غير
المتوغلة في التنكير سليمى اي يا سليمى والدهر
نصب على الظرفية المستقرة خبر للفعل قبله او على المفعولية
لمحذوف اي يعاتبني هذا الدهر اي بشد ابيه وجواب لو عدم

والصارم

والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء
ورونق كما قاله الشمني صفة لغير فيه تشبيه اذ الصفة
الا لكنه لما ظهر اعرابها فيما بعدها صار كانه هي وفي النكت
عن التسهيل ان الوصف الا مع ما بعدها وقد اسلفنا قريبا
تحقيق ذلك فتامله انيخت ابه الناقة والمراد بالبلدة الاولى
صدرها وبالثانية الارض التي اناخها فيها والبغام بضم الموحدة
وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبي فاستعاره لصوت
الناقة فان قلت الصفة في البيت مخصصة مع ان ما بعد الا مخالف
لما قبلها اذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسياتي عن المغني
ان الصفة عند التخالف مؤكدة قلت اجاب الدماميني بان
البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف واعلم انه ذكر تحت
كلام الشارح اربع صور ان يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة
حقيقية كما في الاية وان يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقية
كما في البيت الاول والعكس كما في البيت الثاني وان يكون شبيها
بالجمع شبيها بالنكرة كالمفرد المعرف بال الجنسية ولم يمثل له الشارح
لكن يفارق الخ استدراك على قوله وقد تحل الا عليها لا يجوز
حذف موصوفها اي لان الوصف بها خلاف الاصل بخلاف غير
في ذلك اي في عدم جواز حذف موصوفها ولا يجوز ان ينوب
عن موصوفها اي الا فيما اذا كان الموصوف بعضا اسم متقدم
مجرور بمن او في كقولهم منا ظعن ومنا اقام كما سياتي في
النعت الا حيث يفتح الاستثنا قال لم يمكن ان يوجه بان غيرا
انما حملت على الا لتضمنها معنى الاستثنا فلا تحمل الا عليها الا حيث
يصح الاستثنا الا داتي بكسر النون وفتحها وبقا

دانق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كامل
وعلى الاستثنا يكون مقرا بدرهم الا سدسا ولما كان الدرهم
يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوانق وصفه بالا وبهذا
يجاب ايضا عما يقال الوصف في هذا المثال موكد وسياتي عن
المغني ان الوصف عند مطابقة ما بعد الا لما قبلها في الافراد
مثلا مخصص قاله الدماميني لانه يجوز الا ادا تقاربي بنا
على جواز استثنا الجزء من الكل وانكر مغني هذه الاية كذلك
بل لما اتيه لوطا انا ارسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة ومنعه
ابن هشام ومن تبعه لانه يمتنع الا جيدا اي لان
درهم نكرة في سياق الاثبات فعمومه للجيد وغيره
بدلي والمستثنى منه لا يكفي شموله للمستثنى
شمولا بدليا فلا يقال عندي رجل الا زيدا واجاز قوم
الاستثنا من النكرة المثبتة اذا حصلت الفايدة
وقد يقال انه اشار بعد الى امكان دفعه وقد دفعه بعضهم
بان المراد بالاستثنا في قولهم لا يوصف بها الا حيث
يصح الاستثنا ما هو اعم من المتصل والمنقطع وانما
يمتنع في الاية والمثال المتصل لا المنقطع قال الدماميني
وهذا يقتضي لغو الشرط المذكور لكونه لم يحترز
به عن شي وهو كلام متين وما اجيب به عنه
من ان ذلك لا يضر لان الاصل في القيود ان تكون لبيان
الواقع لا يقاومه في لو كان فيهما الهة الا اي
فانه لا يجوز في الا هذه ان تكون للاستثنا وما بعدها

بدلا

بدلا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ اما الاول فلان التقدير
ح لو كان فيهما الهة اخرج منهم الله اثنا العلية لفسدتا وهو
يقتضي عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس ذلك مرادا بل
المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ولهذا كان الا لله من
الصفة الموكدة الصالحة للاسقاط اذ المعنى لو كان فيهما من
الالهة متعدد غير الواحد ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد
والقاعدة انه ان طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص
نحو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وان خالفه بافراد او جمع
فالوصف موكد كالاية بوخذ هذا من قول النحاة اذا قال له
عندي عشرة الا درهما فقد اقر له بتسعة وان قال الا درهم
فقد اقر له بعشرة لان المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل
عشرة مغايرة للدرهم واما الثاني فلان الهة جمع منكر في الاثبات
فلا عموم لها شموليا فلا يصح الاستثنا منها لفظا في المغني
ومثل هذا الثاني يوجه عدم صحة الاستثنا في المثال
اعني لو كان معنا رجل الخ كما قاله فان قلت لولا امتناع وامتناع
المثنى مغايرة انتفاوه فتكون النكرة في الاية والمثال في سياق
النفي فتعم قلت قال الدماميني العرب لا تعتبر مثل هذا
النفي بدليل انهم لا يقولون لو جاني ديار اكرمته ولا لو جاني
من احد احسنت اليه ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك
كما يجوز ما فيها احد ديار وما جاني من احد فان قلت جوز
الزمخشري في تفسير سورة الحجر في قوله تعالى انا
ارسلنا عليهم الى قوم مجرمين الا ال لوط ان الا ال لوط استثنا منقطع

من قوم معرّفين وهو نكرة في الاثبات قلت اجاب الدماميني بان
النكرة في الاثبات تعم اذا قامت قرينة العموم والنكرة في هذه الاية
كذلك يعني لعل ان ابتلو بما انا ارسلنا الى قوم لوط والفصلة واحدة
ومع امثلة سيبويه اي لالا الوصفية فهو يا بعيد للاعتراض وكذا
قوله وشرط ابن الحاجب الخ لان ما ذكره ابن الحاجب عكس ما
ذكره تلك الجماعات قال الشمني قال الرضي مذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فلا يجوز في قولك ما اتاني
احد الا زيد ان تقول الا زيد بدلا او صفة وعليه اكثر
المتاخرين متمسكا بقوله وكل اخ الخ كالتقعاب
الاسم بعد الا في ان نصبه كلاهما على الاستثناء وان كان
العامل فيه بعد الا هو الا على الصحيح وفي غير ما في الجملة قبله
من فعل او شبهه وانما نصبت على الاستثناء مع ان المستثنى
هو الاسم الواقع بعدها لانه لما كان مشغولا بالجر لكونه
مضافا اليه جعل ما كان يستحقه من الاعراب المخصوص
لولا ذلك على سبيل العارية والدليل على ان الحركة لما بعدها
حقيقة جواز العطف على محله لما ياتي قال الدماميني وانظر اذا لم
يكن في الجملة قبله فعل او شبهه ما العامل حينئذ ما اعدا هو كذا غير زيد
هل هو اعني مقدرا فيكون غير مفعولا به او الجملة بتمامها كما
قيل به في محل ما بعد خلا وعدا اذا جر لما سياتي كل محتمل وعلى
الحال عند الفارسي فيؤول بمشتق اي قام القوم مغايرين لزيد
في الفعل واورد عليه ان نحو ونحو الا مر الخ وقد نص على ان المعطوف
المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى
كلام اخر فيه نصب ذلك الاسم

علم من اعلاه كلام وقد نقل
منه فعل الفارسي وان الناطق
ذكر معنى العطف [illegible]

وانما يكون لكل الا في الاصل ولا في الحال وعلى التشبيه بظرف المكان بجامع
الابهام في كل ومراعاة المعنى اي المودي بتركيب اخر مشتمل على
الكلام وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل ما قام
احد غير زيد اي برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفي
والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع في عمرو ولكن جاز فيه
النصب ايضا نظرا الى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى
بالا ونصب غير مع النفي والاتصال فتلخص ان في عمرو الجر
والرفع على وجه الرجحان الذي نظر الشارح اليه فقط والنصب على
وجه المرجوحية وحصل الجواب عن اعتراض البعض تبعا
على قوله بالجر والرفع بانه كان عليه ان يقول وبالنصب لما تقدم
من جواز النصب بمرجوحية في نحو ذلك انه من العطف على
المحل اي محل مجرور غير بحسب الاصل وما كان يستحقه
بواسطة حمل غير على الا لما تقدم من ان الاصل في مجرور غير والذي
كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الاضافة اي جريه
عليه الاعراب المخصوص الذي يقتضيه حمل غير على الا فسقط
ما قاله البعض وعلم ان مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك
الاعراب في الحال او بحسب الاصل بخلاف مراعاة المعنى لما يلي
فحصل الفرق بينهما اي انه من باب التوهم مدار على ان يكون
ذلك الاعراب لتلك اللفظة مع لفظة اخرى فيعطى لتلك اللفظة مع
غير تلك اللفظة على توهم انه معها فتبين الفرق بين الثلاثة
الذي هو ظاهر صنيع الزمخشري قلنا اولا ومراعاة المعنى ثم
قابله بقوله وظاهر الخ هذا ما قاله ثم وقال الاسقاطي الذي
يظهر من كلام الشارح ان العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل

والعطف على التوهم وان قل وظاهر واعلم ان تابع المستثنى بالا كالتابع
المستثنى بغير في مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيجوز
جر تابع المستثنى بالا مراعاة لكون الا بمعنى غير والجمهور على
منع ذلك وغير الا من الاحكام كوقوعها في الاستثنا المتصل والمنقطع
وصفة لنكرة او شبهها وتبعها تاثير العامل المفرغ قال الدماميني
وانه لا احد منهم عطف على اجماع عطف لازم على ملزوم   ان من حكم
بظرفيتها اي من النحاة فلا ينافي ما قبله والمراد الخليل وسيبويه
واتباعهما الا ما يشمل الرماني والعكبري اذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية
مع قولهما بظرفيتها وقوله بظرفيتها اي بكونها ظرف مكان بمعنى
مكان كما سياتي   خلاف ذلك اي خلاف ما حكم به من اللزوم   ولا نطق
الفحشا اي نطق الفحشا او بالفحشا فهو مفعول مطلق على حذف
مضاف او منصوب بنزع الخافض ويحتمل انه ضمن ينطق معنى
يذكر فعداه بنفسه فالفحشا مفعول به ومن في قوله منا ولا من
سوائنا بمعنى في متعلقة بينطق   ومن موعد بالابتدا ويحتمل
ان يكون في البيت خبرا مقدما   كريمة اي خصلة كريمة والواو بمعنى
الواو معا في العتق وقال بعضهم لا مانع من ابقا او على حالها وان
يكون قوله ان عن فسواك بائعها راجعا لقوله او ابتاع وقوله وانت
المشتري راجعا لقوله او تشتري والمعنى اذا وجد بيع المكرمة
فلا يوجد منك بل من سواك واذا وجد شرا لها فلا يوجد من
غيرك بل منك   اي اذا اي اذا تركتها في هذه الحالة [illegible]
فحذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وليست اذن الناصبة
كما قد يتوهم افاده بعض [illegible]   كما دانوا اي جزيناهم كجزائهم والجملة
جواب فلما في بيت قبله   لعن يك كفيلا اي عندك لجود كفيلا او
الكلام من باب التجريد وقوله يشقى اي يخيب امله   انه تقوى

من

من الظروف اي المكانية بمعنى مكان فمعنى جا الذي سواك جا الذي
في مكانك اي حل فيه عوضك   لانها يوصل بها الموصول فيه انه
لا يدل الا على كونها تقع ظرفا لا على انها ملازمة للظرفية وتقدم ايضا
انه لا مانع ان يكون فيما ذكر خبرا لمحذوف والجملة صلة واغتفر في صدر
الصلة لطولها بالاضافة   ولا يخرج عن الظرفية المناسب
لقوله الاتي بعد لان كثيرا من ذلك او بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم
وهو الجر اي بمن ان يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو
الجر بمن لكن ينافي هذا قول السيوطي في نكته لا تكون الا منصوبة
على الظرفية وعليه فجرها في البيتين مما يرد عليهم فافهم
الا في الشعر بهذا الاستثنا يندفع استدلال المصنف عليهم
بالابيات السابقة   وهذا اعدل اي لانه لا يحوج الى تكلف في
موضع من المواضع   لان كثيرا من ذلك او بعضه اي الذي يظهر
لي في حل هذه العبارة ان او بمعنى بل الاضرابية عن التعبير
بكثير الى التعبير ببعض لان الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم
من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليسا بكثير
ولعل الحامل له على التعبير اولا به انه بعضهم فعبر به واتى به ثم اضرب
عنه اشارة الى الاعتراض عليه فاحفظه واما قول البعض المراد
كثرته في نفسه لانه ذكر اربعة ادلة فيها الجر بالحرف فغفلة
عن كون المراد الجر بمن خاصة لانه الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم
واما قوله لعله اتى بقوله او بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل له المص
واحتمال ان ما استدل به كثير جدا بحيث لا تعد الادلة الاربعة كثيرة
بالنسبة اليه فغفلة عن قوله الاتي بعد ما بقا هذا تقرير ما ذهب اليه
الناظم وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره فتدبر   وبعضهم

قابل للتاويل اي بكونه شاذا او ضرورة حكى الفاسي لا حاجة
لاسناده للفاسي مع حكاية ابي حيان وابن هشام له نعم
افهم كلامه اي حيث اثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير
جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرورها وانه لم يذكره المص هنا
ان المستثنى بغير مثله المستثنى بالا نحو ليس غير اي
في قولك مثلا قبضت عشرة ليس غير وفيه ان المستثنى به
هو ليس لا غير بل هي مستثنى فالمحذوف ما اضيف اليه
غير لا المستثنى الا ان يراد بالمستثنى ما افيدت مخالفته لشي
والمضاف اليه غير افيدت مخالفته لغيره هذا وللمص ما قاله
البعض وفي الدماميني ما يدفع السؤال من اصله والمص حيث
قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون اداة الاستثنا
الا او غير او تقدم ليس عليهما قاله الاخفش والمص اولا يكون تقول
قبضت عشرة ليس الا او ليس غير اي ليس المقبوض شيا
الا اياها او غيرها فالضمير اسم ليس عائدا على المقبوض المفهوم
من قبضت وحذف خبرها المتقدم او اختصارا نعم هذا
الحذف انما يتم في غير على ان في ليس ضميرا هو اسمها كما ذكره
لا على ان اسمها هو غير وسياتي ذلك بقي حذف اداة الاستثنا
وقد قال بعضهم ابن الحاجب وابن مالك في نحو ما قام وقعد الا زيد
انه من باب الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم والتقدير ما قام الا
زيد وما قعد الا زيد وقال في المغني قال السهيلي في قوله تعالى
ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الاية لا يتعلق الاستثنا
بفاعل اذ لم ينه عن ان يصل الا ان يشا الله بقوله ذلك لانه ع

اذا قلت انت منهي عن ان تقوم الا ان يشا الله فلست منهيا
فقد تعطله يقوم ويقول شا الله ذلك وتاويل ذلك ان
الاصل الا قايلا الا ان يشا الله وحذف القول كثير ام قد تضمن
كلامه حذف اداة الاستثنا والمستثنى جميعا والمتجه ان
الاستثنا مفرغ كما عليه تاويل السهيلي وان المستثنى
مصدر تقديره الا قولا مقرونا بان يشا الله او حال تقديرها
الا متلبسا بان يشا الله اي بذكر ان يشا الله وقد علم ان ذكره
لا يكون الا مع الا فطويه ذكرها لذلك وعليهما فالمحذوف
من انه وقال بعضهم يجوز ان يكون الا ان يشا الله كلمة تابيد كانه
تقول لا ابدا كما قال في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشا
الله لان عودهم في ملتهم مما لا يشاوه الله ويرده انه يقتضي
النهي عن قول اني فاعل ذلك غدا وقيده بالمشية اولا وبهذا
يرد ايضا قول من زعم ان الاستثنا منقطع وكذا تجويز
الزمخشري رجوع الاستثنا الى النهي على ان المعنى الا ان يشا
الله ان تقوله بان ياذن لك فيه مع ان من المعلوم ان كل امر
ونهي انه يستمر الى اثبات نقيضه اهـ كلام المغني ببعض
تصرف فعلى ما افتاره يكون المحذوف اداة الاستثنا وحدها
كما قاله الشمني وجميع ما ذكره سبقه اليه ابن الحاجب
لكنه ليس في كلامه ان الا محذوفة فانه قال الوجه ان
الاستثنا مفرغ على ان الا المحذوف حالا او مصدرا الى ان
قال وحذفت الكلمة ان يشا الله والتقدير الا بان يشا الله
اي الا بذكر المشية وقد علم ان ذكر المشية في الاخبار عن فعل
مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما في معناه نحو

ان نشا الله الان بشا الله بمشيئة الله اهـ وهذا العم واهل
بالضم قال المبرد والمتاخرون هو ضم بنا لشبهها
بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا احتمل ان يكون اسم ليس
وان يكون خبرها وقال الا خفش ضمة اعراب لانه ليس
اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككلا وبعض لكن حذف المضاف
اليه ونوى لفظه قاله الدماميني وبالفتح ظاهره انه فتح
بنا ووجهه ان الاسما المتوغلة في الابهام كمثل وغير تجوز بناوها
على الفتح اذا اضيفت لمبني كالضمير فعلى هذا تحتمل الاسمية
والخبرية ويصح جعله فتح اعراب لنية لفظ المضاف اليه
المحذوف وبالتنوين اي فيشبهها الى التنوين المذكور تنف
وتنبيها هما الرفع والنصب فالحركة عند التنوين اعرابية
تقع صلة الموصول اي في ظاهر اللفظ والا فهي في الحقيقة
خبر صلة ان قدر قبلها مبتدا او معمول الصلة ان قدرت كذا
قال الدماميني وقوله بخلاف غير فيه نظر اذ الظاهر ان غيرا
كسوى في الوقوع صلة على تقدير مبتدا حذف لطول الصلة
بالاضافة كما قال بعضهم وقال الدماميني بعد ان ذكران
سواك في جا الذي سواك جز الصلة ان قدر مبتدا فعله
ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله ما نصه وعلى التقدير الاول
اعني تقدير المبتدا فلا اختصاص لسوى بذلك بل تجوز
في غيرها مع اي بلا شرط نحو جا الذي ايهم غير جاهل ومع
غير اي بشرط طول الصلة نحو جا الذي غير ضارب ابوه محمدا
ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند
الكوفيين اهـ وهو صريح في عدم الاكتفا في طول الصلة

باضافتها

باضافتها بمعنى وسطا اعترض بانه ينافي ما قدمه عن اهل اللغة
من انه لا احد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان او زمان لانها
اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان واجيب بان محل
ما قدمه عنهم اذا وقعت في تراكيب الاستثنا وما نحن فيه
ليس كذلك وعدا استطرادا من باب الظرف الكلام على لفظ وسط
فيقصر مع الكسر اي او الضم وبهما قرى قوله تعالى لا نخلفه
نحن ولا انت مكانا سوى مكانا سوى اي مستويا اي مستويا
طريقنا اليه وطريقك اليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد
الذي يقتضيه الاستوا سوا والعدم نحو سوا صفة
لرجل والمختار هو العدم النصب على المعية لضعف العطف
لفظا لعدم الفصل كما قالوا ويشكل عليه عندي ان الاستوا يقتضي
متعددا فيكون العطف واجبا كما في اشترك زيد وعمرو
واما قولهم استوى الما والخشبة بالنصب فليس الاستوا
فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع او الاستقرار على
ما يظهر فتامل عن الواحد فما فوقه اي وتعطف على ضميرها
في الاول شي يتحقق به التعدد اذ الاستوا لا يعقل الا بين
متعدد فانه فيح ما اعترض به هنا اي اسم مصدر فايدة
اجيز فيه قوله تعالى ان الذين كفروا سوا عليهم انذرتهم ام لم
تنذرهم كون سوا خبرا عما قبلها عما بعدها في تاويل المصدر
مبتدا او مبتدا اخبر بعدها في تاويل المصدر خبر ولا يعد ان
الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدا موخرا
ولا خبرا موخرا الا انه لكن هذه الهمزة تنسلخ عنها الاستفهام
وحروفه للتسوية فان قيل ام لاحد الامرين وما يتعلق

به سوالايكون الامتعددا فالجواب ان ام هنا سلخ عنها الاحد وجردت
للعطف والتشريك فانه قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية
تكرارها مع سوا فالجواب ان الاستوا المفهوم من الهمزة هو
الاستوا في الغرض المسوق له الكلام كانه قيل المستويان
في علمك مستويان في عدم النفع وذهب الرضي الى راي اخر
في المسئلة وهو ان سوا خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء
وما بعد سوا بيان للامرين والهمزة بمعنى ان الشرطية وام
بمعنى او والجملة الاسمية دالة على الجزا الذي ان انذرتهم او لم
تنذرهم فالامران سوا فال وانما افادت الهمزة فايدة ان
لاستعمالها فيما لم يتيقن حصوله وجعلت ام بمعنى او لاستعمالها
في الاحد كذا في شرح الدماميني على المغني بليس وخلا
الخ والاستثنا بما ذكر لايكون الامع التمام والاتصال وخلا في الاصل
لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما في خلا
الاستثنائية والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بالا ولذلك التزموا اضمار فاعله واما عدا فهو في
الاصل يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك كما في
القاموس والاولى ان يكون بليس تنازعه استثنى
وناصبا نظير ما مر ولايكون خالدا اي لا نعدوا ولا تحسبه
فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضي قاموا اسم
مستتر وجوبا ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا كما
مر وقيل لانه لو برز للزم الفصل بين اداة الاستثنا والمستثنى
فهو نظير فان كن نسا الخ اي في كون الضمير عايدا

على

على الاناث وهذا بعض الاولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفايدة قوله
فوق اثنتين وذكر نسا توطية فلا يقال لا فايدة في قولنا فان كانت
الاناث نسا قال المصرح على اسم الفاعل لو قال على الوصف لكان
احسن ليشمل اسم المفعول في نحو قولك اكرمت القوم ليس زيدا
اذ المرجع فيه اسم مفعول على الفعل اي اللغوي وهو الحدث بواسطة
تقدير مضاف كما ذكره الش والتقدير ليس هو اي القايم الخ عبارة
الدماميني والتقدير في مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام
زيد فحذف المضاف الذي هو الخبر واقيم المضاف اليه مقامه
ثم قال ومما يرد عليهم ان تقديرهم لا يؤدي المقصود من الاستثنا
وهو اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار
وجعلهم ان التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك لانه قد
لايكون الخ اجاب الدماميني بانه قال لكن ذكر ابي قصدوا الفعل بالذكر
انهم انما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخريج في غيره
فاذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه
الضمير ففي نحو القوم اخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو اي
المنتسب اليك بالاخوة زيدا او ليس انتسابهم انتسابه زيدا
واما خلا وعدا فهما فعلان غير متصرفين كذا قال
فالمستثنى بهما جايز النصب وفيهما ايضا قوله الخ لمصنف
المقابلة وسلم من ايهام ان ليس ولا يكون متصرفان على
المفعولية لانهما متعديان بمعنى جاوز ضمير مستتر
اي وجوبا وفي مرجعه الخلاف المذكور والاصح منه ان
مرجعه البعض المدلول عليه بكله السابق ونظر فيه
الرضي بانه لا يفيد المقصود لان مجاوزة البعض لزيد

في قولك قام القوم خلا زيد الا يلزم منها مجاوزة الكل واجيب بان
البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق الا بمجاوزة الكل وبان المراد بالبعض
ما عدا المستثنى ولي ههنا احتمال وهو ان يكون مرجع الضمير
في خلا وعدا وحاشى نفس الاسم السابق لكن التزم فيه
التذكير والافراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بالا وجريان
ذلك مجرى الامثال التي لا تغير كما قالوه في حبذا زيد حيث التزم
تذكير اسم الاشارة وافراده لذلك ولا يرد على هذا التطبيق الرضي فاعرفه
نصب على الحال ولم تقترن بقد في ليس وخلا وعدا مع ان
ذلك واجب في الحال اذا كانت جملة ماضوية لاستثنا افعال الاستثنا
او يقال محل ذلك الافعال المتصرفة   مستانفة اي غير
متعلقة بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به في المعنى
قاله المصرح   وصححه ابن عصفور عليه بعدم الربط
للحال ثم قال الغان فيه اذا اعاد الضمير على البعض المضاف
لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب
ان ذلك غير متقاعس   لا تستعمل يكون الخ اي لما لا استعمل
فيه غير يكون من تصاريف الكون ككان   شعبة اي فرقة
اي ناحيهم يحتمل ان جهم نصب بنزع الخافض اي في جرام وقوله
مفعول به ويحتمل ان جهم مفعول به وقوله تمييز محول عنه
والشمطا التي تخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز
حينئذ اي حين اذ جرتها وقوله بما قبلها اي في الرتبة وان تاخر في
اللفظ كما في الشاهد الاول   على قاعدة حروف الجر فموضع مجرورهما
بالفعل اذ شبهه نصب   موضعهما اي موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام اي نصبا ثانيا

عن

عن تمام الكلام اي عن تمام الجملة قبلهما فتكون ههنا الناصبة ونظير
ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما في التصريح ولا متعلق للحرف
على هذا العدم المراد الاول لانه لا يأتي في نحو القوم اخوتك خلا زيد وفيه
ما مر عن الدماميني فاعرفه   لا يبعد بان الافعال الخ رده بعضهم
بانه لا يلزم ان يكون معنى التعدية ايصال الحرف معنى الفعل الى
الاسم على وجه الثبوت بل يجوز ان يكون معناها جعل الاسم مفعولا
لذلك الفعل وايصال معنى الفعل اليه على الوجه الذي يقتضيه
الحرف من ثبوت او انتفا الا ترى ان المفعول به في النفي نحو لم
اضرب زيدا لم يخرجه انتفا وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا
ولانهما بمنزلة الا اي في المعنى ورد بان ذلك لا يقتضي مساواتهما
لها في جميع الاحكام الا ترى انهما يجران بخلاف الا   المصدرية فيه
ان الحرف المصدري لا يوصل بفعل جامد الا ان يقال هي في الاصل متصرفة فانه
والجمود عارض فلم يكن مانعا من الوصل او يقال هما مستثنيان وعلى كل
فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يوخذ من تعبير
الشارح بحاصل المعنى بمادة المجاوزة   حتما فيه ان هذا مناف لقوله المتقدم
واجاز قوم الخ الا ان يجعل جريا على مذهب من لا يجيز الجر بهما
بعد ما لانه الراجح عند الشارح كما سيشير اليه فتامل   تملا بالبنا
للمجهول من الملل وهو السامة والندامى جمع نديم   على الحال
بتاويلهما باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثنا تصريح
لا يقع حالا الا بعد تعرفه بالضمير المتصل عليه فلا تقول جا زيد
ان يقوم لتاويله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة واما
نحو العراك في قولهم ارسلها العراك فهي بمعنى التنكير لانه
بال الجنسية قاله الدماميني ثم رايت في المغني ما يدفع الايراد

عن السيرافي فانه عدّ من اللفظ المقدر بشي مقدر تاخر ما خلا وما
عدا على قول السيرافي بما مصدرية وهي وصلتها حال فيها معنى
الاستثنا ثم قال قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتاولها
بالنكرة اهـ والتاويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا اهـ
كما يقع راجع المنفي   وما وقتية سميت وقتية لنيابتها هي
وصلتها عن الوقت كما اشار الى ذلك الشارح فالذي في محل نصب على
الظرفية مجموع الموصول والصلة كما افاده الشارح هنا فالمتن قاله
هو ما فقط   كما تنتصبا بعد ايه على الاستثنا بنا على مذهبه
حينئذ اي حين اذ وقعا بعد ما   بالقياس اي على زيادتها
بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وقد بين الفرق بين المقيس
والمقيس عليه بقوله لان ما الخ   بل بعده اي بعد الجار   فهو
من الشذوذ بحيث انه اي فهو من امكنة الشذوذ في مكان لا يحتج
به   وحيث جرا فهما حرفان اجري الظرف مجرى الشرط
فادخل الفا كقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون   وسوا
في الحالين الخ التعميم مبني على مذهب من يجيز الجر بهما مع ما
المشار اليه بقول المتن وانجرار قد يرد   وكخلا حاشا اذا جررت
بالثلاثة قلت خلاي وحشاي وعداي بدون نون الوقاية وان
نصبت فبنون الوقاية ويجوز في خلاك وخلاه وحشاك وحشاه
وعداك وعداه كون الضمير منصوبا ومجرورا   وفيما يتعلق به
اي وجوبا وعدما اذ ليس الخلاف السابق في العامل الذي يتعلق به
بل في كونها لها متعلق اولا ولو قال وفي كونها تتعلق اولا ما سبق
لكان اوضح وقوله في فاعلها اي في مرجع فاعلها اذ لم يتقدم خلاف
في نفس فاعلها وقوله وفي محل الجملة اي وفيه تحد الخ محل الجملة

اذ

اذا المحل وهو النصب متفق عليه وانما الخلاف في تخريجه هل هو على
الحال او الظرفية او الاستثنا كما قدمه الشارح   اللهم اغفر لي هذا
تتر وابو الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين اسم
رجل كما في حاشية شيخنا السيد قال في التصريح وجعله قرينا
للشيطان تنبيها على التحاقه به في الخسة وقبح الفعل فان
قلت سياتي ان حاشا انما يستثنى بها في مقام التنزيه والقران
لا ينزه منه قلت يؤخذ من قبح الشيطان وابن الاصبغ وخستهما
حتى كان الغفران ينقص مرتبتهما في القبح والخسة   حاشا
ابا ثوبان قيل يحتمل انه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم ان
قايله لبيد من اهل هذه اللغة صح الاستشهاد والبكمة بالضم
البكم وهو الخرس فالمراد بذي بكمة والعدم بفتح الفا وسكون
الدال العي الثقيل   على انه يمكن اي مع انه يمكن   لكن لا فاعل له
اي ولا مفعول كما قال بعضهم ومتوله بالحمل على الا اي فيكون منصوبا
على الاستثنا ومقتضى حمله على الا انه العامل للنصب فيما بعده
ولا تصحبه ما اي مصدرية كانت او زايدة لانها فعل جامد وما
المصدرية لا توصل بجامد وحملت الزايدة على المصدرية واما
خلا وعدا فخرجا عن القاعدة نعم   رايت الناس قال الدماميني
الظاهر ان مفعول رايت الثاني محذوف اي دوننا ويحتمل ان يكون
هو الجملة الاسمية والفا زايدة على راي الاخفش في مثل زيد فقائم
وقوله فعالا بفتح الفا في الخير وبكسرها في الشر قال شيخنا السيد
وقال الدماميني وغيره الفعال بفتح الفا الكرم وبكسرها جمع فعل
اهـ وانتقد العيني على ضبطه بفتح الفا وفسره بالكرم قال ويروى
فاما الناس   وهو الاقرب اي لاتفاقهم على نفي حرفيتها فيكون

اقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على انها تكون حرفا بل التزمه
بعضهم   تنزيهية اي مدلولا بها على تنزيه ما بعدها من السوء
قال الرضي وربما يريدون تبرية شخص من سوء فيبتدئون
بتنزيه الله تعالى ثم يبرئون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله
تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه اه وفات
قلت ان معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية والمتصرفة
ايضا فلم خصوا هذه باسم التنزيهية قلت قال الشمني
التنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا
خرج الوجهان الاخران لانهما يراد فيهما مع التنزيه معنى اخر
اه يعني الاستثنا ولوجود معنى التنزيه في الاستثنائية
انما يستثنى بها حيث يكون الاستثنا فيما ينزه عنه
المستثنى نحو ضربت القوم حاشا زيد اه نقله الشمني عن
الرضي واقره وذكره الدماميني ايضا لكن قال عقب ما تقدم
ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات
معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اه وظاهر قوله لا يحسن
ان الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتامل   بالحذف
اي حذف الفعل الاولى تارة والثانية اخرى   على الحرف وهو
اللام في نحو حاش لله   ينفيا الحرفية اي لان شان
الحرف عدم التصرف اي ما لم يتم دليل على الحرفية فلا ينزه سوف
لاحتمال الاسمية وعدم الدخول على الحرف   ولا يثبتان
الفعلية اي التي هي مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلاهم قاصران
في الاية يعني قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء
ولا يتاتى مثل هذا التاويل انه اذ لا يصح ان يكون المعنى جانب

يوسف البشرية لاجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب
من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما في الكشاف   اسم مرادف
للتنزيه وهل هي مصدر لفعل لم ينطق به كما في بله وويح او
اسم مصدر انظره ثم رايت الدماميني قال اذا قلنا بانها اسم
فهل هو مصدر او اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال
ومعنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة في الفاعل كما في
هيهات هيهات لما توعدون وفسرها الزمخشري ببراءة
الله فيكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني
في كونه خلاف الظاهر وايضا هو على تفسير الزمخشري يحتمل
ان يكون اسم مصدر فتامل هذا وتنوين حاشا في قراءة من
نونه تنوين تنكير ان قلنا انه اسم فعل وتنوين تمكين ان قلنا
انه مصدر او اسم مصدر قاله الدماميني في شرح المغني وكونه
تنوين تمكين هو ما درج عليه الش   منصوبة انتصاب
المصدر الخ والعامل فيها فعل من معناها   بدليل راجع
لقوله اسم اي وكل من الاضافة والتنوين ممتنع في الحرف
والفعل   بالاضافة اي لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص
ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية في زعمه انها في قراءة ابن
مسعود حرف جر قاله في المغني ويظهر لي ان حاش على
هذه القراءة معربة لمعارضة الاضافة موجب البنا وقد يؤخذ
هذا من قول الش كمعاذ الله وسبحان الله   ابي السمال باللام كشداد
لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان معنى
التنزيهية الابعاد والحرفية الاخراج وهما متقاربان   حاشيته
الخ قال الدماميني يجوز ان يكون ماخوذا من لفظ حاشا حرف

اولاسيما كقولهم لوليت اي قلت لولا واليتا اي قلت سوف وسبحت
وسبحلت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت
لبيك وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا
والمعنى الخ مبني على انه من كلام الراوي كما تدل عليه رواية
الطبراني الاتية   وتوهم الش انها اي ما حاشا النبي في الحديث
النافية باعتبار انها كافة والمصدرية نعت لمحذوف اي ما المصدرية
وخبران مجموع المتعاطفين ويحتمل عود الضمير على ما وعطف
حاشا على الضمير   بناء على انه الخ وعلى هذا يكون المعنى اسامة
احب الناس الي الا فاطمة فليس احب الي منها فيحتمل ان تكون
هي احب اليه ويحتمل ان يتساويا في الحب دماميني   ويرده الخ
وجه الرد ان لا في قولي ولا غيرها زائدة لتاكيد النفي فيتعين
كون ما قبلها نافية وانه ذكر من كلام الراوي واحتمال انه لا نافية
وغير مفعول لاستثني محذوفا فيكون من كلام النبي يبعد
لا يوثر في الادلة الظنية   واثما تلك الخ رد من الش لما توهمه المبرد
لتضمنه معنى الحرف اي الاستثنائي وهو الا   لاسيما
سي كمثل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت بالاجتماع مع ساكنة مع اليا
قاله الدماميني   مع ان الذي بعدها منبه على اولويته اي
كونه اولى بالنسب لما قبلها ايه وذكر مناف للاستثنا لانه
اخراج وما بعد لاسيما داخل بالاولى وقد وجه ذكرها هنا بانه
لما كان ما بعدها مخالفا بالاولوية لما قبلها اشبهت ادوات الاستثنا
المخالف ما بعدها لما قبلها   مطلقا اي نكرة او معرفة   يوم
بدارة جلجل هي غدير ما ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر
عنيزة وعقرة مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن

فقعد

417

فقعد على ثيابهن وحلف لا يعطي واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة
فناشدنه فابى ذلك حتى تعالى النهار فخرجن واخذن ثيابهن وقلن
له قد حبستنا واجعتنا فذبح لهن ناقته قاله الشمني
وهو على الاضافة وما زائدة بينهما يجوز ان تكون نكرة تامة والمجرور
بعدها بدل منها او عطف بيان   لمضمر محذوف اي ضمير محذوف وجوبا
لما تقدم من ان لاسيما بمنزلة الا وهي لا تقع بعدها الجمل   بالجملة
تنازعه كل من موصولة وموصوفة دماميني   في نحو ولاسيما
زيد بخلاف نحو ولاسيما زيد المتقدم على اقرانه لوجود الطول
ففتحة سي اعراب لانه اسم لا التبرئة مضاف لكنه لا يتعرف بالاضافة
لتوغله في الابهام كمثل فلهذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف اي موجود
كما يقع التمييز بعد مثل اي الذي هو بمعناه فيكون تمييز مفرد
ومقتضى كلامه ان التمييز لشي وفي كلام بعضهم انه لها وانها
نكرة تامة بمعنى شي مفسرة بالتمييز قاله سم وما نقله
عن بعضهم رجح بانه لو كان تمييز الشي لكان معمولا لها فيكون
شبيهة بالمضاف فتكون فتحته اعرابية وبان الش في قولنا مثلا
اكرم العلما ولاسيما شيخنا الناسب نفس الشي المنفي حتى يمتنع
بل هو غيره فتعين انه تمييز لما وهي مضافة اليها
وما كافة عن الاضافة وعليه ففتحة سي بنائية واما على قول غيره انها نكرة
تامة فاعرابية كما في الوجهين السابقين   واما انتصاب المعرفة
الخ مقابل لقوله سابقا والنصب ايضا اذا كان نكرة   فمنعه الجمهور
وجوزه بعضهم موجها بان ما كافة وان لاسيما بمنزلة الا الاستثنائية
فما بعدها منصوب منصوب على الاستثنا المتصل لاخراجه
مما قبل لاسيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له ودخول الواو اي
الاعتراضية كما في الرضي   من امثلة على خلاف ما جا الا اعلم

ان لا سيما تستعمل ايضا بمعنى خصوصا فيؤتى بعدها بالحال
مفردة او جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضي وتكون
منصوبة المحل على انه مفعول مطلق مع بقا شي على كونه اسم
لا ايه اخصه بزيادة المحبة في هذه الحالة نحو احب زيدا ولا
سيما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر وهو اخصه
اي اخصه بزيادة المحبة في هذه الحالة ونحو احبه ولا سيما وهو
راكب او ولا سيما ان ركب وجواب الشرط محذوف لدلالة عليه بالفعل المقدر
اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة وجوز ان يجعل بمعنى المصدر
اللازم اي اختصاصا فيكون معنى لا سيما راكبا يختص بزيادة
محبتي راكبا فقول المصنفين ولا سيما والامر كذا تركيب
عربي خلافا للمرادي قال الدماميني ونظير جعل لا سيما الذي بمعنى
خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقا شي
على كونه اسم لا التبرية نقلا ايها الرجل من النداء الى الاختصاص
مع بقائه على حالته في النداء من ضم اي ورفع الرجل قد تخفف
اي تحذف عينها وهي ياؤها الاولى وقد تحذف الواو واما
حذف الالف قال الدماميني حكى الرضي انه يقال سيما بالتثقيل
والتخفيف مع حذف لا ولم اقف عليه من غير جهته بل في كلام
الشيخ يعني المرادي ان سيما بحذف لا لم يوجد الا في كلام من لا يحتج بكلامه
اهـ باختصار قه فعل امر من وقى يقي والهاء للسكت قال
الدماميني والشمني فينطق بها وقفا وتكتب ولا ينطق بها
وصلا اهـ وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا اجرا للوصل مجرى
الوقف وهي عند الفارسي اي اذا تجردت عن الواو والا
وافق غيره لان الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدماميني
نصب على الحال اي ولا المهملة في معنى قاموا لا سيما زيد

قاموا غير مماثلين لزيد في القيام والفارسي يكتفي بالتكرير
المعنوي في لا المهملة الداخلة على الحال وهو موجود هنا لان
المعنى قاموا لا مساوين لزيد في القيام ولا اولى منه فلا
يقال اذا اهملت لا وجب تكرارها قاله الدماميني الحال
يطلق لغة على الوقت الذي انت فيه وعلى ما عليه الشخص
من خير او شر والفها منقلبة عن واو وجمعها على احوال
وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول يذكر
ويؤنث اي لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الارجح
في الاول التذكير وفي غيره التانيث وصف اي صريح او مؤول
فدخلت الجملة وشبهها قاله المصرح منتصب
اي اصالة وقد يجر لفظه بالبا ومن بعد النفي لكن لينصب
ذلك مقيسا على الاصح نحو فما رجعت بخائبة ركاب حكيم
بن المسيب منتهاها ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغي
لنا ان نتخذ من دونك من اولياء بضم النون وفتح الخاء فمن
اولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في
الدماميني عليه ثم قال ابن هشام ويظهر لي فساده
في المعنى لانك اذا قلت ما كان لك ان تتخذ زيدا في حالة
كونه خاذلا فانت مثبت له لانه نفاه عن اتخاذه وعلى
هذا فيلزم ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية فتامله
وفي تفسير البيضاوي وقرئ نتخذ بالبنا للمفعول من اتخذ
الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله
الثاني من اولياء ومن للتبعيض اهـ وانما قال الذي له مفعولان
لانه قد يتعدى لواحد نحو ام اتخذوا الهة من الارض

ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لانها لا تزاد فيه
معهم في حال اي في حال كونها فهو علي نية الاضافة فيقرا
بلا تنوين كذا في شرح السند ولعله نقلا عن البصير
ويخرج نحو القهقري لانه اسم للرجوع الي خلف
لا وصف وقد مشى في الاخراج به علي من ذهب من يجوز
الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم
وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهي
او يقال معني الاخراج بالجنس الدلالة به علي عدم ارادة
نحو القهقري مثلا ما صيغ من المصدر الخ اي
او مؤول بما صيغ منه ليدخل الجملة وشبهها والحال
الجامدة لتاولها بالمشتق حتي في المسائل الست
الاتية في الشرح علي ما هو ظاهر كلام والده في شرح الكافية
وصرح به ولده نعم لا الدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة
في المسائل الست علي ما هو الراجح عند الرضي من عدم تاولها
بالمشتق وكان الاولي كما افاده م ان يقول هو ما دل علي معني
متبوعه يخرج النعت اي لكون المستفاد منه والمراد
منتصب وجوبا يخرج اليمين اي لانه علي معني من
لا في لانه لبيان جنس التعجب منه وقوله في نحو لله دره
فارسا اي من كل تمييز وقع وصفا مشتقا من حيث هو
هو الاقرب في هذه العبارة وان لم يتنبه له البعض ان الضمير
الاول لما والثاني تاكيد والخبر محذوف والمعني من حيث اللفظ
نفسه معتبرا اي باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما
عرض له او الثاني راجع للحال خبر اي من حيث ذلك اللفظ

حال

حال لا من حيث توقف المعني عليه ولو قال كبعضهم ما يستدعي
الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي لكان اوضح وانما يقتصر
علي هو الاولي لان فضلة من حيث هو حيثية اطلاق ومن
حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر الي الذات لان فيه
خللين اي بر ولان يجعله تتميما للتعريف هذا مقتضي
كلامه ولا يخفي ان الخلل الاول لا يزول بذلك لانه لا ينفي كون منتصب
جزءا من التعريف فكان علي الش ان يقول الاولي ان يكون منتصب
خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة وكفرد اذ هب تتميما للتعريف
لان فيه خللين الخ وانما قال الاولي ولم يقل الصواب لامكان
دفع الاول وهو ان التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور لان
الحكم فرع التصور والتصور موقوف علي الحد بانه يكفي في الحكم
التصور بوجه اخر غير الحد ودفع الثاني بما اشار اليه الش اولا
من ان المراد منتصب وجوبا وبان المنتاب دريته قولنا مفهم
في حال كذا لكون الافهام مقصودا واللفظ جاء علي المنقاد فيخرج
النعت المذكور ليخرج الخ تعليل للمنفي وهو التقييد
فيكون النفي منصبا عليه ايضا وان كان ذلك اي الافهام
لكنه ليس مستفادا دفع به توهم ان يكون الغالب واجبا في
الفصيح كما قاله م وضمير ليس اما للكون فمستحقا بفتح
الحا واما للحال فمستحقا بكسرها كما قاله خالد مكفي الحال
المؤكدة اي لمضمون الجملة قبلها كالمثال الاول او لعاملها كالثاني
او لصاحبها في نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا لا في نحو جاءني
القوم جميعا لان اجتماعهم في المجيء مستقل بتجدد صاحبها
اي حدوثه بعد ان لم يكن وما هذه لزومها الا ننا مقارنة للخلق

اي الايجاد فهي خلقة جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الانسان
طفلا لان انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلق له متجدد
فتكون الحالة الثانية لازمة للخلق المتجدد   الزرافة
بفتح الزاي افصح من ضمها ويديها بدل بعض واطول
حال وبعضهم قال يداها اطول على المبتدا والخبر فالحال الجملة
وجاءت به اي جاءت ام الممدوح به   سبط العظام بفتح
السين وسكون الموحدة وان جاز في غير هذا البيت كسرها
اي حسن القد وقوله كان عمامته بين الرجال لواء اي راية
معقودة اي في الارتفاع والعلو على الرؤوس والمراد مدحه
بطوله وعظم جسمه   وغيرهما اي غير المؤكدة
والمتنعم عاملها نحو ومن مناهجه لا مناط لذكر الغير بل
مرجعه السماع   قائما بالقسط حالا من فاعل شهد
وهو الله ولا شك ان قيامه بالعدل لازم وافراده بالحال مع
ذكر غيره معه لعدم الالتباس فلا يرد انه لا يجوز جاء زيد وعمرو
راكبا قاله الزمخشري وسكت عن نكتة تأخره عن
المعطوفين قال التفتازاني كانها الدلالة على علو مرتبتها
ويجوز اعرابه بالنصب على المدح وشد بمعنى تعلم   ويكثر
الجمود اي ويقل في غير المذكورات   او مفاعلة الخ كان
الاولى ان يوجز هذه الثلاثة عن قوله وفي معدية او ابلا
تكلف ويقول من كل ما دل على مفاعلة الخ   مدا بكفا مدا حال
وبكفا صفة لمدا اي كايلا بكيلنا هذا فمقتضى في نوت
الاعراب وان كان الحال المؤول بها هذا اللفظ ماخوذة من
مجموع الموصوف والصفة وهكذا ابقاله في يدا بيد اي مع يد

تنوك ومدة

ويرد اي الشارح بتقدير الحال الموصوفة في الاحوال الجامدة غير
المؤولة وهذا ينافي جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة الا ان
يجعل مستثنى من الا الموصوفة فتامل ويجوز رفع هذه
على الابتدا وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط اي مدمنه
متسعرا بفتح العين حالا من المفعول الذي هو الهاء الراجعة
الى البر بناء على رجوع الهاء الى البر كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ
كبيعه اي البر ومن المفعول المحذوف الذي تقديره اليه بناء
على رجوع الهاء الى المشتري المعلوم من السياق كما يدل له قول
الشارح على ما في نسخ اخرى كبيعه البر وبالكسر حال من الفاعل
الذي هو الضمير المستتر   اي مقابضه بلفظ اسم الفاعل
المضاف الى الضمير الراجع الى المشتري المعلوم من السياق
او بلفظ المصدر كما في غالب النسخ على التاويل باسم الفاعل
اي كاسد على هذا يكون الاسد مستعملا في حقيقته
والتجوز انما هو بالحذف وعلى قول التوضيح كر زيد اسدا اي شجاعا
يكون الاسد مستعملا في غير حقيقته وهو الشجاع
فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة
فيما اذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او حالا منه
مثلا والامران صحيحان   وادخلوا رجلا رجلا اي اودرجلين
رجلين او رجلا رجلا وضابطه ان ياتي بعد ذكر المجموع
تفصيل ببعضه مكررا والمختار انه كلاهما منصوب بالعامل
لان مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض واختار
بعضهم ان يكون نصب الثاني بعطفه على الاول بتقدير الفا
ولا يجوز توسط عاطف بينهما الا الفا قاله الرضي وثم وجوز

بعضهم الدفع على البدلية   قد ظهر اي من قوله اي مسفرا
فانه تاويل للحال الدالة على تسعير   خلافا لما في التوضيح من
ان الحال الدالة على سعر من الجامد الذي بلا تاويل وعليه يكون
المص تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة   غير
مؤولة بالمشتق اي تاويلا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة
ومؤول ببعد وجعل الش هذا كله من المؤول بالمشتق الى ان
قال وفيه تكلف   فتمثل لها بشرا سويا اي كان بمعنى
تمثل تشخص وظهر فالحالية ظاهرة او تصور فينبغي
جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء اذ التصور ليس
في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله اللقاني فقيل تمثل
لها في صورة بشر اي بشرا سوي الخلق كما في البيضاوي
موطية بتسبير الطاء اي ممهدة لما بعدها فهو المقصود
بالذات   طورا اي حال واقع فيه تفصيل بالفاء المعجمة
اي تفصيلا او عليه   طيبا حال من منصوب فلقت
المحذوف لا من نفسا الاولى كما قاله اللقاني كونه منصوبا
بنزع الخافض اي من طيب لان طيبته غير مقارنة
لتعلقه بشرا   من المؤول بالمشتق اي متغيرا عربيا
ومتصفا بصفات بشر سوي ومعدودا ومطورا اطوار
البشر ومنوعا ومصنوعا ومتاصلا   ان عرف لفظا اي
في لسان العرب فالاتيان بها معرفة لفظا مقصور على
السماع كما قاله الشاطبي   فاه الى في فقاه حال كما ذكره
الزكف الحال المؤولة هذا اللفظ ماخوذة من مجموع
فاه الى في قال الدماميني والى في تبيين مثلك بعد غبا

اهـ والاظهر عندي قياسا على مامر في مدا بكف ان الى في صلة
لفاه اي الكائن الى في اي الموجه الى في وماذكره الش اخذه
اقوال المهمان فاه معمول جاعلا نائبه مناصبه في الحالية وبرده
كلمته فوه الى في فالحال جملة المبتدا والخبر قال الدماميني
ويجب الرفع اذا قدمت الظرف لان التبيين لا يتقدم اه
وارسلها اي الابل وقوله معتركة اي مزدحمة ولو قال اي
معاركة كما قال ابن الخباز لكان احسن لان اسم فاعل العراك
معارك لا معترك وقيل العراك مفعول مطلق لمحذوف
هو الحال اي تعارك العراك او معاركة العراك وقيل للمذكور
على حذف مضاف اي ارسال العراك   الجما اي الجماعة الجما من
الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر اي
ساترين لكثرتهم وجه الارض وحف عنت الناس الغفير
وان كان بمعنى غافر حالا الهاء على فعيل بمعنى مفعول او التذكير
باعتبار معنى الجمع   مشافهة بلفظ اسم الفاعل المضاف
الى الضمير على انه حال من تا الفاعل او بلفظ المصدر الذي بمعنى
اسم الفاعل على انه حال من التا   لئلا يتوهم كونه نعتا اي ولو
مقطوعا عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر الا عند
اتحاد حركتي الحال وصاحبها او يقال حملت حالة الاختلاف في
الحركة على حالة الاتفاق فيها طردا للباب   فالمصنف والمسيح
جعل الجمهور نصبهما بتقدير اذ كان او اذا كان   ان وحده حال
من الفاعل اي حالة كوني موحده اي مفرده بالرؤية فهو اسم
مصدر اوحد مؤول باسم الفاعل او حالة كوني متوحدا اي متوحدا
به اي منفردا برؤيته فهو مصدر وحذف حد وحدا بمعنى

انفرد فعلم انه اذا كان حالا من الفاعل جاز كونه مصدرا او اسم
مصدر نايبا عن المصدر كما يدل له قول الش وابضاالخ وعلم
ما في كلام البعض من التسمح والقصور فتنبه
من المفعول اي حالة كونه منفردا فهو مصدر وحد يحد
وحدا بمعنى انفرد   تقول رايت زيدا وحده اي ليطابق
ما قبله في التكلم ويدفع بعدم تقييد ذكر الصحة ضمير
الغيبة الراجع الي المفعول في الحالية من الفاعل ايضا
على انه من اضافة اسم المصدر الي مفعوله الحقيقي او
المصدر الي مفعوله بعد التوسع لحذف يا الجر كما مرت
الاشارة اليه كما انه على الحالية من المفعول من اضافة
المصدر الي فاعله   وبه مثل سيبويه جملة معترضة
ندل الخ اي لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور
نكرة بلا مسوغ من المسوغات الاتية وبحث فيه
الشنواني بان مجي الحال من النكرة المذكورة جايز نقله
كما سياتي فمجرد الصحة لا يدل على ما ذكر ويمكن دفعه
بان المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجي الحال
من النكرة المذكورة ليس مطردا عند الجميع لان الخليل
ويونس يقصره على السماع كما سياتي   او نايب
المصدر اي اسم مصدر نايب مناب المصدر وقد فهمت
وجه الاحتمالين   على الظرفية اي المكابتة   صبرا هو
ان يحبس ثم يرمى حتى يموت كما في القاموس

وهو

وهو اي المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور على التاويل بالوصف
ثم قايل الحالية على غير القول الاخير وقايل التاويل بالوصف
بالقول الاخير ومحصل ما ذكره المص والش من الاقوال في المصدر
المنصوب في نحو زيد طلع بغتة خمسة لا اربعة كما زعمه
البعض تبعا للشيخنا   وذهب الاخفش والمبرد الخ رد
بلزوم حذف عامل المؤكد   على حذف مصادر اي نايب المذكورات
عنها في المفعولية المطلقة   على حذف مضاف اي عبير
مصدر ذلك المضاف هو الحال في الاصل فلما حذف المضاف
ناب عنه المضاف اليه في الحالية كما تفيده عبارة المرادي ونصها
وقيل هي احوال على حذف مضاف اي ابيغته ذا ركض الخ
وقاله المبرد فظاهره انه يقول بانه منصوب على الحال
وهو ينافي قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الخ
فلعل له قولين او المراد قاس وقوع المصدر في هذا
الموضع وان لم يكن نصبه على الحال عنده   مفعولا مطلقا الخ
قال ابن هشام الذي يظهر انه مطرد في النوعي وغيره
كما يطرد وقوع المصدر خبرا فان الحال بالخبر اشبه منه
بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك قال الدماميني انما كان
شبه الحال بالخبر اقوى لان حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر
مع المخبر عنه ابدا فانك اذا طرحت هو وجا وضربت
مثلا من قولك هو الحق بينا وجا زيد راكبا وضربت اللص
مكتوفا بقي الحق بين وزيد راكب واللص مكتوف ولا يمكن اعتبار
مثل ذلك في الشبه النعتي   فيما هو نوع من عامله
اي مدلول عامله   قولهم انت الرجل علما اي ونحوه مما قرن

وبناء الاول على ترجيح عوده على النعم بين فعلها
انه مصدر موكدا بمعنى الرجل الكامل
ما بعده ان ابانت الفا علما

فيه الخبر بال الدالة على الكمال فعلما بمعنى عالما حال من الضمير
في الرجل لتاوله بالمشتق اذ معناه الكامل والعامل فيها
الرجل لما ذكر افاده المصرح ونبلا بالضم الفضل كالنباله
يحتمل عندي ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل وهو
ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو اظهر كما في الذي بعده بل
يحتمل في الثالث ايضا بمعنى تشاعرا فو زهير شعرا اي
من كل خبر مشبه به مبتدا وه فتشعرا بمعنى شاعرا حال
والعامل فيه زهير لتاوله بمشتق اذ معناه مجيد وصاحب
الحال ضمير مستتر فيه قاله المصرح ان يكون
تمييزا اي محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى مجيد
وقال في التصريح اي تمييزا لما انبهم في مثل المحذوف وهي
العاملة فيه وفيه نظر لان تمييز المفرد عين مميزه الا ترى
ان المثاقيل تولدك على التمرة مثلها زبدا نفس الزبد وليس
المثاقيل في المثال السابق نفس الشعر ثم رانيه في الدماميني
نحو اما علما فعالم اي من كل تركيب وقع فيه الحال
بعد اما في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين
وانت تعتقد اتصافه باحدهما دون الاخر ما بعد
الفا عند صنيه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بان ما بعد
فا الخبر لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضي وغيره
من ان ذلك في غير الفا الواقعة بعد اما لكونها مزحلقة عن
مكانها فلا تغفل لا يعمل فيما قبلها لجمود المضاف وعدم
عمل المضاف اليه فيما قبل المضاف مع كونه اعني المضاف اليه
مصدرا لا يتحمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قاله سم وقد

يقال لنا هلا جوزت عمل المضاف في هذا المثال فيما قبله لتاوله
بالمشتق وهو صاحب مفعول له اي والعامل فيه فعل
الشرط كاما مرا ي مهما يذكر انسان لاجل علم ولعله المعنى لاجل
ذكر علم لينحد الفاعل فتدبر وظاهر كلامه ان سيبويه يوجب
ذلك وقد حكي عنه كقول الاخفش فكان ينبغي ان يذكر
عنه الوجهين قاله الدماميني مفعول مطلق اي منصوب
بعالم اي مهما يذكر شي فالمذكور عالم علما وفيه ان المعرف لا يكون
موكدا ودعوى زيادة ال مخالفة للاصل قاله زكريا وهذا
القول عندي اولى نحو وجه اولويته واحقيته من القول
بالحالية اطراده في التعريف والتنكير ومن القول بانه
مفعول له قلة نصب المحلى بال مفعولا له ومن القول بانه
مطلق كون المصدر الموكد لا يعرف ودعوى زيادة ال خلاف
الاصل ومنهم من القولين مجيئه تارة غير مصدر
نحو اما قريشا فانا افضلها بدا دعم جمع للتبدد بمعنى
التفرق مبني على الكسر كحذام وفتحها الا لتاوله بوصف نكرة
اي متبددة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح والصحيح
انه على التاويل نحو مقابله اربعة اقوال بقية الاقوال الخمسة
المتقدمة في المصدر المنكر لانه كالمبتدا في المعنى اي لكونه
محكوما عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل
مع ان الفاعل ايضا محكوم عليه لان شبهه بالمبتدا اقوى لتاخر
المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل كان ذلك مسوغا لمجيئه
نكرة اي قياسا على المبتدا اذا تاخر وتعليل بعضهم بعدم
لبس الحال بالوصف لان الوصف لا يسبق الموصوف

لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بانه كالمبتدا ولا
يناسبه ايضا جعل الشارح تبعا للتوضيح تقديم حال النكرة
عليها مسوغا لمجي الحال منها وانما يناسب ما في المغني
والرضي من ان التقديم لدفع لبس الحال بالصفة اذا كان
صاحبها منصوبا قال المصرح وعلى هذا فالمسوغ في المثال
تقديم الخبر وفي البيت يعني لمية الخ الوصف اهـ وقوله
الوصف اي وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثاني مع انه يرد
على هذا التعليل الموافق لما في المغني والرضي انه يقتضي
امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع انهم صرحوا
بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومهار ايت
غلام رجل قايما مع حصول اللبس فيه فتدبر لمية
موحشا طلل فيه ان صاحب الحال ح المبتدا وهو مذهب
سيبويه دون الجمهور فالاولى ان يجعل صاحب الحال الضمير
في الخبر وح لا شاهد فيه وكذا يقال في البيت بعده
ونلعه يلوح كانه خلل بالكسر جمع خلة بالكسر
بطانة يغشي بها اجفان السيوف كما في التصريح
والعيني قال يس وعلى القول بجواز الحال من المبتدا يكون
عامل الحال غير عامل صاحبها اذ لا يصح ان يكون عاملها
الابتدا لضعفه وعدم صلاحيته لان تكون قيدا له
شحوب مصدر شحب بالفتح يشحب بالضم اي تغير واما
شحب بضم عين الماضي فمصدره شحوبة كما في شيخ
الاسلام وجملة لو علمته بكسر التا معترضة وجواب
لو محذوف اي لرحمتني كقراة بعضهم هي شادة

وقد

وقد يقال لا شاهد فيه ولا في البيت بعده لاحتمال ان يكون الحال
من المستتر في الجار والمجرور ماهر بالخا المعجمة اي شاق
للبحر اي يظهر الحال كان عليه ان يقول اي يظهر د والحال لات
الكلام فيه وقد وجد كذلك في بعض النسخ والاستفهام
هنا المراد الانكاري او الاعم قياسا على ما سبق في المبتدا قيل وقيل والاظهر
الثاني نحو وما اهلكنا الخ فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية
الواقعة بعد النفي على المشهور وفيه مسوغ اخر وهو
اقتران الجملة الحالية بالواو كما سياتي ولا ينافي ذلك قول المصرح
انما يحتاج الى هذا المسوغ في الايجاب نحو او كالذي مر على
قرية وهي خاوية على عروشها فيعلم ما في كلام البعض ومقابل
المشهور قول الزمخشري ان الجملة صفة والواو لتاكيد لصوق
الصفة بالموصوف لانها في اصلها للجمع المناسب للالصاق وانها
تلك الان عاطفة والاعتراض عليه بان الواو فصلت بينهما
فكيف اكدت التصاقهما دفع بان المراد اللصوق المعنوي لا اللفظي
ما حم اي قدر ومن موت متعلق بحمي او واقيا والحمي
ما به الحماية والحفظ وواقيا حال من حمي وفيه مسوغ اخر
وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بحمي
الاحجام اي التاخر والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت
باقيا حال من عيشك وقوله فتري جواب الاستفهام الانكاري مهما
ورد فيه صاحب الحال الخ اي قياسا عند سيبويه وسماعا عند
الخليل ويونس قاله المصرح فقدة رجل بكسر القاف اي
مقدار قعدته لان الواو تدفع توهم النعتية فيقتضي ان
التعريف او ما يقوم مقامه لدفع التباس الحال بالوصف والذي

في نحو الابيتين م

تقدمه انه لشبهه بالمبتدا واجيب بانه اشار الى صحة التعليل بكل
من العلتين وفيه ما مر على خلاف الاصل اي وجودها فلا يتبادر
الذهن الى التعقبية مع معرفة اي او نكرة مخصصة
نحو هذا رجل صالح وامراة مقبلين كما قاله الدماميني
ما يعرف اي غير زيد كما سياتي وفي مفهوم قوله يعرف جد
تفصيل ياتي قريبا في الشرح حاصله ان الاضافة ان كانت
محضة امتنع التقديم او لفظية فلا في موضع
النصب ايمان نون حال والا كان في موضع جر بالاضافة
وهذا الجمع لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها اما على
التنوين فلا يشمل الا التقدم على الصاحب قاله سم
اي منع الكثير النحويين فيه صرف لقوله ابوا عن ظاهر
من ارادة جميع النحاة ويجاب عن تعبيره بذلك بانه جميع
نزل الاكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع بان
تعلق العامل بالحال اي في المعنى والعمل فان ابي تابع لتعلقه
بصاحبه في ذلك لا يتعدى بحرف الجر الى صاحبها اي مع
التفصيل بالواسطة او المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحي
فلا يرد مررت بدحرجل كريم التقدم التاخير اي يكون
الحال في حيز الجار وايضا فقد ورد الخ اورد عليه ان ما
استدل به من الاية والابيات محتمل للتاويل واجيب بانه
يكفي في الطبقات طويل الادلة ما لم يرد بها صدح لا سيما مع
مساعدة القياس افادة المراد به وما ارسلناك الا

كافة

كافة للناس فكانه بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس
وقد تقدم عليه واورد عليه انه يلزم عليه تقدم الحال المحصور
فيها وتعدي ارسل باللام والكثير تعديه بالى واجيب عن الاول
بان تقديم الحال المحصور فيها مع الايجاب لعدم اللبس قياسا
على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع الا كما
اشار اليه سابقا في قوله وقد يسبق ان قصد ظهر على انه
يمكن ان يجعل المحصور ارسله والمحصور فيه كونه للناس
كافة وح فكل من المحصور فيه محله وعن الثاني بان التخريج
على القليل اذا كان قياسيا فصيحا كما هنا سائغ قاله سم
بقي ان المص اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة
فكيف خرج الاية على الضعيف ولهذا جعل الزمخشري كافة
صفة مصدر محذوف اي ارسالة كافة للناس لكن اعترض
بان كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كقطر وقاطبة
واجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن
الخطاب انه قال قد جعلت لال بني كاكلة على كافة بيت المسلمين
لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه
كفى بالموت واعظا يا عمر قال وهذا الخط موجود في ال بني
كاكلة الى الان اهـ وقد يقال هذا شاذ قال الشمني زائي كافة
في نحو جاء القوم كافة هو في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى
منع كان الجماعة منعوا باجتماعهم ان يخرج منهم احد دماميني
وشمني بعد بينكم اي اثر فراقكم وحتى ابتعد اثية
هيمان صاديا كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من يا المتكلم
او الثاني حال من ضمير هيمان فاعوي لحال المتداخلة على هذا

والمترادفة على الاول   فانه تكاد واذا جهد وذ وهو من الابل
ما بين الثلاثة والعشرة واصبح خبرتك وحبالاسم ابن
اخي طليحة قايل هذا البيت وفرعا بكسر الفا وفتحها
كما في شيخ الاسلام وان اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر
اي هو راحال من فتنل   اذا المرء بنصب المرء على تقدير اذا
اعييت المروة المرء وبالرفع على تقدير اذا اعيي المرء وعلى كل
هو من باب الاشتغال الا ان العامل في المرء على النصب
يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا للمذكور
على حد لا تجزعي ان منفس اهلكته اي هلك منفس
وتاشيا شانا   وحمل الاية الخ لا يخفى ما فيه من التعسف
كما قاله الرضي فلا يرد على المص لان الاحتمال البعيد لا يقدح
في الادلة الظنية قاله م وتقل في التصريح هذا الحمل عن
الزجاج ثم تقل رده عن المص فانظره   والتا للمبالغة
والمعنى الا استدبها الكف للناس اي المانع لهم من الشرك
ونحوه وقال الزمخشري الا رسالة كافة نعت مصدر
محذوف ويعارضه نقل ابن برهان ان كافة لا تستعمل الا
حالا قاله المصرح قلت شيخنا ولذلك علم من يقول والكافة
المساليف   جاز قال شيخنا والبعض لعله لعدم ظهور
الاعراب في صاحبها في الاول وفيها في الثاني فلا حاجة
ح لتفويض لزوم التاخير عن تسلط العامل بالواسطة
لضعفها تخفا الهم   فان كان زايدا جاز التقديم استثنى
منه بعضهم الزايد الممتنع الحذف او التقليلية نحو
احسن بزيد مقبلا وكفى بهند جالسة فلا يجوز

تقديم

تقديم الحال فيهما   امر ان زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا
بكان او ليت او لعل او فعل تعجب او ضميرا متصلا بصلة ال
نحو القاصده كسا بلال زيدا وبصلة الحرف المصدري نحو
اعجبني ان ضربت زيدا مودبا   الا ان او عندا قبله بذلك
لتكون الاضافة غير محضة   فيجوز لان غير المحضة
في نية الانفصال فالمضاف اليه فيها مفعول به وتقديم
حاله عليه جائز قال الدماميني وليس كل اضافة لا توفي
غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال
وهو في نحو مثلك مفقود فما عترض ابي حيان بامتناع
التقديم في نحو هذا مثلك منكلا مع ان الاضافة غير محضة
سهو   ان تكون الحال محصورة اي محصورا فيها ويستثنى
منه المحصورة بالا اذا تقدمت مع العامل   كما اذا كان
محصورا اي فيه وكما اذا كان صاحب الحال مضافا الى ضمير
ما يلابسها نحو جاء الى هند اخوها وعلم ودعا ملنها واحد
وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب
سيبويه الى عدم وجوب ذلك لان الحال اشبه بالخبر وعاملها
غير عامل المبتدا على الصحيح واختاره المص في تسهيله
فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع
لوجوبه كون العامل الخ لان الحال وصاحبها كالنعت
والمنعوت   ولا تجر حالا الخ دخل عليه السعد وبي بقول
وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من
المبتدا على مذهب سيبويه ولا تاتي من المضاف اليه الا في
مسايله عند المص نبه عليها بقوله ولا تجر حالا الخ

وذلك بإبائه أي الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحال من المضاف إليه لأن
المضاف من حيث أنه مضاف لا يعمل النصب أي عمل الحال أي العمل
فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف إليه أي
العمل فيه من حيث أنه كالفعل لا من حيث أنه مضاف بأن كان
المضاف مما يعمل عمل الفعل والافعلام مثلا من غلام زيد عامل في
المضاف إليه لكن عمل الحرف المنوي لا عمل الفعل وقيل المراد عمل
المضاف بناء على أن اقتضاءه للعمل إنما هو إذا دل على الحدث كالمصدر
بناء على أن المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته ولا يمكن
ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث قاله سم ومآل الأوجه الثلاثة
واحد إليه مرجعكم جميعا مرجع مصدر ميمي بمعنى
الرجوع والقياس فتح عينه كمذهب أي الروع بفتح
الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب وهذا التفات أي مجيء
الحال من المضاف إليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور
فلا أي لا مانع عن ذلك أي زيادة عليه أو نقص عنه ما ٣
يصح الاستغناء به عنه إشارة لوجه الشبه المقتضي
لصحة مجيء الحال من المضاف إليه ونحوها فقيل الصواب
إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف
إليه وأجاب البهوتي بأنه تجوز باسم المسئلة عن المثال
تسمية للجزئي باسم كليه ويرده وصف المسائل بالثلاثة
لأن الأمثلة السابقة أكثر من ثلاثة إلا أن يقال نزل الأمثلة
التي ذكرها لكل مسئلة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعا وفيه
بعد لوجود الشرط المذكور أي في قوله لوجوب كون العامل

في الحال

في الحال الخ وفيما وفيما إذ قيام نظرائه الخ يؤيد النظر تعليل المنع
لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لأن تعليله بذلك
يقتضي أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول
بالمنع بفعل صرفا أي إن لم يقع صلة لحرف مصدري ولا تاليا
للام الابتداء أو القسم وإلا امتنع التقديم كما سيأتي أو صفة
٢ أي لم يقع صلة لال أي أو مصدرا نائبا عن فعل فإنه يجوز تقديم
حاله عليه أيضا وقبل علامات الفرعية أي العلامات
٣ الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبولا
مطلقا فلا يرد أفعل التفضيل فإنه إنما يقبلها الحرف بالواو
أضيف كما سيأتي لكن يرد فعيل كقتيل فإنه إنما يقبلها إذا لم
يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى
مجازتين تقديمه أي وإن كانت الحال جملة مصدرة بالواو
خلافا لمن منع فيها وعاملها طليق لا يقال معمول الصفة
المشبهة يجب أن يكون سببيا مؤخرا إلا أنا نقول ذاك فيما عملها
فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من
معنى الفعل قاله المصرح ومخلصا زيد دعا فيه تقديم
معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جريا على القول بجوازه ورجحه
جمع شتيت ع الرضي شتى تؤوب الحلبة بالتحريك جمع حالب أي يرجعون
متفرقين نحو ما أحسنه مقبلا فلا يجوز تقديم الحال
على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسما ظاهرا كما في شرح الهمزية
تشبه الجامد أي في عدم قبول علامات الفرعية خطيبا
هو حال من الضمير في أفصح أو اسم فعل عطف على قوله فعلا
جامدا وظاهره أن هذا خارج بالقيد وفيه أن اسم الفعل

ليس صفة فهو خارج من اصل الموضوع   وهو ما تضمن اي
لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوي نحو الابتدا والتجرد
والعوامل المتضمنة ما ذكر عشرة ذكر المص والشارح منها تسعة
واسقط الندا نحو يا ايها الربع مبكيا بساحته لما في مجي
الحال من المنادي من الخلاف فقد منعه بعضهم وان كان الاصح
كما في جامع ابن هشام الجواز   موخرا اي ولا محذوفا كما صرح
به في المغني غير مرة وان استظهر الدماميني جواز زيد
قايما جوابا لمن قال من في الدار اي زيد فيها قايما لقوة الدلالة
على المحذوف   المخبر بها الظاهر انه ليس بقيد بل الواقع
نعتا مثلا كذلك نحو مررت برجل عندك قايما   تلك هند
مجردة فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الاشارة لما فيه
من معنى الفعل اعني اشير   ليت زيدا اميرا اخوك وسط
الحال في هذا المثال وما بعده ليكون حالا من الاسم فيكون
معمولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين في ان واخواتها
اذ لو اخر لكان حالا من الخبر وهو على احد المذهبين مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ لا به   كحرف التنبيه
نحو ها انت زيد راكبا فراكبا حال من زيد او من انت على راي
سيبويه فالعامل في راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى
انبه ونحو هذا زيد قايما فالعامل في قايما حرف التنبيه
لما مر وقيل اسم الاشارة لتضمنه معنى اشير
وقيل كلاهما لتنزلهما منزلة كلمة واحدة فان قلنا
العامل حرف التنبيه جاز ان تقول ها قايما ذا زيد ولا يجوز
على الوجهين الاخيرين كذا في يس عن زين بالهشاد

واورد على كلام الشارح ان الكلام في عامل ضمن معنى الفعل لا في
مطلق ما يتضمن ذلك وجه امتناع تقديم الحال فيما ذكر من
جهة كون حرف التشبيه غير عامل قاله بعضهم وانت خبير
بان المراد العامل ولو في الحال فقط وحرف التشبيه يعمل في
الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه نعم
يرد على من جعل حرف التنبيه عاملا في الحال عدم اتحاد الحال
وصاحبها عاملا ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب اليه
بعضهم وفي التصريح وشرح الجامع ان اسناد العمل الى الاسما
المتضمنة ظاهري وان العامل في الحقيقة الفعل المدلول عليه
بها كاشبه وانبه وفعل الشرط في اما علما فعالم اذ التقدير
مهما يذكر انسان في حال علم وح فيتحد العامل في الحال وصاحبها
بلا اشكال وفي المغني المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها
وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له نحو اعجبني
وجه زيد متبسما وصوته قاريا فان عامل الحال الفعل وعامل
صاحبها المضاف وقوله لمية موحشا طلل فان عامل الحال
الاستقرار الذي تعلق به الظرف وعامل صاحبها
ان ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقوله ها
بينا ذا صريح النصح فاصغ له فعامل الحال ها التنبيه
وليست عامل صاحبها ولك ان تقول لا نسلم ان صاحب الحال
طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال من المعرفة
واما البواقي فاتحاد الحال العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى
اشير الى امتكم والى صراطي وتنبه لتصريح النصح
واما مثال الاضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط

حبها
جها

بفعل المضاف اليه لانه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في
المسألة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا الخ باختصار وقال
الرضي في باب المبتدا التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها
لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف
العاملين على ما ذهب اليه المالكي اهـ فتدبر   واما معطوف على
حرف التنبيه   نحو اما علما فعالم الشيخ انه حال
من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه اما فهو العامل
حقيقة ونسبة العمل لاما باعتبار نيابتها عنه   هو
القسم الثالث ايه ما يجب فيه تاخير الحال عن العامل   ويدل
ابه ستئنه بن نبيل قول الشارح فيما ورد الخ وقال غيره اي ثابتا
غير مستتر لذا فهو خاص اذ لو كان عاما لم يظهر قال بعض
المتاخرين قد يقال محل عدم ظهوره اذا كان له معمول يقع بدلا
عنه والا جاز ظهوره وعند به ان هذا ممتنع اذ لا يشك
احد في جواز هذا ثابت هنا احاطلا مثلا   فيما كانت
الحال فيه من مضمر اي من مضمر مرجعه مضمر كما في
المثال فان قايما حال من الضمير المستكن في العامل الذي هو
الجار والمجرور ومرجعه انت وان شئت جعلت كلام الش
على حذف مضاف اي من مضمر مضمر بفتح السين والمال
واحد ولعل وجه مذهبهم انه لما كان مرجع صاحب الحال
مما ثاله وكان متقدما كان صاحب الحال متقدم فكان
العامل متقدم بخلاف ما اذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو انت
قايما في الدار ابوك وما اذا لم يكن مرجعه ضميرا نحو زيد قايما
في الدار فلا يجوز ان عند الكوفيين وفي شيخنا عبارة الشـ

بوجه

بوجه اخر حيث قال فقايما حال من انت عند الكوفيين القايلين
بان المبتدا والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر
عن الحال وهو الخبر اهـ وانظر ما وجه التخصيص بالضمير
على هذا   ان كان الحال ظرفا او حرف جر اي مع مجروره نحو زيد
عندك امامك او في الدار امامك اذا جعل عندك وفي الدار حالين
من الضمير في الظرف بعدهما وقولي ان كان غيرهما كمثال
المتن   واستدل المجيز اي مطلقا   بقراة من قرا اي شذوذا
رهطا ابن كوز بضم الكاف واخره زاي مبتدا مرفع فيهم
ومحقبي ادراعهم حال من الضمير المستكن فيه اي حاملين
ادراعهم في حقايبهم جمع درع ورهط الثاني معطوف على رهط
الاول وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة .. والرهط ما
دون العشرة من الرجال   بنا عاذ عوف الخ فتقدم الحال وهو
بادي ذله على صاحبها اعني الضمير المستكن في لديكم الذي هو
خبر هو   وتاول ذلك المانع اي بان البيتين ضرورة وان
السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى
مقبوضته ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو
متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر
موجود هنا بقوله يوم القيامة   وان خالصة حال من
المستتر في صلة ما اي العاملة في الحال وتانيث خالصة باعتبار
معنى ما لانها واقعة على الاجنة   لكن اجاز الاخفش لما كان
تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الخبر وتاخره وبكون الحال ظرفا
وغيره وكانت حكاية الاجماع غير مسلمة في تقدم الخبر
وفي كونها ظرفا استدرك على حكاية الاجماع فقال لكن الخ

وهو اتفاق لان الحال متاخرة عن العامل مقدرا اما الحرف اي مع
الفعل واقتصر على الحرف لانه المانع من تقديم الحال كما قاله
الدماميني فان كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال
عليه نحو قائما ضربك زيدا او فعلا مقرونا بلام الابتداء اي
في غير باب ان لتصريحهم هناك بجواز نحو ان قائما لضارب زيدا مخلصا
ليعبد ربه قاله الدماميني او صلة لال بخلاف غير ال
فيجوز من الذي خائفا جا لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا
على الموصول او الحرف مصدري اي ولو غير عامل نحو
سرني ما فعلت محسنا فانه يجوز ان يتقدم عليه الخ
مثل الحال من معمول النعت في جواز التقدم على النعت غيرها
من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور
مكسورا استرجعا اذ هنا قرينة الضمير عائد على متاخر
لفظا متقدم رتبة فبطل ما قيل بتقديم الحال في المثال
وانه لم يمتنع من جهة ان عاملها نعت لجواز تقديم معمول
النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة
تقديم المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك نحو كيف جا
زيد اي في اي حال سوا قلنا انه ظرف شبيه باسم المكان
غير مفتقر الى التعلق كما هو مذهب سيبويه او اسم غير ظرف
كما هو مذهب الاخفش لان الحال اطلقا على معنى في هذا ما ظهر
لي وبه يعرف ما في كلام البعض هنا تبعا للمصرح فتدبر مفردا
حال من الضمير في انفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيها انفع
مختلفي المعنى اي كالمثال الاول وقوله او متحديه اي كالمثال الثاني
مستجاز السين والتا زائدتان او للنسبة اي منسوب الى الجواز ومعدود من الجائز

واعلم

ومنه على الواجب التقديم ما
صاحبها الا زيد وما مثله
العامل في الاول ... الثاني
لفظا ورتبة في الثاني ...

واعلم ان ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بان اللائق التعبير
بالوجوب بدل الاستجازة على العامل الجامد يعني المعنوي
كما يدل عليه ما بعده تجعل موافقا للعامل الجامد الخ لما كان
شبهه بالجامد اقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته
للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه هذا ما قاله
البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد اقوى والاولى عندي
ان يقال خصت موافقته للجامد بالغالب حاليه وهو عدم
التوسط لان ذلك ابلغ في اظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل
والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر خبرا ان لكان مضمرة
صرح في ان كان ناقصة والذي في المغني نحو وشرح الجامع
عن السيرافي انها تامة والمنصوب بعد حال ونقل شارح
الجامع القول بانها ناقصة والمنصوب خبر ان لها الى بعض
المغاربة اضمار سنة اشيا هي اذا ولذا او كان واسمها
مع الاول والثاني فيكون واقعا في مثل ما فرّ منه الذي فر
منه هو عمل افعل النصب في حال متقدمة عليه وقد وقع
في مثله وهو عمله في ظرف متقدم عليه وقد يقال يتوسع
في الظرف ما لا يتوسع في غيره لا يجوز تقديم الخ اي دفعا
للبس فان قلت يندفع اللبس بجعل احدهما تاليا لافعل
والاخر للضمير في منه قلت يلزم الفصل بين افعل ومن
ولم يغتفروه الا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها
ولم يسمع ذلك في الحال هكذا ينبغي الجواب وان كان الحكم في الخبر مقيدا
وفي الحال تبعا لشبهه بالخبر اي في كونه محكوما به في المعنى
على صاحبها الاول ومنع ابن عصفور هذا النوع اي قتيبة سمحا

على الظرف قال ابن الناظم وليس بشيء اي للعرف الظاهر بينهما
لان وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال واما تقييده
بقيدين فلا باس به والنعت اي في افهام الاتفاق بصفة
وان كان قصديا في النعت وتبعيا في الحال اذ القصد اما تقييد
الفعل وبيان كيفية وقوعه وقدم شبهه بالخبر لانه اشد
من شبهه بالنعت قال في المغني ومن ثم اختلف في تعددها
واتفق على تعدد النعت وعلل الدماميني الاشدية بانك لو حذفت
العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدا
وخبر تقول زيد راكب ولا ينتظم منهما منعوت ونعت قد
يجي اذا تعدد اي جوازا او وجوبا فالثاني بعد اما ولا نحو انا هديناه
السبيل اما شاكرا واما كفورا ونحو جاء زيد لا خايفا ولا اسفا
وجا افرادها بعد لا ضرورة كما في قوله فقهرت العدو لا
مستعينا بعصبة ولكن بانواع الخدايع والمكر والاول فيما
عدا ذلك فاعلم جملة اعتراضية اتي بها للرد قول ابن
عصفور الاتي شاطبي فالاولى يعني المتعددة لمفرد وتكون
بعطف نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا الاية وبغير
عطف على كامثلة الش رجلا ذا اي ماشيا حافيا اي غير
منتقل والحال قال المصرح اما من فاعل الزيارة المحذوف
والتقدير زيارتي بيت الله او من ياء المتكلم المجرورة [illegible]
والانسب الاول ومنع ابن عصفور هذا النوع اي قياسا
على الظرف قال ابن الناظم وليس بشيء اي للعرف الظاهر
بينهما لان وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال واما تقييده
بقيدين فلا باس به مالم يكن العامل فيه افعل التفضيل

اي

اي المتوسطا بين حالين على ما يوخذ من التمثيل نحو زيد احسن
من اخوته متكلما ضاحكا وانما جوز ابن عصفور تعدد الحال
لمفرد في نحو هذا بسرا الخ لان صاحب الحال وان كان واحدا
في المعنى متعدد في اللفظ والتعدد اللفظي يكفي عنده هذا اما
ظاهري نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وجه كونه من هذا النوع
كما قاله م ان الحالين لمفرد في المعنى وان تعدد في اللفظ والبسر
مرتبة قبل الرطب وبعد البلح نعت للاول اي بناء على الاصح
من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات او حال من
الضمير اي ويكون حالا متداخلة بجمع اي بما بمعنى مع او للملابسة
والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك في صورة
اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع اخصر وكان العامل واحدا او عمله
في غير الحال كذلك نحو جاء زيد وعمرو راكبين او عمله مختلف
نحو ضرب زيد عمرا راكبين او كان العامل متعددا وعمله
كذلك نحو جاء زيد وضربت عمرا راكبين او العمل متحد نحو جا
زيد وذهب عمرو مسرعين وهل الجمع في ذلك واجب
اولا استظهر العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضي انه قال لا منع
من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا
راكبا دائبين اي دائبين بتغليب المذكر وقد
يكون بتفريق اي مع ايلا كل حال صاحبها نحو لقيت مصعدا
زيدا منحدرا او تاخير الاحوال كامثلة الش بجعل اول
الحالين الثاني الاسمين اي ليكون اول الحالين غير مفصول
من صاحبه وهذا مذهب الجمهور وذهب قوم

الي عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب قال الدماميني
وقياسا علي ما هو احسن عند اهل المعاني وهو اللف والنشر
المرتب اهـ اي عند محققيهم لانسياق الذهن الي الترتيب
ونقل الدماميني ولم يتعرض الشـ لكون الحمل الذي ذكره واجبا
او اولي والذي في المغني وجوبه قال الشمني اي بالنسبة الي
عكسه فلا ينافي ما في الرضي انه ضعيف اي بالنسبة الي جعل
كل حال بجنب صاحبها اهـ باختصار والاجود عدم العطف
هنا لانه يوهم كون الاحوال لواحد في وقتين او اوقات ومن
العطف قول عمرو بن كلثوم وانا سوف تدركنا المنايا
مقدرة لنا ومقدرينا اي لها يعني ما اذا كانت الحال
مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو لقيت زيدا راكبا فالاقرب
كونها للاقرب كما اشار اليه في التسهيل ومنع بعضهم
هذه الصورة الظاهر ان قد هنا مقابله ان قد للتقليل
النسبي اي الحال علي مفرد بين موسسة تفسير
للنظم عما يفيده منطوقه ومفهومه فلا يقال الموسسة لم
تذكر في كلامه اما معنى دون لفظ فقدمه علي قسيمه
لكثرته وقلة الثاني ولذا لم يمثل له الناظم في نحو لا تعث
يقال عثا يعثو عثوا وعثي يعثي عثا عثي وعلي الثاني جاءت
الاية واما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قال الشاطبي في
الارض بحذف اليا لفظا وتقلب فتحة الهمزة الي اللام اصغ
اي استمع ومؤكدة لمضمون جملة هو معني المصدر المفهوم
المأخوذ من مسندها مضافا الي المسند اليه فيها ان كان

عن ابن هشام في حواشي التسهيل انه فرق بينها الشـ وتعدد الحال بان الشرط انما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع لكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال فوجبة الحمل علي الاقرب الا عند قيام قرينة بخلافه صح

المسند

المسند مشتق القيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف
الي المسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان المسند جامدا
وهذا هو الممكن هنا المناسب لما مر من اشتراط جمود جزئي الجملة
ككون زيد اخا في زيد اخوك عطوفا والتاكيد في الحقيقة للازم
الكون اخا كما قاله الشنواني وهو العطف والخبر ففي عبارته
حذف مضاف اي للازم مضمون جملة مضمر عاملها اي
وصاحبها وجوبا لان الجملة كالعوض يؤخر عن الجملة وجوبا
اي لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تاخيرها عما هو
كالعوض منه وهو الجملة جامدين اي جمودا محضا ليخرج
الجامد الذي في حكم المشتق كما في انا الاسد مقداما وزيد
ابوك عطوفا كما سينبه عليه الشـ انا ابن دارة هي اسم
امه وباللاستغاثة والتقدير احقه بفتح الهمزة
وضمها من حققت الامر او احققته بمعني تحققته
او اثبته ومحل تقدير ما ذكر ان لم يكن المبتدا انا والا قدر نحو حقني
امرا او احق مبنيا للمفعول قال ينبغي قد يؤخذ من
كلامه ما ذكر من الشروط الخ لم يتعرض الشـ لما فيه اسمية الجزئين
ولعل كون عاملها مضمرا وكون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان
احد الجزئين فعلا كان عاملا في الحال فلا يكون عاملها
مضمرا ولا تكون الحال مؤكدة للجملة علي ما بين مما ذكره في
الجمود فقد لانه لا يؤكد الا ما قد عرف اي علي مذهب
البصريين وما قيل من ان المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف
بتعريف ولا تنكير رد بان مضمون الجملة كما مر معني المصدر

المأخوذ انه وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف
المسند اليه وتنكيره فكانت موكدة لعاملها اورد عليه
ان مجرد كون العامل مشتقا حقيقة او حكما لا يستلزم
كون الحال موكدة له وانما يستلزمه اشتمال العامل على معنى
الحال فكان الاولى ان يقول فكانت غير موكدة لمضمون
الجملة ليكون شاملا للموسسة وللموكدة لعاملها او بما جها
ولذلك اي لكون احد الجزئين اذا كان مشتقا او في حكم
المشتق كان عاملا معنويا في الثاني مثلا نحو من قبيل
الموكدة لعاملها هو في المثال الاول ابوك المتناول
العاطف وفي الثاني الحق المتناول باليقين لان الاب
والحق صالحان للعمل لتناول الاول بالعاطف وكون الثاني صفة
مشبهة فتناول الثاني باليقين لتكون الحال موكدة للصحة
العمل ولم يجعل الاخ كالاب لضعف دلالته على العطف والحنو
بالنسبة الى الاب ووجوب تاخير الحال يقتضي منعه
ان هذا من الشروط وليس كذلك بل من الاحكام وكذا
يقال في قوله ووجوب اضمار عاملها من كونها تاكيدا
رد بان الموكدة لعاملها توكيد ولا يجب تاخيرها وموضع
الحال اي المفردة فلا ينافي ان الجملة حال حقيقة بدليل
تقسيمهم الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت فاسدع
يجوز في قوله تعالى وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير ان يكون
ربيون نائب فاعل قتل وان يكون ربيون فاعلا بالظرف لاعتماده
على ذي الحال وهو ضمير النبي المستتر في قتل والظرف

حال

حال وان يكون مبتدا خبره الظرف والجملة حال ويختلف المعنى على الاول
والاخيرين قيل واذا قرئ قتل بالتشديد يوجب ارتفاع ربيون
بالفعل لان قتل الواحد لا يتكثر فيه ويرد بان النبي هنا متعدد لا
واحد بدليل كاين وانما افرد الضمير بحسب لفظها كذا في المغني
ان تكون خبرية تقليلا لشبهها بالنعت في كونه قيدا
مخصصا على شبهها بالخبر في كونه محكوما به لان الغرض من
الاتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه
بوقت وقوع مضمونها والانشائية تنقسم الى طلبية او ايقاعية
كبعت واشتريت فالطلبية لا يتعين حصول مضمونها
فكيف تخصص بوقته حصول مضمون العامل والايقاعية
غير منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود
بها انما هو مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا
في الدماميني نقلا عن الرضي نعم ان جعلت الانشائية معمولا
لقول مقدر هو الحال كالنعت اذ ليست الانشائية حالا ح
نقله الشمني عن السيد وغيره قال ابو حيان ويستثنى
من الخبرية التعجبية ان قلنا ان التعجب خبر فلا تقع
حالا فلا يقال مررت بزيد ما احسنه اطلب
ولا تضجر من مطلب اي طلب وبعده فآفة الطالب ان يضجرا
اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا ان لا
ناهية فيبين هنا اي الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر
عليه لكان اولى فتفضي على هذا الغلط مبني على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا

وكذا على ان لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما المنصوبه
الشيء كما يفيده قوله عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا
به شيئا وانما اقتضى كلام البعض خلافه ويحتمل ان تكون لا
نافية والواو عاطفة مصدر منسبك من ان والفعل اي عاطفة
عدم المفهوم من لا على مصدر متصيد من الامر السابق
اي ليكن منك طلب وعدم ضرب والفتحة فتحة اعرابه
والعطف كالعطف في قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب افاده
في المغني نحو بعلم استقبال اي علامته كالسين
ولن لانها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها
بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافي بين
الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن هناك تناف
بحسب المعنى لان المنافي للاستقبال الحال الزمانية
لا النحوية المرادة هنا ويرد على التعليل الاول ان يقال
هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم
المصدرة به حالا منتظرة فتامل وقد ظهر باشتراط
عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال
ان الجملة الشرطية تقع حالا قال المطرزي لا تقع جملة
الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان
يسال يعط فان اردت صحة ذلك قلت وهو ان يسال
يعط فيكون الحال جملة اسمية وظهر ايضا وجه
استشكال الناس قول سيبويه ان لا مختصة بنفي
المستقبل مع قولهم ان المضارع المنفي بلا يقع حالا اهـ
دماميني باختصار وتصحيح بعضهم وقوع الشرط

حالا

حالا في نحو فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث بانسلاخ
الشرط عن اصله اذ معنى الاية فمثله كمثل الكلب على كل حال ويؤيده
وجود الجواب في الاية فتامل مرتبطة بصاحبها اي بالضمير
او بالواو او بهما والاصل الضمير بدليل الربط به وحده في الحال
المفردة والخبر والنعت قاله الدماميني وذات بدء بمضارع
فان بدئت بمحرك المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوي
اعراب واياك نستعين حالا من فاعل نعبد لشبهه
مشبهها باسم الفاعل بخلاف الماضي فليس شبهه به تزيدا
لانه وان اشبهه في وقوعه صفة وصلة وحالا لا يشبه
المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضي الجملة الاسمية
وذات واو ومبتدا اي جملة انو والرابط محذوف اي انو
فيها واما الضمير فيما بعدها فعائد على الواو ويجوز نصبه ذات
على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور اي اقصد ذات
واو ان جوزناه مع حذف الشاغل حملا على ان المضارع اي
جملة المضارع فلما خشيت الخ اي لما خفت سيوفهم
نجوت وابقيت في ايديهم مالكا علقتها بالبناء للمجهول
اي احببت فيها عرضا اي تعليقا عرضا اي عارضا اي غير
مقصود لي والفعل بعدها يؤول بالماضي اي على سبيل الاولوية
لمناسبة المتعاطفين فقط والا فيجوز عطف المضارع على
الماضي من غير تاويل ولم يؤول الاول بالمضارع لان تاويل الثاني
في وقت الحاجة الواقعة بعد عاطف اي الجملة الاسمية
الواقعة الخ اي فرارا من اجتماع حرفي عطف صورة قاله
المصرح اوهم قائلون من القيلولة وهي نصف النهار

المؤكدة لمضمون الجملة اي لان المؤكد غير المؤكد فلو قرن
بالواو لزم عطف الشي على نفسه صورة وقد يشعر صنيع
الشارح هنا وفيما بعد بان المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون الا اسمية
والظاهر انها تكون فعلية نحو هو الحق لا يشك فيه
لا ريب فيه في كونه مؤكدا نظر فتامل الماضي التالي الا
اي لان ما بعد الا مفرد حكما كما مر وذهب بعضهم الي جواز
اقترانه بالواو متمسكا بقوله نعم امرءا هرم لم تعر نائبة
الا وكان لمرتاع بها وزرا وحكم الاول بشذوذه الماضي
المتلو باو اي لانه في تقدير فعل الشرط اذ المعني ان ذهب
وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به
المضارع المنفي بلا قال الدماميني وانما امتنعت
الواو في المضارع المنفي بما او لا لانه في تاويل اسم الفاعل
المخفوض باضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو واورد
عليه ان هذا التوجيه جار في المنفي بلم او لما فما وجه
صحة الواو فيهما دون لا وما ويمكن دفعه بان مضي المنفي
بلم او لما في المعني قربه من الفعل الماضي الجائز الاقتران
بالواو وابعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف
المنفي بما او لا فتدبره فانه نفيس وما لنا لا نؤمن
بالله اي اي شي ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين او على
اضمار مبتدأ على الاصح مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية
مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور
وجعل الواو للعطف وهذا قول الجرجاني ويرد الاول وروده
في التنزيل والثاني لزوم عطف الخبر علي الانشا حيث

يكون

٤٣٣٥

يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف
النون قاله الدماميني وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض
من القصور ولا تتبعان اي بتخفيف النون وكنت
اي وجدت وقوله ولا ينهنهني اي يزجرني الكسته
الورق الخ اي اظهرت الدراهم شيبه وقد كان وهو مجهول
النسب وكان في البيت تامة المضارع المنفي بما كذا في
التوضيح وغيره وجزم به في التسهيل وجوز بعضهم
فيه الاقتران قال ابو حيان والقياس كونه بمنزلة ما قاله
الدماميني عهدتك ما تصبو اي تميل الي الجهل والمتيم
من تيمه الحب اي استعبده واذله يلزم الواو مع
المضارع الخ تقييد لاطلاق المتن وانما تلزم مع ذلك قيل
لانه قد اضعفت شبهه باسم الفاعل العدم دخولها عليه
وهذا التوجيه انما ينتج الجواز كما افاده سم قال المصرح
وبازع السعد فيما ذكره الشارح فقال التقدير في الاية وانتم
قد تعلمون ومثل ما ذكر في لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير
نحو جاء زيد وما طلعت الشمس اه يجوز ربطها بواو الخ
الجواز منصب على التقييد بالواو او بالضمير او بهما فلا ينافي
كونه مطلق الربط واجبا قال الدماميني هذه الواو مستعارة
من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف
لربط الجزاء بالشرط وانما خصت الواو لانها للجمع والغرض
اجتماع جملة الحال مع العامل وواو الابتداء لانها تدخل كثيرا على
المبتدا وان لم تلزمه او لوقوعها في ابتدا الحال بل انها الخ اي
فالمراد تشبيه واو الحال باذ فيما ذكر لا بيان معناها على ما مر

اي من الخلاف في امتناع اقترانه المنفي بلا بالواو والخلاف موجود
في المنفي ايضا كما اسلفناه لكنه يبينه بما يأتي فيه بما جه
سوى المنفي بلم او لما الفرق بينه وبين المنفي بلا
او ما انه ماض في المعنى لان كلا من لم ولما يقلبه الى المضي فساغ
ربطه بالواو كالماضي لفظا فلا يمكن هنا اي لما تقدم من
ان شرط الجملة الحالية ان لا تصدر بعلم استقبال وامثلة
ذلك اي الربط بالواو او بالضمير او بهما معا غير ما تقدم اي
الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون
جملة والشمس طالعة فان قلت الحال وصف لصاحبها
وهذا لا يظهر في المثال قلت التقدير موافقا طلوع الشمس
مثلا ونحن عصبة حال من الذيب او من ضمير يوسف
مرتبطة بالواو فقط لان الضمير فيها اعني نحن لا يصلح
لصاحب الحال وهو الذيب او ضمير يوسف ومنه قلنا
اهبطوا الخ قيل الخطاب لادم وحوا وابليس والحية والامر
عليه ظاهر وقيل لادم وحوا فقط بدليل اية قلنا اهبطا
وصححه الزمخشري وعليه فالجمع والتعادي باعتبار
ما فيهما من الذرية التي كالذريعة وفيه ان تعادي
الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة
ولا هما مقدران التعادي ولا ذريتهما مقدرون التعادي حتى
تكون الحال مقدرة وهو مبني على ما ذكره البعض من ان المقدر
للحال المقدرة هو صاحبها وقد اسلفنا في باب الاستثنا
عن الدماميني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون
المقدر هو الله تعالى وعليه فيصح كون الحال هنا مقدرة

بلا

بلا اشكال اي اهبطوا حال كونكم مقدرا تعاديكم من الله تعالى فتامل
عبق مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح اي العبق
به جنان الليل بفتح الجيم اي ظلامه واب رجع وامثلة
اي الربط باقسامه الثلاثة غير ما تقدم اي الماضي التالي بالا
والمتلو باو غوثه وقد بل المرادي سيفه تمامه من ابيات
ابي شيخ الاباطح طالبه والمرادي بفتح الميم نسبة الى مراد
قبيلة كما قاله يس في اخر باب الاضافة وهو عبد الرحمن
ابن ملجم قاتل علي رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه بربع
الدار الربع المنزل فالاضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها
عامر الاهلة والساريات عطف على البلا وهي السحب التي
تسير ليلا والهواطل المتتابعة المطر وانث الحال من
المضاف اليه لان المضاف كجزء المضاف اليه في صحة الاسقاط
المنفي بلم او لما كان المناسب اسقاط قوله او لما
التقا بقوله الاتي وهكذا المنفي بلما فقيل ولعل الحامل له على ذلك
انه اخذ المضارع المنفي بلم او لما فيما سبق قسما واحدا
مقابلا لبقية الاقسام فجمع بينهما هنا بان اموت
البازابية وقول العيني البا للسببية كان فتات العهن
بضم الفا اي ما تفتت وتناثر من القطن او الصوف الذي علق
بهوادج تسوقهم وحب الفنا بفتح الفا الحب والقمع عنب
الثعلب والضمير في نزلن لتسوقهم لم يحطم اي لم يكسر ووجه
الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لانه اذا حطم ظهر لون غير
الحمرة سقط النصيف هو الخمار لزوم قد مع الماضي
المثبت اي لانها تقربه الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة

زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضي زمن الحال
بالنسبة الى زمن عاملها لفوت المقارنة هذا ملخص ما
قاله الدماميني وقد ينازع في ذلك الاشعار اذ لا يلزم من
تقريبها الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رايته
في حاشيته على المغني ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما
المفهم للمقارنة جعله قيدا للعامل والاقرب بين وجود
قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وصرح بالمثبت المنفي
فلا يقترن بقد فيما نظهر   مطلقا اي سواء ربط
بالواو او بالضمير او بهما   بظاهر ما سبق اي من قوله
تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا اباهم عشاء
يبكون قالوا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا   نعم في
ذلك الخ اسند ذلك على قوله وجواز اثباتها وحذفها الخ
لدفع توهم مساواتها المعوض في الكثرة واسم الاشارة
يرجع الى الماضي المثبت الواقع   وجعل الثالثة
اقل من الرابعة قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه
احتمال العطف في الثالثة احتمالا قريبا   الثاني ممتنع
قد الخ في الرضي انهما قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد
اكرمني   لم تلفظ اي لم تجد وقفها بالمد   نصف النهار
اي انتصف الماء غامره الضمير يرجع الى غايص لطلب
اللؤلؤ انتصف النهار وهو غايص وصاحبه لا يدري
حاله وانما لم يكن الضمير لصاحبه اي للذي هو الفعل لم
يصلح رابطا   اي والماء غامره الذي يظهر لي ان تقدير
الواو هنا والضمير فيما قبله اشارة الى جواز تقدير كل

اذ يجوز

اذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا اي غامره فيه وتقديره فيما قبله
واوا اي وقد تجبر رهم ويظهر لي ايضا ان تقدير الواو ارجح حملا
على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك
ثم رايت ما يؤيد ما ظهر لي اولا للدماميني وما يؤيد ما ظهر لي
ثانيا للشمني   الجائز فيها الخ اي ما عدا الواقعة بعد عاطف
والمؤكدة لمضمون الجملة   ثم الضمير وحده قال سم هلا كان
الربط بالضمير اقوى لايهام العطف   مع قلته اي بالنسبة
للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله نادر اي قليل جدا في
نفسه   لما تقدم اي من قوله تعالى فلا تجعلوا الاية والبيتين
بعده   جملة المضارع المنفي الجائز الخ هو المضارع المنفي بلم
او لما   تقع ظرفا اي تاما وكذا الجار والمجرور   ويتعلقان
الخ قال سم حاصله ان المتعلق كونا عاما فيجب حذفه ونتيجته
جواز كونه خاصا مع انه لا يجب حذفه اذ لو وجدت قرينته وجه اقتضا ليس
ما قررناه في الخبر   فليس مستقرا عنه هو المتعلق
اي متعلق الظرف الواقع حالا عنه الحذف والا فهو متعلق
الظرف في هذا التركيب   وذلك اي المتعلق   والحال قد يحذف
الخ فيكون منه فيما في قوله تعالى ولم يجعل له عوجا والتقدير انزله قيما فجملة
النفي معطوفة على انزل الكتاب او تجعل حالا من الكتاب فجملة
النفي معترضة او حالا اولى بناء على جواز تعدد الحال وانما اختلفت
جملتين وافرادا لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها
وقيل حالا من الضمير المجرور باللام العايد الى الكتاب وقيل المغنية
حاله وقيل بدله هذا عكس عرفت زيدا ابو من هو ومن العجايب
ما حكاه بعضهم انه حج شيخنا بعض تلامذته فيما صنعه

لعوجا ونظيره اعراب احوى صفة لغثاء على تفسير الاحوى
بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر
من هامتان وانما هو على هذا حال من المرعى واخر لتناسب
الفواصل اما على تفسيره بالاسود من الجفاف واليبس
فهو صفة لغثاء كذا في المغني والغثاء بتخفيف المثلثة
وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادي من
الحشيش ونحوه شمني   وبعض ما يحذف الخ
وقد يمتنع حذف عاملها كما اذا كان معنويا بالضعفه كاسم
الاشارة والظرف   وقدمنا الاولى في باب المبتدا
والثانية في هذا الباب   فصاعدا اقتران الحال بالفا
او ثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور انها عاطفة
جملة اخبارية على جملة انشائية اي فذهب العدد
صاعدا مع ان فيه الخلاف ويحتمل عندي ان المقدر
انشائي اي فاذهب بالعدد صاعدا فتكون عاطفة انشائية
على انشائية   وما ذكر لقوله توبيخا اي مع استفهام كما
مثل الشارح اولا وصريح كلامه لا ظاهره فقط وان
زعمه البعض ان ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه
وقيل سماعي   والتحول راجع لقوله اتميميا
الخ ونظر فيه بانه ليس المراد انه يتحول حالة كونه
تميميا الخ بل انه يتخلق تارة باخلاق التميمي واخرى
باخلاق القيسي فالاولى تقدير عامل الحال تتوجه
واستظهر جماعة كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف

والاصل

صا

٤٣١

والاصل انتخلق تخلق تميمي مرة الخ   ههنا من هنى بكسر
النون وضمها ههنا بتثليث النون هنا وهناه ذي سانح
كذا في القاموس   اي ثبت لك الخير ههنا على هذا تكون
حالا مؤسسة وقوله وهناك بفتح النون وعليه فهي
مؤكدة   قد تحذف الحال المقترنة وقد يمتنع حذفها
لنيابتها عن غيرها او توقف المراد عليها كما مر وكما قد
تحذف الحال قد تحذف صاحبها نحو اهذا الذي بعث الله
رسولا اي بعثه   الى المبينة الخ وقد تكون محتملة لهما
كما في هنا ولما لم تعرج عنهما لم يتعرض لها فائدة في
اعتراض البعض   وهي المستقبلة قال في شرح
مع علامتها ان يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم
اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين
في الاية لانك لو قدرت الفعل واللام لكان خطا لان دخو
لهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا ام ولمن متأخر بك لك
التخلص بان العلامة لا يجب انعكاسها   اي مقدرا
ذلك انت خبير بانه اذا نظر الى ان معنى صاحبه ابه عدا مقدرا
ذلك كانت الحال مقارنة لتنقضننا الخ محل الاستشهاد محلقين
ومقصرين لان الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنان
له لا مبينة اذ هي مقارنة للدخول   وفيه نظر اي في
اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لان الفرق عقلا رنته
الحال للزمن العامل او هي موجودة لا لزمن المتكلم عناية
ما هناك انه عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال
عن الماضي حكاية للحال الماضية مجازا النحو

[illegible]

اسم ابي مزيد بمعنى من ابي معناها الشايع استعمالها
فيه كالبيان والابتدا والتبعيض كما يتبادر من اضافة
المعنى اليها فلا يرد انها تكون بمعنى في فلا تخرج الحال
بهذا القيد بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من انه
يفيد معناها لا انها مقدرة في نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها
فعلم مما مر انه لا يحمل من في قوله بمعنى من على خصوص من
البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو
ذنبا كما صنع الشـ ونحو يقطع النظر عما صنعه الشـ حمل من على
خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين
فايدة على هذا ايضا وان لم يكن الاخراج هكذا ينبغي تقرير
المقام مبين نعت لاسم ابي مزيل لاسم قبله مجمل الحقيقة
او ابهام نسبة في جملة او شبهها والى توضيح وشرحه للشمني
والاوفق بما ياتي عن ابن الحاجب ان يقال ابي مزيل لابهام ما
قبله بايضاح جنسه ولو بالتاويل كما في تمييز النسبة
فانه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل اليه مثلا طاب
زيد نفسا موول بطاب شي زيد اي شي يتعلق بزيد وهذا
الشي مبهم يفسره نفسا واستفيد
منه ان التمييز لا يكون موكدا وهو راي سيبويه واما شهرا
من قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا
فهو وان كان موكدا لما استفيد من قوله ان عدة
الشهور مبين لعامله وهو اثنا عشر قاله في المغني
مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا فانها في الاول للاستغراق وفي
الثاني للابتدا اي استغفارا مبتدا من اول الذنوب اي مطلقا بتباهي قاله في التصريح

ونكرة

ونكرة ان تجعلها في الثاني تعليلية بل هو اظهر فتقدير وانما
عدي بمن لتضمنه معنى استتيب والا فقد عدت السيف
والنامية المعد بان فتصحيح كون ذنبا مفعولا به كما مر بيان
ذلك مخرج لنحو الحسن وجهه زيد بالنصب على التشبيه
بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا راي البصريين
ولا يرد وطبت النفس لان ال فيه زايدة للضرورة فهو نكرة
قد فسرح صلة او صفة جرت على غير من هي له ولم
يبرز لامن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح
جملة كان الاولى ان يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة
في غير الجملة كالتي في عجبت من طيب زيد نفسا الا ان
يراد بالجملة كل ما يشمل الجملة تاويلا كما يقتضيه كلامه بعد
ولان المقابل في الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة
وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسر الابهام الذات
غاية الامر ان الذات اما مذكورة او مقدرة وانما عبروا
عن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر قال الدماميني
لان النسبة فيه الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد
امر معلوم انما الابهام في المتعلق الذي ينسب اليه الطيب
في الحقيقة اذ يحتمل ان يكون دارا او علما او غيرهما فالتمييز
في الحقيقة انما هو لامر مفرد يتعلق بزيد كما تقدم بيانه
دال على مقدار ايدا وشبهه مما حمل عليه نحو قولنا مثلها ابلا
وغيرها شاء ونحو خاتم حديدا كما سياتي فلا قصور
تمييز الجملة الخ قال الدماميني في مطابقة تمييز الجملة
للانقسام السابق ان كان الثاني عين الاول نحو كرم زيد رجلا

وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان كان غيره
وهو مصدر قصد اختلاف انواعه نحو حسن الاشقيا اعمالا
او غير مصدر وتعدد جنيفا اللبس نحو كرم الزيدون ابا اذا
كان لكل منهم اب وجب تركها ان كان معنى التمييز مصدر
لم يقصد اختلاف انواعه نحو الاتقيا في الواقع واحدا والاسم
السابق متعدد انحو كرم الزيدون ابا اذا كان ابوهم
واحدا او بالعكس وخيف اللبس نحو نطق زيد نثرا ابا
وكرم ابا اذا وكان التمييز مصدر الم يقصد اختلاف انواعه
نحو الاتقيا جادوا سعيا وتترجح في نحو حسن زيد عينا
ولميت هند شفه وتترجح تركها في نحو حسن الزيدان
او الزيدون وجها ما تتصرف وزيادة من نسبته بيان
لما وقوله اي مجموله متعلق بنسبه وقوله من فاعل بيان للمجمول
وكلامه يقتضي ان المراد بالجملة ما يشمل الجملة تاويلا
والتمييز فيه مثله محول عن الفاعل التحويل في تمييز النسبة
ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلا الانا ماء ولله دره فارسا
بنا على ان الثاني من تمييز النسبة وسياق الكلام عليه واما
تمييز المفرد فلا تحويل فيه اصلا والاصل الخ وانما
عدل عن هذا الاصل ليكون فيه اجمال ثم تفصيل فيكون
اوقع في النفس لان الاتي بعد الطلب اعز من المنساق بلا
طلب والتمييز فيه اي في مثله فهو من الحذف
من الثاني لدلالة الاول وتقول عبر الاسلوب لان هذا
مما اجري مجرى الفعل عجبت من طيب زيد نفسا
اي من طيبة نفس زيد فهو محول عن المضاف اليه الفذب

وهو

هو في الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب اي زيد
طيبة نفسه هذا هو الاوفق بما ياتي للشارح عند قول المصنف
والفاعل المعنى وانه جاز ان يكون محولا عن المبتدا وعليه اقتصر
البعض تبعا لشيخنا سرعان ذا اهالة سرعان بتثليث
السين والبنا على الفتح اسم فعل ماض اي سرع وذا فاعله
واهالة تمييز محول عن الفاعل اي اضافة وافراد او يجوز جعله
بمعنى اسم الفاعل حالا فال في القاموس واصله ان رجلا كانت له
نعجة عجفا ورغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له ما
هذا فقال ودكها فقال السايل ذلك وقصد اهالة على الحال اي
سرع هذا الرغام حال كونه اهالة او تمييز كقولهم تصبب
زيد عرقا وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشي قبل
وقتها وهو الذي يقتضيه الخ تفريع على قوله ويفيح الخ
لكن كان الاوضح تاخيره عن قوله الا انه الخ والمراد اعتراض ابن هشام
بما حاصله ان مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست
العامل بل العامل الفعل او شبهه على قوله او الجملة على قوله وحاصل جواب
الشارح انه يصح جعل المميز نفس العامل الفعل وصفه بالابهام
من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة
لصحة وصفها بالابهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفها فتوصف
بوصفها فيصح كلام المصنف على العامل والجملة فعلم ان قول البعض ان قول
الشارح وانه مفسر الجملة الخ تتمة للفايدة ولا دخل له في دفع الاعتراض
ناشي عن قلة تدبر المقام الابهام ما دل عليه ضمير ذا يرجع الى المفرد
وضمير عليه الى ما ومن مفرد بيان لما والصلة او الصفة حرفا

علي غير من هي له لامن اللبس وفي قوله من مقدار حذف معناه
اي من مقدر بمقدار اذ التمييز له لا للمقدار الذي هو ما يكال
او يوزن او يمسح به فاندفع الاعتراض بان المحل الذي يبينه
التمييز في الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار
فكان الاولى ان يقول لانه رفع ابهام ما دل عليه المفرد من مقدر به
وفيه النقد ايضا اي من مقدار او شبهه بما حمل عليه فلا قصور
وقفيز من الكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال يسع
صاعا ومن الارض مائة واربعة واربعون ذراعا وليس مراده هنا
جمعه اقفزة وقفزان   ومنوين تثنية منا كعصي ويقال
فيه من وهو رطلان   مميزة بالاطلاق وانما عمل مع جموده
لشبهه اسم الفاعل في الطلب المعنوي لمعموله وقيل
لشبهه افعل من ونحه المصرح   ومعدود المقدرات   لعله رطلان من
يعني المقدر بالمقدار المساحي والمقدر بالمقدار الكيلي
والمقدر بالمقدار الوزني الممثل لتلك المقدرات
بشبر وقفيز ومنوين والمتبادر منه المتفق ان المشار
اليه الامثلة الثلاثة التي هي جزئيات فيكون المراد نحوها
غيرها سواء كان مقدرا باحد المقادير الثلاثة اولا وظاهر
صنيع الشارح ارجاع الاشارة الي انواع المقدرات الثلاث
اولا مراد انها جزئيات وارجع الاشارة اليها مراد انها
الكليات فتامل   مما اجرته العرب مجراها انما اجرته
مجراها لشبهها بالمقدر بالمقادير الحقيقية وانما لم تكن
مقدرة بمقدار كيلي حقيقة لان هذه الاوعية

لا تختص بقدر معين   وهي الاوعية اي اسماء الاوعية
المراد بها المقدار اي مقدر المقدار اي المقدر بتلك
المقدار الذي هو الوعاء والذنوب الدلو الممتلئة ماء والقربة
من الامتلاء والحب بضم الحاء المهملة الخابية والنحي بكسر
النون وسكون الحاء المهملة وعاء السمن والراقود دن كبير
يطلى داخله بالقار   وما حمل على ذلك اي على ما اجرته
العرب مجرى المقادير وهاتم الحمل ان كلا محمل الحقيقة مرفوع
اجماله بما بعده من قولنا مثلها ابلا وغيرها شيئا اعتذر منه بم
بانه هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الاتي
فذكرهما هنا ليس بظاهر لتقدم تاتي الجر وقد يقدر بجعل
ذكرهما من حيث انهما نحو المقدرات في ان المنصوب بعدهما
تمييز فتامل   وما كان فرعا معطوف علي قولنا الخ   نحو خاتم
حديد الخ اعلم ان جر نحو خاتم حديد ارجح من نصبه كما اني
واذا نصب فقال المبرد والمص كونه نصبه علي التمييز ارجح
من كونه علي الحالة لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير
صاحبه والغالب علي الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف
صاحبها وقال سيبويه واتباعه بتعين الحالية لانه ليس
بعد مقدار ولا شبهه واستظهر ابن هشام رجحانيتها
فقط اما نحو هذا خاتما حديدا بتعريف الاسم فيتعين
فيه الحالية كما قاله المص افاده الدماميني   اجره اي جواز
نعم انه اي نصبه الاله التي يقدر بها وجب الجر لكنه ليس بهذا
مما نحن فيه لان الاضافة فيه علي معني اللام لا من حتي يكون
تمييزا ولهذا لم يتعرض له المص والش وظاهر كلام المص والش

وغيرهما ان المجرور المذكور يسمى تمييزا وقال ابن هشام
لا يسمى تمييزا اذا اضفتها انما قيد لانه لو اطلق توهم بقا
تنوينها او نونها وان جره بمن مقدرة كما في تمييز كم او ظاهرة
كما ياتي في قوله او اجرر بمن الخ فتفوت المعنى الذي اراده سم
كمد حنطة عند اهل مبتدا او عندا خبر هذا هو ما قاله
المكودي هو اقرب من جعل عند ابدلا او حالا او الخبر محذوف
اي عندي وقول الش وشبر ارض برفع شبر كما بر مسند
اليه ومنوا تمر والظاهر على اعراب المكودي انه مبتدا
عطف عليه ما بعده والخبر محذوف وفا اي كالمد في جواز الجر
بالاضافة واما على الاعراب الثاني فهو معطوف على مد
حنطة في نحو ذنوبه ما اتى من المقدرات وما اجري
مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود
بخلاف نحو خاتم حديد فان جره اكثر كما صرح به الرضي وغيره
لان في جره تخفيفا بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف
المقصود وبخلاف نحو شبر ارض فان الاظهر عدم
الترجيح نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر
تامل لان النصب يدل اي فهو نص في المقصود
بخلاف الجر الوعا الصالح لذلك اي او الصنجة الموزون
بها والمكيال الذي يكال به او الذي يمسح به
انما
لم يذكر تمييز العدد اي مع انه من تمييز المفرد ومنها
انه اي تمييز هذه المقدرات تمييز بالنسبة للفاعل وتمييز
العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييز اله
اي للعدد هبرا او عسلا او ارضا تمييزات لتمييز العدد

وهو

وهو مد او رطلا او شبرا والنصب الخ هذا البيت تقييد
لسابقه فمعنى اجرره اذا اضفتها اي الى التمييز كما قاله
الش سابقا بخلاف ما اذا كانت مضافة الى غيره والمراد الاضافة
ولو تقديرا فدخل نحو الكوز ممتلي ما وزيد ممتلي شحما اذ
التقدير ممتلي الاقطار ما ومتفقي الاعضا شحما فلا يجوز
ممتلي ما ولا متفقي شحم من هذه المقدرات بشكل
على هذا التقييد محترز قوله ان كان الخ وهو قوله اشجع
الناس رجلا اذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج
بهذا القيد لا بقوله ان كان الخ وايضا فهو وقد مر التمييز
بالمقدرات لانهما كالمقدر المضاف في لا منها فالوجه التعميم
كما فعل المرادي لا يصح اغناه الخ اشارة الى وجه التعميم
في قوله ان كان مثل الخ ملء الارض برفع ملء على الحكاية كما
اشار اليه الش الارض بنقل حركة الهمزة الى اللام
فان صح اغنا المضاف الخ قد يقال الذي يغني عن المضاف اليه
هو التمييز لانه الذي يقع في محله لا المضاف وجاز جره
بالاضافة الخ ناقش فيه بعضهم بانه بعد الاضافة لم يبق
تمييز اصلا لصحة قولك هو اشجع رجل قلنا فتمييزه تامل
محكما ذكره الخ قد يقال الوجوب اضافي والمقصود بوجوب
النصب امتناع الجر بالاضافة فلا ينافي جواز جره بمن
والفاعل المعنى ينصب الفاعل بانصبت ونصب المعنى باسقاط
الخافض اه سندوبي والظاهر انه يصح جر المعنى باضافة
الفاعل اليه ومعنى كونه فاعل المعنى انه المتصف بالمعنى في الحقيقة
اذ المتصف بالاحسنية في الحقيقة هو الوجه في قولك

مثلا زيد احسن وجها وفي اخر ما ستنقله عن نكت السيوطي
اشارة الي هذا فتنبه هو السببي اي المنفصل في المعني
بالعلو والعلو بالشي الجاري في اللفظ علي غيره اي غير ذلك المنفصل
فان المنزل مثلا هو المنفصل في المعني بالعلو والعلو جار في اللفظ
علي المخاطبه اذ يصح ان يقال انت علا منزلك وكثر ملكك اي
ولا يضر فوات التفضيل اذ لا يجب بقاوه في الفعل الموضوع
موضع افعل التفضيل او يقال المراد علا علو ازايد وكثر كثرة
زايدة فعلم نعت التفضيل فصح كون هذا التمييز محولا عن
الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح هنا وسيصرح به بعد وقال السيوطي
في نكته نقلا عن ابن هشام التحقيق ان التمييز في هذا
النوع محول عن مبتدا مضاف واصل انت احسن وجها وجهك
احسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدا فانفصل
وارتفع ولا يريد المص بقوله الفاعل المعني ان هذا النوع محول عن
الفاعل كما فهم بعضهم لانك اذا قلت حسن وجهك لم يستفد
التفضيل فكيف يكون انت احسن وجها محولا عن حسن
وجهك وانما يريد ان هذا التمييز هو المنسوب اليه ذلك المعني
اهـ ملخصا وقد علمت الجواب اما ما ليس فاعلا في المعني الخ
والضابط ان تمييز افعل التفضيل اذا كان من جنس ما قبله
جر نحو زيد افضل رجل وان لم يكن من جنس ما قبله نصب
نحو زيد اكثر مالا قائم مقامه اي مقام التمييز وبعد كل
ما اقتضي تعجبا ما وضعا وهو ما افعله وافعل به او لا نحو لله
دره فارسا وما بعده فان قلت لا فايدة في هذا البيت لان
الاتيان بالتمييز بعد دال التعجب جايز لا واجب كالتمييز

بعد

بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لدالة اجيب بان المقصود افادة
وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالاضافة كما يشعر
به المثال ولله دره فارسا يقال در اللبن يدر ويدر درا ودرورا كثر
ويسمي اللبن نفسه درا والاظهر ان المراد هنا اللبن الذي ارتضعه
من ثدي امه واضيف الي الله تعالي تشريفا يعني ان اللبن الذي
تغذي به مما يليق ان يضاف وينسب الي الله لشرفه وعظمه
حيث كان غذا لهذا الرجل الكامل في الفروسية والمقصود التعجب
كانه قيل ما افرس هذا الرجل ونقل سم عن شروح التسهيل
ان التمييز بعد الضمير نحو لله دره فارسا وبالطاقة من تمييز
النسبة ان كان الضمير معلوم المرجع نحو لقيت زيدا فلله دره
فارسا وجاني زيد فياله رجلا وازيد حسبك به ناصرا ولله دره
عالما وكذا بعد الاسم الظاهر نحو لله در زيد رجلا ويا لزيد
رجلا ومن تمييز المفرد ان كان مجهوله ثم رايته في الرضي ايضا
ثم قال ما ملخصه وتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب
اليه كما في نحو لله در زيد رجلا وكفي بزيد رجلا اذ المعني لله در
رجل هو زيد وكفي رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما في نحو
طاب زيد علما لفظا حال من من اي حالة كونه من ملفوظة
وليس متعلقا بقوله اجرر لان الجر قد يكون تقديريا وكل
تمييز الخ فيه تعبير وجه نصب غير في كلام المتن لا قتضايه
نصب غير علي الاستثنا مع انه في كلام المتن منصوب علي
المفعولية لاجرر غير ذي العدد اي الصريح فلا يرد ان تمييز كم
الاستفهامية يجوز جره بمن مع انه تمييز عدد وانما امتنع دخول
من في المسائل المستثناة لان وضع من البيانية يفسر بها

وما بعدها اسم جنس فقبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اسعا ورمن ذهب وفي العدد لا يصح الحمل لكونه متعددا والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما بعد من وهو التمييز مباين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح ومنه يعلم ان هذا التعليل نظرا ما ولا فلانه لا يتم على جميع الاقوال الاتية في من هذه بل على انها بيانية كما لا يخفى واما ثانيا فلانه يقتضي امتناع من في نحو امتلا الاناما لعدم صحة حمل الماء على الانا ومقتضى المغني الصحة لان التمييز في نحوه ليس فاعلا في المعنى ولا مفعولا وهي البيانية على اصح الاقوال كما يأتي عن الفاعل في الصناعة دخل فيه نحو زيد اطيب نفسا لان التمييز فيه محول عن فاعل افعل التفضيل صناعة والاصل زيد اطيب نفسه وان كان رفعه الظاهر قليلا او عن فاعل الفعل والاصل انت على منزلك كما اسلفه الش وقد منا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره او عن المبتدا ومنه اي من الفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة انت اعلى منزلا فمنزلا محول عن فاعل افعل التفضيل صناعة والاصل انت اعلى منزلك وان كان رفعه الظاهر قليلا او عن فاعل الفعل والاصل انت علا منزلك ~~وان كان رفعه~~ كما اسلفه الش اي علوا زائدا على علو منزل غيرك فلا يرد انه اذا قيل علا منزلك فات التفضيل وفي التوضيح انه محول عن المبتدا والاصل منزلك اعلى فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدا فارتفع وانفصل بعد ان كان متصلا مجرورا وهو ايضا صحيح وقد اسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلا في المعنى ومحولا عن المبتدا في الصناعة لان ما صلح لان يخبر عنه بالتفضيل صلح لان يكون فاعلا في المعنى وابرحت جارا اي عجبت ويصح في التا الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين ان

يكون مراد الش ابرحت جارا في قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا حتى يتعين الكسر كما قيل نعم الاولى ان يكون مراده ذلك ليكون جارا في المثال متعينا لعدم التحويل لان قصد الشاعر بقرينة سباقه مدحها بانها نفسها جارة محجبة لا بان جارها محجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الش ذلك لاحتيج الى ان يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحول مبني على هذا احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال ونظيره كرم زيد ضيفا قال في المغني ان قدر ان الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع ان تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من اهـ اي للتنصيص على المقصود والتمييز على التقدير الثاني من تمييز الجملة غير المحول قاله الدماميني اذ المعنى عظمت فارسا الخ فارسا واقع على مدلول التا التي هي الفاعل فيلزم ان تكون فاعلا في المعنى ومن ذلك اي من الفاعل في المعنى الغير المحول عن الفاعل في الصناعة نعم رجلا زيد مثله حبذا رجلا زيد قال الشاعر يا حبذا جبل الريان من جبل دماميني تهامي بكسر التا ان كان تخفيف يا النسبة لاجل الروي وبفتحها انه كان لاجل تعويض الفتحة عن التشديد بنا على اخذه من مضيف فيكون كيمان نسبة الى تهامة بالكسر يطلق على مكة وعلى ارض معروفة لا بلد وان وهم فيه الجوهري هذا ما يفيده كلام القاموس وقد نقل الدماميني فيه الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض وتمييز باب نعم من تمييز المفرد ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني عن المص فتفصيل التبعيض الخ يغني قول ثالث وهو انها لبيان الجنس صرح به الش طي في باب حروف الجر ونقله المصرح عن الموضح في الحواشي وقال هو ظاهر

[illegible]

وما اشبهها اي مما اجري مجراها وما حمل عليه   وسهل لذلك اي
الزيادة وفيه ان ما ذكره لا ينهض دليلا للزيادة لانه يصح مراعاة
محل المجرور بغير الزايد اذا كان يظهر في الفصيح فلا مانع هنا من
كونها غير زايدة والعطف علي محل مجرورها الثابت له بحسب الاصل
لظهوره في الفصيح عند حذفها فتامل   او انه بعد الهمزة جمع اوان
من قوام بفتح القاف اي قامه وما زايدة و منتقبا بفتح القاف
موضع النقاب   لا يكونه ذلك من جز بخ اي بل فوله من الرجال صفة
لعشرون   لان تمييز العدد اي المنصوب بقرينة ان الكلام
في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد ان تمييز العشرة الي الثلاثة
جمع   شرطه الافراد ولذلك قالوا في قوله تعالي وقطعناهم
اثنتي عشرة اسباطا ان اسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف
اي فرقة   وعامل التمييز قدم واما توسط التمييز بين
العامل ومعموله نحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الاجماع علي جوازه
كونه فاعلا في الاصل اي[2] واعطي غير الفاعل في الاصل
حكم الفاعل اجرا للباب علي وتيرة واحدة   لقصد المبالغة
اي في اسناد الطيب لزيد فانه يفيد قبل التخصيص بالتمييز
انه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث اول الكلام وقيل
لقصد الاجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط
لفوات الاجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض
وقد يقال كما يشكل علي هذا يشكل علي تعليل الاول ايضا علي ان النظر
الي الاصل والغالب فلا اشكال   فلا يغير عما كان يستحقه الخ
لا يقال قد يخرج الشي عن اصله كنايب الفاعل فانه كان جايز التقديم
لانا نقول الاصل عدم الخروج عن الاصل   ونارا الخ فنارا تمييز

وهو متقدم

وهو متقدم علي عامله وهو مثلها لانه تمييز مفرد   ونزرا حال
الخ قال سم فيه نظر والوجه كونه مفعولا مطلقا اي سبقا نزرا اه
ووجه النظر ان جعله حالا من ضمير سبق يقتضي ان النزر وصف
للفعل مع انه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لي وهو ادق من توجيه
شيخنا النظر بانه وقوع المصدر حالا سماعي   وما كان نفسا
كان زايدة وضمير تطيب يرجع الي ليلي في صدر البيت وهو اتهجر
ليلي بالفراق حبيبها   ضيعت حزمه اي ضبط الحزم ضبط
الامور واتقانها والا رعوا الانزجار   بما ذكر اي من الابيات واجيب بانه
ضرورة   وقياسا علي غيره من الفضلات اجيب بالفرق فان
تقدم التمييز مخل بالغرض السابق من التاخير بخلاف غيره من الفضلات
قاله الدماميني ويرد عليه ان توسط التمييز ايضا مخل بالغرض مع انه
جايز فتدبر   رددته بمثل السيد اي بفرس مثل السيد بكسر
السين اي الذيب نهد بفتح النون اي فخم مقلص بكسر اللام المشددة
اي طويل القوايم كميش بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحتية
ساكنة فشين معجمة اي سريع العدو والثلاثة صفات لمثل والشاهد
في ما حيث قدمه علي عامله وهو تخلبا اي سالا   عينا قر قال في القاموس
قرت عينه تقر بالكسر والفتح قرة وقد تضم وقرورا بردت وانقطع
بكاوها او رات ما كانت متشوقة اليه اه ومثريا حال اي كثير المال
كما في القاموس وتفسير البعض له بمعطيا لا يوافق اللغة ولا يناسب
البيت   وهو يلومنه الخ   مبينة للهيئات لبس المراد
بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها والاخرج نحو تكلم
صادقا ولا يرد جا زيد والشمس طالعة لانه في معني جا مقارنا
لطلوعها فالحال فيه بحسب التاويل مبينة للهيئة قال الدماميني

نظر فيه بان عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن فعلي التسهيل وقد تغني ابتداءية اسم الفاعل بعد
اذا عن تقدير فعل اه وكان الاولي ان يقول بدل قوله وهو سهو ولا يخفي ان لا استدلال لاحتمال
ان يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بان التعبير بالسهو نظرا
الي قوله في الخلاصة والزموا اذا اضافة الي جمل الافعال فقال ولكن ذكر التمييز ممنوع فقد
يتوقف معني الكلام علي التمييز نحو ما طاب زيد الا نفسا شمني صح

ص ولا كذلك التمييز ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز
نحو ما طاب زيد الا نفسا تتميمي مبين للذوات اي او النسبة
ليوافق ما مشى عليه سابقا وان التزم ابن الحاجب ان تمييز النسبة
ايضا في الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه بخلاف التمييز
اي فانه لا يتعدد اي بدون عطف اما بالعطف فيجوز ان يتعدد
لعامله اي مع قطع النظر عما اخبر عنه بهذا العامل ومردودة
لان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز اما
مفعول مطلق الخ الظاهر انه يصح ان يكون حالا مؤكدة من
الزاد على قياس ما فعله في قول الشاعر نعم الفتاة الخ
نعت له اي بحسب ما كان بذلك بقية كلامه فصار حالا اي كما
هو شأن نعت النكرة اذا تقدمت نحو لمية موحشا طلل

حروف الجر قدمها على الاضافة لما قيل ان العمل
فيها للحرف المقدر وانما سميت حروف الجر اما لانها تجر معاني
الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها فيكون المراد من الجر المعنى
المصدري ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف
معاني الافعال اي توصلها الى الاسماء واما لانها تعمل الجر
فيكون المراد بالجر الاعراب المخصوص كما في قولهم حروف
النصب وحروف الجزم ولا يرد على الاول مقتضاه انه لا
يكون خلا وعدا وحاشا في الاستثناء احرف جر لانهن
لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لايصاله اليه لان
المراد بايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ربطه به على
الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له او انتفائه
عنه قاله الدماميني هاك حروف الجر ها خلاف

التمييز

التمييز اي فانه لا يتعدد اي بدون عطف اما بالعطف فيجوز
ان يتعدد لعامله اي مع قطع النظر عما اخبر عنه بهذا
العامل اسم فعل بمعنى خذ بالقصر هنا وقد يمد كما في هاؤم
اقرؤوا كتابيه اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب
تصرفهم تتصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من
تذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع كالكاف في رويدك
ومع اسم الاشارة وارايتك بمعنى اخبرني ونحو اياك قاله
يس وغيره وهي من نح الخبر مجموع المتعاطفات
فالعطف ملحوظ قبل الاخبار وتعالى فعل مبني كالي بل
قيل انها الاصل خففت لكثرة الاستعمال بحذف الالف
وسكون النون ورب ويقال رب بفتح الراء ورب بضم
الراء والباء وربت بضم الراء وفتح الباء والتاء وربت بضم
الراء وفتح الباء وسكون التاء وربت بفتح الثلاثة وربت
بفتح الاوليين وسكون التاء وبتخفيف الماضي هذه
السبعة وربتا بالضم وفتح الباء المشددة ورب بالضم
فالسكون ورب بالفتح فالسكون فهذه سبع عشرة
لغة او جمعها بعضهم ما مشى عليه المص من حرفية رب هو
مذهب البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى اسميتها
وايده الرضي بانها في التقليل او التكثير مثل كم في التكثير
او معنى رب رجل قليل او كثير من هذا الجنس كما ان معنى كم
رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف في اسمية كم ثم استشكل
حرفية رب بامور قد احفه وجنح اليه الدماميني ايضا قال
ويمكن ان يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل في كم من تضمنها

معنى الانتها الذي حقه ان يودى بالحرف او مشبها بها الحرف
وضعا في بعض لغاتها وهو تخفيف البا وحمل التشديد عليه
على التفصيل الاتي اي من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها
بالنكرات وبعضها بالظاهر الى غير ذلك   وقد تقدم الكلام
الخ اعتذار عن سكوت الناظم عن الشئ في التفصيل الاتي
نحو لمه اصلها لما فحذف الف ما وجوبا لدخول
حرف الجر عليها وجي بها السكت وقفا حفظا للفتحة
الدالة على الالف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر
الداخلة على ما الاستفهامية قاله المصرح وغيره   ما المصدرية
مع صلتها كان الاولى ان يقول المصدر المنسبك من صلة
ما وكذا يقال فيما بعده يدل على ذلك قوله بعد في تاويل مصدر
مجرور ولكذا قاله البعض والاوجه ان مجموع الحرف
وصلته مجرور محلا بالحرف لانه الذي يتسلط عليه الحرف
ودلالته قول الشرح في تاويل مصدر مجرور بها انما يظهر اذا
قرى مجرور بالجر فانه قرى بالرفع خبرا بان لقول فان
والفعل فلا ولم يقل على هذا مجرور لانه المراد مجموع ان والفعل
فتامل   للضر والنفع اي ضر من يستحق الضر ونفع
من يستحق النفع   وقيل مكافة اي الكف عن عملها
الجر مثلها في ربما   فقالت اكل الناس الخ كل مفعول اول
لمانحا ولسانك اي طلاقة لسانك المفعول الثاني كما في
التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف يخدع تفسيري
والخدع ارادة المكر بالغير من حيث لا يعلم قال الدماميني
~~واضعف اللغات الاربع في ها الله حذف الف ها~~

قوله والاولى

والأولى اي في الموضع الثالث   كما بينه الاولى الخ حال من
الضمير المجرور بالبا فهذه اربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز
في غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح   لعل الله
فالله مرفوع تقديرا بالابتدا منع من ظهوره حركة حرف الجر
الشبيه بالزائد وفضلكم خبر وان امكم شرما اي مفقاة
بدل من شي   شربن اي السحب وضمن شربن معنى
روين فعداه بالبا او هي بمعنى من وقوله لهن نئيج اي صوت
حال من النون في شربن وهذا على قول العرب والحكما ان
السحاب ياخذ الما من البحر ثم تمطره قال في التصريح قالوا ان
السحاب في بعض المواضع تدلو من البحر الملح فتمتد منها
خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم
مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الما ويعذب
باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث شا
الله تعالى اهـ   لانها اقوى حروف الجر ولان من معانيها
الابتدا فناسب الابتدا بها نحو من عندك اي من كل طرف
ملازم النصب على الظرفية   ها التنبيه اي صورة ولا يعني
اذ هي حرف تنبيه وكذا يقال في قوله وهمزة الاستفهام كما في
ءالله وقوله اذا جعلت اي كلتاهما   في التعويض اي صورة
تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن با القسم
يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها مدا او قصرا فاللغات
اربع والسر بالمد مع الوصل والله بالقطع بلا تعويض شئ عن البا
كذا في الهمع قال الدماميني واضعف اللغات الاربع في ها الله حذف
الف ها مع قطع همزة الله بل انكر هذه اللغة ابن هشام لكن

نقلها غير واحد عن الجرمي بالعوض اي بل بالمعوض عنه
المحذوف وهو البا لانها اصل حروف القسم خلافا للاخفش
ومن وافقه اي حيث ذهبوا الي ان الجر بالعوض وهو المتجه
عندي بدليل ان الجر بواو القسم وتائه مع ان الواو عوض من
البا والتا عوض من الواو وقياسه ها التنبيه وهمزة الاستفهام
علي فا السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بان المضمرة
فقياسه مع الفارق لان الفا والواو ليستا في الحقيقة عوضين
عن ان بدليل اضمارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة
فافهم اي ان ايمن بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الافصح
وبالكسر فالضم وبالكسر فالفتح وبفتحتين نحو م الله
هو علي هذا القول مبني علي احدي الحركات لانه حرف جر وبهذا
يعرف ما في كلام البعض فانظره واما علي غيره فالحركة حركة
بنية وحركة الاعراب علي النون المحذوفة تخفيفا وليس
بدلا من الواو ولقول بعضهم السابق ووجهه انها لو كانت بدلا
لوجب فتحها كما في التا قاله الدماميني وفيه ان الواو بدل من البا
ولم توافقها في الحركة ولا اصلها من اي التي هي حرف قسم
علي راي جماعة مشي عليهم المص في تسهيله في مبحث من الجارة
مختص برب مضافا الي اليا نحو من ربي لافعلن بضم النون
وكسرها مع سكون النون فيهما وانما لم يكن الاصل من هذه
لحذفت نونها لان الاشهر في من هذه الاختصاص بربي واما
رواية الاخفش من الله فشاذة بخلاف م واما من التي هي لغة
في ايمن مثلثة الحرفين كما مر قاله الدماميني بعضه في
مبحث من الجارة وبعضه في مبحث ايمن والصحيح انها

لم

اسم اي مصدرا او اسم فعل او بمعني كيف كما تقدم في المفعول المطلق
ان لولا حرف جر اي لا يتعلق بشيء كرب ولعل الجارة تنزيلا
للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا في المغني وفيه نظر للفرق بانفصال
اصل المعني بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا اضعف الرضي مذهب
سيبويه هذا بانه حرف الجر الاصلي لا بد له من متعلق ولا متعلق
للولا فافهم والضمير بعدها في موضع رفع بالابتدا والخبر
محذوف فيكون للضمير محلان علي راي سيبويه فقول الش وزعم
الاخفش انها في موضع رفع اي فقط ووضع ضمير الجر
موضع ضمير الرفع اي وان كان غالبه نيابة الضماير في الضماير
المنفصلة فقد وجدت في المتصلة كما في عساه وعساك
وعساني علي قول تقدم في افعال المقاربة وانظر هل وضع ضمير
الجر موضع ضمير الرفع لازم علي مذهب سيبويه من حيث انه الضمير
في محل رفع بالابتدا او غير لازم الظاهر الثاني لما مر من ان معني
كون الكاف والها واليا ليست ضماير رفع انها لا تكون في محل
رفع فقط فلا ينافي انها تكون في محل رفع وجر كما في عجبت من
ضربك زيدا واعلم انك اذا عطفت علي مدخول لولا اسما ظاهرا
تعين رفعه اجماعا لانها لا تجر الظاهر نبه عليه الدماميني
حسن قال العيني اراد به الحسن بن علي رضي الله تعالي
عنهما ويروي عبس بسكون الموحدة اسم قبيلة ويروي
جبن وكم موطن كم خبرية بمعني كثير في محل نصب
بطحت او رفع بالابتدا خبره جملة لولاي طحت والرابط محذوف اي
طحت فيه وطحت بفتح التا مع كسر الطا او ضمها من طاح يطيح ويطوح
اي هلك ووقع كما هوي بما مصدرية وهوي بفتح الواو سقط

وفاعله منهوي اي ساقطا والاجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة
والقنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل وكذا النيق بكسر
النون وبالقاف اخص فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم
بالظاهر اخصص البا داخلة على المقصور عليه على عكس قولي
الاتي واخصص بمذ ومنذ وانما اختصت المذكورات بالظاهر
لضعف عالمها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر
وبعضه بالاخر او المتصل بالاخر وكون بعضها عوضا عن با
القسم لا اصالة فيه وغرابة الجر ببعضها ولتادية ادخال الكاف
على الضمير الى اجتماع كافين ومنذ اسم لدخولها على الجملة في نحو كذا
وطردنا المنع واخصص بمذ ومنذ وقتا اذا ابن عصفور
ما يسئل به عن الوقت كالوقت بشرط ان يكون مما يستعمل
ظرفا فيقول منذ كم ومتى ومنذ اي وقت ولا تقول منذ
ما الان ما لا تكون ظرفا فان قلت كيف نص على دخولها على الافعال فكيف
يصح دعوى الاختصاص بالوقت اجيب بانهما حينئذ ليسا حرفي
جر باتفاق والكلام فيما اذا كانا جارين او بنى على ان منهم من يرى
انهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة وعليه لا اشكال
منذ ان الله خلقه اي على رواية فتح الهمزة اما على رواية الكسر
فمنذ اسم لدخولها على الجملة ويشترط في مجرورهما
وكذا في مرفوعهما ويبقى شرط رابع وهو ان يكون متصرفا
فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط في عاملهما
ان يكون فعلا ماضيا منفيا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة او
متطاولا نحو سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ
يوم الخميس قاله يس واخصص برب منكرا اي في الكثير

فلا

فلابد فقولي الاتي ومار والخ على ان مذهب جماعة كابن عصفور
والزمخشري ان مثل هذا الضمير نكرة لانه عائد على واجب التنكير
وقال جماعة كالفارسي معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف
على مجرورها مضاف الى ضميره نحو رب رجل واخيه لانه نكرة
تقديرا اذ التقدير واخ له وانما لم يجز رب اخي الرجل لانه يغتفر في
التابع ما لا يغتفر في المتبوع اما رب رجل وزيد مثلا فلا يجوز قال
في التسهيل ولا يلزم وصفه اي المنكر المجرور بها خلافا للمبرد
ومن وافقه والتا لله ورب يوهم التسوية في الدخول عليهما
وليس كذلك فان دخولها على رب قليل وقد يوخذ عدم التسوية
من تقديم لفظ الجلالة ربه فتى قال الجامي هذا الضمير عائد
على مبهم في الذهن يعني فقبل ذكره موخرا مميزا فلا ينافي عدهم
هذا الضمير مما يعود على متاخر لفظا ورتبة كما مر هنا انما ظهر
وربه عطبا اي مشرفا على العطب اي الهلاك قاله العيني ولا
ينافيه قولي انقذت من عطبه لان المراد ابعدته عن العطب وانما
عبر بالانقاذ المشعر بالوقوع مبالغة اي قليل اي بالنسبة
للظاهر وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وان كان كثيرا
مطردا في الاستعمال الافراد والتذكير اي استغنا بمطابقة
التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون
مطابقة الضمير لفظا نحو ربها امراة وربهما رجلين وهكذا واستندوا
الى السماع والتفسير بتمييز بعده يوخذ منه وجوب ذكره
وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبيس ولعل الفرق قوة العامل
في باب نعم وبيس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجلا فانه
ضعيف واستعار المخصوص بنوع التمييز في باب نعم وعدم اشعار

شيء بالتمييز فيرب فتيته   دائبا اي راتبا دائبا اي دائما
وام اوعال كها او اقربا مصدرع خلي الذنابات شمالا كثبا وضمير
خلي لحمار وحشي والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم
موضع وشمالا ظرف اي ناحيه شمال وكثبا بفتح الكاف
والمثلثة اي قريبا والمفعول الثاني لخلي اما شمالا وكثبا
حال او بالعكس وام اوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب
عطفا علي الذنابات او مرفوع بالابتداء خبره كها اي كالذنابات
واقربه علي الاول معطوف علي محل الجار والمجرور وعلي الثاني
معطوف علي المجرور   ولا ترى بعلا اي زوجا ولا حلائلا اي
زوجات كه اي كالحمار الوحشي ولا كهن اي الاتن الا حاظلا
استثناء من بعلا والحاظل المانع من التزوج كالعاضل وكانت
عادة الجاهلية اذا طلقوا امراة منعوها ان تتزوج بغيرهم
الا باذنهم   وهذا مختص بالضرورة اي خلافا لما توهمه
عبارة المص من ان دخول الكاف علي ضمائر الغيبة المنفصلة
قليلة فقط حيث شبهه بربه مع انه قليل جدا وضرورة
ويجاب بان التشبيه في اصل القلة   مطلقا اي سواء
كانت ضمائر غيبة او تكلم او خطاب منفصلة او متصلة
وقد سقط الخ عن نسخة التوركي علي المتن اذا حملت عبارته
علي الاحتمال الثاني بايهام عبارته ان دخول الكاف علي غير ضمائر
الغيبة من بقية الضمائر كدخولها علي ضمائر الغيبة مع انه
دون دخولها علي ضمائر الغيبة لانه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه
بخلاف دخولها علي ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتي لنا
واذا الحرب شمرت اي نهضت وكي بكسر الكاف لمناسبته بالمتكلم

كما

كما في الدماميني عن سيبويه   واما دخولها مقابل المحذوف اي
هذا دخولها علي ضمير الجر واما الخ   فجعله في التسهيل اقل بتجه
لي ان المراد الاقلية من حيث القياس وح لا يرد عليه نظر المرادي
الذي ذكره الشي وان وجه اقليته انه شاذ من جهتين كون مدخول
الكاف ضميرا وكون ذلك الضمير ضمير رفع او نصب بخلاف ما مر فان
شذوذه من الجهة الاولي فقط فاعرفه فانه في غاية النفاسة
قال المرادي وفيه نظر الخ ما علله منع الاقلية بانه انه لم يكن اكثر في
لسان العرب كان مساويا   كقوله اي في صفة الحارة اماحتي العاطفة
فتدخل علي الضمير كقصريتهم حتي اباك وقال ابن هشام الخضراوي
لا تعطف الا الظاهر كالجار واه فارضي   فلا والله الخ الفاء عاطفة
ولا التاكيد جواب القسم علي ما قاله العيني وغيره وفيه ان الحقيق
بكونه تاكيدا الثانية دون الاولي فيكون القسم متوسطا بين
النافي والمنفي الا ان يراد التوكيد اللغوي ولا يلفي جوابه اي لا
يجد واناس فاعل وفتي مفعول وقوله حناك اي البكا ابالي الغيب
والمعني لا يجدون فتي الي ان يلقوك في يجدون الفتي هذا ما ظهر لي
في ذكر معاني الخ اعلم ان مذهب البصريين ان حروف الجر لا ينوب
بعضها عن بعض قياسا كما لا ينوب حروف الجزم والنصب عن
بعض وما اوهم ذلك محمول علي نحو تضمين الفعل معني فعل
يتعدي بذلك الحرف او علي شذوذ النيابة فالتجوز عندهم في
غير الحرف او في الحرف لكن علي الشذوذ وجوز الكوفيون واختاره
بعض المتاخرين نيابة بعضها عن بعض قياسا كما في التصريح
وان اقتضي كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم في الحرف قال في
المغني وهذا المذهب اقل تعسفا   بمن قال في الهمع

الغالب في نون من اذا وليها ساكن ان تكسر مع غير لام
التعريف ويفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها قال
ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وابو حيان كثير حسن
فان كانت اللام مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال في من
الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بني فانهم
لا يحذفونها الا اذا لم تدغم اللام بعدها واما نون عن فالغالب فيها
الكسر مطلقا مع اللام وغيرها وعلي الاخفش ضمها مع
اللام قال ابو حيان وليس له وجه من القياس او باختصار
اي تاتي لمعان اشار به الي ان الامر في كلام المصنفين علي حقيقته
اذ المراد الاخبار عما نقل عن العرب لا طلبه ذلك وظاهر كلام الشارح ان
المعاني العشرة حقايق والظاهر خلافه وان الزيادة وما عدا
التعليل من الخمسة الاخيرة مجازية لعدم تبادرها الذي هو
علامة الحقيقة علي الخمسة الاولي قد ذكر الخامس بقوله
ومن وبا يفهمان بدلا التبعيض ان اريد به التبعيض الملحوظ
لغيره فلا مسامحة في العبارة وان اريد مطلق التبعيض كان
في العبارة مسامحة لان معني من ليس مطلق التبعيض
بل التبعيض الملحوظ لغيره لما تقرر انه معني الحرف في غيره
وقس علي ذلك بقية المعاني الاتية للحروف قال في المطول
قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر
بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتدا
الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه
ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسما لان الاسمية
والحرفية انما هي باعتبار المعني وانما هي متعلقات

لمعانيها

٤٥١

لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني
الي هذه بنوع استلزام اهـ وبذلك يفهم ان قول الشارح انه يخلفها بعض
اي في اصل المعني لا من كل وجه وان مراده بقول الخامس ان
تكون بمعني بدل توافقهما في اصل المعني وكذا يقال في نظايره بكرمن
العبارات المتسامح فيها ان يخلفها اسم موصول اي مع ضمير
يعود علي ما قبلها لكن هذا ان كان ما قبلها معرفة فان كان نكرة
فعلامتها ان يخلفها الضمير فقط نحو من اسما ومن ذهب اي هي
ذهب ولو قال ان يصح الاخبار بما بعدها عما قبلها لكان احسن
واعلم ان من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب علي
الحالية ان كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في اعرابه
ان كان نكرة ابتدا الغاية يعني المسافة لا معناها الحقيقي
الذي هو اخر الشي فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها
ان يحسن في مقابلتها الي او ما يفيده فايدتها نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معني اعوذ بالله التجي اليه فالبا هنا افادت
معني الانتها نقله الشمني عن الرضي في الامكنة الاولي
ان يراد بها ما عدا الازمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو انه
من سليمان نحو لمسجد اسس علي التقوي من اول يوم ان
اريد بالتاسيس البنا فالابتدا ظاهر او مجرد وضع الاساس
فمن بمعني في كما قاله الرضي قال ومن في الظروف كثيرا ما تقع
بمعني في نحو جيته من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينكم
حجاب نخيرته مبني للمجهول اي اصطفيته وضميره يرجع
الي السيوف ويوم حليمة من ايام حروب العرب المشهورة
وحليمة بنت الحارث بن ابي شمر ملك غسان وجه ابوها

جيشا الى المنذر بني ما السما فاخرجت لهم طيبا وطيبتهم فلما
قدموا على المنذر قالوا له اتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ولا
ويعطيك حاجتك فتباشر هو واصحابه وغفلوا بعض الغفلة
فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه ويقال انه ارتفع في ذلك اليوم
من العجاج ما غطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع تجربة
كذا في المصباح   ولها شرطان يوخذ من الشرح شرط ثالث
وهو كون النكرة فاعلا او مفعولا به او مبتدا اي او مفعولا
مطلقا على ما جنح اليه ابن هشام ومثاله تبعا لابي البقا بقوله
تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء اي من تفريط فلا تزاد مع غير
هذه الاربعة عند الجمهور وقيل تزاد قبل الحال كقراءة من قرا ما
كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء ببناء نتخذ
للمفعول وتقدم في باب الحال عن ابن هشام رده بانه يلزم على
الحالية اثبات الملائكة لانفسهم الولاية وجعل ابن مالك من
الداخلة على الظروف التي لا تتصرف زائدة كما مر في محله
ان يسبقها نفي او شبهه فلا تزاد في الاثبات ويستثنى منه
تمييز كم الخبرية اذا فصل بينه وبينها بفعل متعد نحو كم
تركوا من جنات كما نقله التفتازاني عن القوم   والاستفهام
اي بهل وكذا الهمزة على الاوجه فلا تزاد مع غيرهما لعدم
السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور
بخلافهما فان هل لطلب التصديق فقط والهمزة له ولطلب
التصور   الا مبتدا اي ولو في الاصل فدخل فيه اول مفعولي
ظن وثاني مفعولي اعلم كما قاله الدماميني   او مفعولا به
اي حقيقة فخرج ثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل

اعلم

اعلم لانهما خبر ان في الاصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة
ما يتضمنه ثانيهما مضافا الى اولهما اذ المظنون في ظننت زيدا
قايما قيام زيد قاله الدماميني   هي التي مع نكرة لا تختص
بالنفي اي لانها قبل دخولها من تحتمل نفي الوحدة لمرجوحية
ونفي الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها منصوص
على الثاني فيمتنع ان يقال ما جاءني من رجل بل رجلان فان قلت
اذا افادت التنصيص فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادتها
وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين
طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمقصود قاله المصرح
مع نكرة تختص به اي بالنفي او شبهه وانما كانت لتاكيده
لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من تاكيد
لذلك   وذهب الكوفيون اي بعضهم اما الكسائي وهشام
منهم فوافقا الاخفش في عدم اشتراط الشرطين معا واختاره
في التسهيل كذا في الهمع   وجعلوها زايدة الخ اجيب
بان من تبعيضية او بيانية لمحذوف اي قد كان شيء من مطر واعترض
بانه حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه قليل لاسيما
اذا كان الموصوف فاعلا واجيب ايضا بان الفاعل ضمير مستتر
يعود الى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو اي كاين
من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير وبان
زيادتها في ذلك حكاية كان قيل هل كان من مطر فاجيب
بذلك على سبيل حكاية السوال كما قالوا دعنا من تمرتان كذا في
الدماميني   وجعل من ذلك قوله تعالى الخ اجيب بان من
للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا

لان الذنوب في الاول ذنوب امة نوح عليه الصلاة والسلام وفي الثاني
ذنوب امة نبينا عليه افضل الصلاة والسلام على انه لا ينافي
الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية اخذوا
اي عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها
وهو خلفة والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والقلبة بالغين
المعجمة واللام المضموم مثنى وتشديد الموحدة القلبة والافيل صغير
الابل لا قوله اي غيبته بنيها ونصبه بفعل محذوف اي ادي فلان
افيلها ماذا خلقوا من الارض كونها للظرفية او بمعنى عند او الما
او على مذهب الكوفيين والبصريين انه يجعلوها في هذه الاية لبيان
الجنس وفي يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا هذا للابتداء الافادة
انه ما بعده ذلك من العذاب اشد قاله الدماميني قال ابن هشام
وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما في فويل للذين كفروا من النار
لكنه التعلق في اية يا ويلنا معنوي لا صناعي للفصل اهـ ملخصا
وكذا او ينظرون من طرف خفي وقد ونصرناه من القوم الذين
كذبوا باياتنا على تضمين نصر معنى نجي كما قيل بكل ذلك وقال
الدماميني والشمني اذا ريد كونه الظرف اله للنظر فمن بمعنى
الباء ومعه الى فهي للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان الى
ارادة المستعمل موافقة عن اي لازم موافقتها وهو
المجاوزة وكذا يقال في نظايره الاتية موافقة الباء اي با الاستعانة
دماميني ولا يبا فيه ان حتى قد تستعمل فيما لم تستعمل فيه الى
وهو جرانه المضمرة والمضارع المنسوب بها نحو والى امكن في
ذلك اي افوي لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى لما يبينه الخ ولانه
يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو اي هو غايتي وسرت من البصرة

هي

الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو ولوضعه حتى لافادة تقضي
الفعل قبلها شيا فشيا الى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين
مقصودا به التقضي ولا حتى الكوفة لضعف حتى في الغاية فلم
يقابلوا بها ابتدا الغاية ذكره في المغني ولا ينا فيه ان حتى قد تستعمل
فيما لم تستعمل فيه الى وهو جرانه المضمرة والمضارع المنصوب
بها نحو سرت حتى ادخلها لانه قد يلتزم انه ما انفردت به الى اكثر
مما انفردت به حتى وظاهر كلام المص والشارح ان حتى الجارة للانتهاء دايما
ويكله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بان المضمرة والا فقد تكون
له وقد تكون للتعليل وللاستثنا كما سيأتي قاله الدماميني
لانه مجرور حتى الخ خالفه في التسهيل فقال لا يلزم كونه اخر جزء ولا
ملاقي اخر جزء خلافا لزاعم ذلك ان يكون اخرا الخ اي وان يكون ظا
لا ضمير الا ما شذ كما سيأتي فقيل لانها لو دخلت على الضمير قلبت
الفا يا كما في الى وعلى ولديه وهي فرع عن الى فيلزم مساواة الفرع
لاصله بلا ضرورة نحو اكلت السمكة الخ فيه لف ونشر مرتب
ونحو سلام هي الخ نقل يس عن ابن هشام ان حتى معلقة
بتنزل لا بسلام انتهى الغاية مطلقا اي في الزمان والمكان في
الاخر والمتصل بالاخر وغيرهما الثاني المصاحبة قال به الكوفيون وجماعة من البصريين ومن انكره جعلها في مثل الاية
التي ذكرها الش للانتهاء والمعنى ولا تاكلوا اموالهم مضمومة الى
اموالكم دماميني نحو ولا تاكلوا الخ اي من كل تركيب اشتمل على ضم
شي الى اخر في شي او محكوما عليه بشي او متعلقا بشي سوا كان
من جنسه او لا فلا يجوز الى زيد مال بمعنى مع زيد مال اذ ليس فيه
ضم شي الى اخر في شي مما ذكرنا كذا في المغني والشمني

من فعل تعجب واسم تفضيل اي مشتقين من لفظي الحب
والبغض كذا قال الشمني واقره شيخنا والبعض ويظهر لي
انه المشتق مما في معناهما كالمشتق منهما نحو ود وكره ويشير
اليه قول الشمني بعد ما يفيد حبا او بغضا فتدبر ثم رايت في الدماميني
ما يؤيده وسياتي   موافقة اللام اي الاختصاصية   نحو ليجمعنكم
الخ وقيل ضمن يجمع معنى يضم   وقول فلا اي النابغة الذبياني
يخاطب النعمان ابن المنذر   مطلي اي جمل مطلي به القار اي
الزفت فيه قلب نكتته الاشارة الي كثرة القار التي تزيد في النوع
عنه فافهم واعترض جعل الي بمعنى في بانه لو صح ذلك لساغ ان
يقال زيد الي الكوفة اي فيها وهو لا يجوز فيجعل الي متعلقة بمحذوف
اي مضافا الي الناس وفيه نظر اذ الظاهر جواز زيد الي الكوفة بمعنى
فيها على مذهب الكوفيين الذين عدوا هذه المعاني عليه كما علم مما مر
تقول اي الناقة وقد عاليت بالكور بكاف مضمومة ثم راء
الرحل والباء بمعنى علي ويبيقى مبني للمجهول فلا يروى مضارع
رويه من باب رضي اي زال عطشته والسقي كناية عن الركوب
وعدم الارتوا كناية عن عدم السامة من الركوب وابن احمر هو
عمرو ابن احمر قايل البيت   وذكره الخ جملة حالية والرحيق من
اسما الخمر والسلسل السهل الدخول في الحلق ويظهر لي
انه لا مانع من جعل اللام في البيت للتبيين كهي في زيد احب الي
لوجود ضابطها تامل ثم رايت الدماميني صرح به فلله الحمد
نحو قرات القران الخ قال لم كان القرينة هنا وقوع القران
الظاهر في جميعه مفعولا لقرات اهـ وفيه اشارة الي ان القران
قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير

وقيل

وقيل القرينة ظهور ارادة الاستيفا   القي الصحيفة البيت في
يرجع الي المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند
فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيئا ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا الي
عامله بالحيرة واوهم انه كتب لكل بصلة فلما وصل الحيرة قال
المتلمس لطرفة انا هجوناه ولعله اطلع على ذلك ولو اراد ان يصلنا لاعطانا
فهلم ندفع الكتابين الي من يقراهما فان كان خيرا والا فررنا فامتنع
طرفة ونظر المتلمس الي غلام قد خرج من المكتب فقال له اتحسن القراءة
قال نعم فاعطاه الكتاب فقراه فاذا فيه قتله فالقاه في النهر وفر الي
الشام واتى طرفة الي عامل الحيرة بالكتاب فقتله وقوله حتى نعله بالجر
لان الكلام في حتى الجارة كما هو ظاهر وان روي ايضا النصب على الاشتغال
فحتى ابتدائية والها في القاها للنعل او على العطف فحتى عاطفة والها
للنعل او الصحيفة او الثلاثة وجملة القاها توكيد والرفع على الابتدا
فحتى ابتدائية والها للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى
القاها بنا على الظاهر من عود الها الي النعل او الثلاثة واورد
ان الذي قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيهما قطعا واجيب
بتاويلهما بالمثقل وهو يشمل النعل فكانه قال القى ما يثقله حتى
نعله ولما كانت النعل اسفل جرها حتى التي للانتها   ثم اتموا
الصيام الي الليل القرينة نهي الشارع عن المواصلة وكون الصيام
شرعا انما هو الامساك عن الفطر جميع النهار والي متعلقة بالصيام
لكونه مما يمتد لا باتموا لان الاتمام فعل الجز الاخير فلا يمتد والمغيا
لا بد ان يكون ممتدا   سقى الحيا بالقصر وقد يمد اي المطر والغربة
دعا الشارح على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه وقوله مجرود او جادا الخ
مهملات اي ممنوعا او نجيم ودالين مهملتين او معجمتين اي

مفطوعا قال الدماميني ولا اعلم الرواية الا مطلقا اي سوا كان ما
بعدها من جنس ما قبلها اولا وهو راجع الى الدخول في حتي
وعدمه في الي والمقابل في الاول القول بعدم الدخول مطلقا والقول
بالتفصيل فالاقوال الثلاثة في كل من الي وحتي علي الصحيح خلافا
بان ما بعدها ان كان من جنس ما قبلها دخل نحو سهرت بالنهار
الي وقت العصر والا فلا نحو سهرت بالنهار الي الليل والمقابل الثاني في ضم
القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالاقوال الثلاثة في كل
من الي وحتي علي الصحيح خلافا للمغرافي هذ اما تقييده عبارة الفارضي
وانظر حكم اللام اذا كانت للغاية والاقرب انها كالي للملك وهي
الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك وجعلها اي لام الاستحقاق
وعليه فلام شبه الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها
لا يملك وقد تسمي لام الاختصاص اقوله او بين ذاتين ومصاحب
مدخولها لا يملك نحو انت لي وانا لك ولزيد ابن فتدبر وويل
للمطففين التمثيل به مبني علي انه ويل اسم للعذاب لا علي انه اسم
وادفي جهنم لانه علي هذا اسم ذات وقد يعبر عن الثلاثة الخ
وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها
لا يملك نحو الجل للدابة او بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك
نحو لزيد ابن كما مر بلام الاختصاص الواضح ان المراد
بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر الرابع
التعدية اي المجردة فلا ينافي انها في بقية المواضع للتعدية
لكن مع افادة شي اخر قاله الحفيد بما اضرب زيدا لعمرو الخ اي
لان ضرب وهب مثلا متعديان في الاصل وبنا بهما للتعجب
نقلا الي فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عدياه بالهمزة الي زيد

وباللام

وباللام الي عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين
ان الفعلين باقيان علي نفيهما الي المفعول كعمرو وبكر وانه لم
ينقل فليست اللام للتعدية وانما هي مقوية للعامل لضعفه
باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني علي الخلاف في فعل التعجب
المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين انه يبقي علي تعديته
ومذهب البصريين انه لا يبقي كذا في التصريح واعلم انه
سياتي في باب التعجب ان هذه اللام للتبيين فلا يكون التعدية
المجردة اللهم الا ان يكون فيها خلاف فما هنا قوله وما ياتي قول
اخر تامل السادس الزايدة فيه ان الكلام في عد معاني اللام
والزايدة ليست من معاني اللام بل نفس اللام فكان الاولي
ان يقول كما قال سابقا ولاحقا السادس التوكيد وهي الزايدة
وقول البعض كان الاولي ان يقول الزيادة غير مستقيم ايضا
اذ الزيادة ليست من معاني اللام فافهم اما المجرد التوكيد
هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو لا ابا لك
علي احد الاوجه فيه وفايدتها تقوية المعني دون العامل فغايرت
المزيدة لتقوية العامل ومثلت بالخطاب قاله الشاعر يمدح
به عبد الواحد ابن سليمان بن عبد الملك بن مروان تصغير
واما التقوية الخ ولما لم تكن اللام المقوية زايدة محضة
نظرا للجهة التقوية تعلقت بالعامل الذي قوته عند الموضح
بخلاف الزايدة المحضة فلا تتعلق بشي افاده في التصريح فايدة
قال في المغني قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل
يتعدي لاثنين لانها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدي
فعل الي اثنين بحرف واحد وان زيدت في احدهما لزم الترجيح

من غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما
دون الاخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي
في قراءة من قرا ولكل وجهة هو موليها باضافة كل انه من
هذا وان المعني الله مولي كل ذي وجهة وجهته فقدم
المفعول الاول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول
الثاني والضمير في موليها علي هذه التولية المفهومة من
مولي واعلم انه يستغني عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة
لئلا يتعدي العامل الي الظاهر وضميره معا ولهذا قال الوافي
الهامش قوله هذا سراقة للقران بدر سمعا انه الها مفعول
مطلق لا ضمير القران ام بايضاح وبعض تصرف واجاب
الدماميني عن ابن مالك بحمل كلامه علي ما يذكر فيه المفعولان معا
مع كونهما متقدمين علي العامل او متاخرين عليه واجاب
التفتازاني في حاشية الكشاف الاستغنا عن تقدير
المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدي العامل
الي الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل
الضمير اي لكل وجهة الله مول موليها والمفعول الاخر علي
هذا محذوف اي اهلها نقله الشمني نحو وهبت لزيد
دينارا فيه ان التمليك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل
انك لو اسقطت اللام وقلت وهبت زيدا دينارا لكان الكلام
صحيحا دالا علي التمليك ولو مثل جعلت لزيد دينارا لكان احسن
شبه التمليك الخ قد يقال المفيد شبه التمليك مجموع
الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التمليك
علي التمثيل له بجعلت لزيد دينارا كما هو التحقيق في التمثيل

اللهم

اللهم الا ان يقال لما توقف فهم شبه التمليك والنسب والتمليك
من التركيب علي اللام نسبت اليها فتامل القسم والتعجب
معا فقولهم في باب التعجب ان المفيد للتعجب التركيب بتمامه
يدل علي ان نسبة الدلالة علي التعجب هنا الي اللام كنسبتهم
الطلب الي السين والتا علي ما حققه السيد من انها مجاز
من نسبة ما للكل الي الجزء اهـ دنوشري لله بكسر اللام
يبقي اي لا يبقي والحيد بكسر المهملة وفتح التحتية جمع
حيدة كبدرة وبدر العقدة في قرن الوعل هو تمامه
بمشمخر به الظيان والاس يعني تمرها مع حميتي الجبل
العالي والظيان بالظا المشالة والتحتية المشددة ياسمين
البر والاس شجر معروف كذا في الشمني والدماميني
وقوله جمع حيدة اي بفتح فسكون كما يصرح به التنظير
ببدرة وبدر وان كان المقيس جمعه علي فعل وفعلة
بكسر فسكون علي ما يفيده قول المص في جموع التكسير
ولفعلة فعل والذي في القاموس انه اسم العقدة في قرن
الوعل الحيد اي بفتح فسكون ثم قال والجمع حيود واحياد
وحيد كعنب فلعل في المفرد لغتين التانيث بالتا وتركه
والمعني ان هذا الوعل لا يحتاج الي الخروج الي موضع يمكن ان
يصاد فيه لان عنده المرعي المستلزم للماء غالبا ومع هذا لابد
ان يفني يا للما والعشب بفتح اللام علي انهما مستغاث
بهما مجازا لتشبيههما بمن يستغاث به حقيقة اي يا ماء
ويا عشب اقبلا فهذا وقتكما واللام علي هذا متعلقة بالفعل
المحذوف بتضمينه هنا معني التعجب وفي نحو يا لزيد

لعمرو ومعني النجي علي خلاف قياسي وبكسرها علي والمعني
ادعو قومي للماء والعشب علي خلاف ايضا قياسي فيا لك
الاظهر جعل ما بعدها مستغاثا به مجازا والمغار اسم مفعول
من اغرته الجبل فتلته فاضافته الي الفتل للمبالغة وقوله
شدت اي ربطت والباء في بيذبل بمعني في ويذبل علي جبل
لا ينصرف وانما جر لاجل الروي والمعني كان نجومه لطول
وعدم غيبتها ربطت بالجبال المفتولة فلا تسير هذا اما
ظهر وتروه اي عني الصغير ودقة انكرها البصريون
وجعلوا اللام في مثالها للتعليل المجازي حيث شبه
ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم بترتب
المحبة والتبني واستعيرت له اللام نحو قلت له كذا
واذنت له وفسرت له ومنه ولقد وصلنا لهم القول
دماميني التبيين علي ما سبق في الي اعلم ان ما بعد
الي التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية
بعكس ذلك فاذا قلت زيد احب الي كنت انت المحب
وزيد المحبوب واذا قلت زيد احب لي كنت انت المحبوب
وزيد المحب اذا علمت ذلك علمت ان كلام الشارح يوهم خلاف
المراد ثم اعلم انهم جعلوا من لام التبيين اللام في نحو تبا لزيد
واللام في نحو سقيا لعمرو وجعلوا الاولي لتبيين الفاعل
والثانية لتبيين المفعول قالوا وهي ومجرورها خبر لمحذوف
اي ارادتي لزيد ومتعلق بمحذوف اي لزيد اعني فالكلام
جملتان والاولي عندي جعل هذه اللام زايدة للتقوية متعلقة
بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتامل ثم رايت الدماميني

في بيذبل

نقل

٤٥٧

نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقه ثم بين فيه ما قالوه
في نحو سقيا لك انه جعل سقيا نايبا عن اسق اذ لا يجتمع
خطابان لشخصين في جملة واحدة فانه جعل نايبا عن اسقي
علي انه الخبر بمعني الطلب وكانه للاولي وفيه ايضا ما قلنا فتدبر
ويخرون للاذقان جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين
من اسفلهما كما في القاموس والمراد يسقطون علي وجوههم
وانما ذكر الذقن لانها اقرب ما يكون من الوجه الي الارض
عند الهوي للسجود وانكر النحاس انظر هل مرجع
الضمير كونها للاستعلاء المجازي او كونها للاستعلاء مطلقا
الاظهر الثاني وعبارة المغني ونحو قوله عليه السلام لعايشة
اشترطي لهم الولاء وقال النحاس المعني من اجلهم قال
ولا يعرف في العربية لهم بمعني عليهم اه نحو كتبته
لخمس خلون الاظهر ما نقله الدماميني عن بعضهم من انها
في المثال بمعني بعد كما انها في قولك كتبته لليلة بقيت
بمعني قبل وفي قولك كتبته لغرة كذا بمعني في لا يجليها
لوقتها الا هو اي في وقتها ان قلت الساعة وقت فيلزم
ظرفية الشي في نفسه اجيب بانه يصح ان يراد بالساعة
زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الاخر كله فتكون
الظرفية من ظرفية الجزء في الكل او المراد لا يخفي ما فيها
موافقة من اي البيانية علي خلاف ياتي في افعل التفضيل
راغم اي لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية
عن الذلة والاحتقار موافقة عن جعل ابن الحاجب

من هذا المعنى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو
كان خيرا ما سبقونا اليه ولولا ذلك لقيل ما سبقتمونا
يعني لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قال بامور احدها
ان يكون في الكلام التفات عن الخطاب الى الغيبة الثاني ان
تكون اسم المقول عنهم محذوفا اي وقال الذين كفروا للذين
آمنوا عن طايفة اخرى اسلمت لو كان خيرا ما سبقونا اليه
الثالث انه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى في المحكي بالقول فلك
في حكاية من قال انا قايم ان تقول قال زيد انا قايم رعاية
للفظ المحكي وان تقول قال زيد هو قايم رعاية للمعنى حال
الحكاية فان زيدا غايب حال الحكاية وكذا اذا خاطبته مخصما
بانت بخيل واردت الحكاية فلك ان تقول قلت لعمرو وانت
بخيل وقلت لعمرو هو بخيل قاله الرضي نحو قالت اذا هم
لا ولاهم يخفى ان المعنى في شأن اولاهم وكذا فيما بعده قلاتها
فيهما لدميم بالدال المهملة من الدمامة وهي القبح
او معناه مطلي بالدمام ككتاب وهو ما يطلى به الوجه
لتحسينه استبيني اي اطلب بيانها والدالة عليها
ما ذكر وقد بينا ان السابقة للتحقيق بالنسبة
الى الباء وللتعليل بالنسبة الى في فهي من المشترك المستعمل
في معنييه او هي للتحقيق فقط فلا اعتراض بان بيان
السبب بالباء كثير لا قليل ومثل مع الخ حال من الضمير
المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المص كما مر
والمراد المثلية في اصل المصاحبة فلا ينافي انه مدلول مع المفاهيم

الكلية

الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة
لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخرين
حقيقة اي بان تكون للظرف احتواء والمظروف تحيزا فان
فقدا نحو في علمه نفع او الاحتواء نحو زيد في سعة او التحيز
نحو في صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو زيد في يوم كذا
افاده يس فان قلت الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات
وعيون حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة الى
العيون فيلزم استعمال الكلمة في حقيقة ومجاز فما وجهه
عند مانع ذلك اجيب بانه يجعل من عموم المجاز بجعل في مستعملة
في ظرفية مجازية تناسبهما وهي مطلق الملابسة ومن
المكانية الحقيقية ادخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة
في راسي الا ان فيهما قلبا لانه لما كان المناسب نقل المظروف
للظرف والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار
ونظيرهما في القلب عرضت الناقة على الحوض لان المعروض
ليس له اختيار وانما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل
وقد يرد لكن لما كان المناسب ان يؤتى بالمعروض عند
المعروض عليه والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية
لهذا الاعتبار ونظير المقلوب عرضت الحوض على الناقة وقيل
لا قلب في واحد منهما من الدماميني والشمني دخلت امرأة
اي المرأة من بني اسرائيل والمتبادر من كونه دخولها النار بسبب
الهرة انها مؤمنة لاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها فشبه
الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه
لجزئيات كل فاستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية

لفظة في المعنى على وهو استعلا حقيقي هذا مذهب الكوفيين
وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه
من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية او تشبيه
الجذع بالظروف بجامع التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكناية
ايضا وفي على الوجهين تخييل وبهذا التحقيق يعرف ما في
الحواشي من التساهل   في سرحة اي شجرة عظيمة
والمعنى انه طويل كان ثيابه على شجرة عظيمة   المقايسة
اي كون ما قبلها ملحوظا بالقياس الى ما بعدها وهي الواقعة
بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما في المغني   موافقة
من اي التبعيضية وجعلها الشمني على الابتدائية فالمعنى
في البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة
احوال فتكون المدة خمسة اعوام ونصفا وكذا عند
من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الاول في
الموصول   من كان احدث عهده لعل المراد طلل كان
اقل زمنه مضى من ناسه باهله تلك المدة واستعمل
من في غير العاقل مجازا   موافقة الباء التي للالصاق
حقيقة او مجازا شمني   يوم الروع بفتح الراء الفزع والفوارس
جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع ابهر وهو عرق
اذا انقطع مات صاحبه يخرج من القلب والكلا جمع كلية
او كلوة بضمهما   قياسا الخ اورد عليه انه المقيس عليه
لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز ان تكون من التوهمية لامو[illegible]
وان الكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله لمن يتق
على ان زيادة الباء في مثل ذلك غير قياسي فلا يقاس عليه [illegible]

وايضا

وايضا لا وجه لتخصيص القياس على الباء في دون بقية حروف
الجر مهموز الفا ولك ابدال الهمزة واوا كما قاله الدماميني قال
الجوهري وهما ابهران اي يتساعدكم   دجا اي اظلم بني الى البنا
للمجهول تبرندجا بفتح البا والراء وسكون النون اي جلدا
اسود ويحتمل ان تكون في سببية فلا شاهد فيه   شنوا
اي فرقوا والاغارة مفعول به او المفعول به محذوف اي فرقوا
الاعداء والاغارة مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركبان ركاب الابل
الظرفية اي زمانية او مكانية ولعله امثل على البين
الثالث السببية منها اللام التجريدية نحو لقيت بزيد اسدا اي
بسبب لقاء زيد وهو على حذف مضاف كما قاله الرضي وقيل
انها ظرفية وقيل للمعية والتجريد ان ينتزع من ذي صفة
اخر مثله مبالغة في كماله في تلك الصفة كذا في الدماميني والشمني
الرابع التعليل ينبغي اسقاطه كما في المغني وغيره وفرق
الشيخ يحيى بين العلة والسبب بان العلة متاخرة في الوجود
متقدمة في الذهن وهي العلة الغائية والغرض واما السبب
فهو متقدم ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيه صنيع الشيخ
بهذا تمثيله للتعليل بسبب متقدم وكان الموافق لما ان
يمثل بنحو حفرت البير بالماء   الاستعانة الفرق بينها
وبين السببية بان السببية هي الداخلة على سبب
الفعل نحو مات بالجوع والاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل اي الواسطة
بين الفاعل ومفعوله نحو بريت بالقلم قاله م   التعدية اي الخاصة
كما يفيده ما بعده   وهي المعاقبة للهمزة في التعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى

الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست
بزائدة في تصيير الفاعل مفعولا لكن مفعوليته
مع البا بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة والكثير ما تعدى
الرابط محذوف اي تعدى به كما جزم به الدماميني وقول الفعل
القاصر خبر الكثير وجعل البهوتي واقره البعض نصب
الفعل على المفعولية لتعدى اولى بناء على ان ما مصدرية
وخبر الكثير محذوف اي ثابت ناشئ عن عدم التامل قال في
المغني ومن ورودها مع المتعدي دفع الله بعض الناس
ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا
وصك الحجر الحجر قال الدماميني ويرد عليه انه اذا كان الاصل
ذلك لم تكن البا داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا
فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الاصل دفع
بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم
يرد ذلك اهـ بمعنى اذهبته ولا فرق بينهما خلافا لمن
فرق باقتضاء ذهبت بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف
اذهبت زيدا ومما يرده قوله تعالى ذهب الله بنورهم
وان اجيب عن الاية بانه يجوز ان يكون تعالى وصف
نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى
بالمجيء في قوله وجاء ربك لانه ظاهر البعد نعم ممن فرق
صاحب الكشاف حيث قال والفرق بين اذهبه وذهب
به ان معنى اذهبه ازاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به
اذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله

ولا في حكم الزائدة شمني ودماميني

افقده

افقده نورهم قال والمعنى افقد الله نورهم وامسكه اهـ قال الشمني
ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى الخ من الجواب عن الاية
بحملها على معنى اخر لذهب مع البا الاخذ ودفع نسبته الى
الله تعالى اصلا التعويض الخ المناسب لقوله بالبدل
ان يقول بالعوض والفرق بين باء التعويض وباء البدل ان
في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بان يدفع شيء من احد
الجانبين ويدفع من الجانب الاخر شيء في مقابلته وفي باء البدل
اختيار احد الشيئين على الاخر فقط بغير مقابلة من الجانبين
وقيل باء التعويض اعم مطلقا فتكون هي الداخلة على ما
اختير غيره عليه اعم من ان يكون هناك مقابلة اولا
نحو امسكت بزيد الخ فيه لف ونشر مرتب فمعنى
امسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه او ما يحبسه
من ثوب او نحوه ولهذا كان ابلغ من امسكت بزيد
لان معناه المنع من الانصراف باي وجه كان ومعنى مررت
بزيد الصقت مروري بمكان يقرب منه قاله في المغني
ونازع الدماميني في توجيه الالصاق في صورة القبض
على نحو الثوب حقيقيا واستظهر انه مجاز بجعل الالصاق
الامساك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة وفيه
تعدي المرور بعلى فتكون للاستعلا المجازي كان المار
بمجاوزته الممرور به استعلى عليه وهذا المعنى
لا يفارقها التزاما يصح في بعض الاماكن التي تخلف كما
في ذهب الله بنورهم وبالله لافعلن نحو اهبطوا
بسلام ونحو فسبح بحمد ربك بنا على ان المصدر مضاف لمفعوله
اي مع حمدك ربك وقيل للاستعانة بنا على انه مضاف لفاعله

اي يا حمد الرب بنعمته قاله في المغني   العاشر التبعيض
اختلف في البا من قوله تعالى وامسحوا برؤسكم فنقل صاحب
الكشف عن مالك انها زائدة فيجب مسح كل الراس قال وهو
وان كان عملا بالمجاز لكنه احوط وقال بعض اتباعه هي للالصاق
فيجب ايضا الاستيعاب اذ المعنى الصقوا المسح بالراس وهو
اسم لكله لا لبعضه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب كامامنا
الش فهي للتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله لما في صحيح
مسلم من انه صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعلى عمامته
وما في سنن ابي داود وغيرها من انه صلى الله عليه وسلم مسح
مقدم راسه بدون ذكر مسح على العمامة كما في فتح الباري
وقال بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى
بالبا وهو المزال عنه ولاخر بالبا وهو المزيل فحذف الاول
والاصل وامسحوا ايديكم برؤسكم فلم يقع المسح المامور
به على الراس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الراس التي
فاستفادة البعض على هذا ليس من كون البا موضوعة
له بل من كونه من ضرورة الة لمسح اليد دماميني ملخصا
نحو عينا الخ وقيل ضمن يشرب معنى يروى وقال الزمخشري
المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الما بالعسل فجعلها
للمصاحبة   المجاورة قال بعضهم تختص هذه المعنى
بالسوال وقيل لا تختص بدليل قوله يسعى نورهم
بين ايديهم وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وانكر
البصريون مجي البا للمجاورة وحملوها مع السوال على
السببية ورد بان الكلام حينئذ لا يفيد ان المجرور هو المسئول

عنه مع انه المقصود وجعلها بعضهم في وبايمانهم ظرفية اي ويكون
في ايمانهم لان اصل النور فيها لان بها اخذ السعدا صحايفهم
وما بين ايديهم منبسط منه وفي بالغمام للاستعانة لان الغمام
كالالة   هذا ما ذكره في هذا الكتاب اعترض بان المص لم يذكر التعليل
ولهذا قال الش سابقا واما البا فلها خمسة عشر معنى ذكر منها
عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره الخ لاقتضائه ان ما ذكره احد
عشر فكان الصواب تاخيره بعد قوله هذا ما ذكره الخ ويمكن دفعه
بان المص ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر وانما
عدهما اولا ما ذكره المص عشرة نظرا لاتحادهما معنى وثانيا احد عشر نظرا
الى اختلافهما عبارة   ولله لكن حصته الخ يعني خاصة ثالثة وهي
استعمالها في القسم الاستعطافي وهو ما جوابه انشائي نحو بالله
هل قام زيد وزاد بعضهم رابعة وهي جرها في القسم
وغيره ورد بان اللام كذلك ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسما بل
البا فيه متعلقة باسالك محذوفا وقالا فقسم   نحو كفى بالله
شهيدا الخ عدد الامثلة اشارة الى انها تزيد مع الفاعل ومع
المفعول ومع المبتدا او مع خبر ليس وربما تزاد مع غير ذلك
ايضا كما مر في فصل ما ولا الخ والزائدة مع الفاعل فقد تكون لازمة
وهي المصاحبة لفاعل افعل في التعجب على قول الجمهور
كما سياتي في بابه وجائزة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل
كفى وواردة في الضرورة نحو الم ياتيك والانبا تنمي بما لاقت
لبون بني زياد والزائدة مع المفعول غير مقيسة وان
كان مفعول كفى نحو كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع كذا في
الجنى الداني وقاسها الرضي في مفعول عرف وعلم الذي بمعناه

وجهل وسمع واحسن وكذا مع المبتدا نحو كيف بك اذا كان كسـا
وتحسبك درهم وكذا مع خرج نحو ومنعكها بشي بيستطاع
فلا فتابس مهما والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان
المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقيسة دماميني ملخصا
اي يجي على الحرفية فقيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع
مجي كل اسما للبعض تنبيه المص الاتي على الاسمية في على
وقربه في الكاف وعن ويكون حقيقة ومجازا قال الفارضي
واما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد اي اضفت
توكلي واسندته الى الله اذ لا يعلو على الله تعالى شي لا حقيقة
ولا مجازا اهـ ونحو فضلنا الخ جعل الدماميني الاستعلا
المجازي الاستعلا على ما يقرب من المجرور نحو او اجد على النار
هدى اي هاديا وجعل الاستعلا المعنوي على نفس المجرور
نحو فضلنا الخ ونحو ولهم علي ذنب حقيقيا كقوله
اذا رضيت علي وقيل ضمن رضي معنى عطف على حبه
اي مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله
موافقة من من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بني الاسلام
على خمس اي منها وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هي الاسلام
فكيف يكون مبنيا عليها يقتل اي يعمل بالاجرة
وقيل ان مفعوله محذوف اي ان لم يجد شيئا ثم
استثنى من مستثنوها فقال على من يتكل افنانه العضاه
جمع فنن وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة جمع
عضة كعنب او عضهة كعنبه او عضاهة كرسالة كل
شجر ذات شوك او ما عظم منها كذا في القاموس وهو يتعدى

بنفسه

بنفسه يقال راقه اي اعجبه كما في القاموس وايقاع الاعجاب
على طريق المجاز وقيل كنى الشاعر بالسرحة عن امراة مالك
وبالافنان عن بقية النسوة وعليه فالايقاع حقيقي وفيه
نظر وجهه انه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على
زائدة اذ يصح ان تكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى
يتعدى بعلى كما في القاموس هذا ما ظهر لي في وجه النظر ولا
يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا والاضراب اي عما
توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو اضراب ابطالي
فان قوله على ان قرب الدار خير من البعد ابطل به ما يوهمه قوله
فلم يشف ما بنا من تساوي القرب والبعد من كل وجه وقوله
على ان قرب الدار ليس بنافع ابطل به ما توهمه الجملة قبله
من ان القرب مطلقا خير من البعد وعلى التي بهذا المعنى يحتمل
ان تكون غير متعلقة بشي لكونها بمنزلة حرف الاستدراك زائدة
والاضراب كما قيل بذلك في حاشية الجارة فيحتمل ان الجار والمجرور
خبر مبتدا محذوف اي والتحقيق كائن على ان الخ لان ما قبلها
وقع لا على وجه التحقيق كما على الخ فيه وصلها المصدرية
بجملة اسمية وهو جائز وان كان قليلا كما رايت اي في قوله
اذا رضيت على بنو قشير المجاوزة هي بعد شي مذكور
او غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالاول نحو
رميت السهم عن القوس اي جاوز السهم القوس بسبب
الرمي والثاني نحو رضي الله عنك اي جاوزتك المواخذة بسبب
الرضى ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة
تكون مجازية نحو اخذت العلم عن عمرو كانه لما علمت ما يعلمه

جاوزه العلم بسبب الرمي والثاني نحو رضي الله عنه اي جاوز
الافق هذا ملخص ما افاده كم ومن المجاوزة سالت زيدا عن
كذا كانه لما عرفك المسئول بالمسئول عنه جاوزه
المسئول عنه بسبب السوال وانت خبير بان هذا انما
يظهر اذا افاد المسئول المسئول عنه لا اذا لم يفده وان
المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن الشي
لا جعل البعد للشي عن المجرور فلا يلايم نحو بغرهم المجاوزة
هذا المثال فاعرف ذلك   ولم يذكر المصنف نحو سواه
وتكلفوا لها في المثال التي لا تظهر فيها المجاوزة معنى
يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا عجز مما ارتكبوه
في غيرها من الحروف   اي حالا بعد حال من البعث والسوال
والموت وقيل من الطبقة الى ما بعدها وقيل غير ذلك
قال في لب اللباب والاولى ان عن باقية على ظاهرها والمعنى
طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه   لاه
ابن عمك اي لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من
اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف
واناب عنه المضاف اليه ولذلك تستغني عن تقدير
المضاف افضلت اي زدت دياني اي مالكي فتخزوني اي
تسوسني وتقهرني وهو بسكون الواو واما تخفيفا من
فتحة النصب مثل ما تاتينا فتحدثنا بالنصب واما رفعا
عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لان المعنى
ما انت دياني فما انت تخزوني   نحو وما تخفى الخ ويحتمل

انه

ع ٨٣

ان المعنى نزل صادرا عن قوسه لا صادرا عن موعدة   وآسى
سراة الحي من آسي بعد الهمزة اي وانسيه اي اعطا السراة فيهم
والرابعة بالكسر نحو من الحمالة اي اقتنعا ما يتحمله الانسان
من دية او غيرها ففيه بمعنى في بعد ليل ولا تنتسما في ذكرى
قال في المغنى والظاهر ان معنى وفى عن كذا جاوزه ولم
يدخل فيه وولى فيه دخل فيه وفتر اي ابى والمراد في
البيت المعنى الاول فكيف تخل عن قبيه تطرفية
عنه عباده ويحتمل انه المعنى الصادرة عنه عباده   آنه
بنحو رميت عن القوس اي انها سبب جعل القوس التة للرمي
ومستعانا بها فيه   فبعدا نكاره انه يقال ذلك احتج على هذا
تكون البا للتعدية ويكون رمى متعديا تارة بنفسه
وتارة بالبا كذا انظر   الخ عرا ان نفس يصح في انه فتح
الهمزة على انها مخففة من الثقيلة وكسرها على انها
شرطية داخلة على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وابقى فاعله
وهو نفس اي ان هلكت نفس والحمام الموت وقول
فهلا الخ الاصل فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذف
الجار فتبر الموصول وزيد بعده عوضا عنه قال الدماميني
ظاهر كلام المغنى والتسهيل ان شرط زيادتها التعويض
وفي تفسير الثعلبي انهم اختلفوا في قوله تعالى
يسالونك عن الانفال فقيل عن بمعناها وقيل عن صلة وعلى
هذا قرا ابن مسعود وهذا الخلاف مبني على ان السوال
هل هو سوال استخبار او سوال استعطا فقد حكى قولا
بالزيادة ولا تعويض   اربعة زاد في المغنى خامسا

وهو المبادرة قال وذلك اذا اتصلت في نحو سلم كما تدخل وصل
كما تدخل الوقت ذكره ابن الخباز والسيرافي وغيرهما وهو
غريب جدا اه وعليه تخريجها على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية
وقتية اي سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة
فتستفاد المبادرة   الثاني التعليل جعل قوم منه قوله
تعالى وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين
يقتضي ان ذلك تعليل اي بناء على المتبادر من قد الداخلة
على المضارع وقد يقال التعليل بالنسبة الى التشبيه
فلا ينافي كثرته في نفسه   ليس كمثله شيء اي بناء
على راي عزاه في المغني الى الاكثرين قالوا اذ لو لم تكن
زائدة لزم المحال وهو اثبات المثل قال التفتازاني في حاشية
العضد لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا
ليس كابن زيد احد يدل ظاهرا على ان لزيد ابنا وان كان
يحتمل ان يكون نفي المماثلة بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات
مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو
نفي مثله قطعي اه ومنع كثيرون زيادتها في الاية
فبعض هولاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا
المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الاية من باب الكناية
للمبالغة في التنزيه فهي باقية على حقيقتها من نفي مثل
مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفي مثله وانما كان لازما لانه
لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفي مثله ولان
مثل الشيء من يكون على اوصافه فاذا نفوه عمن يماثله فقد
نفوه عنه ونظيره مثلك لا يبخل فانهم نفوا البخل عن

مثله

مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الاية
حقيقتها من نفي مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرح هؤلا
بانه لا يضر استحالة المعنى الحقيقي للكناية فضلا عن امكانه
لازمة لان المعنى الحقيقي لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه
لواحق الاقراب قاله رؤبة يصف خيلا اي ضوامر الاقراب
جمع قرب بضمتين وهو من الخاصرة الى مراق البطن والضمير
في فيها يرجع الى الخيل الموصوفة والمقق الطول الفاحش جوزوه
على غير وقيل الكاف بمعنى الباء اي بغير وقد قيل في قولهم
كن كما انت ان المعنى كن على الحالة التي انت عليه وقيل ان المعنى
كن كالشخص الذي هو انت اي كن فيما يستقبل مماثلا
لنفسك فيما مضى   واستعمل اسما فيكون فاعلا ومفعولا
وغيرهما   عن كالبرد اي عن مثل البرد اي عن سن مثل
البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب اي
الذي ذاب منه شيء فصغر وبحث في الاستشهاد بالبيت
باحتمال ان الكاف حرف ومجرورها محذوف موصوف بقوله كالبرد
فلا شاهد فيه ح   بكاللقوة اي بفرس كاللقوة بفتح
اللام وكسرها وسكون القاف كما في القاموس وهي العقاب
والشغواء بمعجمتين المعوجة المنقار وجلت من الجولان والكمي
الشجاع المتكمي بسلاحه اي المتغطي به والمقنع المغطي
راسه بالبيضة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما في
القاموس   استعملا اسمين واستعملت على فعلا ماضيا
يقول علا يعلو علوا وعلي يعلي علاء كبقي يبقى بقاء ولم يتعرض
له لان علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لانها

ترسم بالالف لان اصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء وتقتضي
هذا ان على الاسمية ترسم بالياء وهو انما يظهر اذا كانت
من على يعلو وكتابتها بالالف لانها ح واوية لكن يكفي في نكتة
ذكر علي الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية
لفظا ورسما على احد الوجهين بخلاف الفعلية فانها لا توافق
الحرفية رسما في وجه اصلا فاعرفه ولم يتعرض المص لالي
مع انها جاءت اسما بمعنى المنتهي ولهذا ذكره لقلته وجاءت
منونة بمعنى النعمة من اجاز اعليها من دخلا استشهاد
على استعمالها اسمين لا تقييد ولذا اخص من لانها المسموع
دخولها عليها كثيرا وسمع جر عن بعلى نادرا فعلم ان اسميتهما
لا تتقيد بدخول من ثم تتعين اسميتهما بدخولها وكذا
بدخول غيرها من حروف الجر فاذا قلت زيد على السطح وسرت
عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين
اسميتهما دريئة بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعولا بانه
لادره وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن قاله العيني
والمصحح وفي بعض شواهد المغني للسيوطي جواز ابدال
الهمزة عدت ابن القطاة من عليه اي الفرخ والظمؤ
بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها
عن الماء تصل بفتح الفوقية وكسر المهملة اي تصوت
احشاؤها من العطش وقوله وعن قيض عطف على قوله من عليه
والقيض القشر بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة
قاله الدماميني القشر الاعلى من البيض وزيزا بزايين
معجمتين مكسورة اولاهما ارض وتفتح كما قاله السيوطي

ارض

ارض غليظة مجهل بفتح الميم على فاعدة اسم من مفعل اي محل
لجهل السابر وتوهانه قاله في التصريح نقلا عن ابن السيد
وهو مجرور باضافة زيز اليه ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزا
عند البصريين اه ولك ان تجعله بدلا اسمين وحرفين
قال الشاطبي فهما يحتملان الاسمية والحرفية كما في ما رايته مذ او
منذ ان الله خلقه بفتح الهمزة اما ان كسرت فالاسمية
متعينة كما اذا وليا الفعل بجملته قول المص الفعل مثلا لا
لا فقد اوالمراد الفعل الماضي فلا يجوز مذ يقوم وهما ح
مبتدان اي حينئذ ورفعا ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لانهما معرفتان
لفظا ومعنى او معنى فقط على الخلاف اذ معناهما امد انقطاع
الرؤية واول امد انقطاع الرؤية واورد على ابتدائيتهما انه
هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان امد ذلك واجيب بانهم اجروهما
رافعين مجرى هما خافضين في انهما لا يدخلان الا على اسم الزمان
افاد بعض ذلك مع بعضه الدماميني فالاول اي ما اذا
رفعا اسما مفردا والتقدير امد الخ فيه لف ونشر
مرتب ومثل المعدود كما في المغني الحاضر نحو مذ يومنا بناء على تجويز
بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الش الا في
اكثر العرب على وجوب جرهما الحاضر واول انقطاع اي اول
امد انقطاع فوافق قول المغني وان كان اي الزمان ماضيا
فمعناهما اول المدة فاقتصار البعض على الاعتراض بان
ظاهر كلام الش يخالف ما في المغني تعصب وقد اشعر
الخ اي لان المبتدا هو الرافع للخبر من غير عكس على المختار
وقيل بالعكس قاله في التصريح وهو مذهب الاخفش

وابي اسحاق الزجاج وابي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين
مضافين فمعني ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقايه يومان
اه قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لان المعني واللفظ يا بياه
اما الاول فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك غير محقق
علي هذا الاعراب واما الثاني فلان يومان نكرة لا مسوغ لها
وليس الظرف الواقع خبرا ظرفا للمبتدا حتي يكون تقدمه
مسوغا اذ لو كان ظرفا لكان زايدا عليه وهو مناف للمراد اذ المراد
انه هو اه وانا اقول في كل منه توجيهه للاول وتوجيهه للثاني
نظرا اما النظر في توجيهه للاول فلان هذا التركيب علي هذا
الاعراب وان لم يفد ان جميع المدة يومان باعتبار اصل اللغة لان
كينونة اليومين بينه وبين لقايه لا ينافي كينونة غيرهما ايضا
لكن تقييده باعتبار العرف اذ لا يقال مثلا بيني وبين لقايه
يومان عرفا الا اذا لم يكن الا اليومان فقط في توجيهه للثاني فيمنع
قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقدم
الظرف المختص وتعليله عدم كون تقدمه مسوغا بان
الظرف المجعول خبرا ليس ظرفا للمبتدا اذ لو كان ظرفا له لزم ...
لبطلان الملازمة اذ لا يجب كون ظرف الشي زايدا عليه بل يجوز
كونه مساويا له بدليل صحة نحو في يوم الخميس صوم وبين
طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت
شعري كيف يحكم علي اعراب هولا الجماعة بالوهم وان التركيب
المعرب به كالمثال الثاني المجمع علي اعرابه بهذا الاعراب اذ معني
مذ يومان علي كلامهم بيني وبين لقايه يومان فهو كالمثال الثاني
فوجب ان يكون الحكم فيه كالحكم في المثال الثاني وقد علم من هذا

التحقيق

التحقيق ان جعلهم مذ ومنذ خبرين علي التسامح الشايع في اعراب
نحو زيد في الدار بقولهم زيد مبتدا وفي الدار خبر وان الخبر في
الحقيقة متعلق مذ ومنذ علي الراجح وهذا المتعلق نكرة
وح لا يرد عليهما قيل اذا كان معني مذ ومنذ علي هذا القول بين وبين
مضافين الي المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقان بالابتدائية
فتقدير ما قلناه باضافة فانه متعين قال الدماميني واعترض علي
جعل مذ ومنذ خبرا بان المعني عليه كما قالوه بيني وبين لقايه
يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشي ظرفا لنفسه
والجواب انه هذا يرد علي قولك بيني وبين لقايه يومان وهو جا ... بين
فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اه وقد اسلفنا اول باب
المفعول فيه ما يوخذ منه الجواب فاعرفه والمعني بيني الخ
اورد عليه عدم اطراده لانه لا ياتي في نحو قولك يوم الاحد ما رايته
مذ يوم الجمعة الى الآن كما علي هذا ... وقيل ظرفان الخ علي
هذا القول يكون التركيب كلاما واحدا مشتملا علي جملتين بخلافه علي
الاولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا استيناف استينافا بيانيا كما
في الدماميني مذ كان اي وقت وجد او مذ مضي يومان فيه انا
اذا قدرنا كان او مضي كان مفاد الكلام انتفا الروية وقت وجود اليومين
ومضيهما فيصدق بالروية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفا الروية
فيهما الكلام الا ان يقدر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفا الي آن التكلم
والتقدير وقت وجود اول اليومين ومضيه اي واستمر الانتفا الي
الآن فتامل والثاني اي ما ذا وليا الجملة الاسمية او الفعلية بافع
اي انا هذا العلم او عشرين سنة علي الخلاف بتقال ابقع الغلام فهو يافع
ولا يقال موفع وان كان هو القياس وقيل الي زمن مضاف

العاطف والمعطوف اي بيني وبين رويته يوم
الجمعة وما بعده الي الآن وفيه تكلف

الى الجملة أنظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين
وقيل مبتدأن هذا القول مقابل المشهور وليس
معطوفا على قيل الذي قبله ليتمشى يكون هو الخبر اي
لتوقف صحة الاخبار عليه ح فكمن اي الابتدائية
معنى في استغنى اي طلبه بيان معنى في وهو الظرفية
والدلالة عليه بهما نكرة اي معدودة اذ لا يجوز منذ يوم
كما تقدم اول الباب ولا ينافيه ما في البيت الاتي ومنذ دهر
لانه متعدد في المعنى ولهذا يعلم ان الكلام في قول الشارح كما
في المعدود استغراقية وفي نسخ فانه كان المجرور
بهما نكرة معدودا كانا بمعنى من والى معا نحو منذ يومين
وهو واضح نحو ما رايته مذ او منذ يومين فالمعنى
ما رايته من ابتداء هذه المدة الى انتهائها وربع عفت
اياته اي ومنزل اندرست علاماته وتوالت منه ازمان
قال بسم لعل هذا من العدد فيكون بمعنى من والى معا بقية
الحجج القلة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والمراد
بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود واقوين اي خلون حال من الديار
بتقدير قد والحجج بالكسر السنون رجوعهم الى ضم
الدال اي على الاشهر وكسرها عند ملاقاة ساكن
لا يقال يحتمل ان الضم لكراهة الكسر بعد الضم لانا نقول
هذا الكسر عارض مثل قم الليل فلا نكرة نعم قد يقال
الضم اتباع للميم لا رجوع الى الاصل ولان بعضهم يقول
مذ الخ قد يقال الضم اتباع ملكونه قال شيخنا السيد
بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف في الحرف وشبهه

قال

قال الشارح عند قوله المص حرف وشبهه من الصرف بري ما نصه المراد
بشبه الحرف الاسما المبنية والافعال الجامدة وذلك كعسى
وليس ونحوهما فانها تشبه الحرف في الجمود اه وبردة
تخفيفهم اه اي وهذا التخفيف بحرف يصرف جرى في
الحرف شذوذا كما سيذكره الشارح في اول باب التصريف فليكن
تخفيفهم منه من هذا القبيل الا ما لقي نقل شيخنا
السيد انه بفتح اللام يعني من الحروف رب اي يعني من
معاني الحروف معنى رب واما نفس رب فقد ذكرها المص
ونقل المص لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقيل التكثير
دايما وقيل التقليل دايما وعزي الى الاكثرين وقيل التكثير
كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس يا رب كاسية اي
مكتسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو
كاس ويا للتنبيه او النداء والمنادى محذوف وفي الدنيا
ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر المبتدا الذي هو
كاسية هذا هو الظاهر المتجه وقول البعض كاسية
مبتدأ وفي الدنيا صفته وعارية خبر او الظرف خبر وعارية
خبر بعد خبر ركيك بوجهيه اما الاول فلان جعل في الدنيا
ظرفا مستقرا صفة كاسية غير صحيح فكونه الكسا بها
في الدنيا الذي هو المراد واما الثاني فلان المقصود من الحديث
الاخبار عن الكاسية في الدنيا بانها عارية يوم القيامة لا الاخبار
عن الكاسية بانها في الدنيا كما لا يخفى على احد وجوز البعض في
عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل
والنصب على الحال المنتظرة من الضمير في كاسية والجر على

الثلاثة محذوف اي ثابتة وفي الاخير نظر لان صاحب الحال لا يقدر
العرب فكيف تكون عارية حالا منتظرا الا ان يجعل المعنى متوهما
عربيها عربيها بزنة المفعول لا مقدرة عربيها بزنة الفاعل وانما
كانت رب في الحديث للتكثير لانه مسوق للتخويف والتقليل
لا يناسبه وكذا قول بعض العرب يا رب صائمه الخ انشد الكسائي
على اعمال اسم الفاعل ماضيا اذ لو لم يكن عاملا النصب في ضمير
رمضان لكانت اضافته اليه محضة لانها اضافة وصف الى غير
معموله فتفيد التعريف مع ان رب لا تجر المعرفة وقد يجاب
بانه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيها فاسم الفاعل
غير ماض تنزيلا وقول لن يصومه ولن يقومه غير بلفظ الاستقبالية
لان المراد انه يجوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة او لن يعيش
الى صيام مثله وقيامه الا رب مولود وليس له اب هو عيسى
عليه الصلاة والسلام وقوله وذي ولد الخ هو ادم عليه الصلاة
والسلام وضمير يلده الى ذي ولد واصله لم يلده بكسر اللام
وسكون الدال فسكنت اللام تشبيها بتاكتف فالتقى ساكنان
فحركت الدال بالفتح اتباعا للياء او بالضم اتباعا لها كذا في التصريح
وغيره بكسرة مقدرة بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطيئاتهم
ولو مثل بها لكان اظهر ولا يقدح في هذا المثال وما بعده احتمال
ما للاسمية بمعنى شيء فيكون ما بعدها بدلا لان المثال يكفيه الاحتمال
وزيد بعد رب الخ قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة فعليها
بان اختصاصها بالاسماء اقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف
فانهما انما يجران بعض الاسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل
خلافها سم ويسمي بذلك لاكلم ثابتا بالباء بين

بسمي بذلك

من قوارعا الجامل الموبل الكامل بالجيم الفظيع
للعشيرة الابل المؤبل بالموحدة المعد
مهملة وجمعه العفاجيج بعين
والحيل

بسمي بذلك بين بجيري اي بين جهاتها فجمل النفود الذي
يقتفيه بين وهي من ارض الشام وقوله وطعنة نخلا اي
واسعة عطف على ضربه وننصر مولانا العل المراد به مولي
الموالاة وقوله مجزوم عليه وجازم من الجزم بضم الجيم وهو الذنب
اي مذنب عليه ومذنب ويروي بمظلوم عليه وظالم الغالب
على رب المكفوفة بما مثلها غير المكفوفة فان الغالب في العامل
بعدها كونه فعلا ماضيا كما في المغني وقال في الهمع والاصح
ان رب تتعلق بالعامل الذي يكون خبر المجرورها او عاملا
في موضعه او مفسرا له وتجب كونه اي العامل الذي تتعلق
به رب ماضيا معنى قاله المبرد والفارسي وابن عصفور
وقال ابو حيان انه المشهور عند الاكثرين وقيل ياتي حالا ايضا
قاله ابن السراج فقيل ويأتي مستقبلا ايضا قاله ابن مالك
اه مع حذف وترجيحه تعلق رب يجري الشارح على خلافه
على فعل ماض اي حقيقة لا تنزيلا لان دخولها على الماضي
تنزيلا من جملة المقابل للغالب كما سيصنع الشارح وعلا وقيت
في علم اي نزلت على جعل نزله منزلته الخ حاصل ما اشار اليه الشارح
ان يود مستقبل حقيقة لانه في يوم القيامة لكنه لما
كان معلوما لله تعالى نزل منزلة الماضي بجامع التحقق
في كل واعلم ان عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بعينها فزعم
البعض انه لم يقيد بقيد التنزيل في التوضيح باطل
ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقول فاضح ولا حول
ولا قوة الا بالله حتى قال الفارسي غاية لقوله ويندر
والجملة صفة ما وقوله متعلق بحال محذوفة اي رب شيء هو

الي امر المويل كانبا فبهم وانما قدر الفارسي ضمير امحذوفا ولم تجعل الجملة
علي حالها صفة لما البجعل الربط بين الصفة والموصوف نفسد ح
اي رب شي الخ وعلي هذا يكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما
الكافة فانها تكتب موصولة   ملا الفجاج بكسر الفا جمع فج وهو
الطريق الواسع والقتم بفتحتين والقتم بفتح فسكون والقتام
كسحاب الغبار وقول الاشكري كنانه وجهرمه اي جهرمية
بحذف يا النسب للضرورة والمراد بها البسط المنسوبة الي جهرم
بفتح الجيم قرية بفارس والبا الواقعة رويا في هذا البيت يجب
اسكانها كما لا يخفي علي من له المام بفن العروض   فمثلك حبلي
خصه الحبلي والمرضع بالذكر لانهما ازهد النسا في الرجال وقول
فقد طرقت اي اتيتها ليلا   نحور جمع حورا وهي شديدة
سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عينا وهي الواسعة
العين   وليل كموج البحر اي في كثافته وظلمته وتسد وله
السقوط والابتلا الاختبار   رسم دار اي رب رسم دار ورسم
الدار ما كان من اثارها لاصقا بالارض كالرماد والطلل
ما شخص من اثارها كالوتد والاثافي   وقول من جلله بفتح
الجيم واللام الاولي اي من اجله او من عظم شانه لان الجلل يطلق
بمعني اجل وعظيم وحقير واما جلل بالبنا علي السكون فحرف
بمعني نعم من المغني وشرح شواهده للسيوطي   وهو
نادر اي حذفها كما يدل عليه ما بعده   كثير بالنسبة الي بل اي وان
كان قليلا بالنسبة الي الواو فلا ينافي قوله الشيء بعد تفا لكن علي
قلة   لكن في الارتشاف الخ يجاب بان الم وابن عصفور لم يعتدا
بالمخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق   والصحيح ان الجر برب

المضمرة

المضمرة لانه لم يعهد الجر ببل والفا اصلا ولا بالواو الا في القسم   وهذا
اي الجر بسوي رب ~~حتي يقال الجر بغير المذكورة لا المحذوفة~~
كقول روبه بضم الرا وسكون الهمزة ابن العجاج ابن روبه كان من
فصحا العرب   التقدير علي خير اي او بخير كما في التصريح
حتي تبذخ اي تكبر والاعلام الجبال   وذلك اي البعض الذي يجر به
مطردا من الجر بسوي رب لدي الحذف   دونه عوض اي عن
حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف
اتفاقا لانه مع العوض قيل هو الجار كما مر ذلك   في جوابه ما
اي سوال تضمن مثل المحذوف اي اشتمل علي حرف مثل الحرف المحذوف
بحرف منفصل متعلق بالمعطوف وليبين الجر بالعطف علي خلافهم
حتي يقال الجر بغير المذكورة لا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف
علي معمولي عاملين مختلفين وهو ممنوع علي الاصح المعمولان حلق
وامانه والعاملان في والابتدا فعلي ما ذكره الش يكون العطف من عطف
الجمل   ومد مجالس اي مدبر والولوج الدخول   اي وبعد من
ولو لم يقدر البا لزم العطف علي معمولي عاملين مختلفين المعمولان
ذي وانه يخطي والعاملان البا واخلق لكن قد يقال انه يخطي
بدل اشتمال من ذي الضمير فالعامل واحد وهو البا الا انه يقال
العامل في البدل باخري مقدرة علي ما رجحه اكثر المتاخرين فالمحذور
موجود   في المعطوف عليه اي علي ما تضمن مثل المحذوف
ولو فتنة اي ولو بفتنة اي ولو بعدم نفعه وعدم صحة كونه
الجر هنا بالعطف علي نا الا ان لولا تدخل الا علي الجملة دون المفرد
ما المحب حلبه انه يجر اي فوقه للهجر وان هذه في قوله ولا حبيبه
وقوله فيجب ابالنصب علي اضماران   بعده اي بعد ما تضمن

مثلا المحذوف وكذا الضمير في نظايره الاتية اسهل من
اضمار رب انتهى اي فيكون عملها محذوفة بعد ان الكثر مما ذكر
ووجهه كما في التصريح ان ان مختصة بالافعال وهي فيه نون
الطلب للحال مررت برجل صالح اي في اعتقادي وقوله الا صالح
اي في نفس الامر فطالح اي في نفس الامر فلا تنافي وليس
لفظ صالح الاول في عبارة المرادي والامر عليها ظاهر الا صالح
فطالح الشاهد في فطالح واما جر صالح من الموضع التاسع
لانه لم يقيد فيه المقرون بان بالتكرر ولا بعدم الفصل افاده
شيخنا اي ان لا امرر بصالح فقد مررت بطالح قال في التصريح
هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح
فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب لانك اذا قلت ان لا
امرر تقتضي استقبالا او لا بالمرور فيما مضى لان ان لا امرر
معناه ان لا امرر فيما يستقبل فلابد من تقدير الكون اي ان
لا اكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت فيما مضى
بصالح فانا قد مررت بطالح اه ملخصا ويمكن حمل تقدير ابن
مالك على هذا بان يجعل معنى ان لا امرر ان لا اكن مررت
على ما ذهب اليه الخليل والكسائي اي من ان ان وصلتها او
ان وصلتها في موضع جر بالحرف المقدر اما على ما ذهب اليه
سيبويه فموضعهما نصب بنزع الخافض الصالح
لدخول الجار اي بان يكون اسما لم ينتقض نفيه
ولم تجزه جماعة من النحاة واما الجر بالمجاورة نحو هذا جحر ضب
خرب فاثبته جمهور البصريين والكوفيين في نعت

وتوكيد

ونكرتها

وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده ابو حيان بانه ضعيف
لانه تابع بواسطة بخلافهما واما الاتي فعلى المصحح على الخف على قول
وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسياتي بسطه في اول النعت
مرس بفتح الميم اسم مفعول مشائيم جمع مشئوم
وناعب بالعين المهملة اي صايح وبابه ضرب ونفع كما في المصباح
والبين البعد وقوله غرابها اي غراب تلك المشائيم وما زرته
ليلى الخ ينبغي انشاد هذا البيت اذ ليس فيه ولا ما العاملة
بعملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم اصلا بل الجر فيه بسبب
العطف على ان يكون لانه محله جر باللام المقدرة على ما ذهب
اليه الخليل والكسائي نعم هو من جر التوهم على المذهب
الاخر فيمكن انه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله الخ اي منه الجر
على التوهم اعم من ان يكون بعد ليس وما او لا فتنبه يجب ان يكون
للجار والظرف متعلق اي لان الحرف موضوع لايصال معنى الفعل
الى الاسم والظرف لابد له من شيء يقع فيه فالموصل معناه
والواقع هو المتعلق والتحقيق ان ذكر المتعلق انما يعمل
في المجرور وانه الغرب في محل نصب بالمتعلق بمعنى انه
يقتضي نصبه لو كان متعديا اليه بنفسه فتعلق المجرور
به تعلق عمل واما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة
التعلق اليه مسامحة او مرادهم تعلق الايصال لان الحرف
يوصل معاني الافعال الى الاسماء فعلم ان المحل للمجرور فقط
هذا اذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف والا حكم على محلهما
كموضعهما باعراب العامل رفعا نحو زيد في الدار او نصبا
نحو خرج زيد بثيابه او جرا نحو مررت برجل من الكرام

افاده الدماميني وغيره　　　　او ما يشبهه اي في العمل وهو
المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وان لم يذكره
غير واحد كالبعض　　　　او ما اول بما يشبهه كلفظ الجلالة فانه
مؤول بالمسمى بهذا الاسم وبالمعبود　　　　او ما يشير الى
معناه اي معنى الفعل وسيأتي التمثيل له بما في قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون وظاهره ان ما هو المتعلق
وهو مبني على جواز التعلق باحرف المعاني ومذهب
الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذي يشير
اليه النافي كما في المغني　　　　نحو انعمت عليهم الخ فيه
لف ونشر مرتب　　　　اي انتفى ذلك اي الكون مجنونا وهو
تفسير لمعنى ما وليس مراده ان المتعلق الفعل الذي
دل عليه النافي والا نافى اخر كلامه اوله　　　　لا الزائد لانه انما
اتي به للتاكيد لا للربط الفعل الذي ~~دل عليه النافي و~~ الخ بالمفعول
لعدم احتياجه اليه في الربط نعم استثني من الزائد اللام
المقوية فانه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لان
زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام　　　　بدليل ارتفاع
ما بعدها اي بعد مجرورها ولو قال ما بعده اي بعد المجرور لكان
اوضح　　　　لان مجرورها مفعول اي مفعول فعل يتعدى
اليه بنفسه من غير احتياج الى توسط الحرف والا فالمجرور
بحرف يتعلق مفعول في المعنى فلا يتم التعليل افاده م
لا فعل الخ اي ولا يتعلق الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الا
مكفوفة بما كما مر　　　　لان رب لها الصدر اي صدر جملتها
فلا ينافي جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما افاده الدماميني

نحو وانما

نحو
وانما ذهلت الخ دفع لما يوهمه كون مجرورها مفعولا من انها معدية
فانه قال والخ وايضا فلو كانت كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها
رفعا ونصبا في الفصيح وقد جاء العطف بقوله رب رجل واخاه اكرمت
فيجعلون لها حكم الزائد في الاعراب وانه لم تكن زائدة ولا يجوز في
الفصيح بزيد واخاه مررت دماميني　　　　نحو لانه يتعدى بنفسه
واجابهم بان تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر
اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديته بذلك الحرف كما هنا فانه لو
عدي بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره اخذت
من الدراهم فقد عدي الفعل بمن لافادة التبعيض وان كان
متعديا بنفسه على ان من الافعال ما يتعدى تارة بنفسه
وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر　　　　ولا استيفائه مفعوله
في المثال الثاني اجاب سم بان ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله
كما في زيد اضربته　**الاضافة**　هي لغة الاسناد
وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر ابدا فال
ليس وغيرها لانها مشتقة من الضيف لاستناده
الى من ينزل عليه وقال في شرح الجامع يكفي في اضافة الشيء
لغيره ادنى ملابسة نحو قوله تعالى عشية او ضحاها لما
كانت العشية والضحى طرفي النهار صح اضافة احدهما الى
الاخر　　　　نونا اي نطق بها او لم ينطق بها كما في لبيك وذوي مال
وذوي مال　　　　تلي الاعراب اي حرف الاعراب　　　　او مقدر وذلك
في الاسم الممنوع الصرف والمانع من ظهوره مشابهة الفعل
مما تضيف اي تريد اضافته　　　　احذف اي ان كان
فيه ما ذكر والا فلا حذف كما في لدن زيد الا ان يقدر فيه التنوين

وان كان مبنيا والحسن الوجه الا ان يدعى ان الاضافة فيلزم قول
ال قاله زكريا   التي تليها علامة الاعراب قال البعض تبعا
للمصرح هذا مبني على ان الاعراب متاخر عن اخر الكلمة
والاصح انه مقارن له وقد يقال مراده بتلو علامة الاعراب
للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها
له في الوجود اللفظي فالتبعية رتبية لا زمانية فليس
كلامه مبنيا على خلاف الاصح   قد يحذف تا التانيث اي جوازا
فلا يرد على المص لان كلامه في الحذف الواجب الكثير وحذف
هذه التا جائز على قلة حيث امن اللبس والالم يجز
حذفها كما في تمرة وخمسة تمر هو سماعي وقيل
قياسي كذا في النكت ولا يرد على وجوب حذف النون
المذكورة قول الشاعر لا ابن الوت ضاربين القباب لما مر اول
الكتاب   وفاقا لسيبويه اي والجمهور ومن
ادلتهم انفصال الضمير بالمضاف والضمير انما ينفصل بعامله
لا بالحرف المنوي عبارة التصريح لا بمعنى اللام
خلافا للزجاج ولا بالاضافة ولا لحرف مقدر ناب عنه
المضاف اه وهي تقتضي ان العامل عند الزجاج معنى
اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الش على عبارة التصريح
انه معنى من اي البيانية كما نقله الاسقاطي عن
الجامي اي التي لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الش
ان بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى
اشارة الى ان المراد ان الاضافة على ملاحظة المعنى المذكور
لا ان لفظ الحرف مقدر اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره ظ علم

انه

انه يصح في الاضافة التي على معنى من اتباع المضاف اليه للمضاف
بدلا او عطف بيان ونصبه على الحال او التمييز قال يس والاتباع
اقل الاوجه وفي التي على معنى في حيث المضاف اليه على الظرفية
اذا لم يصلح الا ذاك اي بحسب القصد بان اريد بيانه الظرفية
او الجنس فلا يرد ان التي على معنى من او في يصلح ان يكون على
معنى لام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصلح فيه
معنى لام الاختصاص وقولهما سوى ذينك اي بان لم يرد ما
ذكر وبه يعلم ان مثل حصير المسجد يجوز ان يكون على
معنى في ان اريد معنى الظرفية وان يكون على معنى اللام
الاختصاصية قاله يس   فيما اذا كان نكرة موصوفة
او اسم موصول واذا اذ الية والجملة بعدها صفة او صلة والعائد
محذوف   بعضا المراد بالبعض ما يعم الجزئي والجزء الخارج
بقوله مع صحة الخ وانما عممنا لئلا يلزم التنافي بين قوله مع
صحة الخ فالاول   مع صحة الخ فان فقد الشرطان كثوب
زيد وحصير المسجد او الاول فقط كيوم الخميس او الثاني
فقط كيد زيد فليس على معنى من خلافا لمن ذهب في هذه الامثلة
على معنى لام الملك او لام الاختصاص وبهذا يعلم حكمة تعداد
الش الامثلة في قوله نحو ثوب زيد الخ ومثل ما مثلنا البيت
لما فقد فيه الشرطان ليفيد ان المراد باللام ما يعم لامي
الملك والاختصاص وتقدم في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي
انهما لم يشترطا صحة الاخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضا
ظرف للمضاف اي زمانيا او مكانيا حقيقيا او مجازيا
نحو مكر الليل يا صاحبي السجن الد الخصام قال شارح الجامع

واللام هذا اي اهمل معنى اللام ملحوظا فيما سوى ذينك وليس
المراد ان اللام مقدرة في نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها
نحو كل رجل فان معنى اللام ملحوظ فيه لانه بمعنى افراد
الرجل ولا يصلح نظمه لان تقدر فيه اللام ففي الحكام لا يلزم
صحة التصريح باللام بل تكفي افادة مدلولها فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا
يصح اظهارها فيه وبهذا الاصطلاح يندفع الاشكال عن كثير
من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة..
اه   لما سوى ذينك دخل في عمومه الاضافة اللفظية
فقد صرح بعضهم كابن جني بانها على معنى اللام لكن اورد عليه
نحو زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه على تقدير
حرف بل هو هو كما قاله الدماميني ومن ثم صدر السيوطي
في جمع الجوامع بانها ليست على معنى حرف وحكى الاول بقيل
وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب
وكلام ابن هشام في القطر وظهورها في نحو فعال لما يريد لا يدل
للاول وان استدل به قائله لان هذه اللام لام التقوية لا اللام
التي الاضافة على معناها كما عرف   ليست على تقدير حرف
شبهته انه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام
لزيد في المعنى وليس كذلك اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة
واجيب بمنع لزوم المساواة لان المراد بكون الاضافة على معنى اللام مثلا
انها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام
لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد اي من
حيث ملاحظة معنى اللام في كل فتدبر   فمراده

به تفسير جهة الاضافة في المثال المذكور من الملك او الاختصاص
ولا ينبته الخ عطف تفسير   الى ان الاضافة بمعنى
اللام علل ذلك بان كلا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار
معنى اللام الاختصاصية   على كل حال اي سواء كان المضاف
ظرفا او بعضا او غيرهما   لا تعدو اي لا تتجاوز   وموهم
الاضافة بمعنى الخ قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية..
فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحصر
في الاولى دون الثانية واجيب بان التي بمعنى في قليلة
فردت الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام بخلاف التي
بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسما مستقلا
نوعها الا حاجة اليه لان معنى اللام الاختصاصية ظاهر
في الظرف   في اضافة الاعداد اي كعشرة رجال وتسع
نسوة   انها بمعنى اللام اي الاختصاصية ثم
انها بمعنى من لا يخفى انه اظهر وجوز بعضهم الوجهين
لصحة المعنيين اي بحسب القصد على ما مر   والمقادير
اي المقدرات به كقفيز بر ورطل زيت   نحو ثلاثمائة
واحتياج صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيما
ذكر الى تاويل ما بينه بمثال لا يضر   على انها بمعنى من قيل اي
مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا ايضا
واخصص اولا اي احكم بخصوصه اي بقلة اشتراكه فليس
المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المص
انه جعل قسم الشيء قسيما له   او اعطه التعريف او للتقسيم
لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح..

كما قاله المرادي لانها في تاويل مصدر مضاف الى فاعلها او مبتدائها
وهو ظاهر ان كان الفاعل او المبتدا معرفة فان كان نكرة فالظاهر
ان المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف الكون معرفة بعني
ان المضاف الخ لما لم يقيد المص حالة التخصيص بكون المضاف اليه
نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعني الخ وانما ترك
المص القيدين لشهرتهما وان يشابه المضاف بفعل كني بفعل
عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وافعل
التفضيل وصفا حال من المضاف فكلام الشارح على معنى وهي حال
لازمة لان المضاف لا يشابه بفعل الا اذا كان وصفا والمراد الوصف
ولو باعتبار التاويل كضربه زيد بمعنى مضروبه
بمعنى الحال او الاستقبال اي لا بمعنى الماضي او مطلق الزمن
فان اضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال او الاستقبال كونه
بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضي فيما سننقله عنه وتقدم هنا
السعد عن بعضهم ان الوصف اذا اريد به الاستمرار جاز
كونها معنوية نظرا للماضي وكونها لفظية نظرا للحال والاستقبال
لان الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد احد الاعتبارين
بما يترتب عليه من تعريف التابع او تنكيره ثم رايت
الدماميني ذكره نقلا عن شرح الكشاف للطيبي حيث
قال اسم المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته
حقيقية لنقص مشابهته المضارع الذي
هو العلة في عمله واذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
فقط كانت اضافته غير حقيقية لتمام المشابهة

واما

واما اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران اعتبار
المضي فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار
الحال والاستقبال فتكونه غير محضة فيقع صفة للنكرة
ويعمل فيما اضيف اليه اه ورايت الشمني ذكره نقلا عن شرح
الكشاف للتفتازاني حيث قال الاستمرار يحتوي على الازمنة باختصار مع
الماضي والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضي فتحمل
الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين وتارة يعتبر
جانب الاخيرين فتحمل الاضافة غير حقيقية كما في جاعل
الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين
عن الوصفية الى البدلية وجعل سكنا منصوبا بفعل
محذوف والتعويل على القرائن والمقامات هذا ما ذكر
في توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري في الاية
اه باختصار ثم نقل الشمني عن السيد الجرجاني انه اختار
في توجيه التوفيق ان الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي
وفي جاعل الليل تجددي بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته ففنه
لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول هذا وقول يعني
الخ لا يناسبه قوله الاتي او صفة مشبهة اذ هي ليست بمعنى الحال
او الاستقبال بل الثبات والدوام نعم هي وان كانت
كذلك لا تتعرف بالاضافة اصلا كما في الرضي والتصريح لانها
تشبه المضارع في بعض احواله وذلك اذا افاد الاستمرار نحو زيد
يعطي وعبارة الرضي كون اضافة الصفة المشبهة لفظية
مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا والصفة
المشبهة جائزة العمل دائما فاضافتها لفظية دائما واما اسم الفاعل

والمفعول فعملها في مرفوع جايز مطلقا لان ادنى رائحة فعل
يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل
فاضافتهما الى فاعلهما معنى لفظية دائما نحو ضامر بطنه
ومسود وجهه واما عملهما في المفعول به ونحوه فيحتاج الى
شرط كونهما بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار لانهما اذن
يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فاضافتهما
اذن لفظية اسم فاعل مراده به ما يشمل صيغة المبالغة
فمن تنكيره اشار باضافة تنكير الى ضمير المضاف الى انه
تنكيره حال الاضافة هو الذي كان قبلها فافاد ان اضافته
لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف قاله يس
كرب راجينا قيل هذا المثال مشكل لان رب تصرف ما بعدها
الى المضي فتكون اضافته محضة وفيه نظر فان المذكور
في همع الهوامع انما هو ان الاكثرين يقولون بوجوب
مضي ما تتعلق به رب بناء على انها تتعلق لا انهم يقولون بوجوب
مضي مجرورها وان ابن السراج يجوز كونه حالا وابن
مالك يجوز كونه حالا او مستقبلا وقد قال في التسهيل
ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه
ولا مضي ما تتعلق به لانه في قوة المنفصل
اي عن الاضافة بالضمير فاعل الوصف لان ضارب زيد
في قوة ضارب هو زيد كما سياتي فانت به اي
ولدته هو ش الفواد بضم الحا المهملة اي حديدة
مبطنا بفتح الطا المشددة كما في القاموس اي ضامر
البطن وهو وصف محمود في المذكور سهد ابضم

السين

السين المهملة والها اي قليل النوم والهوجل بالجيم الاحمق
واسناد نام الى ليل مجاز عقلي من اسناد الفعل الى زمنه والا صل
اذا نام الهوجل في الليل التحقيق اي في اللفظ بحذف التنوين
او النون كما سيذكره الشارح وقوله او رفع القبح اي ازالة قبح
التركيب على الرفع او النصب في حسن الوجه اي من
قولك مررت برجل حسن الوجه مثلا واعلم ان ما سموه
هنا قبيحا سموه في باب الصفة المشبهة ضعيفا فلا تنافي بين
الموضعين خلو الصفة عن ضمير الموصوف اي لان
الكلمة لا ترفع ظاهرا وضميرا معا اجرا وصف القاصر اي
الفعل القاصر مجرى المتعدي اي الفعل المتعدي اي في
نصبه المعرفة على المفعولية وفي الجر تخلص منهما
اي من الاجرا والخلو المذكورين فلا قبح ومعه مخراي من
اجل ان الاضافة في الضارب الرجل لم تفد تخفيفا لعدم التنوين
بوجود ال ولا رفع قبح لان المضاف وصف متعد مضاف
لمفعوله فلا قبح في نصبه واجيب بان العرب شبهوا الضا رب.
الرجل بالحسن الوجه في تجويز الجر كما عكسوا في النصب وان
كان نصب المشبه في العكس قبيحا كما علم لان
النكرة تنتصب على التمييز اي والتمييز ينصبه المنفرد
والقاصر وذي الاضافة اي اضافة الوصف الى معموله
لان فايدتها علة لتسميتها لفظية وقوله وهي في
تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة واما تسميتها
مجازية فعللها في شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الاصلي
من الاضافة كذا قال شيخنا وجزم وقد يشير اليه تعليله

هنا تسمية الاولى حقيقية بقوله وهذا هو الغرض
الاصلي من الاضافة وهي قال شيخنا السيد اعلم ان تسمية
اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى يحتاج
لعلاقة وقرينة بل المراد انها اضافة في الظاهر والصورة
لا الحقيقة والمعنى وعلى هذا ايصح هنا ان يكون الخ علل
تسميتها مجازية بقوله وهي في تقدير الانفصال
بتخفيف اي بحذف التنوين الظاهر او المقدر او النون
وقوله او تخفيف اي برفع قبح الرفع او النصب كما مر
وتلك اي الاضافة المغايرة لاضافة الوصف الى معموله
لا انها فالصحة الخ علة لتسميتها محضة وقوله وفايدتها
الخ علة لتسميتها معنوية وقوله كما رات اي من افادتها
التخصيص والتعريف   غير محضة لا يظهر له
وجه الا ان اضافته لمنصوبه لانها في تقدير الانفصال
بفاعل المصدر بخلاف حال اضافته لمرفوعه   بنعته
بالمعرفة اي اذا اضيف الى معرفة كما في الشاهد   عاذرا
مفعول ثالث مقدم والاول اليا والثاني من عهدت والعايد
محذوف اي عهدته وعذ ولا معقولا حال من العايد المحذوف
ولا يصح ان يكون عذ ولا مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول
عن العايد فقول شيخنا السيد انه مفعول عهد سهو
ان اضافة افعل التفضيل غير محضة قال البعض
لا وجه له لانها ليست في تقدير الانفصال اذ افعل التفضيل
لا ينصب المفعول كما سياتي اه وفيه عندي نظر لانه لا يتوقف
كون الاضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب

[illegible]

المفعول

المفعول بدليل جعلهم اضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الاب
ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع انه لا ينصب المفعول
وح بوجه كون اضافة افعل غير محضة بانها في تقدير الانفصال
بالضمير فاعل افعل اي انها منفصلة به في الحقيقة والتقدير
وقد تقدم في التسهيل هذا القول عن ابي البقا والكوفيين وجماعة
من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه
الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم
ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة
فان خرجه المخالف على البدل ابطلناه بان البدل بالمشتق قليل
اه   لانه ينعت بالمعرفة اي اذا اضيف الى معرفة
كما في الشاهد   لكنه زاد في التسهيل نوعا ثالثا الذي يفهم
انه ليس زايدا في الحقيقة على هذين النوعين بل هو
قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة
ولصحة المعنى مع الانفصال اي عدم الاضافة وح لا يجوز
تسميته مشبها بغير المحضة لاقتضائه انه ليس
من غير المحضة فتجويز البعض تسميته مشبها
بغير المحضة من حيث صحة المعنى مع الانفصال مبني على
تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف
ما حققناه فتامل وشبهه بها من حيث ان المضاف لا ضمير
فيه حتى تكون الاضافة على تقدير الانفصال به نعم هي على
تقدير الانفصال بمعنى انه يصح عدمها   اضافة الاسم الى
الصفة هو كعكسه موهما اذا ورد ان هذا وعكسه
واضافة المسمى الى الاسم ونحو ذلك يجب تاويلها وصرفها

[illegible]

عن ظاهرها على ما سياتي تفصيله وبا عتبار التاويل تكون الا
ضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التاويل
ووجه كونها غير محضة صحة المعنى مع عدم الاضافة بما مر
كقوله علا زيد يا ابن المحجة ان البيت ونحوه لمن اضافة
المشي الى ملابسه بعد تنكير العلم واضافته الى الضمير اضافة
محضة من غير تاويل بما ذكر كما افاده الدماميني في الاضافة
اي الى الضمير وقولنا لقيام مقام الصفة اي في الاتصال
بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفي كلامه تناف لا قتضا
اول كلامه ان محل الصفة هو الضمير واقتضا اخره
انه الموصوف من اسما الزمان اي المبهمة نحو يومئذ
الخ استظهر غير واحد انه من اضافة العام الى الخاص لتخصص
الظرف الثاني بالجملة المضاف اليها القائم مقامها التنوين
وهو انما يصح على اطلاقه اذا اريد باليوم زمن ما لا خصوص
المدة المحدودة بطرفي النهار والا كان فيه تفصيل قدمناه
اول الكتاب في الكلام على التنوين فراجعه فقلت نحو الجيم
بقاله نحوت جلد المعقد عنه والخفنه اي سلخته والضمير
في عنها يرجع الى الناقة التي ذكرها الشاعر لضيفين
فاعتذر لهما بهذا الشعر والشاهد في الجلد فان النحا
باسم مقصور الجلد والسلم بالفتح معروف والفارس حمل السنام
اي [illegible] الظهر اضافة الملغي الى المعتبر
معنى كونه ملغيا ان المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد
ومنه كمن مثله في الظلمات اي كمن هو في الظلمات
مثل الجنة التي وعد المتقون فيها انهار الاية اي الجنة

التي

فقلت

الشام

٤٧٧

التي وعد المتقون الى الحول اي الكلا على الى الحول والخطاب
لبنتيه نحو اضرب ايهم اساء انما كان المضاف اليه ملغى
لان تعرف اي انما هو بصلتها كغيرها من الموصولات
فلو اعتد بالاضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد
كذا نقل الدماميني عن المص ويشكل على هذا اما مر في باب
الموصول وما ياتي ايضا من ان لها ايا ما من جهة الجنس
وايهاما من جهة الشخص وان اضافتها الى المعرفة
لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فانه يقتضي
اعتبار المضاف اليه الا ان يقال الغي المضاف اليه من جهة
تعيين الشخص فتامل ببغداد العراق الخ الشاهد في
بغداد العراق ودمشق الشام وانما لم يجعل الاول هو
الملغى لوقوعه في مركزه والمبرح بكسر الرا المستعدة الموم
وقالت هذا يقال الاضافة في البيت كالاضافة في خا الجلد المتقدم
فما وجه التفرقة اهمل هنا الخ قال سم قد يقال الاهمال
لامكان دخولها في قوله واخصص اولا فانه لم ينضبط هذا
النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تعميمه بما
يشمل ذلك ما وقع موقع نكرة الخ لكن اضافته محضة
مفيدة التخصيص كما في الدماميني واقتضاه ما مر قريبا
عن سم وفعلا ذلك جهده اي حالة كونه جاهدا ومطيقا
لان رب وكم الخ علة لمحذوف اي وانما كان المعطوف في هذه
الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ وجعل
بعضهم المعطوف في الاولين معرفة وقال انه يغتفر في التابع
الثواني ما لا يغتفر في الاوائل كما تقدم وغيره شبه انما كانت

شديدة الابهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذي بمعنى الحال لانها
بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فاضافتها للتخفيف نقله
الدماميني عن سيبويه والمبرد وهذا يقتضي ان اضافته
لفظية لا تفيد تخصيصا ايضا وهو خلاف مقتضى كلام
السابق وقيل لان غير زيد يشمل كل موجود سواه ومثله
وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فدلوله شايع شيوعا
غير مضبوط وفيه ان اضافة ما ذكر ان كانت عهدية فلا
شمول فتكون كالضارب مرادا به العهد او استغراقية
او جنسية فهو كالضارب مرادا به الاستغراق او الجنس
مع ان الضارب معرفة بكل حال والكاف في عبارة الشارح داخلة
على مثل وترب بكسر اولهما وحسبه وكافي ونحوها واما شبيهك
فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال السيد
ينبغي ان هذه الكلمات كما لا تتعرف بالاضافة
الا فيما استثني لا تتعرف بال ايضا لان المانع من تعريفها
بالاضافة مانع من تعريفها بال اه ونقل الكنواني عن
السيد انه صرح في حواشي الكشاف بان غير لا تدخل
عليها ال الا في كلام المولدين لا تزيل ابهامه اي ازالة
تقتضي التعيين فلا ينافي انه يتخصص بالاضافة وتسمى
اضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض وهو لا يأتي
على ما مر عن سيبويه والمبرد ان اضافة نحو مثل للتخفيف ومن
يا رب اما تخرجن الخ ان شرطية وما زائدة وقوله فليكن
ايها الطالب جواب الشرط والمعقب كمنبر المراد به هنا
جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد ويطلق على مطلب

الاسد وعلى الذئب لان جهة المغايرة اي ما به المغايرة
ومقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة كقولك زيد مثل حاتم فان
القرينة وهي اشتهار ~~المماثلة~~ حاتم بالجود تدل على ان المراد
المماثلة في ذلك الوصف المخصوص وقال ايضا في شرح
التسهيل تقوية لما قبله هو مذهب ابن السراج
والفارسي وذهب المبرد الى انه غير لا تتعرف ابدا وذهب
بعضهم الى انها تتعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم حكاية
ذلك في باب الاستثنا لانها وصف النكرة اجيب بمنع
انها وصف بل هي على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به
عمرو واحد كزكريا بين المضاف المشابه بفعل خرج المضاف
اضافة محضة فلا تدخل عليه ال لان المضاف فيها الى معرفة
تعرف بالاضافة فلا تدخل ال عليه لئلا يلزم اجتماع معرفين على
معرف واحد والمضاف فيها الى نكرة تخصص بالاضافة
ولو ادخلت عليه ال لزم اضافة المعرفة الى النكرة وهي ممنوعة
ان وصلت بالثاني قال بعضهم انما اشترطت ال في المضاف
اليه مع الصفة المشبهة التي هي اصل المسئلة لان رفع
قبح نصب ما بعدها بالاضافة لا يحصل الا لعدم قبح
نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحملا اسم
الفاعل عليها كما مر ذلك اه بايضاح وايضا ليكون دخول ال على
المضاف الذي هو خلاف الاصل كالمشاكلة واختلف في تابع
المضاف اليه فسيبويه يجوز عدم وصله بال نحو جا الضارب
الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان زيد عطف
بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب انه يصح وقوع التابع

موقع متبوعه ورجح الاول بانه قد يغتفر في التابع ما لا
يغتفر في المتبوع قاله الرضي وهذا ابي السيوف
الشافيات الحوائم اي العطاش ولعل المراد بالعطش الشوق
للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها الة السفك التي
تحوم حول الما او بالذي له اضيف الثاني لقيام وجودها
فيه مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف اليه
كالشي الواحد ولذلك لا يجوز ان يكون بين الوصف وما فيه
ال اكثر من مضاف واحد افاده في التصريح فلا يجوز الضارب
راس عبد الجاني افقيه العبد جمعها او بما اضيف
الي ضميره نايب فاعل اضيف قول الثاني ومنع المبرد
هذه واوجب النصب وهو محجوج بالسماع والافصح
في المسايل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشيخ في تمثل
التوضيح مثنيا او جمعا اي او ملحقا بهما اي وجودها
اشترط اي ان كونه مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر
كان الناقصة وفي الوصف خبر كاف الخ لانه لما طال
ناسبه التخفيف فلم يشترط وجود ال بالمضاف اليه
في اعتقاده قد ينحصل الربط بين المبتدا او الخبر المشتق
الخالي من الضمير لرفعه الظاهر ان يغنيا بفتح
النون مضارع غني بكسرها اي استغنى واثبات الالف مع
انه مسند الي الظاهر على لغة اكلوني البراغيث وعدن اسم
بلد باليمن فاذا انتفت الشروط اي وصل ال بالثاني او بما اضيف
اليه الثاني او بما اضيف الي ضميره الثاني او وقوع الوصف
مثنى او جمعا على حده بان لم يوجد واحد من الاحوال الخمسة وكما ها

شروط

شروطا باعتبار انه لابد من واحد منها في دخول ال ذكر اي وصل ال
مضافا الي المعارف حال من الضمير المجرور يرجع العايد الي
المضاف وهو داخل في حيز الاجازة بدليل قول التوضيح وجوز
الفرا اضافة الوصف المحلى بال الي المعارف كلها اه فهو لا يوجب
كون الضمير في محل جر اذا اضيف الوصف المحلى بال الي الضمير
نحو الضاربك بل يجوز كونه في محل نصب على المفعولية ايضا
خلاف المبرد والرماني كما ياتي وقوله مطلقا اي سوا كان المضاف
اليه علما او اسم اشارة او ضميرا او غيرها بخلاف الضارب رجل
اي فانه لا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الي النكرة وقال
المبرد والرماني الخ اي فيكونان موافقين للفرا في الضمير
دون الظاهر لكنهما موجبان والفرا مجيز وعند سيبويه الضمير
الخ هذا هو الموافق لكلام الناظم كالظاهر اي غير المحلى بال
بدليل التفريع بعده فهو منصوب في الضاربك اي لانتفا شرط
اضافة الوصف المحلى بال فايده قال في المغني مثل هذا
الضمير في النصب قولهم لا عهد لي بالام فقامته ولا او ضمه
بالعين فالهاء في موضع نصبها كالهاء في الضاربه الا ان ذاك مفعول
وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول
به اجماعا وليست مضافا اليها والاخفش او هو بالكسر
وعلى هذا فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان
فتحت الراء فالها منصوبة المحل وان كسرتها فهي مجرورته
اه مخفوض في ضاربكه اي محلا لعدم تنوين الوصف وعدم
تكميله بال الوجهان اي الخفض بنا على ان النون حذفت
للاضافة والنصب بنا على انها حذفت للتخفيف للطول

هذا هو مذهب سيبويه وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة
هو في موضع جر فقط لان الاصل سقوط التنوين للاضافة فلا
يعدل عنه الا اذا تعين نحو كما في قولك هذان الضاربا زيد اقاله
الشيخ في شرح التوضيح ومنه اي من حذف النون للتخفيف لا للاضافة
عورة العشيرة حيث كل ما يستحي منه والوكف كجبل
الجور وكانه لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كما قال
فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وان جوزت
العربية الجر فتامل للمناسبة قال شيخنا السيد بكسر
الدال اهـ ولعله على هذه الاسم فاعل من ادل لغة في دل كما في المصباح
والباء بمعنى على نعم الاحسن الخ اسند ذلك على قوله ويجوز
في الضارباه لدفع توهم مساواة الوجهين
عن جمع التكسير وجمع المونث السالم فان حكمهما حكم المفرد
كما علم مما مر والجملة خبر الاولى والرابط محذوف اي لا
تقديره في اعتقاده كما مر وقال المكودي في موضع نصب
الخ فيه عندي نظر لان وجود ال في المضاف ليس هو الكافي
عن وجود ال في المضاف اليه وانما الكافي عن ذلك وقوع
المضاف مثنى او جمعا لان وجود ال في المضاف خلاف حقه
فيحتاج الى مسوغ له من وجود ال في المضاف اليه او فيما
اضيف اليه المضاف اليه او كون المضاف مثنى او جمعا او نحو
ذلك مما مر فتدبر ويجوز في هم ان الكسر اي على
انها شرطية وقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما
سبق عليه ويرد على الكسر ما اوردناه على كلام المكودي

فافهم

فافهم او تذكيرا في كلام المصنف اكتفاء وخص التانيث بالذكر لانه
الاغلب ويكتسب المضاف من المضاف اليه غيرهما ايضا كالامور
المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح
وكالظرفية في نحو كل حين والمصدرية في نحو كل الميل ووجوب
التصدير في نحو غلام من عندك والاعراب في نحو هذه
خمسة عشر زيد عند من اعربه والبنا في مثل ما انكم
تنطقون والتعظيم في نحو بيت الله والتحقير في نحو بيت
العنكبوت والجمع في نحو فما حب الديار شغفن قلبي ولكن
حب من سكن الديارا كذا في يس ويرد على قوله والاعراب الخ
ان الاعراب في مثاله لمعارضة الاضافة سبب البنا لا لاكتسابه
الاعراب من المضاف اليه بدليل ان من يعربه يقول هذه خمسة
عشر زيد يعرب هذه خمسة عشرك كما قاله الدماميني
اي صالحا للحذف لما كان معنى الموهل المجعول اهلا وسبب
الموهل
هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه اهلا للحذف
فسره تفسير مراد بقوله اي صالحا للحذف فهو من اطلاق
المسبب وارادة السبب وزاد في التسهيل شرطا اخر
وهو ان يكون المضاف بعض المضاف اليه كصدر القناة
او كبعضه كمر الدياج فانه لم يكن بعضا ولا كبعض فلا
التنساب وان صلح للحذف فلا يجوز اعجبتني يوم العروبة لكن
زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس
وجادت عليه كل عين ثرة ولهذا قال الدماميني بعد قول
التسهيل وكان المضاف بعضه او كبعضه ما نصه
وزاد الفارسي قسما اخر يجوز فيه التانيث وهو ان يكون

المضاف الى المونث كله كقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة الى ان
قال قال الشـ يعني المراد به والافصح في هذا القسم التانيث بخلاف
ما سبق جادت عليه اي النبت المذكور قبله كل عين ثره
بفتح المثلثة اي كثيرة الماء كما سترقت بكسر الراء اي
~~كما سترقت بكسر الرا~~
غصت صدر القناة اي الرمح
اي غصت اي الفواحش بفتح الهمزة مصدر اي بمعنى الاتيان
مشين اي المشوة كما اهتزت الخ اي مشيا كاهتزاز
رماح تسفهت اي امالت اعاليها من الرياح النواسم روية
الفكر الخ قد يقال الاول هنا ليس صالحا للحذف فلم يوجد
الشرط الا ان يقال المراد حذفه مع متعلقاته واذا حذف
الاول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام اذ يصح ان يقال
الفكر معين الخ ويحتمله اي انتساب المضاف من
المضاف اليه التذكير وعبر بالاحتمال لما في اطلاق الذكر على
الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه
ان التذكير وصف للفظ الجلالة لانه المضاف اليه لا الذات تعالى
حتى يلزم سوء الادب فتامل ولانه بتقدير التذكير حيث
لا اضافة في لفظ الساعة قريب ولانه فيه احتمالات
اخرى منها ان قريب على وزن فعيل وهو وان كان بمعنى
فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من
استوا المذكر والمونث وقيل انه بمعنى مفعول اي مقربة
ومنها ان التذكير على تاويل الرحمة بالغفران ومنها ما ذكر الفرا
انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا
للفرق افهم قوله وربما الخ فيه انها تحتمل ان تكون

للتكثير

للتكثير ولا ايهام فانه كثير المتبادر انه مطرد وبه صرح
بعضهم ثم الثاني اي انتساب التذكير لما به اتحد معنى
اي بحسب المراد فلا يرد ابو الاب وابو الابن فانه صحيح واراد
بالاتحاد ما يشمل الترادف كما في الليث والاسد والتساوي
كما في الانسان والناطق سواء كان التساوي بحسب الوضع
كالمثال او بحسب المراد كما في الصفة والموصوف اهـ سم
والترادف الاتحاد ما صدقا ومفهوما والتساوي الاتحاد ما صدقا
فقط ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جاز يد
زيد بالاضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل بعض عن
الفارسي جواز الاضافة وخرج منه ما غاير معنى وان اتحد
لفظا فيجوز فيه الاضافة نحو عين العين والموصوف
مع صفته تقدمت الصفة او تاخرت بقرينة التمثيل
لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه اي يتخصص به على
وجه نسبته اليه وكونه بعضا او مظروفا او مملوكا او
مختصا لما استفيد مما سبق وهذا الاتيان في الاتحاد بين
المتضايفين معنى فلا يرد ان الموصوف يتخصص بصفته
فهلا جاز اضافته اليها للتخصيص كما جاز نعته بها
للتخصيص وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى
الصفة بان الصفة تابعة لموصوفها في الاعراب فلو اضيف
اليها الموصوف لكانت مجرورة ابدا ولم تتصور التبعية
المذكورة وعلل منع العكس بان الصفة يجب ان تكون تابعة
ومؤخرة وفي الاضافة لا يمكن ذلك وعلل منع اضافة احد
المترادفين او المتساويين الى الاخر بعدم الفائدة اذ المقصود

حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فتكون لغوا
لا يقال هي مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون
لغوا لانا نقول ترك الاضافة بالكلية اخف لان فيها حذف
كلمة تامة وهذا التعليل يقتضي امتناع ذكر المرادف الاخر
او المساوي الاخر على وجه الاتباع ايضا وليس كذلك افاده
سم ان يراد بالاول الخ هذا اذا كان الحكم مناسبا للمسمى
فان كان مناسبا للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت سعيد
كرز واعلم ان هذه الاضافة بعد التاويل على معنى لام الاختصاص
وكذا الاضافة في نحو مسجد الجامع بالتاويل الذي ذكره
فيها افاده سم وانما اضيف سعيد الى كرز ولم نقتصر على اسمه
الى سعيد لان الاعلام كثيرة فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز
في غيرها نقله يس عن ابن الحاجب ومما اوهم اضافة
الموصوف الى صفته الخ قال الدماميني واعلم ان اضافة
الموصوف الى الصفة والصفة الى موصوفها لا تنقاس
اهـ ومنه يعلم ان التاويل الذي ذكره الشارح لا يسوغ اغتفار
ارتكابنا تلك الاضافة وانما هو تخريج للمسموع على وجه
جائز حبة الحمقا بالمد وهي المسماة بالرجلة وانما وصفت
بالحمق مجازا لانها تنبت في مجاري السيول فتمر بها فتقطعها
فتطؤها الاقدام ان يقدر موصوف اي يكون الاول مضافا
اليه اضافة الشيء الى جنسه كالمثال الاول او زمنه كالمثال
الثاني او محله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الاضافة
في حبة الحمقا من اضافة العام الى الخاص كمسجد الاراك فلا يحتاج
الى التاويل وصلاة الساعة الاولى اي من الزوال او المراد

اول ساعة اديت فيها الصلاة المفروضة ومسجد المكان
الجامع ويصح ان يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع
جرد قطيفة الخ جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية
ان يقدر موصوف ايضا اي كما يقدر فيما قبله وان اختلف المحل
واضافة الصفة الى جنسها اي جنس موصوفها
من جنس القطيفة صرح يس لبيان ان الاضافة على معنى من
ولدار الاخرة لغاتنا وبلها عند الجمهور ولدار الحالة الاخرة
او الحياة الاخرة او يقولون الاضافة من اضافة العام الى الخاص
ولعلهم يقولون الاضافة فيما بعده من اضافة العام الى الخاص
قال سم يمتنع اضافته اي لانه لا يعرض لهما يحوج الى
اضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف وكغير اي الخ
بخلاف اي فانها ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا فضعف
شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها اليهما تقصان الية
لتوغلها في الابهام نحو كلا اي اذا لم يقع توكيدا او نعتا والا
تعينت الاضافة لفظا نحو جا القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل
كما قاله الاشموني واعلم ان كلا وبعضا عند قطعهما لفظا عن
الاضافة الى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور
وبهذا جاءت الحال منهما موخرة وقال الفارسي نكرتان فالتنوين
عوض عن المضاف اليه والضمير للشموس والاقمار فان
اختلاف الاحوال يوجب تعددا ما في الذات او للكواكب فان ذكرهما
مشعر بها قاله البيضاوي فليس الليل والنهار من مذكور
الضمير كما يفيده كلام البعض لانهما لا يوصفان بالسباحة
في الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل لشبهها به لفعلها

فعله من السباحة والجري وافرد في فلكه مراعاة لكل وجمع
في يسبحون مراعاة للمضاف اليه المحذوف فلا يقال الاية تقتضي
اتحاد فلكه الشمس والقمر على الاحتمال الاول وذلك الكواكب على الثاني
واعلم ان اللازم الخ عن ضمنه الدخول على المتن وتتميم اقسام
ما يضاف بذكر ما قاله المص وهو ما يختص بالظاهر واعلم انه
جملة اقسام الاسم باعتبار الاضافة وعدمها تسعة ما تجوز
اضافته وما تمتنع وما تجب اضافته لفظا لجملة فعلية فقط
وما تجب اضافته للجملة مطلقا وما تجب اضافته لفظا او تنزيلا للمفرد
مطلقا وما تجب اضافته لفظا للمفرد مطلقا او للظاهر فقط
او للضمير مطلقا او لضمير المخاطب كلا وكلتا فانهما يضافان
للظاهر والمضمر لكنه لا يضاف لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا كا صنه
قصاريه الشي بضم القاف ويقال قصيبريه بضم القاف
وفتح الصاد وسكون الياء وقصار بحذف الالف الاخيرة مع فتح
القاف او ضمها وقصر بحذف الالفين مع فتح القاف وسكون
الصاد كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض
من القصور وحماداه بضم الحا المهملة وقولي بمعنى غايته
راجع لكليهما وذي ووداته ابي وقرو عهما ونذرانما يصطنع
المعروف من الناس ذووه قولي كوحده قال في الهمع هو لازم النصب
على المصدرية بفعل من لفظه حكى الاصمعي وحد الرجل يحد اذا انفرد
وقيل لم يلفظ بفعله كالابوة والخؤولة وقيل محذوف الزوائد
من ايحاد وقيل نصبه على الحال لتاوله بموحد وقيل على حذف حرف
الجر والاصل على وحده ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وقد
يثنى شذوذا او يجر بعلى سمع جلسا على وحديهما وقلنا

ذلك

ذلك وحدينا وجلس على وحده او اضافته نسيج وقريع على وزن كريم
وجحيش وعيير مصغرين اليه ملحقات بالعلامات على الاصح يقال
هو نسيج وحده وقريع وحده اذا اقصد قلة نظيره في الخير
واصله في الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله والقريع
السيد وهو جحيش وحده وعيير وحده اذا اقصد قلة نظيره
في الشر وهما مصغر عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم
بهما المنفرد باتباع رايه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم
وهي نسيجة وحدها وهكذا او قيل لا يستعمل نسيج واخواته
العلامات فيقال هما نسيجا وحدهما وهكذا او زاد الشاطبي رجيل
وحده او ببعض اختصار نقول لبيك اصله البك لك البابين
اي اقيم لطاعتك البابا كثيرا لان التثنية للتكثير بنحو ثم ادغم المصدر
كرتين بحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف
الجار من المفعول واضيف كل ذلك ليسرع المجيب الى التفرغ لاستماع
الامر والنهي ويجوز انه يكون من لب بمعنى الب فلا يكون مما حذف
الزوائد قاله الرضي ~~مداولين المناسب لتفسير د والبك~~
~~تداولا لك بعد تداول ان تقول مداولين~~ بمعنى تداولا لك بعد
تداول وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والامران متقاربان
وكلاهما احسن من قول بعضهم بمعنى ادالة بعد ادالة لعدم ظهور
مناسبة معاني الادالة كالغلبة هنا بخلاف التداول بمعنى التناوب
والمداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف اي تداولا لطاعتك
فاحفظه بمعنى تحننا عليك بعد تحنن لو قال بمعنى حنانا
عليك بعد حنان لكان انسب بلفظ حنانيك دعوت لما نابني
مسورا اللامر الذي اصابني وهو هرم دينر لزمته فلبى

المصدر اليه

لاستماع

ومثله في حذف
الزوايد الباقي جم

بلغ

اي اجابة له مني بعد اجابة اذ السائل
ايه قال لبيك وقوله قلبي بديه مسرور
في امر يابه هذ الصيغه بالقول والفعل وخص اليدين لان العطا بهما
وقبل ذكر اليدين مقحم والقا الاولي تعقيبية والثانية سببية
لقلت لبيه كان مقتضي الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب
الي الغيبة مصادر قال شيخنا والبعض اي حقيقة لا اسما مصادر
اه وعليه فهي مصادر محذوفة الزوايد كما مر ومعناها التكثير
لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما علي ذلك لانها اول
تضعيف العدد وتكثيره تصريح من الفاظها فيقدر في دواليك
اداوله وفي سعديك اسعد مقارع اسعد رابعيا اي مساعد
واعان كما في القاموس وفي حنانيك تحنن علي ما يقتضيه قول
الشارح سابقا يعني تحننا الخ واحسن علي ما هو الانسب بلفظ حنانيك
من معناهما فيقدر اسرع واقيم لان فعلهما لم يستعمل
ولابيان فيه قول السابق من الب بالمكان لانه اخذه مما ذكر
باعتبار المناسبة في المعني لا يقتضي انه ماذكر فعله كذا قالوا
وكان الكامل لسلم علي ذكر انه لبيك تثنية ثلاثي والب رباعي
فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك في سعديك مع فعله
وهو اسعد علي انه يقال لب ثلاثيا بمعني اقام كما في القاموس و
الكافية للرضي كما مر فالمتجه عندي انه منصوب بفعل من لفظه
ثم ذكر قوم ان معني لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فالناصب
فعل من معناه اذ لبيب لب والب بمعني اجاب فاحفظه
وحضا حا وضا دهجيا ين اي مسرعا للقتل اذا شق برد الخ
النافي بالبرد بديلة قال في التصريح قال ابو عبيدة كان الرجل
اذا اراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما

برد

برد صاحبه يريه ان ذلك ابقي للمودة بينهما الحالين اي علي
تاويله بالمشتق كما نبه عليه بقوله مداولين المناسب
لتفسير د واليك بقوله اولا لكن بعد تداول ان نقول متداولين
اي مسرعين تفسير لهاذين فقط علي الظاهر
للتعريف اي وحق الحال التنكير وقوله ولان المصدر الخ دفع
بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل ان هذه الحال مما جا معرفا لفظا
وان كان منكرا معني الوصفية اي لضربا والمعني اضرب
ضربا مكررا كذا قال البعض تبعا لشيخنا ويحتمل ان المعني علي
الوصفية اضرب ضربا مسرعا مسرعا بل هذا نسبة عامر
في معني هذا ذلك بما ذكراي من ان المصدر الموضوع للتكثير
لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا وبانه معرفة في الرد
بهذا علي الاعلم بحث لانه كما ذكر الشارح عنه انه يقول بحرفية الكاف
في لبيك واخواته وح لا اضافة فلا تعريف علي مذهبه وزاد
بعضهم ردا بالتا وهو ان ضربا مفرد وهذا اي لبيك مثني ولا يوصف
المفرد بالمثني اصله لبا اي بوزن فعلي بسكون العين كما في
التصريح وقد يوخذ منه ان الالف للغايب فتامل ورد عليه بقوله
الخ ليونس انه يجيبه بانه قولي قلبي بديه مسور شاذ فلا يصلح
للرد فتامل كما في علي الخ اشاربه الي انه الالف لا تقبل للاضافة
يادا اي بدليل فتاك وعصاك وهم اي بل خلافهم في لبيك فقط
مثلها في ذلك اي في هذا اللفظ ورد عليه بقوله الخ اي لانه
قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل علي اسميتها
لان الاسم انما يقوم مقامه مثله واجابه في التصريح عن هذا
بانه لبيه ولبي يدي يامسور شاذان فلا يصلحان للرد وعلي الثاني

بان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس
المسيلة وكما في اثني عشر واغلام يحذف من ذا تكر للالتباس
لاجلها ابو لا جل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله وبانها
الي الجمل اي الخبرية الغير المشتملة علي ضمير يرجع المضاف (الي ج)
دماميني حيث واذ الاول ظرف مكان تصرفه نادر وقد
يراد به الزمان وثانوها بالحركات الثلاث وعد نقلها باوه واوا
بل قال ابن سيده هي الاصل كما في الدماميني وبنو
فقعس يعربونها ولا يضاف الي الجملة من اسماء المكان غيرها
كما في المغني والثاني ظرف زمان ماض لا يتصرف الا اذا اضيف
اليه ظرف زمان كيومئذ قال جماعة منهم الناظم او وقع مفعولا
به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا او بدلا منه نحو واذكر في الكتاب
مريم اذ انتبذت فاذ انتبذت بدل اشتمال من مريم ومنع
ذلك الجمهور واولوا كما سياتي وترد للتعليل فتكون حرفا
وقيل ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول
لا يتاتي اذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم الاية اي لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم
في العذاب لظلمكم في الدنيا ولصاحب هذا القول ان يجعل اذ في الاية
لمجرد الظرفية بدلا من اليوم علي معنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وعلي
هذا الوجه يجوز ان تكون ان ومعمولاها تعليلا علي حذف
لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع الي قولهم يا ليت
بيني وبينك بعد المشرقين او الي القرين ويويدها قراءة
بعضهم علي استيناف العلة كما في المغني وللمفاجاة بعد بينا (بكسران ح)
وبينما وهل هي ح ظرف زمان او مكان او حرف مفاجاة

اوحرف

او حرف زايد اقوال فاذا قلت بينا او بينما انا قايم اذ اقبل عمرو فعلي
القول بزيادتها يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا او بينما
كما يكون ذلك لو لم توجد اذ بعد بينا او بينما وهو الاكثر وعلي
القول بانها حرف مفاجاة فالعامل في بينا او بينما فعل محذوف
يفسره ما بعد اذ وعلي القول بالظرفية قال ابن جني وابن الباذش
عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا او بينما
محذوف يفسره الفعل المذكور ومعنى المثال فاجأ عمرو في زمن
بين اوقات قيامي وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا
يعمل فيها الفعل ولا في بينا او بينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما اي بين
اوقات قيامي حين اقبل عمرو وافقت اقباله عمرو واعلم ان اصل
بين ان تكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما
جلست مكان فراقكما ومعنى قبلت بين خروجكم ودخولكم قبلت
زمان فراق خروجكم ودخولكم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فتعين ان بين المضافة الي المفرد تستعمل في الزمان
والمكان فلما قصدوا اضافتها الي الجملة والاضافة الي الجملة كلا
اضافة زادوا علي تارة ما الكافة لانها تكف المقتضي عن اقتضائه
واشبعوا تارة اخري الفتحة فتولدت الف لتكون الالف دليل
عدم اقتضائه للمضاف اليه لا نحو كالموقوف عليه لان الالف قد
يوتي بها للوقف كما في انا والظنونا وتعين ح انه لا تكون الا اذ اما
لما تقرر انه لا يضاف الي الجمل من المكان الا حيث واضافة بينما وبينا
في الحقيقة الي زمان مضاف الي الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير
اوقات زيد قايم الي بين اوقات قيام زيد كذا قرره الرضي وقد

مضاف بيضا الي مفرد دون بينهما على الهمع كذا في الدماميني
والهمع الجملة الاسمية والفعلية لكن اضافة حيث
الي الفعلية اكثر ولهذا ترجح النصب في نحو جلست حيث
زيدا اراه قال في الهمع ويقبح اضافتها الي اسمية عجزها فعل
ماض نحو جلست حيث زيد قام ووجه قبحه ان اذ للماضي والفعل
الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل
بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن اه
وقال في التصريح شرط الاسمية بعد اذ ان لا تكون خبر المبتدا
فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون
فعلها ماضيا لفظا نحو واذكروا اذ كنتم قليلا او معنى لا لفظا
نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت ثم قال وشرط الاسمية
بعد حيث ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه اهـ
ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد اذ شرط حسنها فلا ينافي كلام
الهمع ومن كلام الهمع يعرف ما في كلام البعض وغيره من الخلل
واذكروا اذ انتم قليل اذ فيها وفيما بعدها مفعول به وقال
الجمهور ظرف لمفعول محذوف اي اذكروا نعمة الله عليكم اذ
انتم واذ كنتم واذ يمكر اهـ تصريح وقال الواقي واذكر في الكتاب
مريم اذ انتبذت انه اذ انتبذت ظرف لمحذوف اي قصة مريم
اذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين في واذكروا نعمة الله عليكم
اذ جعل فيكم انبياء كونه اذ ظرفا للنعمة وعلى مذهب غيرهم
تجوز ذلك وكونها بدلا من نعمة ومعنى هذا المضارع
اي الواقع في الجملة المضاف اليها اذ بخلاف المضارع بعد حيث
وقد يقال لا حاجة الي ذلك لتصريح ابن هشام في المغني

بان

بانا ذ قد تستعمل في المستقبل كما ان اذا قد تستعمل في الماضي والجواب
ان المرجح موافقة الواقع لان نزول الاية بعد تقدم الكلام وان
الجمهور لا يثبتون مجي اذ للاستقبال ويجعلون ما يوهم من تنزيل
المستقبل منزلة الماضي كما في المغني اما ترى هي بصرية مفعولها
طالعا وحيث ظرف مكان مبني وقيل اذا اضيف الي مفرد يكون
معربا كذا في العيني وقيل مفعولها حيث وطالعا حال من سهيل
سهيل وقيل من حيث على معنى طالعا فيه وقيل وان ينون
الخ الحق الكافيجي باذ في ذلك اذا فيجوز ان يقطع عن الاضافة
ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى ولئن اطعتم بشرا مثلكم
انكم اذا لخاسرون اهـ نكت اي وان ينون اذا الخ اشار الي انه
الضمير في ينون عائد الي اذ وان في قوله افراد اذا اقامة الظاهر
مقام المضمر دفعا لتوهم رجوع الضمير الي غير اذ واما
نحو وانت اذ صحيح فنادر هذا مقابل قوله والشرط يكون الخ وبه يتبين
ان اقتصار التفضيل مع الكثير على غيرنا به وفي بعض النسخ اسقاط قوله
واما الخ وما كان ذا الخ الاقرب ما اشار اليه الشارح من ان ما مبتدا وكان
صلتها والخبر كان الثانية واضعف جواز استيفاء في موقع
الاستفهام اذكر كما اشار اليه الشارح وتحتمل انه ما مفعول مقدم لاضف
وعليه فقوله كان الثانية صفة مفعول مطلق لاضف اي اضافة
كاضافة اذ في كونها الي الجملة ظرفا مبهما يعني بالظرف اسم
الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية ام لا كما في المغني وكما يرشد
اليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون ويوم ينفع الصادقين
صدقهم اذ الاول بدل من المفعول به في لتنذر يوم التلاق
والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا كما سيذكره الشارح مثالا

مفعولا بها حيث وطالعا اي طالعا فيها [illegible] طالعا مفعول او [illegible] مستقر طالعا مفعول [illegible] كان قال [illegible]

في اضافتها الي مفرد وقد سمع مرفوع كحيث مضافة الي جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث [illegible] طالعا [illegible]

اختصاص له اصلا كحين ومدة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود
كامس وغد وكاسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين
كذا قالوا وفيه ان نحو يومها زمن محدود اللهم الا ان يراد به مطلق
وقت كما قالوه في يوم كما سياتي فتامل وممن ذكر عدم جواز الاضافة
في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليحرر قول شيخنا الليو
حيث قال اجروا السنة مجرى العام في جواز الاضافة الي الجملة ثم
رايت في المغني شاهدا علي اضافة العام فانه قال لا يعود ضمير
من الجملة المضاف اليها الي المضاف فاما قوله مضت سنة لعام
ولدت فيه فنادر وقد خفي هذا الحكم علي اكثر النحاة اهـ وسبقه
الي ذلك الناظم وعلله بان المضاف الي الجملة مضاف في التقدير
الي مصدرها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف اليه
الي المضاف لا يعود منها قاله الدماميني وقضيته امتناع العود
لا ندوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف
فيكون الضمير من جملة اخرى ويوم اي اذا اريد به مطلق
الزمن لا المقدار المخصوص والا كان من المحدود افاده سم
فائدة اذا قلت اتيتك يوم لا حر ولا برد جاز لك رفعهما
وبنيا على ان لا ملغاة او عاملة عمل ليس وفتحهما علي ان لا عاملة
عمل ان وجرهما علي ان لا زائدة حكي الاخفش الاوجه الثلاثة
كذا نقلوا وفيه ان جعل لا زائدة لا يلائم المعنى الا ان يراد بكونها
زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كلا المعترضة بين
الجار والمجرور في جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل
الجر علي ان لا اسم بمعنى غير لكان اوضح فتامل وقيد المص في كافيته
جواز بنا ما ذكر بما اذا لم يثن والا وجب اعرابه ما كان اذ فقد

اجريا

اجريا تنازعه الفعلان قبله اضف هذه اي الالفاظ المشبهة
اذ ولو قال هذا اي ما كاذ لكان احسن ولا يتقيد جواز بنا ما ذكر
بحال الاضافة الي الجملة بل يجوز بناوه اذا اضيف الي مفرد مبني
كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لابهامه
كغير ومثل ودون وبين وذهب الناظم الي انه لا يبنى مضاف
الي مبني بسبب اضافته اليه اصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة
من خصايص الاسما التي تكف سبب البنا وتلغيه وكيف
تكون داعية اليه والفتحات فيما استشهد واله حركات
اعراب فمثل في انه لحق مثل ما انكم تنطقون حال من ضمير لحق
وبين دون في لقد تقطع بينكم ومما دون ذلك منصوبات
علي الظرفية غايته القسم اذ لا يعم شيئا للعظمة والتفخير
وعظمة الليل اذ يغشيهم اهـ قاله سم وسيشكل علي التعليل بنا
يوم في يومئذ الا ان يوجه بالحمل علي شبيهه وهو اذا اهـ وحمل
مشبه اذا المشبهة اذ في جواز البنا والاعراب اذا اضيف الي الجملة
علي التفصيل المذكور قال ابن هشام لم ار من صرح به وقياسه
عليه ظاهر قال في النكت وقد صرح به الشاطبي جازما به
فحملا علي اذ اعترض بان شرط القياس وجود علة الحكم في الفرع
وعلة بنا اذ مشابهتها الحرف في الافتقار الي الجملة وهي
غير موجودة في الفرع وقد يقال انما اشترط ذلك في القياس
الموجب للحكم لا المجوز له فتامل فيما تلاه فعل مبني اي بنا اصليا
او عارضا ولذا امثل بمثالين علي حين عاتبت الخ اي في حين
عاتبت الخ قوله تعالى ودخل المدينة علي حين غفلة وله افيما ياتي
علي حين يستصبين اي النسوة من استصبين

فلانا اي عددته صبيا كذا قيل والاشبه انه من استصباه اي
طلبه ان يصبو اليه اي يميل   وقيل فعل معرب صرح في
جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذي بمعنى اذ وهو انما يتم اذا
جعل ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزيلا كما في اذا اذا وقع بعدها
المضارع على ما ذكره الش سابقا ولا يخفى انه الاقرب في الظرف
قبل المضارع المجعول بمعنى الماضي تنزيلا ان يجعل بمعنى اذ
ويستغني عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضي تنزيلا
يا عمرك الله يا للتنبيه او للندا والمنادى محذوف وعمر منصوب
على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتدا اذا دخلت عليه اللام
فيكون بمعنى الحياة واسمه منصوب بنزع الخافض والاصل عمرتك
بالله عمرا اي ذكرتك به تذكيرا يعمر قلبك وحلي رفعه على
الفاعلية للمصدر   واحتجوا بقراءة نافع قال الرضي لا دليل
فيها لاحتمال ان يوم نصب على الظرفية خبر لهذا اشارا
به للمذكور قبله لا لليوم واورد عليه انه يلزم مخالفة هذه
القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها   ما تذكر من سليمى
اي الذي تذكر منها وابهمه تعظيما له وتفخيما والداني الغريب
الظرفية احتراز عن اذا الفجائية لانها حرف على الاصح
والحرف لا يضاف ومن احسن ما استدل به المص على حرفيتها انها
وردت رابطة لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض
اذا انتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية
في مثل ذلك بالفا لانها اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان
والتقدير في خرجت فاذا زيد حاضر ففي الوقت زيد
اي حضوره اذ لا يخبر بالزمان عن الجثة هذا ان قدرت خبرا

فانه

فانه قدرت خبرا متعلقة بخبر محذوف اي ففي الوقت زيد
حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فاذا زيد
حاضر فلا اشكال في الاخبار ومقتضاه ان لا تكون اذا مضافة
للجملة اذ لا يعمل شيء من المضاف اليه في المضاف وهو خلاف المقرر
في اذا الظرفية ولك ان تجعل التقدير فحضور زيد او فزيد حاضر في
زمن خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقدرة وقال جماعة ظرف
مكان والتقدير في فاذا زيد ففي المكان زيد او في الحضرة زيد
ومقتضاه كالقول قبله وجعل اذا على هذا القول مضافة لجملة
مقدرة ثم ينافيه انه لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث
لما ياتي ويجوز فاذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر اذا او محذوف
ولا يليها في المفاجاة الا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية
ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وجوزه
كثير من النحويين وجوز الاخفش ان يليها الفعل المقرون
بقد دونه المجرد منها وقد تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفا اذا
الفجائية وهل هي رابطة او عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها
او جزائية كهي في جواب الشرط اقوال واعلم انه اذا غير
الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المص قد تقع مفعولا
به كقوله عليه الصلاة والسلام لعايشة رضي الله تعالى
عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى واوله
غيره بجعل اذا ظرفا لمحذوف هو المفعول اي لاعلم شانك اذا
كنت الخ وكمرورة بمعنى نحو حتى اذا جاءوها الاية والغاية في
الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالمعنى
وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان تفتح ابوابها وقت

بحيثهم فينقطع السوق وجعل الجمهور حتى في مثل ذلك ابتدائية
ومبتدأ نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو ونقله الرضي عن
بعضهم ثم قال ولم اعثر له على شاهد من كلام العرب كذا في
الدماميني مع زيادة من الهمع   الى جمل الافعال ينقل حركة
الهمزة الى اللام اي الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد
اجتمعا في قوله والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل
تقنع   ما تضمنته الخ ولم يعملوها لمخالفتها الشروط في تحقق
وقوع تاليها قال الرضي   غالبا سيأتي مقابله في كلام الشارح
لكنه اذا اعتلى اي كن متواضعا هينا اذا تكبر غيرك   فاذا
ظرف اي للحدث المستقبل وقد تجي للماضي نحو واذا راوا
تجارة الاية على ما ذكره جماعة وللحال في القسم نحو والليل اذا
يغشى على ما ذكره جماعة لان اذا متعلق بفعل القسم وهو
انشاء والانشاء حال او بكونها حالا من الليل لان عامل الحال
عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والاصل في الحال
مقارنتها زمن عاملها ويلزم منهما كون الاقسام في وقت غشيان
الليل قال الرضي وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف
يدل عليه القسم اذ لا يقسم بشيء الا لعظمته والتقدير وعظمة
الليل اذا يغشى اه   على المشهور مقابله ان العامل تاليه
لا جوابه لاقتران جوابه بالفا واذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل
فيما قبلهما واجيب بان الظرف يتوسع فيه بالتقديم فكذا
في التاخير وبان قولهم بعاملية الجواب اذا لم يمنع منها مانع
والا كان العامل محذوفا وقد يدل عليه الجواب ويلزم القائلين
بالمقابل ان يقولوا بالاضافة لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف

كما

كما نقله عنهم في المغني وانه يعد قوافيه اذا ولو حيث بانه اذا ارتبط
بكونها شرطا كما في اين وانى واما اذ وحيث فلولا الاضافة ما
حصل ربط بعضه بزيادة   اذا باهلي الخ باهلي نسبة الى باهلة
ارذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة اكرم
قبيلة من تميم كما في القاموس وشيخ الاسلام وغيرهما وقول
البعض ارذل قبيلة من تميم خطا والمذرع بالذال المعجمة من امه
اشرف من ابيه وقيل بالدال المهملة اي المتاهل للبس الدرع
الشامية لا حاجة اليه لجواز ان تكون غير شامية والاسم
المرفوع وهو باهلي اسمها والجملة بعدها خبرها   كما اضمرته الخ
اي لان اداة التحضيض لا يليها الا الفعل   واجاز الاخفش
اي تبعا للكوفيين كما اجاز دخول اداة الشرط على الجملة الاسمية
وفصل ابن ابي الربيع فاجاز وقوع الاسم بعدها اذا اخبر عنه
بفعل ومنعه اذا اخبر عنه باسم   لكانه بحث الخ وقول بعضهم
انه على اضمار الفا رد بان الفا لا تحذف الا في ضرورة او نادر من الكلام
وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب
تعسف ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى
والنهار اذا تجلى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما
قبلها جوابا في المعنى فيلزم تعليق القسم الانشائي
وهو ممتنع اه مغني وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه
الرضي فانه جوز في الابيات كونهم تاكيدا للواو في غضبوا وللضمير
المنصوب في اصابهم وكون جوابه اذا جملة اسمية بغير فا قال لعدم
عراقة اذا في الشرطية اه وقوله تعسف اي لان المقام لا يقتضي
تاكيد المسند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد

من ان ذلك شانهم العادم   لما الظرفية جري علي القول بانها
اسم بمعني حين وقيل بمعني اذ واستحسنه في المغني
لاختصاصها بالماضي وذهب سيبويه الي انها حرف وجود
لوجود   وتلزم الاضافة الي الفعلية اي الماضوية
كما في التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة
اسمية مقرونة بالفا او اذا الفجائية نحو فلما نجاكم الي البر
اعرضتم فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاته البشري
يجادلنا فلما نجاهم الي البر فمنهم مقتصد فلما نجاهم
الي البر اذا هم يشركون وتبع الخ في كونه لما الظرفية
مضافة اليها وخالف كثير في الثاني والثالث وجعلوا الجواب
في الايتين محذوفا اي اقبل يجادلنا وانقسموا قسمين
فمنهم الخ وتبع الخ في كونه لما الظرفية مضافة الي الجملة
بعدها ابن هشام في شرح القطر ومنعه غيره وقد
صرح في المغني في اذا بانها علي قول القايلين ان العامل
فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت
اقول العبد الله الخ قد يلغز به فيقال اي فعل لما وح
يكتب وهي بالالف لاجل الالغاز وانه كان حقه ان يكتب باليا
والمعني لما سقط الخ يوهم ان جواب لما محذوف لتقدم
دليله وان تقديره قلت الخ وهو ما صرح به في المغني
قال الدماميني انما يحتاج اليه علي القول بان لما حرف شرط
اما علي القول بانها ظرف بمعني حين فلا بد تجعل متعلقة
بالقول الملفوظ به لان الظاهر انها علي هذا القول خالية

عن معني الشرط اه وقد يمنع ويوجه المنع انه نقل بعد ذلك
عن ابن مالك انها ظرف بمعني اذ فيه معني الشرط   لكونهم
اثنين متعلق باضيف والمراد شيئين ليشمل المذكرين
والمونثين والافعال ا واثنتين قاله يس   اي مما يلزم الخ
فيه اشارة الي ان قول المص اضيف اي لزوما بعد لعل ان الكلام
في واجب الاضافة   الي النكرة المختصة قال السيوطي
بنا علي جواز توكيدها وهو راي الكوفيين وعليه مشي
الناظم في التوكيد حيث قال وان يفد توكيد منكور قبل
فاشتراط المص هنا التعريف مبني علي غير مختاره قاله
عندك هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعي
في الاول المعني فثني الخبر وفي الثاني اللفظ فافرده د
الدالة علي اثنين اي بحسب الوضع وبحسبه القصد
كما سيتضح   او بالاشتراك بقي قسم ثالث وهو
الدال علي اثنين بحسب القصد كما في الجمع المراد به اثنان
نحو كلا روس الكبشين والمفرد المراد به اثنان نحو كلا
ذلك وجه وقبل والي هذا القسم اشار بقوله وانما صح الخ
وكلا ذلك وجه وقبل الوجه والقبل بفتحتين الجهة
اي وكلا ذلك ذو جهة يتعرف اليها   لانه ذا مثناة في
المعني لان العرب اتسعت في اسم الاشارة الموضوع
للمفرد البعيد فاستعملته للمثني كما ذكر وللجمع
نحو وان ذلك كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا شاطبي
فلا يجوز كلا زيد وعمرو لان كلا موضوع لتاكيد المثني
كما نقله يس عن ابن الحاجب   المضيف المثنو

اي الطفيلي المبغوض لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك
الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف
المفرده اي غير المكررة واخذ هذا القيد مما بعده وقياس
هذا ان تقول المفرد معرف لم ينويه الاجزا اخذا مما
بعده ايضا مطلقا اي سوا كانت موصولة او شرطية
او استفهامية او نعتا او حالا لانها بمعنى بعض اي
حيث اضيفت للمعرف اي والمفرد المعرف شي
واحد ليس له ابعاض بخلاف ما اذا اضيفت للمنكر
فانها بمعنى كل كما قاله ابن الناظم وان كررتها
اي سوا كان التكرير بها او لا مضمر المتكلم او غيره
واوجب بعضهم اضافتها اولا الى ضمير المتكلم وضمير
كررتها يرجع الى اي لا بالعموم السابق لان التكرار
لا يجي في الوصفية والحالية بالعطف اي بالواو
كما في التسهيل فاضف اي اجز اضافتها الى ما ذكر
او تنو الاجزا عطف على كررتها فلهذا احذف اليا للجزم
والمعطوف عليه يعني المضارع لانه شرط وهو لا يكون الا
مستقبلا فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه بقوله فاضف لانه جواب الشرط
فليس باجنبي لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه
فيلزم تقديم الجزا على الشرط لانا نقول يغتفر كثيرا في
الثواني ما لا يغتفر في الاوائل قاله س لان المعنى اي ايما
اشارة الى ان اي الثانية موكدة للاولى زيدت لضعف
العطف على الضمير المجرور وان اليا والكاف قائمان

مقامها الدالة على التعدد الجمع اي او الجنس نحو ايهما الرجال ... بنا او كـ
او يعطف عليه بالواو نحو اي زيد وعمرو قام صرح به الدماميني
وعليه لا يشترط تكرير اي كما قاله المصـ بل يكفي تكرير المفرد
بالمعرفة الداخلة على المقصور عليه وهو المفرد
لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قال في نظيره الاتي مع ان الذي
سبق هو المعرفة المفرد استغنا هنا بكون المستثنى
منه المعرفة وبالعكس من الموصولة الصفة اي في
المعنى فخذ الحالية كما نبه عليه الشـ وكان الاولى ان يقول وبالضد
الصفة لان العكس لغة جعل اخر الشي اوله وليس مرادا
هنا قاله الشاطبي فلا تضاف الا الى نكرة لان القصد
من الوصفية الدالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى
بعض فلا تدل عليه ويشترط في النكرة ان تكون مماثلة للموصوف
لفظا ومعنى او معنى فقط نحو مررت برجل اي رجل وبرجل اي
انسان ولا يجوز برجل اي عالم وعكسه قاله الدماميني وغيره
مطلقا اي تكميلا مطلقا الخ او مطلقا حال من ضمير بها
وقد كبر الحال باعتبار تعلق اللفظ لا من ضمير لكن لان فا الجواب
لا يدخل على اجنبي منه وقضيته جواز اضافة الشرطية
للمفرد المعرف المنوي به الاجزا نحو اي زيد اعجبك
اعجبني وهو ما صرح به الدماميني بل قول المصـ او تنو الاجزا
يدل على الجواز في الشرطية والاستفهامية لان كلامه
هناك في اي مطلقا اي غير الحالية والوصفية فمنع
ابن عصفور ذلك ممنوع افاده م ويوضح مما ذكره من ان كلام المصـ
هناك في اي مطلقا جواز اضافة اي الموصولة والاستفهامية

والشرطية الي المفرد المعرف اذا كررتا او نوى به الاجزاء ح يكون الثنا
التي المفرد المعرف مما نضاف اليه اي الموصولة والاستفهامية والشرطية
محله بقرينة ما مراد الم تكرر او نتو الاجزا فتامل   الي النكرة
والمعرفة بيان للاطلاق في كلام المص الذي هو في مقابلة التقييد
في الموضعين قبله وقوله الشمطلقا اي سوكان كل من النكرة والمعرفة
مفردا او مثني او مجموعا اي لبل قول سوي ما سبق الخ
ثلاثة احوال الاول الاضافة الي النكرة والمعرفة وذلك في
الشرطية والاستفهامية الثاني لزوم الاضافة الي
النكرة وذلك في الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة الي
المعرفة وذلك في الموصولة   اذا كانت اي الخ يعني فتعين
انك لا تجوز اضافته وهو اي المجعولة وصلة لندا ما فيه
ال نحو يا ايها الانسان ولم يذكره لان المقام مقام ما يضاف
لدن بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمهما
وسكون النون ويقال فيه لدي كجبير ولدن كقلن فعل امر
من القول ولد كقل ولد كهل ولد كثم ويقال فيها غير ذلك ايضا
كما في الهمع   فجر ما بعدته بعد قولي اضافة بيان ان عامل الجر
هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفايدة لم تستفد الا
من هذا وقولي في اعمال المصدر وبعد جره الذي اضيف له كمل بسم
وتبعه بعض اقول ومن قولي في اعمال اسم الفاعل وانصب بذي
الاعمال تلوا واخفض ومن قولي في الصفة المشبهة باسم الفاعل
فارفع بها وانصب وجر مع ال فاحفظه   ويذكر نعماه بضم
النون والقصر النعمة وكذا النعما بالفتح والمد واحتمال انها في البيت
بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة اليه والبا فع

الباب

الشباب   مريع غواني اي مسرع وعهن رافهن ورقنه اي اعجبن
واعجبته وفي العيني تفسير رقنه ناصبنه لامر اكربه
اللدن وحيث مقتضاه ان لدن عند اضافتها الي الجملة ...
مكان بل ظاهره انها دايما ظرف مكان ويمنع الامرين تصريح
الرضي بان لدن اسم لمبدا غاية زمانا او مكانا وعند اضافتها الي
الجملة مطلقا تتمحض للزمان وفقولي وقال ابن برهان جيرة
فقط هو الحق   هذا هو الاصل الاشارة الي قول الناظم
والزموا الخ وهو مدخول علي قولي ونصب الخ   ونصب غدوة
بها هذا شامل للنصب علي التمييز وللنصب علي التمييز التشبيه
بالمفعول به فان جعلت اللبا للمقابلة شمل النصب باضمار فعل
ايضا   مزجر الكلب ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر
زال فانه قدر من مادته كمزجور او كان نصبه علي الظرفية قياسيا
والا لكانا كانسما عيا كما مر في محله   نصب علي التمييز اي
للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه ان لدن اسم لاول زمان
مبهم فتميز بغدوة قاله الدماميني   لكن ضعفه
اي الشبه سماع الخ وذلك لانه لو كان المقتضي لنصبها
ما ذكر لم ينصب عنه حذف نون لدن لان اسم الفاعل لا ينصب
بحذف التنوين ولا يرد الضارب زيدا والضاربا عمرا والضاربو
بكرا لان ال كالعوض من التنوين في الاول والنون في الاخرين
او خبرا عطف علي قولي علي التمييز وعلي هذا تكون لدن مضافة
الي الجملة وعلي الاولين لا اضافة ولهذا استحسن الناظم هذا
الوجه لما فيه من ابقا لدن علي ما ثبت لها من الاضافة   مراعاة
للاصل اي الغالب في تالي لدن من الجر فهو تعليل نصبها لمعطوف

على مجرور وغير في الاستثنا فالمقتضي للجر كون المعطوف عليه
واقعا في مكان اسم مجرور غالبا الا كونه في محل جر حتى يرد اعتراض
ابي حيان يعني من اجاز الجر بان غدوة عنده نصبه ليس في محل جر
حتى يراعى هذا المحل وجاز نصبه لا يقال يلزم نصب
غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ الا فيها الا انا نقول
يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل واستبعد
الناظم اي ابي للزوم نصب غير غدوة بعد لدن بعيد
عن القياس لان القياس جر ما بعد لدن كغيرها من الظروف
ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس
على غدوة بعيد عن القياس لدن وقت هو غدوة
يستفاد منه ان لدن على هذا الوجه مضافة الى مفرد
منوي وهذا هو الظاهر وانه استظهر البعض
هنا قطعها عن الاضافة في هذه الحالة مع انه جزم فيما
بعد بما قلناه اما على الوجه الذي قبله فمضافة الى الجملة
واما على الوجه الثالث زائد فغير مضافة اصلا على
التشبيه بالفاعل قال في التصريح ظاهره انها مرفوعة
بلدن اي لشبهها باسم الفاعل فيما مر يعني عند
بكسر العين وفتحها وضمها كما في الهمع وهي للمكان
كثيرا وللزمان قليلا ومنه كما في الدماميني عن الهم
انما الصبر عند الصدمة الاولى ولا يخرج عن الظرفية
الا الى الجر بمن لمبدأ الغايات اي لاول المسافات فيشمل ها
نفس اول الزمان او المكان وبهذا فارقت من فانها
لابتدا الزمان او المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسما

افاده

افادهم ومن ثم اي من اجل ان لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند
تكون لمبدأ الغايات وذلك اذا دخل عليهما من الابتدائية يتعاقبان
في نحو ما ذكر اي يعقب كل منهما الاخر اي يخلفه وعلمناه
اي الخضر لعدم معنى الابتدا هنا بل المراد حصلته في
مكان قريب منه ان الغالب ومن غير الغالب لدن شب
ولدن ان يافع انها مبنية اي على السكون في بعض
لغاتها على ما علم مما مر وانما بنيت لشبهها بالحرف في الجمود
لملازمتها الظرفية او شبهها وقيل لان بعض لغاتها على وضع
الحرف واجري البقية مجراه الا في لغة قيس قال
المصرح اي فانها معربة عندهم تشبيها بعند او وجه
في التسهيل والهمع اعرابها عندهم بلغتها المشهورة
وهي لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وبلغتهم
قرئ من لدنه قال المصرح اي باسكان الدال مع اشمامها
الضم وكسر النون وهي قراءة ابي بكر عن عاصم وحكى ابن
الشجري عن الفارسي ان الكسرة في هذه القراءة ليست
اعرابا وانما هي للتخلص من التقاء الساكنين وفيه منافاة
لما في القولة السابقة عن التسهيل والهمع الا ان يقال
اسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل
ضمها كما يرشد اليه اشمامها الضم في هذه القراءة تنبيها
على اصلها جواز افرادها اي قطعها عن الاضافة لفظا
ومعنى على ما مر اي على التفصيل الذي مر من انها مفردة على
ان غدوة منصوبة على التمييز او التشبيه بالمفعول به
او مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على ان غدوة منصوبة

خبر لكانه او مرفوعة خبر المبتدا محذوفا وفاعلا لفعل محذوف
لا تقع الا فضلة اي بخلاف عند تقول السفر
من عند البصرة فعند جر بما سد مسد العمدة وهو
المتعلق المحذوف فاعطي العمدية فهي مثل عند
مطلقا يقتضي انها معربة وبه صرح في المغني لكن في
شيخ الاسلام ان المصرح به خلافه وفي شرح المغني
للدماميني حكاية القول ببنائها عن ابن الحاجب الا
ان جرها اي جر الحرف اياها تقول هذا القول الخ
اقتصر علي التمثيل للمعاني لانها محل الافتراق
ويمتنع ذلك في لدي استظهر البعض انه نادر لا ممتنع
وقد يوجه بانهم كثيرا ما يعطون المعقول حكم المحسوس
ومنه قول بعض المصنفين واسالة الغفور لديه ثم
رايت بعضهم رد المنع بقوله تعالى ما يبدل القول لدي
انه لا فرق بين لدى وعند نظرا لهذا المراد لا فرق
بينهما في كلا الوجهين السابقين او في الثاني فقط
الاقرب الاول فتامل والزموا الاضافة ايضا مع اشارة لذلك
الي ان مع معطوفة على لدن ليكون في كلام المص تعرض
بلزومها الاضافة فمع الثانية مستند اخبرها فليتامل
ولا ينافي اللزوم الاتي تفرد مع الخ لان محل اللزوم اذا
كانت ظرفا وهي في الافراد حال على ما ستنفتح
لمكان الاصطحاب اي وقته المراد به لا اصطحاب ما يشمل
القرب كما في ان مع العسر يسرا وهو فتح اعراب
لشبهها بعند في وقوعها خبرا او حالا وصفة وصلة

ودالا

ودالا على حضور نحو جئني ومن معي او على قرب نحو ان مع العسر
يسرا نقله سم عن المص فربيتني منكم المراد بالريش اللباس
الفاخر او المال لماما بكسر اللام اي وقتا بعد وقت وغنم
بفتح الغين المعجمة وسكون النون فانها مبنية عندهم
قيل لجمودها للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة
وهو من المعاني التي حقها ان تؤدي بالحروف وان لم توضع لها حرف
كالاشارة والصحيح انها باقية على اسميتها اي لان
المعنى في الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلا
وغير مستقل هذا اي بناء مع الساكنة العين على السكون
اي ظهور بنائها على السكون والا فبناؤها على السكون
ثابت لها في حال اتصالها بساكن ايضا غاية الامر انه مقدر
لا ظاهر فانه يمر في كلام الشرح راجعة الي مع الساكنة العين
بقرينة قوله فالفتح طلبا للخفة والكسر على الاصل في التقاء
الساكنين ومن هنا يعلم ان الشرح جعل الوجهين اللذين ذكرها
المص في الساكنة العين وهو اقرب الي كلام المص من جعل بعض
الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة
وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا في الساكنة
الا ان يدعي بعض الشراح ان قول المص لسكون راجع لقوله
وكسر فقط نعم في نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة
الخ ما نصه فمن اعربها فتح العين ومن بناها على السكون
كسر لالتقاء الساكنين وهو ظاهر في حمل كلام المص على
التوزيع وعليه يكون اسم الاشارة في قوله الخ هذا راجعا الي
ما قدمه المص من فتح عين مع في لغة وتسكونها في لغة

وتكون الضماير في كلام الش راجعة الي مع من حيث هي ومعني
قوله فمن اعربها فتح العين ابقي فتح العين هذا ايضاح المقام
نعود مع اي عن الاضافة حالة كونهما مردودة اللام
لتقويه باللام حال قطعها عن الاضافة جبرا لما فاتها من
الاضافة فاصله معا من قولك جا الزيدان معا مع فعل به
ما فعل بفتي ففتحة العين علي هذا فتحة بنية والاعراب
مقدر علي الالف المحذوفة لالتقا الساكنين هذا ما
اختاره ابن مالك وذهب الخليل الي ان الفتحة فتحة اعراب
وليس من باب المقصور واختاره ابو حيان فعلي الاول
تكون ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس اب
واخ واما يد فناقصة فيهما وغالب الاسما تامة فيهما
فالاقسام اربعة واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان
معا والزيدون معا كما يقال هم عدي ولو كان باقيا علي
النقص لقيل مع كما يقال هو يد واحدة علي من سواهم
واعترض بان معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله
وهو ظاهر قاله الدماميني وتنصب علي الحال اي
دايما وقيل كثيرا وقد يكون ظرفا مخبرا به بمعني
جميعا كذا قاله المص ومال اليه في المغني وفرق ثعلب بينهما
بان جا الزيدان معا يدل علي اتحاد وقت مجيئهما بخلاف
جا الزيدان جميعا وافني اي الدهر او الموت كما قاله
الشمني وقولي فبادوا اي هلكوا الاولي اي الحامة
الاولي وسيعني هدره شمني وقد ترادف
اي مع اللازمة للاضافة واضمم الخ هذا اشارة

الي

الي اول الاحوال الاربعة في غير كقبل وبعد وسيذكر الش بقيتها
كما يعلم باستقصا كلامه ما له اضيف اي الاسم الذي
اضيف اليه لفظ غير فالجملة جرت علي غير من هي له
لامن اللبس معني متغير محول عن ما اي من
الكلمات الخ اخذ الش ذلك من كون الكلام في واجب الاضافة
ثم لو قال المص وغير واضمم اذا عدمت ما لكان اصرح
لاستفادة لزوم اضافتها صريحا من عطف غير علي البدن
الملازمة للاضافة اي غالبا فلا يرد انها تقطع عنها
لفظا ومعني كما سياتي علي مخالفة ما قبله كحقيقة
ما بعده اي معناه اما بالذات نحو مررت برجل غيرك
او بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به
وانما يكون كحقيقة قبل ما الثانية دون انه ياتي بها قبل ما
الاولي ايضا او يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه
بغير تنوين اي لنية معني المضاف اليه ثم
اختلف ح اي حين اذ ضم لفظ غير من غير تنوين
ضمة بنا فغير مبتدا محذوف وهو ضمير عايد علي الضمة
المفهومة من بضم لانها كقبل في الابهام اي لان
معناها غير مختلف اذ مغاير والمخاطب في نحو رايت
رجلا غيرك لا يختص به انه دون اخر كما ان معاني
الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة
ولو علل الش بنا غير علي الضم بعلة بنا قبل علي الضم
لوافق ما عليه المص من حصر سبب بنا الاسم في مشابهة بمعنة
الحرف ولعله اثر ما علل به لانه المقصد فهي بالضم

اي لليس في محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقولي
او خبرا اي لها فيحمل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها
على ما افهمه كلامه اي حيث قال بنا   وقال
الاخفش اعراب اي ضمة اعراب لبلايه ما قبله وحذف
التنوين ح قبل للتخفيف وقال المصرح للاضافة تقديرا
لان لان المضاف اليه ثابت في التقدير اهـ ويرد عليه كما في
المغني ان هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف
لغير مذكور باطراد الا في نحو قطع الله يد ورجل من قالها
لانها اسم مراد به ما عدا الظرف بدليل قولي بعد
لا ظرف   ككل وبعض اي في جواز القطع عن الاضافة
وان كان المنظر غير منون والمنظر به منونا   وجوزهما
اي الاعراب والبنا   الفتح مع تنوين اي لقطعها عن
الاضافة لفظا ومعنى وقولي ودونه اي لنيته لفظ
المضاف اليه وفي نسخ اسقاط قولي ودونه وهو اولى
لسلامته من تكرار قولي بعد يجوز ايضا على قلة الفتح
بلا تنوين   والحركة اعراب باتفاق نقل البعض عن
البهوتي عن السيوطي انه يجوز كون الحركة ح بنا
اي لاضافته تقديرا الى المبني قال وعلى هذا فدعوى
الاتفاق ممنوعة اهـ وتجويز ذلك بعيد مع التنوين
لان التنوين اما للتمكين او للتعويض عن مفرد وكلاهما
خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكترث به الش على انه يحتمل
ان مراده اتفاق المبرد والاخفش المختلفين
في الحركة عند الضم   كالضم مع التنوين اي في كون الحركة

اعرابا

اعرابا والاخفش عند الضم والتنوين اسم ليس لاخرها
لان المضاف لفظا بضم اي ضمة اعراب بقرينة قولي تعينت
للاسمية ولا يخفى ان ذكره حديث الضم غير محتاج اليه في
توجيه النظر وكان يكفيه ان يقول لانها مضافة لفظا حيث
فتحت لا لتعيين الخ   لاضافتها الى المبني قال الش على
الاوضح اللهم الا ان تكون الاضافة الى المبني انما تؤثر البنا اذا
كان المضاف اليه ملفوظا به اي لا محذوفا لضعف سبب
البنا بالحذف   لا غير لحن مقول قولهم وقوله غير جيد
خبر قولهم   والفتحة في لا غير اي اذا نطق بها مفتوحة
فللبنا في جواز ضمها لنية معنى المضاف اليه ولم يذكره
لعلمه من قول المص واضمم بنا غيرا الخ   كالفتحة في لا
رجل مقتضاه ان غير ليست مضافة تقديرا بل هي
مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة
اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه ايضا ان لا الواقعة
بعدها غير اذا فتحت نافية للجنس وهو كذلك كما هو ظاهر
بالقضية وقول الرضي لا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرية   اي مع غير
وليس ان لا الداخلة على غير المحذوف منها المضاف اليه نافية
للجنس سوا فتحت او ضمت ولعل وجهه ان عمل لا عمل ليس قليل
حتى منعه الفرا ومن وافقه وخصه ابن هشام في القطر
بالشعر لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس
وضمة غير ح اعراب اذا نونت وقطعت عن الاضافة بالكلية
او لم تنون ونوي لفظ المضاف اليه وبنا اذا لم تنون ونوي معنى
المضاف اليه   وبنا مصدر الخ يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا

مطلقا على تقدير مضاف اي ضمه بنا بل هذا اولى لان حالية
المصدر بها ضعيفة   قبل كغير الخ نحو زيد قبل وعمرو
وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنايها على
الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة
على مجرد ارادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة.
لان الوزن لا يستقيم الا بذلك وما وقع في كلام البعض
تبعا للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا فخطا   وحسب
اي المستعملة بمعنى لا غير لا بمعنى التي تقطع عن الاضافة
لفظا كما سياتي   واول الصحيح ان اصله اوءل بهمزة
بعد الواو بدليل جمعه على اوايل فقلبت هذه الهمزة
واوا وادغمت فيها الواو الاولى وقيل ووءل قلبت
الهمزة واوا والواو الاولى همزة وانما لم تجمع على ووايل
لثقل اجتماع واوين اول الكلمة وهل يستلزم ثانيا
او لا قال في الهمع الصحيح لا فنقول هذا اول مال اكتسبته
ثم قد تكتسب بعد شيا وقد لا وقيل يستلزم فلو قال
ان كان اول ولد تلدينه ذكرا فانت طالق فولدت ذكرا ولم
تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني اه ويستعمل
اسما بمعنى مبدا الشي نحو ماله اول ولا اخر وبمعنى السابق
نحو لقيته عاما اولا فينصرف وقد تلحقه تا التانيث ووصفا
بمعنى اسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن
الفعل   فيقال هذا اول من هذين وظرفا نحو رايت
الهلال اول الناس اي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي.

اذا

اذا قطع عن الاضافة بني على الضم قاله يس وغيره   ودون
هو اسم للمكان الادنى من مكان المضاف اليه كجلسته دون
زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المعقولة
تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا
ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شي الى شي كفعلت
بزيد الاكرام دون الاهانة واكرمت زيدا دون عمرو
والجهات اي السما ونحوها   وعل بمعنى فوق على ما ياتي
انها ملازمة للاضافة اي غالبا فلا يرد انه قد تقطع عنها
لفظا ومعنى بل بعضها لا تجوز اضافته لفظا على الصحيح
وهو عل كما سياتي لا يقال لم لم يذكر ملازمة غير للاضافة
فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لانا نقول قد علمت سابقا انها
تحذف من سباقه   لفظا دون معنى اي فنسوي معنى
المضاف اليه والذي يظهر لي ان معنى نية معنى المضاف
اليه ان يلاحظ معنى المضاف اليه ومسماه معبرا عنه باي عبارة
كانت واي لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت اليه
بخلاف نية لفظ المضاف اليه وانما تقتضي الاضافة مع نية
المعنى الاعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها
بنية لفظ المضاف اليه   فبني على الضم هذه اشارة الى اول
الاحوال الاربعة وقوله اما اذا نوي بثبوت لفظ المضاف اليه
اشارة الى ثانيها وقوله كما لو تلفظ به اشارة الى ثالثها
وقوله فان قطعت الخ اشارة الى رابعها   لشبهها
الخ علة لاصل البنا واما كونه على حركة فليعلم ان لها عراقة
في الاعراب واما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف

حركة بنائها حركة اعرابها ٭ بحروف الجواب كنعم وجير وبلى
واي ٭ الجمود اي بلزوم ما استعمل الا واحدا او هو الظرفية او شبهها
او هو عدم التثنية والجمع ٭ والافتقار اي الى المضاف اليه
فان قلت الافتقار المقتضي للبنا هو الافتقار الى الجملة
كما مر قلت ذاك في المقتضي للبنا الاصلي اما المقتضي للبنا
العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار الى المفرد هذا ما ظهر لي
ولما كان وجود هذا الافتقار حال الاضافة لفظا معارضا بظهور ها
لم يوثر البنا حالتها وانما بنيت حيث واذ واذا اضافتها لفظا لات
الاضافة الى الجملة كلا اضافة لانها في الحقيقة الى مصادر الجمل فكان
المضاف اليه محذوف ولما ابدل التنوين في كل وبعض عن
المضاف اليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وانما اختار
في هذه الظروف البنا دون التعويض لانها غير متصرفة
فناسبها البنا اذ هو عدم التصرف الاعرابي قاله الرضي
في قراءة الجماعة اي السبعة ٭ بحسب الفاظ ابدة لتزيين
اللفظ وفي قول الش فحسبي ذلك اشارة الى ان حسب مبتدا
محذوف الخبر او بالعكس وهو اولى لان حسب بمعنى
اسم الفاعل اي كافي فلا يتعرف بالاضافة كما نسبه عليه
الش فالاولى جعله خبرا عن المعرفة وانما جوزنا كونه مبتدا
لتخصصه بالاضافة افاده المصرح ٭ من اول اي من
اول الامر ٭ تغدو بالعين المهملة تنشطو
ويروى بالمعجمة اي تصبح ٭ نقله
ابن سعاقر بفتح الفوقية وكسر
القاف المهملة

وتشديد

وتشديد اللام يتشف اي يصب ٭ اقب من تحت خبر لمحذوف كما
يفيده كلام العيني اي هو اي الفرس على ما في المغني وشواهد
العيني لكن نقل السيوطي عن الزمخشري انه البيت في
وصف بعير اقب من القتب وهو دقة الخصر وضمور
البطن كما في القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العيني
وقوله عريض من عل اي واسع الظهر وما جرى عليه الش
من ضم عل في البيت تبع فيه المغني وقد قال السيوطي انه
مجرور لان قوافي الارجوزة مجرورة كما علمت من الابيات
التي ذكرناها منها ٭ كمولى اي ابن عم وقرابة مفعول
بادي على قراته بالنصب او مضاف اليه والمفعول محذوف تقديره
اقاربه على قراته بالجر ٭ نصبا اي او جرا عن واقتصر على
النصب لانه الاصل في الظروف ٭ اذا ما نكر اما زايدة وضمير
نكر عايد الى قبل وما ذكر بعده لانه وان تاخر لفظا متقدم
رتبة لانه مفعول اعربوا فسقط ما اعترض به هنا
ومامن بعده قد ذكرا اعترض بان هذا يخرج غير الا لانها لم تذكر
بعد قبل مع انها تعرب بالنصب كما تقدم واجيب بان المراد
واعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يتاتى فيها وهذا كله
وان افاده شيخنا والبعض انما يتم على ان المراد ما ذكر بعد قبل
ما عطف عليه ولك ان تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه
العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير وتكون
المراد بالنصب ما هو اعم من النصب على الظرفية ومع هذا
فالاولى حمل كلام المص على المجموع ليندفع اعتراض الش بعد على
المص بحسب وعل كما سينفتح ٭ اعفى بفتح الهمزة والفين

الصحة من باب فرح وحافي لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة
فيقال اعصمته كذا في المصباح فعلى الثاني بضم الغين وعلى
الثالث بضم الهمزة والغرات العذب ويروى الحميم اي
البارد من اسمى الاضداد   كجلمود صخر الجلمود بالضم
كما في العيني وهو الحجر العظيم الصلب والشاهد في من
عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى
هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به ارباب الحواشي وعندي
فيه نظر لان قوله من عل اخر البيت فليس منونا
بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الاضافة
لفظا ومعنى ولا دليل على ان ترك تنوينه لاجل وقف الروي
فالحق انه محتمل لان يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف
اليه وان يكون لاجل وقف الروي فلا يصلح شاهدا على
القطع فلتفقده   بالنصب ينبغي بالفتح لانه مجرور
بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من ان الكلام هنا في
اول التي هي ظرف بمعنى قبل فتدبر   تنبيهات
الخ اعترض الشارح على المص في التنبيه الاول اعتراضين
وفي الثاني اعتراضين   اقتضى كلامه اي منطوقا
ومفهوما فان كلامه يقتضي بمنطوقه تنكير حسب
في حال قطعها عن الاضافة راسا كقبل وبعد ومفهومه
تعريفها في غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم
من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف   اذ
هي بمعنى كافيك تعليل لمحذوف تقديره ولينبغي
كونها معرفة مسلما اذ هي الخ وكان ينبغي

النصب الخ به   فيستعمل استعمال الصفات اي نظرا الى كونها
بمعنى كافي والاستعمال الثاني نظرا الى لفظها الجامد
من رجل من باب جر التمييز بمن   ويستعمل استعمال
الاسما الجامدة فتقع مبتدا او خبرا حالا او قيد ذو الحال
بقرينة التمثيل وهذا استئناف لا معطوف على يستعمل
الاول لاقتضا العطف تقييد استعمالها استعمال الاسما
الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح
حسبهم جهنم حسبهم مبتدا او جهنم خبر او بالعكس
وهو اولى لما مر ويتعين في بحسبك درهم ان حسبك
مبتدا اخر درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتدا
بدرهم قاله المصرح   وهذا اي ما ذكر من المثالين الاخيرين
وكذا الاول ان جعل حسبهم خبرا لا ان جعل مبتدا لعدم
دخول عامل لفظي عليه ح ويصح رجوع اسم الاشارة الى ما يعم
مثالي استعمال حسب استعمال الصفات   فان
العوامل اللفظية لا تدخل عليه اي باتفاق وكذا المعنوية كالابتدا
على الاصح من اقوال ثلاثة في بابها   وتقطع عن الاضافة
اي مع استعمالها استعمال الصفات في الوصفية والحالية واستعمال
الاسما الجامدة في الابتدا   اشربها معنى دالا على
النفي بمعنى معنى لا غير ولزوم معنى النفي لكان اخصر
واحسن   والبنا على الضم عطف على الوصفية اي وملازمتها
للبنا على الضم اي فلا تنصب مقطوعة عن الاضافة راسا
خلافا لما يقتضيه كلام الناظم   كانك قلت حسبي او حسبك

اي فيجوز تقدير المضاف اليه ضمير المتكلم او ضمير المخاطب
فاضمرت ذلك اي حذفته ونويت معناه اقتفى كلامه
ايضا اي منطوقا ومفهوما فاقتفا وه الامر الاول بقوله
فيكر لغير الخ والثاني بقوله واعربوا نصبا الخ على الظرفية
او الحالية فيه ان كلام المص لا يقتضي الا النصب واما كونه
على احدي هاتين فلا ويوافق فوقا الخ هذا الاستيناف
وقبله حذف تقديره وليس كذلك وكذا قال وليس كذلك
بل يوافق الخ لكان اوضح قال شيخنا والذي في النسخ
الصحيحة التي منها نسخة الشيخ ابي بكر الشنواني التي
هو امسها خطه تنبيه قال في شرح الكافية الخ وليس
قبلها هذان التنبيهان فهما والله اعلم ملحقان من غير الشارح
بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفي على المتحر براه
وانها لا تستعمل مضافة اي لفظا بل انما تستعمل مبنية
على الضم لنية معنى المضاف اليه او منونة لقطعها عن
الاضافة راسا وقد مر الاستشهاد في الشرح على هذين
الوجهين بحصر البعض هنا استعمالها في البنا على الضم
مناف لما اسلفه الشارح وقد رده هوا يضا انه نقل وانظر
هل يستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف اليه الظاهر
نعم ويحتمله قول الشاعر كجلمود صخر حطه السيل من
على كما اسلفناه لا ظلله اي لا اظلك فيه اي مضى
مضارع ومضى الرجل برمض رمضا كفرح يفرح فرحا
اي اصابه حر الرمضا وهي الحجارة الحامية من حر الشمس

واضحي

واضحي من علة اي فصيبني حر الشمس من فوق من ضحي
يضحي كرضي يرضي ويسوي بسعي اصابه حرها من علوه
بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفل لو كان
مضافا لان الاضافة من خواص الاسم تقتضي الاعراب
لا البنا لا يقال الاضافة الى المبني مما يجوز البنا لانا نقول البنا
الجايز بالاضافة الى المبني هو البنا على الفتح والكلام في البنا
على الضم معرفة بنية الاضافة اي بنية معنى المضاف
اليه بدليل الاعتذار عن اعرابها بقوله الا انه اعرب الخ وهذا
القول مقابل لما في النظم الا ان يراد بالتنكير فيه التنكير بحسب
اللفظ فقط وهذا القول عندي حسن لاقتضا القياس
على النظير المذكور اياه وهو المضاف اليه اي الجمل لا عراب
المضاف فلو كان المضاف اليه جملة لم يجز حذف المضاف لانها
لا تقع فاعلا ولا مفعولا مثلا وكذا اذا كان محلي بال والمضاف
منادي فلا يصح يا الخليفة اي يا مثل الخليفة والمراد المضاف
اليه ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف اثنان كما ياتي في التنبيه
الثاني على ان الاصح انه كحذف منفرد كما ياتي وح لا حاجة الى
هذه الغاية غالبا اخذه من البيت بعده اذا ما حذفا
اعلم ان المضاف اذا حذف لقرينة فتارة يكون مطروحا
وتارة يكون ملتفتا اليه ويعلم هذا بعود الضمير اليه
وقد اجتمعا في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بياتا او هم قايلون فارجع الضمير اولا الى القرية
طرحا للمضاف وثانيا الى المضاف التفاتا اليه قال ابن
هشام لا تناقض لاختلاف الوقت لقيام قرينة تدل عليه

كما اقام المضاف اليه الخ قال بعضهم وانما اقتصر المص على الاعراب لانه
المقصود بالذات في هذا الفن وقال بعضهم لم يتعرض لغير
الاعراب لانه مبني على مراعاة المحذوف وهو خلاف الاكثر
من وردا لعرمص بالصاد المهملة اسم واد وبردي
بفتحات نهر بدمشق والرحيق الخمر والسلسال
من الما العذب او البارد ومن الخمر اللينة كذا في القاموس وبه
يعلم ما في كلام البعض ويصفق حال من بردي وقوله
بالرحيق السلسل تشبيه بليغ اي بما كالرحيق
السلسل في اللذة   لكنه اراد ما بردي اي فحذف
المضاف واقام المضاف اليه مقامه   قوله بفتح الخا
المعجمة ويسكنون الواو كما نقل عن خط الش علم امراة والارد
ان جمع ردن بالضم وهو اصل الكم كما في القاموس نافجة
بالحا المهملة اي فائحة   وفي حكمه اي الحكم عليه بشي
كالحرمة في المثال الاول والهلاك في المثال الثاني
اي اهل القرية كان الاحسن اي اهل تلك القرية لان
المضاف اليه تلك لا القرية لكن لما كانت تلك اشارة الى
القرية تسمح في التعبير   قال في المغني واما وكم
من قرية اهلكناها فجاءها باسنا فقدر النحويون الاهل
بعد من واهلكناها وجاءها فخالفهم الزمخشري في الاولين
لان القرية تهلك ووافقهم في جاءها لاجل اوهم قايلون ثم هذا
وذهب كثير الى انه لا حذف فيما ذكر فقيل لان القرية

عبر

عبر بها عن اهلها مجازا وثانيها باعتبار لفظها وقيل اسم القرية
مشترك بين المكان واهله   وفي الحالية مثلها الصفة
نحو مررت بقوم ايادي سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما
في التسهيل لشملهما ويؤخذ من كلام الش ان الحالية العارضة
تجامع التعريف فقوله لانه اي الحال لا تكون معرفة اي الحال بالاصالة
ايادي سبا اي ابناء سبا فعبر بالجزء عن الكل او شبه الابناء
بالايادي بجامع المعاونة   قد يكون الاول الخ وقد يحذف ثلاثة
متضايفات نحو فكان قاب قوسين اي فكان مقدار مسافة
قربه مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها
كذا قدر الزمخشري وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر
فانه فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج في الخبر
الى تقدير مضاف ثان اي مثل قدر قاب وعليه قيل في الاية
قلت والاصل قابي قوس   فيحذف الاول والثاني اي
تقديرا على الراجح كما في الدماميني وان كان قول الش ويقام
الثالث مقام الاول يميل الى انه دفعي   فادركه ارقال
الخ الارقال بكسر الهمزة اسراع السير وهو مفعول مقدم
والعراده بكسر العين المهملة اسم فرس الشاعر
وظلعها بظا مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين مهملة
غمزها في مشيها وهو فاعل مؤخر وجملة وقد جعلت
الخ حال من العراده وحزيمة بفتح الحا المهملة وكسر الزاي
اسم رجل اغار على ابل الشاعر والمعنى انه لما تبع الشاعر
حزيمة ولم يبق بينهما الا قدر مسافة اصبع ادركه
العرج فتاخر عنه ففاته حزيمة   ودر جاجر والـ

اي اسعد امواجر كما اقد كان اي كالجر الذي قد كان والمغايرة
بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة
التركيب او على ان الغرض لا يبقي زمانين ووجه الشبه
كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما كان الخ دفع توهم ان هذا
جرحد بعي جا راخر غير المضاف بشرط الخ اي لتكون
المعطوف عليه دالا على المحذوف مماثلا اي لفظا ومعني
لما عليهم قد عطف الفتل فجارية على غرمن هي له
نوقد مضارع اصله تتوقد مثل الخ مفعولا ولو بتركه
الفتي مفعول ثان لئلا يلزم الخ علة لمحذوف اي وانما
جعل المجرور مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفا على امرء
او النخر لئلا يلزم العطف على معمولي الخ اي وذلك ممنوع
عند سيبويه ومن وافقه والعاملان في البيت الثاني
ارومثل والمعمولان الخير وجملة بتركه الفتي والمعطوف
على الخير الشر وعلي بتركه الفتي يا بنيه الفتي من
الشروط اي العطف ومماثله المحذوف للمعطوف عليه
وعدم الانفصال الا بلا وبه تعلم ان الاضافة في قول المص
بشرطانح للجنس كالجر بدون عطف قاسه
الكوفيون اي احد تيم عدي الدليل على هذا المحذوف
استحالة ان يكون التيمي نفس القبيلة اذ هو واحد
منهم ومع العاطف المفصول بغير لا نقل سم انه
مقيس عند الاكثرين كقراة ابن جماز قال في التوضيح
هي مخالفة للقياس من وجه اخر وهو ان المضاف

ليس

ليس معطوفا بل المعطوف جملة فيها المضاف اي عرض
الاخرة المراد بالعرض بالنسبة الي الاخرة ما عرض وحدث وان
كان باقيا واثار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل
المحذوف فينبغي الاول اي حال الاول وقوله كما لم في
المغايرة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كونه
كل ما لمضاف اذا به ينفصل اي اذا ينفصل الاول بالثاني او العكس
بشرط عطف اي على ذلك الاول ولو بغير الواو ونعز وجها اخر فكد
واضافه اي اضافة المعطوف مثل الاضافة
على المعطوف في مثل ما اضيف اليه الاول كقوله بمثل او احسن
من شمس الضحي الي مثل اي لفظا ومعني لان بذلك
اسم ان ضمير الشان يا من راي المنادي محذوف اي
يا قوم ومن استفهامية ونختمل ان تكون موصولة وهي
المنادي به فلا حذف فاه ها مبني وقوله عارضا اي سحابا معترضا
وقوله اسر به اي لو توفي بمطره وقوله بين ذراعي
صفة ثابتة لعارضا والاسد مجموع كواكب على صورة
الاسد والذراع مجموع كوكبان نيرين ينزلهما القمر
والجبهة اربعة انجم ينزلها ايضا القمر قال السيوطي
قال ابن يعيش يصف الشاعر سحابا اعترض بين
نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من انواء الاسد
وانواه احد الانواء وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة
لاشتراكهما في الاسد وفي التسمية كقوله يخرج منهما
اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من احدهما اه ونقل الدماميني
عن بعض شراح ابيات المفصل ان قصده ومدح ممدوحه

بالشجاعة حيث سماه اسدا او قلبه بالسماحة حيث سماه سحابا
وحزنا ضد السهل ومن قبل اي من قبل ذلك وقيل
الاصل ومن قبلي فحذفت اليا وبقيت الكسرة دليلا عليها
وعليه فلا شاهد فيه لان حذف يا المتكلم المضاف اليه جايز
كثير بدون الشروط المذكورة فلا موقف عليه ضم اي
بالضم من غير تنوين مع كسر الظ فتكون لا عاملة عمل ليس
او مهملة وقرا يعقوب بفتح الفا من غير تنوين مع ضم الها
فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففيها شاهد ايضا
او فتحة بنا فلا وعلى قراته تكون لا عاملة عمل ان هو مذهب
المبرد قال البعض تبعا للمصرح جعلها المبرد من باب
التنازع فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة
فهي جايزة قياسا هو وقد بيا فيه قول النحو سابقا
الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها اذ جعلها
من باب التنازع يقتضي ان الاصل قطع الله يده ورجل
من قالها مع انه يشترط في عاملي التنازع ان يكونا فعلين
او اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتقدير
وذهب سيبويه الخ لعل الحامل له على ذلك ان الحذف اليق
بالثواني لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر
بنوا وبنات الكرام عفت نوى معاهد فلينا ان يكن كفوا
وقول الاخر مثلا او احسن من شمس الضحى اذ لا يفصل
بين المتضايفين اذا كان الثاني ضميرا ولان مطلوب
احسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف اليه كذا في
الدماميني واما تضعيفه بانه يلزم عليه الفصل بين

المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الاتية وذلك مختص
بالضرورة ففيه ان سيبويه لا يسلم الحصر في الثلاثة
ولك ان تجعل كلام المص صالحا لمذهب سيبويه ايضا بان تجعل
معنى قوله واضافة الى مثل الخ اي الى مضاف اليه مذكور مماثل
لمحذوف اضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب المبرد او
الى مضاف اليه محذوف مماثل لمذكور اضيف اليه المضاف
الاول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الاول
ثم الخ قال ابن الحاجب انما الخ اعترض بالمضاف الثاني
بين المتضايفين ليبقى المضاف الاول المذكور في اللفظ عوض
مما ذهب اي معنى وانما احتيج الى ذلك لان تمام الاسم الذي
يعتد به بالتنوين او الاضافة ولعدم المحوج الى الاعتراض
بين المبتدا او الخبر في نحو زيد وعمرو قائم جعله سيبويه
من الحذف من الاول اذ لو كان قايم خبرا عنه لتقدم على العطف
اذ لا حاجة الى تاخيره لعدم القبح في زيد قايم وعمرو قائم
وعند الفرا الاسمان الخ حجته كما قال السيوطي بالمصطحبين
كاليد والرجل والربع والنصف وقبل وبعد لانهما كالشي
الواحد فكان المضاف العامل في المضاف اليه شي واحد فلا
يرد انه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار
وغلام وهو عكس الاول اي على مذهب المبرد وتشمله
عبارة النظم كما علمت مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيبويه
فصل مضاف اي من المضاف اليه بشرط ان لا يكون ضميرا
شبه فعل اي مصدرا او اسم فاعل ما نصب خرج
المرفوع فانه الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتي وذلك

لانه متمكن في موضعه بخلاف المنصوب فانه في نية التاخير
فالفصل به كلا فصل   مفعولا اخ اي غير جملة فلا
يجوز المعطي قول عبد الله منطلق زيد المطول قال يس
انظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور التي جاز الفصل بكل
منها قال البعض القياس علي ما تقدم في قوله ولم يفصل
بغير ظرف او كظرف او عمد يقتضي جواز الفصل بالمجموع
الا انه يفرق وانا اقول مقتضي تعليلهم منع الفصل بالمفعول
الجملة بالطول عدم الجواز والفرق بين ما هنا وما قاس
عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشي الواحد
بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه   في موضع
رفع لوقفه علي الصلة لكان اولي لان الموضع للموصول
فقط   خلافا للبصريين اخ ولما تبع الزمخشري مذهبهم
رد قراءة ابن عامر الانفة ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر
مطلقا اي سوا كان ذلك بالامور الثلاثة او
بغيرها   مصدر اي مقدر بان والفعل شاطبي
والمضاف اليه فاعله لو قال معموله لدخل المصدر المفعول
بينه وبين مفعوله بالظرف وجعل بعضهم منه تركي
يوما نفسك وهواها اي تركك يوما نفسك وجعله
الشمني المفصول بينه وبين فاعله والمعني عليه
تركي نفسك شانها وهواها   قتل اولادهم شركائهم
اي برفع قتل علي انه نايب فاعل زين ونصب اولادهم
وجر شركائهم وجعل الشركا فاعل القتل باعتبار
امرهم به   سوق النعاث بتثليث الموحدة

وغير

وغين معجمة وثا مثلثة طاير ضعيف بصاد ولا بصيد والاجادل
جمع اجدل وهو الصقر   فزجتها اي طعنتها والمزجه
بكسر الميم رمح قصير والقلوص الناقة الشابه
وصفا ابن اسم فاعل بمعني الحال او الاستقبال ولم يذكروا
اسم المفعول   اما مفعوله الاول الصواب تاخيراما
بعد قوله الفاعل لان التنويع انما هو في الفاصل   هل انتم
تاركوا لي صاحبي قال الدماميني يحتمل عدم الاضافة بان
تكون النون محذوفة لخفتها في قراة الحسن وما هم بضاري
به من احد   بعسيل بعين وسين مهملتين علي وزن
امير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم
وفتح النون   هما اي الخلتان المعلومتان من
السياق والخطه بالضم الخصله والاسار بالكسر الاسر
والمنة
وعدا الاسر والمن بعده بالاطلاق خطة واحدة لتلازمهما
في الجملة   باجنبي متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد
اي وجد انه وجد المضاف مفصولا باجنبي ولا يصح رجوع
الضمير للفصل وتعلق باجنبي به علي راي من اجاز اعمال
ضمير المصدر لان ضميره الذي اعتبر اعماله علي هذا الراي بارز
وهذا مستتر افاده الشاطبي   معمول غير المضاف يدخل
في الاجنبي علي هذا التفسير النعت والمنادي فيلزم عطفها
عطف الخاص علي العام بالواو وهو لا يجوز ويمكن ان تقييد
بما اشار اليه بقوله فاعلا كان اخ يس   فاعلا اي لغير المضاف
اذ فاعل المضاف ليس اجنبيا وان كان الفصل به ابعض ضرورة
كما سبق كرم الشيخ   اخا ايام والده به اي ولدا ولد انجيبا

و نجلاه و لدا ه والفصل في هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور
ايضا لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالاشرف ويوخذ منه
جواز الفصل باثنين من المعمولات الاجنبية في الضرورة
تسقي امتياحا اي وقت امتياح او ممتاحه والامتياح
الاستياك كما خط ما مصدرية يهودي يقارب اي يبين
حروف الكتابة او يزيل اي يباعد بينها والجملة صفة
ليهودي كما في العيني والتصريح فالضمير في الفعلين له
وقول البعض الضمير فيهما للخط غفلة وخص اليهودي
لانه من اهل الكتاب والمعنى انه رسم هذه الدار كخط الكتاب
من ابن ابي صدر ع نعوت وقد بل المراد به سيفه قاله معاوية
حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص
وعلي ابن ابي طالب فسلم الاولان وقتل علي قتله عبد الرحمن
ابن ملجم بكسر الجيم وفتحها المرادي بفتح الميم نسبة الى مراد
قبيلة قاله يس ويرد على الشارح ان الفاصل ليس نعتا للمضاف بل
لمجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كان المتاثر بالعوامل
المختلفة الجزء الاول جعل النعت له كانه برذون الخ قال ابن
هشام يحتمل ان ابا مضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل او
عطف بيان فلا شاهد فيه وقال كعب بجير الخ اخو كعب
ابن زهير صاحب بانت سعاد اسلم بجير قبل اخيه من اشيته اذا
رميته فقاب عنك سهمان والمعنى نجي اسيهما
للموت تقتل ولا تنبطي والارعوا الكف

عن

اي ان اسم كعب وربما زيد عمرو اي الاسلام
حرف الندا واسم وكعب منادى حذف منه
نجي بالنون كما قال الدماميني
نفسي من ان صحبته اذا رميته
فقتلته او لا تنجو

عن القبيح فان نكاحها مطر حرام اي في رواية خفض مطر
باضافة نكاح اليه والفصل بالها وهي محتملة للفاعلية والمفعولية
لما ذكره الش فعلى الفاعلية يكون من نيابة ضمير عن ضمير الرفع مناب
ضمير الرفع وانه لم تعهد النيابة الا في الضماير المنفصلة وبهذا
التقرير يعرف ما في كلام البعض ويعرف ايضا ان الها ليست
في موضع جر بالاضافة حتى يتوجه استشكال صاحب
التوضيح خفض مطر بالاضافة بانه المضاف لا يضاف لشيئين
ومطر اسم رجل كان من اقبح الناس وكانت زوجته من
اجمل النسا وكانت تريد فراقه ولا ترضى بنكاحه وصدر
البيت لينب كان النكاح احل شيء بالفعل الملغى اي
الذي يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملغى بالمعنى
المصطلح لان تري في البيت عامل في المفعولين وهما الضمير
وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشري معاود جرأة وقت
الهوادي في شواهد العيني ان صدره انتم كانه
رجل عبوس وكذا في الهمع وفي بعض نسخ الشرح
جعله عجزا والانتم من الشم وهو التكبر يصف الشاعر
رجلا بانه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادي
جمع هادية اي اعناق الخيل لاجل جرأته في الحرب والجرأة
بضم الجيم فتوحي فلا يجوز في نحو انا مثل الخ اي عند الجمهور
وكذا يمتنع التقدم عندهم اذا كان المضاف لفظ اول او حق
وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فان كان المضاف غير مثل
واول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا افاده الدماميني
وقصد بها النفي بان صح حلول حرف النفي والمضارع

٦ بجار غيرو مخفوضها   معمول ما اضيفت اليه ولو كان غير ظرف او جار ومجرور كما بدا عليه
التمثيل بهذا امذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك وقال ابن السراج يمتنع تقدمه
مطلقا وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا او جارا ومجرورا قاله الدماميني   ومنه
قوله تعالى اه اي عيانا على الكافرين متعلق بيسير وبضعف تعلقه بعسير فلا يكون فيه
شاهد مو... غير ضاربه زيدا اي لا ... زيد اقول
هو منع غير ومجرورها فلا يقال جاموا الا بمعروف زيد العدم
الرابط للجملة الحالية ويوخذ منه ان المضاف اليه غير لو كان
جملة نحو قاموا غير ضاربين زيدا جاز تقديم المعمول لصحة
الحلول المذكور اذ يصح ان يقال قاموا لا يضربون زيدا الجملة
المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير فيه المثال حالا   لان

لعدم تقدم النفي بغير اي لانه لا يصح ... حرف النفي والمضارع

المضاف الي يا المتكلم

فيه احكام ماتح و ذكر تكسر آخره وجوبا اذا لم يكن معتلا
اشار الى ذلك اي الى ان فيه احكاما تبسط في الباب الذي
قبله   اذا لم يك معتلا اي بالاصطلاح النحوي وهو
ما اخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو دلو
وظبي كما اشار اليه الشارح بقوله منقوصا او مقصورا
او يك اي ولم يك   فذي مبتدا وجمعها نا لعبد واليا
مبتدا ثان وفتحها مبتدا ثالث واحتذي خبر المبتدا
الثالث وقوله بعد اي بعدها اي الاربعة حال من اليا
او متعلق باحتذي ويجوز جعل جميع مبتدا ثانيا
اخرها واجب السكون انما اتى الشارح به لانه المقابل
لقول المص اكسر ولم يذكره المص مع انه كلامه اولا في اخر المضاف
التفا بقوله وتدغم اليا فيه والواو وقوله والفا سلم لاستلزام
ذلك تسكين الاخر   وكذا الواو الخ اي بعد قلبها يا ولم
يذكره المص مع ان كلامه اولا في اخر المضاف التفا اي بعد قلبها
يا ولم يذكره المص اكتفا باخذه من قوله وان ما قبل واو الخ
فتقول هذا رامي فرامي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل
يا المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب

لاجل الادغام لا الاستثقال كما هو حكمه في غير هذه الحالة كما قاله
شم لعروض وجوب السكون في هذه الحالة باقوى من
الاستثقال وهو الادغام   فحذفت النون واللام للاضافة
هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر ان اللام انما حذفت
للتخفيف خلافا لمن جعل في كلام الشارح مسامحة كالبعض
والاصل في الجمع اي بعد الاضافة ولم يذكر اصله قبلها اكتفا
بعلمه مما قبله   ثم قلبت الضمة كسرة صريح في ان هذا
بعد قلب الواو يا وهو الراجح واختار ابن جني العكس
لتصح اليا اي المنقلبة اليها الواو وعلامة الرفع في الواو المنقلبة
يا للموجب   اودى بني اي هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة
الدمع   هذا اي قلب الضمة كسرة   يهون نضم اليها
اي يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبي   انقلابها
يا اي عوضا عما يستحقه ما قبل يا المتكلم من الكسر فهو من
نيابة حرف عن حركة في غير ابواب الاعراب ومثله لارجليين
ولا قابيين نقله يس عن ابن هشام   سبقوا الضمير
يرجع الى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعا في طاعون
وهم المراد بالبنين في البيت السابق اعني اودى بني الخ وقوله
واعتنقوا لهواهم اي تبع بعضهم بعضا في الموت فتخرموا
بالخا المعجمة مبنيا للمجهول اي اخترمتهم المنية كذا في
العيني ولعل مراد الشاعر بالهوى الموت   يستثنى مما
تقدم اي من اطلاق قوله والفا سلم لاقتضائه سلامتها
عند الجميع في غير المقصور حتى في هذه الامور وليس كذلك
الاسمية فتبدل لكيلا يكون مما نحن فيه وهو المضاف

للبا والالف الحرفية ايضا تقلبه الفها يا ومثا على الاسمية الى
الاسمية على ما قاله ابو حيان تسم   اتفقوا على قلبها يا انظر فيه
المصرح بان بعض العرب لا يقلبه كما قاله المرادي في شرح التسهيل
وهو ما سوى الاربع المستثنيات لا يرد عليه نحو في
وابي واخي على لغة رد اللام وقلبها يا وادغامها في يا المتكلم
واعرابها بحركة مقدرة على ما قبل يا المتكلم منع من ظهورها
السكون الواجب للادغام لان الثلاثة صارت في هذه
الحالة من المنقوص الذي هو احد الاربع المذكورة وقول
البعض تبعا للسم اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة
كان رفعها بالواو المنقلبة يا ينافيه كون شرط اعرابها
بالحروف اضافتها لغير يا المتكلم ودفع سم المنافاة بحمل الشرط
المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاسما عند الاضافة فيه
ان هذا الحمل لا داعي اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن
ادعى ذلك فعليه البيان   والمعتل الجاري نخ كذا في بعض
النسخ ومراده بالمعتل ما اخره حرف علة لا المفرغ عنه اصله بالفعل
وان كان هذا مصطلحهم والذي في اكبر النسخ والمعتل وهو
واضح   وقد تحذف هذه اليا اي ان لم تكن الاضافة
للتخفيف كاضافة الوصف الحالي او الاستقبالي والا فلا
حذف ولا قلب لانها على تقدير الانفصال فلم تكن اليا
ممازجة لما اتصلت به   فتنقلب الفا اي لتحركها وانفتاح
ما قبلها   يلهف ابي بقولي يالهف نخ فالاصل يا لهفا
واما يا المتكلم المدغم فيها هذا مقابل قوله تجوز اسكان اليا
وفتحها مع المضاف الواجب كسر اخره   وكسرها

لغة

لغة قليلة قبل الكسر لالتقا الساكنين وسوغ الكسر مع
ثقله على اليا ان اليا اذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح
كدلو وظبي   وهو اضعف من الكسر مع التشديد لعل
وجهه ان الكسرة في عصاي تالية للالف وهي لا تناسب
الكسرة وفي مصطفي تالية للبا وهي تناسب الكسرة
بكسرة ظاهرة اي خلفت كسرة المناسبة وردبانه الاصل
بقاما كان قاله الدماميني   مبني ورد بانه لا مقتضي
للبنا والاضافة للمبني انما تجوز البنا اذا توغل المضاف في الابهام
قاله يس   لا معرب ولا مبني وعلى هذا اذا قلت غلامي
حاضر غلام مبتدا في محل رفع اذ لا يبعد الاعراب المحلي مخصوص صحـ
بالمبني هذا هو الظاهر وان توقف فيه البهوتي وسكت
عليه البعض

اعمال المصدر

يفعله المصدر الحق في العمل اعترض بانه يقتضي ان عمل المصدر
لشبهه بالفعل وليس كذلك لانه اصل الفعل كما سيصرح
به الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضا المذكور وانما التعبير
بالالحاق لكون الاصل في العمل الفعل فهو من الحاق الفرع في
العمل بالاصل فيه لا من الحاق المشبه بالمشبه به مع انه
الدماميني صرح بان عمل المصدر بسبيه قوة مشابهته
للفعل فتامل   فان كان فعله المشتق منه لازما الخ
هذه العبارة تقتضي ان بعض الافعال لا يتعدى
بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل
له ابن الناظم بحدث وعرض ورده شيخ الاسلام بانه
يقال حدث الفلان وعرض له كذا فالاولى التمثيل

بنحو طرف وشرف وردا يعضا بانه يقال طرف في اخلاقه وشرف
في قومه وتقتضي ايضا ان المتعدي بحرف الجر يسمى
متعديا بالاطلاق مع ان المتعدي بالاطلاق انما ينصرف الى
المتعدي بنفسه فلا يشمل عند الاطلاق المتعدي
بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدي
الفعل ولزومه   ان في رفعه النايب خلافا وجه المنع وهو
مذهب الاخفش والشلوبين وغيرهما ما فيه من
الالباس لانك اذا قلت مثلا عجبت من ضرب بعمرو تبادر الى
الذهن المبني للفاعل وقال ابو حيان يجوز اذا كان فعله
ملازما للبنا للمجهول كزكم لعدم الالباس ح فيجوز عجبت
زكام زيد فالاقوال ثلاثة حكاها في الهمع وزاد الدماميني
قولا رابعا عن ابن خروف وهو الجواز اذا لم يقع لبس نحو
اعجبني قراة في الحمام القران واكل الخبز وشرب الما ويضاف
المصدر اليه على اعتقاد معنى الرفع وكذلك قال سيبويه
في قولهم عجبت من ايقاع اثيابه بعضها فوق بعض
ان التقدير من ان اوقعت اثيابه   بخلاف فاعل
الفعل اي فانه لا يجوز حذفه الا في مسايل مرت في باب
الفاعل   واذا حذف اي استيناف مسيلة لانه من جملة
الفرق الثاني بين المصدر والفعل لان الفعل ايضا اذا
حذف فاعله لا يتحمل ضميره لان ضمير الفاعل الذي يتحمله
الفعل مستتر لا محذوف   لا يتحمل ضميره اي في غير
المصدر النايب عن فعله اما هو كضربا زيدا فيتحمل الضمير

٥٠٧ ← (١)

لاستتاره فيه كما سياتي   او مجردا اي من ال والاضافة
اقيس اي اوفق بالقياس على الفعل في العمل لانه لتنكيره
اشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما يبعد
شبههما بالفعل وهو الاضافة وال اللتان هما من خصايص
الاسما   ذي مسغبة اي مجاعة   يتيما الخ تمامه
كما في بعض النسخ ازلنا هامهن عن المقيل والهام جمع
هامة وهي الراس فاضافته الى ضمير الروس للتاكيد
ويطلق الهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من
اضافة الجز الى الكل واراد بالمقيل العنق لا مقيل الراس
اي مستقره   او لحق المغيرة اي اوايل الخيل المغيرة
اي ركابها انكل اي اعجز ومسمع كمنبر اسم رجل
فانكه والتابين هو في نسخ الشرح بموحدة بعد الهمزة
فتحتية فنون وفسره البعض تبعا لبعض نسخ شواهد
المغني مفعول معه وعروة مفعول التابين وجرانه في
البيت اللاحق ويروى البيت فمالك والتابين عروة
بعد ما الخ ويروى وعاك بالواو اي حفظك   وقد اشار
الى ذلك اي الى كون الاول اكثر والثاني كثيرا والثالث قليلا
لا الى ذلك مع كون الثاني اقيس حتى يرد اعتراض البعض
بان كلام المص لا يشير الى الاقيسية   اي المصدر انما
يعمل الخ لا يخفى ان الاول خارج عن عبارة المص فلا وجه لذكره
في حيز تفسيرها   في موضعين اي لا في غيرهما
كالمصدر المؤكد والمبين للعدد اما المبين للنوع فيعمل
كما علمت من الامثلة لان المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت

قوله وفي بعض نسخ الشرح بالهمزة ... رسمها
بنون بعد الهمزة المكسورة فتحتية ... وتحتية
بالتحتية فهي للبعض ... منفصل
... اهـ

زيدا ضربه عمرو وبكرا بدلا من اللفظ بفعله اختلف فيه فقيل
لا ينقاس عمله وقيل ينقاس في الامر والدعا والاستفهام
فقط وقيل والانشا نحو حمدا لله والوعد نحو قالت نعم وبلوغا
بغية ومنى وجرى على ظايف فهو توكيد لما قبله
ويقدر بما انح انما خص تقدير ما بارادة الى لا مع صحة تقديرها
عند ارادة الماضي والاستقبال ايضا ايثارا للادل على المضي
مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو ان لانها مع الماضي
للمضي ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فانها صالحة
للازمنة الثلاثة مطلقا كما افاده شارح الجامع فاندفع
اعتراض الدماميني وتبعه البعض بان مقتضى كلامهم
انه ما لا يقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل
يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة ان المخففة قد
يقال قول الناظم مع ان يشملها والذي دعاه في التسهيل
لذكر ان المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على
ان تقدير ما سايغ بعد افعال العلم نحو علمت ضرب بكر
زيدا اما ان يكون علمت في المثال بمعنى عرفت فيكفيها
مفعول واحد واما ان يكون المتعدية الى مفعولين
فيكون الثاني محذوفا تقديره حاصلا مثلا او يقال
المصدر المقدر بان المخففة تسد مسد المفعولين كما
انها كذلك فتدبر والموضع غير صالح للمصدرية اي
لانها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه اهـ سم
وقد جعله في التسهيل غالبا عبارته فيه

والغالب

والثوب نحو وفاقا في الاول وهو الثوب او الصوت وقد نصب على المصدر واختلف [illegible] الا ان [illegible] منصوب به عند سيبويه [illegible] وعند [illegible] فاعلم

والغالب انه لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد ان المخففة
او المصدرية او ما افهمام وليس تقديره انح اي بدليل
عمله مع امتناع التقدير بهن لكن في نحو ضرب جيب زيدا قايما وان
اكرمك زيدا احسن وكان تعظيمك زيدا احسنا ولا اعتراض
على احد الا انه يقال التقدير بها يمنع من الاعمال وان امتنع
لعارض وقوعه في هذه المواضع التي التزمت فيها
العرب عدم وقوع الحرف المصدري بعد الفعل الا نادرا كما قاله
الدماميني لا يقولون ان اضرب زيدا قايما ولا يوقعون
ان وصلتها بعد ان الا مفصولة بالخبر ونحوه نحو ان لك
انك لا تجوع فيها ولا تعرى ومثل ان كان الحرف المصدري
وصلته بعد لا غير المكررة سمع اذني اخاك يقول
ذلك حال كالحال في ضربي العبد مسيا فالتقدير سمع
اذني اخاك حاصل اذ كان او اذا كان فصاحب الحال ضمير
الفعل المحذوف للماضي وان زعمه البعض وانما لم يكن المصدر
هنا مقدرا بما وان المخففة لاشتراطهما بسبقهما او المصدر
المقدر بهما بشيء لم يوجدا بما لم يكن مقدرا بان المصدرية
لان المراد الاخبار بان سمع اذنه قول اخيه حاصل وان
يقتضي انه سيحصل لانها تخلص المضارع للاستقبال
كذا قاله البعض وفيه نظر اذ تقديران والماضي لا يقتضي
ان السمع سيحصل فتدبر فلو اضمر لم يعمل لضعفه
بالاضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الاصح مروري بزيد
حسن وهو بعمرو قبيح وتوقف البهوتي هل هذا
الخلاف في ضمير اسم الفاعل ايضا نحو مكرم زيدا عالم

وهو نكرة ما يعمل او يعمل اتفاقا او لا يعمل اتفاقا وقول الدماميني
لم ار احدا حكى اجازة اعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع الاحتمال
الثاني ويضعف الاول ويقوي الثالث فلو صغر لم يعمل
لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي اصل الفعل
نحو محد ودابه دال على المرة فلو حد بالتا ابه تا الوحدة
لم يعمل لان صيغته ح ليست الصيغة التي هي اصل الفعل
فلو كانت التا في اصل بنا المصدر كرحمة ورغبة ورهبة
عمل كما قاله الشاطبي لعدم الوحدة ح فلا يكون محد ودا
بحالي اي يحيي به اي بالما والجلد بفتح الجيم وسكون اللام
القوي فاعل والحازم الضابط والملا المقصور هو التراب
والشاهد في نصبه بضربه ونقصي مفعول بحالي
نصف الشاغ معا فزا معه ما فنيهم واحيي بالما
نفس راكب كاد يموت عطشا ان يكون غير منعوت
الخ اي لان النعت من خصايص الاسما المبعدة عن الفعل
وانما لم يوثر بعد تمام العمل لضعفه بتاخره عن استقرار
العمل قبل تمام عمله اي بذكر معمولاته منزلة
الصلة من الموصول انما قال بمنزلة نظرا الي حال التقدير
بالمصدر لان المعمول في حال التصريح به ليس صلة ولا
جزء صلة وان كان بعد تقدير المصدر بان او ما والفعل
جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الاولى ان
يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا فلا يفصل
بينهما اي بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح
به الش وبالاولى الاجنبي ولهذا لا يصح ان يكون يوم

في قوله تعالى انه علي رجعه لقادر يوم تبلي السرائر معمولا للرجع
للفصل بالخبر كما سيذكره الش في الخاتمة ان يكون مفردا الان
تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الاصلية التي هي
اصل الفعل وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور وبقي
من الشروط ان لا يتقدم عليه معموله فلا يجوز اعجبني زيدا ضرب
عمرو نعم جوز بعضهم تاخره عن معموله اذا كان بدلا من اللفظ
بفعله نحو زيدا ضربا وبقي منها ايضا ذكره فلا يعمل محذوفا
علي الاصح كما في الهمع وغيره تجاريهم بكسر الرا جمع
تجربة والفنع بالفا والنون المفتوحتين والعين المهملة
الخير والكرم والفضل والثنا ولاسم مصدر عمل اي
مضافا او مجردا او مع ال كما افاده م في الدلالة على معناه
اي معني المصدر وهو الحدث وبهذا اخرج نحو الدهن
والكحل بضم اولهما فان كلا منهما وان اشتمل علي حروف الفعل
لم يدل علي الحدث بل علي ذات ومقتضي عبارته ان موضوع
اسم المصدر الحدث كالمصدر والذي يدل عليه قولنا اسم
مصدر وصوبه بعضهم ان موضوعه المصدر نفسه
دون عوض متعلق بخلوه مما في فعله اي من
الحروف اصلية او زوايد كما يوخذ مما بعده ونحو عدة الخ
اي ونحو تعليما وتسليما فان التا عوض عن احدى اللامين
واما المدة التي قبل الاخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها
في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج
فعلم من ذلك ان العوض قد يكون اخرا وقد يكون اولا
لخلوهما لفظا وتقديرا اي من غير عوض كما يفهم مما قدمه

من بعض ما في فعلهما اي وهو التاء والمدة فيهما ليست عوضا لما
علمت مبيما واة اتفقا ان نقص عن فعله فان عوض عن الناقض
او قدر فيه فمصدر والا فاسم مصدر كما علم علم قال في الهمع
اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل ال ولا يقع موقع الفعل ولا
يقصد به الشياع ولا يوصف نحو يسار وفجار وبرة
الاول علم لليسر مقابل العسر والثاني علم للفجور والثالث
علم للبر واعترض البعض جعل الاخيرين اسم مصدر بانطباق
تعريف المصدر عليهما وهو مما يتجه على ان فعلهما فجر
وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر
اما اذا كان فعلهما افجر وابر اي صيره ذا فجور وذا بر فلا
وهف الايجاد اتفاقا اي وان كان ظاهر اطلاق المنف عمله
الا ان يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح
في موضعه ان او ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك
ويشكل عليه ان مصابكم رجلا لان ما بعد ان لا يقدر بالحرف
المصدري والفعل ونجاب بما تقدم من ان ذلك
مما يغني عن الاصل وان عرض منعه بوقوع المصدر الم
انه كما مر بيانه وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة تبع
فيه ابن الناظم والتوضيح والتسهيل كلام غيرهم كابن
هشام في شرح الشذور انه مصدر لا اسم مصدر بل
يأتي في كلام الناظم اخر ابنية المصادر ان نحو مصاب مما جاء في
المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا ما يقتضيه التعريف
السابق والمجهدة بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بمعنى الجهل
ورجلا مفعوله وجملة احقد عن السلام نعت له وجنة

قال المصدر في اخر ابنية المصادر ان الميم الثابتة في الفعل واسم للمصدر انه في اظلم مصدر للمذكور ميمي معنى اسما مصدر مضاف الى فاعله

مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وطلوع خران وعن هذين
اي العلم وذي الميم المزيدة لغير مفاعلة وهو مراد الناظم
هذه دعوى بلا دليل اذ الظاهر ان ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على
كونه اسم مصدر كما درج عليه الش هنا داخل تحت كلام المص ومراد
له فتدبر المائة الرتاع بكسر الراء اي الراتعة من الابل
هنا نا مفعول ثان لمواهب قليل اي وان كان قياسيا كما يؤخذ
من المقابلة كمل بنصب او برفع عمله اي ان اردت التكميل
كما سيذكره الش فالامر للاباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل
بالمنصوب في باب ظن اذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة
قول المص في باب ظن ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين
او مفعول فانه فيما طال به هنا وما نعة خلو فتجوز
الجمع فتتحقق صورة اضافته المصدر للظرف وتكميله بالرفع
والنصب معا خمسة احوال هذه الاحوال التي ذكرها
كما هو في مصدر المتعدي لواحد اما مصدر المتعدي
لاثنين او ثلاثة فتجوز اضافته لكل من مفعوليه او
مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه واما مصدر اللازم
فتجوز اضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة
قرع القواقيز الخ مصدر اي في ثلاثي وما جمعت من
شبه الثلاثي بكسر الفوقية المبدلة من الواو والتليد
كامير المال القديم وضده الطريف والنشيب بفتح النون
والشين المعجمة المال الثابت كالدار والقواقيز بقاف فيه
وزاي معجمة جمع قاقوزة وهي القدح التي يشرب فيها
الخمر وافواه بالرفع فاعل قرع نفي الدراهم الخ

مصدر نفي بدأها الحما في كل هاجرة الضمير للناقة والهاجرة
وقت اشتداد الحر وهو كد منتصف النهار ونفي مفعول
مطلق والدراهم جمع درهام لغة في الدرهم فالياء ليست
للاشباع بل هي منقلبة عن الف المفرد بخلاف ياء الصياريف
جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى
نقد وهو مرفوع فاعل نفي   ففي الحديث الخ عدل
عن الاستدلال بالآية ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال
كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه
لفهمه اي من استطاع منهم وان اورد عليه لزوم الفصل
بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدا وان
يكون مبتدا خبره محذوف اي فعليه ان يحج او شرطية
جوابها محذوف اي فليحج ولما اورد على جعل من
استطاع فاعلا للمصدر من فساد المعنى لان المعنى
ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم
ان يحج البيت المستطيع فيلزم اثم جميع الناس بتخلف
مستطيع عن الحج مع ان حج كل مستطيع ليس على
غير نفسه قطعا واجيب عنه بان الفساد مبني على
كون ال في الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكري
لان حج مبتدا ورتبة المبتدا مع متعلقاته التقدم فالمعنى
حج المستطيعين البيت واجب لله على هولاء المستطيعين
من المغني والدماميني عليه   وما كان استغفار
ابراهيم اي ربه   ربنا وتقبل دعاي دعاي اي اياك

لما

لما عرفت اي من بيان الاحوال الخمسة اذ في بعضها حذف المفعول
وفي بعضها حذف الفاعل قال الدماميني لنا صورة يلزم فيها
ذكر المرفوع مع المصدر وهي ما اذا كان اسما للكون ونحوه من
مصادر الافعال الناقصة لان عدم ذكره يفضي الى بقاء الخبر بلا
مخبر عنه كما لو قلت يعجبني كون قايم بحذف المرفوع اه
وجر ما يتبع ما اي جر تابع المجرور الذي هو ما اضيف اليه
المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما في التسهيل
قال الدماميني كما في اعجبني اكرامك وزيد فان جر التابع
يودي الى العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض
وهو ممنوع اه ولا يخفى انه انما يظهر على مذهب
غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا اعادة الخافض
فحسن اي فهو يعني ما ذكر من مراعاة المحل حسن او
فراته حسنة او نحو ذلك   حتى تهجر الخ حتى غاية وتهجر
مضارع الهاجرة وضميره للحمار الوحشي والرواح ما
بين الزوال والليل وهاج هيجانا وهاج في طلبة الماء والضمير
لاتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشي وطلبه المعقب
مفعول مطلق لهاج مضاف الى فاعله وهو المعقب
بكسر القاف الغريم الكلك الطالب من عقب في الامر اذا
طلبه مجدا وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت
للمعقب على محله   السالك خبر بعد خبر لانت في بيت قبله
والثغرة بضم المثلثة وسكون الغين المعجمة الثلمة المخوفة
بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على اضافة السالك
واليقظان نعت سببي للثغرة ففيه ايضا الوجهان

ومشي الهلوك مفعول مطلق لمحذوف اي يمشي مشي الهلوك
كما قاله العيني وتبعه البعض ولك ان تجعل عامله انسلكت
علي حد قعدت جلوسا والهلوك بفتح الهاء وضم اللام اخره كاف
المرأة الفاجرة وجملة عليها الخيعل حال والخيعل بفتح الخا
المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له
وقيل قميص قصير والعضل بضم العين والضاد المعجمة اللابسة
ثوبه الخلوة علي ما في التسهيل نعت للهلوك علي محله وفي شرح الهذليات
انه الخيعل لبسه لخفته اذ قال العيني وهذا هو الصحيح
وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد قوله
كسيد ابنت بها اي الضمير للقبيلة التي اضيفت لها في دبيت
لي علي حسان واللبانة بفتح اللام اكثر من كسرها المطلب
انه لا يجوز الاتباع علي المحل اي اتباع في مراعاة المحل
مجرور المصدر لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة
المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لان الاسم المشبه
للفعل لا يعمل في كلمة رفعا او نصبا الا اذا كان محلي بال او منونا
او مضافا الي غير تلك الكلمة وغير متبوعها قاله الشمني
فاجاز في العطف والبدل الخ لعل وجه الفرق ان البدل علي نية
تكرير العامل والعاطف قائم مقام اعادة العامل فيكونان اقوي
مما بعدها والتأويل الي جعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب
مفعولا لمحذوف خلاف الظاهر لان الاصل عدم الحذف المقدر
بالحرف المصدري والفعل اي مقابله في قوله اخر الباب اما المصدر الذي
يدل من اللفظ بفعله باجنبي هو ما ليس متعلقا بالمصدر
ولا متمما له كالمبتدا او الخبر وفاعل مجرور ومفعوله وغير الاجنبي
قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه قال الرضي انا لا ارى منعا
من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه قال الله تعالى
ولا تأخذكم بهما فلما بلغ معه السعي ومثله

غير

غير المصدر ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر
ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربي حسن
زيدا في الدار ويجوز ضربي زيدا في الدار حسن وكغير الاجنبي
الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانه لم يعدوها من غير
الاجنبي نظير ما في نحو الخ اي نظير التقدير الكائن في نحو
الخ انه اي الخالق المفهوم من خلق اذ من المعلوم انه لا خالق
سواه علي رجعه في الهاء وجهان احدهما انه ضمير
الانسان اي علي بعثه بعد موته والثاني انه ضمير الماء اي
رجع المني في الاحليل او الصلب اه شمني اذ التقدير
كما مر وكانوا اذ هدت فيه الخ الفصل باجنبي بين مصدر
ومعموله اجاب بعضهم كابن الحاجب بان الفصل مغتفر اذا
كان المعمول ظرفا كالاية لاتساعهم فيه والاخبار
عن موصول الخ المراد الاخبار معنى لا لفظا فانه المعنى انه رجعه
يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول
اي عن متضمن موصول وهو المصدر لانه في تأويل ان والفعل
وقوله قبل تمام صلته اي بالظرف برجعه بفتح
البا لمناسبة المصدر من رجع المتعدي به كما في قوله تعالى
فان رجعك الله الي طائفة منهم لفساد الاعراب
عليه لقوله فليبست الخ والمراد بالجهة وجه المذكورين
الفصل بالاجنبي والاخبار عن الموصول قبل تمام صلته
في محل الضمير اي علي القول بان العمل للمصدر لا للفعل
المبدل منه اما علي القول بان العمل للفعل فالضمير فيه ولا
ضمير في المصدر وجواز الخ اعلم انه يجوز تقديم
المنصوب به مطلقا علي القول بان العمل للفعل المبدل

اذ التقدير كما مر وكانوا اذا قعدت فيه الخ

قوله اعمال اسم الفاعل

منه ونيابة المصدر عنه في المعنى فقط او على القول بانه المصدر كما هو صريح عبارة الشرح على المشهور من انه مفعول مطلق فانه عن الفعل معنى وعملا اما على مذهب سيبويه من انه مفعول به فيمتنع التقديم قال الدماميني لان خبر باب بمعنى ان تقعد

في العمل اي عمل التعدي ان كان فعله متعديا او عمل اللزوم ان كان فعله لازما وانما قال في العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز اضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتاخر بخلاف الفعل فيهما وفي انه يصح ان يقع هو ومعطوف عليه خبرا عن مثنى او وصفا له فيمتنع تقدم معموله عليه نحو هذان ضارب زيدا ومكرمه وجاء رجلان ضارب زيدا ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف او بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر

على فاعل اي فاعل حدث تلك الصفة جارية اي في مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الاصل كما في يقوم وقائم حال من الصفة او من ضميرها في الة وقوله في التذكير والتانيث اي في حالتيهما لمعناه اي مفيدة لمعنى المضارع من حال او استقبال ومثلهما الاستمرار التجددي كما تقدم في باب الاضافة وما بمعناه كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب الامير اي مضروبه والحكم على هذا بالخروج الذي

هو

هو فرع عن الدخول لانه صفة تاويلا فيكون داخلا في الجنس وكفعلة بضم الفا وسكون العين كضحكة بسكون الحاء اي مضحوك عليه فان فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء اي ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة قال الدماميني في شرحه على البخاري وهذه قاعدة كلية وعن الجارية اي على شي من الافعال نحو كريم اي ونحو ضراب وضروب ومضراب الا في التذكير اي لان مونثه هيفا لا احتراج نحو صامر الكشح انخ اي لان الصفة المشبهة للاستمرار الدوامي من الصفة المشبهة اي الجارية على المضارع في الحركات والسكنات والا فنحو فرح وكريم واهيف ايضا صفات مشبهة ولا تنافي بين ما هنا من احتراج نحو فرح وكريم واهيف من اسم الفاعل وما ياتي في ابنية اسما الفاعلين من انها اسما فاعلين لان ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما ياتي في ابنية ~~اسما الفاعلين من انها اسما فاعلين لان ما هنا باعتبار اصطلاحهم~~ باعتبار اصطلاح اهل اللغة ايضا ان كان عن مضيه اي مضي حدثه بمعزل اي في مكان عزلة اي ابعاد والمكان هنا مجازي بمعنى التركيب وعن مضيه متعلق بمعزل لانه وان كان اسم مكان فيصح تعلق الظرف به لانه يكتفي بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك راتب مدخلك الى الدار فبطل منع البعض تبعا للبيس صحة تعلقه بمعزل واستغني عما تكلفه فيه بان كان بمعنى الحال او الاستقبال ومثل ذلك ما اذا كان بمعنى الاستمرار التجددي كما تقدم وكلام

الناظم شئ مثاله وهو اي المضارع كذلك اي بمعنى الحال او
الاستقبال نحو مهين اي امهين بن ليلى ام وفي نسخ
بترك ذكر الاستفهام المقدر وتمثيلها بنسختها ما نحو اضارب
زيد عمرا وقوله امنجز انتم وعدا وثقت به او حرف ندا
اه وهذا اولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الاتي
قبيل قول المص وان يكن صلة ال الخ والصواب ان
الندا ليس من ذلك اي من مسوغ عمل اسم الفاعل
وذلك لان حرف الندا مختص بالاسم فكيف يكون مقربا
من الفعل واجيب بان المص لم يدع انه مسوغ بل ان
الوصف اذا ولي حرف الندا عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ
الاعتماد على الموصوف المحذوف وانما صرح به لكونه
مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ لدفع
توهم ان اسم الفاعل لا يعمل اذا ولي حرف الندا لبعده
عن الفعل او نفيا اي اداة نفي ولو تاويلا نحو انما
قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان ثم ومثله الحال
اي لانه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة
النعت بل الاعم ان كان بمعنى الماضي فلا تقول انا ضارب
زيد امس اذ لا يقال انا ضرب زيد امس حتى قال
بعضهم لا نشي على من قال انا قاتل زيد امس لانه لا
ينصب ماضيا اه فارضي ثم قال ولا يقال انه الوصف
عمل ماضيا في نحو كان زيد اكلا طعامك لان الاصل زيد اكل
طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب
السابق ذكره ابن ابازاه وقوله قصد حكاية التركيب

السابق

السابق اي قد قلت كان بعد العمل على حكاية الحال في حكاية
الحال الماضية طريقتان الاولى وهي المشهورة ان تقدر الفعل
الماضي واقعا في زمن التكلم الثانية وهي طريقة الاندلسي
ان يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل
والتعبير على كل بالحال قال بعضهم لا حاجة الى تكلف الحكاية
لانه حال اهل الكهف مستمر الى الان فيجوز ان يلاحظ في باسط
الحال فيكون عاملا وفي كلامهم ما يؤيده تنبيه
في النكت ان دلالة اسم الفاعل على التجدد اغلبية ومن غير الغالب
نحو مستقر ودايم بدليل ما قبله وبدليل ان الواو
في وكلبهم حالية اذ يحسن جا زيد وابوه يضحك ولا يحسن
وابوه ضحك فلا يجوز ضارب زيد امس اي لانتفا
الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله
فان تخلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى
عدم العمل اذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ اسقاط
امس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على
القريب منه اعني قوله او لم يعتمد على شي مما سبق وبما
قررناه علم ان زيادة امس على سقوط قول البعض كان الاولى
بل الصواب حذف امس كما يظهر بالتامل اه لانه مبني على
ان قوله فلا يجوز ضارب زيد امس تفريع على قوله او لم
يعتمد على شي وقد علمت ان الامر ليس كذلك فتفطن
هذا الخلاف اي الذي بين الجمهور والكسائي ودونا الحال
منه الماضي اما الماضي المقرون بال فلا خلاف في عمله كما يأتي في كلام
الناظم اي انه برفعه قال السيوطي وهو الاصح لكن بشرطه

اعتماده علي نفي او استفهام او موصوف او مسنده اليه وح اي
انه يرفعه قال السيوطي وهو الاصح لكن يشترط اعتماده علي
فيشترط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعني المضارع
وقول المغني ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف
بمعني الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب به يعني
به اشتراطهم مجموع الامرين والا فالاعتماد شرط عند
الجمهور للعمل في المرفوع ايضا كذا قاله الدماميني والشمني
واما المضمر اي البارز واما المستتر فيرفعه بلا اطلاق
كما في التصريح المجرد اي من ال اما المقرون بها فليس
ما ذكر بشرط فيه ولا موصوفا اي لا قبل العمل ولا بعده
علي ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله
الدماميني ويذكر الشمني قولين والنعت كم حكى اخر بنه
والصحيح كما في المغني التفصيل خلافا للكسائي
فيهما محل الخلاف انما هو في عمله في المفعول به كما افاده
الدماميني فلا يصح استدلاله بقوله كميت عصيرها
لانه ليس من عمله في المفعول به مع ان في كونه كميت
اسم فاعل مصغر انظر ظاهر ما عرفه لانهما يختصان
بالاسم عورض بان التثنية والجمع من خصائص الاسماء
مع انهما لا يمنعان العمل وما اجيب به من انهما جاءا بعد
استقرار عمله مفردا بخلاف التصغير والنعت نحو
كف يكتفي برائحة الفعل اي بما فيه معنى الفعل
في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعني الماضي فيه ترتفرقه

نج

في الايدي اي صدع مقاطع راح في الزجاج من امة الراح والمدامة
من اسماء الخمر وجملة ترتفرق اي تتقطع الافق الايدي صفة
مدامة وكميت بالجر صفة راح وروي بالرفع كما ذكره شيخنا
ولا شاهد فيه البيت عليه لان كميت ح خبر مقدم وعصيرها
مبتدا موخر والكميت الذي في الظاهر حمرته سواد قاله
العيني وفيه الاستشهاد ما مر اذا فاقد اي فاقد فاعل
لمحذوف يفسره المذكور اي اذا رجعت فاقد اي امراة فاقد
خطبا بالمد اي بينه الخطب اي الكرب فرخبن اي ولد يرثه
مفعول لفاقد فعمل عنهما بالنعت ورجعت من الترجيع
وهو ان يقال عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون
والتغليظ في اللفظ والمزايل المباين اذ فد ضعف علة للنفي
في قوله ولا حجة لانه ليس جاريا علي فعله في الثابت
علة لمحذوف تقديره لا بفاقد لانه اي قال شيخنا في شرح
الجامع للعلوي في باب الصفة المشبهة انه المراد بالجري انه علي
الفعل لكونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعني النسب
ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريا علي الفعل بهذا
المعني ولنبين المراد بالجري بانه الموافقة في عدة الحروف
والسكنات والحركات والا فالاصح تعميمه نحو فاقد ومرضع
وحائض لكونهما علي عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته
ومن ثم ذهب بعضهم الي ان الصفة المشبهة لا تكون الا غير
جارية علي المضارع لانها بمعني الثبوت وقول الشمني في الثابت
لبيان الواقع لكونه لا يذكر هو فعلم ما في كلام البعض وقوله
فلا يعمل اشارة الي نتيجة القياس المحذوف كبراه ونظم

قوله اي كو على ناظم بقرينة تمام البيت الخ فلم يفسرها واوهي قرنه الوعل وهو كالتيس
التيس الجبلي اعماله تجدا رتقضي اي بتمام شروط اشتراطا اعتمادا كما في التصريح ودهب
اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطي في الفيته وقول
وليس نصب ما بعد المقرون بال اي لا يقيد كونه ماضيا كما يفيده ما بعد فالاقوال الاربعة في مطلق اسم
الفاعل قدام قوله خلافا للمازني ومن وافقه اي حيث جوزوا النصب بالمضي اصلا
القياس هكذا فاقد ليس جاريا على فعله في التانيث وما ليس
جاريا على فعله في التانيث لا يعمل ففاقد لا يعمل وهذا القياس المشار
اليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله اذ لا يقال الخ كان عليه ان يجعله
تعليلا بان يقول كما لا يقال الخ لا سنده لانه على عدم عمل فاقد بما اشار
اليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما في كلام البعض وقوله
لانه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على
فعله في التانيث وهو غير متعين لاحتمال انه علة لقوله لا يقال
الخ اي لان مرضعا بمعنى النسب اي ذات رضيع كفاقد
وحايض ومطفل اي ذات فقد وذات حيض وذات طفل وما
بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل ان المراد تقدم جريانه
على فعله في التانيث عدم موافقته اياه في لحوق تا التانيث
لانه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تا التانيث
على ما قاله ابن ناظم وعلله بانه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو
كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما انث بالتا وليس بعلاجي
كنابغة وحميلة ثم نظهر ان فاقد ومرضعا يستعملان ايضا لا
للنسب بل للاتصاف بالفقد والارضاع فيؤنثان بالتا ويعملان قوله
قبل الصفة اي قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدا عاقلا ومما
يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر في المصدر وقد يكون
نعت محذوف المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال عرف اي
بقرينة مقالية او حالية قال الدماميني واللام حرف تعريف
لا موصول اما مع اعتقاد انها موصول فالنصب على المفعولية
في كثره اي في التنصيص على فرع المعنى كما او كيفا كما
يوخذ مما ياتي اما فاعل اي كثير اما يحول الخ اخذ الكثرة من قوله بدل
عن فاعل تحتمل للقلة والكثرة فقوله متعلق ببديل

لانه

لانه صيغة مبالغة كما قاله البهوتي واحسن منه ان يقال اخذها
من قوله وفي فعيل قل ذا وفعل وفي كلامه اشارة الي انه
لا بد ان بمعنى التحويل وانه في بمعنى اللام متعلقة ببديل
لقصد المبالغة والتكثير افاد انها لا تستعمل الا حيث
يمكن التكثير فلا يقال موات موات ولا قتال زيدا بخلاف
قتال الناس وعطف التكثير على المبالغة تفسيري يبين
به المراد بالمبالغة هنا وانها ليست المبالغة البيانية
فيستحق ما له من عمل يفيد ان جميع الامثلة
الخمسة تعمل قياسا وهو الاصح ام شاطبي وفي
التصريح اعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه
وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل
لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون
اعمال شي منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا
المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها
ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب اه وعمل
فعال الشرط من عمل الاثنين بعده بالشروط المذكورة
اي في اسم الفاعل اخا الحرب كنى به عن ملازمته
الحرب والي بمعنى اللام واراد بجلالها ودعطو الاضافة لادني
ملابسة بوائكها جمع بائكة وهي الناقة الحسنة بفعل
السيف اي شفرته يسوق سمانها الضمير للابل والسوق
جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لاضعاف قوة الابل
ثم بين نحوتها عشية منصوب على الظرف فهو مضاف
الي الجملة بعده وبد ومه صفة لذاهب ودومة بضم الدال
وفتحها موضع بين الشام والعراق ويسمى دومة

جمع

لجنة لـ خبر جمع تاجر مبتدا سوغ الابتدا به العطف عليه وجحج جمع
حاج قلا اي ابغض جواب الشرط واهتاج اي ثار و[illegible] تنصب
اخوات العز اي الصبر على المفعولية لهبوح قاله العيني وما ذكره
من ان تجرا وحجيا جمع تاجر وحاج وان تبعه عليه البعض وغيره مبني
على ظاهره بل هما اسما جمع لان الصحيح ان فعلا وفعيلا ليسا من صيغ
الجمع وهبوح مبالغة هايج من هاج المتعدي يقال هاج الشي
وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله في المصباح وفي فعيل قلة اذ
اي الابدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه في فعيل وفعل
المحولين لا في نحو خبير وصغير ونحو فرح واشر مما وضع من
اول الامر على فعيل وفعل ولم يكن محولا عن شي فانه من الصفة
المشبهة تنبيه في الفارضي ما نصه زاد ابن خروف
اعمال فعيل كزيد سكير الخمر بالنصب واجاز ايضا ابن ولاد وحكاه
ابو حيان وسكير من المبالغة سماعا ومثله كبار وعجاب بمعنى
عجيب وذكر بعضهم ان صفات الله تعالى التي على صيغة المبالغة
مجاز لان المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات
الله تعالى منزهة عن ذلك وفي الكشاف المبالغة في التواب على كثرة
من يتوب عليه والجمهور ان الرحمن ابلغ من الرحيم قال السهيلي
لانه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكانه البنا
تضاعفت فيه الصفة وابن الانباري ان الرحيم ابلغ لانه جا على صيغ
الجمع كعبيد وذهب قطرب الى انهما سوا اهـ بحروفه وقد اسبقنا
الكلام على الرحمن والرحيم في رسالة البسملة الكبرى اما منهما اي
واحدة منها وامن ما ليس منجيه لعل المعنى وامن امنا ليس منجيه
من الاقدار بل موقع له في مصايبها كما هو شان المفرط والقدح

فيه

فيه من وضع الحاسدين قاله العيني زعم ابو يحيى اللاحقي ان سيبويه
سأله هل تعدي العرب فعلا بفتح الفا وكسر العين قال فوضعت
له هذا البيت ونسبته الى العرب واثبته سيبويه في كتابه اهـ
او مسحل بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحا المهملة
الحمار الوحشي شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم اي
منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضادة قال في المصباح
العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب اهـ والمراد بها هنا الجانب
سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحا مهملة مفتوحة فجيم
اي اتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر بسراته بفتح السين
المهملة اي ظهره ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبه وهي كما في
القاموس اثر الجرح الباقي على الجلد قال والجمع ندب وانداب
وندوب اهـ وكلوم جمع كلم وهو الجرح لا تبني من غير الثلاثي
لان اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل بعينه الا ما ندر منه
شبيهة في البيت السابق لانه من اسما وهي المثني
والمجموع اي من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد
وانما لم يمتنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لانه اقرب الى
الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر
فانه لا يدل على الزمان الا لزوما كذا قيل وفيه نظر لظاهر ان دلالة
اسم الفاعل على الزمان ايضا لزومية كما صرح به في تعريفهم
مطلق الاسم بانه كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن
وضعا بزمان واما قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال فمعناه
كما حققه السيد الصفوي انه حقيقة في المتلبس بالحدث
بالفعل ويلزم ذلك الحال والشامي عرضي انه اراد بها حصينا

ومرة اي فمضمر كانا يشتمانه وينذران على انفسهما قتله
اذ القياه يقولان ذلك في الخلا فاذ القياه امسكا عن ذلك هيبة له
ويشتم من بابي ضرب ونصر ودمي مفعول الناذرين على
تقدير مضاف اي سفك دمي غفر بضم الغين المعجمة والفا
جمع غفور وفخر بضم الفا والخا المعجمة جمع فخور اي غير
متفاخرين او بضم الفا والجيم جمع فجور اي غير كاذبين والاضافة
في ذنبهم لادنى ملابسة من ورق الحمي الورق جمع
ورقا وهي التي تضرب بياض لونها الي سواد والحمي بفتح
الحا وكسر الميم اصله الحمام حذفت الميم الاخيرة ثم قلبت
الالف يا والفتحة كسرة للروي وقيل غير ذلك ممن حملن به
اي هو ممن حملت به النسا المعلومة من السياق وان لم
يتقدم ذكرهن وضمن حملن معنى علق فعداه بالبا
ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته امه كرها وحبك النطاق
طرايقه جمع حباك جمع حبيكة والقوة والمهمل بتشديد
الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم اذا كثر
عليه يعني ان الممدوح حملت به امه وهي مكرهة عليه والعرب
تزعم ان المراة اذا وطيت مكرهة جا الولد نجيبا ومن كلام
بعضهم اذا اردتن ان تنجب المراة اي تاتي بالولد نجيبا فاغضبها
عند الجماع وكانه السر فيه ان ذلك يكسر سورة
شهوتها فلا يكون لحافي الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ للابيه
فيكون للولد تمام الرجولية اهـ دماميني مع بعض زيادة
من العيني وانصب بذي الاعمال اي بالوصف ذي عمل
النصب ويوخذ منه انه لا يضاف للفاعل وانما يضاف للمفعول

وحكي

وحكي اضافته للمخبر في انا كاليث اخيك كما قاله ابن هشام
واخفض اي بذي الاعمال تلوا فيحذف من الثاني لدلالة الاول
بالاضافة اي بسببها اليجري على الصحيح وقد قرئ بالوجهين
اي في السبع وهو لنصب ما سواه مقتضي اي لم يكن
فاعلا والاوجب رفعه كهذا ضارب زيد ابوه ولم يبين التلو
مما يجوز الفصل به بين المتضايفين والاجاز حفض ما سوى
التلو كهذا معطي درهما زيد ولم ينبه المص على ذلك كله لظهوره
من مواضعه على تقدير حكاية الحال جواب عما يقال جاعل
بمعنى الماضي فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بان الجعل مستمر فيجوز
ان يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الي تكلف الحكاية وفي التصريح ما يويده
الي ما بالاضافة اي ان لم يكن فاعلا والا وجب رفعه كحوهذا
ضارب ابوه امسه فلا يجوز ضاربه ابيه وقوله كما افهمه
كلامه اي حيث قال بذي الاعمال واما غير التلو فلابد من
نصبه مطلقا هذا مقابل التلو في قول الشارح يتعين في تلو غير
العامل بقرينة التمثيل بغير العامل فالمعني واما غير تلو غير
العامل وح فالمراد بالاطلاق عدم تقييد غير التلو بان يكون
واحدا او اكثر بقرينة التمثيل ايضا فعل مضمر لا اسم الفاعل
المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لانه بمعني
المذكور وهو غير عامل لشبها بمصحوب الالف واللام اي
من حيث امتناع التنوين في كل اي ومصحوب الالف واللام
يعمل ولو كان بمعني الماضي وقوله وبالمنون اي من حيث انه
لا يضاف وكان الصواب اسقاط هذا لان اسم الفاعل المنون اذا
كان بمعني المضي لا ينصب المفعول بل يجب ازالة التنوين منه

جماعين

واضافته الى ما بعده فمشابهته لا تؤثر عمل النصب
او كل مفعوليه اي مفعولي الناصب المضمر   اذ لا يجوز الاقتصار
الخ اعترض بان الحذف هنا اختصاري لا اقتصاري لدلالة المذكور
من مفعولي كل من الناصب المضمر وظان على المحذوف من
مفعولي الاخر على ان ابن هشام صرح في نحو زيدا ظننته
قائما بانه لا يقدر مفعول بان لظن المحذوفة نقله عنه يس
فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر   وايضا فهو
مقتضى له ابي طالب له في المعنى وضعف بان الاقتضاء لا يكفي
الا مع المشابهة القوية بالفعل التي هو الاصل في العمل وهي
غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا قال يس
ولك دفعه بانه انما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب
على المفعولية اصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكانه
النصب عوضا من الجر لا بالاصالة   فيتعين جر اي كونه
في محل جر باضافة الوصف اليه وان كان في محل نصب ايضا
بسبب كونه مفعولا في المعنى فالمراد بتعين الجر كونه
ليس في محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه واكثر المحققين
ويدل له حذف التنوين او النون من الوصف   كالهاء من نحو
الخ يفرق بان الهاء في المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم تنات
الجر بخلاف الكاف في نحو مكرمك   واجرر او انصب الخ اي في
غير نحو الضارب الرجل وزيدا فيتعين في نحو هذا نصب التابع
لعدم صحة اضافة الوصف المحلى بال اليه كما سبق هذا ما مشى عليه
في التسهيل ومذهب سيبويه الجواز وايد بانه قد يغتفر في التابع
ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة وسخلتها وخرج تابع الذي

الخفض تابع المنصوب فلا يجوز جره خلافا للبغداديين لان شرط
الاتباع على المحل ان يكون بالاصالة والاصل في الوصف المستوفي
شروط العمل اعماله لا اضافته لالحاقه بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل
ساير التوابع والمثال لا يخصص واشار بتقديم الجر الى ارجحيته
مراعاة للفظ جاه المراد باللفظ ما يشمل المقدر في نحو مبتغي الغنى
والفتاة بقرينة مقابلته بالمحل وما قاله البعض لا يستقيم
فانظره   وان كان التقدير قول سيبويه لان شرط العطف على المحل
عنده وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود
لان اسم الفاعل انما يعمل النصب حيث كان منونا او بال او مضافا الى
احد مفعوليه او مفاعيله فنحو ضاربه في قولك ضارب زيد وعمرا
ليس طالبا لنصب زيد بل لجره   لاجل المطابقة اي مطابقة
المحذوف للملفوظ ولان حذف المفرد اقل كلفة من حذف الجملة
قولان ارجحهما الثاني كما قاله يس لما علمت   لجاز بل هو ارجح
اذا لم يرد حكاية الحال فان اريدت جاز النصب بالعطف على محل المجرور
لان الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج الى اضمار ناصب الا على قول سيبويه المتقدم
اي وجعل الشمس الخ انما سكتت عن نصب سكنا العامل
من قول سابقا واما غير التلو فلا بد من نصبه الخ ولك ان تقول
تقدير ناصب سكنا يغني عن تقدير ناصب ما بعد سكنا العاطف
ح على معمول ناصب سكنا المقدر والعامل في المعطوف هو العامل
في المعطوف عليه   وكل ما قرر الخ اي كل حكم قرر فقول الشيخ من
الشروط فيه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله
اسم مفعول الرفع على انه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول
الثاني اي معطاه والنصب على المفعولية ونائب الفاعل

ضميرا مستترا يعود على كل هو الرابط ويرجح الاول ان النايب عليه
المفعول الاول ويرجح الثاني عدم الحذف وان قرئ كلا بالنصب
على انه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على انه نايب
فاعل وهذا احسن من ذينك وقول البعض اسم مفعول
على هذا واجب النصب هو المفعول الاول سهو ظاهر   بلا
معا مغل متعلق بيعطي وافاد به انه لا يشترط في عمل اسم
المفعول ازيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله
وكل الخ فليس تاكيدا له كما زعم   ولا اشترط الاعتماد الخ
اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المصنف في اسم
الفاعل والا فيشترط ايضا ان لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل
فهو كفعل الخ لا يظهر كون الفا تفريعية على الكلية
السابقة لانها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المصوغ
للمفعول بل ربما يفيد خلافه الا ان يقال المفرع مطلق
العمل وفيه ما فيه والاولى انها فصيحة عن شرط مقدر كما
يشير الى ذلك قول الش فاذا استوفى ذلك الخ والفا في قول الش
فاذا استوفى ذلك فصيحة ايضا عن شرط مقدر   في معناه
ليس المراد المعنى المطابقي لاختلافهما فيه فان المعنى المطابقي
لاسم المفعول حدث واقع على ذاته وتلك الذات وللفعل
المصوغ للمفعول حدث واقع على ذاته وزمن ذلك الحدث بل
المراد المعنى التضمني وهو الحدث الواقع على الذات بقي ان
الكلام في العمل لا في المعنى واجيب بان الناظم تجوز باطلاق السبب
وارادة المسبب لضيق النظم عليه فان عمل اسم المفعول عمل فعله
مسبب عن كونه بمعناه وعلى هذا فقول الش وعمله عطف

تم

تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز الى ذلك التفريع بقوله فان كان الخ
كفافا بفتح الكاف ما كف عن الناس واغنى من الرزق كما في
القاموس   وقد يضاف ذا الخ اي اجراؤه مجرى الصفة المشبهة
وانما خص الاضافة بالذكر مع ان الجاري مجرى الصفة الصفة
المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب
على التشبيه بالمفعول به او على التمييز نحو هذا مضروب
الاب او ابا وهذا قايم الاب او ابا لانها اكثر او لكونهما متلازمين
بحيث جاز احدهما جاز الاخر افاده الشاطبي قال في التصريح
اذا اجري اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببي
كان رفعه اياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها
لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قال الموضح في
الحواشي ثم تعقبه فقال هلا قيل بانه الرفع على ما يقتضيه حال
اسم المفعول اهـ ونجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد
به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي
على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة
وعلى التمييز ان كان نكرة ويجره بالاضافة اهـ ملخصا   معنى
اي من جهة المعنى لكونه نايب فاعل قبل الاضافة   بعد تحويل
الاسناد عنه الخ اي لان الوصف عين مرفوعه في المعنى
فلو اضيف اليه من غير تحويل لزم اضافة الشيء الى نفسه
وهي غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغنا عنه
فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد عنه الى ضمير يعود
الى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة ح لاستغنا
الوصف بالضمير ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي

لواحد مجري بوصف المتعدي لاثنين ذكره المصرح تنبيه
قال الفارضي تحويل الاسناد عنه الي ضمير يعود الي الموصوف ثم
نصب الضمير ورتبه فقلت ح لاستغنا الوصف بالضمير لم يجر
بالاضافة قد ارادني قبح اجرا وصف المتعدي لواحد مجاز اي عقلي
لانه اسند الشي الي غير من هو له وفايدة المجاز المبالغة بجعله
كله محمودا وكذا تجوزي حسن الوجه وفي ذلك اي
فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل اي وليس على اطلاقه
وحاصل التفصيل ان اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز
الاضافة الي مرفوعه اتفاقا واسم الفاعل المتعدي لاكثر من
واحد ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقا وفي اسم الفاعل
المتعدي لواحد خلاف وقصد ثبوت معناه اي لا حدوثه
عومل معاملة الصفة المشبهة اعترض بان مقتضاه انه ليس
صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما في التوضيح ويمكن
ان يجاب بان المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التي ليست
علي وزنه اسم الفاعل وساغت اضافته الخ اي بعد تحويل
الاسناد كما مر فكذلك اي بقصد ثبوت معناه ويجامل الخ
بشرط امن اللبس اي التباس الاضافة للفاعل بالاضافة
للمفعول فلو لم يومن لم تجز الاضافة فلو قلت زيد راحم الابنا
وذم العبيد جاز لدلالة المقام علي ان الاضافة للفاعل والالم
يجز وظاهر اطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل
بعده جواز الاضافة الي المرفوع مع ذكر المنصوب كان يقال
زيد راحم الابنا الناس ولا ابنا فيه ما في شرح ان منصوب الصفة
المشبهة لا يزيد علي واحد وان زعمه البعض

اذا المنصوب

اذا المنصوب في المثال لم يزد علي واحد كما لا يخفى وكانهما فهما ان مراد
شرح بالمنصوب ما يعم المنصوب علي التشبيه بالمفعول به قبل
الاضافة ولا داعي اليه فتدبر جاز لانه يصير بذلك كاللازم
والسماع يوافقه مقتضي كونه الضمير يرجع الي اقرب
مذكور رجوع الضمير الي تفصيل قدم بيف الحذف اقتصارا وفيه
وفيه انه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالاولي
رجوعه الي الجواز علي القولين لم تجز الحاقه بالصفة المشبهة
اي لبعد المشابهة ح لان منصوبها لا يزيد علي واحد كما مر
قال بعضهم بلا خلاف قال البهوتي يستفاد من كلام الشاطبي
ان فيه ايضا خلافا اقتصارا من ذكره بالمفعول القاصر الخ ويتضمن
ذكره اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصد به الا ثبوت
الوصف لانه اذا لم يطلب مفعولا لزم ان لا يقصد به العلاج
ومتي طلبه كان معني العلاج باقيا فيه ذكره الشاطبي ثم قال
فان قلت فانت تقول علي من هيبه اي المصر هذا معطي الاب
ومكسو الاخ وهما مما يتعدي الي اثنين وكذلك معلم الاب
وهو مما يتعدي الي ثلاثة فالجواب انا لا نسلم ذلك لان
المتعدي الي اكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعني العلاج باق فيه
وان سلم فقد يقال المراد بالمتعدي لواحد ما عمل في واحد خاصة
مقتصرا عليه فرفعه به عند بنايه للمجهول فلو كان عاملا في
مفعول اخر لم يكن من هذا الباب الذي ادعي الاجماع فيه بل منعوه
عنه انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة الخ اي فيما
عليها فيما تقدم وفيه ما مر من قوله عومل معاملة الصفة
المشبهة اعتراضا وجوابا لم يجز اي لكراهة كثرة التغييرات

ابنية المصادر فعل

فعل اي موازنه فعل وقوله
المعدي اي الفعل المعدي وقوله من ذي ثلاثة اي من فعل ذي ثلاثة
حال من الضمير في المعدي ومن تبعيضية اي حالة كونه
بعض الافعال الثلاثية وهذا اقرب من جعل البعض من
ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدي مشتقا من
مصدر فعل ذي ثلاثة قال شيخنا والبعض نقلا عن م ويستثني
منه ما دل على صناعة نحو عبر الرويا اي فان مصدره فعالة
بكسر الفا على ما يوضح مما ياتي وفي كونه صناعة نظر سوا
كان مفتوح العين الخ اي وسوا كان مفتوح العين صحيحا
كضرب او معتل الفا كوعد او العين كباع او اللام كرمى او
مضاعفا كرد او مهموز الفا كاكل او مكسورها اي وسوا كان
مكسورها صحيحا كما مثله الش او معتل الفا كوطي او العين
كخاف او اللام كفني بفتح الفا وكسر النون اي لزم جنابه او مضاعفا
كمس او مهموزا كامن وفي التصريح ان الغالب على فعل المفتوح
العين وفعل المكسورها اللزوم واما مضمومها فلا يكون الا
لازما كما سياتي قال ذلك سيبويه والاخفش وذهب الفرا
الى انه يجوز القياس عليه وان سمع غيره دماميني باب فعل
اي قياس مصدره موازن فعل او فاعله مطلقا موازن
فعول وهو اللايق بقول الش قياسا او معتلا اي باقسامه
الثلاثة كوجع وعور وعمي وكور هي الحرقة من عشق
او حزن فان الغالب على مصدره الفعلة اشار بالتعبير بالغالب
الى ان الفعلة امارة القياس كما ان عدمها امارة عدمه وهذا
اولى مما نقله البعض عن البهوتي واقره لون بين الزرقة

والحمرة

والحمرة فسرها في القاموس بالقهبة بضم القاف وهي بياض
فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهي السواد وبالورقة المشوبة
سوادا والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الش في معنى الكهبة
ونقل البعض عن التصريح ان الكهبة بياض فيه كدرة
وهذا النقل ان صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب اذ لم
يذكره فيه واستثني في التوضيح الخ واستثنى ابن الحاجب ايضا
ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم
وصعد ولصق قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه
الشارحون فقياسه الفعالة اي بكسر الفا كولي عليهم
ولانه عداه بعلى ليصح التمثيل اما المتعدي بنفسه نحو وليه امرهم
فليس مما نحن فيه لان الكلام في القاصر لا في المتعدي قاله
المصرح ولم يمثل للاول اي لعدم سماع مثال يخصه او اكتفا
بتمثيل الولاية فان الولايات في معنى الحرف فانه ذكر اي كونه المصدر
القياسي فيما دل على حرفة او ولاية فعالة وقوله في فعل اي اللازم
مثل فقد احال من الضمير في اللازم وقوله كغدا معطوف عليه
باسقاط العاطف اذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف واشار به
الى انه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير في معتل العين
الفعل او الفعالة او الفعال بكسر الفا في الاخيرين كصام صوما
وصياما وقام قياما وناح نياحة وقل الفعول كغابت الشمس
غيوبا بخلاف معتل الفا كوصل او اللام كغدا او المضاعف كمر وقوله
باطراد حال من المستكن في له مستوجبا اي مستحقا
او فعيلا اخذه من قول الناظم ويشمل سيرا وصوتا الفعيل
كاي اي اللازم وهو الذي بمعنى امتنع لا المتعدي وهو الذي بمعنى

سكوه لان الكلام في اللازم وان جا مصدر المتعدي ايضا علي فعال ففي
القاموس ابي الشي يا باه ويابيه ابا وابا وابا ة بكسرهما كرهه
اهـ وجمح اي شرد للذي اقتضي تقلبا اي دل علي
التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو
قام قياما وقعد قعودا او مشي مشيا للدا ابا الفصيل المقصور زنة
او لصوت هو مع فعولي وشمل سمي او صوتا الفعيل بعينه
انه ما دل علي الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فاذا
ورد الفعيل دال علي صوته كان كل منهما مصدرا قياسيا له وان ورد
احدهما اقتصر عليه علي ما ذهب اليه سيبويه والاخفش وان لم
يرد واحد منهما كنت مخيرا في مصدره بينهما فايهما نطقت به
جاز ولا بعد في ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض
عن سم واقره وزكم هو من الافعال الملازمة لبنا المجهول
فالتعبير به الفعل بالفتح بالنظر الي اصله المقدر قاله زكريا ولا
يرد ان اصله متعد والالم يصح بناوه للمفعول لان المبني
المجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه
اي ادمع او يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان في حكم اللازم وجوزه
وجعلوه بفتح العين مع انه لم ينطق به حملا علي النظاير وايثارا
للاخف وشمل بفتح الميم وكسرها والفتح هنا انسب بصهل
كصهل من بابي ضرب ومنع كما في القاموس وذمل ذميلا
اي سار سيرا لينا قد يجتمع فعيل وفعال اي فيما دل
علي صوت ومما اجتمعا فيه صرخ صراخا وصرخا خلافا لزعم
البعض ان مصدره علي فعال فقط وصخد الصرد هو طاير ضخم
الراس كما في القاموس وصخدا كالذي قبله وبعده بمعني صوت

يستثني

يستثني ايضا منه اي من فعل المفتوح العين اللازم وحم كان
ينبغي اسقاط خاط خياطة لانه متعد والكلام في اللازم
وسفر اي اصلح وذكر ابن عصفور تاييد لما قبله لما علمت من انه
الغلبة امارة القياس ففعول فعالة لفعلا اي كل منهما مصدر قياسي
لفعل مضموم العين فاذا وردا فذاك او احدهما اقتصر عليه
او لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد في ذلك لما مر فاندفع ما لسم
هنا ايضا قال المصرح ولا يكون فعل مضموم العين الا لازما
ولا يتعدي الا بتضمين او تحويل فبابه النقل اي طريقه
النقل عن العرب وزيد جزلا اي عقلا لما مضي اي من المصادر
القياسية للفعل الثلاثي متعديا او لازما فليس هذا في اللازم
فقط كما لا يخفي حتي يرد ما نقله شيخنا والبعض واقراه من
استشكال سم تمثيل المص لسخط ورضي حيث قال ما نصه انظر
كيف عدهما من اللازم مع انه يقال ذلك علي التوسع باسقاط الجار
والاصل سخط عليه ورضي عنه اهـ علي ان تعديته الفعل
بنفسه علي التوسع لا تنافي اللزوم كما اسلفه الش مما قبله
فقول بعضهم بتضمين ظاهر في غير مرضي اذ هو مما دل علي سير فقياسه
الفعيل فتامل وكبر اي مصدر كبر مضموم البا وهو
المستعمل في غير كبر السن من الكبر الحسي والكبر المعنوي
واما مكسورها فيستعمل في كبر السن فقط تقول كبر زيد
بالضم اي ضخم جسمه او عظم امره وكبر بالكسر اي طعن في
السن مما قياسه ففعولي اي او فعالة وفعولة مما قياسه
فعالة اي او فعولة ففي كلامه احتباك كما افاده شيخنا فوافق كلامه
ما قدمه المص من فعولة ففعولة فعالة لفعلا وانه فع توقف البعض

وغير ذي ثلاثة اي وكل غير فعل ذي ثلاثة وعز مبتدا
خبره مقيس ومصدره نائب فاعله او هو مبتدا خبره مقيس
والجملة خبر غير   كقدس التقديس من انابة المصدر مناب
الفاعل فالتقديس نائب فاعل   قليلا اي في قليل من
الاستعمال او صفة قليلا   وغالبا ذا وغير الغالب
تحليا وتهنيا وتجزئا وتنبيا   ووجوبا في المعتل اي
معتل اللام قال سم نقلا عن ابن الحاجب الاولى ان يكون
مصدر المعتل على زنة تفعلة من اول الامر لانه تفعيل ثم
غير لان ذلك تغيير بلا ضرورة اه وقد يقال الحامل
على ذلك رجوعهم الى تفعيل عند الضرورة   ما تنت
تنتري بنون مفتوحة فراء مشددة اي تحرك
من تجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذي هو صلة
من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الاتي وضم ما يربع
الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو اسقطه لكان اخصر
وغالبا ذا اي نحو اقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد
حيث قال في الكلام على مصادر افعل معتل العين نحو اقامة..
والغالب لزوم هذه التاء كما اشار اليه بقوله وغالبا ذا التا
لزم ثم ذكر ان نحو استفادة لفعل ما يفعل بنحو اقامة ولم
يذكر انه ايضا مشار اليه بقوله وغالبا الخ والاولى ارجاع الاشارة
الى المذكور من استفادة واقامة ونحوهما ليكون التنبيه
على لزوم التا لنحو استفادة غالبا نكتة ذكر نحو استفادة
مع انه مما يدخل في قوله وما يلي الاخر الخ لما سيشير اليه الشارح التا لزم
اي صحبه فانه فيه الاعتراض بان اللزوم ينافي الغلبة واما الجواب

الذي

الذي نقله شيخنا والبعض عن سم واقره فلا يخفى ما فيه على ما منا مليه
وما يلي الاخر برفع الاخر على انه فاعل يلي اي والحرف الذي يليه
الاخر كما بينه الشارح   وافتتح ذا ذكر الفتح ليبين ان المدة الف لا واو ولا يا
الى ان قياس افعل اي قياس مصدر   فلفتك اي قياس
مصدر الافعال وقوله حركتها اي العين وقوله فتقلب هي اي
العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وقوله ثم تحذف
الالف الثانية اي لالتقائها مع الالف المنقلبة عن العين الخ وكلامه
صريح في ان قلب العين الفا سابق على حذف الالف وهو ما في التصريح
التوضيح ايضا واورد عليه ان شرط قلبها الفا تحرك الثاني واجاب
سم بان هذا الشرط في غير افعال واستفعال مما يستحق
ذلك الاعلال لذاته والاعلال في افعال واستفعال للحمل على فعليهما
وصريح كلام ابن الناظم ان حذف الالف سابق على اعلال العين
وهو ايضا صحيح فان قلت هلا قيل انهم لما نقلوا حذفوا
لالتقا الساكنين ولم يتكلفوا ان يقولوا تحركت الواو الخ قلت
ما زعمته تكلفا لابد منه في الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وايضا
فان الراجح ان المحذوف الزائد وهو الالف الثانية لكونه زائدا
ولقربه من الطرف وعلى قول ك انما حذف الاصل   وقد يحذف
اي ك وذا المصرح به المهم اثر الكتاب   اراه اراءة اصله ارآيا
على وزن افعال نقلت حركة عينه الى فائه ثم حذفت العين
لالتقا الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد الف زائدة
كما سياتي في قول الناظم وابدل الهمزة من واو ويا اخرا اثر الف زيد
وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبني على القول بان الهمزة من حروف
العلة لكنه وان جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه

كما يعلم من النظر في تعريفه وتصريف نحو اقامة بل من حيث وجود
النقل والحذف واستحقاق التا فتدبر   فان كان اي ما اوله
همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل   فعاله
ما فعل الخ اي من النقل والقلب والحذف والتعويض وقد جا بالتصحيح
تنبيها على الاصل نحو استحوذ استحواذا واغيمت السما اغياما
ويستثنى من المد وبهمزة الوصل الخ قد يقال مراد الناظم
ما افتتح بهمزة وصل اصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا
استثنا قال الدماميني   اصلها تطاير وتطير اي فادغمت
التا في الطا واجتلبت همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن
لا للكسر بالنظم فيقال اطاير يطاير اطايرا واطير يطير
اطيرا كما في التصريح   فهو داخل في قوله وضم ما يربع الخ
ما يربع من ربعت القوم صرت رابعهم ورابعا منهم وفي الاشباه
والنظاير النحوية للسيوطي نقلا عن الناظم انه المطرد في المصدر
من فعلال هو الكسر وان الفتح نادر في قولهم وسوس الشيطان
وسواسا ووعوع الكلب وعواعا وغطغط السهم في مروره
غطغاطا اذا النوى وان غيره لكن من المفتوح متعين للوصفية
المقصود بها المبالغة وان تجويز الزمخشري الفتح في المصدر
الذي لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرد بان النادر لا
يقاس عليه   والتفعال كله بالفتح مذهب البصريين
ان التفعال مصدر فعل المخفف جي به كذلك للتكثير وقال الفرا
وجماعة من الكوفيين مصدر فعل المضعف العين ورجحه المص
وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل
باعتبار الحركات والسكنات والزوايد وموافقه وها هو
وبه المضاعف وغيره وصاحب التوضيح جعل
الاول مقيسا في المضاعفة كزلزال صح

فيأتي

فيأتي سماعي اوقياسي فعلان واما التفعال بالكسر كالتبيان
والتلقا فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر اه دماميني
باختصار   يجوز في المضاعف هو ما فاوه ولامه الاولى من
جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد
على انهما ارجع شيخنا الضمير الى المفتوح والمكسور من المضاعف
وارجعه البعض الى التبيان والتلقا ويبعد الاول السياق
بعد   وبالفتح الاسم اي الموضوع موضع المصدر هكذا
قال البعض ومقتضى التنظير بعده خلافه فان التنظير بالقعقاع
يقتضي ان الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس
يقتضي انه اسم للمزلزل به فتدبر   اسم لما وسوس به
الشيطان مناف لما مر عن التوضيح والدماميني   واجاز
قوم ان يكونا مصدرين هذا هو ما ذكره في اول التنبيه على
ما سبق عن البعض ونحو على ما سبق عن شيخنا   لفاعل الفعال
والفاعلة قال الدماميني والمطرد ايا عند سيبويه المفاعلة فقد
يترك الفعال ولا يترك المفاعلة قالوا جالسته مجالسة ولم
يقولوا جلاسا   فيما فاوه يا اي في مصدر الفعل الذي فاوه
يا ولم يستثنه المص لندرة فاعل الذي فاوه يا بل مطلق الفعل
الذي فاوه يا قليل   وشذ ياومه يواما لثقل اليا المكسورة
اول الكلمة وقوله لاميا ومه اي فليست ساده وفي بعض النسخ
يواما ومياومه وعليها فالشذوذ منصب على يواما فقط والمياومة
المعاملة بالايام كما في القاموس   وغير ما مر اي وغير المصادر
التي مرت لافعالها الزايدة على ثلاثة احرف المتقدم ذكرها
عادلة يحتمل انه فعل منصب بمفعول منه المعادلة وهي المقابلة

ويحتمل ان عاد فعلا من العود وله جار ومجرور وعليه فان ارجع الضمير
المستتر للسماع والبارز للغبر مامر كان في العبارة قلب وان عكس
فلا نحو كذبه كذابا بالتشديد بعد فيهما مع كسر الكاف في الثاني
تحمالا بكسر الفوقية والحا المهملة كما قاله الدماميني
رميا بكسر الرا وتشديد الميم واليا مع كسر الميم واطمان
طمانينة والقياس اطمينانا لان اصل اطمان اطمانن كاستخرج
فادغمت احدى النونين في الاخرى قال الدماميني وظاهر كلام
سيبويه ان الطمانينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع
قيتالالا المصدر لا مصدران قيتالا الابنا في سكن وذه كونه الاصل اذ كرا
ما بيح الاصل حتى بعد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض
تبعا للشيخ بحي المصدر اي عند غير سيبويه فقد نقل
صاحب المصباح عن بعضهم ان سيبويه ينكر مجي المصدر
على مفعول ويؤول ما اوهم ذلك قليلا اي فيقتصر فيه
على السماع نحو جلد جليدا او مجلودا في القاموس جلد ككرم
جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا اي قوي لم يكن يترك العظام
لعظامه الخ هذا البيت من الكامل الذي استعملته العرب مخمسا
شذوذا انه لم يكن سقط والاصل ثم مثلا لم يتركوا من هجوهم
لعظامه الخ وعلم بيان المرء اي علم منطقه الفصيح
اي قتالا فيه انه لا داعي الى جعل مقاتلا في البيت بمعنى
قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول اظهر نحو فلج قال في اعلم
ان فلج بفتح الفا واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح
الفا وسكون اللام ياتي بمعنى شق وقسم بالفلج بالكسر
وهو مكيال معروف وظفر بما طلب ويقال افلج برهانه اي قومه

واثلهم

وافلهم وامافلج بفلج فالج الطرف بطرفه طوبا فهو للانفراج بين الثنايا واما
بضم الفا وكسر اللام فهو فعل ملازم للبنا للمجهول معناه اصابه
الفالج وهو استرخا احد شقي البدن لانصبابه خلط بلغمي تنسد
منه مسالك الروح كذا في القاموس وغيره ولم اره فيه ولا في الصحاح
ولا في المصباح ولا في المختار الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر هل هو
مصدر الفلج باي معنى لفلج والاقرب انه لفلج المبني للمجهول وقد
مثل في المصباح لمجي فاعل مصدرا بقولهم فم قابها اي فيها ما
بالناي بفتح النون وسكون الهمزة اي البعد وفعله عن كجلسه
مقتضى ما مر في باب اعمال المصدر من ان من شروط عمله ان يكون
غير محدود بالتا فلو حد بالتا لم يعمل ان فعله التي للمرة كجلسة
2 من المصادر ويكون كجلس مثلا مصدران احدهما دال على المرة
وهو جلسة والثاني لا دلالة له عليها وهو جلوس ثم فعله
التي للمرة انما يكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كامثلة
الناظم والتي لا ما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل والجبن والبخل
ك او الصفة الثابتة كالحسن والظرف وفعلة لهيئة اي
لهيئة الحدث والحدث وان استلزم الهيئة لكن فرق بين
الدلالة مطابقة والدلالة التزاما قاله سم وفسر الحار بردي
الهيئة بالنوع ومحل ما ذكر اي كون فعله بالفتح للمرة وبالكسر
للهيئة اذا لم يكن المصدر العام اي المطلق الصادق بالقليل والكثير
والخالي عن ارادة الهيئة ودخل في قوله لم يكن الخ المصدر المطلق
الذي على فعله بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله
ابن هشام وقياسه كما قاله سم ان ما على فعله بالفتح يكسر للدلالة
على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وان نقل عن بعضهم خلافه

نحو ودّ ربه هي الحدة في الشيء يقال رجل ذو ربه اي حاد
الا بقرينة اي حالية او مقالية فعطف الوصف عليها عطف
خاص على عام فان خصت بالحالية فالعطف مغاير في غير ذي
الثلاثة ت بالعا المرة اي من غير تغيير صيغة المصدر وانما
تلحق التا من المصادر الاغلب استغنا لا فاذا كان للفعل مصدران
قياسي او سماعيان لحقت الاغلب قياسي وسماعي
لحق القياسي قاله الشاطبي وانظر ما اذا كان السماعي اغلب
استعمالا من القياسي وظاهر اول عبارته انها تلحق السماعي
الاغلب وظاهر اخرها انها تلحق القياسي غير الاغلب
وشذ فيه هيئة اي شذ في غير ذي الثلاثي بنا فعله بالكسر
للهيئة من اختمر يقال اختمرت المراة اي غطت راسها
بالخمار من انتقب اي غطى وجهه بالنقاب خاتمه
حاصل المقام ان الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالاول
يجب فتح عين مفعل منه مطلقا والثاني ان كان صحيحا وضمت
عين مضارعه او فتحت فكذلك وان كسرت فالمصدر بالفتح
وغيره بالكسر وان كان معتل الفا فقط فان كسرت عين مضارعه
ولو بحسب الاصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا نحو وعد
يعد ووثق يثق ونحو وهب يهب ووطي يطا فان فتحت عين
مضارعه فتحا اصليا نحو وجل يوجل فاكثر العرب بكسر
عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر المصدر
ويكسرها في غيره هذا عند غيره واما هو فيجري معتل
الفا مجرى الصحيح في تفصيله السابق هذا كله في الثلاثي
واما غيره فالمصدر واسما الزمان والمكان منه بوزن اسم

المفعول

المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام
شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كما لا يخفى على متامل ومما
ذكراه في هذا المقام ان معتل الفا اذا فتحت عين مضارعه
اي ونقلت فتحتها الى فايه التي هي الواو كود يود وجب فتح عين
مفعل منه كالمودة ويرده ما في كلام القاموس وغيره من ان
واو المودة بفتح وتكسر فاعرف ذلك فالمصدر واسما الزمان
والمكان منه بوزنه اسم المفعول يصاغ من الثلاثي مفعل
اي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازنه مفعل اي ان كان
منصرفا وقد يلحق مفعلا ها التانيث كالمودة ان اعتلت
لامه مطلقا اي سوا كسرت عين مضارعه اولا فهو في مقابلة
التقييد اللاحق نحو مرمى ومغزى وموفى بواو بعد
الميم على ما في بعض النسخ وعليه فالاشارة بتعداد الامثلة
الى انه لا فرق بين ما لامه يا كالمرمى وما لامه واو كمغزى
ولا بين صحيح الفا كالمثالين ومعتلها كموفى وفي اكثر النسخ
ومرقى براء بعد الميم وعليه فالاشارة بالتعداد الى انه
لا فرق بين ما لامه يا او واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة
او مضمومة او مفتوحة والنسخة الاولى اولى من هذه
لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فتفطن ولم
تكسر عين مضارعه بان ضمت او فتحت ولهذا امثل
بمثالين فان كسرت اي منه ما عين مضارعه مكسورة
في الاصل فيقال مبات في المصدر واصله مبيت بفتح التاء
ومبيت في الزمان والمكان وقيل يخير بين الفتح والكسر
مطلقا وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال في معاش معيش

ولاوي محاض قال في التسهيل وهو الاولى ويكسر
مطلقا اي سوا اريد به المصدر او الزمان او المكان عند
غير طي واما طي فيجرونه مجرى ما فاوه غير واو فيفصلون
فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر فيما عينه
لام وفاوه واو اي ولم تفتح عين مضارعه اصالة فان فتحت
كيوجل فاكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها
في المصدر ويكسرها في غيره كما علمت وموئل الموئل
الملجا ونشذ من جميع ذلك اي جميع الاقسام المتقدمة
الفاظ معروفة ذكرها في التسهيل مما شذ من معتل اللام
في المصدر من عصى وحمى اي انف واوى له اي رق ورثاه
اي اصابه معصية ومحمية وماوية ومرزية بالكسر
فقط في الجميع وفي المكان ماوي الابل بكسر الواو فقط
كما صرح به في لامية الافعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس
واما ماوى غير الابل فبالفتح على القياس ومما شذ من
الصحيح التي ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق وطلع
مرفق ومطلع بالكسر وفتح الثاني الحجازيون على القياس
في المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط
وطلع وظن مسجد قال الدماميني وهو البيت المبني
للعبادة سجد فيه او لم يسجد قال سيبويه واما موضع
السجود فالمسجد بالفتح لا غيراه ومشرق ومغرب
ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنه بالكسر فقط
في الجميع ومما شذ من الصحيح التي فتحت عين مضارعه
في المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمدة بالكسر وجا فيهما

الفتح

الفتح على القياس وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجا فيه
الفتح على القياس ومما شذ من الصحيح التي كسرت عين مضارعه
في المصدر من رجع وعذر وغفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة
ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من نزل منزلة بالفتح وجا
فيه الكسر على القياس ومما شذ من معتل الفا في المكان
من وحل بكسر الحا المهملة يوحل بفتحها ووضع ووقع موحل
وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة وجا فيها الكسر على القياس
وجا بتثليث العين مهلك ومهلكة اي مفازة ومقبرة ومقدرة
ومشرقة بالشين المعجمة والقاف اي موضع القعود
في الشمس ومزرعه ولم يجي مفعل بضم العين الا مهلك
ومعون ومكرم ومالك بالهمز اي رسالة وميسر قدري في
السواد فتقطرة الي مبسرة بالضم والاضافة وقد صاغوا
مفعلة من الثلاثي اللفظ او الاصل لسبب كثرة مسماه
او محلها مشابها للسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة اي سبب
لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل ولمحل الكثرة ما سبقة
ومسبعة ومقثاة ومفعاة اي محل لكثرة الاسد والسبع
والقثا والافعى وقد افردت مسبلة مفعل برسالة
فمن اراد اشباع الكلام فيه فعليه بها في ذلك اي في موضع
صيغة منه تصلح مصدرا او اسم زمان واسم مكان ولما كان
اسم الاشارة غير موضح بذلك لايهامه الرجوع الي التفصيل
المتقدم في مفعل بعينه مع انه ليس بمراد عقبه بقوله
فمن اراد الخ كما مر اي في قولي وعلم بيان المعتد المحرب وقولي
اقاتلتني لا ارى لي مقاتلا على ما فيه وقولي اظلوم ان مصابكم رجلا

ومنه اي من بنا اسم المفعول وجعله بازا المقصود
من الثلاثة مجراها ومرساها لاحتمال الثلاثة كما في البيضاوي
وان قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان ومصدر مقدر
ومسانا ومصبحنا اسما زمان

ابنية اسما الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها

اضافة ابنية الى اسما
للبيان اي ابنية هي اسما الذوات الفاعلين واسما الذوات
المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع باليا والنون فاندفع
ما اعترض به وقوله بها اي باسما الفاعلين كطاهر القلب واسما
المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع الى اسما الفاعلين
والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية
كلام التوضيح وقول المص بعد الصفة المشبهة باسم
الفاعل رجوع الضمير الى اسما الفاعلين فقط وهو الموافق
للمعروف فتامل كفاعل صح اسم فاعل اي صوغا كصوغ فاعل
في الهيئة او حالة كون اسم الفاعل كفاعل في الهيئة قال في
التسهيل وربما استغني عن فاعل بمفعل نحو حب فهو محب
وعن مفعل بفاعل نحو ايفع الغلام فهو يافع واورق الشجر
فهو وارق اهـ بزيادة الامثلة من الدماميني من ذي ثلاثة
اي من مصدر فعل ذي ثلاثة ليجري على الصحيح ولما كان هذا
باطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم
فيوهم كثرة مجي اسم فاعلهما على فاعل مع انهما ليسا كذلك
دفع هذا الايهام بقوله وهو قليل الخ مفتوح العين اي
عين الكلمة واحترز به عن غذي كرضي بمعنى تغذى وكلام
المص وان لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد ان من هذه

المادة

المادة فعلا غير مفتوح العين ففيه فائدة تحصل الجواب عن
اعتراض البعض وعلم بانه لا حاجة اليه على انه ساقط في بعض النسخ
فيقال عنه الخ اعلم انه وقع هنا اختلاف في النسخ
فبعض النسخ هكذا لازما كان كغذا الوادي بالمعجمتين اي سال
فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس
فهو فاره او متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب اهـ
ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال او متعديا نحو غذا الصبي
باللبن اي رباه فهو غاذ وضرب الخ لكان فيه اشارة الى ان قول
المص كغذا مثال صالح للحمل على المتعدي واللازم فيكون رمزا من
المص الى التعميم وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادي
بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فهو فيقال
عنه الخ فهو غاذ وذهب زيد الخ ويرد على هذه النسخة انه لا
حاجة الى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا الى
قوله فيقال عنه الخ وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادي
بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال عنه الماء
فهو غاذ ومتعديا بابيهما بمعنى ربي فيقال عنه طفله باللبن
فهو غاذ وهو قليل الخ ويرد على هذه النسخة ما ورد
على النسخة الثانية وكتب البعض على هذه النسخة
فاعترضها بانه كان الاحسن في صوغ التركيب ان يقول
كغذا بمعجمتين لازما بمعنى كذا ومتعديا بمعنى كذا
ولا يخفى ان صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد
قوله ومتعديا فتفطن وفره لغة فره الفرس بوزن
بفتح الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف

فهو فاره اي نشطا وخف ودحل فاره اي حاذق وجارية فرهآ اي
حسنا وهو اي صوغ فاعل قليل اي شاذ اي قياس
الوصف من فعل في الاعراض جمع عرض والمراد به هنا
المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها كفرح الالوان والخلق
والخلق بكسر الخا وفتح اللام جمع خلقة والمراد بها
الحال الظاهري في البدن كالعور والحور والجهر نحو اشر
وبطر وفرح بتنوين الثلاثة لانها امثلة للوصف لا الفعل
بقرينة قوله ونحو صديان والاشر والبطر معناهما الذي
لا يحمد النعمة والصديان العطشان والاجهر الذي لا يبصر
في الشمس واعاد نحو في قوله ونحو صديان وقوله ونحو الاجهر
لاختلاف النوع وصديان وعطشان مما دل على حرارة
الباطنة وريان مما دل على الامتلا واعترض بانه الري انتفا
حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلا بل قد يحصل
من غير تناول شي اصلا ومما شذ فيه اي في فعل
المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس مرض
وكهل لانهما من الاعراض اولي لعله لم يصرح بالقياس
لعدم كثرة فعل وفعيل في فعل مضموم العين كثرة
تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبي وغير المص يري
ان فعيلا قياس دون فعل والشهم هو ذكي الفؤاد
والفعل مجهولا احتراز عن جبل من جملت الشحم بالفتح اي
اذبته مجهولا هو بالبنا للمجهول اي اذيب فهو محمول وجميل
لان فعيلا فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه
قاله الشاطبي واقره غير واحد كالبعض ويرد عليه

ان كون فعله مجهولا بالضم معلوم من قوله وفعل اولي وفعيل بفعل
حيث فرض الكلام في فعل بالضم ثم الظاهر ان تقييد الشارح الفعل
والشهم بكون فعلهما مضموم وشهم بيان للواقع هذا ويحتمل
ان الواو في قوله والفعل مجهولا استينافية لا حالية فلا يكون
تقييدا بل بيانا للواقع فتدبر بالفتح اي فتح الفا مع تخفيف
العين وكذا فعول بالضم وفعال اي بضم الفا وتشديد العين
وفعل وفعول اي بفتح الفا وتخفيف العين كحرش بالحاء
المهملة ثم الشين المعجمة اي خشن وعيتله من الشعر
على ترتيب اللف وخطب بالخا والطا المعجمتين وقوله
الي الكدرة اي مايلا الي الكدرة ونحو عفر بالعين المهملة
فالفا ونحو غمر بالغين المعجمة فالميم ونحو حصرت
مهملات مبنيا للمجهول لزوما فالتمثيل به لفعل المضموم
العين باعتبار اصله ولا يرد ان اصل المبني للمجهول متعد
والمضموم العين الذي الكلام فيه لازم لما مر عن سم ان
المبني للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل
هذا منه وانظر ما الدليل على ان اصله بضم العين فهو خشن
بكسر تين وفي القاموس انه ككتف فلعل فيه اللغتين
جميع هذه الصفات الخ دفع لما قد يقال ان المص ترجم لابنية
الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال انه ذكرها
في الباب الاتي لان المذكور فيه احكامها لا ابنيتها لكنه كان على
الشارح ان يؤخر هذا التنبيه الي اخر الباب لان ذكره هنا يوهم
ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد واسم المفعول
من الثلاثي او غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع انهما

بكونان صفتين مشبهتين اذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث
واضيفا الي مرفوعهما او نصباه علي التشبيه بالمفعول به او
علي التمييز كوصف الفاعل من الثلاثي المجرد   صفات مشبهة
اي ان قصد بها الثبوت والدوام وان لم تضف الي مرفوعها
ولم تنصبه علي التشبيه بالمفعول به او علي التمييز فان
قصد بها الحدوث كانت اسما فاعلين ونقل الاسقاطي
وغيره انها اذا قصد بها النص علي الحدوث حولت الي فاعل
وقوله الا اذا اضيف الي مرفوعه اي او نصبه علي ما ذكر فلا يكون
فاعل صفة مشبهة الا اذا قصد به الثبوت واضيف الي
مرفوعه او نصبه علي ما ذكر والفرق بين فاعل وغيره من تلك
الصفات ان الاصل في فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت
طاري فلا يعتبر الا مع ما يدل علي خروجه عن الاصل والتمحض
في الثبوت من الاضافة او النصب المذكورين واما
غير فاعل فمشترك في الاصل بين الحدوث والثبوت فاكتفي
في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت   اذا دل علي
الثبوت اي الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت
مطلق الحصول لانه لا يختص بالصفة المشبهة
وبسوى الفاعل قد يغني مفعل بغني بفتح البا مضارع غني
من باب فرح اي استغني وسببه الاستغنا الي مفعل
مجاز كما اشار اليه الش بقوله اي قد يستغني بالبنا
للمجهول والمراد انه قد يستعمل في الوصف من فعل غير
فاعل دون فاعل   ورنة اي موازن المضارع خبر مقدم
واسم فاعل مبتدا موخر ومن غير ذي الثلاث اي من مصدر

فعل

غير ذي الثلاث نعت لاسم فاعل   مع كسر متلو الاخير اي ما يتلوه
الحرف الاخير والمراد الكسر ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي
فاعل واما منتن بضم التا اتباعا فشاذ وسمع فتح ما قبل الاخر
في الفاظ كاسم الفاعل من احصن واسهب بسين مهملة اخره
موحدة اي تكلم بما لا يعقل فان كان بمعني تكلم بما يعقل فاسم
فاعله مسهب بكسر الها علي القياس والفج بالفا والجا المهملة
اي افتقر وصار مفلسا واخبرا شتت الابل بجيم فرا فمهموزة
فشين معجمة مشددة اي سمنت وشذ ايضا مجي اسم
فاعل افعل علي فاعل كاورق الشجر اذا افتقر ورقه فهو
وارق واسو حا مورس قليلا وامحل البلد اذا قحط فهو ماحل
وضم ميم زائد واما نحو منتن بكسر الميم اتباعا فمعتاد
قط وان فتحت الخ اي ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي مفعول وقد
يستغني بمفعول عن مفعل بفتح العين كمحزون ومحموم
ومزكوم فانه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع ان افعال
الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية يقال حزنه الله واحزنه
وزكم وازكمه الله وحم الرجل من الحمي واحمه الله وحم الشي
واحم قدر فالتزامهم في اسم المفعول من الثلاثة زنة
مفعول دليل علي استغنائهم بمفعول عن مفعل اهـ دماميني
ومن هذا القبيل مجنون ومهزول وفي موضع اخر من
التسهيل انه قد يستغني بمفعول عن مفعل بفتح العين
فيما لا ثلاثي له ايضا ومثله الدماميني بارقه فهو مرقوق
ولم يقولوا مرق قال فان قلت فقد قالوا ارق العبد قلت
انما يقولونه بمعني صار رقيقا فليس بمعني ارق اهـ وقد

يجي اسم الفاعل بمعني اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية
ونحو انه كان وعده ماتيا اي مرضية واتيا وقيل الاول مجاز عقلي
اي راضي صاحبها والثاني من قولهم اتيت الامر اي فعلته
الا انها غيرت اي عن صيغة مفعول واصلها مبيوع ومقوول
ومرموي فنقلت حركة يا الاول الي الساكن قبلها ثم حذفت الواو
لالتقا الساكنين قلبت الضمة كسرة لتسلم اليا ونقلت حركة
واو الثاني الي الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقا الساكنين
وقلبت واو الثالث يا لاجتماعها ساكنة مع اليا والضمة كسرة
وادغمت اليا في اليا مراده بالثلاثي اي في قوله وفي اسم
مفعول الثلاثي وكذا قوله فيما مر اذا من ذي ثلاثة يكون وان
تبادر منه الثلاثي وقصد الاول فقط المنصرف خرج الجامد نحو
عسي وليس ونعم وبيس فلا ياتي منه اسم فاعل ولا اسم
مفعول نقلا اي لا قياسا وهو مصدر بمعني اسم
المفعول حال من ذو اي عن مفعول وقد ينوب عن
مفعل بضم الميم وفتح العين نحو اعله المرض فهو عليل
اي معل واعقدت العسل فهو عقيد اي معقد كذا في
التسهيل وشرحه ذو فعيل اي صاحب هذا الوزن اي
موازنه في الدلالة لا العمل قال الدماميني فلا يقال مررت
برجل ذبيح كبشه وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول
وماكان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الي مايطلبه
من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول هذا كلام ابن
عصفور وعليه فيصح مررت برجل قتيل ابوه وانهم موافق
على رفعه للضمير لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق
متحمل

متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه ابو حيان ومتابعوه ولقايل ان
يقول شروط العمل انما هي للعمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز
عنده ان يعمل في الضمير والظاهر اهو وفي الهمع وما نصه
ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جا بمعناه من فعل وفعل وفعيل
كذبح وقنص وقتيل فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل
ابوه خلافا لابن عصفور حيث اجاز ذلك قال ابو حيان ويحتاج في
منع ذلك او اجازته الي نقل صحيح عن العرب اهو اذا علمت هذين
النقلين علمت ان عزو البعض منع العمل في المرفوع الظاهر
الي ابن عصفور خطا محض نعوذ بالله من التساهل وفعل اي
بكسر الفا وسكون العين كذبح وطحن ورعي وطرح بمعني
مفعول وفعل اي بفتحتين كما في الدماميني كقنص بقاف ونون
مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وعم اي وكعدد توهم
البعض ان قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد
معجمة فقال اي ونقض وعد وقبط وهو تحريف لما مر عن الدماميني
ولان اطلاق المصدر بمعني المفعول مجاز كثير مطرد وفعله بضم
الفا وسكون العين كغرفة واكلة ومضغة لم يقس عليه
فلا يقال ضربت بمعني مضروب ولا عليم بمعني معلوم
خلافا لبعضهم اي في نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعني فاعل
لما بين اعليهم كلامه في شرح التسهيل الذي نقله الشيخ وجعله بعضهم
مقيسا فيما ليس له الخ اي لانه لا لبس فيه بخلاف ماله فعيل
بمعني فاعل نحو قدير ورحيم تمثيل للمنفي واما ماليس له ذلك
فكقتيل وجريح وقوله لقولهم الخ تعليل المحذوف وانما كان الفعلان
لهما فعيل بمعني فاعل لقولهم الخ

الصفة المشبهة باسم
الفاعل

اي المنفرد لواحد كما يعلم مما ياتي   صفة استحسن الخ تعريف
بالخاصة فهو رسم واورد عليه صورة امتناع الجر الاتية في قوله
ولا تجرر بها الخ وصور ضعفه فان الصفة المشبهة في جميع
هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها واجيب
بان المراد استحسان الجر بنوعها وان لم يكن بشخصها واجيب
ايضا عن الثاني بان المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح
ولا استقباح في الضعيف وان قوبل بالحسن بناء على ان المراد
بالحسن خلاف القبيح والضعيف واما قسيم القبيح
فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه اه سم وقوله ولو سلم
اي ان من القبيح ما هو جر ففي التوضيح انه كابن الاب
بالجر قبيح   معنى اي في المعنى او من جهة المعنى
لا اللفظ لما ياتي في الشرح   المشبهة اسم الفاعل بنصبه اسم
على المفعولية وجره بالاضافة   عن اسم الفاعل اعترض
بان المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها
من اسم الفاعل وغيره كما هو شان ساير التعاريف واجيب
بان تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما
في غالب الصيغ   وقصد ثبوته معناه فانه لم يقصد
باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم
مما رضها قال سم ظاهره انه ح يستحسن جر فاعله
ويرد عليه ان صاحب التوضيح صرح بقبح الاضافة في قولك
زيد كابن الاب والتخلص من ذلك ان يراد بالاستحسان
مطلق الجواز والصحة اه وعندي في الايراد والجواب نظر
بل كلاهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم

فاعل

فاعل اللازم لان كنيته منفعل وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من ان
المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك ايضا فتنبه
وان كان منفعلا اي لواحد لما سبق من ان المتعدي لاكثر
يمتنع اضافته الى الفاعل اجماعا   ان الجمهور على منع ذلك
فيه اي وان قصد ثبوته ومن القليل من اجاز بشرط قصد الثبوت
وامن اللبس بالاضافة الى المفعول كالمص ومنهم من اجاز بشرط
قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا او على الجواز فلو ابيم
من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا البعض وفيه انه لا يلزم
من التجويز الاستحسان وح لا يدخل في تعريف الصفة الا اذا
قالوا بالاستحسان اللهم الا ان يراد بالاستحسان مطلق الجواز
او الاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله
به في الجملة اي في بعض الصور وذلك اذا كان لازما   لانه
لانتفاء الخ فقضية هذا التوجيه ان التقييد لبيان الواقع
سم   يدل على حدثه اي معنى متعلق بالغير   وانه
تونث اي بالتاء اي غالبا وقوله وتجمع اي جمع سلامة لمذكر اي غالبا
وانما قلنا ذلك لانه لا يقال في نحو ابيض ابيضة ولا ابيضون
ولا في نحو غضبان غضبانة ونه كما يقال ضاربه وضاربون
مع عمل افعل وفعلاء وفعلان فعلى عمل ساير الصفات المشبهة
وعاب الشارح التعريف الخ يعني انه عابه بلزوم الدور وتقريره
ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى
الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها
صفة مشبهة فجا الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان
على العلم بل انما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث

لو جعل حوله اسنادها عنه الي ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس
ولا قبح فتحسن ح الاضافة   ما صيغ لغير تفضيل الخ
قال بيس نقلا عن ابن هشام فيه نظر لاقتضايه ان نحو زيد
حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة
الا اذا خفضت او نصبت وهذا وارد على حد الناظم ايضا اه وفيه
نظر لعدهم من احوال الصفة المشبهة رفعها معمولها نحو زيد
حسن وجهه وهذا يقتضي تسميتها صفة مشبهة
في هذه الحالة   من فعل لازم اي من مصدره والتقييد باللزوم
مبني على مذهب الجمهور من منع اجرا اسم فاعل المتعدي
لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر   دون
افادة معنى الحدوث افاد شيخنا السيد عن التسهيل
وشرحه للدماميني انه اذا قصد حدوث الصفة المشبهة
في الماضي او الاستقبال حولت الي فاعل فتقول في عفيف
وشريف وحسن عاف وشارف وحاسن امس او
غدا اه والظاهر ان الامر كذلك اذا قصد حدوثها في الحال
كما يدل عليه اطلاق قول المصرح ما نصه اذا اردت ثبوت
الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا اردت حدوثه
قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره اه
ثم راجعت الدماميني فرايته صرح بما استظهرته
او انثوي الخ بكسر ان لانه معطوف على معمول القول واعترض
بان الاعراب على الاول كذلك فلا يخلص بجده من الاشكال
واجاب البعض بان مراده ان كلام الناظم من حيز الاخبار
والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قولي بعد ذلك عطف عليه

لتمام

لتمام التعريف لانه بالنسبة الي الاول لا الثاني   وقولي وصوغها
الخ من تتمة الجواب الثاني   من لازم اي من مصدر فعل لازم
اصالة او عروضا كما في رحمن ورحيم وعليم فانها لازمة بالتنزيل
او النقل الي فعل بالضم افاده م فقول الشيخ واما رحيم وعليم ونحو
فمقصور لا يتم الا اذا اريد اللزوم اصالة فقط   بخلافه اي
اسم الفاعل فانه يكون للماضي المنقطع وللحال والمستقبل
كهذا ضارب امس او الان او غدا   وقولي كما عرفت اي في باب
اعمال اسم الفاعل عند قول المص انه كان عن مضيه بمعزل   وهو
الغالب والمانقول بعضهم لا تكون الا غير جارية فمبني
على ان المراد بالجريان افادة التجدد والحدوث كذا في ح الجامع
في المبنية من الثلاثي مخرج المبنية من غيره فانها لازمة
الجري على المضارع كما في التسهيل   كحسن الوجه
الخ راجع لقولي وقد لا يكون فهو تمثيل لغير الجارية على
المضارع او لقولي في المبنية من الثلاثي فهو تمثيل لها
واسود الشعر التمثيل به غير صحيح لان فعله سود يسود
كعلم يعلم فاسود جار على المضارع واما اسود الخماسي فالوصف
منه مسود لا اسود حتى يصح فصحح البعض التمثيل
بانه تمثيل للغير الجارية على مضارعها اي وان كانت مبنية
من غير الثلاثي فلا تكن من الغافلين   وعمل اسم فاعل
المعدي لها الخ قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على
طريقة المفعول به واما عمل الرفع او عمل نصب اخر فلا
يتوقف على ذلك الحد كما انه اسم الفاعل هكذا قال في النهاية
الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز

والمستثنى والظرفين والمفعول معه والمشبه بالمفعول به
وذكر في موضع اخر انها لا تنهار في المفعول المطلق اه بيس والمتجه
الاول ثابت لها اي صورة فلا يرد ان منصوب اسم الفاعل
مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة تشبيه بالمفعول
به على الحد اي كائنا على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى
الظرف بعد حذف الاستقرار بسم من وجوب الاعتماد على
ماذكر ولو قرنت بال بناء على الاصح من انها مع الصفة المشبهة
حرف تعريف وترك اشتراط الحال او الاستقبال لانه لا يتجه
فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال ويقي من الشروط ان لا
تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وان لا توصف لان
ذلك من ضرورة وضعها اي فهو لا يفارقها وانما يعد شرطا
ما قد يفارق اهو ونحي اي لان قوله على الحد الذي قد حدا
يمكن تاويله بان يراد في الجملة بخلاف عبارته في الكافية
وسبق ما تعمل فيه اي بحق الشبيه باسم الفاعل وهو المنصوب
على طريقة المفعول لانه الذي تفارق فيه الصفة اسم
الفاعل اما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان عليها لان المرفوع فاعل
والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله بيس
بخلاف اسم الفاعل اي فانه يتقدم منصوبه قال في الارتشاف
الا اذا كان بال او مجرورا باضافة او حرف جر زائد نحو هذا
غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا فان جر بحرف جر زائد نحو
ليس زيد بضاربه عمرا اجاز التقديم فتقول ليس زيد
عمرا بضاربه ومنع ذلك المبرد قاله بيس ومن ثم اتخ
مراده كما تنادي به عبارته بيان شيء تنزيه على تخالف الصفة

فلم

٥٤٣٥

واسم الفاعل فيما ذكر اي ومن اجل هذا التخالف صح النصب في نحو زيدا
انا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور في زيد الواقع نفرع من
الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه واذا صح عمله في زيد
لو تفرغ له صح ان يفسر عامله المحذوف لقاعدة ان ما يعمل
يفسر العامل وامتنع في نحو وجه الاب زيد حسنه لعدم
صحة عمل حسن في وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم
منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله في وجه لو تفرغ له
لم يصح ان يفسر عامله المحذوف لقاعدة ان ما لا يعمل لا يفسر
عاملا وليس مراد الناظم بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة
كما توهمه البعض فقال كان الاولى حذف الضمير المتصل
بالوصف ليكون اصرح في الدلالة وكونه ذا سببية وجب
اي وكون ما تعمل فيه بحق الشبيه باسم الفاعل فلا يرد الحسن
الزيدان وما قبيح العمران لان عملها في هذين بما فيهما من معنى
الفعل ويقي مما يتخالفان فيه انه يعمل محذوفا ولهذا اجازوا انا ضارب
زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف
منون واما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط
وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل
بخفض الوجه ونصب الفعل وانه لا تقبح اضافته الى مضاف
الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل ابيه وتقبح مررت
برجل حسن وجهه وانه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه
كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد
حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت وانه يجوز اتباع
معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لان معمولها

لما كان سببيا مرتبطا بمتقدم اشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما
اشبهه قاله الزجاج ومتاخروا المغاربة ورد عليهم بما في الحديث
في صفة الدجال اعور عينه اليمنى واجيب بان اليمنى
خبر لمحذوف او مفعول لمحذوف وانه يجوز اتباع مجرورته على
المحل عند من لا يشترط وجود المحرز وتخلف ان يكون منه وما غل
الليل سكنا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه واليد
بجر الوجه ونصب اليد خلافا للفراء وانه اذا حلي هو ومعمول
بال فنصب المعمول اكثر نحو جا الضارب الرجل واذا حليت
الصفة ومعمولها بال فجر المعمول اكثر نحو جا الحسن الوجه
كذا في المغني والدماميني عليه   في معمولها اي المنصوب
كما عرفت فوجهه والوجه في مثاله منصوبان   اي متصلا
اي هو او مكملة كالصلة والوصف ليكون شاملا لانواع السببي
الاتية   ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل نحو زيد
ضارب عمرا   ما عملها فيه بحق الشبه اي وهو
المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع
ولا المنصوب على وجه اخر   ونحوه اي من الفضلات
التي ينصبها القاصر والمتعدي كالحال والتمييز تفرع
من معنى الفعل هو الحدث   ضميرا بارزا منفصلا اي
ليس منفصلا مستقلا بنفسه اعم من ان ينفصل
بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله او منفصلا عنها
بضمير اخر نحو قريش خير الناس ذرية وكرامهموها
فان قلت لما ان معمول الصفة يكون ضميرا بارزا يكونه
ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعي

الي

وسكون الجيم اي لا مضطرب الخطو منلويه وهو صفة اخرى
للفرس الممدوح والفروت بالقاف والراء كسور الدابة التي
تعرق سريعا وتفتح حوافر حليم موقوبه والاحقاف
كان بالجر فلا اشكال وان كان بالرفع احتيج الي قراءة سمين بالرفع
على انه نعت مقطوع لفرس ليتفق الشطران في الحركة وفي
نسخ الاسفنيتها دايضا بقوله ولا سيما زيه اذا ما تلبسوا
الي حاجة يوما مخيسة بزلا الشاهد في سيما زيه والزيه
بكسر الزا الهيئة وقوله الي حاجة اي لاجل حاجة ومخيسة
منصوب بتلبسوا بضم الميم وفتح الخا المعجم وتشديد التحتية
مفتوحة وسين مهملة اي مذللة صفة في الاصل لبزلا فلما
قدم عليه اعرب حالا والبزل بضم الموحدة وسكون الزاي جمع
بازل وهو البعير الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى الاستعارة
الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه حسن وجه
الاب اي شاهد نصبهما وهو قوله اجب الظهر الخ على رواية
نصب الظهر وقد تقدم هذا هو الموافق لما مر في الشرح من
الاقتصار على جعله دليل نصبهما واما جعله شاهد لهما
في الاحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعا لما ياتي في اخر طريقة
معرفة الجدول فلا يوافق صنيع الشرح سابقا الاستعارة الثالثة
فوقا ضعيف حكم نصب حسن وجها حسن وجه اب
اي شاهد نصبهما وهو قوله هيفا مقبلة عجزا مدبرة
محطوطة جدلت شنبا انيابا اي هي هيفا اي ضامرة
كما في العيني ومقبلة حال من الضمير في هيفا وقول العيني
ذو الحال محذوف اي اذا كانت مقبلة وكانت تامة تكلف لا حاجة اليه

والعجز الكبرة العجز ومدبرة حال من الضمير في عجزا ممخوطه
اي موشومة بالمخط بكسر الميم وسكون الخا المعجمة وهو ما
يوشم به وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبني للمجهول
من قولهم جارية مجدولة الخلق اي حسنته والشاهد في
شنبا انيابا من الشنب وهو رقة الاسنان وصفا وها الاشارة
الرابعة فوق اقبح حكم رفع حسن وجهُ حسن وجه اب الي
شاهد رفعهما وهو قوله ببهمة الخ وقد تقدم الاشارة الخا مسة
فوق احسن حكم رفع حسن وجهه حسن وجه ابيه الي
شاهد رفعهما وهو قوله تعيرنا انا قليل عدادنا فقلت
لها ان الكرام قليل الاشارة السادسة فوق احسن حكم
رفع حسنٌ نواله عدوه حسن سنان رمح يطعن به الي
شاهد رفعهما وهو قوله ازور امرا الخ وقد تقدم الاشارة
الثامنة فوق احسن حكم نصبه الحسن الوجه الحسن
وجه الاب الي شاهد نصبهما وهو قوله فما قومي بثعلبة
ابن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا وثعلبة وفزارة قبيلتان
والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع
اشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الاستشهاد ايضا
بقوله اغد علم الايقاظ اخفيه الكرى والشاهد في نصب
اخفيه بالايقاظ علي التشبيه بالمفعول به والايقاظ جمع يقظ
اي منيقظ والاخفية بخا معجمة ففا فتحتية جمع خفي واراد
بها اجفان العيون والكرى النوم الاشارة التاسعة فوق احسن
حكم نصب الحسن وجه الحسن وجه اب الي شاهد نصبهما
وهو الحزن بابا والعقور كلبا والحزن بفتح الحا المهملة وسكون

الزا

الي تخصيص الضمير بالبارز قلت وجهه ان المقصود
ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هي صفة مشبهة
وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا بقيد كونها
مشبهة اهـ دماميني   طلقة هذا هو محل الشاهد لانه
اعمل طلق في الها واما انت فمبتدا موخر وحسن الوجه
طلقة خبران مقدمان اما جعل البعض انت فاعل الوصف
فلا يتمشى علي الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدا المكتفي
بمرفوعه عن الخبر علي نفي او استفهام واما جعل العيني
الشاهد في عمل طلق في انت فرد بان المعمول الواجب
كونه سببيا ما عملها فيه بحق اشبه باسم الفاعل
وهو المنصوب علي طريق المفعول به كما مر وانت
ليس كذلك وطلق الوجه ضد عبوسه والسلم بالكسر
الصلح والكالح من الكلوح وهو التكشر في عبوس
والمكفهر من اكفهر الرجل اذا عبس فهو تاكيد وقوله
في السلم حال من انت او من الضمير المستتر في الوصف
اسيلات ابدان اي طويلات ابدان والوثيرات جمع
وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة وهي السمينة كما في القاموس
اي سمينات الارداف والاعجاز فهي المراد بما التفت عليه
المازر وقول العيني اي وطيات الارداف والاعجاز لا يناسب
المقام وانما كان ما التفت الخ سببيا لان الاصل المازر منهن
او مازرهن بالضمير العايد الي الموصوف وعايد الموصول
الضمير المجرور بعلي ونحو في الاستشهاد بالبيت بانه يحتمل
ان تكون ما موصوفة بمعني شي فيكون من النوع الثاني

يشبهه اي الموصول في كون صفته جملة كصلة الموصول جما اي
كثيرا ونوالا اي عطاء فاعله وجملة اعده صفة نوال والضمير
البارز فيها للنوال والمستتر لامرئ او لم يبرز لامن اللبس وامه
بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل ام والازمة بفتح
الهمزة وسكون الزاي المشددة وما في العيني مما يخالف
ما قلنا غير ظاهر فعجنها اي الناقة من عجت البعير اعوجه
عوجا ومعاجا اي عطفت راسه بالزمام قبل الاخبار اي
جهتهم مثلثة بتغيير الثانث بفوقية بعد اللام ثم مثلثة
اي اختلطت والنقت والازر بضمتين جمع ازار وهذا
كناية عن عفتهن وضمير الموصوف محذوف اي الازر لهن
او الخلق عنه نظير ما تقدم وقد يبحث في الشاهد باحتمال
ان ما نكرة موصوفة لا موصولة اي ضمير مضاف باضافة
ضمير الي مضاف اي ضمير عائد الي مضاف الخ جميلة
انفه بجر جميلة صفة ثانية لامراة ورفع انفه فاعله
لجميلة ونصبه علي التشبيه بالمفعول به وجره باضافة
جميلة اليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لان المعني
جميلة انف وجهها زينتها فعلم ما في كلام البعض وغيره
ومضاف الي ضمير معمول صفة اخرى فيه ان المثال
الذي قلته قبله كذلك فهلا اكتفي به الا ان يخص هذا
بكون معمول الصفة الاخرى غير مضاف البضه
بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد
ممتلئته والمتجرد بكسر الراء البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول
العيني بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد

والكشح

جميلة

والكشح ما بين الخاصرة والضلع الخلف فارفع بها اعلم ان الصفة
المشبهة الرافعة سببي المنعوت ان صلحت للمذكر
والمونث لفظا ومعني بان لا يكون وزنها او معناها مختصا
باحدهما جاز تبعيتها لمثلها في التذكير والتانيث نحو مررت
برجل حسن وجهه وبامراة حسنة عينها ولما خالفتها
فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامراة حسن
وجهها لانتفاء القبح اللفظي والمعنوي والا بان اختصت باحدهما
لفظا ومعني كامرد رتقاء او لفظا فقط كأكبر اي كبير الالية
وعجزاء اي كبيرة العجيزة او معني فقط كخصي وحائض لم تتبع
الا ما يليق علي الصحيح فلا تقول مررت بامراة امرد ابنها
ولا برجل رتقاء بنته ونحوه لوجود القبح في اللفظ والمعني
او في احدهما واجاز الاخفش تبعيتها في الاقسام الثلاثة لما
تخالفها ايضا هذا ملخص ما في التسهيل وشرحه للدماميني
وانصب وجرا بها فحذف معمولها لدلالة الاول وانما جاز في
النصب والجر اسناد الصفة المشبهة الي ضمير صاحبها مع
كونها مستندة في المعني الي سببه لكون تلك الصفة في اللفظ
جارية علي صاحبها خبرا له وحالا او نعتا وفي المعني دالة علي معني
له في ذاته سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه
فانه متصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد
ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي مقتو بهم فيحسن
ح انه كفل صفة سببية كصفة نفسية فيستتر ضمير
في صفة لبيبة نحو زيد حسن وجها كما يستتر في
صفة نفسية نحو زيد حسن فيخرج السببي عن

لعله وجاز

عن ظاهر الفاعلية الى النصب والجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم
يذكر مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم
تجر في اللفظ على صاحب السببي نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه
لكنها لم تدل على صفة في ذاته نحو زيد احمر ثوبه لم تجر استتار
ضميره في السببي فيها فلا يقال زيد اسود فرس غلام الصود
الاسقوع وزيد احمر الثوب لانه لا معنى لذلك الا انه صاحب سبب
متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببية على صفة في
ذاته فكيف يضمر في صفة سببية صفة نفسه فان قيل
السبب الصفة في نحو زيد احمر ثوبه تدل على صفة في ذاته
وهي كونه صاحب ثوب قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون
الثوب سببيا لزيد لا من صفة السبب قاله الرضي وصرح
بمثله فيما اجري مجرى الصفة المشبهة من اسمي الفاعل
والمفعول اللازمين ومنه اخذ السعد قوله في حاشية
الكشاف عند قوله تعالى بديع السموات والارض ان
الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند صحة تحملها الضمير
صاحبها مع ال حال من الضمير المجرور ومصحوب سائغه
الثلاثة فاعل الاخير واضمر فيما قبله وحذف الضمير
لكونه فضلة وهو اشارة الى احد انواع السببي الاثني عشر
المتقدمة ودخلت قوله وما انفصل بها مطلقا ثمانية
وهي ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد واهما
كحسن وجه والحسن وجه فان هذه الثلاثة دخلت
تحت قوله او مجردا اي من ال والاضافة ولا تجرر بها الخ
استثنا لصور الامتناع سما بتثليث السين

وهو

وهو منصوب بفتحة مقدرة على انه كفتى وظاهرة على انه كيد
ومن اضافة لتاليها اي لتاليها ال ولو بواسطة الاضافة لضمير
فيشمل الاضافة لضمير تاليها كما في سم وما لم يخل اي من ال
والاضافة لتاليها فهو بالجواز اي جواز الجر وسما اي علم وذلك
ثلاث صور تنضم الى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بال
او تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون
صورة مفهومة من قوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة
لتاليها واما قوله وما لم يخل الخ فتاكيد لما قبله لعلمه منه
الرفع على الفاعلية قد يتعين كما في مررت بامراة حسن
الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تانيث الوصف بالتا
وقد يتعين عدمه كما في مررت بامراة حسنة الوجه لان الوجه
لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامران كما في مررت
برجل حسن الوجه او على الابدال من ضمير الصفة اي
ابدال بعض من كل معنى حيث امكن الابدال لا مطلقا فلا يرد عليه
ما حكي من قولهم مررت بامراة حسنة الوجه ومررت
بامراة قوية الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم
تانيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير فان قيل
على القول بان العامل في البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة
محذوفة وهو ممنوع اجيب بانه قد يغتفر في التابع ما لا
يغتفر في المتبوع قاله سم على التشبيه بالمفعول به
اي بمفعول اسم الفاعل المشبه فيما تقدم وخص التشبيه
بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لانه الذي يشتبه بالفاعل
بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به

سيجي المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبها بالمفعول به
افاده شارح الجامع وعلى التمييز كان الاولى وعليه او على
التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه بالاضافة اي
بسببها لما مر او معرفة اي لاقترانها بال في احوال
السببي المذكورة ايه الاثني عشر فتلك اثنان
وسبعون صوابه اثنتان لما سياتي في العدد وبضم الها
ثلاث صور سيذكرها الخ فقبل الخاتمة الاولى ان يكون
معمول الصفة ضميرا مجرورا بسمرته الصفة المجردة
من ال كمررت برجل حسن الوجه جميلة الثانية ان تتصل
به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله
فصارت الصور خمسا وسبعين والصفة اما مفردة او
مثناة او مجموعة جمع سلامة او تكسير مذكرة او
مونثة فاذا ضربت الثماني في الف وثمانماية صارت اربعة
عشر الفا واربعماية يسقط منها ماية واربعة واربعون
من صور المعمول الضمير لانه وان انقسم الي ضمير افراد
وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع
تكسير فالباقي اربعة عشر الفا وماتان وستة وخمسون
بعضها جايز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم
افاده في التصريح ما لزم منه الخ سياتي قبيل الخاتمة
ان محل الامتناع في الصفة المفردة اما المثناة والمجموعة
على حد المثنى فيجوز اضافتها مع تعريفها بال الي الخالي وتقدم
في باب الاضافة ايضا وذلك تسع صور لانها بقية الاثني
عشر بعد اخراج ما فيه ال والمضاف لتاليها او لضمير تاليها

وعبارة ابن قاسم في شرحه
على الالفية التي هي لابن مالك
ما نصه وفي بعض الشروح
ان الصفة ومعمولها قد تبلغان
الى اربعة عشر الفا وماتين
وستة وخمسين قال لان
معمول الصفة قد يكون ضميرا
وعملها فيه جر بالاضافة
ان باشرته وخلت من ال
ونصب ان فصلت منه وقرنت
بال وهذه ثلاث صور مضافة
لما سبق فالمجموع خمسة
وسبعون واذا نعتت الصفة
لمفرد مذكر ومثنيه وجمع سلامة
وجمع تكسيره والي مفرد مونث
وجمع سلامة وتكسير كان
ثمان صور مضروبة في
خمسة وسبعين بستماية
واذا نعتت الصفة لمرفوعة
ومنصوبة ومجرورة وضربت

وهي الحسن وجهه الخ وجه الامتناع في الاولين ان الواجب
في الاضافة المعنوية اضافة النكرة الي المعرفة فلم يجوزوا
في الاضافة اللفظية التي هي فرعها ان تكون على عكس اصلها
نقله سم عن الصفوي ومراده بالواجب الواجب الاضافي اي
بالنسبة الي اضافة المعرفة الي النكرة فلا ينافي ما مر ان
من المعنوية اضافة النكرة الي النكرة للتخصيص وهذا
اولي مما اول به البعض ثم قال سم ووجهه في البقية عدم
الفايدة والاضافة اللفظية انما تجوز اذا افادت تخفيفا ورفع
قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بال ولا رفع
قبح لوجود الضمير مع المعمول الحسن وجهه ينبغي ان
محل امتناعه اذا كان الموصوف فيه وفي الامثلة الثلاثة
بعده غير محلي بال كزيد والا فلا امتناع لان الصفة ح
مضافة لمضاف لضمير ما فيه ال وكذا في المثال الاخير فمحل
امتناعه اذا كان الموصوف نحو هند لا نحو المراة قاله سم
وليس منه اي من الممتنع كما اشار اليه بقوله
وما لم يخل الخ لو جعل الاشارة بقوله فارفع بها الي قوله ومن
اضافة لتاليها لكان احسن لعلم قوله وما لم يخل الخ من الكلام
قبله فهو تاكيد كما مر ولا ختصاص قوله وما لم تخل الخ بالجر
كما تقدم وقوله وما سوى ذلك عام في الجر والنصب والرفع
بقرينة مقابلته لقوله الممتنع منها ما لزم منه الخ
الواقع هو وقوله وما سوى ذلك الخ تفصيلا لقوله فتلك
اثنان وسبعون صورة الاخير مع الثاني بان المراد
كما اشار اليه بقوله وما لم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ

لكنه يقتسم اسناد راكب على قوله وماسوى ذلك فجائز
دفع به توهم تساوي الصور في الجواز فالقبيح رفع
الصفة الخ اي لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على
الموصوف وذلك ثمان صور لان المجرد من الضمير
معمولا كان او مضافا اليه المعمول اما محلى بال او لا فهذه
اربع صور تضرب في صورتي الصفة بثمان لما يري اي في
الاربع الثانية وقوله من ان الخلو عن الضمير اي كما هو
المذهب الكوفي لقيام السببية في المعنى يعلم منه
ان القبح بانتفاء السببية في اللفظ ودليل الجواز اي
من السماع ببهمة بضم الموحدة الفارس الذي
لا يدري من اين يؤتى لشدة بأسه وبأوه متعلقه لمنبت
بضم الميم وكسر النون مخففة اي انبليت شهم
بفتح الشين المعجمة قوي القلب ذكية قلب فاعل شهم
منجذ بفتح الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة
آخر دال معجمة اي مجرب للامور لاذي كهام اي لاصاحب
سيف كهام بفتح الكاف اي كليلات نبوا اي يبعد عن
الاصابة والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف
مطلقا اي لما فيه من اجرا وصف القاصر مجرى وصف
المتعدي كذا في التصريح قال سم ومقتضاه ان الصفة
المعرفة كذلك الا ان يفرق بان في المعرفة اعتمادا على ال وان
كانت معرفة على الاصح نظرا الى القول بانها موصولة ففيها
قوة العمل بخلاف المنكرة لكن ينافي هذا فرض الموضح في باب
الاضافة ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اهـ وقد

اعترض

اعترض المحشي في هذا التوضيح على الموضح بانه كان الاولى له التمثيل
بحسن الوجه قال سم ولما كان الاجرا المذكور دون خلو الصفة
من ضمير يعود على الموصوف في القبح جعلوا هذا القسم ضعيفا
والذي قبله قبيحا اهـ وقد اسلفنا في باب الاضافة ان بعض
ما عبروا عنه هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح [illegible]
فلا ينافي ما هنا جعلهم هناك الاجرا المذكور قبيحا وقوله مطلقا
اي سوا كان تعريفها بال او بالاضافة ودخلت تحت ما ذكر
ثمان صور هي الباقية بعد ان تسقط من انواع السببي
النكرة الموصوفة والمضاف اليها والمجرد والمضاف اليه
وجرها اياها قبل وجه الضعف ما فيه من شبه اضافة
الشي الى نفسه كما سيذكره الشارح وقيل وجهه ان فيه زيادة
ضمير غير محتاج اليه ولهذا استثنى المعرف بال والمضاف
الى المعرف بها لانه لا زيادة فيهما وهذا التوجيه اولى لانه عليه
يظهر وجه استثنا الصورتين المذكورتين لا يقال يرد على
الوجه انهما موجودان في الصفة المعرفة فهلا قالوا
بضعف الجر فيهما مع الصفة المعرفة بال ايضا دون الامتناع
لانا نقول لما وجد معهما في الصفة المعرفة شي آخر يقتضي
امتناع الجر بها منعناه قاله فع اعتراض البعض بذلك على
التوجيه الاول فتامل ودخل تحت هذا ست صور هي بقية
الثمان المتقدمة بعد استثناهما وجر المقرونة
الخ وجه ضعفه ما تقدم من ان المبرد يمنعه وذلك اي
الضعيف او المذكور من النصب والجر بين وحسن وجهه
اعاد الواو هنا وفي قوله والحسن الوجه الخ دون غيرهما اشارة

الصورتين المتقدم

في المحل الاول الى ان ما بعدها امثلة النوع الثاني وفي المحل الثاني الى ان
ما بعدها مثال النوع الثالث في الاول والثاني الخ اي نصبه الصفة
المنكرة المعرف بال ونصبها المضاف الى المعرف بها وناخذ
بعده الخ الضمير في بعده للممدوح وهو النعمان بن الحارث
الاصغر وذنات الشي بكسر الدال المعجمة عقبه والاجب المقطوع
والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى نتمسك
بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذي
ذهب سنامه لشدة هزاله اي نبقى بعده في شدة وسوء
حال وفي اجب الجر صفة لعيش وجره بالكسرة ان اضيف الى ما
بعده والا فبالفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف
للوزن صفته ووزن الفعل والرفع خبر لمحذوف والنصب حالا
وروي الظهر بالرفع على الفاعلية والجر على الاضافة والنصب
على التشبيه بالمفعول به وانما كان هذا دليلا للثاني ايضا
لان المضاف للمحلى بال بمنزلته اذ لا فرق انعتها اي اصفها
والضمير للنوق واني الخ تعليل لما قبله والنعات جمع ناعت
اي واصف وكوكم بضم الكاف جمع كوما كحمر وحمرا وهي عظيمة
السنام والذرى جمع ذروة بتثليث الذال المعجمة وهي اعلى
الشي والمراد بها هنا السنام ووادقة صفة لكوم من
ودقت السرة اذا دنت من الارض لفرط السمن والشاهد
فيه لانه صفة مشبهة على زنة فاعل نصب سراتها بالكسرة
وهو مضاف الى ضمير الموصوف اذ لا فرق على المحذوف اي وانما
كان دليلا للجواز في بقية المنصوبات مع انه ليس فيه الا
نوع من تلك البقية لانه لا فرق اقامت على ربعيهما

على بمعنى في والضمير للدمنتين مثنى في البيت قبله تثنية دمنة
بكسر الدال وهي ما بقي من اثار الدار وجارتا صفا فاعل اقامت
واراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب الصفا اي الجبل وكميتا
الاعالي صفة جارتا اي سوداوين ناحمرة الاعالي اي الاعليين فالجمع
مستعمل في الاثنين وجونتا مصطلاهما صفة ثانية
اي مسودتا موضع الاصطلا بالنار وهو الاسفل والشاهد
فيه حيث جر جونتا وهو صفة مشبهة المضاف الى ضمير
الموصوف ومثله بقية المجرورات سوى الاخير اذ لا فرق
في هذا النوع اي المجرورات سوى الاخير مطلقا
اي في الضرورة والسعة بشبه اضافة الشي الى نفسه
اي لان الوصف عين مرفوعه في المعنى وانما قال بشبه لانه
لم يضف اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه كما مر ضيق وشاحها
بكسر الصاد المهملة والمعنى انها ضامرة البطن فكانه وشاحها
قال والوشاح شي مرصع بالجواهر تجعله المراة من نساء
الملوك بين عاتقها وكشحها وفي رواية صفر وداءها
اعور عينه اليمنى هذه رواية وفي رواية اخرى اعور عينه
اليسرى وكلتاهما صحيحة وقال ابن عبد البر رواية اليمنى اصح
اسنادا وانظر الجمع بينهما شثن اصابعه بفتح الشين المعجمة
وسكون المثلثة اي غليظها فما كان فيه ضمير واحد كالحسن
وجهه بالرفع احسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب
فان فيه مع الظاهر ضميرا مستترا هو فاعل الحسن ووجه الاحسنية
السلامة من زيادة ضمير غير محتاج اليه لذكرها اي للمذكور من
صور الصفة المشبهة والحكام اي من امتناع واقبحية

وقبح وضعف وحسن واحسنية   باشارة هند داي
فوق حكم ذكر البعض وفوق الدليل كالاشارة بصورة الثمانية
التي فوق قوله ببهمة الخ وفوق اقبح الذي هو حكم رفع حسن
وجه وحسن وجها بالي ان قوله ببهمة الخ شاهد رفعهما
ولو وضعوا ايضا هذه الاشارة فوق قبيح الذي هو حكم رفع
الحسن الوجه والحسن وجه الاب وفوق اقبح الذي هو حكم
رفع الحسن وجه والحسن وجها بكان احسن لان فيه
تنبيها على ان قوله ببهمة الخ شاهد الرفع في الصور الثمانية
كما مر في الشرح وكان الموافق لما مر في الشرح ايضا ان يشير الي شاهد
صور النصب الضعيفة وهو قوله نعتها الخ والي شاهد
صور الجر الضعيفة سوي اخيرها وهو قوله اقامت على
ربعيهما الخ واعلم انه اشار على ما في كثير من النسخ الصحيحة
عشر اشارات الي عشرة شواهد كل شاهد لحكم صور تنبيه
الا الشاهد في الاشارة السابعة فلحكم صورة واحدة
لعدم ذكره صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة في
الرقوم المشار بها الاشارة الاولى فوق احسن حكم جر حسن
وجه حسن وجها بالي شاهد جرهما وهو قوله لاحق
بطن بقرى سمين   لا خطل الرجع ولا قرون ولم ار من
تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول
معنى لاحق بطن ضامر بطن قال في القاموس لحق كسمع
ضمر وهو صفة لفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله
بقرى بفتح القاف كفتى اي ظهر والباء بمعنى مع وقوله
لا خطل الرجع بفتح الخا المعجمة وكسر الطا وفتح الراء

وسكون

والراصد السهل وهو ذم لشخص بان بابه مغلق دون الاضياف
وكلبه عقور الاشارة العاشرة فوق احسن حكم رفع الحسن
ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه الي شاهد رفعهما وهو
ما قصد بزيد العزيزين قصده ويرد عليه ان من يحتمل غير الرفع
فاعرف ذلك فقد اهمل ارباب الحواشي ضبط اشارات الكتاب و
وشرح شواهده فوقع فيه خبط كثير   بكاف عربية
اي مجرورة لا معلقة والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكاف
اختلافا لا وثوق معه والجر الكبيرة الجر ومد بره حال من الضمير
في مجرا   جامعا في ذلك اي في الدليل بين كل متناسبين اي
قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الاب
ولا يرد عليه افراده الحسن الوجه الجميل خاليا لا اشارة الي
دليله تخصه لان افراده بذلك لعدم ذكره قسيما يناسبه كما
مر فتدبر   طريقة معرفة الخ الظاهر ان هذا البيت من كلام
الشارح بل لبعض الطلبة وان الشارح رسم الجر ولعقب قوله وهو
هذا او يرشحه عدم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ
وقوله في اقرها وقوله جامعا الخ   مما يليك اي بحيث يكون تحت
ابيات الصفة المنكرة   ثم ترفع بصرك الي ابيات الصفة
المنكرة اي ليكون جاريا على عادة القراءة في الورق مثلا من البداءة
بالاعلى   في راس ابيات النوعين اي ابيات كل من النوعين الصفة
المنكرة والصفة المعرفة بال والا فالمجموع في راس ابيات
مجموعها بيوت عشرة لا خمسة   باثني عشر مربعا
هذا على ما في نسخ وفي اخرى تقليل المربعات المقابلة للجر
والنصب والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعضه

معمول كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجه
الاب في قبح الرفع فوضع حكمهما ببيت واحد وقس على ذلك
وهو وضع حسن ايضا والمربع سطح احاط به اربع خطوط
ولذلك سمي مربعا ويحتمل ان تسميته بذلك لاحتوائه
على زوايا اربع قايمة ان استقامت الخطوط الاربعة لتساوي
الزوايا ح والزوايا المنفرجة وبنية قوايمه وعلى زوايا اربع بعضها
وهو ما صغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج ان لم يستقم
جميعها وقول البعض لاحتوائه على زوايا اربع متقاربة
ان استقامت الخطوط خطا فاحش كما لا يخفى على من له ادنى
المام بفن الهندسة بالاخيرين اي البيتين الاخيرين
المكتوب في احدهما لفظ السببي وفي الاخر لفظ الصفة
والضمير فيه منها يرجع الي قوله خمس بيوت
حكم المعمول السببي اي حكم جره وقول الذي في مربعاته صفة
للمعمول السببي والضمير يرجع اليه فما قابله منها
الضمير في منها لاحكام السببي اي احكام اعرابه المطلوب
والجار والمجرور حال من ممتنع والمعنى ان السببي الذي
قابله من احكام اعراب السببي المطلوب من جر او نصب
او رفع ممتنع فهو ممتنع الخ ثم ما يجري الخ اتى به مع
علمه من قوله مشيرا الخ توطية لما بعده بصورة
ستة في الجر وخمسة في النصب واربعة في الرفع هذا
على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشرح كما تقدم
وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من ال
جوز في التسهيل وفاقا للكسائي مع المباشرة والخلو

من

الي التاويل في المحلين ببين حب من حبذا اشارة الي ان
في عبارة المص مسامحة لان المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وانما
ارتكبها اشارة الي ان مماثلها نعم اذا اتصلت بذا فيرده انها
تماثل نعم في نحو حب زيد رجلا مما قصد به انشا المدح وان لم
تتصل بذا فتدبر على المخصوص اي مخصوص معناه لكونه
محبوبا الفاعل ذا هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده
اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة سم وزيد مبتدا
اي لانه المخصوص كما علمت والرابط ذا او العموم لان زيد من الجنس
سم هذا اي ما ذكر من ان حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدا
خبره حبذا واخطا عليه عداه بعلى لتضمينه معنى كذب
هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن عصفور ما لا
يخفى فالذي ينبغي انه ضمنه معنى جاز مثلا وقول من زعم
هو ابن عصفور كما سياتي في الشرح فصار الجميع فعلا ضعف
بانه يلزم عليه تغليب اضعف الجزئين وبان تركيب فعل من فعل
واسم لا نظير له فصار الجميع اسما اي بمنزلة قولك المحبوب
اهـ دماميني وضعف بان حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لا في نحو
لا حبذا زيد ولا عمرو وعملا في معرفة ان اعملت عمل ان او ليس ان اهملت لا
و بقي وجه اخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا
ملغاة واجاز بعضهم اي بعض القايلين بان حبذا اسم
فعل لا حبذا اورد عليه ان حبذا على الصحيح فعل جامد ولا لا تدخل
على فعل متصرف واجيب بان الجمود نشا بعد دخول لا فهي لم
تدخل الا على فعل متصرف وبان النفي صار غير مقصود بل المقصود
بلا حبذا اثبات الذم واوله ذا المخصوص ذا مفعول
وبالثاني يجاب عن الاعتراض بان لا اذا دخلت على فعل متصرف غير دعا
وجب تكرارها ويجاب ايضا عنه بانه لما نقل الى الانشا اشبه الفعل
الدعائي ح

اجعل
ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول اول مؤخر اي المخصوص
اعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر   لا يتقدم
محلل اي لا على ذا ولا على حب   وسبب ذلك اي امتناع التقديم
توهم كونه المراد الخ اي فيكون في حب ضمير هو الفاعل عائد على
زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الاشارة غير زيد مع انه
ليس بمراد   وتوهم هذا بعيد وايضا هو موجود مع
التاخير ايضا وان كان اقوى مع التقديم وانما كان هذا
التوهم بعيد الاشتهار التركيب في غير هذا المعنى   ايا
كان اي اسم شرط نصبه بشرطه وهو كان على حد اياما تدعوا
وجملة لا تعدل به اي معترضة والباقي بنا اما على بابها وعليه
جرى الشارح حيث قال عن الافراد والتذكير او بمعنى عنه اي لا تعدله
عن لفظ ذا الى غيره وتمييز فهو يرجع الى ذا بتقدير مضاف
اي تركيبه اي التركيب المشتمل عليه   فهو يجري المثل اي
في كثرة الاستعمال وقوله والامثال لا تغير اي فكذا ما شابهها
اي مذكر محذوف اي مضاف الى المخصوص   ورد اي
هذا التوجيه بانه دعوى بلا بينة اي دليل لعدم ظهور هذا
المقدر في شيء من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم يختلف
لشبهه بالامثال   واما على القول بالتركيب فلا اي لان المجموع
فعل او اسم مبتدا وذا ليس اشارة اي شيء حتى يعتبر فيه
المطابقة نعم يرد ان المطابقة واجبة بين المبتدا والخبر
وهما حبذا وزيد مثلا ولم توجد فيحتاج الى الاعتذار عن
عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع
اسما فتامل   خبر مبتدا واجب الحذف اي او مبتدا

محذوف

محذوف الخبر وجوبا على قياس ما تقدم وذهب بعض الى انه بدل وبعض
اخر الى انه عطف بيان ويرد عليهما انه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ويرد
البدل انه لا يحل محل الاول ويرد البيان وروده نكرة اه دماميني وفي
رد البدل ما تقدم   لولا الحيا جواب لولا محذوف اي لولا الحيا
يمنعني لذكرتهن   وقوله منحت اي اعطيت الهوى اي هواي
ما ليس بالمتقارب اي الغريب اي ما لا مطمع فيه   او فج بالبا
اي على قلة بخلاف فاعل نعم فان جره بالبا ممتنع وفاعل فعل فان
جره بالبا كثير والفا زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول
عاطف على عاطف   نحو حب زيد رجلا قال البعض تبعا للسم
هذا صريح في انه فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب ان
يكون اسم جنس محلى بال او مضافا الى المحلى بها او ضميرا
مفسرا بتمييز او لفظ ما او من كما صرح به الشاطبي كفاعل
نعم اه وما نقله عن تصريح الشاطبي وان تبادر من عموم
قول المص واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا مخالف لقول
الله سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالبا والاستغنا
عن ال واضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغنا عن ال بنحو
فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اه فتمثيل
الش بنحو حب زيد رجلا موافق لما اسلفه سابقا
ودون ذا حال من محذوف للعلم به اي انضمام الحا من حب حالة
كونها دون ذا كثير وقوله بالنقل اي بسببه متعلق بانضمام
وقوله وحب بها الخ صدره فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها الضمير
للخمر ومزاجها الما وقتلها به اضعاف حدتها ولهذا عداه بعن
ومقتولة اي ممزوجة منصوب على الحال او التمييز

فيجب فتح الحاء اي اذا جعلتا كالكلمة الواحدة كما في التوضيح قال
المصرح فان جعلتا باقيتين على اصلهما جاز الوجهان
وهذا التحويل اي نقل حركة العين الى الفا   في كل فعل مقصود
به المدح ظاهره سواء كان حلقي الفا كحسن او لا كضرب وبه
صرح في الارتشاف وان نظر الى كلامه في التسهيل قيد
بحلقي الفا   مدح او تعجب لا معنى لتخصيص المص المدح
بالذكر لمساواة الذم له في الحكم ثم الصواب انه لو اكتفى بقوله
تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على ان فعل الجاري
مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وانما ترك المص النص
على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم
العين مطلقا تضمن تعجبا او لم يتضمنه بل فعلا
كان او اسما دماميني   لا يدل على انه اكثر من الفتح قال
سم قد يقال بل يدل لان المراد كثر بالنسبة الى الفتح فيفيد
انه اكثر منه   فحب دارا وحب دينا من كلامه صلى الله
عليه وسلم حين نزل في الخندق والشاهد في حب دينا
وقد سبق بيانه اي يكون المص صرح بتقديمه في التسهيل
وان كانت عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم
مخصوص نعم   انه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف
مخصوص نعم فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد
نشأ من دخول النواسخ اي لانها لا تدخل الا على المبتدا
يجوز ذكر التمييز الخ مثل التمييز الحال كما في التسهيل
نحو حبذا مبتدا ولا الحال وحبذا المال مبتدا ولا اذا قصدت التمييز
دون الحال   الا ان تقديم التمييز اولى اي لاكثريته

نقول

فقوله والكثر عطف علة على معلول ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه
ومن هنا يعلم ان المراد بايلاء المخصوص لذا ايقاعه بعده وان لم
يتصل به فالمقصود نفي تقدمه على حبذا لا نفي الفصل
بينه وبين ذا والفرق بين هذا وباب نعم ان الضمير احوج
للتمييز من الاشارة لجعل تاليا للضمير ذكره يس وقوله
نادر اي شاذ

افعل التفضيل

فيه اولى منه
التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لانهما ليسا على
زنة افعل واولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو اجهل وابخل
مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل ويجاب عن الاول بان قوله
افعل اي لفظا او تقديرا وخير وشر من الثاني ويجاب عن الثاني بانه
المراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال او نقص   للزوم الوصفية
ووزن الفعل اعترضه البعض بانه كان الاولى حذف لزوم
لان المقتضي لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل
للزوم في اقتضاء منع الصرف وكذا دفعه بان اضافة لزوم الى
الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف اي للوصفية
اللازمة اي الاصلية لان الوصفية العارضة لا تمنع الصرف
كما يأتي في قول المص والغيث عارض الوصفية اي فاعرفه
ولا ينصرف الخ اي لفظا او تقديرا وقوله الا ان الهمزة الخ اي نحو خير وشر
انصرفا عن صيغة افعل لفظا لا تقديرا فقول البعض اي لفظا
او تقديرا فيه ما فيه   حذفت في الاكثر من خير وشر اي في
التفضيل اما في التعجب فالغالب ما اخير وما اشره وندر ما
خيره وما شره دماميني   لكثرة الاستعمال اي فهما
شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة اخرى وهي كونهما

لافعل لهما   في ذلك اي في حذف الهمزة لا في كثرة الاستعمال كما يوخذ
من تعبيره بقد   من الكذاب الاشر بتشديد الرا
ونحو بلال خير الناس وابن الاخير شطر بيت من الرجز بدليل
قول الفارضي نحو قول الشاعر بلال الخ وبلال بمنع الصرف للضرورة
من كل مصوغ منه اخذ الكلية من مقام البيان لا من
النكرة لانها في سياق الايجاب لا يدل على العموم ومنه نائب فاعل
مصوغ   نحو هو اشهر به عدد الامثلة اشارة الي انه لا فرق
في المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها
لكونه الخ علة لاب اواي وقوله ثم اشبهه بالثاني خلافا
للمعض   والص من شظاظ بكسر الشين المعجمة وظاين
معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا زكريا   ومما زاد اي وشذ
بناوه مما زاد   كهذا الكلام اخصر من غيره اي اصوغه من
اختصر فيه شذوذ من جهة اخرى وهي صوغه من المبني
للمجهول   وفي افعل اي وفي بنا افعل التفضيل من افعل
المذاهب الثلاثة المنقولة عن الدماميني في التعجب الجواز مطلقا
والمنع مطلقا والجواز ان كانت الهمزة لغير النقل والمنع ان
كانت للنقل   وسمع الخ المثالان الاولان شاذان على
القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول
بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا
قياسي على غيره والفقر مكان لا ايمان فيه ولما   كهو ازهى
من ديك حكى ابن دريد بنا فعله للفاعل ولا شذوذ عليه
اه تصرح الا ان يقال المتبادر صوغ ازهى من المبني للمفعول
لكثرته وندور المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب

عن

عن التفضيل الخ قال زكريا وخص الديك بالذكر لانه ينظر الي حسن
الوانه ويعجب بنفسه   واشغل من ذات النحيين انما كان
مصوغا من المبني للمفعول لان المراد انها اكثر مشغولية لا انها
اكثر شغلا لغيرها وان كان قد يصاغ من المبني للفاعل لان المراد
انها اكثر مشغولية لا انها اكثر شغلا لغيرها وان كان قد يصاغ
من المبني للفاعل اذا ناسبه المقام ومن مجي فعله مبنيا للفاعل
شغلتنا اموالنا واهلونا فما ذكره ابن الناظم من ان شغل مما لازم
البنا للمفعول غير مسلم والنحيين تثنية نحي بكسر النون
وسكون الحا المهملة زق السمن وذات النحيين امراة من تيم
الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتى خوات بن
جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا فقال لها
امسكيه حتى انظر الي غيره ثم حل الاخر وقال لها امسكيه فلما شغل
يديها حاورها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم وشهد بدرا
رضي الله تعالى عنه   واعنى بحاجتك سمع فيه عني لم يرضى بالبنا
للفاعل ولا شذوذ عليه الا ان يقال ما مر   وفيه ما تقدم عن
التسهيل اي من انه قد يبني فعلا التعجب من فعل المفعول ان
امن اللبس وعليه فيبني منه افعل التفضيل ان امن اللبس
ومابه الخ يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات
فان اشد يأتي هناك ولا يأتي هنا لان المؤول بالمصدر معرفة
والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح والظاهر انه لا استثنا
عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على انه كما قال سم يتاتى التوصل
بنحو اشد الي التفضيل من المبني للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبني
للفاعل لصحة الاتيان بالمصدر الصريح على انه مصدر المبني للمفعول

وان كان بصورة مصدر المبني للفاعل واعلم ان في قول المص وما به
الخ تقديم نايب الفاعل على الفعل وهو جايز في الضرورة كتقديم الفاعل
بل اولى على ما اسلفناه في باب الفاعل لا يبعد عندي جواز تقديم نايب
الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا او مجرورا لعدم علة منع التقديم وهي
التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نايب الفاعل
ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير وما به لمنتهى الجمع وصل
الخ فكن على تمييز   به الى التفضيل صل قال الدماميني هاهنا
بحث وهو ان افعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل
عليه في اصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم
في كل صورة توصل فيها باشد ان تكون الشدة موجودة في
الطرفين وزايدة في طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار القصد
فانك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا لا في
شدته وان استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج
عمرو لا اشد فكيف يتاتى التوصل في مثل ذلك باشد مع دلالته
على خلاف المقصود اهـ تكلف اشد الخ دفع بالاستدراك توهم
تساوي المنصوبين بعد اشد هنا وفي التعجب وان لم يوهمه
عبارة المص   وينصب هنا الخ اخذه من قول المص في باب
التمييز والفاعل المعنى انصبن بافعلا الخ وبهذا ينبه دفع ما يقال
الاحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره
بالبا وان نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبي
وافح موتا فيه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود
الاخبار بالزيادة في الحقيقة لا في الموت فهو على الاصل   صلة ابدا
اي ان ابقي على اصله من افادة الزيادة على معين فان عري عنها

لم يجب وصله بمن لفظا ولا تقديرا كما ستعرفه   تقديرا اي بان
تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقد تذكر مع العلم
نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة قاله الدماميني
فيمتنع وصلها بمن اي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول
ووجه الامتناع ان الوصل في المجرد انما وجب ليعلم المفضول وهو مع
الاضافة مذكور صريحا ومع ال في حكم المذكور لان ال اشارة الى معين
تقدم ذكره لفظا او حكما وتعيينه يشعر بالمفضول فعلى هذا
لا تكون ال في افعل التفضيل الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول
افاده [illegible] الجامع   اختلف في معنى من هذه اي على ثلاثة اقوال
قول المبرد وقول سيبويه وقول المص في شرح التسهيل   لابتدا
الغاية اي المسافة في ارتفاع نحو خير منه او انحطاط نحو شر منه
واليه ذهب سيبويه الضمير يرجع الى انها لابتداء الغاية لا بقيد
كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد   معنى التبعيض
يوخذ من قول سيبويه في هو افضل من زيد فضله على بعض ولم
يعم ان المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم
في حروف الجر وح لا ينهض الوجه الاول من وجهي ابطال
التبعيض الاتي   الى انها بمعنى المجاوزة اي مجاوزة الفاضل
المفضول بمعنى زيادته عليه في الوصف والمراد انها تفيد ذلك مع
بقية التركيب فسقط الاعتراض بانها لو كانت للمجاوزة لصح
ان يقع موقعها عن على ان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم
يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال ان اسم التفضيل لا يصاحب
من حروف الجر الا من وهذا الجواب ذكره المصرح والشمني وهو اولى
لان التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع

يودي به الى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة والاولى ان المغيب
لها عن بقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من فقد بر
كون المجرور بها عاما اي انه قد يكون عاما من كل عظم اوضح
منه في العموم من كل شي والظاهر ما ذهب اليه المبرد
اي من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره ان من لا تجى على غير
الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه اشهر معانيها وهنا لا مانع منه
فلا حاجة الى اخراجها عنه ليس بلازم اي في جميع مواقع
استعمال من الابتدائية لان الانتهاء قد يترك الخ منه يعلم ان
المراد بكون المجرور هو المفضل عليه انه الذي قصد بيان
التفضيل عليه والا فالمفضل عليه في الواقع قد يكون اكثر من ذلك
وكذا يقال في معنى كون المضاف اليه هو المفضل عليه افاده م
ويكون ذلك اي ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه او لعدم
قصد الاخبار به فقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ راجع
للثاني فقط كما هو الظاهر غير ظاهر كالاية هي قوله تعالى
انا اكثر منك مالا واعز نفرا ومحل التمثيل من الاية قوله واعز نفرا
اي تروحي واتي مكانا الخ هذا التقدير انما يناسب ما قاله
بعضهم من ان الخطاب للناقة وتروحي بمعنى سيري في الرواح
اي العشي ولا يناسب ما قاله اخر وصوبه العيني من ان
الخطاب لصغار النخيل وتروحي من تروح النبت اذا طال واجدى
على تقدير وجدي مكانا اجدر وقولي بان تصلي فيه اي تمكثي فيه
وقت الظهيرة وعلى ان الخطاب لصغار النخيل تكون الصلاة
كناية عن نموها وزهرتها كما في العيني غدا تجيئي بارد ظليل
اي في مكان بارد ذي ظل وليس على اطلاقه اي بل في مفهومه

تفصيل فلا يعترض بمعمول افعل كقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين
من انفسهم بلو وما اتصل بها مثل ذلك الفصل بالنداء وممن
صرح بجوازه الدماميني والسيوطي لو بلغت لنا لو للتمني او
شرطية حذف جوابها اي لاحسنت الينا مثلا والموهبة نقرة
يستنقع فيها الماء البيت دو قوله على خمر صفة ماء اي حاصل
على خمر ولا يجوز بغير ذلك يرد عليه النداء لما عرفت واقرب
من كل خير منه عمرو ولا يقال هذا من صور الفصل بمعمول افعل ففي
كلامه تكرار لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من
حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار بمن
المذكورة اي الداخلة على المفضل عليه اما غيرها فلا يمتنع
الجمع بينها وبين ال والاضافة كقوله فهم الاقربون من كل خير وهم
الابعدون من كل ذم وكقولك زيد اقرب الناس مني
الودي بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية
وهي النخلة الصغيرة والجياد جمع جواد وهو الذكر والانثى من
الخيل والسدف بفتح السين المهملتين والفاء الصبح ولست والدال م
تما الخطاب كما قاله العيني وحصنا تمييز اي عددا وتمام البيت
وانما العزة للكاثر اي للغالب في الكثرة من كثرته بالتخفيف
اذا غلبه في الكثرة فقول البعض تبعا للعيني اي الكثير فيه
مساهلة نحو لانت مما اولانه الاول الغا المضاف اليه وجعل
منا متعلقا بمحذوف بدل من اعلمنا اي اعلم منا ومنع ابن جني
الاضافة وجعل نا مرفوعا موكدا للضمير في اعلم نائبا عن نحن
ومما اولانه الثاني جعل ال زائدة وجعل منهم متعلقا بمحذوف
الزم تذكيرا وان يوحدا الا انه المجرد اشبه بافعل في التعجب وهولا

يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تانيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد
في التنكير زيد افضل رجل اصله زيد افضل من كل رجل فحذف
من كل اختصارا واضيف افعل الي رجل وجاز كونه مفردا مع كونه افعل
بعض ما يضاف اليه لان المراد يكون جمعا لفهم المعني وعدم التباس
المراد ووجب تنكيره لان القاعدة ان كل مفرد وقع موقع الجمع
لا يكون الا نكرة فان جيت بال رجعت الي الجمع وان جمعت ادخلت
ال فان عطفت علي النكرة المضاف اليها قلت هذا افضل رجل واعقله
وهذه اكرم امراة واعقله بتذكير الضمير وافراده في النحو
وصف به والمذكر وعنده علي التوهم كانك قلت من اول الكلام
فان اضفت افعل الي معرفة ثنيت وجمعت وانثت وهو الفيلي
واجاز سيبويه الافراد متمسكا بقوله ومية احسن الثقلين
جيدا وسالفة واحسنه قذالا اي احسن من ذكر نقله
شيخنا عن يس واقره هو والبعض وظاهره وجوب
تذكير الضمير وافراده في نحو هذه اكرم امراة واعقله وهذان
اكرم رجلين واعقله وهكذا والوجه عندي جواز المطابقة
ان لم تكن واجبة او اولي فتامل ومن ثم اي من اجل لزوم
المجرد التذكير والافراد قيل في اخر جمع اخري مونث اخر انه
معدول عن اخر الذي هو المستحق لان يستعمل لانه علي وزن
افعل التفضيل وبمعناه في الاصل لان معناه الاصلي اشد
تاخرا وان صار بمعني مغاير وفي قول ابن هاني هو ابو
نواس الحسن بن هاني من فقا فعها هي الفقاقات
التي تعلو الماء او الخمر قال يس والمحفوظ في البيت من فواقعها
بالواو انه لحن اي حيث انث صغري وكبري والواجب التذكير

ويأتي

ويأتي تفصيه في كلام الشرح في هذا النوع الخ قال البعض
اورد عليه قوله تعالي ثم رددناه اسفل سافلين اه اقول في البيضاوي
وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه ان اسفل اما صفة امكنة
محذوفة اي الي امكنة اسفل سافلين وهي النار او ازمنة محذوفة
اي الي ازمنة اسفل سافلين وهم اصحاب النار وعلي الوجه الثاني
يكون الاستثنا بعد منقطعا وعلي الاول والاخير متصلا والمستثني
منه الضمير المنصوب في قوله ثم رددناه لانه في معني الجمع رجوعه
الي الانسان المراد منه الجنس اه اي والجمع بالياء والنون علي الاولين
لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت ان الايراد مدفوع وان الاقتصار
عليه قصور وتقصير علي ان المنقول عن الشاطبي انه ذكر ان
محل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه
جامدا اما اذا كان مشتقا فلا والله اعلم ويجب ايضا كونه من
جنسه فلا يقال زيد افضل امراة لان افعل بعض ما يضاف اليه
فتقديره اولها فريق كافر به اي وفريق جمع في المعني
فحصلت المطابقة باعتبار المعني وافراد كافر باعتبار افراد فريق
في اللفظ طبق اي مطابق وجوبا لان اقترانه بال اضعف شبهه
بافعل في التعجب والزيدون الافضلون اي او الافاضل ولو زاده
كما فعل في تطبيق لكان احسن ذو وجهين فالمطابقة لمشابهته
المحلي بال في الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية
معني من هذا اذا نويت الخ ظاهر صنيعه ان قصد التفضيل
علي المضاف اليه وحده تارة وعلي كل ما سواه تارة اخري وعدم قصد
التفضيل راسا تارة اخري تختص بالمضاف الي معرفة والذي
سينقله الشارح في التنبيه الاتي عن المص في شرح التسهيل صريح في ان المجرد

بدونه من قد يعري عن معنى التفضيل راسا وان فيه ح وجهين لزوم
الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد ان يقاس علي
ذلك ما اذا عري المضاف الي النكرة عن معنى التفضيل او قصد به
التفضيل علي المضاف اليه وغيره نحو الاشج والناقص اعدلا بني
مروان ونحو محمد صلي الله عليه وسلم افضل قريش معني من اي
المعنى الكامل معها لان التفضيل ليس نفس معناها وانما هو
مستفاد من افعل كما علم مما قدمه الش ومنه اي من القول الجاري
علي المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فاكابر مفعول
اول لجعلنا مضاف الي مجرميها وفي كل قرية المفعول الثاني اه ولا
يخفي ما يلزم عليه من ضعف المعنى والاولي عندي ان في كل قرية
ظرف لغو متعلق بجعلنا واكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول اول
والاضافة ولا يرد ما يقتضيه كلام الش من انه يلزم عليه المطابقة في المجرد
وهي ممتنعة لان الاضافة منوية اي اكابرها فتامل
ومنه اي من القول الجاري علي عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدنهم
احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال احرصي
وهذا اي عدم المطابقة فان قد رأى ابن السراج دفعا
لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في اكابر مجرميها تولى
المطابقة في المجرد اي وهي ممتنعة كما مر في النظم فان
قال الاضافة منوية كما مر وتقع فيما قدمته وقد اجتمع الاستعمالان
في قوله اي حبيبكم افرد احب واقرب وجمع احسن وجعل الزمخشري احسن
من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف احب واقرب
فانهما من قسم ما قصد فيه التفضيل علي المضاف اليه وحده فلذا افرد
وقوله اسنكم اخلاقا استيناف بياني او تنوبها بالنصب عطفا علي ما

تنو وفي بعض النسخ او تنوها بحذف اليا ولا وجه له فهو طبق ما به
قرن من مبتدا او موصوف تشبيها بالمحلي بال في الخلو من لفظ من ومعناها
وجها واحدا لا يقال هذا ينافيه ما ينقله الش عن شرح التسهيل
من ان المشهور في افعل العاري عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير
لمتعرفه من ان ما في شرح التسهيل في المجرد من ال والاضافة دونه من
كقوله الخ فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب الناقص والاشج
اعدلا بني مروان اي عادلاهم لانه لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل
والناقص هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي بذلك لنقصه ابن الوليد
ارزاق الجند والاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لشجة
اصابته بضرب الدابة من بني قريش اي حال كونهم من
بينهم اي من وسطهم وخيارهم لمجرد التخصيص اي تخصيص
الموصوف بانه من القوم الفلاني منزلا لا لبيان المفضل عليهم
الي ما اي مضاف اليه ليس هو اي افعل بعضه اي المضاف اليه
الواقع عليه ما والجريان الصفة علي غير ما هي له ابرز الضمير الا بعض
ما اضيف اليه اي مشمولا لما اضيف اليه بحسب المعنى الوضعي
وان كان غير مشمول له بحسب المراد منه في المقام اذ المراد من المضاف
اليه غ الموصوف مما يشاركه في المعنى الوضعي فلا يلزم تفضيل
الشي علي نفسه قاله سم وفي كلام الدماميني ان الحصر الذي ذكره
الش مذهب البصريين دون الكوفيين فلذلك اي لكونه المنوي
فيه معنى من لا يكون الا بعض ما اضيف اليه وما لم ينو فيه معنى
من لعدم نية المفاضلة اصلا او نيتها لا علي المضاف اليه وحده
بل علي كل ما سواه لا يجب فيه ذلك ان قصد الاحسن من
بينهم او قصد حسنهم لان افعل علي هذين الوجهين ليس

التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الامر واما باعجلهم واعجل فلا مانع
من جعلهما للتفضيل واما اعز واطول فقال السعد المراد بالبيت بيت المجد
والشرف وقوله اعز واطول اي من دعائم كل بيت وعلى هذا فهما للتفضيل ح

على معنى من فلا يجب كونه بعض ما اضيف اليه وقوله ويمتنع انه فقد
احسن منهم اي لكونه المنوي فيه معنى من يجب ان يكون بعض
ما اضيف اليه وافعل هنا ليس بعض ما اضيف اليه واللازم اضافة
الشيء الى نفسه في اخوته فلو قيل يوسف احسن الاخوة
لتحقق الشرط لان يوسف احد الاخوة   يرد افعل التفضيل
الخ اعاده مع علمه مما فات مع توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر امثلة
له غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله اي استعمال افعل
التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون من مجردا عن معنى
التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو هو اعلم بكم اي عالم او صفة مشبهة
نحو وهو اهون عليه اي هين مطرد عند ابي العباس المبرد
لكثرة الوارد منه والاصح قصره على السماع ولزومه الافراد
والتذكير فيما ورد كذلك اكثر من المطابقة اهـ مع ايضاح من الدماميني
ومنها نعلم ان محل الخلاف هو المجرد وان محل وروده كذلك اذا لم
يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل
اصلا لا قياسا ولا سماعا لان من هذه هي الجارة للمفضول
قاله الدماميني ولا يرد عليه قولهم في التهكم انت اعلم من الحمار
ولا قولهم العسل احلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية
وصرح في التسهيل بان محل عدم تجرد افعل المقرون بمن في غير
التهكم وان المفضل عليه في التهكم يرد بدون مشاركة المفضل
تحقيقا وتقديرا نحو انت اعلم من الحمار والاوجه ما قدمناه من تقدير
المشاركة في التهكم ايضا اهـ   وان مدت الايدي الخ الشاهد
في باعجلهم واعجل فانهما بمعنى العجل لا في اجشعهم لانه كاعز
واجهر واما فشر كالخير كالعدا فشر وخير ليسا افعل تفضيل

وقال الدماميني وهاهنا تنبيهان الاول قال في التسهيل الكشاف من وجيز كلامهم الصيف احر من الشتا
اي الصيف ابلغ في حره من الشتا في برده هذا نصه وعلى هذا يؤول (بل) قولهم العسل
احلى من الخل ونحوه وتحرير هذا الموضع ان يقال لافعل اربع حالات احداها وهي الحالة الاصلية
ان يدل على ثلاثة امور احدها اتصاف من هو له بالحدث الذي اشتق منه وبهذا الامر كان وصفا والثاني
انظر الصفحة الاخرى التي بعد هذه

ع والثاني تميزه موصوفه على مصحوبه فيها ولكل من هذين الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية ان يخلع
عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفي الحالة الثالثة ان تبقى عليه اموره الثلاثة ولكن
يخلع عنه قيد الامر الثاني ويخلفه قيد اخر وذلك ان الامر الثاني وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة
فصار مقيدا بتلك بالزيادة الاترى انا المعنى في المثال ان للعسل حلاوة وان تلك الحلاوة زائدة وان
زيادتها اكثر من زيادة حموضة الخل الحالة الرابعة ان يخلع عنه الامر الثاني وقيد الامر الثالث وهو كون
الزيادة على مصحوبه فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما في يوسف احسن اخوته اهـ
وقد يمنع دعواه خلع المعنى الثاني عنه في الحالة الرابعة ثم قال التنبيه الثاني من كلامهم المشهور زيد
اعقل من ان يكذب وظاهره مشكل اذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه
في المغني بتوجيهين احدهما ان يكون الكلام على تاويل ان والفعل بالمصدر وتاويل المصدر بالوصف كما قيل

مثل اسمان كالسهل والصعب لانهما يرد انه كذلك هذا
ما يظهر فجعل البعض تاويل ما استدل به جعل
التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الامر
انما يصح في بعض ما استدل به لا في كله فتدبر
اذا غاب اي عدم واسود العين اسم جبل ومعنى
البيت انتم لئام ابدا الا ان هذا الجبل لا يغيب   وان
يكن يتلوه من الخ يعني ما اذا كان الاستفهام بالهمزة
وينبغي ان يقال اذا اريد الاستفهام عن المفضل عليه
وجب التقديم فتقول امن زيد انت افضل فقد ذكر
في علم المعاني ان المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها
فيجب التقديم ليكون المسؤول عنه وليها وان اريد
الاستفهام عن المفضل وجب التاخير فتقول
انت افضل من زيد ليليها المسؤول عنه وفا بالقاعدة
المذكورة   لا على جملة الكلام الخ وانما فعل الشيخ
مثل ما فعله المص محاراة لمثال المص لا يقال اذا لم يتقدم على
الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لانا نقول

صدارته الواجبة له انما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو افعل
الفصل باجنبي لان المبتدا ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز
تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدا او الخبر في السعة اذا كان
ظرفا او جارا ومجرورا فلا يكتف ما فعله المص مثله الان يفرق بقوة
الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي هو افعل تفضيل فتامل   التقديم
نزرا وبعدا وفي التوضيح انه منزورة عند الجمهور   أهلا
وسهلا اي اتيتم اهلا ومكانا سهلا وقول جني النحاة اي
شبيهة بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على ان
منه متعلق باطيب قاله زكريا ويجوز تعلقه بزودت وحـ لا شاهد
فيه   ولا عيب فيها اي في السما المذكورة فيما قبله
وقوله غران الخ من تاكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح
القاف وفي اخره فا المتقارب الخطو   ظعينه هي في الاصل
الهودج كانت فيه امراة اولم تكن ثم سميت المراة ما دامت
في الهودج ظعينه واملح من الملاحة وهي الحسن   ورفعه
الظاهر المراد به الممدوح به فيشمل الضمير البارز المنفصل
ادرجه الش في حيز تفسير كلام المص وانه افرده فيه بالذكر
برفع الضمير المستتر اي لان العمل فيه ضعيف لا يظهر
اثره لفظا فلا يحتاج الي قوة العامل نعم   الا قليلا اي شاذا
لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل اي مع عدم ما يجبر الضعف
من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد ان الضعف موجود
حتى في مسئلة الكحل   في حال تجرده مثلها حال اضافته
الي نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لانها الاصل فيه كما سياتي
يعني فلما ضعف تقدم قبوله العلامات في بعض احواله

انحطت

انحطت رتبته في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر الا بالشروط الاتية
لا يونث الخ بهذا فارق الصفة المشبهة فانها يونث وتثني
وتجمع ولهذا اعملت في الظاهر كثيرا وانه لم يكن لها فعل بمعناها وهو
الثبوت نحو فيجي   اذا لم يعاقب فعلا جاري فيه الناظم والا
فالاحسن اسناد المعاقبة الي الفعل كما يشير اليه قوله الش
اي لم يحسن الخ فعلم ان قوله ايكن يحسن الخ تفسير باللازم فتفطن
اذا سبقه نفي الخ زاد غيره قيدا وهو ان يكون افعل صفة
لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفي كما في اسم الفاعل
لانه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل
وانما اشترط سبق النفي ليكون افعل التفضيل بمعني الفعل
فيعمل عمله وذلك لان النفي اذا دخل علي افعل توجه الي قيده
وهو الزيادة فيزيلها فيبقي اصل حسن كحل عين رجل منتسبا
الي حسن كحل عين زيد اما ان يساويه او يكون دونه ومقام
المدح ياني المساواة فيرجع المعني الي ان حسن الكحل في عين
رجل دون حسنه في عين زيد افاده الدماميني واورد عليه انه لو
كان زوال الزيادة بالنفي مجوزا لعمل اسم التفضيل في ظاهر
لجاز العمل في نحو ما رايت رجلا احسن منه ابوه واجيب بالفرق
بينه وبين مثال الكحل بان اسم التفضيل في مثال الكحل خالف الاصل
وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا
فحصل في معناه التفضيلي ضعف يقتضي انه اذا زال بالنفي
لم يبق لافعل قوة فانتفا حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر
بخلاف نحو ما رايت رجلا احسن منه ابوه فانه لا ضعف في معناه
التفضيلي لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة

اقتضا حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفي ليتقوى طلب الموصوف الصفة
المقتضي ذلك لقوتها في العمل وذلك لان طلب النكرة للمخصص في الاثبات
دون طلبها له في النفي لانه في الاثبات لزيادة الفايدة وفي النفي لصون الكلام
عن كونه كذبا فانك اذا قلت ما رايت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصص
الرجل بامر يمكن انه لم يحصل لمن رايته من الرجال بخلاف ما رايت رجلا وفي
هذا ايضا ما تقدم ايرادا وجوابا وكان مرفوعه اجنبيا اي غير
لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رايت رجلا احسن منه ابوه فالمراد نفي
كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى ان
الموصوف به تعلقا ما كما في المثال قاله م واعترض البعض على الش بان هذا
القيد مستغني عنه بقوله بعده مفضلا على نفسه باعتبارين لما
علمت من ان المفضل والمفضل عليه في نحو ما رايت رجلا احسن منه ابوه
مختلفان بالذات وفيه ان الاعتراض باغنا المتاخر عن المتقدم غير ناهض
مفضلا على نفسه باعتبارين كما لا يخفي فمعنى المثال ان الكحل باعتبار
كونه في عين زيد احسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال
وخرج به نحو ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف
المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد الكحل واوقع
التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية الكحل
مقيدة بقيد تارة ومقيدة باخرى تارة اخرى والظاهر الذي رمز
اليه صنيع الش ان هذه الشروط شروط لعمل افعل التفضيل مطلقا
في الظاهر لا لعمل الرفع فقط كما بينه البعض فانظره في عينه
حال من الكحل مقدم عليه او ظرف لغو متعلق باحسن ومن عين زيد حال
من الضمير المجرور بمن فانه يجوز انه يغلا الخ تعليل لمحذوف اي
وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه افعل الفعل لانه يجوز الخ

كان ينبغي ان يقول [illegible] التفضيل [illegible]
باعتبارين [illegible]
انما هو باعتبار [illegible]
لا باعتبارين [illegible]

لان

لان افعل التفضيل الخ علة لقول المص ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا لانه
ليس له فعل بمعناه اي في الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه ان افعال القلة
بمعناه نحو كاثرته فكثرته اي غلبته في الكثرة وردت عليه فيها العدم
اطراد الغلبة في كل مادة كما قاله م نعم يرد عليه ان الصفة المشبهة ليس لها
فعل بمعناها في الثبوت مع عملها في الظاهر وان افعل التفضيل
المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع انه
لا يعمل في الظاهر عملا بمقتضى اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الش في
قوله وذلك لانه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل
بل مع ضميمة التعليل الذي قدمه الش فتنبه يصح ان يقع
الخ اي بمعونة المقام لوجب كونه مبتدا اي مخبرا عنه باسم
التفضيل فيلزم الفصل اي ولو تقديرا كما في ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل فان تقديره ما رايت عينا كعين زيد احسن
فيها الكحل منه في غيرها فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدا لزم
الفصل باجنبي تقديرا منه في عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة
الاصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف
بان يقال ما رايت رجلا الكحل احسن في عينه منه في عين زيد فرارا من
التزام تقديم غير الاهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الاصل
وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة فتقول من كحل عين زيد فقد يقال اذا
قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات اما على ان ال
في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر واما على انها للجنس
فلان الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الخارجي الا ان يختار الثاني ونقال
لما كان الفرد متحققا بتحقق الماهية الكلية كان كانه نفسه والتغاير اعتباري
فافهم فيحذف مضافا اي اذا دخلت من على المحل وهو العين او

فلا يقال انه يلزم الفصل باجنبي بين [illegible] لعدم [illegible] هذا الكلام افادة
[illegible] الاجنبي هنا المبتدا والكلام بالاجنبي هنا ما ليس من معمول [illegible]
[illegible] انما لا تعلق له به [illegible] منها [illegible] عن [illegible]
[illegible] ما رايت رجلا [illegible] عينه

وقد لا يوتي بعد
معا فيتي اي اذا دخلت علي ذي المحل وهو زيد
المرفوع بشي اي اختصارا وذلك اذا تقدم محل المفضل علي افعل
كما في مثال الكحل وكذا اذا تقدم صاحب محل المفضل علي افعل فيما يظهر كما
في ما رايت كزيد احسن في عينه الكحل فاختصار البعض علي الاول
قصور ورايه بصيرته علي الظاهر والكاف اسمية واحسن حال
من مجرور الكاف علي ما قاله البعض ويلزم عليه مجي الحال من المضاف
اليه بدون شرطه فتامل او كعين واحسن صفتان لعينا محذوفة
ويصح غير ذلك وقالوا الخ اي فادخلوا من في اللفظ علي غير المفضل
عليه وهو ملابسه كما بينه الشيخ فهو كقولك ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من في هذا
التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما اهد احسن به
الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا اذكر
الشيخ هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثاني الخ فافهم
من حسنا الجميل بزيد كان عليه اسقاط من لان المفاضلة
بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعي الي ذكر يتعلق بزيد به
لانا نقول علي من فه يكون بزيد حالا من مجرور من كما في نظايره
ولا حاجة الي ما نقله شيخنا والبعض عن اللقاني واقراه من
التكلف ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الاتي ما من ايام
احب الخ افعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ
من هذه الجهة الاعلي قول من يجعل المصوغ منه مقيسا عند امن
اللبس وكذا من جهة صوغه من زايد علي الثلاثي انه كان من احب
الرباعي فانه كان من حب الثلاثي فلا شذوذ فيه الا من الجهة
الاولي وبهذا يعلم ما في كلام البعض من المواخذة اولي

منه

فيه شذوذ من جهة انه لا فعل له لانه بمعني احق ولم يستعمل من هذه
المادة فعل بهذا المعني لان الفعل المستعمل منها ولي بمعني تولي او تبع
وبهذا يعلم حسن قوله ومتي عاقبت فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل الا
يحوج مثل هذا الافادة شيخنا نقلا عن يس قال البعض وينازعه
قوله الشيخ الاتي لان المعتبر في المراد الخ اه اي حيث قيد الفعل بالذي
بني منه افعل ويدفع بان القيد مبني علي الغالب فتدبر انما
امتنع نحو الخ المانع في المثال الاول عدم سبق النفي وفي الثاني
عدم كونه المرفوع اجنبيا مفيدا افاده اي فابدت افعل من الدلالة
علي التفضيل وعلي الغريزة كما يوخذ مما بعده الا تري انك لو قلت
الخ هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا القطا الخ متعلق بالمثال الثاني
كحلا مفعول يحسن لتضمنه معني يفوق وعلي الغريزة
في الثاني لانه يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه في الحسن فهو متعد
وافعال الغرايز لازمة حيث تفوت الدلالة علي التفضيل اورد
عليه سم ان المثال المشهور بعينه قد لفه بعيون تنبي نقص حسن كحل عين
الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الاولي لا
الثانية كما تقدم ومثله ما رايت رجلا احسن منه ابوه واذا عبر بالفعل
فيهما صدق التركيب لغة بالاولي وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل
علي بعضه والمقام يعين الاولي فالتركيبان مستويان في المعني سواء عبر
فيهما بافعل او بالفعل فالحكم بفوات الدلالة علي التفضيل في احدهما
دون الاخر تحكم علي غير هذين الوجهين يعني بجهة كونه مضارع
حسن اللازم وكونه مضارع حسنه اي فاقه في الحسن منه
اي الجهد وقوله يجيء حالا من مجرور من اي حالة كونه ملابسا لمن ذكر
اجمعوا الخ بنا فيه قول بعد واجاز بعضهم الخ الا ان يقال لم يعتد المص

بمخالفة هذه المحل يحكي الاجماع او نقل الاجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل
كما يؤخذ من تعليل المصنف وكما في شرح الدماميني على المغني فتدبر لا
ينصب المفعول به اي بلا بعد اللام بواسطة اللام نحو هو اوعى للعلم فان
كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو اكسى الفقراء
الثياب اي يكسوهم الثياب قال الدماميني قاله المصنف ولكن لا ينصب
المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا في المعنى
نحو زيد احسن الناس وجها ويجوز نصبه الباقي وقال بعضهم غلط
من قال ان افعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذكره
نحو قوله تعالى وهو اهدى سبيلا وليس بتمييز الا انه ليس فاعلا في المعنى
فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه اعرضه ابو حيان بانه
ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف وفي المرادي على التسهيل
لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ اه وفي التسهيل
ان تصرفها نادر القوانس جمع قونس وهو اعلى البيضة
وعظم ناتئ بين اذني الفرس كما في القاموس لتجرده عن معنى التفضيل
رد بانه وان اول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وعموم مسببات
الالفاظ لا تنكر واجاب الدماميني بان افعل المتوافق معنى ان يتوافقا
حكما وجملة القول اي مجمله اي مجموعه فهو من الاجمال بمعنى الجمع ضد التفريق
لا من الاجمال ضد التفصيل والبيان دال على حب او بغض اي على معناهما
في كلم ما كان من مادة الكراهة مثلا وهو احب الى الله من غيره اي يحب الله
المؤمن اكثر من محبته للكافر قال البعض وظاهر انه مجرد عن معنى التفضيل
اذ لا يحب الله الكافر اصلا اه وفيه انه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو ايضا من ان المقرون
بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل فالذي ينبغي عندي انه غير مجرد عنه ذكر بل فيه
معنى التفضيل باعتبار محبة الله الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتامل
واهيد عش الخنا تقع الخا المعجمة اي امير عن الزنا وقد سبق بعض ذلك
في بابه فيه انه ذكر جميع هذه التفاصيل في افعل التعجب في بابه لا بعضه فقط والله اعلم

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم

قال الدماميني ولو قيل ان المراد بهم الفضلاء الذين هم محل الرسالة لم يبعد وفيه
انها حيث على اداة ما بعد الهامي ظرف فيتقيد والمعنى ان الله تعالى لا يوتيهم
مثلها اي رسله لانه يعلم ما فيهم من الذكا والطهارة والفضل
والصلاحية للارسال ولستم كذلك قال الشمني بل هو بعيد لان فيه حذف
المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل اه